

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر موسوعة شارحة لصحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيرياً

للإمام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحَقْفِي المعروف بـ "يُوسُفَ أَقْتَدِي زَادَهُ"

المتوفى سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من المحققين والراصفين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن يونس

دراسات إسلامية / كلية الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم الكتب والأبواب والأحاديث ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد الرابع

المحموس:

الصلة - مواقيت الصلاة



دار الكتب العلمية

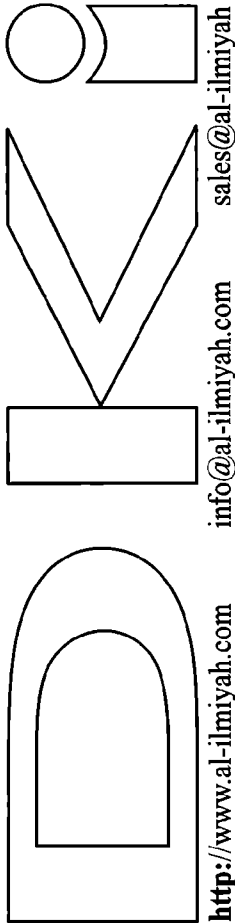
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أسستها من مخطوطات بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀH AL-QĀRĪ LIṢAḤĪH AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبدالحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (٢١ جزءاً / ٢١ مجلداً) 23280 (31Parts/31Vols) Pages

قياس الصفحات 17 x 24 cm Size

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H. Year

بلد الطباعة لبنان Printed in Lebanon

الطبعة الأولى (لونان) Edition 1st (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه أجمعين

8 - كِتَابُ الصَّلَاةِ⁽¹⁾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وقد سقط هذا عند ابن عساكر.

8 - كِتَابُ الصَّلَاةِ

(كِتَابُ الصَّلَاةِ) إعرابه ظاهر، وأما معنى الصلاة في اللغة: الدعاء.

(1) قال الحافظ: قد تأملت كتاب الصلاة فوجدته مشتملاً على أنواع تزيد على العشرين، فرأيت أن أذكر مناسبتها في ترتيبها قبل الشروع في شرحها، فأقول: بدأ أولاً بالشروط السابقة على الدخول في الصلاة وهي: الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت، ولما كانت الطهارة تشتمل على أنواع أفردتها بكتاب، واستفتح كتاب الصلاة بذكر فرضيتها لتعين وقته دون غيره من أركان الإسلام، وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة فبدأ به لعمومه، ثم ثنى بالاستقبال للزومه في الفريضة والنافلة، إلا ما استثنى كشدة الخوف ونافلة السفر، وكان الاستقبال يستدعي مكاناً مذكراً للمساجد.

ومن توابع الاستقبال ستره المصلي فذكرها، ثم ذكر الشرط الباقي وهو دخول الوقت وهو خاص بالفريضة، وكان الوقت يشرع بالإعلام فذكر الأذان، وفيه إشارة إلى أنه حق الوقت، وكان الأذان إعلاماً بالاجتماع إلى الصلاة فذكر الجماعة، وكان أقلها إمام ومأموم فذكر الإمامة، ولما انقضت الشروط وتوابعها ذكر صفة الصلاة، ولما كانت الفرائض في الجماعة قد تختص بهيئة مخصوصة فذكر الجمعة والخوف، وقدم الجمعة لأكثريتها، ثم تلا ذلك بما يشرع فيه الجماعة من النوافل فذكر العيدين والوتر، والاستسقاء والكسوف، وأخره لاختصاصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع، ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة لأنه قد يقع في الصلاة، وكان إذا وقع اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة فتلاها بما يقع فيه نقص من عددها وهو قصر الصلاة.

ولما انقضت ما يشرع فيه الجماعة ذكر ما لا يستحب فيه وهو سائر التطوعات، ثم للصلاة فيها شروط ثلاثة وهي: ترك الكلام وترك الأفعال الزائدة وترك المفطر فترجم لذلك، ثم بطلانها يختص بما وقع على وجه العمد فاقضى ذلك ذكر أحكام السهو، ثم جميع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود فعقب ذلك بصلاة لا ركوع فيها ولا سجود وهي الجنابة، هذا آخر ما ظهر لي من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة ولم يتعرض أحد من الشراح لذلك؛ فله الحمد على ما ألهم وعلم اهـ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 103] أي: ادع لهم، وفي الحديث

وقال العيني: نحن نذكر وجه المناسبة بين كل بايين من هذه الأبواب بما يفوق على ما ذكره يظهر ذلك عند المقابلة، وذكرها في مواضعها أنسب وأوقع في الذهن اهـ.
قلت: لا ريب في أن المناسبات التي ذكرها الحافظ - نور الله مرقده - أجود وألطف ومع ذلك تظهر في بعض المواضع بدقة النظر مناسبة ألد مما ذكره الحافظ، مثلاً ما ذكر - قدس سره - من مناسبة ذكر أبواب السهو: الأوجه عندي أنها تكملة لأبواب العمل في الصلاة، فإن الإمام البخاري لما ذكر أبواب العمل في الصلاة بدأ بالأعمال الظاهرة، ولما فرغ عنها عقبها بعمل القلب، فترجم بـ(باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة) فإنه من عمل القلب، ولما يتفكر الرجل في الشيء لا بد من أن يقع السهو في الصلاة فترجم بأبواب السهو، فهي ليس بأبواب مستقلة بل هي ثمرة التفكر داخلة في جملة أبواب العمل في الصلاة، ولذا ترى أنه ذكر بعدها (باب إذا كلم وهو يصلي إلخ) و (باب الإشارة في الصلاة) وهما من جملة أبواب العمل في الصلاة، فلو كانت أبواب السهو مستقلة يبقى هذان البابان غير مناسبين بالكتاب المذكورين في غير محلهم، وهكذا في مواضع آخر سياأتي التنبيه عليها إن شاء الله تعالى في مواضع تعرض عنها الشيخ في تقريره، وما طوى عن ذكره الشيخ - قدس سره - لا يبقى لي محل لذكره، وكذا ما أفاده الحافظ - قدس سره - من قوله: استفتح كتاب الصلاة بذكر فرضيتها لتعين وقته دون غيره من أركان الإسلام اهـ.

فالأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار إلى مبدأ الفرضية في أكثر أحكام الإسلام، وأشار إليه بالدقائق كما يظهر لمن أمعن النظر في «التراجم» إلا أنه صرح ههنا بمبدأ الفرضية نصاً دون إشارة لثبوتها بحديث المعراج نصاً، ثم قوله: (باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء) باب خامس من الأبواب التي بدأت بلفظ: كيف استقلالا كما تقدم ذكرها في أول (باب كيف كان بدء الوحي) ولفظ الترجمة نص في أن الإمام البخاري ذهب إلى أن المعراج كان في ليلة الإسراء، والخلاف فيه مشهور، ولذا جمعهما في باب واحد، ولما كان المقصود في أبواب السير ذكر الأحوال فصلهما في بايين كما سياأتي قبيل باب الهجرة.

قال الحافظ: هذا مصير من المصنف إلى أن المعراج كان في ليلة الإسراء وقد وقع في ذلك اختلاف، فقيل: كانا في ليلة واحدة في يقظته ﷺ وهذا هو المشهور عند الجمهور، وقيل: كانا جميعاً في ليلة واحدة في منامه، وقيل: وقعا جميعاً مرتين في ليلتين مختلفتين: إحداهما: يقظة، والأخرى: مناماً، وقيل غير ذلك، وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة لكن طرقه في «الصحيحين» تدور على أنس مع اختلاف أصحابه عنه، فرواه الزُّهري عنه عن أبي ذر كما في هذا الباب، ورواه قتادة عنه عن مالك بن أبي صعصعة، ورواه شريك بن أبي نمر وثابت البناني عنه عن النبي ﷺ بلا واسطة، وفي سياق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر، ونذكر الكلام على اختلاف طرقه وتغاير ألفاظها وكيفية الجمع بينها في السيرة النبوية قبيل الهجرة.

والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المعراج أنه لما قدس ظاهراً وباطناً حين غسل بماء زمزم =

في إجابة الدعوة: «وإن كان صائماً فليصل» أي: فليدع لهم بالخير والبركة.
وقيل: الصلاة مشتقة من الصلّوين تثنية الصلا، وهو ما عَن يمين الذنب
وشماله، قَالَ الجوهرى.

وقال محمود العيني: هما العظمان الناتئان عند العجيزة، وذلك لأن
المصلي يحرك صلويه في الركوع والسجود.

وقيل: هي مشتقة من المصلّى، وهو الفرس الثاني من خيل السباق؛ لأن
رأسه يلي صلوى السابق.

وقيل: أصلها من التعظيم، وسُميت العبادة المخصوصة صلاة لما فيها من
تعظيم الرب.

وقيل: من الرحمة.

وقيل: من التقرب من قولهم: شاة مصلية، أي: قربت إلى النار.

وقيل: من اللزوم، قَالَ الزجاج: يقال صلى واصطلى إذا لزم.

وقيل: هي الإقبال على الشيء.

وقيل: هي مشتقة من صليت العود على النار إذا قوّمته.

قال القسطلاني: فالمصلي من وهج السطوة يتقوم اعوجاجه ثم يتحقق
معراجة، ومن اصطلى بنار الصلاة وزال عوجه لا يدخل النار، وهي صلة بين
العبد وبين ربه تَعَالَى، وجامعة لأنواع العبادات النفسانية والبدنية من الطهارة
وستر العورة، وصرف المال فيهما والتوجه إلى الكعبة والعكوف للعبادة،

بالإيمان والحكمة، ومن شأن الصلاة أن يتقدمها الطهور ناسب ذلك أن تفرض الصلاة في
تلك الحالة وليظهر شرفه في الملاء الأعلى ويصلي بمن سكنه من الأنبياء وبالملائكة، وليناجي
ربه، ومن ثم كان المصلي يناجي ربه جل وعلا اهـ.

وفي «الكرمانى»: قال عياض: اختلفوا فيه فقيل: كان ذلك في المنام، والحق الذي عليه الأكثر
ومعظم السلف أنه أُسْرِيَ بجسده الشريف، والآثار تدل عليه، ولا يعدل عن الظاهر إلا لضرورة
ولا ضرورة هنا؛ وأما وقته، فقيل: ليلة سبع وعشرين من ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة، وقال
الزهري: كان بعد مبعثه بخمس سنين وهو الأشبه إذ لم يختلفوا أن خديجة صلت معه بعد فرض
الصلاة عليه، ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة إما بثلاث سنين أو بخمس سنين اهـ.

1 - باب كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الْإِسْرَاءِ؟

وإظهار الخشوع بالجوارح، وإخلاص النية بالقلب، ومجاهدة الشيطان، ومناجاة الحق، وقراءة القرآن، والنطق بالشهادتين، وكف النفس عن الأتبيين، وقد شرع الله تعالى فيها الذكر سرًّا وجهراً؛ ليجمع للعبد فيها ذكر السر وذكر العلانية، فالمصلي في صلاته يذكر الله في ملأ الملائكة ومن حضر من السامعين، قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الثَّابِت عَنْهُ: «إِنْ ذَكَرْنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتَهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرْنِي فِي مَلَأْ ذَكَرْتَهُ فِي مَلَأْ خَيْرَ مِنْهُ». ويريد بذلك الملائكة المقربين المكرمين الذين خصهم لحضرته؛ فلهذا الفضل شرع لهم في الصلاة الجهر بالقراءة والسر.

وأما في الشرع: فهي عبارة عن الأركان المعلومة والأفعال المخصوصة. فلما فرغ المؤلف عن بيان الطهارات التي منها شروط للصلاة شرع في بيان الصلاة فلذلك أخرها عنها؛ لأن شرط الشيء يسبقه.

1 - باب كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الْإِسْرَاءِ؟

(باب كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ) وفي رواية: كيف فرضت الصلوات، بالجمع (في) ليلة (الإسراء؟) وقد اختلفوا في المعراج والإسراء هل كانا في ليلة واحدة، أو في ليلتين؟ وهل كانا جميعاً في اليقظة، أو في المنام؟ أو أحدهما في اليقظة والآخر في المنام؟

فقيل: إن الإسراء كان مرتين؛ مرة بروحه مناماً، ومرة بروحه وبدنه يقظة. ومنهم من يدعي تعدد الإسراء في اليقظة أيضاً حتى قَالَ: إنه أربعة إسرآت. وزعم بعضهم أن بعضها كان بالمدينة.

وجعل أبو شامة ثلاثة إسرآت: مرة من مكة إلى بيت المقدس فقط على البراق، ومرة من مكة إلى السماوات على البراق أيضاً، ومرة من مكة إلى بيت المقدس ثم إلى السماوات.

وجمهور السلف والخلف على أن الإسراء كان ببدنه وروحه وكونه من مكة إلى بيت المقدس ثبت بنص القرآن، وكان في السنة الثانية عشرة من النبوة.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ، فِي حَدِيثِ هِرْقَلٍ،

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ أُسْرِيَ بِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ بَسَنَةَ، وَعَنْ السَّيِّدِيِّ: قَبْلَ مُهَاجَرِهِ بِسِتَّةِ عَشَرَ شَهْرًا، فَعَلَى قَوْلِهِ يَكُونُ الْإِسْرَاءُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعَلَى قَوْلِ الزُّهْرِيِّ يَكُونُ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ.

وَقِيلَ: كَانَ الْإِسْرَاءُ لَيْلَةَ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، وَقَدْ اخْتَارَهُ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سُرُورٍ الْمُقَدِّسِيُّ فِي سِيرَتِهِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ الْآنَ، حَتَّى أَعْلَمَ بِهِ فِي الْجَوَامِعِ وَالْمَسَاجِدِ بِإِسْرَاحِ الْقَنَادِيلِ فِي الْمَنَارَاتِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ وَهِيَ لَيْلَةُ الرِّغَائِبِ الَّتِي أُحْدِثَتْ فِيهَا الصَّلَاةُ الْمَشْهُورَةُ وَلَا أَصْلَ لَهَا.

ثُمَّ قِيلَ: كَانَ قَبْلَ مَوْتِ أَبِي طَالِبٍ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مِنَ النَّبُوَّةِ.

ثُمَّ قِيلَ: كَانَ لَيْلَةَ السَّبْتِ لِسَبْعِ عَشْرَةَ لَيْلَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ مِنَ النَّبُوَّةِ.

وَقِيلَ: كَانَ بَعْدَ مَبْعَثِهِ بِخَمْسِ سِنِينَ.

قِيلَ: وَهُوَ الْأَشْبَهُ؛ إِذْ لَمْ يَخْتَلَفُوا أَنَّ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا صَلَّتْ مَعَهُ بَعْدَ فَرْضِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهَا تَوَفَّيَتْ قَبْلَ الْهَجْرَةِ إِمَّا بِثَلَاثِ سِنِينَ، وَإِمَّا بِخَمْسِ سِنِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، حَبْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَتَرْجَمَانُ الْقُرْآنِ، وَهَذَا تَعْلِيقٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ ذَكَرَهُ فِي أَوَائِلِ الْكِتَابِ مُسْنَدًا.

(حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (أَبُو سُفْيَانَ) صَخْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَالِدُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَسْلَمَ لَيْلَةَ الْفَتْحِ، وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانَ وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَصَلَّى عَلَيْهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فِي حَدِيثِ هِرْقَلٍ) بِكَسْرِ الْهَاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَحَكَى جَمَاعَةُ إِسْكَانِ الرَّاءِ وَكَسَرَ الْقَافَ كَخَنْدَفٍ، مِنْهُمْ الْجَوْهَرِيُّ، وَهُوَ اسْمُ أَعْجَمِي تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ، مَلِكٌ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ سَنَةً، فَفِي مَلِكِهِ

فَقَالَ: يَا مُرْنَا بِغِنَى النَّبِيِّ ﷺ: «بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ».

349 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ،

مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَقَبَهُ: قَيْصَرٌ، كَمَا أَنَّ مِنْ مَلِكِ الْفَرَسِ يُقَالُ لَهُ: كَسْرَى، وَمِنْ مَلِكِ التُّرْكِ يُقَالُ لَهُ: خَاقَانٌ.

(فَقَالَ) أَي: أَبُو سُفْيَانَ: (يَا مُرْنَا بِغِنَى) بِالْأَمْرِ (النَّبِيِّ ﷺ: بِالصَّلَاةِ) الْمَفْتَتِحَةِ بِالتَّكْبِيرِ الْمُخْتَمَةِ بِالتَّسْلِيمِ، (وَالصَّدَقِ) أَي: الْقَوْلِ الْمَطَابِقِ لِلْوَقْعِ، (وَالْعَفَافِ) بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ، أَي: الْإِنْكَفَافِ عَنِ الْمَحْرَمَاتِ وَخَوَارِقِ الْمَرْوَاتِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَأَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ أَيْضًا إِلَّا ابْنَ مَاجَه.

ومناسبة ذكر هذا ههنا من حيث إن معرفة كيفية الشيء تستدعي معرفة ذاته قبلها، فأشار بهذا أولاً إلى ذات الصلاة من حيث الفرضية.

ثم أشار إلى كيفية فرضيتها بذكره حديث الإسراء، فصار ذكر قول ابن عباس رضي الله عنهما توطئة وتمهيداً لبيان كيفيتها، فبهذا الوجه دخل تحت الترجمة، والله أعلم.

وأما ما قاله الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ من أن مناسبتة لهذه الترجمة من حيث إن فيه إشارة إلى أن الصلاة فُرِضَتْ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ؛ لِأَنَّ أَبَا سُفْيَانَ لَمْ يَلِقِ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ الْهَجْرَةِ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ بِهَرَقْلَ لِقَاءً يَتَهَيَّأُ لَهُ، مَعَهُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لَهُ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ، وَالْإِسْرَاءِ كَانَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِلَا خِلَافٍ، وَبَيَانَ الْوَقْتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْكَيْفِيَةِ حَقِيقَةً لَكِنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَقْدَمَاتِهَا كَمَا وَقَعَ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ، وَسَاقَ فِيهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَتَعَلِّقِ بِذَلِكَ فَظَهَرَتِ الْمُنَاسِبَةُ فَبَعْدَهُ لَا يَخْفَى.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بِضَمِّ الْمَوْحِدَةِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعْدٍ إِمَامٌ مَصْرِيٌّ (عَنْ يُونُسَ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) وَقَدْ سَقَطَ لَفْظُ بِنِ مَالِكٍ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ.

قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُرِّجَ عَن سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ، فَفَرَّجَ صَدْرِي،»

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (كَانَ أَبُو ذَرٍّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فُرِّجَ) بضم الفاء وكسر الراء والجيم أَي: فَتَحَ (عَنْ سَقْفِ بَيْتِي) والمعنى فَتَحَ فِيهِ فَتْحٌ، وَرَوَى: فَشَقَّ، أَضَافَ الْبَيْتَ إِلَى نَفْسِهِ مَعَ أَنَّهُ بَيْتُ أُمِّ هَانئٍ كَمَا ثَبَتَ فِي الرَّوَايَةِ بِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَوَى أَنَّهُ كَانَ فِي الْحَطِيمِ أَيْضًا، فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؟

فَالْجَوَابُ: أَمَّا عَلَى كَوْنِ الْعُرُوجِ مَرَّتَيْنِ فظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى كَوْنِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً فَلَعَلَّهُ ﷺ بَعْدَ غَسْلِ صَدْرِهِ دَخَلَ بَيْتَ أُمِّ هَانئٍ وَمِنْهُ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. (وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمَوْضِعِ الْمَفْرُوجِ فِي السَّقْفِ.

وَالْحِكْمَةُ فِيهِ: أَنَّ الْمَلِكَ انْصَبَّ إِلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ انْصِبَابَةً وَاحِدَةً وَلَمْ يَعْرَجْ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ مَبَالِغَةٍ فِي الْمَفَاجَأَةِ، وَتَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ، وَفِيهِ أَنَّ ذَلِكَ أَوْقَعَ صَدَقًا فِي الْقَلْبِ فِيمَا جَاءَ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السَّرُّ فِي ذَلِكَ التَّمْهِيدَ لِمَا وَقَعَ مِنْ شَقِّ صَدْرِهِ فَكَأَنَّ الْمَلِكَ أَرَاهُ بِانْفِرَاجِ السَّقْفِ وَالتَّثَامَةِ فِي الْحَالِ كَيْفِيَّةً مَا سَيُضَنِّعُ بِهِ لَطْفًا لَهُ وَتَثْبِيْثًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فَفَرَّجَ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ وَبِالْجِيمِ، أَي: شَقَّ (صَدْرِي) وَفِي رَوَايَةٍ: عَنْ صَدْرِي. وَيُرْوَى: شَرَحَ صَدْرِي.

وَفِي سِيرِ ابْنِ إِسْحَاقَ: شَقَّ صَدْرَهُ وَهُوَ مُسْتَرْضِعٌ فِي بَنِي سَعْدٍ عِنْدَ حَلِيمَةٍ، وَرَجَحَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ، وَتَعَقَّبَهُ السَّهْلِيُّ بِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مَرَّتَيْنِ؛ وَهُوَ الصَّوَابُ. وَالْحِكْمَةُ فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ: نَزَعَ الْعَلَقَةَ الَّتِي قِيلَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ نَزْعِهَا: هَذَا حَظُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ.

وَفِي الشَّقِّ الثَّانِي: كَوْنُهُ مُسْتَعِدًّا لِلتَّلْقِي لِمَا حَصَلَ لَهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ. وَإِلَى هَذَا يُوَوِّلُ مَا قِيلَ: إِنَّ الْأَوَّلَ لِيَصِيرَ قَلْبُهُ مِثْلَ قُلُوبِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَالثَّانِي لِيَصِيرَ حَالُهُ مِثْلَ حَالِ الْمَلَائِكَةِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ غُسِلَ أَوَّلًا بِالثَّلْجِ لِيُثَلِّجَ الْيَقِينَ إِلَى قَلْبِهِ، وَثَانِيًا بِمَاءٍ زَمْزَمٍ لِيَدْخُلَ فِيهِ الْأَسْرَارُ الْقُدْسِيَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا،

وقد روى الطيالسي والحاarith في مسنديهما من حديث عائشة رضي الله عنها: أن الشق وقع مرة أخرى عند مجيء جبريل عليه السلام إليه بالوحي في غار حراء.

وروي الشق أيضًا وهو ابن عشر أو نحوها في قصة له مع عبد المطلب، أخرجها أبو نعيم في «الدلائل».

وزوي مرة أخرى خامسة ولا تثبت.

(ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ) لأن الطهور شطر الإيمان، وإنما غسله بماء زمزم لفضله على سائر المياه، أو لأنه يقوي القلب.

(ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ) بفتح الطاء وبكسرهما وسكون السين، إناء معروف، ويستعمل بإدغام السين في التاء بعد قلبه سينًا، وهي مؤنثة، وقد يذكر على معنى الإناء، وخصّ الطست بذلك دون بقية الأواني لأنه آلة الغسل عُرْفًا.

(مِنْ ذَهَبٍ) فإن قيل: فيه استعمال آنية الذهب وهو حرام؟

فالجواب: أن ذلك كان على أصل الإباحة، والتحریم إنما كان بالمدينة، على أنه فعل الملائكة واستعمالهم، ولا يلزم أن يكون حكمهم كحكمنا، كما لا يلزم أن يكون حكم الآخرة كحكم الدنيا.

ومن ثمة قال الحافظ العسقلاني: وقد أبعد من استدلال به على جواز تحلية المصحف وغيره بالذهب. وإنما كان من ذهب لأنه أعلى أواني الجنة، وهو رأس الأثمان، وله خواص منها أنه لا تأكله النار في حال التعليق، ولا تأكله الأرض، ولا يغيره، وهو أنقى كل شيء وأصفاه. ويقال في المثل: أنقى من الذهب، وهو سبب للفرح والسرور، قال الشاعر:

صفراء لا ينزل الأحزان ساحتها لو مسّها حجر مسته سراء
وهو أثقل الأشياء فيجعل في الرثيق الذي هو أثقل الأشياء فيرسب، وهو أوفق لثقل الوحي وهو عزيز، وبه يتم الملك.

(مُتَمَلِّئٍ) بالجر، صفة طست، وقد ذكر على معنى الإناء.

(حِكْمَةً وَإِيمَانًا) الحكمة اسم من حكم بفتح العين، أي: صار حكيماً،

فَأَفْرَعُهُ فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ،

وصاحب الحكمة: المتقن للأمر، وأما حكم بفتح العين فمعناه قضى، ومصدره الحُكم، والحكم أيضًا الحكمة بمعنى العلم، والحكيم العالم.

وقال النووي: إن الحكمة فيها أقوال مضطربة صفي لنا منها: أن الحكمة عبارة عن العلم المتصف بالأحكام، المشتمل على المعرفة باللَّهِ تَعَالَى، المصحوب بنفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق والعمل به والصدِّ عن اتباع الهوى والباطل، فالحكيم من حاز ذلك كله.

وقال ابن دريد: كل كلمة وعظمتك أو زجرتك أو دعتك إلى مكرمة أو نهتك عن قبيح فهي حكمة.

وقيل: هي النبوة.

وقيل: هي الفهم عن الله.

وقال ابن سيده: القرآن كفى به حكمة، وذلك لأنه مشتمل على ذلك كله، والأمة صارت علماء بعد جهل.

وفي «التوضيح»: وفي هذا الحديث دلالة صريحة أن شرح صدره ﷺ كان ليلة المعراج، وقُفِّلَ به ذلك لزيادة الطمأنينة لما يرى من عظم الملكوت، أو لأنه يصلي بالأنبياء عليهم السلام.

ثم إن قوله: «حكمة وإيمانًا» منصوبان على التمييز، وجعل الإيمان والحكمة في الإناء، وإفراغهما في صدره، كما قال ﷺ.

(فَأَفْرَعُهُ) أي: ما في الطست (في صَدْرِي) مع أنهما معنيان وذلك صفة الأجسام من أحسن المجازات، والمعنى: أن الطست جعل فيها شيء يحصل بسببه كمال الإيمان والحكمة، فأطلقا عليه تسمية للشيء باسم مسببه، أو هو من باب التمثيل بناء على جواز تمثيل المعاني؛ لينكشف بالمحسوس ما هو معقول كما يمثل له ﷺ أرواح الأنبياء الدارجة بالصور التي كانوا عليها، وكما يمثل الموت كبشًا أملح.

(ثُمَّ أَطْبَقَهُ) أي: صدره الشريف، يقال: أطبقت الشيء إذا غطيته وجعلته مطبقًا. وفي «التوضيح»: لما فعل به ذلك ختم عليه كما يختم على الوعاء

ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَعَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا،

المملوء، فجمع الله له أجزاء النبوة وختمها، فهو خاتم النبيين، وختم عليه فلم يجد عدوه سبيلا إليه من أجل ذلك؛ لأن الشيء المختوم محروس، وقد جاء أنه استخرج منه علة وَقَالَ: هذا حظ الشيطان منك.

(ثُمَّ أَخَذَ) جبريل (بِيَدِي، فَعَرَجَ) أي: صعد، يقال: عرج يعرج عروجا من باب نصر ينصر، وَقَالَ ابن سيدة: عرج في الشيء يعرج ويعرج عروجا رقى، وعرج الشيء ارتفع وعلا.

والمعراج بالكسر شبه سُلَّم مفعال من العروج، كأنه آلة له. وَقَالَ ابن سيدة: المعراج شبه سُلَّم تعرج عليه الأرواح. وقيل: هو حيث تصعد أعمال بني آدم.

(بِي) وفي رواية: به. وتوجيهها أن النَّبِيَّ ﷺ جرد من نفسه شخصا، وأشار إليه، أو أن الراوي نقل كلامه بالمعنى لا بلفظه بعينه، وعلى كلا التقديرين ففيه الثقات.

(إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا) تأنيث الأولى بمعنى الأقرب وصفت به؛ لكونها أقرب إلى الأرض من غيرها، وفي رواية سقط لفظ: الدنيا، وروى ابن حبان في صحيحه مرفوعا: «ما بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة عام». وقد روى أيضًا: «أن ما بين كل سماءين كذلك».

وقد ذكر أبو جعفر مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة بإسناده إلى العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هل تدرون كم بين السماء والأرض؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قَالَ: بينهما خمسمائة عام، وكف كل سماء خمسمائة سنة، وفوق السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض».

وروي أيضًا عَنْ أَبِي ذر مرفوعا مثله، وفي رواية أبي سعيد أحمد بن مُحَمَّد ابن زياد: «وما بين السماء السابعة إلى الكرسي كذلك، والماء على الكرسي، والعرش على الماء».

هذا وقد استدل بعضهم بهذا الحديث على أن المعراج وقع غير مرة لكون الإسراء إلى بيت المقدس لم يُذكر هنا.

فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ جِبْرِيلُ لِخَازِنِ السَّمَاءِ: افْتَحْ، قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا جِبْرِيلُ، قَالَ: هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَعِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَقَالَ: أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟

ويمكن أن يقال: هو من اختصار الراوي، والإتيان بـثم المقتضية للتراخي لا ينافي وقوع الإسراء بين الأمرين المذكورين، وهما الإطباق والعروج، بل يشير إليه.

وحاصله: أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر.

(فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ جِبْرِيلُ لِخَازِنِ السَّمَاءِ) الدنيا: (افْتَحْ) أي: الباب، وهذا يدل على أن الباب كان مغلقاً.

قال ابن المنير: حكمته أن يتحقق النَّبِيُّ ﷺ أن السماء لم تفتح إلا لأجله بخلاف ما لو وجده مفتوحاً.

وفيه أيضاً: دلالة على أن عروجه ﷺ كان بجسده إذ لو لم يكن بجسده لما استفتح.

(قَالَ) أي: الخازن: (مَنْ هَذَا؟) الذي يقرع الباب ويستفتحه، (قَالَ) جبريل عَلَيْهِ السَّلَام: (هَذَا جِبْرِيلُ) وفي رواية: قَالَ: هذا جبريل، وفيه: إثبات الاستئذان، وأن الأدب لا يقول أنا، كما نهى في حديث جابر بل يسمي نفسه بما هو مشهور به بين الناس لئلا يلتبس بغيره.

(قَالَ: هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَعِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ فَقَالَ) الخازن: (أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟) أُرْسِلَ: بهمزة أولهما للاستفهام، وفي رواية الكشميهني: أو أُرْسِلَ، بواو مفتوحة بين الهمزتين، وهذا السؤال من الملك الذي هو خازن السماء إما للاستعجاب بما أنعم الله عليه من هذا التعظيم والإجلال حتى أصعده إلى السماوات، وإما للاستبشار بعروجه إذ كان من البين عندهم أن أحداً من البشر لا يترقى إلى أسباب السماء من غير أن يأذن الله له ويأمر ملائكته بإصعاده.

وقال الحافظ العسقلاني: يحتمل أن يكون خفي عليه أصل رسالته لاشتغاله بعبادته، ويحتمل أن يكون استفهم عن الإرسال إليه للعروج إلى السماء، وهو الأظهر لقوله إليه.

وتعقبه محمود العيني: بأنه كيف يخفى عليه ذلك لاشتغاله بالعبادة وقد قَالَ أولاً: من هذا؟ حين قَالَ جبريل: افتح.

قَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا فَتَحَ عَلَوْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَإِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ، وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ، إِذَا نَظَرَ قَبَلَ.....

وَقَالَ أَيْضًا: هل معك أحد؟ قَالَ جبريل: نعم، معي مُحَمَّدٌ.

وأين الخفاء بعد ذلك؟ وأين الاشتغال بالعبادة في هذا الوقت الذي هو وقت المحاوراة والسؤال والجواب؟ وأمر نبوته قد كان مشهوراً في الملكوت بحيث لا يخفى على خزان السماوات وحراسها، فلا مجال لأن يكون السؤال عَنْ أَصْلِ الرِّسَالَةِ، وإنما كان سؤالاً عَنْ أَنَّهُ أُرْسِلَ إِلَيْهِ لِلْعُرُوجِ، لكن حقيقته غير مرادة أَيْضًا؛ إذ لا يفعل جبريل عَلَيْهِ السَّلَام ما لم يأمره الله به، وإنما هو لأحد الوجهين المذكورين إما للاستعجاب وإما للاستبشار.

ولا يقال: جاء في رواية شريك: «أَوْقَدُ بُعِثَ إِلَيْهِ؟»، وهذا يؤيد ما قاله الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ؛ لأن معنى أرسل وبعث سواء على أن المعنى ههنا يمكن أن يكون أَوْقَدُ بُعِثَ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ؟ وهذا استعجاب منه واستعظام لأمره.

(قَالَ) جبريل: (نَعَمْ) أرسل إليه.

(فَلَمَّا فَتَحَ) الخازن باب السماء (عَلَوْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا) ضمير الجمع فيه يدل على أن معهما ملائكة آخرين فكأنهما كلما عَدَيَا سماء يشيعهما الملائكة إلى أن يصلوا إلى سماء أخرى، هكذا قيل، وفيه تأمل ظاهر.

وفيه: دلالة على أن رسول الرجل يقوم مقام إذنه، لأن الخازن لم يتوقف في الفتح له على الوحي إليه بذلك، بل عمل بلازم الإرسال إليه.

(فَإِذَا) بالفاء، وفي رواية: إذا بلا فاء، وهي كلمة المفاجأة، وتختص بالجملة الاسمية ولا تحتاج إلى جواب، وهي حرف عند الأخفش، وظرف مكان عند المبرد، وظرف زمان عند الزجاج.

(رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ) جمع سواد، كالأزمنة جمع زمان، والسواد الشخص، وقيل: الجماعات، وسواد الناس عوامهم وكل عدد كثير، ويقال: هي الأشخاص من كل شيء، قَالَ أَبُو عبيد: هو شخص كل شيء من متاع أو غيره، والجمع أسودة، وأسودة جمع الجمع.

(وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ، إِذَا نَظَرَ قَبَلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: جهة

يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَسَارِهِ بَكَى، فَقَالَ: مَرَحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ، قُلْتُ لِجَبْرِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ، وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ⁽¹⁾،

(يَمِينِهِ ضَحِكَ) واستبشر (وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَسَارِهِ) وفي رواية: قَبْلَ شِمَالِهِ (بَكَى، فَقَالَ) أي: ذلك الرجل القاعد: (مَرَحَبًا) أي: أصبت رحبًا وسهلاً، فاستأنس ولا تتوَحَّش، والنصب فيه كما في قولهم: أهلاً وسهلاً، وهذا لفظ استعملته العرب وأكثر منه تريد به البر وحسن اللقاء وتأنيس القادم.

(بِالنَّبِيِّ) أي: رحبًا ملتبسًا بالنبي (الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ) أي: القائم بحقوق الله وحقوق العباد، وكلهم قالوا له بالنبي الصالح؛ لشموله سائر الخلال المحمودة الممدوحة من الصدق والأمانة والعفاف والفضل، ولم يقل له أحد: مرحبًا بالنبي الصادق، ولا بالنبي الأمين؛ لما ذكرنا أن الصلاح شامل لجميع أنواع الخير، فكانه قَالَ: مرحبًا بالنبي التام في نبوته والابن البار في نبوته.

(قُلْتُ) أي: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: قلت (لِجَبْرِيلَ) عَلَيْهِ السَّلَام: (مَنْ هَذَا؟) ظاهره أنه سأل عنه بعد أن قَالَ له آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَام: مرحبًا، ورواية مالك بن صعصعة بعكس ذلك، وهي المعتمدة، فتحمل هذه عليها إذ ليس في هذه أداة ترتيب.

(قَالَ) جبريل عَلَيْهِ السَّلَام: (هَذَا آدَمُ) عَلَيْهِ السَّلَام (وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ) التي (عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ) النسَم بفتح النون والسين جمع نسمة وهي نفس

(1) قال الحافظ: هي الأشخاص من كل شيء، وفي «تراجم شيخ المشايخ»: الأسود جمع سواد، ومن عادة الناظر إذا أبصر الصور والأشخاص من بعيد ولم يميز صورة عن صورة أن يكون مبصره شيئاً مثل السواد، وقد تقرر في علم المناظرة، وهذا كناية عن عدم تميزه ﷺ بين تفاصيل صورهم، والنكته في ذلك أن إبصار ذرية آدم كان إبصاراً إجمالياً، والحق في كشف الإجمال أن ينكشف على الإجمال اهـ.

ثم قال الحافظ: النسَم - بالنون والمهمله المفتوحين - جمع نسمة وهي الروح. وحكى ابن التين أنه رواه نثيم - بكسر الشين المعجمة - وهو تصحيف، وظاهره أن أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في السماء وهو مشكل، قال القاضي عياض: قد جاء أن أرواح الكفار في سجين، وأن أرواح المؤمنين منعمة في الجنة، يعني فكيف تكون مجتمعة في سماء الدنيا، وأجاب بأنه يحتمل أنها تعرض على آدم أوقاتاً فصادف وقت عرضها مرور النبي ﷺ، ويدل على أن كونهم في الجنة أو النار إنما هو في أوقات دون أوقات قوله تعالى: ﴿الْأَنفُسُ

فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ،

الإنسان، ويقال: ما بها نسمة، أي: نفس وروح. قَالَ الخطابي: والمراد أرواح بني آدم، وحكى ابن التين أنه رواه: شيم بني آدم، بكسر الشين المعجمة وفتح الياء بعدها ميم، وهو تصحيف.

(فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ) ظاهره أن أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في السماء، وهو مشكل. قَالَ القاضي عياض: قد جاء أن أرواح الكفار في سجين الأرض السابعة، وأن أرواح المؤمنين منعمة في الجنة، وهي فوق السماء السابعة.

يعني: فكيف تكون مجتمعة في السماء الدنيا؟

وأجاب: بأنه يحتمل أنها تعرض على آدم أوقاً فصادف وقت عرضها مرور

يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴿٤٦﴾ [غافر: 46] واعترض أن أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء كما هو نص القرآن. والجواب عنه ما أبداه هو احتمال أن الجنة كانت في جهة يمين آدم، والنار في جهة شماله، وكان يكشف له عنهما.

ويحتمل أن يقال: إن النسم المروثة هي التي لم تدخل الأجساد بعد وهي مخلوقة قبل الأجساد ومستقرها عن يمين آدم وشماله، وقد أعلم بما سيصيرون إليه فلذلك كان يستبشر إذا نظر إلى من عن يمينه، ويحزن إذا نظر من عن يساره، بخلاف التي في الأجساد فليست مرادة قطعاً، وبخلاف التي انتقلت من الأجساد إلى مستقرها من جنة أو نار فليست مرادة أيضاً كما يظهر، وبهذا يندفع الإيراد ويعرف أن قوله: نسم بنيه عام مخصوص، أو أريد به الخصوص، وأما ما أخرجه ابن إسحاق والبيهقي من طريقه في حديث الإسراء «فإذا أنا بآدم تعرض عليه أرواح ذريته المؤمنين، فيقول: روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين، ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول: روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في سجين» وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني والبخاري: «فإذا عن يمينه باب يخرج منه ريح طيبة، وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة، إذا نظر عن يمينه استبشر وإذا نظر عن شماله حزن» فهذا لو صح لكان المصير إليه أولى من جميع ما تقدم ولكن سندهما ضعيف اهـ.

واختار الحافظ في باب الإسراء هذا الأخير فقال: قد ذكرت احتمالاً أن يكون المراد بالنسم المروثة هي التي لم تدخل الأجساد بعد، ثم ظهر لي الآن احتمال آخر وهو أن يكون المراد بها من خرجت من الأجساد حين خروجها لا أنها مستقرة، ولا يلزم من رؤية آدم لها وهو في السماء الدنيا أن يفتح لها أبواب السماء ولا تلجها، وقد وقع في حديث أبي سعيد عن البيهقي ما يؤيده فذكره وذكر حديث أبي هريرة عند البخاري ولم يتعرض عن ضعفهما ههنا بل قال: فظهر من الحديثين عدم اللزوم المذكور، وهذا أولى مما جمع به القرطبي في «المفهم»: أن ذلك في حالة مخصوصة اهـ.

فَإِذَا نَظَرَ عَنْ يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قِبَلَ شِمَالِهِ بَكَى حَتَّى عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَ لِحَازِنِهَا: افْتَحْ، فَقَالَ لَهُ حَازِنُهَا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُ: فَفَتَحَ، - قَالَ أَنَسُ:

النَّبِيُّ ﷺ، ويدل على أن كونهم في الجنة والنار إنما هو في أوقات دون أوقات قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: 46].

واعترض بأن أرواح الكفار لا تفتح لهم أبواب السماء كما هو نص القرآن. وأجيب عنه: بأنه يحتمل أن الجنة كانت في جهة يمين آدم والنار في جهة شماله عَلَيْهِ السَّلَام، وكان يُكشف له عنهما.

ويحتمل أن يقال: إن النسم المرئية هي التي لم تدخل الأجساد بعد، وهي مخلوقة قبل الأجساد ومستقرها عَنْ يمين آدم وشماله، وقد أعلمه الله بما سيصيرون إليه فلذلك كان يستبشر إذا نظر إلى من عَنْ يمينه، ويحزن إذا نظر إلى من عَنْ شماله، بخلاف التي في الأجساد فليست بمرادة قطعاً، وبخلاف التي انتقلت من الأجساد إلى مستقرها من جنة أو نار فليست مرادة أيضاً فيما يظهر. وبهذا يندفع الإيراد، ويُعرف أن قوله: نسّم بنيه عام مخصوص، أو أريد به الخصوص.

وأما ما أخرجه ابن إسحاق والبيهقي من طريقه في حديث الإسراء: «فإذا أنا بآدم تعرض عليه أرواح ذريته المؤمنين فيقول: روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين، ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول: روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في سجين».

وما في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ عند الطبراني: «فإذا عَنْ يمينه باب يخرج منه ريح طيبة، وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة، إذا نظر عَنْ يمينه استبشر، وإذا نظر عَنْ شماله حزن».

فهذا لو صَحَّ لكان المصير إليه أولى من جميع ما تقدم ولكن سنده ضعيف. هكذا قيل، وفيه أنه يأبى عنه ذكر الأسود عَنْ يمينه وعن شماله، فتأمل.

(فَإِذَا نَظَرَ عَنْ يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قِبَلَ شِمَالِهِ بَكَى حَتَّى عَرَجَ بِي) جبريل عَلَيْهِ السَّلَام، وفي رواية: به (إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَ لِحَازِنِهَا: افْتَحْ، فَقَالَ لَهُ حَازِنُهَا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُ: فَفَتَحَ، - قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ: (أَنَسُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَوَاتِ آدَمَ، وَإِدْرِيسَ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُثَبِّتْ كَيْفَ مَنَازِلُهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ،

(فَذَكَرَ) أي: أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (وَجَدَ فِي السَّمَوَاتِ آدَمَ، وَإِدْرِيسَ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُثَبِّتْ) من الإثبات (كَيْفَ مَنَازِلُهُمْ) أي: لم يعين أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكل نبي سماء معينة. (غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ) وفي الصحيحين من حديث أنس عَن مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ: أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا سَلَفَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي الثانية: يحيى وعيسى عليهما السلام.

وفي الثالثة: يوسف عَلَيْهِ السَّلَام.

وفي الرابعة: إدريس عَلَيْهِ السَّلَام.

وفي الخامسة: هارون عَلَيْهِ السَّلَام. وفي السادسة موسى عَلَيْهِ السَّلَام.

وفي السابعة: إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام، وهو مخالف لرواية أنس عَن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ وَجَدَ إِبْرَاهِيمَ فِي السَّادِسَةِ.

وأجيب: بأن الإسراء إن كان مرتين فيكون قد رأى إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام في إحداهما: في إحدى السمائين، ويكون استقراره بها وهي وطنه.

وفي الثانية: في سماء غير وطنه، وإن كان مرة فيكون أولاً رآه في السماء السادسة، ثم ارتقى معه إلى السماء السابعة.

ويقال: إن المعراج إذا كان مرة فالأرجح رواية الجماعة لقوله فيها: أَنَّهُ رَأَاهُ مُسْنَدًا ظَهَرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ وَهُوَ فِي السَّابِعَةِ بِلَا خِلَافٍ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ فِي السَّادِسَةِ عِنْدَ شَجَرَةِ طُوبَى؛ فَإِنْ ثَبِتَ حَمْلُ عَلِيٍّ عَلَى الْبَيْتِ الَّذِي فِي السَّادِسَةِ بِجَانِبِ شَجَرَةِ طُوبَى غَيْرِ الْبَيْتِ الَّذِي فِي السَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ عَنْهُ أَنَّ فِي كُلِّ سَمَاءٍ بَيْتًا يَحَازِي الْكَعْبَةَ، وَكُلُّ مِنْهَا مَعْمُورٌ بِالْمَلَائِكَةِ.

وكذا القول فيما جَاءَ عَن الرِّبِّيعِ بْنِ أَنَسٍ وَمُجَاهِدِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَوَّلِ بَيْتٍ يَحَازِي الْكَعْبَةَ مِنْ بُيُوتِ السَّمَاوَاتِ.

ويمكن أن تدفع المنافاة بين هذه الأقوال أَيْضًا أَنَّ اللَّهَ رَفَعَهُ لَيْلَةَ الْمَعْرَاجِ إِلَى

قَالَ أَنَسٌ - فَلَمَّا مَرَّ جِبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ بِإِدْرِيسَ قَالَ: مَرَحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، فَقُلْتُ مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ، ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى

السماء السادسة عند سدرة المنتهى، ثم إلى السابعة تعظيمًا للنبي ﷺ حتى يراه في أماكن متعددة، ثم أعاده إلى السماء الدنيا، فليتأمل.

وجه التأمل هو أنه مع وجود هذه الأقوال كيف يدعي من ادعى أن البيت المعمور في السابعة بلا خلاف، فافهم.

وفي تفسير النسفي: إن البيت المعمور حذاء العرش بحيال الكعبة يقال له: الضُّراح، حرمة في السماء كحرمة الكعبة في الأرض، يدخله كل يوم سبعون ألفًا من الملائكة يطوفون به ويصلون فيه ثم لا يعودون إليه أبدًا، وخادمه ملك يقال له: رزين.

وقيل: كان في الجنة فُحْمَلٌ إلى الأرض لأجل آدم عَلَيْهِ السَّلَام، ثم رُفِعَ إلى السماء أيام الطوفان هذا.

والضُّراح بضم الضاد المعجمة وبالحاء المهملة، وَقَالَ الصنعاني: ويقال له الضريح أيضًا.

(قَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ظاهره أن هذه القطعة لم يسمعها أنس من أبي ذر رضي الله عنهما، فلا يقال: إن قوله السابق لم يثبت كيف منازلهم تخالفه كلمة ثم التي للترتيب، ويمكن أن يقال أيضًا: لا يلزم منها تعيين منازلهم لبقاء الإيهام فيه؛ إذ بين إبراهيم وآدم عليهما السلام ثلاثة من الأنبياء وأربع سماوات أو خمس على اختلاف الروايتين في أن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام رآه في السادسة أو في السابعة.

(فَلَمَّا مَرَّ جِبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ) أي: مصاحبًا بالنبي الأكرم (ﷺ بِإِدْرِيسَ) عَلَيْهِ السَّلَام، فالباء الأولى: للمصاحبة، والثانية: للإلصاق أو بمعنى على، فلا يلزم تعلق حرفين من جنس واحد بمتعلق واحد، فافهم.

(قَالَ) إِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَام: (مَرَحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ) لم يقل: والابن، كما قَالَ آدم عَلَيْهِ السَّلَام؛ لأنه لم يكن من آبائه ﷺ.

(فَقُلْتُ مَنْ هَذَا؟) يا جبريل، (قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ: (هَذَا إِدْرِيسُ) عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ ﷺ: (ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى) عَلَيْهِ السَّلَام ففي الكلام حذف تقديره

فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مُوسَى، ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا عِيسَى، ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ،

ما ذكرنا، ويحتمل أن يكون قوله فلما مر جبريل نقلاً بالمعنى، وقوله ثم مررت نقلاً باللفظ بعينه.

(فَقَالَ مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ) قَالَ ﷺ: (قُلْتُ) وفي رواية: فقلت: (مَنْ هَذَا؟) يا جبريل، (قَالَ: هَذَا مُوسَى، ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى) عَلَيْهِ السَّلَام (فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، قُلْتُ) وفي رواية: فقلت: (مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا عِيسَى) وسقطت لفظة هذا عند أبي ذر، وليست ثم هنا على بابها في الترتيب إلا إذا قيل بتعدد المعراج؛ لأن الروايات قد اتفقت على أن المرور بعيسى عَلَيْهِ السَّلَام كان قبل المرور بموسى عَلَيْهِ السَّلَام.

(ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ) عَلَيْهِ السَّلَام، (فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ) فإن قيل: كيف رأى النَّبِيُّ ﷺ الأنبياء عليهم السلام في السماوات ومقرهم في الأرض؟

فالجواب: أن الله تَعَالَى شَكَّلَ صور أرواحهم على صور أجسادهم، على ما ذكره ابن عقيل، وكذا ابن التين، وَقَالَ: وإنما تعود الأرواح إلى الأجساد يوم البعث إلا عيسى عليه الصلاة والسلام فإنه حي لم يمت وهو ينزل إلى الأرض. وهذا بالاتفاق.

وأما إدريس عليه السلام فقد اختلف فيه؛ فقليل: إنه في الجنة. وقيل: في السماء السادسة.

ثم اختلف الذين قالوا إنه في السماء؛ إنه حي أم ميت؟ وقيل: أربعة من الأنبياء أحياء؛ اثنان في الأرض: الخضر وإلياس، واثنان في السماء: إدريس وعيسى عليهم السلام، كذا ذكره المحشي الشيخ زادة في سورة مريم. وَقَالَ محمود العيني: إن الأنبياء أحياء فقد رآهم النَّبِيُّ ﷺ حقيقة، وقد مر على موسى عليه الصلاة والسلام وهو قائم يصلي في قبره، ورآه في السماء السادسة.

فإن قيل : ما الحكمة في أنه ﷺ عَيَّن من الأنبياء آدم وإدريس وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام في حديث هذا الباب وفي غيره ذكر أيضًا يحيى ويوسف وهارون عليهم السلام وهم ثمانية ؟

فالجواب : إن آدم عَلَيْهِ السَّلَام خرج من الجنة بعداوة إبليس - عليه اللعنة - له وتحيلهُ ، فكَذلك نبينا ﷺ خرج من مكة بأذى قومه له ولمن أسلم معه .

وأيضًا : إن الله تَعَالَى أراد أن يعرض على نبيه ﷺ نسَم بنيه من أهل اليمين وأهل الشمال ؛ ليعلم بذلك أهل الجنة وأهل النار .

وأيضًا : إن آدم أبو البشر وأول الأنبياء المرسلين ، وكنيته أبو البشر أيضًا ، وقيل : أبو مُحَمَّد .

وروى ابن عساكر من حديث علي رضي الله عنه مرفوعًا : «أهل الجنة ليس لهم كُنَى إلا آدم عَلَيْهِ السَّلَام ؛ فإنه يُكنى أبا محمد» .

ومن حديث كعب الأحبار : «ليس لأحد من أهل الجنة لحية إلا آدم عَلَيْهِ السَّلَام ؛ فإن له لحية سوداء إلى سترته ، وذلك لأنه لم يكن له لحية في الدنيا ، وإنما كانت اللحية بعد آدم عليه السلام» .

ثم إن اسم آدم سرياني ، وقيل : مشتق ، فقيل : أفعل من الأدمة ، وقيل : من لفظ الأديم ؛ لأنه خُلِقَ من أديم الأرض .

وقال النضر بن شميل : سُمِّيَ آدم لبياضه ، وذكر مُحَمَّد بن علي : أن الآدم من الظباء الطويل القوائم .

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا : «إن الله تَعَالَى خلق آدم على صورته طوله ستون ذراعًا ، فكل من يدخل الجنة على صورته وطوله» .

وولد له أربعون ولدًا في عشرين بطنًا ، وعمر ألف سنة ، ولما أُهبط من الجنة أُهبط بسرنديب من الهند على جبل يقال له : نوذ .

ولما حضرته الوفاة انتهى قطف عنب فانطلق بنوه ليطلبوه فلقبهم الملائكة فقالوا : أين تريدون ؟ قالوا : إن أبانا انتهى قطعًا ، قالوا : ارجعوا فقد كفيتموه ، فرجعوا فوجدوه قد قُبِضَ ، فغسلوه وحنطوه وكفنوه ، وصلى عليه جبريل عليه الصلاة والسلام والملائكة خلفه وبنوه خلفهم ، ودفنوه وقالوا : هذه ستكم

في موتاكم، ودُفِنَ في غار يقال له: غار الكنز في أبي قبيس، فاستخرجه نوح عليه الصلاة والسلام في الطوفان وأخذه وجعله في تابوت معه في السفينة فلما نصب الماء رده نوح عليه الصلاة والسلام إلى مكانه.

وأما إدريس عليه والسلام فإنه كان أول من كتب بالقلم، وانتشر منه بعده في أهل الدنيا، وكذلك نبينا ﷺ كتب إلى الآفاق.

وسُمِّيَ بذلك لدرسه الصحف الثلاثين التي أنزلت عليه.

ثم قيل: إن اسمه أخنوخ، ويقال: خنوخ، ويقال: أخنخ، ويقال: أهنخ بن يزد بن مهليل بن قنين بن نابش بن شيث بن آدم عَلَيْهِ السَّلَام.

وقيل: اسم أمه برة.

وخنوخ سرياني تفسيره بالعربي إدريس.

قال وهب: هو جد نوح عَلَيْهِ السَّلَام.

وقيل: إنه إلياس، وإنه ليس بجد نوح ولا هو في عمود هذا النسب، ونقله السهيلي عن ابن العربي.

ويستشهد بحديث الإسراء على ذلك أيضاً حيث قَالَ فيه: مرحباً بالأخ الصالح، ولو كان في عمود النسب لقال له كما قَالَ إبراهيم: والابن الصالح.

وذكر بعضهم: أن إدريس كان نبياً في بني إسرائيل؛ فإن كان كذلك فلا اشتباه.

وقال النووي: يحتمل أنه قَالَ ذلك تلطفاً وتادباً، وإن كان ابناً فإنما المؤمنون أخوة.

وقال ابن المنير: أكثر الطرق على أنه خاطبه بالأخ قَالَ: وَقَالَ لي ابن أبي الفضل: صَحَّت لي طريق أنه خاطبه فيها بالابن الصالح.

وقال المازري: ذكر المؤرخون أن إدريس عَلَيْهِ السَّلَام جد نوح عَلَيْهِ السَّلَام، فإن قام دليل على أن إدريس أرسل لم يصح قول النسابين أنه جد نوح لإخبار نبينا ﷺ في الحديث الصحيح: «اتُّوا نوحاً، وإنه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض». وإن لم يقم دليل جازم صح أن إدريس كان نبياً ولم يرسل.

قال السهيلي: وحديث أبي ذر الطويل يدل على أن آدم وإدريس عليهما السلام رسولان.

وقال محمود العيني: حديث أبي ذر أخرجه ابن حبان في صحيحه.
وقال أيضًا: إن إدريس عَلَيْهِ السَّلَام رُفِعَ إلى السماء الرابعة ورآه عَلَيْهِ السَّلَام فيها، وُرفِعَ وهو ابن ثلاث، مائة وخمس وستين سنة سنة، والله أعلم.

وأما إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام فإن نبينا ﷺ رآه مسندًا ظهره إلى البيت المعمور فكذلك حال نبينا ﷺ كان في حجة الوداع واختتام عمره بذلك فهو نظير لقائه إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام في آخر السماوات.

ومعنى إبراهيم: أب راحم، وكنيته: أبو الضيفان.

قيل: إنه وُلِدَ بغوطة برزة في جبل قاسيون، والصحيح أنه ولد بكوثا من إقليم بابل من العراق، وكان بينه وبين نوح عليهما السلام عدة قرون.
وقيل: وُلِدَ على رأس ألفي سنة من خلق آدم عَلَيْهِ السَّلَام.

وذكر الطبري: إن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام إنما نطق بالعبرانية حين عبر النهر فارًا من النمrod - عليه اللعنة -، وَقَالَ النمrod للذين أرسلهم وراءه في طلبه: إذا وجدتم فتى يتكلم بالسريانية فردوه فلما أدركوه استنطقوه فحوّل الله لسانه عبرانيًا، وذلك حين عبر النهر فسميت العبرانية بذلك.

والمراد من هذا النهر هو الفرات، وبلغ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام مائتي سنة، وقيل: خمس وعشرين أيضًا، ودفن بالبلدة المعروفة بالخليل.

وأما موسى عَلَيْهِ السَّلَام فإن أمره آل إلى قهر الجبابرة وإخراجهم من أرضهم، فكذلك حال نبينا ﷺ مثل ذلك حيث فتح مكة وقهر المتجبرين المستهزئين من قريش.

وهو ابن عمران بن قاهث بن يصهر بن لاوي بن يعقوب عَلَيْهِ السَّلَام.

وأما عيسى عَلَيْهِ السَّلَام فإن اليهود خذلهم الله راموا قتله فرفعه الله إليه فكذلك حال نبينا ﷺ فإن اليهود أرادوا قتله حين سَمُّوا له الشاة، فنجاه الله تَعَالَى من ذلك.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ حَزْمٍ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا حَبَةَ الْأَنْصَارِيَّ،

وَأَسْمَ عَيْسَى عِبْرَانِي، وَقِيلَ: سِرْيَانِي.

وَأَمَّا يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّ نَبِيَّنَا ﷺ رَأَاهُ مَعَ عَيْسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَأَنَّهُ رَأَى مِنَ الْيَهُودِ مَا لَا يُوصَفُ حَتَّى ذَبَحُوهُ، فَكَذَلِكَ نَبِيَّنَا ﷺ رَأَى مِنْ قَرِيشٍ مَا لَا يُوصَفُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَجَاهُ مِنْهُمْ.

وَأَمَّا يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ عَفَا عَنْ إِخْوَتِهِ، حَيْثُ قَالَ: ﴿لَا تَنْزِيبَ عَلَيْنَا الْيَوْمَ﴾ [يوسف: 92] فَكَذَلِكَ نَبِيَّنَا ﷺ عَفَا عَنْ قَرِيشٍ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ.

وَأَمَّا هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ كَانَ مُحِبًّا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَتَّى إِنْ قَوْمُهُ كَانُوا يُؤْثِرُونَهُ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَذَلِكَ كَانَ نَبِيَّنَا ﷺ مُحِبًّا عِنْدَ سَائِرِ الْخَلْقِ.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ: (فَأَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ حَزْمٍ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الزَّاي، هُوَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمِ الْأَنْصَارِيِّ النَجَارِيُّ الْمَدَنِيُّ، قَاضِي الْمَدِينَةِ وَأَمِيرُهَا زَمَنُ الْوَلِيدِ، وَقَدْ تَوَفَّى سَنَةَ عَشْرِينَ وَمِائَةً عَلَى أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ كَيْفِ يَقْبُضُ الْعِلْمَ، وَأَبُوهُ مُحَمَّدٌ وُلِدَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ أَبَاهُ أَنْ يَكْنِيَهُ بِأَبِي عَبْدِ الْمَلِكِ، وَكَانَ فَقِيهًا فَاضِلًا قُتِلَ يَوْمَ الْحَرَّةِ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَهُوَ تَابِعِي، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَسْمَعْ الزُّهْرِيُّ مِنْهُ لَتَقَدَّمَ مَوْتُهُ.

(أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا حَبَةَ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَقَالَ الْقَاسِي: بِالْمِثْنَةِ التَّحْتِيَّةِ، وَغَلَطَ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ بِالنُّونِ (الْأَنْصَارِيُّ) وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ؛ فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: عَامِرٌ، وَقِيلَ: عَمْرُو، وَقِيلَ: ثَابِتٌ، وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: مَالِكٌ، وَهُوَ أَنْصَارِيٌّ بَدْرِي اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ.

قَالُوا: فِي هَذَا الْإِسْنَادِ وَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِابْنِ حَزْمٍ، أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَهُوَ لَمْ يَدْرِكْ أَبَا حَبَةَ لِأَنَّهُ اسْتَشْهَدَ قَبْلَ مَوْلَدِ أَبِي بَكْرٍ بِدَهْرٍ بَلْ قَبْلَ مَوْلَدِ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ أَيْضًا، وَأَمَّا مُحَمَّدٌ فَلَمْ يَدْرِكْهُ الزُّهْرِيُّ أَيْضًا.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ ابْنَ حَزْمٍ رَوَى مَرْسَلًا حَيْثُ نَقَلَ بِكَلِمَةِ «إِنْ» عَنْهُمَا، وَلَمْ يَقُلْ نَحْوُ: سَمِعْتُ وَأَخْبَرَنِي، فَلَا وَهُمْ فِيهِ، وَهَكَذَا أَيْضًا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَلَكِنْ

كَانَا يَقُولَانِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ثُمَّ عُرِّجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ»، قَالَ ابْنُ حَزْمٍ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ:

صححه الحاكم وصرح بسماعه منه، فعلى هذا يكون هو غير الذي استشهد بأحد، والله أعلم.

(كَانَا يَقُولَانِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ثُمَّ عُرِّجَ بِي») روي على البناء للفاعل وعلى البناء للمفعول.

(حَتَّى ظَهَرْتُ) أي: علوت وارتفعت، ومنه قوله: والشمس في حجرتها لم تظهر.

(لِمُسْتَوَى) بفتح الواو، أي: موضع مشرف يستوي عليه. قَالَ الخطابي: والمراد به المصعد. وَقَالَ النضر بن شميل: أتيت أبا ربيعة الأعرابي وهو على السطح فَقَالَ: استوأي: اصعد.

وقيل: هو المكان المستوي. وقيل: اللام فيه للعلة، أي: علوت لاستعلاء مستوي، أي: لرؤيته أو لمطالعة. أو بمعنى «إلى» قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: 5] أي: إليها، والمعنى أنني أقمت مقاماً بلغت فيه من رفعة المحل إلى حيث اطلعت على الكوائن وظهر لي ما يراد من أمر الله وتدبيره في خلقه، وهذا هو المنتهى الذي لا يقدر أحد عليه. والمعنيان - أي: الانتهاء والاختصاص - كل واحد ملائم للغرض.

وفي بعض الأصول بمستوى بالموحدة بدل اللام.

(أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ) بفتح المهملة وهو تصويتها حال الكتابة، وَقَالَ الخطابي: هو صوت ما تكتبه الملائكة من أقضية الله سبحانه وتعالى ووحيه وما ينسخونه من اللوح المحفوظ أو ما شاء الله تَعَالَى من ذلك أن يكتب ويرفع لما أراده من أمره وتدبيره في خلقه سبحانه وتعالى لا يعلم الغيب إلا هو، الغني عن الاستذكار بتدوين الكتب والاستنبات بالمصحف أحاط بكل شيء علماً وأحصى كل شيء عدداً.

(قَالَ ابْنُ حَزْمٍ) أي: عَنْ شَيْخِهِ (وَ) قَالَ (أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ) أي: عَنْ أَبِي ذَرٍّ. وَقَالَ الكرمانى: الظاهر أنه من جملة مقول ابن شهاب، ويحتمل أن يكون

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَفَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً، فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ، حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَارْجَعْتُ، فَوَضَعَ شَطْرَهَا،»

تعليقًا من البُخَارِيِّ، وليس بين أنس وبين رسول الله ﷺ ذكر أبي ذر، ولا بين ابن حزم ورسول الله ﷺ ذكر ابن عباس وأبي حبة، فهو إما من قبيل المرسل، وإما أنه ترك الوساطة اعتمادًا على ما تقدم آنفًا، مع أن الظاهر من حال الصحابي أنه إذا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أن يكون بدون الوساطة، فلعل أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمع هذا البعض من الحديث من رسول الله ﷺ وسمع الباقي من أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَفَرَضَ اللَّهُ) وزاد الأصيلي قوله: عَزَّ وَجَلَّ (عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً) وفي رواية ثابت، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم: ففرض الله عليّ خمسین صلاة كل يوم وليلة، ونحوه في رواية مالك بن صعصعة عند البُخَارِيِّ، فيحتمل أن يقال في كل من رواية الباب والرواية الأخرى اختصار، أو يقال: ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة وبالعكس، إلا ما يستثنى من خصائصه ﷺ.

(فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ، حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى) عَلَيْهِ السَّلَام، (فَقَالَ: مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ) موسى عَلَيْهِ السَّلَام (فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ) أي: إلى الموضع الذي ناجيت ربك أولاً، (فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ) وسقط لفظ: ذلك في رواية.

(فَرَأَجَعْتُ) وفي رواية: فراجعني والمعنى واحد.

(فَوَضَعَ) ربي (شَطْرَهَا) وفي رواية مالك بن صعصعة: فوضع عني عشرًا، ومثله لشريك، وفي رواية ثابت: فحط عني خمسًا، وزاد فيها: إن التخفيف كان خمسًا خمسًا.

وقال الكرماني: الشطر هو النصف، ففي المراجعة الأولى وضع خمسًا وعشرين، وفي الثانية ثلاث عشرة، يعني بتكميل الكسر إذ لا معنى لوضع بعض صلاة، وفي الثالثة سبع، وقد يقال: المراد به البعض، وهو ظاهر، انتهى.

فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، قُلْتُ: وَضَعَ شَطْرَهَا، فَقَالَ: رَاجِعْ رَبَّكَ، فَإِنَّ أَمَّتَكَ لَا تُطِيقُ، فَرَاَجَعْتُ فَوَضَعَ شَطْرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أَمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَرَاَجَعْتُهُ، فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ،

وقال محمود العيني: قوله الأول مخالف لظاهر عبارة حديث الباب؛ لأن المراجعة المذكورة فيه ثلاث مرات ولم يحصل الوضع إلا في المرتين الأوليين، وفي المرة الثالثة قَالَ: هن خمس وهن خمسون، فلم يحصل الوضع ههنا إلا أن يقال: حذف اختصاراً فينتجه لكن الجمع بين الروايات يأبى هذا الحمل، ويلزم من كلامه أن تكون المراجعة أربع مرات في الأولى الشطر وفي الثانية ثلاث عشرة وفي الثالثة سبع وفي الرابعة قَالَ: هن خمس، وليس الأمر كذلك.

وقال ابن المنير: ذكر الشطر أعم من كونه وضع دفعة واحدة.

وقال الحافظ العسقلاني: وكذا العشر، فكأنه وضع العشر في دفعتين، والشطر في خمس دفعات.

وقال محمود العيني: على هذا يكون سبع دفعات، في المراجعة الأولى دفعتان، وهما عشرون، كل دفعة عشرة، وفي الثانية خمس دفعات، كل دفعة خمس، ويحتمل أن يكون كل دفعة في مراجعة، فيصير سبع مراجعات، ولكن ظواهر الروايات لا تساعد شيئاً من ذلك إلا بالتأويل وهو أن يكون المراد من الشطر البعض، وقد حققت رواية ثابت أن التخفيف كان خمساً خمساً، وهي زيادة معتمدة فيتعين حمل باقي الروايات عليها.

(فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، قُلْتُ) وفي رواية: فقلت: (وَضَعَ شَطْرَهَا، فَقَالَ) وفي رواية: قَالَ: (رَاجِعْ رَبَّكَ) وفي رواية: ارجع إلى ربك، (فَإِنَّ أَمَّتَكَ لَا تُطِيقُ) ذلك، (فَرَاَجَعْتُ) ربي، وفي رواية: فرجعت، (فَوَضَعَ شَطْرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ) أي: إلى موسى، (فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أَمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَرَاَجَعْتُهُ) تَعَالَى.

(فَقَالَ) عَزَّ وَجَلَّ: (هِيَ) الضمير مبهم يفسره الخبر كقوله: هي النفس ما حملتها تتجمل.

(خَمْسٌ) بحسب الفعل والعمل.

وَهِيَ خَمْسُونَ، لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: رَاجِعْ رَبِّكَ،
فَقُلْتُ: اسْتَخَيِّتُ مِنْ رَبِّي،

(وَهِيَ خَمْسُونَ) اعتدادًا بحسب الثواب؛ لأن لكل حسنة عشر أمثالها كما ورد بذلك النص. وفي رواية: هي خمس وهي خمسون.

فكان الفرض في الأول خمسين ثم إن الله عز شأنه رحم عباده وجعله خمسًا تخفيفًا لنا ورحمة علينا، ثم هل هذا نسخ أو لا؟ يأتي الكلام فيه في بيان الفوائد إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: إذا كان الفرض أولًا هو الخمسين، كيف جاز وقوع بهذا التردد والمراجعة بين النبي ﷺ وبين موسى كليم الله عليه السلام؟

فالجواب: إنهما كانا يعرفان أن الأول غير واجب حتمًا؛ إذ لو كان واجبًا حتمًا مقضيًا لما كان يقبل التخفيف، ولما كان النبيان العظيمان يفعلان ذلك.

فإن قيل: ما وجه نقص الصلوات عشرًا عشرًا، ثم خمسًا خمسًا؟
أجيب: بأنه ليس كل الخلق يحضر قلبه في الصلاة من أولها إلى آخرها، وقد جاء أنه يكتب له ما حضر قلبه منها، وأن أحدًا يصلي فيكتب له نصفها ربعها إلى أن انتهى إلى عشرها، فهي خمس في حق من يكتب له عشرها، وعشرًا أو أكثر في حق من يكتب له أكثر من ذلك، وخمسون في حق من كملت صلاته بما يلزمه من تمام خشوعها وكمال ركوعها وسجودها، والله أعلم.

(لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ) بإثابة الخمس خمسين (لَدَيَّ) أو معناه لا يبدل القضاء المبرم لا القضاء المعلق الذي يمحو الله ما يشاء منه ويثبت، لا أن معناه لا يبدل القول مطلقًا لديه، كيف وقد بدل الخمسون بخمس، وإما أن معناه لا يجوز أن ينقص الخمس ولا يبدل الخمس إلى أقل من ذلك، ولا يبدل القول بعد ذلك فلا يناسب لفظ استحيت من ربي، كما لا يخفى.

(فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: رَاجِعْ رَبِّكَ) وفي رواية: ارجع إلى ربك.
(فَقُلْتُ) وفي رواية: قلت: (اسْتَخَيِّتُ) وفي رواية الأصيلي: قد استحيت (مِنْ رَبِّي) وجه استحياؤه من ربه على ما قاله ابن المنير هو أنه لو سأل التخفيف بعد أن صارت خمسًا لكان كأنه قد سأل رفع الخمس بعينها إذ وقع التخفيف خمسًا خمسًا ففرس هذا من ذلك ﷺ فاستحيت عن أن يراجع بعد ذلك ولا سيما

ثُمَّ انْطَلَقَ بِي، حَتَّى انْتَهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنتَهَى،

قد سمع من ربه: لا يبدل القول لدي بعد قوله هن خمس وهن خمسون. وَقَالَ الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء أن العشرة آخر جمع القلة وأول جمع الكثرة فخشي أن يدخل في الإلحاح في السؤال وفيه أنه لا يكون جواباً بالنسبة إلى رواية هذا الباب نعم يكون جواباً بالنسبة إلى رواية مالك بن صعصعة ورواية شريك: فوضع عني عشرًا ومع ذلك الإلحاح في الطلب من الله مطلوب وكأنه خشي من عدم القيام بالشكر، والله أعلم.

وأبدى بعض الشيوخ حكمة لاختيار موسى تكرير ترداد النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: لما كان موسى قد سأل الرؤية فمنع وعرف أنها حصلت للنبي ﷺ قصد بتكرير رجوعه تكرير رؤيته ليرى من رأى كما قيل: لعلي أراهم أو أرى من رآهم لكن يحتاج ذلك إلى ثبوت تجدد الرؤية في كل مرة. فإن قيل ما وجه اعتناء موسى عَلَيْهِ السَّلَام بهذه الأمة من بين سائر الأنبياء الذين رآهم النَّبِيُّ ﷺ ليلة الإسراء؟ أجيب بأنه لما قَالَ: يا رب اجعلني من أمة مُحَمَّدٍ ﷺ لما رأى من كرامتهم على ربهم فكان اعتناؤه بأمرهم وإشفاقه عليهم كما يعتني بالقوم من هو منهم.

وَقَالَ الداودي: إنما كان ذلك من موسى عليه الصلاة والسلام لأنه أول من مرّ عليه حين فرضت الصلاة فجعل الله في قلبه ما يتم به ما سبق في علمه عَزَّ وَجَلَّ. (ثُمَّ انْطَلَقَ بِي) على صيغة البناء للفاعل، وفي بعض النسخ سقط لفظ «بي» واختصر على قوله «ثم انطلق» (حَتَّى انْتَهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنتَهَى) وفي رواية: إلى السدرة المنتهى، السدر: شجر النبق واحده سدره، وجمعها: سدر وسدور، والأخير نادر، وفي كتاب النووي: تجمع السدرة على سدرات بإسكان الدال، ويقال بفتحها، ويقال بكسرهما مع كسر السين فيها.

وعن أبي زياد: السدر من العضاء وهو نوعان عبري وضال فأما العبري: فما لا شوك فيه إلا ما لا يضير وأما الضال فهو ذو شوك وللسدر ورقة عريضة مدورة وربما كانت السدرة محلاً له. وورق الضال صغار وأول نبق يعلم بأرض العرب نبق بهجر في بقعة واحدة تحمي للسلطان وهي أشد نبق يعلم حلاوة وأطيبه رائحة يفوح فم آكله كما يفوح العطر وفي نوادر الهجري السدر يطبخ ويصنع به.

وقوله المنتهى: يعني به المنتهى فوق السماء السابعة، وَقَالَ الخليل: هي

وَعَشِيهَا أَلْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ؟ ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا حَبَائِلُ اللَّوْلُؤِ⁽¹⁾

السابعة قد أظلت السماوات والجنة وفي رواية هو في السماء السادسة والأولى أكثر وتحمل على تقدير الصحة أن يكون أصلها في السادسة ومعظمها في السابعة فوق الكل وزعم القاضي عياض أن أصلها في الأرض لخروج النيل والفرات من أصلها انتهى. وليس هذا بلازم بل معناه أن الأنهار تخرج من أصلها ثم تسير حيث أراد الله تعالى حتى تخرج من الأرض وتسير فيها. وورد أن في أصلها يخرج أربعة أنهار: نهران باطنان وهما السلسيل والكوثر ونهران ظاهران وهما النيل والفرات. وعن ابن عباس رضي الله عنهما هي عن يمين العرش، وقال ابن قرقول: إنها أسفل العرش لا يجاوزها ملك ولا نبي.

وفي الأثر: إليها ينتهي ما يعرج من الأرض وما ينزل من السماء فيفيض منها وقيل: ينتهي إليها علم كل ملك مقرب ونبي مرسل لم يتجاوزها أحد إلا رسول الله ﷺ ولهذا قيل: إن لنبينا ﷺ مقامين يغبطهما الخلائق كلهم: أحدهما: في الدنيا ليلة المعراج.

وثانيهما: في العقبى وهو المقام المحمود، وقال كعب وما خلفها غيب لا يعلمه إلا الله وقيل: ينتهي إليها أرواح الشهداء، وقيل: تنتهي إليها أرواح المؤمنين فيصلون عليهم هناك الملائكة المقربون قاله ابن سلام في تفسيره.

(وَعَشِيهَا أَلْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ؟) هو كقوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَفْشَى^(١٦)﴾ [النجم: 16] في أن الإبهام للتفخيم، أي: لا يكتننها نعت ولا يحصيها عد، وقيل: المراد الجم الغفير من الملائكة يعبدون الله عندها.

(ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ) قيل: هذا يدل على أن السدرة ليست في الجنة وقال ابن دحية: ثم في هذا الحديث ليست للترتيب كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البلد: 17] إنما هي مثل الواو للجمع والاشتراك.

(فَإِذَا) كلمة إذا هذه وما بعدها للمفاجأة (فِيهَا حَبَائِلُ اللَّوْلُؤِ) كذا وقع لجميع

(1) قال الحافظ: كذا وقع لجميع رواة «البخاري» في هذا الموضع بالحاء المهملة ثم الموحدة وبعد الألف تحتانية ثم لام، وذكر كثير من الأئمة أنه تصحيف وإنما هو جنابذ بالميم والنون كما وقع عند المصنف في أحاديث الأنبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس، وكذا عند غيره من الأئمة، ووجدت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع جنابذ على =

رواة البُخَارِيِّ في هذا الموضع بالحاء المهملة ثم الموحدة وبعد الألف ياء آخر الحروف ثم لام وذكر جماعة من الأئمة أنه تصحيف وإنما هو جنابذ بالجيم والنون وبعد الألف باء موحدة ثم ذال معجمة كما وقع عند المؤلف في أحاديث الأنبياء عليهم السلام من رواية ابن المبارك وغيره عَنْ يونس وكذا عند غيره من الأئمة، وَقَالَ الحافظ العُسْقَلَانِيُّ: ووجدت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع جنابذ على الصواب وأظنه من إصلاح بعض الرواة.

وَقَالَ ابن حزم في أجوبته على مواضع من البُخَارِيِّ: فتشت على هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقفت على معناهما انتهى.

وَقَالَ ابن الأثير: إن صحت رواية حبال فيكون أراد به مواضع مرتفعة كحبال الرمل كأنه جمع حباله جمع حبل على غير قياس.

وَقَالَ ابن قرقول: ومن ذهب إلى صحة الرواية قَالَ: إن الحبال هي القلائد والعقود أو يكون من حبال الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل أو من الحبله وهو ضرب من الحلبي معروف.

وَقَالَ صاحب التلويح: وهذا كله تخيل ضعيف فإن الحبال لا تكون إلا جمع حباله أو حبيلة بوزن عظيمة، وأما الجنابذ فهو: جمع جنبذ بضم الجيم وسكون النون وبالموحدة المضمومة وبالدال المعجمة وهو ما ارتفع من البناء واستدار كالقبة والعامية تقول بفتح الموحدة والأظهر أنه فارسي معرب كنبذ بضم الكاف الصماء وسكون النون وفتح الباء الموحدة وهي القبة ويؤيد ذلك ما رواه المؤلف في التفسير من طريق شيخان عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لما عرج بالنبي ﷺ

الصواب، وأظنه من إصلاح بعض الرواة.

وقال ابن حزم في أجوبته على مواضع من «البخاري»: فتشت عن هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقفت على معناهما، وذكر غيره أن الجنابذ شبه القباب واحدها جنبذة فهو فارسي معرب وأصله في لغتهم كنبذه، ويؤيده ما رواه المصنف في التفسير قال: أتيت على نهر حافاته قباب اللؤلؤ، وقال صاحب «المطالع» في الحبال: قيل: هي القلائد والعقود أو هي من حبال الرمل أي: فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل، وتعقب بأن الحبال لا تكون إلا جمع حباله أو حبيلة بوزن عظيمة، وقال بعض من اعتنى «بالبخاري»: الحبال جمع حباله وحباله جمع حبل على غير قياس والمراد أن فيها عقوداً ولا قلائد من اللؤلؤ اهـ.

وَإِذَا تَرَابُهَا الْمِسْكُ»⁽¹⁾.

قَالَ: أَتَيْتَ عَلَى نَهْر حَافَتَاهُ قَبَابَ الْمَوْلُوءِ.

(وَإِذَا تَرَابُهَا) أَي: تراب الجنة (الْمِسْكُ) أَي: رائحة، وفي الحديث من الفوائد غير ما ذكر في الإثناء خصوصيته ﷺ بأمور لم يعطها غيره، وأن الذي كان ينزل إلى النَّبِيِّ ﷺ ويأمره من عند الله هو جبريل عَلَيْهِ السَّلَام.

وأن للسماء أبوابًا حقيقة وحفظة موكلين بها.

وأن رسول الله ﷺ من نسل إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام حيث قَالَ والابن الصالح بخلاف غيره من الأنبياء عليهم السلام المذكورين فيه فإنهم قالوا: الأخ الصالح وإنه يجوز مدح الإنسان في وجهه إذا أمن عليه الإعجاب وغيره من أسباب الفتن وشفقة الوالد على الولد وسروره بحسن حاله ومن جملة تلك الفوائد ما قالت الشافعية: إن فيه عدم وجوب صلاة الوتر حيث عين الخمس ونحن أيضًا نقول: لم يجب الوتر في ذلك وإنما كان وجوبه بعد ذلك بقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً فَاقْبَلُوهَا» الحديث.

فلذلك انحطت درجته عَنِ الْفَرَضِ، لأن ثبوت الفرض بدليل قطعي.

ومنها: أن الجنة والنار مخلوقتان وَقَالَ ابن بطلال: وفيه دليل على أن الجنة في السماء.

ومنها: جواز النسخ قبل العمل كما هو مذهب الأشاعرة خلافاً للمعتزلة ألا ترى أنه عَزَّ وَجَلَّ نَسَخَ الْخَمْسِينَ بِالْخَمْسِ قَبْلَ أَنْ تَصَلِيَ ثُمَّ تَفْضِلَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ أَكْمَلَ لَهُمُ الثَّوَابَ كَذَا قَالَ ابن بطلال وغيره.

وتعقبه ابن المنير: بأن هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشرائح ولكنه مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالأشاعرة، وعلى من منعه كالمعتزلة فإنهم متفقون على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ وحديث الإسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعًا قَالَ: فهذه نكتة منكورة انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: إن أراد قبل البلاغ لكل أحد فممنوع وإن أراد قبل البلاغ إلى الأمة فمسلم لكن قد يقال: ليس هو بالنسبة إليهم نسختًا بل بالنسبة إلى

(1) طرفاه 1636، 3342 تحفة 1556، 11901، 6573 ل - 98/1.

أخرجه مسلم في الإيمان باب الإسراء برسول الله ﷺ رقم (163).

النَّبِيِّ ﷺ لأنه مكلف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل أن يفعل فالمسألة صحيحة التصوير في حقه ﷺ انتهى.

ويمكن أن يقال أيضاً: إنه نسخ ما وجب على النَّبِيِّ ﷺ من تبليغها ورفع استمرار العزم واعتقاد الوجوب وهذا نسخ على الحقيقة نسخ عنه ما وجب عليه من التبليغ فقد كان ﷺ في كل مرة عازماً على تبليغ ما أمر به ومراجعتة وشفاعته لا تنفي النسخ، فإن النسخ قد يكون عَنْ سبب معلوم فشفاعته ﷺ كانت سبباً للنسخ فالحاصل: إن النسخ على هذا أيضاً بالنسبة إلى النَّبِيِّ ﷺ لا بالنسبة إلى الأمة نعم لقائل أن يقول: يجوز أن يكون هذا خبراً لا تعبدًا أو الخبر لا يدخله النسخ ومعناه: أنه ﷺ أخبره ربه تَعَالَى أن على أمته خمسين صلاة في اللوح المحفوظ فتأولها ﷺ على أنها خمسون بالفعل فبينها له ربه عَزَّ وَجَلَّ عند مراجعته أنها في الثواب لا في العمل فتأمل.

ومنها: وجوب الصلوات الخمس والباب معقود لهذا قَالَ ابن بطال: أجمعوا على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، وَقَالَ ابن إسحاق: ثم إن جبريل عَلَيْهِ السَّلَام أتى فهمز بعقبه في ناحية الوادي فانفجرت عين ماء فتوضأ جبريل ومحمد ﷺ ينظر فرجع رسول الله ﷺ فأخذ بيد خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثم أتى بها العين فتوضأ كما توضأ جبريل، ثم صلى هو وخديجة ركعتين كما صلى جبريل ركعتين.

وَقَالَ نافع بن جبير: أصبح النَّبِيُّ ﷺ ليلة الإسراء فنزل جبريل حين زاغت الشمس فصلى به، وَقَالَ جماعة: لم تكن صلاة مفروضة قبلها إلا ما كان أمر به من قيام الليل من غير تحديد ركعات ووقت محصور وكان يقوم أدنى من ثلثيه ونصفه وثلثه.

ومنها: أن أرواح المؤمنين يصعد بها إلى السماء.

ومنها: أن أعمال بني آدم الصالحة تسر آدم عَلَيْهِ السَّلَام وأعمالهم السيئة تسوؤه.

ومنها: أنه ينبغي أن يرحب بكل أحد من الناس بأكرم المنازل وأقرب القربات ولهذا قَالَ آدم وإبراهيم عليهما السلام: مرحباً بالابن الصالح وغيرهما: مرحباً بالأخ الصالح وكذلك ينبغي أن يصف المرء بأحسن صفاته

وأعمها ألا ترى أنهم كلهم قالوا له : الصالح لشمول الصلاح على الخلال المحموده كلها .

ومنها : أن أوامر الله تعالى تكتب بأقلام شتى وأن العلم ينبغي أن يكتب بأقلام كثيرة تلك سنة الله في سمواته فكيف في أرضه .

ومنها : أن ما قضاه الله وأحكمه من آثار معلومة وآجال مكتوبة وشبه ذلك مما لا يبدل لديه وأما ما نسخه رفقا لعباده فهو الذي قال فيه : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد : 39] .

ومنها : جواز الشفاعة والمراجعة في الشفاعة مرة بعد أخرى .

ومنها : الاستحياء عن التكثير في الحوائج خشية الضعف عن القيام بشكرها .

تتمة:

قيل : الحكمة في الإسراء حصول المناجاة مع الله تعالى للنبي ﷺ وكان من غير مواعدة لأنه أوقع وأعظم وكان التكليم لموسى عليه السلام عن مواعدة وموافاة فأين ذاك من هذا وشتان ما بين المقامين وبين من كلّم على الطور وبين من دُعِيَ إلى أعالي البيت المعمور وبين من سخرت له الريح مسيرة شهر وبين من ارتقى من الفرش إلى العرش في ساعة زمانية وأما الحكمة في كونه ليلاً فوجوه :

الأول : إنه وقت الخلوة والاختصاص ومجالسة الملوك ليلاً أشرف من مجالستهم نهاراً وهو وقت مناجاة الأعبة .

الثاني : إن الله تعالى أكرم جماعة من أنبيائه بأنواع الكرامات ليلاً قال تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى الْكُوكُبَاتِ﴾ [الأنعام : 76] وفي قصة لوط عليه السلام : ﴿فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود : 81] وفي قصة يعقوب عليه السلام : ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾ [يوسف : 98] وكان آخر دعائه وقت السحر من ليلة الجمعة وقرب موسى نجياً ليلاً وذلك قوله تعالى : ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾ [القصص : 29] وقال : ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف : 142] وقال له لما أمره بخروجه من مصر ببني إسرائيل ﴿فَأَسْرَ بِعِيَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُّتَّبِعُونَ﴾ [الدخان : 23] وأكرم نبينا ﷺ بأمور منها انشقاق القمر وإيمان الجن به وقد رأى الصحابة آثار نيرانهم كما ثبت في صحيح مسلم وخرج إلى الغار ليلاً .

الثالث : إن الله تعالى قدم ذكر الليل على النهار في غير ما آية فقال : ﴿وَجَعَلْنَا لَيْلٌ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ﴾ [الإسراء : 12] وَقَالَ : ﴿وَلَا لَيْلٌ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس : 40] وليلة النحر تغني عن الوقوف نهاراً.

الرابع : إن الليل أصل ولهذا كان أول الشهور وسواده يجمع ضوء البصر ويحد كليل النظر ويستلذ فيه السير ويجتلى فيه وجه القمر.

الخامس : إنه لا ليل إلا ومعه نهار وقد يكون نهار بلا ليل وهو يوم القيامة الذي مقداره كان خمسين ألف سنة.

السادس : إن الليل مظنة استجابة الدعاء والغفران والعطاء فإن قيل ورد في الحديث خير يوم طلعت عليه الشمس يوم عرفة أو يوم الجمعة فالجواب أن ذلك بالنسبة إلى الأيام وليلة القدر خير من ألف شهر وقد دخل في هذه الليلة أربعة آلاف جمعة بالحساب الجملي فتأمل هذا الفضل الخفي قوله أربعة آلاف جمعة يعني بإتمام الكسرة فإن الجمعات لا تبلغ ذلك المبلغ بل تنقص عنه بإحدى وستين جمعة ، فافهم.

السابع : إن أكثر أسفاره ﷺ كان ليلاً وَقَالَ ﷺ : عليكم بالدلجة فإن الأرض تطوى بالليل.

الثامن : أن ينفي عنه ما ادعته النصارى في عيسى عَلَيْهِ السَّلَام لما رفع نهاراً من النبوة تعالى الله عن ذلك.

التاسع : إن الليل وقت الاجتهاد للعبادة وكان عَلَيْهِ السَّلَام قام حتى تورمت قدماء وكان قيام الليل في حقه واجباً قَالَ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْإِنْسَانُ ﴿١﴾ قُلْ الْإِلَهِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾﴾ [المزمل : 1 ، 2] فلما كانت عبادته ليلاً أكثر أكرم بالإسراء فيه.

العاشر : أن يكون أجر المصدق به أكثر لدخوله في من آمن بالغيب دون من عاينه نهاراً.

وأما الحكمة في أنه عرج به على دابة يقال لها البراق كما ثبت ذلك بالتواتر وكان الله قادراً على رفعه في طرفه عين بلا براق فهو التأنس بالمعتاد والقلب إلى ذلك أميل وفيه كرامة الراكب ولذلك لم ينزل عنه على ما جاء في حديث حذيفة : ما زال على ظهر البراق حتى رجع وسمي براقاً لسرعته تشبيها ببرق السحاب

وكانت بغلته ﷺ بيضاء أي : شهباء فكذلك كان البراق وأما كون البراق على شكل البغلة دون الخيل مع أن الخيل أفضل وأحسن فلكون الركوب في السلم والأمن لا في الخوف والحرب ولإسراعه عادة ولتحقيق ثباته وصبره فلذلك كان ﷺ ركب بغلته في الحرب في قصة حنين لتحقيق ثباته في مواطن الحرب.

وأما ركوب الملائكة الخيل فلأنه المعهود في الحروب وما لطف من البغال واستدار أحسن من الخيل في الوجوه التي ذكرت وأما استصحاب ذلك البراق بعينه فلأنه كان يتهياً لركوب النبي ﷺ وقد قيل : إنه ركبه الأنبياء قبله أيضاً .

وقيل : إن جبريل ركب معه وقد روي أنه قد تشمس البراق حين قدم النبي ﷺ إليه للركوب فقيل : إنه كان لبعد عهده من الأنبياء عليهم السلام وحلول الفترة بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام .

وقيل : قال جبريل عليه السلام للنبي ﷺ : حين تشمس به البراق : لعلك يا مُحَمَّد مسست الصفراء اليوم يعني الذهب فأخبر النبي ﷺ أنه ما مسها إلا أنه مرّ بها فقال : تباً لمن يعبدك من دون الله قال : فما تشمس إلا لذلك ذكره السهيلي .

وقال محمود العيني : وسمعت من بعض أساتذتي الكبار أنه إنما تشمس ليعد له النبي ﷺ بالركوب عليه أولاً يوم القيامة فلما وعد له بذلك قر .

تذييل :

فإن قيل : كيف يقبل الجسم الإنساني الصعود إلى السماوات وكيف يتصور ذلك ؟ فالجواب : إن الأرواح أربعة أقسام :

الأول : الأرواح الكدرة بالصفات البشرية وهي أرواح العوام غلبت عليها القوى الحيوانية فلا تقبل العروج أصلاً .

والثاني : الأرواح التي لها كمال القوة النظرية باكتساب العلوم وهذه أرواح العلماء .

الثالث : الأرواح التي لها كمال القوة المدبرة للبدن باكتساب الأخلاق الحميدة وهذه أرواح المرتاضين إذ كسروا قوى أبدانهم بالارتياض والمجاهدة .

الرابع : الأرواح التي حصل لها كمال القوتين وهي أرواح الأنبياء والصديقين فلما ازداد قوة أرواحهم ازداد ارتفاع أبدانهم من الأرض ، ولهذا

350 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُروَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: «فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا، رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ»⁽¹⁾.

لما كان الأنبياء عليهم السلام قويت أرواحهم عرج بهم إلى السماء وأكملهم قوة نبينا ﷺ فعرج به إلى قاب قوسين أو أدنى، والله أعلم.

ثم رجال إسناد هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه رواية صحابي عن صحابي. وقد أخرج متنه المؤلف في الحج مختصراً وفي بدء الخلق وفي الأنبياء وباب: وكلم الله موسى تكليماً، وأخرجه مسلم في الإيمان والترمذي في التفسير والنسائي في الصلاة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام المشهور (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) بفتح الكاف وسكون المثناة التحتية، وقد مر في آخر قصة هرقل، (عَنْ عُروَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) ابن العوام (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورواة هذا الإسناد ما بين بصري ومدني.

(قَالَتْ) أي: أنها قالت: (فَرَضَ اللَّهُ) أي: قدر الله والفرض في اللغة التقدير هكذا فسرهُ أبو عمرو.

(الصَّلَاةُ) أي: الصلاة الرباعية وذلك لأن الثلاثة وتر صلاة النهار وأشار إلى ذلك ابن إسحاق في رواية أحمد قَالَ حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ عُروَةَ إلخ وفيه: إلا المغرب فإنها كانت ثلاثاً حِينَ فَرَضَهَا وذكر الداوودي: إن الصلوات زيدت فيها ركعتان ركعتان وزيدت في المغرب ركعة وفي سنن البيهقي من حديث داود بن أبي هند عَنْ عامر عَنْ مسروق عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: إن أول ما فرضت الصلاة ركعتان فلما قدم النَّبِيُّ ﷺ المدينة واطمأن زاد ركعتين غير المغرب لأنها وتر صلاة الغداة، قالت: وكان إذا سافر صلى الصلاة الأولى.

(حِينَ فَرَضَهَا) حال كونها (رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ) بالتركرار ليفيد عموم التثنية لكل صلاة والتكرار في الحقيقة عبارة عن كلمة واحدة نحو مثني ونظيره قولهم: هذا مز، أي: حلوا حامض (فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ) ركعتين ركعتين، (وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ) لما قدم المدينة ركعتان ركعتان وتركت صلاة الصبح

ركعتين لطول القراءة فيها وصلاة المغرب ثلاثاً لأنها وتر النهار كما مر.

وقد أخرج المؤلف في كتاب الهجرة من طريق معمر، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ قَالَتْ: فرضت الصلاة ركعتين، ثم هاجر النَّبِيُّ ﷺ ففرضت أربعاً، فعين هذه الرواية أن الزيادة في قوله هنا: وزيد في صلاة الحضر وقعت بالمدينة، ثم إن هذه الزيادة في عدد الركعات لا في عدد الصلوات يعني: أن معنى الحديث فرضت الصلاة ليلة الإسراء حين فرضت الصلوات الخمس ركعتين ركعتين، ثم زيد في صلاة الحضر بعد ذلك وهذا هو المروي عَنْ بعض رواة هذا الحديث عَنْ عَائِشَةَ وَمِمَّنْ رَوَاهُ هَكَذَا الْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ وَقَالَا: إن الزيادة في الحضر كانت بعد الهجرة بعام أو نحوه.

وقيل: إن معنى الحديث فرضت الصلاة ركعتين ركعتين قبل الإسراء، لأن

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة المسافرين وقصرها رقم (685).

استشكل هذا الحديث بوجهين: أولهما: أنه مخالف لقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101] فإن الآية تدل على أن صلاة السفر قصرت، والحديث يدل على أنها لم تقتصر، والثاني: أنه مخالف بفعل عائشة فإنه روي عنها أنها تتم، ثم أجاب عنهما بوجوه فارجع إليه، منها: ما قال الحافظ: والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة إلا الصبح، كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين، فلما تقدم رسول الله ﷺ المدينة واطمأن زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار اهـ.

ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة.

ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في «شرح المسند»: أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة، وهو مأخوذ مما ذكره غيره أن نزول آية الخوف كان فيها، وقيل: كان القصر في ربيع الآخر من السنة الثانية، ذكره الدولابي، وأورده السهيلي بلفظ: بعد الهجرة بعام أو نحوه، وقيل: بعد الهجرة بأربعين يوماً، وعلى هذا المراد بقول عائشة: فأقرت صلاة السفر، أي: باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف لا أنها استمرت منذ فرضت، انتهى كلام الحافظ، وهذا هو الذي أشار إليه الشيخ قدس سره، وقال الشيخ ابن القيم في «الهدى» بعد البسط في تحويل القبلة: وأتم نعمته مع القبلة بأن شرح لهم الأذان، وزادهم في الظهر والعصر والعشاء ركعتين أخريين بعد أن كانت ثنائية، فكل هذا كان بعد مقدمه المدينة اهـ.

وذكر ابن الجوزي في «التلخيص» نزول آية القصر في السنة الرابعة، وما اختاره الحافظ به جزم صاحب «الدر المختار» تبعاً لشرح «البخاري» لكنه لم يرض عنه ابن عابدين، وقال: هذا مذهب الشافعية، وأما عندنا فلم يزد في صلاة السفر أصلاً، فتأمل.

الصلاة قبل الإسرائ كانت صلاة قبل غروب الشمس وصلاة قبل طلوعها ويشهد له قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَرِ﴾ [غافر: 55] وهو المروي عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَرَبِيِّ وَيَحْيَى بْنِ سَلَامٍ.

واحتج أصحابنا الحنفية بهذا الحديث يعني بقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المذكور في هذا الباب على أن القصر في السفر عزيمة لا رخصة وبما رواه مسلم أَيْضًا عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة، ورواه الطبراني في معجمه بلفظ: افترض رسول الله ﷺ ركعتين في السفر كما افترض في الحضر أربعاً وبما رواه النسائي وابن ماجه عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: صلاة السفر ركعتان وصلاة الأضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ، ورواه ابن حبان في صحيحه ولم يقدحه بشيء، وأما ما قاله النسائي فيه انقطاع لأن ابن أبي ليلى لم يسمعه من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ففيه أنه حكم مسلم في مقدمة كتابه بسماع ابن أبي ليلى من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصرح في بعض طرقه فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: سمعت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكره. ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَهُ قَالَ: خرجت مع عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكره.

وَقَالَ الشافعي ومالك وأحمد: القصر رخصة، واحتجوا بحديث أخرجه أبو داود بإسناده عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَةَ قَالَ: قلت لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أقصر الناس الصلاة اليوم وإنما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: 101] فقد ذهب ذلك اليوم فَقَالَ: عجبت مما عجبت منه فذكرت ذلك للنبي ﷺ فَقَالَ: صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته. وأخرجه مسلم أَيْضًا والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان وبما أخرجه الدارقطني عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصِرُ فِي الصَّلَاةِ وَيَتِمُّ وَيَفْطُرُ وَيَصُومُ.

وَقَالَ الدارقطني : إسناده صحيح وقد رواه البيهقي عَنْ طلحة بن عمرو ودلهم ابن صالح والمغيرة بن زياد عَنْ عطاء عَنْ عَائِشَةَ وَأَجَابُوا عَنْ حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة وفي هذا الجواب نظر؛ أَمَّا أَوَّلًا : فهو مِمَّا لَا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع، وأما ثانيًا : فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القضية فهو مرسل صحابي وهو حجة لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر أدرك ذلك وأما قول إمام الحرمين لو كان ثابتًا لنقل متواترًا فيه أيضًا نظر لأن التواتر في مثل هذا غير لازم .

والجواب عَنْ الحديث الأول : أنه حجة لنا لأنه أمر بالقبول فلا يبقى له خيار الرد شرعًا إذ الأمر للوجوب، فإن قيل المتصدق عليه يكون مختارًا في قبول الصدقة كما في التصديق بين العباد، فالجواب أن معنى قوله تصدق الله بها عليكم حكم عليكم لأن التصديق من الله. فيما لا يحتمل التملك يكون عبارة عَنْ الإسقاط كالعفو من الله .

وعن الحديث الثاني : أنه معارض بحديث أخرجه الشيخان عَنْ حفص بن عاصم عَنْ ابن عمر قَالَ : صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله تَعَالَى وصحبت أبا بكر رَضِيَ الله عَنْهُ فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله تَعَالَى وصحبت عثمان رَضِيَ الله عَنْهُ فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله تَعَالَى وقد قَالَ الله تَعَالَى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب : 21] وإليه ذهب علماء أكثر السلف وفقهاء الأمصار وإلى أن القصر واجب وهو قول عمر وعلي وابن عمر وجابر وابن عباس رضي الله عنهم روي ذلك عَنْ عمر ابن عبد العزيز والحسن وقتادة، وَقَالَ حماد بن أبي سليمان : يعيد من صلى في السفر أربعًا، وعن مالك : يعيد ما دام في الوقت وَقَالَ أحمد : السنة ركعتان وَقَالَ مرة أخرى : أنا أحب العافية من هذه المسألة، وَقَالَ الخطابي : والأولى أن يقصر المسافر الصلاة لأنهم أجمعوا على جوازها إذا قصر واختلفوا إذا أتم والإجماع مقدم على الاختلاف وما قَالَ الشافعية وغيرهم ممن عدا الحنفية أن حديث عائشة رَضِيَ الله عَنْهَا معارض بحديث ابن عباس رضي الله عنهما : فرضت الصلاة في الحضر أربعًا وفي السفر ركعتين أخرجه مسلم .

فالجواب عنه : أنه يمكن الجمع بينهما كما سيأتي وما احتجوا به قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ [النساء : 101] بأن نفي الجناح لا يدل على العزيمة والقصر إنما يكون من شيء أطول منه .

فالجواب عنه : أن المراد من القصر المذكور فيها هو القصر في الأوصاف من ترك القيام إلى القعود أو ترك الركوع والسجود إلى الإيماء لخوف العدو بدليل أنه علق ذلك بالخوف إذ قصر الأصل غير متعلق بالخوف بالإجماع بل متعلق بالسفر . وعندنا قصر الأوصاف مباح لا واجب مع أن رفع الجناح في النص لدفع توهم النقصان في صلاتهم بسبب دوامهم على الإتمام في الحضر .

وما قيل من أنهم ألزموا الحنفية على قاعدتهم فيما إذا عارض رأي الصحابي روايته فإنهم يقولون : العبرة بما رأى لا بما روى .

وخالفوا ذلك هنا فقد ثبت عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَتِمُّ فِي السَّفَرِ فَدَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْهَا غَيْرُ ثَابِتٍ ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ قَاعِدَةَ الْحَنْفِيَّةِ عَلَى أَصْلِهَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِتِمَامِ عَائِشَةَ فِي السَّفَرِ النِّقْضُ عَلَى الْقَاعِدَةِ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَرَى الْقَصْرَ جَائِزًا وَالْإِتِمَامَ جَائِزًا فَأَخَذَتْ بِأَحَدِ الْجَائِزِينَ وَإِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ لَوْ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَمْنَعُ الْإِتِمَامَ ، وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي إِتِمَامِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّ عُرْوَةَ الرَّائِي عَنْهَا قَدْ قَالَ لَمَّا سُئِلَ عَنْ إِتِمَامِهَا فِي السَّفَرِ : إِنَّهَا تَأُولُ كَمَا تَأُولَتْ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلَى هَذَا لَا تَعَارِضُ بَيْنَ رَوَايَتِهَا وَبَيْنَ رَأْيِهَا فَرَوَايَتُهَا صَحِيحَةٌ وَرَأْيُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَأُولَتْ وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُونَ فِي تَأْوِيلِهِمَا ، وَقِيلَ : لِأَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِمَامُ الْمُؤْمِنِينَ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَمَّهُمْ فَكَأَنَّهُمَا كَانَا فِي مَنَازِلِهِمَا ، وَأَبْطُلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُمَا ، وَقِيلَ : لِأَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَأَهَّلَ بِمَكَّةَ .

وأبطل ذلك أَيضًا : بأنه ﷺ سافر بأزواجه وقصر ، وقيل : إنه فعل ذلك من أجل الأعراب الذين حضروا معه كي لا يظنوا أن فرض الصلاة ركعتان حضراً وسفراً .

وأبطل ذلك أَيضًا : بأن هذا المعنى إنما كان موجوداً في زمن النَّبِيِّ ﷺ ثم اشتهر أمر الصلاة في زمن عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ وَقِيلَ : لِأَنَّ عُثْمَانَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَوَى الإِقَامَةَ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْحَجِّ، وَأَبْطَلَ أَيْضًا بِأَنَّ الإِقَامَةَ بِمَكَّةَ حَرَامٌ عَلَى الْمُهَاجِرِ فَوْقَ ثَلَاثٍ وَقِيلَ: كَانَ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْضٌ بِمَنَى .

وَأَبْطَلَ أَيْضًا: بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الْإِتِمَامَ وَالْإِقَامَةَ، وَثَمَرَةُ الْإِخْتِلَافِ فِي أَنَّهُ عَزِيمَةٌ أَوْ رَخِصَةٌ تَظْهَرُ فِيمَا إِذَا أَتَمَّ الْمَسَافِرُ يَكُونُ الشُّفْعُ الثَّانِي عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ نَقْلًا وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ فَرَضًا، لِلْحَنْفِيَّةِ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمُ الصَّلَاةَ لِلْمُقِيمِ أَرَبْعًا وَلِلْمَسَافِرِ رَكْعَتَيْنِ، وَلِغَيْرِهِمْ أَنَّ الْوَقْتَ سَبَبٌ لِلْأَرْبَعِ وَالسَّفَرُ سَبَبٌ لِلْقَصْرِ فَيُخْتَارُ أَيُّهُمَا شَاءَ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الصَّلَوَاتِ فَرَضَتْ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا الْمَغْرِبَ ثُمَّ زِيدَتْ بَعْدَ الْهَجْرَةِ عَقِبَ الْهَجْرَةِ إِلَّا الصُّبْحَ، كَمَا رَوَى ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حَبَّانَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَطَرِيقُ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَرَضَتْ صَلَاةَ الْحَضَرِّ وَالسَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَاطْمَأَنَّ زَيْدٌ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِّ رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ وَتَرَكْتُ صَلَاةَ الْفَجْرِ لَطُولَ الْقِرَاءَةِ وَصَلَاةَ الْمَغْرِبِ لِأَنَّهَا وَتَرَ النَّهَارَ هَذَا ثُمَّ بَعْدَ أَنْ اسْتَقَرَّ فَرَضَ الرَّبَاعِيَّةَ خَفَفَ مِنْهَا فِي السَّفَرِ عِنْدَ نَزُولِ الْآيَةِ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101] عَلَى أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي شَرْحِ الْمُسْنَدِ أَنَّ قَصْرَ الصَّلَاةِ كَانَ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ فَإِنَّ نَزُولَ آيَةِ الْخَوْفِ كَانَ فِيهَا .

وَقِيلَ: كَانَ قَصْرُ الصَّلَاةِ فِي رَبِيعِ الْآخِرِ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ ذَكَرَهُ الدُّوْلَابِيُّ وَأَوْرَدَهُ السَّهْلِيُّ بِلَفْظٍ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِعَامٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَقِيلَ: بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَعَلَى هَذَا الْمَرَادِ بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَأَقْرَتُ صَلَاةَ السَّفَرِ، أَيِ: بِاعْتِبَارِ مَا آلَ إِلَيْهِ الْأَمْرُ مِنَ التَّخْفِيفِ لَا أَنَّهَا اسْتَمَرَّتْ مِنْذُ فَرَضَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فائدة:

ذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الْإِسْرَاءِ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ إِلَّا مَا كَانَ وَقَعَ الْأَمْرُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ وَذَهَبَ الْحَرَبِيُّ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ مَفْرُوضَةً رَكْعَتَيْنِ بِالْغَدَاةِ وَرَكْعَتَيْنِ بِالْعِشِيِّ.

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ كَانَتْ مَفْرُوضَةً ثُمَّ نَسَخَتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: 20] فَصَارَ الْفَرَضُ قِيَامَ بَعْضِ اللَّيْلِ ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ أَيْضًا بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَاسْتَنْكَرَ ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ

2 - بابُ وُجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 31] وَمَنْ صَلَّى مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

المروزي وَقَالَ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَاغْنُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: 20] الْآيَةُ إِنَّمَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ لَا بِمَكَّةَ وَالْإِسْرَاءُ كَانَ بِمَكَّةَ وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ غَيْرُ وَاضِحٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَبْكَوْنَ﴾ الْآيَةُ ظَاهِرٌ فِي فُسَادِ الِاسْتِدْلَالِ فَكَأَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى امْتَنَ عَلَيْهِمْ بِتَعْجِيلِ التَّخْفِيفِ قَبْلَ وَجُودِ الْمَشَقَّةِ الَّتِي عَلِمَ أَنَّهَا سَتَقَعُ لَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2 - بابُ وُجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 31] وَمَنْ صَلَّى مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

(بابُ وُجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ) ذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ فَلَانِ يَرْكَبُ الْخِيُولَ وَيَلْبَسُ الْبُرُودَ وَالْمَرَادُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ، وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ رَشْدٍ فِي الْقَوَاعِدِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فَرَضٌ بِإِطْلَاقٍ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ أَوْ لَا؟ وَظَاهِرُ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ لَا يَبْطُلُ تَرْكُهَا الصَّلَاةُ مُسْتَدَلٌّ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ لَمَّا تَقَلَّصَتْ بَرْدَتُهُ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ غَطَوْا عَنَا اسْتَ قَارِئَكُمْ وَاحْتَجَّ لَذَلِكَ أَيْضًا بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ شَرْطًا فِي الصَّلَاةِ لَا خْتَصَرَ بِهَا وَلَا فَتَقَرَّ إِلَى النِّيَّةِ وَلَكَانَ الْعَاجِزُ الْعَرِيَانِ يَنْتَقِلُ إِلَى بَدَلٍ كَالْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ يَنْتَقِلُ إِلَى الْقُعُودِ، وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ النَّقْضُ بِالْإِيمَانِ فَإِنَّهُ شَرْطٌ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يَخْتَصُ بِهَا وَعَنِ الثَّانِي بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ وَعَنِ الثَّلَاثِ عَلَى مَا فِيهِ بِالْعَاجِزِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فَإِنَّهُ يَصْلِي سَاكِتًا وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ شَرْطٌ عِنْدَ الذِّكْرِ دُونَ النِّسْيَانِ.

وعند أبي حنيفة والشافعي وعامة الفقهاء وأهل الحديث أن ذلك شرط في صحة الصلاة فرضها ونفلها وعند ابن عطاء الله من المالكية أنه شرط فيها ومن واجباتها مع العلم القدرة وَقَالَ التُّونِسِيُّ مِنْهُمْ: إِنَّهُ فَرَضٌ فِي نَفْسِهِ لَا مِنْ فُرُوضِهَا وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْبَآئِينَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ فَرَضِيَّةَ الصَّلَاةِ وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ ذَلِكَ الْفَرَضَ لَا يَقُومُ إِلَّا بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ لِأَنَّهُ فَرَضٌ مِثْلُهَا وَإِنَّمَا قَدِمَ عَلَى سَائِرِ شُرُوطِهَا لِأَنَّهُ أَلْزَمُ مِنْ غَيْرِهِ وَفِي تَرْكِهِ بِشَاعَةٌ عَظِيمَةٌ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوطِ كَذَا قِيلَ فَتَأَمَّلْ.

(و) بَيَانٌ مَعْنَى (قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) وَفِي رَوَايَةٍ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ

مَسْجِدٍ) أراد بالزينة ما يوراي العورة من الثياب وبالمسجد الصلاة أو الطواف ففي الأول إطلاق اسم الحال على المحل، وفي الثاني إطلاق اسم المحل على الحال لوجود الاتصال الذاتي بين الحال والمحل، وهذا لأن أخذ الزينة وهي عرض محال فأريد محلها وهو الثوب مجازاً وكانوا يطوفون عراة ويقولون: لا نعبد الله في ثياب أذنبا فيها فنزلت لا يقال: نزول الآية في الطواف فكيف يثبت الحكم في الصلاة؟ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهذا اللفظ عام حيث قَالَ تعالى: ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ الآية ولم يقل عند المسجد الحرام فيعمل بعمومه، وقيل: قوله تَعَالَى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ الآية من قبيل إطلاق المسبب على السبب لأن الثوب سبب الزينة ومحل الزينة الشخص.

وقيل الزينة ما يتزين به من ثوب وغيره كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا يُدْرِكُ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: 31] والستر لا يجب لعين المسجد بدليل جواز الطواف عرياناً فعلم من هذا أن ستره للصلاة لا لأجل الناس حتى لو صلى وحده ولم يستر عورته لم تجز صلاته وإن لم يكن عنده أحد، وعن مجاهد في معنى الآية: وار عورتك ولو بعباءة.

وفي صحيح مسلم من حديث أبي سعيد رَضِيَ الله عَنْهُ مرفوعاً: لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة، وعن المسور قَالَ له النَّبِيُّ ﷺ: «ارجع إلى ثوبك فخذ به ولا تمشوا عراة».

وفي صحيح ابن خزيمة عن عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا ترفعه: لا يقبل الله صلاة امرأة قد حاضت إلا بخمار، وَقَالَ ابن بطال: أجمع أهل التأويل على أن نزولها في الذين كانوا يطوفون بالبيت عراة، وَقَالَ ابن رشد: من حمله على النذب قَالَ: المراد بذلك الزينة الظاهرة من الرداء وغيره من الملابس التي هي زينة، مستدلاً بما في الحديث أنه كان رجال يصلون مع النَّبِيِّ ﷺ عاقدي أزهرهم على أعناقهم كهيئة الصبيان، ومن حمله على الوجوب استدل بحديث مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة فتقول: من يعيرني مطوفاً وتقول الظاهر وتطوف اليوم يبدو بعضه أو كله فنزلت: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ الآية.

(وَمَنْ صَلَّى مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ) هكذا ثبت في رواية المستملي وحده هنا

وَيُذَكِّرُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَزُرُّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ»

وسياأتي قريبًا في باب مفرد وعلى تقدير ثبوته هنا فله تعلق بحديث سلمة المعلق بعده كما سيظهر من سياقه.

(وَيُذَكِّرُ) على صيغة البناء للمفعول.

(عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يَزُرُّهُ) بفتح المثناة التحتية وضم الزاي وتشديد الراء المضمومة وفي رواية تزره بالمثناة الفوقية وفي أخرى يزّر بحذف هاء الكناية، أي: يزر قميصه أي: يشد أزواره ويجمع بين طرفيه لثلا تبدو عورته.

وَقَالَ ابْنُ سَيْدَةَ: الزر الذي يوضع في القميص والجمع أزرار وزرور وأزر القميص جعل له زراً وزر القميص شد عليه أزواره.

وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: زر القميص إذا كان محلولاً فشده وزر الرجل شدّ زرّه (وَلَوْ) لم يمكن ذلك إلا بأن يزره (بِشَوْكَةٍ) بأن يغرز في طرفيه شوكة يستمسك بها فليفعل ذلك.

وهذا تعليق وقد وصله المؤلف في تاريخه، وأبو داود، وابن خزيمة، وابن حبان من طريق الدراوردي، عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إني رجل أتصيد أفأصلي في القميص الواحد قَالَ: نعم وازره ولو بشوكة.

وفي رواية: ذره بالإدغام وبالحركات الثلاث في الراء.

وأما في رواية البُخَارِيِّ: فهو بالإدغام على صيغة المضارع من باب نصر.

(فِي) وفي رواية وفي (إِسْنَادِهِ نَظَرٌ) وجه النظر من جهة موسى بن إبراهيم زعم ابن القطان أنه موسى بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحارث التيمي وهو منكر الحديث فلعل البُخَارِيَّ أراد ذلك قَالَ: فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ.

وذكره معلقًا بصيغة التعريض، ولكن أخرج ابن خزيمة في صحيحه عَنْ

نصر بن علي عن عبد العزيز عن موسى بن إبراهيم قال: سمعت سلمة .
وفي رواية وليس علي إلا قميص واحد أو جبة واحدة فأزره قال: نعم ولو
بشوكة.

ورواه ابن حبان أيضًا في صحيحه عن إسحاق بن إبراهيم ، ثنا ابن أبي عمر ،
ثنا عبد العزيز بن مُحَمَّد ، عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن ربيعة ، عن
سلمة بن الأكوع قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إني أكون في الصيد وليس علي إلا قميص
واحد قال: فازره ولو بشوكة.

ورواه الحاكم في مستدركه وقال: وهذا حديث مدني صحيح فظهر بهذه
الرواية أن موسى هذا غير موسى ذاك الذي ظنه ابن القطان وأيضًا قد نسب في
رواية البخاري وغيره مخزومياً وهو غير التيمي بلا تردد وفيه ضعف أيضًا ولكنه
دون ذاك.

نعم ، قد وقع عند الطحاوي موسى بن مُحَمَّد بن إبراهيم فإن كان محفوظًا
فيحتمل على بعد أن يكونا جميعًا رَوَيَا الحديث وحمله عنهما الدراوردي ،
فافهم.

ثم إن المؤلف رواه عن إسماعيل بن أبي أويس ، عن أبيه ، عن موسى بن
إبراهيم ، عن أبيه ، عن سلمة فزاد في الإسناد رجلًا .

ورواه أيضًا عن مالك بن إسماعيل ، عن عطاء بن خالد ، قال: ثنا موسى
ابن إبراهيم ، قال: ثنا سلمة فصرح بالتحديث بين موسى وسلمة ، فاحتمل أن
يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الأسانيد أو يكون التصريح في رواية
عطاء وهما ، ويمكن أن يكون هذا وجه النظر في إسناده ، وأما من صححه
فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدة لاتصالها وطريق عطاء
أخرجها أيضًا أحمد والنسائي.

ثم إن مراد المؤلف من إيراد هذا التعليق هنا الدلالة على وجوب ستر العورة
والإشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب لا تزيينها

وَمَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ مَا لَمْ يَرَ أَذَى «وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ».

وتحسينها وإنما أمر بالزر ليا من من الوقوع عن بدنه ومن وقوع نظره على عورته من زيقه حالة الركوع ومن هذا أخذ مُحَمَّد بن شجاع من أصحابنا أن من نظر إلى عورته من زيقه تفسد صلاته.

(وَمَنْ) أي: وباب من (صَلَّى فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ) امرأته أو أمته (مَا لَمْ يَرَ أَذَى) أي: نجاسة، وفي رواية ما لم يَرَ أَذَى بإسقاط فيه قال الحافظ العسقلاني: وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغير صيغة رواية حتى ولا التعليق.

وَقَالَ أَيْضًا: يشير إلى ما رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل أخته أم حبيبة: هل كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامع فيه، قالت: نعم إذا لم ير فيه أَذَى انتهى.

ولكن اكتفى عنه بالترجمة ولا يبعد أن يقال: إنه اقتبس⁽¹⁾ هذا من الحديث المذكور في هذا الباب وأدخله في ترجمته، ثم فيه دلالة على الاكتفاء بالظن فيما يصلي فيه ولا يلزم الجزم والقطع.

(وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ) الحرام (عُرْيَانٌ) وهذا أيضًا اقتباس من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد وصله المؤلف في الباب الثامن بعد هذا الباب قَالَ: بعثني أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر تؤذن بمعنى أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان واستدل به على اشتراط ستر العورة في الصلاة لأنه إذا منع التعري في الطواف فالصلاة أولى إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة، فإن قيل: إذا كان هذا اقتباسًا من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وحديثه ليس فيه التصريح بأمر النَّبِيِّ ﷺ فكيف قَالَ: وأمر النَّبِيُّ ﷺ؟

(1) والمراد بالاقتباس هنا الاقتباس اللغوي لا الاصطلاحي لأن الاصطلاحي هو أن يضمن الكلام شيئًا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه وههنا ليس كذلك بل المراد ههنا أخذ شيء من الحديث والاستدلال به على حكم كما كان يستدل به في الحديث المأخوذ منه.

351 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْحَيْضَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ، وَدَوَاتِ الْخُدُورِ فَيَشْهَدَنَّ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَدَعَوْتُهُمْ وَيَعْتَزِّلُ الْحَيْضَ عَنْ مُصْلَاهُنَّ، قَالَتِ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِحْدَانَا لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ؟

فالجواب: أنه يتضمن أمر أبي بكر وأمر أبي بكر بذلك من أمر النبي ﷺ فأخذ البخاري من ذلك التضمن صورة أمر فقال: وأمر النبي ﷺ واقتصر من الحديث على هذا لأنه هو الذي يطابق ترجمة الباب، فافهم فإنه دقيق.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري التبوذكي، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو التستري أبو سعيد البصري مات سنة إحدى وستين ومائة.

(عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نسيبة بنت كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقد مر ذكره في باب التيمن في الوضوء ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون.

(قَالَتْ) أي: أنها قالت: (أُمِرْنَا) على البناء للمفعول أي: أمرنا رسول الله ﷺ كما وقع عند مسلم من طريق هشام عَنْ حفصة عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ.

(أَنْ نُخْرِجَ) من الإخراج على البناء للفاعل.

(الْحَيْضَ) بضم المهملة وتشديد الياء جمع: حائض.

(يَوْمَ الْعِيدَيْنِ) وفي رواية يوم العيد بالإنفراد.

(وَ) أن نخرج (دَوَاتِ الْخُدُورِ) بالذال المهملة أي: صواحب الستور.

(فَيَشْهَدَنَّ) كلهن (جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَدَعَوْتُهُمْ) أي: ومجلس دعوتهم.

(وَيَعْتَزِّلُ الْحَيْضَ) منهن (عَنْ مُصْلَاهُنَّ) أي: عَنْ مصلى النساء اللاتي لسن بحيض وفي رواية عَنْ مصلاهم بالتذكير على التغليب وفي رواية أخرى عَنْ المصلى بالإنفراد وهو بضم الميم وفتح اللام موضع الصلاة.

(قَالَتِ امْرَأَةٌ) هي أم عطية وكنت به عَنْ نفسها: (يَا رَسُولَ اللَّهِ إِحْدَانَا) أي: بعضنا (لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ؟) بكسر الجيم أي: ملحفة أي فكيف تشهد ولا جلباب لها وذلك بعد نزول الحجاب.

قَالَ: «لِتُلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا»⁽¹⁾.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا⁽²⁾.

(قَالَ ﷺ: (لِتُلْبِسَهَا) بالجزم (صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا) بأن تتركها في جلبابها أو تعيرها جلباباً من جلابيبها، وقد تقدم هذا الحديث بتفاصيله في باب: شهود الحائض العيدين، ووجه مطابقته لترجمة هذا الباب من حيث تأكيد الأمر باللبس حتى بالعارية للخروج إلى صلاة العيد فيكون ذلك للفريضة أولى وإذا وجب ستر العورة للنساء فالرجال كذلك لأن عورة الرجل حكمها حكم جميع بدن المرأة في وجوب الستر اتفاقاً لأنهما في كونهما عورة سواء.

وقال ابن بطال: الواجب من اللباس في الصلاة ما يستر العورة، وأما غير ذلك من الثياب فالتعجل بها في الصلاة حسن، والله أحق أن يتجمل له.

(وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ) بفتح الراء وتخفيف الجيم وبالمد هو أبو عمر الغداني بضم الغين المعجمة وتخفيف الدال المهملة وبالنون نسبة إلى غدانة، وهو أشرس بن يربوع بن حنظلة بن مالك البصري مات سنة تسع عشرة ومائتين وقد وهم من قَالَ: إنه عبد الله بن رجاء المكي، ووقع عند الأصيلي في عرضه على أبي زيد بمكة حَدَّثَنَا عبد الله بن رجاء، وفي رواية ابن عساكر: قَالَ مُحَمَّدٌ، أَي: المؤلف وَقَالَ عبد الله بن رجاء.

(حَدَّثَنَا عِمْرَانُ) ابن داود بفتح المهملة والواو والراء أبو العوام بفتح المهملة وتشديد الواو القطان البصري العمي بفتح العين وتشديد الميم قَالَ الغساني استشهد البخاريّ به في موضعين من كتابه في الصلاة.

قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ) قالت: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا) الحديث السابق وهذا التعليق وصله الطبراني في الكبير قَالَ: حَدَّثَنَا علي ابن عبد العزيز عَنْ عبد الله بن رجاء، وفائدته هنا: تصريح مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ بتحديث أم عطية له وبطل بهذا زعم بعضهم من أن محمداً إنما سمعه من أخته حفصة عَنْ أم عطية رضي الله عنها.

(1) أطرافه 324، 971، 974، 980، 981، 1652 - تحفة 18113.

(2) تحفة: 18106.

3 - باب عَقْدِ الْإِزَارِ عَلَى الْقَفَا فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ:

3 - باب عَقْدِ الْإِزَارِ عَلَى الْقَفَا فِي الصَّلَاةِ

(باب عَقْدِ الْإِزَارِ عَلَى الْقَفَا) أي: باب: عقد المصلي إزاره على قفاه (في الصَّلَاةِ)، والقفا مقصور مؤخر العنق يذْكَرُ ويؤنثُ، والجمع: قُفَيٌّ مثل عَصِيٍّ جمع عَصَا، وقد جاء أقفية على غير قياس.

ووجه المناسبة بين هذا الباب والباب السابق وبين الأبواب الخمسة عشر التي بعده ظاهر لأن الكل في أحكام الثياب غير أنه تخلل فيها خمسة أبواب وهي غير متعلقة بأحكام الثياب، وهي باب: ما يذكر في الفخذ، وباب: الصلاة في المنبر والسطوح والخشب، وباب: الصلاة على الحصير، وباب: الصلاة على الخمرة، وباب: الصلاة على الفراش.

أما مناسبة باب الفخذ بالباب الذي قبله فمن حيث إن المذكور فيه هو الصلاة في ثوب ملتحقاً به لستر العورة والمذكور في الذي بعده حكم الفخذ وهو أنه عورة، فإذا كان عورة يجب ستره والستر إنما يكون بالثياب فتحققت المناسبة بينهما من هذا الوجه.

وأما مناسبة باب الصلاة في المنبر بالباب الذي قبله هو أن الثوب فيه مستعل على المصلي، وفي الذي بعده المصلي مستعل على الذي يصلي عليه فالمناسبة من حيث الاستعلاء متحققة وإن كان الاستعلاء في نفسه مختلفاً.

وأما المناسبة بين الأبواب الثلاثة وهي: باب الصلاة على الحصير وباب الصلاة على الخمرة وباب الصلاة على الفراش فظاهرة جداً، وبقي وجه تخلل باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد ووجه ذلك أن السجدة فيه كانت على الخمرة وفي الباب الذي قبله كان على المنبر أو السطوح وكل منهما مسجد بفتح الجيم، فالمناسبة من هذه الجهة موجودة على أن هذه الوجوه التي ذكرت إقناعية ولست ببرهانية والاستئناس في هذا بأدنى شيء كاف.

(وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي اسمه سلمة بن دينار الأعرج الزاهد المدني (عَنْ سَهْلٍ) هو ابْنِ سَعْدٍ كما في رواية الأصيل الساعدي

«صَلُّوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ»⁽¹⁾.

352 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ،

أبو العباس الأنصاري الخزرجي وكان اسمه حزنا فسماه رسول الله ﷺ سهلا مات سنة إحدى وتسعين وهو آخر من مات من الصحابة في المدينة.

(صَلُّوا) بلفظ الماضي أي: صلى الصحابة رضي الله عنهم (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) حال كونهم (عَاقِدِي) أصله عاقدين سقطت النون بالإضافة إلى قوله: (أَرْزِهِمْ) بضم الهمزة وسكون الزاي جمع إزار يذكر ويؤنث وهو جمع الكثرة وأما جمع القلة منه فأزره نحو حمار وأحمره وفي المحكم الإزار الملحفة والجمع أزره وأزر تميمية وَقَالَ الداوودي سمي إزاراً لأنه يشد به الظهر قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَزَرَهُ﴾ [الفتح: 29] وهو المئزر واللحاف والمقرم والقرام وفي رواية عاقدو أزرهم بالواو فعلى هذا هو خبر مبتدأ محذوف أي: صلوا وهم عاقدو أزرهم (عَوَاتِقِهِمْ) جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكبين فيذكر ويؤنث فعلى هذا يكون أحدهم يعقد إزاره على قفاه فيطابق الترجمة ثم إن هذا تعليق أخرجه المؤلف مسنداً في الباب الثالث وهو باب إذا كان الثوب ضيقاً بتمامه.

وإنما ذكر بعضه هنا معلقاً مع أنه ذكره بتمامه فيه لأجل الترجمة المذكورة وذكر هذه الترجمة لتأكيد ستر العورة لأنه إذا عقد إزاره في قفاه ورکع لم تبد عورته، وَقَالَ ابن بطال: عقد الإزار على القفا إذا لم يكن مع الإزار سراويل انتهى وذلك لأنهم إنما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم تكن لهم سراويلات فكان أحدهم يعقد إزاره في قفاه ليكون مستوراً إذا ركع وسجد وهذه الصفة صفة أهل الصفة كما سيأتي في باب نوم الرجال في المسجد.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي وينسب إلى جده لشهرته به مات بالكوفة في ربيع الأول سنة سبع وعشرين ومائتين وهو ابن أربع وتسعين وقد تقدم ذكره في باب من قَالَ إن الإيمان هو العمل.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

قَالَ: حَدَّثَنِي وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ، قَالَ: «صَلَّى جَابِرٌ فِي إِزَارٍ قَدْ عَقَدَهُ مِنْ قَبْلِ قَفَاهُ وَثِيَابُهُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمَشْجَبِ»، قَالَ لَهُ قَائِلٌ: تُصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ لِيَرَانِي أَحْمَقُ».....

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (وَاقِدٌ) بالقاف والداال المهملة (ابْنُ مُحَمَّدٍ) القريشي العدوي العمري المدني أخو عاصم بن مُحَمَّد الراوي عنه، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ) التابعي المشهور، وقد تقدم في باب صب النبي ﷺ وضوءه.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (صَلَّى جَابِرٌ) هو ابن عبد الله الأنصاري (فِي إِزَارٍ قَدْ عَقَدَهُ مِنْ قَبْلِ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة (قَفَاهُ وَثِيَابُهُ) أي: والحال أن ثيابه (مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمَشْجَبِ) بكسر الميم وسكون الشين المعجمة وفتح الجيم وفي آخره موحدة وهو عيدان ثلاثة تعقد رؤوسها ويفرج بين قوائمها توضع عليها الثياب وفي المحكم الشجاب خشبات موثقة منصوبة توضع عليها الثياب والجمع شجب والمشجب كالشجاب وهو الخشبات الثلاث التي يعلق عليها الراعي دلوه وسقاه، وفي كتاب المنتهى في اللغة يقال فلان مثل المشجب من حيث أممته وجدته.

وَقَالَ العيني: المشجب يقال له السبية في لغة أهل الحضر وهي بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية وفتح الموحدة وفي آخرها هاء انتهى أقول: فكانها معرّب منه يا.

(قَالَ) وفي رواية فَقَالَ: (لَهُ قَائِلٌ) وقع عند مسلم أنه عبادة بن الوليد بن الصامت وسيأتي عند المؤلف في باب الصلاة بغير رداء من طريق ابن المنكدر أيضًا فقلنا يا أبا عبد الله فلعل السؤال تعدد أو نسب قول القائل إلى الجميع، فافهم.

(تُصَلِّي) أي: أتصلي بهمزة الاستفهام المحذوفة على سبيل الإنكار.

(فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ) جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ) باللام قبل الكاف، وفي رواية: ذاك بإسقاطها، وفي أخرى: هذا أي: الذي فعله من صلاته وإزاره معقود على قفاه وثيابه موضوعة على المشجب.

(لِيَرَانِي) أي: لأن يراني (أَحْمَقُ) بالرفع فاعل يراني ومعناه: الجاهل غير المبصر وهو صفة مشبهة من الحمق بضم الحاء وسكون الميم هو قلة العقل، وقد

مِثْلُكَ⁽¹⁾ وَأَيُّنَا كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ⁽²⁾.

حَمَقَ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ حِمَاقَةً فَهُوَ أَحْمَقُ وَحَمَقَ أَيُّضًا بِالْكَسْرِ يَحْمَقُ حَمَقًا مِثْلَ غَنَمٍ غَنَمًا فَهُوَ حَمَقٌ وَامْرَأَةٌ حَمَقَاءٌ وَقَوْمٌ وَنِسْوَةٌ حَمَقٌ وَحِمَاقِيٌّ وَأَحْمَقَتِ الرَّجُلُ إِذَا وَجَدَتْهُ أَحْمَقَ وَحَمَقَتْهُ تَحْمِيقًا نَسَبَتْهُ إِلَى الْحَمَقِ وَحَامَقَتْهُ إِذَا سَاعَدَتْهُ عَلَى حَمَقِهِ وَاسْتَحْمَقَتْهُ أَيُّ: عَدَدَتْهُ أَحْمَقُ وَتَحَامَقَ فَلَانٌ إِذَا تَكَلَّفَ الْحِمَاقَةَ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: وَحَقِيقَةُ الْحَمَقِ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مَعَ الْعِلْمِ بِقَبْحِهِ.

(مِثْلُكَ) بِالرَّفْعِ صِفَةُ أَحْمَقٍ لِأَنَّهُ وَإِنْ أَضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ لَا يَتَعَرَفُ لَتَوَغُّلِهِ فِي النِّكَارَةِ إِلَّا إِذَا أَضِيفَ بِمَا اشْتَهَرَ بِالْمِمَاتِلَةِ وَهَهُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَذَا وَقَعَ صِفَةُ لِنِكَارَةِ وَالْمَعْنَى صَنَعَتْ ذَلِكَ عَمْدًا لِيرَانِي جَاهِلٌ مِثْلُكَ فَيَنْكُرُ عَلَيَّ بِجَهْلِهِ فَأُظْهِرُ لَهُ جَوَازَهُ أَوْ يَقْتَدِي بِهِ ابْتِدَاءً وَإِنَّمَا أَغْلَظُ عَلَيْهِ بِنِسْبَةِ إِلَى الْحِمَاقَةِ زَجْرًا عَنِ الْإِنْكَارِ عَلَى الْعُلَمَاءِ وَلِيُحِثَّ عَلَى الْبَحْثِ عَنِ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ.

(وَأَيُّنَا كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ) اسْتَفْهَامٌ يَفِيدُ النِّفْيَ.

(عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ) وَفِي رَوَايَةٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ أَيُّ: كَانَ أَكْثَرُنَا فِي عَهْدِهِ ﷺ لَا يَمْلِكُ إِلَّا الثَّوْبَ الْوَاحِدَ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَكْلَفْ تَحْصِيلَ ثَوْبٍ ثَانٍ لِيَصْلِيَ فِيهِ، فَدَلَّ عَلَى الْجَوَازِ فَلَا يَنْكُرُ ذَلِكَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ.

وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خِلَافَ ذَلِكَ، وَكَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ مَرْفُوعًا: لَا تَصْلِيَنَّ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ أَوْسَعَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.

(1) قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ: قَالَ قَاتِلٌ، وَقَعَ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ عِبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَسَيِّئَاتِي قَرِيبًا أَنْ سَعِيدُ بْنُ الْحَارِثِ سَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُمَا جَمِيعًا سَأَلَاهُ: وَسَيِّئَاتِي عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي (بَابِ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ رَدَاءٍ) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ: فَأَحْبَبْتُ أَنْ يَرَانِي الْجَهْلُ مِنْكُمْ، وَعَرَفَ بِهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: أَحْمَقُ جَاهِلٌ، وَالْحَمَقُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مَعَ الْعِلْمِ بِقَبْحِهِ، قَالَ فِي «الْهِيَاةِ» وَالْغَرَضُ بَيَانُ جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، فَكَانَهُ قَالَ: صَنَعْتُهُ عَمْدًا لِبَيَانِ الْجَوَازِ إِمَّا لِيَقْتَدِيَ بِي الْجَاهِلُ ابْتِدَاءً أَوْ لِيَنْكُرَ عَلَيَّ وَأَعْلَمَهُ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَإِنَّمَا أَغْلَظُ لَهُمْ فِي الْخُطَابِ زَجْرًا عَنِ الْإِنْكَارِ عَلَى الْعُلَمَاءِ، وَلِيُحِثَّهُمْ عَلَى الْبَحْثِ عَنِ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ اهـ.

(2) أَطْرَافُهُ 353، 361، 370 - تَحْفَةُ 3089.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ بَابِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَصِفَةِ لِبَسِهِ رَقْمَ (518). وَفِي الزَّهْدِ وَالرِّفَاقِ بَابِ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ رَقْمَ (3008).

353 - حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ أَبُو مُضْعَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَقَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ»⁽¹⁾.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: إِنْ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَتَابِعْ عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ عَمْرِو كَمَا ذَكَرَ وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ أَيْضًا: لَا تَقْبَلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ غَيْرَهُ نَعَمَ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ عَلَى خِلَافِهِ وَفِيهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ جَابِرٌ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ وَسَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمِمَّا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الْعَالِمَ يَأْخُذُ بِأَيْسَرِ الشَّيْءِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مَنْهُ تَوْسِيعَةً عَلَى الْعَامَّةِ لِيَقْتَدِيَ بِهِ وَمِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْعَالِمِ أَنْ يَصِفَ أَحَدًا بِالْحَقِّ إِذَا غَابَ عَلَيْهِ مَا غَابَ عَنْهُ عِلْمُهُ مِنَ السَّنَةِ وَمِنْهُ جَوَازُ التَّغْلِيظِ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى الْجَاهِلِ. ثُمَّ رَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ كُوفِيٍّ وَمَدَنِيٍّ وَفِيهِ رَوَايَةُ الْأَخِ عَنْ أَخِيهِ وَهُمَا عَاصِمٌ وَوَاقِدٌ وَرَوَايَةُ تَابِعِيٍّ عَنْ تَابِعِيٍّ وَهُمَا وَاقِدٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ.

(حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرُ الرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ وَبِالْفَاءِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ الْأَصَمِ.

(أَبُو مُضْعَبٍ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ الْمَدَنِيٍّ مَوْلَى مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهُوَ صَاحِبُ مَالِكٍ مَاتَ سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ وَقَدْ شَارَكَ أَبَا مُصْعَبٍ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الزُّهْرِيُّ فِي صَحْبَةِ مَالِكٍ وَفِي رَوَايَةِ الْمَوْطَأِ عَنْهُ وَفِي كُنْيَتِهِ لَكِنْ أَحْمَدُ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ اسْمِهِ وَمُطَرِّفٌ بِالْعَكْسِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي) بِفَتْحِ الْمِيمِ عَلَى وَزْنِ الْجَوَارِي وَفِي رَوَايَةِ الْمَوَالِ بِغَيْرِ يَاءٍ وَأَبُو الْمَوَالِي جَدُّهُ وَأَمَّا أَبُوهُ فَزَيْدٌ.

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ) أَنَّهُ (قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ) أَيِ: (ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَقَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ» أَيِ: وَاحِدٍ وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ أُخْرَى لِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ رَدَّهَا بَعْدَ الطَّرِيقَةِ الْأُولَى لِكُونِهَا مُصْرَحَةً بِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَكُونُ بَيَانُ الْجَوَازِ

4 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ مُلْتَحِفًا بِهِ

قَالَ الزُّهْرِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ

به أوقع في النفس لكونه أصرح في الرفع من الذي قبله وخفي ذلك على الكرمانى فَقَالَ دلالتُه أي دلالة الحديث الأخير على الترجمة وهي عقد الإزار على القفا إما لأنه مخروم من الحديث السابق أو هو طرف من الذي قبله، وإما أنه يدل عليه بحسب الغالب إذ لولا عقده على القفا لما ستر العورة غالبًا انتهى.

وَقَالَ الحافظ العسقلاني: لو تأمل لفظه وسياقه بعد ثمانية أبواب لعرف اندفاع احتماليه فإنه طرف من الحديث المذكور لا من السابق ولا ضرورة إلى ما ادعاه من الغلبة فإن لفظه وهو يصلي في ثوب ملتحفًا به وهي قصة أخرى فيما يظهر كان الثوب فيها واسعًا فالتحف به وكان في الأول ضيقًا فعقده انتهى.

وَقَالَ محمود العيني: لا هو مخروم من الحديث السابق ولا هو طرف من الحديث المذكور في الباب الثامن بل كل واحد حديث مستقل بذاته، والله أعلم.

4 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ مُلْتَحِفًا بِهِ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ) حال كون المصلي (مُلْتَحِفًا بِهِ) أي: متغطيًا به، وكل شيء تغطيت به فقد التحفت به، وَقَالَ الليث: اللحف تغطيتك الشيء باللحف وَقَالَ غيره: لحفت الرجل ألحفه لحفًا إذا طرحت عليه اللحف أو غطيته بشيء وتلحفت اتخذت لنفسك لحافًا.

(قَالَ) وفي رواية: وَقَالَ: (الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ (فِي حَدِيثِهِ) الذي رواه في الالتحاف عن سالم بن عمر عن عبد الله بن عمر عن أبيه قَالَ: رأى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رجلاً ملتحفًا فَقَالَ له عمر رضي الله عنه حين سلم: لا يصلين أحدكم ملتحفًا ولا تشبهوا باليهود. رواه الطحاوي عن ابن أبي داود عن عبد الله بن صالح عن الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سالم، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه حَدَّثَنَا عبد الأعلى، عن معمر، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالم، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رأى رجلاً يصلي ملتحفًا فَقَالَ: لا تشبهوا باليهود ومن لم يجد منكم إلا ثوبًا واحدًا فليتزربه، وكذا في حديثه الذي رواه عن سعيد عن أبي هريرة رواه أحمد وغيره ومقول الزُّهْرِيُّ هو هذا.

الْمُلْتَحِفُ الْمُتَوَشِّعُ: وَهُوَ الْمُخَالَفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ، وَهُوَ الْاِشْتِمَالُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ» قَالَ: وَقَالَتْ أُمُّ هَانِيٍّ: «التَّحَفَ النَّبِيُّ ﷺ بِثَوْبٍ وَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ».

354 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى،

(الْمُلْتَحِفُ الْمُتَوَشِّعُ) اسم فاعل من التوشع بالثوب وهو التغشي به، والأصل من الوشاح وهو شيء ينسج عريضاً من أديم وربما رصع بالجواهر والخرز وتشده المرأة بين عاتقها وكشحيها، ويقال فيه: وشاح وإشاح، وَقَالَ ابن سيده التوشع أن يتوشع بالثوب ثم يخرج الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يعقد طرفيها.

(وَهُوَ الْمُخَالَفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ) أي: طرفي الثوب (عَلَى عَاتِقَيْهِ، وَهُوَ) أي التوشع (الْاِشْتِمَالُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ) أي: منكبي المتوشع وفائدة هذا هي إيضاح قوله وهو المخالف بين طرفيه.

قَالَ ابن السكيت: هو أن يأخذ طرف الثوب ألقاه على منكبه الأيمن من تحت اليسرى ويأخذ الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يعقد طرفيهما على صدره والذي يظهر أن قوله وهو المخالف من كلام المؤلف رحمه الله، وفائدة هذه المخالفة في الثوب على ما قاله ابن بطال: أن لا ينظر المصلي إلى عورة نفسه إذا ركع أو أن لا يسقط إذا ركع وسجد.

(قَالَ) أي: المؤلف وهو ساقط في رواية: قَالَتْ وفي رواية: (وَقَالَتْ: أُمُّ هَانِيٍّ) بالنون وبالهمزة بنت أبي طالب القرشية الهاشمية أخت علي بن أبي طالب رضي الله عنهما اسمها فاختة، وقيل: هند وقد تقدم ذكرها.

(التَّحَفَ النَّبِيُّ ﷺ بِثَوْبٍ) وفي رواية: ثوب وفي أخرى بثوب له (وَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ) وهذا التعليق رواه المؤلف موصولاً في هذا الباب، ولكن ليس فيه وخالف بين طرفيه وفائدة ذكره هنا هي الإشارة إلى أن أم هانئ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فسرت التحاف النَّبِيِّ ﷺ بثوب بقولها: وخالف بين طرفيه.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير (ابْنُ مُوسَى) ابن باذام أبو مُحَمَّد العبسي مولا هم الكوفي قَالَ الْبُخَارِيُّ مات سنة ثلاث عشرة ومائتين وقد مر في باب دعاؤكم إيمانكم.

قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ»⁽¹⁾.

355 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أخبرنا (هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ) بضم العين (عَنْ أَبِيهِ) عروة ابن الزبير بن العوام (عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح المهملة واللام واسم أبي سلمة عبد الله المخزومي أبو حفص ربيب رسول الله ﷺ ولد بأرض الحبشة في السنة الثانية من الهجرة وقبض زمان عبد الملك بن مروان بالمدينة سنة ثلاث وثمانين، ووهم من قَالَ: إنه قتل بوقعة الجمل نعم شهدا وله في هذا الكتاب حديثان.

(«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ») ورواة هذا الإسناد ما بين كوفي ومدني وفيه رواية التابعي عَنْ التابعي عَنْ الصحابي وهذا سند عال جداً له حكم الثلاثيات وإن لم يكن له صورتها لأن أعلى ما يقع للمؤلف ما يكون بينه وبين الصحابي فيه اثنان فإن كان الصحابي يرويه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فحينئذ توجد فيه صورة الثلاثي وإن كان يرويه عَنْ صحابي آخر فلا، لكن الحكم من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابي اثنين وهكذا نقول بالنسبة إلى التابعي إذا لم يقع بينه وبينه إلا واحد فإن رواه التابعي عَنْ صحابي فعلى ما تقدم وإن رواه عَنْ تابعي آخر فله حكم العلو لا صورة الثلاثي كهذا الحديث، وقد أخرج متنه المؤلف من ثلاث طرق عَنْ عبيد الله بن موسى وعن مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وعن عبيد الله بن إسماعيل وأخرجه مسلم في الصلاة وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه أيضاً.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) القطان، (قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامُ) هو ابن عروة بن الزبير، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) عروة (عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أم عمر المذكور آنفاً.

قَدْ أَلْقَى طَرَفِيهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ»⁽¹⁾.

356 - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ.....

(قَدْ أَلْقَى طَرَفِيهِ) أي: طرفي هذا الثوب (عَلَى عَاتِقَيْهِ) ﷺ. أورد المؤلف رحمه الله هذا الحديث مع كونه أنزل درجة من السابق لما وقع فيه من تصريح هشام بأنه حدثه أبوه وقد وقع في السابق بالعننة، ومن تصريح الصحابي بأنه شاهد النَّبِيِّ ﷺ يفعل ما نقل عنه أولاً بالصورة المحتملة.

وفيه: زيادة تعيين المكان وهو بيت أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أم الصحابي المذكور.

وفيه: زيادة كون طرفي الثوب على عاتقيه ﷺ.

(حَدَّثَنَا عُيَيْدُ) بصيغة التصغير (ابْنُ إِسْمَاعِيلَ) ويقال اسمه عبد الله ويعرف بعبيد أبو مُحَمَّد الهباري بفتح الهاء وتشديد الموحدة الكوفي مات سنة خمس ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أخبرنا (أَبُو أُسَامَةَ) بضم الهمزة حماد بن أسامة (عَنْ هِشَامِ) ابن عروة (عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية رأيت النبي ﷺ (يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ) حال كونه (مُشْتَمِلًا بِهِ) وفي رواية مشتمل بالجر للمجاورة أو بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف هكذا قَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ والزركشي والعيني على تقدير الجر.

وتعقبه البدر الديامني: بأن الأولى أن يجعل صفة لثوب ثم قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَبَرَزَ الضمير لجريان الصفة على غير من هي له وأجاب بأن الكوفيين قاطبة لا يوجبون إبرازه عند أمن اللبس ووافقهم ابن مالك ومذهبهم في المسألة قوي واللبس في الحديث منتف انتهى.

(فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إما ظرف لقوله يصلي وإما لاشتمال وإما لهما على سبيل التنازع.

وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ»⁽¹⁾.

(وَاضِعًا) أي: حال كونه واضعًا (طَرَفَيْهِ) أي: طرفي الثوب (عَلَى عَاتِقَيْهِ) ﷺ وفي هذه الطريقة فائدتان ليستا في الطريقتين الأولين:
إحداهما: أن فيها تصريح هشام عَنْ أَبِيهِ بِأَن عمر أخبره، وفي الطريقتين الأولين العننة.

والأخرى: فيها ذكر لفظ الاشتمال وهو في الحقيقة تفسير لقوله قد خالف بين طرفيه وقوله قد ألقى طرفيه على عاتقيه.

اعلم أن الفقهاء مجمعون على جواز الصلاة في ثوب واحد، وقد روي عَنْ ابن مسعود خلاف ذلك وذهب طاووس وإبراهيم النخعي وأحمد في رواية وعبد الله ابن وهب من أصحاب مالك ومحمد بن جرير الطبري إلى أن الصلاة في ثوب واحد مكروهة إذا كان قادرًا على ثوبين وإن لم يكن قادرًا إلا على ثوب واحد يكره أيضًا أن يصلي به ملتحفًا مشتملاً به بل السنة أن يأتزر به، واحتجوا في ذلك بما رواه الطحاوي قَالَ: حَدَّثَنَا ابن أبي داود، قَالَ: حَدَّثَنَا زهير بن عباد، قَالَ: حَدَّثَنَا حفص بن ميسرة، عَنْ موسى بن عقبة عَنْ نافع، عَنْ ابن عمر قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَلْبَسْ ثَوْبَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَزِينْ لَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَوْبَانِ فَلْيَتَزَرَّ وَلَا يَشْتَمَلْ أَحَدُكُمْ اشْتِمَالَ الْيَهُودِ»، ورواه البيهقي أيضًا واحتج الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء بالأحاديث المذكورة في هذا الباب.

وَقَالَ الطحاوي تواترت الأحاديث وتتابعبت بجواز الصلاة في الثوب الواحد متوشحًا به في حال وجود غيره من الثياب، وأخرج في ذلك عَنْ أحد عشر صحابيًا فمن أراد أن يقف على متون أحاديثهم بأسانيدھا فعليه بشرح العيني لمعاني الآثار للطحاوي.

وأما الجواب عما احتجت به الطائفة التي ذهبت إلى الكراهة من حديث ابن عمر فهو: أن ابن عمر رضي الله عنهما روى عن النَّبِيِّ ﷺ إباحة الصلاة في ثوب واحد أخرجه الطحاوي عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ روح، عَنْ زمعة بن صالح قَالَ: سَمِعْتُ ابن شهاب يحدث عَنْ سالم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مثل ما روى الْبُخَارِيُّ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فظهر بهذا أن حديثه ذاك من الأفضل فبهذا

357 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئِ بْنِتِ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئِ بْنِتِ أَبِي طَالِبٍ، تَقُولُ: دَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ»، فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئِ بْنِتِ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ»، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ، قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ

يرتفع الخلاف بين روايتيه وكذلك كل ما روي في هذا الباب من منع الصلاة في ثوب واحد فهو محمول على الأفضل لا على عدم الجواز وقيل هو محمول على التنزيه لا على التحريم والله أعلم.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ) بضم الهمزة وفتح الواو مصغراً، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكُ) وفي رواية: مَالِكُ (ابْنُ أَنَسٍ) وهو إمام دار الهجرة (عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة كنيته سالم بن أبي أمية مولى عمر بن عبيد الله بن عمر القريشي التيمي مات سنة تسع وعشرين ومائة.

(أَنَّ أَبَا مُرَّةَ) بضم الميم وتشديد الراء واسمه يزيد وقد سبق ذكره في باب من قعد حيث ينتهي به المجلس.

(مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ) بالهمز فاختة وذكر في باب العلم أنه مولى عقيل وهو في نفس الأمر مولى أم هانئ ونسب إلى ولاء عقيل مجازاً لإكثاره الملازمة لعقيل أو لكونه أخاها.

(بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ) أخت علي رضي الله عنها أسلمت عام الفتح. (أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئِ بْنِتِ أَبِي طَالِبٍ، تَقُولُ: دَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية إلى النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ) أي: فتح مكة في رمضان سنة ثمان. (فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَسْتُرُهُ، قَالَتْ) أم هانئ رضي الله عنها (فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ) ﷺ: «مَنْ هَذِهِ» قالت أم هانئ.

(فَقُلْتُ) وفي رواية قلت: (أَنَا أُمُّ هَانِئِ بْنِتِ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ) ﷺ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ» لقيت رحباً وسعةً ملتبساً بأُم هانئ وفي رواية يا أُم هانئ بحرف النداء. (فَلَمَّا فَرَغَ) ﷺ (مِنْ غُسْلِهِ) بضم الغين (قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ) بكسر

مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجْرَتْهُ، فَلَانَ ابْنُ هُبَيْرَةَ،

النون وفتح الياء وفي رواية ثمان ركعات بفتح النون، وَقَالَ الجوهري: هو في الأصل منسوب إلى الثمن، لأنه الجزء الذي يصير به السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوله لأنهم يغيرون في النسب وحذفوا منه إحدى ياءي النسبة وعوضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن فثبتت ياءه عند الإضافة كما ثبتت ياء القاضي تقول ثمانى نسوة وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب.

(مُلْتَحِفًا) أي: حال كونه ملتحفًا (في ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ) ﷺ أي: من صلاته (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ) أي: قَالَ أو ادعى (ابْنُ أُمِّي) علي ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي شقيقته وأما فاطمة بنت أسد بن هاشم وخصت الأم لكونها أكد في القرابة والحرمة والمرحمة، وذلك كما قَالَ هارون لموسى عليهما السلام: ﴿يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: 94] ولأنها بصدد الشكاية في إخفار ذمتها فذكرت ما بعثها على الشكوى حيث أصيبت من محل يقتضي أن لا تصاب منه لما جرت العادة أن الإخوة من جهة الأم أشد وأسد في باب الترحم، وفي رواية زعم ابن أبي وهو صحيح في المعنى أيضًا لأنه شقيقها.

(أَنَّهُ قَاتِلٌ) على لفظ اسم الفاعل (رَجُلًا) أي: عازم على قتله لأنه لم يكن قاتلا حقيقة في ذلك الوقت ولكنه لما عزم على التلبس بالفعل أطلقت عليه القاتل. (قَدْ أَجْرَتْهُ) من الأجارة بالراء وهو بفتح الهمزة بدون المد لأنه إما من الجور فتكون الهمزة فيه للسلب والإزالة نحو أشكيتك أي: أزلت شكايته وإما من الجوار بمعنى المجاورة.

(فَلَانَ ابْنُ هُبَيْرَةَ) بالرفع بتقدير هو أو بالنصب على أنه بدل من رجلاً وهبيرة بضم الهاء وفتح الموحدة وسكون الياء المثناة التحتية هو ابن أبي وهب بن عمرو المخزومي زوج أم هانئ ولدت منه أولاد منهم هانئ، وبه كانت تكنى ويوسف وجعدة وقد هرب، أي: هبيرة من مكة عام الفتح لما أسلمت هي إلى نجران ولم يزل مشركا حتى مات ثم في قولها: فلان ابن هبيرة اختلاف كثير من جهة الرواية ومن جهة التفسير، أما من جهة الرواية ففي التمهيد من طريق مُحَمَّد بن عجلان عَنْ سعيد بن أبي سعيد عَنْ أَبِي مرة عَنْ أم هانئ قالت: أتاني يوم الفتح حموان لي

فأجرتهما فجاء علي يريد قتلهما فأتيت النَّبِيَّ ﷺ وهو في قبة بالأبطح بأعلى مكة، الحديث.

وفيه : أجرتنا من أجرت وأمننا من أمنت وفي معجم الطبراني إني أجرت حموي وفي رواية حموي ابن هبيرة وفي رواية حموي ابني هبيرة وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي حَدِيثِ أَبِي النُّضْرٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي أَجَرْتَهُ كَانَ وَاحِدًا وَفِي هَذَا اثْنَيْنِ.

وأما من جهة التفسير فَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ سَرِيحٍ وَغَيْرُهُ : الرَّجُلَانِ هُمَا : جَعْدَةُ بْنُ هَبِيرَةَ وَرَجُلٌ آخَرٌ وَكَانَا مِنَ الشَّرْذِمَةِ الَّذِينَ قَاتَلُوا خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَقْبَلُوا الْأَمَانَ وَلَا أَلْقُوا السَّلَاحَ فَأَجَرْتُهُمَا أُمُّ هَانئٍ وَكَانَا مِنْ أَحْمَائِهَا.

وروى الأزرقى بسند فيه الواقدي في حديث أم هانئ هذا أنهما الحارث بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة وحكى بعضهم أنهما الحارث بن هشام وهبيرة بن وهب وليس بشيء لأنه قد سبق أن هبيرة هرب عند فتح مكة إلى نجران فلم يزل بها مشرکاً حتى مات فلا يصح ذكره فيمن أجارته أم هانئ.

وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بأن اللذين أجارتهما أم هانئ الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَلَعَلَّهَا أَرَادَتْ أُمُّ هَانئِ ابْنَهَا مِنْ هَبِيرَةَ أَوْ رَبِيبَهَا كَمَا أَنَّ الْإِبْهَامَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أُمِّ هَانئِ وَأَنْ يَكُونَ الرَّاوي نَسِي اسْمَهُ فَذَكَرَهُ بِلَفْظِ فُلَانٍ قَالَ الزَّيْبِرُ بْنُ بَكَارٍ : فُلَانٌ ابْنُ هَبِيرَةَ هُوَ الْحَارِثُ بْنُ هِشَامِ الْمَخْزُومِيِّ وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ حَذْفًا كَأَنَّهُ كَانَ فُلَانُ ابْنِ عَمِّ هَبِيرَةَ فَسَقَطَ لَفْظُ كَانَ أَوْ كَانَ فُلَانٌ قَرِيبَ هَبِيرَةَ فَتَغَيَّرَ لَفْظُ قَرِيبَ بِلَفْظِ ابْنِ وَكُلِّ مِنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ وَزَهِيرِ بْنِ أَبِي أُمِيَّةٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رِبْعَةٍ يَصِحُّ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّ هَبِيرَةَ وَقَرِيبُهُ لَكُنْ الْجَمِيعُ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ انْتَهَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ : الْأَصُوبُ وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَقُولَ فِي تَوْجِيهِ رِوَايَةِ أَبِي النُّضْرِ فُلَانُ ابْنِ هَبِيرَةَ أَنَّ الْمُرَادَ فُلَانٌ هُوَ ابْنُ هَبِيرَةَ مِنْ غَيْرِ أُمِّ هَانئِ فَنَسِيَ الرَّاوي اسْمَهُ وَذَكَرَهُ بِلَفْظِ فُلَانٍ وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا رِوَايَةُ ابْنِ عَجَلَانَ فِي التَّمْهِيدِ وَرِوَايَاتُ الطَّبْرَانِيِّ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي أَجَارْتَهُ أُمُّ هَانئِ هُوَ حَمُوهَا فَإِنْ قِيلَ : الْمَذْكُورُ فِي رِوَايَةِ أَبِي النُّضْرِ وَاحِدٌ وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَاتِ اثْنَانِ ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرَّاوي اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَسِيَانًا كَمَا أَبْهَمَ اسْمُهُ نَسِيَانًا ، وَقَالَ

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِئٍ» قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَاكَ ضُحَى⁽¹⁾.

ابن الجوزي إن كان ابن هبيرة منها فهو جعدة وجوز أبو عمر وهو ابن عبد البر صاحب الاستيعاب أن يكون من غيرها وهو الأصوب كما ذكرنا انتهى.
وَقَالَ الحافظ العسقلاني في نقل أبو عمر من أهل النسب: إنهم لم يذكروا لهبيرة ولدا من غيرها هذا.

وفيه: أنه لا يلزم من عدم ذكرهم ذلك أن لا يكون له ابن من غيرها، ثم قال ذلك الحافظ، وجعدة معدود فيمن له رؤية ولم يصح له صحبة وقد ذكره من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما فكيف يتهياً لمن هذه سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلاً حتى يحتاج إلى الأمان ثم لو كان ولد أم هانئ لم يهم علي بقتله لأنها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وترك ولدها عندها انتهى.
وفيه أيضاً: أن كونه تابعياً أو صحابياً على ما فيه من الاختلاف لا ينافي ما ذكر وأما قوله فكيف يتهياً مجرد دعوى فيحتاج إلى برهان فظهر بهذا أن قول الكرمانى: أرادت أم هانئ ابنها من هبيرة أو ربيها أقرب إلى الصواب وأوجه.
(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية النَّبِيِّ ﷺ قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ (أي: أماناً من أمنت (يا أُمَّ هَانِئٍ) فلا لعل يفتله.

(قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَاكَ) وفي رواية وذلك باللام أي: ما ذكرته من قولها فصلى ثمانى ركعات.

(ضُحَى) أي: كان وقت ضحى ويؤيده ما في رواية أحمد في هذا الحديث وذلك يوم فتح مكة ضحى ويجوز أن يكون التقدير وذلك صلاة ضحى ويؤيده ما في رواية حفص بن شاهين أن أم هانئ قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ ما هذه الصلاة قَالَ: الضحى وعلى هذا يسقط ما قاله بعضهم: هي صلاة الفتح، فافهم.
ومن فوائد هذا الحديث: جواز تستر الرجال بالنساء.

ومنها: جواز السلام من وراء حجاب ومنها عدم الاكتفاء بلفظة أنا في الجواب بل التوضيح بما يمكن كما في ذكر الكنية والنسب هنا.

(1) أطرافه 280، 3171، 6158 - تحفة 18018.

أخرجه مسلم في الحيض باب تستر المغتسل بثوب ونحوه رقم (336).

358 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ»⁽¹⁾»⁽²⁾.

ومنها: استحباب الترحيب بالزائر وذكر كنيته.

ومنها: الدلالة على صلاة الضحى وأنها ثمانى ركعات.

ومنها: جواز أمان رجل حر وامرأة حرة لكافر واحد أو جماعة، ولا يجوز بعد ذلك قتالهم إلا أن يكون في ذلك مفسدة ولا يجوز أمان ذمي لأنه متهم بهم ولا أسير ولا بأجير يدخل عليهم ولا أمان عبد عند أبي حنيفة إلا أن يأذن له مولاه في القتال، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يجوز وهو قول الشافعي وأبي يوسف في رواية وفي رواية أخرى عنه مثل قول أبي حنيفة ولو أمن الصبي وهو لا يعقل لا يصح كالمجنون وإن كان يعقل وهو محجور عَنِ القتال فهو على الخلاف وإن كان مأذوناً له في القتال فالأصح أنه يصح بالاتفاق.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية النَّبِيِّ ﷺ (عَنْ) حكم (الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ) وفي رواية في الثوب الواحد. وفي رواية الطحاوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قام رجل فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أو نصلي في ثوب واحد وفي رواية ابن أبي شيبه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سئل النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثوب الواحد وعلى كل تقدير فالسائل مجهول لكن ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفي في كتابه المبسوط أن السائل ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ») وفي رواية أو كلكم يجد ثوبين، أي: أنت سائل عن مثل هذا الحكم الظاهر ولكلكم ثوبان أو وكلكم يجد

(1) قال الكرمانى: بهمة الاستفهام والعطف على مقدر أي: أنت سائل عن مثل هذا الظاهر؟ ومعناه: لا سؤال عن أمثاله ولا ثوبين لكلكم، قال الخطابي: لفظه استخبار ومعناه الإخبار عن الحالة التي كانوا عليها من ضيق الثياب والتقرير لها عندهم اهـ.

(2) طرفه 365 - تحفة 13231.

أخرجه مسلم في الصلاة باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه رقم (515).

5 - باب: إِذَا صَلَّى فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقَيْهِ

359 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُصَلِّي

ثوبين، أي: لا يسأل عن أمثاله وليس لكلكم ثوبان فلا ستفهام إنكارى. وَقَالَ الخطابي: لفظة استخبار ومعناه الإخبار عما هم عليه من قلة الثياب كأنه يقول: إذا علمتم أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل واحد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة. وَقَالَ الطحاوي: معناه لو كانت الصلاة مكروهة في الثوب الواحد لكرهت لمن لا يجد إلا ثوباً واحداً.

وَقَالَ الحافظ العسقلاني: وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال إنما كان عن الجواز وعدمه لا عن الكراهة.

وَقَالَ محمود العيني: لو أخذ هذا القائل جميع كلام الطحاوي لما وجد إلى ما قاله سبيلاً فإنه قَالَ بعد ذلك في بيان الملازمة، لأن حكم الصلاة في الثوب الواحد لمن يجد ثوبين كهو لمن لا يجد غيره هذا فليتأمل.

5 - باب: إِذَا صَلَّى فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقَيْهِ

(باب) بالتنوين (إِذَا صَلَّى) الرجل (فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيَجْعَلْ) أي: بعضه (عَلَى عَاتِقَيْهِ) بالتثنية وفي رواية عاتقه بالإنفراد والعاتق ما بين المنكبين إلى أصل العنق وهو مذكر وَحُكِيَ تأنيته وقيل ليس بثبت.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) هو الضحاك بن مخلد بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام البصري المشهور بالنيل بفتح النون وكسر الموحدة وقد تقدم في باب القراءة والعرض على المحدث.

(عَنْ مَالِكٍ) ابن أنس الأصبحي (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بكسر الزاي وتخفيف النون هو عبد الله بن ذكوان (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن هرمز (الْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ) وفي رواية رسول الله ﷺ (لَا يُصَلِّي) بإثبات الياء على أن تكون لا نافية وهو خبر بمعنى النهي ونص ابن الأثير على إثبات

أَحَدَكُمْ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ»⁽¹⁾.

360 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُهُ - أَوْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ»⁽²⁾.

الياء في الصحيحين، ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الشافعي، عن مالك لا يصل بغير ياء ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ لا يصلين بزيادة نون التأكيد ورواه الإسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ: نهى رسول الله ﷺ.

(أَحَدَكُمْ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ) حال كونه (لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ) بالثنية وفي رواية على عاتقه بالافراد (شَيْءٌ) وزاد مسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد منه شيء وسيأتي أن النهي في هذا الحديث للتحريم أو للتنزيه.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) ابن عبد الرحمن (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة (عَنْ عِكْرَمَةَ) مولى ابن عباس رضي الله عنهما أنه (قَالَ) يحيى: (سَمِعْتُهُ) أي: سمعت عكرمة.

(أَوْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ) بالشك يعني سمعته إما بسؤالي أو ابتداء من غير سؤال لا أحفظ كيفية الحال وأخرجه الإسماعيلي عن مكّي بن عبدان عن حمدان السلمي عن أبي نعيم بلفظ سمعته أو كتب به إليّ فجعل التردد بين السماع والكتابة قَالَ الإسماعيلي: ولا أعلم أحدا ذكر فيه سماع يحيى من عكرمة يعني بالجزم، والله أعلم.

(قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ أي عكرمة: (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ: أَشْهَدُ) ذكره تأكيد الحفظه وتحقيقاً لإتقانه واستحضاره.

(أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى فِي تَوْبٍ) وفي رواية: في توب (وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ) أي: بين طرفي التوب والمراد أنه لا يتزر في وسطه

(1) طريقه 360 - تحفة 13838 - 1/101.

أخرجه مسلم في الصلاة باب الصلاة في توب واحد وصفة لبسه رقم (516).

(2) طريقه 359 - تحفة 14255.

ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح بهما على عاتقيه ليستر أعالي البدن وإن كان ليس بعورة أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة بأن لا ينظر المصلي إلى عورة نفسه إذا ركع وأن لا يسقط إذا ركع أو سجد ويقال إذا لم يخالف بين طرفيه ربما يحتاج إلى إمساكه فيشتغل بذلك وتفوت سنة وضع اليد اليمنى على اليسرى وقد حمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب والنهي في الذي قبله على التنزيه حتى لو صلى وليس على عاتقه شيء صحت صلاته واحتج أحمد بظاهر الحديث وَقَالَ لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه بناء على جعل ذلك من الشرائط وعنه أنه تصح ويأثم بتركه بناء على جعله واجباً مستقلاً.

وَقَالَ الكرمانى: ظاهر النهي يقتضي التحريم لكن الإجماع منعقد على جواز تركه إذ المقصود ستر العورة فبأي وجه حصل جاز هذا وقد غفل عن ما ذكره بعد قليل حكاية عن النووي من مذهب أحمد في ذلك، وقد نقل ابن المنذر عن مُحَمَّد ابن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضاً، وعقد الطحاوي له باباً في شرح المعاني ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاووس والنخعي ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير، وقد تقدم وجمع الطحاوي بين أحاديث الباب بأن الأصل أن يصلي مشتملاً فإن ضاق اتزر.

ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه.

وَقَالَ الخطابي: هذا نهى استحباب وليس على سبيل الإيجاب فقد ثبت أنه ﷺ صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع لأن يتزر به ويفضل منه ما يكون لعاتقه هذا.

وَقَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِي: وفيما قاله نظر لا يخفى انتهى.

ثم قَالَ: والظاهر من تصرف المؤلف رحمه الله التفصيل بين ما إذا كان الثوب واسعاً فيجب وبين ما إذا كان ضيقاً فلا يجب وضع شيء منه على العاتق وهو اختيار ابن المنذر وبذلك يظهر مناسبة تعقيب هذا الباب بباب إذا كان الثوب ضيقاً.

6 - باب: إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا

361 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَجِئْتُ لَيْلَةً لِبَعْضِ أَمْرِي، فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي، وَعَلَيَّ ثَوْبٌ وَاحِدٌ، فَاشْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيْتُ إِلَى جَانِبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «مَا السَّرَى

6 - باب: إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا

(باب) بالتونين (إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا) بفتح الضاد وتشديد الياء وجاز فيه تخفيف الياء صفة مشبهة وجواب إذا محذوف والتقدير كيف يفعل المصلي.
(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ) أبو زكريا الوحاظي بضم الواو وتخفيف الحاء المهملة وبالطاء المعجمة الحمصي الحافظ الثقة مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضم الفاء وفتح اللام وبالحاء المهملة وقد تقدم في أول كتاب العلم (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ) بالمثلثة الأنصاري قاضي المدينة.

(قَالَ: سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ) حَكَمٍ (الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ) عِينَهُ مُسْلِمٌ فِي رَوَايَتِهِ مِنْ طَرِيقِ عِبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عِبَادَةَ عَنْ جَابِرٍ فِي غَزْوَةِ بَوَاطٍ وَهُوَ بَضْمُ الْمُوحِدَةِ وَتَخْفِيفُ الْوَائِ وَبَعْدُ الْأَلْفِ طَاءٌ مُهْمَلَةٌ. قَالَ الصَّغَانِيُّ بَوَاطٍ جِبَالٌ جُهَيْنَةٌ مِنْ نَاحِيَةِ ذِي خَشْبٍ وَبَيْنَ بَوَاطٍ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَةَ بَرَدٍ أَوْ أَكْثَرَ.

(فَجِئْتُ لَيْلَةً) أَي: إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (لِبَعْضِ أَمْرِي) أَي: لِأَجْلِ بَعْضِ حَوَائِجِي وَالْأَمْرُ هُوَ وَاحِدُ الْأُمُورِ لَا وَاحِدُ الْأَوَامِرِ وَفِي رَوَايَةٍ مُسْلِمٌ أَنَّهُ ﷺ كَانَ أَرْسَلَهُ هُوَ وَجَابِرُ بْنُ صَخْرٍ لِتَهْيِئَةِ الْمَاءِ فِي الْمَنْزَلِ.

(فَوَجَدْتُهُ) ﷺ (يُصَلِّي، وَعَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ (ثَوْبٌ وَاحِدٌ، فَاشْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيْتُ) مُتَهَيِّئًا (إِلَى جَانِبِهِ) أَوْ مُنْضَمًّا إِلَى جَانِبِهِ أَوْ فِي جَانِبِهِ.

(فَلَمَّا انْصَرَفَ) صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ (قَالَ: «مَا السَّرَى

يَا جَابِرُ» فَأَخْبَرْتُهُ بِحَاجَتِي، فَلَمَّا فَرَعْتُ قَالَ: «مَا هَذَا الْاِشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟»، قُلْتُ: كَانَ ثَوْبٌ - يَعْنِي ضَاقٌ - قَالَ: «فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَزَرَّ بِهِ»⁽¹⁾.

يَا جَابِرُ» بضم السين مقصورا وهو السير بالليل وهو استفهام عن سبب سراه بالليل وإنما سألته لعلمه بأن الحامل له على المجيء في الليل أمر أكيد. (فَأَخْبَرْتُهُ بِحَاجَتِي، فَلَمَّا فَرَعْتُ قَالَ ﷺ): (مَا هَذَا الْاِشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟) كأنه استفهام إنكار، وقد بين مسلم في روايته أن الإنكار كان بسبب أن الثوب كان ضيقاً وأنه خالف بين طرفيه وتواقص أي انحنى عليه كأنه عند المخالفة بين طرفي الثوب لم يصير ساتراً فانحنى ليستتر فأعلمه ﷺ بأن محل ذلك ما إذا كان الثوب واسعاً فأما إذا كان ضيقاً فإنه يجزئه أن يتزر لأن المقصود هو ستر العورة وهو يحصل بالاتزار ولا يحتاج إلى التواقص المغاير للاعتدال المأمور به.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْاِشْتِمَالُ الَّذِي أَنْكَرَهُ ﷺ هُوَ اِشْتِمَالُ الصَّمَاءِ وَهُوَ أَنْ يَخْلُلَ نَفْسُهُ بِثَوْبٍ أَيْ: يَدِيرُ الثَّوْبَ عَلَى بَدَنِهِ وَلَا يَرْفَعُ شَيْئًا مِنْ جَوَانِبِهِ وَلَا يُمْكِنُهُ إِخْرَاجُ يَدَيْهِ إِلَّا مِنْ أَسْفَلِهِ فَيَخَافُ أَنْ تَبْدُو عَوْرَتُهُ عِنْدَ ذَلِكَ.

(قُلْتُ) الْقَائِلُ هُوَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَانَ ثَوْبٌ) أَيْ: كَانَ الَّذِي اِشْتَمَلَتْ بِهِ ثَوْبًا وَاحِدًا فَيَكُونُ اِنتِصَابُ ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ خَبِرَ كَانَ وَفِي رَوَايَةٍ كَانَ ثَوْبٌ بِالرَّفْعِ وَوَجْهُهُ: أَنْ يَكُونَ كَانَ تَامَةً لَا تَحْتَاجُ إِلَى الْخَبَرِ وَفِي رَوَايَةٍ (يَعْنِي ضَاقًا) وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَقَالَ: كَانَ ثَوْبًا ضَيِّقًا.

(قَالَ ﷺ): (فَإِنْ كَانَ) الثَّوْبُ (وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ) أَيْ: ارْتَدَهُ بِأَنْ تَأْتِزَرَ بِأَحَدِ طَرَفَيْهِ وَتَرْتَدِي بِالطَّرَفِ الْآخَرِ مِنْهُ.

(وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَزَرَّ بِهِ) بِإِدْغَامِ الْهَمْزَةِ الْمَقْلُوبَةِ تَاءً فِي التَّاءِ، وَقَوْلُ التَّصْرِيفِيِّينَ: اتَزَرَّ خَطَأً قَدْ خَطِئَ بَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ الْإِظْهَارُ وَالْإِدْغَامُ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا تَفْسِيرٌ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي فِي الْبَابِ الْمَتَقَدِّمِ وَهُوَ لَا يَصْلِيْنِ أَحَدُكُمَا فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْ شَيْءٍ فِي أَنَّهُ

(1) أطرافه 352، 353، 370 - تحفة 2253.

أخرجه مسلم في الزهد والرفائق باب حديث جابر الطويل رقم (3010).

362 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ

أراد الثوب الواسع الذي يمكن أن يشتمله وأما إذا كان ضيقاً ولم يمكنه أن يشتمله فليترز به.

فإن قيل الحديث السابق فيه نهى عن الصلاة في الثوب الواحد متزرّاً به وظاهره يعارض قوله وإن كان ضيقاً فاتزر به.

أجيب بأن الطحاوي قَالَ: النهي عنه للواجد لغيره وأما من لم يجد غيره فلا بأس بالصلاة فيه متزرّاً كما لا بأس بالصلاة في الثوب الضيق متزرّاً به وأشهد له أن الذين كانوا يعقدون أزرهم على عواتقهم وعلى أعناقهم لو كان لهم غيرها للبسوا في الصلاة ولما احتيج إلى أن ينهى النساء عن رفع رؤوسهن حتى يستوي الرجال جلوساً مع قوله ﷺ ولا تختلفوا عليه أي: على الإمام وقوله ﷺ: «وإذا رفع فارفعوا».

ومما يستفاد من الحديث: أن الثوب إذا أمكن أن يشتمل به فهو أولى لأنه أستر للعورة من الاتزار، ولذلك لم يؤمر الذين عقدوا بالاتزار.

ومنه: طلب الحوائج بالليل من السلطان لخلاء موضعه.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان (عَنْ سُفْيَانَ) الثوري لا ابن عينة وقيل يحتمل كل منهما لأنهما يرويان عن أبي حازم.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية حَدَّثَنَا (أَبُو حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي سلمة بن دينار (عَنْ سَهْلٍ) ابْنِ سَعْدٍ الساعدي وفي رواية: عَنْ سَهْلٍ.

(قَالَ: كَانَ رِجَالٌ) قَالَ الكرمانى التنكير فيه للتنويع أو للتبعض أي: بعض الرجال ولو عرفه لأفاد الاستغراق وهو خلاف المقصود. وَقَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: في التنكير فيه للتنويع وهو يقتضي أن بعضهم كان يخالف ذلك وهو كذلك ووقع في رواية أبي داود رأيت الرجال بالتعريف واللام فيه للجنس فهو في حكم النكرة هذا فافهم.

(يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) حال كونهم (عَاقِدِي أَرْزِهِمْ) بضم الهمزة وسكون

عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، كَهَيْئَةِ الصَّبِيَّانِ، وَقَالَ لِلنِّسَاءِ: «لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا»⁽¹⁾.

الزاي (عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، كَهَيْئَةِ الصَّبِيَّانِ) وفي رواية أبي داود عاقدي أزرهم في أعناقهم من ضيق الأزر خلف رسول الله ﷺ في الصلاة كأمثال الصبيان.

ثم إن المؤلف رحمه الله ذكر هذا الحديث في أول باب عقد الإزار على القفا معلقًا حيث قَالَ: وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلٍ: صَلُّوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أَرْزَهُمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ، وَأَخْرَجَهُ هُنَا مُسْنَدًا وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ كَثِيرٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ.

(وَقَالَ) أَي: النَّبِيِّ ﷺ وفي رواية أبي داود: فَقَالَ قَائِلٌ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ وَهَذَا الْقَائِلُ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ غَيْرُهُ.

وقال الحافظ العسقلاني: ويغلب على الظن أنه بلال رضي الله عنه، وفي رواية الكشميهني هنا: ويقال للنساء، وفي رواية النسائي: فليل للنساء.

(لِلنِّسَاءِ) اللاتي يصلين وراء الرجال (لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ) أَي: مِنَ السُّجُودِ (حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ) أَي: يَنْتَضِبُوا حَالَ كَوْنِهِمْ (جُلُوسًا) أَي: جَالِسِينَ وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ رَفْعِ رُؤُوسِهِمْ قَبْلَ جُلُوسِ الرِّجَالِ خَشْيَةَ أَنْ يَلْمَحْنَ شَيْئًا مِنْ عَوْرَاتِ الرِّجَالِ عِنْدَ الرِّفْعِ مِنْهُ.

وقد وقع التصريح بذلك في رواية أبي داود وأحمد، ثم البيهقي من حديث أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ كَانَتْ مِنْكَ تَوْمَنٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا تَرْفَعُ رَأْسَهَا حَتَّى يَرْفَعَ الرِّجَالُ رُؤُوسَهُمْ كِرَاهِيَةً أَنْ تَرِينَ عَوْرَاتِ الرِّجَالِ.

وهذا فيه التصريح بأن القائل رسول الله ﷺ، ويستنبط منه النهي عن فعل مستحب خشية ارتكاب محذور، فإن متابعة الإمام من غير تأخير مستحب، وقد نهى عنها لما ذكر وأنه لا يجب التستر من جهة الأسفل.

(1) طرفاه 814، 1215 - تحفة 4681.

أخرجه مسلم في الصلاة باب أمر النساء المصليات وراء الرجال رقم (441).

7 - باب الصَّلَاة فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ⁽¹⁾

وَقَالَ الْحَسَنُ: «فِي الثِّيَابِ يَنْسُجُهَا الْمَجُوسِيُّ.....»

7 - باب الصَّلَاة فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ

(باب) حكم (الصَّلَاة فِي الْجُبَّةِ) بضم الجيم وتشديد الموحدة التي هي تلبس وجمعها: جباب.

(الشَّامِيَّةِ) نسبة إلى الشام وهو الإقليم المعروف دار الأنبياء عليهم السلام ويجوز فيه الألف والهمزة الساكنة والمراد بالجبة الشامية: هي التي ينسجها الكفار وإنما ذكره بلفظ: الشامية مراعاة للفظ الحديث وكان هذا في غزوة تبوك والشام إذ ذاك دار كفر ولم تفتح بعد وإنما حمل على ذلك لأن عقد الباب لبيان جواز الصلاة في الثياب التي ينسجها الكفار ما لم يتحقق نجاستها.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) أي: البصري (فِي الثِّيَابِ) التي (يَنْسُجُهَا) من باب: ضرب أو من باب: نصر، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: قرأناه بكسر السين.

(الْمَجُوسِيُّ) جمعه: مجوس وهو معرفة سواء كان محلي باللام أو لا والأكثر على أنه يجري مجرى القبيلة لا مجرى الحي في باب الصرف وفي بعض

(1) قال الحافظ: هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم تتحقق نجاستها، ووجه الدلالة من الرواية أنه ﷺ لبسها ولم يستفصل، وروي عن أبي حنيفة كراهة الصلاة فيها إلا بعد الغسل، وعن مالك: إن فعل يعيد في الوقت اهـ. وفي «الكرمانى»: قال ابن بطال: اختلفوا في الصلاة في ثياب الكفار، فأجاز الشافعي والكوفيون لباسها وإن لم تغسل حتى تتبين فيه النجاسة اهـ. وقال الموفق: أما ثيابهم فما لم يستعملوه أو علا منها كالعمامة والطيلسان والثوب الفوقاني فهو طاهر لا بأس بلبسه، وما لاقى عوراتهم كالسراويل والثوب السفلاني والإزار فقال أحمد: أحب إلي أن يعيد، وهو يحتمل وجهين: أحدهما: وجوب الإعادة وهو قول القاضي، وكره أبو حنيفة والشافعي الإزار والسراويلات لأنهم لا يحتززون من النجاسة، فالظاهر نجاسة ما ولي مخرجها. والثاني: لا يجب وهو قول أبي الخطاب لأن الأصل الطهارة فلا تزول بالشك اهـ. وفي «الدر المختار»: ثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة، ودياج أهل الفارس نجس لجعلهم فيه البول لبريقه، قال ابن عابدين: قال ابن الهمام: وقال بعض المشايخ: تكره الصلاة في ثياب الفسقة لأنهم لا يتقون الخمر، قال صاحب «الهداية»: الأصح أنه لا يكره لأنه لم يكره من ثياب أهل الذمة إلا السراويل مع استحلالهم الخمر فهذا أولى، وقوله: لجعلهم فيه البول فإن كان كذلك لا شك أنه نجس، «تاتارخانية» اهـ.

لَمْ يَرِ بِهَا بَأْسًا» وَقَالَ مَعْمَرٌ: «رَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابِ الْيَمَنِ مَا صُبِغَ بِالْبَوْلِ» وَصَلَّى عَلَيَّ فِي ثَوْبٍ غَيْرِ مَقْصُورٍ.

النسخ المجوسي بالياء والجملة صفة للثياب والمسافة بين النكرة والمعرف بلام الجنس قصيرة، فلذلك وصفت المعرفة بالنكرة كما وصف اللئيم بقوله يسبني في قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

وفي بعض النسخ: في ثياب ينسجها المجوس بتكير الثياب فعلى هذا لا يحتاج إلى ما ذكر.

(لَمْ يَرِ) على صيغة المعلوم أي: لم ير الحسن فيكون من باب التجريد كأنه جرد عن نفسه شخصاً فأسند إليه أو هو مقول الراوي عنه.

(بِهَا بَأْسًا) قبل أن تغسل وهذا الأثر وصله نعيم بن حماد عن معتمر عن هشام عنه ولفظه لا بأس بالصلاة في الثوب الذي ينسجه المجوس قبل أن يغسل، وروى أبو نعيم الفضل بن دكين في كتاب الصلاة تأليفه عن الربيع، عن الحسن: لا بأس بالصلاة في رداء اليهودي والنصراني، وقد أجازته الأئمة، لكن كرهه ابن سيرين كما رواه ابن أبي شيبة وسيجيء الخلاف عن مالك رحمه الله أيضاً.

(وَقَالَ مَعْمَرٌ) بفتح الميمين هو ابن راشد: (رَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ) مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ (يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابِ الْيَمَنِ مَا صُبِغَ بِالْبَوْلِ) إن كان المراد منه جنس البول فهو محمول على أنه كان يغسله قبل لبسه وإن كان المعهود وهو بول ما يؤكل لحمه فهو طاهر عند الزُّهْرِيَّ وهذا الأثر وصله عبد الرزاق في مصنفه.

(وَصَلَّى عَلَيَّ) أي: علي بن أبي طالب كما في رواية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي ثَوْبٍ غَيْرِ مَقْصُورٍ) أي: خام غير مدقوق يعني جديداً لم يغسل يقال قصرت الثوب إذا دققت ومنه القصار كذا قَالَ ابن التين.

وَقَالَ محمود العيني: القصر ليس مجرد الدق بل هو الدق الذي يكون بعد الغسل الذي يبالغ فيه.

وَقَالَ الداوودي: أي: لم يلبس بعد.

وروى ابن سعد من طريق عطاء بن مُحَمَّدٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى وَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ كَرَابِيسٍ غَيْرِ مَغْسُولٍ، وعلم من هذه الآثار الثلاثة جواز لبس

363 - حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ،

الثياب التي ينسجها الكفار وجواز لبس الثياب التي تصبغ بالبول بعد الغسل وجواز لبس الثياب الخام قبل الغسل.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: اختلفوا في الصلاة في ثياب الكفار فأجاز الشافعي والكوفيون لباسها وإن لم تغسل حتى يتبين فيها النجاسة.

وَقَالَ مَالِكٌ: يستحب أن لا يصلي على الثياب إلا من حر أو برد أو نجاسة بالموضع، وَقَالَ مَالِكٌ أَيْضًا: يكره الصلاة في الثياب التي نسجها المشركون وفيما لبسوه فإن فعل يعيد في الوقت.

وَقَالَ إِسْحَاقُ: جميع ثيابهم طاهرة ثم إن المؤلف رحمه الله ذكر الأثرين الأخيرين استطرادًا، فافهم.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو يحيى بن موسى أبو زكريا البلخي المعروف بخت بفتح الخاء المعجمة وتشديد المثناة الفوقية قَالَ الْغَسَّانِيُّ فِي التَّقْيِيدِ: روى الْبُخَارِيُّ فِي باب: الصلاة في الجبة الشامية، وفي الجنائز وفي تفسير سورة الدخان: حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ فَنَسَبَ ابْنُ السَّكَنِ الَّذِي فِي الْجَنَائِزِ بِأَنَّهُ يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيِّ وَأَهْمَلِ الْمَوْضِعَيْنِ الْآخَرَيْنِ قَالَ: ولم أجدهما منسويين لأحد من شيوخنا، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وأنا وجدته في بعض النسخ منسوبًا إلى جعفر أبي زكريا الْبُخَارِيِّ الْبَيْكَنْدِيِّ ويحتمل أن يكون يحيى بن معين لأنه روى عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَالْبَخَارِيِّ يروي عنه.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ بِالْمَعْجَمَتَيْنِ أَوْ هُوَ أَبُو مُعَاوِيَةَ شَيْبَانُ النَّحْوِيُّ وَأَيًّا مَا كَانَ فَهُوَ عَدْلٌ ضَابِطٌ بِشَرَطِ الْبُخَارِيِّ بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَدْ رَوَى فِي الْجَامِعِ عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا لَكِنْ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: إن كلاً من الثلاثة يعني يحيى ابن موسى ويحيى بن جعفر ويحيى بن معين لم يسمع من شيبان (عَنْ الْأَعْمَشِ) سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ (عَنْ مُسْلِمٍ) هُوَ ابْنُ صَبِيحٍ بَضُمَ الصَّادُ الْمَهْمَلَةُ أَبُو الضُّحَى الْعَطَارْدِيُّ أَوْ هُوَ مُسْلِمُ بْنُ عَمْرٍاءِ الْبَطِينِ بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَقَدْ جَزَمَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بِأَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلُ، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هُوَ ابْنُ الْأَجْدَعِ الْهَمْدَانِيُّ سَمِيَ بِهِ لِأَنَّهُ سَرَقَ فِي صَغَرِهِ (عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ

قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ»، فَأَخَذْتُهَا، فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ، فَذَهَبَ لِيُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَلَّى (1).

8 - بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّعَرِّي فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا (2)

ما بين بلخي وكوفي وقد أخرج متنه المؤلف في الجهاد، وفي اللباس أيضًا وأخرجه مسلم في الطهارة وكذا النسائي وابن ماجه.

(قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ) فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ سَنَةِ تِسْعٍ (فَقَالَ) وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: ((يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ)) بِكَسْرِ الهمزة أَي: المِطْهَرَةُ وَجَمْعُهَا: أَدَاوَى.

(فَأَخَذْتُهَا، فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى) أَي: غَابَ وَخَفِيَ (عَنِّي، فَقَضَى) وَفِي رِوَايَةٍ وَقَضَى وَفِي أُخْرَى حَتَّى قَضَى (حَاجَتَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ) مِنْ نَسِجِ الْكَفَّارِ السَّاكِنِينَ بِالشَّامِ، لِأَنَّهَا إِذْ ذَاكَ كَانَتْ دَارَ كُفْرٍ، (فَذَهَبَ) ﷺ (لِيُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ) أَي: الْجُبَّةُ لِأَنَّ الثِّيَابَ الشَّامِيَّةَ كَانَتْ حِينَئِذٍ ضَيِّقَةً الْأَكْمَامِ، (فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ) الْمَاءَ (فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَلَّى) وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ أَمْرِ الرَّئِيسِ غَيْرِهِ بِالْخِدْمَةِ.

وفيه: التستر عن أعين الناس عند قضاء الحاجة والإعانة على الوضوء والمسح على الخف، وقد مر الكلام فيه مستوفى في باب المسح على الخفين.

8 - بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّعَرِّي فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا

(بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّعَرِّي فِي الصَّلَاةِ) وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: (وَغَيْرِهَا)، أَي: وَغَيْرِ الصَّلَاةِ.

(1) أطرافه 182، 203، 206، 388، 2918، 4421، 5798، 5799 - تحفة 11528.

(2) هكذا في النسخ الموجودة عندنا من الهندية وكذا في نسخة الكرمانى، وليس في النسخة المصرية ولا في الشروح الثلاثة من «الفتح» و«العيني» و«القسطلاني» لفظ: وغيرهما، بل قالوا: زاد الكشمهني والحموي: وغيرها اهـ.

وعلى نسختهم بشكل تكراراً للترجمة، فإن وجوب الصلاة في الثياب قد تقدم ولم يتبق فاقة =

364 - حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يُحَدِّثُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ

(حَدَّثَنَا مَطَرٌ) بفتح الميم والطاء المهملة (ابن الفضل) بفتح الفاء وسكون الضاد المعجمة المروزي، (قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ) بفتح الراء هو ابن عبادة التنيسي وقد مرّ في اتباع الجنائز من الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا) مقصوراً أو ممدوداً (ابن إسحاق) المكي، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) الجمحي، (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاريّ حال كونه (يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ) أي: مع قريش (الحجارة للكَعْبَةِ) أي: لبنائها وَقَالَ الزُّهْرِيُّ لما بنت قريش الكعبة لم يبلغ النَّبِيُّ ﷺ الْحُلَمَ. وَقَالَ ابن بطال وابن التين: كان عمره إذ ذاك خمس عشرة سنة، وَقَالَ هشام: بين بناء الكعبة والمبعث خمس سنين، وقيل: إن بناء الكعبة كان في سنة ست وثلاثين من مولده ﷺ، وذكر البيهقي: أن بناء الكعبة قبل تزوجه خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والمشهور أن بناء قريش الكعبة بعد تزويج خديجة بعشر سنين فيكون عمره

بعده إلى هذه الترجمة بخلاف وجود وغيرها، فإنه يفرق بينهما إذا بالتخصيص والتعميم، ولو يقال: إن لفظ التعري في الترجمة أيضاً عام من العورة وغيرها يزيد تعميم الترجمة والفرق بين الترجمتين، ثم قال الحافظ: ومطابقة الحديث للترجمة من هذه الجملة الأخيرة وهي قوله: فما رئي بعد ذلك عرياناً، لأنها تتناول ما بعد النبوة فيتم بذلك الاستدلال اهـ. وكذا في «العيني» وزاد: ثم بعمومه يتناول حالة الصلاة وغيرها اهـ.

قلت: ثم بعمومه يتناول الستر وسائر البدن، ثم قال الحافظ: وقد ذكر ابن إسحاق في «السيرة» أنه ﷺ تعرى وهو صغير عند حليلة، فلكنه لاكم فلم يعد يتعري، وهذا إن ثبت حمل على نفي التعري بغير ضرورة عادية، والذي في حديث الباب على الضرورة العادية، والنفي فيها على الإطلاق أو بتقييد بالضرورة الشرعية كحالة النوم مع الأهل أحياناً اهـ.

وذكر العيني القصة مفصلة فقال: وفي «سيرة ابن إسحاق»: أنه ﷺ كان يحدث عماراً كان الله يحفظه في صغره أنه قال: «رأيتني في غلمان قريش ننقل الحجارة لبعض ما يلعب به الغلمان، كلنا قد أخذ إزاره وجعل على رقبته يحمل عليها الحجارة، فإني لأقبل معهم كذلك وأدبر إذ لكمني لاكم ما أراه إلا لكمة وجيعة ثم قال: شد عليك إزارك، فأخذته فشددته عليّ، ثم جعلت أحمل الحجارة على رقبتي وإزاري عليّ من بين أصحابي» قال السهيلي: حديث ابن إسحاق هذا إن صح فهو محمول على أن هذا الأمر كان مرتين: في حال صغره، وعند بنيان الكعبة اهـ.

وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ»، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمُّهُ: يَا ابْنَ أَخِي، لَوْ حَلَلْتُ إِزَارَكَ فَجَعَلْتُ عَلَى مَنْكِبَيْكَ دُونَ الْحِجَارَةِ، قَالَ: «فَحَلَّهُ فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، فَسَقَطَ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ، فَمَا رُئِيَ بَعْدَ ذَلِكَ غُرْبَانًا ۖ»⁽¹⁾.

إِذَا ذَاكَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَقَالَ مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ كَانَ بِنَاءَ الْكَعْبَةِ قَبْلَ الْمَبْعَثِ بِخَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ وَهَكَذَا قَالَه مُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ. وَفِي سِيرَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَحْدُثُ عَمَّا كَانَ اللَّهُ يَحْفَظُهُ فِي صُغْرِهِ أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي غُلْمَانِ قَرِيشٍ نَنْقُلُ الْحِجَارَةَ لِبَعْضِ مَا يَلْعَبُ بِهِ الْغُلْمَانُ كُلُّنَا قَدْ تَعَرَّى وَأَخَذَ إِزَارَهُ وَجَعَلَ عَلَى رَقَبَتِهِ يَحْمِلُ عَلَيْهَا الْحِجَارَةَ وَإِنِّي لَأَقْبِلُ مَعَهُمْ كَذَلِكَ وَأَدْبِرُ إِذْ لَكُمْ مَا أَرَاهُ إِلَّا لَكُمَا وَجِيعَةٌ ثُمَّ قَالَ: شَدَّ عَلَيْكَ إِزَارَكَ فَأَخَذْتَهُ فَشَدَدْتَهُ عَلَيَّ ثُمَّ جَعَلْتُ أَحْمِلُ الْحِجَارَةَ عَلَى رَقَبَتِي وَإِزَارِي عَلَيَّ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِي وَقَالَ السَّهْلِيُّ: وَحَدِيثُ ابْنِ إِسْحَاقَ هَذَا إِنْ صَحَّ فَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ كَانَ مَرَّتَيْنِ فِي حَالِ صُغْرِهِ وَعِنْدَ بِنْيَانِ الْكَعْبَةِ.

(وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ) وَيُرْوَى: إِزَارَ بَدُونِ الضَّمِيرِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: عَلَيْهِ إِزَارَهُ بَدُونِ الْوَاوِ وَالْجُمْلَةُ حَالِيَةٌ، (فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمُّهُ) بِالرَّفْعِ عَطْفٌ بَيَانٌ (يَا ابْنَ أَخِي، لَوْ حَلَلْتُ إِزَارَكَ فَجَعَلْتُ) وَفِي رِوَايَةٍ فَجَعَلْتُهُ أَيُّ: الْإِزَارَ (عَلَى مَنْكِبَيْكَ دُونَ الْحِجَارَةِ) أَيُّ: تَحْتَهَا وَجَوَابٌ لَوْ مُحذُوفٌ أَيُّ: لَكَانَ أَسْهَلَ عَلَيْكَ، وَبِجُوزِ أَنْ تَكُونَ لِلتَّمَنِي فَلَا يَحْتَاجُ حِينَئِذٍ إِلَى الْجَوَابِ.

(قَالَ) جَابِرٌ وَمِنْ حَدِيثِهِ: (فَحَلَّهُ) أَيُّ: حَلَّ ۖ إِزَارَهُ (فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، فَسَقَطَ) حَالُ كَوْنِهِ ۖ (مَغْشِيًّا عَلَيْهِ) أَيُّ: مَغْمًى عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِانْكِشَافِ عَوْرَتِهِ لِأَنَّهُ ۖ كَانَ مَجْبُورًا عَلَى أَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ وَالْحَيَاءِ الْكَامِلِ حَتَّى كَانَ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعِذْرَاءِ فِي خَدْرِهَا، فَلِذَلِكَ غَشِيَ عَلَيْهِ، وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ الْوَصِّاصِيحِينَ: أَنَّ الْمَلِكَ نَزَلَ عَلَيْهِ فَشَدَّ عَلَيْهِ إِزَارَهُ، (فَمَا رُئِيَ) بِضَمِّ الرَّاءِ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَكْسُورَةٌ وَبِجُوزِ كَسْرِ الرَّاءِ بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ.

(بَعْدَ ذَلِكَ غُرْبَانًا ۖ) وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ فَلَمْ يَتَعَرَّ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَنَاوَلُ مَا بَعْدَ

(1) طَرَفَاهُ 1582، 3829 - تَحْفَةُ 2519 - 1/102.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَيْضِ بَابِ الْإِعْتِنَاءِ بِحِفْظِ الْعَوْرَةِ رَقْمَ (340).

النبوة كما يتناول ما قبلها ثم بعمومه يتناول حالة الصلاة وغيرها .

وفي الحديث أنه ﷺ كان مصوناً عما يستقبح قبل البعثة وبعدها .

وفيه : أنه لا يجوز التعري للمراء بحيث تبدو عورته لعين الناظر إليها والمشي عرياناً بحيث لا يأمن أعين الأدميين إلا ما رخص فيه من رؤية الحلائل لأزواجهن عراة فإن قيل : قد دل حديث العباس المذكور أنه لا يجوز التعري في الخلوة أيضاً ، قيل : إنما مخرج الحديث الحال التي كان عليها حيث كانت قريش رجالها ونساؤها تنقل الحجارة فقال : نهيت أن أمشي عرياناً في مثل هذه الحالة ولو كان ذلك نهياً عن التعري في كل مكان وفي كل حال لكان قد نهاه عنه في غسل الجنابة في الموضع الذي قد آمن أن يراه فيه أحد ولكنه نهاه عن التعري بحيث يراه فيه أحد والقعود بحيث يراه من لا يحل له أن يرى عورته في معنى المشي عرياناً ، ولذلك نهى الشارع عن دخول الحمام بغير إزار فإن قيل : روى القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً : لو أستطيع أن أوارى عورتي من شعاري لواريته . وَقَالَ عَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إذا كشف الرجل عورته أعرض عنه الملك .

وَقَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِي : إني لأغتسل في البيت المظلم فما أقيم صليبي حياء من ربي فالجواب أن ذلك محمول على الاستحباب لا على الحرمة .

وفي التوضيح : إذا أوجبنا الستر في الخلوة فهل يجوز أن ينزل في ماء النهر والعين بغير مئزر؟ فيه وجهان لا للنهي عنه ، ونعم لأن الماء يقوم مقام المئزر في ستر العورة هذا بقي أن يقال : كيف الجمع بين حديث الباب وبين ما ذكره ابن إسحاق في السيرة أنه ﷺ تعرى وهو صغير عند حليلة فلكنه لاكم فلم يتعرَّ بعد؟ ويجاب عنه : بأنه إن ثبت حمل النفي فيه على التعري بغير ضرورة عادية والذي في حديث الباب على الضرورة العادية والنفي فيها على الإطلاق أو يتقيد بالضرورة الشرعية كحالة النوم مع الأهل أحياناً .

ثم إن هذا الحديث من مراسيل الصحابة فإن جابراً لم يحضر القضية فإما أن يكون سمع ذلك من النَّبِيِّ ﷺ بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة رضي الله عنهم والأقرب أنه سمعه من العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وقد حدث به عن العباس أيضاً ابنه عبد الله وسياقه أتم أخرجه الطبراني .

9 - باب الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ⁽¹⁾ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتُّبَّانِ⁽²⁾ وَالْقَبَاءِ

وفيه: فقام وأخذ إزاره وَقَالَ: نهيت أن أمشي عرياناً، وقد اتفقوا على الاحتجاج بمرسل الصحابي إلا ما تفرد به أبو إسحاق الإسفراييني.

9 - باب الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتُّبَّانِ وَالْقَبَاءِ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ) وهو معروف وجمعه قمصان وأقمصة وقمصته تقميصاً وتقمصه أي: لبسه.

(وَالسَّرَاوِيلِ) أعجمي عرب نقله سيبويه عن يونس، وزعم ابن سيدة أنه يذكر ويؤنث ولم يعرف الأصمعي فيها غير التأنيث والجمع سراويلات وَقَالَ سيبويه: لا يكسر لأنه لو كسر لم يرجع إلا إلى لفظ الواحد ثم الأشهر عدم صرفه.

(وَالتُّبَّانِ) بضم المثناة الفوقية وتشديد الموحدة قَالَ فِي الصَّحاح: التبان سراويل صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة فقد يكون للملاحين وهو عند العجم من جلد بلا رجلين يلبسه المصارعون وَقَالَ فِي الْمَحْكَمِ التبان شبه السراويل يذكر.

(وَالْقَبَاءِ) بفتح القاف والباء الموحدة المخففة، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ممدود،

(1) القميص معروف، والسراويل، قال ابن سيدة: فارسي معرب يذكر ويؤنث، ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير، والأشهر عدم صرفه، كذا في «الفتح» وزاد العيني: السراويل أعجمي أعرب نقله سيبويه عن يونس، والجمع سراويلات، ويقال هو جمع سروالة، وقال السجستاني: مؤنث لا يذكرها أحد علمناه، وبعض العرب يظن السراويل جماعة، وسمعت من الأعراب من يقول: الشروال بالشين المعجمة، يعني فلما استعملته العرب بدلوا الشين سيناً.

والتبان - بضم المثناة الفوقية وتشديد الموحدة - يشبه السراويل يذكر، وفي «الصحاح»: هو سراويل صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة فقد يكون للملاحين، وهو عند العجم من جلد بلا رجلين يلبسه المصارعون اهـ.

والقباء، قال القسطلاني: - بفتح القاف وتخفيف الموحدة مع المد والقصر - مشتق من القبو وهو الضم والجمع، سُمِّيَ به لانضمام أطرافه اهـ.

زاد العيني: قال بعضهم: هو فارسي معرب، وقال أبو عبيد: هو اليلق فارسي معرب اهـ. وفي لغات «الصراح» قبا أبجكن اهـ.

(2) قال الحافظ: قوله: وأحسبه، قائل ذلك أبو هريرة، والضمير في أحسبه راجع إلى عمر وإنما لم يحصل الجزم بذلك لإمكان أن عمر أهمل ذلك لأن التبان لا يستر العورة كلها بناء على أن =

365 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ: «أَوْ كُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ» ثُمَّ سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ،

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَقْصُورٌ، فَافْهَمُ.

وفي كتاب الجواليقي: قَالَ بعضهم: هو فارسي معرب، وقيل: عربي مشتق من القبو وهو الضم والجمع يقال: قبوت الشيء إذا ضمنت أصابعك عليه سمي بذلك لانضمام أطرافه وفي الصحاح: تقبیت الشيء إذا لبست قباء والجمع أقبية وفي مجمع الغرائب للفراسي عَنْ كعب أول من لبس القباء سليمان بن داود عليهما السلام فكان إذا أدخل رأسه في الثياب لنصت الشياطين يعني فصلت أنوفها وزعم أبو موسى في المغيث إنه بالسین لنست.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح الحاء المهملة وبالموحدة أبو أيوب، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أبو إسماعيل (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: قَامَ رَجُلٌ) لم يسم (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) فَسَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ) أي: هل تصح أو لا.

(فَقَالَ) ﷺ تسأل عَنْ مثل هذا الأمر الظاهر.

(أَوْ كُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ) بهمة الاستفهام وواو العطف والمعنى لا يجد كل واحد منكم ثوبين فتصح الصلاة في الثوب الواحد.

(ثُمَّ سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَي: عَنْ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ولم يسم ذلك الرجل أيضًا. وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ اخْتَلَفَ هُوَ وَأَبِي بَنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي ذَلِكَ فَقَالَ أَبِي: الصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ يَعْنِي لَا تَكْرَهُ.

= الفخذ عورة، فالستر به حاصل مع القباء ومع القميص، وأما مع الرداء فقد لا يحصل، ورأى أبو هريرة أن انحصار القسمة يقتضي ذكر هذه الصورة وأن الستر قد يحصل بها إذا كان الرداء سابغا، ومجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة: ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره، فقدم ملابس الوسط لأنها محل ستر العورة، وقدم أسترها أو أكثرها استعمالاً لهم، وضم إلى كل واحد واحدا فخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاث في ثلاث اهـ.

فَقَالَ: «إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوْسِعُوا»، جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ، صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ، وَقَمِيصٍ فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَرِدَاءٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَانٍ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَانٍ وَقَمِيصٍ، قَالَ: وَأَخْسِبُهُ قَالَ: فِي ثُبَانٍ وَرِدَاءٍ⁽¹⁾.

وَقَالَ ابن مسعود: إنما كان ذلك وفي الثياب قلة فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو على المنبر: القول ما قَالَ أَبِي ولم يَأَلِ ابن مسعود، أَي: لم يقصر أخرجه عبد الرزاق، وَقَالَ محمود العيني: اختلاف أَبِي وابن مسعود في ذلك لا يدل على أن السائل عَنْ عمر هو ابن مسعود بعينه بل يحتمل أن يكون أَبِي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا إذ الاحتمال موجود فيهما مع أنه حدس وتخمين انتهى، فتأمل.

(فَقَالَ) عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في جواب السائل: ((إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوْسِعُوا)) فيه دلالة على أن الثوب الواحد كاف في صحة الصلاة والزيادة استحسان ثم قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (جَمَعَ) أَي: ليجمع فلفظه ماضٍ ومعناه: أمر (رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ) ثم فصل ذلك الجمع بقوله: (صَلَّى) أَي: ليصل (رَجُلٌ فِي إِزَارٍ) وهو ما يؤتزر به للنصف الأسفل من البدن (وَرِدَاءٍ) وهو ما يرتدى به للنصف الأعلى منه. (فِي إِزَارٍ، وَقَمِيصٍ فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَرِدَاءٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَانٍ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَانٍ وَقَمِيصٍ، قَالَ) أَي: أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَأَخْسِبُهُ) أَي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: فِي ثُبَانٍ وَرِدَاءٍ) وهذه تسع صور ولم يجزم أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالصورة التاسعة بل ذكره بالحسبان لإمكان أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أهمل ذلك لأن الثبان لا يستر العورة كلها بناء على أن الفخذ من العورة فالستر به حاصل مع القباء ومع القميص وأما الرداء فقد لا يحصل.

ورأى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن انحصار القسمة يقتضي ذكر هذه الصورة وأن الستر قد يحصل بها إذا كان الرداء سابعًا ومجموع ما ذكره عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الملابس ستة ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره وقدم ملابس الوسط لأنه محل ستر العورة وقدم أسترها أو أكثرها استعمالاً لهم وضم إلى كل واحد واحدًا فخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاث في ثلاث ولم يقصد الحصر في ذلك بل يلحق به ما يقوم مقامه.

366 - حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ،

ثم إن ذكر هذه الصور على سبيل التعداد ويجوز أن يقال حذف حرف العطف على قول من يجوز ذلك من النحاة ويجوز أن يكون ذلك من باب الإبدال وأما الواو في قوله وأحسبه فللعطف على مقدر كأنه قيل: بقي شيء من الصور وأحسبه قَالَ: في تبيان ورداء وقد عرفت أن قوله جمع وقوله: صَلَّى بمعنى ليجمع وليصل على ما قاله ابن بطال وَقَالَ ابن المنير: الصحيح أنه كلام في معنى الشرط كأنه قَالَ إن جمع عليه ثيابه فحسن ثم فصل الجمع بصور على معنى البدلية. وَقَالَ ابن مالك: تضمن هذا الحديث فائدتين:

إحدهما: ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر وهو قوله: جمع وصلى ومثله قولهم: اتقى الله عبد عمل خيراً يثب عليه والمعنى ليتق وليعمل.

وثانيهما: حذف حرف العطف فإن الأصل صلى رجل في إزار ورداء، وفي إزار وقميص وهكذا ومثله قوله ﷺ: تصدق امرؤ من ديناره من درهمه من صاع تمره انتهى.

وقد حمل على ذلك قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا عَلَى الدِّينِ﴾ إِذَا مَا أَتَوَكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ [التوبة: 92] أي: وقلت، وَقَالَ ابن بطال: اللازم من الثياب في الصلاة ثوب واحد ساتر للعورة وقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ يَدَكَ عَلَيْهِ وَجَمَعَ الثِّيَابَ فِيهَا اخْتِيَارٌ وَاسْتِحْسَانٌ وَيُقَالُ ذَكَرَ صَوْرًا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْهَا سَابِغَةُ الرِّدَاءِ ثُمَّ الْقَمِيصِ ثُمَّ الْقَبَاءِ وَثَلَاثَ نَاقِصَةِ الْإِزَارِ ثُمَّ السَّرَاوِيلِ ثُمَّ التَّبَانِ وَأَفْضَلُهَا الْإِزَارُ ثُمَّ السَّرَاوِيلُ وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ فِيمَنْ صَلَّى فِي سَرَاوِيلٍ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الثِّيَابِ فِي الْمَدُونَةِ لَا يَعِيدُ لَا فِي الْوَقْتِ وَلَا فِي غَيْرِهِ وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ مِثْلُهُ وَعَنْ أَشْهَبٍ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فِي الْوَقْتِ وَعَنْهُ أَنَّ صَلَاتَهُ تَامَةٌ إِنْ كَانَ الْوَقْتُ ضَيْقًا.

وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن بريدة عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَصْلِيَ فِي لِحَافٍ وَلَا تَوْشَحَ بِهِ وَالْآخِرُ، وَأَنْ تَصْلِيَ فِي سَرَاوِيلٍ لَيْسَ عَلَيْكَ رِءَاءٌ، وَبِظَاهِرِهِ أَخَذَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْحَنْفِيَّةَ وَقَالَ: يَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي السَّرَاوِيلِ وَحَدَّثَنَا الصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا سَتَرَ عَوْرَتَهُ لَا تَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِيهِ.

(حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ) ابن عاصم أبو الحسين الواسطي، وقيل ليحيى بن

قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنَسَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ، وَلَا وَرْسٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ».....

معين: أصبحت سيد الناس؟ فَقَالَ: عاصم بن علي في مجلسه ثلاثون ألف رجل ووجه المعتصم يومًا من خرز من في مجلس عاصم في جامع الرصافة، وكان عاصم يجلس على سطح وينتشر الناس في الرحبة وما يليها فحرز في المجلس عشرين ألف ومائة ألف مات سنة إحدى وعشرين ومائتين بواسط.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب نسب إلى جده لشهرته به، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما أنه (قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ) لم يسم (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ) بالفاء التفسيرية إذ هو نفس السؤال: (مَا يَلْبَسُ) أي: أي شيء يلبس (الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ) بالفاء وفي رواية: قَالَ بدونها، أي: رسول الله ﷺ: (لَا يَلْبَسُ) بفتح الباء ولا نافية فتكسر السين أو نافية فتضم.

(الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنَسَ) بضم الموحدة والنون: ثوب معروف رأسه ملصق فيه أو هو قلنسوة طويلة كان الناس يلبسونها في صدر الإسلام، (وَلَا ثَوْبًا) بالنصب وهو الظاهر وروي بالرفع أيضًا على تقدير فعل مجهول أي: ولا يلبس ثوب (مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ) بفتح الزاي والفاء، وفي رواية: زعفران بالتنكير، (وَلَا وَرْسٌ) بفتح الواو وسكون الراء آخره مهملة: نبت أصفر باليمن يصبغ به، (فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا) وفي رواية: حتى يكون بالافراد أي: حتى يكون كل واحد منهما (أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ) اللتين في ظهر القدم وهذا تجوز لذلك لا أمر فلا يجب على من فقد النعلين لبس الخفين المقطوعين.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الصلاة تجوز بدون القميص والسراويل وغيرهما من المخيط لكون المحرم مأمورًا باجتناّب ذلك مع كونه مأمورًا بالصلاة، وأخرجه المؤلف رحمه الله في العلم، واللباس، والحج أيضًا، وسيجيء البحث فيه في كتاب الحج مستوفى إن شاء الله تعالى.

وَعَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ⁽¹⁾.

10 - بَاب مَا يُسْتَرُّ مِنَ الْعَوْرَةِ⁽²⁾

(وَعَنْ نَافِعٍ) أي: وروي عن نافع مولى ابن عمر (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ) أي: مثل حديث سالم وهو عطف على قوله عَنْ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وهذا تعليق من الْبُخَارِيِّ ويحتمل أن يكون عطفاً على سالم وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: إن التجويزات العقلية لا يليق استعمالها في الأمور العقلية.

وتعقبه محمود العيني: بأن مراده أنه تعليق بالنظر إلى ظاهر الصورة ولم يجزم بذلك نعم قَالَ: عطفاً على سالم والظاهر أن يكون معطوفاً على الزُّهْرِيِّ، ورواية نافع هذا أخرجها المؤلف في آخر كتاب العلم، عَنْ آدَمَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ رجلاً سأل: ما يلبس المحرم؟ الحديث، فقدم طريق نافع وعطف عليه طريق الزُّهْرِيِّ وههنا عكس ذلك حيث قدم طريق الزُّهْرِيِّ وعطف عليه طريق نافع هذا، فليتأمل.

10 - بَاب مَا يُسْتَرُّ مِنَ الْعَوْرَةِ

(بَاب مَا يُسْتَرُّ) على البناء للمفعول، أي: الذي يجب ستره ويجوز أن يكون على البناء للفاعل، أي: الذي يستره الرجل على وجه الوجوب، ويحتمل أن يكون كلمة ما مصدرية.

(مِنَ الْعَوْرَةِ) بيان لما، والعورة سواة الإنسان وكل ما يستحي منه وقال ابن

(1) أطرافه 134، 1542، 1838، 1842، 5794، 5803، 5805، 5806، 5847، 5852 - تحفة 6925، 8432.

(2) قال القسطلاني: العورة: السواة وكل ما يستحي منه اهـ.

وفي «الكرماني»: قال ابن بطال: اختلفوا في حد العورة فقال أهل الظاهر: لا عورة من الرجل إلا القبل والدبر، وقال الشافعي ومالك: حدها ما بين السرة والركبة، وقال أبو حنيفة وأحمد: الركبة أيضاً عورة اهـ.

وقال القسطلاني: قال الجمهور من التابعين وأبو حنيفة ومالك في أصح أقواله والشافعي وأحمد في أصح روايته وأبو يوسف ومحمد: الفخذ عورة، وذهب داود وأحمد في رواية والإصطخري من الشافعية وابن حزم إلى أنه ليس بعورة اهـ. هذا هو الراجح في المذهب. =

بطل: اختلفوا في حد العورة فقال أهل الظاهر لا عورة من الرجل إلا القبل والدبر وقال الشافعي ومالك حدها ما بين السرة والركبة وقال أبو حنيفة وأحمد الركبة أيضًا عورة ثم هذا الحكم أعم من أن يكون في الصلاة أو خارجها وقيدته الحافظ العسقلاني بقوله: أي خارج الصلاة فكأنه أخذ ذلك من لفظ الاحتباء الذي في حديث الباب فإنه قيد النهي فيه بقوله ليس على فرجه منه شيء وهذا ليس فيه تخصيص بخارج الصلاة بل النهي أعم من أن يكون في الصلاة أو خارج الصلاة ثم قول هذا الظاهر من تصرف المؤلف أنه يرى أن الواجب ستر السواتين فقط فيه أن الذي يدل على ذلك أي: تصرف هنا فليتأمل.

= وفي «تراجم شيخ المشايخ»: المذاهب فيه مختلفة، فعند الشافعي وأبي حنيفة: الفخذ عورة وإنما الخلاف بينهما في الركبة، وعند مالك: الفخذ ليس بعورة اهـ.

وهكذا هو المعروف على ألسنة المشايخ، لكن المنقول في كتب المذاهب الأول، قال الدردير: هي من رجل ما بين سرة وركبة، قال الدسوقي: وعلى هذا فلا يجوز للرجل أن يرى الفخذ من مثله، وذكر بعضهم كراهة كشفه مع من يستحي منه، فقد كشفه ﷺ بحضرة أبي بكر وعمر، فلما دخل عثمان ستره، انتهى مختصرًا.

قال الموفق: الصالح في المذهب أنها من الرجل ما بين السرة والركبة نص عليه أحمد في رواية جماعة، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء، وفيه رواية أخرى: أنها الفرجان، وهذا قول داود، واستدل له بحديث البخاري الذي في الباب، ثم قال: وجه الرواية الأولى ما روى الخلال بإسناده والإمام أحمد في «مسنده» عن جرهد أن رسول الله ﷺ قال له: «غط فخذك فإن الفخذ من العورة» وروى الدارقطني أن رسول الله ﷺ قال لعلي - كرم الله وجهه -: «لا تكشف فخذك ولا تنظر فخذ حي ولا ميت» وهذا صريح في الدلالة فكان أولى؛ وروى أبو بكر بإسناده عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعًا: «أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة» وروى الدارقطني بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا: «إذا زوج أحدكم عبده أمة أو أجيره فلا ينظر إلى شيء من عورته فإن ما تحت السرة إلى الركبة عورة» وفي لفظ: «ما بين سترته وركبته من عورته» نص عليه أحمد في مواضع، وبه قال الشافعي ومالك، وقال أبو حنيفة: الركبة من العورة، انتهى مختصرًا.

ثم قال الحافظ: الظاهر من تصرف المصنف أنه يرى أن الواجب ستر السواتين فقط اهـ. وتعقبه العيني بأن قول هذا القائل ليس بشيء لأن الذي يدل على ذلك أي: تصرف منه ههنا وإن كان مذهبه ذلك اهـ.

والأوجه عندي ما قال الحافظ: وتصرفه ظاهر بذكر حديث الاحتباء بلفظ: «ليس على فرجه منه شيء» فإنه كالنص على أن العبرة لكشف الفرج، ولما سيأتي من كلامه في باب الفخذ قريبًا فإنه بسط فيه في الاستدلال على أن الفخذ ليس بعورة.

367 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ،

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثَّقَفِيُّ الْبَلْخِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ) هُوَ ابْنُ سَعْدِ الْإِمَامِ وَفِي رَوَايَةِ اللَّيْثِ بِالْتَّعْرِيفِ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ) ابْنُ مَسْعُودٍ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ رَوَايَةٌ تَابِعِي عَنْ تَابِعِي، عَنْ صَحَابِي وَهُوَ مِمَّا قِيلَ فِيهِ أَنَّهُ أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي اللَّبَاسِ وَالْبَيُوعِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهٍ أَيْضًا.

(أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ) بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْمَدِّ وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ فِي الصَّحَاحِ هُوَ أَنْ يَجْلُلَ جَسَدَهُ كُلَّهُ بِالْإِزَارِ أَوْ بِالْكِسَاءِ فَيُرَدُّهُ مِنْ قَبْلِ يَمِينِهِ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى وَعَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ثُمَّ يَرُدُّهُ ثَانِيًا مِنْ خَلْفِهِ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى وَعَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ فَيُغْطِيهِمَا جَمِيعًا وَفِي النِّهَايَةِ لَابْنُ الْأَثِيرِ هُوَ التَّخَلُّلُ بِالثُّوبِ وَإِرْسَالُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَ جَانِبَهُ وَفِي كِتَابِ اللَّبَاسِ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ هُوَ أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدِ عَاتِقَيْهِ فَيَبْدُو أَحَدَ شِقَائِهِ لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ وَعَنْ الْأَصْمَعِيِّ هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ بِالثُّوبِ حَتَّى يَخْلُلَ بِهِ جَسَدَهُ لَا يَرْفَعُ مِنْهُ جَانِبًا فَلَا يَبْقَى مَا يَخْرُجُ مِنْهُ يَدُهُ.

وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: إِنْ الْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ثُمَّ يَرْفَعُهُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ فَيَضَعُهُ عَلَى أَحَدِ مَنْكَبَيْهِ فَيَبْدُو مِنْهُ فَرَجُهُ. وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِذَا قُلْتَ اسْتَمَلَ فَلَانَ الصَّمَاءَ كَأَنَّكَ قُلْتَ اسْتَمَلَ الشَّمْلَةَ الَّتِي تَعْرِفُ بِهَذَا الْاسْمِ لِأَنَّ الصَّمَاءَ ضَرَبٌ مِنَ الْاسْتِمَالِ انْتَهَى.

وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَفْسِيرٍ مَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ، فَافْهَمْ.

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: سَمِيتُ صَمَاءً لِأَنَّهُ يَسُدُّ الْمَنَافِذَ كُلَّهَا فَيَصِيرُ كَالصَّخْرَةِ الصَّمَاءُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا خَرَقٌ وَلَا مَنَفَذٌ وَمَعْنَى النَّهْيِ عَنْ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَهُوَ النَّهْيُ عَنْ اسْتِمَالِ الثُّوبِ كَاسْتِمَالِ الصَّخْرَةِ الصَّمَاءُ فِي سِدِّ الْمَنَافِذِ كُلِّهَا ثُمَّ إِنَّهُ عَلَى تَفْسِيرِ أَهْلِ اللُّغَةِ اسْتِمَالُ الصَّمَاءِ إِنَّمَا يَكْرَهُ لَثَلَا يَعْضُ لَهْ حَاجَةٌ مِنْ دَفْعِ بَعْضِ الْهُوَامِ وَنَحْوِهَا فَيَعْصُرُ عَلَيْهِ إِخْرَاجًا أَوْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ إِخْرَاجَ يَدِهِ فَيَلْحَقُهُ الضَّرَرُ، وَأَمَّا عَلَى تَفْسِيرِ الْفُقَهَاءِ: فَيَحْرُمُ الْاسْتِمَالُ الْمَذْكُورُ إِنْ انْكَشَفَ بِهِ بَعْضُ الْعَوْرَةِ

وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ⁽¹⁾.

368 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ،

وإلا فيكره ثم إن تفسير المؤلف في اللباس إن كان مرفوعاً فلا كلام فيه وإن كان موقوفاً فهو أيضاً حجة على الصحيح لأنه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الخبر وهو كما ترى موافق لتفسير الفقهاء.

(و) نهى النبي ﷺ أيضاً (أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ) أي: عَنْ احْتِبَاءِ الرجل (فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ) أي: من هذا الثوب (شَيْءٌ) وفي رواية شيء منه والاحتباء أن يقعد الرجل على إتيه وينصب ساقيه ويحتوي عليه بثوب أو نحوه، أو بيده وهذه القعدة تسمى: الحبوقة بضم الحاء وكسرهما وكان هذا الاحتباء عادة العرب في أنديةهم ومجالسهم، وَقَالَ الخطابي: الاحتباء هو أن يحتبى الرجل بثوب ورجلاه متجاфيتان عَنْ بطنه فيبقى هناك إذا لم يكن الثوب واسعاً قد أسبل شيئاً منه على فرجه فرجة تبدو منها عورته قَالَ في موضع آخر: الاحتباء أن يجمع ظهره ورجليه بثوب وهو حرام إذا كان فيه كشف العورة سواء كان في الصلاة أو خارجها.

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف (ابْنُ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف وسقط في رواية لفظ: ابن عقبة، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بكسر الزاي وبالنون عبد الله بن ذكوان (عَنْ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي هذا الإسناد أيضاً رواية التابعي عَنْ التابعي عَنْ الصحابي وعن البُخَارِيِّ رحمه الله أصح الأسانيد كلها: مالك عَنْ نافع عَنْ ابن عمر وأصح أسانيد أَبِي هُرَيْرَةَ أَبُو الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وقد أخرجه المؤلف في اللباس أيضاً وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه أيضاً.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ) تشية بيعة بفتح الموحدة وكسرهما والمشهور هو الأول لكن الأحسن كسرهما إذا المراد الهيئة والحالة كالركبة والجلسة.

(1) أطرافه 1991، 2144، 2147، 5820، 5822، 6284 - تحفة 4140.

عَنِ اللَّمَّاسِ وَالنَّبَّازِ، وَأَنْ يَشْتَمَلَ الصَّمَاءَ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ⁽¹⁾.
369 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ،

(عَنِ اللَّمَّاسِ) بيان للبيعتين وأو بدل منهما بدل البعض من الكل وهو بكسر اللام مصدر لامس وفسر اللباس في كتاب البيع بأنه لمس الثوب بلا نظر إليه، وَقَالَ النُّوْي: إن لأصحابنا في الملامسة تأويلات:

أحدها: أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول صاحبه بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته.

الثاني: أن يجعل نفس اللبس بيعاً فيقول إذا لمسته فهو مبيع لك.

والثالث: أن يبيعه شيئاً على أنه متى لمسه انقطع خيار المجلس.

(و) عَنِ (النَّبَّازِ) بكسر النون وبالذال المعجمة وفيه أيضاً ثلاثة أوجه: أن يجعل نفس النبذ بيعاً وأن يقول إذا نبذته إليك انقطع الخيار وأن يراد به نبذ الحصى وله أيضاً تأويلات: أن يقول بعته من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها.

وأن يقول لك الخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة.

وأن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً فيقول إذ رميت هذا الثوب بالحصاة فهو مبيع بكذا وَقَالَ أصحابنا: الملامسة والمناذة وإلقاء الحجر كانت بيعاً في الجاهلية وكان الرجلان يتساومان المبيع فإذا ألقى المشتري عليه حصاة أو نبذه البائع إلى المشتري لزم البيع وقد نهى الشارع عن ذلك لعدم الرؤية أو عدم الصيغة⁽²⁾ أو للشرط الفاسد.

(و) نهى أيضاً عَنِ (أَنْ يَشْتَمَلَ الصَّمَاءَ) على البناء للفاعل وينصب الصماء ويروى على البناء للمفعول ورفع الصماء.

(و) نهى أيضاً عَنِ (أَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ) والمطلق في الاحتباء هنا محمول على المقيد في الحديث السابق بقوله ليس على فرجه شيء.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هكذا وقع في رواية الأكثرين مجرداً غير منسوب فلذلك

(1) أطرافه 584، 588، 1993، 2145، 2146، 5819، 5821 - تحفة 13661 - 103/1.

(2) يعني بعث واشترت.

قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: «بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الْحَجَّةِ فِي مُؤَدِّينَ، يَوْمَ النَّحْرِ نُوَدُّنَ بِمَنَى أَنْ لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ»

تردد فيه الحفاظ فمنهم من قَالَ: هو إسحاق بن منصور ومنهم من قَالَ: إسحاق ابن إبراهيم المشهور بابن راهويه لأن كلا منهما يروي عن يعقوب بن إبراهيم، وفي بعض النسخ: إسحاق بن إبراهيم، قَالَ محمود العيني: وهي الأصح ومال إليه الحافظ العسقلاني أيضًا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أخبرنا (يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن سعد سبط عبد الرحمن بن عوف، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ) هو مُحَمَّد بن عبد الله ابن أخي ابن شهاب الزُّهْرِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (حُمَيْدُ) على صيغة التصغير (ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي تِلْكَ الْحَجَّةِ) أي: التي أمر رسول الله ﷺ الصديق على الحاج وهي قبل حجة الوداع بسنة وهي السنة التاسعة كما ذكر في المغازي.

(فِي مُؤَدِّينَ) أي: في رهط يؤذنون في الناس (يَوْمَ النَّحْرِ) كأنه مقتبس من قوله تَعَالَى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: 3] وفي رواية أبي داود: يوم الحج الأكبر، وَقَالَ محمود العيني: الحج الأصغر العمرة وقد أفرد لتحقيق الحج الأكبر رسالة المولى عليّ القاري رحمه الله فليرجع إليه في ذلك.

(نُوَدُّنَ) بالنون والهمزة (بِمَنَى أَنْ لَا يَحُجَّ) هكذا في رواية الأكثرين وفي رواية الكشميهني: أَلَّا يَحُجَّ بأداة الاستفتاح قبل حرف النفي، وَقَالَ الحافظ العسقلاني: قبل حرف النهي، وفيه: أن عطف قوله ولا يطوف عليه يرده، فافهم. (بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ) والظاهر أن المراد بعد خروج هذا العام لا بعد دخوله لكن قَالَ محمود العيني: ينبغي أن يدخل هذا العام أيضًا بالنظر إلى التعليل.

وفي الحديث: دلالة على أن المراد به النهي عن الحج والعمرة كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله لا عن الدخول مطلقًا كما ذهب إليه الشافعي.

قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ثُمَّ أَرَدَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَدِّنَ بِرَاءَةً،

(قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف هذا مرسل من قبيل مراسيل التابعين، لأن حميداً ليس بصحابي حتى يقال: إنه شاهده بنفسه، ثم هو تعليق من الْبُخَارِيِّ أو داخل تحت الإسناد الأول.

(ثُمَّ أَرَدَفَ) أي: أرسل (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا) وراء أبي بكر، (فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَدِّنَ بِرَاءَةً) بالرفع على الحكاية ويجوز الفتح على إنها علم للسورة والكسر مع التنوين أي: بسورة براءة.

قَالَ ابن عبد البر: أمر رسول الله ﷺ أبا بكر بالخروج إلى الحج وإقامته للناس فخرج أبو بكر ونزل صدر براءة بعده ف قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ لو بعثت بها إلى أبي بكر يقرؤها على الناس في الموسم فَقَالَ: إنه لا يؤديها عني إلا رجل من أهل بيتي ثم دعا عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: أخرج بهذه القصة من صدر براءة وأذن بها في الناس يوم النحر إذا اجتمعوا في منى فخرج على ناقة رسول الله ﷺ العضباء حتى أدرك أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ف قيل: بذى الخليفة وقيل: بالعرج فوصل في السحر فسمع أبو بكر رغاء ناقة رسول الله ﷺ فإذا علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ أبو بكر: استعملك رسول الله ﷺ على الحج قَالَ: لا ولكن بعثني أن أقرأ براءة على الناس، فَقَالَ أبو بكر: أمير أو مأمور فَقَالَ: بل مأمور فلما كان يوم التروية خطب أبو بكر رضي الله عنه وحدثهم عن مناسكهم، وقام عليّ يوم النحر عند جمرة العقبة فقال: يا أيها الناس إني رسول الله إليكم فقالوا: بماذا؟ فقرأ عليهم ثلاثين أو أربعين آية، ثم قال: أمرت بأربع: أن لا يقرب البيت بعد هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولا يدخل الجنة إلا كل نفس مؤمنة وأن يتم إلى كل ذي عهد عهده. وذكر أحمد في فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لما بلغ أبو بكر ذا الحليفة، وفي لفظ: بالجحفة بعث النَّبِيُّ ﷺ إلى أبي بكر فردّه وَقَالَ: لا يذهب بها إلا رجل من أهل بيتي.

وفي لفظ: فرجع أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نزل في شيء قَالَ: لا ولكن جبريل عَلَيْهِ السَّلَام جاءني فَقَالَ: لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك. وأما الحكمة في تخصيص علي بذلك أن براءة تضمنت نقض العهد وكان في سيرة العرب أن لا يحل العقد إلا الذي عقده أو رجل من أهل بيته فأراد ﷺ

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ فِي أَهْلِ مَنَى يَوْمَ النَّحْرِ، لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ⁽¹⁾.

11 - بَابُ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ رِدَاءٍ

370 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي الْمَوَالِي، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ مُلْتَحِفًا بِهِ

أَن يَقْطَعَ أَلْسِنَةُ الْعَرَبِ بِالْجَحْدِ وَأَرْسَلَ ابْنُ عَمِّهِ الْهَاشِمِيُّ حَتَّى لَا يَبْقَى لَهُمْ تَكْلَمٌ، وَقِيلَ: إِنَّ فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ ذَكَرَ الصَّدِيقُ يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ثَاثُونَ أَتَيْنَ إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [التوبة: 40] فَأَرَادَ ﷺ أَن غَيْرَهُ يَقْرَؤَهَا.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَأَذَّنَ) بِتَشْدِيدِ الذَّالِ (مَعَنَا) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِهَا (عَلِيٌّ فِي أَهْلِ مَنَى يَوْمَ النَّحْرِ، لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ) فَإِنْ قِيلَ: كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَأْمُورًا بِالتَّأْذِينِ بِبَرَاءَةِ فَيَكْفِ قَالَ: فَأَذَّنَ مَعَنَا بِأَنَّهُ لَا يَحُجُّ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ أَوْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ أَذَّنَ فِيهِ أَيْضًا مَعْنَاهُ بَعْدَ تَأْذِينِهِ بِبَرَاءَةٍ.

وفيه: إبطال ما كانت عليه الجاهلية من الطواف عراة وفي دلالة على أن ستر العورة واجب، وهذا هو وجه المطابقة للترجمة وإذا طاف الحجج عرياناً لا يعتد به عند الشافعية وعندنا يعتد ولكن يكره فعله صدقة.

11 - بَابُ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ رِدَاءٍ

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَوْسِيُّ بِضَمِّ الهمزة وفتح الواو وسكون الياء وبالمهملة وقد مر في باب الحرص على الحديث، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ أَبِي الْمَوَالِي) بِفَتْحِ الْمِيمِ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَبِي الْمَوَالِي (عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُثَنَّى) أَنَّهُ (قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ) جُمْلَةً حَالِيَةً وَقَوْلُهُ: (مُلْتَحِفًا) أَي: بِالثَّوْبِ حَالٍ أَيْضًا عَلَى رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ وَفِي رَوَايَةٍ مُلْتَحِفٌ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَي: هُوَ مُلْتَحِفٌ (بِهِ).

(1) أطرافه 1622، 3177، 4363، 4655، 4656، 4657 - تحفة 12278، 6624، 18599.

وَرِدَاؤُهُ مَوْضُوعٌ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، تُصَلِّي وَرِدَاؤُكَ مَوْضُوعٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَحَبِّبْتُ أَنْ يَرَانِي الْجُهَالُ مِثْلُكُمْ، رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي هَكَذَا⁽¹⁾.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفي نسختي عنهما بالجر على المجاورة هذا، فتأمل.

(وَرِدَاؤُهُ مَوْضُوعٌ) على المشجب أعني سريراً أو على الأرض وهي جملة حالية أيضاً.

(فَلَمَّا انْصَرَفَ) أي: فرغ جابر من صلاته (قُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ) بحذف الهمزة كتابة حملاً على رسم المصحف (أصلاً) تخفيفاً وهو كنية جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويكنى أيضاً أبا مُحَمَّدٍ وأبا عبد الرحمن.

(تُصَلِّي) بحذف حرف الاستفهام (وَرِدَاؤُكَ مَوْضُوعٌ؟ قَالَ: نَعَمْ) أصلي وردائي موضوع لأنني (أَحَبِّبْتُ أَنْ يَرَانِي الْجُهَالُ) وفي الرواية السابقة: ليراني أحمق (مِثْلُكُمْ) المثل بمعنى المثل يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع فلذا صح وقوعه صفة للجهاال الذي هو جمع جاهل أو هو اكتسب الجمعية من المضاف إليه أو هو اسم جنس يطلق على المفرد والجمع.

ثم إن اللام في الجهاال للعهد الذهني فهو في حكم النكرة فيصح وقوع المثل صفة له فلا يرد أن المثل لتوغله في النكارة لا يتعرف بالإضافة فكيف يصح وقوعه صفة للجهاال الذي هو معرفة هذا، ويجوز فيه النصب على الحالية أيضاً وإنما أغلظ له القول لأنه فهم من كلام السائل إنكاره عليه، وأما المقصود من محبته لرؤية الجهاال أن يقع السؤال والجواب فيستفاد منه بيان الجواز.

ثم أراد جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يبين ليس من قبل نفسه، بل من تلقاء رؤيته ذلك من النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي هَكَذَا) وفي رواية هكذا، أي: بثوب واحد ملتحفاً به ﷺ.

12 - بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخْدِ⁽¹⁾

وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَرَّهَدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْفَخْدُ عَوْرَةٌ»

12 - بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخْدِ

(بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي) حكم (الْفَخْدِ) أنها عورة أو ليست بعورة ويجوز في الفخذ كسر العين وإسكانها وفي رواية الكشميهني: من الفخذ. (وَيُرَوَّى) على البناء للمفعول، وفي نسخة: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الْبُخَارِيُّ. ذكر نفسه بكنيته وليس بموجود في أكثر النسخ.

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (وَ) عَنْ (جَرَّهَدٍ) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء وفي آخره دال مهملة، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خُوَيْلِدٍ الْأَسْلَمِيُّ الْمَدَنِيُّ وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّفَةِ مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِينَ، وَفِي التَّهْذِيبِ: جَرَّهَدُ الْأَسْلَمِيُّ هُوَ ابْنُ رِزَاحِ بْنِ عَدِي، وَقِيلَ: غَيْرَ ذَلِكَ لَهُ صَحْبَةٌ عَدَادُهُ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ وَاحِدٌ الْفَخْدُ عَوْرَةٌ وَفِي إِسْنَادِ حَدِيثِهِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: جَعَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ جَرَّهَدُ بْنُ خُوَيْلِدٍ غَيْرَ جَرَّهَدِ بْنِ رِزَاحٍ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا وَهُمْ وَهُوَ رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْ أَسْلَمٍ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ لَهُ صَحْبَةٌ.

(وَ) عَنْ (مُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ) بتقديم الجيم على الحاء هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ جَحْشٍ نَسَبٌ إِلَى جَدِّهِ لَشَهْرَتِهِ بِهِ وَلَأَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ صَحْبَةٌ وَزَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَمَتُهُ وَكَانَ مُحَمَّدٌ صَغِيرًا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ حَفِظَ عَنْهُ وَذَلِكَ بَيْنَ فِي حَدِيثِهِ هَذَا كَمَا سَيَجِيءُ.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) «الْفَخْدُ عَوْرَةٌ» وهذا تعليق بصيغة التمریض ذكره عَنْ ثَلَاثَةِ أَنْفُسٍ الْأَوَّلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ وَصَلَهُ التِّرْمِذِيُّ أَخْرَجَهُ عَنْ

(1) وتقدم قريباً الاختلاف في أن الفخذ عورة أم لا؟ قال الحافظ: جرهد بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء، وحديثه موصول عند مالك في «الموطأ» و«الترمذي» وحسنه وابن حبان وصححه، وضعفه المصنف في «التاريخ» للاضطراب في سنده، وقد ذكرت كثيراً من طرقه في «تعلیق التعلیق» اهـ.

قلت: وما قال: إنه في «الموطأ» فهو في غير رواية يحيى، قال صاحب «التجريد»: هو في «الموطأ» عند ابن بكير ومعن بن عيسى وسليمان بن برد وليس عند غيرهم من رواة «الموطأ» اهـ.

واصل بن عبد الأعلى عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَاتِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْفَخْذُ عَوْرَةٌ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَأَبُو يَحْيَى الْقَتَاتِ ضَعِيفٌ وَهُوَ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ قِيلَ: مُسْلِمٌ، وَقِيلَ: زَاذَانٌ، وَقِيلَ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ دِينَارٍ، وَقِيلَ: يَزِيدٌ، وَقِيلَ: زَبَانٌ، وَقِيلَ: عِمْرَانٌ، وَقِيلَ: دِينَارٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَالْقَتَاتُ بَفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْمِثَالَةِ الْفَوْقِيَةِ لِقَبِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَرَهْدٍ فَقَدْ وَصَلَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ، ابْنُ حَبَانَ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرَهْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: وَكَانَ جَدِّي مِنْ أَهْلِ الصَّفَةِ، قَالَ: جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدِي وَفَخَذِي مَكْشُوفَةً فَقَالَ: «خَمِرْ عَلَيْكَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْفَخْذَ عَوْرَةٌ».

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَصْحَابُ الْمَوْطَأِ ابْنُ بَكِيرٍ، وَابْنُ وَهْبٍ، وَمَعْنٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ وَهُوَ عِنْدَ الْقَعْنَبِيِّ خَارِجُ الْمَوْطَأِ فِي الزِّيَادَاتِ عَنْ مَالِكٍ وَلَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمَوْطَأِ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَا سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُسْلِمَ بْنِ جَرَهْدٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ جَدِّهِ جَرَهْدٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِجَرَهْدٍ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ انْكَشَفَ فَخْذَهُ وَقَالَ: إِنْ الْفَخْذَ عَوْرَةٌ، هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ مَا أَرَى إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ وَقَالَ: نَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ جَرَهْدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ كَاشَفَ عَنْ فَخْذِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «غَطِّ فَخْذَكَ فَإِنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ» هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَمَّا ذَكَرَهُ الْقَطَّانُ أَعْلَهُ بِالْاضْطِرَابِ وَبِجَهَالَةِ حَالِ الرَّاوي عَنْ جَرَهْدٍ، وَلَمَّا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: وَرَوَاهُ صَدَقَةُ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ آلِ جَرَهْدٍ، وَعَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُسْلِمَ بْنِ جَرَهْدٍ، عَنْ جَرَهْدٍ قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَلَا يَصَحُّ.

وَقَالَ ابْنُ الْحَدَّاءِ: إِنَّمَا لَمْ يَخْرُجْهُ الْبُخَارِيُّ فِي مُصَنَّفِهِ لِهَذَا الْاِخْتِلَافِ.

وَقَالَ أَنَسٌ: «حَسَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَخْذِهِ». وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَسْنَدٌ، وَحَدِيثُ جَرَهْدٍ أَخْوَطٌ حَتَّى يُخْرَجَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ»

وأما حديث مُحَمَّد بن جحش فرواه الطبراني عَنْ يحيى بن أيوب، عَنْ سعيد ابن أبي مريم، عَنْ مُحَمَّد بن جعفر، عَنْ العلاء بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِي كثير مولى مُحَمَّد بن جحش عنه قَالَ: كنت أصلي مع النَّبِيِّ ﷺ فمر على معمر وهو جالس عند داره بالسوق وفخذه مكشوفتان، فَقَالَ: «يا معمر غط فخذك فإن الفخذين عورة».

وَقَالَ ابن حزم: رواية أبي كثير مجهول وقد رواه أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه من طريق إسماعيل بن جعد عَنْ العلاء بن عبد الرحمن عَنْ أَبِي كثير مولى مُحَمَّد بن جحش عنه قَالَ: مر رسول الله ﷺ وأنا معه على معمر وفخذه مكشوفتان فَقَالَ: «يا معمر غط عليك فخذك فإن الفخذين عورة».

وذكره البخاري في تاريخه وأشار إلى اختلاف فيه قَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِي: رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير، وقد روى عنه جماعة، لكن لم أجد فيه تصريحاً بتعديل ومعمر المذكور في الحديث هو معمر بن عبد الله بن فضلة القرشي العدوي وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أَيْضًا قَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِي: ووقع لي حديث مُحَمَّد بن جحش بالمحمدين من ابتدائه إلى انتهائه، وقد أُمليته في الأربعين المتبينة.

(وَقَالَ) وفي رواية قال بلا واو (أَنَسُ) ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَسَرَ) بفتح حروفها المهملات أي: كشف (النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَخْذِهِ) وهذا أَيْضًا تعليق وقد وصله المؤلف في هذا الباب كما يأتي قريبًا وسيتكلم فيه مستقصى.

(وَحَدِيثُ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أي: المؤلف وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَسْنَدٌ) أي: أقوى وأحسن إسنادًا من الحديث السابق المروي من ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش.

(وَحَدِيثُ جَرَهْدٍ) أي: ومن معه (أَخْوَطٌ) أي: أكثر احتياطًا في أمر الدين وأقرب إلى التقوى للخروج عَنْ الاختلاف وهو معنى قوله: (حَتَّى يُخْرَجَ) على صيغة جماعة المتكلم وفي رواية حتى يخرج بضم المثناة التحتية وفتح الراء.

(مِنْ اخْتِلَافِهِمْ) أي: العلماء لما وقع الخلاف في الفخذ هل هي عورة أو لا

فذهب قوم إلى أنها ليست بعورة واحتجوا بحديث أنس وذهب آخرون إلى أنها عورة واحتجوا بحديث جرهد وبما روى في مثله في هذا الباب كأن قائلًا قَالَ : إن الأصل أنه إذا رُويَ حديثان في حكم أحدهما أصح من الآخر فالعمل بالأصح فهنا حديث أنس أصح من حديث جرهد فكيف وقع الخلاف؟

فأجاب المؤلف رحمه الله عَن هذا بقوله : وحديث أنس أسند تقديره أن يقال : نعم حديث أنس أقوى وأحسن من حديث جرهد إلا أن العمل بحديث جرهد لأنه أحوط للخروج عَن اختلاف العلماء ولذلك لم يقل المؤلف رحمه الله : باب : الفخذ عورة ولا باب الفخذ ليس بعورة بل قَالَ : باب : ما يذكر في الفخذ.

أما القوم الذين ذهبوا إلى أن الفخذ ليس بعورة فهم مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وإسماعيل ابن عليه ومحمد بن جرير الطبري وداود الظاهري وأحمد في رواية ويروى ذلك أَيْضًا عَن الإصطخري من أصحاب الشافعي حكاه الرافعي عنه.

وَقَالَ ابن حزم في المحلى : والعورة المفروض سترها عَن الناظر، وفي الصلاة من الرجال الذكر وحلقة الدبر فقط وليس الفخذ عورة وهي من المرأة جميع جسمها حاشا الوجه والكفين فقط والحر والعبد والحرّة والأمة سواء في ذلك ولا فرق، ثم قَالَ بعد أن روى حديث أنس الذي أخرجه البُخَارِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غزا خيبر ثم حسر الإزار عَن فخذِه حتى إني أنظر إلى بياض فخذ النبي ﷺ فصَح أَن الفخذ من الرجل ليس بعورة ولو كان عورة لما كشفها الله تعالى من رسوله المطهر المعصوم من الناس في حال النبوة والرسالة ولا أراها أنس بن مالك ولا غيره وهو تَعَالَى عصمه من كشف العورة في حال الصبا وقبل النبوة فكيف بعدها.

وأما الآخرون الذين هم خالفوهم وقالوا : الفخذ عورة فهم جمهور العلماء من التابعين، ومن بعدهم منهم : أبو حنيفة ومالك في أصح أقواله، والشافعي، وأحمد في أصح روايته، وأبو يوسف، ومحمد، وزفر بن الهذيل حتى قَالَ أصحابنا : إن صلاة مكشوف الفخذ فاسدة.

وَقَالَ الأوزاعي : الفخذ عورة إلا في الحمام.

وَقَالَ ابن بطلال : أجمعوا على أن من صلى مكشوف العورة لا إعادة عليه

وَقَالَ محمود العيني : مراده إجماع أهل مذهبه وإلا فدعوى الإجماع غير صحيحة.

وفي التوضيح : حاصل ما في عورة الرجل عندنا خمسة أوجه :

أصحها : وهو المنصوص أنها ما بين السرة والركبة وهما ليسا بعورة وهو صحيح مذهب أحمد ابن حنبل وَقَالَ به زفر ومالك.

وثانيها : أنهما عورة كالرواية عَنْ أَبِي حنيفة.

وثالثها : السرة من العورة.

ورابعها : عكسه.

وخامسها : وهو للإصطخري أنها القبل والدبر وهو شاذ انتهى.

وفي الفربري : السرة من العورة عند أبي حنيفة وفي المفيد الركبة مركبة من عظم الفخذ والساق فاجتمع الحظر والإباحة فغلب الحظر احتياطًا.

وأما الجواب عَنْ حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو : أنه محمول على غير اختيار الرسول عَلَيْهِ السَّلَام فيه بسبب ازدحام الناس يدل عليه مس ركبة أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فخذهُ ﷺ كما سيجيء ، وَقَالَ القرطبي : ويرجح حديث جرهد وهو أن تلك الأحاديث المعارضة له قضايا معينة في أوقات وأحوال مخصوصة يتطرق إليها الاحتمال ما لا يتطرق لحديث جرهد فإنه أعطى حكمًا كليًا فكان أولى.

وبيان ذلك : أن تلك الوقائع تحتل خصوصية النَّبِيِّ ﷺ بذلك أو البقاء على الإباحة الأصلية أو كان لم يحكم عليه في ذلك الوقت بشيء ثم بعد ذلك حكم عليه بأنه عورة ، فإن قيل : روى الطحاوي وَقَالَ ثنا ابن مرزوق ، قَالَ : ثنا أبو عاصم عَنْ ابن جريج ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أبو خالد عَنْ عبد الله بن سعيد المديني ، قَالَ : حدثني حفصة بنت عمر رضي الله عنهما قالت : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذات يوم قد وضع ثوبه بين فخذه فجاء أبو بكر رضي الله عنه فاستأذن فأذن له النَّبِيُّ ﷺ على هيئته ، ثم جاء عمر رضي الله عنه مثل هذه الصفة ، ثم جاء أناس من أصحابه والنبي ﷺ على هيئته ثم جاء عثمان رضي الله عنه فاستأذن عليه فأذن له ثم أخذ رسول الله ﷺ ثوبه فخلله فتحدثوا ثم خرجوا فقلت : يَا رَسُولَ اللَّهِ جاء أبو بكر ، وعمر ، وعلي ، وأناس من أصحابك وأنت على هيئتكم فلما جاء عثمان رضي الله عنه تخللت ثوبك

فَقَالَ: أَوْ لَا أَسْتَحْيِي مِمَّنْ تَسْتَحْيِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ قَالَتْ: وَسَمِعْتُ أَبِي وَغَيْرِهِ يَحْدِثُونَ نَحْوًا مِنْ هَذَا. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا.

فالجواب: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ غَرِيبٌ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ رَوَوْهُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ كَشْفِ الْفَخْذَيْنِ فَحِينَئِذٍ لَا تَثْبُتُ بِهِ الْحُجَّةُ كَذَا ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ حَفْصَةَ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالَّذِي رَوَى فِي قِصَّةِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ كَشْفِ الْفَخْذَيْنِ مَشْكُوكٌ فِيهِ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ فِي تَهْذِيبِ الْأَثَارِ وَالْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَيْتُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ وَهُوَ كَاشِفٌ فَخْذَهُ وَاهِيَةً الْأَسَانِيدَ لَا يَثْبُتُ بِمِثْلِهَا حُجَّةٌ فِي الدِّينِ وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ بِالْأَمْرِ بِتَعْطِيطِ الْفَخْذِ وَالنَّهْيِ عَنْ كَشْفِهَا أَخْبَارٌ صَحَاحٌ.

وقول الطحاوي: لأن جماعة من أهل البيت رَوَوْهُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ زَادَهُ بِهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَعَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثَنَا أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: ثَنَا عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَاهُ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ لَا بَسَ مَرُطٌ عَائِشَةُ فَأَذَنَ لِأَبِي بَكْرٍ وَهُوَ كَذَلِكَ فَقَضَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَذَنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ فَقَضَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ قَالَ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ثُمَّ اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَجَلَسَ وَقَالَ لِعَائِشَةَ: اجْمَعِي عَلَيْكَ ثِيَابَكَ، فَقَضَيْتُ إِلَيْهِ حَاجَتِي ثُمَّ انْصَرَفَتْ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي لَمْ أُرْكَ فَرَعْتَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ كَمَا فَرَعْتَ لِعَثْمَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَثْمَانَ رَجُلٌ حَبِيبِي وَإِنِّي خَشِيتُ إِنْ أَذْنْتُ لَهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ أَنْ لَا يَبْلُغَ إِلَيَّ حَاجَتَهُ»، وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا وَقَالَ: فَهَذَا أَصْلُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ كَشْفِ الْفَخْذَيْنِ أَصْلًا فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَوَى مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي صَحِيحِهِ، وَأَبُو يَعْلَى فِي مُسْنَدِهِ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وفيه ذكر كشف الفخذين فَقَالَ مُسْلِمٌ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ،

وَقَالَ أَبُو مُوسَى: «عَطَى النَّبِيُّ ﷺ رُكْبَتَيْهِ حِينَ دَخَلَ عُثْمَانُ»

وابن حجر قَالَ: يحيى بن يحيى أنا، وَقَالَ الآخرون: نَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، وَسَلِيمَانَ ابْنِ يَسَارٍ وَأَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مضطجعا في بيته كاشفاً عَنْ فخذيه أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَذْنُ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ فَتَحَدَّثَ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَذْنُ لَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ فَتَحَدَّثَ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَوَى ثِيَابِهِ».

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَلَا أَقُولُ ذَلِكَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَدَخَلَ فَتَحَدَّثَ فَلَمَّا خَرَجَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ تَهْتَشْ لَهُ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ فَلَمْ تَهْتَشْ لَهُ وَلَمْ تَبَالِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ عُثْمَانُ فَجَلَسْتَ وَسَوَيْتَ ثِيَابَكَ فَقَالَ: أَلَا أُسْتَحْيِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحْيِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ.

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّهُ لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ قَالَ: لَا حُجَّةَ فِيهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّ هَذَا مُشْكُوكٌ فِيهِ لِأَنَّ الرَّاويَ قَالَ: فَخْذِيهِ أَوْ سَاقِيهِ فَذَلِكَ عَلَى مَا قَالَهُ الطَّحَاوِيُّ: إِنَّ أَصْلَ الْحَدِيثِ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ كَشْفِ الْفَخْذَيْنِ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: هَذَا حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

(وَقَالَ أَبُو مُوسَى) هُوَ الْأَشْعَرِيُّ وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ: (عَطَى النَّبِيُّ ﷺ رُكْبَتَيْهِ) وَفِي رِوَايَةٍ رَكْبَتَهُ بِالْإِفْرَادِ (حِينَ دَخَلَ عُثْمَانُ) أَدْبًا مَعَهُ وَاسْتَحْيَاءَ كَمَا بَيْنَهُ بِقَوْلِهِ: أَلَا أُسْتَحْيِي مِمَّنْ يَسْتَحْيِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ، وَفِي رِوَايَةٍ: مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَقَدْ كَانَ ﷺ يَفْعَلُ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ مَا هُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ مِنْ أَخْلَاقِهِ وَهُوَ مَشْهُورٌ فِيهِ، فَلَمَّا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَيَاءُ عَامِلُهُ بِذَلِكَ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمَلِكَ يَسْتَحْيِي مِنْهُ وَجَازَاهُ جِزَاءً وَفَاقًا.

وَوَجْهُ مِطَابَقَةِ هَذَا لِلتَّرْجُمَةِ أَنَّ الرُّكْبَةَ إِذَا كَانَتْ عَوْرَةً فَالْفَخْذُ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْفَرْجِ الَّذِي هُوَ عَوْرَةٌ إِجْمَاعًا. ثُمَّ إِنَّ هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَنَاقِبِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ رِوَايَةِ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْهُ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَاعِدًا فِي مَكَانٍ فِيهِ مَاءٌ قَدْ انْكَشَفَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ أَوْ رُكْبَتِهِ فَلَمَّا دَخَلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَطَاهَا، وَزَعَمَ

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: «أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَفَخِذَهُ عَلَى فَخِذِي، فَتَقَلَّتْ عَلَيَّ حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرْضَ فَخِذِي».

الداوودي الشارح: أن هذه الرواية المعلقة عن أبي موسى وهم وأنها ليست من هذا الحديث فأدخل حديثاً في حديث، وأشار إلى ما رواه مسلم من حديث عائشة المذكور سابقاً.

وَقَالَ محمود العيني تبعاً للحافظ العسقلاني ما حاصله: إنه قد ذكر أن رواية أبي موسى من طريق عاصم الأحول ذكرها البخاري في المناقب، وقد وقع في حديث عائشة رضي الله عنها كاشفاً عن فخذه أو ساقيه، وعند أحمد بلفظ: كاشفاً عن فخذه من غير شك، وعنده من حديث حفصة مثله وقد ظهر من ذلك أن البخاري رحمه الله لم يدخل حديثاً في حديث، بل هما قصتان متغايرتان في إحداهما: كشف الركبة، وفي الأخرى: كشف الفخذ، وفي رواية أبي موسى التي علقها البخاري رحمه الله كشف الركبة، ورواية عائشة في كشف الفخذ ووافقتها رواية حفصة ولم يذكر البخاري روايتهما، والله أعلم.

(وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) الْأَنْصَارِيُّ الْبُخَارِيُّ كَاتِبَ الْوَحْيِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَامِعَ الْقُرْآنِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّمَ كِتَابَ الْيَهُودِ فِي نَحْوِ نِصْفِ شَهْرٍ، وَالسَّرْيَانِيَّةَ فِي سَبْعَةِ عَشَرَ يَوْمًا بِأَمْرِ ﷺ وَكَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ قَالَ ﷺ: «أَفْرَضَكُمْ زَيْدٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وتوفي سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وأربعين وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حِينَ تُوْفِي مَاتَ خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ فِي ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْهُ خَلْفًا.

(أَنْزَلَ اللَّهُ) تَعَالَى (عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَفَخِذَهُ) ﷺ وفي رواية: فخذه بلا واو (عَلَى فَخِذِي) والجملة حالية، (فَتَقَلَّتْ) بضم القاف أي: فخذه ﷺ (عَلَيَّ) بتشديد الباء (حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرْضَ) بفتح المثناة الفوقية وضم الراء، أي: تكسر فخذه ﷺ من الرض وهو الدق وكل شيء كسرتة فقد رضضته.

(فَخِذِي) مفعول ترض ويجوز أن يكون الفعل على البناء للمفعول ثم هذا أيضاً تعليق وصله المؤلف في تفسير سورة النساء في نزول قوله تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْفَقِيرُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية [النساء: 95] قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ

371 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ،

الساعدي الحديث، وفيه: فأنزل الله على رسوله وفخذه على فخذي، وأخرجه أيضًا في الجهاد، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وأخرجه الترمذي في التفسير عَنْ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ، وَقَالَ: حسن صحيح، وأخرجه النسائي في الجهاد، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَإِيرَادَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْحَدِيثَ ههنا ليس له وجه، لأنه لا يدل على أن الفخذ عورة ولا يدل أيضًا على أنها ليست بعورة نعم لو كان فيه التصريح بعدم الحائل لدل على أنه ليس بعورة إذ لو كانت عورة لما مكن النَّبِيُّ ﷺ فخذه على فخذ زيد لكنه ليس فيه ذلك التصريح.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: إن الظاهر أن المصنف تمسك بالأصل، انتهى يريد به أن الأصل عدم الحائل والله أعلم.

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الدورقي هذا شروع في وصل الحديث الذي علقه فيما قبل وهو قوله: وَقَالَ أَنَسٌ: حَسَر النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَخْذِهِ. وإنما علقه أولاً مع كونه يذكره متصلاً بكماله للإشارة إلى ما ذهب إليه أَنَسٌ من أن الفخذ ليست بعورة بعد ما ذكر ما ذهب إليه ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش أنها عورة وللمحاكمة بينهما كما سبق تفصيله.

(قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ) بضم المهملة وفتح اللام وتشديد المثناة التحتية وهو مشهور باسم أمه وأما أبوه فاسمه إبراهيم بن سهم بن مِقْسَمِ البصري وفي رواية الأصيلي حَدَّثَنِي ابْنُ عَلِيَّةَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ) بضم المهملة وفتح الهاء على صيغة التصغير البناني البصري الأعمى، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد قد تقدموا في باب حب الرسول من الإيمان وهم ما بين كوفي وبصري وأصل الدورقي من الكوفة وليس هو من بلد دورق وإنما كان يلبس قلنسوة دورقية فنسب إليها وأخرجه المؤلف في النكاح والمغازي وأبو داود في الجراح والنسائي في النكاح والوليمة.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ) غير مصرف للعلمية والتأنيث يعني: غزا بلدة تسمى خيبر، وخبير بلغة اليهود: الحصن، وقيل: أول ما سكن فيها رجل من بني إسرائيل يسمى خيبر فسميت به، وهي بلد عنترة في جهة الشمال والشرق من

فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغَلَسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ، وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي زُقَاقٍ خَيْرٍ،

المدينة النبوية على ست مراحل، ولها نخيل كثير وكانت في صدر الإسلام داراً لبني قريظة والنضير.

وكانت غزوة خيبر في جمادى الأولى سنة سبع من الهجرة قاله ابن سعد، وَقَالَ ابن إسحاق: أقام رسول الله ﷺ بعد رجوعه من الحديبية ذا الحجة وبعض المحرم وخرج في بقيته غازياً إلى خيبر ولم يبق من السنة السادسة إلا شهر وأيام. (فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا) خارجاً منها (صَلَاةَ الْغَدَاةِ) أي: الصبح، وفيه: جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح خلافاً لمن كرهه من الشافعية.

(بِغَلَسٍ) بفتح العين واللام وهو ظلمة آخر الليل، (فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ) مركوبه وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يوم قريظة والنضير على حمار، ويوم خيبر على حمار مخطوم برسن ليف وتحتة إكاف من ليف رواه البيهقي والترمذي وَقَالَ: وهو ضعيف وَقَالَ ابن كثير: والذي ثبت في الصحيح عند الْبُخَارِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَجْرَى فِي زُقَاقٍ خَيْرٍ حَتَّى انْحَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ فَخْذِهِ فَالْظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ يَوْمُئِذٍ عَلَى فَرَسٍ لَا عَلَى حِمَارٍ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ إِنْ كَانَ صَحِيحًا فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ رَكِبَهُ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ وَهُوَ مُحَاصَرُهَا.

(وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ) هو زيد بن سهل الْأَنْصَارِيُّ شهد العقبة والمشاهد كلها وهو أحد النقباء روي له اثنان وتسعون حديثاً، روى له الْبُخَارِيُّ منها ثلاثة. مات سنة اثنتين أو أربع وثلاثين بالمدينة أو بالشام أو في البحر وكان أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ربيبه.

(وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ) جملة إسمية حالية، وفيه جواز الإرداف وذلك إذا كانت الدابة مطيقة، (فَأَجْرَى) من الإجراء (النَّبِيُّ ﷺ) مركوبه (فِي زُقَاقٍ خَيْرٍ) بضم الزاي وبالقافين وهو السكة يذكر ويؤنث والجمع: أزقة وزقان بضم الزاي وتشديد القاف.

وفي الصحاح قَالَ الْأَخْفَشُ: أهل الحجاز يؤنثون الطريق، والصراط، والسبيل، والسوق، والزقاق وبنو تميم يذكرون ذلك كله والجمع: الزقان والأزقة.

وَأَنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسَّ فَخِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ حَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْرٌ.....»

(وَأَنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسَّ) بفتح الميم (فَخِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَسَرَ) على البناء للفاعل (الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ) الشريف عند سوق مركوبه ليتمكن من ذلك.

(حَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ) وفي رواية: لأنظر بزيادة لام التأكيد المفتوحة (إِلَى بَيَاضِ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ) أعلم أن قوله: حسر ضبط على البناء للفاعل في أكثر النسخ، وصوبه الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ في مستدل بالتعليق السابق وهو قوله: قَالَ أَنَسُ: حسر النَّبِيِّ ﷺ عَنْ فَخْذِهِ وضبطه الزركشي على البناء للمفعول بدليل رواية أحمد في مسنده من رواية إسماعيل ابن علية: فانحسر وكذا وقع في رواية مسلم، وكذا رواه الطبراني عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ في هذا الموضع.

وروى الإسماعيلي هذا الحديث عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ زَكْرِيَّا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ولفظه فَأَجْرَى نَبِي اللَّهِ ﷺ في زقاق خيبر إذ خر الإزار ولا شك أن الخور هنا بمعنى الوقوع فيكون لازماً وكذلك الانحسار في رواية مسلم وهو الأصوب لأنه ﷺ لم يكشف إزاره عَنْ فَخْذِهِ قصداً وإنما انكشف عَنْ فَخْذِهِ لأجل الزحام أو لقوة إجرائه ﷺ. وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ما حاصله: إنه لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند الْبُخَارِيِّ على خلافه.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: اللائق بحاله الكريمة أن لا ينسب إليه كشف فخذه قصداً مع ثبوت قوله ﷺ: «الفخذ عورة» على ما تقدم ولعل أنساً رضي الله عنه لما رأى فخذ رسول الله ﷺ مكشوفاً ظن أنه ﷺ كشفه فأسند الفعل إليه وفي نفس الأمر لم يكن ذلك إلا من أجل الزحام أو من قوة إجرائه عَلَيْهِ السَّلَام كما قدمنا.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وفي بعضها، أي: وفي بعض النسخ أو في بعض الروايات على فخذه بدل عَنْ فَخْذِهِ فالمعنى حينئذ حسر الإزار الكائن على فخذه فلا يتعلق بحسر إلا أن يقال: حروف الجر يقام بعضها مقام بعض وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: إن صححت هذه الرواية يجوز أن يكون على بمعنى من كما في قوله تَعَالَى: ﴿إِذَا أَكَاوُأُ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: 2] أي: من الناس، فافهم.

(فَلَمَّا دَخَلَ) ﷺ (الْقَرْيَةَ) أي: قرية خيبر وهذا مشعر بأن ذلك الزقاق كان خارج القرية، (قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْرٌ) أي: صارت خراباً يحتمل أن يكون

إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ ﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ﴾ [الصفات: 177] قَالَهَا ثَلَاثًا، قَالَ: وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ، قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَالْخَمِيسُ - يَعْنِي الْجَيْشَ - قَالَ: فَأَصْبَنَاهَا عَنُوءَةً،

ذلك على سبيل الخبرية، فيكون من باب الإخبار بالغيب، أو أن يكون على جهة الدعاء عليهم والتفاؤل لما رآهم أنهم خرجوا بمساحيهم ومكاتلهم التي هي من آلات الهدم، ويجوز أن يكون أخذ من اسمها، وقيل: إن الله أعلمه بذلك.

(إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ) قَالَ الجوهري: ساحة الدار باحتها بالحاء المهملة، أي: فناؤها، والجمع: ساح وساحات وسوح أيضًا مثل: بدنة وبدن وخشبة وخشب وعلى هذا أصل ساحة سوحة بفتحات.

(﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ﴾) بفتح الذال المعجمة والصبح مستعار من صباح الجيش المبيت لموقت نزول العذاب ولما كثر فيهم الهجوم والغارة في الصباح سمى الغارة صباحًا وإن وقعت في وقت آخر.

(قَالَهَا) أي: قَالَ هذه الكلمة ﷺ (ثَلَاثًا، قَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ) أي: لأعمالهم التي كانوا يعملونها فكلمة إلى بمعنى اللام ويجوز أن يقدر المضاف، أي: إلى مواضع أعمالهم، (فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ) أي: هذا مُحَمَّدٌ وجاء مُحَمَّدٌ.

(قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ) أي: ابن صهيب الراوي عن أَنَسٍ: (وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا) هو مُحَمَّدٌ بن سيرين لأنَّ الْبُخَارِيَّ أخرجه من طريقه أيضًا أو هو ثابت البناني فإن مسلمًا أخرجه من طريقه أو هو غيرها فعلى كل حال لا يخرج عن الجهالة والحاصل أن عبد العزيز قَالَ سمعت من أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالوا: مُحَمَّدٌ وَقَالَ بعض أصحابه: قالوا: مُحَمَّدٌ (وَالْخَمِيسُ) بالرفع عطفًا على مُحَمَّدٌ ويجوز أن يكون الواو فيه بمعنى مع على معنى جاء مُحَمَّدٌ مع الخميس وهو بفتح الخاء المعجمة وقد فسر عبد العزيز أو من دونه بقوله: (يَعْنِي الْجَيْشَ) وهذا النص مدرج وسمي الجيش خميسًا، لأنه خمسة أقسام: مقدمة، وساقة، وقلب، وجناحان، ويقال: ميمنة، وميسرة، وَقَالَ ابن سيده: لأنه يخمس ما وجده من الغنيمة، وَقَالَ الأزهرى: الخمس إنما ثبت بالشرع وقد كان أهل الجاهلية يسمونه بذلك ولم يكونوا يعرفون الخمس.

(قَالَ: فَأَصْبَنَاهَا) أي: خبير (عَنُوءَةً) بفتح المهملة وسكون النون، أي: قهرًا

فَجُمِعَ السَّبِيُّ، فَجَاءَ دَحِيَّةٌ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ، قَالَ: «أَذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً»، فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ،

يقال: أخذته عنوة أي: قسرًا وقيل: أخذه عنوة أي: عن غير طاعة وَقَالَ ثعلب: أخذت الشيء عنوة، أي: قهرًا في عنف وأخذته عنو، أي: صلحًا في رفق، وَقَالَ ابن التين: ويجوز أن يكون عن تسليم من أهلها وطاعة بلا قتال ونقله عن القزاز في جامعه فعلى هذا يكون هذا اللفظ من الأضداد، وَقَالَ أبو عمر: الصحيح في أرض خيبر كلها فتحت عنوة، وَقَالَ المنذري: اختلفوا في فتح خيبر كان عنوة أو صلحًا أو جلاء أهلها عنها بغير قتال أو بعضها صلحًا، وبعضها عنوة، وبعضها جلاء أهلها عنها قَالَ: وهو الصحيح وبهذا أيضًا يندفع التضاد بين الآثار.

(فَجُمِعَ) على البناء للمفعول (السَّبِيُّ) أي: المسبي، (فَجَاءَ دَحِيَّةٌ) الكلبي بفتح الدال وكسرهما وفي رواية: دحية الكلبي وهو ابن خليفة بن فروة الكلبي وكان أجمل الناس وجهًا، وكان جبريل عَلَيْهِ السَّلَام يأتي رسول الله ﷺ في صورته، وقد تقدم ذكره مستوفى في قصة هرقل.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ، قَالَ) وفي رواية فَقَالَ أي ﷺ: («أَذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً») منه يحتمل أن يكون إذنه له في أخذ الجارية على سبيل التنفيل له إما من أصل الغنيمة أو من خمس الخمس بعد أن ميزه أو قبله على أن يحتسب منه، وأن يكون أذن له ليقوم عليه بعد ذلك ويحتسب من سهمه وَقَالَ الكرمانى: إن صفى المغنم لرسول الله ﷺ فله أن يعطيه لمن شاء عَلَيْهِ السَّلَام وَقَالَ محمود العيني: هذا غير مقنع لأنه ﷺ قَالَ له ذلك قبل أن يعين الصفى.

(فَأَخَذَ) أي: فذهب فأخذ (صَفِيَّةً) بفتح الصاد المهملة وكان اسمها زينب (بِنْتُ حُيَيٍّ) بضم الحاء المهملة وكسرهما وفتح المثناة التحتية الأولى المخففة وتشديد الثانية هو ابن أخطب بن سعية بفتح السين المهملة وسكون العين المهملة وفتح الياء آخر الحروف وهي من بنات هارون عَلَيْهِ السَّلَام وأمها برة بنت سموال، قَالَ الواقدي: ماتت في خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة خمسین، وَقَالَ غيره: ماتت في خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة ست وثلاثين ودفنت بالبقيع وكانت تحت كنانة بن أبي الحقيق بضم الحاء المهملة وفتح القاف قتل يوم خيبر رُوِيَ لها عشرة أحاديث للبخاري واحد منها.

فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أُعْطِيتَ دَحِيَّةَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ، سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ وَالتَّنْضِيرِ، لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: «ادْعُوهُ بِهَا» فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ غَيْرَهَا».....

(فَجَاءَ رَجُلٌ) قَالَ الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسمه (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أُعْطِيتَ دَحِيَّةَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ، سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ) بضم القاف وفتح الراء وسكون الياء آخر الحروف وبالطاء المعجمة، (والتَّنْضِيرِ) بفتح النون وكسر الضاد المعجمة وهما: قبيلتان عظيمتان من يهود خيبر، وقد دخلوا في العرب على نسبهم إلى هارون عَلَيْهِ السَّلَام.

(لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ) لكونها من بيت النبوة لكونها من ولد هارون عَلَيْهِ السَّلَام ومن بيت الرياسة لكونها سيد قريظة والتنضير مع ما كانت عليه من الجمال الباعث على كثرة النكاح المؤدية إلى كثرة النسل وإلى جمال الولد لا للشهوة النفسانية فإنه ﷺ معصوم منها والنبي ﷺ أكمل الخلق في هذه الأوصاف بل في جميع الأخلاق الحميدة.

(قَالَ) ﷺ: (ادْعُوهُ) بضم الهمزة أي: ادعوا دحية (بِهَا) أي: بصفية فدعوه، (فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ) له: («خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ غَيْرَهَا») أي: غير صفية وارتجعها منه، قَالَ المازري: ما حاصله أن استرجاع النَّبِيِّ ﷺ منه صفية محمول على أنه إنما كان أذن له في جارية من حشو السبي لا في أخذ أفضلهن، فلما رأى أنه أخذ أنفسهن نسباً وأجودهن شرفاً وجماً لا استرجعها لثلاث يتميز دحية بها على سائر الجيش مع أن فيهم من هو أفضل منه.

وفيه أيضاً: انتهاكها مع علو رتبتها وبما يترتب على ذلك شقاق أو غيره فقطع هذه المفاسد واصطفها لنفسه وعوضه عنها، وفي سير الواقدي: أنه ﷺ أعطاه أخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق وكان كنانة زوج صفية فكانه ﷺ طيب خاطره لما استرجع منه صفية بأن أعطاه أخت زوجها وأجاب عنه الكرمانى بثلاثة أجوبة:

الأول: إنه لم يتم عقد الهبة بعد وفيه نظر لأنه لم يجر عقد هبة حتى يقال إنه رجع عنها وإنما كان إعطاؤه إياها بوجه من الوجوه التي ذكرت.

والثاني: أنه أبو المؤمنين وللوالد أن يرجع عن هبة الولد فيه أيضاً نظر، لأنه

قَالَ: فَأَعْتَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَتَزَوَّجَهَا، فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْرَةَ، مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ،

لا يمشي ما ذكره في مذهب غيره.

والثالث: أنه اشتراها منه وفيه أيضًا أنه لم يجر بينهما عقد فكيف اشتراها منه فإن قيل: قد وقع في رواية مسلم أن النَّبِيَّ ﷺ اشترى صفية منه بسبعة أرؤس. فالجواب: أن إطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز لأنه لما أخذها منه على الوجه الذي ذكر وعوضه عنها بسبعة أرؤس على سبيل التكرم والتفضل أطلق الراوي الشراء عليه لوجود معنى المبادلة فيه وليس في قوله بسبعة أرؤس ما ينافي قوله خذ جارية إذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة. هذا وَقَالَ القاضي: الأولى عندي أن صفية كانت فياً لأنها كانت زوجة كنانة بن الربيع وهو وأهله من بني أبي الحقيق وكانوا صالحوا رسول الله ﷺ وشرط عليهم أن لا يكتموا كنزاً فإن كتموه فلا دم لهم وسألهم عن كنز حيي بن أخطب فكتموه وقالوا أذهبته النفقات ثم عثر عليه عندهم فانتقض عهدهم فسباهم وصفية من سبيهم فهي فيء لا يخمس بل يفعل فيه الإمام ما يرى انتهى.

وأنت خير بأن على مذهبه: إن الفيء لا يخمس وأما مذهب غيره فهو أنه يخمس.

(قَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَأَعْتَقَهَا) أَي: صفية (النَّبِيُّ ﷺ) وَتَزَوَّجَهَا، فَقَالَ لَهُ) أَي: لَأَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ثَابِتٌ) الْبَنَانِيُّ: (يَا أَبَا حَمْرَةَ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالزَّايِ هُوَ كُنْيَةُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَا أَصْدَقَهَا؟) أَي: أَي شَيْءٍ جَعَلَ صَدَاقَهَا النَّبِيُّ ﷺ، (قَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَصْدَقَهَا: (نَفْسَهَا) أَي: (أَعْتَقَهَا) بِلَا عَوْضٍ، (وَتَزَوَّجَهَا) بِلَا مَهْرٍ أَوْ جَعَلَ نَفْسَ الْعَتَقِ صَدَاقَهَا، وَبِهِ أَخَذَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرُهُمْ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ وَسَيَجِيءُ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَتَّى إِذَا كَانَ) ﷺ (بِالطَّرِيقِ) جَاءَ فِي الصَّحِيحِ فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَّغْنَا سَنَدَ الرُّوحَاءِ وَالسَّنَدَ بَفَتْحِ السَّيْنِ وَضَمِّهَا وَهُوَ جَبَلُ الرُّوحَاءِ، وَهِيَ قَرْيَةٌ لِمَزِينَةَ عَلَى نَحْوِ أَرْبَعِينَ مَيْلًا مِنَ الْمَدِينَةِ أَوْ نَحْوَهَا وَالرُّوحَاءُ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَبِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ مَمْدُودٌ، وَفِي رَوَايَةٍ: أَقَامَ عَلَيْهَا بِطَرِيقِ خَيْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يَبْنِي بِصَفِيَّةٍ.

جَهَّزَتْهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ» وَبَسَطَ نِطْعًا، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالتَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالسَّمْنِ، قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَدْ ذَكَرَ السَّوِيقَ، قَالَ: فَحَاسُوا حَيْسًا،

(جَهَّزَتْهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ) بضم السين المهملة هي أم أنس رضي الله عنهما.
(فَأَهْدَتْهَا لَهُ) أي: زفت أم سليم صفة لرسول الله ﷺ (مِنَ اللَّيْلِ) أي: في الليل، وَقَالَ الكرمانى: وفي بعضها أي: النسخ والروايات فهدتها بغير همز، وقيل: هذا هو الصواب قَالَ الجوهرى: الهداء مصدر قولك: هديت أنا المرأة إلى زوجها هداء.

(فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا) على وزن فعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ما دام في إعراسهما يقال: رجل عروس، وامرأة عروس، وجمع المذكر: عُرُس، وجمع المؤنث: عرائس وفي المثل: كاد العروس أن يكون ملكًا والعروس اسم حصن باليمن وقول العامة: العروس للرجل، والعريس للمرأة ليس له أصل.
(فَقَالَ) ﷺ: («مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ») كذا هو في أكثر النسخ، وفي بعضها: فليجئني به بنون الوقاية.

(وَبَسَطَ) بفتحات (نِطْعًا) بكسر النون وفتح الطاء المهملة وعن أبي عبيد وهو الذي اختاره ثعلب في الفصح.

وفي المخصص فيه أربع لغات: نطع بفتح النون وسكون الطاء، ونطع بفتحتين، ونطع بكسر النون وفتح الطاء، ونطع بكسر النون وسكون الطاء، وجمعه أنطاع ونطوع، وزاد في المحكم: أنطع.
وَقَالَ أبو عمرو الشيباني في نوادره: النطع هو المبنأة والستارة، وَقَالَ ابن قتيبة المبنأة والمبنأة النطع.

(فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالتَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالسَّمْنِ، قَالَ) أي: عبد العزيز صهيب: (وَأَحْسِبُهُ) أي: أحسب أنسا رضي الله عنه (قَدْ ذَكَرَ السَّوِيقَ) وجزم عبد الوارث في روايته بذكر السويق.

(قَالَ) أي: أنس رضي الله عنه (فَحَاسُوا) بمهملتين أي: خلطوا أو اتخذوا (حَيْسًا) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة التحتية وبالسین المهملة هو الطعام المتخذ من التمر والسمن والأقط، وَقَالَ ابن سيدة: الحيس هو الأقط

فَكَانَتْ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ⁽¹⁾.

يخلط بالتمر والسمن وحاسه حيساً وحيسة خلطه قَالَ الشاعر:
وَإِذَا يَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يَحَاسُ الْحَيْسُ يَدْعَى جَنْدَبُ
وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْحَيْسُ الْخُلْطُ وَمِنْهُ سَمِيَ الْحَيْسُ، وَفِي الْمَخْصَصِ قَالَ
الشاعر:

التمر والسمن جميعاً والأقط الحيس إلا أنه لم يختلط
وقد يخلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق.

(فَكَانَتْ) بالفاء وفي رواية وكانت بالواو أي: كانت الثلاثة المصنوعة حيساً
(وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: طعام عرسه من الولم وهو الجمع سمي به لاجتماع
الزوجين. وفي الحديث فوائد غير ما ذكر:

منها: استحباب التكبير والذكر عند الحرب وهو موافق لقوله تَعَالَى:
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيَتْهُ فَتُكَ فَتُكُّ فَتُكُّ فَتُكُّ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: 45].
ومنها: استحباب التثليث في التكبير لقوله: قالها ثلاثاً، أي: ثلاث مرات.
ومنها: أن فيه دلالة على أن الفخذ ليست بعورة وقد سبق تحقيقه.

ومنها: أن إجراء الفرس يجوز ولا يخل بمراتب الكبار لا سيما عند الحاجة
أو لرياضة الدابة أو لتدريب النفس على القتال.

ومنها: استحباب إعتاق السيد أُمته وتزوجها وقد صح أن له أجرين كما جاء
في حديث أَبِي مُوسَى وَسَيَاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اتَّفَقَ ثَابِتٌ وَقَتَادَةُ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صَهْبٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا، وَبِهِ قَالَ قَتَادَةُ فِي رِوَايَةٍ وَأَخَذَ
بِظَاهِرِهِ أَحْمَدُ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَلَا يَجِبُ لَهَا مَهْرٌ غَيْرُهُ، وَتَبِعَهُمُ ابْنُ حَزْمٍ
فَقَالَ: هُوَ سَنَةٌ فَاضِلَةٌ وَنِكَاحٌ صَحِيحٌ وَصَدَاقٌ صَحِيحٌ، فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ

(1) أطرافه 610، 947، 2228، 2235، 2889، 2893، 2943، 2944، 2945، 2991،

3085، 3086، 3367، 3647، 4083، 4084، 4197، 4198، 4199، 4200،

4201، 4211، 4212، 4213، 5085، 5159، 5169، 5387، 5425، 5528،

5968، 6185، 6363، 6369، 7333 - تحفة 990 - 104/1. أخرجه مسلم في النكاح

باب فضيلة إعتاقه أُمته ثم يتزوجها. وفي الجهاد والسير باب غزوة خيبر رقم 1365.

فهي حرة فلا يرجع عليها بشيء ولو أبت أن تزوجه بطل عتقها، وفي هذا خلاف متأخر ومتقدم، قَالَ الطحاوي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَزِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنَا أَبَانُ وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ نَحْوَهُ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ثُمَّ قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَعْتَقَ أُمَّتَهُ عَلَى أَنَّ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا جَازَ ذَلِكَ فَإِنْ تَزَوَّجَتْ فَلَا مَهْرَ لَهَا غَيْرَ الْعَتَاقِ، وَأَرَادَ بِهِؤَلَاءِ الْقَوْمِ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَعَامِرُ الشَّعْبِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَقَتَادَةُ، وَطَاوُوسٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَبِيبٍ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا أَعْتَقَ الرَّجُلُ أُمَّتَهُ عَلَى أَنَّ يَكُونَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا جَازَ ذَلِكَ، فَإِذَا عَقَدَ عَلَيْهَا لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ مَهْرًا غَيْرَ ذَلِكَ الْعَتَاقِ وَمِمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو يُونُسَ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

وذكر الترمذي أنه مذهب الشافعي أيضًا، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: قَالَ الشافعي: هي بالخيار إذا أعتقها فإن امتنعت من تزويجه فله عليها قيمتها إن لم يمكن الرجوع فيها، وإن تزوجت بالقيمة الواجبة له عليها صح بذلك عنده.

وفي كتاب الأحكام لابن بزيمة في هذه المسألة: اختلف سلف الصحابة وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يراه، وقد روينا جوازه عن علي وأنس، وابن مسعود رضي الله عنهم، وروينا عن ابن سيرين: أنه استحب أن يجعل مع عتقها شيئًا ما وصح كراهة ذلك أيضًا عن الحسن البصري، وجابر بن زيد، والنخعي، وَقَالَ النَّخَعِيُّ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَعْتَقَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلُوهُ كَالرَّائِبِ بَدَنَتِهِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ شَبْرَمَةَ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ، وَزُفَرٌ، وَمَالِكٌ: لَيْسَ لِأَحَدٍ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا فَيَتِمَّ لَهُ النِّكَاحُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِغَيْرِ صَدَاقٍ وَكَانَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَى الْعَتَاقِ الَّذِي لَيْسَ بِصَدَاقٍ ثُمَّ إِنْ فَعَلَ هَذَا وَقَعَ الْعَتَاقُ وَلَهَا عَلَيْهِ مَهْرُ الْمَثَلِ فَإِنْ أَبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَهُ تَسَعَّى لَهُ فِي قِيَمَتِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ مَالِكٌ وَزُفَرٌ: لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا وَفِي الْأَحْكَامِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : إِنْ كَرِهْتَ نِكَاحَهُ غَرِمْتَ لَهُ قِيمَتَهَا وَمَضَى النِّكَاحُ فَإِنْ كَانَتْ مَعْسَرَةٌ اسْتَسَعَتْ فِي ذَلِكَ وَقَالَ مَالِكٌ وَزَفَرٌ : إِنْ كَرِهْتَ فَهِيَ حُرَّةٌ وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَا أَعْتَقُ إِلَّا عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فَإِنْ كَرِهْتَ لَمْ تَعْتَقْ ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الشَّرْطِ وَالْمَشْرُوطُ ثُمَّ إِنْ الطَّحَاوِيُّ اسْتَدَلَّ عَلَى الْخُصُوصِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ ﴾ [الْأَحْزَابُ : 50] .

وَوَجَّهَ الْاسْتِدْلَالَ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَبَاحَ لِنَبِيِّهِ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِغَيْرِ صَدَاقٍ كَانَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَى الْعَتَاقِ الَّذِي لَيْسَ بِصَدَاقٍ ، وَمِمَّا يُوْثِدُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ جَوِيرِيَّةً بِنْتَ الْحَارِثِ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ فَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا ، رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ثُمَّ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَيْفَ كَانَ إِعْتَاقُهُ ﷺ جَوِيرِيَّةً الَّتِي تَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا قَالَتْ : وَلَمَّا أَصَابَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا بَنِي الْمَصْطَلِقِ وَقَعَتْ جَوِيرِيَّةً بِنْتَ الْحَارِثِ فِي سَهْمِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ ، أَوْ لِبْنِ عَمٍّ لَهُ فَكَاتَبَتْ عَلَى نَفْسِهَا قَالَتْ : وَكَانَتْ امْرَأَةً حُلُوةً مَلَا حَةً ⁽¹⁾ لَا يَكَادُ يَرَاهَا أَحَدٌ إِلَّا أَخَذَتْ بِنَفْسِهِ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَتَسْتَعِينَهُ فِي كِتَابَتِهَا ، فَوَاللَّهِ مَا هِيَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتَهَا عَلَى بَابِ الْحَجَرَةِ وَعَرَفْتُ أَنَّهُ سِيرِي مِنْهَا مَا رَأَيْتُ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا جَوِيرِيَّةُ بِنْتَ الْحَارِثِ بِنِ أَبِي ضَرَّارٍ سِيدِ قَوْمِهِ ، وَقَدْ أَصَابَنِي مِنَ الْأَمْرِ مَا لَمْ يَخْفُ عَلَيْكَ فَوَقَعْتُ فِي سَهْمِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ أَوْ ابْنِ عَمٍّ لَهُ فَكَاتَبْتُهُ فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْتَعِينَهُ عَلَى كِتَابَتِي فَقَالَ : هَلْ لَكَ فِي خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ قَالَتْ : وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : أَقْضِي عَنْكَ كِتَابَتَكَ وَأَنْزُوجَكَ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : فَقَدْ فَعَلْتَ وَخَرَجَ الْخَبَرُ إِلَى النَّاسِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ جَوِيرِيَّةَ بِنْتَ الْحَارِثِ فَقَالُوا : صَهْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَرْسَلُوا مَا فِي أَيْدِيهِمْ قَالَتْ : فَلَقَدْ أَعْتَقَ بِتَزْوِيجِهِ إِيَّاهَا مِائَةَ أَهْلِ بَيْتٍ مِنْ بَنِي الْمَصْطَلِقِ فَلَا نَعْلَمُ امْرَأَةً كَانَتْ أَعْظَمَ بَرَكَةٍ عَلَى قَوْمِهَا مِنْهَا ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ وَفِيهِ حُكْمٌ يَخْتَصُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ دُونَ غَيْرِهِ وَهُوَ أَنْ يُؤَدِّي كِتَابَةَ مَكَاتِبَةٍ

(1) قَوْلُهَا حُلُوةٌ بِالضَّمِّ مِنَ الْحُلَاوَةِ وَقَوْلُهَا مَلَا حَةً بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ مَعْنَاهُ شَدِيدُ الْمَلَا حَةٍ وَهُوَ مِنْ أُنْبِيَةِ الْمَبَالِغَةِ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَكَانَتْ امْرَأَةً مَلَا حَةً بِتَخْفِيفِ اللَّامِ أَيُّ : ذَاتُ مَلَا حَةٍ وَفِعَالٌ مَبَالِغَةٌ فِي فِعْلِ نَحْوِ كَرِيمٍ وَكَرَامٍ وَكَبِيرٍ وَكِبَارٍ وَفِعَالٌ بِالتَّشْدِيدِ أَبْلَغُ مِنْهُ .

13 - باب: فِي كَمْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي الثِّيَابِ؟

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: «لَوْ وَارَتْ جَسَدَهَا فِي ثَوْبٍ لَأَجَزَتْهُ».

غيره لتعتق بذلك ويكون عتقها مهرها لتكون زوجته فهذا لا يجوز لأحد غير النَّبِيِّ ﷺ وهذا إذا كان جائزاً للنبي ﷺ فجعله عتق الذي تولى عتقه هو مهرًا لمن أعتقه أولى وأحرى أن يجوز، ومن الفوائد: أن الزفاف في الليل وقد جاء أنه عَلَيْهِ السَّلَام دخل عليها نهاراً، ففيه جواز الأمرين، ومنها مطلوبة الوليمة للعرس وأنها بعد الدخول.

وَقَالَ النووي: ويجوز قبله وبعده والمشهور عندنا أنها سنة، وقيل: واجبة وعندنا إجابة الدعوة سنة سواء كانت وليمة أو غيرها، وبه قَالَ أَحْمَد، ومالك في رواية وَقَالَ الشافعي: إجابة وليمة العرس واجبة وغيرها مستحبة، وبه قَالَ مالك في رواية.

ومنها: أن فيه دلال الكبير لأصحابه وطلب طعامهم في نحو هذا ويستحب لأصحاب الزوج وجيرانه مساعدته في الوليمة بطعام من عندهم .
ومنها: أن الوليمة تحصل بأي طعام كان ولا يتوقف على شاة والسنة تقوم بغير لحم.

فائدة:

الوليمة: عبارة عَنِ الطَّعَامِ المَتَّخَذِ للعرس، والوكيرة: طعام البناء، والخرس: طعام الولادة وما تطعمه النفساء نفسها خرسه، والإعذار: طعام الختان، والنقيعة، طعام القادم من سفره وكل طعام صنع لدعوة مأدبة والدعوة الخاصة النقرى والعامّة الجفلى.

13 - باب: فِي كَمْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي الثِّيَابِ؟

(باب) بالتثنية (في) بيان (كم) ثوباً (تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي الثِّيَابِ؟) وفي رواية: في الثياب وكم وقعت في صدر الكلام في جملتها فلا يقدر تأخرها عَنِ الجار في صدارتها.

(وَقَالَ عِكْرِمَةُ) بكسر العين والراء هو مولى ابن عباس رضي الله عنهما أحد فقهاء مكة: (لَوْ وَارَتْ) أي: سترت المرأة (جَسَدَهَا فِي ثَوْبٍ) واحد (لَأَجَزَتْهُ)

372 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْفَجْرَ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءٌ

بفتح لام التأكيد من الإجزاء أي: لكفته وفي رواية جاز وهذا التعليق وصله عبد الرزاق، ولفظه: لو أخذت المرأة ثوباً فتقنعت به حتى لا يرى من شعرها شيء أجزأ عنها.

وروى ابن أبي شيبَةَ نَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: تَصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ خَصِيفٍ⁽¹⁾، وَنَا أَبَانُ بْنُ صَمْعَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ صَفِيحًا.

وذكر عَنْ مِيمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهَا صَلَّتْ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، وَمِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى صَحِيحَةٍ: أَنَّهَا صَلَّتْ فِي دِرْعٍ وَاحِدٍ فَضْلًا، وَقَدْ وَضَعَتْ بَعْضُ كَمَهِهَا عَلَى رَأْسِهَا.

وَمِنْ طَرِيقٍ مَكْحُولٍ عَنْ عَائِشَةَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تَصَلِّي فِي دِرْعٍ سَابِغٍ وَخِمَارٍ وَكَذَا رَوَى عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ طَرِيقٍ أُمُّ مُحَمَّدٍ بْنُ زَيْدٍ بْنُ مَهَاجِرٍ بْنُ قَنْفَذٍ.

وَمِنْ حَدِيثٍ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: لَا تَصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي أَقْلٍ مِنْ أَرْبَعَةِ أَثْوَابٍ، وَعَنِ الْحَكَمِ: فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، وَعَنْ حَمَادٍ: دِرْعٌ وَمَلْحَفَةٌ تَغْطِي رَأْسَهَا.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ (عَنْ) ابْنِ شِهَابٍ (الزُّهْرِيِّ) أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عُرْوَةُ) ابْنُ الزُّبَيْرِ (أَنَّ) عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَرَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ حَمْصِيِّ وَمَدْنِيِّ وَفِيهِ رِوَايَةُ تَابِعِيِّ عَنْ تَابِعِيِّ عَنْ صَحَابِيَّةٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الصَّلَاةِ، وَكَذَا مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةٍ.

(قَالَتْ): وَاللَّهِ (لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْفَجْرَ، فَيَشْهَدُ) أَي: يَحْضُرُ (مَعَهُ) وَفِي رِوَايَةٍ يَشْهَدُ بِلَا فَاءٍ (نِسَاءً) جَمْعُ امْرَأَةٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

(1) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَطِيفًا بِتَخَصُّفَاتِنَا عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 22] أَي: يَلْزِقَانِ بَعْضُهُمَا بَعْضَ لَيْسْتَ رَاهُ عَوْرَتَهُمَا.

مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفَّعَاتٍ⁽¹⁾

(مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ) حال كونهن (مُتَلَفَّعَاتٍ) من التلفع بالعين المهملة، وروى متلفعات بالفاء بدل العين .

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: التلفع بالثوب أن يشتمل به حتى يجلل به جسده، وهو اشتمال الصماء عند العرب، لأنه لم يرفع جانباً منه فيكون فيه فرجة .

وهو عند الفقهاء: مثل الاضطباع إلا أنه في ثوب واحد .

وعن يعقوب: اللفعا: الثوب الذي تلتفع به المرأة، أي: تلتحف به فيغييها، وعن كراع وهو الملقع أيضاً .

وعن ابن دريد: اللفعا الملحفة أو الكساء، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: وهو الكساء .

وعن صاحب العين: تلفع بثوبه إذا اضطبع به وتلفع الرجل بالشيب كأنه غطى سواد رأسه ولحيته .

وفي شرح الموطأ لابن حبيب: التلفع أن يلقي الثوب على رأسه ثم يلف به ولا يكون الالتفعا إلا بتغطية الرأس وقد أخطأ من قَالَ: الالتفعا مثل الاشتمال، وأما التلفف فيكون مع تغطية الرأس وكشفه .

(1) قال الكرماني: بالرفع والنصب، والتلفع: التلحف والاشتمال، والمروط أكسية من صوف أو خز كان يؤتزر بها واحدها المرط بالكسر، وقيل: هي أردية واسعة، والمستفاد صلاتهن في ثوب واحد اهـ .

وقال الحافظ: قال الأصمعي: التلفع أن تشتمل بالثوب حتى تجلل به جسدك، وفي «شرح الموطأ» لابن حبيب: التلفع لا يكون إلا بتغطية الرأس والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه، وقد اعترض على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بأن الالتفعا المذكور يحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى، والجواب عنه: أنه تمسك بأن الأصل عدمها على ما ذكر على أنه لم يصرح بشيء إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة اهـ .

ولا يذهب عليك أن غرض المصنف بالترجمة الإشارة إلى اختلاف السلف في كم تصلي المرأة من الثياب؟ فقيل: لا بد من أربعة، وقيل: من ثلاثة، والجمهور على أنه يجزئ ثوب واحد بشرط أن يكون ساتراً للورة كما بسط في «الأوجز» قال ابن المنذر بعد أن حُكي عن الجمهور أن الواجب على المرأة أن تصلي في درع وخمار: المراد بذلك تغطية بدنهما ورأسهما، فلو كان الثوب واسعاً فغطت رأسها بفضله جاز، وما رويناه عن عطاء أنه قال: تصلي في درع وخمار وإزار، وعن ابن سيرين مثله، وزاد: وملحفة فإني أظنه محمولاً على الاستحباب، كذا في «الفتح» .

فِي مُرُوطِهِنَّ، ثُمَّ يَرْجِعَنَّ إِلَى بُيُوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ⁽¹⁾.

وفي المحكم: الملفعة ما يلفع به من رداء أو لحاف أو قناع وفي المغيث، وقيل: اللفاعة النطع.

وقيل: الكساء الغليظ.

وفي الصحاح: لفع رأسه تلفيعًا، أي: غطاه.

وفي بعض الروايات: متلفعات بالرفع على أنها صفة نساء.

(فِي مُرُوطِهِنَّ) جمع: مرط بكسر الميم قَالَ الْقَزَاز: المرط ملحفة يتزر بها، والجمع: أمراط ومروط.

وقيل: المرط كساء من خز، أو صوف، أو كتان.

وقيل: الثوب الأخضر.

وفي مجمع الغرائب: أكسية من شعر أسود، وعن الخليل هي أكسية معلمة. وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: هو الإزار.

وَقَالَ النُّصْرِيُّ بْنُ شَمِيلٍ: لَا يَكُونُ الْمُرْطُ إِلَّا دِرْعًا وَهُوَ مِنْ خَزٍ أَخْضَرٍ وَلَا يُسَمَّى الْمُرْطُ إِلَّا أَخْضَرَ، وَلَا يَلْبَسُهُ إِلَّا النِّسَاءُ.

وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ: هُوَ كِسَاءٌ صُوفٍ رَقِيقٌ خَفِيفٌ مَرَبَعٌ كُنَ النِّسَاءُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ يَتَزَرْنَ بِهِ وَيَلْتَفِعْنَ، (ثُمَّ يَرْجِعْنَ) مِنَ الْمَسْجِدِ (إِلَى بُيُوتِهِنَّ) مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ) وَفِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ يَعْنِي: مِنَ الْغُلَسِ كَمَا عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي الْمَوَاقِيتِ.

وعند مسلم: ما يعرفن من الغلس وهو ظلمة آخر الليل، ثم عدم معرفتهن يحتمل أن يكون لبقاء ظلمة من الليل أو لتغطيتهن بالمروط غاية التغطي.

وقيل: معنى ما يعرفهن أحد ما يعرف أعيانهن وهذا بعيد، والأوجه فيه: أن يقال ما يعرفهن أحد أي: أنساء أم رجال وإنما يظهر للرأي الأشباح خاصة ففي الحديث فوائد:

منها: أن المرأة إذا صلت في ثوب واحد بالالتفاف جازت صلاتها وقد

(1) أطرافه 578، 867، 872 - تحفة 16473. أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها رقم (645).

استدل به على ذلك فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون التفاعهن في مروطن من فوق ثياب أخرى فلا يتم الاستدلال به .

فالجواب : إن الحديث ساكت عن هذا بحسب الظاهر ولكن الأصل عدم الزيادة واختياره يؤخذ في عاداته من الآثار التي يترجم بها .

وَقَالَ ابن بطال : اختلفوا في عدد ما تصلي فيه المرأة من الثياب فَقَالَ مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي رحمهم الله : تصلي في درع وخمار .

وَقَالَ عطاء : في ثلاثة : درع وإزار وخمار .

وَقَالَ ابن سيرين : في أربعة : الثلاثة المذكورة ، وملحفة .

وَقَالَ ابن المنذر : عليها أن تستر جميع بدنّها إلا وجهها وكفيها سواء سترته بثوب واحد أو أكثر ولا أحسب ما روي من المتقدمين من الأمر بثلاثة أو أربعة إلا من طريق الاستحباب ، وزعم أبو بكر بن عبد الرحمن : أن كل شيء من المرأة عورة حتى ظفرها وهي رواية عن أحمد .

وَقَالَ مالك والشافعي : قدم المرأة عورة فإن صلت وقدمها مكشوفة أعادت في الوقت عند مالك وكذلك إذا صلت وشعرها مكشوف وعند الشافعي تعيد أبدًا .

وَقَالَ أبو حنيفة والثوري : قدم المرأة ليست بعورة فإن صلت وقدمها مكشوفة صحت صلاتها ولكن فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله .

ومنها : أنه احتج به مالك والشافعي وأحمد وإسحاق أن الأفضل في صلاة الصبح التغليس ، ولنا أحاديث كثيرة في هذا الباب رويت عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم :

منهم : رافع بن خديج روى أبو داود من حديث محمود بن لبيد عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أصبحوا بالصبح فإنه أعظم لأجركم» أو أعظم للأجر ورواه الترمذي أيضًا ، وَقَالَ حديث حسن صحيح ، ورواه النسائي وابن ماجه أيضًا قوله : أصبحوا بالصبح ، أي : نوروها به ، ويروى أصبحوا بالفجر ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه : أسفروا بصلاة الصبح فإنه أعظم للأجر وفي لفظ له : فكلما أصبحتم بالصبح فإنه أعظم لأجركم ، وفي لفظ للطبراني : فكلما أسفرتكم بالفجر فإنه أعظم للأجر .

ومنهم : محمود بن لبيد روى حديثه أحمد في مسنده نحو رواية أبي داود ولم يذكر فيه رافع بن خديج ومحمود بن لبيد صحابي مشهور على ما قيل ولكن قَالَ محمود العيني : قَالَ المزي : محمود بن لبيد بن عصمة بن رافع بن امرئ القيس الأوسي ثم الأشهلي ولد على عهد رسول الله ﷺ وفي صحبته خلاف انتهى .

وقد ذكره مسلم في التابعين في الطبقة الثانية ، وذكر ابن أبي حاتم أن البُخَارِيَّ قَالَ : له صحبة قَالَ ، وَقَالَ أَبِي : لا يعرف له صحبة ، وَقَالَ أبو عمر : قول البُخَارِيَّ أولى فعلى هذا يحتمل أنه سمع هذا الحديث من رافع فرواه أولاً عنه ثم سمعه من النَّبِيِّ ﷺ فرواه عنه إلا أن في طريق أحمد عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم وفيه ضعف .

ومنهم : بلال روى حديثه البزار في مسنده نحو : حديث رافع ، وفي : أيوب ابن سيار ، وَقَالَ البزار : فيه ضعف .

ومنهم : أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روى حديثه البزار أَيْضًا مرفوعًا ولفظه : أسفروا بصلاة الصبح فإنه أعظم للأجر .

ومنهم : قتادة ابن النعمان روى حديثه الطبراني في معجمه من حديث عاصم ابن عمر بن قتادة بن النعمان ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جده مرفوعًا نحوه ، ورواه البزار أَيْضًا .

ومنهم : ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روى حديثه الطبراني أَيْضًا عنه مرفوعًا نحوه .

ومنهم : أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روى حديثه ابن حبان عنه مرفوعًا نحوه .

ومنهم : رجال من الأنصار أخرج حديثهم النسائي من حديث محمود بن لبيد عَنْ رجال من قومه من الأنصار أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «أسفروا بالصبح فإنه أعظم للأجر» .

ومنهم : أَبُو هُرَيْرَةَ وابن عباس رضي الله عنهم أخرج حديثهما الطبراني من حديث حفص بن سليمان ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وأبي هريرة : لا تزال أمتي على الفطرة ما أسفروا بالفجر .

ومنهم : أبو الدرداء أخرجه أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد بن عبيد من حديث أبي الزاهرية، عَنْ أَبِي الدرداء رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «أسفروا بالفجر تفقهوا» .

ومنهم : حواء الأنصارية أخرج حديثها الطبراني من حديث ابن بجيد الحارثي عَنْ جدته الأنصارية وكانت من المبايعات قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» ، وابن بجيد : بضم الموحدة وفتح الجيم على صيغة التصغير، ذكره ابن حبان في الثقات وجدته حواء بنت زيد بن السكن أخت أسماء بنت زيد بن السكن.

فإن قيل : كان ينبغي أن يكون الإسفار واجباً لمقتضى الأوامر فيه .

فالجواب : إن الأمر إنما يدل على الوجوب إذا كان مطلقاً مجرداً عن القرائن الصارفة إلى غيره، وهذه الأوامر ليست كذلك فلا يدل إلا على الاستحباب فإن قيل : قد يؤوّل الإسفار في هذه الأحاديث بظهور الفجر، وقد قَالَ الترمذي، وَقَالَ الشافعي، وأحمد، وإسحاق : معنى الإسفار أن يصبح الفجر ولا يشك فيه ولم يروا أن الإسفار تأخير الصلاة.

فالجواب : أن هذا التأويل غير صحيح فإن الغسل الذي يقولون به هو اختلاط ظلام الليل بنور النهار كما ذكره أهل اللغة وقبل ظهور الفجر لا يصح صلاة الصبح فثبت أن المراد بالإسفار إنما هو التنوير وهو التأخير عن الغسل وزوال الظلمة وأيضاً فقوله : أعظم للأجر يقتضي حصول الأجر في الصلاة بالغسل فلو كان الإسفار هو وضوح الفجر وظهوره لم يكن في وقت الغسل أجر لخروجه عَنْ الوقت وأيضاً يبطل تأويلهم ذلك ما رواه ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه وأبو داود الطيالسي في مسانيده والطبراني في معجمه من حديث رافع بن خديج قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لبلال : «يا بلال نور صلاة الصبح حتى يبصر القوم مواقع نبلهم من الإسفار» .

وكذا ما رواه الإمام أبو مُحَمَّد القاسم بن ثابت السرقسطي في كتاب غريب الحديث حَدَّثَنَا موسى بن هارون، ثنا مُحَمَّد بن عبد الأعلى، ثنا المعتمر سمعت بياناً أبا سعيد قَالَ: سمعت أنسا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يصلي الصبح حين يفسح البصر انتهى.

يقال: فسح البصر وانفسح إذا رأى الشيء عَنْ بعد يعني به إسفار الصبح فإن قيل: قد قيل إن الأمر بالإسفار إنما جاء في الليالي المقمرة، لأن الصبح لا يتبين فيها جداً فأمرهم بزيادة التبين استظهاراً باليقين في الصلاة.

فالجواب: إن هذا تخصيص بلا مخصص، ويرده أيضاً ما أخرجه ابن أبي شيبة عَنْ إبراهيم النخعي ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير بالفجر وأخرجه الطحاوي أيضاً في شرح الآثار بسند صحيح ثم قَالَ: ولا يصح أن يجتمعوا على خلاف ما كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وما قاله ابن جزم: إن خبر الأمر بالإسفار صحيح إلا أنه لا حجة لكم فيه إذا أضيف إلى الثابت من فعله ﷺ في التغليس حتى إنه لينصرف والنساء لا يعرفن فيه إن الثابت من فعله ﷺ في التغليس لا يدل على الأفضلية، لأنه يجوز أن يكون غيره أفضل منه وإنما فعل ذلك للتوسعة على أمته بخلاف الخبر الذي فيه الأمر لأن قوله ﷺ: «أعظم للأجر» أفعّل التفضيل فيقتضي أجريين:

أحدهما: أكمل من الآخر لأن صيغة أفعّل تقتضي المشاركة في أصل الفعل مع رجحان أحد الطرفين فحينئذ يقتضي هذا الكلام حصول الأجر في الصلاة بالغسل ولكن حصوله في الإسفار أعظم وأكمل منه، فلو كان الإسفار لأجل تقضي طلوع الفجر لم يكن في وقت الغسل أجر لخروجه عَنْ الوقت، فإن قيل: روى أبو داود من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ صلى الصبح بغسل ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك بالغسل حتى مات ﷺ لم يعد إلى أن يسفر ورواه ابن حبان أيضاً في صحيحه كلاهما من حديث أسامة بن زيد الليثي.

فالجواب: إنه يرده هذا ما أخرجه البُخَارِيُّ ومسلم عَنْ عبد الرحمن بن يزيد، عَنْ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ما رأيت رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فإنه يجمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها انتهى.

قالت العلماء: يعني وقتها المعتاد في كل يوم لا أنه صلاها قبل الفجر وإنما غلس بها جدا ويوضحه رواية البُخَارِيِّ والفجر حين نزع، وهذا دليل على أنه ﷺ كان يسفر بالفجر دائماً وقلماً صلاها بغلس، وبه استدل الشيخ في الإمام لأصحابنا الحنفية على أن أسامة بن زيد قد تكلم فيه، فَقَالَ أحمد: ليس بشيء وَقَالَ أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وَقَالَ النسائي والدارقطني: ليس بالقوي.

فإن قيل: قد قَالَ البيهقي: رجح الشافعي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بأنه أشبه بكتاب الله عَزَّ وَجَلَّ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238]، فإذا دخل الوقت فأولى المصلين بالمحافظة المقدم للصلاة وإن رسول الله ﷺ لا يأمر بأن تصلى صلاة في وقت يصلها هو في غيره وهذا أشبه بسنن رسول الله ﷺ.

فالجواب: إن المراد من المحافظة هو المداومة على إقامة الصلوات في أوقاتها وليس فيها دليل على أن أول الوقت أفضل بل الآية دليل لنا لأن الذي يسفر بالفجر يترقب الإسفار في أول الوقت فيكون هو المحافظ المداوم على الصلاة ولأنه ربما تقع صلاته في التغليس قبل الفجر فلا يكون محافظاً للصلاة في وقتها، فإن قيل: جاء في الحديث أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله وهو لا يؤثر على رضوان الله شيئاً والعفو لا يكون إلا عن تقصير.

فالجواب: إن المراد من العفو الفضل كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ أَعِفُّ﴾ [البقرة: 219] أي: الفضل فكان معنى الحديث، والله أعلم.

إن من أدى الصلاة في أول الوقت فقد نال رضوان الله وأمن من سخطه وعذابه لامثال أمره وأدائه ما وجب عليه ومن أدى في آخر الوقت فقد نال فضل الله ونيل فضل الله لا يكون بدون الرضوان فكانت هذه الدرجة أفضل من تلك فإن قيل: جاء في الحديث وسئل أي: الأعمال أفضل فَقَالَ: الصلاة في أول

وقتها وهو لا يدع موضع الفضل ولا يأمر الناس إلا به.

فالجواب: إن ذكر الأول للحث والتحضيض والتأكيد على إقامة الصلوات في أوقاتها والذي يؤدي في ثاني الوقت أو في ثالثه أو رابعه كالذي يؤديها في أوله لا أن الجزء الأول له مزية على الجزء الثاني، أو الثالث، أو الرابع.

فحاصل المعنى: الصلاة في أول وقتها أفضل الأعمال ثم يتميز الجزء الثاني في صلاة الصبح عن الجزء الأول بالأمر الذي فيه الإسفار الذي يشعر بالتأخير عن الجزء الأول هكذا قاله محمود العيني، وفيه تأمل.

ثم إنه قال ابن حازم في كتاب الناسخ والمنسوخ: قد اختلف أهل العلم في أن الأفضل هو الإسفار فرأى بعضهم أن الإسفار هو الأفضل وذهب إلى قوله: أصبحوا بالصبح ورآه محكمًا.

وزعم الطحاوي: أن حديث الإسفار ناسخ لحديث التغليس وأنهم كانوا يدخلون مغلسين ويخرجون مسفرين وليس الأمر كما ذهب إليه لأن حديث التغليس ثابت، وأن النبي ﷺ داوم عليه حتى فارق الدنيا انتهى.

وتعقبه محمود العيني: بأنه يرد هذا حديث ابن مسعود رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري ومسلم وقد ذكر من قبل وذكر أن فيه دليلاً على أنه ﷺ كان يسفر بالفجر دائماً والأمر مثل ما ذكره الطحاوي وليس كما ذكره ابن حازم على أن اتفاق الصحابة رضي الله عنهم على الإسفار بالصبح على ما رواه الطحاوي بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي أنه قال: ما اجتمع أصحاب محمد على شيء ما اجتمعوا على التنوير دليل واضح على نسخ حديث التغليس لأن إبراهيم أخبر أنهم كانوا اجتمعوا على ذلك فلا يجوز عندنا، والله أعلم.

اجتماعهم على خلاف ما قد فعله النبي ﷺ إلا بعد نسخ ذلك وثبوت خلافه. ومن تلك الفوائد: جواز خروج النساء بشرط أمن الفتنة عليهن، أو بهن وكرهه بعضهم للشواوب.

وعند أبي حنيفة رحمه الله: تخرج العجائز لغير الظهر والعصر، وعندهما يخرجن للجميع واليوم يكره للجميع العجائز والشواوب لظهور الفساد وعموم الفتنة، والله أعلم.

14 - باب: إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ وَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا

373 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَتَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ: «أَذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ

14 - باب: إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ وَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا

(باب) بالتنوين (إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ) أي: إذا صلى شخص وهو لابس ثوباً (لَهُ أَعْلَامٌ وَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا) أي: علم الثوب والتأنيث باعتبار الخميصة الآتية وفي بعض النسخ إلى علمه وهو ظاهر.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس وينسب إلى جده لشهرته به، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ وفي رواية عن ابْنِ شِهَابٍ (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ومدني.

وفيه: رواية التابعي عن التابعي عن الصحابة، وقد أخرج متنه البُخَارِيُّ في اللباس، وأخرجه مسلم، والنسائي في الصلاة، وأبو داود، وابن ماجه في اللباس.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ) بفتح المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة كساء أسود مربع له علمان أو إعلام ويكون من خز أو صوف ولا يكون خميصة إلا أن تكون سوداء معلمة سميت بذلك لئنها ورقتها وصغر حجمها إذا طويت مأخوذ من الخمص وهو ظهور البطن.

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ: الخميصة كساء صوف أو مرعزي معلم الصنفة.

(لَهَا أَعْلَامٌ) جمع علم بفتحيتين والجملة صفة خميصة.

(فَتَنَظَرَ) ﷺ (إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً) أي: خيفة كما هو اللائق بشأنه ﷺ.

(فَلَمَّا انصَرَفَ) أي: فرغ من صلاته، (قَالَ: أَذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ) بفتح الجيم وسكون الهاء اسمه: عامر بن حذيفة العدوي القرشي

وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ،

المدني الصحابي، وقيل: اسمه عبيد أسلم يوم الفتح وكان معظمًا في قریش وعالمًا بالنسب شهد بنیان الکعبة مرتين، وتوفي في آخر خلافة معاوية وهو غير أبي جهيم بضم الجيم على صيغة التصغير.

(وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ) قد اختلف في ضبط هذا اللفظ ومعناه: فقليل بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الباء الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة المشددة وَقَالَ ثعلب يقال كبش أنبجاني بكسر الباء وفتحها وكذا الهمزة إذا كان ملتفًا كثير الصوف وكساء أنبجاني كذلك.

وَقَالَ الجوهري: إذا نسبت إلى منبج فتحت الباء قلت: كساء منبجاني أخرجوه مخرج مخبراني ومنظراني.

وَقَالَ أبو حاتم في لحن العامة: لا يقال كساء أنبجاني وهذا مما تخطئ فيه العامة وإنما يقال: منبجاني بفتح الميم والباء قَالَ: وقلت للأصمعي لم فتحت الباء وإنما نسب إلى منبج بالكسر قَالَ: خرج مخرج مخبراني ومنظراني والنسب مما يغير البناء.

وَقَالَ القزاز في الجامع المنبج: موضع ينسب إليه الثياب المنبجانية، وفي الجماهرة: ومنبج موضع أعجمي وقد تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنبجانية.

وفي المحكم: وَقَالَ سيبويه الميم فيه زائدة بمنزلة الألف.

وفي المغيث: المحفوظ كسر باء الأنبجانية، وَقَالَ ابن الجصار في تقريب المدارك: من زعم أنه منسوب إلى منبج فقد وهم.

وَقَالَ محمود العيني: منبج بفتح الميم وسكون النون وكسر الموحدة وفي آخره: جيم بلدة من كور قنسرین بناها بعض الأكاسرة الذي غلب على الشام وسماها: منبه وبنى بها بيت نار ووكل بها رجلاً فعربت فقليل: منبج والنسبة إليها منبجي على الأصل، ومنبجاني على غير قياس والباء تفتح في النسبة كما يقال في النسبة إلى صدف بكسر الدال صدفني بفتحها وعن هذا.

فَإِنَّهَا أَلْهَنِي أَنْفًا عَنْ صَلَاتِي»

قَالَ ابن قرقول : نسبة إلى منبج بفتح الميم وكسر الباء ويقال : نسبة إلى موضع يقال له : أنبجان.

وفي هذا قَالَ ثعلب : يقال كساء أنبجاني وهذا هو الأقرب إلى الصواب في لفظ الحديث ، وأما تفسير هذه اللفظة فَقَالَ عبد الملك بن حبيب في شرح الموطأ : هي كساء غليظ يشبه الشملة يكون سداه قطناً غليظاً أو كتاناً غليظاً ولحمته صوف ليس بالمبرم في فتله يلتحف به في الفراش ، وقد يشتمل في شدة البرد .

وقيل : هي من الثياب الغليظة تتخذ من الصوف ، ويقال : هو كساء غليظ لا علم له فإذا كان للكساء علم فهو خميصة وإن لم يكن فهو أنبجانية.

(فَإِنَّهَا) أي : الخميصة (أَلْهَنِي) أي : شغلتنني من الإلهاء من لهى الرجل عن الشيء يلهى إذا غفل عنه من باب : علم يعلم ، وأما لها يلهو إذا لعب فهو من باب : نصر ينصر.

(آنفًا) أي : قريباً واشتقاقه من الاثناف بالشيء أي : الابتداء به وكذلك الاستئناف ومنه أنف كل شيء وهو أوله ويقال قلت : آنفًا وسالفا وانتصابه على الظرفية ، قَالَ ابن الأثير : قلت : آنفًا أي : في أول وقت القرب مني .

(عَنْ صَلَاتِي) أي : عَنْ كمال الحضور فيها ، وتدبير أركانها ، وأذكارها ، والاستقصاء في التوجه إلى جناب الجبروت ، وعند مالك في الموطأ : فَإِنِّي نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يفتنني ، وفي التعليق الآتي إِنَّ شَاءَ اللَّهُ قَرِيبًا فَأَخَافُ أَنْ يَفْتِنَنِي وذلك يدل على أنه لم يقع له شيء من الإلهاء والغفلة فقوله : فَأَلْهَنَنِي معناه ، فكادت أَنْ تلهيني على أَنْ يكون مجاز مشاركة للمبالغة في القرب وما يقال إن له ﷺ حالتين :

حالة بشرية يؤثر فيه في هذه الحالة ما يؤثر في البشر .

وحالة بها يخرج عَنْ طباعه البشرية وذلك نظير نظره من ورائه فبالنظر إلى

وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عِلْمِهَا، وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَأَخَافُ أَنْ تَفْتِنَنِي»⁽¹⁾.

الحالة الأولى قَالَ: ألهتني وبالنظر إلى الحالة الثانية لم يجزم به قَالَ: أخاف أن يفتني ولا يلزم من ذلك الوقوع فأنت خير بأنه لا يليق بشأنه الشريف.

نعم يمكن أن يعتذر به عَنْ خوفه من الافتتان جمالاً عَنْ وقوع الإلهاء بالفعل يعني: أنه خاف من الافتتان بالخميسة بالنظر إلى الحالة البشرية فنزعها ليستن به في ترك كل شاغل فإن قيل كيف بعث ﷺ بشيء يكرهه لنفسه إلى غيره.

فالجواب: إنه ﷺ ما بعث الخميسة إلى أبي جهم ليستعملها في الصلاة فإنها إذا ألهمت سيد الخلق مع عصمته فكيف لا تلهي أبا جهم وإنما بعثها إليه لينتفع بها ببيع أو غيره فهو كإبراء الحلة لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع تحريم لباسها عليه لينتفع بها كذلك حيث قَالَ حين بعث بها إليه: إني لم أبعث بها إليك لتلبسها، وقيل: إنه كان أعمى فالإلهاء مفقود ويحتمل أن يكون خاصاً بالشارع كما قَالَ: كل فإنني أنا جعي من لا تناجي، وأما بعثه ﷺ بالخميسة إلى أبي جهم وطلب أنبجانيته فهو من باب الإدلال عليه لعلمه بأنه يفرح به وأيضاً أراد أن يعلم أنه لم يرد هديته عليه استخفافاً به فإنه هو الذي أهداه للنبي ﷺ كما رواه مالك في الموطأ من طريق أخرى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله ﷺ خميسة لها علم فشهد فيها الصلاة فلما انصرف قَالَ: رُدِّي هذه الخميسة إلى أبي جهم فإنها كانت تفتنني.

(وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام يحتمل أن يكون عطفاً على قوله: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وهو من شيوخ إبراهيم، ويحتمل أن يكون تعليقاً، وقد رواه مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي بكر بن أبي شيبة، عَنْ وكيع، عَنْ هشام ورواه أبو داود عَنْ عبيد الله، عَنْ معاذ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عبد الرحمن بن أبي الزناد عنه، (عَنْ أَبِيهِ) عروة (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ): «كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عِلْمِهَا» أي: علم الخميسة (وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ) جملة حالية (فَأَخَافُ أَنْ تَفْتِنَنِي) بفتح المثناة

(1) طرفاه 752، 5817 - تحفة 16403، 17345 - 1/105.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام رقم (556).

الفوقية وكسر الثانية من فتنة يفتنه من باب ضرب يضرب ويجوز أن تكون بالإدغام وأن يكون بضم التاء من المزيد فيه يقال: فتنة وأفتنه وأنكره الأصمعي وفي رواية يفتنني بالتحية بدل الفوقية أي: يفتنني علمها.

وفي الحديث: جواز لبس الثوب المعلم وجواز الصلاة فيه .
وفيه: أن اعتراض الفكر اليسير في الصلاة غير قاذح فيها وهو مجمع عليه والذي حكى عن بعض السلف أنه مما يقدر غير معتد به .

وفيه: طلب الخشوع في الصلاة والإقبال عليها ونفي كل ما يشغل القلب ويلهي وقد شهد القرآن بالفلاح للمصلين الخاشعين والمصلي يناجي ربه فعظم في نفسك قدر مناجاته وانظر من تناجي وكيف تناجي وبماذا تناجي فاعلم واعمل تسلم .

وقد قال أصحابنا: المستحب أن يكون نظره إلى موضع سجوده، لأنه أقرب إلى التعظيم من إرسال الطرف يميناً وشمالاً .

وفيه: المبادرة إلى ترك كل ما يلهي ويشغل القلب عن الطاعة والإعراض عن زينة الدنيا والفتنة بها .

فيه: منع النظر وجمعه عما لا حاجة إليه بالتشخص إليه في الصلاة وغيرها وقد كان السلف لا يخطئ أحدهم موضع قدميه إذا مشى .
وفيه: تكنية العالم لمن دونه .

وفيه: كراهة تزويق المحراب⁽¹⁾ في المسجد وحائطه ونقشه وغير ذلك من الشاغلات .

وفيه: قبول الهدية من الأصحاب والإرسال إليهم والطلب منهم واستدل به الباجي على صحة المعاطاة في العقود لعدم ذكر الصيغة .

وقال الطيبي: فيه إيذان بأن لصور الأشياء الظاهرة تأثيراً في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية، والله أعلم.

(1) أي: تزينه.

15 - باب: إِنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ (1)
أَوْ تَصَاوِيرَ، هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؟ وَمَا يُنْهَى عَنْ ذَلِكَ؟

15 - باب: إِنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ
أَوْ تَصَاوِيرَ، هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؟ وَمَا يُنْهَى عَنْ ذَلِكَ؟

(باب) بالتنوين (إِنْ صَلَّى) رجل حال كونه (فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ) بفتح اللام المشددة أي: منقوش بصور الصلبان، (أَوْ) في ثوب ذي (تَصَاوِيرَ) جمع تصوير كما أن التماثيل جمع تماثل.

قَالَ الجوهري: التِصَاوِيرُ التماثيل، وفرق بعض العلماء بين الصورة والتمثال، فقالوا: الصورة يكون في الحيوان.

والتمثال يكون فيه وفي غيره ويقال التمثال ما له جرم وشخص والصورة ما كان رقمًا وتزويقًا في ثوب أو حائط.

وَقَالَ المنذري: قيل: التمثال الصورة، وقيل في قوله تَعَالَى: ﴿وَمِمَّا يُضِلُّ﴾ [سبأ: 13] إنها صور العقبان والطواويس على كرسي سليمان عَلَيْهِ السَّلَام وكان مباحًا.

وقيل: صور الأنبياء والملائكة عليهم السلام من رخام أو شبه لينشطوا في العبادة بالنظر إليهم.

وقيل: صور الآدميين من نحاس، واللّه أعلم.
(هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؟) أولًا استفهام على سبيل الاستفسار جرى البُخَارِيُّ رحمه الله في ذلك على عادته في ترك القطع في الشيء الذي فيه اختلاف فإن العلماء اختلفوا في النهي الوارد في الشيء فإن كان لمعنى في نفسه، فهو يقتضي الفساد.

وإن كان لمعنى في غيره فهو يقتضي الكراهة أو الفساد فيه خلاف على ما تقرر في علم أصول الفقه.

(وَمَا يُنْهَى عَنْ ذَلِكَ؟) أي: والذي ينهى عنه من المذكور وهو الصلاة في

(1) قال الحافظ: قوله: مصلب - بفتح اللام المشددة - أي: فيه صلبان منسوجة أو منقوشة، =

ثوب مصور بصلبان أو بتساوير وفي بعض النسخ لفظة عنه موجودة وفي رواية
عن ذلك بدل من والأول أصح.

وقوله: أو تساوير أي: في ثوب ذي تساوير كأنه حذف المضاف لدلالة المعنى عليه، وقال
الكرماني: هو عطف على ثوب لا على مصلب والتقدير: أو صلى في تساوير، وعند أبي
نعيم: في ثوب مصلب أو مصور، وجرى المصنف على قاعدته في ترك الجزم فيما فيه
اختلاف، وهذا من المختلف فيه، وهذا مبني على أن النهي هل يقتضي الفساد أم لا؟
والجمهور إن كان لمعنى في نفسه اقتضاه وإلا لا، وظاهر حديث الباب لا يوفي بجميع ما
تضمنته الترجمة إلا بعد التأمل لأن الستر وإن كان ذا تساوير لكنه لم يلبسه ولم يكن مصلباً
ولا نهى عن الصلاة فيه صريحاً، والجواب: أما أولاً: فإن منع لبسه بالطريق الأولى.
وأما ثانياً: فإلحاق المصلب بالمصور لاشتراكهما في أن كلا منهما قد عبد من دون الله
تعالى، وأما ثالثاً: فالأمر بالإزالة مستلزم للنهي عن الاستعمال.

ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله: مصلب، الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا
الحديث كعاداته وذلك فيما أخرجه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت: لم يكن
رسول الله ﷺ يترك في بيته شيئاً فيه تصليب إلا نقضه، ودل الحديث على أن الصلاة لا
تفسد بذلك؛ لأنه ﷺ لم يقطعها ولم يعدها اهـ.

قلت: أشار الحافظ أولاً إلى أن المسألة خلافية ولم يذكر تفصيل الاختلاف، وقال الموفق:
فيما يحرم لبسه والصلاة فيه هو نوعان: أحدهما: النجس لا تصح الصلاة فيه ولا عليه لأن
الطهارة من النجاسة شرط وقد فاتت، والثاني: المغصوب وهل تصح الصلاة فيه على روايتين:
إحداهما: لا تصح، والثانية: تصح وهو قول أبي حنيفة والشافعي لأن التحريم لا يختص
الصلاة ولا النهي يعود إليها فلم يمنع الصحة كما لو غسل ثوبه من النجاسة بماء مغصوب.

ووجه الرواية الأولى: أنه استعمل في شرط العبادة ما يحرم عليه استعماله فلم تصح كما لو صلى
في ثوب نجس، ولأن الصلاة قرينة وطاعة وهو منهي عنها على هذا الوجه فكيف يتقرب بما هو
عاص به، أما إذا صلى في عمامة مغصوبة أو في يده خاتم ذهب فإن الصلاة تصح لأن النهي لا
يعود إلى شرط الصلاة إذ العمامة ليست شرطاً فيها، وأما ما يختص تحريمه بالرجال دون النساء
وهو الحرير والمنسوج بالذهب والعمود به فهو حرام لبسه وافتراشه في الصلاة وغيرها، ولا نعلم
في تحريم لبس ذلك على الرجال اختلافاً إلا لعارض أو عذر، قال ابن عبد البر: هذا إجماع فإن
صلى فيه فالحكم فيه كالصلاة في ثوب الغصب على ما بيناه من الخلاف والروايتين، انتهى
مختصراً.

وفي «الشرح الكبير» لابن قدامة: لبس المغصوب والصلاة فيه حرام على الرجال والنساء
وجهاً واحداً، فإن صلى فيه فهل تصح صلاته على روايتين: أظهرهما: لا تصح إذا كان هو
الساتر للعودة، لأنه استعمل المحرم في شرط الصلاة فلم تصح كما لو كان نجساً، والثانية:
تصح وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي انتهى مختصراً، وذكرته للتنبيه على أن عدم الصحة
أظهر الروايتين لأحمد.

374 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، كَانَ قِرَامٌ

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو) بالواو، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد وقد تقدما في باب قول النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ علمه الكتاب، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عَنْ أَنَسٍ (ابْنِ مَالِكٍ) ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون، وقد أخرج متنه المؤلف في اللباس أيضًا، وأخرجه النسائي بالفاظ مختلفة: ففي لفظ: يا عائشة أخرجني هذا فإني إذا رأيته ذكرت الدنيا.

وفي لفظ: فإن فيه تمثال طير مستقبل البيت إذا دخل الداخل.
وفي لفظ: فيه تصاوير فنزعه رسول الله ﷺ فقطعه وسادتين فكان يرتفق عليهما.

وفي لفظ: كان في بيتي ثوب فيه تصاوير فجعلته إلى سهوة في البيت فكان رسول الله ﷺ يصلي إليه ثم قَالَ: يا عائشة أخرجيه عني فنزعه فجعلته وسائد.
وفي لفظ: دخل علي رسول الله ﷺ وقد استترت بقرام فيه تماثيل فلما رآه تلون وجهه ثم هتكه بيده وَقَالَ: إن أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله.

وفي لفظ: قدم النَّبِيُّ ﷺ من سفر وقد استترت بقرام على سهوة لي فيه تماثيل فنزعه.

وفي لفظ: خرج رسول الله ﷺ خرجة ثم دخل وقد علقت قرامًا فيه الخيل أولات الأجنحة فلما رآه قَالَ انزعه.

قَالَ أَي: أنه قَالَ: (كَانَ قِرَامٌ) بكسر القاف وتخفيف الراء وهو ستر رقيق من صوف ذو ألوان وَقَالَ أَبُو سَعْدِ الْقِرَام: صوف غليظ جدًا يفرش في الهودج وفي المحكم هو ثوب من صوف ملون والجمع: قرم.

وعن ابن الأعرابي جمعه: قروم هو ثوب من صوف فيه ألوان من العهون فإذا خيط صار كأنه بيت فهو كلة.

وَقَالَ الْقَرَاظُ وَابْنُ دَرِيد: هو الستر الرقيق وراء الستر الغليظ على الهودج وغيره.

لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ فِي صَلَاتِي»⁽¹⁾.

وَقَالَ الْخَلِيل: يتخذ سترًا أو يغشى به هودج أو كلة، وزعم الجوهري: أنه ستر فيه رقوم ونقوش قَالَ وكذلك المقرم والمقرمة.

(لِعَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ): لها (أَمِيطِي) أي: أزيللي وهو أمر من أماط يميظ قَالَ ابن سيدة: يقال: ماط عني ميظًا وميظًا، ومياط، وأماط: تنحى وبعد، وماطه عني، وأماطه نحاه ودفعه.

(عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ) بدون الضمير والهاء فإنه ضمير الشأن وفي رواية تصاويره بإضافته إلى الضمير فضمير إنه للقرام.

(تَعْرِضُ) بفتح المثناة الفوقية وكسر الراء أي: تلوح وفي رواية الإسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأصله تتعرض كما في: ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾ [الليل: 14].

(فِي صَلَاتِي) ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد بذلك لأنه ﷺ لم يقطعها ولم يعدها وَقَالَ الخطابي: فيه دليل على أن الصور كلها منهي عنها سواء كانت أشخاصًا ماثلة أو غير ماثلة وسواء كانت في ستر أو بساط أو في وجه جدار وغير ذلك.

وَقَالَ ابن بطال: علم من الحديث النهي عن اللباس الذي فيه التصاویر بالطريق الأولى وهذا كله على الكراهة، فإن من صلى فيه فصلاته مجزئة لأنه ﷺ لم يعد الصلاة ولأنه ﷺ ذكر أنها عرضت له ولم يقل: إنه قطعها كما مر ومن صلى بذلك أو نظر إليه فصلاته مجزئة عند العلماء.

وَقَالَ المهلب: وإنما أمر باجتنب هذا لإحضار الخشوع في الصلاة وقطع دواعي الشغل.

وقيل: إنه منسوخ بحديث سهل بن حنيف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه مالك بن أنس عَنْ أَبِي النضر، عَنْ عبيد الله بن عبد الله أنه دخل على طلحة الأنصاري يعودُه

فوجد عنده سهل بن حنيف فأمر أبو طلحة إنساناً بنزع نمط تحته فَقَالَ له سهل : لم تنزعه قَالَ : لأن فيه تصاوير وقد قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ما قد علمت قَالَ أَلَمْ يَقُل : إلا ما كان رقماً في ثوب قَالَ : بلى ولكنه أطيب لنفسي وأخرجه النسائي عَنْ علي ابن شعيب، عَنْ معن، عَنْ مالك به واحتج أصحابنا بهذا أن الصور التي تبسط وتفتersh وتمتحن خارجة عَنْ النهي الوارد في هذا الباب، وبه قَالَ الثوري، والنخعي، ومالك، وأحمد في رواية.

وَقَالَ أبو عمر: ذكر أبو القاسم قَالَ : كان مالك يكره التماثيل في الأسرة والقباب وأما البسط والوسائد والثياب فلا بأس به، وكره أن يصلي إلى قبة فيها تماثيل.

وَقَالَ الثوري: لا بأس بالصور في الوسائد لأنها توطأ ويجلس عليها، وكان أبو حنيفة وأصحابه يكرهون التصاوير في البيوت بتمثال ولا يكرهون ذلك فيما يبسط ولم يختلفوا أن التصاوير في الستور المعلقة مكروهة.

وَقَالَ أبو عمر: وكره الليث التماثيل في البيوت، والأسرة، والقباب، والطساس، والمنارات إلا ما كان رقماً في ثوب وأما الشافعية فإنهم كرهوا الصور مطلقاً سواء كانت على الثياب أو على الفرش والبسط ونحوها، واحتجوا بعموم الأحاديث الواردة في النهي عَنْ ذلك ولم يفرقوا في ذلك، واللَّهُ تَعَالَى أعلم.

ثم إن ظاهر حديث الباب لا يفي بجميع ما تضمنته الترجمة من الصلاة في ثوب مصلب أو في ثوب فيه تصاوير ومن النهي عَنْ الصلاة فيه صريحاً لكنه يستفاد منه ذلك فإن الستر الذي فيه تصاوير إذا نهى عنه الشارع فمنع لبسه بطريق الأولى وأن المصلب ملحق بالمصور لاشتراكهما في أن كلاهما قد عبد من دون الله تَعَالَى وإن الأمر بالإزالة يستلزم النهي عَنْ الاستعمال.

ويحتمل أن يكون قوله: مصلب إشارة إلى ما ورد عند المؤلف في اللباس من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: لم يكن رسول الله ﷺ يترك في بيته شيئاً فيه تصليب إلا نقضه ولإسماعيلي سترًا أو ثوبًا ومثل تلك الإشارة عادة المؤلف رحمه الله في هذا الكتاب.

16 - باب مَنْ صَلَّى فِي فَرْجٍ حَرِيرٍ ثُمَّ نَزَعَهُ

375 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ،

16 - باب مَنْ صَلَّى فِي فَرْجٍ حَرِيرٍ ثُمَّ نَزَعَهُ

(باب) يذكر فيه (مَنْ صَلَّى فِي فَرْجٍ) بفتح الفاء وضم الراء المشددة وفي آخره جيم.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هُوَ الْقَبَاءُ الَّذِي شَقَّ مِنْ خَلْفِهِ وَهُوَ مِنْ لِبَاسِ الْأَعَاجِمِ.
وَقَالَ يَحْيَى بْنُ بَكِيرٍ: سَأَلْتُ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ عَنْ الْفَرْجِ فَقَالَ: الْقَبَاءُ.
وَعَنْ ابْنِ الْجَوْزِيِّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ يُقَالُ فِيهِ بَضْمُ الْفَاءِ مِنْ غَيْرِ تَشْدِيدٍ عَلَى وَزْنِ خُرُوجِ.

وقيل: بفتح الفاء وضمها والمعروف الضم وأما الراء فمضمومة على كل حال مشددة وقد تخفف، وَقَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ: بفتح الفاء والتشديد في الراء ويقال بتخفيفها أَيْضًا وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْقَبَاءُ وَالْفَرْجُ كِلَاهُمَا ثَوْبٌ ضِيقُ الْكَمِينَ ضِيقُ الْوَسْطِ مُشَقَّقٌ مِنْ خَلْفٍ يَشْمُرُ فِيهِ لِلْحَرْبِ وَالْأَسْفَارِ.

(حَرِيرٍ) بِالْكَسْرِ صِفَةُ فَرْجٍ (ثُمَّ نَزَعَهُ).

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعْدٍ إِمَامٌ مِمَّنْ عَرَضَ عَلَيْهِ الْمَنْصُورُ وَلَايَةَ مِصْرَ فَاسْتَعْفَاهُ وَقِيلَ إِنَّهُ وَلِيَ مَدَّةَ يَسِيرَةٍ وَكَانَ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ.

(عَنْ يَزِيدَ) هُوَ ابْنُ حَبِيبٍ كَمَا فِي نَسْخَةٍ.

(عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) مَرْتَدٌ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَبِالْثَاءِ الْمَثْلَةُ الْبِزْنِي بَفَتْحِ الْيَاءِ الْمَثْنَاءُ التَّحْتِيَّةُ وَبِالزَّايِ بَعْدَهَا النَّونُ الْمَكْسُورَةُ.

(عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَضْمُ الْمَهْمَلَةِ وَسَكُونُ الْقَافِ أَبُو حَمَادٍ الْجَهَنِيُّ رُوِيَ لَهُ خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ حَدِيثًا لِلْبُخَارِيِّ مِنْهَا: ثَمَانِيَةٌ كَانَ وَالْيَا عَلَى مِصْرَ لِمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ كَانَ قَارِئًا فَصِيحًا وَشَاعِرًا كَاتِبًا وَهُوَ أَحَدٌ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ فِي الْمَصْحَفِ وَكَانَ مَصْحَفُهُ عَلَى غَيْرِ

قَالَ: أَهْدِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرُوجُ حَرِيرٍ، فَلَبَسَهُ، فَصَلَّى فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَتَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ، وَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»⁽¹⁾.

تأليف مصحف عثمان رضي الله عنه، وشهد صفين مع معاوية، ورجال هذا الإسناد كلهم مصريون، وقد أخرج متنه المؤلف في اللباس أيضًا وأخرجه مسلم والنسائي في الصلاة.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (أَهْدِي) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ مِنَ الْمَاضِي.

(إِلَى النَّبِيِّ) وَفِي رِوَايَةٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(فَرُوجُ حَرِيرٍ) بِالْإِضَافَةِ كَثُوب خَزْ وَخَاتَمِ فُضَّةٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرِيرُ صَفَةِ لِفْرُوجٍ وَالْإِعْرَابُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَالْكَلَامُ فِي الرِّوَايَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا الْأَوَّلُ ثُمَّ إِنَّ الَّذِي أَهْدَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَكِيدِرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ صَاحِبُ دُومَةِ الْجَنْدَلِ⁽²⁾ وَذَكَرَ أَبُو نَعِيمٍ: إِنَّهُ أَسْلَمَ وَأَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِلَّةَ سِرَاءٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَالِحِهِ وَلَمْ يَسْلَمْ وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ السِّيرِ وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ أَسْلَمَ فَقَدْ أَخْطَأَ فَإِنَّهُ كَانَ نَصْرَانِيًّا وَلَمَّا صَالِحَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَادَ إِلَى حَصْنِهِ وَبَقِيَ فِيهِ ثُمَّ إِنْ خَالِدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَسْرَهُ لَمَّا حَاصَرَ دُومَةَ الْجَنْدَلِ أَيَّامَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَفَقْتَلَهُ مَشْرَكًا نَصْرَانِيًّا.

(فَلَبَسَهُ) ﷺ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ، (فَصَلَّى فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ) وَفَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

(فَتَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ) وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ صَلَّى فِي قُبَاءٍ دِيْبَاجٍ ثُمَّ نَزَعَهُ وَقَالَ نَهَانِي عَنْهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَكُونُ النَّهْيُ هُوَ السَّبَبُ فِي نَزْعِهِ وَذَلِكَ ابْتِدَاءَ تَحْرِيمِهِ.

(وَقَالَ) ﷺ: (لَا يَنْبَغِي) اسْتِعْمَالُ (هَذَا) الْحَرِيرِ (لِلْمُتَّقِينَ) عَنِ الْكُفْرِ، أَي:

(1) طرفه 5801 - تحفة 9959.

أخرجه مسلم في اللباس والزينة باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة رقم (2075).

(2) أكيدر بضم الهمزة، ودومة الجندل اسم حصن قال الجوهرى: أصحاب اللغة يقولون بضم الدال وأهل الحديث يفتحونها وهو اسم موضع بين الشام والعراق على سبع مراحل من دمشق وعلى ثلاث عشرة مرحلة من المدينة.

المؤمنين أو عَنِ المعاصي كلها أي: الصالحين.

وفي رواية هذا لا ينبغي للمتقين فإن قيل النساء المتقيات يدخلن فيه مع أن الحرير حلال لهن.

فالجواب: أنا لا نسلم دخولهن فيه كيف ولفظ المتقين جمع المذكر ولئن سلمنا دخولهن فيه تغليباً فالحل لهن ثابت بدليل آخر هو قوله ﷺ: «أحل الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكورها» أخرجه الترمذي وَقَالَ: حسن صحيح وكذا ما روي عَنْ زيد بن أرقم قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الذهب والحرير حل لإناث أمتي وحرام على ذكورها» رواه الطحاوي والطبراني وكذا ما روي أَيْضاً عَنْ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نبي الله ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه، وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قَالَ: «إن هذين حرامان على ذكور أمتي» أخرجه الطحاوي، وابن ماجه وما روي أَيْضاً عَنْ أَبِي مُوسَى الأشعري، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الحرير والذهب حلال لإناث أمتي حرام على ذكورها» أخرجه الطحاوي والترمذي وَقَالَ: حديث حسن صحيح.

وأما ما احتج به طائفة ذهبوا إلى أن الحرير للرجال والنساء جميعاً حرام مما رواه الطحاوي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ، قَالَ: نَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: نَا هَشِيمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مَاهِكٍ قَالَ: سَأَلْتُ امْرَأَةً ابْنَ عَمْرِو قَالَت: أَتَحِلُّ بِالذَّهَبِ قَالَ: نَعَمْ، قَالَتْ: مَا تَقُولُ فِي الْحَرِيرِ فَقَالَ: يَكْرَهُ ذَلِكَ قَالَتْ: مَا يَكْرَهُ أَخْبَرَنِي أَحْلَالَ أُمِّ حَرَامٍ قَالَ كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ مَنْ لَبَسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ وَمِمَّا رَوَاهُ أَيْضاً عَنْ بَحْرِ بْنِ نَصْرٍ ثَنَا ابْنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا عَشَانَةَ الْمَعَاوِرِي حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَقِبَةَ ابْنَ عَامِرٍ الْجَهَنِي يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُ أَهْلَهُ الْحَلِيَّةَ وَالْحَرِيرَ وَيَقُولُ: إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ حَلِيَّةَ الْجَنَّةِ وَحَرِيرَهَا فَلَا تَلْبَسْنَهَا فِي الدُّنْيَا وَمِمَّا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّيْبِرِ يَخْطُبُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَهُوَ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا تَلْبَسُوا نِسَاءَكُمْ وَلَا أَبْنَاءَكُمْ فَإِنَّهُ مَنْ لَبَسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً.

فالجواب عنه: إن ما روي عَنْ ابن عمر محمول على الرجال خاصة كما يدل

عليه الأحاديث المتقدمة وإن ما روي عَنْ عقبه يخالفه روايته الأخرى وهي : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الحرير والذهب حرام على ذكور أمتي حل لإنائهم » وأن ما روي عَنْ ابن الزبير فإنه محمول على أنه لم يبلغه الحديث المخصص لعموم الحرمة في قوله : من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة .

اعلم أن لبس الحرير حرام للرجال في كل الأحوال إلا في صور تستثنى منها وذلك ، لأنه يجوز لبسه للرجال في الحرب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز أيضًا لبسه للحرب وللبرد أيضًا إذا لم يجد غيره .

وقد جوز طائفة من الظاهرية لبسه للرجال مطلقًا ، وإليه ذهب عبد الله بن أبي مليكة واحتجوا في ذلك بحديث مسور بن مخزومة أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي على ما يذكر في موضعه وحجج الجمهور في ذلك كثيرة : منها الحديث المذكور وقد أخرج الطحاوي في هذا الباب عَنْ خمسة عشر نفرًا من الصحابة وهم : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وحذيفة بن اليمان ، وعمران بن الحصين ، والبراء بن عازب ، وعبد الله بن الزبير ، وأبو سعيد الخدري ، وأنس ابن مالك ، ومسلمة بن مخلد ، وعقبه بن عامر الجهني ، وأبو أمامة ، وأبو هريرة رضي الله عنهم وأحاديث هؤلاء نسخت ما فيه الإباحة للبسه .

وَقَالَ ابن العربي : اختلف العلماء في لبس الحرير على عشرة أقوال :

الأول : أنه محرم بكل حال .

الثاني : أنه محرم إلا في الحرب .

الثالث : أنه محرم إلا في السفر .

الرابع : أنه محرم إلا في المرض .

الخامس : أنه محرم إلا في الغزو .

السادس : أنه محرم إلا في العلم .

السابع : أنه محرم على الرجال والنساء .

الثامن: أنه يحرم لبسه من فوق دون لبسه من أسفل وهو الفرش والوسادة، قاله أبو حنيفة وابن الماجشون.

التاسع: أنه مباح بكل حال.

العاشر: أنه محرم وإن خلط مع غيره كالخز.

وقد احتج به بعضهم في جواز الصلاة في ثياب الحرير لكونه ﷺ لم يعد تلك الصلاة ولا حجة لهم في ذلك، لأن ترك إعادتها لكونها وقعت قبل التحريم وأما بعده ففيه اختلاف العلماء، فقال أصحابنا: تصح صلاته ولكنها تكره ويأثم لارتكابه الحرام، وبه قال الشافعي وأبو ثور.

وقال ابن القاسم عن مالك: من صلى في ثوب حرير يعيد في الوقت إن وجد ثوباً غيره وعليه جل أصحابه.

وقيل: لا إعادة عليه في الوقت ولا في غيره وهو قول أصبغ وقيل إن صلى فيه وهو يعلم أن ذلك لا يجوز يعيد.

وقد تقرر من هذا الاختلاف: أن حرمة لبس الحرير ليست كحرمة الخمر والخنزير بل دونها فينبغي أن لا يكفر من سمى عند لبسه وكذا ينبغي أن لا يكفر من أنكر حرمة، وقد صرح الإمام النووي في شرح صحيح مسلم بأن من أنكر حرمة الحرير لا يكفر لأن حرمة لم تثبت بدليل قطعي يوجب اليقين وإنما ثبوتها بأخبار الآحاد وهي لا توجب اليقين، فافهم.

وفي اليتيمة: من قال عند ابتداء شرب الخمر، أو الزنا، أو أكل الحرام بسم الله كفر وقال المولى علي القاري في شرح بدر الرشيد ينبغي أن يكون محمولاً على الحرام المحض المتفق عليه وأن يكون عالماً بنسبة التحريم إليه بأن يكون حرمة مما علم من الدين بالضرورة كشرب الخمر، انتهى.

وقد عرفت أن لبس الحرير ليس كذلك فينبغي أن لا يكفر من سمى عند ابتداء لبسه به، وقد قال في التاتارخانية، وفي نصاب الفتاوى لو قال لحرام هذا حلال من غير أن يعتقد لا يكفر قال رحمه الله: هكذا سمعت من القاضي الإمام رحمه الله ويتفرع عن هذه صورتها: رجل يبيع في السوق ويقول: إنه حلال وليس من غارة خوارزم حتى يرغبوا في شرائه وهو كاذب قال آخر: صارت المسألة

واقعة فسألت القاضي الإمام عن هذا فقال : إذا اعتقده حلالاً وهو حرام ينظر إن كان حراماً لغيره كمال الغير لا يكفر إذا اعتقده حلالاً وإن كان محرم العين إن كانت حرمة ثابتة بدليل مقطوع به يكفر وما ثبت حرمة بالإخبار لا يكفر.

ونقل عن الشيخ الإمام تاج الدين الكبير أنه قال : هذا التفصيل في العالم أما في الجاهل فلا يتفاوت بينما إذا كان حراماً لعينه أو لغيره لأنه لا يعرف ولا يفرق وبعد ذلك إن ثبت حرمة بدليل مقطوع به يكفر وإلا فلا انتهى بعبارة فتلحظ من هذا أن مدار الكفر في إنكار حرمة الحرام وفي التسمية عند ابتدائه هو كون دليله مقطوعاً به لا كونه حراماً لعينه كما اشتهر بين الناس هذا ثم إن الحرير حرام لعينه أو لغيره لم نظفر بالتصريح به فيما رأيناه في الكتب لكن المفهوم من التوضيح وشرحه التلويع أنه حرام لعينه وكذا المفهوم من مرآة الأصول للمولى خسرو.

وحاصله : أن الحرام نوعان :

نوع يكون منشأ الحرمة حرمة عين ذلك المحل كحرمة أكل مال الغير فإنها ليست لنفس ذلك المال بل لكونه ملك الغير ، فالأكل محرّم ممنوع لكن المحل قابل للأكل في الجملة بأن يأكله ماله أو يأذن لغيره بخلاف الأول فإن المحل قد خرج عن قابلية الفعل ولزم من ذلك عدم الفعل ضرورة عدم حمله ففي الحرام لعينه المحل والفعل تبع بمعنى أن المحل أخرج الأول من قبول الفعل ومنع ثم صار الفعل ممنوعاً ومخرجاً عن الاعتبار فحسن نسبة الحرمة وإضافتها إلى المحل دلالة على أنه غير صالح للفعل شرعاً حتى كأنه الحرام نفسه ولا يكون ذلك من إطلاق المحل وإرادة الفعل الحال فيه بأن يراد بالميتة أكلها لما في ذلك من فوات الدلالة على خروج المحل عن صلاحية الفعل بخلاف الحرام لغيره فإنه إذا أضيفت الحرمة فيه إلى المحل يكون على حذف المضاف أو إطلاق المحل على الحال فإذا قلنا الميتة حرام فمعناه : أن الميتة منشأ لحرمة أكلها وإذا قلنا خبر الغير حرام فمعناه أن أكله حرام إما مجازاً أو على حذف المضاف كما في قوله تعالى : ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف : 82] يحمل تارة على حذف المضاف أي : أهل القرية وتارة يحمل على أن القرية مجاز عن الأهل إطلاقاً للمحل على الحال وهما متقاربان وذكر في الأسرار أن المحل والحرمة صفتا فعل لا صفتا

17 - باب الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ

محل للفعل لكن متى ثبت الحل أو الحرمة لمعنى العين أضيف إليها لأنها سببه كما يقال : جرى النهر لأنه سبب الجريان وطريقاً يجري فيه فيقال : حرمة الميتة لأنها حرمت لمعنى فيها ولا يقال حرمت شاة الغير لأن الحرمة هناك لاحترام المالك هذا وأظنك إذا أمنت النظر في ذلك لا تشك أن الحرير وكذا الذهب والفضة ليس من قبيل الحرام لعينه بل من قبيل الحرام لغيره فأحسن التدبر وكن من أهل التبصر.

ومن فوائد الحديث أيضاً : جواز قبول هدية المشرك للإمام لمصلحة يراها.

17 - باب الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ) يعني أنها تجوز.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : يشير إلى الجواز والخلاف في ذلك مع الحنفية فإنهم قالوا يكره وتأولوا حديث الباب بأنها كانت حلة من برود فيها خطوط حمر .

وتعقبه محمود العيني بأنه لا خلاف للحنفية في جواز ذلك ولو عرف هذا القائل مذهب الحنفية لما قَالَ ذلك ولم يكتف بهذا حتى قَالَ : وتأولوا حديث الباب بأنها كانت حلة من برود فيها خطوط حمر ولا حاجة إلى هذا التأويل لأنهم لم يقولوا بحرمة لبس الأحمر حتى يأولوا بهذا وإنما قالوا يكره بحديث آخر وهو نهيه ﷺ عن لبس المعصفر والعمل بالحديثين أولى من العمل بأحدهما وإهمال الآخر فاحتجوا بالأول على الجواز، وبالثاني على الكراهة انتهى ، فليتأمل⁽¹⁾.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ أَيْضًا : ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قَالَ : مر بالنبى ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد عليه وهو حديث ضعيف الإسناد وإن وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قَالَ حديث

(1) وجه التأمل أن مراد الحافظ العسقلاني بالجواز هو الجواز بلا كراهية حيث قابله بالكراهة فقال فإنهم قالوا يكره والجواز مطلقاً لا ينافي الكراهة فمقتضى المقابلة أن مراده هو الجواز بلا كراهية دون الجواز مطلقاً .

376 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمٍ،

حسن وعلى تقدير أن يكون مما يحتاج به فقد عارضه ما هو أقوى منه ويحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر غير لبس الأحمر وحمله البيهقي على ما صبغ بعد النسج وأما ما صبغ غزله ثم نسج فلا كراهية فيه وَقَالَ ابن التين: زعم بعضهم أن لبس النَّبِيِّ ﷺ لتلك الحلة كان من أجل الغزو وفيه نظر لأنه كان عقيب حجة الوداع ولم يكن له إذ ذاك غزو انتهى. وما يقوله محمود العيني في أن عرق عصبته قد تحرك فحمله على أن سكت عن قول الترمذي عقيب إخراج هذا الحديث هذا حديث حسن فهو غدر منه عليه إذ هو لم يسكت عنه كما ترى فتأمل.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ) بالمهملتين المفتوحتين وسكون الراء الأولى وقد مر في باب خوف المؤمن أن يحبط عمله.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ) بضم العين من الزيادة أخو زكريا بن أبي زائدة الهمداني الكوفي.

(عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ) أبي جحيفة بضم الجيم وفتح المهملة وهب بن عبد الله السوائي بضم السين المهملة وفتح الواو وبالهزمة بعد الألف الكوفي وقد تقدم في كتاب العلم. ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي وقد أخرج متنه المؤلف في اللباس أيضًا وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي وابن ماجه وأخرجه النسائي في الزينة.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وهو بالأبطح بمكة صرح بذلك في رواية مسلم حيث قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بمكة وهو بالأبطح وهو الموضع المعروف، ويقال له: البطحاء، ويقال: إنه إلى منى أقرب وهو المحصب وهو خيف بني كنانة وزعم بعضهم أنه ذو طوى وليس كذلك كما نبه عليه ابن قرقول.

(فِي قُبَّةٍ) واحدة القباب (حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمٍ) بفتح الهزمة والذال جمع أديم وفي المحكم الأديم الجلد ما كان وقيل الأحمر وقيل هو المدبوغ وقيل هو بعد الأفيق والأفيق هو الجلد الذي لم يتم دباغه وقيل هو ما دبغ بغير القرض والأدم اسم جمع عند سيبويه والإدام جمع أديم كأيام ویتيم وإن كان هذا في الصفة أكثر وقد

وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَبْتَدِرُونَ ذَاكَ الْوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بَلَلٍ يَدِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ عَنَزَةً، فَرَكَّزَهَا وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ،

يجوز أن يكون جمع آدم وفي المخصص عن أبي حنيفة إذا شق الجلد وبسط حتى يبالغ فيه من الدباغ فهو حينئذ أديم وأدم وأدمة، وفي نوادر اللحياني من خط الحافظ الأدم والأدم جمع الأديم وهو الجلد. وفي الجامع الأديم باطن الجلد. وفي رواية النسائي في قبة حمراء في نحو من أربعين رجلا.

(وَرَأَيْتُ بِلَالًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ به.

(وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَبْتَدِرُونَ) أي: يتسارعون ويتسابقون إلى ذَلِكَ وفي رواية: (ذَاكَ) بغير لام (الْوَضُوءَ) تبركًا بآثاره الشريفة.

(فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بَلَلٍ يَدِ صَاحِبِهِ) وفي رواية من بلال يد صاحبه بفتح الباء وكسرهما وفي رواية مسلم وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم قَالَ فَأَخَذَتْ بِيَدِهِ فَوَضَعَتْهَا عَلَى وَجْهِهِ فَإِذَا هِيَ أَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ وَأَطْيَبُ رَائِحَةً مِنَ الْمَسْكِ وفي رواية فأخرج فضل وضوء رسول الله ﷺ فابتدره الناس فلتت منه شَيْئًا.

(ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ عَنَزَةً) بفتح العين المهملة والنون والزاي وهي مثل نصف الرمح أو أكبر لها سنان كسنان الرمح والعكازة قريب منها وفي رواية عنزة له (فَرَكَّزَهَا وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه (فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ) الحلة ثوبان رداء وإزار وقيل هي ثوبين من جنس واحد سميا بذلك لأن كل واحد منهما يحل على الآخر وقيل أصل تسميتها بهذا إذا كان الثوبان جديدين حل طيهما فليل لهما حلة لهذا ثم استمر عليهما الاسم وَقَالَ ابن الأثير الحلة واحدة الحلل وهي برود اليمن ولا تسمى حلة إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد، وَقَالَ غيره: والجمع حلل وحلال وحلله الحلة ألْبَسَهُ إياها والمراد ههنا على ما قيل بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمر مع الأسود وفي رواية أبي داود وعليه حلة حمراء برود يمانية قطري قوله برود جمع برد مرفوع على أنه صفة للحلة وقوله يمانية صفة للبرود أي: منسوبة إلى اليمن وقوله قطري بكسر القاف وسكون الطاء والأصل قطري بفتح

مُشْمَرًا صَلَّى إِلَى الْعَنْزَةِ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالِدَوَابَّ يَمْرُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيِ الْعَنْزَةِ»⁽¹⁾.

القاف والطاء لأنه نسبة إلى قطر بلد بين عمان وسيف البحر ففي النسبة خففوها وكسروا القاف وسكنوا الطاء يقال القطري ضرب من البرود فيها حمرة وقيل ثياب حمر لها أعلام فيها بعض الخشونة وقيل حلل جياذ تحمل من قبل البحرين وإنما لم يقل قطرية مع أن التطابق بين الصفة والموصوف شرط لأنه بكثرة الاستعمال صار كالاسم لذلك النوع من الحلل ووصف الحلل بثلاث صفات الأولى صفة الذات وهي قوله حمراء والثانية صفة الجنس وهي قوله برود بين بها أن جنس هذه الحلة الحمراء من البرود اليمانية والثالثة صفة النوع وهي قوله قطري لأن البرود اليمانية أنواع نوع منها قطري بينه بقوله قطري.

(مُشْمَرًا) بكسر الميم الثانية نصب على الحال من النَّبِيِّ ﷺ يقال شمر إزاره تسميرا أي: رفعه وشمر عن ساقه وشمر في أمره أي: خف والمعنى رافعًا الحلة إلى أنصاف ساقه كما جاء في رواية مسلم كأني أنظر إلى بياض ساقه. (صَلَّى إِلَى الْعَنْزَةِ) متوجهًا إليها.

(بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ) وصلاته هذه هي صلاة الظهر كما جاء في رواية مسلم فتقدم فصلي الظهر ركعتين ثم صلى العصر ركعتين ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة.

(وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالِدَوَابَّ يَمْرُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيِ الْعَنْزَةِ) وفي نسخة من بين يدي العنزة أي: من قدامها وإلا فلا يد للعنزة فهو مجاز. وفي الحديث فوائد منها جواز لبس الثوب الأحمر والصلاة فيه والباب معقود لهذا ومنها جواز ضرب الخيام والقباب ومنها التبرك بآثار الصالحين ومنها نصب علامة بين يدي المصلي في الصحراء ومنها قصر الصلاة في السفر ومنها جواز المرور وراء ستره المصلي.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وفي الحديث: أنه يجوز لبس الثياب الملونة للسيد الكبير والحمرة أشهر الملونات وأجمل الزينة في الدنيا.

(1) أطرافه 187، 495، 499، 501، 633، 634، 3553، 3566، 5786، 5859 - تحفة

18 - باب الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ وَالْمِنْبَرِ وَالْخَشَبِ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «وَلَمْ يَرِ الْحَسَنُ بِأَسَا أَنْ يُصَلَّى عَلَى الْجَمْدِ

وفيه : طهارة الماء المستعمل قيل فيه حجة على الحنفية في قولهم بنجاسة الماء المستعمل .

وأنت خير بأن كونه نجسًا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وليس العمل عليها بل على أنه طاهر حتى يجوز شربه والتعجين به غير أنه ليس بطهور فلا يجوز به الوضوء والغتسال على أن حكم النجاسة في هذه الرواية باعتبار إزالته الآثام النجسة عن البدن المذنب فيتنجس حكمًا بخلاف فضل وضوء النبي ﷺ فإنه طاهر من بدن طاهر وهو طهور أيضًا أظهر من كل طاهر وأطيب من كل طيب.

18 - باب الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ وَالْمِنْبَرِ وَالْخَشَبِ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ) جمع سطح البيت (وَالْمِنْبَرِ) بكسر الميم من نَبَرْتُ الشيء إذا رفعته والقياس فيه فتح الميم لأن الكسر علامة الآلة ولكنه سماعي أو هو آلة الارتفاع (وَالْخَشَبِ) بفتح الخاء وبضميتين أيضًا والمراد جواز الصلاة في هذه الأماكن لكنه لم يصرح بالجواز وعدمه بناء على عادته فيما فيه اختلاف وهذا منه فإن فيه خلاف بعض التابعين والمالكية في المكان المرتفع لمن كان وكان ينبغي أن يقول على المنبر كما يدل عليه حديث الباب لكن حروف الجر يقام بعضها مقام بعض كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَأَصْلَيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: 71] أي: على جذوع النخل.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ عَنِ نَفْسِهِ بصيغة الغائب.
(وَلَمْ يَرِ الْحَسَنُ) هو البصري (بِأَسَا أَنْ يُصَلَّى) على البناء للمفعول (عَلَى الْجَمْدِ) بفتح الجيم وسكون الميم وفي آخره دال مهملة وَقَالَ السَّفَاقِسي: الجمْد بفتح الجيم وضمها مكان صلب مرتفع وزعم ابن قرقول إن في كتاب الأصيلي وأبي ذر بفتح الميم قَالَ: والصواب سكونها وهو الماء الجليد من شدة البرد وفي المحكم الجمْد الثلج، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ: الجمْد محرك الميم الثلج الذي يسقط من السماء، وَقَالَ غَيْرُهُ: الجمْد والجمْد بالفتح والضم والجمْد بضميتين ما ارتفع من الأرض.

وَالْقَنَاطِرِ، وَإِنْ جَرَى تَحْتَهَا بَوْلٌ أَوْ فَوْقَهَا أَوْ أَمَامَهَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا سُتْرَةٌ».....

وفي ديوان الأدب للفارابي: الجمد ما جمد من الماء وهو نقيض الذوب وهو في الأصل مصدر، وفي الصحاح: الجمد بالتحريك جمع جامد مثل خادم وخدم والجمد والجمد مثل عسر وعسر مكان صلب مرتفع والجمع أجماد وجماد مثل رمح وأرماع ورماع، (وَالْقَنَاطِرِ) جمع قنطرة قَالَ ابن سيدة: هي ما ارتفع من البنيان وَقَالَ القزاز القنطرة معروفة عند العرب وَقَالَ الجوهري هي الجسر وَقَالَ محمود العيني القنطرة ما يبنى بالحجارة والجسر يعمل من الخشب أو التراب وفي رواية والقناطير بالياء بعد الطاء.

(وَإِنْ جَرَى تَحْتَهَا بَوْلٌ أَوْ فَوْقَهَا أَوْ أَمَامَهَا) بفتح الهمزة أي: قدامها.

(إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا) أي: بين المصلي وأمام القناطر أو فوق القناطر الذي يجري فيه البول (سُتْرَةٌ) مانعة من ملاقة النجاسة إذا كانت قدام المصلي والظاهر أن المراد منه أن لا يلاقي المصلي النجاسة سواء قريبة منه أو بعيدة، وَقَالَ ابن حبيب من المالكية: إن تعمد الصلاة إلى نجاسة وهي أمامه أعاد إلا أن تكون بعيدة جدا وفي المدونة من صلى وأمامه جدار أو مرحاض أجزاء ثم إن الظاهر أن قوله وإن جرى متعلق بالقناطر ويجوز أن يتعلق بالجمد لأن الجمد في الأصل فبشدة البرد يجمد وربما يكون ماء النهر يجمد فيصير كالحجر حتى يمشي عليه الناس فلو صلى شخص عليه وكان تحته بول أو نحوه فلا يضر صلاته وأما تأنيث الضمير على هذا التقدير فباعتبار ما ذكره الجوهري من أن الجمد جمع جامد، وَقَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: الجمد الماء إذا جمد وهو المناسب لأثر ابن عمر الآتي أنه صلى على الثلج وَقَالَ محمود العيني: إن لم يقيد الثلج بكونه متجمداً متلبداً لا يجوز الصلاة عليه فلا يكون مناسباً له وفي المجتبى سجد على الثلج أو الحشيش الكثير أو القطن المحلوج يجوز إن اعتمد حتى استقرت جبهته ووجد ضخم الأرض وإلا فلا وفي فتاوى أبي حفص لا بأس أن يصلي على الجمد والبر والشعير والتين والذرة ولا يجوز على الأرز لأنه لا يستمسك ولا يجوز على الثلج المتجافي والحشيش وما أشبهه حتى يتلبد فيجمد حجمه انتهى فليتأمل.

ومطابقة هذا الأثر للترجمة من حيث ذكر القناطر على تفسيرها بما ارتفع من البنيان.

وَصَلَّى أَبُو هُرَيْرَةَ: «عَلَى سَقْفِ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ» وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ: «عَلَى الثَّلَجِ».

377 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ،

(وَصَلَّى أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ هَكَذَا رَوَاةُ الْأَكْثَرِينَ
وفي رواية المستملي: ((عَلَى سَقْفِ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ)) وهو أسفل وقد
وصل هذا الأثر ابن أبي شيبة عَنْ وَكِيعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ
قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَوْقَ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ وَهُوَ أَسْفَلُ وَصَالِحٌ تَكَلَّمَ
فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ وَلَكِنْ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
فَتَقْوَى بِذَلِكَ فَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي
عَامِرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَصْلِي فَوْقَ ظَهْرِ الْمَسْجِدِ
صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَمَعَهُ رَجُلٌ آخَرُ يَعْنِي وَيَأْتُمُ بِالْإِمَامِ وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ
ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: سَثَلَ مُحَمَّدٌ عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ يَصْلِي بِصَلَاةِ الْإِمَامِ
فِي رَمَضَانَ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْ الْإِمَامِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ الْإِمَامِ أَوْ الْمَأْمُومِ أَعْلَى مِنْ مَوْضِعِ
الْآخَرِ إِلَّا إِذَا أَرَادَ تَعْلِيمَ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ أَوْ أَرَادَ الْمَأْمُومُ تَبْلِيغَ الْقَوْمِ وَقَالَ فِي
الْمَهْذَبِ: إِذْ كَرِهَ أَنْ يَعْلُو الْإِمَامُ فَالْمَأْمُومُ أَوْلَى وَعِنْدَنَا أَيْضًا يَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْمُ
أَعْلَى مِنَ الْإِمَامِ وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: لَا يَجُوزُ وَقَالَ مُحَمَّدُ
الْعَيْنِيُّ: لَيْسَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ هَذَا وَإِنَّمَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَجُوزُ وَلَكِنْ يَكْرَهُ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: إِنَّمَا يَكْرَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَذَرٍ أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ عَذَرٍ فَلَا
يَكْرَهُ كَمَا فِي الْجُمُعَةِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ عَلَى الرَّفِّ وَبَعْضُهُمْ عَلَى الْأَرْضِ وَالرَّفُّ
بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ شَبَّهِ الطَّاقَ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَعَنْ الطَّحَاوِيِّ: إِنَّهُ لَا يَكْرَهُ وَعَلَيْهِ عَامَةُ
الْمَشَائِخِ.

(وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ) ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ((عَلَى الثَّلَجِ)) أَيُّ: وَكَانَ
الثلج متلبداً لأنه إذا كان متجافياً لا يجوز ذكره وليس لهذا الأثر مطابقة
للترجمة إلا إذا شرط التلبد فإنه حينئذ يكون متحجراً فيشبه السطح أو الخشب.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْمَدِينِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ (قَالَ)
وقد سقط في رواية (حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالزَّايِ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ.

قَالَ: سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ الْمَنْبَرُ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ بِالنَّاسِ أَعْلَمُ مِنِّي، هُوَ مِنْ أَثْلِ الْغَابَةِ

(قَالَ: سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ) بسكون العين الساعدي آخر من مات من الصحابة بالمدينة ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومكي ومدني وقد أخرج متنه مسلم وأبو دواد والنسائي وابن ماجه أيضًا.

(مِنْ أَيِّ شَيْءٍ) أي: من أي عود (الْمَنْبَرُ؟) النبوي المدني وفي رواية أبي داود: إن رجالاً أتوا سهل بن سعد الساعدي وقد امتروا في المنبر ممّ عوده أي: وقد شكوا في منبر النَّبِيِّ ﷺ من أي: شيء كان عوده، (فَقَالَ) أي: سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا بَقِيَ بِالنَّاسِ) أي: في الناس ويروى كذلك عَنْ الكَشْمِيهَنِي وفي رواية: من الناس (أَعْلَمُ مِنِّي) بذلك.

(هُوَ مِنْ أَثْلِ الْغَابَةِ) الغابة بالغين المعجمة والباء الموحدة أرض على تسعة أميال من المدينة كانت إبل النَّبِيِّ ﷺ تقيم بها للمرعى، وبها وقعت قصة العرنيين الذين أغاروا على سرحه ﷺ.

وَقَالَ ياقوت: بينها وبين المدينة أربعة أميال.

وَقَالَ البكري: هما غابتان عليا وسفلى.

وَقَالَ الزمخشري: الغابة بريد من المدينة من طريق الشام، قَالَ الواقدي: وفيها صنع المنبر.

وفي الجامع: كل شجر ملتف فهو غابة.

وفي المحكم: الغابة الأجمة التي طالت ولها أطراف مرتفعة باسقة.

وَقَالَ أبو حنيفة: هي أجمة القصب، قَالَ: وقد جعلت جماعة الشجر غاباً مأخوذ من الغيابة، والجمع: غابات وغاب، وأما الأثل بالتحريك: الطرفاء بفتح الطاء المهملة وسكون الراء ممدودة شجر من شجر البادية، واحدا طرفة بفتح الطاء مثل قصبة وقصباء.

وَقَالَ سيبويه: الطرفاء واحد وجمع.

وفي رواية أبي داود: من طرفاء الغابة.

وَقَالَ ابن سيده: الأثل يشبه الطرفاء إلا أنه أعظم منه.

عَمَلُهُ فَلَانٌ مَوْلَى فَلَانَةَ

وَقَالَ أَبُو زِيَادٍ: مِنَ الْعِضَاءِ أَثْلٌ وَهُوَ طَوَالٌ فِي السَّمَاءِ لَيْسَ لَهُ وَرَقٌ يَثْبُتُ، مُسْتَقِيمُ الْخَشَبِ وَخَشْبُهُ جَيِّدٌ يَحْمَلُ إِلَى الْقَرْيَةِ فَيَبْنِي عَلَيْهِ بَيْوتَ الْمَدَرِ، وَرَقُهُ هَدَبٌ رَفَاقٌ وَلَيْسَ لَهُ شَوْكٌ، وَمِنْهُ يَصْنَعُ الْقَصَاعَ وَالْأَوَانِي الصَّغَارَ وَالْكَبَارَ وَالْمَكَايِيلَ وَالْأَبْوَابَ وَهُوَ النَّضَارُ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَهُوَ أَجُودُ الْخَشَبِ لِلْأَنِيَّةِ وَأَجُودُ النَّضَارِ الْوَرَسِيِّ لَصَفَرْتِهِ وَمَنْبَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَضَارٌ.

وَفِي الْوَاغِيِّ: الْأَثْلَةُ حَمْضَةٌ مِثْلُ الْأَشْنَانِ وَلَهَا حَبٌّ مِثْلُ حَبِّ التَّنُومِ وَلَا وَرَقٌ لَهَا وَإِنَّمَا هِيَ أَشْنَانَةٌ يَغْسَلُ بِهَا الْقَصَارُونَ غَيْرَ أَنَّهَا أَلَيْنُ مِنَ الْأَشْنَانِ.

وَالْتَّنُومُ بِفَتْحِ الْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَضَمِّ النَّونِ الْمَشْدُودَةِ وَبَعْدَ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ وَمِيمٌ وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ فِيهِ، وَفِي ثَمَرِهِ سَوَادٌ قَلِيلٌ.

وَقَالَ الْقَزَازُ: الْأَثْلُ ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ يَشْبَهُ الطَّرْفَاءَ وَلَيْسَنَ وَهُوَ أَجُودُ عُودٍ وَمِنْهُ يَصْنَعُ قِدَاحَ الْمَيْسَرِ.

(عَمَلُهُ) أَيُّ: الْمَنْبَرِ (فُلَانٌ) بِالتَّنْوِينِ كَنَاءَةٌ عَنْ عِلْمِ الْمَذْكُورِ (مَوْلَى فَلَانَةَ) وَهِيَ كَنَاءَةٌ عَنْ عِلْمِ الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَاخْتَلَفُوا فِي اسْمِ فَلَانِ الَّذِي هُوَ نَجَارٌ مَنْبَرُهُ ﷺ، فَفِي كِتَابِ الصَّحَابَةِ لَابْنِ أَمِينِ الطَّلِيْطَلِيِّ: أَنَّ اسْمَ هَذَا النِّجَارِ قَبِيصَةُ الْمَخْزُومِيِّ قَالَ: وَيُقَالُ مَيْمُونٌ.

رَوَى أَبُو سَعْدٍ فِي شَرْفِ الْمَصْطَفَى مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهِيْعَةَ، عَنْ عِمَارَةَ بْنِ عَزِيْةٍ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ بِالْمَدِيْنَةِ نَجَارٌ وَاحِدٌ يُقَالُ لَهُ مَيْمُونٌ فَذَكَرَ قِصَّةَ الْمَنْبَرِ، وَقِيلَ: هُوَ صَالِحٌ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَقَالَ ابْنُ بَشْكُوَالٍ: وَقِيلَ: مِينَاءُ بِكسْرِ الميم، وقيل إبراهيم، وقيل: باقوم بالميم أو باقول باللام.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: كَانَ رُومِيًّا غَلَامًا لِسَعْدِ بْنِ الْعَاصِ مَاتَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: عَمَلُهُ غَلَامٌ لِسَعْدِ بْنِ عَبَادَةَ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ مَوْلَى امْرَأَتِهِ وَنَسَبَ إِلَيْهِ مَجَازًا أَوْ اسْمَ امْرَأَتِهِ فَكِيْهَةُ بِنْتُ عُبَيْدِ بْنِ دَلِيْمٍ، وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّهِ أَسْلَمَتْ وَبَايَعَتْ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هِيَ الْمُرَادَةُ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَدَأَ لَهُ تَمِيمُ الدَّارِيِّ: «أَلَا أُتَخَذُ لَكَ مَنِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ تَجْمَعُ أَوْ تَحْمِلُ عِظَامَكَ قَالَ: بَلَى، فَاتَّخَذَ لَهُ مَنِيرًا مَرْقَاتَيْنِ.

وَفِي طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ قَالُوا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى جَذْعٍ، فَقَالَ: «إِنَّ الْقِيَامَ شَقٌّ عَلَيَّ» فَقَالَ تَمِيمُ الدَّارِيُّ: «أَلَا أَعْمَلُ لَكَ مَنِيرًا كَمَا رَأَيْتَهُ بِالشَّامِ، فَشَاوَرَ النَّبِيَّ ﷺ الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ فَأَرَوْا أَنْ يَتَّخِذَهُ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: إِنَّ لِي غِلَامًا يَقَالُ لَهُ كَلَابُ يَعْمَلُ النَّاسَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَرَهُ أَنْ يَعْمَلَهُ فَعْمَلَهُ دَرَجَتَيْنِ وَمَقْعَدًا» ثُمَّ جَاءَ بِهِ فَوَضَعَهُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَعِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ أَيْضًا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: إِنَّ الصَّحَابَةَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ النَّاسُ قَدْ كَثُرُوا فَلَوْ اتَّخَذْتَ شَيْئًا تَقُومُ عَلَيْهِ إِذَا خُطِبْتَ، فَقَالَ: «مَا شِئْتُمْ».

قَالَ سَهْلٌ: وَلَمْ يَكُنْ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا نَجَارٌ وَاحِدٌ فَذَهَبْتُ أَنَا وَذَلِكَ النَّجَارُ إِلَى الْغَابَتَيْنِ فَقَطَعْتُ هَذَا الْمَنِيرَ مِنْ أَثْلِهِ، وَفِي لَفْظٍ: وَحَمَلُ سَهْلٍ مِنْهُنَّ خَشْبَةً، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اشْتَرَكُوا كُلَّهُمْ فِي عَمَلِهِ وَأَمَّا فَلَانَةٌ فِي قَوْلِهِ: مَوْلَى فَلَانَةٍ فَلَمْ يَعْرِفْ اسْمَهَا وَلَكِنَهَا أَنْصَارِيَّةٌ، وَوَقَعَ فِي الذَّيْلِ لِأَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ نَقْلًا عَنْ جَعْفَرِ الْمُسْتَغْفَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: فِي أَسْمَاءِ النِّسَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ عُلَاثَةٌ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْثَاءِ الْمَثْلُثَةِ، ثُمَّ سَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، وَقَالَ: فِيهِ أُرْسِلَ إِلَى عُلَاثَةِ امْرَأَةٍ قَدْ سَمَاهَا سَهْلٌ ثُمَّ قَالَ أَبُو مُوسَى: صَحَّفَ فِيهِ جَعْفَرٌ أَوْ شَيْخُهُ وَإِنَّمَا هُوَ فَلَانَةٌ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قِيلَ فِي فَلَانَةِ اسْمِهَا عَائِشَةُ الْأَنْصَارِيَّةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وَأُظْهِرُ صَحْفَ الْمَصْحَفِ ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ وَجَدْتُ فِي الْأَوْسَطِ لِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصْلِي إِلَى سَارِيَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَيَخْطُبُ إِلَيْهَا وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهَا، فَأَمَرَتْ عَائِشَةُ فَصَنَعَتْ لَهُ مَنِيرَهُ هَذَا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَإِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ وَلَوْ صَحَّ لَمَا دَلَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ عَائِشَةَ هِيَ الْمُرَادَةُ فِي حَدِيثِ سَهْلٍ هَذَا إِلَّا بِتَعْسُفٍ، انْتَهَى.

وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ فِي الصَّحِيحِ: أُرْسِلَ أَيُّ: النَّبِيِّ ﷺ إِلَى فَلَانَةِ سَمَاهَا سَهْلٌ:

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، «وَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ عُمِلَ وَوُضِعَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، كَبَّرَ وَقَامَ النَّاسُ خَلْفَهُ، فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَرَكَعَ النَّاسُ خَلْفَهُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى، فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ قَرَأَ، ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ رَجَعَ

«مُرِّي غلامك النجار أن يعمل لي أعوادا أجلس عليهن إذا كلمت الناس» فأمرته فوضعت ههنا .

وعن جابر : أن امرأة قالت : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ فَإِنِ لِي غَلَامًا نَجَارًا الْحَدِيثُ .

وفي الإكليل للحاكم، عَن بريد بن رومان : كان المنبر ثلاث درجات فزاده معاوية لعله قَالَ : جعله ست درجات وحوّله عَن مكانه فكسفت الشمس يومئذ .

قَالَ الحاكم : وقد أحرق المنبر الذي عمله معاوية ورد منبر النَّبِيِّ ﷺ إِلَى المكان الذي وضعه فيه .

وفي الطبقات كان بينه وبين الحائط ممر الشاة .

وفي الإكليل أَيضًا من حديث المبارك بن فضالة عَن الحسين، عَن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لما كثر الناس قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «ابنوا لي منبرًا» فبنوا له عتبتين وَقَدْ ذَكَرْنَا عَن أَبِي دَاوُدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ : مرقأتين وهي تننية مرقاة، وهي الدرجة، فَإِن قِيلَ : ورد في الصحيح ثلاث درجات فما التوفيق بينهما؟

فالجواب : إن الذي قَالَ : مرقأتين لم يعتبر الدرجة التي كان يجلس عليها والذي روى ثلاثًا اعتبرها .

(لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَي : لأجله ﷺ، (وَقَامَ عَلَيْهِ) وفي رواية : فرقا عليه، أَي : على المنبر (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ عُمِلَ وَوُضِعَ) على البناء للمفعول فيهما .

(فَاسْتَقْبَلَ) ﷺ (الْقِبْلَةَ، كَبَّرَ) بغير واو جواب عَن سؤَال كَأَنَّهُ قِيلَ مَا فَعَلَ بَعْدَ الْاِسْتِقْبَالِ فَقَالَ : كَبَّرَ، وفي بعض الأصول : وكبر بالواو، وفي بعضها : فكبر بالفاء، (وَقَامَ النَّاسُ خَلْفَهُ، فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَرَكَعَ النَّاسُ خَلْفَهُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى) أَي : رجع إلى ورائه، أَي : رجع الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم، لأن القهقري ضرب من الرجوع فيكون انتصابه على أَنه مفعول مطلق لكنه من غير لفظه كما تقول قعدت جلوسًا وإنما فعل ذلك لئلا يولي ظهره القبلة (فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ قَرَأَ، ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ رَجَعَ

الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ بِالْأَرْضِ»، فَهَذَا شَأْنُهُ،

الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ بِالْأَرْضِ) وَإِنَّمَا قَالَ: أَوَّلًا عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ بِالْأَرْضِ لِأَنَّهُ لَاحِظٌ أَوَّلًا مَعْنَى الِاسْتِعْلَاءِ، وَثَانِيًا: مَعْنَى الْإِلْصَاقِ تَفْنَنًا.

وَفِي الْحَدِيثِ: الدَّلَالَةُ عَلَى مَا تَرْجُمُ لَهُ وَهِيَ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَقَدْ عَلَّلَ ﷺ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَنْبَرِ وَارْتِفَاعَهُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ بِالِاتِّبَاعِ لَهُ وَالتَّعْلِيمِ، فَإِذَا ارْتَفَعَ الْإِمَامُ عَلَى الْمَأْمُومِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ إِلَّا لِحَاجَةِ كَمَثَلِ هَذَا فَيَسْتَحِبُّ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَاللِّيثُ، وَعَنْ مَالِكِ الْمَنْعُ، وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ.

وَحَكَّى ابْنُ حَزْمٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَنْعَ وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ مَذْهَبُ الْجَوَازِ مَعَ الْكِرَاهَةِ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ، وَعَنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: جَوَازُهُ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مَرْتَفَعًا مَقْدَارَ قَامَتِهِ، وَعَنْ مَالِكٍ: تَجُوزُ فِي الِارْتِفَاعِ الْيَسِيرِ.

وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: لَوْ كَانَ الْإِمَامُ عَلَى رَأْسِ مَنَارَةِ الْمَسْجِدِ وَالْمَأْمُومُ فِي قَعْرِ بئرٍ صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الْمَشْيَ الْيَسِيرَ فِي الصَّلَاةِ لَا يَفْسِدُهَا، فَقَالَ صَاحِبُ الْمَحِيطِ: الْمَشْيُ فِي الصَّلَاةِ خَطْوَةٌ لَا يَفْسِدُهَا وَخَطْوَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ تَبْطُلُهَا فَعَلَى هَذَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَفْسُدَ هَذِهِ الصَّلَاةُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِذَا كَانَ لِمُصَلِّحَةٍ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَفْسُدَ صَلَاتُهُ وَلَا يَكْرَهُ أَيْضًا، كَمَا فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ أَنْفَرْدٍ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَجْذِبَ وَاحِدًا مِنَ الصَّفِّ إِلَيْهِ وَيَصْطَفِيَانِ، فَإِنَّ الْمَجْذُوبَ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَلَوْ مَشَى خَطْوَةً أَوْ خَطْوَتَيْنِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِيهِ: إِنْ الْعَمَلُ الْيَسِيرُ لَا يَفْسُدُ الصَّلَاةَ.

وَكَانَ الْمَنْبَرُ ثَلَاثَ مَرَاقِي وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا قَامَ عَلَى الثَّانِيَةِ مِنْهَا، فَلَيْسَ فِي نَزْوِلِهِ وَصُوعُودِهِ إِلَّا خَطْوَتَانِ.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ اتِّخَاذِ الْمَنْبَرِ وَكَوْنِ الْخُطْبِ عَلَى مَرْتَفَعٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وَفِيهِ تَعْلِيمُ الْإِمَامِ الْمَأْمُومِينَ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَأَنَّهُ لَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ التَّشْرِيكِ فِي الْعِبَادَةِ بَلْ هُوَ كَرَفَعِ صَوْتِهِ بِالتَّكْبِيرِ لِيَسْمَعَهُمْ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْعَالَمَ إِذَا أَنْفَرْدَ بَعْلَمَ شَيْءٌ يَقُولُ ذَلِكَ لِيُؤَدِّيَهُ إِلَى حِفْظِهِ.

وَفِيهِ: بَيَانُ جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الْخَشَبِ وَكَرَهُ ذَلِكَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ،

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «سَأَلَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: فَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ كَانَ يُسْأَلُ عَنْ هَذَا كَثِيرًا فَلَمْ تَسْمَعْهُ مِنْهُ قَالَ: لَا»⁽¹⁾.

أخرج ابن أبي شيبة عنهما، وأخرج أيضًا عن ابن مسعود، وابن عمر نحوه، وعن مسروق: إنه كان يحمل لبنة ليسجد عليها إذا ركب السفينة، وعن ابن سيرين نحوه، والقول بالجواز هو المعتمد.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو الْبُخَارِيُّ نفسه رحمه الله، (قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وفي رواية قَالَ علي ابن المديني وهو شيخ الْبُخَارِيِّ رحمه الله: (سَأَلَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ) هو الإمام الجليل المشهور آثاره في الإسلام المذكور مقاماته في الدين، قَالَ ابن راهويه: هو حجة بين الله وبين عباده في أرضه مات ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين.

(رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ) أي: أحمد بن حنبل وفي رواية فَقَالَ بالفاء (فَإِنَّمَا) وفي رواية وإنما (أَرَدْتُ) بناء الخطاب (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ فَلَا بَأْسَ) وفي رواية ولا بأس (أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ) أي: بدلالة هذا الحديث.

(قَالَ) أي: علي بن المديني، (فَقُلْتُ) لأحمد بن حنبل، وفي رواية: قلت بدون الفاء: (إِنَّ)، وفي رواية: فإن (سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ كَانَ يُسْأَلُ) على البناء للمفعول (عَنْ هَذَا) الحديث (كَثِيرًا فَلَمْ تَسْمَعْهُ مِنْهُ) أي: أفلم تسمعه يا أحمد من ابن عيينة ففيه معنى الاستفهام بدليل قوله: (قَالَ) أحمد بن حنبل: (لا) وهو صريح في أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة ثم إن المنفي هو جميع الحديث، لأنه صريح في ذلك ولا يلزم من ذلك عدم سماع البعض، والدليل على ذلك: أن أحمد قد أخرج في مسنده عن ابن عيينة بهذا الإسناد من

(1) أطرافه 448، 917، 2094، 2569 - تحفة 4690 - 1/106.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة رقم (544).

378 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَقَطَ عَنْ فَرَسِهِ فَجَحِشَتْ سَاقُهُ - أَوْ كَتِفُهُ - وَآلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا،

هذا الحديث قول سهل: كان المنبر من أثل الغابة فقط ثم إن قوله قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ سَقَطَ عِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرَ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) البغدادي الحافظ المعروف بصاعقة وقد مر في باب: غسل الوجه واليدين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) من الزيادة الواسطة وقد مر في باب: التبرز في البيوت وغيره.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ) مصغر (الطَّوِيلُ) مكبر (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد ما بين بغدادي وواسطي وبصري وقد أخرج متنه المؤلف في المظالم والنذور والنكاح والصوم والطلاق أَيْضًا وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الصلاة أَيْضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَقَطَ عَنْ فَرَسِهِ) وفي رواية: عَنْ فَرَسٍ وفي رواية أَبِي دَاوُدَ فَصَرَعَ عَنْهُ وَمَعْنَاهُ سَقَطَ أَيْضًا وَكَانَ ذَلِكَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ خَمْسٍ مِنَ الْهَجْرَةِ.

(فَجَحِشَتْ سَاقُهُ) بضم الجيم وكسر المهملة بعدها شين معجمة من الجحش وهو سجع الجلد وهو الخدش يقال: جحشه يجحشه جحشًا خدشه وقيل: أي أصابه شيء كالخدش أو هو أكثر من الخدش وأشد منه قليلًا وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: معناه أنه قد انسجج جلده وقد يكون ما أصاب رسول الله ﷺ من ذلك السقوط مع الخدش رض في الأعضاء وتوقع فلذلك منعه القيام إلى الصلاة.

(أَوْ جَحِشَتْ) (كَتِفُهُ) على الشك من الراوي ويروى بالواو الواصلة وفي رواية للبخاري ومسلم فجحش شقه الأيمن وهو أشمل مما قبله وفي لفظ عند أحمد عن حميد عَنْ أَنَسٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ انْفَلَتَ قَدَمَهُ.

(وَآلَى) من الإيلاء (مِنْ نِسَائِهِ) أي: حلف أن لا يدخل عليهن (شَهْرًا) وليس المراد منه الإيلاء المتعارف بين الفقهاء وهو الحلف على ترك قربان امرأته أربعة

فَجَلَسَ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ دَرَجَتُهَا مِنْ جُدُوعٍ، فَأَتَاهُ أَصْحَابُهُ يُعَوِّدُونَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا وَهُمْ قِيَامٌ⁽¹⁾،

أشهر أو أكثر وعند مالك والشافعي وأحمد لا بد من أكثر والمولى من لا يمكنه قربان امرأته إلا بشيء يلزمه فإن وطئها في المدة كفر لأنه حنث في يمينه وسقط الإيلاء وإلا بانت بتطبيقه واحدة وكان الإيلاء طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه ويأتي حكمه في بابه إن شاء الله تعالى والإيلاء على وزن إفعال هو الحلف يقال آلى يؤلي إيلاء وتآلى تألياً والإلية اليمين والجمع ألياء كعطية وعطايا وإنما عدّي آلى بكلمة من مع أنه يتعدى بكلمة على لأنه ضمن معنى البعد يجوز أن يكون من للتعليل من أن الأصل أن يكون للابتداء أي: آلى بسبب نسائه ومن أجلهن.

(فَجَلَسَ) (فِي مَشْرُبَةٍ) بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وفتح الراء وضمها أي في غرفة ويقال: هي أعلى البيت شبه الغرفة وقيل الخزانة وهي بمنزلة السطح لما تحتها.

(لَهُ) أي: للنبي ﷺ (دَرَجَتُهَا مِنْ جُدُوعٍ) النخل وفي رواية من جذوع بالتونين جمع جذع بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة ويقال في جمعه أجذاع أيضاً قاله ابن دريد وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْذِيبِ: وَلَا يَتَّبِعُ لِلنَّخْلَةِ جَذَعٌ حَتَّى يَتَّبِعَ سَاقَهَا وَفِي الْمُحْكَمِ الْجَذَعُ سَاقُ النَّخْلَةِ.

(فَأَتَاهُ أَصْحَابُهُ يُعَوِّدُونَهُ) بالذال المهملة، (فَصَلَّى بِهِمْ) حال كونه (جَالِسًا وَهُمْ قِيَامٌ) جمع قائم أو مصدر بمعنى اسم الفاعل ولم يجمع لاعتبار مصدريته في الأصل.

(1) هذا خلاف ما هو المعروف عند الشراح أنهم كانوا طائفة قليلة صلوا معه ﷺ في المشربة، ويؤيد الشيخ - قدس سره - ما في «مسلم» من حديث أبي الزبير عن جابر قال: اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره، الحديث. فإنهم إن كانوا طائفة قليلة فأى فاقة لأبي بكر أن يسمعهم تكبيره، ولما حملته الشراح على الطائفة القليلة احتاجوا لتأويل حديث «مسلم» هذا بتوجيهات ذكرت في موضعها، ولا حاجة إلى التوجيه على ما اختاره الشيخ، وقد سبق إلى ذلك القاضي عياض كما حكى عنه الحافظ في «الفتح» إذ قال: في حديث عائشة: صلى رسول الله ﷺ في بيته أي: في المشربة التي في حجرة عائشة، وهو دال على أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد، وكأنه ﷺ عجز عن الصلاة بالناس في =

فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا»

(فَلَمَّا سَلَّمَ) وفرغ من الصلاة (قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ) أي: ليقْتدى به ويتبع أفعاله وكلمة إنما للحصر لأجل الاهتمام والمبالغة.
(فَإِذَا كَبَّرَ) الإمام، (فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا) قد اقتضى الفاء التعقيبية مشروعية متابعة المأموم للإمام في الأفعال.
(وَإِنْ) وفي رواية وإذا (صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا) مفهومه إن صلى قاعدًا يصلي المأموم أيضًا قاعدًا وهو غير جائز ولا يعمل به لأنه منسوخ لما ثبت أنه ﷺ

المسجد فكان يصلي في بيته بمن حضر، لكنه لم ينقل أنه استخلف، ومن ثم قال عياض: إن الظاهر أنه صلى في حجرة عائشة وأتم به من حضر عنده ومن كان في المسجد، وهذا الذي قاله محتمل، ويحتمل أيضًا أنه استخلف وإن لم ينقل اهـ.

وقد صلى رسول الله ﷺ جالسًا في ثلاثة مواضع: حين سقط عن فرسه في ذي الحجة سنة خمس أولى الربيعين منها، وفي مرض وصاله ﷺ كما هو المعروف، والثالثة في غزوة أحد كما جزم به ابن رسلان في شرح أبي داود، وقال صاحب «الخميس» قال ابن هشام: بلغني عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يبلغ الدرجة المبنية في الشعب وصلى رسول الله ﷺ الظهر يومئذ قاعدًا من الجراح التي أصابته وصلى المسلمون خلفه قعودًا. اهـ.
ثم اختلفوا في مناسبة هذا الحديث بالباب، قال ابن بطال: وذكر حديث المشربة في هذا الباب لأنه ﷺ صلى بهم على ألواحها وخشبها، وترجم الباب بالصلاة على الخشب، واختلفوا فيه فكرة قوم السجود على العود، وتعقبه الكرمانى بأنه ليس في الحديث ما يدل على أنه صلى على الخشب إذ المعلوم منه أن درجها من الجذوع لا نفسها، فيحتمل أنه ذكره لغرض بيان الصلاة على السطح، إذ يطلق السطح على أرض الغرفة وأمثالها اهـ.

وتبعه الحافظ في «الفتح» إذ قال: الغرض منه ههنا صلاته ﷺ في المشربة وهي معمولة من الخشب قاله ابن بطال، وتعقب بأنه لا يلزم من كون درجها خشبًا أن تكون كلها خشبًا، فيحتمل أن يكون الغرض بيان جواز الصلاة على السطح إذ هي سقف في الجملة. اهـ.
واختار العيني توجيه ابن بطال أنه ﷺ صلى على ألواح المشربة، وتعقب على الكرمانى بأن الظاهر أن الغرفة كانت من خشب فذكر كون درجها من النخل لا يستلزم أن تكون البقية من البناء، فالاحتمال الذي ذكره ليس بأقوى من الاحتمال الذي ذكرناه. اهـ.

ولا يذهب عليك أنه يتوهم من ظاهر ألفاظ حديث أنس هذا أن قصة السقوط عن الفرس وقصة الإيلاء وقعتا في وقت واحد وبذلك جزم بعض الأكابر متمسكًا بظاهر اللفظ، والصحيح أن قصة السقوط وقعت في سنة خمس من الهجرة، وقصة الإيلاء في سنة تسع من الهجرة كما بسطنا في الوقائع.

وَنَزَلَ لِتِسْعَ وَعَشْرِينَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعَشْرُونَ»⁽¹⁾.

في آخر عمره صلى قاعدا وصلى القوم قائمين فإن قيل: جاء في بعض الروايات: فإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً.

فالجواب: إن معناه فصلوا قعوداً إذا كنتم عاجزين عن القيام مثل الإمام، فهو من باب: التخصيص على أنه منسوخ كما ذكرنا وسيجيء تفصيله.
(وَنَزَلَ) ﷺ من المشربة (لِتِسْعَ وَعَشْرِينَ) يوماً، (فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا، فَقَالَ) ﷺ: (إِنَّ الشَّهْرَ) المحلوف عليه (تِسْعَ وَعَشْرُونَ) يوماً، وفي: رواية تسعة وعشرون.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز الصلاة على السطح وعلى الخشب، لأن المشربة بمنزلة السطح لما تحتها والصلاة فيها كالصلاة على السطح، ولما كان درجها من جذوع النخل فتكون هي معمولة من الخشب على ما قاله ابن بطال.
ولكن تعقب: بأنه لا يلزم من كون درجها من خشب أن يكون كلها خشباً، فالظاهر أن الغرض من إيراد هذا الحديث بيان جواز الصلاة على السطح إذ هي سقف في الجملة.

ومنها: أن فيه مشروعية اليمين لأنه ﷺ آلى أن لا يدخل على نسائه شهراً.
ومنها: أن الشهر لا يأتي كاملاً دائماً وأن من حلف على فعل شيء أو تركه في شهر كذا وجاء الشهر تسعاً وعشرين يوماً يخرج عن يمينه، فلو نذر صوم شهر بعينه فجاء الشهر تسعة وعشرين يوماً لم يلزمه أكثر من ذلك، وإذا قال: لله علي صوم شهر من غير تعيين كان عليه إكمال عدد ثلاثين يوماً.

ومنها: ما احتج أحمد، وإسحاق، وابن حزم، والأوزاعي، ونفر من أهل الحديث: أن الإمام إذا صلى قاعداً يصلي من خلفه قعوداً، وَقَالَ مالِك: لا تجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد لا قائماً، ولا قاعداً.
وَقَالَ أبو حنيفة، والشافعي، والثوري، وأبو ثور، وجمهور السلف: لا

(1) أطرافه 689، 732، 733، 805، 1114، 1911، 2469، 5201، 5289، 6684-تحفة

يجوز للقادر على القيام أن يصلي خلف القاعد إلا قائماً وَقَالَ المرغيناني: الفرض والنفل سواء.

والجواب عَنِ الحديث من وجوه:

الأول: أنه منسوخ وناسخه صلاة النَّبِيِّ ﷺ بالناس في مرض موته قاعداً وهم قيام وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قائم يعلمهم بأفعال صلاته بناءً على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان الإمام، وأنَّ أبا بكر كان مأموماً في تلك الصلاة فإن قيل: كيف وجه هذا النسخ وقد وقع في ذلك خلاف، وذلك أَنَّ هذا الحديث الناسخ وهو حديث عائشة فيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إماماً وأبو بكر مأموماً وقد ورد فيه العكس كما أخرجه الترمذي والنسائي، عَنِ نعيم بن أبي هند، عَنِ أَبِي وائل، عَنِ مسروق، عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: صلى رسول الله ﷺ في مرضه الذي توفي فيه خلف أبي بكر قاعداً، وَقَالَ الترمذي: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي أيضاً عَنِ حميد، عَنِ أَنَسٍ قَالَ: آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ مع القوم صلاة صلاها في ثوب واحد متوشحاً خلف أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالجواب: أَنَّ مثل هذا لا يعارض ما وقع في الصحيح مع أَنَّ العلماء جمعوا بينهما، فَقَالَ البيهقي في كتاب المعرفة: ولا تعارض بين الحديثين فإن الصلاة التي كان فيها النَّبِيُّ ﷺ إماماً هي صلاة الظهر يوم السبت أو الأحد والتي كان فيها مأموماً هي صلاة الصبح من يوم الاثنين وهي آخر صلاة صلاها عليه الصلاة والسلام حتى خرج من الدنيا قَالَ: وهذا لا يخالف ما ثبت عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَنَسٍ في صلاتهم يوم الاثنين وكشفه ﷺ الستر ثم إرخائه فإن ذلك إنما كان في الركعة الأولى، ثم إنه عليه الصلاة والسلام وجد في نفسه خفة، فخرج فأدرك معه الركعة الثانية.

وَقَالَ القاضي عياض: نسخ إمامة القاعد بقوله ﷺ: لا يؤمن أحد بعدي جالساً، وبفعل الخلفاء بعده، وإنه لم يؤم أحد منهم قاعداً، وإن كان النسخ لا يمكن بعد النَّبِيِّ ﷺ لكن مثابرتهم⁽¹⁾ على ذلك يشهد بصحة نهيه ﷺ عَنِ إمامة القاعد بعده، وَقَالَ محمود العيني: هذا الحديث أخرجه الدارقطني ثم البيهقي

(1) المثابرة على الأمر: المواظبة.

في سننهما، عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْ الشَّعْبِيِّ غَيْرَ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ وَالْحَدِيثُ مَرْسَلٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي أَحْكَامِهِ، وَرَوَاهُ عَنْ الْجَعْفِيِّ مَجَالِدٌ وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ.

الثاني: أنه كان مخصوصًا بالنبي ﷺ، وفيه نظر لأن الأصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل كما عرف في الأصول.

الثالث: أنه يحمل قوله: فإذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا على أنه إذا كان الإمام في حالة الجلوس فاجلسوا ولا تخالفوه بالقيام، وكذلك إذا صلى قائمًا فصلوا قيامًا معناه: إذا كان الإمام في حالة القيام فقوموا ولا تخالفوه بالعود وكذلك الأمر في قوله: فإذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا ولقائل أن يقول لا يقوى الاحتجاج على أحمد بحديث عائشة المذكور: أنه عليه الصلاة والسلام صلى جالسًا والناس خلفه قيام بل ولا يصلح، لأنه يجوز صلاة القائم خلف من شرع في صلاته قائمًا ثم قعد لعذر ويجعلون هذا منه سيما وقد ورد في بعض طرق الحديث: أن النَّبِيَّ ﷺ أخذ في القراءة من حيث انتهى إليه أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ.

فإن قيل قَالَ ابْنُ الْقُطَّانِ فِي كِتَابِهِ الْوَهْمُ وَالْإِبْهَامُ وَهِيَ رِوَايَةٌ مَرْسَلَةٌ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا رَوَاهَا ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ الْعَبَّاسِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَذَلِكَ رَوَاهُ الْبَزَّازُ فِي مَسْنَدِهِ بِسَنَدٍ فِيهِ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ مِثَالُ بْنُ دِينَهِ قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَثِيرًا مَا يَرْسُلُ، انْتَهَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ قَيْسٍ، فَقَالَ: ثَنَا عَلِيُّ ابْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَرْقَمِ بْنِ شَرْحَبِيلَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَهُ إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ بَلَغَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَمْ يَذْكُرْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آخِرَ مَا صَلَّاهَا بِالنَّاسِ وَهُوَ قَاعِدٌ وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامٌ، وَهَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ وَمِنْ عَادَةِ أَبِي دَاوُدَ

فيما أنشأه من أبواب هذا الكتاب أن يذكر الحديث في بابه ويذكر الذي يعارضه في باب آخر على إثره، ولم أجده في شيء من النسخ فلست أدري كيف أغفل عن ذكر هذه القصة وهي من أمهات السنن وإليه ذهب أكثر الفقهاء انتهى.

وَقَالَ محمود العيني: يحمل أن يكون تركها سهوًا أو غفلة أو يكون رأيه في هذا الحكم مثل ما ذهب إليه الإمام أحمد، فلذلك لم يذكر ما ينقضه، والله أعلم. ومنها: أن في قوله: إنما جعل الإمام ليؤتم به دليلًا على وجوب المتابعة للإمام في الأفعال حتى في الموقف والنية.

وَقَالَ الشافعي وطائفة: لا يضر اختلاف النية، وجعل الحديث مخصوصًا بالأفعال الظاهرة.

وَقَالَ أبو حنيفة ومالك: يضر اختلافها وجعل اختلاف النيات داخلًا تحت الحصر في الحديث.

وَقَالَ مالك: لا يضر الاختلاف بالهيئة بالتقدم في الموقف وجعل الحديث عامًا فيما عدا ذلك.

ومنها: أن أبا حنيفة رحمه الله احتج بقوله: فكبروا على أن المقتدي يكبر مقارنةً لتكبير الإمام لا يتقدم ولا يتأخر عنه، لأن الفاء للحال، وَقَالَ أبو يوسف ومحمد: الأفضل أن يكبر بعد فراغ الإمام من التكبير لأن الفاء للتعقيب، وإن كبر مع الإمام أجزأه عند مُحَمَّدٍ رواية واحدة وقد أساء، وكذلك في أصح الروايتين، عَنْ أَبِي يَوْسُفٍ، وفي رواية: لا يصير شارعًا، ثم إنه ينبغي أن يكون اقترانهما في التكبير على قوله كاقتران حركة الخاتم والإصبع والبعدية على قولهما أَلَفَ اللَّهُ بَرَاءَ أَكْبَرٍ، وَقَالَ شيخ الإسلام خواهر زاده: قول أبي حنيفة أدق وأجود وقولهما أرفق وأحوط وقول الشافعي كقولهما.

وَقَالَ الماوردي: إن شرع في تكبيرة الإحرام قبل فراغ الإمام منها لم تنعقد صلاته ويركع بعد شروع الإمام في الركوع فإن قارنه أو سابقه فقد أساء ولا يبطل صلاته فإن سلم قبل إمامه بطلت صلاته إلا أن ينوي المفارقة، ففيه خلاف مشهور، ومنها: أن الفاء في قوله: فاركعوا، وفي قوله: فاسجدوا تدل على التعقيب ويدل على أن المقتدي لا يجوز له أن يسبق الإمام بالركوع والسجود حتى إذا سبقه فيهما ولم يلحقه الإمام فسدت صلاته.

19 - باب: إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ الْمُصَلِّي أَمْرَأَتَهُ إِذَا سَجَدَ

379 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءُهُ، وَأَنَا حَائِضٌ، وَرُبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ، قَالَتْ: وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ⁽¹⁾.

ومنها: أن فيه استحباب العبادة عند حصول الخدشة ونحوها.
ومنها: أن فيه جواز الصلاة جالساً عند العجز، والله أعلم.

19 - باب: إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ الْمُصَلِّي أَمْرَأَتَهُ إِذَا سَجَدَ

(باب) بالتونين (إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ الْمُصَلِّي أَمْرَأَتَهُ إِذَا سَجَدَ) هل تفسد صلاته أو لا؟ وظاهر حديث الباب يدل على صحة الصلاة ولا خلاف فيها، ومن عادة المؤلف رحمه الله أن يأتي بمثل هذه العبارة في التراجم إذا كان في الحكم اختلاف، فافهم.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد (عَنْ خَالِدٍ) هو ابن عبد الله أبو الهيثم الطحان الواسطي وقد مر في باب: من مضمض، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ) هو أبو إسحاق التابعي (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ) بتشديد المهملة الأولى هو ابن الهادي وقد سقط في رواية لفظ شداد وقد تقدم ذكرهما في باب مباشرة الحائض.
(عَنْ مَيْمُونَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورواة هذا الإسناد ما بين بصري وواسطي وكوفي ومدني وفيه رواية التابعي عَنْ التابعي عَنْ الصحابة وقد أخرج منته المؤلف في الطهارة كما سبق وكذا أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه.

(قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَ) والحال (أَنَا) كائنة (حِذَاءَهُ) نصب على الظرفية وفي رواية حذاؤه بالرفع على الخبرية أي: محاذيته ثم إن الحذاء والحذوة والحذة كلها بمعنى الإزاء والمقابلة، (وَ) الحال (أَنَا حَائِضٌ) جملة حالية أيضاً إما من الأحوال المترادفة أو من الأحوال المتداخلة لكن الأولى بالواو والضمير والثانية بالواو فقط، (وَرُبَّمَا) يحتمل التقليل حقيقة والتكثير مجازاً.

(أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ، قَالَتْ) ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَكَانَ) ﷺ (يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ) بضم المعجمة وسكون الميم سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل

وترمل بالخيوط قيل : سميت خمرة لأنها تستر وجه المصلي عَنِ الْأَرْضِ ومنه سمي الخمار الذي يستر الرأس وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ : الخمرة مصلى صغير ينسج من السعف فَإِنْ كَانَ كَبِيرًا قَدَّرَ طُولَ الرَّجْلِ أَوْ أَكْثَرَ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ حِينَئِذٍ حَصِيرٌ وَلَا يُقَالُ لَهُ خِمْرَةٌ وَجَمَعَهَا خَمْرٌ.

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما جاءت فأرة فأخذت تجر الفتيلة فجاءت بها فألقتهما بين يدي رسول الله ﷺ على الخمرة التي كان قاعدًا عليها فأحرقت منها موضع درهم وهذا ظاهر في إطلاق الخمرة على الكبيرة من نوعها أيضًا. ومن فوائد هذا الحديث جواز مخالطة الحائض ومنها طهارة بدن الحائض وثوبها ومنها ما ترجم له من أنه إذا أصاب ثوب المصلي المرأة لا يضر ذلك صلاته ولو كانت المرأة حائضًا ومنها جواز الصلاة على الخمرة من غير كراهة وعن ابن المسيب الصلاة على الخمرة سنة وقد فعل ذلك جابر وأبو ذر وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم وأما ما روي عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَانَ يُؤْتِي بَتْرَابَ فَيُوضِعُ عَلَى الْخِمْرَةِ فَيَسْجُدُ عَلَيْهِ فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ صَحْتِهِ لِلْمَبَالِغَةِ فِي التَّوَاضُعِ وَالْخُشُوعِ لَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الصَّلَاةَ عَلَى الْخِمْرَةِ وَكَيْفَ هَذَا وَقَدْ صَلَّى ﷺ عَلَيْهَا وَهُوَ أَكْثَرُ تَوَاضُعًا وَأَشَدَّ خُضُوعًا فَإِنْ قِيلَ : رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ دُونَ الْأَرْضِ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا حِجَّةَ لِأَحَدٍ فِي خِلَافِ مَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ مُرَادُهُ مِنَ الْكَرَاهَةِ التَّنْزِيهِيةِ وَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُ مِثْلُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : وَفِيهِ أَيْ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَبْطُلُ بِمَحَاذَاةِ الْمَصْلِيِّ الْمَرْأَةِ وَتَبْعِهِ بَعْضُهُمْ فَقَالَ وَفِيهِ أَنَّ مُحَاذَاةَ الْمَرْأَةِ لَا تَفْسِدُ الصَّلَاةَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ : قَصِدَ بِذَلِكَ الْغَمَزُ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي أَنَّ مُحَاذَاةَ الْمَرْأَةِ الْمَصْلِيَّةِ مَفْسُودَةٌ لَصَلَاةِ الرَّجُلِ وَلَكِنْ هِيَ هِيَاتُ لَهَا زَعْمًا لِأَنَّ الْمُحَاذَاةَ الْمَفْسُودَةَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ مُشْتَرِكِينَ فِي الصَّلَاةِ أَدَاءً وَتَحْرِيمَةً وَهُوَ أَيْضًا يَقُولُ : إِنَّ الْمُحَاذَاةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْحَدِيثِ غَيْرُ مَفْسُودَةٍ لِلصَّلَاةِ فَحِينَئِذٍ إِطْلَاقُهُمَا الْحُكْمَ فِيهِ غَيْرُ صَحِيحٍ فَمَا هُوَ إِلَّا مِنْ ضَرْبَانِ عَرَقِ الْعَصِيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ بَابِ الْإِعْتِرَاضِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَصْلِيِّ. وَفِي الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ بَابِ جَوَازِ الْجَمَاعَةِ فِي النَّافِلَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى حَصِيرٍ وَخِمْرَةٍ رَقْمَ (513).

20 - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ

وَصَلَّى جَابِرٌ، وَأَبُو سَعِيدٍ: «فِي السَّفِينَةِ قَائِمًا»

20 - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ) من أنها جائزة والحصير بفتح الحاء المهملة على ما ذكر ابن سيدة في المحكم والمحيط الأعظم سفيفة تصنع من بردى وأسل ثم تفرش والسفيفة بفتح السين المهملة وبالفاءين شيء يعمل من الخوص كالزنبيل والبردي بالفتح نبات معروف وإما بالضم فهو ضرب من أجود التمر والأسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي آخره لام نبات له أغصان دقاق لا ورق لها سمي الحصير بذلك لأنه على وجه الأرض ووجه الأرض يسمى حصيراً وفي الجمهرة الحصير عربي سُمِّيَ حصيراً لانضمام بعضها إلى بعض.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْحَصِيرُ الْبَارِيَّةُ، قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: وَالنَّكْتَةُ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ الْإِشَارَةُ إِلَى ضَعْفِ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرِهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْمَقْدَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ شَرِيحِ بْنِ هَانئٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْلِي عَلَى الْحَصِيرِ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَجَمَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: 8] فَقَالَتْ لَا لَمْ يَكُنْ يَصْلِي عَلَى الْحَصِيرِ لَضَعْفِ يَزِيدَ بْنِ الْمَقْدَامِ أَوْ رَدِّهِ لِمَعَارَضَتِهِ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ.

(وَصَلَّى جَابِرٌ) وفي رواية: جابر بن عبد الله (وَأَبُو سَعِيدٍ) سعد بن مالك الخدري رضي الله عنهما (فِي السَّفِينَةِ): هي الفلك لأنها تسفن وجه الماء أي: تفسره فَعِيلَةٌ بمعنى فاعلة والجمع سَفَائِنٌ وَسُفُنٌ وَسُفِينٌ.

(قَائِمًا) هو إما جمع قائم وأراد به التثنية أي: قائمين وإما مصدر بمعنى قائم وقد وقع في بعض النسخ قائماً بالإنفراد بتأويل كل واحد منهما ثم إن هذا الأثر تعليق وصله أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح عن عبيد الله بن أبي عتبة مولى أنس رضي الله عنه قَالَ: سافرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم وأناس قد سماهم قَالَ: فكان إمامنا يصلي بنا في السفينة قائماً ونصلي خلفه قياماً ولو شئنا لأرفينا، أي: لأرسينا يقال أرسى السفينة بالسين المهملة، وأرفى بالفاء إذا وقف بها على الشط والبخاري اقتصر هنا على ذكر الاثنين وهما: جابر وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهما وإنما أدخل هذا الأثر في باب: الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ على ما قَالَ ابن المنير لأنهما اشتركا في

وَقَالَ الْحَسَنُ: «تُصَلِّي قَائِمًا مَا لَمْ تَشُقَّ عَلَى أَصْحَابِكَ تَدُورُ مَعَهَا وَإِلَّا فَقَاعِدًا»⁽¹⁾.

الصلاة على غير الأرض لئلا يتخيل أن مباشرة المصلي الأرض شرط من قوله ﷺ لمعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَقَرُ وَجْهَكَ فِي التَّرَابِ».

وَقَالَ محمود العيني: فيه وجه أقوى من ذلك وهو أن هذا الباب في الصلاة على الحصى وفي الباب السابق وكان يصلي على الخمرة وكل واحد من الحصى والخمرة يعمل من سعف النخل ويسمى: سجادة والسفينة أيضًا مثل السجادة على وجه الماء فكما أن المصلي يسجد على الخمرة والحصى دون الأرض فكذا الذي يصلي في السفينة يسجد على غير الأرض.

ومن فوائد هذا الأثر: أن الصلاة في السفينة إنما تجوز إذا كان قائمًا، وَقَالَ أبو حنيفة: يجوز قائمًا وقاعدًا بعذر وبغير عذر، وبه قَالَ الحسن بن مالك وأبو قلابة وطاووس، وروى عنهم ابن أبي شيبه، وروي أيضًا عن مجاهد أن جنادة بن أبي أمية قَالَ: كنا نغزو معه لكننا نصلي في السفينة قعودًا أو لأن الغالب دوران الرأس فصار كالمحقق والأولى أن يخرج إن استطاع الخروج منها.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ: لَا تجوز قَاعِدًا إِلَّا من عذر، لِأَنَّ القيام ركن فَلَا يترك إِلَّا من عذر، وَالْخِلَافُ فِي غير المربوطة، فَلَوْ كَانَتْ مربوطة لَمْ تجز قَاعِدًا إجماعًا، وَقِيلَ: يجوز عنده فِي حَالَتِي الإجراء والإرساء وَيَلْزَمُهُ التَّوَجُّهُ عِنْد الإِفْتِتَاحِ وَكَلَّمَا دَارَتِ السَّفِينَةُ لِأَنَّهَا فِي حَقِّهِ كَالْبَيْتِ، حَتَّى لَا يَتَطَوَّعَ فِيهَا مَوْمِيًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، بِخِلَافِ رَاكِبِ الدَّابَّةِ.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) هو البصري خطابًا لمن سألَه عَنِ الصلاة فِي السفينة هل يصلي قائمًا أو قاعدًا فأجابه (تُصَلِّي) حال كونك (قَائِمًا مَا لَمْ تَشُقَّ) بضم الشين من المشقة (عَلَى أَصْحَابِكَ) المقتدين بك بالقيام.

(تَدُورُ مَعَهَا) أي: مع السفينة حيث ما دارت (وإِلَّا) أي: وإن كنت تشق عليهم بالقيام (فَقَاعِدًا) أي: فصل حال كونك قاعدًا لأن الحرج مرفوع وفي

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن فعل الصحابة رضي الله عنهم حجة لأنهم لا يعملون عملاً إلا بالتوقيف من الشارع عليه السلام ولعلمه عليه السلام بذلك لما أخبره الله تعالى بالفتن التي تكون بينهم رضي الله عنهم اهتم رسول الله ﷺ لذلك فأوحى الله إليه: (أصحابك عندي مثل النجوم) فحينئذ أخبر سيدنا ﷺ بأن قال: =

رواية: وَقَالَ الحسن: قائمًا بدون ذكر تصلي وفي رواية يصلي قائمًا ما لم يشق

أصحابي مثل النجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم. معناه اقتديتم بي لأنه هو ﷺ إمام الهدى فإنهم لا يفعلون ما يخالف سنته ففعلهم كله قام مقام الإخبار عن سيدنا ﷺ وكذلك أقوالهم ولذلك قال الحسن: تصلي قائمًا ما لم تشق على أصحابك.

والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: معنى قوله: (ما لم تشق على أصحابك) ليس المفهوم من قوله تشق على أصحابك ما نفهم نحن من التضييق أو ما يغير الخاطر لأنه لو كان على هذا المعنى لأدى ذلك إلى تعطيل الصلاة عند ركوب البحر كما يفعله كثير من الجهال اليوم وهذا حرام لا يجوز وإنما يكون معنى تشق قد يؤول قيامك في وقت يكون الهول في البحر والأمواج والرياح العاصفة إلى غرقهم أو زيادة سبب في الهلاك معروف بجري العادة أو ما أشبه ذلك أو لا يمكن لك القيام إلا أن يؤدي ذلك لكشف حريم على وجه لا يجوز شرعاً ولم تكن دخلت عليه أولاً لأنه لا يجوز أن يدخل إنسان البحر وهو يعلم أنه لا يمكن له فيه توفية ما أمر به من التبعيدات على حدها حتى أنه قد ذكر بعض العلماء أنه إذا علم الشخص من نفسه أنه يمد حتى يؤول أمره إلى تعطيل الصلاة أو الخلل بشيء منها أنه لا يجوز ركوبه وهو مذهب مالك رحمه الله تعالى فهذين النوعين وما يشبههما إذا وقعت ولم تدخل عليها يجوز أن تصلي معها قاعداً إذا لم تقدر على القيام وهو المعنى بالمشيئة هنا لأن العلماء لا يطلقون التشويش إلا على ما يكون تشويشاً شرعياً يتعلق من أجله حكم ما بخلاف أهل الصوفية فإنهم يطلقون التشويش على كل شيء يتغير به الخاطر قل أو جل.

الوجه الثاني: قوله: (تدور معها)، يعني للقبلة حيثما دارت السفينة لأن الرياح تختلف بعض الأوقات على السفن فيكون مثلاً مقدمها إلى القبلة ثم تأتي ريح أخرى تدبرها شرقاً أو غرباً أو لغير ذلك من النواحي فيكون المصلي في السفينة يدور إلى القبلة في الصلاة الواحدة وإن احتاج لذلك مراراً لأنه شغل يسير معفو عنه والقبلة مطلوبة أو جهتها حتماً لأننا معنا العلم بها والقدرة على ذلك ونحن الآن متمكنون من ذلك عارفون بها فلا يسعنا غير ذلك سواء كان المصلي قائمًا أو قاعداً.

الوجه الثالث: فيه من الفقه جواز ركوب البحر فإن العلماء اختلفوا في ركوبه هل هو جائز مطلقاً أو لا يكون إلا للحاج والمجاهد فيه اختلاف بينهم وروي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يمنع ركوبه إلا لحاج أو مجاهد ويقول خلق عظيم يركبه خلق ضعيف ولولا آية في كتاب الله لكنت أضرب بالدرة من يركبه وركوبه لا يجوز إلا على الوجه المشروع في الحال وفي الزمان أما في الزمان فلا يجوز ركوبه عند ارتجائه لقوله عليه السلام: من ركب البحر في ارتجائه فقد برئ من الذمة. وأما في الأحوال من صفة المركب ووصفه إلى غير ذلك فلا يركب إلا على ما جرت به العادة أن ذلك هو المعروف عادة التي تكون معه غالباً فإن لم يكن كذلك كان داخله أو راكمه مما يلحق نفسه إلى التهلكة وقد جاء في ذلك ما جاء فهذا الحكم في البحر المعهود حساً. وأما البحور المعنوية التي ذكرها الناس فالركوب في كل بحر يجوز ركوبه منها بحسب السنة فيه فالبحور المعنوية سبعة:

على أصحابه يدور بصيغة الغيبة في الكل وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبه بإسناد

بحر الدنيا وبحر الهوى وبحر الشهوات وبحر النفس وبحر العلم وبحر المعرفة وبحر التوحيد. فبحر الدنيا ساحله الآخرة وركوبه في مركب الأمر والنهي وعدده أنواع التعبدات وأوقات ركوبه عند عدم ارتجاعه وارتجاعه الفتن ولذلك أحكمت السنة أن تكون في ذلك الوقت جلوساً من أحلاس بيتك أو تكون بأصل شجرة وتفارق جميع الناس حتى يأتيك الموت وأنت على ما أنت عليه ورياحه العزائم فعلى قدر قوة عزيمتك يكون جري سفينتك ورأسها العقل فعلى قدر عقلك يكون إتقان جريها وملاحوها خواطرك فعلى قدر حسناتها تكون سلامتها ومساكها العلم فعلى قدر علمك يكون حسن تصرفها ووسقها بضائع أعمالك فيكون الخلاص من البحر بقدر جودة السفينة وخدامها الريح أو الخسارة بحسب البضائع.

وأما بحر الهوى: فمخوف وممنوع ركوبه بل مهلك فلا يحتاج إلى تعليقه. وأما بحر الشهوات: فكثر ارتجاعه والقدر الذي أبيع منه على لسان العلم فيه من التشويشات هنا وهناك ما يعجز الوصف عند أقلها وهو من الجنس المندوب إليه وهو الجماع ما يترتب عليه من الكد في التكسب على العيال وربما يكون لبعض الناس سبباً لأن يقع في المحرمات من جهة الكسب ويعتذر بأن يقول العيال خلفي يطالبونني بالرزق ولا أقدر على غير هذا الوجه ثم يترتب عليه السؤال عنهم فإنهم رعيته وكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته وما فيه من إلزامه نفقة البين حتى يحتلموا من أجل شهوة واحدة إلى غير ذلك إذا تتبعه ومن أجل الشهوة قال ﷺ: «تعس عبد الدينار تعس عبد الدرهم تعس عبد الخميصة تعس عبد بطنه تعس عبد فرجه». فلو لا الشهوة التي حملته على ذلك ما دخل من حرية الطبع إلى رق الشهوات ثم مع ذلك يحجبه عن الوصول إلى مقام الخصوص فإنهم قالوا رضي الله عنهم ترك الشهوات قرع الباب وقال العلماء في معنى قوله جل جلاله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آمَنُوا اللَّهُ قُلُوبُهُم لِلتَّقْوَى﴾ [الحجرات: 3] قالوا: أزالوا عنها الشهوات ولذلك كان عمر رضي الله عنه يقول: إني لأطأ النساء وما بي إليهن شهوة فقالوا: ولم ذلك يا أمير المؤمنين؟ قال: رجاء أن يخرج الله من ظهري من يكاثر به محمد الأُمم يوم القيامة فانظر إلى هذا السيد كيف انقلبت له هذه الشهوة التي هي أكبر شهوات البشر عبادة محضه فما بالك بغيرها يؤيد هذا قول مولانا جل جلاله على لسان نبيه عليه السلام: (لا يزال العبد يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها) قال العلماء في معناه: لم تبق له جارية يصرفها إلا بالله ولله فذهبت الشهوات.

وأما بحر النفوس: فإنه لا غاية له تعلمها نحن لكن ركوبه من أجل المركوبات لكن إذا كانت السفينة على ما شرع وندب من أن يكون إنشاؤها من عود الإخلاص وملاحوها وجميع خدامها من أهل التواضع والافتقار لقوله عليه السلام: أوحى إلي أن تتواضعوا ولا يفخر بعضكم على بعض ورماحها صدق اللجأ فإنه عنوان النجاح وبضائع أهلها التقوى فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 282] فإذا ركب على هذا الوضع نيل فيه من الريح والفوائد ما لا يعلمه إلا الكريم الوهاب.

وأما بحر العلم: فكما تقدم في بحر النفوس إلا أنه لا بد لراكبه من إطالة المقام فيه حتى =

380 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ،

صحيح حَدَّثَنَا حفص عَنْ عاصم عَنْ الشَّعْبِيِّ والحسن وابن سيرين أنهم قالوا: صل في السفينة قائماً وَقَالَ الحسن: لا تشق على أصحابك وفي رواية الربيع بن صبيح أن الحسن ومحمداً قالاً: يصلون فيها قياماً جماعة ويدورون مع القبلة حيث دارت.

وفي تاريخ البُخَارِيِّ من طريق هشام قَالَ: سمعت الحسن يقول: در في السفينة كما تدور إذا صليت وَقَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد روينا عنه عَنْ أَبِي عوانة عَنْ عاصم الأحول قَالَ: سألت الحسن وابن سيرين وعامراً يعني الشعبي عَنْ الصلاة في السفينة فكلهم يقول: إن قدر على الخروج فليخرج غير الحسن فإنه قَالَ: إن لم يؤذ أصحابه أي: فليصل وقد عرفت المذهب في ذلك آنفاً. (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابْنُ يُونُسَ التَّنِيسِي وفي رواية عبد الله بن يوسف.

يقوى بصر بصيرته فيبصر هواء فيرجع له منه قوة في المزاج فحينئذ يبصر ما فيه من الأنوار والعبر والعجائب التي لا يبصرها غيره إلا أنه لا بد له من المقام بعد إبطار تلك المعاني ليحصل له تهذيب النفس وزيادة في اليقين وقد قال ﷺ: تعلموا اليقين فإني أتعلمه. وأما بحر المعرفة: فأعظم وأكبر وفيه من الفوائد أعظم مما في البحر قبله ويركب بمثل ما يركب البحر الذي قبله إلا أنه لا بد أن يتزود فيه من ماء بحر العلم لئلا تذهب روحه بشدة حرارة هوائه فأكثر ركابه ما هلكوا إلا من أجل هذا الوجه لأن فيه من الخيرات والدرر والأسرار ما لا يوجد وفيه من المهالك لمن ترك هذا التزود بهذا الماء ما لا يوصف وربما قد يكون حاله أولاً من الخصوص ثم ينعكس إلى أخس الأحوال.

وأما بحر التوحيد: فيركب بمثل ما قدمناه في البحرين المتقدمين وزيادة على ذلك أنه لا يفارق ببصره شواهد جبال الشريعة الراسخة فإنه مهما قام عليه من هوائه هواء لا يعرفه ولا يكون عنده ما يتقيه به عاد إلى جانب جبل ذلك العلم وإلا غرق ومن أجل ذلك غرق فيه ناس كثيرون وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا فإذا رجع إلى ذلك العلم ورجع عقله إليه يتذكر فوائد ما رأى ويحصل له من اجتماع دينك الهوائين من حسن مزاج جوهر دينه وعرضه ما لا يصفه الواصفون فمن من الله عليه بركوب هذه البحار المباركة على الوجه الأحسن ثم رسي على جبال السنة فذلك السيد الذي إذا كان منهم واحد في إقليم رحموا جميعاً ومن ركب منها واحداً على تلك الحالة المرضية فمن رآه فقد أقر الله عينه بما يعود عليه من الخير والبركة فكيف به هو ومن ركب واحداً منها على غير الوجه المرضي الغالب عليه الهلاك ومن رآه خيف عليه من الفتنة. والشرح في هذا يطول إلا أنه إن شاء الله اختصر له كتاباً يكون الكلام فيه أبسط من هذا ونبين مهالكه وكذلك بحول الله كل بحر منها جعلنا الله ممن حماه وعلمه وأسعده به بمنه.

قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ جَدَّهُ مُلَيْكَةَ.....

(قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) زيد بن سهل الأنصاري وفي رواية عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَسْقَطَ أَبَاهُ وَنَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ وَكَانَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ أَحَدًا فِي الْحَدِيثِ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابٍ مِنْ قَعْدٍ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ.

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

(أَنَّ جَدَّهُ مُلَيْكَةَ) بضم الميم وفتح اللام وفي ضمير جدته اختلاف قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَعَبْدُ الْحَقِّ وَعِيَاضُ: إِنَّهُ يَعُودُ إِلَى إِسْحَاقَ وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، نَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا الْمُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ أُمَّ سَلِيمٍ فَتَدْرِكُهُ الصَّلَاةُ أَحْيَانًا فَيُصَلِّي عَلَى بَسَاطٍ لَنَا وَهُوَ حَصِيرٌ نَنْصَحُهُ بِالْمَاءِ، وَأُمُّ سَلِيمٍ هِيَ أُمُّ أَنَسٍ وَأُمُّهَا مَلِيكَةُ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ عَدِي وَهِيَ جَدَّةُ إِسْحَاقَ وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِ أُمِّ سَلِيمٍ، فَقِيلَ: سَهْلَةٌ، وَقِيلَ: رَمِيلَةٌ، وَقِيلَ: رَمِيثَةٌ، وَقِيلَ: الرَّمِيصَاءُ، وَقِيلَ: الْغَمِيصَاءُ، وَقِيلَ: أَنْيْفَةُ بِالنُّونِ وَالْفَاءُ مُصَغَّرَةٌ وَتَزُوجُ أُمَّ سَلِيمٍ مَالِكُ بْنُ النَّضْرِ فَوُلِدَتْ لَهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ثُمَّ خَلَفَ عَلَيْهَا أَبُو طَلْحَةَ فَوُلِدَتْ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ وَأَبَا عَمِيرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ وَالِدُ إِسْحَاقَ رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَمِّهِ أَخِي أَبِيهِ لِأُمِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ مَنْدَةَ وَابْنُ الْحَصَارِ: يَعُودُ الضَّمِيرُ فِي جَدَّتِهِ إِلَى أَنَسِ نَفْسِهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي الْحَادِي عَشَرَ مِنْ فَوَائِدِ الْعِرَاقِيِّينَ: ثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثَنَا مُقَدِّمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمِّهِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ قَالَ: أُرْسَلْتَنِي جَدَّتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَاسْمُهَا مَلِيكَةُ فَجَاءَنَا فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ فَقَمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا الْحَدِيثُ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَ كَوْنِ مَلِيكَةَ جَدَّةَ أَنَسٍ وَبَيْنَ كَوْنِهَا جَدَّةَ إِسْحَاقَ ثُمَّ مَقْتَضَى كَلَامُ مَنْ أَعَادَ الضَّمِيرَ فِي جَدَّتِهِ إِلَى إِسْحَاقَ أَنْ يَكُونَ اسْمُ أُمِّ سَلِيمٍ مَلِيكَةَ وَمُسْتَنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ قَالَ: صَفَفْتُ أَنَا وَبَيْتِي فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمِّي أُمُّ سَلِيمٍ خَلَفْنَا، هَكَذَا أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ كَمَا سَيَأْتِي فِي أَبْوَابِ الصَّفُوفِ

دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ لَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «قُومُوا فَلَا صَلَٰى.....»

والقصة واحدة طولها مالك واختصرها ابن عينة ويحتمل تعددها.

(دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامٍ) لأجل طعام، وَقَالَ الحافظ العسقلاني: وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك لا ليصلي بهم ليتخذوا مكان صلاته مصلى لهم كما في قصة عتبان بن مالك الآتية وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتبان بالصلاة قبل الطعام وههنا بالطعام قبل الصلاة فبدأ في كل منهما بأصل ما دعي له، وَقَالَ محمود العيني: لا مانع في الجمع بين الدعاء للطعام وبين الدعاء للصلاة، ولهذا صلى عليه الصلاة والسلام في هذا الحديث والظاهر أن قصد مليكة من دعوتها كان للصلاة ولكنها جعلت الطعام مقدمة لها وقوله: وهذا هو السر فيه نظر لأنه يحتمل أن الطعام كان قد حضر ونهياً في دعوة مليكة والطعام إذا حضر لا يؤخر فيتقدم على الصلاة وبدأ بالصلاة في قصة عتبان لعدم حضور الطعام.

(صَنَعَتْهُ) أي: مليكة جدة أنس أو اسحاق أو ابنتها أم سليم جدة إسحاق فافهم.

(لَهُ) ﷺ (فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (قُومُوا) وفيه: دليل على ترك الوضوء مما مسّت النار لكونه صلى ﷺ بعد الطعام كذا قيل والحكم كذلك لكن في دلالة هذا الحديث عليه نظر لما رواه الدارقطني في غرائب مالك، عَنِ البغوي، عَنِ عبد الله بن عون، عَنِ مالك ولفظه: صنعت مليكة لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طعاماً فأكل منه وأنا معه ثم دعا بوضوء فتوضأ الحديث.

(فَلَا صَلَٰى) فيه ستة أوجه من الإعراب:

الأول: أن يكون بكسر اللام وضم الهمزة وفتح الياء قال القرطبي رويناه هكذا ووجهه أن اللام فيه لام كي والفعل بعدها منصوب بأن المقدرة تقديره فلاَن أصلي والفاء جواب الأمر ومدخول الفاء محذوف تقديره: قوموا فقيامكم لأصلي لكم ويجوز أن تكون الفاء زائدة على رأي الأخفش واللام متعلق بقوموا.

الثاني: فلاَصلي مثل الأول إلا أن الياء ساكنة ووجهه تسكين الياء للتخفيف، أو اللام لام الأمر وثبتت الياء في الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة من يتقي.

الثالث: فلاَصَل بحذف الياء لكون اللام لام الأمر وهي رواية الأصيلي.

لَكُمْ» قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا، قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ،
فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَفَفْتُ وَالْيَتِيمَ

الرابع: فأصلي على صيغة الإخبار عَنْ نفسه وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره: فأنا أصلي والجملة جواب الأمر.

الخامس: فلنصل بكسر اللام في الأصل وبنون الجمع، ووجهه: أن اللام لام الأمر والفعل مجزوم بها وعلامة الجزم سقوط الياء.

السادس: فلأصلي بفتح اللام وروي هكذا في بعض الروايات، ووجهه: أن يكون اللام لام الابتداء للتأكيد أو يكون جواب قسم محذوف والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن قمتم فوالله لأصلي (لَكُمْ) أي: لأجلكم وإن كان الظاهر أن يقول: بكم بالموحدة ثم الأمر في قوله: قوموا، والخطاب في لكم لمن عنده لكنه أضاف الصلاة إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله ويمكن أن يكون الأمر بمعنى الخبر كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: 75] فليتأمل.

(قَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا، قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ) بضم اللام وكسر الموحدة أي: من كثرة استعماله فطول لبسه كناية من كثرة استعماله وأصل هذه المادة تدل على مخالطة ومداخلة ولبس ههنا ليس من قولهم: لبست الثوب وإنما هو من قولهم: لبست امرأة، أي: تمتعت بها زماناً، فحينئذ يكون معناه: قد اسود من كثرة ما تمتع به طول الزمان.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فِيهِ: إن الافتراش يسمى: لبساً وقد استدل به على منع افتراش الحرير لعموم النهي عَنْ لبس الحرير ولا يرد على ذلك إن من حلف لا يلبس حريراً فإنه لا يحث بافتراشه؛ لأن الأيمان مبناها على العرف.

وَقَالَ مَحْمُودُ الْعَيْنِي: قصد هذا القائل الغمز فيما قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ من جواز افتراش الحرير وتوسده، ولكن الذي يدرك دقائق المعاني ومدارك الألفاظ العربية يعرف ذلك ويقر بأن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ لا يذهب إلى شيء سدى وذلك لما عرفت إن قوله: لبس هنا ليس من قولهم: لبست الثوب وإنما هو من قولهم: لبست المرأة.

(فَنَضَحْتُهُ) من النضح بمعنى الرش (بِمَاءٍ) تلييناً أو تنظيفاً له بإزالة الأوساخ منه؛ لأنه كان قد اسْوَدَّ من كثرة الاستعمال على ما مر.

(فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) على الحَصِيرِ (وَصَفَفْتُ) أنا (وَالْيَتِيمَ) هو ضميرة بن

وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ⁽¹⁾.

أبي ضميرة وأبو ضميرة مولى رسول الله ﷺ كان من حمير اسمه سعد الحميري من آل ذي يزن كذا قال البخاري وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ سَعْدُ الْحَمِيرِيِّ : هُوَ جَدُّ حُسَيْنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ بْنِ أَبِي ضَمِيرَةَ انْتَهَى.

ويقال : اسم أبي ضميرة روح بن سندر، وقيل : روح بن شيرزا وضميرة بضم الضاد المعجمة وفتح الميم وسكون الياء المثناة التحتية وفتح الراء، وفي رواية : فصفت واليتيم بغير لفظه : أنا، وفي مثل هذا خلاف بين البصريين والكوفيين فعند البصريين لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد أن يؤكد بضمير منفصل ليحسن العطف على الضمير المتصل بارزاً كان أو مستتراً كقوله تَعَالَى : ﴿أَسْكَنْ أَنتَ وَرَزَقَكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة : 35] وعند الكوفيين : يجوز ذلك بدون التأكيد والأول هو الأصح، ثم في قوله : واليتيم يجوز فيه الرفع والنصب أما الرفع فلأنه معطوف على الضمير المرفوع، وأما النصب فعلى أنه مفعول معه.

(وَرَاءَهُ) ظرف لقوله : صفت (وَالْعَجُوزُ) هي مليكة المذكورة أولاً (مِنْ وَرَائِنَا) وهي جملة اسمية وقعت حالاً وفي حالة الرفع يكون معطوفاً فتأمل.

(فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ) نافلتين (ثُمَّ انْصَرَفَ) أي : من الصلاة وذهب إلى بيته، ومن فوائد هذا الحديث : إجابة الدعوة وإن لم تكن وليمة عرس والأكل من طعامها.

ومنها : جواز النافلة جماعة فإن قيل : قد جاء في رواية أبي الشيخ الحافظ فحضرت الصلاة، فالجواب أنه لا يلزم من حضور وقت الصلاة أن صلاته ﷺ في بيت مليكة كانت للفرض ألا ترى أن في رواية مسلم : قوموا فلاصلي لكم في غير وقت صلاة لنا فصلى بنا ومع هذا كره أصحابنا وجماعة آخرون التنفل بالجماعة في غير رمضان، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ مَالِكٍ : لَا بَأْسَ أَنْ يَفْعَلَ النَّاسُ الْيَوْمَ فِي الْخَاصَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَهَرًا مَخَافَةَ أَنْ يَظُنَّهَا الْجَهَالُ مِنَ الْفَرَائِضِ.

(1) أطرافه 727، 860، 871، 874، 1164 - تحفة 197 - 1/107.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب جواز الجماعة في النافلة رقم (658).

ومنها : أن الأفضل أن يكون النوافل في البيت لأن المساجد تبنى لأداء الفرائض .

ومنها : الصلاة في دار الداعي وتبركه بها ، ولعله أراد ﷺ تعليم أفعال الصلاة للمرأة مشاهدة فإن المرأة قلما تشاهد أفعاله ﷺ في المسجد فأراد أن تشاهدها وتتعلمها وتعلمها غيرها .

ومنها : تنظيف مكان المصلى من الأوساخ والكناسات والزبالات .

ومنها : قيام الطفل مع الرجال في صف واحد .

ومنها : تأخر النساء عن الرجال ويستنبط منه أن إمامة المرأة للرجال لا تصح ؛ لأنه إذا كان مقامها متأخراً عن مرتبة الصبي فبالأولى أن لا تتقدمهم وهو قول الجمهور خلافاً للطبري وأبي ثور في إجازتهما إمامة النساء مطلقاً وحكى عنهما أيضاً إجازة ذلك في التراويح إذا لم يوجد قارئ غيرها كذا ذكره محمود العيني .

ومنها : أن الأفضل في نوافل النهار أن تكون ركعتين ، وَقَالَ الحافظ العسقلاني : وفيه الاقتصار في نافلة النهار على ركعتين خلافاً لمن اشترط أربعاً ، وتعقبه محمود العيني : إن كان مراده أبا حنيفة رحمه الله فليس كذلك ؛ لأنه لم يشترط ذلك بل قَالَ الأربع أفضل سواء كان في الليل أو في النهار انتهى .

ومنها : صحة صلاة الصبي المميز .

وَقَالَ النووي : احتج بقوله من طول ما لبس أصحاب مالك في المسألة المشهورة بالخلاف وهي إذا حلف لا يلبس ثوباً ففرشه فعندهم يحنث وأجاب أصحابنا : بأن لبس كل شيء بحسبه فحملنا اللبس في الحديث على الافتراش للقريئة ؛ ولأنه المفهوم منه بخلاف من حلف لا يلبس ثوباً فإن أهل العرف لا يفهمون من لبسه الافتراش انتهى .

وَقَالَ محمود العيني : ليس معنى اللبس في الحديث الافتراش وإنما معناه التمتع كما قَالَ أصحاب اللغة : يقال لبست امرأة ، أي : تمتعت بها زماناً طويلاً وقد ذكر آنفاً .

ومنها : الصلاة على الحصير وسائر ما تنبته الأرض وهو إجماع إلا من شذ بحديث أنه لم يصل عليه وهو لا يصح .

ومنها : أن الأصل في الحصير ونحوه الطهارة ولكن النضح فيه إنما كان لأجل التليين أو لإزالة الوسخ كما مر .

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض : الأظهر أنه كان للشك في نجاسته وهذا كما ترى على مذهبه أن النجاسة المشكوك فيها يطهر بنضحها من غير غسل ، وأما عندنا الطهارة لا تحصل إلا بالغسل .

ومنها : أن الاثنين يكونان صفًا وراء الإمام وهو مذهب العلماء كافة إلا ابن مسعود فإنه قَالَ : يكون الإمام بينهما ، وفي التوضيح : وبه قَالَ أبو حنيفة والكوفيون ، وَقَالَ محمود العيني : مذهب أبي حنيفة ليس كذلك بل مذهبه أنه إذا أم اثنين يتقدم عليها ، وبه قَالَ مُحَمَّدٌ واحتجا في ذلك بهذا الحديث المذكور في الباب نعم عَنْ أَبِي يَوْسُفٍ رواية أنه يتوسطهما .

قَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ : ونقل ذلك عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وهو موقوف عليه وقد رواه مسلم من ثلاثة طرق ولم يرفعه في الأوليين ورفعه إلى النَّبِيِّ ﷺ في الثالثة وَقَالَ هَكَذَا فعل رسول الله ﷺ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ : هذا الحديث لا يصح رفعه وأما فعله هو فإنما كان لضيق المسجد رواه الطحاوي في شرح الآثار بسند عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أنه قَالَ : لا أرى ابن مسعود فعل ذلك إلا لضيق المسجد أو لعذر آخر لا على أنه السنة .

ومنها : أن المنفرد خلف الصف تصح صلاته بدليل وقوف العجوز في الأخير ، وبه قَالَ أبو حنيفة وأصحابه والشافعي ومالك ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ : لا تصح لقوله ﷺ : « لا صلاة للمنفرد خلف الصف » قلنا : أريد به نفي الكمال .

ومنها : أن السلام ليس بواجب في الخروج من الصلاة لقوله : ثم انصرف ولم يذكر سلامًا ، فإن الظاهر أن المراد من الانصراف هو الانصراف من الصلاة لا الانصراف من البيت كذا قيل ، وفيه أنه مع هذا الاحتمال لا يقوم الاستدلال على أنه يحتمل أن يكون المراد من الصلاة بالسلام ، والله أعلم بحقيقة المرام .

21 - بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ⁽¹⁾

381 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ»⁽²⁾.

21 - بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ

(بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ) يعني أنها تجوز، وقد سبق هذا الحديث في الباب الذي قبل باب الصلاة على الحصير وأعاده هنا لاختلافهما تطويلاً واختصاراً مع أن بعض رجال الإسناد مختلف بل غرض البخاري رحمه الله في أمثاله بيان مقاصد شيوخه عند نقلهم الحديث واختلاف استخراجاتهم الأحكام منه وذكر كل منهم الحديث في معرض مقصود وغير مقصود الآخر.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ) التابعي (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ) ابن الهادي (عَنْ مَيْمُونَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها (قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ) وفي رواية: رسول الله ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ) قد مر تفسير الخمرة وما يتعلق بهذا الحديث قريباً.

- (1) قال الكرماني: الخمرة - بضم المنقطة وسكون الميم - سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل وتزمل بالخيوط، قيل: سميت خمرة لأنها تستر وجه المصلي عن الأرض.
- قال ابن بطال: الخمرة: مصلى صغير، فإن كان كبيراً قدر طول الرجل أو أكبر فإنه يقال له حينئذ: حصير ولا يقال له: خمرة اهـ.
- وما أفاده الشيخ - قدس سره - من الفرق بين الترجمتين ألطف مما ذكره الحافظ إذ قال: كأنه أفردوا بترجمة لكون شيخه أبي الوليد حدثه بالحديث مختصراً اهـ.
- وأنت خبير بأن هذا الوجه لا يكفي لإيراد الترجمة المستقلة، وفيما أفاده الشيخ فائدة جلييلة تناسب شأن تراجم البخاري.
- وقال الكرماني: لا خلاف بين فقهاء الأمصار في جواز الصلاة عليها إلا ما روي عن عمر بن عبد العزيز أنه كان لا يصلي عليها ويؤتى بالتراب فيوضع على الخمرة اهـ.
- قلت: وتقدم قريباً أثر عمر بن عبد العزيز بلفظ آخر.
- (2) أطرافه 333، 379، 517، 518 - تحفة 18062.

22 - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ⁽¹⁾

وَصَلَّى أَنَسٌ «عَلَى فِرَاشِهِ» وَقَالَ أَنَسٌ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَسْجُدُ أَحَدُنَا عَلَى ثَوْبِهِ».

22 - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ) يعني أنها جائزة والفرش هنا اسم لما يفرش من أي نوع كان من أنواع ما يبسط ويجمع على فرش ويجيء مصدرًا من: فَرَشْتُ الشيءَ أَفْرَشُهُ فِرَاشًا بَسَطْتُهُ وهو من باب نَصَرَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: سواء كان ينام عليه مع امرأته أو لا وكأنه يشير إلى الحديث الذي رواه أبو داود وغيره من طريق الأشعث عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَصَلِّي فِي لِحْفِنَا فَكَانَهُ أَيْضًا لَمْ يَثْبِتْ عِنْدَهُ أَوْ رَأَهُ شَاذًا مُردودًا وقد بين أبو داود علته.

(وَصَلَّى أَنَسٌ) هو ابن مالك («عَلَى فِرَاشِهِ») وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور كلاهما عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: كَانَ أَنَسٌ يَصَلِّي عَلَى فِرَاشِهِ.

(وَقَالَ أَنَسٌ) وقد سقط من رواية الأصيلي لفظ أَنَسٍ وهو يومهم أنه بقية من الذي قبله وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سيأتي موصولاً في الباب الذي بعده وسقط هذا التعليق كله من رواية: (كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَسْجُدُ أَحَدُنَا) أي: بعضنا (عَلَى ثَوْبِهِ) يحتمل أن يكون المراد منه بعض ثوبه الذي كان لابسه

(1) قال الحافظ: قوله: (باب الصلاة إلخ) أي: سواء كان ينام عليه مع امرأته أم لا، وكأنه يشير إلى الحديث الذي رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ لا يصلّي في لِحْفِنَا، وكأنه لم يثبت عنده أو رآه شاذًا مُردودًا، وقد بين أبو داود علته اهـ.
قلت: والأوجه عندي: أن غرض المصنف بالترجمة دفع ما يتوهم من قوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا» تخصيص الصلاة بالأرض، فأراد إثبات جوازها على غير الأرض، ولا يقال: إن هذا الغرض حصل بالترجمتين السابقتين لأن فيهما كان احتمال التخصيص بالحصير والخمرة، وهذا تعميم بعد تخصيص، وتقدم في البابين المذكورين وجه تخصيصها بالترجمة.

وفي «المغني»: لا بأس بالصلاة على الحصير والبسط من الصوف والشعر وسائر الطاهرات، وهو قول عامة أهل العلم إلا ما روي عن جابر أنه كره الصلاة على كل شيء من الحيوان، واستحب الصلاة على كل شيء من نبات الأرض ونحوه.

382 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَنَا مَعَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلَيْ، فِي قِبْلَتِهِ فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي، فَقَبَضْتُ رِجْلِي،

نحو الفاضل من كمه أو ذيله ويحتمل أن يكون ثوبه الذي يقلعه من جسمه فيسجد عليه وحديثه المسند يصرح بأن المراد منه بعض ثوبه حيث قَالَ فِيهِ: فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود.

ووجه مناسبة هذا الأثر للترجمة: أنه إذا سجد على ثوبه يكون ساجداً على الفراش لأنه اسم لما يبسط كما ذكر ولعله للإشارة إلى أن الفراش هنا بمعنى ما يبسط ذكر هذا التعليق في هذا الباب ثم الاحتجاج فيه بفعلهم وتقرير الرسول ﷺ. (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن عبد الله بن أبي أويس المدني ابن أخت مالك بن أنس الإمام، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عَنْ أَبِي النَّضْرِ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة اسمه سالم (مَوْلَى عُمَرَ) بدون الواو (ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ) بصيغة التصغير التيمي (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام عبد الله (ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف (عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) ورواة هذا الإسناد كلهم مدنيون وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة أيضاً.

(أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَنَا مَعَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلَيْ، فِي قِبْلَتِهِ) في مكان سجوده وهي جملة اسمية وقعت حال.

(فَإِذَا سَجَدَ) ﷺ (غَمَزَنِي) من الغمز باليد وروى أبو داود من حديث أبي سلمة عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كنت أكون نائمة ورجلاي بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي من الليل فإذا أراد أن يسجد ضرب رجلي فقبضتهما فسجد.

(فَقَبَضْتُ رِجْلِي) بفتح اللام وتشديد الياء بصيغة التثنية وهذه رواية الأكثرين

قال مالك: إلا أنه قال في بساط الصوف والشعر: إذا كان سجوده على الأرض لم أر بالقيام عليه بأساً، والصحيح أنه لا بأس بالصلاة على شيء من ذلك، انتهى مختصراً.

وفي «شرح الإقناع»: أجمع المسلمون إلا الشيعة على جواز الصلاة على الصوف، ولا كراهة في ذلك إلا عند مالك فكرهه تنزيهاً، وقالت الشيعة: لا يجوز لأنه ليس من جنس الأرض.

قال البيهقي: قوله: إلا عند مالك، هذا القول غير مشهور عند المالكية، فلعل الإمام رجع عنه أو لا يذكرونه لضعفه اهـ. وتقدم عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يسجد على التراب.

فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا»، قَالَتْ: وَالْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ⁽¹⁾.

وفي رواية رجلي بكسر اللام وسكون الياء بصيغة الإفراد.
(فَإِذَا قَامَ) ﷺ (بَسَطْتُهُمَا) بتثنية الضمير على رواية الأكثرين وبالإفراد على رواية.

(قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَالْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ) أي: وقت إذ كان الرسول ﷺ حيًّا وإنما فسّر اليوم بالوقت لأن المصباح من وظائف الليل فلا يمكن إجراء اليوم على حقيقته وقد يذكر اليوم ويراد به الوقت (لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ) وهذا اعتذار من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ نومها على هذه الهيئة والمعنى لو كانت المصابيح لقبضت رجلي عند إرادته السجود ولما أحوجته إلى غمزي وهذا يدل على أنها كانت راقدة غير مستغرقة في النوم إذ لو كانت مستغرقة لما كانت تدرك شيئًا سواء كانت مصابيح أو لم تكن.

قال ابن بطال: وفيه إشعار بأنهم صاروا بعد ذلك مستصبحين.
ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنها قالت: كنت أنام وذلك؛ لأن نومها كان على الفراش وقد صرّحت في حديثها الآخر بقولها على الفراش الذي ينامان فيه.

ومن فوائد هذا الحديث:

جواز صلاة الرجل إلى المرأة وأنها لا تقطع صلاته وكرهه بعضهم لغير الشارع لخوف الفتنة بها واشتغال القلب بالنظر إليها، وأما النَّبِيُّ ﷺ فمَنزَه عَنْ هذا كله مع أنه كان في الليل ولا مصابيح فيه.
ومنها: استحباب إيقاظ النائم للصلاة.

ومنها: أن المرأة لا تبطل صلاة من صلى إليها ولا من مرت بين يديه وهو قول جمهور الفقهاء سلفًا وخلفًا منهم: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي ومعلوم أن اعتراضها بين يديه أشد من مرورها وذهب بعضهم إلى أنه يقطع مرور المرأة

(1) أطرافه 383، 384، 508، 511، 512، 513، 514، 515، 519، 997، 1209، 6276 - تحفة 17712.

أخرجه مسلم في الصلاة باب الاعتراض بين يدي المصلي رقم (512).

والحمار والكلب، وَقَالَ أَحْمَدُ: يقطعها الكلب الأسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء: والجواب عَنْ حديث قطع الصلاة بهؤلاء من وجهين: إن المراد من القطع النقص لشغل القلب بهذه الأشياء وليس المراد إبطالها؛ لأن المرأة تعين التفكير فيها والحمار ينهق، والكلب يهوش فلما كانت هذه الأشياء آيلة إلى القطع أطلق عليها القطع.

والثاني: أنها منسوخة بحديث لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم وصَلَّى الشارع وبينه وبين القبلة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وكانت الأتان ترتع بين يديه ولم ينكره أحد لكن النسخ لا يصار إليه إلا بأمور منها التاريخ وأناى به وذهب ابن عباس وعطاء إلى أن المرأة التي تقطع الصلاة إنما هي الحائض ورد بأنه جاء في روايات هذا الحديث قَالَ شُعْبَةُ: وأحسبها قالت: وأنا حائض، فإن قيل: ورد في الحديث يقطع الصلاة اليهودي والنصراني والمجوسي والخنزير.

فالجواب: إن هذا حديث ضعيف لا يعمل به.

ومنها: أن العمل اليسير في الصلاة غير قاذح.

ومنها: جواز الصلاة إلى النائم وكرهه بعضهم واحتجوا بحديث ابن عباس أَنَّهُ ﷺ قَالَ: لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ كَعْبٍ كُلُّهَا وَاهِيَةٌ وَهَذَا أَمْثَلُهَا وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ وَصَرَحَ بِهِ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ، وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَصْلِي خَلْفَ رَجُلٍ يَتَكَلَّمُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ وَفِي مَرَاثِيلِهِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَحَدَّثَ الرَّجُلَانِ وَبَيْنَهُمَا أَحَدٌ يَصْلِي.

وفي كامل ابن عدي بسند واهٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَصْلِيَ الْإِنْسَانُ إِلَى نَائِمٍ أَوْ مُتَحَدِّثٍ.

وفي الأوسط للطبراني من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ مَرْفُوعًا: نَهَيْتُ أَنْ أَصْلِيَ خَلْفَ النَّائِمِ وَالْمُتَحَدِّثِينَ.

وفي كتاب الصلاة لأبي نعيم: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مَعْدِي كَرَبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ لَا يَصْلِي بَيْنَ يَدَيِ قَوْمٍ يَشْتَرُونَ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: إِذَا كَانُوا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فَلَا بَأْسَ.

وفي رواية : كره سعيد أن يصلي وبين يديه متحدث وضرب عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رجلين أحدهما مستقبل الآخر وهو يصلي.

ومنها : أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء وَقَالَ الشافعي : ينقضه وحمل غمزه ﷺ رجليها على أنه كان بحائل أو على الخصوصية ورد بأن الأصل في الرجل أن تكون بغير حائل عرفاً وكذلك اليد وبأن القول بالخصوصية بلا دليل باطل ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ في مقام التشريع فكل ما فعله ﷺ مشروع لأئمة إلا إذا دل دليل على الخصوصية.

ومنها : جواز الصلاة على الفراش وعقد البُخَارِيِّ الباب لذلك ، وفي التلويح واختلف في الصلاة على الفراش وشبهه فعند أبي حنيفة والشافعي : يصلي على البساط والطنفسة ، وحكى ابن أبي شيبة ذلك عَنْ أَبِي الدرداء بلفظ : ما أبالي لو صليت على ست طنافس بعضها فوق بعض قَالَ : وصلى ابن عباس رضي الله عنهما على مسح وعلى طنفسة قد طبقت البيت صلاة المغرب وفعله أبو وائل وعمر بن الخطاب وعطاء وسعيد بن جبير ، وَقَالَ الحسن : لا بأس بالصلاة على الطنفسة ، وصلى قيس بن عباد على لبد دابته ، وكذلك مرة الهمداني وصلى على المسح عمر بن عبد العزيز ، وجابر بن عبد الله ، وعلي بن أبي طالب ، وأبو الدرداء ، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم .

وَقَالَ مالك : البساط الصوف والشعر وشبهه إذا وضع المصلي جبهته ويديه على الأرض فلا أرى بالقيام عليها بأساً كأنه يريد ما ذكره ابن أبي شيبة عَنْ جرير ، عَنْ مغيرة ، عَنْ إبراهيم ، عَنْ الأسود وأصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنافس والفرا والمسوح .

وَقَالَ ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ ، عَنْ يونس ، عَنْ الحسن : أنه كان يصلي على طنفسة وقدماه وركبته عليها ويداه وجبهته على الأرض أو بوري وهو بالفارسية البوريا ، وعن ابن سيرين وابن المسيب وقتادة : الصلاة على الطنفسة محدث وكره الصلاة على غير الأرض عروة بن الزبير ، وجابر بن زيد ، وابن مسعود ونهى أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الصلاة على البراءع .

وَقَالَ أبو نعيم في كتاب الصلاة تأليفه : نأ زمعة بن صالح ، عَنْ سلمة بن وهرام ، عَنْ عكرمة ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : صلى على بساط ، ونا زمعة ،

383 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشٍ أَهْلُهُ اغْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ»⁽¹⁾.

عَنْ عمرو بن دينار، عَنْ كريب، عَنْ أَبِي معبد، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَسَاطٍ.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بصيغة التصغير، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعد إمام مصر عَنْ عُقَيْلٍ بضم العين هو ابن خالد ابن عقيل بفتح العين وفي رواية: (حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ) ابن الزبير بن العوام ورواة هذا الإسناد ما بين بصري ومدني، وفيه رواية التابعي عَنْ التابعي، عَنْ الصحابية وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود وابن ماجه.

(أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ) أي: موضع سجوده (عَلَى فِرَاشٍ أَهْلُهُ) نائمة حال كونها معترضة (اغْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ) والمراد: أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة شماله كما تكون الجنابة بين يدي المصلي عليها، والجنابة: بفتح الجيم وهو اختيار ثعلب في فصيحه وحكى في نوادره عَنْ أَبِي زَيْدِ الْجَنَازَةِ بكسر الجيم لا تفتح وكذا ذكره أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري في كتابه: إصلاح المنطق، وحكى المطرزي عَنْ الْأَصْمَعِيِّ: الْجَنَازَةُ وَالْجَنَازَةُ لُغَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وكذا قاله كراع في المنتخب وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْجَنَازَةُ بِالْكَسْرِ: النعش، والجنابة بالفتح: الميت.

وفي الصحاح: العامة تقول الجنابة بالفتح والمعنى الميت على السرير. وفي شرح الفصيح لابن علي أحمد بن مُحَمَّد بن الحسن المرزوقي: الجنابة اسم المتوفى في الأصل قَالَ: وبعضهم يفتح الجيم في المتوفى. وَقَالَ الخليل: الجنابة بكسر الجيم السرجع يعني سرير الميت. وَقَالَ أبو جعفر: لا يقال للميت جنابة حتى يكون على نعش ولا يقال للنعش جنابة حتى يكون عليها ميت.

(1) أطرافه 382، 384، 508، 511، 512، 513، 514، 515، 519، 997، 1209، 6276

384 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عُرْوَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَغَائِشَةُ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى الْفِرَاشِ الَّذِي يَنَامَانِ عَلَيْهِ»⁽¹⁾.

وفي المحكم: جنز الشيء يجنزه جنزاً ستره. وَقَالَ ابن دريد: عَنْ قوم إن اشتقاق الجنازة من ذلك قَالَ: ولا أدري ما صحته وقد قيل: هو نبطي.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعد (عَنْ يَزِيدَ) هو ابن أبي حبيب (عَنْ عِرَاكِ) بكسر العين المهملة وتخفيف الراء هو ابن مالك الغفاري مات بالمدينة في زمان يزيد عبد الملك كان يصوم الدهر.

(عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام ورواة هذا الإسناد ما بين مصري ومدني، وفي رواية ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عَنْ بعض، وصورته صورة المرسل لكنه محمول على أن عروة سمع ذلك من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تدل على ذلك الرواية التي قبل هذه وكذا ذكر هذا مرسلًا للإسماعيلي، وأبو نعيم، والحميدي، وأصحاب الأطراف.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَغَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ) ﷺ (وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى الْفِرَاشِ الَّذِي يَنَامَانِ عَلَيْهِ) قَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: والنكتة في إيرادِه أن فيه تقييد الفراش بكونه الذي ينامان عليه بخلاف الرواية السابقة، فإن فيها على فراش أهله وهو أعم من أن يكون هو الذي ناما عليه أو غيره، وَقَالَ محمود العيني: ليس فيما قاله زيادة فائدة فإن مقصود الْبُخَارِيِّ بيان جواز الصلاة على الفراش مطلقاً وليس المراد تقييده بكونه الذي ينامان عليه أو غيره، وإنما النكتة في إيرادِه الإشعار بأن هذا الحديث روي مسنداً ومرسلًا انتهى.

يعني والمرسل محمول على المسند ثم إن مراد الحافظ مما قاله ليس تقييد الفراش الذي عقد له الباب في جواز الصلاة عليه بكونه الذي ينام عليه، بل المراد: أن الْبُخَارِيَّ رحمه الله أورد هذا الحديث الذي فيه تقييد الفراش بكونه الذي ينام عليه اهتماماً ببيان جواز الصلاة عليه، فإن جوازها عليه أبعد من جوازها على فراش غير فراش النوم مما يفرش ويبسط، والله أعلم.

(1) أطرافه 382، 383، 508، 511، 512، 513، 514، 515، 519، 997، 1209، 6276

23 - باب السُّجُودِ عَلَى التَّوْبِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ (1)

وَقَالَ الْحَسَنُ: «كَانَ الْقَوْمُ يَسْجُدُونَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقَلَنْسُوءَةِ

23 - باب السُّجُودِ عَلَى التَّوْبِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

(باب السُّجُودِ عَلَى) طرف (التَّوْبِ) كالكم والذيل (فِي شِدَّةِ الْحَرِّ) أي : لأجل شدة الحرّ وكذا البرد فهو من قبيل قوله تَعَالَى : ﴿سَرَبِيلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل : 81] وخصّ الحرّ بالذكر للمحافظة على لفظ الحديث.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) هو البصري رحمه الله : (كَانَ الْقَوْمُ) أي : الصحابة رضي الله عنهم (يَسْجُدُونَ عَلَى الْعِمَامَةِ) بكسر العين، أي : على كورها ودورها، (وَالْقَلَنْسُوءَةِ) بفتح القاف واللام وإسكان النون وضم السين المهملة وفتح الواو : من ملابس الرأس .

وَقَالَ الْقَزَازِي فِي شَرْحِ الْفَصِيحِ : غِشَاءٌ مَبْطُنٌ يَلْبَسُ عَلَى الرَّأْسِ .

وعن ابن خالويه : العرب تسمي القلنسوة برنسًا .

وفي التلخيص لأبي هلال العسكري : البرنس القلنسوة الواسعة التي تغطي

(1) حاصل ما أفاده الشيخ أن الغرض من ذكر هذا الباب بيان ما ذكره تعليقاً في (باب الصلاة على الفراش) وعلى هذا فزيادة قوله : في شدة الحرّ، في الترجمة شرح لما تقدم في التعليق إجمالاً، والأوجه عندي : أن غرض المصنف بالترجمة الرد على الشافعية حيث قيدوا الجواز بالتوب المنفصل لا المتصل، واستدل المصنف بالإطلاق على العموم، قال الحافظ : استدل بالحديث على إجازة السجود على التوب المتصل بالمصلي، وقال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور، وحمله الشافعي على التوب المنفصل اهـ.

وقال القسطلاني : استدل بالحديث أبو حنيفة ومالك وأحمد وإسحاق على جواز السجود على التوب في شدة الحر والبرد وبه قال عمر بن الخطاب وغيره، وأوله الشافعية بالمنفصل أو بالمتصل الذي لا يتحرك بحركته، وقال أيضاً في أثر الحسن : استنبطه منه أبو حنيفة جواز السجود على كور العمامة، وكرهه مالك ومنعه الشافعية اهـ.

وتعقب عليه شيخ المشايخ في «التراجم» بأنه يفهم منه أن لا كراهة عند الحنفية لأنه أورد مذهب أبي حنيفة مقابلاً لمذهب مالك فهو أخطأ في النقل، بل الكراهة عند الحنفية أيضاً ثابت بلا ارتياب اهـ.

قلت : وهو كذلك جزم به في «الدر المختار» إذ قال : يكره تنزيها بكور عمامته إلا بعذر وإن صح بشرط كونه على جبهته، أما إذا كان الكور على رأسه فقط وسجد عليه مقتصرًا ولم تصب الأرض جبهته ولا أنفه لا يصح لعدم السجود على محله.

وَيَدَاهُ فِي كُمِّهِ.

بها العمام تستر من الشمس والمطر، وقيل: إن القلنسوة هي رأس البرنس، وفي المحكم: هي من ملابس الرؤوس معروف.

وَقَالَ ابن هشام في شرحه: هي التي تقول لها العامة الشاشية.

وذكر ثعلب في فصيحه لغة أخرى: وهي القليسية بضم القاف وفتح اللام وسكون الياء وكسر السين وفتح الياء وفي آخره هاء، وفي المحكم: وعندي أن قليسية ليست بلغة وإنما هي مصغرة، وفي شرح الغريب لابن سيده: وهي قلنساة وقلساة وجمعها قلانس وقلاسي، وعن يونس: أهل الحجاز تقول قلنسية، وتميم يقولون: قلنسوة، وفي شرح المرزوقي: قلنست الشيء إذا غطيته.

(وَيَدَاهُ فِي كُمِّهِ) هكذا رواية الأكثرين، وفي رواية الكشميهني: ويديه في كمّه وجه: الأول: أن يده: مبتدأ، وفي كم: خبره، والجملة حالية والتقدير: ويذا كل واحد في كمه وإلا فالمقام يقتضي أن يقال: وأيديهم في أكمامهم وكأنه أراد تغير الأسلوب ببيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معاً لكن كل واحد كان يسجد ويده في كمه.

وجه الثاني: أن يديه منصوب بفعل مقدر تقديره: ويجعل كل واحد يديه في كمه ثم هذا التعليق وصله ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أسامة، عن هشام ابن حسان قال: إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على قلنسوته وعمامته، وأخرجه أيضاً عبد الرزاق في مصنفه عن هشام بن حسان، عن الحسن نحوه، وأخرج ابن أبي شيبة، عن هشيم، عن يونس، عن الحسن أنه كان يسجد في طيلسانه، وأخرج عن مُحَمَّد بن عدي، عن حميد: رأيت الحسن يلبس أنبجائياً في الشتاء ويصلي فيه ولا يخرج يديه، وكان عبد الرحمن بن زيد يسجد على كور عمامته، وكذلك الحسن، وسعيد بن المسيب، وبكر بن عبد الله، ومكحول، والزهري، وعبد الله بن أبي أوفى، وعبد الرحمن بن يزيد، وكان عبادة بن الصامت، وعلي بن أبي طالب، وابن عمر، وأبو عبيدة، وإبراهيم النخعي، وابن سيرين، وميمون بن مهران، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وجعدة بن هيرة يكرهون السجود على العمامة، وذكر مُحَمَّد بن أسلم الطوسي في كتابه: تعظيم قدر الصلاة عن خلاد

385 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثُّوبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ»⁽¹⁾.

ابن يحيى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَحْرَزِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ عَلَى كُورِ عِمَامَتِهِ قَالَ ابْنُ أَسْلَمٍ: هَذَا سِنْدٌ ضَعِيفٌ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ) الطيالسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة (ابْنُ الْمُفَضَّلِ) بضم الميم وفتح الفاء وتشديد المعجمة المفتوحة الرقاشي بفتح الراء العثماني كان يصلي كل يوم أربعمئة ركعة.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (غَالِبُ) بالغين المعجمة وكسر اللام هو ابن خطاف بضم الخاء المعجمة وبفتحها وتشديد الطاء المهملة (الْقَطَّانُ) بالقاف (عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بفتح الموحدة وسكون الكاف المزني البصري، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورواه هذا الإسناد كلهم بصريون وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الصلاة أيضًا.

(قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثُّوبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ») وفي رواية مسلم وأبي داود بسط ثوبه فسجد عليه وفي رواية النسائي كنا إذا صلينا خلف النَّبِيِّ ﷺ بالظواهر جمع ظهيرة سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر وعند ابن أبي شيبة كنا نصلي مع النَّبِيِّ ﷺ في شدة الحر والبرد فيسجد على ثوبه، ثم هذا القول حكاية قول الصحابي عما كان يفعله والنبي ﷺ يشاهده

(1) طرفاه 542، 1208 - تحفة 250 - 1/108. أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت رقم (620).

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث جواز الشغل اليسير في الصلاة من دفع الأذى المشوش فيها. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: الفعل اليسير في الصلاة يكون معفوًا عنه وإن لم يكن هناك عذر أو لا يكون إلا مع العذر أو يكون العذر وإن كان خارجًا منها وهل العذر المنصوص عليه هو هذا العذر ليس إلا أو تعديه إلى ما يكون في الصلاة ليس إلا وما يكون خارج الصلاة لا يلتفت إليه وإن كان عذرًا فالجواب ليس في الحديث ما يدل على ذلك لكن الفقهاء إذا علموا للحكم علة عدوه بتلك العلة حيث وجدوها مثل قوله عليه السلام: لا يقضي القاضي حين يقضي وهو غضبان. عدوا الحكم حيثما وجدوا مشوشًا شوشه منع معه الحكم حتى الحقن والجوع فنرجع هنا إلى بحثنا فإن كانت العلة هنا قلة العمل ليس إلا فعلى هذا يجوز لعذر ولغير عذر وقد اختلفوا في الشغل اليسير في =

ولا ينكره فيكون تقريراً منه ﷺ فإن قيل: كان أنس رضي الله عنه خلف النبي ﷺ

الصلاة لغير عذر هل يبطلها أم لا على قولين، وإن قلنا إن العلة فيه رجاء زوال التشويش في الصلاة فعلى هذا يجوز الشغل في الصلاة وإن كثّر ما لم يتفاحش، فإنه إذا تفاحش خرجت عن أن تكون صلاة ولذلك لم يختلفوا أن الشغل اليسير إذا كان لإصلاحها أنها لا تبطل واختلفوا إذا كثّر، ولم يتفاحش على قولين ولم يختلفوا أنها تبطل إذا تفاحش وقد حد التفاحش بمثل أن يأكل أو يشرب قدر ما يقارب الشبع، ومنهم من فرق بين ما أجزّ له فعله في الصلاة وبين ما لا يجوز له كما هو منصوص في كتب الفروع، وإن قلنا إن العلة قد تكون لمجموعهما أن يكون عذراً وأن تكون في إصلاح الصلاة وهل يراعى في الشغل أيضاً الكثرة أو القلة موضع خلاف ما لم يتفاحش أيضاً لكن الذي يعطيه البحث على نص الحديث أنه إذا كان الذي يفعل أقل بالنسبة إلى ما هو الخلل الواقع في الصلاة يفعل وإن كان فعله نقصاً من كمال الصلاة لم يفعل ويكون ذلك بحسب الأشخاص والأمكنة والأزمنة، فرب شيء يحمله شخص ولا يحمله غيره ورب شيء يوجد عنه بدل وآخر لا بدل منه يؤخذ ذلك من الحديث.

الوجه الثاني: قوله: (كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثُّوبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ)، فلأن معهم هنا علتين إحداهما الصلاة خلف رسول الله ﷺ ولا بدل منها وحر الأرض الذي يمنع الخشوع في الصلاة وهو من باب شرط الكمال على مذهب الأكثر ويقابله اتقاء الأرض بفضل الثياب فما يفعلوه بالنسبة لما يفوتهم قليل وعلى هذا التعليل ففس لكن يبقى علينا بحث آخر وهو الشيء المفعول، هل لا نفعله إلا أن لا نجد منه بدلاً أو نفعله مع وجود البدل أو هو جائز مع وجود البدل وفعل البدل أولى.

مثاله: أنا نقول لا تنقي بفضل ثيابنا إلا حتى لا نجد شيئاً تنقي به الأرض أو هو من باب الأولى فإن نظرنا في لفظ الحديث أجزأنا مع وجود غيره وفعل غيره يكون الأولى ولا أظن أحداً يختلف في أن هذا هو المستحب وإن نظرنا لما يعلم من حال الصحابة رضي الله عنهم فهم لم يكن لهم من الدنيا إلا قدر الضرورة وإنهم في الغالب ليس لهم فضل على ثيابهم قلنا لا يجوز مع وجود غيره لكن الحكم للفظ الحديث لا لغيره ولعل هذا الحديث لم يكن إلا من بعدما ظهر الإسلام وكثر عندهم الخير فلا يترك اللفظ المقطوع به بشيء محتمل.

الوجه الثالث: قوله: (كنا) يعطي الجمع لأنهم كانوا الكل على ذلك فالإخبار عن الجميع أقعد في الحكم مما عن الواحد.

الوجه الرابع: قوله: (مع النبي ﷺ) إخبار هنا أيضاً بالفعل أنهم كانوا يفعلون مع النبي ﷺ وهو عليه السلام يقول: «إني أراكم من وراء ظهري كما أراكم أمامي» فأقارهم على ذلك حكم منه عليه السلام وما كان من تقرير الحكم بالفعل أعظم مما يكون بالقول ويترب على ذلك من الفقه الاقتداء به ﷺ في الأفعال والأقوال على حد سواء وهل يكون ذلك في غيره أم لا يكون ذلك حتى تعلم أن ذلك على لسان العلم لأنه عليه السلام في ذاته معصوم قطعاً وغيره لا تعرف عصمته هذا على لسان العلم وأما بعض أهل الطريق فيرون اتباع مشايخهم لأنهم يحسنون الظن بهم وكذلك وظيفة المبتدئ أو العامي مع العالم لأنهم لا يعرفون لسان العلم فهم أولى لهم أن =

فكيف يشاهد ما يفعله؟

يتبعوا عالمًا من أن يتبعوا الهوى وقد أخبرني بعض مشايخي رضي الله عنه أنه كان يخدم شيخه في مرضه الذي مات فيه وأنه كان ابتلي بسرعة الهراق فمشى إلى بيت الخلاء مسرعًا فلما قضى حاجته ناداني فقال لي: ائتنني بالماء فلما خرج قال لي: يا بني الكلام في بيت الخلاء لا يجوز وإنما فعلته للضرورة لأنني لم أقدر أن أتكلم لما حفزني الأمر لأنه رحمه الله علم أن الشخص كان ممن يقتدى به ويؤخذ ذلك أيضًا من فعل عمر رضي الله عنه حين أمر بعض أهل البيت وكان قد أحرم في ثوب مصبوغ أمره بنزعه وهو مما يجوز الإحرام فيه لأنه كان مصبوغًا بمذر كما جاء في الحديث، لكن لما كان يشبه المزعر والمزعر لا يجوز فيه الإحرام قال له رضي الله عنه: إنكم أيها الرهط أئمة يقتدي بكم الناس فعله بأنهم يقتدي بأفعالهم كما يقتدي بأقوالهم ولذلك قال بعض العلماء: إن العالم إذا كان عاملًا اتبع الناس علمه وإذا كان غير عامل اتبع الناس فعله ولم يتبعوا علمه فلم ينتفع بعلمه لا في نفسه ولا في غيره ولما دخلت البطالات واتباع الشهوات في بعض العلماء وقع الخلل في العوام لاقتدائهم بهم في الأفعال وإن بقي منهم من يعمل وهو الأقل أخرجوهم إلى طريق الزهد والتشديد ويدخل هذا تحت قوله ﷺ: «موت العالم ثلثة في الإسلام». فموته الحسي خير من موته المعنوي فإن موته الحسي يُبقي مآثره وقد يتأسى بهم الناس وموتهم المعنوي هي الثلثة الحقيقية لأنه يقطع الناس بعمله السوء عن باب مولاه فيخاف أن يكون الويل له لأن مولانا جل جلاله يقول: (أنا الله لا إله إلا أنا، خلقت الشر وخلقت له أهلاً، فالويل لمن خلقته للشر وأجريت الشر على يديه) فقد فعل هذا بنفسه شراً وجر الناس بالافتداء به على شر ويؤخذ منه جواز ذكر ما يفعله الشخص من أفعال البر إذا كان يعلم أنه يقتدى به أو ما وصل به حكمًا أو يحصل به وجهًا من وجوه الخير ولذلك قال أهل الصوفية إنه لا يجوز ذكر ما يرد على السادة من الأحوال إلا بين أبناء جنسهم الذي يكون فيهم الأهلية للترقي ولا تجوز بين العوام إلا لضرورة تعين عليهم فعلها مثل: ما حكى عن بعضهم أنه كان ماشيًا على الساحل فإذا بمركب قد أقبل موسقًا بالخمير لوالي الموضع وكان ظالمًا لا يطيقه أحد فطلع للمركب حين أرسى وأخذ بيده عصًا وجعل يكسر كل جرة وجدها ملأى بالخمير فلم يطق أحد أن يقف له فمد كذلك عليها إلى أن بقي له جرة واحدة فتركها ولم يكسرها ورجع فطلعت النواتية إلى الوالي فأخبروه الخبر فتعجب من ذلك كل العجب لكونه جسر على شئته وتعدى عليه ثم إنه لما تعدى ترك تلك الواحدة فأرسل وراءه فأحضر فقال له ما حملك على ما فعلت فقال: فعلت ما بدا لك فقال: لم تركت الواحدة لم تكسرها فقال أدركتني أولاً غيرة الإسلام فدخلت فكسرت ما كسرت امتثالاً للأمر فلما أن بقيت تلك الواحدة قامت معي النفس وقالت: أنت ممن تغير المنكر فخفت أن يكون كسرها فيه حظ نفس فتركها فقال الوالي: اتركه يفعل ما بدا له ما بيننا وبين هذا معاملة وإنما فعل ذلك للضرورة التي وقعت له ولا يكون ذلك من باب التزكية وقد نهى عز وجل عن ذلك بقوله: ﴿فَلَا تُرْكُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [النجم: 32].

الوجه الخامس: فيه دليل على جواز أن يكون في الثوب فضلة عن الضرورة ما لم تنته إلى المكروه أو الحرام يؤخذ ذلك من قوله: (طرف الثوب) فلا يكون طرف الثوب يسجد عليه ويبقى =

فالجواب : أنه ﷺ ما كان يخفى عليه شيء من أحوال من كان خلفه في الصلاة وغيرها ؛ لأنه ﷺ كان يرى من خلفه كما يرى من قدامه فيكون قول الصحابي : كنا نفعل كذا من قبيل المرفوع ولا سيما اتفق الشيخان على تخريج هذا الحديث في صحيحيهما وغيرهما كذلك.

وقد احتج به أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق على جواز السجود على الثوب من شدة الحرّ والبرد وهو قول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه ابن أبي شيبة من حديث إبراهيم قَالَ : صلى عمر رضي الله عنه ذات يوم بالناس الجمعة في يوم شديد الحرّ فطرح طرف ثوبه بالأرض فجعل يسجد عليه ثم قَالَ : يا أيها الناس إذا وجد أحدكم الحرّ فليسجد على طرف ثوبه ، ورواه زيد بن وهب عَنْ عمر بنحوه ، وأمر به إبراهيم أَيْضًا ، وعطاء ، وفعله مجاهد ، وَقَالَ الحسن : لا بأس به ، وحكاه ابن المنذر أَيْضًا ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، وطاووس ، والأوزاعي ، والنخعي ، والزهري ، ومكحول ، ومسروق ، وشريح ، وَقَالَ صاحب التهذيب من الشافعية : وبه قَالَ أكثر العلماء والحديث حجة على الشافعي حيث لم يجوز ذلك لو سجد على ثوب متصل متحرك بحركته عامدًا عالمًا بتحريمه بطلت صلاته ؛ لأنه كالجُزء منه أو جاهلًا أو ساهيًا لم تبطل صلاته ويجب إعادة السجود قاله في

البدن مستورًا إلا وفيه فضلة عن الضرورة لأن الضرورة هي ستر العورتين المثقلة والمخففة وما عداهما مباح وبعضه مستحب فتحتاج إذا لمعرفة المندوب من اللباس والمباح والحرام فأما الحرام فهو مثل لبس الحرير للذكور وكذلك اللبس والفخر والخيلاء لتحريمه ذلك ﷺ وما كان من الأزرّة أو الثوب تحت الكعيعين لقوله ﷺ : « ما تحت الكعيعين ففي النار ».

ومن لبس ثوبًا يشهر به لقوله ﷺ : « من لبس ثوب شهرة ألبسه الله يوم القيامة ثوب ذل وصغار ثم أشعله عليه نارًا » ، وكل ما يشبه ذلك وأما المكروه فمثل تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء والتشبيه بالأعاجم للنهي عنه ومثله العمامة التي ليست بذؤابة ولا تلحى لأنه قيل إنها عمامة قوم لوط وقيل عمامة الشياطين ذكره ابن رشد في مقدماته وغيره من العلماء والمندوب مثل ثوب العيد والجمعة لقوله ﷺ : « ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبي مهنته » . وما أشبه ذلك والمباح ما اتخذ الإنسان للترفة أو للتجمل بالقصد بغير وجه محذور شرعًا وما في معناه ويؤخذ منه أن الوجه أعلى الحواس : يؤخذ من قوله في موضع السجود لأنه موضع الوجه وهو أعلى الأرباب التي قال ﷺ : « أمرت أن أسجد على سبعة أرباب : الوجه واليدين والركبتين وأطراف الأصابع » .

شرح المذهب، وَقَالَ النووي: حملة الشافعي على الثوب المنفصل انتهى.

وتعقب: بأن لفظ: ثوبه يدل على المتصل به من حيث اللفظ، وهو تعقيب السجود بالبسط كما في رواية مسلم، وأبي داود وكذا يدل على المتصل به من خارج اللفظ وهو قلة الثياب عندهم، فإن قيل: أيد البيهقي حمل الشافعي على المنفصل بما رواه الإسماعيلي في هذا الحديث بلفظ: فيأخذ أحدنا الحصى في يده فإذا برد وضعه وسجد عليه، قَالَ: فلو جاز السجود على شيء متصل به لما احتاجوا إلى تبريد الحصى مع طول الأمر فيه.

قلت: فالجواب أنه يحتمل أن يكون الذي كان يبرد الحصى لم يكن في ثوبه فضلة يسجد عليها مع بقاء سترته له، فإن قيل: احتج الشافعي بحديث خباب قَالَ: شكونا إلى رسول الله ﷺ حرّ الرمضاء في جباهنا فلم يشكنا، أي: لم يزل شكوانا وبما روي عنه ﷺ أنه قَالَ: «ترب جبينك يا رباح».

فالجواب: أن حديث خباب ليس فيه ذكر الجباه والأكف في المسانيد المشهورة ولو ثبت فهو محمول على التأخير الكثير حتى يبرد الرمضاء وذلك يكون في أرض الحجاز بعد العصر، ويقال: إنه منسوخ بقوله ﷺ: «أبردوا بالظهر فإن شدة الحرّ من فيح جهنم»، ويدل عليه ما رواه عبيد الله بن عبد الرحمن قَالَ: جاءنا رسول الله ﷺ فصلّى بنا في مسجد بني عبد الأشهل فرأيتته واضعاً يديه في ثوبه إذا سجد رواه أحمد وابن ماجه فإن قيل: هذا أيضًا محمول على الثوب المنفصل أو المتصل الذي لا يتحرك بحركته.

فالجواب: إن هذا بعيد لقوله بسط ثوبه فسجد عليه إذ الفاء فيه للتعقيب وكل حديث احتج به الشافعي في هذا الباب فهو محتمل، وما احتج به غيره من الأئمة المذكورين فهو محكم فيحمل المحتمل على المحكم على أنه قد روى جماعة من الصحابة أنهم رأوا سجوده ﷺ على كور عمامته منهم: أَبُو هُرَيْرَةَ.

أخرج حديثه عبد الرزاق في مصنفه، وابن عباس أخرجه حديثه أبو نعيم في الحلية، وعبد الله بن أبي أوفى أخرجه حديثه الطبراني في الأوس، وجابر أخرجه حديثه ابن عدي في الكامل، وأنس أخرجه حديثه ابن أبي حاتم في كتابه العلل، وابن عمر أخرجه حديثه الحافظ أبو القاسم تمام بن مُحَمَّد الرازي في فوائده فإن

قيل : قَالَ البيهقي في المعرفة : أما ما روي أن النَّبِيَّ ﷺ كان يسجد على كور عمامته فلا يثبت منه شيء.

فالجواب : أن حديث ابن عمر، وابن عباس، وابن أبي أوفى جياذ وما كان منه من الضعيف يشتد بالقوي، وأما ما قاله الكرمانى : من أن الشافعية احتجوا بأنه لم يقم المسح على العمامة مقام مسح الرأس وجب أن يكون السجود كذلك، فإن قاس الخصم يريد به أبا حنيفة رحمه الله فإنه جوز، وكرهه مالك بسائر الأعضاء التي أمر المصلي بالسجود عليها كاليدين مثلاً فإنهما جائزا الستر قلنا : ذلك جائز بالإجماع وأن الحديث الدال على تثريب الوجه يقابله والقياس في مقابلة النص فاسد، وقد ثبت أنه ﷺ كان يباشر الأرض بوجهه في سجوده بجهته وسائر الأعضاء كانت مستورة والفرق قائم بينه وبين سائر الأعضاء، فإن المقصود من السجود هو التذلل والخشوع وهو في كشف الجبهة أظهر من سترها بخلافهما في سائرهما ولا قياس مع الفارق انتهى.

وتعقبه محمود العيني : بأن قياس السجود على العمامة على المسح عليها قياس في مقابلة النص وهو مردود كما اعترف به، وأما أن قياس الجبهة على سائر أعضاء السجود قياس مع الفارق، وفي مقابلة النص فلا نسلم ذلك بل الحال أنا عملنا أولاً : بالحديث الذي ورد في هذا الباب، وثانياً : بالقياس أيضاً فهذا أقوى وأما قوله : وقد ثبت أنه ﷺ كان يباشر الأرض بوجهه في سجوده ففيه أنه باشر أيضاً بثوبه في سجوده كما مر أنه لو سجد على البساط يجوز بالإجماع فإن احتج بقوله ﷺ : «مكن جبهتك وأنفك من الأرض» فنقول بموجبه وهو وجدان حجم الأرض حتى إذا امتنع حجمها لا يجوز هذا، وَقَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ : فيه أي في حديث الباب تقديم الظهر في أول الوقت .

وتعقبه محمود العيني : بأن ظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالإيراد يعارضه ودفعها إما بأن نقول إن التقديم رخصة والإيراد سنة وإما بأن يقال أن أحاديث الأمر بالإيراد ناسخة، فافهم.

ومما يستفاد من حديث الباب أيضاً أن العمل اليسير في الصلاة عفو؛ لأن وضع طرف الثوب في موضع السجود عمل.

24 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ

386 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مَسْلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»⁽¹⁾.

24 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ) أي: على النعال أو بالنعال لأن الظرفية غير صحيحة والمناسبة بين البابين من حيث إن في الباب السابق تغطية الوجه بالثوب الذي يسجد عليه وفي هذا الباب تغطية بعض القدمين.

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) بكسر الهمزة وتخفيف التحتانية وقد سقط في رواية لفظ ابن أبي إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (أَبُو مَسْلَمَةَ) بفتح الميم وسكون السين المهملة وفتح اللام، (سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَزْدِيُّ) بفتح الهمزة ورواة هذا الإسناد ما بين عسقلاني وبصري وكوفي وقد أخرج منته المؤلف في اللباس أيضًا وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي في الصلاة أيضًا.

(قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟) أي: على نعليه أو بهما كما ذكر والنعل والحذاء مؤنثة وتصغيرها نعيلة (قَالَ: «نَعَمْ»)⁽¹⁾ قَالَ ابن بطلال: معنى هذا الحديث عند العلماء إذا لم يكن في النعلين نجاسة فلا بأس بالصلاة فيهما وإن كان فيهما نجاسة فليمسحهما ويصلي فيهما.

واختلفوا في تطهير النعال من النجاسات، فقالت طائفة: إذا وطئ القدر الرطب يجزيه أن يمسحه بالتراب ويصلي فيه، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لا يجزئه أن يطهر الرطب إلا بالماء، وإن كان يابسًا أجزأه حكّه، وَقَالَ الشافعي: لا يطهر النجاسات إلا الماء في الخف والنعل وغيرهما.

وَقَالَ ابن دقيق العيد: الصلاة في النعال من الرخص لا من المستحبات؛ لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة، انتهى.

(1) طرفه 5850 - تحفة 866.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب جواز الصلاة في النعلين رقم (555).

25 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْخِفَافِ

387 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ، يُحَدِّثُ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

وَقَالَ محمود العيني: كيف لا تكون من المستحبات بل ينبغي أن يكون من السنن؛ لأن أبا داود روى في سننه نَأْتِيَةُ بن سعيد، نَأ مروان بن معاوية الفزاري، عَنْ هلال بن ميمون الرملي، عَنْ يعلى بن شداد بن أوس، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا في خفافهم». ورواه الحاكم أيضًا فيكون مستحبًا من جهة قصد مخالفة اليهود وليست بسنة؛ لأن الصلاة في النعال ليست بمقصودة بالذات، وقد روى أبو داود أيضًا من حديث عمرو بن شعيب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جده قَالَ: «رأيت رسول الله ﷺ يصلي حافيًا ومتنعلًا». وهذا يدل على الجواز من غير كراهة وحكى الغزالي في الإحياء عَنْ بعضهم: أن الصلاة فيه أفضل وقد ورد حديث في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الصلاة إلا أنه حديث ضعيف جدًا أورده ابن عدي في الكامل، وابن مردويه في تفسيره من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، والعقيلي من حديث أنس رضي الله عنهما، وما يستنبط من الحديث: جواز المشي في المسجد بالنعل.

25 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْخُفَافِ

(باب الصَّلَاةِ فِي الْخِفَافِ) جمع: خُفٌ والمناسبة بين البابين أظهر من أن تخفى.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) أي : ابن أبي إياس ، (قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي : ابن الحجاج (عَنْ) سليمان (الأعمش) أنه (قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ) هو ابن يزيد النخعي الفقيه (يُحَدِّثُ عَنْ هَمَّامٍ) هو بفتح الهاء وتشديد الميم (ابن الحارث) بالشاء المثناة وقد يكتب بدون الألف تخفيفاً وهو نخعي أيضاً وكان من العباد مات في زمن الحجاج.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) بفتح الجيم البجلي الصحابي وقد تقدم في آخر كتاب الإيمان.

«بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى» (فُسِّئِلَ، فَقَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا» قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ»⁽¹⁾).

(«بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى») أي: في خفيه كما هو الظاهر؛ لأنه لو نزعهما بعد المسح لوجب غسل رجليه ولو غسلهما لنقل.

(فُسِّئِلَ) على البناء للمفعول، أي: سئل جرير عن المسح على الخفين والصلاة فيهما، وقد بين الطبراني في حديثه من طريق جعفر بن الحارث، عن الأعمش: أن السائل له عن ذلك هو همام بن الحارث المذكور، وله من طريق زائدة، عن الأعمش فعاب عليه ذلك رجل من القوم.

(فَقَالَ) أي: جرير: («رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا») أي: من المسح على الخفين والصلاة فيهما.

(قَالَ إِبْرَاهِيمُ) وهو النخعي المذكور (فَكَانَ) حديث جرير (يُعْجِبُهُمْ) أي: القوم، وفي رواية مسلم من طريق أبي معاوية، عن الأعمش: كان يعجبهم هذا الحديث، ومن طريق عيسى بن يونس: فكان أصحاب عبد الله، أي: ابن مسعود يعجبهم، (لَأَنَّ جَرِيرًا كَانَ) وفي سقط في رواية: لفظ كان (مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ) أي: من جملة الذين أسلموا في آخر حياة النَّبِيِّ ﷺ، وقد أسلم في السنة التي توفي فيها رسول الله ﷺ، وفي رواية مسلم أيضًا: لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة، وفي رواية أبي داود: إنما كان ذلك، أي: مسح النَّبِيِّ ﷺ على الخفين بعد نزول المائدة، فَقَالَ جرير: ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة وقد ذكرناه عن قريب، وفي رواية الترمذي من طريق شهر بن حوشب قَالَ: رأيت جرير بن عبد الله فذكر نحو حديث الباب قَالَ: فقلت له: أقبل المائدة أم بعدها قَالَ: ما أسلمت إلا بعد المائدة قَالَ: الترمذي هذا حديث مفسر؛ لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النَّبِيِّ ﷺ على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخًا، فذكر جرير في حديثه أنه رآه يمسح بعد نزول المائدة، فكان أصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير؛ لأن فيه ردًا على أصحاب التأويل المذكور هذا.

(1) تحفة 3235.

أخرجه مسلم في الطهارة باب المسح على الخفين رقم (272).

وَقَالَ محمود العيني : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ : ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة : 6] فلو كان إسلام جرير متقدماً على نزول المائدة لاحتُمَل كون حديثه في مسح الخفّ منسوخاً بآية المائدة ، فلما كان إسلامه متأخراً علمنا أن حديثه يعمل به وهو مبين أن المراد بآية المائدة غير صاحب الخف فتكون السنة مخصصة للآية.

وفي سنن البيهقي عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ قَالَ : مَا سَمِعْتُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ أَحْسَنَ مِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَدْ وَرَدَ مُؤَرَّخًا بِحُجَّةِ الْوَدَاعِ فِي حَدِيثِ الطَّبْرَانِيِّ .

واعلم أنه قد ورد في المسح على الخفين عدة أحاديث تبلغ التواتر على رأي كثير من العلماء :

قَالَ الميموني عَنْ أَحْمَدَ : فِيهَا سَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ صَحَابِيًّا ، وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ أَرْبَعُونَ كَذَا قَالَ الْبَزَارِيُّ فِي مُسْنَدِهِ .

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ : أَحَدٌ وَأَرْبَعُونَ صَحَابِيًّا .

وَفِي الْأَشْرَافِ لِابْنِ الْمُنْذَرِ عَنْ الْحَسَنِ : حَدَّثَنِي بِهِ سَبْعُونَ صَحَابِيًّا .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ سَائِرُ أَهْلِ بَدْرٍ وَالْحَدِيثِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، وَالْأَنْصَارِ ، وَسَائِرِ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّابِعِينَ ، وَفُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ ، وَعَامَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَثَرِ وَلَا يَنْكَرُهُ إِلَّا مَخْذُولٌ مُبْتَدِعٌ خَارِجٌ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ .

وَفِي الْبِدَائِعِ : الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ جَائِزٌ عِنْدَ عَامَةِ الْفُقَهَاءِ وَعَامَةِ الصَّحَابَةِ إِلَّا شَيْئًا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ الرَّافِضَةِ .

ثُمَّ قَالَ : رَوَى الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ أَنَّهُ قَالَ : أَدْرَكْتُ سَبْعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كُلَّهُمْ يَرُونَ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَلِهَذَا رَأَى أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ شَرَائِطِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ ، فَقَالَ فِيهَا : أَنْ نَفْضَلَ الشَّيْخَيْنِ وَنَحْبَ الْحَسَنِينِ وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ ، وَأَنْ لَا نَحْرِمَ نَبِيذَ الْجَرِيْعَيْنِ : الْمَثْلَثَ ، وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ : مَا قُلْتُ بِالْمَسْحِ حَتَّى جَاءَنِي مِثْلُ ضَوْءِ النَّهَارِ ، فَكَانَ الْجُحُودُ رَدًّا عَلَى كِبَارِ الصَّحَابَةِ وَنَسَبْتَهُمْ إِلَى الْخَطَأِ فَكَانَ بَدْعًا ، وَلِهَذَا قَالَ الْكَرْخِيُّ : أَخَافُ الْكُفْرَ عَلَى مَنْ لَا يَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ .

388 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: «وَصَّاتُ النَّبِيِّ ﷺ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَصَلَّى»⁽¹⁾.

ومن فوائد هذا الحديث جواز التبول بمشهد الرجل وإن كانت السنة الاستتار عنه ومنها الإعجاب ببقاء حكم من الأحكام وهو يدل على عدم النسخ.

وَقَالَ ابن بطال: وهذا الباب كالباب الذي قبله في أن الخف لو كان فيه قذر فحكمه حكم النعل.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر وينسب إلى جده، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ مُسْلِمٍ) بلفظ الفاعل من الإسلام هو ابن صبيح بضم الصاد المهملة ويكنى أبا الضحى مشهور باسمه وكنيته.

وَقَالَ الكرمانى ومسلم: إما المشهور بالبطين وإما ابن صبيح أو الضحى لكن الظاهر هو الأول.

وَقَالَ محمود العيني: كل منهما يروي عن مسروق، والأعمش يروي عن كل واحد منهما وليس دعوى الظهور للأول بظاهر بل الظهور للثاني وهو أبو الضحى نص عليه المزني في الأطراف.

(عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورواة هذا الإسناد كلهم كوفيون، وفيه ثلاثة من التابعين: الأعمش، ومسروق، ومسلم يروي بعضهم عن بعض، عن الصحابي.

وقد أخرج متنه المؤلف في اللباس والجهاد أيضًا، ومسلم في الطهارة والنسائي فيها وفي الزينة، وابن ماجه في الطهارة والوضوء أيضًا.

(قَالَ: وَصَّاتُ) من باب التفعيل (النَّبِيِّ) وفي رواية: رسول الله ﷺ (فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَصَلَّى) أي: فيهما.

26 - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ

389 - أَخْبَرَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا مَهْدِيُّ، عَنْ وَاصِلٍ،

26 - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ

(باب) بالتنوين (إِذَا لَمْ يُتِمَّ) المصلي (السُّجُودَ) يعني: أنه لا يجوز لترتب الوعيد الشديد في حقه، ثم إن هذا الباب والباب الذي يليه لم يقعا ههنا أصلاً عند المستملي؛ لأن محلها في أبواب صفة الصلاة وإنما وقعا عند الأصلي ولكن قبل باب: الصلاة في النعال.

وَقَالَ الحافظ العسقلاني: ولولا أنه ليس من عادة المصنف إعادة الترجمة وحديثها معاً لكان يمكن أن يقال: مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة للإشارة إلى أن من ترك شرطاً لا تصح صلاته كمن ترك ركناً.

ومناسبة الترجمة الثانية للإشارة إلى أن المجافاة في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطله للصلاة، وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين ههنا، وفي باب السجود الحمل فيه عندي على النساخ بدليل سلامة رواية المستملي من ذلك وهو أحفظهم، انتهى.

وَقَالَ محمود العيني: تكرار هذا الباب وإعادته له وجه؛ لأن عادته التكرار عند وجود الفائدة وهي موجودة فيه؛ لأنه ترجم هنا بقوله: باب إذا لم يتم السجود وهناك ترجم بقوله: باب إذا لم يتم الركوع وشيخه هنا الصلت بن مُحَمَّد يروي عن مهدي، عن واصل، عن أبي وائل، عن حذيفة وهناك شيخه حفص بن عمر، عن شعبة، عن سليمان قال: سمعت زيد بن وهب قال: رأى حذيفة رجلاً، وفي بقية المتن أيضاً تغاير، وأما الباب الثاني فليس لذكره محل ههنا لأنه كما هو مذكور هناك ترجمة ورواة ومنتاً هذا.

(أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (الصَّلْتُ) بفتح المهملة وسكون اللام (ابْنُ مُحَمَّدٍ) ابن عبد الرحمن الخاركي البصري ونسبته إلى خارك بالخاء المعجمة والراء والكاف وهو من سواحل البصرة، قال: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (مَهْدِيُّ) بلفظ اسم المفعول كحرمي هو ابن ميمون أبو يحيى الأزدي مات سنة اثنتين وسبعين ومائة، (عَنْ وَاصِلٍ) هو ابن حيان بفتح المهملة وتشديد

عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: «مَا صَلَّيْتَ؟» قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: «لَوْ مُتَّ مُتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ»⁽¹⁾.

التحتانية الأحذب (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمزة هو وائل شقيق بن سلمة (عَنْ حُذَيْفَةَ) ابن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي النصف الأول بصري والنصف الثاني كوفي وحديث حذيفة هذا من أفراد البُخَارِيِّ.

أنه (رَأَى رَجُلًا) لم يوقف على اسمه (لَا يُتِمُّ) من الإتمام (رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى) أي: أدّى ذلك الرجل (صَلَاتَهُ) الناقصة الركوع والسجود والقضاء يجيء بمعنى الأداء كما في قوله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: 10].

(قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: («مَا صَلَّيْتَ؟») نفى الصلاة عنه لأن الكل ينتفي بانتفاء الجزء فانتفاء إتمام الركوع مستلزم لانتفاء الركوع المستلزم لانتفاء الصلاة وكذا حكم السجود.

(قَالَ) أبو وائل: (وَأَحْسِبُهُ) أي: أظن حذيفة (قَالَ) للرجل: (لَوْ مُتَّ) بضم الميم وروي فيه كسر الميم أيضًا من مات يمات.

(مُتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ) أي: على غير طريقته المتناولة للفرص والنفل، وَقَالَ ابن بطال: معناه ما صليت صلاة كاملة ونفى عنه العمل بقلّة التجويد كما تقول للصانع إذا لم يجد: ما صنعت شيئًا تريد الكمال وهو يدل على أن الطمأنينة سنة، انتهى.

وَقَالَ محمود العيني: هذا التأويل لمن يدعي أن الطمأنينة في الركوع والسجود سنة وهو مذهب أبي حنيفة، ومحمد رحمهما الله، وعند أبي يوسف، والشافعي فرض على ما يأتي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وفي حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا عند الطبراني ومن لم يتم لها خشوعها ولا ركوعها ولا سجودها خرجت وهي سوداء مظلمة تقول: ضيعك الله كما ضيعتني حتى إذا كانت حيث شاء الله لفّت كما يلف الثوب ثم ضرب بها وجهه.

27 - باب: يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ

390 - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ،

27 - باب: يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ

(باب) بالتنوين (يُبْدِي) من الإبداء، وهو الإظهار أي: يبدي المصلي والمعنى من السنة أن يبدي المصلي (ضَبْعِيهِ) ثنية ضَبْع بفتح المعجمة وسكون الموحدة وسط العضد أو ما تحت الإبط. قَالَ فِي الْمَوْعِب: الضَّبْع مثل صَفَر العضد ويقال الإبط وقيل ما بين الإبط إلى نصف العضد من أعلاه وفي المخصص قيل الضبع هو إذا أدخلت يدك تحت إبطيه من خلفه واحتملته والعضد يذكر ويؤنث. وفي الجامع للقزاز والجمهرة لابن دريد الضبعان رأس المنكبين الواحد ضبع ساكن الباء وفي الجامع والصحاح الجمع أَضْبَاع وَقَالَ السفاقي: الضبع ما تحت الإبط وقد تقدم ومعنى يبدي ضبعيه لا يلصق عضديه بجنبه (وَيُجَافِي) أي: يبعد عضديه عَن جنبه ويرفعهما عَن جنبه (فِي السُّجُودِ) من الجفا وهو البعد عَن الشيء يقال جفاه إذا بعد عنه وأجفاه إذا أبعداه ويجافي بمعنى يجفي أي: يبعد جنبه وليست المفاعلة ههنا على بابها كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَسَارِعُوا﴾ [آل عمران: 133] بمعنى أسرعوا ووجه المناسبة بين البابين على تقدير ثبوتها أن المذكور في الباب السابق حكم الطمأنينة في السجود وههنا إبداء الضبعين ومجافاة الجنبين في السجود وكلها من أحكام السجود.

(أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ بضم الموحدة وفتح الكاف، قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (بَكْرُ) بفتح الموحدة وسكون الكاف (ابْنُ مُضَرَ) بضم الميم وفتح الضاد وروي غير منصرف للعلمية والعدل مثل عمر وأما قول الكرمانى: أما باعتبار العجمة فاحتمال بعيد؛ لأنه لفظ عربي خالص من مضر اللبن يضر مضرًا وهو الذي يحدي اللسان قبل أن يروب قال أبو عبيد، قال أبو البداء: اسم مضر مشتق منه وهو مضر بن نزار بن معد بن عدنان (عَنْ جَعْفَرٍ) هو ابن ربيعة كما في رواية وهو ابن شريحيل المصري بضم الشين المعجمة وفتح الراء توفي سنة خمس وثلاثين ومائة.

(عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ) بضم الهاء والميم هو عبد الرحمن الأعرج المشهور بالرواية

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ»

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ) وبحينة بضم الموحدة وفتح الحاء المهملة وسكون الياء التحتانية وفتح النون اسم أم عبد الله وهو صفة أخرى له لا صفة لمالك، وأما اسم أبي مالك فهو القشب بكسر القاف وسكون الشين المعجمة وبالباء الموحدة الأزدي فهو منسوب إلى الوالدين أسلم قديمًا، وصحب النَّبِيِّ ﷺ وكان ناسكًا فاضلاً يصوم الدهر، مات زمن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ النووي: الصواب فيه أن ينون مالك ويكتب ابن بالألف؛ لأن ابن بحينة ليس صفة لمالك بل صفة لعبد الله فليس الابن واقعًا بين علمين متناسبين، ورواة هذا الحديث ما بين مصري ومدني وقد أخرج متنه المؤلف في صفة النَّبِيِّ ﷺ، وأخرجه مسلم والنسائي في الصلاة.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى) أي: سجد في إطلاق الكل على الجزء (فَرَجَ) روي بالتشديد وبالتخفيف، وَقَالَ السفاقسي: رويناه بتشديد الراء والمعروف في اللغة التخفيف وهو من باب ضرب، أي: فتح (بَيْنَ يَدَيْهِ) أي: وجنبه والحكمة فيه: أنه أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة من الأرض وأبعد من هيئات الكسالى ويمكن أن يجعل قوله: بين يديه بمعنى قدامه، والمعنى باعد قدامه من الأرض وجعل بينهما فرجة (حَتَّى يَبْدُوَ) بواو مفتوحة، أي: يظهر (بَيَاضُ إِبْطِيهِ) ويؤيد هذا ما في رواية مسلم: إذا سجد يجنح في سجوده حتى يرى وضح إبطيه، وفي رواية الليث: كان إذا سجد فرج يديه عَنْ إبطيه حتى إني لأرى بياض إبطيه: وعنده أيضًا من حديث ميمونة: كان عَلَيْهِ السَّلَام: إذا سجد لو شاءت بهمة أن تمر بين يديه لمرت، وفي رواية: خوى بيديه يعني: جنح حتى يرى وضح إبطيه من ورائه وعند الترمذي محسنًا.

وعند الحاكم مصححًا عَنْ عبد الله بن أقوم فكنت أنظر إلى عفرتي إبطيه عَلَيْهِ السَّلَام إذا سجد، وعند الحاكم مصححًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أتيت النَّبِيَّ ﷺ من خلفه فرأيت بياض إبطيه وهو مجنح قد فرج يديه.

وعند الدارقطني ملزمًا للبخاري تخريجه عَنْ ابن جزء أنه قَالَ: كنا لناوي لرسول الله ﷺ مما يجافي مرفقيه عَنْ جنبه إذا سجد.

وعند أحمد وصححه أبو زرعة الرازي وابن خزيمة، عن جابر: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا سجد جافى حتى يرى بياض إبطيه.

وعند ابن خزيمة عن عدي بن عميرة: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا سجد يرى بياض إبطيه، وفي صحيح ابن خزيمة أيضًا عن البراء: كان النبي ﷺ إذا سجد جفَى، وعند الحاكم على شرطهما عن أَبِي هُرَيْرَةَ: إذا سجد يرى وضح إبطيه.

وعند مسلم من حديث أبي حميد في عشرة من الصحابة: إذا سجد جافى بين يديه.

وعند أبي داود عن أبي مسعود ووصف صلاته ﷺ وفيه: ثم جافى بين مرفقيه حتى استقر كل شيء منه.

ولا علينا في أن نذكر معاني ألفاظ الروايات المذكورة فقلوه: يجنح من التجنح وهو أن يرفع ساعديه في السجود عن الأرض فيصيران له مثل جناحي الطير وكذلك التجنح، وقوله: وضح إبطيه، أي: بياضهما وهو بفتح الواو والضاد المعجمة، وقوله: بهمة بفتح الموحدة.

قَالَ الجوهري: البهمة من أولاد الضأن خاصة وتطلق على الذكر والأنثى، والسخال: أولاد المعز.

وَقَالَ أبو عبيد وغيره: البهمة واحد البهم وهي أولاد الغنم من الذكور والإناث وجمع البهم: البهام بكسر الباء، وفي رواية الحاكم والطبراني: بهيمة بالصغير، وقيل: هو الصواب، وقوله: خوى بالخاء المعجمة وتشديد الواو المفتوحة، أي: جافى بطنه عن الأرض ورفعها وجافى عضديه عن جنبه حتى يخوى ما بين ذلك، وقوله: مجخ بضم الميم وكسر الجيم وبالخاء المعجمة المشددة من جنخ بفتح الجيم والخاء المعجمة المشددة إذا فتح عضديه عن جنبه، ويروى جنخي بالياء وهو أشهر وهو مثل جنخ، وقيل: كان إذا صلى جنخ يعني: تحول من مكان إلى مكان، وقوله: لناوى أي: نرق له ونرثي يقال: أويت الرجل أوى له إذا أصابه شيء فرثيت له.

والعفرة بضم العين المهملة وسكون الفاء: البياض وزعم أبو نعيم: أن بياض إبطيه عَلَيْهِ السَّلَام من علامات نبوته ثم إنه إما حقيقة على تقدير كون الإبط غير مستورة، وإما على حذف المضاف أي: بياض ثوب إبطيه.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ⁽¹⁾.

ومن فوائد هذا الحديث: التفريق بين اليدين وهو سنة للرجال، والمرأة والخنثى تضمان لأن المطلوب في حقهما الستر، وحكى بعضهم: أن السنة في حق النساء التربع، وبعضهم خيرها بين الانفراج والانضمام، وَقَالَ ابن بطال: وشرعت المجافاة في المرفق ليخف على الأرض ولا يثقل عليها كما روى أبو عبيد عن عطاء أَنَّهُ قَالَ: خفوا على الأرض.

وفي المصنف: وممن كان يجافي أنس بن مالك وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهما، وقاله الحسن وإبراهيم وعلي بن أبي طالب، وَقَالَ: وممن رخص أن يعتمد المصلي بمرفقيه أبو ذر، وابن مسعود، وابن عمر، وابن سيرين، وقيس بن سعد قَالَ: وحدثنا ابن عيينة من حديث النعمان بن أبي عياش قَالَ: شكونا إلى النَّبِيِّ ﷺ الإدعام والاعتماد في الصلاة فرخص لهم أن يستعين الرجل بمرفقيه على ركبته أو فخذيه.

وعند الترمذي عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اشتكى أصحاب رسول الله ﷺ مشقة السجود عليهم فَقَالَ: استعينوا بالركب، وروى أبو داود أَيْضًا ولفظه: اشتكى أصحاب النَّبِيِّ ﷺ إلى النَّبِيِّ ﷺ مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فَقَالَ: «استعينوا بالركب».

وفي المصنف لابن أبي شيبه، نا يزيد بن هارون، عن ابن عون قَالَ: قلت لمحمد: الرجل يسجد إذا اعتمد بمرفقيه على ركبته قَالَ: ما أعلم به بأسًا، نا عاصم، عن ابن جريج، عن نافع قَالَ: كان ابن عمر يضم يديه إلى جنبه إذا سجد، نا ابن نمير، نا الأعمش، عن حبيب قَالَ: سأل رجل ابن عمر: أضع مرفقي على فخذي إذا سجدت فَقَالَ: اسجد كيف تيسر لك، نا وكيع، عن أبيه، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن قيس بن السكن قَالَ: كل ذلك قد كانوا يفعلون وينضمون ويتجافون، أي: بعضهم ينضم وبعضهم يتجافى، وفي الأم للشافعي: يسن للرجل أن يجافي مرفقيه عن جنبه ويرفع بطنه عن فخذه، وتضم المرأة بعضها إلى بعض، وَقَالَ القرطبي: وحكم الفرائض والنوافل في هذا سواء.

(وَقَالَ: اللَّيْثُ) ابن سعد (حَدَّثَنِي) بالإفراد (جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ) وهذا

(1) طرفاه 807، 3564 - تحفة 9157.

أخرجه مسلم في الصلاة باب ما يجمع صفة الصلاة رقم (495).

28 - باب فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ. قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

التعليق أخرجه مسلم في صحيحه، فَقَالَ: ثَنَا عمرو بن سواد عَنْ ابن وهب، عَنْ عمرو بن الحارث، والليث بن سعد كلاهما، عَنْ جعفر بن ربيعة به، وفي رواية عمرو بن الحارث: إِذَا سَجَدَ يَجْنَحُ فِي سَجُودِهِ حَتَّى يَرَى وَضَحَ إِبْطِيهِ، وفي رواية الليث: كَانَ إِذَا سَجَدَ فَرَجَ يَدَيْهِ عَنْ إِبْطِيهِ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ قَدْ اشْتَمَلَتْ أَبْوَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَمَا قَبْلَهَا مِنْ ذِكْرِ ابْتِدَاءِ فَرْضِ الصَّلَاةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ عَلَى تِسْعَةِ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا، فَإِنْ أَضَفْتُ إِلَيْهَا حَدِيثِي التَّرْجَمَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ صَارَتْ أَحَدًا وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا الْمَكْرَرِ مِنْهَا فِيهَا وَفِيمَا تَقْدُمُ خَمْسَةَ عَشَرَ حَدِيثًا، وَفِيهَا مِنَ الْمَعْلَقَاتِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَدِيثًا وَإِنْ أَضَفْتُ إِلَيْهَا الْمَعْلُقَ فِي التَّرْجُمَةِ الثَّانِيَةِ صَارَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ حَدِيثًا عَشْرَةً مِنْهَا أَوْ أَحَدُ عَشَرَ مَكْرَرَةً وَأَرْبَعَةً لَا تَوْجُدُ فِيهِ إِلَّا مَعْلُقَةٌ وَهِيَ حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ: «مَرَّرَهُ وَلَوْ بِشُوكَةٍ»، وَأَحَادِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجُرْهَدٍ، وَابْنِ جَحْشٍ فِي الْفَخْذِ وَافَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى جَمِيعِهَا سِوَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ وَسِوَى حَدِيثِ أَنَسٍ فِي قِرَامٍ لِعَائِشَةَ، وَحَدِيثِ عِكْرَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْأَمْرِ بِمُخَالَفَةِ طَرَفِي الثَّوْبِ، وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ الْمَوْقُوفَةِ أَحَدُ عَشَرَ أَثَرًا كُلُّهَا مَعْلُقَةٌ إِلَّا أَثَرٌ: «عَمْرٌ إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَوْسَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» فَإِنَّهُ مُوَصُولٌ.

أَبْوَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

28 - باب فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

(باب فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ) لما فرغ من بيان ستر العورة شرع في بيان استقبال القبلة على الترتيب؛ لأن الذي يريد الشروع في الصلاة يحتاج أولاً إلى ستر العورة ثم إلى استقبال القبلة وذكر ما يتبعها من أحكام المساجد. (يَسْتَقْبِلُ) أي: المصلي، أي: القبلة كما في رواية (بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ) أي: برؤوس أصابع رجليه.

(قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وهذا تعليق قطعة من حديث طويل في صفة الصلاة رواه أبو حميد عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وأخرجه المؤلف مسنداً فيما بعد في باب: سنة الجلوس في التشهد وجعل هذه القطعة ترجمة بباب آخر فيما بعد، وأبو حميد

391 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمَهْدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا

هذا هو عبد الرحمن بن سعد الساعدي الأنصاري المدني، وقيل: اسمه المنذر غلبت عليه كنيته مات في آخر زمن معاوية.

واعلم أن فرض الاستقبال هو توجه المصلي بكليته إلى القبلة، وأما فضله فاستقباله بجميع ما يمكن من أعضائه حتى أطراف أصابع رجليه في التشهد وبوب عليه النسائي، فَقَالَ: الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند القعود للتشهد، ثم روى حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قَالَ: من سنة الصلاة أن ينصب القدم اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى. وَقَالَ الحافظ العسقلاني: أراد بذكره هنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء.

وتعقبه محمود العيني: بأن الأمر ليس كذلك؛ لأن الترجمة في فضل الاستقبال لا في مشروعيته كما لا يخفى.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو) بالواو (ابْنُ عَبَّاسٍ) بتشديد الباء الموحدة أبو عثمان الأهوازي البصري مات سنة خمس وثلاثين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ) على وزن مرمى على صيغة اسم المفعول هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد البصري اللؤلؤي وفي رواية ابن المهدي بلام التعريف، (قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين البصري هو صاحب اللؤلؤي، (عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ) بكسر المهملة وتخفيف المثناة التحتية وبعد الألف هاء وهو بالفارسية ومعناه: الأسود ويجوز فيه الصرف ومنعه أما منعه فللعلمية والعجمة، وأما صرفه فلعدم شرط المنع وهو أن يكون علماً في العجم ولفظ: سياه ليس بعلم في العجم فلذلك يكون صرفه أولى.

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورواة هذا الإسناد كلهم بصريون وقد أخرجهم النسائي أيضاً، (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا) أي: صلى كما نصلي ولا يوجد إلا من معترف بالتوحيد والنبوة ومن اعترف بنبوة مُحَمَّدٍ ﷺ فقد اعترف ما جاء به عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فلهذا جعل الصلاة علماً لإسلامه ولم يذكر الشهادتين لأنهما داخلتان في الصلاة.

وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفَرُوا ..

(وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا) وإنما ذكر استقبال القبلة والصلاة متضمنة له مشروطة به، لأن القبلة أعرف من الصلاة فإن كل أحد يعرف قبلته، وإن كان لا يعرف صلاته ولأن من أعمال صلاتنا ما يوجد في صلاة غيرنا كالقيام والقراءة واستقبال قبلتنا مخصوص بنا، وفي ذلك تنبيه على تعظيم شأن القبلة وعظم فضل استقبالها وهو غير مقتدر على حالة الصلاة بل أعم من ذلك على ما لا يخفى ثم لما ذكر من العبادات ما يميز المسلم عن غيره أعقبه بذكر ما يميزه عبادة وعادة فَقَالَ.

(وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا) فإن أكل الذبائح كما هو من العادات فكذلك هو من العبادات الثابتة في كل ملة قَالَ الطيبي: وأقول واللّه أعلم: إذا أجري الكلام على اليهود سهل تعاطي عطف الاستقبال على الصلاة بعد الدخول فيها وبعضه اختصاص ذكر الذبيحة، لأن اليهود خصوصًا يمتنعون من أكل ذبيحتنا وهم الذين حين تحولت القبلة شنعوا بقولهم: ﴿مَا وَلَنَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: 142] والمعنى من صلى صلاتنا وتركوا المنازعة في أمر القبلة والامتناع عن أكل الذبيحة فهو من عطف الخاص على العام اهتمامًا بشأن المعطوف يعني أنه كما يجب عليهم الصلاة يجب أيضًا عند الدخول في الإسلام أن يقرأوا ببطلان ما يخالفون به المسلمين في الاعتقاد بعد إقرارهم بالشهادتين.

(فَذَلِكَ) مبتدأ وخبره (الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ) بكسر الذال المعجمة، أي: أمان الله وعهده ومعناه: أنه المسلم الذي في أمان الله وضمانه ويجوز أن يراد بها الذمام وهو الحرمة ويقال: الذمة الحرمة أيضًا، وَقَالَ القزاز: الذمام كل حرمة تلزمك منها مذمة تقول: لزمني لفلان ذمام وذمة ومذمة هذا بكسر الذال، وكذا لزمتني لهم ذمامة مفتوح الأول، وفي المحكم: الذمام والمذمة الحق والجمع: أذمة، والذمة: العهد والكفالة، والجمع: ذمم، وفي الغريبين قَالَ ابن عرفة: الذمة الضمان وبه سمي أهل الذمة لدخولهم في ضمان المسلمين قَالَ الأزهري في قوله تَعَالَى: ﴿إِلَّا وَلَا ذِمَّةٌ﴾ [التوبة: 8] أي: ولا أمانًا.

(وَذِمَّةُ رَسُولِهِ) وفي رواية وذمة رسول الله ﷺ، (فَلَا تُخْفَرُوا) بضم التاء من الإخفار والهمزة فيه للسلب، أي: لسلب الفاعل عن المفعول أصل الفعل نحو: أشكيت، أي: أزلت شكايته وكذلك أخفرت، أي: أزلت خفارته، قَالَ ثعلب في

اللَّهُ فِي ذِمَّتِهِ»⁽¹⁾.

فصيحته : خفرت الرجل إذا أجرته وحميته وأخفرتة إذا نقضت عهده، وَقَالَ ابن سيدة: خفره خفراً وخفوراً، وأخفره: نقض عهده وغدره، وأخفر الذمة: لم يف بها، وَقَالَ الخطابي: فلا تخفروا أي: لا تخونوا (اللَّهُ) ولا رسوله (فِي ذِمَّتِهِ) أي: في ذمة الله أو ذمة المسلم وإنما اكتفى في النهي بذمة الله وحده ولم يذكر الرسول كما ذكر أولاً لا استلزامه عدم إخفار ذمة الرسول وإنما ذكره أولاً للتأكيد، فافهم.

ومن فوائد هذا الحديث: أن أمور الناس محمولة على الظاهر دون الباطن فمن أظهر شعائر الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك، فإذا دخل رجل غريب في بلد من بلاد المسلمين بدين أو مذهب في الباطن غير أنه عليه زي المسلمين حمل على ظاهر أمره على أنه مسلم حتى يظهر خلاف ذلك.

ومنها: ما يدل على تعظيم شأن القبلة وهي من فرائض الصلاة، والصلاة أعظم قربات الدين، ومن ترك القبلة متعمداً فلا صلاة له، ومن لا صلاة له فلا دين له.

ومنها: أن استقبال القبلة شرط للصلاة مطلقاً إلا في حالة الخوف، ثم من كان بمكة شرفها الله تعالى فالفرض في حقه إصابة عينها سواء كان بين المصلي وبين الكعبة حائل أو لم يكن حتى لو اجتهد وصلى فبان خطؤه.

قَالَ الرازي: يعيد ونقل ابن رستم عَنْ مُحَمَّد بن الحسن لا يعيد إذا بان خطؤه بمكة أو بالمدينة، قَالَ: وهو الأقيس لأنه أتى بما في وسعه وذكر أبو البقاء: أن جبريل عَلَيْهِ السَّلَام وضع محراب رسول الله ﷺ مسامت الكعبة، وقيل: كان ذلك بالمعينة بأن كشف الحال وأزيلت الحوائل فرأى رسول الله ﷺ الكعبة فوضع قبلة مسجده عليها، وأما من كان غائباً عَنِ الكعبة ففرضه جهة الكعبة لا عينها وهو قول الكرخي، وأبي بكر الرازي، وعامة مشايخ الحنفية، وَقَالَ أبو عبد الله الجرجاني شيخ أبي الحسن القدوري: الفرض إصابة عينها في حق الحاضر والغائب وهو مذهب الشافعي قَالَ النووي: الصحيح عَنِ الشافعي فرض المجتهد مطلوبة عينها وفي تعلم أدلة القبلة ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه فرض كفاية.

392 - حَدَّثَنَا نُعَيْمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

الثاني: فرض عين ولا يصح.

الثالث: فرض كفاية إلا أن يريد سفرًا، وَقَالَ البيهقي في المعرفة: والذي روي مرفوعًا الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام، والمسجد الحرام قبله أهل مكة ممن يصلي في بيته أو في البطحاء، ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله لأهل الآفاق فهو حديث ضعيف لا يحتج به، ثم إن استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة للقادر عليه بخلاف العاجز عنه كمريض لا يجد من يوجهه إلى القبلة ومربوط على خشبة فيصلي على حاله ولا يشترط الاستقبال أَيْضًا في شدة الخوف ويعتبر الاستقبال بالصدر لا بالوجه أَيْضًا، لأن الالتفات به لا يبطل الصلاة.

ومنها: أن من الشواهد لحال المسلم أكل ذبيحة المسلمين وذلك أن طوائف من الكتابيين والوثنيين يتخرجون من أكل ذبائح المسلمين والوثني الذي يعبد الوثن، أي: الصنم.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية وحدثننا بالواو (نُعَيْمٌ) بضم النون وفتح المهملة هو ابن حماد المروزي الخزاعي الرفاء بتشديد الفاء الأعور ذو التصانيف الفارض كان من أعلم الناس بالفرائض سكن مصر ولم يزل بها حتى أشخص في خلافة إسحاق بن هارون وسئل عن القرآن فأبى أن يجيب بما أرادوا فحيس حتى مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ) هو عبد الله وفي رواية: حَدَّثَنَا نعيم قَالَ: ابن المبارك، وفي رواية حماد بن شاعر عن المؤلف قَالَ: نعيم ابن حماد، وفي رواية أخرى: وَقَالَ ابن المبارك فيكون المؤلف علقه عنه، وفي رواية أخرى: قَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَقَالَ ابن المبارك وقد وصله الدارقطني من طريق نعيم، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، (عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ) وسقط في رواية لفظ: الطويل، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا الحديث رواه أبو داود في الجهاد والترمذي في الإيمان والنسائي في المحاربة.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ) على صيغة المجهول أي: أمرني الله تَعَالَى وحذف الفاعل لشهرته ولتعظيمه.

(أَنْ) أي: بأن (أَقَاتِلَ النَّاسَ) أي: المشركين (حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)

فَإِذَا قَالُوهَا، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا، وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا، فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ⁽¹⁾.

أي: مع مُحَمَّد رسول الله وإنما اكتفى بذكر هذا الشرط تعبيراً على طريق الكناية عن الإقرار برسالته بالصلاة والاستقبال والذبح لأن هذه الثلاثة من خواص دينه ﷺ، لأن القائلين: لا إله إلا الله كاليهود فصلاتهم بدون الركوع وقبلتهم غير الكعبة وذبيحتهم ليست كذبيحتنا، وقد يجاب بأن هذا الشرط الأول من كلمتي الشهادة شعار لمجموعهما كما يقال قرأت: ﴿وَاللَّهُ (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: 1، 2] والمراد كل السورة لا يقال فعلى هذا لا يحتاج إلى الأمور الثلاثة، لأن مجرد هذه الكلمة التي هي شعار الإسلام محرمة للدماء والأموال، لأنه يقال: الغرض منه بيان تحقيق القول بالفعل وتأكيد أمره فكأنه قَالَ إِذَا قَالُوهَا وحققوا معناها بموافقة الفعل لها.

(فَإِذَا قَالُوهَا، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا) أي: بالركوع كما نصلي كذلك، (وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا) التي بدلها الله لها، (وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا) أي: ذبحوا المذبوح مثل مذبحنا، فالذبيحة فعيلة بمعنى المفعول ويستوي فيه المذكر والمؤنث لكن لما زال عنه معنى الوصفية وغلبت عليه الاسمية دخلت التاء دلالة على ذلك، وقد يقال: إن الاستواء فيه عند ذكر الموصوف معه، وأما إذا انفرد عنه فلا وإنما خص هذه الثلاثة بالذكر من بين سائر الأركان وواجبات الدين، لأنها أظهرها وأعظمها وأسرعها علماً به إذ في اليوم الأول من الملاقاة يعلم صلاته وطعامه غالباً بخلاف نحو: الصوم فإنه لا يظهر الامتياز بيننا وبينهم به ونحو الحج فإنه قد يتأخر إلى شهور وسنين وقد لا يجب عليه أصلاً.

(فَقَدْ حُرِّمَتْ) بفتح الحاء وضم الراء وجوز ضم الأول وتشديد الراء لكن قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر في شيء من الروايات تشديد الراء.

(عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا) أي: إلا بحق الدماء والأموال، وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما: فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام (وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ) هو على سبيل التشبيه، أي: هو كالواجب على الله في تحقق الوقوع وإلا فلا يجب على الله شيء وكان الأصل فيه أن

393 - قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا: يَحْيَى، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ،

يقال: وحسابهم لله أو إلى الله، وقد تقدم مباحث هذا الحديث في باب: فإن تابوا وأقاموا الصلاة من كتاب الإيمان.

قَالَ أَي: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ (هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ بِفَتْحِ الْكَافِ ابْنُ أَبِي مَرْيَمِ الْمَصْرِيِّ وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ.

(أَخْبَرَنَا: يَحْيَى) وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ هُوَ الْغَافِقِيُّ بِالْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءُ ثُمَّ الْقَافُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَصْرِيُّ وَالْبُخَارِيُّ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِلَّا اسْتِشْهَادًا وَتَقْوِيَةً قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مُوسَى الْحَفَظُ.

(حَدَّثَنَا) أَي: قَالَ يَحْيَى حَدَّثَنَا (حُمَيْدٌ) الطَّوِيلُ وَفِي رِوَايَةٍ وَقَالَ مُحَمَّدُ أَي: الْمُؤَلَّفُ قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنِي حَمِيدٌ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ النَّبِيِّ ﷺ) وَفَائِدَةُ هَذَا الْإِسْنَادُ: بَيَانُ أَنَّ مَا رَوَاهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى الصَّحَابِيِّ لَكِنَّهُ مَرْفُوعٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَفِيهِ: تَصْرِيحٌ بِحَمِيدٍ بِسَمَاعِهِ إِيَّاهُ مِنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَكِنْ طَعَنَ فِيهِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، فَقَالَ: الْحَدِيثُ حَدِيثُ مَيْمُونٍ وَحَمِيدٍ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْهُ وَاسْتَدَلَ عَلَى ذَلِكَ بِرِوَايَةِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ مَيْمُونٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا مَا يَحْرُمُ مَالَ الْمُسْلِمِ وَدَمَهُ، الْحَدِيثُ قَالَ: وَحَدِيثُ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ لَا يَحْتَجُّ بِهِ فِي التَّصْرِيحِ بِسَمَاعِ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ، لِأَنَّ عَادَةَ الْمَصْرِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ ذَكَرَ الْخَبَرَ فِيمَا يَرَوُونَهُ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي هَذَا التَّعْلِيلِ مُرَدُّدٌ وَلَوْ فَتَحَ هَذَا الْبَابَ لَمْ يَوْثِقْ بِرِوَايَةِ مَدْلَسٍ أَصْلًا وَلَوْ صَرَّحَ فِيهِ وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ، وَرِوَايَةُ مُعَاذٍ لَا دَلِيلَ فِيهَا عَلَى أَنَّ حَمِيدًا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَنَسٍ، لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ أَنَسٍ ثُمَّ يَسْتَنْبِتُ فِيهِ مِنْ مَيْمُونٍ لَعَلِمَهُ بِأَنَّهُ كَانَ السَّائِلَ عَنْ ذَلِكَ فَكَانَ حَقِيقًا بِضَبْطِهِ فَكَانَ حَمِيدٌ تَارَةً يَحْدُثُ بِهِ عَنْ أَنَسٍ لِأَجْلِ عُلُوِّ الْإِسْنَادِ، وَتَارَةً عَنْ مَيْمُونٍ لِلِاسْتِثْنَاءِ وَقَدْ جَرَى عَادَةُ حَمِيدٍ وَغَيْرِهِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ هَذَا ثُمَّ إِنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ رِوَايَةُ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَبْلَ رِوَايَةِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ وَفَائِدَتُهُ حِينَئِذٍ التَّقْوِيَةُ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ وَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَإِذَا

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، قَالَ: سَأَلَ مَيْمُونُ بْنُ سَيَّاهٍ، أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، مَا يُحَرِّمُ دَمَ الْعَبْدِ وَمَالَهُ؟ فَقَالَ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا، وَصَلَّى صَلَاتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ»⁽¹⁾.

قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم»، وإنما اختلفت الألفاظ فزادت ونقصت لاختلاف الأحوال والأوقات التي وقعت هذه الأقوال فيها، وكانت أمور الشريعة تشترع شيئاً فشيئاً فخرج كل قول منها على شرط المفروض في جنبه فصار كل منها في زمانه شرطاً لحقن الدم وحرمة المال فلا منافاة بين الروايات ولا اختلاف.

(وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن المديني، (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) بالمثلثة الهجيمي بضم الهاء وفتح الجيم وسكون الياء التحتانية أبو عثمان البصري كان يقال له خالد الصدوق مات بالبصرة سنة ست وثمانين ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) الطويل، (قَالَ: سَأَلَ مَيْمُونُ بْنُ سَيَّاهٍ، أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ وفي أخرى سقطت هذه الكلمة بالكلية.

(يَا أَبَا حَمْزَةَ) أصله يا أبا حذفت الهمزة للتخفيف وأبو حمزة كنية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا يُحَرِّمُ) بتشديد الراء المكسورة وكلمة ما استفهامية وهو بواو العطف عطف على محذوف كأنه سأل عن شيء قبل هذا ثم قَالَ وما يحرم ولم يقع الواو في رواية: (دَمَ الْعَبْدِ وَمَالَهُ؟ فَقَالَ) أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا، وَصَلَّى صَلَاتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ) من النفع والأمان والضمان.

(وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ) من المصرة لكن بحق والتقديم يفيد الحصر.

ووجه مطابقة جواب أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للسؤال عن سبب التحريم أنه يتضمنه، لأنه لما ذكر الشهادة وما عطف عليها علم أن الذي يفعل هذا هو المسلم الذي يحرم دمه وماله إلا بحقه، فهو مطابق له مع زيادة ثم هذا الحديث معلق وموقوف أما التعليق فإنه قال: قال علي بن عبد الله وأما الوقف فإن أنساً رضي الله عنه لم يرفعه.

29 - باب قِبْلَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ الشَّامِ وَالْمَشْرِقِ⁽¹⁾

29 - باب قِبْلَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ الشَّامِ وَالْمَشْرِقِ

(باب قِبْلَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) أي: مدينة رسول الله ﷺ، (وَأَهْلِ الشَّامِ وَ) أهل (الْمَشْرِقِ) أي: باب حكم قبلتهم في استقبالها واستدبارها المنهي عنهما وكذا

(1) هذه الترجمة من التراجم الصعبة في «البخاري» قال العيني: هذا الموضع يحتاج إلى تحرير قوي فإن أكثر من تصدى لشرحه لم يغن شيئاً، بل بعضهم ركب البعاد وخرط القتاد، فنقول وبالله التوفيق، ثم بسط في مختاره في ذلك، وحاصل ما ذكر الشراح: أن ههنا بحثين: الأول: في إعراب المشرق هل هو بالجر أو بالضم، والثاني: في ذكر لفظ: قبله، في آخر الكلام بعد قوله: ولا في المغرب، فهو موجود في بعض النسخ دون بعض أما على النسخ التي ليس فيها هذا اللفظ فلفظ باب منون وقوله: قبله أهل المدينة مبتدأ خبره ليس في المشرق، ويشكل على هذا تذكير لفظ: ليس إذ حقه إذ ذاك لفظ: ليست: فأولوه بالمستقبل. قال الكرماني: أما على النسخة التي لم يوجد فيها بعد لفظ: المغرب لفظ: قبله يجب تنوين الباب ويأول تذكير لفظ: ليس بأن المراد بالقبلة المستقبل، كأنه قال: مستقبل أهل المدينة ليس في جهة المشرق والمغرب، انتهى مختصراً، وعلى هذا يكون لفظ: المشرق مجروراً لا محالة عطفًا على الشام، أو أهل الشام، وعلى الثاني يكون المراد بالمشرق أهل المشرق كقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82] الآية. قال السندي: وعلى تقدير سقوط لفظ: القبلة، فقبله أهل المدينة مبتدأ، والمراد بالمشرق مشرق ناحية المدينة فقط، وقوله: ليس في المشرق خبره اهـ. وأما على النسخ التي يوجد فيها لفظ: قبله، فقوله: ليس في المشرق جملة مستأنفة مبتدأ وخبر، قال الحافظ وغيره: هذه جملة مستأنفة وعلى هذا فلفظ: المشرق يحتمل الجر ويكون المراد منه مشرق خاص وهو مشرق أهل المدينة خاصة وخصهم بالذكر لأنها كانت إذ ذاك معمورة بالإسلام، ويوضح المراد ما في هامش «الكوكب الدري» في (باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبله) ويحتمل أيضًا أن يكون المشرق بالضم، قال الحافظ: نقل عياض أن رواية الأكثر ضم قاف المشرق فيكون معطوفاً على باب، ويحتاج إلى تقدير محذوف، والذي في روايتنا بالخفض اهـ. قال القسطلاني: حكى الزركشي ضم قاف مشرق للأكثرين عن عياض عطفًا على باب أي: وباب حكم المشرق، ثم حذف من الثاني باب وحكم وأقيم المشرق مقام الأول، وصوبه الزركشي لما في الكسر من إشكال اهـ. وهذا هو الذي اختاره الشيخ قدس سره. والأوجه عندي: أن قوله: والمشرق إن كان بالجر فيكون المراد به المشرق الخاص كما تقدم، وإن كان بالضم فهو على ما أفاده الشيخ يكون عامًّا لأهل المشرق كلها، وأيًا ما كان فغرض المصنف بالترجمة قوله: ليس في المشرق والمغرب قبله أي: لأهل المدينة وهو المقصود بالترجمة، فكانه أراد بذلك الرد على مذهب ثامن من المذاهب الثمانية المذكورة في «الأوجز» =

«لَيْسَ فِي الْمَشْرِقِ وَلَا فِي الْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»

قبلة أهل المغرب، لأن العلة مشتركة فيهما وإنما لم يذكره المؤلف اكتفاء كما في قوله تَعَالَى: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: 81] أي: والبرد وإنما خص المشرق بالذكر، لأن أكثر بلاد الإسلام في جهته، ولأن المشرق أكثر الأرض المعمورة وقوله: (لَيْسَ فِي الْمَشْرِقِ وَلَا فِي الْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ) جملة مستأنفة لبيان أن من يستقبل المشرق أو المغرب وكذا من يستدبرهما لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها يعني: أن القبلة ليست في جهة المشرق ولا في جهة المغرب بل ما بينهما لما روى الترمذي بإسناده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِذَا جَعَلْتَ الْمَغْرِبَ عَنْ يَمِينِكَ وَالْمَشْرِقَ عَنْ يَسَارِكَ فَمَا بَيْنَهُمَا قِبْلَةٌ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعِيشِيُّ: وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» لَيْسَ عَامًّا فِي سَائِرِ الْبِلَادِ وَإِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ وَمَا وَافَقَ قِبْلَتَهَا. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْخَلَافِيَّاتِ: وَالْمُرَادُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَمَنْ كَانَتْ قِبْلَتُهُ عَلَى سَمْتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ: قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ قَالَهُ بِالْمَدِينَةِ فَمَنْ كَانَتْ قِبْلَتُهُ مِثْلَ قِبْلَةِ الْمَدِينَةِ فَهُوَ مِنْ سَعَةِ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلِسَائِرِ الْبُلْدَانِ مِنَ السَّعَةِ فِي الْقِبْلَةِ مِثْلَ ذَلِكَ بَيْنَ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ انْتَهَى.

ومحصل الكلام في ذلك المقام: أن مشرق أهل المدينة والشام وأهل البلاد التي في ناحيتيها ومغربهم ليست القبلة في جهتهما، فإذا شرقوا أو غربوا لم

= في النهي عن استقبال القبلة واستدبارها وهو مذهب أبي عوانة صاحب المزني إذ قال: إن التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمتها، أما من كانت قiblته إلى الشرق والغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار لقوله ﷺ: «ولكن شرقوا أو غربوا» فنهى المصنف بالترجمة أن يحكم النهي عام، وقوله ﷺ: «شرقوا أو غربوا» خاص لأهل المدينة والشام لأنه ليس قبلتهم في المشرق والمغرب، فتأمل فإن خاطري أبو عذرة فإن كان صواباً فمن الله عز اسمه وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، وكلام الشيخ - قدس سره - قريب إلى ذلك وإن لم يكن نصاً فيه.

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِعَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

394 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها بخلاف مشرق مكة وما في جهتها من البلاد ومغربها فإنهم إذا شرقوا استدبروا القبلة وإذا غربوا استدبروها فهم عند الغائط ينحرفون للجنوب أو الشمال، وقد سقط في رواية لفظ: قبله في قوله: ليس في المشرق ولا في المغرب وحينئذ يكون لفظ باب منوناً على تقدير هذا باب أو ساكن على سبيل التعداد ويكون قوله قبله أهل المدينة: مبتدأ وقوله: ليس مع ما في خيره: خبراً عنه وأمر التذكير والتأنيث سهل، وقد يأول قوله: قبله أهل المدينة بلفظ مستقبل أهل المدينة، وقوله: في المشرق والمغرب بالتشريق والتغريب ولا حاجة إليه كما لا يخفى، فافهم.

(لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرَّبُوا»): أي: خذوا ناحية المشرق أو ناحية المغرب وهذا تعليل لقوله: ليس في المشرق ولا في المغرب قبله، ثم هذا التعليق رواه النسائي موصولاً فقال: نا منصور، قال: ثنا سُفْيَان، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عطاء بن يزيد، عَنِ أَبِي أَيُّوب الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرَّبُوا».

واحتج البُخَارِيُّ بعموم هذا الحديث وسوّى بين الصحاري والأبنية وجعله دليلاً للترجمة التي وضعها واعترض عليه بأن في نفس حديثه الذي ذكره أبو داود في سننه والبخاري أيضًا كما يجيء الآن ما يدل على عكس ما أراده وذلك أن أبا أيوب رضي الله عنه قال في حديثه: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة لكننا ننحرف عنها ونستغفر الله عزَّ وجلَّ ولا يرد عليه هذا لأن المنع لأجل تعظيم القبلة وهو موجود في الصحراء والبنیان ولهذا قال أبو أيوب: لكننا ننحرف عنها ونستغفر الله عزَّ وجلَّ وهذا هو الذي ذهب إليه أبو حنيفة، وبه قال أحمد في رواية وذهب الشافعي وأحمد ومالك إلى أنه يحرم استقبال القبلة في الصحراء بالبول والغائط ولا يحرم ذلك في البنيان، وقد استقصي الكلام فيه في كتاب الوضوء.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة،

قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَذْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: «فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ بُيُوتٍ قِبَلَ الْقِبْلَةِ فَتَنَحَّرَفُ،

(قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ) مِنْ الزِّيَادَةِ اللَّيْثِيِّ كَمَا فِي رَوَايَةٍ، (عَنْ أَبِي أَيُّوبَ) خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ (الْأَنْصَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي بَابٍ: لَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَرَوَاهُ هَذَا الْإِسْنَادُ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَمَكِّيٍّ وَمَدَنِيًّا لِأَنْصَارِيِّ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الطَّهَارَةِ أَيْضًا الْأَنْصَارِيُّ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الطَّهَارَةِ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ) هُوَ اسْمٌ لِلْأَرْضِ الْمُطْمَئِنَّةِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ التَّغَوُّطِ.

(فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَذْبِرُوهَا) احْتِرَامًا لَهَا وَتَعْظِيمًا وَهَلْ هُوَ مِنْ جِهَةِ خُرُوجِ الْخَارِجِ الْمُسْتَقْدَرِ أَوْ مِنْ جِهَةِ كَشْفِ الْعُورَةِ فِيهِ خِلَافٌ وَيَبْتَنِي عَلَيْهِ جَوَازُ الْوُطْءِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مَعَ كَشْفِ الْعُورَةِ وَعَدَمُ جَوَازِهِ فَمَنْ عَلَّلَ بِالْخَارِجِ أَجَازَ وَمَنْ عَلَّلَ بِالْعُورَةِ مَنَعَ.

(وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا) وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، لِأَنَّهُمُ الْمُخَاطَبُونَ وَيَلْتَحِقُ بِهِمْ مَنْ كَانَ عَلَى سَمْتِهِمْ مِمَّنْ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْمَشْرِقَ أَوْ الْمَغْرِبَ لَمْ يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَمْ يَسْتَذْبِرْهَا.

(قَالَ أَبُو أَيُّوبَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَقَدِمْنَا) بِكَسْرِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ فِي الْقُدُومِ (الشَّامَ) الْشَّامُ هُوَ إِقْلِيمٌ مَشْهُورٌ يَذْكَرُ وَيُؤْنَثُ يَهْمَزُ وَيَسْهَلُ وَاسْمُ بَسَامِ بْنِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ نَزَلَهَا فَأَبْدَلَتْ السَّيْنُ الْمَهْمَلَةَ بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ لِلتَّعْرِيبِ وَقِيلَ: سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ قَرَاهَا وَتَدَانِي بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ فَشَبَّهَتْ بِالشَّامَاتِ.

(فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ) جَمْعٌ: مَرَحَاضُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَبِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَهُوَ الْبَيْتُ الْمُتَخَذُ لِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ، أَيِ: التَّغَوُّطِ.

(بُيُوتٍ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ (قِبَلَ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ، أَيِ: مُقَابِلَ (الْقِبْلَةِ) أَيِ: الْكَعْبَةِ، (فَتَنَحَّرَفُ) أَيِ: عَنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَيُرْوَى فَتَنَحَّرَفُ مِنْ

وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى»، وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ⁽¹⁾.

30 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾⁽²⁾ [البقرة: 125]

التحرف، (وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى) أي: لمن بناها فإن الاستغفار للمؤمنين سنة، وقيل: معناه نستغفر الله من الاستقبال ولو غلطاً وسهواً فإن قيل: الغالط والساهي لم يفعل إثمًا فلا حاجة فيه إلى الاستغفار، فالجواب: أن أهل الورع والمناصب العلية في التقوى قد يفعلون مثل هذا بناء على نسبتهم التقصير إلى أنفسهم في التحفظ ابتداءً ويقال: لعل أبا أيوب لم يبلغه حديث ابن عمر رضي الله عنهما في ذلك أو لم يره مخصصاً وحمل ما رواه على العموم.

(وَعَنِ الزُّهْرِيِّ) عطف على قوله حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عَطَاءٍ) أي: ابن يزيد، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ) الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ) يعني: أن سُفْيَانَ حَدَّثَ بهذا الحديث مرتين: مرةً صرح بتحديث الزُّهْرِيِّ له وعن عن عطاء، ومرةً عن عن الزُّهْرِيِّ وصرح بسماع عطاء.

30 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾

(باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بكسر الخاء على صيغة أي: وقلنا لهم واتخذوا وقرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء عطفًا على قوله تَعَالَى: جعلنا ﴿مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾) أي: موضع صلاة تقبلون فيه، أي: موضع دعاء تدعون فيه

(1) طرفه 144 - تحفة 3478.

(2) يشكل على الترجمة أن الإمام البخاري ترجم بالآية المتضمنة للأمر، ثم أورد فيها الروايات التي لا تدل على اتخاذ المقام مصلى، وأجاب عنه الشيخ بجوابين: الأول: أن المصنف أشار بذلك إلى توكيد أمر الاستقبال إلى الكعبة إذ لم يتركه النبي ﷺ مع هذا الأمر، فكان أمره أكد من هذا الأمر.

والثاني: الإشارة إلى أن الأمر الوارد في آية الترجمة للندب، وقال السندي: يمكن أن يقال: أشار بأحاديث الباب إلى أن الأمر مخصوص بركعتي الطواف، أو أنه للندب حيث فعله تارة وتركه أخرى، أو أشار إلى أن المراد بمقام إبراهيم البيت أو الحرام اهـ.

وقال الحافظ: قوله: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ في روايتنا بكسر الخاء على الأمر وهي إحدى القراءتين، والأخرى بالفتح على الخبر، والأمر دال على الوجوب، لكن انعقد الإجماع على جواز =

395 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ،

من الصلاة بمعنى الدعاء والأول أرجح وقال الحسن: مصلّى، أي: قبله وقد اختلف المفسرون في المراد بالمقام فروي عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: مقام إبراهيم الحرم كله، وقال السدي: المقام الحجر الذي وضعته زوجة إسماعيل تحت قدم إبراهيم حين غسلت رأسه حكاها القرطبي وضعفه ورجحه غيره وحكاها الرازي في تفسيره عن الحسن البصري وقتادة والربيع ابن أنس وقد روى الأزرق في أخبار مكة بأسانيد صحيحة: إن المقام كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما في الموضع الذي هو فيه الآن حتى جاء سيل في خلافة عمر رضي الله عنه فاحتمله حتى وجد بأسفل مكة فأتى بي فربط إلى أستار الكعبة حتى قدم عمر رضي الله عنه فاستثبت في أمره حتى تحقق موضعه الأول فأعادته إليه وبني حوله فاستقر ثمة إلى الآن ثم إن الفرض استقبال البيت لا المقام بدليل أنه ﷺ صلى داخل الكعبة فلو تعين استقبال المقام لما صحت هناك فإن المقام إنما يكون قبله إذا جعله المصلي بينه وبين القبلة والأمر في ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ الاستحباب لا للوجوب لأن ركعتي الطواف التي هي واجبة عندنا وستة عند الشافعي كما تصلي عند المقام تصلي أيضًا حيث تيسر للطائف وذهب بعضهم إلى وجوب تلك الصلاة خلف المقام نظرًا إلى ظاهر الحديث.

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي أبو بكر المكي ونسبته إلى بطن من قريش يقال له حميد بن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: ابن عيينة، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) المكي.

الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص، وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الحجر الذي فيه أثر قدمه عليه الصلاة والسلام وهو موجود إلى الآن، وقال مجاهد: المراد بمقام إبراهيم الحرم كله، والأول أصح، واستدل المصنف على عدم التخصيص أيضًا بصلاته ﷺ داخل الكعبة، فلو تعين استقبال المقام لما صحت هناك لأنه كان حينئذ غير مستقبله، وهذا هو السر في إيراد حديث ابن عمر عن بلال في هذا الباب.

وقد روى الأزرق في «أخبار مكة» بأسانيد صحيحة: أن المقام كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر في الموضع الذي هو فيه الآن حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحتمله حتى وجد بأسفل مكة، فأتى به فربط إلى أستار الكعبة حتى قدم عمر، فاستثبت في أمره حتى تحقق موضعه الأول، فأعادته إليه وبني حوله، فاستقر ثم إلى الآن، انتهى ما في «الفتح».

قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ الْعُمْرَةِ، وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَيَأْتِي امْرَأَتَهُ؟ فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ، «فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ»، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾⁽¹⁾.

396 - وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: «لَا يَقْرَبْنَهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ»⁽²⁾.

(قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ) هو ابن الخطاب رضي الله عنهما، (عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ لِلْعُمْرَةِ) كذا في رواية الأكثر باللام، وفي رواية المستملي والحموي: العمرة بحذف اللام ولا بد من تقديرها ليصح الكلام.

(وَلَمْ يَطُفْ) بضم الطاء أي: لم يسع (بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) فأطلق الطواف على السعي إما لأن السعي من الطواف، وإما للمشاكلة ولوقوعه في مصاحبة طواف البيت.

(أَيَأْتِي امْرَأَتَهُ؟) الهمزة فيه للاستفهام على سبيل الاستفسار، أي: يجوز له الجماع يعني: هل يتحلل في الإحرام قبل السعي بين الصفا والمروة أو لا؟ وخص إتيان المرأة بالذكر، لأنه أعظم محرمات الإحرام.

(فَقَالَ) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في جوابه: (قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا) أي: سبع مرات، (وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) فأجاب ابن عمر رضي الله عنهما بالإشارة إلى وجوب اتباع النبي ﷺ لا سيما في أمر المناسك لقوله ﷺ: «خذوا عني مناسككم» والنبي ﷺ ما تحلل قبل السعي فيجب التأسي به وهو معنى قوله: (﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾) [الأحزاب: 21] بضم الهمزة وكسرها، أي: قدوة ﴿حَسَنَةٌ﴾ قَالَ عمرو بن دينار: (وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ ذَلِكَ.

(فَقَالَ: لَا يَقْرَبْنَهَا) بالنون الثقيلة (حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) فأجاب بصريح النهي.

(1) أطرافه 1623، 1627، 1645، 1647، 1793 - تحفة 7352.

أخرجه مسلم في الحج باب ما يلزم من أحرم بالحج رقم (1234).

(2) أطرافه 1624، 1646، 1794 - تحفة 2544.

397 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَيْفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، قَالَ: أَتَيْ ابْنُ عُمَرَ فَقِيلَ لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ خَرَجَ وَأَجِدُ بِلَا قَائِمًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ،

ومن فوائد الحديث :

إن السعي واجب في العمرة وهو مذهب العلماء كافة إلا ما حكاه عياض عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه أجاز التحلل بعد الطواف وإن لم يسع وهو ضعيف ومخالف للسنة .

ومنها : أن الطواف لا بدّ فيه من سبعة أشواط .

ومنها : الصلاة ركعتين خلف المقام وهي سنة، وقيل : واجبة، وقيل : تابعة للطواف إن كان الطواف سنة فالصلاة خلفه سنة، وإن كان واجباً فهي واجبة، ثم رواية هذا الإسناد مكيون وهذا الحديث من مسند ابن عمر لا من مسند جابر لأنه لم يرفعه وقد أخرجه المؤلف في الحج أيضاً وكذا مسلم والنسائي وابن ماجه.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) القطان (عَنْ سَيْفٍ) بفتح السين المهملة وسكون الياء التحتانية وفي آخره فاء هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان المخزومي المكي ثبت صدوق مات سنة إحدى وخمسين ومائة. (قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا) هو الإمام المفسر المشهور.

(قَالَ: أَتَيْ) على صيغة البناء للمفعول (ابْنُ عُمَرَ) أي : ابن الخطاب رضي الله عنهما، (فَقِيلَ لَهُ) قَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ : لم أقف على اسم القائل له : (هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ) هذا الكلام على سبيل الاستفسار.

(فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مجيباً له : (فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ) أي : والحال أن النَّبِيَّ ﷺ قَدْ خَرَجَ) من الكعبة (وَأَجِدُ) على صيغة المتكلم وحده في المضارع وكان المناسب أن يقول ووجدت بعد قوله : فأقبلت لكنه عدل عن الماضي إلى المضارع حكاية للحال الماضية واستحضاراً لتلك الصورة.

(بِلَا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حال كونه (قَائِمًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ) قَالَ الكرمانى : أي مصراعى الباب إذ الكعبة لم يكن لها حينئذ إلا باب واحد وأطلق ذلك باعتبار ما

فَسَأَلْتُ بِلَالَ، فَقُلْتُ: أَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، رَكَعَتَيْنِ، بَيْنَ السَّارِبَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتُ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكَعَتَيْنِ»⁽¹⁾.

كان لها من البابين في زمن إبراهيم عليه الصلاة والسلام، أو أنه كان في زمن رواية الراوي لها بابان، لأن ابن الزبير رضي الله عنهما جعل لها بابين هذا وعلى التقدير الأخيرين يكون بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وسط الكعبة، وفي رواية الحموي: بين الناس بالنون وبالسين المهملة به البابين.

(فَسَأَلْتُ بِلَالَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقُلْتُ: أَصَلَّى) بهمزة الاستفهام، وفي رواية: صلى بحذفها والمعنى على الاستفهام أيضًا.

(النَّبِيُّ) وفي رواية: رسول الله ﷺ فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ) بلال: (نَعَمْ) صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، بَيْنَ السَّارِبَتَيْنِ) ثنية سارية وهي الأسطوانية (اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ) أي: يسار الداخل بقرينة إذا دخلت فعلى هذا يكون فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب وفي بعض النسخ على يسارك بالكاف وهي أنسب بقوله: (إِذَا دَخَلْتُ) أو الضمير راجع إلى البيت.

(ثُمَّ خَرَجَ) من الكعبة، (فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكَعَتَيْنِ) أي: مواجهة باب الكعبة وهو مقام إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام أو المعنى في جهة الكعبة فيكون أعم من جهة الباب والأول هو المطابق للترجمة.

ومن فوائد الحديث:

جواز الدخول في البيت، وفي المغني: والمستحب لمن حج أن يدخل البيت ويصلي فيه ركعتين كما فعل النَّبِيُّ ﷺ ولا يدخل البيت بنعله ولا خفيه ولا الحجر أيضًا لأن الحجر من البيت.

ومنها: أن المستحب من الصلاة فيه ركعتان، فإن بلالاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخبر في الحديث أنه ﷺ صَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَالَ النووي: أجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال، لأنه مثبت ومعه زيادة علم فوجب ترجيحه وأما نفي من نفى كإسامة فسببه أنهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب واشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النَّبِيُّ ﷺ يدعو فاشتغل هو أيضًا بالدعاء في ناحية من نواحي البيت والرسول ﷺ

(1) أطرافه 468، 504، 505، 506، 1167، 1598، 1599، 2988، 4289، 4400-تحفة

في ناحية أخرى وبلال قريب منه، ثم صلى النَّبِيُّ ﷺ فرآه بلال بقربه ولم يره أسامة لبعده مع خفة الصلاة وإغلاق الباب واشتغاله بالدعاء وجاز له نفيها عملاً بظنه.

وَقَالَ بعض العلماء: يحتمل أنه ﷺ دخل البيت مرتين: فمرة صلى فيه، ومرة دعا ولم يصل فلا منافاة بين الأخبار، وَقَالَ محمود العيني: روى الدارقطني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: دخل رسول الله ﷺ البيت فصلى بين الساريتين ركعتين، ثم خرج فصلى بين الباب والحجر ركعتين ثم قَالَ: هذه القبلة ثم دخل مرة أخرى فقام فيه يدعو، ثم خرج ولم يصل فإن قيل: روى الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: ما أحب أن أصلي في الكعبة من صلى فيها فقد ترك شيئاً خلفه ولكن حَدَّثَنِي أَخِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حين دخلها خرَّ بين العمودين ساجداً ثم قعد فدعا ولم يصل.

فالجواب: أن هذين نفي وإثبات في روايتين ورواية الإثبات مقدمة كما ذكر وكيف وقد صرح بلال في الحديث المذكور بقوله: نعم ركعتين ثم إنه استشكل الإسماعيلي وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه أنه قَالَ: ونسيت أن أسأله كم صلى؟ فدل على أنه أخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ولم يخبره بالكمية ونسي هو أن يسأله عنها.

والجواب عن ذلك: أن يقال يحتمل أن ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية ركعتين على القدر المتحقق له وذلك أن بلالاً أثبت له أنه صلى ولم ينقل عن النَّبِيِّ ﷺ أنه تنفل في النهار بأقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققاً وقوعهما لما عرف بالاستقراء من عادته فعلى هذا فقوله: ركعتين من كلام ابن عمر لا من كلام بلال، وأصرح من هذا ما رواه عمر بن أبي شيبة في كتاب مكة من طريق عبد العزيز بن أبي داود، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما في هذا الحديث فاستقبلني بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقلت: ما صنع رسول الله ﷺ ههنا فأشار بيده أن صلى ركعتين بالسبابة والوسطى، فعلى هذا يحمل قوله: نسيت أن أسأله كم صلى على أنه لم يسأله لفظاً ولم يجبه باللفظ وإنما استفاد منه صلاة الركعتين بالإشارة لا بالنطق وأما قوله في الرواية الأخرى: ونسيت أن أسأله كم صلى فيحمل على أن مراده إنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أو لا؟

398 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ،

وقيل: يجمع بين الحديثين بأن ابن عمر رضي الله عنهما نسي أن يسأل بلالاً ثم لقيه مرة أخرى فسأله.

وفيه: مكالمة بين الحافظ العسقلاني وبين محمود العيني أرى طي ذكرها أولى.

ومنها: الاحتجاج لمن يقول: الأولى في نفل النهار ركعتان والشافعي يقول: الأفضل في النوافل مثني مثني في الليل والنهار وهو قول مالك وأحمد وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ: مَثْنِي أَفْضَلُ بِاللَّيْلِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْأَرْبَعُ أَفْضَلُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَاحْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ بَاتَ عِنْدَ خَالَتِهِ يَرْقُبُ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ.

وفيه: كان يصلي أربعاً لا تسأل عن حسنهن، وطولهن.

وفي الحديث أيضاً: حجة على ابن جرير الطبري حيث قَالَ بعدم جواز الصلاة في الكعبة فرضاً كان أو نفلاً، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَصَلِّي فِيهِ الْفَرِيضَةُ وَلَا رَكْعَتَا الطَّوَّافِ الْوَاجِبِ فَإِنْ صَلَّى أَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَيَجُوزُ أَنْ يَصَلِّي فِيهِ النَّافِلَةُ، وفي المسالك لابن المغربي: رَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَصْبَغٍ أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي الْبَيْتِ أَعَادَ أَبَدًا، وعند أبي حنيفة: يجوز الفرض والنفل فيه، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ، ورواة إسناده هذا الحديث ما بين بصري ومكي، وقد أخرج متنه المؤلف في الحج والصلاة والجهاد وأخرجه مسلم في الحج وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ) ذكر في أسماء رجال الصحيحين: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ فهو نسبة لجدّه أبي إبراهيم السعدي وكان ينزل بالمدينة، وقد تقدم في باب فضل من علم كذا وقع منسوباً في الروايات كلها، وبذلك جزم الإسماعيلي وأبو نعيم وأبو مسعود وآخرون، وذكر أبو العباس في الأطراف له: أن البخاري أخرجه عن إِسْحَاقٍ غير منسوب وأخرجه الإسماعيلي، وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق إِسْحَاقِ بْنِ رَاهُويَه عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ شَيْخِ إِسْحَاقِ بْنِ نَصْرِ فخلعه من رواية ابن عباس عن أسامة بن زيد وكذلك رواه مسلم من طريق محمد ابن بكر عن ابن جريج هذا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) هو ابن همام بتشديد الميم الصنعاني، قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج

عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ، دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي قُبْلِ الْكَعْبَةِ، وَقَالَ: «هَذِهِ الْقِبْلَةُ»⁽¹⁾.

بالجيمين على صيغة التصغير وكان جريح عند البعض بني أمية واصلة رومي، وَقَالَ أَحْمَدُ: وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الْكُتُبَ، وَقَالَ: لَمْ يَحْدِثْ بِشَيْءٍ إِلَّا أَتَقَنَّهُ، قَالَ عَطَاءُ: وَهُوَ أَسِيدُ أَهْلِ الْحِجَازِ مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِائَةً.

(عَنْ عَطَاءٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي رِبَاحٍ أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَ: لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ، دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا) جَمَعَ نَاحِيَةً وَهِيَ الْجِهَةُ.

(وَلَمْ يُصَلِّ) فِيهِ (حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ) وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ رِوَايَةَ بَلَالٍ مُثَبَّتَةٌ وَهِيَ أَرْجَحُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ لِأَنَّهَا نَافِيَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَخَلَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْكَعْبَةَ فَهُوَ مَرْسَلٌ صَحَابِي، وَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِرِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَبِي نَعِيمٍ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ خَشِيشِ بْنِ أَصْرَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَسَامَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَبَّاسٍ.

(فَلَمَّا خَرَجَ) ﷺ مِنْهُ (رَكَعَ) أَي: صَلَّى مِنْ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ وَإِرَادَةِ الْكُلِّ.

(رَكَعَتَيْنِ فِي قُبْلِ الْكَعْبَةِ) بَضْمُ الْقَافِ وَالْبَاءِ الْمَوْحُودَةِ وَتَسْكُنُ، أَي: مُقَابِلَهَا وَمَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهَا وَالْمُرَادُ مِنْهُ: مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ حَتَّى يَدُلَّ عَلَى التَّرْجُمَةِ.

(وَقَالَ) ﷺ: (هَذِهِ) أَي: الْكَعْبَةُ هِيَ (الْقِبْلَةُ) الَّتِي اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى اسْتِقْبَالِهَا فَلَا تَنْسَخُ كَمَا نَسَخَ بَيْتُ الْمَقْدَسِ، أَي: فَصَلُّوا إِلَيْهَا أَبَدًا وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلِمَهُمْ سَنَةُ مَوْقِفِ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ يَقِفُ فِي وَجْهِهَا دُونَ أَرْكَانِهَا وَجَوَانِبِهَا الثَّلَاثَةِ وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فِي جَمِيعِ جِهَاتِهَا مُجْزِيَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ﷺ دَلَّ بِهَذَا الْقَوْلِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ مَنْ شَاهَدَ الْبَيْتَ وَعَايَنَهُ خِلَافَ حُكْمِ الْغَائِبِ عَنْهُ فِيمَا يُلْزَمُهُ مِنْ مُوَاجَهَتِهِ عِيَانًا دُونَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْاجْتِهَادِ وَذَلِكَ هِيَ فَائِدَةُ مَا قَالَ هَذِهِ الْقِبْلَةُ وَإِنْ كَانُوا قَدْ عَرَفُوهَا قَدِيمًا وَأَحَاطُوا بِهَا عِلْمًا.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَيَحْتَمِلُ مَعْنَى آخَرَ وَهُوَ أَنَّ مَعْنَاهُ هَذِهِ الْكَعْبَةُ هِيَ الْمَسْجِدُ

(1) أطرافه 1601، 3351، 3352، 4288 - تحفة 5922.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ بَابِ اسْتِحْبَابِ دُخُولِ الْكَعْبَةِ لِلْحَاجِّ وَغَيْرِهِ وَالصَّلَاةُ فِيهَا رَقْمٌ (1330).

31 - بَابُ التَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَكَبِّرْ».

399 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ

.....البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

الحرام الذي أمرتم باستقباله لا كل الحرم ولا مكة ولا المسجد الذي هو حول الكعبة بل هي الكعبة نفسها فقط.

فإن قيل : روى البزار من حديث عبد الله بن حبشي الخثعمي قَالَ : رَأَيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يصلي إلى باب الكعبة وهو يقول : «أيها الناس إن الباب قبلة البيت» فالجواب : أنه محمول على الندب لقيام الإجماع على جواز الاستقبال البيت من جميع جهاته ، وقد مرّ وجه التوفيق بين هذه الرواية والتي قبلها ورجال إسناد هذا الحديث ما بين مدنيّ وصنعانيّ ومكيّ ، وقد أخرج متنه مسلم في المناسك ، وأخرجه النسائي أيضًا .

31 - بَابُ التَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ

(باب التَّوَجُّهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ) أي: إلى جهتها (حَيْثُ كَانَ) أي: حيث وجد المصلي في سفر أو حضر وكان تامة، فلذلك اقتصر على اسمه والمراد به في صلاة الفريضة كما يتبين ذلك من الحديث الثاني في الباب وهو حديث جابر وذلك لقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144].

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: اسْتَقْبِلْ) على صيغة الأمر (الْقِبْلَةَ) أي: حيث كنت (وَكَبِّرْ) من التكبير على صيغة الأمر أَيْضًا، وفي رواية: فكبر بالفاء وهذا التعليق طرف من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد ساقه المؤلف بهذا اللفظ في قصة المشي في صلاته في كتاب الاستئذان.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ) بتخفيف الجيم الغداني بضم الغين المعجمة وتخفيف المهملة والنون وقد تقدم في باب: وجوب الصلاة في الشباب.

(قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) ابن يونس بن أبي إسحاق وقد مر في باب من ترك بعض الاختيار، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي جد إسرائيل، (عَنِ الْبَرَاءِ) بتخفيف الراء (ابن عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وقد مر في

قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ،»

باب: الصلاة من الإيمان، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي، وقد أخرج متنه المؤلف في باب: الصلاة من الإيمان والتفسير، وفي خبر الواحد أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه.

قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى نَحْوَ أَي: جهة (بَيْتِ الْمَقْدِسِ) أي: بالمدينة، والمقدس: بفتح الميم وسكون القاف وكسر الدال ويجوز أيضًا بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة.

(سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا) الشك من البراء كذا وقع بالشك عند الْبُخَارِيِّ، ورواه أَبُو عَوَانَةَ فِي صحيحه من رواية أَبِي نعيم فَقَالَ: ستة عشر من غير شك، وكذا في رواية مسلم رواية الأحوص والنسائي من رواية زكريا بن أبي زائدة، ووقع في رواية أحمد والطبراني، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: سبعة عشر، ونص النووي على صحة ستة عشر، والقاضي على صحة سبعة عشر وهو قول أبي إسحاق، وابن المسيب، ومالك بن أنس والجمع بينهما أن من جزم بستة عشر أخذ من شهر القدوم وشهر التحويل شهرًا وألغى الأيام الزائدة فيه، ومن جزم بسبعة عشر عددهما معًا، ومن شك تردد فيهما وذلك أن قدوم النَّبِيِّ ﷺ المدينة كان في شهر ربيع الأول بلا خلاف وكان التحويل في نصف شهر رجب في السنة الثانية على الصحيح، وبه جزم الجمهور⁽¹⁾ وجاءت فيه روايات أخرى، ففي سنن أبي داود وابن ماجه ثمانية عشر شهرًا، وحكى المحب الطبري: ثلاثة عشر شهرًا، وفي رواية أخرى: سنتين وأغرب منهما تسعة أشهر وعشرة أشهر وهما شاذتان.

(وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ) وفي رواية يعجبه (أَنْ يُوجَّهَ) بضم أوله وفتح الجيم المشددة، أي: يؤمر بالتوجه (إِلَى الْكَعْبَةِ) جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي ابن أبي طلحة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ:

(1) وقيل كان ذلك في رجب بعد زوال الشمس قبل قتال بدر بشهرين ورسول الله ﷺ في مسجد بني سلمة وقد صلى بأصحابه ركعتين من صلاة الظهر فتحول في الصلاة واستقبل الميزاب وحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال فسمي المسجد مسجد القبلتين.

فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلُوبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: 144]، فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، وَقَالَ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ وَهُمْ الْيَهُودُ: ﴿مَا وَلَنَّهُمْ عَنْ قِبَلِهِمْ آلِي كَاوُأَ عَلَيْهَا

لما هاجر النَّبِيُّ ﷺ إلى المدينة واليهود أكثر أهلها يستقبلون بيت المقدس أمره الله أن يستقبل بيت المقدس ففرحت اليهود فاستقبلها سبعة عشر شهراً وكان رسول الله ﷺ يحب أن يستقبل قبلة إبراهيم عليه الصلاة والسلام فكان يدعو وينظر إلى السماء فنزلت: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلُوبَ وَجْهَكَ﴾⁽¹⁾ ومن طريق مجاهد قَالَ: إنما كان يحب أن يتحول إلى الكعبة، لأن اليهود قالوا: يخالفنا مُحَمَّدَ ويتبع قبلتنا فنزلت الآية. وظاهر حديث ابن عباس هذا: أن استقبال بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى المدينة لكن أخرج أحمد من وجه آخر عن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما كان النَّبِيُّ ﷺ يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه والجمع بينهما ممكن بأن يكون أمر لما هاجر أن يستمر على الصلاة لبيت المقدس، وأخرج الطبري من طريق ابن جريج قَالَ: أول ما صَلَّى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً ثم وجهه الله إلى الكعبة، (فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلُوبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ تردد وجهك في جهة السماء مطلقاً للوحي، وكان ﷺ يقع في روعه ويتوقع من ربه أن يحوله إلى الكعبة، لأنها قبلة أبيه إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام وذلك يدل على كمال أدبه حيث انتظر ولم يسأل.

(فَتَوَجَّهَ) ﷺ بعد نزول الآية لأن تمام الآية: ﴿قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ والمراد بالمسجد الحرام: الكعبة زادها الله شرفاً وتعظيماً.

(نَحْوَ الْكَعْبَةِ، وَقَالَ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ وَهُمْ الْيَهُودُ: ﴿مَا﴾) أي: أي شيء. (﴿وَلَنَّهُمْ﴾) أي: صرفهم (﴿عَنْ قِبَلِهِمْ آلِي كَاوُأَ عَلَيْهَا﴾) يعني: بيت المقدس،

(1) ﴿قَدْ رَأَى﴾ ربما نرى ومعناه كثرة الرؤية كقوله: قد أترك القرن مصفراً أنامله. ﴿ثَقَلُوبَ وَجْهَكَ﴾ تردد وجهك وتصرف نظرك في جهة السماء وكان رسول الله ﷺ يتوقع من ربه أن يحوله إلى الكعبة لأنها قبلة أبيه إبراهيم وأدعى للعرب إلى الإيمان لأنها مفخرتهم ومزارهم ومطافهم ولمخالفة اليهود فكان براعي نزول جبريل والوحي بالتحويل. ﴿فَلَتَوَلَّيَنَّكَ﴾ فلنعتبينك ولنمكّنك قبلة أي: من استقبلها. من قولك وليته كذا إذا جعلته والياً له فلنجعلنك تلي سمتها دون سمت بيت المقدس ﴿تَرَضَّيْنَاهَا﴾ تحبها وتميل إليها لأغراضك الصحيحة التي أضمرتها ووافقت مشيئة الله وحكمته ﴿قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ نحوه.

قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿البقرة: 142﴾، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ،

والقبلة في الأصل الحال التي عليها الإنسان في الاستقبال، فصارت عرفاً للمكان الذي يتوجه إليه للصلاة.

(﴿قُلْ﴾) يَا مُحَمَّدٌ ﷺ (﴿لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾) لا يختص به مكان دون مكان بخاصية ذاتية يمنع إقامة غيره مقامه وإنما العبرة بارتسام أمره لا بخصوص المكان.

(﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾) وهو ما ترتضيه الحكمة وتقتضيه المصلحة من التوجه إلى بيت المقدس تارة، وإلى الكعبة أخرى، (فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ) واسمه عباد بن بشر قاله ابن بشكوال وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: هو عباد بن نهيك بفتح النون وكسر الهاء.

(ثُمَّ خَرَجَ) الرجل من المسجد النبوي أو غيره أعني مسجد بني سلمة (بَعْدَ مَا صَلَّى) أي: بعد صلاته أو بعد الذي صلى وفي رواية فصلَّى مع النَّبِيِّ ﷺ رجال بالجمع ثم خرج أي: بعض أولئك الرجال بعدما صلى، (فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ) أي: جهة (بَيْتِ الْمُقَدَّسِ) كذا هو في رواية الأكثرين، وفي رواية الكشميهني: في صلاة العصر يصلُّون نحو بيت المقدس، ووقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق نويلة بنت أسلم: صليت الظهر أو العصر في مسجد بني حارثة فاستقبلنا مسجد إيليا فصلينا سجدتين، أي: ركعتين، ثم جاءنا من يخبرنا أن النَّبِيَّ ﷺ قد استقبل البيت الحرام.

وقد اختلفت الرواية في الصلاة التي تحولت القبلة عندها وكذا في المسجد فظاهر حديث البراء هذا: أنها الظهر وذكر مُحَمَّدٌ بن سعد في الطبقات قَالَ: يقال: إنه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام فاستدار إليه ودار معه المسلمون.

ويقال: زار النَّبِيُّ ﷺ أم بشر بن البراء بن معرور في بني سلمة، فصنعت له طعاماً، فحانت الظهر فصلَّى رسول الله ﷺ بأصحابه ركعتين في مسجد بني سلمة ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل الميزاب وحول الرجال مكان النساء، والنساء

فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فَتَحَرَّفَ الْقَوْمُ⁽¹⁾ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ⁽²⁾.

مكان الرجال فسمي مسجد القبلتين، قَالَ ابن سعد: قَالَ الواقدي: هذا أثبت عندنا.

وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عَنْ عمارَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشَاءِ حِينَ صَرَفَتِ الْقِبْلَةَ فَدَارَ وَدَرْنَا مَعَهُ فِي رَكَعَتَيْنِ. وَأَخْرَجَ الْبَزَارُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْتِ الْمَقْدَسِ وَهُوَ يَصْلِي الظُّهْرَ بَوَاجْهِهِ إِلَى الْكَعْبَةِ وَلِلطَّبْرَانِيِّ نَحْوَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا ضَعْفٌ.

(فَقَالَ) أَي: ذَلِكَ الرَّجُلُ: (هُوَ يَشْهَدُ) أَرَادَ بِهِ نَفْسَهُ وَعَبَّرَ عَنْهَا بِلَفْظِ الْغِيَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّجْرِيدِ أَوْ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِلْتِفَاتِ وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: الْعَبْدُ يَحِبُّكَ وَيَشْتَأِقُ إِلَيْكَ أَوْ نَقْلُ كَلَامِهِ بِالْمَعْنَى وَيُؤَيِّدُهُ الرَّوَايَةُ الْمَتَقَدِّمَةُ فِي بَابِ: الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ بِلَفْظٍ: أَشْهَدُ (أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فَتَحَرَّفَ الْقَوْمُ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ) ثُمَّ إِنَّهُ وَقَعَ هُنَا صَلَاةُ الْعَصْرِ، وَجَاءَ فِي رَوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَالنَّسَائِيِّ صَلَاةُ الصُّبْحِ وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ وَصَلَ إِلَى قَوْمٍ كَانُوا يَصَلُّونَ فِي نَفْسِ الْمَدِينَةِ صَلَاةَ الْعَصْرِ ثُمَّ وَصَلَ إِلَى أَهْلِ قَبَاءَ فِي صَبْحِ الْيَوْمِ الثَّانِي لِأَنَّهُمْ كَانُوا خَارِجِينَ عَنِ الْمَدِينَةِ، لِأَنَّ قَبَاءَ مِنْ جُمْلَةِ سُودَاهَا وَفِي حُكْمِ رِسَالَتِهَا وَقَدْ اسْتَقْصَى الْكَلَامُ فِيهِ فِي بَابِ: الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ.

ومن فوائد الحديث:

جواز نسخ الأحكام وهو عند الجمهور وطائفة لا يقولون به، ولا يعبا بهم.

(1) قال الحافظ: وقد وقع بيان كيفية التحول في حديث تويلة بنت أسلم عند ابن أبي حاتم، وقالت فيه: فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء، قال الحافظ: وتصويره أن الإمام تحول من مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخره، فإنه لو دار كما هو في مكانه لم يكن يسع الصفوف، ولما تحول الإمام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه، وتحولت النساء حتى صرن خلف الرجال، وهذا يستدعي عملاً كثيراً في الصلاة، فيحتمل أن يكون ذلك قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام، ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة، أو لم تتوال الخطأ عند التحويل بل وقعت مفرقة.

(2) أطرافه 40، 4486، 4492، 7252 - تحفة 1804.

400 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ،»

ومنها: نسخ السنّة بالقرآن وهو أيضًا عند الجمهور وللشافعية فيه قولان.

ومنها: جواز قبول خبر الواحد.

ومنها: وجوب الصلاة إلى القبلة والإجماع على أنها الكعبة.

ومنها: جواز الصلاة الواحدة إلى جهتين.

ومنها: أن النسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه، وإما أنه نسخ بالمقطوع لا بالمظنون، وأن استقبال بيت المقدس كان ثابتًا بالقرآن وبالسنّة فقد سبق تحقيقه في باب: الصلاة من الإيمان مع مباحث أخرى.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) بلفظ اسم الفاعل هو ابنُ إِبْرَاهِيمَ أَي: القصاب، وفي رواية الأصيلي: مسلم بن إبراهيم، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي وزاد الأصيلي: ابنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وقد تقدم ذكرهما في باب: زيادة الإيمان ونقصانه، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة على صيغة التكبير وقد مرّ في باب كتابة العلم.

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن ثوبان بفتح المثلثة وسكون الواو العامري المدني وليس له في الصحيح عَنْ جابر بن عبد الله غير هذا الحديث، وفي طبقة: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البُخَارِيُّ، عَنْ جابر شيئًا على ما قاله الحافظ العسقلاني، (عَنْ جَابِرٍ) وفي رواية الأصيلي: عَنْ جابر ابنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَي: الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد ما بين بصريّ ويمناني ومدني، وقد أخرج منته المؤلف في تقصير الصلاة، وفي المغازي أيضًا وكذا أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى خَيْبَرَ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَجِئْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ وَالسُّجُودَ أَخْفَضَ قَالَ: التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية: النَّبِيُّ ﷺ (يُصَلِّي) أَي: النفل (عَلَى رَاحِلَتِهِ) الراحلة الناقة التي تصلح لأن ترحل وكذلك الرحول، ويقال: الراحلة

حَيْثُ تَوَجَّهَتْ فَإِذَا أَرَادَ الْفَرِيضَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ⁽¹⁾.

المركب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى (حَيْثُ تَوَجَّهَتْ) أي : الراحلة والمراد حيث توجه صاحب الراحلة ، لأنها تابعة لقصد توجهه ، وفي رواية : زيادة لفظ : به .
(فَإِذَا أَرَادَ) ﷺ أن يصلي (الْفَرِيضَةَ نَزَلَ) عَنْ راحلته (فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ) وصلى وهذا يدل على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة وهو بالإجماع لكن رخص في شدة الخوف ، وفي خلاصة الفتاوى : أما صلاة الفرض على الدابة بالعدر فجائزة ، ومن الأعدار المطر ، وعن مُحَمَّدٍ : إذا كان الرجل في السفر فأمرت السماء فلم يجد مكانًا يابسًا ينزل للصلاة فيه ، فإنه يقف على الدابة مستقبل القبلة ويصلي بالإيماء إذا أمكنه إيقاف الدابة ، فإن لم يمكنه يصلي مستدير القبلة وهذا إذا كان الطين بحال يغيب وجهه فيه ، فإن لم يكن بهذه المثابة لكن الأرض ندية صلى هنالك ثم قَالَ : هذا إذا كانت الدابة تسير بنفسها أما إذا سيرها صاحبها فلا يجوز لا التطوع ولا الفرض ومن الأعدار كون الدابة جموحًا لو نزل لا يمكنه الركوب .
ومنها : اللص والمرض وكونه شيخًا كبيرًا لا يجد من يركبه .

ومنها : الخوف من السبع ، وفي المحيط : تجوز الصلاة على الدابة في هذه الأحوال ولا يلزمه الإعادة بعد زوال العذر وهذا كله إذا كان خارج المصر ، وفي المحيط من الناس من يقول : إنما يجوز التطوع على الدابة إذا توجهت إلى القبلة عند افتتاحها ثم ترك التوجه وانحرف عَنِ الْقِبْلَةِ أما لو افتتحها إلى غير القبلة لا يجوز وعند العامة يجوز كيف ما كان وصرح في الإيضاح أن القائل به الشافعي .

وَقَالَ ابن بطلال : استحب ابن حنبل وأبو ثور أن يفتتحها متوجهًا إلى القبلة ثم لا يبالي حيث توجهت ، وقالت الشافعية : المنفرد في الركوب على الدابة إن كانت سهلة يلزمه أن يدير رأسها عند الإحرام إلى القبلة في أصح الوجهين ، وهو رواية ابن المبارك ذكرها في جوامع الفقه .

وفي الوجه الثاني : لا يلزمه وفي القطار والدابة الصعبة لا يلزمه ، وفي العمادية ، وفي المحمل الواسع : يلزمه التوجه كالسفينة ، وقيل : في الدابة يلزمه في السلام أيضًا .

والأصح أن الماشي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما ، وفي إحرامه ولا

401 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ.....

يمشي إلا في قيامه ومذهب أصحابنا قول الجمهور وهو قول علي، وابن الزبير، وأبي ذر، وأنس، وابن عمر، وبه قَالَ طاووس، وعطاء، والثوري، والأوزاعي، ومالك، والليث ولا يشترط أن يكون السفر طويلاً عند الجمهور بل لكل من كان خارج المصر، فله الصلاة على الدابة واشترط مالك مسافة القصر ويحكي هذا أَيْضًا عَنْ بعض الشافعية، ومذهب ابن عمر منع التنفل في السفر بالنهار جملة وجوازه ليلاً على الأرض والراحلة حكاه المنذري في حواشيه.

وأما التنفل على الدابة في الحضر فلا يجوز عند أبي حنيفة، ومحمد، والإصطخري من الشافعية، ويجوز عند أبي يوسف، وعن مُحَمَّد: يجوز ولكن يكره والأحاديث الدالة على جواز التنفل على الدابة وردت في السفر ففي رواية جابر: أرسلني رسول الله ﷺ وهو منطلق إلى بني المصطلق فأتيته وهو يصلي على بعيره، وفي رواية ابن عمر: بطريق مكة، وفي رواية: متوجه إلى المدينة، وفي أخرى: وهو متوجه إلى خيبر.

والحاصل: أنها كانت مَرَّات كلها في السفر فإن قيل: روي عَنْ أَبِي يَوْسُف في جوازه في المدينة أَيْضًا فَقَالَ: حَدَّثَنِي فلان ورفع الإسناد أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي.

فالجواب: أن هذا شاذ وهو فيما تعم به البلوى لا يكون حجة، ولكن لقائل أن يقول لأبي يوسف على ما ذهب إليه أن يحتج بما رواه أنس أنه ﷺ صَلَّى على حمار في أزقة المدينة يومئذ إيماء ذكره ابن بطال.

ثم مطابقة الحديث للترجمة من حيث إن المراد في الترجمة هو التوجيه في الفريضة كما سبقت الإشارة إليها.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ) أي: ابن أبي شيبه، (قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم هو ابن عبد الحميد (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، وقد تقدم ذكرهم في باب: من جعل لأهل العلم إياماً، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) هو ابن يزيد النخعي، وقيل: هو ابن سويد لا ابن يزيد وفيه نظر.

(عَنْ عَلْقَمَةَ) هو ابن قيس النخعي (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن مسعود

صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا أَذْرِي زَادَ أَوْ نَقَصَ - فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَتْ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ»، قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَتَنَّى رَجُلَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد سبق ذكرهم في باب ظلم دون ظلم، ورجال هذا الإسناد كلهم كوفيون وأئمة أجلاء، وهذا الإسناد من أصح الأسانيد، وقد أخرج متنه المؤلف في النذور أيضًا، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه أيضًا.

(صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ) الظهر أو العصر وروى الطبراني من حديث طلحة بن مصرف عن إبراهيم به أنها العصر فنقص في الرابعة ولم يجلس حتى صلى الخامسة، ومن حديث شعبة عن حماد عن إبراهيم أنها الظهر وإنه صلاها خمسًا. (قَالَ إِبْرَاهِيمُ) النخعي: (لَا أَذْرِي زَادَ) النَّبِيُّ ﷺ وفي رواية أزداد بالهمزة (أَوْ نَقَصَ) من النقص المتعدي لا من النقصان اللازم وهو مدرج من منصور والمقصود أن إبراهيم شك في سبب سجود السهو المذكور هل كان لأجل الزيادة أو النقصان والصحيح كما قَالَ الحميدي: إنه زاد ويؤيده ما في الباب الذي بعده من رواية الحكم عن إبراهيم بإسناده هذا: إنه صلى خمسًا بل هو يقتضي الجزم بالزيادة فلعله شك لما حدث منصورًا وتيقن لما حدث الحكم، وقد تابع الحكم على ذلك حماد بن أبي سليمان وعين في رواية الحكم وحماد أيضًا أنها الظهر وهو الأصح لأن ما في الصحيح أصح.

(فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَتْ) بهمزة الاستفهام وفتح المهملتين والمثلثة وأما حدث بضم الدال فلا يستعمل في شيء من الكلام إلا في قولهم: أَخَذَنِي مَا قَدَمَ وَمَا حَدَثَ لِلزَّدْوَاجِ، أي: أوقع (فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟) من الوحي يوجب تغيير حكم الصلاة عما عهدوه بالزيادة والنقصان، (قَالَ) ﷺ: «(وَمَا ذَاكَ)» سؤال من لم يشعر بما وقع منه ولم يتبين عنده ولا غلبه ظن وهو خلاف ما عندهم حيث (قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا) كناية عما وقع إما زائدًا على المعهود أو ناقصة منه.

(فَتَنَّى) بتخفيف النون أي: عطف (رَجُلَيْهِ) وفي رواية: رجليه بالتثنية، والمعنى: فجلس كما هو هيئة القعود للشهد (وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ) قال الكرمانى: فإن قلت: قوله: وسجد سجدين دليل على أنه لم ينقص

شَيْئًا مِنَ الرُّكْعَاتِ وَلَا مِنَ السَّجَدَاتِ وَإِلَّا لَتَدَارَكُهَا فَكَيْفَ صَحَّ أَنْ يَقُولَ إِبْرَاهِيمُ لَا أَدْرِي؟ بَلْ تَعَيَّنَ أَنَّهُ زَادَ إِذَا النِّقْصَانُ لَا يَجْبِرُ بِالسَّجْدَتَيْنِ بَلْ لَا بَدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِالْمَتْرُوكِ أَيْضًا، قُلْتُ: كُلُّ نِقْصَانٍ لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِتْيَانُ بِهِ بَلْ كَثِيرٌ مِنْهُ يَنْجَبِرُ بِمَجْرَدِ السَّجْدَتَيْنِ وَلَفْظُ: نَقْصٌ لَا يَوْجِبُ النِّقْصَ فِي الرُّكْعَةِ وَنَحْوَهَا انْتَهَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: قَدْ ذَكَرَ عَنِ الْحَمِيدِيِّ: أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ زَادَ وَكَانَتْ زِيَادَتُهُ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَحِينَئِذٍ كَانَ سَجُودُهُ لِتَأْخِيرِ السَّلَامِ وَلِزِيَادَتِهِ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ وَقَوْلُهُ: إِذَا النِّقْصَانُ لَا يَنْجَبِرُ بِالسَّجْدَتَيْنِ غَيْرِ مُسْلِمٍ، لِأَنَّ النِّقْصَانُ إِذَا كَانَ فِي الْوَاجِبَاتِ أَوْ فِي تَأْخِيرِهَا عَنْ مَحَلِّهَا أَوْ فِي تَأْخِيرِ رُكْنٍ مِنَ الْأَرْكَانِ يَنْجَبِرُ بِالسَّجْدَتَيْنِ، وَقَوْلُهُ: لَا بَدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِالْمَتْرُوكِ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ إِذَا كَانَ الْمَتْرُوكُ رُكْنًا وَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَمِنَ السَّنَنِ الَّتِي هِيَ فِي قُوَّةِ الْوَاجِبِ فَلَا يَلْزِمُهُ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِهِ وَإِنَّمَا يَنْجَبِرُ بِالسَّجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتُ كَيْفَ رَجَعَ إِلَى الصَّلَاةِ بَانِيًا عَلَيْهَا وَقَدْ تَكَلَّمَ بِقَوْلِهِ: وَمَا ذَاكَ؟ قُلْتُ: إِنَّهُ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ أَنَّهُ كَانَ خَطَابًا لِلنَّبِيِّ وَجَوَابًا وَذَلِكَ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ أَوْ كَانَ قَلِيلًا وَهُوَ ﷺ فِي حَكْمِ السَّاهِي أَوْ النَّاسِي، لِأَنَّهُ كَانَ يَظُنُّ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: مَذْهَبُ إِمَامِهِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ نَاسِيًا أَوْ سَاهِيًا لَا يَبْطُلُهَا فَلَا فَائِدَةَ حِينَئِذٍ فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ كَانَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ.

وَالْجَوَابُ الثَّانِي: لَا يَتِمُّشَى بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْجَوَابُ الثَّلَاثُ: غَيْرُ مُوجِبٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ غَيْرُ قَلِيلٍ عَلَى مَا لَا يَخْفَى» انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُصَلِّيِ الرَّجُوعُ فِي حَالِ صَلَاتِهِ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ وَيَقِينُ نَفْسَهُ؟ فَجَوَابُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُمْ لِيَتَذَكَّرَ فَلَمَّا ذَكَرُوهُ تَذَكَّرَ فَعَلِمَ السُّهْوَ فَبَنَى عَلَيْهِ لَا أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى مَجْرَدِ قَوْلِ الْغَيْرِ أَوْ أَنَّ قَوْلَ السَّائِلِ أَحْدَثَ شُكًّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَجَدَ بِسَبَبِ حَصُولِ الشَّكِّ لَهُ فَلَا يَكُونُ رَجُوعًا إِلَّا إِلَى حَالِ نَفْسِهِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: هَذَا كَلَامٌ فِيهِ تَنَاقُضٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ سَأَلَهُمْ إِلَى قَوْلِهِ: فَبَنَى عَلَيْهِ رَجُوعٌ إِلَى الْغَيْرِ بِلَا نِزَاعٍ، وَقَوْلُهُ: لَا أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى مَجْرَدِ قَوْلِ الْغَيْرِ يَنَاقُضُ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: فَسَجَدَ بِسَبَبِ حَصُولِ الشَّكِّ لَهُ

فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، قَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ،

غير مسلم لأن سجوده إنما كان للزيادة لا للشك الحاصل من كلامهم لأنه لو شك لكان مترددا إذ مقتضى الشك التردد فحين سمع قولهم صليت كذا وكذا ثنى رجله واستقبل القبلة وسجد سجدين أي: وذلك يقتضي الجزم لا التردد هذا وفيه تأمل أيضًا⁽¹⁾.

(فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ) الكريم (قَالَ: إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَبَأْتُكُمْ بِهِ) أي: لأخبرتكم بالحدوث يدل عليه قوله لو حدث وهو من باب: نبأ بتشديد الباء وهو ينصب ثلاثة مفاعيل وكذلك أنبأ من الإفعال نبأ والمصدر النبأ ومفعوله الأول: الضمير المنصوب المتصل، والثاني: الجار والمجرور، والثالث: محذوف واللام فيه جواب لو ويفيد التأكيد أيضًا.

(وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) والحصر بالنسبة إلى الاطلاع على بواطن المخاطبين وبالنسبة إلى طريان النسيان لا بالنسبة إلى كل شيء، فإن للرسول ﷺ أوصافاً أخرى كثيرة يختص بها عن سائر البشر.

(أَنْسَى) بهمزة مفتوحة وسين مخففة (كَمَا تَنْسَوْنَ) وَقَالَ الزركشي: ومن قيده بضم أوله وتشديد ثالته فلم يناسب التشبيه، والنسيان في اللغة خلاف الذكر والحفظ وفي الاصطلاح غفلة القلب عن الشيء وهما متقاربان وقد يجيء بمعنى الترك كما في قوله تعالى: ﴿سُئِلُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: 67] ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 237].

(فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي) أي: في الصلاة بالتسييح ونحوه، (وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ) والشك في اللغة خلاف اليقين، قال صاحب الصحاح: الشك خلاف اليقين وهو المراد هنا لقوله: فليتحر الصواب، وفي الاصطلاح: استواء العلم والجهل وهو الوقوف بين الشئيين بحيث لا يميل إلى القلب إلى أحدهما فإذا قوي أحدهما وترجع على الآخر ولم يأخذ بما رجح ولم يطرح الآخر فهو الظن وإذا عقد القلب على أحدهما وترك الآخر فهو أكبر الظن وغالب الرأي فيكون الظن أحد طرفي الشك بصفة الرجحان ويقابله الوهم.

(1) وجه التأمل أنه لا يلزم من قوله سألهم رجوع إلى قول الغير حتى يلزم التناقض فافهم.

فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ⁽¹⁾.

(فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ) التحري القصد والاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول، وفي رواية لمسلم: فلينظر أخرى ذلك إلى الصواب.

وفي رواية: فليتحري الذي يرى أنه صواب، ويعلم من هذا أن التحري طلب أحد الأمرين وأولاهما بالصواب فلا يرد ما قاله الكرمانى في الصواب غير معلوم وإلا لما كان ثمة شك فكيف يتحرى الصواب ولا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد منه المتحقق المتيقن، أي: الأقل المتيقن على أنه بناء على مذهب إمامه فإنه فسر الصواب بالأخذ باليقين وأما عند إمامنا الأعظم فالمراد منه البناء على غالب الظن ولا يلزم الاقتصار على الأخذ بالأقل، فإن قيل: إن التحري في حديث الباب محمول على الأخذ بالأقل الذي هو المتيقن بحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي عند مسلم قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ».

فالجواب: أنه محمول على ما إذا تحرى ولم يقع تحريه على شيء فحينئذ نقول إنه يبني على الأقل ولا يخالف هذا فإن قيل المصير إلى التحري لضرورة ولا ضرورة ههنا، لأنه يمكن إدراك اليقين بدونه بأن يبني على الأقل فلا حاجة إلى التحري.

فالجواب: أنه قد يتعذر عليه الوصول إلى ما اشتبه عليه بدليل من الدلائل والتحري عند عدم الأدلة مشروع كما في أمر القبلة، فافهم.

(فَلْيُتِمَّ) الصلاة بانتهاء (عَلَيْهِ) أي: على الصواب ولولا تضمين الإتمام معنى البناء لما جاز استعماله بكلمة على وقد عرفت أن المراد هو البناء على غالب الظن عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى الأقل المتيقن عند الشافعي رحمه الله. (ثُمَّ يُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ) لا واحدة كالتلاوة قاله الكرمانى: فإن قلت: آخر الحديث يدل على أن سجود السهو بعد السلام وأوله على عكسه قلت

(1) أطرافه 404، 1226، 6671، 7249 - تحفة 9451 - 1/111.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له رقم (572).

مذهب الشافعي أنه يسن قبل السلام ويؤول آخر الحديث بأنه قول والأول فعل والفعل مقدم على القول لأنه أدل على المقصود أو أنه ﷺ أمر بأن يسجد بعد السلام بياناً للجواز وفعل نفسه قبل السلام لأنه أفضل انتهى.

وَقَالَ محمود العيني: لا نسلم أن الفعل مقدم على القول، لأن مطلق القول يدل على الوجوب على أنا نقول يحتمل أن يكون سلم قبل أن يسجد سجدين ثم سلم سلام سجود السهو، فالراوي اختصره.

وفيه: مضاعفة الأجر من سلام الصلاة، ومن سلام سجود السهو وأنه شرع جبراً للنقص أو للزيادة وهي أيضاً نقص كالإصبع الزائدة والجبر لا يكون إلا بعد تمام المجبور وما بقي عليه سلام الصلاة فهو في الصلاة، ثم قَالَ الكرمانى: فإن قلت لم عدل عن لفظ الأمر إلى الخبر وغير الأسلوب، أي: في السلام والسجود قلت: لعل السلام والسجود كانا ثابتين يومئذ ولهذا أخبر عنهما بخلاف التحري والإتمام فإنهما ثبتا بهذا الأمر أو للإشعار بأنهما ليسا بواجبين كالتحري والإتمام انتهى.

وَقَالَ محمود العيني: إن الفصاحة في التفنن في أساليب الكلام والنبى أفصح الناس لا يجاري في فصاحته، وقوله: أو للإشعار بأنهما ليسا بواجبين غير مسلم بل هما واجبان لمقتضى الأمر المطلق وهو قوله ﷺ: «من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعدما سلم» والصحيح من المذهب هو الوجوب ذكره في المحيط والمبسوط والذخيرة والبدائع، وبه قَالَ مالك وأحمد.

وعند الكرخي من أصحابنا: أنه سنة وهو قول الشافعي ثم قَالَ الكرمانى: فإن قلت السجدة مسلم أنها ليست بواجبة لكن السلام واجب قلت: وجوبه بوصف كونه قبل السجدين ممنوع وأما نفس وجوبه فمعلوم من موضع آخر.

وَقَالَ محمود العيني: قوله مسلم غير مسلم لما ذكرنا الآن وقوله: ممنوع، لأن محل السلام الذي هو للصلاة في آخرها متصلاً بها، فوجب بهذا الوصف ولا يمتنع أن يكون شيء واجباً من جهتين انتهى.

فتدبر هذا السؤال إنما يرد على رواية الأخبار في الفعلين المذكورين، وأما على رواية ثم ليسلم ثم ليسجد وكذا على جواز الجزم فيهما بدون اللام عطفاً

على لفظ الأمر وإن لم يثبت رواية فلا يرد ولا يحتاج إلى الجواب، والله أعلم بالصواب.

ومن فوائد هذا الحديث جواز النسخ وجواز توقع الصحابة ذلك كما دل عليه استفهامهم حيث قيل له ﷺ: أحدث في الصلاة شيء. ومنها جواز وقوع السهو من الأنبياء عليهم السلام في الأفعال، وَقَالَ ابن دقيق العيد: وهو قول عامة العلماء والنظار وشذت طائفة فقالوا: لا يجوز على النَّبِيِّ السهو وهذا الحديث يرد عليهم، انتهى.

وَقَالَ محمود العيني: هم منعوا السهو عليه في الأفعال البلاغية وأجابوا عَنْ الظواهر الواردة في ذلك بأن السهو لا يناقض النبوة وإذا لم يقر عليه لم يحصل منه مفسدة بل يحصل فيه فائدة وهو بيان أحكام الناس وتقرير الأحكام، وإليه مال أبو إسحاق الإسفراييني، وَقَالَ القاضي عياض: واختلفوا في جواز السهو عليه ﷺ في الأمور التي لا تتعلق بالبلاغ وبيان أحكام الشرع من أفعاله وعاداته وأذكار قلبه فجوزه الجمهور، وأما السهو في الأقوال البلاغية فأجمعوا على منعه كما أجمعوا على امتناع تعمده، وأما السهو في الأقوال الدنيوية وفيما ليس سبيله البلاغ من الكلام الذي لا يتعلق بالأحكام ولا أخبار القيامة وما يتعلق بها ولا يضاف إلى وحي فجوزه قوم إذ لا مفسدة فيه.

قَالَ القاضي عياض: والحق الذي لا شك فيه ترجيح قول من منع ذلك على الأنبياء عليهم السلام في كل خبر من الأخبار كما لا يجوز عليهم خلف في خبر لا عمداً ولا سهواً لا في صحة ولا في مرض ولا رضى ولا غضب، وأما جواز السهو في الاعتقادات في أمور الدنيا فغير ممتنع.

ومنها: جواز النسيان في الأفعال على الأنبياء عليهم السلام واتفقوا على أنهم لا يقرون عليه بل يعلمهم الله تَعَالَى، به وَقَالَ الأكثرون: شرطه تنبيهه ﷺ على القول متصلاً بالحادثة وجوزت طائفة تأخيرها فإن قيل: ما الفرق بين السهو والنسيان.

فالجواب: أنه قيل النسيان غفلة القلب عَنْ الشيء والسهو غفلة الشيء عَنْ القلب ففي هذا قَالَ قوم: كان النَّبِيُّ ﷺ يسهو ولا ينسى فلذلك نفى عَنْ نفسه

النسيان في حديث ذي اليدين بقوله كل ذلك لم يكن، وفي رواية أخرى: لم أنس ولم تقصر، وَقَالَ القشيري: يبعد الفرق بينهما في استعمال اللغة وكأنه يتلوح من اللفظ على النسيان عدم الذكر للشيء لأجل الإعراض عنه وعلى السهو عدم الذكر لا لأجل الإعراض عنه.

وَقَالَ القرطبي: لا نسلم الفرق بينهما ولئن سلم فقد أضاف ﷺ النسيان إلى نفسه بقوله: «إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني» وَقَالَ القاضي إنما أنكر ﷺ نسيت المضاف إليه وقد نهى عنه بقوله: بنسما لأحدكم أن يقول: نسيت كذا ولكنه نسي وقد قَالَ أَيْضًا لا أنسى على النفي ولكن أنسى وقد شك بعض الرواة في روايته، فَقَالَ: أنسى أو أنسى وإن أو للشك أو للتقسيم وإن هذا يكون منه مرة من قبل شغله ومرة يغلب ويَجبر عليه فلما سأل السائل بذلك في حديث ذي اليدين أنكره وَقَالَ: كل ذلك لم يكن وفي الرواية الأخرى لم أنس ولم تقصر أما القصر فبين وأما النسيان فمعناه لم أنس حقيقة من قبل نفسي ولكن الله أنساني هذا.

ومنها: أن بعضهم احتج به على أن كلام الناسي لا يبطل الصلاة.

وَقَالَ أبو عمر: ذهب الشافعي وأصحابه إلى أن الكلام والسلام ساهيًا في الصلاة لا يبطلها كقول مالك وأصحابه سواء وإنما الخلاف بينهما أن مالكًا يقول لا يفسد الصلاة تعدد الكلام فيها إذا كان في شأنها وإصلاحها وهو قول ربيعة وابن القاسم إلا ما روي عنه في المنفرد وهو قول أحمد ذكر الأثرم عنه أنه قَالَ: ما تكلم به الإنسان في صلاته لإصلاحها لم يفسد عليه صلاته فإن تكلم لغير ذلك فسدت عليه. وذكر الخرقي عنه أن مذهبه فيمن تكلم عامدًا أو ساهيًا بطلت صلاته إلا الإمام خاصة فإنه إذا تكلم لمصلحة صلاته لم تبطل صلاته.

وَقَالَ الشافعي وأصحابه ومن تابعهم من أصحاب مالك وغيرهم: إن من تعدد الكلام وهو يعلم أنه لم يتم الصلاة وأنه فيها أفسد صلاته فإن تكلم ناسيًا أو تكلم وهو يظن أنه ليس في الصلاة لا تبطل وأجمعوا على أن الكلام عامدًا إذا كان المصلي يعلم أنه في الصلاة ولم يكن ذلك لإصلاح صلاته أنه يفسد الصلاة إلا ما روي عن الأوزاعي أنه من تكلم لإحياء نفس مثل أن يخشى على ضرير أو

صبي الوقوع في هلكة أو يرى حية ونحوها يقصد غافلاً أو نائماً أو مثل ذلك مثل أن يرى ناراً يخاف أن تشتعل في شيء فلا يمكنه التنبيه بالتسبيح لم يفسد بذلك صلاته قيل وهو قول ضعيف في النظر والمعنى هذا.

ومذهب أصحابنا الحنفية في ذلك : أنه لا يجوز الكلام في الصلاة إلا بالتكبير والتسبيح والتلهيل وقراءة القرآن ، ولا يجوز أن يتكلم فيها لأجل شيء حدث من الإمام في الصلاة وإن الكلام يبطل الصلاة سواء كان عامداً أو ناسياً أو جاهلاً وسواء كان إماماً أو منفرداً وهو مذهب إبراهيم النخعي ، وقتادة بن أبي سليمان ، وعبد الله بن وهب ، وابن نافع من أصحاب مالك واحتجوا في ذلك بحديث معاوية بن الحكم السلمي أخرجه مسلم مطولاً

وفيه : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، وأخرجه أبو داود والنسائي أيضاً وهذا نص صريح على تحريم الكلام في الصلاة سواء كان عامداً أو ساهياً لحاجة أو غيرها لمصلحة الصلاة أو غيرها ، فإن احتاج إلى تنبيه إمام ونحوه سبح إن كان رجلاً وصفقت إن كانت امرأة وذلك لقوله ﷺ : «من نابه شيء في الصلاة فليقل سبحان الله فإنما التصفيق للنساء والتسبيح للرجال» رواه سهل بن سعد أخرجه الطحاوي عنه ، وأخرجه البُخَارِيُّ مطولاً ، ولفظه : «أيها الناس ما لكم حين نابكم شيء في الصلاة أخذتم في التصفيق وإنما التصفيق للنساء من نابه شيء في صلاته فليقل سبحان الله فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا التفت» وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي قوله : من نابه ، أي : من نزل به شيء من الأمور المهمة ، والمراد من التصفيق : ضرب ظاهر إحدى يديه على باطن الأخرى ، وقيل : بإصبعين من أحدهما على صفحة الأخرى للإيذان والتنبيه.

وَقَالَ الطحاوي : دل هذا الحديث على أن كلام ذي اليمين لرسول الله ﷺ بما كلمه به في حديث عمران ، وابن عمر ، وأبي هريرة رضي الله عنهم كان قبل تحريم الكلام في الصلاة .

ومنها : أن سجود السهو سجدتان وعليه عامة الفقهاء .

ومنها : أن سجدي السهو بعد السلام وهو حجة على الشافعي ومن تبعه في

أنهما قبل السلام، وفي المغني: السجود كله عند أحمد قبل السلام إلا في الموضوعين اللذين ورد النص بسجودهما بعد السلام وهما إذا سلم من نقص في صلاته أو تحرى الإمام فبنى على غالب ظنه وما عداهما يسجد له قبل السلام. نص على هذا في رواية الأثرم، وبه قال سليمان بن داود، وأبو خيثمة، وابن المنذر.

وحكى أبو الخطاب عن أحمد روايتين أخريين:

إحداهما: أن السجود كله قبل السلام.

والثانية: أنها قبل السلام إن كانت لنقص وبعد السلام إن كانت لزيادة، وهذا مذهب مالك، وأبي ثور وبما قال أصحابنا الحنفية قال: إبراهيم النخعي، وابن أبي ليلى، والحسن البصري، وسفيان الثوري وهو مروي عن علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعمار بن ياسر، وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك رضي الله عنهم فإن قيل: لو سجد للسهو قبل السلام كيف يكون حكمه عن الحنفية.

فالجواب: إنه قال القدوري: لو سجد للسهو قبل السلام جاز عندنا هذا في رواية الأصول وروى عنهم: أنه لا يجوز لأنه أداه قبل وقته، وفي الهداية: وهذا الخلاف في الأولوية وكذا قاله الماوردي في الحاوي، وابن عبد البر وغيرهم.

ومنها: جواز رجوع الإمام إلى المأمومين وفيه إشكال على مذهب الشافعي، لأن عندهم: أنه لا يجوز للمصلي الرجوع في قدر صلاته إلى قول غيره إماماً كان أو مأموماً ولا يعمل إلا على يقين نفسه واعتذر النووي عن هذا بأنه ﷺ سألهم ليتذكر فلما ذكره تذكر فعلم السهو فبنى عليه لا أنه رجع إلى مجرد قولهم، ولو جاز ترك يقين نفسه والرجوع إلى قول غيره لرجع ذو اليدين حين قال ﷺ: «لم تقصر ولم أنس».

وتعقبه محمود العيني: بأن هذا ليس بجواب مخلص لأنه لا يخلو عن

الرجوع إما للتذكر أو لغيره وعدم رجوع ذي اليدين كان لأجل كلام الرسول لا لأجل يقين نفسه، فافهم.

وَقَالَ ابن القصار: اختلفت الرواة في هذا عَنْ مالك فمرة قَالَ: يرجع إلى قولهم وهو قول أبي حنيفة لأنه قَالَ يبنى على غالب ظنه ولا يلزمه الاقتصار على الأقل ومرة أخرى قَالَ: يعمل على يقينه ولا يرجع إلى قولهم.

ومنها: أن البيان لا يؤخر عَنْ وقت الحاجة لقوله ﷺ: «لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به».

ومنها: أن فيه حجة لأبي حنيفة رحمه الله على أن من شك في عدد ركعاته تحرى لقوله ﷺ: «فليتحرّ الصواب» ويبني على غالب ظنه إن لم يكن أول ما عرض له وإلا استأنف الصلاة وهو حجة على الشافعي، ومن تبعه في قولهم فيمن شك هل صَلَّى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً لزمه البناء على الأنقص وهو الأقل فيأتي بما بقي ويسجد للسهو، وقد تقدم تحقيقه آنفاً.

ومنها: أن سجود السهو يتداخل ولا يتعدد بتعدد أسبابه، فإن النَّبِيَّ ﷺ تكلم بعد أن سها واكتفى فيه بسجدين وهذا مذهب الجمهور من الفقهاء، ومنهم من قَالَ: يتعدد السجود بتعدد السهو.

ومنها: أن سجود السهو في آخر الصلاة لأنه ﷺ لم يفعله إلا كذلك، وقيل في حكمته: إنه آخر لا احتمال سهو آخر فيكون جابراً للكل.

وفرع الفقهاء عليه أنه لو سجد ثم تبين أنه لم يكن آخر الصلاة لزمه إعادتها في آخرها وذلك في صورتين:

إحدهما: أن يسجد للسهو في الجمعة، ثم يخرج الوقت وهو في السجود الأخير فيلزمه إتمام الظهر ويعيد السجود.

والثانية: أن يكون مسافراً فيسجد للسهو وتصل به السفينة إلى الوطن أو ينوي الإقامة، فيتم ويعيد السجود، والله أعلم.

32 - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ، وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا، فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ

32 - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ، وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا، فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ

(بَاب مَا جَاءَ فِي) أمر (الْقِبْلَةِ) غير ما ذكر قبل هذا الباب فإن ذاك في حكم التوجه إلى القبلة وهذا في حكم من سها فصلى إلى غير القبلة وأشار إلى هذا بقوله : وَمَنْ لَمْ يَرَ الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا ، فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ وفي بعض النسخ : (وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ) وهو عطف على قوله : في القبلة أي : وباب ما جاء في من لم ير إعادة الصلاة (عَلَى مَنْ سَهَا ، فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ).

قال الكرمانى : والفاء تفسيرية ، وقال محمود العيني : وفيه بعد والأولى أن تكون للسببية كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج : 63] ولو قال بالواو لكان أحسن ، وأصل هذه المسألة : أن الرجل إذا اجتهد في القبلة فصلى ثم تبين خطؤه هل يعيد أو لا ؟ فَقَالَ إبراهيم النخعي ، والشعبي ، وعطاء ، وسعيد بن المسيب ، وحماد : لا يعيد ، وبه قَالَ الثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابه وإليه ذهب الْبُخَارِيُّ وعن مالك كذلك وعنه يعيد في الوقت استحسانا وَقَالَ ابن المنذر وهو قول الحسن والزهري .

وَقَالَ الشافعي : إن فرغ من صلاته ثم بان له أنه صلى إلى المغرب استأنف الصلاة وإن لم يَبَيِّنْ له ذلك إلا باجتهاده فلا إعادة عليه وفي التوضيح .

وَقَالَ الشافعي : إن لم يتيقن الخطأ فلا إعادة عليه وإلا أعاد ، وروى الترمذي وابن ماجه من حديث عامر بن ربيعة أنه قَالَ : كنا مع النَّبِيِّ ﷺ في سفر فغيمت السماء وأشكلت علينا القبلة فصلينا وأعلمنا فلما طلعت الشمس إذا نحن صلينا لغير القبلة فذكرنا ذلك للنبي ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة : 115] وروى البيهقي في المعرفة من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أنهم صلُّوا في ليلة مظلمة كل رجل منهم على حياله فذكروا ذلك للنبي ﷺ فَقَالَ : «مضت صلاتكم» ونزلت : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ ويحتج بهذين الحديثين لما ذهب إليه أبو حنيفة ومن تبعه في المسألة المذكورة.

وَقَدْ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رُكْعَتَيِ الظُّهْرِ، وَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ أَتَمَّ مَا بَقِيَ⁽¹⁾.

فإن قيل: قَالَ الترمذي: ليس إسناده بذاك، وَقَالَ البيهقي: حديث جابر ضعيف، فالجواب: أنه روي حديث جابر من ثلاث طرق، وقد أخرجه الحاكم في المستدرک، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عطاء بن أبي رباح عنه ثم قَالَ: هذا حديث صحيح ومحمد بن سالم لا أعرفه بعدالة ولا جرح، وَقَالَ الواحدی: مذهب ابن عمر رضي الله عنهما: أن الآية نازلة في التطوع بالنافلة.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهما: لما توفي النجاشي جاء جبريل عَلَيْهِ السَّلَام إلى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إن النجاشي توفي فصل عليه، فَقَالَ الصحابة في أنفسهم: كيف نصلي على رجل مات ولم يصل لقبلتنا وكان النجاشي يصلي إلى بيت المقدس إلى أن مات، فنزلت الآية، وَقَالَ قتادة: هذه الآية منسوخة بقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَةً﴾ [البقرة: 144] وهي رواية ابن عباس، والله أعلم.

(وَقَدْ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رُكْعَتَيِ الظُّهْرِ) وفي رواية: في ركعتين من الظهر، (وَأَقْبَلَ) وفي نسخة: فأقبل بالفاء (عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ) الكريم (ثُمَّ أَتَمَّ مَا بَقِيَ) من الركعتين الأخيرتين، وهذا التعليق قطعة من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ في قصة ذي اليمين وهو موصول في الصحيحين من طرق لكن قوله: فأقبل على الناس ليس هو في الصحيحين بهذا اللفظ موصولاً لكنه في الموطأ من طريق أَبِي سُفْيَانَ مولى ابن أَبِي أحمد، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وزعم ابن بطال وتبعه ابن التين: أنه طرف من حديث ابن مسعود الذي سلف وهذا وهم منهما، لأن حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه أنه سلم من ركعتين، ومناسبة هذا التعليق للترجمة من حيث عدم وجوب الإعادة على من صلى ساهياً إلى غير القبلة وهو ظاهر، لأنه ﷺ في حال إقباله على الناس داخل في حكم الصلاة وأنه في ذلك الزمان ساهٍ مصلٍّ إلى غير القبلة ويؤخذ منه أن من ترك الاستقبال ساهياً لا تبطل صلاته.

(1) قال الحافظ: هو طرف من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ في قصة ذي اليمين وهو موصول في «الصحيحين» من طرق، ولكن قوله: وأقبل على الناس، ليس هو في «الصحيحين» بهذا اللفظ موصولاً لكنه في «الموطأ» وهم ابن التين تبعاً لابن بطال حيث جزم بأنه طرف من حديث ابن مسعود الماضي لأن حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه أنه سلم من ركعتين.

402 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «وَأَفَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو) بالواو (ابْنُ عَوْنٍ) بفتح المهملة وسكون الواو وبالنون أبو عثمان الواسطي البزاز بالزاي المكررة نزيل البصرة مات سنة خمس وعشرين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بالتصغير هو ابن بشير بالموحدة المفتوحة وقد مر ذكره في أول كتاب التيمم، (عَنْ حُمَيْدٍ) بالتصغير أيضًا هو الطويل، وقد تقدم ذكره، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ عُمَرُ) هو ابن الخطاب، وفي رواية: زِيَادَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو من رواية صحابي عَنْ صحابي، وقد أخرج منته المؤلف في التفسير أيضًا وكذا أخرجه النسائي وابن ماجه.

(وَأَفَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ) أي: في ثلاثة أمور وإنما لم يوث بالتاء في ثلاث مع أن الأمر مذكر، لأن المميز إذا لم يكن مذكورًا جاز في لفظ العدد التذكير والتأنيث أو المعنى في ثلاث وقائع ثم الأصل في الكلام أن يقال: وافقني ربي، فأنزل القرآن على وفق ما رأيت ولكنه راعى الأدب فأسند الموافقة إلى نفسه لا إلى الرب كذا قَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ ومحمود العيني وغيرهما لكن قَالَ صاحب اللامع: لا يحتاج إلى ذلك فإن من وافقك فقد وافقته انتهى.

فإن قيل: قد حصلت الموافقة له في أشياء غير هذه الثلاث المذكورة في هذا الحديث، منها: أسارى بدر حيث كان رأيه أن لا يفدون فنزلت: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾ [الأنفال: 67].

منها: منع الصلاة على المنافقين فنزلت: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: 84] ومنها تحريم الخمر.

ومنها: ما رواه أبو داود الطيالسي من حديث حماد بن سلمة حَدَّثَنَا علي ابن زيد عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وافقت ربي في أربع، وذكر ما في الْبُخَارِيِّ قَالَ: فنزلت: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ (١٣) إلى قوله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: 12 - 14] فنزلت كذلك (1)

(1) ولقد وافق في ذلك عبد الله بن سعد بن أبي سرح القرشي أيضًا كان يكتب لرسول الله ﷺ =

فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى، فَنَزَلْتُ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125]

ومنها: في شأن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما قَالَ أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ من زوجها؟ فَقَالَ: «اللَّهُ تَعَالَى» قَالَ: أَتُظَنُّ أَنَّ رَبَّكَ دَلَسَ عَلَيْكَ فِيهَا سُبْحَانَكَ هَذَا بَهْتَانٌ عَظِيمٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ ذَكَرَهُ الْمُحِبُّ الطَّبْرِي فِي أَحْكَامِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّ الْمَوَافِقَةَ فِي أَحَدِ عَشَرَ مَوْضِعًا وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُصَحِّحًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَا نَزَلَ بِالنَّاسِ أَمْرٌ قَطُّ وَلَوْ أَنَّ كَانَ كَاذِبًا لَقَدْ قُلْتُ كَمَا قَالَ فَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلِحَقٍّ بِمَكَّةَ قَالُوا: فِيهِ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا نَزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ عَلَى نَحْوِ مَا قَالَ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ مَوَافِقَتِهِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَأَكْثَرُ مَا وَقَفْنَا مِنْهَا بِالتَّعْيِينِ خَمْسَةَ عَشَرَ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَصِحُّ التَّنْصِيفُ عَلَى الثَّلَاثِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ التَّنْصِيفَ عَلَى الْعَدَدِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الزَّائِدِ، وَقِيلَ: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُوَافِقَ فِي أَرْبَعٍ وَمَا زَادَ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَ بِهَذَا بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَتَجَهَّ مَا ذَكَرَهُ وَيُقَالُ: يَحْتَمَلُ أَنَّ الرَّاويَ اعْتَنَى بِذِكْرِ الثَّلَاثِ دُونَ مَا سِوَاهَا لِمُغْرَضٍ لَهُ.

(فَقُلْتُ) وَفِي رِوَايَةٍ: وَقُلْتُ بِالْوَاوِ (يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) يَقُومُ الْإِمَامُ عِنْدَهُ وَجَوَابٌ لَوْ مَحْذُوفٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّمْنِي، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ وَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ ابْنُ الصَّائِغِ وَابْنُ هِشَامٍ: هِيَ قِسْمٌ بِرَأْسِهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ وَلَكِنْ قَدْ يُوْتَى لَهَا بِجَوَابٍ مَنْصُوبٍ كَجَوَابِ لَيْتَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ لَوْ الشَّرْطِيَّةُ أَشْرَبَتْ مَعْنَى التَّمْنِي، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: هِيَ لَوْ الْمَصْدَرِيَّةُ أَغْنَتْ عَنِ فِعْلِ التَّمْنِي.

(فَنَزَلْتُ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: فَإِنْ قِيلَ مَا السِّرُّ فِي أَنَّ عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَقْنَعْ بِمَا فِي شَرْعِنَا حَتَّى طَلَبَ الْإِسْتِنَانَ بِمِلَّةِ

فلما نزل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْوَ مِنْ طِينٍ﴾ إلى قوله: ﴿خَلَقْنَا آخَرَ﴾ تعجب عبد الله من أطوار خلقه الإنسان فقال: فتبارك الله أحسن الخالقين. فقال عليه السلام: اكتبها فكَذَلِكَ نَزَلَتْ فَشَكَ عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ لَنْ كَانَ مُحَمَّدٌ صَادِقًا لَقَدْ أَوْحِيَ إِلَيَّ كَمَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ وَلَنْ كَانَ كَاذِبًا لَقَدْ قُلْتُ كَمَا قَالَ فَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلِحَقٍّ بِمَكَّةَ ثُمَّ رَجَعَ مُسْلِمًا قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ وَلَكِنْ شَتَانُ مَا بَيْنَ الْمَوَافِقَتَيْنِ.

وَأَيُّهُ الْحِجَابُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ، فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ
الْبُرَّ وَالْفَاجِرُ،

إبراهيم عليه السلام وقد نهاه ﷺ عن مثل هذا حين أتى بأشياء من التوراة.

فالجواب: أن عمر رضي الله عنه لما سمع قوله تعالى في إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ ثم سمع ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النحل: 123] علم أن الائتمام به مشروع في شرعنا دون غيره، ثم رأى أن البيت مضاف إليه وأن أثر قدمه في المقام كرقم اسم الباني من البناء ليذكر به بعد موته فرأى الصلاة عند المقام كقراءة الطائف بالبيت اسم من بناء انتهى.

ولم تزل آثار قدمي إبراهيم عليه السلام ظاهرة فيه معروفة عند العرب في جاهليتها ولهذا قال أبو طالب في قصيدته اللامية المعروفة:

«وموطئ إبراهيم في الصخر رطبة على قدميه حافياً غير ناعل»

وقد أدرك المسلمون ذلك فيه أيضاً كما قال عبد الله بن وهب أخبرني يونس ابن يزيد، عن ابن شهاب: أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثهم قال: رأيت المقام فيه أصابعه وأخمص قدميه عليه السلام غير أنه أذهب مسح الناس بأيديهم، وقال ابن جرير: نا بشر بن معاذ، ثنا يزيد بن زريع، نا سعيد عن قتادة ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ إنما أمروا أن يصلوا عنده ولقد تكلفت هذه الأمة شيئاً ما تكلفته الأمم قبلها، ولقد ذكر لنا من رأى أثر عقبه وأصابعه فيها فما زالت هذه الأمة يمسحونها حتى اخلولق وانمحي (وَأَيُّهُ الْحِجَابُ) يجوز فيه الرفع والنصب والجر أما الرفع فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أي: وآية الحجاب كذلك.

والآخر: أن يكون معطوفاً على مقدر تقدير هو اتخاذ المصلى وآية الحجاب وأما النصب فعلى الاختصاص، وأما الجر فعلى أنه معطوف على مجرور هو بدل من ثلاث والتقدير في ثلاث اتخاذ المصلى وآية الحجاب.

(قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ) بالخطاب لرسول الله ﷺ (أَنْ يَحْتَجِبْنَ، فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ الْبُرَّ) بفتح الموحدة صفة مشبهة من بررت أبر من باب علم يعلم فأنا بر وبار ويجمع البر على أبرار والبار على البررة وهو مقابل الفاجر.

(وَالْفَاجِرُ) من الفجور قَالَ الجوهري: فجر فجوراً، أي: فسق وفجر وكذب

فَنَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ، وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَيْرَةِ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُنَّ: (عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ)، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ⁽¹⁾.

وأصله: الميل، والفاجر: المائل.

(فَنَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: 59] يَغْطِيْنَ وَجُوهُهِنَّ وَأَبْدَانَهُنَّ بِمَلَا حِفْهِنَّ إِذَا بَرَزْنَ لِحَاجَةٍ وَمِنْ اللَّتَبْعِيضِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ تَرْخِي بَعْضَ جَلْبَابِهَا وَتَتَلَفَعُ بِبَعْضِ ﴿ذَلِكَ أَذْفَى أَنْ يُعْرَفْنَ﴾ يَمِيزْنَ عَنِ الْإِمَاءِ وَالْقَيْنَاتِ فَلَا يُؤْذِينَ وَلَا يُؤْذِيهِنَّ أَهْلُ الرِّبَةِ بِالتَّعَرُّضِ لَهُنَّ ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ لَمَّا سَلَفَ رَحِيمًا بِعِبَادِهِ حَيْثُ يَرَاعِي مَصَالِحَهُمْ حَتَّى الْجَزْئِيَّاتِ مِنْهَا.

قال القرطبي: وكان النبي ﷺ جارياً فيه على عادة العرب ولم يكن يخفى عليه ﷺ أن حجبهن خير من غيره لكنه كان ينتظر الوحي بدليل أنه لم يوافق عمر رضي الله عنه حين أشار بذلك، وكان الحجاب في السنة الخامسة في قول قتادة وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى في السنة الثالثة، وعند ابن سعد في ذي العقدة سنة أربع وكان السبب في ذلك أنه ﷺ لما تزوج زينب بنت جحش أولم عليها فأكل جماعة وهي مولية بوجهها إلى الحائط ولم يخرجوا فخرج رسول الله ﷺ ولم يخرجوا وعاد فلم يخرجوا، فنزلت آية الحجاب، وقال القاضي عياض: أما الحجاب الذي خص به زوجات النبي ﷺ فهو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين فلا يجوز لهن كشف ذلك لشهادة ولا لغيرها ولا إظهار شخصهن إذا خرجت كما فعلت حفصة يوم مات أبوها سترت شخصها حين خرجت وبنيت عليها قبة لما توفيت قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَلُّوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: 53] (وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَيْرَةِ) بفتح الغين المعجمة وهي الحمية والأنفة يقال: رجل غيور وامرأة غيور لأن فعولاً بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث ويقال: غرت على أهلي أغار غيرة فأنأ غائر وغيور للمبالغة.

(عَلَيْهِ) ﷺ (فَقُلْتُ لَهُنَّ): (عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ) ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ [التحریم: 5] على التغليب أو تعميم الخطاب وليس فيه ما يدل على أنه لم يطلق حفصة وإن في النساء خيراً منهن، لأن تعليق طلاق الكل لا ينافي بتطبيق واحدة والمعلق

بما لم يقع لا يجب وقوعه (مسلمات): مؤمنات مقرات مخلصات أو منقادات مصدقات.

(قانتات): مصليات أو مواظبات على الطاعات.

(تائبات): عَنِ الذنوب عابدات متعبدات أو متذللات لأمر الرسول.

(سائحات): صائمات سمي الصائم سائحًا لأنه يسيح في النهار بلا زاد أو مهاجرات ثيبات وأبكارا وسط العاطف بينهما لتنافيهما ولأنهما في حكم صفة واحدة إذ المعنى مشتملات على الثيبات والأبكار وقد ذكر البخاري رحمه الله في تفسير سورة البقرة بإسناده عَنْ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وبلغني معاتبَةُ النَّبِيِّ ﷺ بعض نسائه فدخلت عليهن فقلت: إن انتهيتن أو ليبدلن الله ورسوله خيرا منكن حتى أتيت إحدى نسائه فقالت: يا عمر أما في رسول الله ما يعظ نساءه حتى تعظهن أنت، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ﴾ [التحریم: 5] الآية.

وأصل هذه القصة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ امْرَأَةً وَكَانَتْ قَدْ أَهْدَيْتْ لِحَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَكَّةَ مِنْ عَسَلٍ فَكَانَتْ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْلِمًا حَبْسَتْهُ وَسَقَتْهُ مِنْهَا وَأَنْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنْكَرَتْ احْتِبَاسَهُ عِنْدَهَا فَقَالَتْ لَجُوبِيَّة: عِنْدَهَا حَبْشِيَّة يُقَالُ لَهَا خَضْرَاءُ إِذَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَفْصَةَ فَادْخَلِي عَلَيْهَا فَانْظُرِي مَاذَا تَصْنَعُ؟ فَأَخْبَرَتْهَا الْخَبْرَ وَشَأْنَ الْعَسَلِ فَغَارَتْ فَأَرْسَلَتْ إِلَى صَوَاحِبِهَا فَقَالَتْ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَ: إِنَّا نَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِرٍ وَهُوَ صَمِغُ الْعَرْفُطِ كَرِيهِ الرَّائِحَةِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ وَيَشْقُ عَلَيْهِ أَنْ يَوْجَدَ مِنْهُ رِيحٌ مُتَنَتْنَةٌ لِأَنَّهُ يَأْتِيهِ الْمَلِكُ فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَوْدَةَ قَالَتْ: فَمَا أَرَدْتَ أَنْ أَقُولَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ إِنِّي فَرَقْتُ مِنْ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذِهِ الرِّيحُ الَّتِي أَجِدُهَا مِنْكَ أَكَلْتُ الْمَغَافِرَ قَالَ: لَا وَلَكِنْ حَفْصَةُ سَقَتْنِي عَسَلًا ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ وَهِيَ يَقْلُنُ لَهُ ذَلِكَ ثُمَّ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخَذَتْ بِأَنْفِهَا فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «مَا شَأْنُكَ قَالَتْ: أَجِدُ رِيحَ الْمَغَافِرِ أَكَلْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا بَلْ سَقَتْنِي حَفْصَةُ عَسَلًا قَالَتْ: جَرَسَتْ إِذَا نَحَلَهُ الْعَرْفُطُ فَقَالَ لَهَا: وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ

402 م - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا بِهَذَا⁽¹⁾.

أَبْدًا» فحرمه على نفسه قالوا: وكان رسول الله ﷺ قسم الأيام بين نسائه فلما كان يوم حفصة قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي إِلَى أُمِّي حَاجَةٌ نَفَقَةٌ لِي عِنْدَهُ فَأُذِنَ لِي أَنْ أَزُورَهَا وَأَبِي بِهَا فَأُذِنَ لَهَا فَلَمَّا خَرَجْتُ أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى جَارِيَتِهِ مَارِيَةَ الْقُبْطِيَّةِ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ وَكَانَ قَدْ أَهْدَاهَا لَهُ الْمُقَوْسُ فَأَدْخَلَهَا بَيْتَ حَفْصَةَ فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَأَتَتْ حَفْصَةَ فَوَجَدَتِ الْبَابَ مَغْلَقًا فَجَلَسَتْ عِنْدَ الْبَابِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَجَّهَ يَقْطُرُ عِرْقًا وَحَفْصَةُ تَبْكِي فَقَالَ: مَا يَبْكِيكِ فَقَالَتْ: إِنَّمَا أَذْنَتْ لِي مِنْ أَجْلِ هَذَا أَدْخَلْتَ أَمْتَكِ بَيْتِي ثُمَّ وَقَعْتَ عَلَيْهَا فِي يَوْمِي وَعَلَى فِرَاشِي أَمَا رَأَيْتَ لِي حَرَمَةً وَحَقًّا مَا كُنْتُ تَصْنَعُ هَذَا بِامْرَأَةٍ مِنْهُنَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْسَ هِيَ جَارِيَتِي قَدْ أَحْلَاهَا اللَّهُ لِي اسْكُنِي فِيهِ حَرَامَ التَّمَسُّ بِذَلِكَ رِضَاكَ فَلَا تُخْبِرِي بِهَذَا امْرَأَةً مِنْهُنَّ وَهُوَ عِنْدَكَ أَمَانَةٌ» فَلَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَرَعَتْ حَفْصَةُ الْجِدَارَ الَّذِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: أَلَا أَبْشُرُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حَرَّمَ عَلَيْهِ أَمْتَهُ مَارِيَةَ فَقَدْ أَرَاخُنَا اللَّهُ مِنْهَا وَأَخْبِرْتَ عَائِشَةَ بِمَا رَأَتْ وَكَانَتَا مُتَصَافِيَتَيْنِ مُتَظَاهِرَتَيْنِ عَلَى سَائِرِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ تَزَلْ بِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ حَتَّى حَلَفَ أَنْ لَا يَقْرُبَهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَنَّى مَرْصَاتٍ أَرْوَجُكَ﴾ [التَّحْرِيمُ: 1] يَعْنِي الْعَسَلُ وَمَارِيَةَ، ثُمَّ إِنْ عَمِرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَمَّا بَلَغَهُ ذَلِكَ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ ﷺ فَوَعِظْهُنَّ وَزَجَرَهُنَّ وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا قَالَ: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ [التَّحْرِيمُ: 5] فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ فَهَذَا مِنْ جُمْلَةٍ مَا وَافَقَ عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَوَافَقَهُ رَبُّهُ.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هُوَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَكَمِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبِي مَرْيَمَ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ قَالَ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسُهُ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ) هُوَ الْغَافِقِيُّ وَقَدْ مَرَّ قَرِيبًا، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (حُمَيْدٌ) هُوَ الطَّوِيلُ، (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) أَي: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْدُثُ (بِهَذَا) الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ إِسْنَادًا وَمُتَنًا فَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ

403 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ،

عَنْ عُمَرَ لَا مِنْ رَوَايَةِ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من تصريح حميد بسماعه له من أنس فحصل الأمن من تدليسه.
فإن قيل: لِمَ لَمْ يَعْكَس الْأَمْرُ بَأَن جَعَلَ هَذَا الْإِسْنَادَ أَصْلًا.

فالجواب: أنه لما في يحيى من سوء الحفظ ولهذا لم يحتج به البُخَارِيُّ وَإِنْ أَخْرَجَ لَهُ فِي الْمَتَابَعَاتِ كَمَا هُنَا وَأَمَّا مَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ لِأَنَّ ابْنَ أَبِي مَرْيَمَ مَا نَقَلَهُ بِلَفْظِ النُّقْلِ وَالتَّحْدِيثِ بَلْ ذَكَرَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَذَاكِرَةِ فَيَعْكَسُ عَلَيْهِ رَوَايَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ) هُوَ (ابْنُ أَنَسٍ) الْإِمَامُ وَفِي رَوَايَةٍ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ أُمُورِ الْإِيمَانِ.
(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ أَئِمَّةٌ مَشْهُورُونَ، وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي التَّفْسِيرِ، وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي التَّفْسِيرِ أَيْضًا.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (بَيْنَا) قَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ (النَّاسُ) مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ (بِقُبَاءٍ) بِالْمَدِّ وَالتَّذْكِيرِ وَالصَّرْفِ عَلَى الْأَفْصَحِ الْأَشْهُرُ وَفِيهِ الْقَصْرُ وَالتَّأْنِيثُ وَالْمَنْعُ أَيْضًا وَهُوَ مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ ظَاهِرُ الْمَدِينَةِ وَالْمَرَادُ مِنَ النَّاسِ أَهْلُ قُبَاءٍ وَمَنْ حَضَرَ مَعَهُمْ فِي الصَّلَاةِ وَالْمَعْنَى هُنَا بَيْنَمَا النَّاسُ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ وَهُمْ (فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ) وَلِمُسْلِمٍ: فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ وَهُوَ أَحَدُ أَسْمَائِهَا، وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُهُمْ كِرَاهِيَةَ تَسْمِيَتِهَا بِذَلِكَ وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِهِ هُنَا: الصُّبْحُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ: الْعَصْرُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ وَصَلَ إِلَى مَنْ هُمْ دَاخِلُ الْمَدِينَةِ وَهُمْ بَنُو حَارِثَةَ، وَوَقْتُ الصُّبْحِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي إِلَى مَنْ هُوَ خَارِجُهَا وَهُمْ بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بِقُبَاءٍ.

(إِذْ جَاءَهُمْ) أَي: أَهْلُ قُبَاءٍ وَهُوَ جَوَابُ بَيْنَا بِإِذْ وَقَدْ يَجِيءُ بِإِذَا وَالْأَفْصَحُ فِي جَوَابِهَا أَنْ لَا يَكُونُ فِيهِ إِذٌ وَلَا إِذَا (آتٍ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَتَى يَأْتِي وَهَذَا الْآتِي هُوَ عِبَادٌ بِتَشْدِيدِ الْمَوْحِدَةِ ابْنِ بَشَرٍ بِكَسْرِ الْمَوْحِدَةِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ، أَوْ ابْنُ نَهْيِكَ بِفَتْحِ النَّونِ كَمَا تَقْدَمُ.

فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ»⁽¹⁾.

(فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ) على صيغة المجهول (عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ) أطلق الليلة على بعض اليوم الماضي وما يليه مجازًا.

(قُرْآنٌ) قرآن بالتنكير لإرادة البعضية، وفي رواية: القرآن ولفظ: القرآن يطلق على الكل والجزء والمراد قوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى ثَلَاثًا وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ الآية [البقرة: 144].

(وَقَدْ أُمِرَ) على صيغة المجهول، أي: أمر رسول الله ﷺ (أَنْ) أي: بأن (يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ) أي: باستقبالها، (فَاسْتَقْبِلُوهَا) على صيغة الجمع من الماضي، أي: فاستقبل النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ويحتمل أن يكون الضمير لأهل قباء يعني حين سمعوا من الآتي ما بلغهم استقبلوا الكعبة.

وفي رواية الأصيلي على صيغة الأمر للجمع والأمر لأهل قباء من الآتي، ويؤيد هذه الرواية أنه عند المؤلف في التفسير: وقد أمر أن يستقبل القبلة ألا فاستقبلوها فدخل خوف الاستفتاح بأن الذي بعده أمر.

(وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ) أي: وجوه أهل قباء أو وجوه النبي ﷺ ومن معه من الأصحاب رضي الله عنهم (إِلَى الشَّامِ) هو من كلام ابن عمر رضي الله عنهما، (فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ)، وقد وقع بيان كيفية التحول في حديث نويلة بنت أسلم عند ابن أبي حاتم حيث قال فيه: فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء فصلينا السجدين الباقيتين إلى البيت الحرام.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وتصويره أن الإمام تحوّل من مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخر المسجد لأن من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ولما تحوّل الإمام تحوّل الرجال حتى صاروا خلفه وتحولت النساء حتى صرن خلف الرجال، وهذا يستدعي عملاً كثيرًا في الصلاة فيحتمل أن يكون ذلك وقع قبل تحريم

(1) أطرافه 4488، 4490، 4491، 4493، 4494، 7251 - تحفة 7228.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة رقم (526).

404 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ،

العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة والله أعلم.

ومن فوائد هذا الحديث: أن ما يؤمر به النَّبِيُّ ﷺ يلزم أمته.

ومنها: أن أفعاله يؤتسى بها كأقواله حتى يقوم دليل على الخصوصية ويجب القيام بها عند قيام الدليل على الوجوب، ويسن ويستحب بحسب المقام والقرائن.

ومنها: أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه؛ لأن أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة مع كون الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم.

ومنها: قبول خبر الواحد ووجوب العمل به ونسخ ما تقرر بطريق العلم به؛ لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لمشاهدتهم صلاة النَّبِيِّ ﷺ إلى جهته ووقع تحولهم عنها إلى جهة الكعبة بخبر الواحد ويمكن أن يقال إن الخبر المذكور احتفت به قرائن ومقدمات أفادت القطع عندهم بصدق المخبر فلم ينسخ عندهم ما يفيد العلم، فافهم.

وقيل: كان النسخ بخبر الواحد جائزا في زمنه ﷺ مطلقاً وإنما منع بعده ويحتاج إلى دليل.

ومنها: جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها وأن استماع المصلي لكلام من ليس في الصلاة لا يضر صلاته، وقد تقدم الكلام فيه وقد استنبط منه الطحاوي: أن من لم يبلغه الدعوة ولم يمكنه استعلام ذلك فالفرض غير لازم له.

وأما مطابقة الحديث للترجمة فمن حيث إنهم صلوا في أول تلك الصلاة إلى القبلة المنسوخة التي هي غير القبلة الواجب استقبالها جاهلين بوجوبه والجاهل كالناسي حيث لم يؤمروا بإعادة صلاتهم.

ولكن تعقبه الحافظ العسقلاني: بأنه يمكن أن يفرق بينهما بأن الجاهل مستصحب للحكم الأول يغتفر في حقه ما لا يغتفر في حق الساهي؛ لأنه إنما يكون عن حكم استقر عنده وعرفه.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو القطان (عَنْ شُعْبَةَ)

هو ابن الحجاج، (عَنِ الْحَكَمِ) بفتحين هو ابن عتيبة بضم المهملة وفتح المثناة الفوقية وسكون التحتية وبالموحدة وقد تقدم في باب السمر بالعلم.

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ: الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقَالُوا: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَثَنَى رِجْلَيْهِ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ⁽¹⁾.

(عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنْ عَلْقَمَةَ) ابن قيس النخعي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه (قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ: الظُّهْرَ خَمْسًا) أي: خمس ركعات، (فَقَالُوا: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ) ﷺ: («وَمَا ذَاكَ») أي: ما سبب هذا السؤال، (قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَثَنَى) أي: عطف ﷺ (رِجْلَيْهِ) بالثنائية وفي رواية: رجليه بالإفراد⁽²⁾ (وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) للسهو.

ومطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث إنه ﷺ سها ولم يعد تلك الصلاة، فكان مطابقاً لقوله في الترجمة ومن لم ير الإعادة على من سها، والله أعلم.

(1) أطرافه 401، 1226، 6671، 7249 - تحفة 9411 - 1/112.

(2) قال ابن بطال: اختلفوا فيمن اجتهد في القبلة وأخطأ؛ فقال أبو حنيفة: لا يعيد. وقال النخعي: إن عرف الخطأ قبل الفراغ لا يعيد ذلك البعض بل يبني عليه ويتم كما فعلوا بقاء. وقال مالك: يعيد استحباً. وقال الشافعي: إن فرغ من الصلاة ثم بان له الخطأ استأنف، وإن لم يبن له إلا باجتهاد فلا إعادة عليه، والذي ذهب إليه البخاري أنه لا يعيد. وقال ابن القصار: لأن المجتهد في القبلة إنما أمر بالطلب ولم يكلف الإصابة، وإنما أمر الله بإصابة عين القبلة من نظر إليها، وأما من غاب عنها فلا سبيل له إلى علم حقيقتها؛ لأنه إنما يعلمها بغلبة الظن من مهب الرياح وسير النجوم، وإذا كان كذلك فإنما يرجع من اجتهد إلى اجتهد فلا يرتفع حكم الاجتهاد الأول؛ كالحاكم يحكم باجتهاد ثم يتبين له اجتهد آخر فلا يجوز له فسخ الأول، وليس للشافعي أن يقول: قد رجع من الاجتهاد إلى اليقين؛ لأنه لا يتيقن أصلاً على أن القياس على الحكم غير صحيح، لأن محل الاجتهاد في الحكم واحد، وأما في الصلاة فمتغاير؛ لأن من صلى بالاجتهاد الأول غير من صلى بالثاني، وقال المهلب: وجه احتجاج البخاري بحديث ابن عمر هو انحرافهم إلى القبلة التي فرضت عليهم وهم في انحرافهم مصلون لغير القبلة ولم يؤمروا بالإعادة بل بنوا على ما كانوا صلوا حال الانحراف وقبله، فكذلك المجتهد في القبلة لا تلزمه الإعادة، وقد أشار البخاري في التعليق الذي في ترجمته إليه، وذلك أن انصرافه ﷺ وإقباله على الناس كان وهو عند نفسه أنه في غير صلاة، فلما بنى على صلاته ظهر أنه كان في وقت الإقبال عليهم في حكم المصلي؛ لأنه لو خرج من الصلاة لم يجز له أن يبني على ما مضى منها فوجب بهذا أن من أخطأ القبلة أنه لا يعيد. وقال الطحاوي: في قصة أهل قباء دليل على أنه من لم يعلم بفرض الله ولم تبلغه الدعوة ولم يمكنه استعلام ذلك من غيره فالفرض في ذلك غير لازم له.

33 - باب حَكَّ البُزَاقِ⁽¹⁾ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ

33 - باب حَكَّ البُزَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ

(باب حَكَّ البُزَاقِ) بالزاي والصاد وبالسین لغة.

(بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ) سواء كان بألة أو لا؟

(1) شرع الإمام البخاري من ههنا أبواب المساجد، قال العيني: من (باب حَكَّ البُزَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ) إلى قوله: (باب سترة الإمام) خمسة وخمسون باباً كلها فيما يتعلق بأحكام المساجد فلا يحتاج إلى ذكر وجه المناسبة بينها على الخصوص اهـ.

وفي «تراجم شيخ المشايخ»: من ههنا شرع المؤلف في بيان أحكام المسجد ويتعلق بها خصائص استقبال القبلة وأحكامها اهـ.

واختلفوا في غرض المصنف بهذه الترجمة والمغايرة بينها وبين الترجمة الآتية، فقال الحافظ: قوله: باليد من المسجد، أي: سواء كان بألة أم لا، ونازع الإسماعيلي في ذلك فقال: قوله: حكه بيده، أي: تولى ذلك بنفسه لا أنه باشر بيده النخامة، ويؤيد ذلك الحديث الآخر أنه حكه بعرجون اهـ.

قال الحافظ: والمصنف مشى على ما يحتمله اللفظ مع أنه لا مانع في القصة من التعدد، وحديث العرجون رواه أبو داود من حديث جابر اهـ.

قلت: ولفظ على ما في «العيني» روى أبو داود عن جابر قال: أتانا رسول الله ﷺ في مسجدنا وفي يده عرجون ابن طاب، فنظر فرأى في قبلة المسجد نخامة، فأقبل عليها فحتها بالعرجون، قال العيني: فهذا يدل على أنه باشر بيده بعرجون فيها، ومع هذا يحتمل تعدد القصة اهـ.

قلت: والأوجه عندي: أن الإمام البخاري نبه بالترجمتين على الفرق بين البُزَاقِ والمخاط، ولذا اكتفى على الأول باليد وقيد الثاني بالحصى، وإليه أشار الحافظ إذ قال: وجه المغايرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب، وذلك أن المخاط غالباً يكون له جزم لزج فيحتاج في نزعهِ إلى معالجة، والبصاق لا يكون له ذلك فيمكن نزعهِ بغير آلة، إلا إن خالطه بلغم فيلتحق بالمخاط، هذا الذي يظهر من مراده اهـ.

قلت: وهذا هو الظاهر من مغايرة الترجمتين، وقال شيخ المشايخ في الترجمة الثانية: غرض المصنف من عقد هذا الباب أن ما ذهب إليه بعض العلماء من أن المخاط نجس وتمسكوا بهذا الحديث حيث قالوا: إن حكه ﷺ كان للتطهير لا للتنظيف محتمل الحديث، ويحتمل أن يكون غرضه إبطال ذلك المذهب ومثل هذا يفعل المؤلف في كتابه هذا كثيراً، وإيراد تعليق الباب لأجل هذه المناسبة، وههنا توجيه آخر مطرد في أكثر المواضع وهو أجود التوجيهات عندي وهو: أنه من دأب المصنف أن يورد حديثاً واحداً متعدد الطرق مراراً متعددة ويعقد كل ترجمة بلفظ آخر واقع في ذلك الحديث، ومقصوده ليس إلا إكثار طرق الحديث كما وقع في هذا المقام اهـ.

قلت: وهذا هو الأصل السابع عشر من أصول التراجم، ثم يشكل على الروايات الواردة في =

405 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ،

فإن قيل: في حديث الباب حكّ باليد من غير ذلك آلة وكذلك في الترجمة.
 فالجواب: أنّ قوله: باليد أعم من أن يكون فيها آلة أو لا على أنّ أبا ذر
 روى عن جابر رضي الله عنه قَالَ: أتانا رسول الله ﷺ في مسجدنا وفي يده
 عرجون ابن طاب فنظر فرأى في قبلة المسجد نخامة، فأقبل عليها فحتمها
 بالعرجون الحديث فهذا يدل على أنه باشر بيده العرجون فيها.
 والعرجون بضم العين: هو العود الأصفر الذي فيه الشماريخ إذا يبس
 وأعوج وهو من الانعراج وهو الانعطاف، وجمعه: عراجين والواو والنون فيه
 زائدتان.

وقوله: ابن طاب، رجل من أهل المدينة ينسب إليه نوع من تمر المدينة
 ومن عاداتهم أنهم ينسبون ألوان التمر كل لون إلى أحد ولما فرغ المؤلف رحمه
 الله عن بيان استقبال القبلة شرع في بيان أحكام المساجد ووجه المناسبة
 ظاهر.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد الثقفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ
 حُمَيْدٍ) الطويل، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عن أنس ابن مَالِكٍ رضي الله عنه وهذا
 الإسناد بعينه قد تقدم في باب خوف المؤمن أن يحبط عمله كذا في جميع الطرق
 بالعنينة لكن أخرجه عبد الرزاق فصّرّح بسماع حميد عن أنس، نا من تدليسه وقد
 أخرج مثنه المؤلف في كفارة البزاق في المسجد في باب: إذا بدره البزاق وفي
 غيرها، وكذا أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي.

الترجمتين، قال الكرمانى في حديث ابن عمر في الباب الأول: هذا يدل على بعض الترجمة إذ
 لا يعلم منه أن حكاه كان بيده ومن المسجد، قلت: المتبادر إلى الفهم من إسناد الحكّ إليه ﷺ
 أنه كان بيده، والمعهود من جدار القبلة جدار قبلة مسجد رسول الله ﷺ اهـ.
 وقال الحافظ: قوله: في جدار القبلة، وفي رواية المستملي: في جدار المسجد، وللمصنف
 في أواخر الصلاة من طريق أبواب عن نافع: في قبلة المسجد، وهو مطابق للترجمة اهـ.
 وقال الكرمانى في أول حديث للباب الثاني فإن قلت: عقد الباب على حك المخاط
 والحديث يدل على حك النخامة؟ قلت: لما كانا فضلتين طاهرتين لم يفرق بينهما فرق وهو
 أن المخاط يكون من الأنف والنخامة من الصدر لكنه ذكر المخاط في الترجمة والنخامة في
 الحديث إشعاراً بأن بينهما اتحاداً في اللزوجة، وأن حكمهما واحد من هذه الحيثية أيضاً اهـ.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، فَقَامَ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، أَوْ إِنَّ

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُخَامَةً) بضم النون النخاعة وقد ذكره البخاري بهذا اللفظ في رواية أخرى يقال تنخم الرجل إذا تنخّع وفي المطالع النخامة ما يخرج من الصدر وهو البلغم اللزج وفي النهاية النخامة البزقة التي تخرج من الرأس ويقال النخامة ما يخرج من الصدر والبصاق ما يخرج من الفم والمخاط ما يسيل من الأنف (في) أي: في حائط من جهة (الْقِبْلَةِ) أي: في قبلة المسجد، (فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ) ﷺ (حَتَّى رُئِيَ) بضم الراء وكسر الهمزة أي: شوهد (في وَجْهِهِ) أثر تلك المشقة، وفي رواية النسائي، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْهَهُ، وَفِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي الْأَدَبِ: فَتَغِيزُ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ، (فَقَامَ) ﷺ (فَحَكَّهُ) أي: أثر النخامة (بِيَدِهِ، فَقَالَ) ﷺ، وفي رواية: وَقَالَ بِالْوَاوِ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ) والفرق بين قام في الصلاة وقام إلى الصلاة إِنَّ الْأَوَّلَ: بعد الشروع والثاني: عند الشروع، (فَإِنَّهُ) الفاء: جواب إذا، والجملة الشرطية قائمة مقام خبر المبتدأ.

(يُنَاجِي رَبَّهُ) من المناجاة، قَالَ النَوَيْ: المناجاة إشارة إلى إخلاص القلب وحضوره وتفريغه لذكر الله تَعَالَى، انتهى.

وَقَالَ محمود العيني: المناجاة والنجوى هو السر بين الاثنين يقال: ناجيته، أي: ساررته وكذلك نجوته نجوى، ومناجاة الرب مجاز لأن القرينة صارفة عَنْ إرادة الحقيقة إذا لا كلام محسوب إِلَّا من طرف العبد، فيكون المراد لازم المناجاة وهو إرادة الخير ويجوز أن يكون من باب التشبيه، أي: كأنه يناجي ربه والتحقيق فيه أنه شبه العبد وتوجهه إلى الله تَعَالَى في الصلاة وما فيها من القراءة والأذكار واستنزال رحمته ورأفته مع الخضوع والخشوع بمن يناجي مولاه ومالكة فمن شرائط حسن الأدب: أن يقف محاذيه ويطرق رأسه ولا يمدّ بصره إليه ويراعي جهة إمامه حتى لا يصدر في تلك الهنات شيء وإن كان الله تَعَالَى منزلها عَنْ الجهات؛ لأنَّ الآداب الظاهرة والبطنة: مرتبطان ببعضها ببعض.

(أَوْ إِنَّ) كذا هو بالشك في رواية الأكثرين، وفي رواية المستملي والحموي:

رَبُّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَلَا يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ⁽¹⁾

وإن بالواو (رَبُّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ) ولا يصح حمل هذا الكلام على ظاهره؛ لأن الله تعالى منزّه عن الحلول في المكان فالمعنى على التشبيه أي كأنه بينه وبين القبلة كقوله ﷺ: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه»، فيجب على المصلي إكرام قبلته بما يكرم به من يناجيه من المخلوقين عند استقبالهم بوجهه، ومن أعظم الجفاء وسوء الأدب أن تتفخم في توجيهك وتناجيك إلى شخص من المخلوقين وأنت على قصد التعظيم فكيف إلى الرب سبحانه وتعالى وقد أعلمنا الله تعالى بإقباله على من توجه إليه، وَقَالَ الخطابي: معناه أن توجهه إلى القبلة مفضل بالقصد منه إلى ربه فصار في التقدير كأن مقصوده بينه وبين قبلته فأمر أن تصان تلك الجهة عن البصاق ونحوه من أثقال البدن، وقد تمسك به بعض المعتزلة القائلين: بأن الله في كل مكان وهو جهل واضح؛ لأن في الحديث أنه يبزق تحت قدمه وفيه نقض ما أصولوه.

(فَلَا يَبْزُقَنَّ) بالنون المؤكدة وفي رواية: فلا يبزق (أَحَدُكُمْ قِبَلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: جهة (قِبْلَتِهِ) التي عظمها الله تعالى فلا تقابل بالبزاق المقتضي للاستخفاف والاحتقار، (وَلَكِنْ) يبزق (عَنْ يَسَارِهِ) أي: لا عن يمينه كما سيجيء تحقيقه.

(1) اعلم أولاً: أن الإمام البخاري ترجم ههنا بخمس تراجم متقاربة ينبغي للناس أن يخرج لها وجوها تناسب شأن تراجم البخاري، ولعل الشيخ سكت عنها تبعاً للشرح تشريحاً لأذهان الطالبين، فإنهم إذا رأوها خمس متقاربة فلا بد أن يتدبروا فيها، وما يظهر لهذا المبتلى بالتقاصير والسيئات: أن الإمام البخاري أشار فيها إلى أبحاث لطيفة.

فالأول منها: (باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة) ونبه بذلك الإمام البخاري على مسألة خلافية شهيرة وهي: النهي عن البزاق إلى اليمين هل يختص بالصلاة أو يعم خارجها أيضاً؟ وتبويب المصنف يشير إلى أنه مال إلى الأول، قال المحافظ: أورد فيه البخاري الحديث الذي قبله ثم حديث أنس وليس فيهما تقييد ذلك بحالة الصلاة، نعم هو مقيد بذلك في رواية آدم الآتية في الباب الذي يليه، وكذلك في حديث أبي هريرة التقييد بذلك في رواية همام الآتية، فجرى المصنف في ذلك على عادته في التمسك بما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب، كأنه جنح إلى أن المطلق في الروايتين محمول على المقيد فيهما، وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره، وقد نقل عن مالك أنه قال: لا بأس به يعني خارج الصلاة.

ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في =

الصلاة، وعن معاذ بن جبل أنه قال: ما بصقت عن يميني منذ أسلمت، وكأن الذي خصه بحالة الصلاة أخذ من علة النهي المذكورة في رواية أبي هريرة حيث قال: «فإن عن يمينه ملكًا» إذا قلنا إن المراد بالملك غير الكاتب والحافظ، فيظهر حينئذ اختصاصه بالصلاة اهـ.

قلت: ما قال الحافظ: إن البخاري ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة مبني على شافعيته وإلا فقد جزم الحافظ بنفسه إلى أن البخاري جنح إلى أن المطلق في الروايتين محمول على المقيد، فكان الإمام البخاري مال في ذلك عندي إلى قول الإمام مالك ولذا قيد الترجمة بالصلاة، وقال الموفق: إذا بدره البصاق وهو في المسجد يبصق في ثوبه ويحك بعضه ببعض، وإن كان في غير المسجد يبصق عن يساره أو تحت قدمه اهـ.

والثاني من التراجع: (باب ليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى) وحمل الشيخ لفظ: أو على التنوين كما ترى، وكأنه - قدس سره - مال إلى قول النووي في مسألة خلافية سيأتي بيانها، وقال الكرمانى في حديث أنس: إن قلت: الترجمة مطلق والحديث مقيد بكونه في الصلاة عكس الباب المتقدم فإن ترجمته مقيدة بقوله: في الصلاة، والحديث الذي فيه مطلق؟ قلت: المطلق محمول على المقيد في الموضعين عملاً بالدليلين، فإن قلت: لفظ الترجمة مقيد بالقدم اليسرى ولفظ القدم في الحديث لا تقييد فيه، قلت: تقييد به عملاً بالقاعدة المقررة من تقييد المطلق، فإن قلت: كان المناسب أن يذكر هذا الحديث في ذلك الباب وذلك الحديث في هذا الباب، قلت: لعل غرضه بعد معرفة نفس الأحكام بيان استخراج الأحكام ومعرفة طريق استنباطها أيضًا كثيرًا للفائدة اهـ.

والأوجه عندي: أن الإمام البخاري أشار بهذه الترجمة وبالترجمة الآتية إلى مسألة شهيرة خلافة بين العلماء، وذكر في البابين مستدل الفريقين، وهي مسألة تعرف الآن بالاختلاف بين النووي والقاضي عياض، قال الحافظ: وحاصل النزاع: أن ههنا عمومين تعارضاً، وهما قوله: «البزاق في المسجد خطيئة» وقوله ﷺ: «ليبصق عن يساره أو تحت قدمه» فالنوي يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد، والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها، وقد وافق القاضي جماعة منهم: ابن مكى والقرطبي وغيرهما، ويشهد لهم ما رواه أحمد والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «من تنخع في المسجد فلم يدفنه فسيئة وإن دفنه فحسنة» فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن، ونحوه من حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً قال: «وجدت في مساوي أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن» قال القرطبي: فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرد إيقاعها في المسجد بل به وتركها غير مدفونة إلى آخر ما بسطه الحافظ، فالظاهر عندي: أن الإمام البخاري أشار بهذه الترجمة إلى مسلك من سلك مسلك القاضي عياض ولذا ترجم بالعموم.

وأشار بالباب الثالث وهو (باب كفارة البزاق) إلى مسلك من سلك مسلك النووي، لأن لفظ الكفارة يشعر إلى السيئة، قال العيني: الكفارة عبارة عن الفعل والخصلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة اهـ.

أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ» ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ، فَبَصَقَ فِيهِ ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: «أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا»⁽¹⁾.

(أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ) بالثنية وفي رواية قدمه بالإفراد أي اليسرى كما في حديث أبي هريرة في الباب الآتي، وزاد أيضًا من طريق همام، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَدْفِنُهَا، (ثُمَّ أَخَذَ) ﷺ (طَرَفَ رِدَائِهِ، فَبَصَقَ فِيهِ ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ) فيه البيان بالفعل ليكون أوقع في النفس، (فَقَالَ) ﷺ: «(أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا)» أي: كما فعلت عطف على المقدّر بعد حرف الاستدراك أي: ولكن ليزق أو يفعل هكذا وليست كلمة أو للشك بل للتغيير أنه مميز بين هذا وبين ذاك أو للتنويع أن حمل

وأيضًا ذكر المصنف فيه حديث: «الزقاق في المسجد خطيئة» وهو نص في كونه خطيئة وسيئة. ثم ترجم رابعًا: (باب دفن النخامة في المسجد) وأشار عندي فيه أيضًا إلى مسألة خلافية وهي جواز دفنها في المسجد، فإن بعضهم لم يقولوا بذلك، والأحاديث صريحة في ذلك ولذا ترجم به إثباتًا لجوازه، قال الحافظ: قال الجمهور: يدفننها في تراب المسجد أو رمله أو حصائه، وحكى الروياني: أن المراد بدفنها إخراجها من المسجد أصلاً، قال الحافظ: الذي قاله الروياني يجري على ما قاله النووي من المنع مطلقاً اهـ.

ثم ترجم خامسًا بـ (باب إذا بدره الزقاق) وأشار بالترجمة إلى أن لفظ: أو في حديث الباب للتنويع لا للتخيير، وهو محمول على ما إذا بدره، فكأنه أشار بالترجمة إلى أنه لا يبصق في الثوب بدون الحاجة للتقذر، قال الحافظ: استشكل التقييد في الترجمة بالمبادرة مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ: «وليبصق عن يساره»، فإن عجلت به بادرة فليقل بثوبه هكذا» ثم طوى بعضه على بعض، ولا بن أبي شيبه وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه، والحديثان صحيحان لكنهما ليسا على شرط البخاري، فأشار إليهما بأن حمل الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فضل اهـ. قال السندي: أشار بهذه الترجمة إلى أن الحديث المطلق المذكور في الباب محمول على التقييد بشهادة روايات لم يذكرها المصنف لكونها ليست على شرطه، وقد ذكر بعضها مسلم في «صحيحه» اهـ.

(1) أطرافه 241، 412، 413، 417، 531، 532، 822، 1214 - تحفة 582.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن البصاق في المسجد رقم (551). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث كراهية النخامة في القبلة للمصلي وجوازها تحت القدم وعن اليسار وفي طرف الرداء وحكها فيه. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: (رؤيته عليه السلام النخامة في القبلة للمصلي) فيه دليل على أنه عليه السلام عند دخوله المسجد كان يتصفحه بالنظر يمينًا وشمالًا وأمامًا ولولا ذلك لما كان يراها لو كان =

الأخير على ما إذا بدره البزاق ومن فوائد هذا الحديث: تعظيم المساجد عن

مشغولاً بما هو فيه من الحضور والترقي لما رآها وفيه من الفقه أن نظره عليه السلام المسجد على طريق التعظيم له لكونه منسوباً إلى الولي الجليل ومحبوساً على عبادته وهو أيضاً مما تحت أياته وهو يسأل عنه فإن كان ما يكون الشخص يتصرف فيه من مال أو أهل أو وجه من وجوه التصرفات كانت المنفعة في ذلك تعود عليه وذلك مما تعبد به أعني أنه هو الذي ينظر فيه من طريق ما كلفه والمنفعة فيه عامة مثل وجوب النظر على الإمام في شأن المساجد والطرق وما أشبه ذلك والمنفعة فيها عامة وقد قال الله عز وجل في شأن المساجد: ﴿فِي بُيُوتٍ إِذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ [النور: 36] قال العلماء: رفعها صيانتها، ورفعها صيانتها يوجب النظر لها والتأمل لئلا يلحقها خلل وسيدنا ﷺ المشرع لذلك فهو أحرص الناس على ذلك فظهر ما وجهناه ويزيد ذلك تحضياً قوله ﷺ: «عرضت علي أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد». وهذا مما يحرض على النظر إليه والاهتمام به فإنه لا يرى ذلك المقدار إلا بنظر وتأمل ويترتب على هذا من الفقه أن الإمام إذا دخل المسجد يلتفت إليه بنية الاهتمام به وكرامة أن يحدث فيه حدث فيكون مأجوراً على ذلك وأن يلقي به أدى فيزيله فهي نية خير ومن نوى نية خير كان عليها مأجوراً فكيف إذا كان ذلك موافقاً لفعله ﷺ وهل يكون ذلك مطلوباً لرب المنزل لكونه مستريحاً عليه فبالعلة التي عللنا أولاً تكون ذلك لأن الباب واحد لكن في المساجد أكد لتعظيمها فإنها من الشعائر وتعظيم الشعائر من التقوى بمقتضى الكتاب ولا يكون تعظيمها كما يعظم أهل الكتاب كنائسهم وبيعهم بالبناء والزخرفة فقد جاء نهيه ﷺ عن ذلك وجعله من شروط الساعة وقد ظهر في زماننا ذلك فزخرفوها في المباني والكسوات ثم يردونها للجبايات والأكل واللغو والبيع والشراء وهذا بضد ما كان عليه ﷺ والخلفاء بعده والسادة بعدهم وهنا بحث هل يجوز إذا كانت في الجدر الذي ليس في القبلة وهل يجوز لغير المصلي وإن كانت ليست في جدار فالجواب عن الأول إن جعلنا التعليل الذي علله ﷺ في القبلة بأن قال إنه يناجي ربه إنها العلة في الكراهة فهو يقتضي الجواز في غير القبلة وإن قلنا أن العلة ما جعل الله عز وجل للبيوت التي نسبها إلى نفسه من التعظيم وهذا معروف من الكتاب والسنة والإجماع فيكون ما علله عليه السلام للقبلة زيادة في الاحترام وهو الأظهر يؤيد ما قلناه قوله عليه السلام: النخامة في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها. وهذا عام في جميع أجزاء المساجد كلها من حائط وأرض وغيرهما وهو الجواب في المسألتين المتقدمتين ولهذا المعنى لما رأى بعض المباركين شخصاً يبصق في المسجد فقال له لا تأثم فجاوبه الفاعل كفارتها دفنها فقال له رضي الله عنه: أنا أنهاك عن المعصية وأنت تجاوبني بالكفارة ترك الذنب خير من طلب المغفرة وقد رأيت بعض العلماء الذين يقتدى بهم في العلم والفقه يكره أن يبصق في المسجد في هدف كان يقرب المسجد ولم يكن ذلك من رحاب المسجد ولا فنائه وكان هو قاعداً في آخره لكونه يبتدئ البصاق في المسجد وإن كانت تلك النخامة لا تقع فيه خيفة من ذلك الشيء اليسير الذي لا ينفك يخرج معها غالباً مثل رؤوس الإبر وقد تكون تقع في المسجد ولا يصل حيث تصل النخامة فأعجبني ذلك الاحترام منه وفي الحديث =

أثقال البدن وعن القاذورات بالطريقة الأولى .

الذي أوردناه شاهد على المنع وهنا بحث وهو لم قال دفنها ولم يقل تغطيتها فالجواب عنه لو قال تغطيتها لكان الضرر يبقى بها أكثر بدليل أنه إذا غطاها وخرج جاء غيره فربما قعد على موضعها ويسجد عليها فيلحقه منها بلل في ثوبه وكذلك في وجهه وأكثر الناس لا يحمل ذلك وربما يكون ذلك سبباً أن يقع له كراهية في المسجد وقد يتخلف عنه وقد جاء أن الذي قلبه متعلق بالمساجد من السبعة الذين يظلمهم الله تحت عرشه يوم القيامة وكيف تكون حال من تقع له فيها كراهة خيف عليه وعلّة أخرى ربما في أيام الحر إذا كثرت قد يتولد منها رائحة إذا كانت مغطاة تغطية يسيرة يتأذى بها وقد نهينا أن يدخل المسجد برائحة قذرة وربما يجتمع لتلك الرائحة الذباب واجتماعه مما يتأذى به فيتضاعف الضرر بذلك أكثر مما كان أولاً وقد تكبر من أجل ذلك الخطيئة وصاحبها لا يشعر وإذا كان الدفن فلا يقع به هذا الضرر لأن الدفن قد علم بالعرف أنه التعمق في باطن الأرض وإكثار التراب على الشيء المدفون فإنه بإكثار التراب على الشيء المدفون تندفع منه إذايته ويكون كثرة التراب عليه بحسبه من كبر جرمه أو سيلانه فإذا كثر عليه التراب انقطعت مادة الرائحة ومادة البلل الذي يكون فيه وغير ذلك من المستقذرات ويبقى وجه الأرض على حاله من الحسن والطهارة فلهذه العلة والله أعلم أخبر ﷺ بدفنها ولم يقل يغطيها وهذا الدفن إذا كان المسجد تراباً رخواً أو رملاً فأمّا إن كان أرضاً صلبة أو مبلطاً أو بحصير فممنوع لعدم التكفير وهو الدفن.

الوجه الثاني: قوله: «وحكها بيده» فيه من الفقه وجوه منها الدليل على تواضعه عليه السلام لله سبحانه ومنها أنه أكبر في النهي وأبلغ في احترام المساجد ومنها أن الفاعل للبر لا ينبغي أن يزهد في شيء منه لأنه إذا كان إخراجهم مثل القذاة يكون مأجوراً فيها فكيف بمثل هذه ومثل هذا ما ذكر عن بعض الصحابة أن ابنا وأباه تقارعا على من يخرج مع سيدنا ﷺ منهما في بعض غزواته فخرجت قرعة الابن فقال له الأب أثرتني بها يا بني فقال له الجنة هذه يا أباه لا أوثرك بها فاستشهد بين يدي رسول الله ﷺ ومنها أيضاً الحث على تكسب الحسنات وإن كان صاحبها ملياً وقد قال مولانا جل جلاله: ﴿وَلَا تَمَنَّ شَكْرُكُمْ﴾ [المقدر: 6] قال بعض العلماء في معناه: أي تضعف عن الخير وتقول معي ما يكفيني والخطاب له عليه السلام والمراد أمته.

الوجه الثالث: قوله: «ورئي منه كراهة أو رئي كراهية لذلك» هذا شك من الراوي لما رأى من قرائن الأحوال التي تدل على أحد المحتملات أو تنبيه منه على مجموعها لأنه احتمال الأمر ثلاثة وجوه ويترتب على كل وجه منها وجه من الفقه والوجوه أحدها أن يكون وجد هو ﷺ الكراهية لذلك فرؤيت في وجهه ويترتب على ذلك من الفقه أن المؤمن إذا رأى مكروها تغير لذلك ويكون تغيره بقدر إيمانه فلما كان سيدنا ﷺ أكثر الناس إيماناً تغير من ذلك المكروه حتى روي فيه وهنا بحث هل كان ذلك التغير لما انتهك من حرمة القبلة كما علله عليه السلام أو لما يترتب على فاعله من الإثم وكان هو ﷺ قد طبع على الرحمة للعالم كافة لقول الله عز وجل: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ [فاطر: 8] فكيف على المؤمنين أو على مجموعهما وهو الأظهر ومثل ذلك ينبغي للمؤمنين أن يتغيروا عند انتهاك حرم الله وعند النوائب التي تطرأ على أحد من المؤمنين وآكد ما =

ومنها : احترام جهة القبلة .

يكون في الدين لأنها الخسارة العظمى فكيف بمجموعهما وفي مثل هذه الصفات المباركة فاق أهل الصوفية غيرهم يروى من مثل هذا أن بعضهم كان له شريك في بعض الأشياء فطلبه يوماً فقبل له إنه على مخالفة فقال هكذا يكون وأنا حي فتوضاً ودخل الخلوة وعهد أنه لا يخرج حتى يشفعه الله فيه فلما فرغ ذلك من مخالفته قيل له إن شريكك يطلبك فأتاه فقبل له : إنه دخل الخلوة من أجلك وما كنت عليه فقال لهم قولوا له يخرج فوالله ما أعود لها وتاب وحسنت حاله واحتمل أن يكون أظهر الكراهية لذلك من أجل قوة الزجر وإن ذلك من أعلام الدين فيلزم على ذلك إظهار الكراهة عند رؤية شيء من المكروهات وهي السنة واحتمل وجهاً ثالثاً وهو أنه وجد الكراهية موضع الطبع المبارك وتعهد الزيادة فيها ليقترن به من وجدها ومن لم يجدها وهو أظهر الوجوه ويترتب على ذلك من الفقه أن وجود الكراهية لذلك من علامة الإيمان وقد نص عليه السلام على ذلك في الحديث في تغيير المنكر فقال عند عدم الاستطاعة فمن لم يستطع فيقلبه وذلك أضعف الإيمان. وتكون الزيادة فيه سنة واقتداء به عليه السلام ولأجل هذا أشار الراوي كما تقدم.

وقوله : «وشدته عليه» هذا الضمير يعود على الفاعل لها أو على فعل المكروه نفسه.

الوجه الرابع : قوله : «إذا قام يصلي فإنما يناجي ربه أو ربه بينه وبين القبلة». الشك هنا من الراوي فعلى القول بالمناجاة فما هي هنا لأن المناجاة لغة كلام سر بين اثنين فصاعداً وهنا المتكلم واحد فكيف تكون المناجاة وقد بين هذا المعنى بعض السادة المتبعين على لسان العلم والسنة فقبل له كيف حالك فقال بخير أنا بين أمرين في العبادة : فتارة أناجي مولاي بدعائي وتسييحي وتارة يناجيني بتلاوتي كتابه فأنا القارئ وهو المخاطب لي.

الوجه الخامس : قوله عليه السلام : «فإنما يناجي» دليل لأهل السنة الذين يقولون إن القرآن كلام الله وأن القراءة كلام القارئ والمتلو كلام الله والصفة لا تفارق الموصوف فعلى هذا تكون الصلاة مناجاة حقيقة فإنها مشتملة على قراءة وتسييح ودعاء فالتسييح والدعاء من العبد إلى الرب والقراءة من الرب إلى العبد ولهذا المعنى يقول أهل الصفاء والأحوال المباركة إنهم إذا تلووا بالحضور خرجوا بقوة اليقين والتصديق عن حركات الحروف وسمعوا بغير واسطة وهذا لا يعرفه إلا أهل الذوق الذين سلكوا على حدود السنة وقليل ما هم.

الوجه السادس : هو قوله عليه السلام : «به بينه وبين القبلة»، فهذا دليل على أهل التجسيم والحلول أن دعواهم باطلة وأن الحلول والتحيز في حقه تعالى مستحيل فإنه لو كان جل جلاله كما زعموا تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً بالحلول على العرش فكيف يكون هناك ويكون بين المصلي وبين قبلته وكم من المصلين في الزمن الفرد في أقطار الأرض مختلفين متباينين من جهتين من جهة التباعد وتضاد الأقطار. فيلزم على ذلك تعداده أو تجزؤه وهذا محال بالإجماع منا ومنهم فلم يبق إلا التأويل فكما تتأول هنا تتأول في غيره من الآثار والآي فنرجع الآن لما فيه من الفائدة أعني في هذا اللفظ وهو قوله : «بينه وبين القبلة» هذه الكناية تنبئ عن قرب خير المولى إلى المصلي وعظم إحاطته به لأنه إذا كان ما بينه وبين القبلة لم يغيب عنه من حركاته ولا سكناته شيء كما قال تعالى : ﴿وَمَنْ أَوْقَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْلٍ أَلْوَيْدٍ﴾ [ق : 16] كناية أيضاً =

ومنها : إزالة البزاق وغيره من الأقدار من المسجد .

ومنها : أنه إذا بزق يبزق عَنْ يساره ولا يبزق أمامه تشريعاً للقبلة ولا عَنْ يمينه تشريعاً لليمين ، وقد جاء في رواية البخاري فَإِنَّ عَنْ يمينه ملكاً ، وعند ابن أبي شيبة بسند صحيح لا يبزق عَنْ يمينه فعن يمينه كاتب الحسنات ، ولكن يبزق عَنْ شماله أو خلف ظهره قال محمود العيني : وقوله عَنْ يمينه ملكاً دليل على أنه لا يكون حالئذ عن يساره ملك ؛ لأنه في طاعة فإن قيل يחדش في هذا قوله ﷺ : «إن الكرام الكاتبين لا يفارقان العبد إلا عند الخلاء والجماع» .

فالجواب : أن هذا الحديث ضعيف لا يحتج به انتهى .

وَقَالَ النووي : هذا في غير المسجد أما فيه فلا يبزق إلا في ثوبه ، وفيه : أن سياق الحديث على أنه في المسجد ، ثم اعلم أن البصاق في المسجد خطيئة مطلقاً سواء احتاج إليه أو لا فإن احتاج بزق في ثوبه فإن بزق في المسجد يكون خطيئة وعليه أن يكفر هذه الخطيئة بدفنه .

وَقَالَ القاضي عياض : البزاق ليس بخطيئة إلا في حق من لم يدفنه فأما من أراد دفنه فليس بخطيئة وهذا غير صحيح والحق ما تقدم قاله محمود العيني . واختلفوا في المراد بدفنه فالجمهور على أن الدفن في تراب المسجد ورملة وحصياته أن كانت فيه هذه الأشياء وآلا يخرجها وعن أصحاب الشافعي قولان : أحدهما إخراجها مطلقاً وهو المنقول عَنْ الروياني فإن لم يكن للمساجد تربة وكانت ذات حصر فلا يجوز احتراماً للمالية .

ومنها : أن البزاق طاهر وكذا النخامة طاهرة وليس فيه خلاف إلا ما حُكِيَ عَنْ إبراهيم النخعي انه يقول : البزاق نجس .

وَقَالَ القرطبي : الحديث دالٌّ على تحريم البصاق في القبلة وإنَّ الدفن لا يكفيه قيل هو كما قَالَ ، وقيل : دفنه كفارة ، وقيل : النهي فيه للتنزيه ، والأصح أنه للتحريم ، وفي صحيح ابن خزيمة ، وابن حبان من حديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً : من ثقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقله بين عينيه .

⁼ على أن إحاطته بالأشياء جل جلاله جزئياتها وکلیاتها على قرب أو بعد أو سر أو علانية على اختلاف العوالم على حد واحد لا يغيب عنه سبحانه منها شيء .

وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه .

وروى أبو داود من حديث أبي سهلة السائب بن خلاد قال أحمد: هو من أصحاب النبي ﷺ: إن رجلاً أم قوماً فبصق في القبلة ورسول الله ﷺ ينظر فقال رسول الله ﷺ حين فرغ: « لا يصلي لكم » فأراد بعد ذلك أن يصلي لهم فمنعوه وأخبروه بقول رسول الله ﷺ فذكر ذلك لرسول الله ﷺ قال: « نعم » وحسبت أنه قال: إنك آذيت الله ورسوله ، والمعنى: أنه فعل فعلاً لا يرضي الله ولا رسوله .

وفي رواية مسلم: ما بال أحدكم يقوم يستقبل ربه عزَّ وجلَّ فيتنخَّع أمامه أياً أحب أن يستقبل فيتنخَّع في وجهه .

وفي رواية النسائي عن أنس رضي الله عنه قال: رأى رسول الله ﷺ نخامة في قبلة المسجد فغضب حتى أحمرَّ وجهه فقامت امرأة من الأنصار فحككتها وجعلت مكانها خلوقاً ، فقال رسول الله ﷺ: « ما أحسن هذا » ، وفي كتاب المساجد لأبي نعيم: من ابتلع ريقه إعظماً للمسجد ولم يمح اسمًا من أسماء الله بيزاق كان من خيار عباد الله ، وفي سننه ضرار بن عمرو ، وفيه كلام .

وروى أحمد في مسنده من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً بإسناد حسن: من تنخم في المسجد فليغيب نخامته أن يصيب جلد مؤمن أو ثوبه فيؤذيه ، وروى أحمد أيضاً والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً: من تنخم في المسجد فلم يدفنه فسيئة فإن دفن فحسنة .

وروى أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « من دخل هذا المسجد فبزق فيه أو تنخم فليحضر فليدفنه فإن لم يفعل فليبزق في ثوبه ثم ليخرج به » ، وقوله: « فإن لم يفعل » أي: « فإن لم يحضر أو يمكن الحضر فليبزق في ثوبه » .

وفي حديث مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه: « ووجدت في مساوي أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن » ومن هذا قال القرطبي: فلم يثبت لها حكم السيئة لمجرد إيقاعها في المسجد بل به وتركها غير مدفونة .

وروى سعيد بن منصور ، عن أبي عبيدة: أنه تنخم في المسجد ليلة فَنسي أن يدفنها حتى رجع إلى منزله فأخذ شعلة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها ، ثم

406 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى»⁽¹⁾.

قَالَ: الحمد لله الذي لم يكتب عليّ خطيئة الليلة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ) نافع) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا) بالصاد وهو ما يسيل من الفم (فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ) وفي رواية المستملي في جدار المسجد، وفي رواية البخاري في أواخر الصلاة من طريق أيوب، عن نافع: في قبلة المسجد، وزاد فيه ثم نزل، وفيه إشعار بأنه كان في حالة الخطبة وصدق الإسماعيلي بذلك في روايته من طريق شيخ البخاري.

(فَحَكَّهُ) أي: البصاق وزاد المؤلف في روايته من طريق أيوب، عَنْ نافع أَيضًا قَالَ: وأحسبه دعا بزعفران فلطخه به وزاد عبد الرزاق في روايته، عَنْ معمر، عَنْ أَيُوب: فلذلك صنع الزعفران في المساجد (ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَبْصُقُ قِبَلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: جهة (وَجْهِهِ فَإِنَّ اللَّهَ) تَعَالَى عَنْ الجهات.

(قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى) فهذا أَيضًا سبيل التشبيه أي كان الله تَعَالَى في مقابلة وجهه وَقَالَ النوويّ معناه: فَإِنَّ عِظْمَةَ اللَّهِ قِبَلَ الْجِهَةِ الَّتِي عَظَّمَهَا وَقِيلَ مَعْنَاهُ فَإِنَّ ثَوَابَهُ قِبَلَ وَجْهِهِ فَلَا يَقَابِلُ هَذِهِ الْجِهَةَ بِالْبِزَاقِ لِأَنَّهُ الِاسْتِخْفَافُ لِمَنْ يَبْزُقُ إِلَيْهِ وَتَحْقِيرُهُ وَمُطَابَقَةُ هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَتَبَادِرَ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ إِسْنَادِ الْحِكِّ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ بِيَدِهِ، وَأَنَّ الْمَعْهُودَ مِنْ جِدَارِ الْقِبْلَةِ جِدَارُ قِبْلَةِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَسْقُطُ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى بَعْضِ التَّرْجُمَةِ، وَلَا يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْحِكَّ كَانَ بِيَدِهِ وَلَا مِنَ الْمَسْجِدِ عَلَى أَنَّ الْحِكَّ بِالْيَدِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَالَةً أَوْ لَا كَمَا تَقْدُمُ، فَافْهَمُ.

وهذا الحديث أخرجه البخاري في الأدب وغيره أَيضًا وكذا أخرجه مسلم والنسائي.

(1) أطرافه في 753، 1213، 6111 - تحفة 8366.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن البصاق في المسجد رقم (547).

407 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «رَأَى فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ مُحَاطًا أَوْ بُصَاقًا أَوْ نُخَامَةً، فَحَكَّهُ»⁽¹⁾.

34 - بَابُ حَكِّ الْمُحَاطِ بِالْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنْ وَطِئْتَ عَلَى قَدَرٍ رَطْبٍ، فَأَغْسِلْهُ.....»

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) ابن أنس الإمام (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) رضي الله عنها (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ مُحَاطًا) بضم الميم وهو ما يسيل من الأنف، (أَوْ بُصَاقًا) من الفم (أَوْ نُخَامَةً) من الصدر كذا وقع في الموطأ بالشك، وفي رواية الإسماعيلي من طريق معن عن مالك: أو نخاعاً بدل مخاطاً، (فَحَكَّهُ) أي: الذي رآه.

34 - بَابُ حَكِّ الْمُحَاطِ بِالْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ

(بَابُ حَكِّ الْمُحَاطِ بِالْحَصَى) وفي رواية بالحصباء، (مِنَ الْمَسْجِدِ) فإن قيل: قد ذكر من الباب السابق حك الصاق باليد وهنا حك المخاط بالحصى فهل فيه زيادة فائدة، فالجواب: نعم ذلك؛ لأنَّ المخاط غالباً يكون له جرم لزج فيحتاج في قلعه إلى معالجة وهي بالحصى ونحوه والبصاق ليس كذلك فيمكن نزع بلا آلة إلا أن يخالطه بلغم فحينئذ يلحق بالمخاط فإن قيل الباب معقود على حك المخاط والحديث يدل على حك النخامة فما التلقيق بينهما؟ فالجواب: إنهما لما كانا فضلتيين طاهرتين لم يفرق بينهما إشعاراً بأنَّ حكمهما واحد هكذا ذكره حكمهما في والأوجه على ما قال محمود العيني أن يقال إنه وإن كان بينهما فرق وهو أنَّ المخاط يكون من الأنف والنخامة تكون من الصدر لكنه ذكر المخاط في الترجمة والنخامة في الحديث إشعاراً بأنَّ بينهما اتحاداً في الشخانة والزوجة وأنَّ حكمهما واحد من هذه الحيثية أيضاً، فافهم.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: «إِنْ وَطِئْتَ عَلَى قَدَرٍ رَطْبٍ، فَأَغْسِلْهُ

(1) تحفة 17155، أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن البصاق في المسجد رقم (549).

وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا».

وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا» أي: فلا تغسله فإنه لا يضررك وطؤه وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبه بسند صحيح وَقَالَ فِي آخِرِهِ وَإِنْ كَانَ يَابِسًا لَمْ يَضُرَّهُ. وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ حَيْثُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ الْعَظْمَى فِي النَّهْيِ احْتِرَامُ الْقِبْلَةِ لَا مَجْرَدُ التَّأَذِّي بِالْبَزَاقِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ عِلَّةً أَيْضًا لَكِنْ احْتِرَامُ الْقِبْلَةِ فِيهِ أَكَّدَ فَلِهَذَا لَمْ يَفْرُقْ فِيهِ بَيْنَ رَطْبٍ وَيَابِسٍ بِخِلَافِ مَا عِلَّةُ النَّهْيِ فِيهِ مَجْرَدُ الْاسْتِقْدَارِ فَلَا يَضُرُّ وَاطَى الْيَابِسِ مِنْهُ، انْتَهَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: فِيهِ تَعَسُفٌ وَبَعْدُ عَظِيمٌ وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ فِي وَجْهِ التَّعَسُفِ أَنَّهُ كَمَا أَنَّ احْتِرَامَ الْقِبْلَةِ عِلَّةٌ لِلنَّهْيِ كَذَلِكَ التَّأَذِّيُّ عِلَّةٌ لَهُ بَلِ الْعِلَّةُ الْعَظْمَى هِيَ التَّأَذِّيُّ لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكَ أَذَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَإِنْ قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا عِلَّةُ النَّهْيِ فِيهِ مَجْرَدُ الْاسْتِقْدَارِ فَلَا يَضُرُّهُ وَطء يَابِسِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ فِيهِ كَوْنُهُ نَجَسًا وَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ صِفَةُ النِّجَاسَةِ بِيَابِسِهِ غَيْرَ أَنَّ وَطء يَابِسِهِ لَا يَضُرُّهُ لِعَدَمِ التَّصَاقِهِ بِالْجِسْمِ وَعَدَمِ تَلَوُّثِهِ بِهِ لَا لِمَجْرَدِ كَوْنِهِ يَابِسًا أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَلَى مَكَانٍ عَلَيْهِ نَجَسٌ يَابِسٌ لَا يَجُوزُ صَلَاتُهُ وَلَوْ كَانَ عَلَى بَدْنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ نَجَسٌ يَابِسٌ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ أَيْضًا فَعَلِمَ أَنَّ النِّجَاسَةَ الْمَانِعَةَ تَضُرُّهُ مُطْلَقًا غَيْرَ أَنَّهُ عَفِيَ يَابِسُهَا فِي الْوَطءِ هَذَا وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ هَذَيْنِ الْإِيرَادَيْنِ لَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ إِنْ أَمَعَنْتَ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ⁽¹⁾.

ثُمَّ قَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي وَجْهِ الْمُنَاسَبَةِ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ حَكَّ النِّخَامَةِ بِالْحَصَى وَفِي التَّرْجَمَةِ حَكَّ الْمَخَاطِ بِالْحَصَى وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَابِسًا إِذْ الْحَكُّ لَا يَفِيدُ فِي رَطْبِهِ لِأَنَّهُ يَنْتَشِرُ وَيَزْدَادُ التَّلَوُّثُ بِهِ فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ رَطْبِهِ وَيَابِسِهِ وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِهِ فِي ظَاهِرِ الْحَدِيثِ فِي الرُّطْبِ يَزَالُ بِمَا يُمْكِنُ إِزَالَتُهُ وَفِي الْيَابِسِ بِالْحَصَاةِ وَنَحْوِهَا فَكَذَلِكَ فِي أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَيْثُ ذَكَرَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا قَالَ: إِنْ كَانَ رَطْبًا فَاغْسِلْهُ وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا أَيْ: فَلَا يَضُرُّكَ وَطؤه فَتَكُونُ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَهُمَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ وَهَذَا

(1) وذلك لأنه لم ينف كون التأذي علة أيضًا غاية ما في الباب أنه جعل العلة العظمى احترام القبلة التي حرمها الله وهو كذلك وأما قوله ﷺ إِنَّكَ أَذَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَمَعْنَاهُ فَعَلْتَ فَعَلًا لَا يَرْضَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ حَيْثُ لَمْ تَعْظُمَ مَا عَظَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَأَمَّا قَوْلُ ذَلِكَ الْحَافِظِ بِخِلَافِ مَا عِلَّةُ النَّهْيِ فِيهِ مَجْرَدُ الْاسْتِقْدَارِ فَمَعْنَاهُ أَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ الْاسْتِقْدَارُ مَجْرَدًا عَنْ احْتِرَامِ الْقِبْلَةِ لَا مَجْرَدًا عَنْ كُلِّ عِلَّةٍ أُخْرَى غَيْرِ الْاسْتِقْدَارِ فَافْهَمْ.

408، 409 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ، فَتَنَاولَ حَصَاةً فَحَكَّهَا، فَقَالَ: «إِذَا تَنَحَّمْ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى»⁽¹⁾.

35 - باب: لَا يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ

410، 411 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ،

القدر كاف لأنه إقناعي لا برهاني هذا.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري البصري المعروف بالتبوكي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (ابْنُ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف القرشي الزهري، (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيدٍ) سعد بن مالك الخدري رضي الله عنهما (حَدَّثَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ) المدني (فَتَنَاولَ حَصَاةً فَحَكَّهَا) أي: النخامة وفي رواية: فحَثَّهَا بالتاء المثناة من فوق ومعناها واحد.

(فَقَالَ) ﷺ: (إِذَا تَنَحَّمْ أَحَدُكُمْ) أي: رمى بالنخامة، (فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة (وَجْهِهِ) لأنها الجهة التي عظمها الله حيث جعلها جهة القبلة، (وَلَا عَنْ يَمِينِهِ) فإن عَنْ يَمِينِهِ ملكًا، وعند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عَنْ يَمِينِهِ كاتب الحسنات، (وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى).

35 - باب: لَا يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ

(باب) بالتنوين (لَا يَبْصُقُ) أي: المصلي (عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ). (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة، (قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف هو ابن خالد.

(1) حديث 408 طرفاه 410، 416 - تحفة 12281 حديث 409 طرفاه 411، 414 - تحفة 3997

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن البصاق في المسجد رقم (548).

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ، فَتَنَاولَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصَاةً، فَحَثَّهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا تَنَحَّيْتُمْ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَتَنَحَّمْ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى»⁽¹⁾.

(عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوف، (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيدٍ) الخدري رضي الله عنهما (أَخْبَرَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ، فَتَنَاولَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصَاةً، فَحَثَّهَا) بالتاء، (ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (إِذَا تَنَحَّيْتُمْ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَتَنَحَّمْ قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة (وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى) وهذا الحديث هو عين الحديث الذي مضى في الباب الذي قبله غير أنه من طريق أخرى، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فبين البخاري وبين ابن شهاب هنا ثلاثة أنفس وهم: يحيى بن بكير، والليث بن سعد، وعقيل وهنالک بينهما اثنان وهما: موسى بن إسماعيل، وإبراهيم بن سعد.

غير أنه وقع هنالك أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ وَهنا أَخْبَرَاهُ وَأَنَّ هنالك في جدار المسجد وهنا في حائط المسجد وَأَنَّ هنالك: فَحَثَّهَا، وَهنا: فَحَثَّهَا، وَهنالك: فَلَا يَتَنَحَّيْتُمْ، وَهنا: فَلَا يَتَنَحَّيْتُمْ بَدُونَ التَّأَكِيدِ، وَهنالك: تَحْتَ قَدَمِهِ، وَهنا: تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى.

وقوله: هنالك تَحْتَ قَدَمِهِ أَعْمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدَمُهُ الْيَمْنَى أَوْ الْيُسْرَى، وَهنا فَسَّرَ الْمُرَادَ مِنَ الْقَدَمِ وَهِيَ الْيُسْرَى؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَهُ فَضْلٌ عَلَى الْيَسَارِ ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ الْمَتَّقِمِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ قُتَيْبَةَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَتَّقِمِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ، وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ الْآتِي الَّذِي رَوَاهُ عَنْ آدَمَ، وَفِي ذَلِكَ جُزْمُ النَّوَوِيِّ بِالْمَنْعِ فِي كُلِّ حَالَةٍ دَاخِلِ الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا وَسِوَاءِ كَانِ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ، وَنَقَلَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ خَارِجَ الصَّلَاةِ.

(1) حديث 410 طرفاه 408، 416 - تحفة 12281 - 1/113 حديث 411 طرفاه 409، 414

412 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَتَفَلَّنَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ رِجْلِهِ»⁽¹⁾.

وروى عبد الرزاق عن ابن مسعود: أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في صلاة.

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: ما بصقت عن يميني منذ أسلمت. وعن عمر بن عبد العزيز: أنه نهى ابنه عنه مطلقاً وهذه كلها يشهد للمنع مطلقاً.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: النهي عن البصاق عن اليمين في الصلاة إنما هو مع إمكان غيره فإن تعذر فله ذلك.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: إن كان عن يساره واحد فلا يبزق في واحد من الجهتين لكن تحت قدمه أو ثوبه، وقد روى أبو داود عن طارق بن عبد الله المحاربي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إذا قام الرجل إلى الصلاة أو إذا صلى أحدكم فلا يبزق أمامه ولا عن يمينه ولكن عن تلقاء يساره إذا كان فارغاً أو تحت قدمه اليسرى ثم ليقبل به.

وهذا الحديث يؤيد ما قاله الخطابي ومعنى قوله: إن كان فارغاً، أي: متمكناً من البزق في يساره، وقوله: ثم ليقبل به، أي: ثم ليدفنه إذا بزق تحت قدمه اليسرى، وقد مر أن لفظ القول يستعمل عند العرب في معانٍ كثيرة.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين هو ابن الحارث الحوضي، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (قَتَادَةُ) بن دعامة، (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) وفي رواية أنس ابن مالك رضي الله عنه، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ) وفي رواية رسول الله ﷺ: (لَا يَتَفَلَّنَ) بالتاء المثناة من فوق ويضم الفاء وكسرهما والتفل شبيه بالبزق لأن الأول البزق ثم التفل ثم النفث ثم النفخ (أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ رِجْلِهِ) اليسرى وقد كرر المؤلف حديث أنس هذا في مواضع لكن في كل موضع باعتبار.

36 - باب: لِيَبْزُقَ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى

- 413 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ»⁽¹⁾.
- 414 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ،

36 - باب: لِيَبْزُقَ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى

- (باب) بالتونين (لِيَبْزُقَ) بالزاي المضمومة، وفي رواية: بالصاد المهملة (عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى) وذكر في هذا الباب حديثين:
- أحدهما: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ، وَفِيهِ: الْقَيْدُ بِالصَّلَاةِ، وَالْآخَرُ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَيْسَ فِيهِ هَذَا الْقَيْدُ عَلَى مَا سَيَجِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
- (حَدَّثَنَا آدَمُ) هُوَ ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) هُوَ ابْنُ دَعَامَةَ، (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا أَي: فَكَأَنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ) إِذَا هُوَ يَقْبَلُ عَلَيْهِ بِالتَّضَرُّعِ وَالتَّذَلُّلِ وَالِابْتِهَالِ وَالرَّبَّ تَعَالَى يَقْبَلُ عَلَيْهِ بِالرَّحْمَةِ وَالرَّاضُونَ، (فَلَا يَبْزُقَنَّ) بِالزاي والنون (بَيْنَ يَدَيْهِ) تَشْرِيقًا لِلْقِبْلَةِ، (وَلَا عَنْ يَمِينِهِ) تَشْرِيقًا لِلْيَمِينِ، (وَلَكِنْ) يَبْزُقُ (عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ) أَي: الْيُسْرَى لِيُطَابِقَ التَّرْجُمَةَ، وَفِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ تَصْرِيحٌ بِسَمَاعِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) وَفِي رِوَايَةِ الْأَصْبَلِيِّ: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَي: الْمَدَنِي، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَخْبَرَنَا (سُفْيَانُ) أَي: ابْنُ عَيْنَةَ، قَالَ: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بَنِ عَوْفٍ لَا الطَّوِيلَ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَدَلَ قَوْلِهِ

(1) أطرافه 241، 405، 412، 417، 531، 532، 822، 1214 - تحفة 1261.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ ثُمَّ «نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى» وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، سَمِعَ حُمَيْدًا، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ⁽¹⁾.

37 - باب كَفَّارَةِ الْبُرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَالظَّاهِرِ كَمَا قَالَه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ إِنَّهُ وَهَمَ وَأَوْقَعَهُ فِي هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ وَعَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ حُمَيْدًا، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فَظَنَّ أَنَّهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ مَعًا وَفَرَقَهُمَا.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَحَكَّهَا) بِالْكَافِ (بِحَصَاةٍ) وَفِي رِوَايَةٍ بِحَصَى، (ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ) يَبْزُقُ (عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى) كَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ وَتَحْتَ بَوَاوِ الْعُطْفِ وَالْأُولَى هِيَ الْمَطَابَقَةُ لِلتَّرْجُمَةِ، فَافْهَم.

وَلَا يُقَالُ: لَفْظَ عَنْ يَسَارِهِ شَامِلٍ لِقَدَمِهِ الْيُسْرَى فَمَا فَائِدَةُ تَخْصِيصِهَا بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّ لَا نَسْلَمَ أَنَّهُ شَامِلٌ لَهَا إِذْ جِهَةُ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ غَيْرُ جِهَةِ التَّحْتِ لَكِنْ قَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ بِحَذْفِ كَلِمَةٍ أَوْ هَكَذَا وَقَعَ لِلْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي آخِرِهِ الصَّلَاةِ وَرِوَايَةِ كَلِمَةٍ أَوْ أَعْمَ وَأَشْمَل.

(وَعَنِ الزُّهْرِيِّ) أَنَّهُ (سَمِعَ حُمَيْدًا) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّابِقِ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الْخُدْرِيِّ (نَحْوَهُ) أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا إِلَى أَنَّ سُفْيَانَ بْنَ عَيْنَةَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: بِالْعِنْعِنَةِ، وَالْآخَرُ: صَرَّحَ فِيهِ بِسَمَاعِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ.

37 - باب كَفَّارَةِ الْبُرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

(بَابُ كَفَّارَةِ) خَطِيئَةِ (الْبُرَاقِ) بِالزَّايِ وَفِي رِوَايَةِ بِالصَّادِ وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

(فِي الْمَسْجِدِ) أَيِ: الَّذِي يَبْزُقُ فِي الْمَسْجِدِ.

415 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبُرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا»⁽¹⁾.

38 - بَابُ دَفْنِ النَّحَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ

416 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ،

وَالْكَفَّارَةُ عَلَى وَزْنِ فَعَالَةٍ لِلْمَبَالِغَةِ كَقَتَالَةٍ وَضَرَّابَةٍ وَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ فِي الْأَسْمِيَةِ وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْفَعْلَةِ وَالْخَصْلَةِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَكْفِرَ الْخَطِيئَةُ أَيْ: تَسْتَرِهَا وَتَمْحُوهَا وَأَصْلُ الْمَادَّةِ مِنَ الْكُفْرِ وَهُوَ السِّرُّ وَمِنْهُ سَمِّيَ الزَّارِعُ كَافِرًا لِأَنَّهُ يَسْتُرُ الْحَبَّ فِي الْأَرْضِ وَسَمِّيَ الْمُخَالَفُ لِلدِّينِ الْإِسْلَامَ كَافِرًا لِأَنَّهُ يَسْتُرُ الدِّينَ الْحَقَّ.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هُوَ ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابْنُ الْحَجَّاجِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) ابْنُ دَعَامَةَ، (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ) وَفِي نَسْخَةٍ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْبُرَاقُ) وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ التَّغْلُ فِي الْمَسْجِدِ بِالتَّاءِ الْمُثَنَاءُ مِنْ فَوْقِ (فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ) بِالْهَمْزِ وَيَجُوزُ تَشْدِيدُ الْيَاءِ، أَيْ: إِيَّاهُ.

(وَكَفَّارَتُهَا) أَيْ: كَفَّارَةُ تِلْكَ الْخَطِيئَةِ (دَفْنُهَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: وَكَفَّارَتُهُ أَنْ تَوَارِيهِ، أَيْ: أَنْ تَغِيْبَهُ تَدْفِنُهُ، ثُمَّ قَوْلُهُ: فِي الْمَسْجِدِ ظَرْفٌ لِلْفِعْلِ وَلَا يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْفَاعِلِ فِيهِ حَتَّى لَوْ بَصُقَ مِنْهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ فِيهِ تَنَاوَلَهُ النَّهْيُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ.

38 - بَابُ دَفْنِ النَّحَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ

(بَابُ دَفْنِ النَّحَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ) يَعْنِي أَنَّهُ جَائِزٌ.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ) هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ بِسُكُونِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ بَابِ فَضْلِ مَنْ عِلْمٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَخْبَرْنَا (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) صَاحِبُ الْمُصَنَّفِ ابْنُ هَمَّامٍ الصَّنْعَانِيُّ، (عَنْ مَعْمَرٍ) هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ وَفِي رِوَايَةِ أَخْبَرْنَا مَعْمَرٌ، (عَنْ هَمَّامٍ) عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ بِالتَّشْدِيدِ هُوَ ابْنُ مِنْبِهِ بْنِ

(1) تحفة 1251.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْبُصَاقِ فِي الْمَسْجِدِ رَقْمُ (552).

سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَا يَبْصُقُ أَمَامَهُ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي اللَّهَ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ،

كامل الصَّنْعَانِي أَخُو وَهَبِ بْنِ مَنْبَهٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ هَؤُلَاءِ الرِّجَالُ فِي بَابِ حَسَنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ وَرَاوَةِ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ نَجَاحِي بِالْمَوْحِدَةِ وَبِالْمَعْجَمَةِ وَصَّنْعَانِي وَبَصْرِيَّ.

(سَمِعَ) أَي: أَنَّهُ سَمِعَ (أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) أَي: شَرَعَ فِيهَا، (فَلَا يَبْصُقُ) بِالصَّادِ وَالْجُزْمِ عَلَى النَّهْيِ (أَمَامَهُ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، أَي: قَدَامَهُ، (فَإِنَّمَا) وَفِي رِوَايَةٍ فَإِنَّهُ (يُنَاجِي اللَّهَ) عَزَّ وَجَلَّ (مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ) أَي: مَدَّةَ دَوَامِهِ فِي مُصَلَّاهُ وَظَاهِرُهُ تَخْصِصُ الْمَنْعِ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ لَكِنِ التَّعْلِيلُ بِأَذَى الْمُسْلِمِ كَمَا فِي رِوَايَةٍ يَقْتَضِي الْمَنْعَ مُطْلَقًا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّلَاةِ وَالْجَمْعُ بِأَنْ يُقَالَ كَوْنُهُ فِي الصَّلَاةِ أَشَدَّ إِثْمًا مُطْلَقًا وَكَوْنُهُ فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ أَشَدَّ إِثْمًا مِنْ كَوْنِهِ فِي غَيْرِهَا مِنْ جِدَارِ الْمَسْجِدِ فَهِيَ مَرَاتِبٌ مُتَفَاوِتَةٌ مَعَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْمَنْعِ.

(وَلَا) يَبْصُقُ (عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا) وَظَاهِرُهُ اخْتِصَاصُهُ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ أَيْضًا.

(وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ) إِذَا كَانَتْ جِهَتُهُ فَارِغَةً عَنِ الْمُصَلِّينَ، وَفِي حَدِيثِ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحَارِبِيِّ الْمُرَوِّىِّ فِي السَّنَنِ: وَلَكِنْ عَنْ تَلْقَاءِ يَسَارِهِ إِذَا كَانَ فَارِغًا فَإِنْ قِيلَ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَنَعَ الْبِزَاقِ عَنِ الْيَمِينِ لِأَجْلِ الْمَلِكِ وَفِي يَسَارِهِ أَيْضًا مَلِكٌ.

أَجِيب: بِاحْتِمَالِ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِمَلِكِ الْيَمِينِ تَشْرِيفًا لَهُ وَتَكْرِيمًا هَكَذَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقَدَمَاءِ.

وَفِيهِ نَظَرُ ظَاهِرٌ وَأَجَابَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: بِأَنَّ الصَّلَاةَ أَمَّ الْحَسَنَاتِ الْبَدِئِيَّةِ فَلَا دَخَلَ لِكَاتِبِ السِّيَّاتِ فِيهَا وَيَشْهَدُ لَهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ مُوقِفًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ كَاتِبُ الْحَسَنَاتِ وَيُقَالُ: إِنَّ لِكُلِّ أَحَدٍ قَرِينًا وَمَوْقِعَهُ يَسَارُهُ كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فَإِنَّهُ يَقُومُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَمَلِكُهُ عَنْ يَمِينِهِ وَقَرِينُهُ عَنْ يَسَارِهِ أَنْتَهَى.

أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ، فَيَذْنُهَا»⁽¹⁾.

فلعل المصلي إذا تفل عن يساره يقع على قرينه وهو الشيطان، ولعل الملك حينئذ يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك أو أنه يتحوّل في الصلاة إلى اليمين، والله أعلم.

(أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ) أي: اليسرى (فَيَذْنُهَا) بالنصب على أنه جواب الأمر ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي فهو يدفنها ويجوز الجزم أيضًا عطفًا على الأمر وتأنيث الضمير في يدفنها على تأويل البصقة التي يدلّ عليها قوله: وليبصق قَالَ ابن جمرة: لم يقل يغطيها لأنّ التغطية يستمر الضرر بها إذ لا يأمن أن يجلس غيره عليها فيؤذيه بخلاف الدفن فإنه يفهم منه التعميق في الأرض ويؤيد هذا ما رواه الطبراني فليحفر وليدفنه، وعند ابن أبي شيبة مرفوعًا: إذا بزق في المسجد فليحفر وليعمق.

وَقَالَ النووي في الرياض: المراد بدفنها ما إذا كان المسجد ترابيًا أو رمليًا فأما إذا كان مبلطًا مثلاً فذلكها عليه بشيء فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقدر، انتهى.

وَقَالَ الحافظ العسقلاني: لكن إذا لم يبق لها أثر البتّة فلا مانع وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم: ثم دلكه بنعله وكذا قوله في حديث طارق عند أبي داود: وبزق تحت رجله وذلك.

فائدة:

قال القفال في فتاواه: هذا الحديث محمول على ما يخرج من الفم أو ينزل من الرأس أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا يدفن في المسجد انتهى. وهذا على اختياره لكن يظهر التفصيل فيما إذا كان طرفًا من قيء وكذا إذا خالط البزاق دم والله أعلم.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن حكم البصاق والنخامة واحد فللاشعار بذلك ذكر في الترجمة النخامة واستدل عيه بحديث البزاق.

39 - باب: إِذَا بَدَرَهُ الْبُزَاقُ فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ

417 - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي الْقِبْلَةِ، فَحَكَّهَا بِيَدِهِ وَرُئِيَ

39 - باب: إِذَا بَدَرَهُ الْبُزَاقُ فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ

(باب) بالتنوين (إِذَا بَدَرَهُ الْبُزَاقُ) أي: غلب على المصلي ولم يقدر على دفعه (فَلْيَأْخُذْ) بزاقه (بِطَرَفِ ثَوْبِهِ) وأنكر السروجي قوله بدره وَقَالَ المعروف في اللغة بدرت إليه وبادرت.

وَقَالَ الجوهري: بَدَرْتُ إِلَى الشَّيْءِ أَبْدُرُ بُدُورًا أَسْرَعْتُ وَكَذَلِكَ بَادَرْتُ إِلَيْهِ وَتَبَادَرَ الْقَوْمُ تَسَارَعُوا، وَأَجَاب الزركشي والبرماوي والحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ عَنْ هَذَا نَصْرَةً لِلْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ فِي الْمَغَالِبَةِ يُقَالُ: بَادَرْتُ كَذَا فَبَدَرَنِي، أي: سبقني وغلبني في السبق ورد ذلك محمود العيني على الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ كما هو عادته فَقَالَ بهذا كلام من لم يمس شيئاً من علم التصريف فَإِنَّ فِي الْمَغَالِبَةِ يُقَالُ: بَادَرَنِي فَبَدَرْتُهُ، ولا يقال: بَادَرْتُ كَذَا فَبَدَرَنِي كما يقال: كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ وليس ههنا باب المغالبة حتى يقال بدره انتهى.

وأنت خبير بأن الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ ليس أبا عذر هذا التوجيه والحق إن هذا خروج عن الإنصاف وميل إلى جانب الاعتساف إذ بالمثل لا يتعين الأصل، ويجوز أن يكون تقدير الكلام هنا إذا بادر المصلي البزاق فبدره البزاق لكنه اختصر فَقَالَ: إِذَا بَدَرَهُ الْبُزَاقُ، فلي تأمل.

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو غَسَّانَ النُّهْدِيُّ الكوفي، وقد مرّ في باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، (قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) بالتصغير هو ابن معاوية الكوفي، وقد مرّ في باب: لا يستنجي بروث، (قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) الطويل (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي الْقِبْلَةِ) أي: في حائط القبلة، (فَحَكَّهَا) بالكاف (بِيَدِهِ) وفي رواية: فحكه، أي: أثر النخامة.

(وَرُئِيَ) بضم الراء وكسر الهمزة، وفي رواية: بكسر الراء وسكون الياء بعدها همزة مفتوحة.

مِنْهُ كَرَاهِيَةٌ، أَوْ رُئِيَ كَرَاهِيَتُهُ لِذَلِكَ وَشِدَّتُهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ أَوْ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ، فَلَا يَبْزُقَنَّ فِي قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ»، ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ، فَبَزَقَ فِيهِ وَرَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: «أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا»⁽¹⁾.

(مِنْهُ) ﷺ (كَرَاهِيَةٌ، أَوْ رُئِيَ كَرَاهِيَتُهُ) ﷺ (لِذَلِكَ) الفعل والشك من الراوي. (وَشِدَّتُهُ) أي: شدة ذلك الفعل (عَلَيْهِ) ﷺ ويجوز جر الشدة عطفًا على قوله لذلك، وحاصل المعنى أنه شوهده في وجهه ﷺ أثر الكراهية لذلك الفعل القبيح. (وَقَالَ) ﷺ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ) بعد الشروع فيها، (فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ) بكلامه وذكره ويناجيه ربه بلازم ذلك من إرادة الخير، وَقَالَ النووي: وهو إشارة إلى إخلاص القلب وحضوره وتفريغه لذكر الله تعالى.

(أَوْ رَبَّهُ) تَعَالَى وهو مبتدأ خبره (بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ) والجملة معطوفة على يناجي ربه عطف الجملة الاسمية على الفعلية، وقد تقدّم أنه ليس على ظاهره تنزه الربّ تَعَالَى عَنِ الْمَكَانِ، وقد تقدّم توجيهه أَيْضًا فِي بَاب: حَكَّ الْبِزَاقِ بِالْيَدِ وَفِي رَوَايَةِ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ.

(فَلَا يَبْزُقَنَّ) أحدكم (فِي قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ) يبزق (عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ) أي: اليسرى، (ثُمَّ أَخَذَ) ﷺ (طَرَفَ رِدَائِهِ، فَبَزَقَ فِيهِ وَرَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ) وفي بعض النسخ فَقَالَ: («أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا») فإن قيل: إن الترجمة مشتملة على شيئين: أحدهما: مبادرة البزاق، والآخر: هو أخذ المصلي بزاقه بطرف ثوبه وفي الحديث ما يطابق الثاني وهو قوله: ثم أخذ طرف رداءه فبزق فيه وليس للجزء الأول ذكر في الحديث أصلاً.

فالجواب: أنه يمكن أن يقال وإن كان فيه تعسف كأنه أشار بذلك إلى ما في بعض طرق الحديث وهو ما رواه مسلم من حديث جابر رضي الله عنه بلفظ: وليبصق عن يساره تحت رجله اليسرى فإن عجلت به بادرة فليقل بثوبه هكذا ثم طوى بعضه على بعض.

وروى أبو داود: فإن عجلت به بادرة فليقل بثوبه هكذا وضعه على فيه ثم

40 - باب عِظَةِ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ، وَذِكْرِ الْقِبْلَةِ⁽¹⁾

ذلكه ولكن، والحديثان صحيحان لكنهما ليسا على شرط البخاري فأشار إليهما بأن حمل الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فصل فيهما .
وقوله : بادرة أي : حدة، وبادرة الأمر : حدته .

والمعنى : إذا غلب عليه البصاق أو النخامة فليقل بثوبه هكذا .

وقوله : وضعه على فيه تفسير لقوله : فليقل به ، ولأجل ذلك ترك العاطف ،
أي : وضع ثوبه على فمه ثم دلكه حتى يتلاشى البصاق فيه .

ومن فوائد هذا الحديث : استحباب إزالة ما يستقذر أو يتنزه عنه من المسجد .
ومنها : تفقد الإمام أحوال المساجد وتعظيمها وصيانتها .

ومنها : أن للمصلي أن يبصق وهو في الصلاة ولا تفسد صلاته .

ومنها : أنه إذا نفخ أو تنحج في الصلاة جاز كذا قالوا ولكن هذا بالتفصيل
وهو أن التنحج لا يخلو إما أن يكون بغير اختيار فلا شيء عليه وإن كان باختياره ،
فإن حصلت منه حروف ثلاثة تفسد صلاته ، وفي الحرفين قولان ، وعن أبي حنيفة
رحمه الله : إن النفخ إن كان يسمع فهو بمنزلة الكلام يقطع الصلاة .

وفيه : إن البصاق طاهر وكذا النخامة والمخاط خللاً لمن يقول كل ما
يستقذره النفس حرام .

ومن فوائده : أن التحسين والتقبيح إنما هو بالشرع فإن جهة اليمين مفضلة
على اليسار وإن اليد مفضلة على القدم .

ومنها : الحث على الاستكثار من الحسنات وإن كان صاحبها ملياً ألا ترى
أنه ﷺ باشر الحك بنفسه وهو دال على عظم تواضعه زاده الله تشريراً وتعظيماً .

40 - باب عِظَةِ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ، وَذِكْرِ الْقِبْلَةِ

(باب عِظَةِ) أي : وعظ (الإمام الناس) بالنصب على المفعولية بالمصدر .

(في إِتْمَامِ الصَّلَاةِ) أي : بأن يتموا صلاتهم ولا يتركوا منها شيئاً ، وَقَالَ
الحافظ العسقلاني : أي بسبب ترك إتمام الصلاة ، (وَذِكْرِ الْقِبْلَةِ) بالجر عطفاً

(1) اعلم أولاً : أن الإمام البخاري ترجم في الباب ترجمتين : الأولى : عظة الإمام ، والثانية : ذكر =

على عظة الإمام وأورده للإشعار بمناسبة هذا الباب لما قبله.

القبلة، والأولى هي المقصود الأصلي من ذكر الباب عندي خلافا لما عليه الشراح، فقد قال الحافظ: قوله: وذكر القبلة، بالجر عطفًا على عظة، وأورده للإشعار بمناسبة هذا الباب لما قبله اهـ.

وأبعد منه ما قال العيني في وجه المناسبة من أن الأبواب السابقة كان فيها أمر ونهي وتشديد فيهما وهي كلها وعظ ونصح، وهذا الباب أيضًا في الرعظ والنصح اهـ.

والأوجه عندي: أنه نبه بذلك على أهم المصالح من حكم المساجد والجماعة؛ ولذا ذكره في أبواب المساجد كأنه نبه بذلك على أنه ينبغي للإمام أن يلاحظ أحوال المصلين وينبهم على تقصيرهم في الصلاة، وبسط شيخ المشايخ في «حجة الله البالغة» في مصالح الجماعة وذكر في جملتها: فالملة تجمع ناسا علماء يقتدى بهم، وناسا يحتاجون في تحصيل إحسانهم إلى دعوة حيثة، وناسا ضعفاء البنية لو لم يكلفوا أن يؤدوا على أعين الناس تهاونوا فيها، فلا أنفع ولا أوفق بالمصلحة في حق هؤلاء جميعا أن يكلفوا أن يطيعوا الله على أعين الناس لتمييز فاعلها من تاركها، وراغبها من الزاهد فيها، ويقتدى بعالمها ويعلم جاهلها إلى آخر ما بسطه.

وفي «الكرمانى»: قال ابن بطلان: فيه أنه ينبغي للإمام إذا رأى أحدا مقصرا في شيء من أمور دينه أو ناقصا للكمال منه أن ينهيه عن فعله ويحضه على ما فيه جزيل الحظ، ألا ترى أن النبي ﷺ وبخ من نقص كمال الركوع والسجود ووعظهم في ذلك بأنه ﷺ يراهم اهـ.

وأما الجزء الثاني من الترجمة وهو قوله: وذكر القبلة، فذكره استطرادا لينبه بذلك قارئ «الصحيح» على أن لا يمر على ما في حديث من ذكر القبلة نائما فإنه جدير بغاية التدبر، لأن ظاهر سياق الحديث بلفظ: «هل ترون قبلي ههنا» بالاستفهام الإنكاري يشعر أن قبلته ﷺ ليست على الجهة التي توجه إليها، وهذا المعنى ظاهر البطلان فنبه بلفظ: ذكر القبلة في الترجمة على أن يتدبر طالب الحديث في معناه.

قال الحافظ: قوله: هل ترون استفهام إنكار لما يلزم منه، أي: أنتم تظنون أنني لا أرى فعلكم لكون قبلي في هذه الجهة، لأن من استقبل شيئا يستدبر ما وراءه لكن بين النبي ﷺ أن رؤيته لا تختص بجهة واحدة اهـ.

وأوضح منه ما قال الكرمانى: فإن قلت: ما فائدة هذا الاستفهام؟ قلت: إنكار ما يلزم منه أي أنتم تحسبون قبلي ههنا، وأنني لا أرى إلا ما في هذه الجهة.

وثانياً: اختلفوا في معنى قوله ﷺ: «إني لأراكم من وراء ظهري» قال الحافظ: قد اختلف في معناه فقيل: المراد بها العلم، إما بأن يوحى إليه كيفية فعلهم أو بأن يلهم، وفيه نظر لأنه لو كان مراداً لم يقيده بقوله: «من وراء ظهري» وقيل: المراد أنه يرى من عن يمينه ويساره ممن تدركه عينه مع التفات يسير، ويوصف من هو هناك بأنه وراء ظهره وهذا ظاهر التكلف وفيه عدول عن الظاهر بلا موجب، والصواب المختار: أنه على ظاهره وإن هذا الإبصار إدراك حقيقي خاص به ﷺ انخرقت له فيه العادة، وعلى هذا عمل المصنف فأخرج هذا الحديث في علامات النبوة، وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره، ثم ذلك الإدراك يجوز أن يكون برؤية عينه =

418 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَا هُنَا، فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بكسر الزاي وتخفيف النون عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، (عَنْ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز المدني، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد أخرج هذا الحديث مسلم في الصلاة أيضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية أبي الوقت عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (قَالَ: هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَا هُنَا) هو استفهام إنكار لما يلزم منه والمعنى أتحيسون أنني لا أرى إلا ما في هذه الجهة لكون قبلي فيها لأن من استقبل شيئًا استدبر ما وراءه لكن بين النَّبِيِّ ﷺ أن رؤيته لا تختص بجهة واحدة بقوله: (فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ) يعني إذا كنت في الصلاة مستدبرًا لكم والمراد الخشوع هو السجود لأنه غاية الخشوع ويجوز أن يراد به أعم من ذلك فيتناول جميع أفعالهم في الصلاة وعلى هذا ذكر الركوع لكونه من أكبر أركان الصلاة وذلك لأن الرجل ما دام في القيام لا يتحقق أنه في الصلاة فإذا ركع يتحقق أنه فيها.

(إِنِّي) بكسر الهمزة في مقام التعليل وقيل بفتح الهمزة أي لأنني (لَأَرَاكُمْ) بفتح اللام للتأكيد (مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي) قد اختلف العلماء في ذلك فَقَالَ قوم: المراد

انخرقت له العادة فيه أيضا، فكان يرى بها من غير مقابلة، لأن الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها عقلا عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قرب، وإنما تلك أمور عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلا، ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار الآخرة خلافا لأهل البدع لوقوفهم مع العادة، وقيل: كانت له عين خلف ظهره يرى بها من وراءه دائما، وقيل: كان بين كتفيه عينا مثل سم الخياط يبصر بهما لا يحجبهما ثوب ولا غيره، وقيل: بل كانت صورهم تنطبع في حائط قبلته كما تنطبع في المرأة فيرى أمثلتهم فيها اهـ.

ثم قال الكرمانى: فإن قلت: الرؤية من وراء كانت مخصوصة بحال الصلاة أم هي عامة لجميع الأحوال؟ قلت: اللفظ سيما في الحديث الأول يقتضي العموم، والسياق يقتضي الخصوص، قال العيني: ونقل عن مجاهد أنه كان في جميع أحواله.

(1) طرفه 741 - تحفة 13821، أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها رقم (424).

بهذه الرؤية العلم إما بطريق أنه كان يوحى إليه بيان كيفية فعلهم، وإما بطريق الإلهام وهذا ليس بشيء لأنه لو كان ذلك بطريق العلم ما كانت فائدة في التقييد بقوله: من وراء ظهري، فافهم.

وَقَالَ قَوْمٌ: المراد بها أنه يرى من عَنْ يمينه ومن عَنْ يساره ممن يدركه عينه مع التفات يسير في بعض الأحوال وهذا أَيْضًا ليس بشيء وهو ظاهر، وَقَالَ الجمهور: وهو الصواب: إنه من خصائصه ﷺ وإن رؤيته رؤية حقيقية انخرقت له فيها العادة ولهذا أخرج البخاري رحمه الله هذا في علامات النبوة وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره وفيه دليل للأشاعرة حيث لا يشترطون في الرؤية مواجهة ولا مقابلة وجوزوا إبصار أعمى بالصين بقعة أندلس فإنه لا يشترط للرؤية عقلًا عضوًا مخصوص ولا مقابلة ولا قرب فلذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار الآخرة خلافا للمعتزلة في الرؤية مطلقًا وللمشبهة والكرامية في خلوها عن المواجهة والمكان فإنهم إنما جوزوا رؤية الله تعالى لاعتقادهم كونه تعالى في الجهة والمكان تعالى الله عن ذلك.

وأما أهل السنة فأثبتوا رؤية الله تعالى بالنقل والعقل كما ذكر في موضعه وبينوا بالبرهان على أن تلك الرؤية مبرأة عن الانطباع والمواجهة واتصال الشعاع بالمرئي.

هذا ثم إنهم اختلفوا في كيفية رؤية النبي ﷺ من خلف ظهره، فقيل: كانت له عين خلف ظهره يرى بها من ورائه دائمًا، وقيل: كانت له بين كتفيه عينان مثل سم الخياط يعني مثل خرق الإبرة يبصر بهما لا يحجبهما ثوب ولا غيره، وقيل: كانت صورهم تنطبع في حائط قبلته كما تنطبع في المرآة عكوس الأشياء فيشاهد بذلك أفعالهم.

ومن فوائد الحديث: أنه ينبغي للإمام إذا رأى أحدًا مقصرًا في شيء من أمور دينه أو ناقصًا للكمال منه أن ينهاه عن فعله ويحضه على ما فيه جزيل الحظ ألا يرى أنه ﷺ كيف وبخ في نقص كمال الركوع والسجود ووعظهم في ذلك بأنه يراهم من وراء ظهره كما يراهم من بين يديه.

419 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةً، ثُمَّ رَقِيَ الْمُنْبَرُ، فَقَالَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الرُّكُوعِ: «إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَرَاكُمْ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ) الوحاظي بضم الواو ثم بالمهملة ثم بالمعجمة الحمصي المتوفى سنة اثنتين وعشرين ومائتين وقد جاوز السبعين.
(قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ) بضم الفاء وفتح اللام (ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ) الفهري المدني وقد تقدم ذكرهما في أول كتاب العلم.
(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: صَلَّى بِنَا) أي: لأجلنا، وفي رواية: صلى بنا بالموحدة (النَّبِيِّ) وفي رواية رسول الله ﷺ (بِالصَّلَاةِ) بالتنكير للإبهام.

(ثُمَّ رَقِيَ) بفتح الراء وكسر القاف وفتح الياء ويجوز فتح القاف على لغة طي، أي: صعد (الْمُنْبَرُ) بكسر الميم، (فَقَالَ فِي) أي: في شأن (الصَّلَاةِ) وأمرها ويجوز أن يكون متعلقها محذوفاً تقديره: أراكم في الصلاة، وَقَالَ الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ: أو هو متعلق بقوله بعد: إني لأراكم عند من يجيز تقديم الظرف. وتعبه محمود العيني: بأن هذا غلط لأن ما في حيز إن لا يتقدم عليها.

(وَفِي) شأن (الرُّكُوعِ) أفردته بالذكر وإن كان داخلاً في الصلاة للاهتمام بشأنه إما لأنه أعظم أركانها بدليل أن المسبوق لو أدرك الركوع أدرك تلك الركعة بتمامها، وإما لأنه ﷺ علم أنهم قصروا في حال الركوع فذكره لزيادة التنبيه.

(إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَائِي) وفي رواية من وراء بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة (كَمَا أَرَاكُمْ) أي: من أمامي كما صرح به في رواية أخرى ستأتي إن شاء الله تعالى، وظاهر سياق الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة، ويحتمل أن يكون ذلك واقعاً في جميع أحواله كما يقتضيه عموم اللفظ لا سيما في الحديث السابق.

وقد نقل ذلك عن مجاهد، وعن بقي بن مخلد أنه ﷺ: كان يبصر في الظلمة كما يبصر في الضوء، وعند مسلم: صلى بنا ذات يوم فلما قضى صلاته وأقبل

41 - باب: هَلْ يُقَالُ مَسْجِدُ بَنِي فُلَانٍ؟

420 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ

علينا بوجهه فَقَالَ: «أيها الناس إني إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالانصراف فإني أراكم أمامي ومن خلفي» ثم قَالَ: «والذي نفس مُحَمَّدٍ بيده لو رأيتم ما رأيتم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا» قالوا: وما رأيت يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «رأيت الجنة والنار».

41 - باب: هَلْ يُقَالُ مَسْجِدُ بَنِي فُلَانٍ؟

(باب) بالتثنية (هَلْ يُقَالُ مَسْجِدُ بَنِي فُلَانٍ؟) هل يجوز أن يضاف مسجد من المساجد إلى بانيه أو ملازم للصلاة فيه ويلتحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها، والجمهور على الجواز والدليل عليه حديث ابن عمر الآتي ذكره، وعن إبراهيم النخعي فيما رواه ابن أبي شيبه عنه أنه كان يكره أن يقال مسجد بني فلان ويقال: مُصَلًى بني فلان لقوله تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: 18].

والجواب عنه: أن الإضافة في الآية حقيقية والإضافة في مثل هذا إضافة تمييز وتعريف لا ملك، ووجه المناسبة بين هذا الباب وبين الأبواب السابقة أن كلاً منها يتعلق بالمساجد.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الأصبحي إمام دار الهجرة، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ) من المسابقة وهي السبق الذي يشترك في الاثنان كما يقتضيه باب المفاعلة.

(بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ) بضم الهمزة على صيغة المجهول من الإضممار يقال: ضَمَرَ الفرسُ بالفتح، وَأَضْمَرَ أَضْمَرْتَهُ أنا، والضُّمْر: بضم الضاد وسكون الميم الهزال وكذلك الضُّمُور، وتَضْمِيرُ الفرس: أن يعلف حتى يسمن ثم يرده إلى القوت وذلك في أربعين يوماً.

وفي النهاية: وتضمير الخيل هو أن تظاهر عليها بالعلف حتى تسمن ثم لا تعلف إلا قوتاً لتخف، وقيل: تشد عليها سروجاً وتجلل بالأجلة حتى تعرق

مِنَ الْحَفِيَاءِ، وَأَمَدَهَا ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ فِيمَنْ سَابَقَ بِهَا⁽¹⁾.

تحتها فيذهب رهلها⁽²⁾ ويشد لحمها والمضمر الذي يضم خيله لغزو أو سباق. والمضمار: الموضع الذي يضم فيه الخيل ويكون وقتاً للأيام التي يضم فيها، والخيل التي أضمرت هي التي كانت المسابقة بينها، وكان فرس النبي ﷺ بينها يسمى السكب وكان أغرّ محجلاً طلق اليمين له مسحة، وهو أول فرس ملكه وأول فرس غزا عليه واشتراه من أعرابي من بني فزارة بعشر أواق، وكان اسمه عند الأعرابي الضرس فسماه النبي ﷺ السكب وسابق عليه فسبق وفرح به وهو أول فرس سابق عليه فسبق وفرح المسلمون به وكانت المسابقة (مِنَ الْحَفِيَاءِ) بفتح المهملة وسكون الفاء مع المد وقدم بعضهم الياء على الفاء وَقَالَ السفاقسي: وربما قرئ بضم الحاء مع القصر، وهو اسم موضع بقرب المدينة بينه وبين ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة أو سبعة.

(وَأَمَدُهَا) بفتح الهمزة والميم، أي: غايتها (ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ) بالشاء المثناة سميت بذلك؛ لأن الخارج من المدينة يمشي معه المودعون إليها، والثنية لغة الطريقة إلى العقبة.

(وَسَابَقَ) ﷺ (بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ) على صيغة المجهول إما في التضمير وإما من الإضمار.

(مِنَ الثَّنِيَّةِ) المذكورة (إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ) بضم الزاي وفتح الراء وفي آخره قاف على صيغة التصغير هو ابن عامر بن حارثة بن غضب بن حشم بن الخزرج، (وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما (كَانَ فِيمَنْ سَابَقَ بِهَا) أي: بالخيل أو بهذه المسابقة، وهذا الكلام يجوز أن يكون من كلام ابن عمر حكاية عن نفسه باسمه على الغيبة كما تقول عن نفسك: العبد فعل كذا، ويجوز أن يكون من مقول نافع الراوي عنه، وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في المغازي أيضًا، وأخرجه أبو داود وفي الجهاد، والنسائي في الخيل.

(1) أطرافه 2868، 2869، 2870، 7336 - تحفة 8340.

أخرجه مسلم في الإمارة باب المسابقة بين الخيل وتضميرها رقم (1870).

(2) الرّهل بفتح الراء والهاء واللام من رهل لحمه بالكسر اضطرب واسترخى. قاله الجوهري.

42 - باب الْقِسْمَةِ، وَتَغْلِيْقِ الْقِنُو فِي الْمَسْجِدِ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «الْقِنُو الْعِدْقُ وَالْاِثْنَانِ قِنَوَانٍ وَالْجَمَاعَةُ أَيْضًا قِنَوَانٌ.....»

ومن فوائد الحديث: جواز المسابقة بين الخيول وجواز تضميرها وتميرها على الجري وإعدادها لذلك، لينتفع بها عند الحاجة في القتال كَرًّا وفَرًّا وهذا إجماع، وعن الشافعية: أنها سنة، وقيل: مباح وكانت الجاهلية يفعلونها فأقرها الإسلام ولا يختص جوازها بالخيول خلافاً لقوم، والحديث محمول على ما إذا كان بغير رهان والفقهاء شرطوا فيها شروطاً: منها جواز الرهان من جانب واحد ومن الجانبين قمار إلا بمحلل، وقد علم في موضعه وليس في الحديث دلالة على جواز ذلك ولا على منعه، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: إنه ﷺ سابق بين الخيل على حلل أثنه من اليمن، فأعطى السابق ثلاث حلل، وأعطى المصلي حلتين والثالث حلة، والرابع ديناراً، والخامس درهماً، والسادس فضة، وَقَالَ: «بارك الله فيك وفي كلكم وفي السابق والكل» بِكْسَرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ السَّيْنِ الْمُهِمْلَةِ بَيْنَهُمَا وَفِي آخِرِهِ اللَّامُ: وَهُوَ الَّذِي يَجِيءُ فِي الْحَلَةِ آخِرَ الْخَيْلِ.

ومنها: تجويع البهائم على وجه الصلاح وليس من باب التعذيب.

42 - باب الْقِسْمَةِ، وَتَغْلِيْقِ الْقِنُو فِي الْمَسْجِدِ

(باب الْقِسْمَةِ) أي: قسمة الشيء (وَتَغْلِيْقِ الْقِنُو فِي الْمَسْجِدِ) قوله في المسجد يتعلق بالقسمة وتعليق القنو.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو الْبُخَارِيُّ نفسه (الْقِنُو) بكسر القاف وسكون النون وكذا القنا بالكسر وبالفتح لغة فيه.

(الْعِدْقُ) بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة هو كالعنقود للعنب وأما العدق بفتح العين فهو النخلة.

(وَالْاِثْنَانِ قِنَوَانٍ) على وزن فعلان بكسر الفاء وكسر النون.

(وَالْجَمَاعَةُ أَيْضًا قِنَوَانٌ) لكن بالرفع والتنوين ويفرق بينهما بذلك وبسقوط النون في التثنية وثبوتها في الجمع عند الإضافة وعن أبي حنيفة الجمع في كل ذلك أي في القنو والقنا بالكسر والقنا بالفتح أَقْنَاءَ وقنوان وقنيان وفي الجامع في القنوان لغتان بكسر القاف وضمها وكل العرب تقول قِنُو وقُنُو في الواحد.

مِثْلَ صِنُوٍّ وَصِنَوَانٍ».

421 - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ،

(مِثْلَ صِنُوٍّ وَصِنَوَانٍ) في الحركات والسكنات والثنية والجمع والصاد فيهما مكسورة، والصنو هو النخلتان أو ثلاث تخرج من أصل واحد وكل واحدة منهن صنو، والاثنتان صنوان بكسر النون، والجمع: صنوان بإعرابها ولم يذكر المؤلف جمعه لظهوره من الأول ثم إن هذا التفسير من قوله قال قد سقط في بعض الروايات.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) يَعْنِي ابْنَ طَهْمَانَ وَفِي الرواية: قَالَ إِبْرَاهِيمُ بغير ذكر أبيه والأول هو الأصح ليزول الاشتباه، وطهمان بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء: ابن شعبة الخراساني أبو سعيد مات سنة ثلاث وستين ومائة كان صحيح الحديث، كثير السماع، حسن الرواية وهذا تعليق من الْبُخَارِيِّ رحمه الله، وقد أخرجه الْبُخَارِيُّ معلقاً أَيْضاً في الجهاد وفي الجزية، وقد وصله أبو نعيم الحافظ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ) بضم الصاد وفتح الهاء وفي رواية: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَيْرِ مَنْسُوبٍ فَقَالَ الْمَزِي فِي الْأَطْرَافِ: قِيلَ إِنَّهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رَفِيعٍ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليس بشيء.

وتعقبه محمود العيني: بأنه قد روى أَبُو عَوَانَةَ فِي صحيحه حديثاً من رواية إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَسَحَّرُوا فَإِنْ فِي السَّحُورِ بَرَكَةٌ.

وروى أبو داود والنسائي حديثاً من رواية إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ رَفِيعٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثٍ» الحديث، فيحتمل أن يكون هذا ويحتمل أن يكون ذلك، هذا وأنت خبير بأن الاحتمال لا يتمشى في مثل هذه المحال، والله أعلم. (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: أَتَى) بضم الهمزة على صيغة المجهول (النَّبِيُّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ) قد تعين المال فيما

فَقَالَ: «انْثُرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ» وَكَانَ أَكْثَرَ مَالٍ أُتِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا إِلَّا أَعْطَاهُ،

رواه ابن أبي شيبة من طريق حميد مرسلًا أنه كان مائة ألف، وأنه أرسل به العلاء ابن الحضرمي من خراج البحرين قَالَ: وهو أول خراج حمل إلى رسول الله ﷺ، وقد روى البُخَارِيُّ في المغازي من حديث عمر بن عوف: أن النَّبِيَّ ﷺ صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء ابن الحضرمي وبعث أبا عبيدة ابن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَيْهِمْ فَقَدِمَ أَبُو عبيدة بمال فسمعت الأنصار بقدومه الحديث.

فيستفاد منه تعيين الآتي بالمال لكن في الردة للواقدي: أن رسول العلاء ابن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي فلعله كان رفيق أبي عبيدة فاختصر الواقدي في روايته عليه، وأما حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ له: «لو جاء مال البحرين أعطيتك».

وفيه: فلم يقدم مال البحرين حتى توفي رسول الله ﷺ الحديث فهو صحيح كما سيأتي عند المؤلف فليس معارضًا لما تقدم؛ لأن المراد أنه لم يقدم في السنة التي مات فيها النَّبِيُّ ﷺ؛ لأنه كان مال خراج أو جزية فكان يقدم من سنة إلى سنة وأما البحرين فهو ثنية بحر في الأصل وهي بلدة مشهورة بين البصرة وعمان وهي هجر وأهلها عبد القيس بن أقصى بن دعى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد ابن عدنان، وَقَالَ القاضي عياض: قيل بينها وبين البصرة أربعة وثمانون فرسخًا، وَقَالَ أبو عبيد البكري: لما صالح أهله رسول الله ﷺ أمر عليهم العلاء ابن الحضرمي وزعم أبو الفرج في تاريخه: أنها بوية وأن ساكنيها معظمهم مطحولون وأنشد:

من يسكن البحرين يعظم طحاله ويعبط بما في جوفه وهو ساغب
وزعم ابن سعد أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لما انصرف من الجعرانة يعني بعد قسمة غنائم حنين أرسل العلاء ابن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى العبدى وهو بالبحرين يدعوه إلى الإسلام فكتب إلى رسول الله ﷺ بإسلامه وتصديقه.

(فَقَالَ) ﷺ: (انْثُرُوهُ) بالمثلثة أي: صبوه (فِي الْمَسْجِدِ) وَكَانَ أَكْثَرَ مَالٍ أُتِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ) أي: إلى المال الذي قدم، (فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا إِلَّا أَعْطَاهُ) منه

إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَعْطِنِي، فَإِنِّي قَادَيْتُ نَفْسِي وَقَادَيْتُ عَقِيلًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْ» فَحَثَا فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ يُقْلُهُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُوْمِرُ بَعْضُهُمْ بِرَفْعِهِ إِلَيَّ، قَالَ: «لَا» قَالَ: فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا»

(إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ) عمه، وكلمة إذ: ظرف في الغالب والعامل فيه يجوز أن يكون قوله: فجلس إليه، ويجوز أن يكون قوله: يرى قاله محمود العيني، ولا يظهر لطف معناه، وَقَالَ فِي الْمَصَابِيح: المعنى واللّه أعلم فبينما هو كذلك إذ جاءه العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَقَالَ) له (يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَعْطِنِي) منه، (فَأِنِّي قَادَيْتُ نَفْسِي) يعني يوم بدر حيث أخذ أسيرًا وهو من المفاداة.

يقال: فاداه يفاديه إذا أعطى فداءه وأنقذ نفسه، ويقال: فدى وأفدى وفادى ففدى إذا أعطى المال لخلاص نفسه، وأفدى: إذا أعطى الخلاص غيره، وفادى: إذا افتك الأسير بأسير مثله.

(وَقَادَيْتُ عَقِيلًا) بفتح العين وهو ابن أبي طالب وكان هو أيضًا أسر يوم بدر مع عمه العباس، (فَقَالَ لَهُ) أي: للعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): «خُذْ» فَحَثَا بفتح الحاء المهملة والثاء المثناة والضمير فيه للعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقال: حثوت له إذا أعطيته شيئًا يسيرًا، وقيل: من الحثية، وهي ملء اليد وهو المناسب هنا.

(فِي ثَوْبِهِ) أي: في ثوب نفسه، (ثُمَّ ذَهَبَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُقْلُهُ) بضم الياء من الإقلال وهو الرفع والحمل، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ سَأَلَ عَنْ الْأَبِ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ: أَي سَمَاء تَظْلِنِي وَأَرْض تَقْلِنِي إِذَا قَلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا عِلْمَ لِي بِهِ.

(فَلَمْ يَسْتَطِعْ) حملة، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) مُر بضم الميم وسكون الراء، وفي رواية: (أُوْمِرُ) بالهمزة المضمومة أولاً والساكنة ثانيًا.

(بَعْضُهُمْ) أي: بعض الحاضرين (بِرَفْعِهِ) بالياء المثناة التحتية وبالجزم؛ لأنه جواب الأمر ويجوز فيه الرفع على الاستئناف، أي: هو يرفعه أي: يرفع ذلك البعض المال الذي حثاه العباس في ثوبه، ويروى برفعه بالياء الموحدة وسكون الفاء (إِلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ (قَالَ) ﷺ: («لَا») أي: لا أمر أحد برفعه.

(قَالَ) العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا») أي: لا أرفعه

فَنَثَرَ مِنْهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُلُّهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُوْمِرُ بَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا»
 قَالَ: فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا» فَنَثَرَ مِنْهُ، ثُمَّ اخْتَمَلَهُ، فَأَلْقَاهُ عَلَى كَاهِلِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ،
 فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتْبِعُهُ بَصَرُهُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا - عَجَبًا مِنْ حِرْصِهِ - فَمَا قَامَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ وَثُمَّ مِنْهَا دِرْهَمٌ⁽¹⁾.

أنا أيضًا وإنما فعل ذلك معه ﷺ زجرًا له عَنِ الاستكثار في المال وإرشادًا على
 أن لا يأخذ إلا قدر حاجته أو تنبيهًا على أن أحدًا لا يحمل عَن أحد.

(فَنَثَرَ) العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مِنْهُ) أَي: بَعْضُهُ، (ثُمَّ ذَهَبَ يَقُلُّهُ) فلم يستطع
 حمله أيضًا، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) مُرُوفِي رواية: (أُوْمِرُ بَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ) بالجزم
 أو الرفع (عَلَيَّ، فَقَالَ: «لَا») أمر.

(قَالَ) وفي رواية سقط لفظ: قال (فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ) ﷺ: («لَا»)
 أرفعه، (فَنَثَرَ مِنْهُ، ثُمَّ اخْتَمَلَهُ، فَأَلْقَاهُ) أَي: ألقى العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِيَّاهُ
 (عَلَى كَاهِلِهِ) والكاهل ما بين الكتفين، (ثُمَّ انْطَلَقَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَمَا زَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتْبِعُهُ) بضم أوله من الاتباع، أَي: يتبع العباس (بَصَرُهُ حَتَّى
 خَفِيَ عَلَيْنَا عَجَبًا) بفتح العين وبالنصب إما على أنه مفعول مطلق وإما على أنه
 مفعول له، أَي: تعجبًا (مِنْ حِرْصِهِ) على المال.

(فَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) من ذلك المجلس (وَتَمَّ) بفتح المثلثة أَي:
 والحال إن هنالك (مِنْهَا) أَي: من تلك الدراهم (دِرْهَمٌ) والمقصود منه إثبات
 القيام عند انتفاء الدرهم إذ الحال قيد للنفي لا للنفي والمجموع منتف بانتهاء
 القيد لا انتفاء المقيد وإن كان ظاهره نفي القيام حال ثبوت الدرهم.

ثم إن الترجمة مشتملة على شيئين:

أحدهما: القسمة في المسجد.

والآخر: تعليق القنوف فيه وليس في حديث الباب إلا ما يطابق الجزء الأول،
 لكن ذكر أبو مُحَمَّد بن قتيبة في تأليفه غريب الحديث في هذا أنه لما خرج رأى
 أفناء معلقة في المسجد وكان أمر بين كل حائط بقنوف يعلق في المسجد، ومعنى

ذلك أن ناسًا كانوا يقدمون على رسول الله ﷺ لا شيء لهم .

وقالت الأنصار: يَا رَسُولَ اللَّهِ لو جعلنا قنوأ من كل حائط لتناولوا قَالَ : «أجل» ففعلوا فجرى ذلك إلى اليوم وهي الأقناء التي تعلق في المساجد فتعاطاها المساكين وكان عليه معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ذكره ابن بطال ومن عادة البُخَارِيِّ الإحالة على أصل الحديث وما أشبهه، والمناسبة بينهما أن كل واحد منهما وضع في المسجد للأخذ منه لا للدخار وعدم التفات النَّبِيِّ ﷺ إليه استقلالاً للدنيا وما فيها فسقط بما ذكر قول ابن بطال في عدم ذكر البُخَارِيِّ حديثاً في تعليق القنوأ أنه أغفله، وكذلك سقط قول ابن التين : أنه أنسيه وعند النسائي بإسناد قوي من حديث عوف بن مالك الأشجعي : أنه ﷺ خرج وبيده عصا وقد علّق رجل قنوأ خشف فجعل يطعن في ذلك القنوأ ويقول: لو شاء رب هذه الصدقة يصدق بأطيب من هذا وليس على شرط البخاري رحمه الله.

ومن فوائد هذا الحديث :

أن القسمة إلى الإمام على قدر اجتهاده .

ومنها : أن السلطان إذا علم حاجة لأحد إلى المال لا يحل له أن يدخر منه شيئاً .

ومنها : كرم النَّبِيِّ ﷺ وزهده في الدنيا وأنه لم يمنع شيئاً سئله إذا كان عنده .

ومنها : أن للسلطان أن يرتفع عما يدعى إليه من المهنة والعمل بيده، وله أن يمتنع من تكليف ذلك غيره إذا لم يكن للسلطان فيه حاجة .

ومنها : جواز وضع ما الناس مشتركون فيه من صدقة وغيرها في المسجد؛ لأن المسجد لا يحجب من أحد من ذوي الحاجة من دخوله والناس فيه سواء ومحله ما إذا لم يمنع ممّا بني له المسجد من الصلاة وغيرها .

وَقَالَ ابن القاسم : وسئل مالك عَنِ الْإِفْتَاءِ فِي الْمَسْجِدِ وَمَا يَشْبَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : لَا بِأَسْ بَهَا ، وَسئل عَنِ الْمَاءِ الَّذِي يَسْقَى فِي الْمَسْجِدِ : أترى أنه يشرب منه قَالَ : نعم إنما جعل للعطش ولم يرد به أهل المسكنة فلا أرى أنه يترك شربه ولم يزل هذا من أمر الناس ، وقيل يحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفريق وبين ما يوضع للخزن فيمنع الثاني دون الأول .

43 - بَابُ مَنْ دَعَا لِطَعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ وَمَنْ أَجَابَ فِيهِ

422 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

سَمِعَ أَنَسًا، قَالَ: وَجَدْتُ

43 - بَابُ مَنْ دَعَا لِطَعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ وَمَنْ أَجَابَ فِيهِ

(بَابُ مَنْ دَعَا) على صيغة المعلوم، وفي رواية: مَنْ دُعِيَ على صيغة المجهول (لِطَعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ) فإن قيل إن دعي يعدى بإلى نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَافِ﴾ [يونس: 25]. وهنا قد عدِّي باللام فما وجهه؟ فالجواب: أنه تختلف صلوات الفعل بحسب اختلاف المعاني فإذا قصد بيان الانتهاء جيء بكلمة إلى، وإذا قصد معنى الطلب جيء بالباء نحو: دعا هرقل بكتاب رسول الله ﷺ، وإذا قصد معنى الاختصاص جيء باللام وهنا قد قصد معنى الاختصاص، وقوله: في المسجد متعلق بدعا لا بقوله الطعام كما ستظهر فائدته.

(وَمَنْ أَجَابَ فِيهِ) أي: من المسجد إلى الطعام المدعو له كذا في رواية الأكثرين، وفي رواية الكشميهني: ومن أجاب إليه، أي: إلى الطعام والغرض من هذه الترجمة هو الإشارة إلى أن هذا من الأمور المباحة وليس من اللغو الذي يمنع منه في المسجد، وأما المناسبة بين هذا الباب والذي قبله اشتمال كل منهما على حكم المسجد بل في باب حك البزاق بأحكام المساجد فلا يحتاج إلى ذكر المناسبة بين كل بايين على الخصوص.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنس الأصبحي الإمام، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن أبي طلحة كما في رواية وهو ابن أخي أنس لأنه (سَمِعَ) وفي أنه سمع بذكر أنه (أَنَسًا)، وفي رواية أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد وقد تكرر ذكرهم وقد أخرج متنه المؤلف في علامات النبوة والأطعمة، والأيمان، والنذور أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة والأطعمة، وأبو داود فيه والترمذي فيه، وفي المناقب، وكذا النسائي فيه وفي الوليمة أيضًا.

(قَالَ: وَجَدْتُ) أي: يقول وجدت وفي رواية قال: أي أصبت فلذلك اكتفي

بمفعول واحد.

النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ نَاسٌ، فَقُمْتُ فَقَالَ لِي: «أَرْسَلَكَ أَبُو طَلْحَةَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «لِطَعَامٍ»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «لِمَنْ مَعَهُ قَوْمُوا، فَاَنْطَلَقَ وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ»⁽¹⁾.

(النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه (فِي الْمَسْجِدِ) المدني حال كونه (مَعَهُ نَاسٌ) وفي رواية: ومعه ناس بالواو، (فَقُمْتُ فَقَالَ لِي) ﷺ: ((أَرْسَلَكَ أَبُو طَلْحَةَ؟)) زيد بن سهل أحد النقباء ليلة العقبة زوج أم أنس شهد المشاهد كلها روي له اثنان وسبعون حديثاً منها للبخاري ثلاثة، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين على الأصح، وفي بعض الأصول: أرسلك بغير همزة استفهام، وفي رواية: أرسلك بالمد وهذا علم من أعلام نبوته ﷺ؛ لأن أبا طلحة كان أرسله وقد كشف عنه ﷺ. (قُلْتُ) وفي رواية: فقلت بالفاء: (نَعَمْ) أرسلني، (فَقَالَ) ﷺ وفي رواية: قَالَ: ((«لِطَعَامٍ»)) بالتنكير وفي رواية: للطعام، (قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ) وفي رواية: قَالَ (لِمَنْ مَعَهُ) وفي رواية: لمن حوله (قَوْمُوا، فَاَنْطَلَقَ) ﷺ إلى بيت أبي طلحة وفي بعض الأصول: فانطلقوا، أي: النَّبِيُّ ﷺ ومن معه.

(وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) ومطابقة هذا الحديث للترجمة أما للشق الأول منها فلما ذكر أن قوله: في المسجد يتعلق بقوله: دعي لا بقوله: طعام. وأما للشق الثاني فلاجابة النَّبِيِّ ﷺ بقوله لمن حوله: قوموا فهذا التقرير يندفع قول من قَالَ: إن مطابقة الحديث للترجمة في الشق الثاني فقط. ومن فوائد هذا الحديث: جواز أن يتقدم بعض الخدام بين يدي الإمام ونحوه.

ومنها: الدعاء إلى الطعام وإن لم يكن وليمة وأن الدعاء إلى ذلك من المسجد وغيره سواء؛ لأن ذلك من أعمال البر وليس ثواب الجلوس في المسجد بأقل من ثواب الإطعام.

ومنها: أن المدعو إذا علم من الداعي أنه لا يكره أن يحضر معه غيره فلا بأس بإحضاره معه إذا كان الطعام يكفيهم وإنما حملهم النَّبِيُّ ﷺ إلى طعام أبي طلحة وهو قليل لعلمه أنه يكفيهم لبركته وما خصه الله تعالى به من الكرامة والفضيلة وهو من علامات النبوة.

44 - بَابُ الْقَضَاءِ وَاللَّعَانِ فِي الْمَسْجِدِ⁽¹⁾ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ

44 - بَابُ الْقَضَاءِ وَاللَّعَانِ فِي الْمَسْجِدِ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ

(باب) جواز (القضاء) وهو الحكم مطلقاً، (و) جواز (اللّعان) وهو الحكم المخصوص وهو مصدر لاعن من اللعن وهو الطرد والإبعاد وسمي به لما فيه من لعن نفسه في الخامسة وهي من تسمية الكل باسم الجزء كالصلاة وتسمى بالركوع تارة والسجود أخرى.

(في المسجد) واللعان عند الحنفية شهادات مؤكدة بالأيمن مقرونة

(1) لم يتعرض عنه الشيخ لظهوره وزدت هذه الترجمة تنبيهاً على أن الشراح قاطبة أوردوا على الإمام البخاري في قوله: بين الرجال والنساء، وجعلوه كلهم حشوا وزائداً، وليس بحشو عندي كما سيأتي، وأيضاً اختلف الشراح في عزو هذا اللفظ إلى الروايات، قال الحافظ: سقط قوله: بين الرجال والنساء من رواية المستملي اهـ.

وتبعه القسطلاني إذ قال: زاد في رواية غير المستملي: بين الرجال والنساء، وهو الذي في الفرع من غير عزو سقطت في رواية المستملي إذ هي حشو كما لا يخفى اهـ. وخالفهما العيني إذ قال: قوله: بين الرجال والنساء، حشو ولهذا لم يثبت إلا في رواية المستملي اهـ.

وحاصله: سقوطه من الروايات كلها غير المستملي بخلاف ما تقدم عن الحافظ والقسطلاني إلا أنهم اتفقوا في كونه حشواً، وليس كذلك بل هو عندي متعلق بلفظ القضاء، وإذا ثبت الجواز بين الرجال والنساء فيثبت بالأولى بين النوع الواحد من الرجال والنساء، غاية ما فيه أن الإمام البخاري ذكر بين الظرف ومتعلقه لفظ: اللعان معترضاً ولاضير فيه.

ثم عرض الإمام البخاري بالترجمة: الإشارة إلى اختلافهم في جواز القضاء في المسجد، ولذا يعيد الترجمة في كتاب الأحكام في (باب من قضى ولاعن في المسجد) وبسط فيه الحافظ الاختلاف في ذلك، وقال: قال ابن بطال: استحب القضاء في المسجد طائفة، وقال مالك: هو الأمر القديم لأنه يصل إلى القاضي فيه المرأة والضعيف، وإذا كان في منزله لم يصل إليه الناس لإمكان الاحتجاب وبه قال أحمد وإسحاق، وكرهت طائفة ذلك، وكتب عمر ابن عبد العزيز إلى القاسم بن عبد الرحمن أن لا تقضي في المسجد، وقال الكرابيسي: كره بعضهم الحكم في المسجد ودخول المشرك المسجد مكروه، لكن الحكم بينهم لم يزل من صنع السلف في مسجد رسول الله ﷺ وغيره إلى آخر ما بسطه. وحكى القسطلاني عن إمامه الشافعي كراهته إذا أعده لذلك دون ما إذا اتفقت له فيه حكومة اهـ.

وقال في موضع آخر: وقال إمامنا الشافعي: أحب إلي أن يقضي في غير المسجد اهـ.

وفي «الدر المختار»: ويقضي في المسجد، ويختار مسجدًا في وسط البلد تيسيراً للناس، قال ابن عابدين: قوله: يقضي في المسجد، به قال أحمد ومالك في الصحيح عنه خلافاً للشافعي =

423 - حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ،

باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها وعند الشافعي ومالك وأحمد هو أيمان مؤكدات بلفظ الشهادة بشرط أهليته لليمين على ما حقق في موضعه وصفة اللعان على ما نطق به نص القرآن في سورة النور أن يبتدىء القاضي بالزوج فيشهد أربع شهادات يقول في كل مرة أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا يشير إليها في كل مرة ويقول في الخامسة لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا ثم تشهد المرأة أربع شهادات تقول في كل مرة أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا وثبت في رواية المستملي ههنا بين الرجال والنساء وهو كما ترى حشو ولذا لم يثبت في رواية غيره.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى) وفي رواية: يحيى بْنُ مُوسَى وهو أبو زكريا المعروف بالخت بفتح الخاء المعجمة وتشديد المثناة الفوقية، (قَالَ:) حَدَّثَنَا وفي رواية: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همام الصنعاني، (قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) بالجمين مصغراً هو عبد الملك، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) وفي رواية أخبرنا (ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون العين بن مالك بن خالد الخزرجي الساعدي أبي العباس، وقيل: أبي يحيى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورواة هذا الإسناد ما بين بلخي وصنعاني ومكي ومدني، وقد أخرج متنه المؤلف في الطلاق والاعتصام والأحكام والمحاربين والتفسير، وأخرجه مسلم في اللعان، وأبو داود في الطلاق، وكذا النسائي، وابن ماجه.

له أن القضاء يحضره المشرك، وهو نجس بالنص اهـ.

ثم لا يذهب عليك أنهم اختلفوا في تعيين يحيى شيخ البخاري، قال الكرمانى: قال ابن السكن: هو يحيى بن موسى أبو زكريا يعرف بـ«خت»، وذكر غيره أنه يحيى بن جعفر البكندي، ويحتمل عندي أن يكون يحيى بن معين لأنه سمع من عبد الرزاق اهـ.

وتعقبه العيني وقال: الأصح ما قاله ابن السكن اهـ.

وقال الحافظ: قوله: يحيى، زاد الكشميهني: ابن موسى، وكذا نسبه ابن السكينة، وأخطأ من قال: هو ابن جعفر.

أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ «أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقُنُهُ؟

(أَنَّ رَجُلًا) اختلفوا فيه فقليل: إنه هلال بن أمية وقيل عاصم بن عدي وقيل عويمر بن عامر العجلاني روى الطحاوي من حديث الزُّهري، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ عُويمَرَ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيِّ فَقَالَ: أَرَأَيْتُ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ أَتَقْتُلُونَهُ سَلْ يَا عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثَ.

وروى الطحاوي أيضًا من حديث ابن سيرين عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ هَلَالَ بْنَ أُمِيَّةٍ قَذَفَ شَرِيكَ بْنَ سَحْمَاءَ بِامْرَأَتِهِ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: اثْنَتَا بَارِعَةَ شَهْدَاءَ وَإِلَّا فَخُذْ فِي ظَهْرِكَ الْحَدِيثَ.

وفيه: فنزلت آية اللعان وأخرج مسلم والنسائي أيضًا، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَاعَنَ بَيْنَ الْعَجْلَانِي وَامْرَأَتِهِ الْحَدِيثَ رواه الطحاوي وأحمد في مسنده والبيهقي في سننه، ووقع في حديث عبد الله بن مسعود وكان رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ فلاعن امرأته، وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: الصَّحِيحُ أَنَّ الْقَاضِفَ عُويمَرَ وَالَّذِي ذَكَرَهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ: الْعَجْلَانِي هُوَ عُويمَرَ وَكَذَا فِي قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: وَكَانَ رَجُلًا وَهَلَالَ بْنَ أُمِيَّةٍ خَطَأً وَأُظْهِرَ غَلَطًا مِنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا قِصَّةٌ وَاحِدَةٌ وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ تَوَقُّفُهُ ﷺ فِيهَا حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ وَلَوْ أَنَّهُمَا قِصَّتَانِ لَمْ يَتَوَقَّفْ فِي الْحُكْمِ فِي الثَّانِيَةِ بِمَا نَزَلَ عَلَيْهِ فِي الْأُولَى انْتَهَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: كَأَنَّهُ تَبَعَ فِي هَذَا الْكَلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ فَإِنَّهُ قَالَ فِي التَّهْذِيبِ: يَسْتَنْكَرُ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ هَلَالَ بْنَ أُمِيَّةٍ وَإِنَّمَا الْقَاضِفُ عُويمَرَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْجَدِّ بْنِ عَجْلَانَ وَفِيمَا قَالَاهُ نَظَرَ لِأَنَّ قِصَّةَ هَلَالَ وَقَذْفَهُ زَوْجَتَهُ بِشَرِيكِ ثَابِتَةٌ فِي الصَّحِيحِ فِي مَوَاضِعِ الشَّهَادَاتِ وَالتَّفْسِيرِ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: الصَّحِيحُ أَنَّ هَلَالَ لَاعَنَ قَبْلَ عُويمَرَ، وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ فِي الْحَاوِي: الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ قِصَّةَ هَلَالَ أَسْبَقَ مِنْ قِصَّةِ عُويمَرَ، وَفِي الشَّامِلِ لِابْنِ الصَّبَّاحِ: قِصَّةُ هَلَالَ تَبَيَّنَ أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ نَزَلَتْ فِيهِ أَوَّلًا.

(قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ) أَي: أَخْبَرَنِي (رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا) يَزْنِي بِهَا مَا حَكَمَهُ (أَيْقُنُهُ؟) أَي: أَيْجُوزُ قَتْلَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي شَأْنِهِ مَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَمْرِ الْمُتَلَاعِنِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ قَضَى اللَّهُ فَيْكَ وَفِي

فَقَتْلَانَا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا شَاهِدٌ»⁽¹⁾.

امْرَأَتُكَ» قَالَ: (فَقَتْلَانَا) أَي: الرجل والمرأة اللعان المذكور بسورة النور. (فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا شَاهِدٌ) أَي: حاضر في هذه القضية فلما فرغا قَالَ: كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا فطَلَقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ فَرَّغَا مِنَ التَّلَاعِنِ ففَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ ذَلِكَ تَفْرِيقٌ بَيْنَ كُلِّ مَتَلَاعِنِينَ الْحَدِيثِ. وَسَأَلَنِي أَحْكَامُ اللَّعَانِ مُسْتَوْفَاةٌ فِي كِتَابِ اللَّعَانِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْحَدِيثَ هُنَا مُخْتَصَرًا لِأَجْلِ جَوَازِ الْقَضَاءِ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ عَامَةِ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ مَالِكٌ: جُلُوسُ الْقَاضِي فِي الْمَسْجِدِ لِلْقَضَاءِ مِنَ الْأَمْرِ الْقَدِيمِ الْمَعْمُولِ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: وَكَانَ مِنْ مَضَى مِنَ الْقَضَاءِ لَا يَجْلِسُونَ إِلَّا فِي رَحَابِ الْمَسَاجِدِ خَارِجًا.

وَقَالَ أَشْهَبُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَقْضِيَ فِي بَيْتِهِ أَوْ حَيْثُ أَحَبَّ وَاسْتَحَبَّ بَعْضُهُمُ الرِّحَابَ، وَفِي الْمَعُونَةِ الْأُولَى أَنْ يَقْضِيَ فِي الْمَسْجِدِ وَكَانَ شَرِيحًا وَابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقْضِيَانِ فِيهِ، وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ كِرَاهِيَةَ ذَلِكَ قَالَ: لَوْ كَانَ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا تَرَكْتُ اثْنَيْنِ يَخْتَصِمَانِ فِي الْمَسْجِدِ، وَعَنْ الشَّافِعِيِّ: كِرَاهِيَتُهُ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا أَعَدَّ لَذَلِكَ دُونَ مَا إِذَا اتَّفَقَتْ لَهُ حُكُومَةٌ فِيهِ إِذْ فِيهِ حَدِيثٌ: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ رَفَعَ أَصْوَاتَكُمْ وَخَصُومَاتَكُمْ» وَلَا يَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا بِاللَّعَانِ؛ لِأَنَّهَا أَيْمَانٌ وَيُرَادُ بِهَا التَّرْهيبُ لِيَرْجِعَ الْمُبْطَلُ هَذَا.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا الْحَنْفِيَّةُ جَمِيعًا: وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ فِي الْجَامِعِ فَإِنْ كَانَ مَسْجِدَ بَجَنْبِ دَارِهِ فَلَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ قَضَى فِي دَارِهِ جَازَ وَالْجَامِعُ أَرْفَقُ الْمَوَاضِعَ بِالنَّاسِ وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ جُلُوسُهُ وَلَا يَوْمُ حُكْمِهِ، وَقَدْ كَانَ الشَّعْبِيُّ يَقْضِي فِي الْجَامِعِ وَشَرِيحًا يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ وَيَخْطُبُ بِالسَّوَادِ، وَقَدْ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَسْجِدِهِ بَيْنَ الْأَنْصَارِ فِي مَوَارِيثَ تَقَدَّمَتْ.

وَكَانَ الْأُئِمَّةُ يَقْضُونَ فِي الْمَسَاجِدِ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي الْحَرِّ يَقِيمُ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنْ حَضَرَ فِي الْمَسْجِدِ لَغَيْرِ الْحُكْمِ فَحَضَرَ خَصِمَانِ لَمْ يَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَا يَقْعِدُ الْقَاضِي فِي الْمَسْجِدِ يَدْخُلُ فِيهِ

(1) أطرافه 4745، 4746، 5259، 5308، 5309، 6854، 7165، 7166، 7304 - تحفة

45 - باب: إِذَا دَخَلَ بَيْتًا يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ أَوْ حَيْثُ أُمِرَ وَلَا يَتَجَسَّسُ

424 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ،

المشركون فإنهم نجس وتلا الآية وكان يحيى بن يعمر يقضي في الطريق وقصده رجل إلى منزله فَقَالَ القاضي: لا يؤتى في منزله.

45 - باب: إِذَا دَخَلَ بَيْتًا يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ أَوْ حَيْثُ أُمِرَ وَلَا يَتَجَسَّسُ

(باب) بالتنوين (إِذَا دَخَلَ) رجل (بَيْتًا) بيت أحد (يُصَلِّي) فيه (حَيْثُ شَاءَ) اكتفاء بالإذن العام في الدخول (أَوْ) يصلي (حَيْثُ أُمِرَ) على صيغة المجهول، أي: حيث أمره صاحب البيت، وفي بعض النسخ: هكذا يصلي بهمزة الاستفهام والمعنى على هذا وإلا لا يطابق الحديث الترجمة جميعًا ولا يطابق إلا الشق الثاني وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أين تحب أن أصلي لك من بيتك» وعن هذا قَالَ ابن بطال: لا يقتضي لفظ الحديث أن يصلي حيث شاء وإنما يقتضي أن يصلي حيث أمر لقوله ﷺ: «أين تحب أن أصلي لك» فكأنه قَالَ باب: إذا دخل بيتًا هل يصلي حيث شاء أو حيث أمر؟ لأنه ﷺ استأذنه في موضع الصلاة ولم يصل حيث شاء كما في حديث الباب فيبطل حيث شاء ويؤيده قوله: (وَلَا يَتَجَسَّسُ) بالجيم أو الحاء المهملة وبالضم أو بالجزم، أي: ولا يتفحص موضعًا يصلي فيه، ووجه التأكيد أنه إذا أمر صاحب المنزل بمكان يصلي فيه فلا يبقى للتفحص مجال بخلاف الشق الأول فتأمل.

وَقَالَ ابن المنير: إنما أراد الْبُخَارِيُّ أن المسألة موضع نظر فهل يصلي من دعي حيث شاء؛ لأن الإذن في الدخول عام في أجزاء المكان فأين ما جلس أو صلى تناوله الإذن أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان صلاته؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ فعل ذلك والظاهر هو الأول وإنما استأذن النَّبِيُّ ﷺ لأنه دعي للصلاة ليتبرك صاحب البيت بمكان صلاته فسأله ﷺ ليصلي في البقعة التي يحب تخصيصها بذلك، وأما من صلى لنفسه فهو على عموم الإذن إلا أن يخص صاحب المنزل ذلك العموم فيخصص.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميمين واللام القعني وقد مر في باب من الدين الفرار من الفتن، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) سبط عبد الرحمن بن عوف وقد مر في باب تفاضل أهل الإيمان.

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ فِي مَنْزِلِهِ، فَقَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ لَكَ مِنْ بَيْتِكَ؟» قَالَ: فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى مَكَانٍ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ، وَصَفَفْنَا خَلْفَهُ،

(عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ وَصَرَحَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مَسْنَدِهِ بِسَمَاعِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ لَهُ مِنْ ابْنِ شِهَابٍ، (عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ) بَفَتْحِ الرَّاءِ الْخَزْرَجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الصَّحَابِيِّ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابٍ: مَتَى يَصْحَ سَمَاعُ الصَّغِيرِ وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي بَابٍ: النَّوَافِلُ جَمَاعَةً مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ، (عَنْ عَتَبَانَ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّهَا (ابْنِ مَالِكٍ) الْأَنْصَارِيِّ السَّالِمِيِّ الْمَدَنِيِّ الْأَعْمَى كَانَ إِمَامًا قَوْمَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَى لَهُ عَشْرَةُ أَحَادِيثَ، قِيلَ: لِلْبُخَارِيِّ مِنْهَا وَاحِدَاتٌ بِالْمَدِينَةِ فِي زَمَنِ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ صَرَّحَ فِي رِوَايَةِ يَعْقُوبَ بِسَمَاعِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَتَبَانَ وَرِوَاةَ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ مَدَنِيُونَ، وَفِيهِ رِوَايَةُ الصَّحَابِيِّ عَنْ الصَّحَابِيِّ وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْبُخَارِيُّ مَطُولًا وَمَخْتَصَرًا فِي أَكْثَرِ مِنْ عَشْرَةِ مَوَاضِعَ فِي الصَّلَاةِ، وَالرَّقَاقِ، وَالْمَغَازِي، وَاسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِينَ، وَالْأَطْعَمَةِ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، وَالْإِيمَانِ، وَالنِّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الصَّلَاةِ.

(أَنَّ النَّبِيَّ) وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاهُ) أَي: أَتَى عَتَبَانَ وَهُوَ (فِي مَنْزِلِهِ) وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ أَنَاهُ يَوْمَ السَّبْتِ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ عَتَبَانَ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: إِنِّي أَحِبُّ أَنْ تَأْتِيَنِي، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: أَنَّ عَتَبَانَ بَعَثَ إِلَيْهِ، وَرَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا أَصِيبَ عَتَبَانَ فَجَعَلَهُ فِي مَسْنَدِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعِنْدَ ابْنِ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَرْسَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَعَالَ فَخَطَّ لِي مَسْجِدًا فِي دَارِي أَصَلِّي فِيهِ وَذَلِكَ بَعْدَ مَا عَمِيَ فَجَاءَ فَفَعَلَ انْتَهَى. هَذَا كَأَنَّهُ عَتَبَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فَقَالَ) ﷺ: «(أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ لَكَ مِنْ بَيْتِكَ؟)» وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ أَصْلِي مِنْ بَيْتِكَ بِحَذْفِ لِكَ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: فِي بَيْتِكَ ثُمَّ الْإِضَافَةُ فِي لِكَ بِاعْتِبَارِ الْمَوْضِعِ الْمَخْصُوصِ وَإِلَّا فَالصَّلَاةُ لِلَّهِ تَعَالَى.

(قَالَ) عَتَبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَأَشَرْتُ لَهُ) ﷺ (إِلَى مَكَانٍ) مِنْ بَيْتِي لِيَصَلِّيَ فِيهِ (فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ) تَكْبِيرَةَ التَّحْرِيمَةِ، (وَصَفَفْنَا خَلْفَهُ) بِالْوَاوِ، وَفِي رِوَايَةٍ: فَصَفَفْنَا

فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ⁽¹⁾.

46 - باب الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ

وَصَلَّى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: «فِي مَسْجِدِهِ فِي دَارِهِ جَمَاعَةً».

425 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي

بالفاء ويروى وصفنا بتشديد الفاء أي: وصفنا رسول الله ﷺ أي: جعلنا صفًا خلفه.

(فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ) ومن فوائد هذا الحديث: استحباب تعيين مصلّي في البيت

إذا عجز عن حضور المساجد ومنها مشروعية الجماعة في البيوت.

ومنها: جواز النوافل خلف الإمام ومنها إتيان الرئيس إلى بيت المرؤوس.

ومنها: تسوية الصف خلف الإمام.

ومنها ما يدل على حسن خلقه ﷺ وتواضعه مع جلالة قدره وعظم منزلته.

46 - باب الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ

(باب) اتخاذ (الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ) هذا الباب والذي قبله باب واحد في

الحقيقة لأن حديثهما واحد لكنه مختصر في الأول ومطول في الثاني وقد ذكره في عدة مواضع لأجل التراجم كما ذكرنا.

(وَصَلَّى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي مَسْجِدِهِ) وفي رواية: في مسجد

بدون الضمير.

(فِي دَارِهِ جَمَاعَةً) بالنصب وفي رواية في جماعة وهذا تعليق روى معناه ابن

أبي شيبة في قصة.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) بضم العين المهملة وفتح الفاء هو سعيد بن كثير بن

عفير المصري نسب إلى جده، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (اللَّيْثُ) هو ابن سعد

المصري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد أَيْضًا (عُقَيْلٌ) بضم المهملة وفتح القاف

مصغرا هو ابن خالد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي)

(1) أطرافه 425، 667، 686، 838، 840، 1186، 4009، 4010، 5401، 6423، 6938

مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّنْ شَهِدَ بَذْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي،

بالإفراد (مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورواة هذا الإسناد ما بين مصري وأيلي ومدني، وفيه رواية الصحابي عن الصحابي وأما قول الكرمانى الظاهر أن قوله: أن عتبان بن مالك إلى قوله قَالَ عتبان مرسل لأنه لا يجزم أن محمودا سمع من عتبان رضي الله عنهما ولا أنه رأى بعينه ذلك لأنه كان صغيرا عند وفاة رسول الله ﷺ ففيه أنه قد وقع تصريحه محمود بالسماع عن عتبان عند الْبُخَارِيِّ رحمه الله كما مر في الباب الماضي ووقع التصريح بالتحديث أيضًا من عتبان ومحمود من رواية الأوزاعي عن ابْنِ شَهَابٍ أَبِي عَوَانَةَ فيكون من رواية الصحابي عن الصحابي فيحمل قوله: قَالَ عتبان على أن محمودًا أعاد اسم شيخه اهتمامًا بذلك لطول الحديث.

(أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ) أعلم أنهم اختلفوا فيما إذا قَالَ حَدَّثَنَا أن فلانا قَالَ كذا أو فعل كذا فَقَالَ الإمام أحمد رحمه الله وجماعة: يكون منقطعاً حتى يتبين السماع وَقَالَ الجمهور: هو كعن محمول على السماع بشرط أن يكون الراوي غير مدلس وبشرط ثبوت اللقاء على الأصح.

(وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّنْ شَهِدَ بَذْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذه جملة معترضة ذكرت لتقوية الرواية وتعظيمها والافتخار بذكر راويه والتلذذ به وإن كان هو مشهوراً بذلك أو الغرض منه تعريفه لمن يجهل به وقوله: (أَنَّهُ) بفتح الهمزة بدل من قوله أن عتبان بن مالك (أَتَى رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية أنه بعث إلى رسول الله ﷺ والجمع بينهما بأنه جاء إليه بنفسه مرة وبعث إليه أخرى لأجل التذكير أو لأجل التقاضي وما قاله الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ في وجه الجمع من أنه يحتمل أن يكون نسب إتيان رسوله إلى نفسه مجازاً ففيه أن الأصل الحقيقة ومتى أمكن الحقيقة لا يصار إلى المجاز وعند الطبراني من طريق أبي أويس عن ابْنِ شَهَابٍ بسنده أنه قَالَ للنبي ﷺ يوم الجمعة لو أتيتني يَا رَسُولَ اللَّهِ وفيه أنه أتاه يوم السبت، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي) يحتمل معنيين ضعف الإبصار أو عماء.

وفي رواية مسلم: لما ساء بصري.

وفي رواية الإسماعيلي: جعل بصري بكل.

وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي فَإِذَا كَانَتْ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ
مَسْجِدَهُمْ

وفي رواية أخرى لمسلم من طريق سليمان بن المغيرة، عَنْ ثَابِتٍ: أَصَابَنِي
فِي بَصْرِي بَعْضُ الشَّيْءِ وَكُلُّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَلَغَ الْعُمَى إِذْ ذَاكَ لَكِن فِي
رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي بَابٍ: الرِّخْصَةُ فِي الْمَطَرِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ
عَتْبَانَ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ وَهُوَ أَعْمَى وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَهَا تَكُونُ الظُّلْمَةُ
وَالسَّيْلُ وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ الْحَدِيثُ.

وقد قيل: إِنْ رَوَايَةَ مَالِكٍ هَذِهِ مُعَارَضَةٌ لغيرها، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ:
وَلَيْسَتْ عِنْدِي كَذَلِكَ بَلْ قَوْلُ مُحَمَّدٍ: إِنْ عَتْبَانَ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ وَهُوَ أَعْمَى حِينَ
لَقِيَهُ مُحَمَّدٌ وَسَمِعَ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ لَاحِينَ سَأَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَبَيْنَهُ قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ
يَعْقُوبَ: فَجِئْتُ إِلَى عَتْبَانَ وَهُوَ شَيْخٌ أَعْمَى يَوْمَ قَوْمِهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَنَا رَجُلٌ
ضَرِيرُ الْبَصَرِ، أَيْ: أَصَابَنِي فِيهِ ضَرْرٌ فَهُوَ كَقَوْلِهِ: أَنْكَرْتُ بَصْرِي وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْحَمَلُ
قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ أَيْضًا لَمَّا أَنْكَرْتُ مِنْ بَصْرِي
وَقَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ أَصَابَنِي فِي بَصْرِي بَعْضُ الشَّيْءِ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ
عَمَاهُ لَكِن رَوَايَةَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ بَلْفُظٍ: أَنَّهُ عَمِي
فَأَرْسَلَ وَقَدْ جَمَعَ ابْنُ خَزِيمَةَ بَيْنَ رَوَايَةِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ بْنِ شِهَابٍ،
فَقَالَ: قَوْلُهُ: أَنْكَرْتُ بَصْرِي هَذَا اللَّفْظُ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ فِي بَصَرِهِ سُوءٌ وَأَنْ كَانَ
يَبْصُرُ بَصْرًا مَا وَعَلَى مَنْ صَارَ أَعْمَى لَا يَبْصُرُ شَيْئًا انْتَهَى.

والأولى أَنْ يُقَالَ: أَطْلُقَ عَلَيْهِ الْعُمَى لِقُرْبِهِ مِنْهُ مَشَارَكَتَهُ لَهُ فِي فَوَاتِ بَعْضِ مَا
كَانَ يَعْبُدُهُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ وَبِهَذَا تَأْتَلَفُ الرِّوَايَاتُ.

(وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي) أَيْ: لِأَجْلِهِمْ، وَالْمَعْنَى: إِنَّهُ كَانَ يَوْمَهُمْ وَصَرَحَ بِذَلِكَ
أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ.

(فَإِذَا كَانَتْ) أَيْ: وَجَدْتُ (الْأَمْطَارُ سَالَ) الْمَاءُ فِي (الْوَادِي) فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ
إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ (الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ) وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ
الزُّبَيْدِيِّ: وَأَنَّ الْأَمْطَارَ حِينَ تَكُونُ يَمْنَعُنِي سَيْلُ الْوَادِي، وَفِي رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ:
يَسِيلُ الْوَادِي الَّذِي بَيْنَ مَسْكَنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي فَيَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ الصَّلَاةِ مَعَهُمْ
(لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ) عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارَعِ الْمَنْصُوبِ (مَسْجِدَهُمْ) وَفِي رَوَايَةِ:

فَأَصَلِّيَ بِهِمْ، وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي، فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًّى،
قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» قَالَ عِثْبَانُ: فَعَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَأَبُو بَكْرٍ

المسجد (فَأَصَلِّيَ) بالنصب عطفًا على أن آتي (بِهِمْ) بالباء وفي رواية: لهم
باللام، (وَوَدِدْتُ) بكسر الدال الأولى قَالَ ثعلب: ومعناه تمنيت، وفي الجامع
للقرّاز وحكى الفراء عن الكسائي: وددت بالفتح ولم يحكها غيره والمصدر: ود
فيهما ويقال في المصدر الود والود والوداد والوداد والكسر أكثر والودادة
والودادة وجاء مودة حكاها مكّي في شرحه، وَقَالَ البيهقي في نوادره: ليس في
شيء من العربية وددت مفتوحة (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ) بسكون الياء
ويجوز النصب لوقوعه بعد الفاء في جواب التمني.

(فِي بَيْتِي، فَأَتَّخِذَهُ) بالرفع والنصب أيضًا (مُصَلًّى) أي: موضع صلاة.
(قَالَ) الراوي: (فَقَالَ لَهُ) لعثمان (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَأَفْعَلُ) ذلك (إِنْ شَاءَ
اللَّهُ) تَعَالَى علقه بمشيئة الله تَعَالَى عملا بقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ
ذَلِكَ غَدًا ۖ﴾ [إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ] [الكهف: 23، 24] وَقَالَ الكرمانى وليس
لمجرد التبرك إذ محل استعماله إنما هو ما كان مجزوما به وتعقبه محمود العيني
بأن اطلاعه ﷺ بالوحي على الجزم بأنه سيقع غير مستبعد فيجوز أن يكون للتبرك.
(قَالَ عِثْبَانُ) قد ذكر أنه يحتمل أن يكون محمود أعاد اسم شيخه اهتمامًا
بذلك لطول الحديث: (فَعَدَا رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية: فغدا عليّ رسول الله (ﷺ)
وزاد الإسماعيلي بالغد وقد ذكر أن للطبراني من طريق أبي أويس: أن السؤال
وقع يوم الجمعة والتوجه إليه وقع يوم السبت.

(وَأَبُو بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يذكر جمهور الرواة عن ابنِ شِهَابٍ
غيره حتى إن في رواية الأوزاعي فاستأذنا فأذنت لهما لكن في رواية أبي أويس
ومعه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي رواية مسلم من طريق أنس، عن
عثبان: فأتاني ومن شاء الله تَعَالَى من أصحابه.

وفي رواية الطبراني من وجه آخر عن أنس: في نفر من أصحابه والجمع بين
الروايات أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان معه في ابتداء توجهه ثم عند الدخول أو
قبله بقليل اجتمع عمر وغيره من الصحابة فدخلوا معه.

حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأُذِنَتْ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ» قَالَ: فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، فَقُمْنَا فَصَفْنَا فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ،

(حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فِي الدَّخُولِ، (فَأُذِنَتْ لَهُ) فَدَخَلَ، (فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ) وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: حَتَّى دَخَلَ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ زَعَمَ بَعْضُهُمْ: أَنَّ حَتَّى غَلَطَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمَعْنَى فَلَمْ يَجْلِسْ فِي الدَّارِ وَلَا فِي غَيْرِهَا حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ مُبَادِرًا إِلَى قَضَاءِ حَاجَتِهِ الَّتِي طَلَبَهَا مِنْهُ وَجَاءَ بِسَبَبِهَا وَهِيَ الصَّلَاةُ فِي بَيْتِهِ، وَفِي رِوَايَةِ يَعْقُوبَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَذَا عِنْدَ الطَّيَالِسِيِّ: فَلَمَّا دَخَلَ لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: أَيْنَ تُحِبُّ؟ وَكَذَا عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ وَجْهِ آخِرِ هَذَا وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُ رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ غَلَطًا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَعْتَبَانُ دَارٍ فِيهَا بَيُوتٌ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ لَهُ دَارٌ كَذَلِكَ فَلَا يَتَعَيَّنُ انْتِهَى فَلْيَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ إِنْ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا وَقَعَ مِنْهُ ﷺ فِي بَيْتِ مَلِيكَةَ حَيْثُ جَلَسَ فَأَكَلَ ثُمَّ صَلَّى فِيهِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ دَعِيَ لَطْعَامٌ فَبَدَأَ بِهِ وَهُنَا دُعِيَ لِلصَّلَاةِ فَبَدَأَ بِهَا.

(ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ» أَيُّ: فِي بَيْتِكَ كَمَا وَقَعَ عِنْدَ الْكَشْمِيهَنِيِّ وَحْدَهُ فِي بَيْتِكَ، (قَالَ) عَتَبَانُ (فَأَشْرْتُ لَهُ) ﷺ (إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ) يَصَلِّي فِيهَا، (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فَإِنْ قِيلَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حِينَ دَخَلَ الْبَيْتَ جَلَسَ ثُمَّ قَامَ فِيهِنَّ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ تَعَارُضٌ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ لَمَّا دَخَلَ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ قَالَ: أَيْنَ تُحِبُّ؟ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَلَسَ بَعْدَهُ جُلُوسًا مَا ثُمَّ قَامَ (فَكَبَّرَ) تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ، (فَقُمْنَا فَصَفْنَا) وَفِي رِوَايَةِ فَصَفْنَا بِإِدْغَامِ الْفَاءِ أَيُّ: جَعَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلْفَهُ صَفًّا، (فَصَلَّى) ﷺ (رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ) سَلَامَ الْإِنْصِرَافِ مِنَ الصَّلَاةِ.

(قَالَ) عَتَبَانُ: (وَحَبَسْنَاهُ) أَيُّ: مَنَعْنَاهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَنِ الْخُرُوجِ بِنَاءً (عَلَى) خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ) ﷺ وَالْخَزِيرَةُ بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ وَكُسْرُ الزَّايِ وَسُكُونُ الْيَاءِ وَبِالْإِثْبَاتِ عَلَى وَزْنِ فَعِيلَةٍ قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ: هِيَ اللَّحْمُ الْغَاثُ بِالْمِثْلَةِ أَيُّ: الْمَهْزُولُ يُؤْخَذُ فَيَقْطَعُ صَغَارًا ثُمَّ يَطْبَخُ بِالمَاءِ فَإِذَا نَضِجَ ذَرَّ عَلَيْهِ الدَّقِيقَ وَقَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ: وَإِنْ

قَالَ: فَتَأَبَّ فِي الْبَيْتِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذَوْو عَدَدٍ، فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ بْنِ الدُّخَيْشِنِ أَوْ ابْنُ الدُّخَشْنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ:

لم يكن فيه لحم فهو عصيدة وفي المطالع أنها رويت في الصحيحين بحاء وراءين مهملات حكى البُخَارِيُّ في الأُطعمة عَنِ النُّضْرِ أَنَّهَا تَصْنَعُ مِنَ اللَّبَنِ وَقِيلَ هِيَ دَقِيقٌ يَطْبَخُ بِلَبَنٍ وَفِي رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ عَلَى جَشِيشَةٍ بِجِيمٍ وَمُعْجَمَتَيْنِ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هِيَ أَنْ تَطْحَنَ الْحِنْطَةَ قَلِيلًا ثُمَّ يُلْقَى فِيهَا شَحْمٌ أَوْ غَيْرُهُ.

(قَالَ) عَتَبَانُ: (فَتَأَبَّ) بِالْمَثَلَةِ وَالْمَوْحَدَةِ أَيُّ جَاءَ يُقَالُ ثَابَ الرَّجُلُ إِذَا رَجَعَ بَعْدَ ذَهَابِهِ وَقَالَ ابْنُ سِيدَةَ: ثَابَ الشَّيْءُ ثَوْبًا وَثَوْبًا رَجَعَ وَثَابَ جِسْمُهُ ثَوْبَانًا أَقْبَلَ وَقَالَ الْخَلِيلُ: الْمَثَابَةُ فَجَمَعَ النَّاسُ بَعْدَ افْتِرَاقِهِمْ وَمِنْهُ قِيلَ لِلْبَيْتِ مَثَابَةٌ.

(فِي الْبَيْتِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الدَّارِ) أَيُّ: الْمَحَلَّةُ كَقَوْلِهِ ﷺ خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ دَارُ بَنِي النَّجَارِ، أَيُّ: مَحَلَّتُهُمْ وَالْمُرَادُ أَهْلُهَا يُقَالُ: الدَّارُ الْقَبِيلَةُ أَيْضًا.

(ذَوْو عَدَدٍ) بَعْضُهُمْ أَثَرُ بَعْضٍ لَمَّا سَمِعُوا بِقُدُومِهِ ﷺ، (فَاجْتَمَعُوا) الْفَاءُ لِلْعُطْفِ وَمِنْ ثَمَّةٍ لَا يَحْسُنُ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ ثَابَ رَجُلًا بِقَوْلِنَا اجْتَمَعُوا لِثَلَا يُلْزَمُ عُطْفُ الشَّيْءِ عَلَى مُرَادِفِهِ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ فَالْأَوَّلَى تَغْيِيرُهُ بِقَوْلِنَا جَاءَ بَعْضُهُمْ إِثْرَ بَعْضٍ كَمَا مَرَّ وَنَبَّهَ عَلَيْهِ فِي الْمَصَابِيحِ.

(فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ) لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْقَائِلُ: (أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَيْشِنِ) بِضَمِّ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ الْمَثَنَةِ التَّحْتِيَّةِ وَكُسْرِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَفِي آخِرِهِ نُونٌ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ الدُّخَيْشِنِ بَغِيرُ نُونٍ.

(أَوْ ابْنُ الدُّخَشْنِ؟) بِضَمِّ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ وَضَمِّ الشَّيْنِ وَحُكِيَ كُسْرُ أَوَّلِهِ وَالشُّكُّ فِيهِ مِنَ الرَّاويِ هَلْ هُوَ مُصَغَّرُ أُمِّ مَكْبَرٍ وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي هُنَا فِي الثَّانِيَةِ بِالْمِيمِ بَدَلَ النُّونِ وَعِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي الْمَحَارِبِينَ مِنْ رِوَايَةِ مُعَمَّرِ الدُّخَشْنِ بِالنُّونِ مَكْبَرًا مِنْ غَيْرِ شُكٍّ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ وَعِنْدَهُ مِنْ طَرِيقِ مُعَمَّرٍ بِالشُّكِّ وَنَقَلَ الطَّبْرَانِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ: أَنَّ الصَّوَابَ الدُّخَشْمَ بِالْمِيمِ وَهِيَ رِوَايَةُ الطَّيَالِسِيِّ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عَتَبَانَ وَكَذَا لِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ النُّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ.

(فَقَالَ بَعْضُهُمْ) قِيلَ: هُوَ عَتَبَانُ رَاوِي الْحَدِيثِ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ: الرَّجُلُ الَّذِي سَارَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ هُوَ عَتَبَانُ وَالْمُنَافِقُ الْمَشَارُ

ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ،

إليه هو مالك بن الدخشم ثم ساق حديث عتبان المذكور وفي هذا الباب وليس فيه دليل على ما ادعاه من أن الذي سار هو عتبان هذا ⁽¹⁾ وقال ابن عبد البر أيضًا لم يختلف في شهود مالك بدرًا وهو الذي أسر سهيل بن عمرو ثم ساق بإسناد حسن عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قَالَ لَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ: أَلَيْسَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا وَذَكَرَ ابْنَ إِسْحَاقَ فِي الْمَغَازِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَالِكًَا هَذَا وَمَعْنُ بْنُ عَدِي فَحَرَقَا مَسْجِدَ الضَّرَارِ فَدَلَ عَلَى أَنَّهُ بَرِيءٌ مِمَّا اتَّهَمَ بِهِ مِنَ النِّفَاقِ أَوْ كَانَ قَدْ أَقْلَعَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ النِّفَاقِ الَّذِي اتَّهَمَ بِهِ لَيْسَ نِفَاقُ الْكُفْرِ وَإِنَّمَا أَنْكَرَ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ تَوَدُّدَهُ لِلْمُنَافِقِينَ وَلَعَلَّ لَهُ عَذْرًا فِي ذَلِكَ كَمَا كَانَ لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ وَهُوَ أَيْضًا مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا.

(ذَلِكَ) أَي: مَالِكُ بْنُ الدَّخِشِ (مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) لِأَنَّهُ يَتَوَدَّدُ إِلَى أَهْلِ النِّفَاقِ.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) رَدًّا عَلَى الْقَائِلِ مَقَالَتَهُ هَذِهِ: (لَا تَقُلْ ذَلِكَ) فِي شَأْنِهِ.

(أَلَا تَرَاهُ) بِفَتْحِ الْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ (قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَي: مَعَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ وَعِنْدَ الطِّيَالِسِيِّ أَمَا يَقُولُ وَعِنْدَ مُسْلِمٍ أَلَيْسَ يَشْهَدُ وَكَأَنَّهُمْ فَهَمُّوا مِنْ هَذَا الْإِسْتِفْهَامِ أَنْ لَا جُزْمَ بِذَلِكَ وَلَوْلَا ذَلِكَ أَلَمْ يَقُولُوا فِي جَوَابِهِ إِنَّهُ لَيَقُولُ ذَلِكَ وَمَا هُوَ فِي قَلْبِهِ كَمَا وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي طَرِيقِ أَنَسٍ عَنْ عَتْبَانَ هَذَا.

(يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ) أَي: ذَاتَ اللَّهِ تَعَالَى وَرِضَاهُ فَانْتَفَتْ عَنْهُ الظَّنَّةُ بِشَهَادَةِ الرُّسُولِ ﷺ لَهُ بِالْإِخْلَاصِ وَلِلَّهِ الْمَنَّةُ وَلِرَسُولِهِ.

(قَالَ) أَي: الْقَائِلُ: (اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ) مُعْتَذِرًا عَنْ اتِّهَامِهِ بِقَوْلِهِ: (فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ) أَي تَوَجَّهَ (وَنَصِيحَتُهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ يُقَالُ نَصَحْتُ لَهُ لَا إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ قَدْ ضَمِنَ مَعْنَى الْإِنْتِهَاءِ فَعَدِي بِإِلَى وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَجْهَهُ فَهُوَ يَتَعَدَّى بِإِلَى وَأَمَّا مُتَعَلِّقٌ نَصِيحَتِهِ

(1) ثُمَّ إِنْ قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَيْضًا إِلَى قَوْلِهِ ذَلِكَ مُحَلَّهٌ بَعْدَ قَوْلِهِ ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَكِنْ أُبْتَنَاهُ هُنَا لِكُونِهِ مُنْقُولٌ مِنْ عَبْدِ الْبَرِّ كَمَا قَبْلَهُ فَافْهَمْ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ -

فمحذوف للعلم به وفي رواية للمنافقين باللام.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) غير ملتفت إلى قوله ذلك، (فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي) أي: يطلب (بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ) أي: ذاته عَزَّ وَجَلَّ وفيه رد على المرجئة الغلاة القائلين بأنه يكفي في الإيمان النطق فقط من غير اعتقاد وقد سبق أن المراد من التحريم هنا تحريم التخليد جمعا بينه وبين ما ورد للشهادتين ثم قيل المراد من التحريم فيها وتوفيقا بين الأدلة وعن الزُّهْرِيِّ أنه نزلت بعد هذا الحديث فرائض وأمر نرى أن الأمر انتهى إليها واعترض ابن الجوزي وَقَالَ: إن الصلوات الخمس فرضت بمكة قبل هذه القصة وظاهر الحديث يقتضي أن مجرد القول يدفع العذاب ولو ترك الصلاة قَالَ وإنما الجواب أن من قالها مخلصا فإنه لا يترك العمل بالفرائض واجتناب المناهي إذ الإخلاص حامل على أداء اللازم أو أنه يحرم عليه خلوه فيها وَقَالَ ابن التين: معناه إذا غفر له وتقبل منه أو يكون أراد نار الكافرين فإنها محرمة على المؤمنين فإنها كما قَالَ الداوودي سبعة أدراك والمنافقون في الدرك الأسفل من النار مع إبليس وابن آدم الذي قتل أخاه.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) أي: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ شِهَابُ الزُّهْرِيِّ أحد رواة الحديث قَالَ الحافظ الْعَسْكَلَانِيُّ: أي بالإسناد الماضي ووهم من قَالَ: إنه معلق وَقَالَ محمود العيني: ظاهره التعليق فإنه قَالَ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ بدون العطف على ما قبله.

(ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ) وفي رواية الكشميهني ثم سألت بعد ذلك الحصين بضم الحاء المهملة وبالصاد المهملة المفتوحة هكذا ضبطه عند جميع الرواة إلا القاسبي فإنه ضبطه بالصاد المعجمة وغلطوه في ذلك وهو الحصين (ابْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ) المدني من ثقات التابعين وَقَالَ الكرمانى: وإنما سأل الزُّهْرِيَّ غير محمود مع كون محمود عدلاً للتقوية أو لاطمئنان القلب أو لأنه عرف أنه نقله مرسلًا أو لأنه تحمله حال الصبا واختلف فيمن يحمل زمن الصبا.

وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ - وَهُوَ مِنْ سَرَائِهِمْ، عَنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ: «فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ»⁽¹⁾.

(وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ - وَهُوَ مِنْ سَرَائِهِمْ) بفتح السين جمع سري قَالَ أَبُو عبيد: هو المرتفع القدرُ وفي المحكم السرو المروءة والشرف يقال سرو يسرو سراوة وسروا الأخيرة عَنْ سيبويه واللحياني وسرى سروا وسرى يسري سراء وقال الشاعر إن السري إذا سرى بنفسه وابن السري إذا أسرى أسراهما ولم يحك اللحياني مصدر سرى إلا ممدودا ورجل سري من قوم أسرياء وشرفاء كلاهما عَنْ اللحياني والسراة اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه ودليل ذلك قولهم سروات وفي الصحاح وجمع السرى سراة وهو جمع عزيز أن يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره وفي الجامع وقولهم فلان سرى إنما معناه في كلام العرب الرفيع وهو سرا الرجل يسرو صار رفيعا وأصله من السراة وهو من أرفع المواضع من ظهر الدابة وقيل بل السراة الرأس والحاصل أنه كان من خيارهم وشرفائهم.

(عَنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ) وفي رواية ابن عساكر زيادة (الْأَنْصَارِيِّ).

(«فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ») أي: بالحديث المذكور وهذا يحتمل أن يكون الحصين سمعه أيضًا من عتبان ويحتمل أن يكون حمله من صحابي آخر وليس للحصين ولا لعتبان في الصحيحين سوى هذه الحديث.

ومن فوائد هذا الحديث:

جواز إمامة الأعمى.

ومنها: جواز التخلف عَنْ الجماعة للعذر نحو المطر والظلمة أو الخوف على نفسه.

ومنها: أن فيه إخبار المرء عَنْ نفسه بما فيه من عاهة وليس يكون من الشكوى.

ومنها: جواز اتخاذ موضع معين للصلاة. وأما ما رواه أبو داود في سننه من

(1) أطرافه 424، 667، 686، 838، 840، 1186، 4009، 4010، 5401، 6423، 6938

- تحفة 9750-1/116.

أخرجه مسلم في الإيمان باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة. وفي المساجد ومواضع الصلاة باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر رقم (33).

النهي عَن إِيْطَان مَوْضِع مَّعِين مِّنَ الْمَسْجِدِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا اسْتَلْزَمَ رِيَاءٌ وَنَحْوَهُ .

ومنها : تسوية الصفوف ومنها الرد على من قَالَ إِذَا زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ مُسْتَدْلًا بِمَا رَوَى وَكِيعٌ عَن أَبَانَ بْنِ يَزِيدٍ عَن بَدِيلِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَن أَبِي عَطِيَّةٍ عَن رَجُلٍ مِنْهُمْ كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحَوِيرِثِ يَأْتِينَا فِي مَصَلَانَا فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقُلْنَا لَهُ : تَقْدِمُ فَقَالَ : لَا لِيَقْدِمَ بَعْضُكُمْ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ وَلِيُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ : هَذَا إِسْنَادٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ وَأَبُو عَطِيَّةٍ مَجْهُولٌ يَرَوِي عَن مَجْهُولٍ وَصَلَاةُ النَّبِيِّ فِي بَيْتِ عَتَبَانَ مُخَالِفَةٌ لَهُ وَكَذَا ذَكَرَهُ السَّفَاقْسِيُّ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ : وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِهِ :

والأول : إِنْهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَن مُسْلِمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَابْنِ مَاجَةَ عَن سُؤَيْدٍ عَن عَبْدِ اللَّهِ .

والثاني : إِنْ قَوْلُهُ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِقَائِمٍ يَرِدُهُ قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

والثالث : إِنْ الَّذِي فِي أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالتَّسَائِيَّ أَنَّ أَبَا عَطِيَّةٍ قَالَ : كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحَوِيرِثِ يَأْتِينَا فَذَكَرَهُ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا صَاحِبُ الْمَنْزِلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنَ الزَّائِرِ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا أُذِنَ لَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَصْلِيَ بِهِ وَقَالَ إِسْحَاقُ : لَا يَصْلِي أَحَدٌ بِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَإِنْ أُذِنَ لَهُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ وَكَذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ لَا يَصْلِي لَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا زَارَهُمْ يَقُولُ لِيَصِلَ بِهِمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ وَقَالَ مَالِكُ : يَسْتَحِبُّ لِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ إِذَا حَضَرَ فِيهِ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ أَنْ يَقْدِمَهُ لِلصَّلَاةِ وَقَدْ رَوَى عَن أَبِي مُوسَى أَنَّهُ أَمَرَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَجَذَبَهُ فِي دَارِهِ .

وَقَالَ أَبُو الْبَرَكَاتِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِإِمَامَةِ الزَّائِرِ بِإِذْنِ رَبِّ الْمَنْزِلِ .

ومنها : أَنَّ الْمَسْجِدَ الْمَتَّخِذَ فِي الْبُيُوتِ لَا يُخْرَجُ عَن مَلِكٍ صَاحِبِهِ بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ الْمَتَّخِذِ فِي الْمَحَلَّةِ .

ومنها : التَّبَرُّكُ بِمُصَلَّى الصَّالِحِينَ وَمَسَاجِدِ الْفَاضِلِينَ .

ومنها : أن من دعي من الصالحين إلى شيء يتبرك به منه فله أن يجيب إليه إذا أمن العجب .

ومنها : الوفاء بالعهد ومنها صلاة النافلة في جماعة بالنهار .

ومنها : إكرام العلماء إذا دعوا إلى شيء بالطعام ونحوه .

ومنها : التنبيه على أهل الفسق والنفاق عند السلطان .

ومنها : أن السلطان يجب عليه أن يستثبت في أمر من يذكر عنده بفسق ويوجه له أجمل الوجوه .

ومنها : فيه أن الجماعة إذا اجتمعوا للصلاة وغاب أحد منهم أن يسألوا عنه فإن كان له عذر وإلا ظن به الشر .

ومنها : جواز استدعاء المفضل للفاضل لمصلحة الفرض .

ومنها : إمامة الزائر المزور برضاه .

ومنها : أن السنة في نوافل النهار ركعتان وفيه خلاف بين إمامنا الأعظم وصاحبيه رحمهم الله .

ومنها : جواز استصحاب الإمام والعالم بعض أصحابه إذا علم أن المستدعي لا يكره ذلك .

ومنها : الاستئذان على الرجل في منزله وإن كان قد تقدم منه استدعاء .

ومنها : أنه يستحب لأهل المحلة إذا ورد رجل صالح إلى منزل بعضهم أن يجتمعوا إليه ويحضروا مجلسه لزيارته وإكرامه والاستفادة منه .

ومنها : الذب عن ذكر بسوء وهو بريء منه .

ومنها : أن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يُعذر بالتأويل .

ومنها : أنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد وأن العمل الذي يبتغ به وجه الله تعالى ينجي صاحبه إذا قبله الله تعالى .

ومنها : أنه كان في المدينة مساجد سوى مسجده ﷺ .

ومنها : جواز إسناد المسجد إلى القوم .

47 - باب التَّيْمُنُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ: «يَبْدَأُ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى فَإِذَا خَرَجَ بَدَأَ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى».

426 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سَلِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمُنَ مَا اسْتَطَاعَ

47 - باب التَّيْمُنُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

(باب التَّيْمُن) أي: البداءة باليمين (في دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ) أي: وغير المسجد كالبيت والمنزل أو وغير دخول المسجد الأول أقرب لفظًا والثاني أفيد معنى.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما (يَبْدَأُ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى) والمراد إنه إذا دخل المسجد يبدأ برجله اليمنى بقريته قوله: (فَإِذَا خَرَجَ) أي: من المسجد (بَدَأَ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر هذا الأثر موصولاً عنه لكن في المستدرک للحاكم من طريق معاوية بن قره عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى والصحيح أن قول الصحابي من السنة كذا محمول على أنه مرفوع إلى النَّبِيِّ ﷺ لكن لما لم يكن حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على شرط المصنف أشار إليه بأثر ابن عمر رضي الله عنهما.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) تقدم ذكره في باب من كره أن يعود في الكفر من كتاب الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج (عَنْ الْأَشْعَثِ) بمعجمة ثم مهملة ثم مثناة (ابْنِ سُلَيْمٍ) مصغراً، (عَنْ أَبِيهِ) سليم، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وذكر هذا الإسناد بعينه في باب التيمن في الوضوء والغسل غير أن شيخ المؤلف هناك حفص بن عمر وهنا سليمان بن حرب.

(قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمُنَ مَا اسْتَطَاعَ) كلمة ما يجوز أن تكون موصولة فتكون بدلاً من التيمن ويجوز أن تكون بمعنى ما دام واحترز به عما لا يستطيع فيه التيمن شرعاً كالخروج من المسجد والدخول في الخلاء وتعاطي المستقذرات كالأستنجاء والتمخط.

فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي طُهُورِهِ وَتَرْجُلِهِ وَتَنْعُلِهِ»⁽¹⁾.

(فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ) يَتَعَلَّقُ بِالتَّيْمَنِ وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْمَحَبَةِ أَوْ بِهِمَا عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُعِ (فِي طُهُورِهِ) بَضْمُ الطَّاءِ أَيُّ: تَطْهَرُهُ، (وَ) فِي (تَرْجُلِهِ) بِالْحِجِيمِ أَيُّ: تَمْشِيْطُهُ الشَّعْرَ، (وَ) فِي (تَنْعُلِهِ) بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ أَيُّ: لِبْسُهُ النُّعْلَ وَقَوْلُهُ فِي طُهُورِهِ

(1) أطرافه 168، 5380، 5854، 5926 - تحفة 17657. قال ابن أبي جمره في البهجة: ظاهر

الحديث حب النبي ﷺ التيامن في شأنه كله، والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قولها: (كان) فيه دليل على أن إخبارها بهذا الحديث كان بعد وفاته ﷺ.

الوجه الثاني: فيه دليل على أن عدم الاستطاعة عذر في ترك المستحب وكذلك في الفرائض فإذا كان في الفرائض فمن باب أولى. وهنا بحث فإذا كان الأمر معلوماً في الفرائض هكذا فلم ذكرت هذا في المستحب فالجواب: أن إخبارها باستصحاب الأعدار في كل الوجوه حتى توفي عليه السلام إنما هو تأكيد في فعل المستحب لأنه لا يمنعه منه إلا ما يمنعه من الفرض لأن الدين مطلوب فرضه ونفله وندبه على حد سواء كل منه على جهته وأنه لا يترك ذلك اختياراً وهو أصل كبير في الفقه وقد تقدم مثله.

الوجه الثالث: قولها (في شأنه) هذا أمر مجمل ثم ذكرت ثلاثة وجوه فما الفائدة في ذلك فالجواب هو أنها لما ذكرت الشأن وهو أمر محتمل كما ذكرنا لو سكنت واكتفت بذلك لاختلقت التقديرات فيه فلما أتت رضي الله عنها بذكر تلك الثلاثة كان فيه دليل على فقهها.

الوجه الرابع: فيه زوال الإلباس لأنها ذكرت الطهور وهو أعلى المفروضات لأنه عليه السلام قال فيه إنه شطر الإيمان وذكرت الترجل وهو من أكد السنن وذكرت التنفل وهو من أرفع المباحات فبينت أنه ﷺ كان على ذلك الشأن في جميع المفروضات والمستحبات والمباحات فحصرته أفعاله عليه السلام في كل الأشياء ويترتب عليه من الفقه أن من الأحسن في الإخبار والتعليم الإجمال أولاً من أجل الحفظ والتقسيم بعد من أجل التفهيم.

وهنا بحث في قولها: (وكان يحب) لم عبرت بهذا وما الحكمة في حبه. فالجواب عن كونها عبرت بذلك لأنها تشعر أن ذلك ليس مما أمر به من أجل أن لا يعتقدها أحد أنها مما فرض واحتمل أن تكون مما سن فأزالت بقولها يحب كل الاحتمالات وأما ما الحكمة في كونه ﷺ يحبه فإنما كان ذلك إيثاراً لما آثره الحكيم بحكمته والله أعلم وذلك لما رأى عليه السلام ما فضل الله اليمين وأهله وما أثنى عليهم فأحب هو عليه السلام ما آثره العليم الحكيم فيكون من باب التناهي في تعظيم الشعائر حتى يجد ذلك ولوعاً في فؤاده المبارك فيكون ذلك دالاً على قوة الإيمان فمن وجد حباً لذلك كما وجده هو ﷺ فليشكر الله على ما منحه من ذلك وإن لم يجد فيتبع ويستعمل أسبابه ويتشبه بالمحبين ولذلك قال بعض الحكماء إن التشبه بالكرام فلاح. وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه رأى شخصاً قرأ سجدة كهيعص وسجد فقال له هذا السجود فأين البكاء إذا لم تبكوا فتابكوا.

الوجه الخامس: يترتب على ذلك من الفقه أن التشبه بأهل الخير من الخير إذا كان حباً فيهم من أجل الله عز وجل وأن التشبه بأهل الشر من الشر يعضد ذلك ما نهى عنه ﷺ من التشبه =

48 - باب: هَلْ تُنْبَشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَيَتَّخَذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدَ؟⁽¹⁾

بدل من قوله في شأنه بدل البعض من الكل وهو تخصيص بعد تعميم وخص هذه الثلاثة بالذكر اهتماماً بها وبياناً لشرفها ويحتمل أن يكون بدل الكل من الكل إذ الطهور مفتاح أبواب العبادات والترجل يتعلق بالرأس والتنعل بالرجل وأحوال الإنسان إما أن تتعلق بجهة فوق أو بجهة تحت أو بالأطراف فجاء لكل منها بمثال فإن قيل: إن المحبة أمر باطني فمن أين علمت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه ﷺ كان يحب التيمن، فالجواب أنها علمت ذلك بالقرائن أو بإخباره ﷺ.

48 - باب: هَلْ تُنْبَشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَيَتَّخَذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدَ؟

(باب) بالتنوين (هَلْ تُنْبَشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ) كلمة هل هنا للاستفهام

بأهل الكتاب وقد ورد عنه عليه السلام: من تشبه بقوم فهو منهم. من الله علينا بأحوالهم حالا ومقالاته.

(1) اعلم أولاً: أن هذه الترجمة وإثباتها من مشكلات التراجم وإليه أشار الشيخ - قدس سره - إذ قال فيما سيأتي من قوله: فافهم، فإنه مفتقر إلى فضل تفكر، وقال العيني: لم أر شارحاً هنا شفى العليل ولا أروى الغليل.

وثانياً: أن لفظ: هل ههنا ليس للاستفهام عند جميع الشراح والمشايع بل هو بمعنى قد، وعليه بنى الشيخ - قدس سره - تقريره، قال العيني: أي هذا باب يذكر فيه نبش قبور المشركين أي يجوز ذلك، فإن قلت: كيف يفسر ذلك وفيه كلمة: هل للاستفهام؟ قلت: بل هو ليس باستفهام حقيقي وبسطه أشد البسط، وقال القسطلاني: الاستفهام للتقرير كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: 1] الآية، وبنحوه قالت الشراح كلهم.

والأوجه عندي: أنه على معناه الأصلي فإنه أصل مطرد من أصول التراجم، وهو الأصل الثاني والثلاثون تقدم فيه أن الإمام البخاري طالما يترجم بهذا اللفظ تنبيهاً على أن للناظرين هناك مجالا للنظر والفكر، وهو كذلك ههنا عندي، فإن ظاهر ما في الباب جواز نبش القبور واتخاذ محلها مسجداً وهو نص حديث الباب في بناء مسجده ﷺ، ومع ذلك فيه خلاف الأوزاعي، فلعل الإمام البخاري أشار إلى خلافه، وأولى منه إلى مستدله بلفظ: هل، قال العيني: في الحديث جواز نبش قبور المشركين لأنه لا حرمة لهم، فإن قلت: كيف يجوز إخراجهم من قبورهم والقبر مختص بمن دفن فيه فقد حازه فلا يجوز بيعه ولا نقله؟ قلت: تلك القبور التي أمر النبي ﷺ بنشها لم تكن أملاكاً لمن دفن فيها بل لعلها غصبت فلذلك باعها ملاكها، وعلى تقدير التسليم أنها حبست فليس بلازم إنما اللازم تحبيس المسلمين لا الكفار، فإن قلت: هل يجوز في هذا الزمان نبش قبور الكفار ليتخذ مكانها مساجد؟ قلت: أجاز ذلك قوم محتجين بهذا الحديث وبما رواه أبو داود أن النبي ﷺ قال: «هذا قبر أبي رغال» الحديث، قالوا: فإذا جاز =

التقريرى وليس باستفهام حقيقى كما صرح به جماعة من المفسرين فى قوله تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: 1] وتأتى أيضًا بمعنى قد كما فسر الآية به جماعة منهم ابن عباس رضى الله عنهما والكسائى والفراء والمبرد وقد ذكر فى المقتضب هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الآية] وقد بالغ الزمخشري فزعم أنها أبدًا بمعنى قد وإنما الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله فى المفصل عن سيويه فلا يرد أن ذكر كلمة هل هنا ليس فى محله لأن عادة المؤلف رحمه الله أن يذكر هل إذا كان حكم الباب فيه خلاف وليس ههنا خلاف بل يجوز نبش قبور المشركين الذين هلكوا فى الجاهلية وفى غيرها وإنما خص مشركو الجاهلية بالذكر فى الترجمة لأن حديث الباب ورد فيهم وإنما جواز ذلك لأنهم لا حرمة لهم فيستفاد منه عدم جواز نبش قبور غيرهم سواء كانت قبور الأنبياء أو قبور غيرهم من المسلمين لما فيه من الإهانة لهم فلا يجوز ذلك لأن حرمة المسلم لا تزول حيًّا وميتًا.

نبشها لطلب المال فنشئها للانتفاع بمواضعها أولى، وليست حرمتهم موتى بأعظم منها وهم أحياء، بل مأجور فى ذلك، وإلى جواز نبش قبورهم للمال ذهب الكوفيون والشافعي وأشهب بهذا الحديث، وقال الأوزاعي: لا يفعل، لأن رسول الله ﷺ لما مر بالحجر قال: «لا تدخلوا بيوت الذين ظلموا إلا أن تكونوا باكين» فنهى أن يدخل عليهم بيوتهم فكيف قبورهم اهـ. قلت: وسيأتى قريبًا، وبوب عليه الإمام البخاري (باب الصلاة فى موضع الخسف والعذاب) ولا ريب أن قبور المشركين محل عذاب، فالأوجه عندي: أن الإمام البخاري نبه بلفظ: هل على هذه الأمور.

وثالثًا: إن قوله فى الترجمة: وما يكره معطوف على قوله: هل ينبش؟ عند الشراح كلهم. قال الكرمانى: قوله: وما يكره، عطف على هل ينبش؟ فإن قلت: هذه خبرية وتلك طلبية فكيف العطف بينهما؟ قلت: هو استفهام تقريرى فهو أيضًا فى حكم جملة خبرية ثبوتية مثلها اهـ. وهكذا قال غيره من الشراح وجعلوه جزء مستقلًا من الترجمة، ولما رأوا أن هذا الجزء من الترجمة لا يثبت بالحديث أثبتوه بأثر عمر، والظاهر عند هذا العبد الضعيف: أن هذا ليس بترجمة حتى يحتاج لإثباته، لأنه سيأتى قريبًا (باب كراهية الصلاة فى المقابر) فإن كانت هذه ترجمة يلزم التكرار، وأيضًا لا يثبت هذا بالحديث وإثباته بمجرد الأثر خلاف الأصل فالظاهر عندي أنه معطوف على لفظ: قول النبي ﷺ داخل تحت اللام، فكأنه بمنزلة الدليل للترجمة السابقة، وكأنه أثبت جواز نبش القبور بقوله ﷺ وبكراهية الصلاة فى المقابر، فكأنه قال: يجوز نبش القبور المشركين لأن الصلاة فى المقابر مكروهة كما سيأتى قريبًا، ولا حرمة لقبور المشركين فلا بأس بنبشها.

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»،

(وَيَتَّخِذُ) على البناء للمفعول (مَكَانُهَا مَسَاجِدُ؟) برفع المكان ونصب المساجد وبالعكس أما الأول: فعلى أن يتخذ متعد إلى مفعولين كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: 125] وأما الثاني: فعلى أنه متعد إلى مفعول واحد فمساجد بالرفع نائب عن الفاعل ومكانها بالنصب على الظرفية.

(لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ) لأنهم (اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ) ووجه التعليل بذلك الحديث: أن ذلك الوعيد يتناول من اتخذها مساجد بعد ما نبشها لما فيه من الاستهانة بهم عليهم الصلاة والسلام ويتناول أيضًا من اتخذها مساجد من غير أن نبشها لما فيه من المغالاة في التعظيم حتى جرهم إلى عبادة قبورهم والسجود لها وكلاهما مذموم ويلتحق بهم أتباعهم المؤمنون والمسلمون وأما المشركون فإنهم لا ذمة لهم ولا حرمة فلا حرج في نبش قبورهم واتخاذ أمكنتها مساجد لأنه إذا نبشت قبورهم ورميت عظامهم تصير الأرض طاهرة منهم والأرض كلها مسجد لقوله ﷺ جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا فيكون ذلك من قبيل تبديل السيئة بالحسنة وعلى هذا فلا تعارض بين فعله عليه الصلاة والسلام من نبش قبور المشركين واتخاذ مساجد مكانها وبين قوله ﷺ لعن الله اليهود الحديث.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف في آخر كتاب الجنائز في باب: ما جاء في قبر النبي ﷺ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ نا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ هلال، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله تعالى عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وأخرجه أيضًا في موضع آخر من الجنائز وفي المغازي أيضًا وأخرجه مسلم في الصلاة ثم في هذا الحديث الاقتصار على لعن اليهود فيكون قوله: «اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» واضحًا فإن النصارى لا يزعمون نبوة عيسى عليه السلام بل يدعون إما أنه إله أو ابن إله أو غير ذلك على مللهم الباطلة ولا يزعمون موته حتى يكون له قبر ومن قال منهم إنه قبل فلهم في ذلك كلام مشهور في موضعه

وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْقُبُورِ وَرَأَى عُمَرُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُصَلِّي عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ: «الْقَبْرُ الْقَبْرُ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْإِعَادَةِ».

وأما الرواية التي فيها زيادة النصارى ففيها إشكال وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في موضعه.

(وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْقُبُورِ) هذا عطف على قوله: هل تنبش لأنك قد عرفت أن كلمة هل للاستفهام التقريري والجملة في حكم الجملة الخبرية الثبوتية مثل هذه الجملة ثم إنه يتناول ما إذا صلى على القبر أو إليه أو بين القبور.

وفيه: حديث أبي مرثد الغنوي واسمه كنان بن الحصين أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي بلفظ: لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها.

وروى الترمذي عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ» وليس شيء منهما على شرط الْبُخَارِيِّ فأشار إليه في الترجمة وأورد معه أثر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدال على أن النهي عن ذلك لا يقتضي فساد الصلاة فَقَالَ: (وَرَأَى عُمَرُ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في رواية الأصيلي (أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُصَلِّي عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ: الْقَبْرُ الْقَبْرُ) بالنصب فيهما على التحذير ويجب حذف عامله وهو اتق أو اجتنب وفي بعض الرواية بهمزة الاستفهام الإنكاري، أي: أَتُصَلِّي عند القبر.

(وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْإِعَادَةِ) أي: لم يأمر عمر أنسا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإعادة صلاته تلك فدل على أنه يجوز ولكنه يكره واعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الصلاة على المقبرة فذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في المقبرة ولم يفرق بين المنبوشة وغيرها ولا بين أن يفرش عليها شيء يقيه من النجاسة أو لا ولا بين أن تكون بين القبور أو في مكان منفرد عنها كالبيت والعلو.

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: لا يصلى في حمام ولا مقبرة على ظاهر الحديث يعني قوله ﷺ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ» وذهب الثوري وأبو حنيفة والأوزاعي إلى كراهة الصلاة في المقبرة.

وفرق الشافعي بين المقبرة المنبوشة وغيرها، فَقَالَ: إذا كانت مختلطة

التراب بلحوم الموتى وصديدهم وما يخرج منها لم يجز الصلاة فيها للنجاسة وإن صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته صلاته .

وَقَالَ الرافعي : أما المقبرة فالصلاة فيها مكروهة بكل حال ولم ير مالك بالصلاة في المقبرة بأسًا .

وحكى أبو مصعب عن مالك كراهة الصلاة في المقبرة كقول الجمهور ، وذهب أهل الظاهر إلى تحريم الصلاة في المقبرة سواء كانت مقابر المسلمين أو الكفار .

وحكى ابن حزم عن جماعة من الصحابة النهي عن ذلك وهم : عمر وعلي ، وأبو هريرة ، وأنس ، وابن عباس رضي الله تعالى عنهم وَقَالَ : ما نعلم لهم مخالفاً من الصحابة وحكاه جماعة من التابعين إبراهيم النخعي ، ونافع بن جبير ابن مطعم ، وطاووس ، وعمرو بن دينار ، وخيشمة وغيرهم ، انتهى .

وتعقبه محمود العيني : بأن قوله ما نعلم لهم مخالفاً من الصحابة معارض بما حكاه الخطابي في معالم السنن عن عبد الله بن عمر أنه رخص في الصلاة في المقبرة وحكى أيضاً عن الحسن البصري أنه صلى في المقبرة ، وفي شرح الترمذي حكى أصحابنا اختلافاً في الحكمة في النهي عن الصلاة في المقبرة فقليل : المعنى فيه ما تحت مصلاه من النجاسة .

وقد قَالَ الرافعي : لو فرش في المجزرة والمزبلة شيئاً وصلى عليه صحت صلاته وبقيت الكراهية لكونه مصلياً على نجاسة وإن كان بينهما حائل .

وَقَالَ القاضي حسين : إنه لا كراهة مع الفرش على النجاسة مطلقاً .

وحكى ابن الرفعة في الكفاية : أن الذي دلّ عليه كلام القاضي أن الكراهة لحرمة الموتى وعلى كل تقدير من هذين المعنيين فينبغي أن تقيد الكراهة بما إذا حاذى الميت أما إذا وقف بين القبور بحيث لا يكون تحته ميت ولا نجاسة فلا كراهة إلا أن ابن الرفعة بعد أن حكى المعنيين السابقين قَالَ : لا فرق في الكراهة

427 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ، وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرْنَا كَنِيسَةً رَأَيْنَاهَا

بين أن يصلي على القبر أو بجانبه أو إليه قَالَ: ومنه يؤخذ أنه تكره الصلاة بجانب النجاسة وخلفها والله أعلم.

وفي التوشيح: ويستثنى مقبرة الأنبياء عليهم السلام فلا كراهة فيها؛ لأن الله تَعَالَى حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَهُمْ وَأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ يَصْلُونَ. (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بضم الميم والمثلثة والنون المشددة، (قَالَ:) حَدَّثَنِي فِي رِوَايَةٍ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) أَي: ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَانِ، (عَنْ هِشَامِ) ابْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي) عُرْوَةُ، (عَنْ عَائِشَةَ) وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ) بفتح الحاء المهملة أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ اسْمُهَا رَمْلَةٌ بَفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى الْأَصَحِّ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ صَخْرُ الْأُمَوِيَّةِ هَاجَرَتْ مَعَ زَوْجِهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ بِتَقْدِيمِ الْجِيمِ عَلَى الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ إِلَى الْحَبْشَةِ فَتُوفِي هُنَاكَ فَتُزَوِّجُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ هُنَاكَ سَنَةً سِتٍّ مِنَ الْهَجْرَةِ وَكَانَ النَّجَاشِيُّ أَمِيرَهَا مِنْ عِنْدِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَعَثَهَا إِلَيْهِ وَكَانَتْ مِنَ السَّابِقَاتِ إِلَى الْإِسْلَامِ تُوْفِيَتْ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ بِالْمَدِينَةِ عَلَى الْأَصَحِّ.

(وَأُمُّ سَلَمَةَ) بَفَتْحِ اللَّامِ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أَيْضًا وَاسْمُهَا هِنْدٌ عَلَى الْأَصَحِّ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةِ الْمُخَزُومِيَّةِ هَاجَرَتْ بِهَا زَوْجُهَا أَبُو سَلَمَةَ إِلَى الْحَبْشَةِ فَلَمَّا رَجَعَا إِلَى الْمَدِينَةِ مَاتَ زَوْجُهَا فَتُزَوِّجُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي بَابِ: الْعِظَةُ بِاللَّيْلِ.

(ذَكَرْنَا) بِلَفْظِ التَّثْنِيَةِ لِلْمَوْثُوثِ مِنَ الْمَاضِي مِنَ الذِّكْرِ بضم الذال وفي رواية ذَكَرَا بِالتَّذْكِيرِ وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مِنَ النَّسَاجِ أَوْ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ الْغَيْرِ الْمُمَيِّزِينَ.

(كَنِيسَةً) بَفَتْحِ الْكَافِ وَهِيَ مَعْبَدُ النَّصَارَى وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ يُقَالُ لَهَا: مَارِيَّةٌ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ الْبَقْرَةُ وَبِتَشْدِيدِهَا الْقِطَاةُ الْمَلْسَاءُ.

(رَأَيْنَاهَا) بِصِيغَةِ جَمْعِ الْمَوْثُوثِ مِنَ الْمَاضِي وَإِنَّمَا جُمِعَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا وَفِي رِوَايَةٍ رَأَتْهَا بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ عَلَى الْأَصْلِ.

بِالْحَبْشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَذَكَرْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ أَوْلَيْكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوِّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، فَأَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽¹⁾.

(بِالْحَبْشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرُ) أي: تماثيل، (فَذَكَرْنَا) من الذكر بكسر الهمزة والذال ذلك (لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ) ﷺ: (إِنَّ أَوْلَيْكَ) بكسر الكاف ويجوز فتحها.

(إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ) عطف على قوله كان وجواب إذا قوله: (بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوِّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ) بكسر التاء المثناة الفوقية وبالياء الساكنة بدل اللام في تلك وهي لغة فيه وهي وفي رواية تلك باللام. (فَأَوْلَيْكَ) بالفاء وفي رواية وأولئك بالواو والكاف مكسورة وقد تفتح.

(شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) والشرار بكسر الشين المعجمة جمع الشر كالخيار جمع الخير والتجار جمع التجار وأما الأشرار فَقَالَ يونس واحدا شر أيضًا وَقَالَ الْأَخْفَشُ: شرير مثل يتيم وأيتام قَالَ الْقُرْطُبي: إنما صور أوائلهم الصور ليأتنسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أفعالهم الصالحة فيجتهدوا كاجتهادهم ويعبدوا الله عند قبورهم ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان أن أسلافهم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فعبدها فحذر النَّبِيُّ ﷺ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ سَدًا لِلذَّرِيعَةِ الْمُؤَدِيَةِ إِلَى ذَلِكَ وَسَدًا لِلذَّرَائِعِ فِي قَبْرِ ﷺ: وكان ذلك التحذير في مرض موته ﷺ كما يشهد له ما وقع عند المؤلف في الجنائز من طريق مالك عَنْ هِشَامٍ حَيْثُ زَادَ فِي أَوَّلِهِ وَلَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ وَمِنْ طَرِيقِ هَلَالٍ عَنْ عُرْوَةَ بَلَفَظَ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ نَحْوَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَفَّى بِخَمْسٍ وَزَادَ فِيهِ فَلَا تَتَخَذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ فَإِنِّي أَنَهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ. هذا وفائدة التنصيص على زمن النهي الإشارة إلى أنه في الأمر المحكم الذي لم ينسخ لكونه صدر في آخر حياته ﷺ ولما احتاجت الصحابة والتابعون إلى زيارة مسجده ﷺ بنوا على القبر حيطانًا مرتفعة مستديرة حوله لثلا يصل إليه العوام فيؤدي إلى ذلك المحذور ثم بنوا جدارين بين ركني القبر الشمالي وحرّفوهما حتى التقيا حتى لا يمكن لأحد أن يستقبل القبلة وَقَالَ

(1) أطرافه 434، 1341، 3873 - تحفة 17306 - 1/117. أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن بناء المساجد على القبور رقم (528).

428 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ،

قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ

ابن بطال: فيه نهي عن اتخاذ القبور مساجد وعن فعل التصاوير وفي دليل على تحريم تصوير الحيوان خصوصا الآدمي الصالح وفيه منع بناء المساجد على القبور ومقتضاه التحريم كيف وقد ثبت اللعن عليه وأما الشافعي وأصحابه فصرحوا بالكراهة وقيل المراد أن يسوى القبر مسجداً فيصلى فوقه وَقَالَ البيضاوي: لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثاناً لعنهم النَّبِيُّ ﷺ ومنع المسلمين عن مثل ذلك فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه إليه فلا يدخل في الوعيد انتهى.

وفي الحديث أيضاً: جواز حكاية ما يشاهده المرء من العجائب ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به.

وفيه أيضاً: ذم فاعل المحرمات:

وفيه أيضاً: أن الاعتبار في الأحكام بالشرع لا بالعقل ثم رجال إسناد هذا الحديث كلهم بصريون، وقد أخرجه المؤلف أيضاً في هجرة الحبشة، وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا النسائي.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) أي: ابن سعيد التميمي وقد مر في باب قول النَّبِيِّ ﷺ اللَّهُم علمه الكتاب.

(عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ) بفتح المثناة الفوقية وتشديد التحتية وفي آخره حاء مهملة هو يزيد بن حميد الضبعي وقد سبق ذكره في باب ما كان النَّبِيُّ ﷺ يتخولهم.

(عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية: عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورواة هذا الإسناد كلهم بصريون وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة والوصايا والهجرة والحج والبيوع وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه.

(قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ) قَالَ الحاكم: تواترت الأخبار بورود النَّبِيِّ ﷺ قباء يوم الاثنين لثمان خلون من ربيع الأول وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الخوارزمي وكان ذلك يوم الخميس الرابع من تيره ماه والعاشر من أيلول من شهور الروم سنة سبعمائة وثلاثة وثلاثين لذي القرنين وَقَالَ الخوارزمي من حين ولد إلى حين

فَنَزَلَ أَعْلَى الْمَدِينَةِ فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمْ بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى بَنِي النَّجَّارِ، فَجَاؤُوا مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ،

أسري به إحدى وخمسون سنة وسبعة أشهر وثمانية وعشرون يوماً ومنه إلى اليوم الذي هاجر سنة وشهران ويوم فذلك ثلاث وخمسون سنة وكان ذلك يوم الخميس وفي طبقات ابن سعد أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خرج من الغار ليلة الاثنين لأربع ليال خلون من شهر ربيع الأول فَقَالَ أَيُّ نَامٍ مِنَ الْقِيلُولَةِ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ بِقَدِيدٍ وَقَدِمَ عَلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِلَّيْلَتَيْنِ خَلْتَا مِنْ ربيع الأول ويقال لاثنين عشرة ليلة خلت من ربيع الأول فنزل على كلثوم بن هدم وهو الثبت عندنا وذكر البرقي أَنَّهُ ﷺ قدم المدينة ليلاً وعن جابر لما قدم المدينة نحر جزوراً، (فَنَزَلَ أَعْلَى الْمَدِينَةِ) ويروى في أعلى المدينة، وفي رواية أبي داود: فنزل في علو المدينة بالضم وهي العالية.

(فِي حَيٍّ) بتشديد الياء أي قبيلة وجمعها: أحياء (يُقَالُ لَهُمْ بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ) بفتح العين فيهما، (فَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً)، وهذه رواية الأكثرين وكذا في رواية أبي داود عَنْ شَيْخِهِ مَسَدَدٍ، وفي رواية المستملي والحموي: أربعمائة وعشرين ليلة، وعن الزُّهْرِيِّ: أقام فيهم بضع عشرة ليلة، وعن عويمر بن ساعدة لبث فيهم ثمانين ليلة ثم خرج.

(ثُمَّ أَرْسَلَ) ﷺ (إِلَى بَنِي النَّجَّارِ) وهم بنو تميم اللات بن ثعلبة بن عمرو بن الجموح وهم قبيل كثير من الأنصار وقيم اللات هو النجار بفتح النون وتشديد الجيم بذلك لأنه اختتن بقدوم وقيل بل ضرب رجلاً بقدوم فجرحه ذكره الكلبي وأبو عبيدة وإنما أرسل إلى بني النجار؛ لأنهم كانوا أحواله ﷺ لأن هاشماً جدَّ النَّبِيِّ ﷺ تزوج سلمى بنت عمرو بن زيد من بني عدي بن النجار بالمدينة فولدت له عبد المطلب فأراد النبي ﷺ النزول عندهم لما تحول من قباء، (فَجَاؤُوا) حال كونهم (مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ) هكذا في رواية بالإضافة وسقوط النون للإضافة وفي رواية الأكثرين متقلدين السيوف بثبوت النون ونصب السيوف والتقلد هو جعل نجاد السيف على المنكب وإنما جاؤوا كذلك خوفاً من اليهود وليروه ما أعدوه لنصرته ﷺ.

(كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ) الراحلة المركب من الإبل ذكرنا كان

وَأَبُو بَكْرٍ رَدَفُهُ وَمَلَأَ بَنِي النَّجَّارِ حَوْلَهُ حَتَّى أَلْقَى بِفَنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ،

أو أنثى وكانت راحلته ﷺ ناقة تسمى القصواء.

(وَأَبُو بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رَدَفُهُ) بكسر الراء وسكون الدال المرتدِف وهو الذي يركب خلف الراكب وأردفته أنا إذا أركبته معك وذاك الموضع الذي يركبه ردا ف وكل شيء تبع شَيْئًا فهو ردفه وإنما كان النَّبِيُّ ﷺ ردفه تشريفًا له وتنويعًا بقدره وإشارة إلى أنه الخليفة بعده وإلا فقد كان لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ناقة هاجر عليها كما سيأتي بيانه في الهجرة.

(وَمَلَأَ بَنِي النَّجَّارِ) أي: أشرافهم ورؤساؤهم سموا بذلك لأنهم ملء بالرأي ويقال ملأته على الأمر أي: شاورته وما كان هذا الأمر عن ملأ منا أي: عن تشاور واجتماع أو جماعتهم.

(حَوْلَهُ) أي: يمشون حوله ﷺ (حَتَّى أَلْقَى) أي: طرح رحله فالمفعول محذوف (بِفَنَاءٍ) بكسر الفاء والمد وهي سعة أمام الدار والجمع أفنية وفي المجمل فناء الدار ما امتد من جوانبها.

(أَبِي أَيُّوبَ) خالد بن زيد الأنصاري رضي الله تعالى عنه وحكى أنه لما بركت الناقة عند دار أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جعل جبار بن صخر ينخسها برجله فَقَالَ أبو أيوب: يا جبار أعن منزلي تنخسها؟ أما والذي بعثه بالحق لولا الإسلام لضربتكَ بالسيف هذا وذكر مُحَمَّدٌ بن إسحاق في كتاب المبتدأ وقصص الأنبياء عليهم السلام تأليفه أن تبعًا وهو ابن حسان لما قدم مكة شرفها الله تعالى قبل مولد النَّبِيِّ ﷺ بألف عام وخرج منها إلى يثرب وكان معه أربعمائة رجل من الحكماء فاجتمعوا وتعاهدوا على أن لا يخرجوا منها فسألهم تبع عن سر ذلك فقالوا: إنا نجد في كتبنا أن نبيا اسمه مُحَمَّدٌ هذه دار مهاجرة فنحن نقيم لعل أن نلقاه فأراد تبع الإقامة معهم ثم بني لكل واحد من أولئك دارًا واشترى له جارية وزوجها منه وأعطاهم مالا جزيلا وكتب كتابا فيه إسلام.

وقوله: شهدت على أحمد أنه رسول من الله باري النسم في أبيات وختمه بالذهب ودفعه إلى كبيرهم وسأله أن يدفعهم إلى مُحَمَّدٍ ﷺ إن أدركه وإلا من أدركه من ولده وبني للنبي دارا ينزلها إذا قدم المدينة فتداول الدار الملاك إلى أن صارت لأبي أيوب رضي الله تعالى عنه وهو من ولد ذلك العالم الذي دفع إليه

وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ حَيْثُ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ، وَيُصَلِّيَ

الكتاب قيل وأهل المدينة من ولد أولئك العلماء الأربعمائة ويزعم بعضهم أنهم كانوا الأوس والخرج ولما خرج النَّبِيُّ ﷺ أرسلوا إليه كتاب تبع مع رجل يسمى أبا ليلى فلما رآه النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: أنت أبو ليلى ومعك كتاب تبع الأول فبقي أبو ليلى متفكرا ولم يعرف النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: من أنت؟ فأني لم أر في وجهك أثر السحر وتوهم أنه ساحر فَقَالَ: أنا مُحَمَّدٌ هات الكتاب فلما قرأه قَالَ: مرحبا بتبع الأخ الصالح ثلاث مرات. وفي سير ابن إسحاق اسمه تبان أسعد أبو كرب وهو الذي كسا البيت الحرام وفي مغائص الجوهر في أنساب حمير كان يتدين بالزبور وَقَالَ الثعلبي بإسناده إلى سهل بن سعد رضي الله تعالى عنه إنه قَالَ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تسبوا تبعا فإنه كان قد أسلم» وأخرجه أحمد في مسنده وتبع بضم المشناة الفوقية وفتح الباء المشددة وفي آخره عين مهملة لقب لكل من ملك اليمن ككسرى لقب لكل من ملك الفرس وقيصر لكل من ملك الروم وَقَالَ عكرمة: إنما سمي لكثرة أتباعه وكان يعبد النار فأسلم قَالَ: وهذا تبع الأوسط قَالَ وأقام ملكا ثلاثا وثلاثين سنة وقيل ثمانين سنة.

وَقَالَ ابن سيرين: هو أول من كسا البيت وملك الدنيا والأقاليم بأسرها وحكى القاسم بن عساكر عن سعيد بن عبد العزيز أنه قَالَ: كان إذا عرض الخيل قاموا صفا من دمشق إلى صنعاء وهذا بعيد إن أراد به صنعاء اليمن لأن بينها وبين دمشق أكثر من شهرين والظاهر أنه أراد بها صنعاء دمشق وهي قرية على باب دمشق من ناحية باب الفراديس واتصلت حيطانها بالعقبة وهي محلة عظيمة بظاهر دمشق وذكر ابن عساكر في كتابه أن تبعا هذا لما قدم مكة وكسا الكعبة وخرج إلى يثرب في مائة ألف وثلاثين ألفا من الفرسان ومائة ألف وثلاثة عشر ألفا من الرجال وذكر أيضًا أن تبعا لما خرج من يثرب مات في بلاد الهند وذكر السهيلي أن دار أبي أيوب هذه صارت بعده إلى أفلح مولى أبي أيوب فاشتره منه بعد ما خرب المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بألف دينار بعد حيلة احتالها عليه المغيرة فأصلحه المغيرة وتصدق به على أهل بيت فقراء بالمدينة.

(وَكَانَ) ﷺ (يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ حَيْثُ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ، وَيُصَلِّيَ) عطف على قوله: يحب.

فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ، فَأَرْسَلَ إِلَى مَلَا مِنْ بَنِي النَّجَّارِ فَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامُنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا»، قَالُوا: لَا وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ،

(فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ) جمع مَرَبَضٍ أي مأوى الغنم وربوض الغنم مثل بروك الإبل والمراد أنه يصلي حيث أدركته الصلاة وإن كان في مَرَابِضِ الْغَنَمِ.
(وَأَنَّهُ) بكسر الهمزة لأنه كلام مستقل بذاته أي: النَّبِيُّ ﷺ (أَمَرَ) على صيغة المعلوم ويروى على صيغة المجهول.

(بِنَاءَ الْمَسْجِدِ) بكسر الجيم وفتحها وهو الموضع الذي يسجد فيه وفي الصحاح المسجد بفتح الجيم موضع السجود وبكسرهما البيت الذي يصلي فيه ومن العرب من يفتح في كلا الوجهين وعن الفراء سمعنا المسجد بالكسر والفتح جائز وإن لم نسمعه وفي المعاني للزجاج كل موضع يتعبد فيه مسجد.

(فَأَرْسَلَ إِلَى مَلَا مِنْ بَنِي النَّجَّارِ) وفي رواية إلى ملا بني النجار بإسقاط كلمة من، (فَقَالَ: يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامُنُونِي) أي: بيعوني بالثمن، أو اذكروا لي ثمنه، أو قَدَّرُوا ثمنه لأشتره منكم وبايعوني فيه، وأصل هذه اللفظة من ثامت الرجل في البيع أثامته إذا قاولته في ثمن وساوته على بيعه وشرائه.

(بِحَائِطِكُمْ) أي: ببستانكم كما يدلّ عليه قوله الآتي وفيه نخل بالنخل فقطع، وفي لفظة كان مَرَبِداً وهو الموضع الذي يجعل في التمر لينشف (هَذَا) صفة الحائط وعطف بيان له أو بدل منه.

(قَالُوا: لَا) نثامنكم فيه أو زائدة (وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ) عَزَّ وَجَلَّ أي: من الله كما وقع عند الإسماعيلي لا نطلب ثمنه إلا من الله وقد جاء إلى في كلام العرب للابتداء كقوله:

فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ

أي: مني ويجوز أن يكون إلى ههنا على معناها لانتهاء الغاية ويكون التقدير أنه طلب الثمن إلى الله، كما في قولهم أحمد إليك الله والمعنى أنهى حمده إليك، وما قاله الكرمانى من أن معناه لا نطلب الثمن من أحد لكنه مصروف إلى الله فتعسف مع تطويل، والمقصود أننا لا نطلب منك الثمن بل نتبرع به، ونطلب الثمن أي: الأجر من الله فإطلاق الثمن على الأجر من باب المشاكلة، ثم إن هذا هو المشهور في الصحيحين، وذكر مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ فِي «الطبقات» عَنْ

فَقَالَ أَنَسٌ: فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ، وَفِيهِ خَرِبٌ

الواقدي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشترى منهم بعشرة دنانير دفعها أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويقال كان ذلك مِرْبَدًا لِيَتِمِينَ فدعاهما النَّبِيُّ ﷺ فساومهما لِيَتَّخِذَهُمَا مَسْجِدًا، فَقَالَا بَلْ نَهَبَهُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ابْتَاعَهُ مِنْهُمَا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، وَأَمَرَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُعْطِيَهُمَا ذَلِكَ، وَفِي «الْمَغَازِي» لِأَبِي مَعْشَرٍ فَاشْتَرَاهُ أَبُو أَيُّوبَ مِنْهُمَا وَأَعْطَاهُ الثَّمَنَ، فَبَنَاهُ مَسْجِدًا وَالتَّيْمَانَ هُمَا: سَهْلٌ وَسَهِيلٌ ابْنَا رَافِعَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مِنْ بَنِي النَّجَارِ كَانَ فِي حَجَرٍ أَسْعَدَ ابْنَ زُرَّارَةَ، وَقِيلَ: مَعَاذُ بَنِي عَفْرَاءَ، وَقِيلَ: قَالَ مَعَاذُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا أَرْضِيَهُمَا فَاتَّخَذَهُمَا مَسْجِدًا، وَيُقَالُ: إِنَّ بَنِي النَّجَارِ جَعَلُوا حَائِطَهُمْ وَقْفًا، وَأَجَازَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَاسْتَدَلَّ ابْنُ بَطَّالٍ بِهَذَا عَلَى صِحَّةِ وَقْفِ الْمَشَاعِ، وَقَالَ وَقَفَ الْمَشَاعُ جَائِزٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الشَّافِعِيِّ خِلَافًا لِمُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ بَنِي النَّجَارِ لَمْ يَقِفُوا شَيْئًا؛ بَلْ بَاعُوهُ وَوَقَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَيْسَ وَقْفَ مَشَاعٍ.

(فَقَالَ) وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: (أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَكَانَ فِيهِ) أَي: فِي ذَلِكَ الْحَائِطِ (مَا أَقُولُ لَكُمْ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ) بِالرَّفْعِ بَدَلٍ أَوْ بَيَانٍ لِقَوْلِهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ.

(وَفِيهِ خَرِبٌ) قَالَ أَبُو الْفَرَجِ الرُّوَايَةَ الْمَعْرُوفَةَ بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ جَمْعُ خَرِبَةٍ كَكَلِمَةٍ وَكَلِمَةٍ، وَقَالَ أَبُو سَلِيمَانَ: حَدَّثَنَا بِكَسْرِ الْخَاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ جَمْعُ خَرِبَةٍ كَعَنْبٍ وَعَنْبَةٍ وَهُمَا لَغَتَانِ صَحِيحَتَانِ رَوَيْتَا، وَالْمُرَادُ أَنَّ فِيهِ مَا يَخْرُبُ مِنَ الْبِنَاءِ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَعَلَّ صَوَابَهُ خَرِبَ بَضْمِ الْخَاءِ جَمْعُ خَرِبَةٍ وَهِيَ الْخُرُوقُ فِي الْأَرْضِ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَقُولُونَهَا فِي ثُقْبَةٍ مُسْتَدِيرَةٍ فِي أَرْضٍ أَوْ جِدَارٍ، قَالَ: وَلَعَلَّ الرُّوَايَةَ جَرَفَ جَمْعِ الْجَرَفَةِ بِكَسْرِ الْجِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَهِيَ جَمْعُ الْجَرَفِ بَضْمِ الْجِيمِ وَالرَّاءِ، كَمَا يُقَالُ خَرَجَ وَخَرَجَةٌ وَتُرْسٌ وَتَرْسَةٌ وَأَبَيَّنَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ سَاعِدَتَهُ الرُّوَايَةَ أَنْ يَكُونَ حُدْبًا جَمْعَ حَدْبَةٍ وَهُوَ الَّذِي يَلِيْقُ بِقَوْلِهِ: فَسَوَّيْتُ فَإِنَّمَا يَسَوِّي الْمَكَانَ الْمَحْدُوبَ أَوْ مَوْضِعَ مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ خُرُوقٌ وَهَدُومٌ، وَأَمَّا الْخَرِبُ فَإِنَّهَا تَعْمُرُ وَلَا تَسَوِّي، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: هَذَا التَّكْلُفُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَإِنَّ الَّذِي ثَبَتَ فِي الرُّوَايَةِ صَحِيحَ الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ كَمَا أَمَرَ بِقَطْعِ النَّخْلِ لِتَسْوِيَةِ الْأَرْضِ أَمَرَ بِالْخَرِبِ فَرَفَعَتْ رُسُومُهَا وَسَوَّيْتُ مَوَاضِعَهَا لِیَصِيرَ جَمِيعُ الْأَرْضِ مَبْسُوطَةٌ مُسْتَوِيَةٌ لِلْمَصْلُحِينَ وَكَذَلِكَ فَعَلَ بِالْقُبُورِ، وَفِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ وَأَمَرَ بِالْحَرِثِ فَحَرِثَ، وَهُوَ

وَفِيهِ نَحْلٌ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ، فَنُبِّشَتْ، ثُمَّ بِالْحَرْبِ فَسُوِّتْ، وَبِالنَّحْلِ فَقُطِعَ، فَصَفُّوا النَّحْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ وَجَعَلُوا عِضَادَتَيْهِ الْحِجَارَةَ،

الذي زعم ابن الأثير أنه روي بالحاء المهملة والشاء المثلثة يريد الموضع المحروث للزراعة، وكذا في رواية الكشميهني ولكن قيل: أنه وهم.

(وَفِيهِ نَحْلٌ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ) أي: بنبشها، (فَنُبِّشَتْ) أي: وبالعظام أن تغيب فغيبت كما في رواية.

(ثُمَّ) أمر (بِالْحَرْبِ) أي: بتسويتها (فَسُوِّتْ) بإزالة ما كان في تلك الخرب.

(وَ) أمر (بِالنَّحْلِ) أي: بقطعه، (فَقُطِعَ، فَصَفُّوا النَّحْلَ) من صففت الشيء صفًا (قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ) أي: في جهتها لا القبلة المعهودة اليوم فإن ذلك لم يكن ذلك الوقت.

(وَجَعَلُوا عِضَادَتَيْهِ الْحِجَارَةَ) بثنية عضادة بكسر العين، قَالَ ابن التياني في «الموعب» قَالَ أبو عمر: وهي جانب الحوض، وعن صاحب العين أغضاد كل شيء ما يشده من حواليه من البناء وغيره مثل: عضاد الحوض وهي صفائح من حجارة على شفيرة، وعضادتا الباب ما كان عليهما يطبق الباب إذا أصفق، وفي التهذيب للأزهري عضادتا الباب الخشبستان المنصوبتان عَنْ يمين الداخل منه وشماله، وزاد القزاز فوقهما العارضة هذا، وفي مغازي ابن بَكِير عَنْ ابن إسحاق جعلت قبلة المسجد من اللبن ويقال: بل من حجارة منضوخة بعضها على بعض، وورد أيضًا أنه كان في موضع المسجد الغرقد فأمر أن يقطع وكان في المربرد قبور جاهلية فأمر بها رسول الله ﷺ فنُبِّشَتْ وأمر بالعظام أن تغيب، وكان في المربرد ماء مستنجل أي: قليل الجري من النجل وهو الماء القليل، فسَيَّرُوهُ حتى ذهب وجعلوا طوله مما يلي القبلة إلى مؤخرته مائة ذراع وفي هذين الجانبين مثل ذلك فهو مربع، ويقال: كان أقل من المائة وجعلوا الأساس قريبًا من ثلاثة أذرع على الأرض بالحجارة، ثم بنوه باللبن وجعل النَّبِيُّ ﷺ ينقل معهم اللبن والحجارة بنفسه ويقول:

هَذَا الْجَمَالُ لَا جَمَالَ خَيْبَرِ هَذَا أَبْرَرْنَا وَأَطْهَرُ

وجعلوا قبلته إلى القدس وجعل له ثلاثة أبواب: باب في مؤخره، وبابا يقال له: باب الرحمة، والثالث الذي يدخل منه النَّبِيُّ ﷺ، وجعل طول الجدار قامة

وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخْرَ وَهُمْ يَرْتَجِرُونَ وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَهُمْ، وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»⁽¹⁾.

وسطة، وعمده الجذوع، وسقفه جريدا، ف قيل له: ألا تسقفه، فَقَالَ: الأمر أعجل من ذلك، وسيجيء في الكتاب عَنْ قَرِيبٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مَبْنِيًّا بِاللَّبْنِ، وَسَقْفُهُ الْجَرِيدَ، وَعَمْدُهُ خَشَبُ النَّخْلِ، فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَيْئًا وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَنَاهُ عَلَى بَنَائِهِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّبْنِ وَالْجَرِيدِ وَأَعَادَ عَمْدَهُ خَشْبًا، ثُمَّ غَيَّرَهُ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَزَادَ فِيهِ زِيَادَةً كَثِيرَةً وَبَنَى جِدَارَهُ بِحِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ وَجَعَلَ عَمْدَةَ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ وَسَقْفَهُ بِالسَّاجِ، وَفِي «الإكلیل» ثُمَّ بَنَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي إِمْرَةٍ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَفِي الرُّوْضِ، ثُمَّ بَنَاهُ الْمُهَدِي، ثُمَّ زَادَ فِيهِ الْمَأْمُونُ، ثُمَّ لَمْ يَبْلُغْنَا تَغْيِيرَهُ إِلَى الْآنَ.

(وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخْرَ وَهُمْ يَرْتَجِرُونَ) أَي: يَتَعَاطُونَ الرِّجْزَ تَنْشِيطًا لِنَفْسِهِمْ لِيَسْهَلَ عَلَيْهِمُ الْعَمَلُ.

(وَالنَّبِيُّ ﷺ) يَرْتَجِزُ (مَعَهُمْ) جُمْلَةً حَالِيَةً كَقَوْلِهِ: (وَهُوَ) ﷺ (يَقُولُ: اللَّهُمَّ) مَعْنَاهُ يَا اللَّهُ، وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: اللَّهُمَّ دَعَاءٌ لِلَّهِ بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ إِذِ الْمِيمُ يَشْعُرُ بِالْجَمْعِ كَمَا فِي عَلَيْهِمُ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: أَصْلُهُ اللَّهُمَّ أُمْنًا بِخَيْرِ أَي: أَقْصَدْنَا فَخَفَّفَ فَصَارَ اللَّهُمَّ (لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ اللَّهُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ.

(فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ) كَذَا رِوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ، وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْحَمَوِيِّ فَاغْفِرِ الْأَنْصَارَ بِحَذْفِ اللَّامِ، وَوَجْهُهُ أَنْ يَضْمَنَّ اغْفِرَ مَعْنَى أَسْتَرِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ مُسَدَّدِ بْنِ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ وَشَيْخِهِ أَيْضًا بَلَفْظَ فَانْصَرِ الْأَنْصَارَ، وَالْأَنْصَارُ جَمْعُ نَصِيرٍ كَالْأَشْرَافِ جَمْعُ شَرِيفٍ، وَالنَّصِيرُ النَّاصِرُ مَنْ نَصَرَهُ اللَّهُ عَلَى عَدُوِّهِ يَنْصُرُهُ نَصْرًا، وَالْأَسْمُ النَّصْرَةُ وَسَمُّوا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ أَعَانُوهُ ﷺ عَلَى أَعْدَائِهِ وَهُمْ الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ، (وَالْمُهَاجِرَةُ) أَي: وَالْجَمَاعَةُ الْمُهَاجِرَةُ، وَهُمْ الَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ مُحِبَّةً فِيهِ وَطَلَبًا لِلْآخِرَةِ، وَالْهَجْرَةُ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْهَجْرِ ضِدُّ

(1) أطرافه 234، 429، 1868، 2106، 2771، 2774، 2779، 3932 - تحفة 1691.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ بَابُ ابْتِئَاءِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ رَقْمَ (524).

الوصل، وقد هجره هجرا، وهجراناً ثم غلب على الخروج من أرض إلى أرض، وترك الأولى للثانية يقال منه: هاجر مهاجرة، واستشكل قوله ﷺ هذا مع قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ [الشعراء: 69]، ف قيل: إِنَّ الرَّجْزَ لَيْسَ بِشِعْرٍ قَالَ ابْنُ التِّينِ لَا يَطْلُقُ عَلَى الرَّجْزِ شِعْرٌ إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ مُسْجَعٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يُقَالُ لِصَانِعِهِ رَاجِزٌ وَلَا يُقَالُ شَاعِرٌ وَيُقَالُ أَنْشَدَ رَجْزًا وَلَا يُقَالُ أَنْشَدَ شِعْرًا، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ الصَّحِيحُ فِي الرَّجْزِ أَنَّهُ شِعْرٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مِنَ الشِّعْرِ مِنْ أَشْكَلٍ عَلَيْهِ إِنْشَادُ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُ فَقَالَ لَوْ كَانَ شِعْرًا لَمَا عَلَّمَهُ، قَالَ: وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ مَنْ أَنْشَدَ الْقَلِيلَ مِنَ الشِّعْرِ أَوْ قَالَهُ أَوْ تَمَثَّلَ بِهِ عَلَى وَجْهِ النَّدْوَرِ، لَمْ يَسْتَحَقَّ اسْمَ شَاعِرٍ وَلَا يُقَالُ فِيهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ الشِّعْرَ وَلَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ، عَلَى أَنَّ الْمَمْتَنَعَ عَلَيْهِ ﷺ هُوَ إِنْشَاءُ الشِّعْرِ لَا إِنْشَادَهُ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ قِيلَ إِنَّهُ ﷺ قَرَأَ الْآخِرَةَ وَالْمَهَاجِرَةَ بِحَرَكَةِ التَّاءِ خُرُوجًا عَنْ وَزْنِ الشِّعْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَرَنَّنُ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا، وَهَذَا كَمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ قَوْلَ طَرْفَةٍ:

سَتَبْدِي لَكَ الْآيَاتِ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ مِنْ لَمْ تَزُودَ بِالْأَخْبَارِ
قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَقُلْ هَكَذَا، وَإِنَّمَا قَالَ: وَيَأْتِيكَ
بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودَ، فَقَالَ كِلَاهُمَا سَوَاءٌ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ لَسْتَ بِشَاعِرٍ وَلَا
تَحْسَنُهُ، وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ الْإِرْدَافِ، وَمِنْهَا جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ
الْغَنَمِ، وَمِنْهَا جَوَازُ التَّصَرُّفِ فِي الْمَقْبَرَةِ الْمَمْلُوكَةِ بِالْهَبَةِ وَالْبَيْعِ، وَمِنْهَا أَنَّ الْقَبْرَ
إِذَا لَمْ يَبْقَ فِيهِ بَقِيَّةٌ مِنَ الْمَيِّتِ وَمِنْ تَرَابِهِ الْمَخْتَلَطُ بِالصَّدِيدِ جَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ،
وَمِنْهَا جَوَازُ قَطْعِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمَرَةِ لِلزُّرُورَةِ وَالْمَصْلَحَةِ، إِنَّمَا لَا اسْتِعْمَالَ خَشْبِهَا،
أَوْ لِيُغْرَسَ مَوْضِعُهَا غَيْرَهَا، أَوْ لِيُخَوَّفَ سَقُوطُهَا عَلَى شَيْءٍ يَتْلَفُهُ، أَوْ لِاتِّخَاذِ
مَوْضِعِهَا مَسْجِدًا، وَكَذَا قَطْعُهَا فِي بِلَادِ الْكُفَّارِ إِذَا لَمْ يَرْجَ فَتْحُهَا؛ لِأَنَّ فِيهِ نَكَايَةَ
وَغِيظًا لَهُمْ وَإِرْغَامًا، وَمِنْهَا جَوَازُ الْارْتِجَازِ وَقَوْلِ الْأَشْعَارِ وَنَحْوِهَا لِتَنْشِيطِ
النَّفُوسِ وَتَسْهِيلِ الْأَعْمَالِ وَالْمَشْيِ عَلَيْهَا، وَمِنْهَا مَا عَقَدَ عَلَيْهِ الْبَابُ وَهُوَ جَوَازُ
نَبَشِ قُبُورِ الْمُشْرِكِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا حَرَمَةَ لَهُمْ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ إِخْرَاجُهُمْ مِنْ
قُبُورِهِمْ وَالْقَبْرِ مُخْتَصٌّ بِمَنْ دُفِنَ فِيهِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا نَقْلُهُ عَنْهُ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ: إِذَا كَانَ مُلْكًا لَهُ وَتِلْكَ الْقُبُورُ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَبَشِهَا لَمْ

تكن أملاكاً لمن دفن فيها ؛ بل لعلها غصبت فلذلك باعها ملائكتها ، وقد قالت الفقهاء : إذا دفن المسلم في أرض مغصوبة يجوز إخراجه فضلاً عن المشرك ، وقد يجاب بأنه : دعت الضرورة والمصلحة إلى نبشها فنبشت ، فإن قيل : هل يجوز في هذا الزمان نبش قبور الكفار ليتخذ مكانها مساجد ؟

فالجواب أنه : أجاز ذلك قوم محتجين بهذا الحديث ، وبما رواه أبو داود أن النَّبِيَّ ﷺ لما خرج إلى الطائف قالَ هذا قبر أبي رغال بكسر الراء وتخفيف المعجمة وهو أبو ثقيف ، وكان من ثمود وكان بالحرم يُدفع عنه فلما خرج أصابته النقرة بهذا المكان فدفن فيه ، وآية ذلك أنه دفن معه غصن من ذهب فابتدر الناس فنبشوه واستخرجوا الغصن .

قالوا : فإذا جاز نبشها لطالب المال فنبشها للانتفاع بمواضعها أولى وليست حرمتهم موتى بأعظم من حرمتهم وهم أحياء ؛ بل هو مأجور في ذلك ، وإلى جواز نبش قبورهم للمال ذهب الكوفيون والشافعي وأشهب بهذا الحديث ، وقال الأوزاعي لا يفعل ؛ لأن رسول الله ﷺ لما مرَّ بالحجر قالَ : لا تدخلوا بيوت الذين ظلموا إلا أن تكونوا باكين مخافة أن يصيبكم مثل ما أصابهم ، فنهى أن يدخل بيوتهم فكيف قبورهم .

وقال الطحاوي : رحمه الله قد أباح دخولها على وجه البكاء ، فإن قيل : هل يجوز أن تُبنى المساجد على قبور المسلمين ، فالجواب : أنه قال ابن القاسم : لو أن مقبرة من مقابر المسلمين عفت ، فبنى قوم عليها مسجداً لم أر بذلك بأساً ؛ وذلك لأنَّ المقابر وقف من أوقاف المسلمين لدفن موتاهم لا يجوز لأحد أن يملكها فإذا درست واستغني عن الدفن فيها جاز صرفها إلى المسجد ؛ لأنَّ المسجد أيضاً وقف من أوقاف المسلمين لا يجوز تملكه لأحد فمعناهما على هذا واحد .

وذكر أصحابنا : أنَّ المسجد إذا خرب وذر ولم يبق حوله جماعة والمقبرة إذا عفت وذررت تعود ملكاً لأربابها ، فإذا عادت ملكاً يجوز أن يبني موضع المسجد داراً وموضع المقبرة مسجداً أو غير ذلك ، فإذا لم يكن لها أرباب تكون لبيت المال .

49 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ

429 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، ثُمَّ سَمِعَتْهُ بَعْدُ يَقُولُ: «كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ»⁽¹⁾.

49 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ

(بَابُ) حَكَمَ (الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ) الْمَرَابِضُ جَمْعُ مَرْبِضٍ بِكَسْرِ الْبَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَبَضَ يَرْبِضُ مِثْلَ ضَرَبَ يَضْرِبُ، يُقَالُ: رَبَضَ فِي الْأَرْضِ إِذَا لَصَقَ بِهَا وَأَقَامَ مَلَازِمًا لَهَا، وَمَرْبِضُ الْغَنَمِ مَا وَاهَا وَرُبُوضُ الْغَنَمِ مِثْلُ: بَرُوكَ الْإِبِلِ، وَفِي «الصَّحاحِ» رِبُوضُ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ وَالْفَرَسِ وَالْكَلْبِ مِثْلُ: بَرُوكَ الْإِبِلِ وَجُثُومُ الطَّيْرِ، وَضَبَطَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ الْمَرْبِضَ بِكَسْرِ الْمِيمِ، قَالَ مُحَمَّدٌ الْعَيْنِيُّ: وَهُوَ غَلَطَ.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ) بَفَتْحِ الْمَثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتِيَّةِ وَبِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ يَزِيدُ بْنُ حَمِيدٍ الضَّبْعِي.

(عَنْ أَنَسٍ) وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ) قَالَ أَبُو التَّيَّاحِ كَانَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ ذَلِكَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقِيْدَهُ بِقَوْلِهِ، قَبْلَ: أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ.

(ثُمَّ سَمِعَتْهُ) أَيِ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بَعْدُ) بِالْبَاءِ عَلَى الضَّمِّ أَيِ: بَعْدَ ذَلِكَ الْقَوْلِ، (يَقُولُ: كَانَ) ﷺ (يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ) النَّبِيُّ الْمَدْنِيُّ، وَأَمَّا بَعْدُ بَنَاءُهُ فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَلَا يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، لَكِنْ قَدْ ثَبَتَ إِذْنُهُ فِي ذَلِكَ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ الْأَبْوَالِ وَالْأَبْعَارِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ هَذَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ ثُمَّ سَمِعَتْهُ بَعْدَ شُعْبَةَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ الْغَرَضُ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ: مُطْلَقٌ، وَالثَّانِي: مُقَيَّدٌ، وَإِذَا أُوْرِدَ مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ سِوَاءُ تَقَدَّمَ الْمَطْلُوقُ أَوْ تَأَخَّرَ يَحْمِلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ عَمَلًا بِالْدَّلِيلَيْنِ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا أَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ إِذَا كَانَ سَلِيمًا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَبْعَارِهَا، قَالَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى

(1) أظرفه 234، 428، 1868، 2106، 2771، 2774، 2779، 3932 - تحفة 1693.

50 - باب الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ⁽¹⁾

الشافعي؛ لأنَّ قول أنس كان يصلي في المرباض لم يخصَّ مكانًا دون مكان ومعلوم أنَّ مرباضها لا تسلم من الأبول والأبعار، فدلَّ على أنَّ الأبول والأبعار طاهرة هذا.

ولكن للشافعي رحمه الله أن يقول: إنَّ عدم السلامة منها ظاهر والسلامة منها أصل، وقد تقرَّر في موضعه أنَّ الأصل والظاهر إذا تعارضا يقدَّم الأصل، ثمَّ إنَّه لم يدلَّ على عدم الحائل بين المصلي وبين الأرض فقد يفرش عليها نحو السجادة ثمَّ يصلي عليها، فافهم.

50 - باب الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ) وفي نسخة في موضع الإبل بالإنفراد، ثمَّ إنَّ المراد من مواضع الإبل إمَّا معاطنها، وإمَّا أعمَّ منها وعلى كل تقدير فليس في الباب حديث يدلَّ على ذلك، وإنَّما فيه ذكر الصلاة إلى البعير فلا يطابق الترجمة، وعن هذا قال الإسماعيلي ليس في هذا الحديث بيان أنَّه صلى في موضع الإبل، وإنَّما فيه أنَّه صلى إلى البعير وليس إذا أُنِيخَ بعير في موضع صار ذلك عطنا أو مأوى للإبل هذا، ويمكن أن يحمل المواضع على المعنى الأعمَّ سواء كان عطنا أو مبركا أو مُناخا أو مربدا أو مباءة أو غير ذلك، وحينئذ يحصل المطابقة بين الحديث والترجمة في الجملة.

وأجاب الحافظ العسقلاني بأنَّ: مراده الإشارة إلى ما ذكر في علَّة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبيد الله بن مغفل، فإنَّها خلقت من

(1) غرض الإمام البخاري بالترجمة واضح وهو الرد على مسلك الإمام أحمد والظاهرية إذ قالوا بفساد الصلاة في مبارك الإبل لرواية البراء واللفظ لأبي داود قال: سئل رسول الله ﷺ عن الصلاة في مبارك الإبل فقال: «لا تصلوا في مبارك الإبل، فإنها من الشياطين» وسئل عن الصلاة في مرباض الغنم؟ فقال: «صلوا فيها فإنها بركة» قال الشيخ في «البدل» عن الجمهور قد قيل: إن حكمة النهي ما فيها من النفور فربما نفرت وهو في الصلاة فتؤدي إلى قطعها، أو أذى يحصل له منها، أو تشوش خاطر الملهي عن الخشوع في الصلاة، وبهذا علل النهي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك اهـ.

الشياطين، ونحوه كأنه يقول: لو كان ذلك مانعا من صحّة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلّي وكذلك صلاة رাকبها، وقد ثبت أنّه ﷺ كان يصلي النافلة وهو على بعير كما سيأتي هذا.

وتعقبه محمود العيني فَقَالَ: سبحان الله ما أبعد هذا الجواب عن موقع الخطاب، فإنّه متى ذكر علّة النهي عن الصلاة في معاطن الإبل حتّى يشير إليه ولم يذكر شيئا في كتابه من أحاديث النهي في ذلك وإنما ذكره غيره هذا، وأنت خير بآنه مغالاة في الإنكار عليه وخروج عن دائرة الإنصاف، فإنّه كما ترى لم يرد أنّ المؤلف رحمه الله ذكر علّة النهي في موضع آخر من كتابه، وأشار هنا إلى ذلك حتى يرد عليه ما قاله، وإنما مراده أنه يشير بذلك إلى ما ذكره غيره من علّة النهي المشتركة بين مواضع الإبل كلّها، وهي كونها خلقت من الشياطين.

فقد ذكر مسلم حديث جابر بن سمرة من رواية جعفر بن أبي ثور عنه: أنّ رجلاً سأل رسول الله ﷺ قَالَ: أتوضأ من لحوم الغنم؟ قَالَ: «إن شئت توضأ، وإن شئت لا تتوضأ»، قَالَ: أتوضأ من لحوم الأبل؟ قَالَ: «فتوضأ من لحوم الإبل»، قَالَ: أصلي في مرائب الغنم؟ قَالَ: «نعم»، قَالَ: أصلي في مبارك الإبل قَالَ: «لا»، وذكر أبو داود حديث البراء من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه سئل عن مبارك الإبل فَقَالَ: لا تصلّوا في مبارك الإبل فإنّها من الشياطين، وذكر الترمذي حديث أبي هريرة من رواية ابن سيرين عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صلّوا في مرائب الغنم ولا تصلّوا في أعطان الإبل»، وذكر ابن ماجه حديث سبرة ابن معبد من رواية عبد الملك بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لا نصلي في أعطان الإبل، ونصلي في مراح الغنم، وذكر ابن ماجه أيضًا حديث عبد الرحمن بن معقل من رواية الحسن عنه قَالَ قال النَّبِيُّ ﷺ: «صلّوا في مرائب الغنم ولا تصلّوا في أعطان الإبل فإنّها خلقت من الشياطين».

وذكر أيضًا حديث ابن عمر من حديث محارب بن دثار يقول: سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «توضّؤوا من لحوم الإبل» الحديث، وفيه: «ولا تصلّوا في معاطن الإبل».

وذكر الطبراني في الأوسط حديث أسيد بن خضير قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوْضُّؤُوا مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ وَلَا تَصَلُّوا فِي مَنَاخِهَا»، وَأَخْرَجَ أَيْضًا فِي «الْكَبِيرِ» حَدِيثَ سُلَيْكِ الْغُطْفَانِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَوْضُّؤُوا مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ، وَلَا تَوْضُّؤُوا مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ وَصَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا تَصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ». وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى فِي مُسْنَدِهِ حَدِيثَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ مِنْ أَلْبَانِ الْإِبِلِ وَلَحْمِهَا، وَلَا يَصَلِّي فِي أُعْطَانِهَا.

وذكر أحمد في مسنده حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ يَصَلِّي فِي مَرَابِدِ الْغَنَمِ وَلَا يَصَلِّي فِي مَرَابِدِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» أَيْضًا وَلَفْظُهُ: وَلَا تَصَلُّوا فِي أُعْطَانِ الْإِبِلِ وَصَلُّوا فِي مَرَاكِ الْغَنَمِ. وَذَكَرَ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا حَدِيثَ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِي «الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ» عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَلَا تَصَلُّوا فِي أُعْطَانِ الْإِبِلِ» أَوْ مَبَارِكِ الْإِبِلِ.

وذكر أحمد والطبراني حديث يعيش الجهني المعروف بذِي الْغُرَّةِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي لَيْلَى عَنْهُ قَالَ: عَرَضَ أَعْرَابِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ: تَدَارَكْنَا الصَّلَاةَ وَنَحْنُ فِي أُعْطَانِ الْإِبِلِ فَنَصَلِّي فِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا»، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَيْضًا فَهَذَا كَمَا رَأَيْتُ وَقَعَ فِي مَوْضِعِ مَبَارِكِ الْإِبِلِ، وَفِي مَوْضِعِ أُعْطَانِ الْإِبِلِ، وَفِي مَوْضِعِ مَنَاخِ الْإِبِلِ، وَفِي مَوْضِعِ مَرَابِدِ الْإِبِلِ، وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَلِّي فِي مَبَاةِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: أَصَلِّي فِي مَبَاةِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «لَا»، وَالْمَبَاةُ: الْمَنْزِلُ الَّذِي يَأْوِي إِلَيْهِ الْإِبِلُ، وَالْأُعْطَانُ: جَمْعُ عُطْنٍ وَهُوَ اسْمُ لَمْبَرِكِ الْإِبِلِ عِنْدَ الْمَاءِ فَيَشْرَبُ عَلَاءً بَعْدَ نَهْلٍ فَإِذَا اسْتَوَفَتْ رَدَّتْ إِلَى الْمَرَاعِيِّ، وَالْمَبَارِكُ: جَمْعُ: مَبْرَكٍ وَهُوَ مَوْضِعُ بَرُوكِ الْإِبِلِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، وَالْمَنَاخُ: بَضْمُ الْمِيمِ وَفِي آخِرِهِ خَاءٌ مُعْجَمَةُ الْمَكَانِ الَّذِي يَنَاقُ فِيهِ الْإِبِلُ، وَالْمَرَابِدُ: جَمْعُ: مَرَبِدٍ بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَحْبِسُ فِيهِ الْإِبِلُ وَغَيْرُهَا فِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: كُلُّ عُطْنٍ فَهُوَ مَبْرَكٌ وَلَيْسَ كُلُّ مَبْرَكٍ عُطْنًا؛ لِأَنَّ الْعُطْنَ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَنَاقُ فِيهِ الْإِبِلُ عِنْدَ وَرُودِهَا الْمَاءَ فَقَطْ، وَالْمَبْرَكُ أَعَمُّ؛ لِأَنَّهُ

الموضع المتخذ له في كل حال فإذا كان كذلك يكره الصلاة في مبارك الإبل ومواضعها سواء كان عطنا أو مناخا أو مربدًا أو غير ذلك فلذلك عبّر المؤلف رحمه الله بالمواضع ليكون أشمل ، فدلّ ذلك كله على أن علة النهي كونها خلقت في الشياطين ، وقد مرّ في رواية أبي داود فإنها في الشياطين وفي رواية ابن ماجه فإنها خلقت في الشياطين فهذا يدل على أن الإبل مخلوقة من الجن ؛ لأن الشياطين من الجن على الصحيح من الأقوال ، وعن هذا قال يحيى بن آدم : جاء النهي من قبل أن الإبل يخاف وثوبها فتعطب من تلاقي حينئذ ، ألا ترى أنه يقول إنها جن ومن الجن خلقت ، واستصوب هذا أيضًا القاضي عياض وقد ذكروا في علة النهي ثلاثة أوجه أخرى :

أحدها : عن شريك بن عبد الله أنه كان يقول : نهى عن الصلاة في أعطان الإبل ؛ لأن أصحابها من عادتهم التغوط بقرب إبلهم والتبول فينجسون بذلك أعطان الإبل ، فنهى عن الصلاة لذلك ، والحاصل أن النهي لا لعله الإبل نفسها ، وإنما هو لعله النجاسة التي تمنع من الصلاة في أي موضع كانت بخلاف مرايض الغنم ، فإن أصحابها من عادتهم تنظيف مواضعها وترك البول فيها والتغوط فأبيحت الصلاة في مرايضها لذلك ، وهذا بعيد جدا مخالف لظاهر الحديث .

والثاني : أن علة النهي هي كون أبوالها وأروائها في معاطنها وهذا أيضًا بعيد ؛ لأن مرايض الغنم تشركها في ذلك .

والثالث : ما ذكره يحيى بن آدم أن العلة في اجتناب الصلاة في معاطن الإبل الخوف من قبلها كما ذكرناه آنفًا بخلاف الغنم ؛ لأنه لا يخاف منها ما يخاف من الإبل .

وقال الطحاوي : إن كانت العلة هي ما قال شريك فالصلاة مكروهة حيث يكون الغائط والبول سواء كان عطنا أو غيره ، وإن كانت ما قاله يحيى فالصلاة مكروهة حيث يخاف على النفوس عطنا كان أو غيره ، ثم قال الطحاوي : إن النظر يقتضي عدم التفرقة بين الإبل والغنم في الصلاة وغيرها .

وتعقب : بأنه مخالف للأحاديث المصرحة بالتفرقة ، فهو قياس فاسد الاعتبار ؛ لأنه إذا ثبت الخبر بطلت معارضته بالقياس اتفاقا كذا قال الحافظ العسقلاني : واعترض عليه محمود العيني بأن هذا الكلام فاسد الاعتبار ؛ لأن

الطحاوي قط ما قَالَ إِنْ النّظر يقتضي عدم التفرقة، وإنما قَالَ حكم هذا الباب في طريق النّظر أنا رأيُناهم لا يختلفون في مراض الغنم أن الصلاة فيها جائزة، وإنما اختلفوا في أعطان الإبل فقد رأيُنا حكم لحمان الإبل في طهارتها كحكم لحمان الغنم، ورأيُنا حكم أبوالها كحكم أبوالها في طهارتها، أو نجاستها فكان يجيء في النّظر أن يكون حكم الصلاة في موضع الإبل كحكم الصلاة في مواضع الغنم قياساً ونظراً على ما ذكرنا، فمن تأمل ما قاله علم أن القياس الذي ذكره ليس من جهة عدم التفرقة بينهما في الصلاة وغيرها، وليس هو بمخالف للأحاديث الصحيحة المصرحة بالتفرقة، وإنما ذهب إلى عدم التفرقة في حيث معارضة حديث صحيح لتلك الأحاديث المذكورة، وهو قوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» فعمومه يدل على جواز الصلاة في أعطان الإبل وغيرها بعد أن كانت طاهرة وهو مذهب جمهور العلماء، وإليه ذهب أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبو يوسف، ومحمد وآخرون وكرهها الحسن البصري وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وعن أحمد في رواية مشهورة عنه: أنه إذا صلى في أعطان الإبل فصلاته فاسدة، وهو مذهب أهل الظاهر.

وَقَالَ ابن القاسم: لا بأس في الصلاة فيها وَقَالَ أصبغ يعيد في الوقت، وفي شرح الترمذي وحمل الشافعي وجمهور العلماء النهي عَنِ الصلاة في معاطن الإبل على الكراهة إذا كان بينه وبين النجاسة التي في أعطانها حائل، فإن لم يكن بينهما حائل لا يصح صلاته هذا، وفيه أنه إذا لم يكن بين المصلي وبين النجاسة حائل لا تجوز صلاته في أي مكان كان، فلا وجه لتخصيص الأعطان بالذكر، فافهم.

وجواب آخر عَنِ الأحاديث المذكورة أن النهي فيها للتنزيه، كما أن الأمر في مراض الغنم للإباحة وليس للوجوب اتفاقاً ولا للندب، فإن قيل: وقع في حديث البراء عند أبي داود وسئل عَنِ الصلاة في مراض الغنم فَقَالَ: صلوا فإنها بركة وعند الطبراني في حديث عبد الله بن مغفل، فإنها بركة من الرحمن.

وفي رواية أحمد فإنها أقرب من الرحمة وعند البزار في حديث أبي هريرة فإنها من دواب الجنة، فكل هذا يدل على استحباب الصلاة في مراض الغنم لما فيها من البركة وقرب الرحمة.

فالجواب أن: هذا ذكر للترغيب في الغنم وأبعادهم عَنِ حكم الإبل إذا

430 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ «يُصَلِّي إِلَى بَعِيرِهِ».....

وصف أصحاب الإبل بالإبل والغلظ والقسوة ووصف أصحاب الغنم بالسكينة ولا تعلق له لاستحباب الصلاة في مراض الغنم، وأما مرابد البقر فهل هي ملحقة بمرابد الإبل أو بمرابد الغنم؟ فقد ذكر أبو بكر بن المنذر أنها ملحقة بمرابد الغنم وإن وقع في حديث عبد الله بن عمر وفي مسند أحمد إلحاقها بالإبل، ولكن في إسناده عبد الله بن لهيعة والكلام فيه مشهور.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) أبو الفضل المروزي مات سنة ثلاث ومائتين، وقد تقدم في باب العلم والعظة بالليل.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ) بفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التحتية وبالنون منصرفا وغير منصرف أبو خالد الأحمر الأزدي الجعفري الكوفي الإمام مات سنة تسع وثمانين ومائة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أخبرنا (عُبَيْدُ اللَّهِ) بالتصغير ابن عبد الله بن عمر ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان في سادات إبل المدينة فضلا وعبادة توفي سنة أربع وأربعين ومائة.

(عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر رضي الله عنهما (قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنهما («يُصَلِّي إِلَى بَعِيرِهِ») في المحكم البعير الجمل البازل، وقيل: الجذع، وقد يكون أنثى حكى عن بعض العرب شربت في لبن بعيري وصرعني بعير لي والجمع أبعة وأباعر وبعران وبعران، وفي المخصص قَالَ الفارسي: أباعر جمع أبعة كأسقية وأساق وفي الجامع البعير بمنزلة الإنسان يجمع المذكر والمؤنث في الناس إذا رأيت حملا على البعد، قلت هذا: بعير فإذا استثنيه قلت: جمل أو ناقة.

فائدة:

قال الأصمعي: إذا وضعت الناقة ولدها ساعة نصعه يقال له: سليل قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى، فإذا علم فإن كان ذكرا فهو سقب وأنه مسقب، وقد أذكرت فهي مذكر، وإن كانت أنثى فهي حائل وأمها أم حائل، فإذا مشى فهو راشح والأم مرشح، فإذا ارتفع عن الراشح فهو جادل، فإذا حمل في سنامه شحما فهو مجذ

وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ (1).

ومكعر، وهو في هذا كله جوار فإذا اشتد قيل: ربع، والجمع أرباع ورباع الأنثى ربعة، فلا يزال ربعا حتى يأكل الشجر ويعين على نفسه ثم هو فصيل وهبع والأنثى فصيلة، والجمع فصلان وفصلان؛ لأنه فصل عن أمه فإذا استكمل الحول ودخل في الثاني فهو ابن مخاض، والأنثى بنت مخاض، فإذا استكمل الثانية ودخل في الثالثة فهو ابن لبون، والأنثى بنت لبون، فإذا استكمل الثالثة ودخل في الرابعة فهو حينئذ حق، والأنثى حقة سمي به؛ لأنه استحق أن يحمل عليه ويركب فإذا مضت الخامسة ودخل في السادسة وألقى ثنيته فهو ثني والأنثى ثنية، فإذا مضت السادسة ودخل في السابعة فهو حينئذ رباع والأنثى رباعية، فإذا مضت السابعة ودخل في الثامنة، وألقى السن فهو سديس وسدس لغتان وكذا يقال للأنثى، فإذا مضت الثامنة ودخل في التاسعة فطرنا به وطلع فهو حينئذ فاطر وبازل، وكذلك يقال للأنثى فلا يزال بازا لا حتى يمضي التاسعة، فإذا مضت ودخل في العاشرة فهو حينئذ مخلف، ثم ليس له اسم بعد الإخلاف ولكن يقال له بازل عام وبازل عامين، ومخلف عام ومخلف عامين إلى ما زاد على ذلك، فإذا كبر فهو عود والأنثى عودة، فإذا ارتفع عن ذلك فهو قحر الجمع أقحر وقحور.

(وَقَالَ) وفي رواية فَقَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ) أي: يصلي والبعير في طرف قبلته. وفي فوائد هذا الحديث جواز الصلاة إلى الحيوان، ونقل ابن التين عن مالك: أنه لا يصلي إلى الخيل والحمية لنجاسة أبوالها، ومنها جواز الصلاة بقرب البعير، وأنه لا بأس أن يستتر المصلي بالراحلة والبعير في الصلاة، وقد حكى الترمذي عن بعض أهل العلم أنهم لا يرون به بأسًا، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أنس أنه صلى وبينه وبين القبلة بعير عليه محمله وعن الحسن لا بأس أن يستتر بالبعير، وروي أيضًا الاستتار عن الأسود بن يزيد وعطاء بن أبي رباح والقاسم وسالم.

وَقَالَ ابن عبد البر في «الاستذكار»: لا أعلم فيه - أي: في الاستتار بالراحلة - خلافاً.

وَقَالَ ابن حزم: من منع من الصلاة إلى البعير؛ فهو مبطل.

51 - بَاب مَنْ صَلَّى وَقُدَّامَهُ تَنْوُرٌ⁽¹⁾
أَوْ نَارٌ، أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يُعْبَدُ، فَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ

51 - بَاب مَنْ صَلَّى وَقُدَّامَهُ تَنْوُرٌ
أَوْ نَارٌ، أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يُعْبَدُ، فَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ

(بَاب مَنْ صَلَّى وَقُدَّامَهُ) بالنصب على الظرفية وهو ظرف مستقر خبر مقدم
لمبتدأ مؤخر هو قوله: (تَنْوُرٌ) والجملة الاسمية حالية، والتنور بفتح المثناة
الفوقية وضم النون المشددة قَالَ الكرمانى: هو حفيرة النار، وَقَالَ محمود
العيني: هو تارة يحفر في الأرض حفيرة، وتارة يتخذ في الطين ويدفن في
الأرض ويوقد فيه النار إلى أن يحمى فيخبز فيه، وتارة يطبخ فيه، فقيل: هو
عربي، وقيل: معرب، وقيل: توافقت عليه العرب والعجم.

(أَوْ نَارٌ) عطف على قوله تنور من قبيل عطف العام على الخاص، وفائدة
ذكر الخاص مع ذكر العام الاهتمام به؛ لأن عبدة النار من المجوس لا يعبدونها
إلا إذا كانت متوقدة بالجمر كالتي في التنور، وقد أشار به إلى ما ورد عن ابن
سيرين أنه كره الصلاة إلى التنور وَقَالَ: هو بيت نار، أخرجه ابن أبي شيبة كذا
قال الحافظ العسقلاني، وقد أغرب محمود العيني حيث عكس الأمر قَالَ فإن
قلت: هذا يغني عن ذكر التنور، قلت: هذا أمر عطف العام على الخاص وفائدته
الاهتمام به؛ لأن عبدة النار من المجوس لا يعبدون إلا النار المكرومة الطاهرة،
وربما لا يظهر النار في التنور لعمقه أو لقلّة النار.

(أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يُعْبَدُ) أي: أو صلى وقدامه شيء مما يعبد من دون الله
كالأوثان والأصنام والتماثيل والصور ونحو ذلك مما يعبد أهل الضلال
والكفر، وهو أعم في النار والتنور.

(فَأَرَادَ) المصلي الذي قدامه شيء من هذه الأشياء.

(بِهِ) أي: بفعله (وجه) أي: ذات (اللَّهُ) تَعَالَى وأشار بهذا إلى أن الصلاة إلى
شيء من الأشياء التي ذكرها لا تكون مكروهة إذا قصد به وجه الله تَعَالَى، ولم

(1) قال الكرمانى: لفظ القدام منصوب على الظرفية وهو في محل الرفع لأنه خبر المبتدأ، والتنور
بتشديد النون حفيرة النار، وقيل: إنه لفظ توافق فيه جميع اللغات اهـ.

وَقَالَ الرَّهْرِيُّ، أَخْبَرَنِي أَنَسُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ النَّارُ وَأَنَا أَصْلِي» (1).

431 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ

يقصد الصلاة إليه، وأما عَنْ أَصْحَابِنَا الْحَنْفِيَّةِ فيكره ذلك مطلقاً لما فيه من نوع التشبه بعبدة الأشياء المذكورة ظاهراً.

(وَقَالَ الرَّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ شَهَابٍ: (أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (أَنَسُ) وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عُرِضَتْ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (عَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ (النَّارُ وَ) الْحَالِ (أَنَا أَصْلِي) وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي عُلِقَ هُنَا مُوصُولًا فِي بَابِ وَقْتُ الظَّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ، كَمَا سَتَقِفُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي الْإِعْتَصَامِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي فَضَائِلِ النَّبِيِّ ﷺ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَاللَّامِ الْقَعْنَبِيِّ، (عَنْ مَالِكٍ) إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ) الْقَاضِي الْمَدَنِيِّ الْهَلَالِيِّ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

وقال الحافظ: التنور - بفتح المثناة وتشديد النون المضمومة - ما توقد فيه النار للخبز وغيره، وهو في الأكثر يكون حفيرة في الأرض وربما كان على وجه الأرض، ووهم من خصه بالأول، قيل: هو معرب، وقيل: هو عربي توافقت عليه الألسنة؛ وإنما خصه بالذكر مع ذكر النار بعده اهتماماً به لأن عبدة النار من المجوس لا يعبدونها إلا إذا كانت متوقدة بالجمر كالتي في التنور، وأشار به إلى ما ورد عن ابن سيرين: أنه كره الصلاة إلى التنور، وقال: هو بيت نار، أخرجه ابن أبي شيبة.

وقوله: أو شيء: من العام بعد الخاص، فتدخل فيه الشمس مثلاً والأصنام والمراد أن يكون ذلك بين المصلي والقبلة اهـ.

والمعروف على ألسنة المشايخ أن الإمام البخاري أراد بالترجمة الرد على الحنفية حيث كرهوا الصلاة إليها، قال القسطلاني: كرهه الحنفية لما فيه من التشبه بعبدة المذكورات ظاهراً اهـ.

وفي «شرح الكبير»: يكره أن يصلى إلى نار، قال أحمد: إذا كان التنور في قبلته لا يصلى إليه، قال أحمد في السراج والقنديل يكون في القبلة: أكرهه، وإنما كره ذلك لأن النار تعبد من دون الله فالصلاة إليها تشبه الصلاة اهـ.

قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «أُرِيتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ».....

ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون إلا عبد الله بن مسلمة فإنه قد سكن البصرة، ثم هذا الإسناد بعينه قد مر في كفران العشير، وقد أخرج متنه المؤلف رحمه الله في الخسوف والإيمان والنكاح وبدء الخلق، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ) أي: انكسفت أي تغير لونها أو ذهب ضوؤها روى جماعة أن الكسوف يكون في الشمس والقمر، وروى جماعة فيهما بالخاء، وروى جماعة في الشمس بالكاف وفي القمر بالخاء، والكثير في اللغة وهو اختيار الفراء أن يكون الكسوف للشمس والخسوف للقمر يقال كسفت الشمس وكسفها الله فانكسفت، وخسف القمر وخسفه الله فانخسف، لازم ومتعدّ وذكر الثعلب في «الفصيح» أن كسفت الشمس وخسف القمر أجود الكلام، وفي «التهذيب» للأزهري خسف القمر وخسفت الشمس إذا ذهب ضوؤهما. وَقَالَ أبو عبيدة معمر بن المثنى: خسف القمر وكسف واحد ذهب ضوؤه، وقيل: الكسوف أن يكسف ببعضها، والخسوف أن يخسف بأكملها، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ [القصص: 81].

وَقَالَ شمر: الكسوف في الوجه الصفرة والتغير، وَقَالَ ابن حبيب في «شرح الموطأ» الكسوف: تغير اللون، والخسوف: انخساف اللون والجرم.

وزعم ابن التين وغيره أن بعض اللغويين قَالَ: لا يقال في الشمس إلا كسفت وفي القمر إلا خسف، وذكر هذا عَنْ عُرْوَةَ بن الزبير أَيْضًا، وحكى عياض عَنْ بعض أهل اللغة عكسه وهو غير جيد لقوله تَعَالَى: ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ﴾ ٨ وعند ابن طريف كسفت الشمس والقمر والنجوم والوجوه كسوفًا.

(فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) صلاة الكسوف، (ثُمَّ قَالَ: أُرِيتُ) بضم الهمزة وكسر الراء على البناء للمفعول أي: أبصرت (النَّارَ) في الصلاة رؤية عين.

(فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا) بفتح الظاء المعجمة أي: موضع النظر (كَالْيَوْمِ) أي: مثل منظر اليوم فهو صفة لمنظرًا أو رؤية مثل: رؤية اليوم فيكون صفة لمصدر محذوف منصوب على المصدرية.

قَطُّ أَفْطَعَ»⁽¹⁾.

(قَطُّ) بضم المهملة (أَفْطَعَ) بالفاء والظاء المعجمة في الفطيع وهو الشنيع الشديد المجاوز المقدار يقال: فطع الأمر فطاعة فهو فطيع أي: شديد شنيع جاوز المقدار وكذلك أفطع الأمر فهو منقطع، وأفطع الرجل على ما لم يسم فاعله أي: نزل به أمر عظيم وهو منصوب على أنه صفة منظرًا أيضًا وصلة أفعال التفضيل محذوفة أي: منه كما في قولنا الله أكبر أي من كل شيء أو هو بمعنى فطيع.

وفي فوائد هذا الحديث: استحباب صلاة الكسوف.

ومنها: أن النار مخلوقة وكذا الجنة، إذ لا قائل بالفرق خلافا لمن أنكر ذلك من المعتزلة.

ومنها: في معجزات النبي ﷺ رؤية النار رأي عين حيث كشف الله عنه الحجب فرآها معاينة، كما كشف الله له عن المسجد الأقصى منها على ما بوب له البخاري عدم كراهة الصلاة إذا كان بين يدي المصلي نار، ولم يقصد إلا وجه الله تعالى لكن لا يتم استدلاله عليه بهذا في وجوه:

الأول: ما ذكره الإسماعيلي بقوله: ليس ما أراه الله تعالى في النار حين أطلعه عليها بمنزلة نار يتوجه المرء إليها وهي معبودة لقوم ولا حكم، ما أرى ليخبرهم كحكم ما وضعه بين يديه أو رآه قائماً موضوعاً فجعله أمام مصلاه وقبلته.

والثاني: ما ذكره السفاسي بقوله: ليس فيه ما بوب عليه؛ لأنه لم يفعله مختاراً، وإنما عرض ذلك لمعنى أراده الله تعالى من تنبيه العباد وهو قريب من الأول. وقال الحافظ العسقلاني وتعقب: بأن الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه لأنه ﷺ لا يقر على باطل فدل على أن مثله جائز وقال محمود العيني: لا نسلم التسوية فإن الكراهة تتأكد عند الاختيار وأما عند عدمه فلا كراهة لعدم العلة الموجبة للكراهة وهي التشبه بعبادة النار.

والثالث: ما ذكره القاضي السروجي في «شرح الهداية» حيث قال: لا دلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة؛ لأنه ﷺ قال: «أريت النار» ولا يلزم أن تكون أمامه متوجهاً إليها؛ بل يجوز أن تكون عن يمينه أو عن يساره أو غير ذلك.

والرابع: ما ذكره هو أيضًا بقوله ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع له قبل شروعه في الصلاة ، وَقَالَ الحافظ العسقلاني : وكان البخاري رحمه الله كوشف بهذا أي : الاعتراض فعجل بالجواب عنه حيث صدر الباب بالمعلق عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه ففيه عرضت عليَّ النار وأنا أصلي ، وأما كونه رآها أمامه فسياق حديث ابن عباس رضي الله عنهما يقتضيه ففيه أنهم قالوا له بعد أن انصرف : يَا رَسُولَ اللَّهِ رأيناك تناولت شَيْئًا في مقامك ، ثم رأيناك تكعكت أي : تأخرت إلى الخلف ، وفي جوابه أن ذلك كله بسبب كونه أَرَى النار ، انتهى .

وتعقبه محمود العيني بقوله : فانظر إلى هذا الأمر الغريب العجيب شخص يكاشف اعتراض شخص آخر يأتي من بعده بمدة مقدار خمسمائة سنة أو أكثر بقليل ، ويجب عنه بتصدير هذا الباب الذي فيه حديث أنس معلقا وحديث ابن عباس موصولا ومع هذا لا يتم الجواب بما ذكره ولا يتم الاستدلال به للبخاري ، وبيان ذلك أن قوله وأنا أصلي في حديث أنس يحتمل أن يكون المعنى وأنا أريد الصلاة ولا مانع في هذا التقدير ، وأما تناوله الشيء وتأخره إلى خلف في حديث ابن عباس رضي الله عنهما لا يستلزم أن يكون ذلك بسبب رؤية النار أمامه ، هذا وفيه تأمل .

وقد أجيب عنه بجواب آخر وهو : أن يقال إنه ﷺ أريها في جهنم بينه وبينها ما لا يحصى من بعد المسافة فعدم كراهة صلاته ﷺ لذلك .

وبجواب آخر وهو : أن يقال إن ذلك كان منه ﷺ رؤية علم ووحى باطلاعه وتعريفه أمورها تفصيلا ما لم يعرفه قبل ذلك ، هذا وقال الحافظ العسقلاني : وأحسن من هذا كله أن يقال لم يفصح المؤلف في الترجمة بكراهة ولا بغيرها فيحتمل أن يكون مراده التفرقة بين من بقي ذلك بينه وبين قبلته وهو قادر على إزالته أو انحرافه عنه وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره في حق الثاني وهو المطابق لحديثي الباب ويكره في حق الأول كما سيأتي التصريح بذلك عن ابن عباس في التماثيل انتهى . نعم ولكن مسلك البخاري في هذا الكتاب يأبى ذلك والله أعلم .

وَقَالَ ابن بطال : الصلاة جائزة إلى كل شيء إذا لم يقصد الصلاة إليه ، وقصد بها الله تَعَالَى والسجود لوجهه خالصا ولا يضره استقبال شيء في المعبودات وغيرها ، كما لم يضر النبي ﷺ ما رآه في قبلته من النار .

52 - باب كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ

432 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ

52 - باب كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ

(باب كَرَاهِيَةِ) وفي بعض النسخ: كراهة بدون الياء، وكلاهما مصدر أن تقول: كرهت الشيء أكرهه كراهة وكراهية، فهو شيء كرهه ومكرهه.

(الصَّلَاةُ فِي الْمَقَابِرِ) جمع مقبرة بضم الموحدة هو المسموع، والقياس فتحها وفي «شرح الهادي» أن ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك ومتخذة له، فإذا قالوا المقبرة بالفتح أرادوا مكان الفعل، وإذا ضموا أرادوا البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها، وكذلك المشرفة والمشرية والتأنيث في هذه الأسماء لإرادة البقعة أو للمبالغة ليدل على أن لها ثباتا في أنفسها.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) أي: ابْنِ عُمَرَ العدوي المذكور آنفاً.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر رضي الله عنهما، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ) قَالَ القاضي عياض قيل: هذا في الفريضة، ومعناه اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم ليقتدي بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وعبيد ومريض ونحوهم، قَالَ: وَقَالَ الجمهور: بل هو في النافلة لإخفائها، ولما في الصحيحين: صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة انتهى، فعلى التقدير الأول يكون من للتبعيض، وعلى الثاني تكون زائدة وقال القرطبي من للتبعيض والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً: إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته.

وَقَالَ محمود العيني: والأحسن عندي أن تكون للتبعيض ويكون المراد في الصلاة مطلق الصلاة، ويكون المعنى اجعلوا بعض صلاتكم وهو النفل من الصلاة المطلقة في بيوتكم، والصلاة المطلقة تشمل النفل والفرص على أن الأصح منع مجيء من زائدة في الكلام المثبت، ولا يجوز حمل الكلام على

وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا»⁽¹⁾.

الفريضة لا كلها ولا بعضها؛ لأن الغرض في الحديث هو الحث على الفعل في البيت، وذلك لكونه أبعد في الرياء وأصون في المخططات وليحصل به البركة في البيت وينزل فيه الرحمة والملائكة وينفر الشيطان منه، على ما دل عليه الحديث الذي أخرجه الطبراني في حديث عبد الرحمن بن سابط عن أبيه يرفعه: نوروا بيوتكم بذكر الله تعالى وأكثروا فيها تلاوة القرآن ولا تتخذوها قبوراً كما اتخذها اليهود والنصارى، فإن البيت الذي يقرأ فيه القرآن يتسع على أهله ويكثر خيره وتحضره الملائكة وتدحض عنه الشياطين وإن البيت الذي لا يقرأ فيه القرآن يضيق على أهله ويقل خيره وتنفر منه الملائكة وتحضر فيه الشياطين.

(وَلَا تَتَّخِذُوهَا) أي: البيوت (قُبُورًا) أي: خالية من الصلاة كالقبور حيث لا يصلى فيها فهو من التشبيه البليغ البديع بحذف حرف التشبيه للمبالغة في تشبيه البيت الذي لا يصلى فيه بالقبر الذي لا يمكن الميت من العبادة فيه.

وَقَالَ الخطابي: يحتمل أن يكون معناه لا تجعلوا بيوتكم أوطاناً للنوم لا تصلون فيها، فإن النوم أخو الموت وَقَالَ: وأما من أوله على النهي عن دفن الموتى في البيوت فلم يصب إذ قد دفن رسول الله ﷺ في بيته الذي كان يسكن أيام حياته هذا، وَقَالَ الكرمانى: لعله في خصائصه ﷺ وقد روي: أن الأنبياء يدفنون حيث يموتون، انتهى.

وَقَالَ محمود العيني: هذه الرواية رواها ابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن أبي بكر رضي الله عنه مرفوعاً: ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض، وفي إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف نعم.

روى الترمذي في «الشمائل» والنسائي في «الكبرى» في طريق سالم بن عبيد الأشجعي الصحابي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قيل له: وأين يدفن رسول الله ﷺ؟ قَالَ: «في المكان الذي قبض الله فيه روحه فإنه لم يقبض روحه إلا في مكان طيب»، وهذا الإسناد صحيح ولكنه موقوف وحديث ابن ماجه أكثر تصريحاً في المقصود وقال الحافظ العسقلاني: وإذا حمل دفنه في بيته على

(1) طرفه 1187 - تحفة 8142.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة النافلة في بيته رقم (777).

الاختصاص لم يبعد نهى غيره عن ذلك بل هو متجه ؛ لأن استمرار الدفن في البيوت ربما يصيرها مقابر فتصير الصلاة بها مكروهة ، ولفظ أبي هريرة عند مسلم أصرح في حديث الباب وهو قوله : لا تجعلوا بيوتكم مقابر ، فإن ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقاً .

وتعقبه محمود العيني : بأن لا يتم هذا الاقتضاء ؛ بل المعنى الذي يدل عليه ظاهر اللفظ لا تجعلوا بيوتكم خالية عن الصلاة كالمقابر ، ولهذا احتجت به طائفة على كراهة الصلاة في المقابر ، هذا وفيه تأمل .

وَقَالَ التوربشتي : ويحتمل أن يكون المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كالبيت وبيته كالقبر ، قال الحافظ العسقلاني : ويؤيده ما رواه مسلم : « مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه ، كمثل الحي والميت » أقول وهذا قريب من المعنى الأول جداً ؛ بل هو عينه مآلاً ، ثم إن المؤلف رحمه الله قد حمل هذا الحديث على منع الصلاة في المقابر ولهذا ترجم به .

وَقَالَ محمود العيني : والمراد في الحديث أن لا تكونوا في بيوتكم كالأموات في قبورهم حيث انقطعت عنهم الأعمال وارتفعت التكاليف ، وهو غير متعرض لصلاة الأحياء في ظواهر المقابر ولهذا قَالَ : ولا تتخذوها قبوراً ، ولم يقل : مقابر وقد قَالَ الإسماعيلي : هذا الحديث يدل على النهي عن الصلاة في القبر لا في المقابر ، وإن رده الحافظ العسقلاني بأنه قد ورد بلفظ المقابر كما رواه مسلم في حديث أبي هريرة بلفظ : لا تجعلوا بيوتكم مقابر فإن رده هذا عجيب كيف يقال حديث يرويه غيره أنه مطابق لما ترجم به ، انتهى .

أقول : يزيل هذا العجب ما اشتهر بين المحدثين أن بعض الأحاديث يفسر بعضها ، وَقَالَ ابن التين : تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على أنه إنما فيه النذب إلى الصلاة في البيوت إذ الموتى لا يصلون ، كأنه قَالَ لا تكونوا كالموتى الذين لا يصلون في بيوتهم وهي القبور ، قَالَ : فأما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك .

وتعقبه الحافظ العسقلاني : بأنه إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فمسلم وإن أراد نفي ذلك مطلقاً فلا ، فإنه قد استنبط البخاري رحمه الله في قوله

في الحديث ولا تتخذوها قبورًا إن القبور ليست بمحل للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة، وكأنه أشار إلى ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك، وهو حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ورجاله ثقات، لكن اختلف في وصله وإرساله وحكم مع ذلك بصحته الحاكم وابن حبان، ولكن ليس على شرط البخاري رحمه الله، انتهى.

واعترض عليه محمود العيني بأنه: أعجب وأغرب في رده الأول فإن معنى قوله ﷺ: «ولا تتخذوها قبورًا» على التشبيه البليغ كما عرفت، ولا دلالة لهذا أصلاً على أنها أي: ظواهرها ليست بمحل للعبادة بنوع من أنواع الدلالات اللفظية، نعم قد وردت أحاديث عن جماعة في الصحابة رضي الله عنهم تدل على كراهة الصلاة في المقبرة؛ بل استدلت بها جماعة على عدم الجواز. وقد مر أن في معنى حديث الباب للعلماء قولين:

أحدهما: أنه ورد في النافلة لأنه ﷺ قد سن الصلوات المفروضة في جماعة.

والثاني: أنه ورد في الفريضة ليقترني به من لا يستطيع الخروج إلى المسجد، وقد ذكر مفصلاً ومن صلى في بيته جماعة فقد أصاب سنة الجماعة وفضلها، وَقَالَ إبراهيم: إذا صلى الرجل مع الرجل فهما جماعة ولهما التضعيف خمسا وعشرين درجة، وروي أن أحمد وإسحاق وعلي ابن المديني اجتمعوا في دار أحمد فسمعوا النداء، فَقَالَ أَحدهم: اخرج بنا إلى المسجد فَقَالَ أحمد: خروجا إنما هو للجماعة ونحن جماعة فأقاموا الصلاة وصلوا في البيت.

وقد روي عن جماعة أنهما كانوا لا يتطوعون في المسجد منهم حذيفة والسائب بن يزيد والربيع بن خيثم وسويد بن غفلة، وفي هذا أخذ علماؤنا رحمهم الله أن الأفضل في غير الفرائض المنزل.

وقد روى ابن أبي شيبة في حديث جعفر بن إبراهيم في ولد ذي الجناحين⁽¹⁾ حدثني علي بن عمر عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده يرفعه: لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم قبوراً.

وَقَالَ الطحاوي: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْمَطْرِفِ بْنِ أَبِي الرَّزِيرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي مَسْجِدِ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ فَلَمَّا فَرَّغَ رَأَى النَّاسَ يَسْبَحُونَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا هَذِهِ الصَّلَاةُ فِي الْبُيُوتِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا.

وروى الطحاوي أَيْضًا عَنْ جَبْرِ بْنِ نَصْرِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الصَّلَاةِ فِي بَيْتِي وَالصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: قَدْ تَرَى مَا أَقْرَبَ بَيْتِي فِي الْمَسْجِدِ فَلَأَنْ أَصْلِيَ فِي بَيْتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْلِيَ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا ثُمَّ قَالَ الطحاوي بَابُ الْقِيَامِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ هَلْ هُوَ فِي الْمَنَازِلِ أَفْضَلُ أَمْ مَعَ الْإِمَامِ؟ ثُمَّ رَوَى حَدِيثَ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَمْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ أَنْ الْقَوْمَ إِذَا صَلُّوا مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كَتَبَ لَهُمْ قِيَامَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، ثُمَّ قَالَ: فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنْ الْقِيَامَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي الْمَنَازِلِ، وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِمَا ذَكَرْنَا وَأَرَادَ بِهِؤَلَاءِ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فَإِنَّهُمْ قَالُوا الْقِيَامَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي الْمَنَازِلِ.

وَقَالَ ابْنُ عُثْمَرَ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: الْقِيَامُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْإِمَامِ أَحَبُّ إِلَيَّ وَأَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ، وَقَالَ بِهِ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فَمِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ عِيسَى بْنُ أَبَانَ وَبِكَارُ بْنُ قَتِيْبَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ، وَمِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى الْمَدَنِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، وَقَالَ أَحْمَدُ كَانَ جَابِرٌ وَعَلِيٌّ وَعَبْدُ اللَّهِ يَصْلُونَهَا فِي جَمَاعَةٍ هَذَا، وَيَحْكِي ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ وَطَاوُوسٍ وَهُوَ مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا الْحَنْفِيَّةِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ: يَسْتَحَبُّ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ الْعِشَاءِ فَيَصْلِي بِهِمْ إِمَامُهُمْ خَمْسَ تَرَوِيحَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: وَالسَّنَةُ فِيهَا الْجَمَاعَةُ عَلَى وَجْهِ الْكِفَايَةِ حَتَّى لَوْ امْتَنَعَ أَهْلُ مَسْجِدٍ عَنْ إِقَامَتِهَا كَانُوا مُسَيِّئِينَ وَلَوْ أَقَامَهَا الْبَعْضُ فَالْمُتَخَلِّفُ عَنِ الْجَمَاعَةِ تَارِكٌ لِلْفَضِيلَةِ؛ لِأَنَّ أَفْرَادَ الصَّحَابَةِ يَرَوْنَ عَنْهُمْ التَّخَلُّفَ ثُمَّ قَالَ الطحاوي وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ آخَرُونَ، فَقَالُوا بَلْ صَلَاتُهُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ فِي

53 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْخُسْفِ وَالْعَذَابِ⁽¹⁾

صلاته مع الإمام وأرادوا بهؤلاء مالكا والشافعي وربيعه وإبراهيم والحسن البصري والأسود وعلقمة فإنهم قالوا: بل صلاته في بيته أفضل من صلاته مع الإمام وقال أبو عمر: اختلفوا في الأفضل من القيام مع الناس أو الانفراد في شهر رمضان فقال مالك والشافعي: صلاة المنفرد في بيته أفضل وَقَالَ مَالِكُ: وأنا أفعل ذلك وما أقامه رسول الله ﷺ إلا في بيته، وروي ذلك عن ابن عمر وسالم والقاسم وإبراهيم ونافع، وَقَالَ مَالِكُ وكان غير واحد في علمائنا ينصرفون ولا يقومون مع الناس.

وَقَالَ الترمذي: واختار الشافعي أن يصلي الرجل وحده إذا كان قارئاً، ثم احتج الطحاوي لهؤلاء بما رواه زيد بن ثابت عن النبي ﷺ قَالَ: «خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» ثم روي عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه كان لا يصلي خلف الإمام في شهر رمضان، وروي أيضاً عن إبراهيم النخعي، وذهب إليه الطحاوي أيضاً حتى قَالَ في آخر الباب وذلك هو الصواب، لكن المقرر عند علمائنا الحنفية هو أن الأفضل القيام مع الإمام لوجوه قوية ذكرت في موضعه والله أعلم.

53 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْخُسْفِ وَالْعَذَابِ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ) بالجمع وفي رواية في موضع بالإنفراد (الْخُسْفِ) يقال: خسف المكانُ يُخْسَفُ خُسُوفًا، ذَهَبَ فِي الْأَرْضِ، وَخُسِفَ اللَّهُ بِهِ الْأَرْضَ خُسْفًا أَي: غَابَ بِهِ فِيهَا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ [القصص: 81] وخسوف العين ذهابها في الرأس وخسوف القمر كسوفه، (و) موضع نزول (العَذَابِ) وهو في باب عطف العام على الخاص؛ لأن الخسف

(1) قال الحافظ: ذكر العذاب بعد الخسف من العام بعد الخاص لأن الخسف من جملة العذاب اهـ.

قلت: كأن الإمام البخاري أثبت العموم بالخصوص، وأشار بالترجمة إلى أن هذا الحكم لا يختص بالخسف بل كل عذاب داخل فيه، كما يشير إليه قوله ﷺ: «لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين» فكانه أثبت العموم بهذا اللفظ، ثم قال الكرمانى: قوله: بخسف أي: المكان =

من جملة العذاب وأبهم المؤلف رحمه الله حكمها لم يبين هل هي مكروهة أم

الذاهب في الأرض، وبابل اسم موضع بالعراق قريباً من الكوفة ينسب إليه السحر وهو غير منصرف، قال تعالى: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ﴾ [البقرة: 102] الآية .

قال الحافظ: وأثر علي رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي المحلى - بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام - قال: كنا مع علي فمررنا على الخسف الذي ببابل فلم يصل حتى أجازته - أي تعداه - ومن طريق أخرى: عن علي قال: ما كنت لأصلي في أرض خسف الله بها، ثلاث مرار، والظاهر أن قوله: ثلاث مرار، ليس متعلقاً بالخسف لأنه ليس فيها إلا خسف واحد وإنما أراد أن علياً قال ذلك ثلاثاً، ورواه أبو داود مرفوعاً من وجه آخر عن علي قال: نهاني حبيبي ﷺ أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة، وفي إسنادها ضعف، واللائق بتعليق المصنف ما تقدم، والمراد بالخسف ههنا ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿فَأَنفَ اللَّهُ بَيْنَهُمُ مِنَ الْفَوَاحِشِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ الْغُفَّةُ مِنْ قَوْعِهِمْ﴾ [النحل: 26] الآية.

وذكر أهل التفسير والأخبار أن المراد بذلك أن النمرود بن كنعان بنى ببابل بنياناً عظيماً يقال: إن ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع، فخسف الله بهم، قال القسطلاني: يقال: إنه بنى الصرح سمكه خمسة آلاف ذراع ليرصد أمر السماء، فأذهب الله الريح فخر عليه وعلى قومه فهلكوا، قيل: وبات الناس ولسانهم سرياني، فأصبحوا وقد تفرقت لغتهم على اثنين وسبعين لساناً كل يببل بلسانه فسمي الموضع ببابل اهـ.

قال الخطابي: لا أعلم أحداً من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل، فإن كان حديث علي ثابتاً فلعله نهاه أن يتخذها وطناً لأنه إذا أقام بها كانت صلاته فيها، يعني أطلق الملزوم وأراد اللزوم، ويحتمل أن النهي خاص بعلي إنذاراً له بما بقي من الفتنة بالعراق، قال الحافظ: وسياق قصة على الأولى يبعد هذا التأويل اهـ.

قلت: ما حكى الخطابي من مذهب العلماء يخالفه ما سيأتي عن الكرمانى في مذهب الظاهرية، قال الكرمانى: قوله: لا يصيبكم، بالرفع لأنه استئناف كلام، فإن قلت: كيف يصيب عذاب الظالمين غيرهم ولا تزر وازرة وزر أخرى؟ قلت: لا نسلم امتناع الإصابة إلى غير الظالمين قال تعالى: ﴿وَأَنْفَعُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: 25] والآية الأولى محمولة على عذاب يوم القيامة، ثم لا نسلم أن الذي يدخل موضعهم ولا يتضرع ليس بظالم لأن ترك التضرع في موضع يجب فيه التضرع ظلم، فإن قلت: كيف دلالة على الترجمة؟ قلت: من جهة استلزامه مصاحبة الصلاة بأسرها للبكاء وهي مكروهة، بل لو ظهر من البكاء حرفان أو حرف يفهم أو ممدود تطل الصلاة اهـ.

قلت: هذا مبني على مسلك الإمام الشافعي، فإنه مفسد عنده بخلاف الأئمة الثلاثة فإن البكاء من خشية الله تعالى لا يفسد الصلاة عندهم كما بسط في محله، وإلى قول الجمهور مال البخاري كما سيأتي في (باب إذا بكى الإمام في الصلاة) قال الكرمانى: فإن قلت: الحديث لا يدل إلا على البكاء عند الدخول لا دائماً، قلت: المراد الدخول في كل جزء من ديارهم، والسياق يدل عليه، وفيه دلالة على أن مساكن هؤلاء لا تسكن بعدهم ولا تتخذ وطناً لأن =

وَيَذْكُرُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَرِهَ الصَّلَاةَ بِخَسْفِ بَابِلَ».

غير جائزة؟ ولكن تقديره: تكره لدلالة أثر علي رضي الله عنه على ذلك.
(وَيَذْكُرُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَرِهَ الصَّلَاةَ بِخَسْفِ بَابِلَ») وهذا التعليق رواه ابن أبي شيبة عن وكيع، نا سُفْيَان، نا عبد الله بن شريك عن عبد الله بن أبي المحل بضم الميم وكسر الحاء المهملة وتشديد اللام العامري قَالَ: كنا مع علي رضي الله عنه فمررنا على الخسف الذي ببابل فلم يصل حتى جازه أي: تعدها ومن طريق أخرى عن علي رضي الله عنه، قَالَ: ما كنت أصلي في أرض خسف الله بها ثلاث مرات أي: قاله ثلاث مرات وليس متعلقا بالخسف؛ لأنه ليس فيها إلا خسف واحد، وروى أبو داود في سننه من حديث الحجاج بن شداد عن أبي

المقيم المستوطن لا يمكنه أن يكون دهره باكيا أبدا، وقد نهى أن تدخل دورهم إلا بهذه الصفة، وفي المنع من المقام بها والاستيطان.

قال ابن بطل: وهذا من جهة التشاؤم بالبقعة التي نزل بها سخطه، وقد تشاءم النبي ﷺ بالبقعة التي نام عن الصلاة فيها ورحل عنها ثم صلى، فكراهة الصلاة في موضع الخسف أولى، لأن إباحته ﷺ الدخول فيه على وجه البكاء والاعتبار يدل على أن من صلى هناك لا تفسد صلاته، لأن الصلاة موضع بكاء واعتبار، وزعم الظاهرية أن من صلى في بلاد ثمود وهو غير باك فعليه سجود السهو إن كان ساهيا وإن تعمد ذلك بطلت صلاته. قال: وهذا خلف من القول إذ ليس في الحديث ما يدل على فساد صلاة من لم يبك، وإنما فيه خوف نزول العذاب به، انتهى مختصراً.

وقال الحافظ: قوله: «إلا أن تكونوا باكين» ليس المراد الاقتصار في ذلك على ابتداء الدخول بل دائما عند كل جزء من الدخول، وأما الاستقرار فالكيفية المذكورة مطلوبة فيه بالأولوية، وسيأتي أنه ﷺ لم ينزل فيه ألبته، قال ابن بطل: هذا يدل على إباحة الصلاة هناك لأن الصلاة موضع بكاء وتضرع، كأنه يشير إلى عدم ترك النزول كما وقع عند المصنف في المغازي في آخر الحديث، ثم قنع ﷺ رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي، فدل على أنه لم ينزل ولم يصل هناك كما صنع علي في خسف بابل اهـ.

والحديث الذي أشار إليه الحافظ ما أخرجه البخاري في (باب نزول النبي ﷺ الحجر) عن ابن عمر قال: لما مر النبي ﷺ بالحجر قال: «لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم أن يصيبكم ما أصابهم إلا أن تكونوا باكين» ثم قنع رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي اهـ.

وفي «المغني»: قال أحمد: أكره الصلاة في أرض الخسف لأنها موضع مسخوط عليه وقد قال النبي ﷺ لأصحابه لما مر بالحجر، الحديث، متفق عليه اهـ، والحديث تقدم قريبا، وفي «الطحاوي على المراقي»: ومنها: كل محل حل به غضب كأرض ثمود وبابل وديار قوم لوط اهـ.

صالح الغفاري عَنْ علي رضي الله عنه : أنه مر ببابل وهو يسير فجاء المؤذن يؤذن بصلاة العصر، فلما برز منها أمر المؤذن فأقام، فلما فرغ من الصلاة قَالَ : إن حبيبي ﷺ نهاني أن أصلي في المقبرة، ونهاني أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة، واللائق بتعليق المؤلف هو الأول إذ في ما روي أبو داود ضعف، قَالَ ابن يونس أبو صالح الغفاري سعيد بن عبد الرحمن روى عَنْ علي وما أظنه سمع منه، وَقَالَ ابن القطان : في سنده رجال لا يعرفون، وَقَالَ عبد الحق : هو حديث واه، وَقَالَ البيهقي في المعرفة : إسناده غير قوي، وَقَالَ الخطابي : في سنده مقال، ولا أعلم أحدا من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل، وقد عارضه ما هو أصح منه وهو قوله ﷺ : جعلت لي الأرض مسجداً، ويشبه أن ثبت الحديث أن يكون نهاء أن يتخذها وطناً ومقاماً، فإذا أقام بها كانت صلاته بها فانطلق الملزوم وأراد اللزوم، والمراد الملازمة الشرعية لانتفاء الملازمة العقلية، وَقَالَ الخطابي أيضاً : لعل النهي لعلي خاصة ألا يرى أنه قَالَ نهاني، ولعل ذلك إنذار له مما لقي في الفتنة بالعراق بالكوفة، وهي في أرض بابل.

وَقَالَ أبو عبيد البكري : بابل بالعراق مدينة السحر معروفة، وَقَالَ الجوهري : بابل اسم موضع بالعراق ينسب إليه السحر والخمر، وَقَالَ الأخفش : لا ينصرف لتأنيثه وذلك أن اسم كل شيء مؤنث إذا كان أكثر من ثلاثة أحرف، فإنه لا ينصرف في المعرفة، وَقَالَ أصحاب الأخبار بني نمرود بن كنعان القصر بها وسمكه أي : ارتفاعه في السماء خمسة آلاف ذراع وهو البنيان الذي ذكره الله في كتابه العزيز بقوله : ﴿ فَأَقْبَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل : 26] وبات الناس ولسانهم سرياني فأصبحوا وقد تفرقت لغاتهم على اثنين وسبعين لساناً كل يبلبل (1) بلسانه فسمي الموضع بابلاً، وَقَالَ الهمداني : وربما سماوا العراق بابلاً قَالَ عمر بن أبي ربيعة : وأتى البصرة فضافه ابن الهلال المعروف بصديق الحسن يا أهل بابل ما نفست عليكم في عيشكم إلا ثلاث خلال ماء الفرات وظل عيش بارد، وسماع منشدين لابن الهلال.

وذكر الطبري بابل اسم قرية أو موضع من مواضع الأرض، وقد اختلف

(1) من قولهم تبلبلت الألسن إذا اختلطت .

أهل التأويل فيها فَقَالَ بعضهم : وهو السدي هي بابل ونباوند .

وَقَالَ بعضهم : بل ذلك بالعراق ، ورد ذلك في حديث مروي عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها واعلم أنه قد وردت أحاديث فيها النهي عَنْ الصلاة في مواضع منها : حديث ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَصَلَّى فِي سَبْعَةِ مواطن : في المزبلة ، والمجزرة ، والمقبرة ، وقارعة الطريق ، وفي الحمام ، وفي معادن الإبل ، وفوق ظهر بيت الله رواه الترمذي وابن ماجه .

وَقَالَ القاضي أبو بكر بن العربي : المواضع التي لا يصلّى فيها ثلاثة عشر موضعاً فذكر السبعة المذكورة وزاد : وإلى المقبرة وأمامك جدار مرحاض وعليه نجاسة والكنيسة والبيعة وفي قبلك تماثيل ، وفي دار العذاب وذكر غيره الصلاة في الأرض المغصوبة وإلى النائم والمتحدث ، والصلاة في بطن الوادي ، والصلاة في مسجد الضرار فصارت الجملة ثمانية عشر موضعاً ، فأما المزبلة : فهو المكان الذي يلقي فيه الزبل وهو السرجين وفيها لغتان فتح الباء وضمها ، وأما الصلاة فيها فإن كانت بها نجاسة فتحرّم من غير حائل ، وإن فرش عليها شيء حائل بينه وبينها انتفى التحريم وبقيت الكراهة ، وأما المجزرة فهي بفتح الزاي المكان الذي ينحر فيه الإبل ويذبح فيه البقر والغنم ، وهي أَيْضاً محل الدماء والأرواث والكلام فيه مثل الكلام في المزبلة ، وأما المقبرة فقد مر الكلام فيها ، وأما قارعة الطريق فلما فيها من شغل الخاطر بمرور الناس ، وأما الحمام فَقَالَ أحمد لا تصح الصلاة فيه ومن صلى فيه أعاد أبداً ، وعند الجمهور تكره ولا تبطل ، ثم قيل : العلة الغسالات ، وقيل : لأنها مأوى الشيطان ، فعلى الأول : إذا صلى في مكان طاهر فيه لا تكره ، ويلزم من الثاني : أن تكره الصلاة في غير الحمام أَيْضاً لعدم خلو الأمكنة من الشياطين ، وأما معادن الإبل فقد مر الكلام فيها ، وأما الصلاة فوق ظهر بيت الله ففيه خلاف وتفصيل يعرف من الفروع .

وفي شرح الترمذي : فلم يصح فيه حديث ، وأما الصلاة إلى جدار مرحاض فلما رواه ابن أبي شيبه في مصنفه عَنْ عبد الله بن عمر وَقَالَ لا تصلي إلى الحش ، وعن علي رضي الله عنه لا تصلي تجاه حش ، وعن إبراهيم : كانوا يكرهون ثلاثة أبيات القبلة وذكر منها الحش ، وفي شرح الترمذي وقد نص

433 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

الشافعي رحمه الله على أنه لا يكره الصلاة إذا صلى وبين يديه جيفة.
وحكى المحب الطبري في شرح التنبيه: أنه يكره استقبال الجدار النجس أو المتنجس في الصلاة، وَقَالَ ابن حبيب في المالكية في تعمد الصلاة إلى نجاسة: بطلت صلاته إلا أن يكون بعيدًا جدًّا، وأما الصلاة في الكنيسة والبيعة فكرهها الحسن البصري.

وفي مصنف ابن أبي شيبة: أن ابن عباس رضي الله عنهما كره الصلاة في الكنيسة إذا كانت فيها تصاوير، ولم ير الشعبي وعطاء بن أبي رباح بالصلاة في الكنيسة والبيعة بأسًا، وكذلك ابن سيرين وصلى أبو موسى الأشعري وعمر بن عبد العزيز في كنيسة، وأما الصلاة إلى قبلة فيها تماثيل فقد مر الكلام فيها، وأما الصلاة في دار العذاب فلما روي عن علي رضي الله عنه وقد ذكر عن قريب، وأما الصلاة في الأرض المغصوبة فلما فيه من استعمال حق الغير بغير إذن فيحرم وتصح والأثوب فيها، وأما الصلاة إلى النائم والمتحدث فلما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما النهي في ذلك رواه أبو داود وابن ماجه، وأما الصلاة في بطن الوادي فهو لخوف السيل السالب للخشوع قاله الرافعي، وإن لم يتوقع ذلك فيجوز أن يقال لا كراهة، وأما الصلاة في مسجد الضرار فلقوله تَعَالَى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: 108]، وَقَالَ ابن حزم: لا يصح الصلاة فيه؛ لأنه ليس موضع صلاة، وَقَالَ لا تجوز الصلاة أَيْضًا في مسجد يستهزأ فيه بالله أو برسوله أو بشيء في الدين أو في مكان يكفر فيه بشيء، فإن لم يمكنه الزوال ولا قدر صلى وأجزأته صلاته.
(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن أبي أويس ابن أخت مالك الإمام وقد مرَّ في باب تفاضل أهل الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) ابن أنس الإمام الأصبحي المدني، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) القرشي مولى عبد الله بن عمر، وقد مرَّ في باب أمور الإيمان.
(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون، وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي والتفسير أَيْضًا.
(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) لأصحابه حين مروا بالحجر معه في حال توجههم

«لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ، لَا يُصِيبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ»⁽¹⁾.

إلى تبوك والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم بلد بين الشام والحجاز، وعن قتادة فيما ذكره الطبري الحجر اسم الوادي الذي كان ثمود به، وَقَالَ الزهري هو اسم مدينتهم.

(لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ) بفتح الذال المعجمة وهم ثمود قوم صالح: أي لا تدخلوا ديارهم وللبخاري في أحاديث الأنبياء عليهم السلام لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم وَقَالَ المهلب: إنما قَالَ ﷺ لا تدخلوا في جهة التشاؤم بتلك البقعة التي نزل بها السخط، كما يدل عليه قوله تَعَالَى: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: 45]، في مقام التوبيخ على السكون فيها وقد تشأم ﷺ بالبقعة التي نام فيها عن الصلاة فرحل عنها ثم صلى، ففكرامية الصلاة في موضع الخسف أولى ثم استثنى في ذلك قوله: (إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ) شفقة عليهم وخوفًا من حلول ذلك به أباح الدخول فيه على وجه البكاء والاعتبار وهذا يدل على أن من صلى هناك لا تفسد صلاته؛ لأن الصلاة موضع بكاء واعتبار قال ابن بطال: وكأنه يشير إلى عدم مطابقة الحديث للترجمة لكنه ليس بذلك على ما سيجيء إن شاء الله تعالى وزعمت الظاهرية: أن من صلى في ديار ثمود وهو غير باك فعليه سجود السهو إن كان ساهيًا، وإن تعبد بطلت صلاته وهذا خلف إذ ليس في الحديث ما يدل على فساد صلاة من لم يبك وإنما فيه خوف نزول العذاب به.

(فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ، لَا يُصِيبُكُمْ) بالرفع على الاستثناف، وعند المؤلف في أحاديث الأنبياء أن يصيبكم، قَالَ محمود العيني: وفيه إضمار تقديره حذر أن يصيبكم أو خشية أن يصيبكم (مَا أَصَابَهُمْ) العذاب فإن قيل: ما معنى خوف إصابة العذاب مع قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾. فالجواب أن: الآية محمولة على عذاب يوم القيامة وجه هذه الخشية أن البكاء يبعثه على التفكير والاعتبار فكأنه أمرهم بالتفكير في أحوال توجب البكاء

(1) أطرافه 3380، 3381، 4419، 4420، 4702 - نحفة 7246.

أخرجه مسلم في الزهد والرقائق باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم رقم (2980).

من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر مع تمكينه لهم في الأرض وإمهالهم مدة طويلة ثم إيقاع نعمته بهم وشدة عذابه وبالتفكر أيضًا في مقابلة أولئك نعمة الله بالكفر وإمهالهم أعمال عقولهم فيما يوجب الإيمان به والطاعة له، وهو سبحانه وتعالى يقرب القلوب فلا يأمن المؤمن أن تكون عاقبته إلى مثل ذلك فمن مر عليهم ولم يتفكر فيها يوجب البكاء اعتبارا بأحوالهم، فقد شابههم ودل ذلك على قساوة قلبه وعدم خشوعه فلا يأمن أن يجره ذلك إلى العمل بمثل أعمالهم فيصيبه ما أصابهم، وذلك تفصيل ما قاله الخطاب أن معنى هذا الحديث أن الداخل في ديار القوم الذين هلكوا بخسف وعذاب إذا دخلها، فلم يجلب عليه ما يرى في آثار ما نزل بهم بكاء ولم يبعث عليه حزنا إما شفقة عليهم، وإما خوفا في حلول مثلها به فهو قاسي القلب، قليل الخشوع، غير مستشعر للخوف والوجل، فلا يأمن إذا كان حاله ذلك أن يصيبه ما أصابهم، والحاصل أن الذي يدخل ديارهم ولا يتضرع ولا يبكي فهو ظالم؛ لأن ترك التضرع فيما يجب فيه التضرع ظلم فيستحق ما يستحقه الظالم فيصير ما أصابه جزاء فعله لا فعل غيره حتى ينافي قوله تعالى: ﴿وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: 15] على أن الإثم عدم الإصابة في الدنيا وقد قال تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: 25].

ويستفاد من الحديث أن ديار هؤلاء لا تسكن بعدهم ولا تتخذ وطنًا؛ لأن المقيم المستوطن لا يمكنه أن يكون دهره باكيا أبدا، وقد نهى أن يدخل دورهم إلا بهذه الصفة، وليس المراد الاقتصار على ابتداء الدخول؛ بل دائما عند كل جزء في الدخول وأما الاستقرار فالكيفية المذكورة مطلوبة فيه بالأولية ومن فوائد الحديث أيضًا الإسراع عند المرور بديار المعذبين، وقد وقع عند المؤلف في المغازي في آخر الحديث ثم قنع ﷺ رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي فدل على أنه لم ينزل ولم يصل هناك كما صنع علي في خسف بابل وذلك كما فعل ﷺ في وادي محسر لأن أصحاب الفيل هلكوا هناك، وبذلك حصلت المطابقة بين الحديث وأثر علي رضي الله عنه وهو مطابق للترجمة والمطابق للمطابق للشيء مطابق لذلك الشيء فحصلت المطابقة بين الحديث والترجمة.

54 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ⁽¹⁾

وروى الحاكم في «الإكليل» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: رأيت رجلاً جاء بخاتم وجده بالحجر في بيوت المعذبين فأعرض عنه النبي ﷺ واستتر بيده أن ينظر إليه، وقال القر: فألقاه، ولكن إسناده ضعيف وسيأتي نهيه ﷺ أن يستقي في مياهم في كتاب أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى.

ومن فوائده أيضاً: أمرهم بالبكاء؛ لأنه ينشأ عن التفكير في مثل ذلك قال ابن الجوزي: التفكير الذي ينشأ عنه البكاء في مثل هذا المقام ثلاثة أقسام: أحدها: التفكير الذي يتعلق بالله عز وجل إذ قضى على أولئك بالكفر. الثاني: الذي يتعلق بأولئك القوم إذ بارزوا ربهم بالكفر والعناد. الثالث: الذي يتعلق بالمار عليهم؛ لأنه وفق للإيمان وتمكن من تدارك ما فات، ومنها أيضاً كراهية الصلاة في مواضع العذاب والباب معقود عليه والله أعلم.

54 - بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ) بكسر الموحدة معبد النصارى، والكنيسة

(1) فيه عدة أبحاث: الأول ما قال الكرمانى: البيعة - بكسر الموحدة - معبد النصارى، فإن قلت: عقد الباب للبيعة وما في الحديث هو الكنيسة وهو معبد اليهود، قلت: المشهور هذا لكن في اللغة الكنيسة أيضاً للنصارى: قال الجوهرى: الكنيسة والبيعة للنصارى اهـ. وقال الحافظ: البيعة معبد النصارى، وقال صاحب المحكم: البيعة صومعة الراهب، وقيل: كنيسة النصارى، والثاني هو المعتمد اهـ.

وقال العيني: البيعة معبد النصارى والكنيسة معبد اليهود، فإن قلت: عقد الباب للبيعة والمذكور في الحديث الكنيسة، قلت: عقد الباب على قول من لم يفرق بينهما، قال الجوهرى: الكنيسة والبيعة للنصارى، ويقال: هما للنصارى، والصلوات لليهود، والصوامع للربان، وقال الداودى: البيع لليهود والصلوات للصائين انتهى مختصراً.

وقال القسطلاني: البيعة للنصارى كالكنائس والصلوات لليهود، والصوامع للربان، والمساجد للمسلمين انتهى.

والثاني: ما قال الكرمانى: قوله: التي فيها الصور، هي صفة للكنائس لا للتماثيل، لأن التمثال هو الصورة أو هو منصوب على الاختصاص اهـ.

وقال الحافظ: قوله: التي فيها، الضمير يعود على الكنيسة، والصور بالجر يدل من التماثيل، =

معبد اليهود، فإن قيل: المذكور في الحديث هو الكنيسة فكيف تحصل المطابقة

أو بيان لها، أو بالنصب على الاختصاص، أو بالرفع أي أن التماثيل مصورة، والضمير على هذا للتماثيل، وفي رواية الأصيلي: والصور بزيادة الواو العاطفة، وهذا الأثر وصله عبد الزقاق من طريق أسلم مولى عمر قال: لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاما وكان من عظمائهم، وقال: أحب أن تجيئني وتكرمني، فقال له عمر: إنا لا ندخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها، يعني التماثيل وتبين بهذا أن روايتي: النصب والجر أوجه من غيرهما، والرجل المذكور من عظمائهم اسمه قسطنطين سماه مسلمة في قصة طويلة أخرجهما. وتعقب العيني على قوله: أو بالرفع، وبسط القسطلاني في تراكيب هذه الجملة فارجع إليه لو شئت التفصيل.

والثالث: ما قال الكرمانى: فإن قلت: ما وجه الجمع بين ما في الباب من كراهة الصلاة أو تحريمها وبين ما في (باب من صلى وقدامه نار أو شيء مما يعبد) من جواز الصلاة وعدم كراهتها، قلت: التماثيل حكمها غير حكم سائر المعبودات لأنها من أنفسها منكرات إذ الصور محرمة سواء تعبد أم لا بخلاف النار مثلا، فإن عبادتها محرمة، أو لأن التماثيل شاغلة عن الحضور في الصلاة كما سبق في (باب إذا صلى في ثوب له أعلام) أن رسول الله ﷺ قال: «اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهيم فإنها ألهنني عن الصلاة». وقال ابن بطال: لا معارضة بين البابين لأنها كانت بغير الاختيار، وما في هذا الباب كقول عمر: إنا لا ندخل كنائسكم، وإنما ذلك على الاختيار والاستحسان دون ضرورة تدعو إليه اهـ.

قلت: وبهذا الأخير جمع بينهما جمع من الشراح كالحافظين: ابن حجر والعيني، قال العيني: ما كان في ذلك الباب بغير الاختيار، وما في هذا الباب كقول عمر: إنا لا ندخل كنائسكم يعني بالاختيار، وقال الحافظ: قد تقدم في الباب المذكور أن لا معارضة بين البابين وأن الكراهة في حال الاختيار اهـ.

والعجب عن الحافظ إذ تعقب هناك على ابن التين بقوله: إن الاختيار وعدمه في ذلك سواء، وتقدم هناك تعقب الشيخ - قدس سره - أيضا على هذا الجواب، وأيضا لو كان ما هناك بدون الاختيار فكيف استدل به الإمام البخاري على جواز صلاة من صلى وقدامه تنور؟ فالأوجه عندي في الجواب ما بدأ به الكرمانى كلامه وهو التفرقة بين التماثيل وغيرها، وهذا كله على ظاهر صنيع الإمام البخاري وإلا فعند الحنفية تكره الصلاة فيما سبق أيضا فلا إيراد عليهم.

والرابع: أن الإمام البخاري ترجم بعد ذلك بباب بدون ترجمة، قال الحافظ: كذا في أكثر الروايات بغير ترجمة وقد سقط من بعض الروايات، وقد قرنا أن ذلك كالفصل من الباب فله تعلق بالباب الذي قبله، والجامع بينهما الزجر عن اتخاذ القبور مساجد، وكأنه أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أو لا اهـ.

وبهذا جزم العيني: والأوجه عندي أن الباب السابق لما كان مختصا بالبيعة وهي معبد النصارى أراد بذلك بيان معبد اليهود كما تشير إليه الروايتان الواردتان في الباب.

والخامس: أن في حديث الباب: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم»

بينه وبين الترجمة؟

فالجواب أنه : على قول من لم يفرق بينهما ، فإن الجوهرى قَالَ : الكنيسة والبيعة للنصارى ويقال : البيعة صومعة الراهب على ما ذكره صاحب المحكم ويقال البيعة والكنيسة للنصارى ، والصلوات لليهود ، والصوامع للرهبان ، والمساجد للمسلمين .

وَقَالَ الدَّاوُودِي: الْبَيْعُ لِلْيَهُودِ وَالصَّلَوَاتُ لِلصَّائِبِينَ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَأَنْكَرَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ هَذِهِ الْمَقَالَةَ، وَقَالَ الْجَوَالِيقِيُّ: جَعَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْبَيْعَةَ وَالْكَنِسَةَ فَارَسِيَّتَيْنِ مُعَرَّبَتَيْنِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَيَدْخُلُ فِي حَكْمِ الْبَيْعَةِ الْكَنِيسَةُ وَبَيْتُ الْمَدْرَاسِ وَالصَّوْمَعَةِ وَبَيْتُ الصَّنَمِ وَبَيْتُ النَّارِ وَنَحْوُ ذَلِكَ، أَنْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ.

فإن قيل: بين هذا الباب وبين باب من صَلَّى وقدامه نار أو تتور أو شيء مما يعبد تعارض، فإن في هذا الباب كراهة الصلاة أو تحريمها وفي ذاك جوازها مع عدم الكراهة.

فالجواب أن: ما كان في ذلك الباب بغير الاختيار، وما في هذا الباب

مساجد» قال الحافظ: قد استشكل ذكر النصارى فيه لأن اليهود لهم أنبياء بخلاف النصارى فليس بين عيسى وبين نبينا ﷺ نبي غيره وليس له قبر، والجواب: أنه كان فيهم أنبياء أيضًا لكنهم غير مرسلين كالحواريين ومريم في قول، أو الجمع في قوله: أنبيائهم، بإزاء المجموع من اليهود والنصارى، أو المراد الأنبياء وكبار أتباعهم فاكفئ بذكر الأنبياء، ويؤيده قوله في رواية «مسلم» من طريق جندب: «كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد» ولذا لما أفرد النصارى في الحديث الذي بعده قال: «قبور أنبيائهم» أو المراد بالاتخاذ أعم من أن يكون ابتداء أو اتباعا، فاليهود ابتدعت تعظيمهم اليهود اهـ. وزاد القسطلاني: أو المراد من أمروا بالإيمان بهم كنوح وإبراهيم وغيرهما اهـ.

وقال العيني متعباً على الحافظ في قوله: «كان فيهم أنبياء إلخ» هذا الجواب فيه نظر لأنه جاء في رواية عن عكرمة وقتادة والزهري أن الثلاثة الذين أتوا إلى أنطاكية المذكورين في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: 14] الآية، كانوا رسلاً من الله تعالى وهم: صادق ومصدق وشلوم، وعن قتادة أنهم كانوا رسلاً من عيسى عليه السلام، فعلى هذا لم يكونوا أنبياء، وأما مريم فزعم ابن حزم وآخرون أنها نبيه وكذلك سارة أم إسحاق وأم موسى عليهم الصلاة والسلام، وعند الجمهور كما حكاه أبو الحسن الأشعري وغيره من أهل السنة والجماعة أن النبوة مختصة بالرجال وليست في النساء نبيه اهـ.

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّا لَا نَدْخُلُ كَنَائِسَكُمْ مِنْ أَجْلِ التَّمَاثِيلِ الَّتِي فِيهَا الصُّورُ» وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُصَلِّي فِي الْبَيْعَةِ إِلَّا بَيْعَةً فِيهَا تَمَاثِيلٌ».

بالاختيار والاستحسان دون ضرورة تدعو إلى ذلك كما يدلّ عليه قوله.
(وَقَالَ عُمَرُ) أي: ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّا لَا نَدْخُلُ كَنَائِسَكُمْ)
بكاف الخطاب، وفي رواية الأصيلي كنائسهم بضمير الجمع الغائب.
(مِنْ أَجْلِ التَّمَاثِيلِ) جمع تمثال وقد تقدّم معناه.

(الَّتِي فِيهَا الصُّورُ) الموصول مع صلته صفة للكنائس لا للتماثيل لفساد المعنى؛ لأنّ التماثيل هي الصُّور، ويروى الصور بالجرف فعلى هذا يكون الموصول مع صلته التي هي قوله فيها مع متعلّقه صفة للتماثيل، ويكون الصور بالجرف بدلاً من التماثيل أو عطف بيان، ويجوز نصب الصور على الاختصاص، وفي رواية الأصيلي والصُّور بواو العطف على التماثيل والمعنى ومن أجل الصُّور التي فيها، والصورة أعمّ من التمثال، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق من طريق إسلام مولى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عُمَرُ الشَّامَ صَنَعَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ النَّصَارَى طَعَامًا، وَكَانَ مِنْ عِظْمَائِهِمْ، وَقَالَ أَحَبُّ أَنْ تَجِئَنِي وَتُكْرِمَنِي، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنَّا لَا نَدْخُلُ كَنَائِسَكُمْ مِنْ أَجْلِ الصُّورِ الَّتِي فِيهَا يَعْنِي: التماثيل.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ رِوَايَتِي الْجَرِّ وَالنَّصَبِ أَوْجَهُ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَالرَّجُلُ الْمَذْكُورُ مِنْ عِظْمَائِهِمْ اسْمُهُ قُسْطَنْطِينُ سَمَاءُ مُسْلِمَةٌ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَهْنِي، ثُمَّ مُطَابَقَةٌ هَذَا الْأَثَرُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ عَدَمَ دُخُولِهِ كَنَائِسَهُمْ كَانَ لِأَجْلِ الصُّورِ الَّتِي فِيهَا، وَلَوْلَا الصُّورُ مَا كَانَ يَمْتَنِعُ مِنَ الدُّخُولِ وَعِنْدَ الدُّخُولِ لَا يَمْنَعُ الصَّلَاةُ فَحِينَئِذٍ صَحَّ فِعْلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْبَيْعَةِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَمَاثِيلٌ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ بَكْرِ قَالَ: كَتَبَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ نَجْرَانَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا مَكَانًا أَنْظَفَ وَلَا أَجُودَ مِنْ بَيْعَةٍ فَكَتَبَ انْضَحُوهَا بِمَاءٍ وَسَدَرُوا فِيهَا.

(وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما («يُصَلِّي فِي الْبَيْعَةِ إِلَّا بَيْعَةً فِيهَا تَمَاثِيلٌ») فلا يصلي فيها، وممن لم ير بالصلاة في الكنائس بأسًا عطاء والشعبي

434 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا مَارِيَّةٌ، فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنَ الصُّورِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ، أَوِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»⁽¹⁾.

وابن سيرين وهو قول مالك، وروي عنه أنه كره الصلاة في الكنائس لما يصيب أهلها فيها من الخنازير والخمر إلا أن يضطر إلى ذلك من شدة طين أو مطر، وكرهها الحسن البصري أيضًا.

وقيل: والمعنى فيه أنها مأوى الشياطين.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) وفي رواية مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ وهو البيكندي.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنِي بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُهُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة وهو لقب عبد الرحمن بن سلمان (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة ابن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا مَارِيَّةٌ) بكسر الراء وتخفيف المثناة التحتيّة وبالرفع.

(فَذَكَرَتْ لَهُ) ﷺ (مَا رَأَتْ فِيهَا) أي: في الكنيسة (مِنَ الصُّورِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُولَئِكَ) بكسر الكاف خطابًا بِالْمُؤْنِثِ ويجوز فتحها.

(قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ) نبي أو غيره (أَوِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ) شك من الراوي.

(بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ) أي: في المسجد (تِلْكَ الصُّورَ) ليستأنسوا بها ويتذكروا أحوالهم ويقتدوا بهم في طاعتهم وفي رواية تيك الصور بالياء بدل اللام.

(أُولَئِكَ) بكسر الكاف وفتحها (شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ) عَزَّ وَجَلَّ لكونهم سببًا لعبادة متأخريهم لتلك الصور، وقد مرّ ما يتعلق بهذا الحديث في باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية قبل هذا الباب بخمسة أبواب.

55 - باب

435، 436 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، قَالَا: لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَفِيقٌ يَطْرُحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ:

55 - باب

غير ممنون؛ لأن الإعراب لا يكون إلا بعد العقد والتركيب، ولم يذكر له ترجمة وكذا روي في أكثر الروايات وهو كالفصل من الباب الذي قبل وله تعلق بذلك.

ووجه التعلق: أن كلا منهما مشتمل على الزجر عن اتخاذ القبور مساجد، والتصوير مذكور هناك وههنا يشير إلى أن اتخاذ القبور مساجد مذموم سواء كان فعل ذلك بصور أو لا.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ) أنه (أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بالتصغير (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بالتكبير (ابْنِ عُثْبَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ) الصديقة رضي الله عنها، (وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (قَالَا: لَمَّا نَزَلَ) على صيغة المعلوم أي: لما نزل الموت (بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية نزل على صيغة البناء للمفعول والمعنى أنه لما احتضر رسول الله ﷺ (طَفِيقٌ) جواب لما حكى الأخفش طفق يطفق مثل: ضرب يضرب، وطفق يطفق، مثل: علم يعلم، أو لم يستعمل له اسم فاعل، واستعمل له مصدر حكى الأخفش طفوقا عن قَال: طفق بالفتح وطفقا عن قَال: طفق بالكسر ومعناه ههنا جعل وشرع (يَطْرُحُ خَمِيصَةً) هي كساء له أعلام أو علما أسود مربع وقوله (لَهُ) في محلّ النصب صفة خميصة وقوله: (عَلَى وَجْهِهِ) يتعلّق بقوله يطرح والضمير أن للنبي ﷺ.

(فَإِذَا اغْتَمَّ) بالغين المعجمة أي تسخن وحمى (بِهَا) أي: بالخميصة. (كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ) الكريم، (فَقَالَ) ﷺ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) أي: في تلك الحال من الطرح والكشف.

«لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذَّرُ مَا صَنَعُوا⁽¹⁾.

437 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»⁽²⁾.

(لَعْنَةُ اللَّهِ) أي: إبعاده عن رحمته (عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى) وكأنَّه سئل ما سبب لعنهم فَقَالَ ﷺ: (اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ) ثم كأنَّه قيل للراوي: ما حكمة ذكر ذلك في ذلك الوقت فَقَالَ: (يُحَذَّرُ مَا صَنَعُوا) أي: يحذر أمته أن يصنعوا بقبره ما صنع اليهود والنصارى بقبور أنبيائهم ولعلَّ الحكمة فيه: أنَّه ربَّما يصير بالتدريج شبيها بعبادة الأوثان ورواة إسناده هذا الحديث ما بين حمصي ومدني وفيه رواية صحابي وصحابية كلاهما عن النبي ﷺ وقد أخرج متنه المؤلف في اللباس والمغازي وذكر بني إسرائيل ومسلم والنسائي في الصلاة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني (عَنْ) الإمام (مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بفتح المثناة التحتية، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ) أي: قتلهم لأن فاعل يجيء المعنى فعل، أَيضًا كقولهم: سأسافر وسارع بمعنى: سفر وسرع، ويقال: معناه لعنهم الله، ويقال عاداهم الله ويقال القتال هنا عبارة عن الطرد والإبعاد عن الرحمة فمؤداه ومؤدى اللعن واحد.

(اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ) وإنما خص اليهود بالذكر هنا لأنَّهم الذين ابتدعوا بإبتداء هذا الإلتحاذ وأسَّسوه واتبعتهم النصارى فهم أظلم، أو لأنَّهم أشدَّ غلوا فيه، وقد استشكل ذكر النصارى في الحديث الأوَّل؛ لأنَّه ليس لهم نبي بين

(1) حديث 435 أطرافه 1330، 1390، 3453، 4441، 4443، 5815 - تحفة 16310 - 1/119 حديث 436 أطرافه 3454، 4444، 5816 - تحفة 5842.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن بناء المساجد على القبور رقم (531).

(2) تحفة 13233.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن بناء المساجد على القبور رقم (530).

عيسى وبين نبينا عليهما الصلاة والسلام وليس لعيسى عَلَيْهِ السَّلَام قبر؛ لأنه في السماء.

وأجيب عنه بأنه: كان فيهم أنبياء أيضًا لكنهم غير مرسلين كالحواريين ومريم في قول، وتعقبه محمود العيني بأن في هذا الباب نظرًا؛ لأنه جاء في رواية عن عكرمة وقتادة والزهري أن الثلاثة الذين أتوا إلى أنطاكية المذكورين في قوله تَعَالَى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: 14] كانوا رسلًا من الله تعالى، وهم صادق ومصدق وشلوم، وعن قتادة أنهم كانوا رسلًا من عيسى عَلَيْهِ السَّلَام فعلى هذا لم يكونوا أنبياء فضلًا عن أن يكونوا رسلًا من الله تَعَالَى وأما مريم فزعم ابن حزم وآخرون أنها نبية وكذلك سارة أم إسحاق وأم موسى عليهم السلام، وعند الجمهور كما حكاه أبو الحسن الأشعري وغيره من أهل السنة أن النبوة مختصة بالرجال وليست في النساء نبيه.

وأجيب عن الإشكال أيضًا بأن: الجمع في قوله أنبيائهم بإزاء المجموع من اليهود والنصارى فإن اليهود لهم أنبياء أو المراد الأنبياء وكبار أتباعهم فاكتفى بذكر الأنبياء، ويؤيده ما في رواية مسلم من طريق جندب كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد، على أن المراد بالاتخاذ أعم من أن يكون ابتداءً واتباعًا، فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت، ولا ريب أن النصارى تعظم قبور كثير من الأنبياء الذين يعظمهم اليهود.

ومن فوائد الحديثين منع البناء على القبر؛ لأن أبا داود أخرج هذا الحديث في باب البناء على القبر، وروى أيضًا عن أحمد بن حنبل، نا عبد الرزاق أنا ابن جريج أَخْبَرَنِي أَبُو الزبِير أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَقَعْدَ عَلَى الْقَبْرِ وَأَنْ يَقْصَصَ وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ، وأخرجه مسلم والترمذي.

وفي رواية: وأن يكتب عليه والنسائي أيضًا.

وفي رواية: وأن يراد عليه، ثم رواة هذا الحديث مدنيون، وفيه: رواية التابعي عن التابعي، وأخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في الجنائز والنسائي في الوفاة.

56 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»

438 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ هُوَ أَبُو الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْفَقِيرُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي:

56 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»

بفتح المهملة أي: مطهرًا وإيراد هذا الباب عقيب الأبواب المتقدمة إشارة إلى أن الكراهة هنا ليست للتحريم؛ لأنَّ عموم قوله ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» يدلُّ على جواز الصلاة على، أي: جزء من أجزاء الأرض.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: يَدْخُلُ فِي عُمُومِ هَذَا الْمَقَابِرِ وَالْمَرَابِضِ وَالْكَنَائِسِ وَغَيْرِهَا. (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) أَبُو بَكْرٍ الْعَوْفِيُّ يَفْتَحُ الْمَهْمَلَةَ وَالْوَاوَ بَعْدَهَا قَافَ الْبَاهِلِيِّ الْبَصْرِيِّ الْأَعْمَى مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بَضْمُ الْهَاءِ ابْنُ بَشَرٍ بوزن عظيم السَّلْمِيِّ مَوْلَاهُمُ الْوَاسِطِيُّ الْفَقِيهُ الثَّبَتُ؛ لَكِنَّهُ كَثِيرُ التَّدْلِيسِ وَالْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ بِبَغْدَادَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ) عَلَى وَزْنِ فَعَّالٍ بِالتَّشْدِيدِ ابْنُ أَبِي سَيَّارٍ وَاسْمُهُ وَرْدَانُ (هُوَ أَبُو الْحَكَمِ) بِفَتْحَتَيْنِ الْعَنْزِيُّ الْوَاسِطِيُّ مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدٌ) مِنَ الزِّيَادَةِ هُوَ ابْنُ صَهْبٍ (الْفَقِيرُ) أَيِ: الْمَعْرُوفِ بِالْفَقِيرِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَمِيعُ سَنَدِهِ بِالتَّحْدِيثِ بِصِغَةِ الْجَمْعِ وَهُوَ مِنَ النُّوَادِرِ وَرَجَالُهُ مَا بَيْنَ وَاسِطِي وَكُوفِيٍّ.

وقد ذكر تعدد مواضعه ومن أخرجه غير المؤلف في أول كتاب التيمم.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُعْطِيتُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (خَمْسًا) أَيِ: أَعْطَانِي اللَّهُ خَمْسَ خِصَالٍ (لَمْ يُعْطَهُنَّ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا. (أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي) لَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَلَا عَلَى الْجَمَاعِ.

وقيل: بل على الاجتماع؛ لأنَّ نوحًا عليه الصلاة والسلام بعث إلى من في الأرض كلهم بعد الطوفان وفيه نظر قد مرَّ في أول كتاب التيمم.

نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ»⁽¹⁾.

57 - باب نَوْمِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ

439 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ،

(نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ) يقذف في قلوب أعدائه ﷺ (مَسِيرَةَ شَهْرٍ) أي: أمامي وخلفي وإنما خصَّ الشهر بالذكر؛ لأنه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه.

(وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ) كلَّها (مَسْجِدًا) أي: موضع سجود هو وضع الجبهة على الأرض، (وَ) جعل لي ترابها (طَهُورًا) مطهراً أتيمم به.
(وَأَيُّمَا) وفي رواية فأَيُّمَا (رَجُلٍ) بالجرِّ بإضافة أيِّ إليه وما زائدة.
(مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ) حيث أدركته الصلاة أو بعد أن تيمم وذلك التفسير ليرتبط بقوله مسجدًا وطهورًا على طريقة اللَّفِّ والنشر على الترتيب.
(وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ) ولم تحلَّ لأحد من الأنبياء قبلي.
(وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً) أي: جميعاً وهو ممَّا يلزمه النصب على الحالِّية واستهجن إضافتها نحو كافتهم.
(وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ) العظمى أو غيرها ممَّا ذكر اختصاصه بها وقد ذكر ما يتعلق بهذا الحديث في أول كتاب التيمم مستقصى.

57 - باب نَوْمِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ

يعني يجوز نومها فيه وكذا إقامتها فيه إذا لم يكن لها مسكن غيره والمناسبة بين البابين من حيث إنّ كلا منهما يتعلق بالمسجد.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بالتصغير وفي رواية عبيد الله وهو اسمه عبيد لقب غلب عليه وعرف به، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة القرشي

(1) طرفاه 335، 3122 - تحفة 3139.

أخرجه مسلم في أوائل المساجد ومواضع الصلاة رقم (521).

عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ وَلِيدَةً كَانَتْ سَوْدَاءَ لِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ، فَأَعْتَقُوهَا، فَكَانَتْ مَعَهُمْ، قَالَتْ: فَخَرَجْتُ صَبِيَّةً لَهُمْ عَلَيْهَا وَشَاحٌ أَحْمَرٌ مِنْ سُيُورٍ،

الكوفي، (عَنْ هِشَامٍ) وهو قرشي هباري كوفي وفي رواية عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، (عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، (عَنْ عَائِشَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهذا الإسناد بعينه قد تقدّم في باب نفّض المرأة شعرها عند غسل المحيض.

(أَنَّ وَلِيدَةً) أي: أمة والوليدة في الأصل الطفلة وقد تطلق على الأمة وإن كانت كبيرة، وفي المخصّص إذا ولد المولود فهو وليد الساعة تلده أمّه والأنثى وليدة، وفي المحكم الجمع ولدان.

(كَانَتْ سَوْدَاءَ) أي: كانت امرأة كبيرة سوداء ولم يذكر أحد اسمها ولا اسم الحي التي كانت لهم ولا اسم الصبيّة فيما رأينا.

(لِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ) أي: القبيلة منهم أي: كائنة لهم.

(فَأَعْتَقُوهَا، فَكَانَتْ مَعَهُمْ، قَالَتْ) أي: الوليدة: (فَخَرَجْتُ صَبِيَّةً لَهُمْ) أي: لهؤلاء الحي وروى ثابت في الدلائل من طريق أبي معاوية عَنْ هِشَامِ فزاد فيه أَنَّ صَبِيَّةً كَانَتْ عُرُوسًا فَدَخَلَتْ مَغْتَسِلَهَا.

(عَلَيْهَا وَشَاحٌ أَحْمَرٌ) والوشاح بكسر الواو وبضمّها ويقال الإشاح أيضًا بكسر الهمزة على البدل من الواو وهو خيطان من لؤلؤ وجوهر منظومان يخالف بينهما ويتوشح به المرأة والجمع أوشحة ووشح قَالَ كثير:

كَأَنَّ قَنَا الْمَرَّانَ تَحْتَ خَدَّيْهَا
ظَبَاءَ الْفَلَا نِيَطَتْ عَلَيْهَا الْوَشَائِحُ
ذكره في المحكم، وفي المخصّص عَنْ الْفَارِسِيِّ الْوَشَاحُ مِنْ وَسْطٍ إِلَى أَسْفَلٍ قَالَ وَلَا يَكُونُ الْوَشَاحُ وَشَاحًا حَتَّى يَكُونَ مَنْظُومًا بِلَوْلُؤٍ أَوْ وَدَع.
وفي الجامع للقرظ: الْوَشَاحُ حَرَزٌ يَتُوشَّحُ بِهِ الْمَرْأَةُ.

وقيل: ينسج من أديم عرضا ويرصّع باللؤلؤ وتشده المرأة بين عاتقها وكشحها.

وقوله: (مِنْ سُيُورٍ) جمع: سير بفتح السين وهو ما يقدّم من الجلد يدلّ على أنّه كان من جلد وكان عليه لؤلؤ وقولها بعد فسحبتة لحما لا ينفي كونه مرصّعًا؛ لأنّ بياض اللؤلؤ على حمرة الجلد يرى كاللحم السمين.

قَالَتْ: فَوَضَعْتُهُ - أَوْ وَقَعَ مِنْهَا - فَمَرَّتْ بِهِ حُدَيَّاءُ وَهُوَ مُلْقَى، فَحَسِبْتُهُ لَحْمًا فَخَطَفْتُهُ،
قَالَتْ: فَالْتَمَسُوهُ، فَلَمْ يَجِدُوهُ، قَالَتْ: فَاتَّهَمُونِي بِهِ، قَالَتْ: فَطَفَفُوا يُفْتَشُونَ حَتَّى
فَتَّشُوا قُبُلَهَا،

(قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَوَضَعْتُهُ) أي: الوشاح، (أَوْ وَقَعَ) الوشاح
(مِنْهَا) وهو شك من الراوي.

(فَمَرَّتْ بِهِ) أي: بالوشاح وفي رواية سقط لفظة.

(حُدَيَّاءُ) بضم الحاء المهملة وفتح الدال المهملة وتشديد المثناة التحتيّة
والأصل أن يقال حدياء بهمزة مفتوحة بعد الياء الساكنة؛ لأنها مصغر حداة كعنية
لكن أبدلت الهمزة ياء وأدغمت الياء في الياء ثم أشبعت الفتحة فصارت ألفا،
والحادأة طائر معروف من الفواسق الخمس المأذون بقتلهنّ في الحلّ والحرم،
وقيل: هي طائر يأكل الجُرذَان، والجمع حِدَا مقصور مهموز نصّ عليه ثعلب،
وَقَالَ ابن قتيبة: جمعه حدّان، وَقَالَ ابن سيّدة: والحداء بالمدّ والكسر جمع
الحِدَاةُ أيضًا وهو نادر، وَقَالَ ابن درستويه فيما حكاه ابن عديس: من العرب من
يسمّيها أيضًا الحد وبكسر الحاء وفتح الدال وواو ساكنة، وَقَالَ ابن منصور في
التهذيب، ومنه قول ابن عباس رضي الله عنهما لا بأس بقتل الحدوّ وَقَالَ ابن
عديس وهي الحدّي مثل العُزّي، وأهل الحجاز يقولون: حُدَيّة يشددون الياء ولا
يهمزون والجمع حَدَاوي، وعن أبي حاتم أنّه خطأهم في هذا، وحكى ابن
الأنباري في مقصوره الحداء جمع حِدَاة ورَبْمَا فتحوا الحاء فَقَالَ حَدَاةٌ وَحَدَاةٌ
والكسر أجود.

(وَهُوَ) أي: الوشاح (مُلْقَى) أي: مرمي والجملة حالية.

(فَحَسِبْتُهُ لَحْمًا) سمينا لكونه من جلد أحمر وعليه اللؤلؤ.

(فَخَطَفْتُهُ) بكسر الطاء المهملة على اللّغة الفصيحة وقيل بفتحها.

(قَالَتْ: فَالْتَمَسُوهُ) أي: طلبوه وسألوا عنه، (فَلَمْ يَجِدُوهُ، قَالَتْ) أي:
الوليدة، (فَاتَّهَمُونِي بِهِ، قَالَتْ) أي: الوليدة أو عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَطَفَفُوا)
أي: فجعلوا (يُفْتَشُونَ) وفي رواية يفتشونني والأصل يفتشونني فعلى هذا ضمير
قالت للوليدة جزما.

(حَتَّى فَتَّشُوا قُبُلَهَا) بضم القاف والموحدة أي: فرجها وهذا إن كان من كلام

قَالَتْ: وَاللَّهِ إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ، إِذْ مَرَّتِ الْحُدَيَاةُ فَأَلْقَتْهُ، قَالَتْ: فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ، قَالَتْ: فَقُلْتُ هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُمُونِي بِهِ، زَعَمْتُمْ وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ، وَهُوَ ذَا هُوَ، قَالَتْ: «فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمْتُ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: «فَكَانَ لَهَا خِيبَاءٌ.....»

عائشة وإلا فمقتضى القياس أن تقول قبلي لكته من باب الالتفات أو من باب التجريد كأنها جرّدت من نفسها شخصا وأخبرت عنه، ويؤيده ما عند المؤلف في أيام الجاهلية قبلي، وزاد فيه ثابت في الدلائل قالت: فدعوت الله أن يبرئني فجاءت الحدياء وهم ينظرون.

(قَالَتْ) أي: الوليدة: (وَاللَّهُ إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ، إِذْ) أي: وقت (مَرَّتِ الْحُدَيَاةُ فَأَلْقَتْهُ) أي: الوشاح.

(قَالَتْ) الوليدة: (فَوَقَعَ) الوشاح (بَيْنَهُمْ، قَالَتْ) الوليدة: (فَقُلْتُ هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُمُونِي بِهِ، زَعَمْتُمْ) مفعوله محذوف أي زعمتم أنني أخذته (وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ) والضمير في منه يرجع إلى الزعم الذي يدلّ عليه زعمتم ويجوز أن يرجع إلى الوشاح أي من أخذه (وَهُوَ ذَا هُوَ) فيه أوجه من الإعراب:

الأول: أن يكون هو مبتدأ وذا خبره وهو الثاني خبر بعد خبر.

والثاني: أن يكون هو الثاني تأكيداً للأول.

والثالث: أن يكون تأكيداً لذا.

والرابع: أن يكون بيانا له.

والخامس: أن يكون ذا مبتدأ ثانيا وخبره هو الثاني والجملة خبر لمبتدأ الأول.

والسادس: أن يكون هو ضمير الشأن ويكون ذا مع هو الثاني جملة.

والسابع: أن يكون هو ضمير الشأن ويكون ذا مع هو الثاني جملة.

والثامن: أن يكون ذا منصوبا على الاختصاص، ووقع في رواية أبي نعيم وها هو ذا، وفي رواية ابن خزيمة وهو ذا كما ترون.

(قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَجَاءَتْ) أي: الوليدة (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية إلى النَّبِيِّ ﷺ (فَأَسْلَمْتُ، قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَكَانَتْ) أي: الوليدة وفي رواية (فَكَانَ لَهَا خِيبَاءٌ) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الموحدة

فِي الْمَسْجِدِ - أَوْ حِفْشٍ - قَالَتْ: فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي، قَالَتْ: فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِسًا، إِلَّا قَالَتْ:

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ أَعَاجِبِ رَبِّنَا أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ أَنْجَانِي قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهَا مَا شَأْنُكَ، لَا

وبالمدّ خيمة تكون من وبر أو صوف، وهي على عمودين أو ثلاثة وما فوق ذلك وفي المخصص الخباء يكون من وبر أو صوف ولا يكون من شعر.

(فِي الْمَسْجِدِ) النبويّ، (أَوْ حِفْشٍ) بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها شين معجمة البيت الصغير القريب السّمك مأخوذ من الانخفاش وهو الانضمام وأصله الوعاء الذي تضع المرأة فيه غزلها وجمعه جِفاش.

(قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَكَانَتْ) الوليدة (تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ) بفتح المثناة الفوقية ورفع المثناة وأصله تتحدّث فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً⁽¹⁾.

(عِنْدِي، قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِسًا، إِلَّا قَالَتْ) شعراً.

(وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ أَعَاجِبِ رَبِّنَا) التعاجيب بمثناة فوقية قبل العين جمع أعجوبة قَالَ الزركشي وابن سيدة: لا واحد له من لفظه ومعناه العجائب، وَقَالَ الدماميني: وكذا هو في الصحاح لكن لا أدري لِمَ لا يجعل جمعاً لتعجبه مع أنّه ثابت في اللغة يقال: عَجِبْتُ فلانا تعجبياً إذا جعلته يعجب وجمع المصدر باعتبار أنواعه لا يمتنع هذا، وفي رواية من أعاجيب ربّنا.

(أَلَا) بتخفيف اللام حرف تنبيه.

(إِنَّهُ) أي: يوم الوشاح أي ما حدث فيه.

(مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ أَنْجَانِي) والبيت من البحر الطويل وأجزاؤه ثمانية وزنه فعولن مفاعلين أربع مرّات، لكن دخل البيت المذكور القبض في الجزء الثاني وهو حذف الخامس الساكن.

(قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَقُلْتُ لَهَا) أي: للوليدة: (مَا شَأْنُكَ، لَا

(1) والمذهب السيبويهي أن المحذوفة هي التاء الثانية لأن الثقل قد نشأ منها وقيل هي الأولى لأنها زائدة.

تَقْعُدِينَ مَعِيَ مَقْعَدًا إِلَّا قُلْتُ هَذَا؟ قَالَتْ: فَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ⁽¹⁾.

58 - بَابُ نَوْمِ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ

وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ: عَنْ أَنَسٍ:

تَقْعُدِينَ مَعِيَ مَقْعَدًا إِلَّا قُلْتُ هَذَا؟ أَيْ: هَذَا الْبَيْتُ.

(قَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ) الْمَتَضَمِّنُ لِلْقِصَّةِ المذكورة، ومن فوائد هذا الحديث أن من لم يكن له مسكن ولا مكان يباح له المبيت أو المقيط في المسجد رجلاً كان أو امرأة عند حصول الأمن من الفتنة، ومنها اصطناع الخيمة وشبهها رجلاً كان أو امرأة، ومنها أن السنة الخروج من بلدة جرت فيها فتنة على الإنسان تشاءم بها، وربما كان الذي جرى عليه من المحنة سبباً لخير أرادته الله تعالى في غير تلك البلدة كما جرى لهذه السوداء أخرجتها فتنة الوشاح إلى بلاد الإسلام ورؤية سيد الأنام كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً﴾ [النساء: 97]، ومنها فضل الهجرة من دار الكفر، ومنها إجابة دعوة المظلوم ولو كان كافراً؛ لأن في السياق أن إسلامها كان بعد قدومها المدينة والله أعلم.

58 - بَابُ نَوْمِ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ

(بَاب) جواز (نَوْمِ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ) وإنما لم يقل نوم الرجل بالإنفراد كما قال في الباب السابق نوم المرأة على الأفراد؛ لأن الأثر الذي في هذا الباب في الجماعة، وأمّا الحديث الذي في الباب السابق في قصة امرأة واحدة، والمناسبة بين البابين ظاهرة.

(وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ) بكسر القاف وتخفيف اللام وبالباء الموحدة عبد الله بن زيد، (عَنْ أَنَسٍ) أَيْ: يروي عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية زيادة: ابْنِ مَالِكٍ:

(1) طرفه 3835 - تحفة 16830 - 1/120.

بسط الحافظ الكلام على هذا البيت باعتبار العروض والكرمان في إعراب قوله: هو ذا هو، فقال: فيه وجوه من الإعراب: هو مبتدأ وذو خبره وهو الثاني خبر بعد خبر، أو تأكيد للأول، أو لذا، أو بيان له، أو ذا مبتدأ ثان وهو خبره والجملة خبر الأول، أو هو ضمير الشأن وما بعده جملة، أو خبر هو الثاني محذوف والجملة تأكيد الجملة الأولى أو ذا منصوب على الاختصاص.

«قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَكَانُوا فِي الصُّفَّةِ» وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: «كَانَ أَصْحَابُ الصُّفَّةِ الْفُقَرَاءُ» (1) (2).

(قَدِمَ) بكسر الدال المهملة (رَهْطٌ) وهو ما دون العشرة من الرجال (مِنْ عُكْلٍ) بضم العين المهملة وسكون الكاف وباللّام قبيلة من العرب.

(عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَكَانُوا فِي الصُّفَّةِ) بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء موضع مظلّل من المسجد يأوي إليه المساكين، وهذا التعليق قطعة من قصّة العرنيين وقد تقدّم حديثهم في الطهارة، وهذا اللفظ ورده موصولاً في المحاربين من طريق وهيب عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ.

(وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) وفي رواية الأصيلي أبي بكر الصديق رضي الله عنهما: («كَانَ أَصْحَابُ الصُّفَّةِ الْفُقَرَاءُ») ويروى: فقراء من دون لام وهذا التعليق أوّل حديث طويل يأتي ذكره في باب السّمر مع الأهل والضيف وأوله حَدَّثَنَا معتمر بن سليمان قَالَ: نا أبي، قَالَ: نا أبو عثمان عَنْ عبد الرحمن ابن أبي بكر رضي الله عنهما أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا نَاسًا فَقَرَاءَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُذْهِبْ بِثَالِثِ الْحَدِيثِ وَقَدْ سَبَقَ الْبُخَارِيُّ إِلَى الْاِسْتِدْلَالِ بِذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُمَا، وَالصُّفَّةُ كَانَ مَوْضِعًا مَظْلَلًا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ الْفُقَرَاءُ الْمُهَاجِرُونَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مَنْزِلٌ يَسْكُونُونَهُ.

وقيل: سَمَوْا بِأَصْحَابِ الصُّفَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانَ يَصِفُّونَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ لِأَنَّهُمْ غُرَبَاءُ لَا مَأْوَى لَهُمْ هَذَا، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَهِيدٌ بَدْرًا مَعَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ أَسْلَمَ وَهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ قَبْلَ الْفَتْحِ وَكَانَ أَشْجَعُ رِجَالٍ

(1) قال الحافظ: وقد رواه ثابت في «الدلائل» فزاد أن الصبية كانت عروساً فدخلت إلى مغتسله فوضعت الوشاح، الحديث، وفيه قالت: فدعوت الله أن يبرئني فجاءت الحدباء وهم ينظرون، وقال: قد روت عائشة هذه القصة عن الوليدة ولم يذكرها أحد ممن صنف في رواية البخاري، ولا وقفت على اسمها ولا على اسم القبيلة التي كانت لهم، ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح - وهي بكسر الواو ويجوز ضمها ويجوز إبدالها ألفاً - خيطان من لؤلؤ يخالف بينهما وتتوشح به المرأة، وقيل: ينسج من أديم عرضا ويرصع باللؤلؤ وتشده المرأة بين عاتقها وكشحتها اهـ.

440 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ: «أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ شَابٌّ أَغْرَبٌ - لَا أَهْلَ لَهُ - فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ»⁽¹⁾.

قريش وأرماهم بالسهم، روي له عن رسول الله ﷺ ثمانية أحاديث وللبخاري ثلاثة مات قريب مكة وحمل إليها على رقاب الرجال سنة ثلاث وخمسين.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) ابن مسرهد.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) أي: ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) هو ابن عمر العمري وفي رواية عَنْ عبيد الله بن عمر.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر وفي رواية عن نافع.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ) ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما وسقط في رواية لفظ ابن عمر وهذا الإسناد بعينه قد تقدم في باب كراهية الصلاة في المقابر ورجاله ما بين بصري ومدني وقد أخرج متنه مسلم والنسائي في الصلاة.

(أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ شَابٌّ أَغْرَبٌ) وفي رواية عَزَبٌ بدون الهمزة وهو لغة فيه قَالَ الشاعر:

هنيئاً لأرباب البيوت بيوتهم وللعزب المسكين ما يتجرع
والعزب الرجل الذي لا امرأة له، وكذلك المرأة التي لا زوج لها، كل واحد منهما عزب يفتح الزاي، وضبطه البرماوي والحافظ العسقلاني بكسر الزاي وَقَالَ إنه المشهور لكن حكى في المقدمة الفتح وكذا ضبطه الدمياطي بخطه.

وَقَالَ القزاز في الجامع يقال: عزب الرجل يَعْرُبُ عُزُوبَةً فهو عزب، ولا يقال: أعزب وامرأة عزب ولا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث، ورد أبو إسحاق الزجاج على ثعلب في الفصيح في قوله وامرأة عَزَبَةٌ، فَقَالَ هذا خطأ إنما يقال: رجل عَزَبٌ وامرأة عزب، وقوله.

(لَا أَهْلَ لَهُ) أي: لا زوج له وهو وإن كان مفهوماً من قوله أعزب لكنه ذكره تفسيراً وتأكيذاً وهو من عطف العام على الخاص فيشمل الأقارب والزوج.

(فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ)، ومن فوائد الحديث جواز النوم في المسجد للغريب

(1) أطرافه 1121، 1156، 3738، 3740، 7015، 7028، 7030 - تحفة 8173.

441 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ فَاطِمَةَ فَلَمْ

وأما لغير الغريب فقد اختلف العلماء في ذلك، فممن خص في النوم فيه ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: كنا نبئت فيه ونقيل على عهد رسول الله ﷺ، وعن سعيد ابن المسيب والحسن البصري وعطاء ومحمد بن سيرين مثله وهو أحد قولي الشافعي، واختلف عن ابْنِ عَبَّاسٍ فروي عنه أَنَّهُ قَالَ: لا تَتَّخِذُوا الْمَسَاجِدَ مَرَقَدًا، وروى عنه أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كُنْتَ تَنَامُ فِيهِ لَصَلَاةٍ فَلَا بَأْسَ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا أَحَبُّ لِمَنْ لَهُ مَنْزِلٌ أَنْ يَبِيتَ فِي الْمَسْجِدِ وَيَقِيلَ بِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَالَ مَالِكٌ أَيْضًا: وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَبِيتُونَ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَرِهَ النَّوْمُ فِيهِ ابْنُ مَسْعُودٍ وَطَاوُوسٌ وَمُجَاهِدٌ وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَقَدْ سَأَلَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ عَنِ النَّوْمِ فِيهِ، فَقَالَ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ عَنْهَا وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الصِّفَةِ يَنَامُونَ فِيهِ؟ وَهُمْ قَوْمٌ كَانَ مَسْكَنُهُمُ الْمَسْجِدَ.

وذكر الطبري عن الحسن قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَائِمًا فِيهِ لَيْسَ حَوْلَهُ أَحَدٌ وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ وَقَدْ نَامَ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ بِغَيْرِ مَحْذُورٍ لَانْتِفَاعٍ بِهِ فِيمَا يَحِلُّ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجُلُوسِ وَشِبْهِ النَّوْمِ مِنَ الْأَعْمَالِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) ابْنُ جَمِيلِ الثَّقَفِيِّ وَاسْمُهُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ لِقَبِّهِ غَلَبَ عَلَيْهِ وَعَرَفَ بِهِ وَقَدْ مَرَّ ذَكَرُهُ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ الْمَدْنِيِّ لَمْ يَكُنْ بِالْمَدِينَةِ أَفْقَهُ مِنْ بَعْدِ مَالِكٍ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ.

(عَنْ) أَبِيهِ (أَبِي حَازِمٍ) ابْنُ سَلْمَةَ بَفَتْحِ اللَّامِ ابْنُ دِينَارٍ الْأَعْرَجُ الزَّاهِدُ (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) ابْنُ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَدَنِيُونَ إِلَّا شَيْخَ الْبُخَارِيِّ فَإِنَّهُ بَلْخِي، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْتَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْأَسْتِثْدَانِ وَفِي فَضْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفَضَائِلِ.

(قَالَ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ) ابْنَتِهِ (فَاطِمَةَ) الزَّهْرَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَلَمْ

يَجِدُ عَلِيًّا فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ: «أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ؟»⁽¹⁾ قَالَتْ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، فَعَاظِبَنِي، فَخَرَجَ، فَلَمْ يَقُلْ عِنْدِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِنْسَانٍ: «انْظُرْ أَيْنَ هُوَ؟» فَبَجَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ، فَبَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

يَجِدُ عَلِيًّا) ابن عمه أبي طالب (فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ: «أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ) فيه إطلاق ابن العم على أقارب الأب ولأفوه ابن عم النَّبِيِّ ﷺ، ولم يقل: أين زوجك؟ أو أين علي؟ لأنه ﷺ فهم أنه جرى بينهما شيء فأراد استعطافها عليه بذكر القرابة النسبية التي بينهما.

(قَالَتْ) وفي رواية فَقَالَتْ أَي: فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفي أخرى قلت أَي: قالت قلت: (كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، فَعَاظِبَنِي) من باب المفاعلة الموضوعية لمشاركة اثنين.

(فَخَرَجَ، فَلَمْ) بالفاء وفي رواية ولم بالواو.

(يَقُلْ) بكسر القاف من القيلولة وهي نوم نصف النهار، وفي الفصحح قُلْتُ قائلة وقيلولة، وزعم الزمخشري أَنَّ الهاء في القائلة تدلّ على الساعة كقولهم الهاجرة، وفي المصادر للفراء قُلْتُ وأنا أَقِيلُ قِيلًا وَمَقِيلًا وقيلولة وقائلة، وفي نوادر اللحياني أنا قائل والجمع قائلون وقِيَال، وفي المخصّص قوم قِيل بالتشديد، وفي الصحاح قِيل بالتخفيف مثل: صاحب وصحب.

(عِنْدِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِنْسَانٍ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ سَهْلُ رَاوِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُهُ: («انْظُرْ أَيْنَ هُوَ؟»)، وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فَأَمَرَ إِنْسَانًا مَعَهُ أَنْ يَنْظُرَ أَيْنَ هُوَ، وَهَذَا لَا يَنَافِي مَا وَقَعَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي الْأَدَبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِفَاطِمَةَ: أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ؟ قَالَتْ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ أَنْ يَنْظُرَ أَيْنَ هُوَ الْمَكَانَ الْمَخْصُوصَ مِنَ الْمَسْجِدِ.

(فَبَجَاءَ) ذَلِكَ الْإِنْسَانُ أَي: فَذَهَبَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدَهُ مُضْطَجِعًا فِيهِ فَبَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ، فَبَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)

(1) قَالَ الْحَافِظُ: فِيهِ إِطْلَاقُ ابْنِ الْعَمِّ عَلَى أَقَارِبِ الْأَبِ لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّهَا لِابْنِ عَمِّهَا، وَفِيهَا إِرْشَادُهَا إِلَى أَنَّ تَخَاطُبَهُ بِذَلِكَ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْاسْتِعْطَافِ بِذِكْرِ الْقَرَابَةِ، وَكَأَنَّهُ ﷺ فَهَمَّ مَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا فَأَرَادَ اسْتِعْطَافَهَا عَلَيْهِ بِذِكْرِ الْقَرَابَةِ الَّتِي بَيْنَهُمَا أَهـ

وَهُوَ مُضْطَجِعٌ، قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ، وَأَصَابَهُ تُرَابٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُهُ عَنْهُ، وَيَقُولُ: «قُمْ أَبَا تُرَابٍ⁽¹⁾، قُمْ أَبَا تُرَابٍ⁽²⁾».

إلى المسجد وراه (وَهُوَ مُضْطَجِعٌ) جملة حالية كقوله: (قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ) بكسر الشين المعجمة أي: جانبه.

(وَأَصَابَهُ تُرَابٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُهُ عَنْهُ، وَيَقُولُ: قُمْ أَبَا تُرَابٍ) أي: يا أبا تراب (قُمْ أَبَا تُرَابٍ)، ومن فوائد الحديث: جواز دخول الوالد في بيت ولده بغير إذن زوجها.

ومنها: استعطاف الشخص على غيره بذكر ما بينهما من القرابة.

ومنها: جواز النوم في المسجد لغير الفقراء ولغير الغريب أَيْضًا فَإِنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَقُلْ عِنْدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ، وَفِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ لِأَبِي نَعِيمٍ مِنْ حَدِيثِ بَشْرِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ يَرْفَعُهُ: لَا تَمْنَعُوا الْقَائِلَةَ فِي الْمَسْجِدِ مَقِيمًا وَلَا ضَيْفًا.

ومنها: جواز الممازحة للغاضب بالتكنية بغير كنيته إذا كان ذلك لا يغضبه بل يؤنسه، ومنها مداراة الصهر وتسلية أمره في غيابه.

ومنها: جواز التكنية بغير الولد فإنه ﷺ كَنَاهُ أَبَا تَرَابٍ، وَفِي الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْأَسْتِئْذَانِ مَا كَانَ لَعَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْمَ أَحَبِّ إِلَيْهِ مِنْ أَبِي تَرَابٍ وَأَنَّهُ

(1) قال العيني: قوله: أبا تراب، بحذف حرف النداء، وفي الحديث جواز دخول الوالد في بيت ولده بغير إذن زوجها، وإباحة النوم في المسجد لغير الفقراء ولغير الغريب وكذا قيلولة في المسجد، فإن عليا لم يقل عند فاطمة ونام في المسجد، وفي «كتاب المساجد» لأبي نعيم: عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه يرفعه: «لا تمنعوا القائلة في المسجد مقيمًا ولا ضيفًا» اهـ. وفي «الكرمانى»: قال ابن بطال: فيه إباحة النوم فيه لغير الفقراء، وكذا ينتفع بالمساجد فيما يحل كالأكل والشرب اهـ.

قال الحافظ: حديث ابن عمر يدل على إباحته لمن لا مسكن له، وكذا بقية أحاديث الباب إلا قصة علي فإنها تقتضي التعميم، لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وقيلولة النهار اهـ. وفي «الدر المختار»: (يكراه) أكل ونوم إلا لمعتكف أو غريب، قال ابن عابدين: وإذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل ما شاء اهـ.

(2) أطرافه 3703، 6204، 6280 - تحفة 4714. أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه رقم (2409).

442 - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «رَأَيْتُ سَبْعِينَ مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ رِدَاءٌ، إِلَّا إِزَارٌ وَإِمَّا كِسَاءٌ، قَدْ رَبَطُوا فِي أَعْنَاقِهِمْ، فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ نِصْفَ السَّاقَيْنِ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الْكَعْبَيْنِ، فَيَجْمَعُهُ بِيَدِهِ، كَرَاهِيَةً أَنْ تُرَى عَوْرَتُهُ»⁽¹⁾.

كان يفرح إذا دعي بها، وفي الحديث أيضًا فضيلة عظيمة لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

(حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى) هو المروذي بالذال قبل الياء، وقد سبق في باب من توضأ من الجنابة، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ) على صيغة التصغير هو مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَمِائَةً (عَنْ أَبِيهِ)، فضيل هو ابن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي الضبي وقد مرَّ في باب التستر في الغسل.

(عَنْ أَبِي حَازِمٍ) هو سَلَمَانَ الْأَشْجَعِي الْكُوفِيُّ الَّذِي سَبَقَ فِي بَابِ هَلْ يَجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمًا عَلَى حُدَّةٍ، وَاعْلَمْ أَنَّ أَبَا حَازِمٍ هُوَ مِنْ نَوْعٍ مُتَشَابِهٍ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ وَأَبَا حَازِمٍ السَّابِقُ كِلَاهُمَا تَابِعِيَانِ يَرْوِيَانِ عَنِ الصَّحَابَةِ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: رَأَيْتُ) وَفِي رِوَايَةٍ لَقَدْ رَأَتْ أَبِي وَاللَّهُ لَقَدْ رَأَيْتُ (سَبْعِينَ مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ) هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَأَاهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ غَيْرِ السَّبْعِينَ الَّذِينَ بَعَثَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ مَعُونَةَ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ أَيْضًا، لَكِنْهُمْ اسْتَشْهَدُوا قَبْلَ إِسْلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ اعْتَنَى بِجَمْعِ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ وَالسَّلْمِيُّ وَالْحَاكِمُ وَأَبُو نَعِيمٍ وَعِنْدَ كُلِّ مِنْهُمْ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْآخَرِ.

(مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ رِدَاءٌ) هُوَ مَا يَسْتُرُ النِّصْفَ الْأَعْلَى مِنَ الْبَدَنِ بَلْ كُلِّ مِنْهُمْ (إِمَّا) عَلَيْهِ (إِزَارٌ) فَقَطْ وَهُوَ مَا يَكْسُو النِّصْفَ الْأَسْفَلَ (وَإِمَّا كِسَاءً) فَقَطْ.

(قَدْ رَبَطُوا) أَيِ: الْأَكْسِيَةَ الْمَدْلُولَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ كِسَاءٌ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ جَنْسٌ.

(فِي أَعْنَاقِهِمْ، فَمِنْهَا) أَيِ: مِنَ الْأَكْسِيَةِ (مَا يَبْلُغُ نِصْفَ السَّاقَيْنِ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الْكَعْبَيْنِ، فَيَجْمَعُهُ) الْوَاحِدُ مِنْهُمْ كِسَاءَهُ (بِيَدِهِ، كَرَاهِيَةً أَنْ تُرَى عَوْرَتُهُ) وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ أَنَّ ذَلِكَ حَالُ كَوْنِهِمْ فِي الصَّلَاةِ.

59 - باب الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ» (1).

59 - باب الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

(باب الصَّلَاةِ) أي: في المسجد (إِذَا قَدِمَ) الرجل (مِنْ سَفَرٍ) لا يخفى وجه المناسبة بين هذه الأبواب.

(وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ) الْأَنْصَارِيُّ الشاعر وهو أحد الثلاثة الذين أنزل الله تَعَالَى فِيهِمْ ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ [التوبة: 118] الآية روي له عن رسول الله ﷺ ثمانون حديثا للبخاري منها أربعة شهد العقبة مع السبعين مات بالمدينة سنة خمسين.

(كَانَ النَّبِيُّ ﷺ): «إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ» وهذا التعليق

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث أن من السنة إذا قدم المسافر من سفر يبدأ بالمسجد قبل منزله.

والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: هل هذا في كل وقت أو في بعض الأوقات فالجواب أن ذلك إذا كان في الأوقات المنهي عنها التي لا يمكن الصلاة فيها فلا يستحب إذا دخله البلد من أجل عدم الصلاة التي من أجلها تؤتى المساجد لأنه إن كان المسافر في سفره على السنة فلا يكون دخوله المصر الذي فيه منزله إلا في وقت يجوز له فيه الصلاة لأن النبي ﷺ لم يكن يدخل المدينة إذا قدم من سفره إلا ضحوة النهار وكان ينهى أن يأتي أحد أهله طروقا أي ليلاً وكان أيضاً إذا خرج ﷺ ركع في المسجد وحينئذ يخرج وهل هذا تعبد أو معقول المعنى فإن قلنا إنه تعبد فلا بحث وإن قلنا إنه لحكمة فما هي: فالجواب والله أعلم أنه على طريق التبرك وإظهار الافتقار لأنه ﷺ كان إذا خرج إلى السفر يقول: أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل والمال: وسفره عليه السلام لم يكن إلا جهاداً أو حجاً وإذا رجع قال آيئون تائبون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده وإعلانه عليه السلام بالقول عند الخروج والدخول إظهارا للتعلق بالله والتبرئ إلى الله في الأفعال والأقوال كذلك تفضيله عليه السلام بيت ربه على سائر الأماكن فيكون الحال مثل المقال.

الوجه الثاني: يترتب عليه من الفقه أن المؤمن ينبغي أن يكون فعله يصدق قوله وقد ذم الله سبحانه المؤمنين الذين ليسوا كذلك بقوله: ﴿يَأْتِيَهُمُ الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: 2].

الوجه الثالث: فيه دليل على أن الصحابة كانوا رضي الله عنهم يقتدون بأفعاله عليه السلام =

443 - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دِنَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

ذكره المؤلف مسنداً في غزوة تبوك وهو حديث طويل وفيه فأصبح رسول الله ﷺ قادمًا وكان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين ثم جلس للناس الحديث ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا خَلَادٌ) بتشديد اللام على وزن فعال (ابْنُ يَحْيَى) وقد مرَّ في باب: من بدأ بشقِّه الأيمن في الغسل.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بكسر الميم وفتح العين المهملة وقد مرَّ في باب: الوضوء بالمد.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَارِبٌ) بضم الميم وبالحاء المهملة وبكسر الراء وفي آخره موخدة (ابْنُ دِنَارٍ) بكسر الدال المهملة وبالثاء المثناة السدوسي قاضي الكوفة.

(عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم كوفيون، وفيه من أفراد البُخَارِيِّ خَلَادُ بْنُ يَحْيَى.

وقد أخرج متنه المؤلف في الاستقراض، والهبة، والجهد، والشفاعة،

كما يقتدون بأقواله يؤخذ ذلك من إخبار هذا السيد بذلك فلو لم يكن كذلك لما كان يكون لإخباره بذلك فائدة ولا كان لروايته أيضًا فائدة، وقد اختلف العلماء في أفعاله ﷺ هل تحمل على الوجوب أو على الندب أو على التوقف حتى يدل الدليل على أحد الوجهين ولم يقل أحد بترك الاقتداء به فيها وترك العمل بها.

الوجه الرابع: في الحديث دليل على التبرك بكل ما جعلت له حرمة وترفع إلا أنه يكون ذلك على لسان العلم فيؤخذ وجه التبرك من كون سيدنا ﷺ يبدأ بالمسجد تبركا فكذلك كل ما جعله الله فيه وجهها ما من الخير والدليل على أن ذلك يكون على لسان العلم أنه ﷺ لم يفعل فيه إلا الصلاة التي من أجلها رفع فكذلك يلزم في غيره أن لا يكون تعظيمه والتبرك به إلا على الوجه المشروع ولهذا المعنى كان أهل الصوفية أكثر الناس احتراماً لما جعل له حرمة وأن يكون ذلك الاحترام على لسان العلم كما تقدم حتى إنه يذكر عن بعض الأكابر منهم أنه دخل المسجد فنسي وقدم رجله اليسار فوق وقع مغشيا عليه لشدة الحياء من الله لكونه وقعت منه مخالفة السنة في دخول بيته لأن السنة في دخول المسجد تقديم الرجل اليمين وقد قال العلماء من نسي فقدم اليسار أخرجه وقدم اليمين فإنه معذور بالنسيان فانظر إلى احترام هذا السيد كيف كان وهو فيما وقع منه معذور على لسان العلم فناهيك في غيره وفقنا الله لما من به عليهم وأسعدنا به بمنه.

قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - قَالَ مُسْعَرٌ: أَرَاهُ قَالَ: ضُحَى - فَقَالَ: «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ» وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي⁽¹⁾.

والنكاح، والنفقات، والدعوات أيضًا وأخرجه مسلم في الصلاة والبيوع، وكذا أبو داود، والنسائي أيضًا.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - قَالَ مُسْعَرٌ: أَرَاهُ) بضم الهمزة أَي: أَظَنَّهُ والضمير المنصوب يرجع إلى محارب.

(قَالَ: ضُحَى) أَي: قَالَ بزيادة هذه اللفظة وقوله قَالَ مُسْعَرٌ أَرَاهُ قَالَ ضُحَى مدرج من الراوي.

(فَقَالَ) أَي: قَالَ جَابِرٌ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: («صَلِّ رَكْعَتَيْنِ») للقدوم من السفر وليستا لتحية المسجد.

(وَكَانَ لِي عَلَيْهِ) أَي: عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (دَيْنٌ) وفي رواية وكان له أَي: لجابر عليه دين فعلى هذا يكون في قوله: (فَقَضَانِي) التفات أَي: قضاني عند قدومه من السفر.

(وَزَادَنِي) وهذا الحديث مختصر من مطوّل ذكره المؤلّف رحمه الله في كتاب البيوع وغيره وفيه أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ وَاشْتَرَيْتُ مَتًى جَمَلًا بِأَوْقِيَّةٍ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلِي وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: الْآنَ قَدِمْتُ، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَدْخُلْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ فَأَمْرٌ بِلَا أَلَّا أَنْ يَزِنَ لِي أَوْقِيَّةٌ فَوْزَنَ وَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ.

قَالَ النُّووي: وهذه الصلاة مقصودة للقدوم من السفر لا أَنَّهَا تحية المسجد لكن تحصل التحية بها، ثم إِنَّ مشروعية هذه الصلاة أعمّ من أن يكون بفعله ﷺ وأن يكون بقوله فيبين الأول بالحديث المعلق، والثاني بحديث جابر هذا، ثم في حديث بيان استحباب قضاء الدين وافيًا وزائدًا والله أعلم.

(1) أطرافه 1801، 2097، 2309، 2385، 2394، 2406، 2470، 2603، 2604، 2718،

2861، 2967، 3087، 3089، 3090، 4052، 5079، 5080، 5243، 5244،

5245، 5247، 5367، 6387 - تحفة 2578.

60 - باب: إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ⁽¹⁾

444 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ

60 - باب: إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ

(باب) بالتنوين (إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ) وفي رواية إذا دخل أحدكم المسجد.

(فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ) وفي رواية ابن عساكر زيادة قوله: قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي من أفراد البُخَارِيِّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ)

الإمام (عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ) بن العوام القرشي المدني أبو الحارث بالمثلثة كان عالماً عابداً، وقد مرَّ في باب إثم من كذب.

(عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ) بضم المهملة على صيغة التصغير (الزُّرْقِيِّ) بضم

الزاي وفتح الراء وبالقاف الأَنْصَارِيُّ المدني، (عَنْ أَبِي قَتَادَةَ) الحارث بالمثلثة

(1) قال «الطحاوي على المراقي»: قوله: قبل الجلوس، هذا بيان للأولى وهذا قول العامة وهو الصحيح، وقبل: يجلس أولاً ثم يصلي اهـ.

وفي «الأوجز»: قال القاري: فما يفعله بعض العوام من الجلوس أولاً ثم القيام للصلاة ثانياً لا أصل له اهـ.

ويقابله قول من قال: إنها تفوت بالجلوس قبل الأداء كما هو مذهب الإمام الشافعي فإنه تفوت عنده بالجلوس عمداً ولو كان قصيراً، وبالجلوس الطويل لو جلس ساهياً، وقريب منه ما في «نيل المآرب» من فروع الحنابلة إذ قال: إن جلس قبل فعلها قام فأتى بها إن لم يطل الفصل اهـ.

ولا تفوت بالجلوس عندنا الحنفية والمالكية كما بسط في «الأوجز»، وبسط فيه أيضاً خمسة أبحاث في الحديث، الأول: في حكم هذه الصلاة فهي سنة أو مستحبة عند الأئمة الأربعة خلافاً للظاهرية إذ أوجبوها. الثاني: هل تختص بمن أراد الجلوس أو تتم الكل سواء يريد الجلوس أو يدخل مجتازاً؟ وبالأول: قال الإمام مالك، وبالثاني: قالت الجمهور. والثالث: هل تفوت بالجلوس أم لا؟ كما تقدم قريباً.

والرابع: أقلها ركعتان عند الأئمة الأربعة لا تجزئ بالأقل منهما، ولا غرو في ذلك عندنا الحنفية والمالكية إذ التطوع بالأقل منهما لا تصح عندهم، ويصح التطوع بركعة عند الإمامين: الشافعي وأحمد، ومع ذلك لا تجزئ التحية بأقل من ركعتين.

الخامس: هل تجوز في الأوقات المكروهة أم لا؟ وبالأول قال الإمام الشافعي، وبالثاني قالت الأئمة الثلاثة، إلا أن الإمام أحمد خص من ذلك الداخل عند الخطبة ففي ذلك خاصة هو مع الإمام الشافعي، كما بسطت هذه المباحث كلها في «الأوجز».

السَّلَامِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ»⁽¹⁾.

ابن ربيع بكسر الراء وسكون الموحدة وبالعين المهملة وبالياء المشددة (السَّلَامِيُّ) بفتح السين واللام كليهما وَقَالَ ابن الأثير في جامع الأصول: وأكثر أصحاب الحديث يكسرون اللام؛ لأنه نسبة إلى سلمة بكسر اللام، وَقَالَ القاضي عياض: وأهل العربية يفتحون اللام كراهة توالي الكسرات وهو فارس رسول الله ﷺ روي له مائة وسبعون حديثا للبخاري ثلاثة عشر مات بالمدينة سنة أربع وخمسين، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون ما خلا شيخ البخاري، وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي أيضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ) أي: وهو متوضئ (فَلْيَرْكَعْ) أي: فليصل إطلاقاً للجزء وإرادة للكل.

(رَكَعَتَيْنِ) تحية المسجد (قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ) وفي مصنف ابن أبي شيبة من طريق حسنة أعطوا المساجد حقها، قيل يَا رَسُولَ اللَّهِ: وما حقها؟ قال: ركعتين قبل أن تجلس، وزاد أبو أحمد الجرجاني وإذا دخل بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جاعل له من ركعته في بيته خيرا وَقَالَ إسناده منكر، وَقَالَ أبو مُحَمَّد الإشبيلي: قَالَ الْبُخَارِيُّ هذه الزيادة لا أصل لها وأنكر ذلك ابن قَطَّان وزعم أنه لا تصح نسبته إليه، ثم حديث أبي قتادة هذا ورد عن سبب وهو أن أبا قتادة دخل المسجد فوجد النَّبِيَّ ﷺ جالسا بين أصحابه فجلس معهم فَقَالَ له: «ما منعك أن تركع»؟ قَالَ: رأيتك جالسا والناس جلوس، قَالَ: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»، أخرجه مسلم هذا وهذا العدد لا مفهوم له لأكثره بالاتفاق واختلف في أقله والصحيح اعتباره فلا يتأدى تحية المسجد بأقل من ركعتين، قَالَ ابن بطال: اتفق أئمة الفتوى على أنه محمول على الندب والإرشاد مع استحبابهم الركوع لكل من دخل المسجد لما روي أن كبار الصحابة رضي الله عنهم يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون، وأوجب أهل الظاهر فرضا على كل مسلم داخل في وقت تجوز فيه الصلاة ركعتين.

(1) طرفه 1163 - تحفة 12123 - 1/121.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب تحية المسجد بركعتين رقم (714).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْخَيْرِ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ لَا مَعَارِضَ لَهُ، وَمِنْ أَدَلَّةِ عَدَمِ الْوَجُوبِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الطَّحَاوِيُّ مِنْ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلَّذِي رَأَاهُ يَتَخَطَّى: اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالصَّلَاةِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَافْهَمْ.

وَقَالَ السَّفَاقْسِيُّ: وَفَقَّهَاءُ الْأَمْصَارِ حَمَلُوا هَذَا عَلَى النَّدْبِ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلَّذِي سَأَلَهُ عَنِ الصَّلَوَاتِ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ، وَلَوْ قُلْنَا بِوَجُوبِهَا لَحَرَّمَ عَلَى الْمُخْدِثِ الْحَدَّثِ الْأَصْغَرَ دُخُولَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَتَوَضَّأَ وَلَا قَائِلَ بِهِ فَإِذَا جَازَ دُخُولَ الْمَسْجِدِ عَلَى غَيْرِ وَضْءٍ لَزِمَ مِنْهُ أَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ عِنْدَ دُخُولِهِ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: أَيْضًا الْأَوْقَاتُ الَّتِي نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا لَيْسَ هَذَا الْأَمْرُ بِدَاخِلٍ فِيهَا فَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ يَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَصْلِيَهَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَمَالِكٍ وَحَكِي ذَلِكَ أَيْضًا عَنِ الشَّافِعِيِّ وَمَذْهَبِهِ الصَّحِيحِ أَنْ لَا كِرَاهَةٍ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُمَا عَمُومَانِ تَعَارِضَا الْأَمْرَ بِالصَّلَاةِ لِكُلِّ دَاخِلٍ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَالنَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ فَلَا بَدَّ مِنْ تَخْصِيصِ أَحَدِ الْعُمُومَيْنِ فَذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى تَخْصِيصِ النَّهْيِ وَتَعْمِيمِ الْأَمْرِ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى عَكْسِهِ وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: وَظَاهِرُ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّهُمَا مِنَ النَّوَافِلِ، وَقِيلَ: مِنْ السَّنَنِ فَإِنْ دَخَلَ مَجْتَازًا فَهَلْ يُؤْمَرُ بِهِمَا؟ خَفَّفَ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ وَعَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ أَنَّ مَنْ تَكَرَّرَ دُخُولُهُ الْمَسْجِدَ سَقَطَتْ عَنْهُ، وَفِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ: وَإِنْ صَلَّى أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ جَازَ وَكَانَتْ كُلُّهَا تَحِيَّةً لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ وَتَحْصُلُ بِفَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ آخِرٍ سَوَاءٌ نُؤَيِّتُ مَعَهُ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَجُودَ صَلَاةٍ قَبْلَ الْجُلُوسِ وَقَدْ وَجَدَتْ بِمَا ذَكَرَ وَلَا تَحْصُلُ بِرُكْعَةٍ وَلَا صَلَاةٍ جَنَازَةً وَلَا سَجْدَتِي تِلَاوَةٍ وَشُكْرٍ وَلَا تَسَنُّ لِدَاخِلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِاشْتِغَالِهِ بِالطَّوَافِ وَانْدِرَاجِهَا تَحْتَ رَكْعَتَيْهِ وَلَا إِذَا اشْتَغَلَ الْإِمَامُ بِالْفَرْضِ لِحَدِيثِ الصَّحِيحِينَ «إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» وَلَا إِذَا شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ أَوْ قَرَبَ إِقَامَتَهَا، وَلَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ صُعُودِ الْخُطْبِ الْمُنْبَرِ هَذَا.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: «قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ» عَلَى أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ وَجَلَسَ لَا يَشْرَعُ لَهُ التَّدَارُكُ، وَرَدَّ هَذَا بِمَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ

61 - باب الحَدَّث فِي الْمَسْجِدِ

445 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي.....

أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَكَمْتَ رَكْعَتَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: قُمْ فَارْكُعْهُمَا» ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تفوت بالجلوس، ومثله قصة سليك الغطفاني لما قعد قبل أن يصلي قَالَ: قُمْ فَارْكُعْ رَكْعَتَيْنِ وَسَيَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ.

وَقَالَ الْمُحَبَّبُ الطَّبْرِي: يَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ وَقْتُهَا قَبْلَ الْجُلُوسِ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَبَعْدَ وَقْتِ جَوَازٍ، أَوْ يُقَالَ وَقْتُهَا قَبْلَهُ أَدَاءً وَبَعْدَهُ قَضَاءً، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَحْمَلَ مَشْرُوعِيَّتَهَا بَعْدَ الْجُلُوسِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُطْلَ الْفَصْلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

61 - باب الحَدَّث فِي الْمَسْجِدِ

(باب الحَدَّث) الحاصل (فِي الْمَسْجِدِ) والمراد من الحدث هو الناقض للوضوء كالريح ونحوه، وبذلك فسره أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ قِيلَ الْمُرَادُ مِنْهُ أَعَمٌّ مِنْ ذَلِكَ، وَحَكَاهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ أَيُّ مَا لَمْ يَحْدُثْ سُوءًا ثُمَّ قَالَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مَا لَمْ يَحْدُثْ فِيهِ مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ تَفْسِيرٌ لِلأُولَى، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَفْسِيرٌ لِلأُولَى لِعَدَمِ الْإِبْهَامِ غَايَةَ مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَدَثُ الْوُضُوءِ، وَالْآخَرُ: حَدَثُ الْإِثْمِ عَلَى أَنَّ مَالِكًا وَغَيْرَهُ قَدْ فَسَّرُوا الْحَدِيثَ بِنَقْضِ الْوُضُوءِ كَمَا فَسَّرَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ، فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ذَكَرَ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: هُوَ حَدَثُ الْإِثْمِ.

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ: لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ التَّفْسِيرَيْنِ لَكُونَهُمَا مُصَرِّحِينَ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَرَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ مُقْتَصِرَةً عَلَى تَفْسِيرِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى لِلْبُخَارِيِّ مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ يَحْدُثُ فِيهِ فَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَذَى هُوَ الْحَدِيثُ النَاقِضُ لِلْوُضُوءِ وَعَنْ هَذَا قَالُوا رَوَايَةُ الْجُمْهُورِ فِي الْحَدِيثِ مَا لَمْ يَحْدُثْ بِالتَّخْفِيفِ مِنَ الْأَحْدَاثِ لَا بِالتَّشْدِيدِ مِنَ التَّحْدِيثِ كَمَا رَوَاهُ بَعْضُهُمْ وَلَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ، وَلِهَذَا قَالَ السَّفَاقْسِيُّ لَمْ يَذْكُرِ التَّشْدِيدَ أَحَدٌ، انْتَهَى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ (عَنْ أَبِي

الرَّزَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ »⁽¹⁾.

الرَّزَادِ بِكسر الزاي وبالنون عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الله بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْمَلَائِكَةُ)، وفي رواية الكشميهني أَنَّ الملائكة بزيادة آن، والمراد بالملائكة الحفظة والسيارة أو أعم من ذلك كذا قَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ، وَقَالَ محمود العيني تبعًا للكرماني: الملائكة جمع محلّى باللام فيفيد الاستغراق.

(تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ) أي: تستغفر له (مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ) بضم الميم أي: مكان صلاته (الَّذِي صَلَّى فِيهِ) وهو المسجد يدلّ على ذلك رواية المؤلف رحمه الله فيما يتعلّق بالمساجد على ما يأتي، وهي فَإِنْ أَحْدَكُم إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوضوء وأتى المسجد لا يريد إلّا الصلاة لم يخطّ خطوة إلّا رفعه الله بها درجة أو حطّ عنه بها خطيئة حتى يدخل المسجد، فإذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت تحبسه وتصلّي الملائكة عليه ما دام في مجلسه الذي يصلّي فيه اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يؤذ يحدث فيه، والأحاديث يفسّر بعضها بعضها فعلم أَنَّ المراد من قوله في مُصَلَّاهُ هو المكان الذي يصلّي فيه في المسجد، وإن كان بحسب اللغة يطلق على المصلّي الذي في غير المسجد أيضًا وبهذا يحصل المطابقة بينه وبين الترجمة.

(مَا لَمْ يُحْدِثْ) من أحدث بمعنى صدر منه حدث أي: ما لم يحصل منه ما ينقض الطهارة (تَقُولُ) أي: الملائكة: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ) بستر ذنوبه. (اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ) بإفاضة الإحسان إليه، قَالَ السفاقي: الحدث في المسجد

(1) أطرافه 176، 477، 647، 648، 659، 2119، 3229، 4717 - تحفة 13816.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة رقم (649).

قال ابن أبي جمة في البهجة: ظاهر الحديث دوام صلاة الملائكة على المصلّي ما دام في مصلاه الذي صلى فيه وتستغفر له وتتراحم عليه، والكلام عليه من وجوه: الوجه الأول: هل هذا على عمومه في كل مصلٍّ كانت صلاته تامة أو غير تامة فإن نظرنا من حيث اللغة قلنا لكل مصلٍّ وليس بالقوي وإن نظرنا من جهة الشرع لماذا جعلت الصلاة وما هي =

خطيئة يحرم بها المحدث استغفار الملائكة ولما لم يكن الحدث فيه الكفارة ترفع

الصلاة التي سماها الشارع ﷺ فإنه ﷺ قد قال للذي لم يتم ركوعه ولا سجوده في الصلاة: ارجع فصل فإنك لم تصل. فجعله مصليا لغة ولم يجعله مصليا شرعا وقال عليه السلام: إذا كانت الصلاة غير مقبولة طويت كالثوب الخلق وضرب بها وجه صاحبها وقال عليه السلام: من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزد من الله إلا بعدا. فمن لم يصل شرعا وضرب بصلاته ولم يزد من الله إلا بعدا كيف تدعو له الملائكة أو تستغفر له هذا محال شرعا وعقلا فمن جهة الشرع قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ [البقرة: 159] فمن كان الله يلعنه واللاعنون كيف يستغفر له ومن جهة العقل فمن يقتضي عمله العقاب كيف يكون له دعوة من الملائكة أو استغفار فيكون قوله عليه السلام: «في مصلاه الذي صلى فيه» في حق المصلي الصلاة الشرعية المثاب عليها لا التي تلعنه وبقي هنا بحث. هل من قبل منه بعض صلاته ولم يقبل البعض هل يتناوله ذلك الخير أم لا فالظاهر والله أعلم أنه يرجى له ذلك بدليل أنه يوم القيامة تكمل له صلاته من نافلته فهذا من أثر ذلك الدعاء لأنه عز وجل تفضل عليه وقبل مكان ما عجزه من الفرض نفلا يؤخذ ذلك من قولهم اللهم اغفر له لأنه لا تكون المغفرة إلا بخلل وقع ومن صيغة قولهم اللهم ارحمه دل على أن هناك عملا يوجب الرحمة.

الوجه الثاني: فيه دليل على فضيلة الصلاة على غيرها يؤخذ ذلك من كون الملائكة تبقى تستغفر له بعد فراغه منها وإن كان في شغل آخر ما دام في موضع إيقاعها فيه ولم يأت مثل ذلك في غيرها من العبادات.

الوجه الثالث: فيه دليل لمن يفضل الصالحين من بني آدم على الملائكة لأنهم يكونون في أشغالهم والملائكة يستغفرون لهم. وهنا بحث في قوله: «في مصلاه» هل يعني به الموضع الذي أوقع فيه الصلاة الذي هو موضع سجوده وقيامه أو البيت أو المنزل الذي جعله لمصلاه فالجمهور على أنه موضع سجوده وقيامه وقال بعضهم وأظنه القاضي عياض أنه البيت الذي اتخذ مسجداً لصلاته وإن لم يجلس في الموضع الذي أوقع فيه الصلاة مثاله أنه إذا صلى في المسجد ثم انتقل من الموضع الذي صلى فيه ولم يخرج من المسجد أنه تبقى تدعو له الملائكة وهو قول كثير بين مجمع عليه وقول واحد.

الوجه الرابع: قوله: «ما لم يحدث» هو الحدث الذي ينقض الطهارة. وهنا بحث هل ذلك في كل الصلوات فرضا كانت أو نفلا الظاهر ذلك لأنه ﷺ أتى بها نكرة.

الوجه الخامس: فيه دليل على أن السنة في البشرى أن تكون بالأقل ثم يختم بالأعلى لأنه أبلغ في المسرة يؤخذ ذلك من إجماله عليه السلام البشارة أولا وتبيينها آخرها لأن العام احتمال أن يكون دعاؤهم بالأعلى من الأمور أو الأقل لكن حصل بذلك سرور لأنه زيادة خير والذي أتى في التفسير هي المغفرة والرحمة فمن غفر له ورحم فهو أعلى الجوائز.

الوجه السادس: فيه دليل لأهل الصوفية الذين يقولون إن الطاعة إذا لم تتبعها طاعة أخرى فهي مدخولة يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه» فلما كانت صلاته أو بعضها على التقسيم المتقدم مقبولة تبعها خير آخر وهو جلوسه =

أذاه كما يرفع الدفن أذى النخامة فيه عوقب بحرمان الاستغفار من الملائكة لما أذاهم به من الرائحة الخبيثة، وَقَالَ ابن بطلال: من أراد أن يحطّ عنه الذنوب بغير تعب فليغتنم ملازمة مصلاه بعد الصلاة ليستكثر من دعاء الملائكة واستغفارهم له فهو مرجو إجابته لقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: 28] وقد روي أن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له وتأمينهم إنما هو مرة واحدة عند تأمين الإمام ودعاؤهم لمن قعد في مصلاه إنما هو ما دام قاعداً فيه فهو أخرى بالإجابة وقد شبه ﷺ انتظار الصلاة بعد الصلاة بالرباط وأكّده بتكرار مرتين بقوله: «فذلکم الرباط فذلکم الرباط» فعلى كل مؤمن سماع بهذه الفضائل الشريفة أن يحرص على الأخذ بأوفر الحظ منها وأن لا يمر عنها صفحاً، ففي الحديث بيان فضيلة من انتظر الصلاة سواء ثبت في مجلسه ذلك من المسجد أو تحول إلى غيره، وفيه أن الحدث في المسجد يبطل ذلك ولو استمر جالساً معاقبة له لإبدائه برائحته الخبيثة، وفيه أن الحدث في المسجد أشدّ من النخامة، هذا وَقَالَ المازري أشار البُخَارِيُّ إلى الردّ على من منع المحدث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه.

وَقَالَ محمود العيني: قد اختلف السلف في جلوس المحدث في المسجد فروي عَنْ أَبِي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَبَالَ ثُمَّ دَخَلَ فَتَحَدَّثَ مَعَ أَصْحَابِهِ وَلَمْ يَمْسَ مَاءً وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَهُ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عطاء والنخعي وابن جبیر، وكره ابن المسيب والحسن البصري أن يتعمّد الجلوس في المجلس على غير وضوء، واللّٰهُ أعلم.

حتى استغفرت له الملائكة فكان خيراً تبعه خير كما أشاروا.

وهنا سؤال وارد ما الفائدة التي ترتبت على هذا الإخبار بهذا الحديث من طريق الفقه والتعبّد؛ فالجواب: أن فيه الحث على ملازمة الموضع الذي صلى فيه من أجل زيادة ذلك الخير له ولو لم يخبر عليه السلام به ما كان أحد يعلم ذلك حتى يفعله لكن انظر اليوم بعد العلم به من الذي يفعله إلا القليل النادر فدلّت الرغبة عنه بعد العلم به على الإشارة التي أشار إليها أهل الصوفية أن عدم قبول الصلاة دل على سرعة القيام من موضعها ودل على أن من حرم مواضع الخير خيف عليه أن يكون من أهل الضدّ يبين ذلك قصة موسى عليه السلام حين قال: رب هل أعرف ما لي عندك فقال يا موسى: إذا أحببت الدنيا فزويتها عنك وأحببت الآخرة فيسرتها عليك فاعلم أن لك عندي حظاً. فالتيسير منه عز وجل للخير من علامة الخير.

62 - باب بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «كَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ» وَأَمَرَ عُمَرُ بِبِنَاءِ الْمَسْجِدِ
وَقَالَ: «أَكِنَّ النَّاسَ مِنَ الْمَطَرِ»

62 - باب بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ

(باب بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ) النبوي، والبنيان البناء، وَقَالَ الجوهرى: البنيان الحائط يقال: بَنَى فلانُ بيتًا، من البنيان وبنى أهله بناءً أي: زفها، والعامّة تقول: بنى بأهله وهو خطأ.

(وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ) هو الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد مرّ ذكره في كتاب الإيمان.
(كَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ) النبوي (مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ) والجريد هو الذي يجرد عنه الخوص وهو ورق النخل فإن لم يجرد فسعف، وهذا التعليق رواه المؤلف رحمه الله مسندًا في باب هل يصلي الإمام بمن حضر، حَدَّثَنَا مسلم، قَالَ حَدَّثَنَا هشام عن يحيى، عن أبي سلمة قَالَ: سألت أبا سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: جاءت سحابة فمطرت حتى سال السقف وكان من جريد النخل فأقيمت الصلاة فرأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته.

(وَأَمَرَ عُمَرُ) أي: ابن عمر الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِنَاءِ الْمَسْجِدِ) النبوي، (وَقَالَ) للصانع: (أَكِنَّ النَّاسَ مِنَ الْمَطَرِ) فيه أوجه:

الأول: بفتح الهمزة وكسر الكاف وفتح النون أمر من الإكنان وهي رواية الأصيلي وهو الأظهر الموافق لقوله وأمر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولقوله وإياك؛ لأنه أمر أولاً بالبناء وخاطب أحداً بذلك ثم حذره من التحمير والتصغير.

الثاني: بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بلفظ المتكلم من الفعل المضارع، وَقَالَ ابن التين: هكذا روينا وفي هذا الوجه التفات وهو أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخبر عن نفسه ثم التفات إلى الصانع، فَقَالَ: وإياك ويجوز أن يكون تجريداً فكأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أن أخبر عن نفسه جرّد عنها شخصاً وخاطبه بذلك.

الثالث: وَقَالَ عياض: كنّ الناس بحذف الهمزة على غير قياس وكسر

وَأَيَّاكَ أَنْ تُحَمَّرَ أَوْ تُصَفَّرَ فَتَقْتَنَ النَّاسَ»

الكاف وفتح النون المشددة وأصله أكنّ .

الرابع: بضم الكاف من كنّ أي صان فهو مكنون وهذا له وجه ولكن الرواية لا تساعده، والإكنان من أكننت الشيء أي: صنته وسترته.

وحكى أبو زيد والكسائي كننته من الثلاثي بمعنى أكننته، وَقَالَ ثعلب في «الفصيح»: أكننت الشيء إذا أخفيته وكننته إذا سترته بشيء، ويقال: أكننت الشيء سترته وصنته من الشمس، وأكننته في نفسي أسرته قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾ [القصص: 69]، وفي كتاب فعل وأفعل لأبي عبيدة معمر بن المثنى، قَالَ تميم: كننت الجارية أكنّتها كَنَّا بكسر الكاف وأكننت العلم والسرّ، وَقَالَ قيس: كننت السرّ والعلم بغير ألف وأكننت الجارية بالألف، وَقَالَ ابن الأعرابي في نوادره: أكننت السرّ وكننت وجهي من الحرّ وكننت سيفي، قَالَ وقد يكون هذا بالألف أيضًا.

(وَأَيَّاكَ) خطاب للصانع بكلمة التحذير أي: احذر من (أَنْ تُحَمَّرَ أَوْ تُصَفَّرَ) كلاهما من التفعيل بكلمة أن المصدرية أي: من التحمير والتصفير والمراد الزخرفة، (فَتَقْتَنَ النَّاسَ) بفتح المثناة الفوقية وسكون الفاء من فتن يفتن كضرب يضرب فتنًا وفتونا إذا امتحنه، وضبطه ابن التين بضم تاء الخطاب من أفتن وأنكره الأصمعي وأجازه أبو عبيد وَقَالَ: فتن وأفتن بمعنى وهو قليل، وفي بعض النسخ: ففتن من التفتين، وعلى كل حال هو بفتح النون؛ لأنّه معطوف على المنصوب بكلمة أن، والفتنة اسم وهو في الأصل الامتحان والاختبار ثم كثر استعمالها بمعنى الإثم والكفر والقتال والإحراق والإزالة والصرف عَن الشيء قاله أبو عبيد، قَالَ ابن بطال: كأنّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهم ذلك من ردّ الشارع الخميصة إلى أبي جهم من أجل الإعلام التي فيها، وَقَالَ: إِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي.

وَقَالَ الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون عند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عمل خاص بهذه المسألة وقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عَن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: ما ساء عمل قوم قطّ إلّا زخرفوا مساجدهم ورجاله ثقات إلّا شيخه حبارة بن المغلس فيه مقال، ثم إنّ هذا التعليق لم نظفر بمن وصله سوى ما قَالَ الحافظ العسقلانيّ هو طرف من قصة في ذكر تجديده المسجد النبوي.

وَقَالَ أَنَسٌ: «يَتَبَاهَوْنَ بِهَا ثُمَّ لَا يَعْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا» وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَتُزْخَرْفُنَهَا كَمَا زُخِرْفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى».

(وَقَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يَتَبَاهَوْنَ) بفتح الهاء من التباهي وهو المباهاة والمفاخرة أي يتفاخرون (بِهَا) أي: بالمساجد والسياق يدلّ عليه.

(ثُمَّ لَا يَعْمُرُونَهَا) بضم الميم (إِلَّا قَلِيلًا) بالنصب ويجوز الرفع؛ لأنّه من باب قوله تَعَالَى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: 66]، والمعنى أنهم يزخرفون المساجد ويزيّنونها ثم يقعدون فيها ويتمارون ويتباهون ثم لا يعمرونها بأن يشتغلوا بالذكر والصلاة وقراءة القرآن ودرس العلوم الشرعية، وهذا التعليق مرفوع في صحيح ابن خزيمة عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَبَّاسِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْجَزَارِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: انطلقنا مع أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نريد الزاوية - يعني: قصر أَنَسٍ - فمررنا بمسجد فحضرت صلاة الصبح، فَقَالَ أَنَسٌ: لو صَلَّينا في هذا المسجد فَقَالَ بعض القوم: نأتي المسجد الآخر، فَقَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَتَبَاهَوْنَ بِالْمَسَاجِدِ ثُمَّ لَا يَعْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا، أَوْ قَالَ يَعْمُرُونَهَا قَلِيلًا، ورواه أبو يعلي الموصلي أيضًا في مسنده.

وروى أبو داود والنسائي وابن حبان مختصرًا من طريق آخر عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ، والطريق الأول ألبق بمراد البُخَارِيِّ رحمه الله، وعند أبي نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي عند ابن خزيمة يتباهون بكثرة المساجد، ومن الوجه الآخر يتباهى الناس ببناء المساجد وفي حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا علم من أعلام النبوة لإخباره ﷺ بما سيقع فوقه كما قال. والله أعلم.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: والله (لَتُزْخَرْفُنَهَا) أي: المساجد وهو بفتح لام القسم وضم الفوقية وفتح الزاي وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء ونون التأكيد خطابا للمذكّرين من الزخرفة وهو التزيين يقال: زخرف الرجل كلامه إذا مؤهه وزيّنه بالباطل والزخرف الذهب ثم استعمل في كل ما يتزين به، والمعنى ههنا تمويه المساجد بالذهب ونحوه.

(كَمَا زُخِرْفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى) كنائسهم وبيعهم حين حرقوا الكتب

446 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ،

وبَدَّلُوها وضيَّعوا الدِّينَ وعَرَّجوا على الزخارف، وَقَالَ محيي السَّنَةِ: أَنَّهُمْ زخرفوا المساجد عندما بدَّلوا دينهم وأنتم تصيرون إلى مثل حالهم وسيصير أمركم إلى المراءاة بالمساجد والمباهاة بتزيينها، وبهذا استدَلَّ أصحابنا أَنَّ نقش المسجد وتزيينه مكروه وقول بعض أصحابنا ولا بأس بنقش المسجد معناه تركه أولى ولا يجوز من مال الوقف ويغرم الذي يخرج منه سواء كان ناظرا أو غيره، نعم إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد ولم يقع الصرف عليه من مال الوقف ولا من بيت المال فلا بأس به، ولو أوصى بتشيد مسجد وتحميمه وتصفيره نفذت وصيته؛ لأنَّه قد حدث للناس فتاوى بقدر ما أحدثوا وقد أحدث الناس مؤمنهم وكافرهم تشيد بيوتهم وتزيينها ولو بنينا مساجدنا وجلعناها متطامنة بين الدُّور الشاهقة فربَّما كانت لأهل الذمة مستهانة قاله ابن المنير، وتعقَّب بأنَّ المنع إن كان للحثِّ على اتباع السِّلَف في ترك الرفاهية فالأمر كما قَالَ وإن كان لخشية شغل بال المصلي بالزخرفة أو لإخراج المال في غير وجهه فلا هذا، وأنت خير بسخافة هذا الكلام إن كنت من ذوي الأفهام.

ثم إنَّ هذا التعليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما هكذا موقوفاً وقبله حديث مرفوع ولفظه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ما أمرت بتشيد المساجد، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: لتزخرفتها كما زخرفت اليهود والنصارى، وإنما اقتصر البُخَارِيُّ رحمه الله على الموقوف منه ولم يذكر المرفوع للاختلاف على يزيد بن الأصم في وصله وإرساله ويزيد هذا روى له مسلم والأربعة، وظنَّ الطيبي في «شرح المشكاة» أنهما حديث واحد فشرحه على أنَّ اللام في لتزخرفها مكسورة وهي لام التعليل للمنفى قبله والمعنى ما أمرت بالتشيد أي رفع البناء والأحكام ليجعل ذريعة إلى الزخرفة قَالَ: والنون فيه لمجرّد التأكيد وفيه نوع توبيخ وتأنيب ثم قَالَ ويجوز فتح اللام على أنها جواب القسم، قَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا هو المعتمد والأوّل لم يثبت به الرواية أصلاً فلا تغترّ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن جعفر بن نجيح المشهور بابن المديني البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ) بن إبراهيم بن عبد الرحمن

قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ، أَخْبَرَهُ «أَنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبْنِيًّا بِاللَّيْلِ، وَسَقْفُهُ الْجَرِيدُ، وَعُمْدُهُ خَشَبُ النَّخْلِ، فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ شَيْئًا، وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ: وَبَنَاهُ عَلَى بُنْيَانِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ وَالْجَرِيدِ وَأَعَادَ عُمْدَهُ خَشَبًا، ثُمَّ غَيَّرَهُ عُثْمَانُ فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةٌ كَثِيرَةٌ: وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ،

ابن عوف الزُّهْرِيُّ أصله مدني وكان بالعراق.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية حَدَّثَنَا (أبي) إبراهيم بن سعد، (عَنْ) صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز، (قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ) مولى ابن عمر (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) وزاد الأصيلي: ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَخْبَرَهُ)، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومدني.

وفيه: رواية الأقران وهي رواية صالح عَنْ نافع لَأَنْهُمَا من طبقة واحدة.

وفيه: رواية التابعي عَنْ التابعي لَأَنَّ صَالِحًا ونافعًا كلاهما تابعيان، وقد أخرج مته أبو داود في الصلاة أَيْضًا.

(أَنَّ الْمَسْجِدَ) النبوي (كَانَ عَلَى عَهْدِ) أي: في زمان (رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية على عهد النبي ﷺ مَبْنِيًّا بِاللَّيْلِ) بفتح اللام وكسر الموحدة وهو الطين الني، (وَسَقْفُهُ الْجَرِيدُ، وَعُمْدُهُ) بضمّتين أو فتحتين (خَشَبُ) بضمّتين أو فتحتين أَيْضًا (النَّخْلِ، فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (شَيْئًا) أي: لم يغيّره بالزيادة أو النقصان.

(وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ) ابن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الطول والعرض ولم يغيّر في بنيانه، (وَبَنَاهُ عَلَى) منوال (بُنْيَانِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ وَالْجَرِيدِ) وقوله في عهد إمّا صفة للبنيان أو حال.

(وَأَعَادَ عُمْدَهُ خَشَبًا) لأنها تلفت وَقَالَ السهيلي: نخرت عمدته في خلافة عمر فجدها، (ثُمَّ غَيَّرَهُ عُثْمَانُ) بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من جهة التوسيع وتغيير الآلات.

(فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةٌ كَثِيرَةٌ: وَبَنَى جِدَارَهُ) بِحِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ بدل اللين وفي الرواية (بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ) باللام.

وَالْقَصَّةَ وَجَعَلَ عُمْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ وَسَقَفَهُ بِالسَّاجِ⁽¹⁾.

(وَالْقَصَّةُ) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الجصّ بلغة أهل الحجاز يقال قصص داره إذا جصصها ، والجصّ لغة فارسية معرّبة وأصلها كح وفيه لغتان فتح الجيم وكسرهما وهو الذي يسمّيه أهل مصر جيرا وأهل البلاد الشامية يسمّونه كِلْسًا.

(وَجَعَلَ عُمْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ وَسَقَفَهُ) بلفظ الماضي من التسقيف من باب التفعيل ويروى وسقفه بلفظ الاسم عطفًا على عمدته (بِالسَّاجِ) بالسّين المهملة وبالجيم وهو ضرب من الخشب يؤتى به من الهند الواحدة ساجة وله قيمة .

قَالَ ابن بطال وغيره: ما ذكره البُخَارِيُّ في هذا الباب يدلّ على أَنَّ السَّنةَ في بِنْيَانِ الْمَسْجِدِ الْقَصْدَ وَتَرَكَ الْغُلُوَّ فِي تَحْسِينِهِ وَتَشْيِيدِهِ خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ وَالْمَبَاهَاةِ بِنَائِهَا .

فقد كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع كثرة الفتوح في أيّامه وسعة المال عنده لم يغيّر المسجد عمّا كان عليه وإنما احتاج إلى تجديده؛ لأنّ جريد النخل كان قد نخر في أيّامه ثم جاء الأمر إلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والمال في زمانه أكثر فلم يزد على أن جعل مكان اللَّبن حجارة وقصّصه وسقّفه بالسّاج فلم يقصر هو وعمر رضي الله عنهما عن البلوغ في تشييده إلى أبلغ الغايات إلّا عن علمهما بكراهة النَّبِيِّ ﷺ ذلك وليُقْتَدَى بها الأخذ من الدّنيا بالقصد والكفاية والزهد في معالي أمورهما وإيثار البلغة منها ، ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما سيأتي بعد قليل .

وأوّل من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة رضي الله عنهم ، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفا من الفتنة ، ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة رحمة الله إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال ، وقد مرّ الكلام فيه عن قريب.

63 - باب التَّعَاوُن فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ⁽¹⁾

﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ (٧) ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

63 - باب التَّعَاوُن فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ

(باب التَّعَاوُن فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ) بالإفراد وفي رواية المساجد بالجمع.
 ﴿مَا كَانَ﴾ وفي رواية: وقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ﴾﴾ أي: ما صحَّ لهم ﴿﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾﴾ أي: أيًا من المساجد فضلًا عن المسجد الحرام وقيل: هو المراد، وإنما جمع لأنَّه قبله المساجد وإمامها فعامله كعامل الجميع ويدلَّ عليه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب بالتوحيد.
 ﴿﴿شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾﴾ بإظهار الشكر وتكذيب الرِّسُول أي: ما استقام لهم أن يجمعوا بين أمرين متنافيين عمارة بيت الله وعبادة غيره، روي أنَّه لما أسر العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يوم بدر أقبل عليه المسلمون فعيروه بالشرك وقطيعه الرحم وأغلظ له عليَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في القول، فَقَالَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما لكم تذكرون مساوئنا وتكتمون محاسننا، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ألكم محاسن؟ قَالَ: نعم، إِنَّا لنعمر المسجد الحرام، ونحجب الكعبة، ونسقي الحبيج، ونفكَّ العاني، أي: الأسير فنزلت: ﴿﴿أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾﴾ التي يفتخرون بها؛ لأنَّ الكفر يذهب ثوابها.
 ﴿﴿وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾﴾ لأجله ﴿﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

(1) سكتوا عن غرض المصنف بالترجمة إلا ما قال العيني: أشار بهذا إلى أن في ذلك أجرًا، ومن زاد في عمله في ذلك زاد في أجره اهـ.
 وهذا ظاهر لكنه ليس فيه شيء يليق بشأن تراجم البخاري، ولا يبعد عندي أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى أمرين:

الأول: أنه ينبغي التعاون في بنائه للمصلين فيه كلهم، لأن بناءه حق مشترك عليهم أجمعين لا على المتولى فقط، ويشير إليه ما سيأتي في تقرير مولانا محمد حسن المكي في مناسبة الآية بالترجمة.

والثاني: دفع ما يتوهم من قصة بنائه ﷺ مسجده الشريف إذ ساوم بني النجار أرض المسجد وقالو: لا نطلب ثمنه، فأبى رسول الله ﷺ أن يقبله منهما حتى ابتاعه منهما، وهذا يومهم عدم جواز التعاون في بنائه، فدفعه الإمام البخاري بهذه الترجمة.

الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾ [التوبة: 17، 18].

447 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحْتَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴿١٨﴾ أي: إنما يستقيم عمارتها لهؤلاء الجامعين للكمالات العلمية والعملية.

والحاصل: أن عمارتها المعتمد بها عمارة من آمن بالله فعمارة غيرهم كلا عمارة كما يفيد أداة الحصر، ومن عمارتها تزيينها بالفرش وتنويرها بالسراج وأداء العبادة والذكر ودرس العلم فيها وصيانتها ممّا لم تُبْنِ له كحديث الدنيا.

وفي حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مسند عبد بن حميد مرفوعاً: أن عمّار المساجد هم أهل الله، ووراه الحافظ أبو بكر أيضًا ولا شك أن أهل الله هم المؤمنون، وروي أن الله تعالى يقول: إِنَّ بَيْوتِي فِي أَرْضِي الْمَسَاجِدَ وَأَنَّ زَوَارِي فِيهَا عَمَّارَهَا فَطُوبَى لِعَبْدٍ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ زَارَنِي فِي بَيْتِي فَحَقَّ عَلَى الْمَزُورِ أَنْ يَكْرَمَ زَائِرُهُ.

﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ في أبواب الدين فإن الخشية على المحاذير جبلية لا يكاد الرجل يتمالك عنها.

﴿فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ ذكره بصيغة التوقع قطعاً لإطماع المشركين في الاهتداء والانتفاع بأعمالهم وتوبيخاً بالقطع بأنهم مهتدون، فإن هؤلاء مع كمالهم إذا كان اهتداؤهم دائراً بين عسى ولعلّ فما ظنك بمن هو أضلّ من البهائم ومنعاً للمؤمنين أن يغترون بأحوالهم ويتكلوا على أعمالهم هذا ثم إن في لفظ رواية أبي ذر: أن يعمرُوا مساجد الله الآية وفي لفظ الأصيلي مساجد الله إلى قوله: من المهتدين، وإنما ذكر هاتين الآيتين وجعلهما من جملة الترجمة إشارة إلى أن التعاون في بناء المساجد المعتبر الذي فيه الأجر إنما هو للمؤمنين لا للكافرين، وإن كانوا بنوا مساجد ليعبدوا فيها بعبادتهم الباطلة كما يدلّ عليه قصّة العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد وقد تكرر ذكره، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحْتَارٍ) من الاختيار هو أبو اسحاق الدبّاغ البصري الأنصاري، (قَالَ: حَدَّثَنَا

خَالِدَ الْحَدَّاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا بِنِي عَلِيٍّ: انْطَلَقْنَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ، فَانْطَلَقْنَا فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُضْلِحُهُ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى، ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا حَتَّى أَتَى ذِكْرُ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ:

خَالِدَ الْحَدَّاءِ) بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة وقد تقدّم (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا بِنِي عَلِيٍّ) بن عبد الله ابن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أبي الحسن ويقال أبي مُحَمَّد، وكان مولده ليلة قتل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَمِّيَ بِاسْمِهِ وَكُنِيَ بِكُنْيَتِهِ، وكان غاية في العبادة والزهادة والعلم والعمل وحسن الشكل والثقة وكان فيما قيل أجمل قريش في الدنيا، وكان يصلي كل يوم ألف ركعة وكان يدعى السَّجَاد لكثرة سجوده، وكان له خمسمائة أصل زيتون يصلي كل يوم عند أصل كل شجرة ركعتين مات بعد عشرين ومائة عَنْ ثَمَانَ أَوْ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً، وَهُوَ جَدُّ السَّقَّاحِ وَالْمَنْصُورِ الْخَلِيفَتَيْنِ.

(انْطَلَقًا) بكسر اللام على صيغة الأمر للثنتين (إِلَى أَبِي سَعِيدٍ) الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَاسْمَعَا) وفي رواية واسمعا بالواو (مِنْ حَدِيثِهِ، فَانْطَلَقْنَا فَإِذَا هُوَ) أي: أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي حَائِطٍ) أي: بستان وسمي به لأنّه لا سقف له (يُضْلِحُهُ) إمّا في محلّ الرفع على أنّه خبر لقوله هو، وإمّا في محلّ النصب على أنّه حال والخبر قوله في حائط، ولفظ الْبُخَارِيِّ في الجهاد فأتيناه وهو وأخوه في حائط فهما يسقيانه، قيل أخوه هذا لأمه وهو قتادة بن النعمان، وردّ بأنّ هذا لا يصحّ لأنّ علي بن عبد الله بن عباس ولد في آخر خلافة علي بن أبي طالب ومات قتادة بن النعمان قبل ذلك في أواخر خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس لأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخ شقيق ولا أخ من أبيه ولا من أمّه إلّا قتادة فيحتمل أن يكون المذكور أخاه من الرضاعة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف إلى الآن على اسمه.

(فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى) بالحاء المهملة وبالباء الموحّدة من الاحتباء وهو أن يجمع ظهره وساقيه بنحو عمامته أو بيديه.

(ثُمَّ أَنْشَأَ) أي: طفق وشرع (يُحَدِّثُنَا حَتَّى أَتَى ذِكْرُ) وفي رواية حتى إذا أتى على ذكر (بِنَاءِ الْمَسْجِدِ) النبوي، (فَقَالَ) وفي رواية قَالَ أي: أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ

كُنَّا نَحْمِلُ لِبْنَةَ لَبْنَةَ وَعَمَّارٌ لَبْنَتَيْنِ لَبْنَتَيْنِ، فَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ، وَيَقُولُ: «وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ»

عَنْهُ: (كُنَّا نَحْمِلُ لِبْنَةَ لَبْنَةَ) بفتح اللّام وكسر الموحدة بعدها النون وهي الطوب النبي.

(وَعَمَّارٌ) أي: ويحمل عمار بن ياسر وأمه سمية رضي الله عنه (لَبْنَتَيْنِ) لَبْنَتَيْنِ) وزاد معمر في روايته لبنة عنه ولبنة عن رسول الله ﷺ.

(فَرَأَهُ) أي: عماراً رضي الله عنه (النَّبِيُّ ﷺ) بصيغة المضارع في موضع الماضي لاستحضار ذلك في نفس السامع كأنه شاهده وفي رواية فنفض وهو على الأصل وكذا ما في رواية أخرى فجعل ينفض (التُّرَابَ عَنْهُ) وفي لفظ البُخَارِيِّ في الجهاد عن رأسه وكذا في رواية مسلم.

(وَيَقُولُ) في تلك الحالة: (وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ) كلمة ويح كلمة رحمة لمن وقع في هلكة لا يستحقها كما أنّ كلمة ويل كلمة عذاب لمن يستحق العذاب تقول ويح له وويل له برفعهما على الابتداء، ولك أن تقول: ويحا لزيد وويلا له فتنصبهما بإضمار فعل، وأن تقول: ويحك وويح زيد وويلك وويل زيد بالإضافة فت نصب أيضاً بإضمار الفعل كما ههنا.

(يَدْعُوهُمْ) أي: يدعو عمار الفئة الباغية وهم الذين خالفوا الإمام وخرجوا عن طاعته بتأويل باطل ظناً وبمبتوع مطاع يمكنهم مقاومته، والمراد بهم ههنا هم الذين قتلوه في وقعة صفين وأعيد الضمير إليهم وهم غير المذكورين صريحاً. (إِلَى) سبب (الْجَنَّةِ) وهو طاعة علي بن أبي طالب الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك رضي الله عنه.

(وَيَدْعُوهُمْ) أي: يدعو هؤلاء الفئة عماراً رضي الله عنه (إِلَى) سبب (النَّارِ) وهو مخالفة الإمام الواجب الطاعة، فإن قيل: كان قتل عمار بصفين وكان مع علي رضي الله عنه وكان الذين قتلوه مع معاوية رضي الله عنه وكان معه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، فكيف يجوز أن يكونوا يدعونه إلى النار؟

فالجواب: إنهم كانوا مجتهدين طائفتين أنهم يدعونه إلى الجنة وإن كان في نفس الأمر بخلاف ذلك فلا لوم عليهم في اتباع ظنونهم، فإن المجتهد إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر، وهذا الجواب وإن كان إقناعياً لا يليق أن يذكر في

حَقَّ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَثْنَى عَلَيْهِمْ وَشَهِدَ لَهُمْ بِالْفَضْلِ بِقَوْلِهِ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران : 110].

قَالَ الْمَفْسُورُونَ : هُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ تَبَعًا لِلْمَهْلَبِ إِنَّمَا يَصِحُّ هَذَا فِي الْخَوَارِجِ الَّذِينَ بَعَثَ إِلَيْهِمْ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمَّارًا يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَأَوَّلَ عَلَيْهِمْ إِلَّا أَفْضَلَ التَّأْوِيلِ وَتَابِعَهُمَا عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّرَاحِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الْخَوَارِجَ إِنَّمَا خَرَجُوا عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ قَتْلِ عَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ ، فَإِنَّ ابْتِدَاءَ أَمْرِ الْخَوَارِجِ كَانَ عَقِبَ التَّحْكِيمِ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمَعَاوِيَةَ وَكَانَ التَّحْكِيمُ عَقِيبَ انْتِهَاءِ الْقِتَالِ بِصَفَيْنَ وَكَانَ قَتْلُ عَمَّارٍ قَبْلَ ذَلِكَ قِطْعًا .

ثَانِيهَا : أَنَّ الَّذِينَ بَعَثَ إِلَيْهِمْ عَلِيٌّ عَمَّارًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّمَا هُمْ أَهْلُ الْكُوفَةِ بَعَثَهُ لِيَتَفَرَّغُوا عَلَى قِتَالِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَمِنْ مَعَهَا قَبْلَ وَقْعَةِ الْجَمَلِ ، وَكَانَ فِيهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ كَمَنْ كَانَ مَعَ مَعَاوِيَةَ وَأَفْضَلُ ، وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْفِتَنِ فَمَا فَرَّ مِنْهُ الْمَهْلَبُ وَمِنْ تَبِعِهِ وَقَعُوا فِي مِثْلِهِ مَعَ زِيَادَةَ إِطْلَاقِهِمْ عَلَيْهِمْ تَسْمِيَةَ الْخَوَارِجِ وَحَاشَاهُمْ مِنْ ذَلِكَ .

ثَالِثُهَا : أَنَّهُ شَرَحَ عَلَى ظَاهِرِ مَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ النَّاقِصَةِ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ السَّكَنِ وَكَرِيمَةَ وَغَيْرَهُمَا وَكَذَا ثَبَتَ فِي نَسْخَةِ الصَّغَانِيِّ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهُ قَابَلَهَا بِنَسْخَةِ الْفَرَبْرِ الَّتِي بَخَّطَهُ زِيَادَةُ تَوْضِيحَ الْمُرَادِ وَتَفْصِيحَ بَأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَى قَتْلِهِ وَهُمْ أَهْلُ الشَّامِ ، وَلَفْظُهُ وَيَحْ عَمَّارٌ يَقْتُلُهُ الْفِتَّةُ الْبَاغِيَّةُ يَدْعُوهُمْ الْحَدِيثُ ، وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ : أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الزِّيَادَةَ أَصْلًا وَلَعَلَّهَا لَمْ تَقَعْ لَهُ أَوْ وَقَعَتْ فَحَذَفَهَا عَمْدًا قَالَ وَقَدْ أَخْرَجَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالْبَرْقَانِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَذَفَهَا عَمْدًا وَذَلِكَ لِنَكْتَةِ خَفِيَّةٍ هِيَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذِهِ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مُدْرَجَةٌ وَالرَّوَايَةُ الَّتِي ثَبَتَ فِيهَا ذَلِكَ لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ ، وَقَدْ أَخْرَجَهَا الْبَزَارُ مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ

قَالَ: يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ⁽¹⁾.

عَنْهُ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ وَحَمْلِهِمْ لِبْنَةِ لِبْنَةٍ وَفِيهِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَحَدَّثَنِي أَصْحَابِي وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ يَا ابْنَ سُمَيَّةَ تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ، انْتَهَى.

وَابْنُ سُمَيَّةَ هُوَ عَمَّارٌ وَسُمَيَّةُ أُمُّهُ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَقَدْ عَيْنَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ حَدِّثِهِ بِذَلِكَ فِي مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ خَيْرُ مَنْنِي أَبُو قَتَادَةَ فَذَكَرَهُ فَاقْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي سَمِعَهُ أَبُو سَعِيدٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ غَيْرِهِ وَهَذَا دَالٌّ عَلَى دَقَّةِ فَهْمِهِ وَتَبَحُّرِهِ فِي الْإِطْلَاعِ عَلَى عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا زِيَادَةٌ لَمْ تَقَعْ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَهِيَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَبِي نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ وَهِيَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَمَّارُ لَا تَحْمِلْ كَمَا تَحْمِلُ أَصْحَابُكَ قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ مِنَ اللَّهِ الْأَجْرَ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ زِيَادَةٌ مَعْمَرٌ فِيهِ أَيْضًا.

(قَالَ) أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ)، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْاسْتِعَاذَةِ مِنَ الْفِتَنِ وَلَوْ عَلِمَ الْمَرْءُ أَنَّهُ مَتَمَسِّكٌ فِيهَا بِالْحَقِّ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَفْضِي إِلَى وَقُوعِ مَا لَا يَرَى وَقُوعَهُ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَفِيهِ رَدٌّ لِلْحَدِيثِ الشَّائِعِ لَا تَسْتَعِيزُوا بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ فَإِنَّ فِيهَا حَصَارَ الْمُنَافِقِينَ، وَيُرْوَى لَا تَكْرَهُوا الْفِتْنَ، وَقَدْ سَأَلَ ابْنَ وَهْبٍ عَنْهُ فَقَالَ: إِنَّهُ بَاطِلٌ وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ كَثِيرٌ مِنْ أَحْكَامِ الْفِتَنِ فِي كِتَابِ الْفِتَنِ وَمَا يَنْبَغِي مِنَ الْعَمَلِ عِنْدَ وَقُوعِهَا أَعَاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِمَّا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ التَّعَاوُنَ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَجْرِي لِلْإِنْسَانِ أَجْرُهُ بَعْدَ مَمَاتِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ حَفْرُ الْآبَارِ وَكِرْيَةُ الْأَنْهَارِ وَتَحْبِيسُ الْأَمْوَالِ الَّتِي يَعْصِمُ الْعَامَّةُ نَفْعَهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَحْوِي جَمِيعَهُ أَحَدٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ الْإِنْسَانُ الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ وَإِنْ كَانَ الْآخِذُ أَفْضَلَ مِنَ الْمَأْخُوذِ مِنْهُ أَلَا يَرَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

مع سعة علمه أمر ابنه عليًا بالأخذ عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيؤخذ منه أَيْضًا أن الرجل العالم يبعث ابنه إلى عالم آخر ليتعلّم منه ، فيحتمل أن يكون عَلِمَ أَنَّ عنده ما ليس عند نفسه ، ويحتمل أن يكون إرساله إليه لطلب علوّ الإسناد ؛ لأنّ أبا سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أقدم صحبة وأكثر سماعا من النَّبِيِّ ﷺ من ابن عباس رضي الله عنهما .

ومنها : أن العالم له أن يتهيّا للتحديث ويجلس له جلسة ، ومنها ترك التحديث في حال المهنة إعظامًا للحدث وتوقير لصاحبه وهكذا كان السلف رحمهم الله ، ومنها أنّ للإنسان أن يأخذ من أفعال البرّ ما يشقّ عليه إن شاء كما أخذ عمّار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لبنتين .

ومنها : إكرام العامل في سبيل الله والإحسان إليه بالفعل والقول ، ومنها إصلاح المرء ما يتعلّق بأمر دنياه وتعاهد أحوال المعاش كإصلاح بستانه وكرم بنفسه وكان السلف على ذلك ؛ لأنّ فيه إظهار التواضع ودفع الكبر وهما من أفضل الأعمال الصالحة .

ومنها : الاعتراف لأهل الفضل بفضلهم وإكرام طلبة العلم وتقديم حوائجهم على حوائج النفس .

وهذا الحديث علم من أعلام النبوة ؛ لأنه ﷺ أخبر بما يكون فكان كما قال ، وفيه فضيلة ظاهرة لعليّ وعمّار رضي الله عنهما وردّ على النواصب الزاعمين أنّ عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن مصيبا في حروبه .

فائدة:

قد روى حديث قتل الفئة الباغية عمّارا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جماعة من الصحابة منهم قتادة بن النعمان كما تقدم وأمّ سلمة عند مسلم وأبو هريرة عند الترمذي وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي وعثمان بن عفان وأبو أيّوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمّار نفسه وكلّها عند الطبراني وغيره ، وغالب طرقها صحيحة أو حسنة وفيه عن جماعة آخرين يطول عدّهم والله أعلم .

64 - باب الاستِئْثَانَةِ بِالنَّجَارِ وَالصَّنَاعِ فِي أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ

448 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ: «مُرِّي غُلَامَكَ النَّجَّارَ، يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا، أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ»⁽¹⁾.

64 - باب الاستِئْثَانَةِ بِالنَّجَارِ وَالصَّنَاعِ فِي أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ

(باب الاستِئْثَانَةِ بِالنَّجَّارِ) على وزن فعَّال بالتشديد وهو الذي يعمل صنعة النجارة، (وَالصَّنَاعِ) بضم الصاد المهملة وتشديد النون، جمع صانع، وهو من قبيل عطف العام على الخاص، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ، فَقَوْلُهُ: (فِي أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ) يَتَعَلَّقُ بِالنَّجَّارِ، وَقَوْلُهُ: (وَالْمَسْجِدِ) يَتَعَلَّقُ بِالصَّنَاعِ وَتَعَقُّبُهُ مَحْمُودُ الْعَيْنِيِّ بِأَنَّ النَّجَّارَ دَاخِلٌ فِي الصَّنَاعِ وَشَرَطَ اللَّفَّ وَالنَّشْرَ أَنْ يَكُونَ مِنْ مُتَعَدِّدٍ فَافْهَمُ.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أَي: ابْنُ سَعِيدٍ كَمَا فِي رِوَايَةٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، (عَنْ سَهْلٍ) هُوَ ابْنُ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، وَرَجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بُلْخِيِّ وَمَدْنِيِّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ أَيْضًا.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ) مِنَ الْأَنْصَارِ اسْمُهَا عَائِشَةُ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمِنْبَرِ.

(مُرِّي) رُوِيَ: مَرِي بِأَنَّ وَأَنَّ هَذِهِ مَفْسَّرَةٌ بِمَنْزِلَةِ أَيِّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: 27]، وَمَرِي أَمْرٌ مِنَ الْأَمْرِ وَالْيَاءُ عِلَامَةُ خُطَابِ الْمُؤَنَّثِ، وَيُرْوَى مَرِي بِدُونِ أَنْ.

(غُلَامَكَ النَّجَّارَ) هُوَ بِاقُومٍ أَوْ مِيمُونٍ أَوْ مِينَا بِكسْرِ الميمِ أَوْ قَبِيصَةَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

(يَعْمَلُ) بِالْجَزْمِ عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ (لِي أَعْوَادًا) أَي: مِنْبَرًا مَرْكَبًا مِنْهَا (أَجْلِسُ) بِالرَّفْعِ (عَلَيْهِنَّ) أَي: عَلَى الْأَعْوَادِ وَالْجُمْلَةُ صِفَةُ أَعْوَادًا، وَهَهْنَا مَسْأَلَةٌ أُصُولِيَّةٌ وَهِيَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ أَمْرٌ بِذَلِكَ الشَّيْءِ أَمْ لَا وَهَلِ الْغُلَامُ مَأْمُورٌ

449 - حَدَّثَنَا خَلَادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ لِي غُلَامًا نَجَارًا؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ» فَعَمِلْتَ الْمُنْبَرُ⁽¹⁾.

من قبل رسول الله ﷺ أم لا؟ فيه خلاف والأصح عدمه، وساق البخاري رحمه الله هذا الحديث في البيوع بهذا الإسناد بتمامه وههنا اختصره.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز الاستعانة بأهل الصنعة فيما يشمل المسلمين نفعه.

ومنها: التقرب إلى أهل الفضل بعمل الخير.

(حَدَّثَنَا خَلَادٌ) بفتح المعجمة وتشديد اللام هو ابن يحيى وقد سبق في باب الصلاة إذا قدم من سفر، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ) على وزن أفعل الحبشي القرشي المكيّ المخزومي مولى بني مخزوم، (عَنْ أَبِيهِ) أيمن، (عَنْ جَابِرٍ) وفي رواية عن جابر ابن عبد الله، ورواة هذا الإسناد ما بين كوفي ومكيّ. وفيه: رواية الابن عن الأب، وقد أخرج متنه المؤلف في البيوع وعلامات النبوة أيضًا.

(أَنَّ امْرَأَةً) هي التي ذكرت في حديث سهل بن سعد المذكور آنفًا. (قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا) هي مخففة مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وليست حرف التنبيه ولا حرف التحضيض.

(أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ) إذا خطبت الناس وأضافت الجعل إلى نفسها مجازًا، (فَإِنَّ لِي غُلَامًا نَجَارًا؟) وفي رواية الكشميهني: فَإِنِّي لِي غلام نجار. (قَالَ) ﷺ: «إِنْ شِئْتَ» جزاؤه محذوف أي: عملت ويروى إن شئت فعلت بلا حذف.

(فَعَمِلْتَ) أي: المرأة (المنبر) وهذا إسناد مجازي كإضافة الجعل إلى نفسها؛ لأن العامل هو الغلام وهي الأمرة وهي من قبيل قولهم: كسا الخليفة الكعبة، قيل هذا الحديث لا يدل على الاستعانة فإن هذه المرأة قالت ذلك من تلقاء نفسها، وأجيب: بأنها استعانت بالغلام في نجارته المنبر.

65 - بَابُ مَنْ بَنَى مَسْجِدًا

450 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عُمَرُو، أَنَّ بُكَيْرًا، حَدَّثَهُ أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ.....

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: فَإِنْ قُلْتُ: الْحَدِيثَانِ مُتَخَالِفَانِ فِي حَدِيثِ سَهْلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْأَلَ عَبْدَهَا بِعَمَلِ الْمَنْبَرِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ الْمَرْأَةَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ ذَلِكَ.

قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ بَدَأَتْ بِالْمَسْأَلَةِ فَلَمَّا أَبْطَأَ الْغَلَامُ بِعَمَلِهِ اسْتَنْجَزَهَا إِيْتَامَهُ أَعْلَمَ طِيبَ نَفْسِ الْمَرْأَةِ بِمَا بَدَّلَتْهُ مِنْ صِنْعَةِ غَلَامِهَا، قَالَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِرسَالُهُ لِيَعْرِفَهَا بِصِفَةِ مَا يَصْنَعُهُ الْغَلَامُ مِنَ الْأَعْوَادِ وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَنْبَرًا، أَنْتَهَى.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْمُؤَلِّفُ فِي عِلَامَاتِ النُّبُوَّةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَلْفِظٍ إِلَّا أَجْعَلَ لَكَ مَنْبَرًا فَلَعَلَّ التَّعْرِيفَ وَقَعَ بِصِفَةِ الْمَنْبَرِ مَخْصُوصَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمَّا فَوَّضَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ لَهَا إِنْ شِئْتَ كَانَ ذَلِكَ سَبَبَ الْبُطْءِ لَا أَنَّ الْغَلَامَ شَرَعَ وَأَبْطَأَ وَلَا أَنَّهُ جَهْلُ الصَّنْعَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهَذَا أَوْجَهُ الْأَوْجُهِ فِي نَظَرِي.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: قَبُولُ الْبَذْلِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ سَوْأَلٍ، وَاسْتِنْجَاؤُ الْوَعْدِ مِمَّنْ يَعْلَمُ مِنْهُ الْإِجَابَةَ، وَالتَّقَرُّبُ إِلَى أَهْلِ الْفَضْلِ بِعَمَلِ الْخَيْرِ.

65 - بَابُ مَنْ بَنَى مَسْجِدًا

(بَابُ) بَيَانِ فَضْلِ (مَنْ بَنَى مَسْجِدًا).

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) الْجَعْفِيُّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ.

قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ فِي رِوَايَةِ حَدَّثَنَا (ابْنُ وَهْبٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَارِّ ذَكَرَهُ فِي بَابِ «مَنْ يَرُدُّ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ».

قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عُمَرُو) بَنُ الْحَارِثِ الْمَلْقَبُ بِدَرَّةِ الْغَوَاصِ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ.

(أَنَّ بُكَيْرًا) بِصِغَةِ التَّصْغِيرِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ الْمَدَنِيِّ وَسَكَنَ الْبَصْرَةَ.

(حَدَّثَهُ) وَفِي رِوَايَةِ أَخْبَرَهُ (أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ (ابْنِ قَتَادَةَ)

حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ الْخَوْلَانِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، يَقُولُ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ: إِنَّا كُنَّا أَكْثَرُكُمْ⁽¹⁾،

الأوسِي الْأَنْصَارِيَّ المتوفى بالمدينة سنة عشرين ومائة.

(حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ) بالتصغير بن الأسود (الْخَوْلَانِيَّ) بفتح المعجمة وسكون الواو وبالنون ربيب ميمونة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حال كونه (يَقُولُ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ) أي: في عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وذلك أَنَّ بعضهم أنكروا عليه عند تغييره بناء المسجد وجعله بالحجارة المنقوشة والقصة، ووقع بيان ذلك عند مسلم حيث أخرجه من طريق محمود بن لبيد الْأَنْصَارِيَّ وهو من صغار الصحابة قَالَ لَمَّا أَرَادَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ كَرِهَ النَّاسُ ذَلِكَ وَأَحْبَبُوا أَنْ يَدْعُوهُ عَلَى هَيْئَتِهِ أَي: فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وظهر بهذا أَنَّ قَوْلَهُ: (حِينَ بَنَى) معناه حين أراد أن يبني، أي يجدد ويوسع ويشيد إذ لم يبنه إنشاء وقد ذكر في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أَنَّهُ غَيَّرَهُ فزاد فيه زيادة كثيرة وبنى جداره بحجارة منقوشة والقصة وجعل عمدته من حجارة منقوشة وسقفه بالسَّاج، وهذا يدلُّ على أَنَّهُ غَيَّرَ الْكُلَّ وزاد فيه يعني في الطول والعرض، وبهذا يظهر ضعف ما قاله الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ من أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَسْجِدِ هُنَا بَعْضَ الْمَسْجِدِ مِنْ إِطْلَاقِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ.

(مَسْجِدَ الرَّسُولِ) كذا في رواية الأكثر وفي رواية الْكُشْمِيهَنِيِّ وَالْحَمَوِيِّ مسجد رسول الله ﷺ) وكان بناء عثمان المسجد النبوي سنة ثلاثين على المشهور وقيل في آخر سنة من خلافته ويمكن الجمع بين القولين بأن الأول كان تاريخ ابتدائه والثاني تاريخ انتهائه (إِنَّا كُنَّا أَكْثَرُكُمْ) أي: الكلام في الإنكار على ما فعلته فحذف المفعول للعلم به.

(1) قال الحافظ: حذف المفعول للعلم به والمراد الكلام بالإنكار ونحوه اهـ.

وظاهر السياق أَنَّهُمْ أَكْثَرُ الْإِيرَادَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ كَمَا هُوَ دَأْبُ النَّاسِ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَلِذَا وَجَّهَ الشَّيْخُ وَجْهَ الْإِنْكَارِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ أَحْوَالِ الصَّحَابَةِ وَسِيرَتِهِمْ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ: وَكَانَ بِنَاءُ عُثْمَانَ لِلْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ سَنَةَ ثَلَاثِينَ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَقِيلَ: فِي آخِرِ سَنَةِ مِنْ خِلَافَتِهِ، فَفِي «كِتَابِ السِّيرِ»: أَنَّ كَعْبَ الْأَحْبَارِ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ بِنَائِهِ عُثْمَانَ الْمَسْجِدَ: لَوُدِدْتُ أَنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ لَا يَنْجُزُ فَإِنَّهُ إِذَا فُرِغَ مِنْ بِنَائِهِ قُتِلَ عُثْمَانُ، قَالَ مَالِكٌ: فَكَانَ كَذَلِكَ، قَالَ الْحَافِظُ: وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ كَانَ تَارِيخَ ابْتِدَائِهِ وَالثَّانِي تَارِيخَ انْتِهَائِهِ اهـ.

وَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا.....

(وَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ) وفي رواية رسول الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا) التنوين فيه للتذكير والشيوع فيتناول الصغير والكبير، وقد وقع في رواية أنس عند الترمذي صغيرا أو كبيرا وزاد ابن أبي شيبة في حديث الباب من وجه آخر عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولو كمفحص قطاة، وعند ابن خزيمة من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كمفحص قطاة أو أصغر، والمفحص بفتح الميم والحاء كمقعد هو المكان الذي تفحص القطاة عنه التراب أي تكشفه لتضع فيه بيضها وترقد عليه من الفحص بمعنى البحث والكشف ولا ريب أنه لا يكفي للصلاة فيه.

فَقَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ يَضْرِبُ الْمَثَلَ فِي الشَّيْءِ بِمَا لَا يَكَادُ يَقَعُ كَقَوْلِهِ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَلَوْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: الْأُئِمَّةُ مِنْ قَرِيشٍ، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ جَابِرًا وَأَصْغَرَ.

وَقَالَ آخَرُونَ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ بِأَنْ يَزِيدَ فِي الْمَسْجِدِ قَدْرًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَتَكُونَ تِلْكَ الزِّيَادَةُ هَذَا الْقَدْرُ أَوْ يَشْتَرِكُ جَمَاعَةٌ فِي بِنَاءِ مَسْجِدٍ فَيَقَعُ حَصَةٌ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ذَلِكَ الْقَدْرَ، وَهَذَا كُلُّهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَسْجِدِ مَا يَتَبَادَرُ إِلَيْهِ الذَّهْنُ وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَتَّخَذُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْمَسْجِدِ مَوْضِعُ السُّجُودِ وَهُوَ مَا يَسْمَعُ الْجَبْهَةَ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ لَكِنْ قَوْلُهُ بَنَى يَشْعُرُ بِوُجُودِ بِنَاءٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ يَشْتَمِلُ عَلَى الْمَسْجِدِ الْمَعْهُودِ بَيْنَ النَّاسِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا أَخْرَجَهُ سَمُويْهِ فِي فَوَائِدِهِ بِإِسْنَادٍ، وَكَذَا حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ بَنَى مَسْجِدًا يَذْكَرُ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَابْنُ حَبَّانٍ وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَوِ بْنِ عَبْسَةَ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُشْعِرٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَسْجِدِ هُوَ الْمَكَانُ الْمَتَّخَذُ لَا مَوْضِعُ السُّجُودِ فَقَطْ، لَكِنْ لَا يَمْتَنِعُ إِرَادَةُ مَوْضِعِ السُّجُودِ مَجَازًا إِذْ بِنَاءُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ فَتَدْخُلُ فِيهِ الْمَوَاضِعُ الْمَحْوُوطَةُ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَفِيهَا هَيْئَةُ الْمَحْرَابِ فِي طَرَقَاتِ الْمَسَافِرِينَ وَالحَالُ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَالْمَسَاجِدِ الْمَبْنِيَةِ بِالْجُدْرَانِ وَالسَّقُوفِ وَرَبَّمَا يَجْعَلُ مِنْهَا مَوْضِعَ فِي غَايَةِ الصَّغَرِ وَبَعْضُهَا لَا يَكُونُ أَكْبَرَ مِنْ قَدْرِ مَوْضِعِ السُّجُودِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي قَرْصَافَةَ وَاسْمُهُ جَنْدَرَةُ ابْنُ خَيْشَنَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «ابْنُوا الْمَسَاجِدَ وَأَخْرِجُوا الْقِمَامَةَ مِنْهَا»، فَمِنْ بَنَى الْحَدِيثَ، وَزَادَ فِيهِ قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَهَذِهِ الْمَسَاجِدُ الَّتِي

- قَالَ بُكَيْرٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ -

تبنى في الطريق قَالَ: نعم، وإخراج القمامة منها مهور الحور العين.

(قَالَ بُكَيْرٌ) المذكور في الإسناد: (حَسِبْتُ أَنَّهُ) أي: شيخه عاصم بن عمر بن قتادة (قَالَ) في روايته: (يَبْتَغِي بِهِ) أي: ببناء المسجد (وَجْهَ اللَّهِ) أي: ذاته عَزَّ وَجَلَّ طلباً لمرضاته لا رياء ولا سمعة حتى قَالَ ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي بينه كان بعيداً من الإخلاص، انتهى.

ومن بناء بالأجرة لا يحصل له هذا الوعد المخصوص لعدم الإخلاص، ولكنه يؤجر في الجملة، يدلّ عليه ما رواه أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدْخُلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ صَانِعَهُ الْمُحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ وَالرَّامِي بِهِ وَالْمَسْدُ بِهِ، فقولُه الْمُحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ هو من يقصد بذلك إعانة المجاهد وهو أعم من أن يكون متطوعاً بذلك أو بأجرة لكن الإخلاص لا يكون إلّا من المتطوِّع، وهل يحصل الثواب الموعود لمن جعل بقعة من الأرض مسجداً بأن يكتفي بتحويلها من غير بناء، وكذا من عمد إلى بناء كان يملكه فوقفه مسجداً، إن وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا، وإن نظرنا إلى المعنى فنعم وهو المتّجه، ثم إن قوله بنى حقيقة في المباشرة بنفسه لكن المعنى يقتضي دخول الأمر بذلك أَيْضاً وهو المنطبق على استدلال عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه استدللّ بهذا الحديث على ما وقع منه ومن المعلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه، فإن قيل يلزم من ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو وإن كان جائزاً عند الشافعي لكنه لا يجوز عندنا.

فالجواب: إنه محمول على عموم المجاز وهو أن يحمل الكلام على معنى مجازي يتناول الحقيقة ولا نزاع في جواز استعمال اللفظ في معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من إفراده كمن أوصى لأبناء زيد مثلاً وله أبناء وأبناء أبناء يستحقّ الجميع عند أبي يوسف ومحمّد عملاً بعموم المجاز حيث أطلق الأبناء على الفريقين، ثم إن هذه الجملة أعني قوله يبتغي به وجه الله لم يجزم بها بكير، بل ذكرها بالحسبان وليست هذه الجملة في رواية جميع من روى هذا الحديث فإنّ لفظهم فيه من بنى لله مسجداً فكأنّ بكيراً نسي لفظة الله فذكرها بالمعنى فإنّ معنى قوله الله يبتغي به وجه الله لا اشتراكهما في المعنى المقصود وهو الإخلاص.

بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ⁽¹⁾.

(بَنَى اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (لَهُ) إسناد البناء إلى الله مجاز وإبراز الفاعل فيه للتعظيم له، وللتلذذ للذاكر والسامع على مقتضى قول الشاعر:

أَعِذْ ذَكَرَ نَعْمَانَ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمَسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوِّعُ
وقال الحافظ العسقلاني: أو لئلا يتنافر الضمائر أو يتوهم عوده إلى باني المسجد، وتعقبه محمود العيني بأن التنافر إنما يكون إذا كانت الضمائر كثيرة، وأما التوهم المذكور فمدفوع بالقرينة الحالية والمقالية.

(مِثْلُهُ) أي: بناء مثله والمثل في اللغة الشبه يقال هذا الشيء مثل هذا أي شبيهه، وَقَالَ الجوهري: مثل كلمة تسوية يقال هذا مثله ومثله كما يقال شِبْهَةٌ وَشَبْهُهُ وعند أهل المعقول المماثلة بين الشئيين هو الاتحاد في النوع كاتحاد زيد وعمرو في الإنسانية، وإذا كان في الجنس يسمّى مجانسة كاتحاد الإنسان والفرس في الحيوانية (فِي الْجَنَّةِ) وقد اختلفوا في المراد بالمثلية هنا فَقَالَ قوم منهم ابن العربي يعني مثله في القدر والمساحة ويردّ هذا حديث عبد الله بن عمرو بيتا أوسع منه وكذلك في حديث أسماء وأبي أمامة على ما سيأتي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَالَ قوم مثله في الجودة والحصانة وطول البقاء، وهذا ليس بشيء على ما لا يخفى مع أنه قد ورد في حديث واثلة عند أحمد: بنى الله له بيتا في الجنة أفضل منه وَقَالَ صاحب المفهم هذه المثلية ليست على ظاهرها، وإنما يعني أنه يبني له بثوابه بيتا أشرف وأعظم وأرفع وقال ابن بطال: المساجد بيوت الله وقد أفضاها الله تعالى إلى نفسه بقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 18] وحسبك بهذا شرفا لها وقد تفضل الله تعالى على بانيها بأن بنى له قصرا في الجنة.

وَقَالَ النووي: يحتمل قوله مثله أمرين:

أحدهما: أن يكون معناه بنى الله له مثله في مسمى البيت، وأما صفته في السعة وغيرها فمعلوم فضلها فإنها مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر.

(1) تحفة 9825.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب فضل بناء المساجد والحث عليها. وفي الزهد والرفائق باب فضل بناء المساجد رقم 533.

والثاني: أنَّ معناه أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا، وَقَالَ بعض الشُّرَّاح: الترمذي يحتمل أنه أراد أنَّ يَنْبَهَ بقوله مثله على كثرة الانتفاع به كما يكثر الانتفاع بالمسجد في الدنيا من كونه ينفع المصلين ويكفهم من الحرِّ والبرد ويكون في يحتاج إليه فيه وغير ذلك.

وَقَالَ صاحب المفهم: وهذا البيت واللَّه أعلم مثله بيت خديجة رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ الذي بشرت به وهو بيت في الجنة من قصب يريد من قصب الزمرد والياقوت، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيمان بنى الله له بيتا في الجنة من درّ وياقوت، فإن قيل قَالَ اللّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرَ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: 160]، معنى التقيد بمثله.

فالجواب عنه من وجوه:

الأول: ما قاله بعضهم أنه قاله ﷺ قبل نزول هذه الآية وهو بعيد ولا يعلم ذلك إلّا بالتاريخ.

والثاني: أنَّ المثلية بحسب الكميّة، والزيادة بحسب الكيفيّة فكم من بيت خير من عشرة بل من مائة.

والثالث: أنَّ التقيد به لا ينفي الزيادة.

والرابع: أنَّ المقصود من المثلية أنَّ جزاء هذه الحسنة من جنس البناء لا من غيره مع أنَّ موضع شبر في الجنة خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصّحيح. ولمحمود العيني جواب آخر تبجّح به بأنه فتح له من الأنوار الإلهية وهو أنَّ المجازاة بالمثل عدل منه تَعَالَى والزيادة عليه بحسب الكيفيّة والكميّة فضل منه عَزَّ وَجَلَّ، ثم في الباب أحاديث أخر رويت عن الصّحابة رضي الله عنهم، منها ما أخرجه الترمذي من حديث أنس رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: من بنى لله مسجداً صغيراً كان أو كبيراً بنى الله له بيتاً في الجنة، وأخرجه أيضاً أبو نعيم ولفظه من بنى لله مسجداً في الدنيا يريد به وجه الله الحديث قالوا: إذا نكثر يا رَسُولَ اللّهِ قَالَ: اللّهُ أَكْثَرُ، وفي لفظ كلّ بناء وبنا على صاحبه يوم القيامة إلّا مسجداً فإنّ له به قصراً في الجنة من لؤلؤ.

ومنها: ما أخرجه مسدّد في مسنده الكبير عن عائشة رَضِيَ اللّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة قلت: يا

66 - باب: يَأْخُذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ

451 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرٍو: أَسَمِعْتَ

جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَرَّ رَجُلٌ.....

رسول الله: وهذه المساجد التي في طريق مكة قال: وتلك.

ومنها: ما أخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيمان من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من بنى بيتا يعبد الله فيه حلالا بنى الله له بيتا في الجنة من الدر والياقوت.

ومنها: ما أخرجه ابن خزيمة من حديث جابر رضي الله عنه: من حفر ماء لم يشرب منه كبد حي من جن ولا إنس ولا طائر إلا أجره الله يوم القيامة، ومن بنى مسجداً كمفحص قطاة أو أصغر بنى الله له بيتا في الجنة⁽¹⁾.

ومنها: ما أخرجه أبو الفرج في كتاب العلل من حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة، ومن علق فيه قنديلاً صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يطفئ هذا القنديل، ومن بسط فيه حصيراً صلى عليه سبعون ألف ملك حتى ينقطع ذلك الحصر، ومن أخرج منه قذاة كان له كفلان من الأجر وفيه كلام كثير لكنه من أحاديث الفضائل والله أعلم.

66 - باب: يَأْخُذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ

(باب) بالتونين أي هذا باب فيه بيان أن الشخص (يَأْخُذُ بِنُصُولِ) جمع نَصَلٍ قَالَ الجوهرى النصل نصل السيف والسهم والرمح والجمع نُصُولٌ وَنِصَالٌ (النَّبْلُ) بفتح النون وسكون الموحدة وفي آخره لام السهم العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وفي رواية يأخذ بنصال النبل وفي أخرى يأخذ نصول النبل (إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ) أي: في مسجد من المساجد.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: (ابن سَعِيدٍ) كما في رواية، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة الكوفي (قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرٍو) هو ابن دينار: (أَسَمِعْتَ) بهمزة استفهام (جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ: مَرَّ رَجُلٌ) لم يعرف اسمه

(1) ومفحص القطاة بفتح الميم محل تبعته برجلها وتصلحه لتيض به بالأرض مأخوذ من الفحص وهو البحث ولو هنا للتقليل كما أثبتته من معانيها ابن هشام وإنما خصّ القطاة لأنها تتخذ محلاً لبيضها على بسط الأرض لا على نحو شجر أو جبل بخلاف سائر الطيور.

فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ سِهَامٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا؟»⁽¹⁾.

(فِي الْمَسْجِدِ) النَّبَوِيُّ (وَمَعَهُ سِهَامٌ) أَي: قَدْ أَبْدَى نَصُولَهَا.

(فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ») أَمْرٌ مِنَ الْإِمْسَاكِ (بِنِصَالِهَا؟) كَيْلَا تَخْدَشَ مُسْلِمًا، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ قَتِيْبَةَ فِي هَذَا السِّيَاقِ جَوَابَ عَمْرٍو عَنْ اسْتِفْهَامِ سُفْيَانَ عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ وَحَكَى عَنْ رَوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي آخِرِهِ فَقَالَ نَعَمْ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَمْ أَرَهُ فِيهَا وَقَدْ ذَكَرَهُ غَيْرُ قَتِيْبَةَ أَخْرَجَ الْمُؤَلِّفُ فِي الْفَتَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُفْيَانَ مِثْلَهُ وَقَالَ فِي آخِرِهِ نَعَمْ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَمْرٍو بِغَيْرِ سَوَالٍ وَلَا جَوَابٍ، وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ اخْتَلَفَ فِيهَا الْمُحَدِّثُونَ فَمِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ النُّطْقَ إِذَا قَالَ لَهُ التَّلْمِيزُ أَخْبِرْكَ فَلَانَ بِكَذَا وَكَذَا وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَشْرُطْهُ.

وَالْمَذْهَبُ الرَّاجِحُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ الْبُخَارِيُّ أَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ نَعَمْ لَا يَشْتَرُطُ؛ بَلْ يَكْتَفِي بِسُكُوتِ الشَّيْخِ إِذَا كَانَ مُتَيَقِّظًا فَعَلَى هَذَا فَالْإِسْنَادُ فِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظَاهِرٌ، فَلَا يَرُدُّ مَا قَالَهُ ابْنُ بَظَّالٍ حَدِيثَ جَابِرٍ لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِسْنَادُ لِأَنَّ سُفْيَانَ لَمْ يَقُلْ إِنَّ عَمْرًا قَالَ لَهُ نَعَمْ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَدَبِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا كَانَ يَتَصَدَّقُ بِالنَّبْلِ فِي الْمَسْجِدِ أَنْ لَا يَمْرَّ بِهَا إِلَّا وَهُوَ آخِذٌ بِنَصُولِهَا.

وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «مَعْجَمِهِ الْأَوْسَطِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْبَلَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَلَّبَ رَجُلًا نَبْلًا، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَا كَانَ هَذَا يَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَقْلِيْبِ السِّلَاحِ وَسَلَّهِ يَعْنِي فِي الْمَسْجِدِ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَرْفَعُهُ خِصَالًا لَا تَنْبَغِي فِي الْمَسْجِدِ لَا يَتَخَذُ طَرِيقًا، وَلَا يَشْهَرُ فِيهِ سِلَاحٌ، وَلَا يَنْبِضُ فِيهِ بِقَوْسٍ، وَلَا تَنْشَرُ فِيهِ نَبْلٌ وَلَا يَمْرُّ فِيهِ بِلَحْمٍ نَيٍّ، وَلَا يَضْرِبُ فِيهِ حَدًّا، وَلَا يَقْتَصِّرُ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ، وَلَا يَتَخَذُ سَوْقًا.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» إِنَّ وَائِلَةَ سَمِعَتْ مِنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَنَا صَبِيَانَكُمْ وَمَجَانِينَكُمْ وَشِرَآكُم وَبَيْعَكُمْ وَخِصُومَاتَكُمْ وَرَفَعَ

(1) طرفاه 7073، 7074 - تحفة 2527. أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب باب أمر من مر بسلاح في مسجد أو سوق رقم (2614).

67 - بَابُ الْمُرُورِ فِي الْمَسْجِدِ⁽¹⁾

452 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ،

أَصْوَاتِكُمْ وَإِقَامَةَ حَدُودِكُمْ وَسَلَّ سَيُوفَكُمْ وَاتَّخَذُوا عَلَى أَبْوَابِهَا الْمَطَاهِرَ وَجَمَرُوهَا فِي الْجَمْعِ»، وَرَوَى أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَزَّهُوا الْمَسَاجِدَ وَلَا تَتَّخِذُوهَا طَرَقًا، وَلَا تَمُرْ فِيهِ حَائِضٌ، وَلَا يَقْعُدُ فِيهِ جَنْبٌ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ، وَلَا يَنْثَرُ فِيهِ نَبْلٌ، وَلَا يَسْلُ فِيهِ سَيْفٌ، وَلَا يَضْرِبُ فِيهِ حَدٌّ، وَلَا يَنْشُدُ فِيهِ شَعْرٌ فَإِنْ أَنْشَدَ قِيلَ: فَضَّ اللَّهُ فَاكْ هَذَا.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: تَأْكِيدُ حَرَمَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ مَوْجُودَةٌ بِالْخَلْقِ لَا سِيَّمَا فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ وَهَذَا التَّأْكِيدُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُوْذِيَ بِهَا أَحَدٌ.

وَمِنْهَا: كَرَمُ خَلْقِهِ ﷺ وَرَأْفَتُهُ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْهَا التَّعْظِيمُ لِقَلِيلِ الدَّمِ كَمَا لِكَثِيرِهِ.

وَمِنْهَا: جَوَازُ إِدْخَالِ السِّلَاحِ فِي الْمَسْجِدِ لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ لَا يُوْذِيَ بِهِ أَحَدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ رَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ كُوفِيٍّ وَمَدَنِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْفَتَنِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَدَبِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْجِهَادِ، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي الْأَدَبِ.

67 - بَابُ الْمُرُورِ فِي الْمَسْجِدِ

(بَابُ) جَوَازِ (الْمُرُورِ فِي الْمَسْجِدِ) أَيِ بِالنَّبْلِ إِذَا مَسَكَ بِنَصَالِهَا.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) الْمُقْرِي بِكَسْرِ الْمِيمِ التَّبُودُكِي وَقَدْ مَرَّ فِي الْوَحْيِ.

(1) اختلف في غرض المصنف بالترجمة، ما أفاده الشيخ - قدس سره - لا سيما أول الاحتمالين من كلامه أوجه عندي مما قالته الشراح في غرض الترجمة، قال العيني: أي هذا باب في بيان جواز المرور بالنبل في المسجد إذا أمسك نصاله، وفي هذه الترجمة نوع قصور على ما لا يخفى اهـ. وتبعه القسطلاني في غرض الترجمة ولم يذكر الإيراد بنوع قصور، والمراد بالقصور أنه لم يذكر في الترجمة ولم يذكر الإيراد بنوع قصور، والمراد بالقصور أنه لم يذكر في الترجمة إمساك النصل، والإيراد عندي ساقط نشأ بالغرض الذي اختاره العلامة العيني - نور الله مرقده - في معنى الترجمة، وعلى هذا يلزم تكرار الترجمة، فإن هذا المعنى قد سبق في الترجمة السابقة، فالوجه عندي في غرض الترجمة ما سيأتي في كلام الشيخ - قدس سره - من أول الاحتمالين.

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بِبَنَلٍ، فَلْيَأْخُذْ عَلَى نَصَالِهَا، لَا يَعْقُرَ بِكَفِّهِ مُسْلِمًا»⁽¹⁾.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) بن زياد بكسر الزاي بعدها ياء مثناة تحتية العبدية مولاهم البصري وقد مرّ في باب الجهاد من الإيمان.

(قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء واسمه بريد مصغر برد ضدّ الحرّ (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي، (قَالَ: سَمِعْتُ) جديّ (أَبَا بُرْدَةَ) عامراً يروي (عَنْ أَبِيهِ) أبي موسى الأشعري عبد الله بن قيس رضي الله عنه، ورجال هذا الإسناد ما بين بصريّ وكوفيّ وفيه رواية الراوي عَنْ جَدِّهِ ورواه الابن عَنْ أَبِيهِ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا) كلمة أو للتنوع من الشارع لا للشك من الراوي (بِنَبَلٍ) أي: مصاحباً به وليست الباء فيه مثل الباء في قولك: مررت بزيد وكلمة من موصولة تضمّنت معنى الشرط في محلّ الرفع على الابتداء وخبره قوله: (فَلْيَأْخُذْ عَلَى نَصَالِهَا) ضمّنت كلمة الأخذ هنا معنى الاستعلاء للمبالغة، فعديت بعلى وإلا فالأخذ يتعدّى بالباء.

(لَا يَعْقُرُ) أي: لا يجرح وهو مرفوع ويجوز الجزم نظراً إلى أنّه جواب الأمر.

(بِكَفِّهِ) متعلّق بالأخذ لا بالعقر، فإنّ العقر بالكف لا يلائم، ويؤيّد رواية الأصيلي فلْيَأْخُذْ عَلَى نَصَالِهَا بِكَفِّهِ لَا يَعْقُرُ (مُسْلِمًا) وكذا من في الذمّة والأمان، وَقَالَ الكرمانى يحتمل أن يراد منه كفّ النفس أي: لا يعقر بكفّه نفسه عَنْ الأخذ أي: لا يجرح بسبب تركه أخذ النصال مسلماً، وَقَالَ محمود العيني: لا يبعد هذا الاحتمال، ولكن الأول راجح ويؤيّد رواية مسلم من حديث أبي أسامة فليمسك على نصالها بِكَفِّهِ أَنْ يَصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وله من طريق ثابت عَنْ أَبِي بُرْدَةَ فَلْيَأْخُذْ بِنَصَالِهَا ثُمَّ لْيَأْخُذْ بِنَصَالِهَا ثُمَّ لْيَأْخُذْ بِنَصَالِهَا.

فإن قيل: ما وجه تخصيص هذا الحديث بهذا الباب وتخصيص الحديث السابق بالباب السابق مع أنّ كلّاً من الحديثين يدلّ على كلّ من الترجمتين.

68 - باب الشُّعْر فِي الْمَسْجِدِ

453 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ،

فالجواب: إنه نظر إلى لفظ الرسول ﷺ حيث لم يكن في الأوّل لفظ المرور في لفظ الرسول ﷺ، وفي الثاني بيان المرور مقصودا حيث جعل شرطاً ورتّب عليه الحكم، أو أنّ شيخه قتيبة ذكر ذلك الحديث في معرض بيان حكم الأخذ بالنصّول وموسى ذكره في معرض بيان حكم المرور فنقل كلا منهما على ما تحمّل من الشيوخ.

68 - باب الشُّعْر فِي الْمَسْجِدِ

(باب) حكم إنشاد (الشُّعْر فِي الْمَسْجِدِ) وفي بعض النسخ: باب إنشاد الشعر في المسجد، (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ) البهراني بفتح الموحدة الحمصي وقد سقط في رواية الأصيلي لفظ أَبُو الْيَمَانِ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة بالمهملة والزاي الأموي واسم أبي حمزة دينار الحمصي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو سَلَمَةَ) بفتح اللام عبد الله أو إسماعيل (ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ) الزُّهْرِيُّ المدني وعند المؤلف في بدء الخلق من طريق سُفْيَانَ بن عيينة عن الزُّهْرِيِّ فَقَالَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بدل أبي سلمة وهو غير قاذح؛ لأنّ الراجح أنّه عنده عنهما معا فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن ذاك (أَنَّهُ سَمِعَ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ) ابن المنذر بن حرام بفتح المهملة والراء (الأنصاريّ) المدني شاعر رسول الله ﷺ من فحول شعراء الإسلام والجاهلية وعاش هو وأباؤه كلّ واحد منهم مائة وعشرين سنة، وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: لا يعرف في العرب أربعة تناسلوا من صلب واحد اتفقت أعمارهم هذا القدر غيرهم، وعاش حسان في الجاهلية ستين وفي الإسلام ستين ومات سنة خمسين بالمدينة، ولفظ حسان إن كان من الحسن فهو منصرف، وإن كان من الحسّ فهو غير منصرف، ونظيره لفظ حيّان إن كان من الحين فهو منصرف، وإن كان من الحياة فهو غير منصرف،

يَسْتَشْهِدُ أَبَا هُرَيْرَةَ: أَنْشُدْكَ اللَّهَ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ»

ولفظ عفان إن كان من العفة فغير منصرف وإن كان من العفن فمنصرف، ومن اللطائف فيه ما قيل إن مدحته لم تصرفه وإن ذمته صرفته.

(يَسْتَشْهِدُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أي يطلب منه الشهادة أي: الأخبار فأطلق عليه الشهادة تجوزاً مبالغة في تقوية الخبر على أن هذه رواية حكم شرعي يكفي فيها عدل واحد كما بين ذلك في موضعه.

(أَنْشُدْكَ اللَّهَ) بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة ونصب اسم الجلالة معناه سألتك بالله، قَالَ الجوهرى: نشدت فلاناً أنشده نَشْدًا إذا قلت له: نشدتك الله أي: سألتك بالله كأنك ذكرته إياه فنشد أي تذكّر، وَقَالَ ابن الأثير يقال: نشدتك الله وبالله وأنشدتك الله وناشدتك الله أي: سألتك بالله وأقسمت عليه وتعديته إلى مفعولين إمّا لأنه بمنزلة دعوت حيث قالوا نشدتك الله وبالله كما قالوا دعوت زيدا وبزيد أو لأنهم ضَمَّنُوهُ معنى ذكّرت، فأما أنشدتك بالله فخطأ.

(هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية أبي سعيد أجب عني، ومعنى الأول أجب الكفار عن جهة رسول الله ﷺ أو المعنى ادفع عن رسول الله ﷺ مجيباً أو أجب دافعا عنه ﷺ، ثم يحتمل أن يكون الأصل رواية أبي سعيد وهي أجب عني، ثم نقل حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذلك بالمعنى فَقَالَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تعظيماً له، ويحتمل أنه ﷺ قَالَ كَذَلِكَ تربية للمهابة وتقوية للمأمور كما قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: 159] وكما يقول الخليفة أمير المؤمنين يرسم لك؛ لأن فيه تربية للمهابة وتقوية بخلاف قوله أنا أرسم، ثم المراد بالإجابة الردّ على الكفار الذين هجوا رسول الله ﷺ وأصحابه.

(اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ) هذا دعاء من رسول الله ﷺ لحسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دعا له بالتأييد والتقوية على الكفار.

(بِرُوحِ الْقُدُسِ) جبريل عَلَيْهِ السَّلَام يدلّ عليه ما رواه الْبُخَارِيُّ أَيْضًا من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ وجبريل معك والقدس بضم القاف والبدال ويجوز إسكان الدال بمعنى الطهر وسمي جبريل عَلَيْهِ السَّلَام بذلك؛ لأنه خلق

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ⁽¹⁾.

من الظهر، وَقَالَ كعب: القدس الربَّ عَزَّ وَجَلَّ ومعنى روح القدس روح الله، وإنما سُمِّي بالروح؛ لأنه يأتي بالبيان عن الله تَعَالَى فيحيي به الأرواح، وقيل معنى القدس البركة، ومن أسماء الله تَعَالَى القدوس أي الطاهر المنزه عن العيوب والنقائص ومنه الأرض المقدسة وبيت المقدس؛ لأنه الموضع الذي يتقدس فيه أي يتطهر فيه من الذنوب.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (نَعَمْ) سمعته يقول ذلك وليس في حديث الباب أن حَسَّان أنشد شعراً في المسجد بحضرة النبي ﷺ، وحينئذ فلا تطابق بينه وبين الترجمة ولكن المؤلف رحمه الله روى هذا الحديث في بدء الخلق، وفيه التصريح بأنه كان في المسجد حيث قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نَا سُفْيَان، عَنْ الزهري، عَنْ سعيد بن المسيَّب قَالَ: مر عمر رضي الله عنه في المسجد وحَسَّان ينشد فلحظ إليه أي زجره فَقَالَ: كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت إلى أبي هريرة فَقَالَ: أنشدك بالله هل سمعت النبي ﷺ يقول: «أجب عني اللهم أيده بروح القدس»، قَالَ: نعم وهما حديث واحد.

ويقال: إن الشعر المشتمل على الحق مقبول بدليل دعاء النبي ﷺ لحَسَّان على شعره، فإذا كان كذلك لا يمنع في المسجد كسائر الكلام المقبول ومراد البخاري رحمه الله في وضع هذه الترجمة هو الإشارة إلى جواز إنشاد الشعر المقبول في المسجد، والحديث يدل على هذا بهذا الوجه فيحصل التطابق بين الحديث والترجمة لا محالة، والوجه الأول أليق بتصرف البخاري وبذلك خرج المازري فَقَالَ إنما اختصر البخاري القصة لاشتهارها، ولكنه ذكر في موضع آخر. ثم أتى رواية سعيد لهذه القصة عندهم مرسلة؛ لأنه لم يدرك زمن المرور لكن يحمل على أن سعيداً سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو من حَسَّان أو وقع لحَسَّان استشهاد وأبي هريرة مرّة أخرى فحضر ذلك سعيد وبقوئه سياق حديث الباب، فإن فيه أن أبا سلمة سمع حَسَّان يستشهد أبا هريرة وأبو سلمة لم يدرك زمن مرور عمر أيضاً، فإنه أصغر في سعيد فدلّ على تعدّد الاستشهاد، ويجوز أن يكون التفات حَسَّان إلى أبي هريرة واستشهاده إنما وقع متأخراً؛ لأن ثم لا تدل على الفورية.

والأصل عدم التعدد، وغايته أن يكون سعيد أرسل قصة المرور ثم سمع بعد ذلك استشهاد حسان لأبي هريرة رضي الله عنهما وهو المقصود وهو مرفوع موصول بلا تردد.

وفي فوائد الحديث: أنَّ الشعر الحق لا يحرم في المسجد، والذي يحرم فيه ما فيه الخنا والزور والكلام الساقط يدل عليه ما رواه الترمذي مصححا في حديث عائشة رضي الله عنها كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْصُبُ لِحَسَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْبَرًا فِي الْمَسْجِدِ فَيَقُومُ عَلَيْهِ وَيَهْجُو الْكُفَّارَ، فَإِنْ قِيلَ: رَوَى ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحُسْنُهُ فِي طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَنَاشُدِ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسَاجِدِ وَإِسْنَادُهُ إِلَى عَمْرِو صَحِيحٌ فَمَنْ يَصْحَحُ نَسْخَتَهُ يَصْحَحُ حَدِيثُهُ⁽¹⁾، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي حَدِيثِ صَدَقَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ مَرْفُوعًا: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَسْتَفَادَ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ يَنْشُدَ فِيهِ الْأَشْعَارَ، وَأَنْ يَقَامَ فِيهِ الْحُدُودُ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنَفِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ شَاعِرًا جَاءَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ: أَنْشُدْكَ اللَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا، قَالَ: بَلَى، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «فَاخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ» فَخَرَجَ فَأَنْشَدَهُ فَأَعْطَاهُ ﷺ ثُوبًا، وَقَالَ: بِهَذَا بَدَلَ مَا مَدَحْتَ بِهِ رَبِّكَ. فَالْجَوَابُ أَنَّ: فِي إِسْنَادِ كُلِّ مِنْهَا مَقَالًا وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ الْإِسْنَادِ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّ النِّهْيَ يَحْمِلُ عَلَى تَنَاشُدِ أَشْعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْمُبْطَلِينَ، فَأَمَّا أَشْعَارُ الْإِسْلَامِ وَالْمُحَقِّقِينَ فَوَاسِعٌ غَيْرُ مُحْظُورٍ.

وقد اختلف العلماء في جواز إنشاد الشعر مطلقًا، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ، وَعَامِرُ بْنُ سَعْدٍ الْبَجَلِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، وَالْقَاسِمُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي بَابٍ: إِنْشَادُ الشَّعْرِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ هَجَاءٌ وَلَا ثَلْبٌ عَرَضَ أَحَدُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا فَحْشٌ.

وَقَالَ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخْعِيُّ وَسَلَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ يَكْرَهُ رَوَايَةَ الشَّعْرِ وَإِنْشَادَهُ، وَاحْتَجَّجُوا فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ

(1) قوله: فمن يصحح إشارة إلى ردِّ من يقول إنه صحيفة حتى قال ابن حزم لا يصح هذا.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قَالَ: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً خيراً له من أن يمتلئ شعراً». رواه ابن أبي شيبة والبزار والطحاوي.

وروى مسلم عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ قَالَ: لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً يريه خيراً له من أن يمتلئ شعراً. وقوله: قبحاً نصب على التمييز وهو الصديد الذي يسيل من الدم والجرح، وقوله: حتى يريه من الورى وهو الداء. يقال ورى يوري فهو موري إذا صاحب جوفه الداء، وَقَالَ الجوهري: ورى القبح جوفه يريه ورى أكله، وَقَالَ قوم معناه حتى يصيب ريته.

وأجاب الأولون عن هذا وقالوا: إنما هذه الأحاديث وردت على خاص في الشعر وهو ما يكون فيه فحش وخنا. وَقَالَ البيهقي عن الشعبي المراد به الشعر الذي هجي به النبي ﷺ. وَقَالَ أبو عبيد بن نضر؛ لأن ما هجي به الرسول ﷺ لو كان شطربيت كان كفراً ولكن وجهه عندي أن يمتلئ قلبه حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن والذكر، وقيل فيما قَالَ أبو عبيد بن نضر؛ لأن الذين هجوا النبي ﷺ كانوا كفّاراً وهم في حال هجوهم موصوفون بالكفر فيه غير هجو غاية ما في الباب قد زاد كفرهم وطغيانهم بهجوهم، والذي قاله الشعبي أوجه بهذا.

وَقَالَ الطحاوي: قَالَ قوم لو كان أريد بذلك ما هجي به رسول الله ﷺ في الشعر لم يكن لذلك الامتلاء معنى؛ لأنّ قليل ذلك وكثيره كفر، وذكر الامتلاء يدلّ على معنى في الامتلاء ليس فيما دونه قالوا فهو عنده محمول على الشعر الذي يملأ الجوف، فلا يكون فيه قرآن ولا تسبيح ولا غير ذلك، فأما من كان في جوفه القرآن والشعر مع ذلك فليس ممن امتلأ جوفه شعراً فهو خارج في قول رسول الله ﷺ؛ لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً يريه خيراً من أن يمتلئ شعراً.

وَقَالَ أبو عبد الملك: كان حسّان رضي الله عنه ينشد الشعر في المسجد في أول الإسلام، وكذا لعب الحبش فيه، وكان المشركون إذ ذاك يدخلونه فلما كمل الإسلام زال ذلك كلّ بهذا. وهو يشير بذلك إلى النسخ ولم يوافقه أحد على ذلك بهذا.

وفي فوائد الحديث أيضاً: جواز الانتصار من الكفار، قَالَ العلماء: ينبغي أن لا يبدأ المسلمون بسبّ الكفار مخافة سبّهم الإسلام وأهله، قَالَ الله تَعَالَى:

69 - باب أَصْحَابِ الْحِرَابِ⁽¹⁾ فِي الْمَسْجِدِ

﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 108]، ولتنزيه السنة المسلمين عَنِ الفحش والخنا إلا أن تدعو إلى ذلك ضرورة كابتدائهم به، فيكف أذاهم ونحوه، كما فعله ﷺ.

ومنها: استحباب الدعاء لمن قَالَ شعراً حسناً مثل قصة حسان رضي الله عنه. ومنها: الدلالة على فضيلة حسان رضي الله عنه. ثم إنَّ بهذا الحديث أخرجه المؤلف في بدء الخلق أَيْضًا، وأخرجه أبو داود في الأدب، والنسائي في الصلاة وفي اليوم والليلة.

69 - باب أَصْحَابِ الْحِرَابِ فِي الْمَسْجِدِ

(باب) جواز دخول (أَصْحَابِ الْحِرَابِ) بكسر الحاء، جمع حَرَبَةٍ، كَالْقِصَاع جمع قَصْعَةٍ والحِرَاب أَيْضًا مصدر من حَارَبَ يُحَارِبُ، والمراد هنا هو المعنى الأول (فِي الْمَسْجِدِ).

(1) الحراب - بكسر الحاء المهملة - جمع حربة - بفتحها - «قسطلاني» وما أفاده الشيخ - قدس سره - في غرض الترجمة ظاهر، وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي: هذا كان بقصد الجهاد ولم يكن في المسجد غيرهم، وأما الأمر بإمساك النصال فلذلك حين اجتماع الناس والمصلين مخافة الأذية لهم وللإشارة إلى هذا اتصل البابين اهـ. وقال الحافظ: فيه جواز دخولهم فيه ونصال حرابهم مشهورة، وأظن المصنف أشار إلى تخصيص السابق في النهي عن المرور في المسجد بالنصل غير مقصود، والفرق بينهما أن التحفظ في هذه الصورة وهي صورة اللعب بالحراب سهل بخلاف مجرد المرور فإنه قد يقع بغتة فلا يتحفظ منه اهـ.

قال الكرماني: فإن قلت: كيف جاز اللعب في المسجد؟ قلت: بالحقيقة طاعة لأنه مما ينتفع به في الجهاد وإن كان لعباً بصورة، قال ابن بطال: المسجد موضع لأمر جماعة المسلمين فما كان من الأعمال مما يجمع منفعة الدين وأهله فهو جائز في المسجد، واللعب بالحراب من تدريب الجوارح على معاني الحروب، وهو من الاشتداد للعدو والقوة على الحرب اهـ.

وقال الحافظ: حكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمي أن اللعب بالحراب في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة، أما القرآن فقلوه تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ أَوَّانَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ﴾ [النور: 36] الآية، وأما السنة فحديث: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم» وتعقب بأن الحديث ضعيف، وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه، ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ.

454 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي وَالْحَبَشَةُ يُلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ، أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن يحيى أبو القاسم القرشي العامري المدني.

(قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ صَالِحٍ) وفي رواية الإصيلي زيادة ابن كيسان، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزهري أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) بن العوام بن خويلد الأسدي المدني.

(أَنَّ) أم المؤمنين (عَائِشَةَ) رضي الله عنها (قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُ) أي: والله لقد أبصرت (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي) وفي رواية في باب حجرتي (وَالْحَبَشَةُ) جنس في السودان مشهور (يُلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ) لتدريب الجوارح على مواقع الحروب والاستعداد للعدو والقوة على الحرب، فهو في منافع الدين فجاز فعله في المسجد؛ لأن المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه.

(وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ) حال كوني (أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ) بفتح اللام وكسر العين وكسر اللام وسكون العين وهذا يدل على أنه كان بعد نزول الحجاب.

⁼ وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد، وهذا لا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث، وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد، فقال له النبي ﷺ: «دعهم» اهـ. وفي «فيض الباري»: ثبت عندي عن مالك أنه كان خارج المسجد لا داخله، وظاهر كلام المصنف أنه حمله على داخل متن المسجد اهـ.

قلت: ويحتمل أن البخاري أشار بالترجمة إلى جوازه لما في «ابن ماجه» بسنده إلى ابن عمر مرفوعاً: «خصال لا ينبغي في المسجد، لا يتخذ طريقاً، ولا يشهر فيه سلاح» الحديث. (1) أطرافه 455، 950، 988، 2906، 3529، 5190، 5236 - تحفة 16498. أخرجه مسلم في صلاة العيدين باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه رقم (892).

455 - زَادُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَالْحَبْشَةَ يُلْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ»⁽¹⁾.

(زَادُ) وفي رواية وزاد بالواو (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) ابن عبد الله الأسدي وقد مر في أول كتاب العلم.

قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي بالإفراد، وفي أخرى حَدَّثَهُ (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله القرشي مولاهم المصري، قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) ابن يزيد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزمري، (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها (قَالَتْ): «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَالْحَبْشَةَ يُلْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ» والزيادة في رواية ابن المنذر هي قوله بحرابهم وبه يحصل المطابقة بين الترجمة والحديث، وفي ذلك إشارة إلى أن المؤلف رحمه الله يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي يورده. قَالَ الكرمانى وإبراهيم بن المنذر هو شيخ البخاري لكن لفظ زاد يحتمل التعليق.

وَقَالَ محمود الدين: هو تعليق بلا خلاف، وقد وصله مسلم عَنْ أَبِي الطاهر ابن أبي السرج عَنْ ابن وهب ووصله الإسماعيلي أَيْضًا من طريق عثمان ابن عمر عَنْ يونس بهذا.

(1) أطرافه 454، 950، 988، 2906، 3529، 5190، 5236 - تحفة 16710.

فإن لفظ: بحرابهم، الدليل على الترجمة لما لم يكن في الحديث السابق نه الإمام البخاري بذلك عليه، قال الحافظ: يريد أن إبراهيم رواه من رواية يونس وهو ابن يزيد عن ابن شهاب كرواية صالح، لكن عين أن لعبهم كان بحرابهم وهو المطابق للترجمة، وفي ذلك إشارة إلى أن البخاري يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي يورده، ولم أقف على طريق يونس من رواية إبراهيم بن المنذر موصولة نعم وصلها مسلم عن أبي طاهر عن ابن وهب، ووصلها الإسماعيلي أَيْضًا من طريق عثمان عن يونس، وفيه الزيادة اهـ. قلت: لم أتحصل بعد لقصور فهمي ما أفاده الحافظ - نور الله مرقده - من قوله: لم أقف عليه موصولة، وكذا قول الكرمانى: إبراهيم بن المنذر شيخ البخاري، لكن لفظ: زاد، يحتمل التعليق، وتعقب عليه العيني فقال: هو تعليق بلا احتمال اهـ.

فإن إبراهيم لما كان شيخ البخاري فكيف أفاد الحافظ أنه لم يجده موصولاً؟ وكيف حكم عليه العيني أنه تعليق بلا احتمال، لأن الظاهر أنه موصول؟ غاية ما في الباب أن الإمام البخاري لم يذكره بلفظ التحديث بل بمعنى ذكر وقال: وكلام الكرمانى يشعر إليه إذ قال: لكن لفظ: زاد، يحتمل التعليق فإنه يشعر أنه يحتمل الوصل أَيْضًا إلا أن فهمي الناقص لا بد أن يكون غلطاً بمقابلة الحافظين الجليلين.

70 - بَابُ ذِكْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ

456 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى،

وفي الحديث: جواز اللعب بالحراب في المسجد، وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمي أن اللعب بالحراب في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تَعَالَى: ﴿فِي يَوْمٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ﴾ [النور: 36]، وأما السنة فحديث واثلة بن الأسقع الذي أخرجه ابن ماجه: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم».

وروي بأن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف التاريخ حتى يثبت النسخ. وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة رضي الله عنها في المسجد، وهذا لا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث، وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد فَقَالَ له النبي ﷺ: دعهم.

وفي الحديث أيضًا: جواز النظر إلى اللعب المباح، وَقَالَ الكرمانى وقد يمكن أن يكون ترك النبي ﷺ عائشة رضي الله عنها لتنظر إلى لعبهم لتضبط السنة في ذلك وتنقل تلك الحركات المحكمة إلى بعض في يأتي من أبناء المسلمين ويعرفهم بذلك.

وفيه أيضًا: حسن خلقه ﷺ مع أهله وجميل معاشرته.

وفيه: فضل عائشة وعظم محلها رضي الله عنها عند رسول الله ﷺ.

وفيه: جواز نظر النساء إلى الرجال ووجوب استتارهن عنهم، والله أعلم.

70 - بَابُ ذِكْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ

(باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد) أي: باب إخبار وقوعهما على المنبر لا وقوعهما عليه وفي بعض النسخ على المنبر والمسجد، والتقدير وعلى المسجد والمعنى وفي المسجد من قبيل قوله تَعَالَى: ﴿وَلَأَصْلَحَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ الْخَلِّ﴾ [طه: 71]، في نيابة بعض حروف الجر عن بعض وإلا لم يستقيم المعنى؛ لأن كلمة الاستعلاء لا تدخل المسجد كذا قيل، فافهم.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن جعفر الساعدي مولا هم المعروف بابن المديني البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن سعيد الأنصاري

عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَتْهَا بَرِيرَةُ.....

وفي مسند الحميدي عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنِي يَحْيَى، (عَنْ عُمَرَةَ) بفتح العين وسكون الميم بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية، وكان ابن المديني يفخم أمرها قَالَ هي أحد الثقات العلماء في الرواية عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، ماتت سنة ثمان وتسعين على الأصح.

(عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رضي الله عنها، ورجال هذا الإسناد ما بين مديني ومكي ومدني، وفيه رواية التابعي عَنْ التابعية عَنْ الصحابية، وقد أخرج متنه المؤلف في الطهارة، والعتق، والهبة، والبيوع، والفرائض، والطلاق، والشروط، والأطعمة، وكفارة الأيمان أَيْضًا، وأخرجه مسلم مختصرًا ومطولًا، وأبو داود في الفتن، والترمذي في الوصايا، والنسائي في البيوع والعتق والفرائض والشروط، وابن ماجه في العتق.

(قَالَتْ) أي: أنها قالت: (أَتَتْهَا) أي: أتت عائشة رضي الله عنها وفاعل قالت يحتمل أن تكون عمرة ويحتمل أن تكون عائشة، فإذا كانت عائشة ففيه التفات إلى الأصل أن يقول أتنني.

(بَرِيرَةُ) بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى على وزن فعيلة من البر بمعنى الفاعل، ويحتمل أن يكون بمعنى المفعول أي: مبرورة كأكلة السبع أي: مأكولة، وقيل: أي: منقولة من بريرة واحدة البربر وهو ثمر الأراك، وهي بنت صفوان كانت لقوم في الأنصار أو مولاة لأبي أحمد بن جحش، وقيل مولاة لبعض بني بلال وكانت قبطية.

وَقَالَ الكرمانى: بريرة مولاة لعائشة رضي الله عنها وكانت لعبتة بن أبي لهب، وقد ذكرها الذهبي في الصحبايات وَقَالَ: يقال: إن عبد الملك بن مروان سمع منها، وفي معجم الطبراني في حديث عبد الملك بن مروان قَالَ: كنت أجالس بريرة بالمدينة فكانت تقول لي يا عبد الملك إني أرى فيك خصالا وإنك لخليق أن تلي هذا الأمر، فإن وليته فاحذر الدنيا فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الرجل ليدفع عَنْ باب الجنة بعد أن ينظر إليها بملء محجمة في دم يريقه في مسلم بغير حق، انتهى.

وعبد الملك اختلف في مولده فَقَالَ خليفة بن خياط سنة ثلاث، وَقَالَ

تَسْأَلُهَا فِي كِتَابَتَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنَّ شِئْتَ أُعْطِيتُ أَهْلَكَ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِي، وَقَالَ أَهْلُهَا: إِنَّ شِئْتَ أُعْطِيتُهَا مَا بَقِيَ - وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: إِنَّ شِئْتَ أُعْطِيتُهَا،

أبو حسان الزياتي سنة خمس، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ سنة ست وعشرين وولاه معاوية ديوان الخراج. واختلف في اسم زوج بريرة ففي الصحيح مغيث بضم الميم وكسر الغين المعجمة وفي آخره تاء مثلثة، وعند الصريفي، عَنْ الْعَسْكَرِيِّ معتب بعين مهملة ساكنة وتاء مثناه فوقية مكسورة وفي آخره باء موحد، وعند أبي موسى الأصبهاني اسمه مقسم، واللّه أعلم.

(تَسْأَلُهَا فِي كِتَابَتَيْهَا) حال من بريرة وإنما عُدِّيَ بفي مع أن السؤال يتعدى بعن؛ لأن سؤالها كان للاستعطاء لا للاستخبار؛ أي: تستعطيها في أمر كتابتها، ويجوز أن يكون معنى تسأل هنا تستعين كما جاء في رواية هكذا، والكتابة في اللغة مصدر كتب في الكتب وهو الجمع ومنه كتبت القرية إذا خرزتها وسمي بهذا العقد كتابة ومكاتبة؛ لأن فيه ضم حرية اليد إلى حرية الرقبة، أو لأن فيه جمعا بين نجمين فصاعدا، أو لأن كلا منهما يكتب الوثيقة لصاحبه.

وفي الشرع تحرير المملوك يدًا في الحال ورقبة في المآل؛ لأن المكاتب لا يتحرر رقبة إلا إذا أدى بدل الكتابة، ولهذا قيل المكاتب طار عن ذل العبودية ولم ينزل في ساحة الحرية، فصار كالنعامة إن استطير تباعر، وإن استحمل تطاير.

(فَقَالَتْ) عائشة رضي الله عنها مخاطبة لبريرة: (إِنْ شِئْتَ) بكسر التاء (أُعْطِيتُ) بلفظ المتكلم (أَهْلَكَ) أي: مواليك وهو مفعول أول لأعطيت ومفعوله الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه أي: بقية ما عليك.

(وَيَكُونُ الْوَلَاءُ) بفتح الواو وهو في عرف الفقهاء عبارة عن تناصر يوجب الإرث والتعقل، وفي اللغة النصرة والمحبة إلا أنه خص في الشرع بولاء العتق والموالات، واشتقاقه من الولي وهو القرب وحصول الثاني بعد الأول من غير فصل.

(لِي) دونهم، (وَقَالَ أَهْلُهَا) أي: موالي بريرة لعائشة رضي الله عنها: (إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتُهَا) بكسر التاء فيهما.

(مَا بَقِيَ) عَلَيْهَا في بدل الكتابة في ذمتها.

(وَقَالَ سُفْيَانُ) هو ابن عيينة المذكور في الإسناد (مَرَّةً: إِنَّ شِئْتَ أُعْطِيتُهَا)

وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَنَا - فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرْتُهُ ذَلِكَ،

بكسر التاء فيهما أَيْضًا أي: أَعْتَقْتُهَا بِأَنْ أُعْطِيَتْهَا مَا بَقِيَ عَلَيْهَا يَعْنِي أَنْ سَفِيَانٌ حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فَمَرَّةً قَالَ إِنَّ شَيْئًا أُعْطِيَتْهَا وَمَرَّةً قَالَ إِنَّ شَيْئًا أُعْطِيَتْهَا وَهُوَ مُوَصُولٌ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ.

(وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَنَا) مَعْنَى فِي الْوَجْهَيْنِ. وَذَكَرَ فِي بَابِ الْكِتَابَةِ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ إِنَّ بَرِيرَةَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا وَعَلَيْهَا خَمْسُ أَوَاقٍ نَجِمَتْ عَلَيْهَا فِي خَمْسِ سَنِينَ وَذَكَرَ فِي بَابِ سُؤْلِ النَّاسِ كَاتِبَتْ أَبِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَةً فَأَعْيَنِي، فَقَالَ: خَذِيهَا فَأَعْتَقِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ فَبَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ تَعَارُضٌ، لَكِنِ الرَّوَايَةُ الْأُولَى أَصَحُّ لِاتِّصَالِهَا مِنَ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ لِانْقِطَاعِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذِهِ الْخَمْسُ الْأَوَاقِي الَّتِي قَدْ اسْتَحَقَّتْ بِالنَّجُومِ فِي جُمْلَةِ التَّسْعِ، وَالْأَوَاقِي: جُمْعُ أَوْقِيَةٍ بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ وَهَمْزَتُهَا زَائِدَةٌ وَالْجُمْعُ يَشْدُدُ وَيَخْفَفُ مِثْلُ: أَثْفِيَةٍ وَأَثَافِي وَأَثَافٍ، وَرَبَّمَا يَجِيءُ فِي الْحَدِيثِ وَقِيَةٌ وَلَيْسَتْ بِالْعَالِيَةِ، وَكَانَتِ الْأَوْقِيَةُ قَدِيمًا عِبَارَةً عَنْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ثُمَّ إِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ اصْطِلَاحِ الْبِلَادِ.

(فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرْتُهُ ذَلِكَ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ذَكَرْتُهُ بِلَفْظِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُتَكَلِّمُ بِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَالرَّوَايَةُ نَقْلٌ لَفْظُهَا بِعَيْنِهِ وَبِالْغَيْبَةِ كَأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جَرَدَتْ فِي نَفْسِهَا شَخْصًا فَحَكَتْ عَنْهُ فَالْأَوَّلُ حِكَايَةُ الرَّوَايَةِ عَنْ لَفْظِ عَائِشَةَ، وَالثَّانِي حِكَايَةُ عَائِشَةَ عَنْ نَفْسِهَا، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ذَكَرْتُهُ ذَلِكَ كَذَا وَقَعَ هُنَا بِتَشْدِيدِ الْكَافِ، فَقِيلَ الصَّوَابُ: مَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ بِلَفْظِ ذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّذْكِيرَ يَسْتَدْعِي سَبْقَ عِلْمٍ بِذَلِكَ، وَلَا يَتَجَهَّ تَخَطُّهُ هَذِهِ الرَّوَايَةُ لِاحْتِمَالِ السَّبْقِ أَوَّلًا عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: وَاللَّفْظُ يَحْتَمِلُ أَرْبَعَةً أَوْجَهَ:

الأول: ذَكَرْتُهُ بِالتَّشْدِيدِ وَبِالضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ.

والثاني: ذَكَرْتُ بِالتَّشْدِيدِ بَدُونِ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ.

والثالث: ذَكَرْتُ عَلَى صِيغَةِ الْمَاضِي لِلْمُؤَنَّثِ الْوَاحِدَةِ بِالتَّخْفِيفِ بَدُونِ

الضَّمِيرِ.

والرابع: ذَكَرْتُهُ بِالتَّخْفِيفِ وَالضَّمِيرِ لِأَنَّ ذَكَرَ بِالتَّخْفِيفِ يَتَعَدَّى، يُقَالُ ذَكَرْتُ

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِبْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ - وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: فَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ - فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا، لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ،

الشيء بعد النسيان، وذكرته بلساني وبقلبي وتذكرته وادكرته بمعنى، انتهى.

أقول هذا اللفظ يحتمل غير الوجوه الأربعة أيضًا كما لا يخفى على من تأمل فتفطن.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لعائشة رضي الله عنها: (إِبْتَاعِيهَا) أي: اشترى بريرة، (فَأَعْتِقِيهَا) أمر من الإعتاق، (فَإِنَّ الْوَلَاءَ) وفي رواية فإنما الولاء (لِمَنْ أَعْتَقَ) ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ المديني، (وَقَالَ سُفْيَانُ) بعد أن رواه بوجهين قَالَ: (مَرَّةً: فَصَعِدَ) بدل قام (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ) ومرة قَالَ قام رسول الله ﷺ على المنبر، (فَقَالَ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ) أي: حالهم وشأنهم.

وفي باب: البيع والشراء مع النساء، ما بال أناس، وكنى عنهم ولم يصرح بهم إذ في خلقه العظيم أن لا يواجه أحد بما يكره.

(يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا)، لَيْسَتْ وَيُرَوَّى: (لَيْسَ) بالتذكير؛ أي: ليس الاشتراط أو التذكير باعتبار جنس الشرط.

(فِي كِتَابِ اللَّهِ) قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِكِتَابِ اللَّهِ حُكْمَ اللَّهِ سِوَاكَانَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ فِي السَّنَةِ أَوْ يَرَادُ بِذَلِكَ نَفْيُ كَوْنِهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ بِوَاسِطَةِ أَوْ بَغَيْرِ وَاسِطَةٍ، فَإِنَّ الشَّرَائِعَ كُلَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ كَالْمَنْصُوصَاتِ الْقُرْآنِيَةِ فِي الْأَحْكَامِ، وَإِنَّمَا بِوَاسِطَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا ءَانَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: 92].

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ مَا لَمْ يَنْصَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، فَإِنَّ لَفْظَ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ فِي قَوْلِهِ ﷺ لَكِنْ الْأَمْرُ بِطَاعَتِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَجَازَ إِضَافَةُ ذَلِكَ إِلَى الْكِتَابِ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْكِتَابِ الْمَكْتُوبِ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ.

(مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ) ذَلِكَ الشَّرْطُ أَي: لَا يَسْتَحِقُّهُ وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: مَنْ شَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَمْ يَجْزَلْهُ.

وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ، قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ يَحْيَى، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَرَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ: أَنَّ بَرِيرَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ صَعْدَ الْمُنْبَرِ⁽¹⁾.

(وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ) ذكر المائة للمبالغة في الكثرة لا أَنَّ هذا العدد بعينه، هو المراد في باب الشراء والبيع مع النساء وإن اشترط مائة شرط وشرط الله أحق وأوثق وكذا في رواية ابن ماجه.

(قَالَ عَلِيٌّ) هو ابن عبد الله المدني المذكور.

(قَالَ يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (وَعَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي، وفي رواية قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ الْبُخَارِيِّ قَالَ يَحْيَى وَعَبْدُ الْوَهَّابِ وَقَدْ وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ عَنْهُمَا، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن سعيد الأنصاري لا القطان، (عَنْ عَمْرَةَ) المذكورة وزاد الأصيلي نحوه أي: نحو رواية مالك في عدم الإسناد إلى عائشة رضي الله عنها وعدم ذكر المنبر.

(وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ) بفتح العين المهملة وسكون الواو وفي آخره نون وقد وصله النسائي والإسماعيلي، (عَنْ يَحْيَى) ابن سعيد الأنصاري أنه (قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ) رضي الله عنها والفرق بين هذين الطريقين أَنَّ الطريق الأخير أفاد التصريح بسماع يحيى من عمرة وبسماع عمرة من عائشة رضي الله عنها فأمن الإرسال بخلاف الطريق السابق، فإنه بالنعنة مع إسقاط عائشة، ثم الفرق بينهما وبين رواية مالك أَنَّها تعليق للبخاري منه بخلافهما فإنهما مسندان له.

(وَرَوَاهُ) وفي رواية رواه بدون الواو أي روح حديث الباب.

(مَالِكٌ) الإمام وقد وصله المؤلف في باب المكاتب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ مَالِكٍ، (عَنْ يَحْيَى) ابن سعيد، (عَنْ عَمْرَةَ) بنت عبد الرحمن المذكورة. (أَنَّ بَرِيرَةَ) الحديث ذكره ولم يسنده إلى عائشة رضي الله عنها. (وَلَمْ يَذْكُرْ) فيه قوله: (صَعْدَ الْمُنْبَرِ) وفي رواية على المنبر فهو مغاير للرواية

(1) أطرافه 1493، 2155، 2168، 2536، 2560، 2561، 2563، 2564، 2565، 2578،

2717، 2726، 2729، 2735، 5097، 5279، 5284، 5430، 6717، 6751،

6754، 6758، 6760 - تحفة 17938.

السابقة في جهتين، فالحاصل أنّ علي بن عبد الله حدّث البخاري عن أربعة أنفس حدّثه كلّ منهم به عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وأنا أفرد رواية سُفْيَانَ لمطابقتها الترجمة بذكر المنبر فيها، قَالَ الحافظ العسقلاني: ويؤيده أنّ التعليق عن مالك متأخر في رواية كريمة عن طريق جعفر بن عون.

ومن فوائد الحديث: جواز كتابة العبد، فإذا كاتب رجل عبده أو أمته على أن شرط عليه وقبل العبد ذلك صار مكاتباً، والدليل عليه أيضاً قوله تَعَالَى: ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: 33]، ودلالة هذا على مشروعية العقد لا تخفى على عارف بلسان العرب سواء كان الأمر للوجوب أو لغيره، وهذا ليس بأمر إيجاب بإجماع بين الفقهاء سوى ما ذهب إليه داود الظاهري ومن تبعه، وروى نحوه عن عمرو بن دينار وعطاء وأحمد في رواية، وروى صاحب التقريب عن الشافعي نحوه، فإن قيل: ظاهر الأمر الوجوب كما ذهب إليه هؤلاء.

فالجواب أنّ: هذا في الأمر المطلق المجرد عن القرائن، وههنا مقيد بقوله: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ فيكون أمر ندب، وذهب بعض أصحابنا إلى أنّه أمر إباحة وهو غير صحيح؛ لأنّ في الحمل على الإباحة إلغاء الشرط، إذ هو مباح بدونه بالاتفاق وكلام الله منزّه عن ذلك، والمراد بالخير المذكور أن لا يفرّ المسلمون بعد العتق، فإن كان يضرّهم فالأفضل أن لا يكاتبه وإن كان يصح.

وعن ابن عباس وابن عمر وعطاء الخير الكسب خاصّة، وعن الثوري والحسن البصري أنّه الأمانة والدين خاصّة، وقيل هو الوفاء والأمانة والصّلاح، وإذا فقد الأمانة والصّلاح والكسب لا يكره عندنا وبه قَالَ مالك والشافعي وَقَالَ أحمد وإسحاق وأبو الحسن القطان من الشافعية يكره ولا يعتق المكاتب إلّا بأداء الكلّ عند جمهور الفقهاء لما روى أبو داود وغيره في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنّه قَالَ: المكاتب عبد ما بقي من كتابته درهم.

وروى الشافعي في مسنده أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قَالَ في المكاتب: هو عبد ما بقي عليه درهم واختاره لمذهبه وهو مذهب أصحابنا رحمهم الله، وفيه اختلاف الصحابة فذهب ابن عباس رضي الله عنهما أنّه يعتق كما أخذ الصحيفة من مولاه يعني يعتق بنفس

العقد وهو غريم المولى بما عليه في بدل الكتابة، ومذهب ابن مسعود رضي الله عنه أنه يعتق إذا أدى قيمة نفسه، ومذهب زيد ما ذكرناه وإنما اختاره الأربعة؛ لأنه مؤيد بالحديث المذكور.

ومن فوائده أيضًا: جواز تزويج الأمة؛ لأنّ بريرة كانت مزوجة وقد ذكر اسم زوجها والاختلاف فيه. وإما أنه حر أو عبد ففيه اختلاف أيضًا، ففي رواية البخاري عن ابن عباس قال: رأيته عبدا يعني زوج بريرة في المدينة كأنني أنظر إليه يتبعها في سكك المدينة يبكي عليها ودموعه تسيل على لحيته، فقال النبي ﷺ لعمه العباس: «ألا تعجب من حبّ مغيث بريرة وفي بغض بريرة مغيثًا، فقال النبي ﷺ: لو راجعته؟ قالت: يا رسول الله تأمرني؟ قال: إنما أنا أشفع»، قالت: فلا حاجة لي فيه، وهو أصحّ في قول الحكم والأسود أن زوجها كان حراً؛ لأنّ قول الحكم مرسل وقول الأسود منقطع، وعند مسلم أيضًا قال عبد الرحمن وكان زوجها عبداً، ومنها أيضًا ثبوت الولاء للمعتق عن نفسه وهذا الاختلاف فيه للحديث المذكور. واختلفوا فيمن أعتق على أن لا ولاء له وهو المسمّى بالسائبة فمذهب الجمهور أن الشرط باطل، والولاء لمن أعتق ومذهب أحمد: أنه لم يكن له الولاء عليه فلو أخذ شيئاً من ميراثه رده في مثله.

وقال مالك ومكحول وأبو العالية والزهري وعمر بن عبد العزيز: يجعل ولاؤه للمسلمين كذا فعله بعض الصحابة رضي الله عنهم.

ومنها: جواز تنجيم الكتابة لقولها كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية، وقال الشيخ تقي الدين: وليس فيه تعرض للكتابة الحالة.

وقال محمود العيني: يجوز عند أصحابنا أن يشترط المال حالا ومنتجماً لظاهر قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: 33]، في غير شرط التنجيم والتأجيل فلا يزداد على النص بالرأي وبه قال مالك، وفي الجواهر قال أبو بكر: ظاهر قول مالك أنّ التنجيم والتأجيل شرط فيه، ثم قال وعلمناؤنا النظر يقولون: أنّ الكتابة الحالة جائزة ويسمونها قطاعة وهو القياس.

وقال الشافعي: لا يجوز حالا ولا بدّ من نجمين وبه قال أحمد في ظاهر روايته.

ومنها: أن اشتراط الولاء للبائع لا يفسد العقد لما قَالَ في هذا الحديث واشترطي لهم الولاء ولا يأذن النبي ﷺ في عقد باطل، وَقَالَ الشيخ تقي الدين: إذا قلنا إنه صحيح فهل يصحّ الشرط فيه اختلاف في مذهب الشافعي والقول ببطلانه موافق لألفاظ الحديث، فإن قيل: كيف يأذن النبي ﷺ على شرط فاسد، وكيف يأذن في البيع حتى يقع على هذا الشرط ويقدم البائع عليه، ثم يبطل اشتراطه؟

فالجواب عنه بوجه:

الأول: ما قاله الطحاوي وهو أنه لم يوجد اشتراط الولاء في حديث عائشة رضي الله عنها إلا في رواية مالك عن هشام، فأما في سواه وهو الليث بن سعد وعمر بن الحارث فإنهما روايا عن هشام وأعتقي فإنما الولاء لمن أعتق وهذا خلاف رواه مالك عن هشام خذيتها واشترطي فإنما الولاء لمن أعتق مع أنه وقع في لفظ أشرطي بدون التاء، والإشراط في كلام العرب الإظهار، ومنه قول أوس بن حجر فأشروط فيها نفسه وهو معصم؛ أي: أظهر نفسه، والمعنى حينئذ أظهري الولاء الذي يوجهه عتاقك أنه لمن يكون العتق منه دون من سواه.

الثاني: أن معنى أشرطي لهم؛ أي: عليهم، كقوله تَعَالَى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: 7]، وقيل فيه نظر؛ لأن سياق الحديث وكثيرا من ألفاظه ينفية ورد بأن القرينة الحالية تدل على هذا مع أن مجيء اللام بمعنى على كثير في القرآن والحديث والأشعار.

الثالث: أنه على الوعيد الذي ظاهره الأمر وباطنه النهي كما في قوله تَعَالَى: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾، وقوله تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَفْرِزُّ مِنْ أَسْطَظَّتْ مِنْهُمْ﴾ [الإسراء: 64]، ألا ترى أنه ﷺ صعد المنبر وخطب وَقَالَ: ما بال أقوام؟

الرابع: أنه ﷺ قد كان أخبرهم بأن الولاء لمن أعتق ثم أقدموا على اشتراط ما يخالف هذا الحكم الذي علموه فور هذا اللفظ على سبيل الزجر والتوبيخ والتنكير لمخالفتهم الحكم الشرعي.

الخامس: أن إبطال هذا الشرط عقوبة ونكال لمعاندتهم في الأمر الشرعي فصار هذا من باب العقوبة بالمال، كحرمان القاتل في الميراث، وكان ﷺ يبين

لهم حكم الولاء وأن هذا الشرط لا يخلّ فلَمَّا ألجوا وعاندوا بطل شرطهم.

السادس: أن هذا خاص بهذه القضية لا عام في سائر الصّور ويكون سبب التخصيص بإبطال هذا الشرط المبالغة في زجرهم عن هذا الاشتراط المخالف للشرع كما أن فسخ الحجّ إلى العمرة جاز خاصا بتلك الواقعة مبالغة في إزالة ما كانوا عليه في منع العمرة في أشهر الحجّ.

وَقَالَ القاضي: المشكل في هذا الحديث وقع من طريق هشام ههنا وهو قوله ﷺ: «اشتريها وأعتقها واشترطي لهم الولاء»، كيف أمرها رسول الله ﷺ بهذا؟ وفيه عقد بيع على شرط لا يجوز ولمّا صعب الانفصال عن هذا على بعض الناس أنكر هذا الحديث أصلاً فحكى هذا عن يحيى بن الحكم، وقد وقع في كثير من الروايات سقوط هذه اللفظة وهذا الذي شجّع يحيى على إنكارها.

ومن فوائد الحديث أيضًا: ما قاله الخطابي من أن فيه دليلاً على جواز بيع المكاتب رضي به أو لم يرض عجز أداء نجومه، أو لم يعجز أدّى بعض النجوم أو لا، وَقَالَ الشيخ تقي الدين: اختلفوا في بيع المكاتب على ثلاثة مذاهب: المنع، والجواز، والفرق بين أن يشتري للعتق فيجوز أن يشتري للاستخدام فلا يجوز. أمّا في إجازة بيعه فاستدلّ بهذا الحديث، فإنه ثبت أن بريرة كانت مكاتبة وهو قول عطاء والنخعي وأحمد ومالك في رواية.

وَقَالَ أبو حنيفة والشافعي ومالك في رواية لا يجوز بيعه وهو قول ابن مسعود وربيعه هذا، ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنه لا يجوز بيع المكاتب ما دام مكاتباً حتى يعجز ولا يجوز بيع كتابته بحال وهو قول الشافعي بمصر وكان بالعراق يقول يجوز بيعه.

وَقَالَ النووي قَالَ بعض العلماء يجوز بيعه للعتق لا للاستخدام، ومنها ما قاله الخطابي أيضًا وهو جواز بيع الرقبة بشرط؛ لأنّ القوم قد تنازعوا الولاء ولا يكون الولاء إلا بعد العتق فدلّ أن العتق كان مشروطاً في البيع.

وَقَالَ محمود العيني: إذا اشترط البائع على المبتاع إيقاع معنى من معاني البرّ فإن اشترط عليه في ذلك ما يتعجل كالعتق المعجل فذلك جائز عند الشافعي ولا يجوز عند أبي حنيفة وَقَالَ ابن القاسم: إن كان اشتراه على إيجاب العتق فهو

حرّ وإن كان اشتراه من غير ايجاب عتق لم يجبر على عتقه والإيجاب أن يقول : أنا اشتريته منك فهو حرّ وإن لم يقل ذلك وإنما اشترط أن يستأنف بعد ذلك فليس بإيجاب.

واعلم أنّ البيع بالشرط عند أصحابنا على ثلاثة أوجه :

الأول : أنّ البيع والشرط كلاهما جائزان وهو على ثلاثة أنواع :

أحدها : أنّ كل شرط يقتضيه العقد ويلائه فلا يفسده بأن اشترى أمة بشرط أن تخدمه أو يغشاها أو دابة بشرط أن يركبها ونحو ذلك.

النوع الثاني : أنّ كل شرط لا يقتضيه العقد ولكنه يلائه بأن شرط أن يرهنه بالثمن رهنا وسمّاه أو يعطيه كفيل وسمّاه والكفيل حاضر فقبله وكذلك الحوالة جاز استحسانا خلافا لزفر.

النوع الثالث : إن كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائه ولكن ورد الشرع بجوازه كالخيار والأجل أو لم يرد الشرع به ولكنه متعارف متعامل بين الناس بأن اشترى نعلا على أن يحذوه البائع أو قلنسوة بشرط أن يبطنه جاز استحسانا خلافا لزفر أيضًا .

الوجه الثاني : البيع والشرط كلاهما فاسدان وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائه وفيه منفعة لأحدهما أو للمعقود عليه بأن اشترى حنطة على أن يطحنها البائع أو عبدا على أن لا يبيعه وكذا على أن يعتقه خلافا للشافعي فيه فإن اعتقد ضمن الثمن استحسانا عند أبي حنيفة وعندهما قيمته .

الوجه الثالث : البيع جائز والشرط باطل وهو على ثلاثة أنواع :

الأول : كل شرط لا يقتضيه العقد وليس فيه منفعة بل فيه مضرّة بأن باع ثوبا أو دابة بشرط أن لا يبيعه ولا يهبه أو طعاما بشرط أن لا يأكله ولا يبيعه جاز البيع وبطل الشرط.

والثاني : في كل شرط لا يقتضيه العقد وليس فيه منفعة ولا مضرّة لأحد بأن باع طعاما بشرط أن يأكله جاز البيع وبطل الشرط.

والثالث : كل شرط يوجب منفعة لغير المتعاقدين والمبيع نحو البيع بشرط أن يقرض اجنبيا لا يفسد البيع. ثم الحجة لأبي حنيفة في هذا الباب وأمثاله

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَسَلَفٍ وَعَنْ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ، وَعَنْهُ أَيْضًا: لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَالطَّحَاوِيُّ بِأَسَانِيدٍ صَحَاحٍ وَفَسَّرُوا قَوْلَهُ ﷺ عَنْ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ بِأَنَّ الْبَيْعَ فِي نَفْسِهِ شَرْطٌ فَإِذَا شَرْطٌ فِيهِ شَرْطٌ آخَرٌ فَقَدْ صَارَ شَرْطَيْنِ.

وفي فوائد الحديث أَيْضًا مَا قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَا وِلَاءَ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ وَلَا لِمَنْ حَالَفَ إِنْسَانًا عَلَى الْمَنَاصِرَةِ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقَى الدِّينِ: فِيهِ حَصْرُ الْوِلَاءِ لِلْمَعْتَقِ فَيَقْتَضِي ذَلِكَ أَنَّ لَا وِلَاءَ بِالْحَلْفِ وَالْمَوَالَاةِ وَبِإِسْلَامِ الرَّجُلِ عَلَى يَدَيْ الرَّجُلِ وَلَا بِالتَّقَاطُهِ لِلْقَيْطِ، وَكُلُّ هَذِهِ الصُّوَرِ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ وَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ لَا وِلَاءَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا لِلْحَدِيثِ.

وَالْوِلَاءُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: وِلَاءُ الْعِتَاقَةِ، وَالْآخَرُ: وِلَاءُ الْمَوَالَاةِ وَقَدْ كَانَتْ الْعَرَبُ تَتَنَاصَرُ بِأَشْيَاءَ بِالْقَرَابَةِ وَالصَّدَاقَةِ وَالْمُؤَاخَاةِ وَالْحَلْفِ وَالْعَصْبِيَّةِ وَوِلَاءِ الْعِتَاقَةِ وَوِلَاءِ الْمَوَالَاةِ وَقَرَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَنَاصُرَهُمْ بِالْوِلَاءِ بِنَوْعِهِ وَهُمَا الْعِتَاقَةُ وَوِلَاءُ الْمَوَالَاةِ وَقَالَ ﷺ: «إِنْ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ وَحَلِيفُهُمْ مِنْهُمْ» رَوَاهُ أَرْبَعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الزَّرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ وَابْنُ أَخْتِهِمْ مِنْهُمْ وَحَلِيفُهُمْ مِنْهُمْ»، وَالْبَزَارِيُّ فِي سَنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «حَلِيفُ الْقَوْمِ مِنْهُمْ وَابْنُ أَخْتِهِمْ مِنْهُمْ»، وَالدَّارِمِيُّ فِي مَسْنَدِهِ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ وَحَلِيفُ الْقَوْمِ مِنْهُمْ»، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ غُرَوَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَالْمُرَادُ بِالْحَلِيفِ مَوْلَى الْمَوَالَاةِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُؤَكِّدُونَ الْمَوَالَاةَ بِالْحَلْفِ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْإِمَامِ عِنْدَ وَقُوعِ بَدْعَةٍ أَنْ يَخْطُبَ النَّاسَ وَيُبَيِّنَ لَهُمْ حُكْمَ ذَلِكَ وَيَنْكُرَ عَلَيْهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَحْسِنَ الْعِشْرَةَ مَعَ رَعِيَّتِهِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ ﷺ لَمَّا خَطَبَ لَمْ يُوَاجِهْ صَاحِبَ الشَّرْطِ بِعَيْنِيهِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لِيَحْصُلَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ بِدُونِ فَضْحِهِ وَشِيَاعَتِهِ عَلَيْهِ.

71 - باب التَّقَاضِي وَالْمُلَازِمَةِ فِي الْمَسْجِدِ

457 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ،

ومنها: المبالغة في إزالة المنكر والتغليظ في تقييده.

ومنها: جواز كتابة الأمة دون زوجها.

ومنها: أن زوج الأمة ليس منعها من السعي في كتابتها وَقَالَ أبو عمر لو استدللّ مستدلّ في هذا المعنى على أن الزوجة ليس عليها خدمة زوجها كان حسناً.

ومنها: أن العبد زوج الأمة ليس له منعها في الكتابة التي تؤول إلى عتقها وفراقها كما أن لسيّد الأمة عتق أمته تحت العبد وإن أدى ذلك إلى ابطال نكاحه وكذلك له أن يبيعها من زوجها الحر وإن كان في ذلك بطلان عقده.

ومنها: أن بيع الأمة ذات الزوج ليس بطلاق لها لأن العلماء قد أجمعوا على ذلك ولم يختلف في تلك الأحاديث أَيْضًا أن بريرة كانت حين اشترتها عائشة رضي الله عنها ذات زوج وإنما اختلفوا في زوجها هل كان حرًا أو عبدًا. وقد أجمع علماء المسلمين على أن الأمة إذا أعتقت وزوجها عبد أنها تخير واختلفوا إذا كان زوجها حرًا هل تخير أو لا ؟

ومنها: جواز أخذ السيّد نجوم المكاتب في مسألة الناس لترك النبي ﷺ زجرها عَنْ مسألة عائشة إذ كانت تستعينها في أداء نجمها، وهذا يرد قول من كره كتابة المكاتب الذي يسأل الناس، وَقَالَ: يطعمني أوساخ الناس.

ومنها: قبول خبر العبد والأمة؛ لأن بريرة أخبرت أنها مُكاتبَة، فأجابتها عائشة بما أجابت.

71 - باب التَّقَاضِي وَالْمُلَازِمَةِ فِي الْمَسْجِدِ

(باب التَّقَاضِي) أي: مطالبة الغريم بقضاء الدين (وَالْمُلَازِمَةُ) للغريم لأجل طلب الدين (فِي الْمَسْجِدِ) متعلق بالتقاضي والملازمة كليهما.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن عبد الله بن جعفر ابن اليمان أبو جعفر الجعفي النجاري المعروف بالمسندي مات يوم الخميس لست ليال بقين في ذي القعدة سنة تسع وعشرين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ) بضم العين بن فارس البصري، وقد مرّ في باب إذا ذكر في

قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبٍ، أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرْدٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ،

المسجد أنه جنب، (قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ شَهَابٍ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ) الأنصاري السلمي المدني، (عَنْ) أَبِيهِ (كَعْبٍ) ابن مالك الأنصاري الشاعر أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم وأنزل فيهم: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا﴾ [التوبة: 118] روي له ثمانون حديثا للبخاري منها أربعة مات بالمدينة سنة ست وخمسين وكان ابنه عبد الله قائده حين عُمِيَ. ورجال هذا الإسناد ما بين نجاري وبصري ومدني، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلح والملازمة وأخرجه مسلم في البيوع، وأبو داود والنسائي في القضاء، وابن ماجه في الأحكام.

(أَنَّهُ) أَي: كَعْبًا (تَقَاضَى) أَي: طَالِبَ (ابْنُ أَبِي حَدَرْدٍ) بمهملات والحاء مفتوحة وكذا الراء والdal ساكنة وهو عبد الله بن سلامة كما صرح به البخاري في إحدى رواياته وهو صحابي على الأصح شهد الحديبية وما بعدها مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين عن إحدى وثمانين سنة وقال الجوهرى حدرد اسم رجل لم يأت من الأسماء على فعلع بتكرير العين غير حدرد.

(دَيْنًا) أَي: بدين بنزع الخافض لأن تقاضى يتعدى إلى مفعول واحد.

(كَانَ لَهُ) أَي: لكعب (عَلَيْهِ) أَي: على ابن أبي حدرد. وعند الطبراني عن الزهري أنه كان أوقيتين.

(فِي الْمَسْجِدِ) النبوي وهو متعلق بقوله: تقاضى، (فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا) من قبيل قوله تَعَالَى: ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التاحريم: 4] ويجوز اعتبار الجمع في صوتيهما بالنظر إلى تنوع الصوت (حَتَّى سَمِعَهَا) وفي رواية سمعها (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ) المنور به، (فَخَرَجَ) ﷺ (إِلَيْهِمَا) وفي رواية الأعرج فمرّ بهما النبي ﷺ والتوفيق بين الروایتين أَنَّهُ ﷺ لما سمع صوتيهما خرج من البيت لأجلهما ومرّ بهما كذا قال محمود العيني وهو لا يلائم سياق الحديث والأولى ما قاله بعضهم أنه يحتمل أن يكون مرّ بهما أولاً ثم إن كعباً أشخص خصمه للمحاكمة فسمعها النبي ﷺ وهو في بيته فخرج إليهما (حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ) بكسر

فَنَادَى: «يَا كَعْبُ» قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعُ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا» وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ: أَيِ الشَّطْرِ، قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قُمْ فَاقْضِهِ»⁽¹⁾.

السين المهملة وفتحها بعدها جيم ساكنة وفاء قَالَ ابن سيدة هو الستر وقيل هو الستران المقرونان بينهما فرجة وكلّ باب ستر بسترين مقرونين فكل ستر منه سجعف والجمع أسجاف وسجوف والتسجيف إرخاء السجعف وَقَالَ عياض وغيره لا يسمّى سجعفًا إلا أن يكون مشقوق الوسط كالمصراعين.

(فَنَادَى) (عَبْدُ اللَّهِ): («يَا كَعْبُ» قَالَ) كعب: (لَبَّيْكَ) أي: أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة (يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ) (عَبْدُ اللَّهِ): (ضَعُ) عنه (مِنْ دَيْنِكَ هَذَا وَأَوْمَأَ) بهمزة في أوله وآخره.

(إِلَيْهِ) أي: إلى كعب (أَيِ الشَّطْرِ) أي: ضع عنه النصف وجاء لفظ النصف مصرحًا في رواية الأعرج الآتية وهو تفسير لما أومأ إليه.

(قَالَ) كعب: واللّه (لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ) ما أمرت به وخرج ذلك من مخرج المبالغة في امثال الأمر ولذا أكّد باللام وفيه معنى القسم أيضًا.

(قَالَ) (عَبْدُ اللَّهِ) لابن أبي حذر: («قُمْ فَاقْضِهِ») أمر على جهة الوجوب لأنّ ربّ الدين لمّا أطاع بوضع ما أو به تعيّن على المديون أن يقوم بما بقي عليه لثلاث يجتمع على ربّ الدين الوضيعة والمطل

ووجه مطابقة الحديث للترجمة في التقاضي ظاهر أما في الملازمة فهو أنّ كعبا لما طالب ابن أبي حذر وبدينه في مسجد رسول الله ﷺ لازمه إلى أن خرج النبي ﷺ وفصل بينهما أو أنّ البخاري أشار بالملازمة بها إلى ما رواه في الصلح بلفظ إنه كان له على عبد الله بن أبي حذر مال فلزمه الحديث كما هو دأبه في امثال هذا، ومن فوائد الحديث: جواز المخاصمة في المسجد بالحقوق والمطالبة بالديون.

ومنها: إباحة رفع الصوت في المسجد ما لم يتفاحش لعدم إنكاره ﷺ، وأما الأحاديث الدالة على منعه كحديث واثلة: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صَبِيَانَكُمْ وَخُصُومَاتِكُمْ» فمحمولة على ما إذا كان رفع الصوت متفاحشًا.

(1) أطرافه 471، 2418، 2424، 2706، 2710 - تحفة 11130 - 1/124.

أخرجه مسلم في المساقاة باب استحباب الوضع من الدين رقم (1558).

72 - بَابُ كُنُسِ الْمَسْجِدِ وَالتَّقَاطِ الْخِرْقِ وَالْقَذَى وَالْعِيدَانِ

458 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ

ومنها : الحَضُّ على الحطِّ عَنِ المعسر ومنه القضاء بالصلح إذا رآه السُّلطان مصلحة وههنا وقع الصلح على الإقرار وهو متفق عليه لأنَّ نزاعهما لم يكن بالدين وإنما كان في التقاضى وأما الصلح على إنكار فأجازه أبو حنيفة ومالك وهو قول الحسن وَقَالَ الشافعي : هو باطل ، وبه قَالَ ابن أبي ليلى .
ومنها : جواز الملازمة في الاقتضاء .

ومنها : الشفاعة إلى صاحب الحق والإصلاح بين الخصوم وحسن التوسط بينهم.

ومنها : قبول الشفاعة في غير معصية. ومنها إسبال الستور عند الحجرة. ومنها جواز الاعتماد على الإشارة وأنها بمنزلة الكلام إذا فهمت لدالتها عليه فيصيح على هذا يمين الأخرس وشهادته ولعانه وعقوده إذا فهم عنه ذلك.

72 - بَابُ كُنُسِ الْمَسْجِدِ وَالتَّقَاطِطِ الْخَرَقِ وَالْقَذَى وَالْعِيدَانِ

(بَاب) فَضْل (كُنُسِ الْمَسْجِدِ) وَهُوَ إِزَالَةُ الْكِنَاسَةِ مِنْهُ (وَالْتِقَاطُ) هُوَ أَنْ تَعْتَرِ عَلَى الشَّيْءِ فِي غَيْرِ قَصْدٍ وَطَلَبٍ (الْخَرْقُ) بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ جَمْعُ : خَرْقَةٍ، (وَالْقَذَى) بِفَتْحِ الْقَافِ وَالدَّالِ الْمَعْجَمَةِ جَمْعُ قَذَاةٍ، وَجَمْعُ الْجَمْعِ أَقْذِيَّةٌ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ الْقَذَى فِي الْعَيْنِ وَالشَّرَابِ مَا يَسْقُطُ فِيهِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ مَا يَقَعُ فِي الْبَيْتِ وَغَيْرِهِ إِذَا أَنْ يَسِيرًا كَالْقَشِّ وَنَحْوِهِ، (وَالْعِيدَانِ) جَمْعُ عُودٍ وَهُوَ الْخَشَبُ مِنْهُ أَيُ : مِنَ الْمَسْجِدِ وَسَقَطَ لَفْظُ : مِنْهُ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي عَنْ المعجمة والمهملة نسبته إلى أواشح بطن أزد والبصري قاضي مَكَّةَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) ابن درهم الأزدي الحمصي البصري، (عَنْ ثَابِتٍ) البناني، (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) نفع بضم النون وفتح الفاء الصائغ التابعي الكبير ولقد وهم في قَالَ إِنَّ أَبَا رَافِعٍ الصحابيَّ وَقَالَ هو من رواية صحابيٍّ عَنْ صحابيٍّ وليس كما قاله فَإِنَّ ثَابِتًا البناني لم يدرك أَبَا رَافِعٍ الصحابيَّ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومدني وقد أخرج منته المؤلف في الجنائز أيضًا أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه

أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَ يَقُمُّ الْمَسْجِدَ فَمَاتَ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَاتَ، قَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنُتُمُونِي بِهِ دُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ - أَوْ قَالَ قَبْرِهَا - فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ»⁽¹⁾.

فيه أيضًا: (أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ) الشك فيه إما من ثابت أو من أبي رافع ولكن الظاهر أنه من ثابت لأن رواه عنه جماعة هكذا. وأخرجه ابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فَقَالَ: امرأة سوداء ولم يشك، ووقع في رواية البيهقي من حديث ابن بريدة، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ اسْمَ الْمَرْأَةِ أُمِّ مُحَجَّنَ، وذكر ابن مندة في الصحابة: خرقاء امرأة سوداء كانت تقم المسجد وقع ذكرها في حديث حماد بن زيد عَنْ ثَابِتٍ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ اسْمُهَا خَرْقَاءَ وَكُنِيَّتُهَا أُمُّ مُحَجَّنَ.

(كَانَ يَقُمُّ) أو كانت تقم فحذف كباقيها للدلالة عليه (الْمَسْجِدَ) من قم الشيء يَقُمُّ من باب نصر ينصر أي كنسه والقمامة بالضم الكناسة قاله ابن سيده وَقَالَ اللّٰحْيَانِي قَمَامَةُ الْبَيْتِ مَا كَسَحَ مِنْهُ وَأَلْقَى بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ وَهِيَ لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ وَالْقَمَّةُ بِالْكَسْرِ الْمَكْنَسَةُ هَذَا. وفي بعض طرق الحديث كانت تُلْقَطُ الْخَرْقُ وَالْعِيدَانِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَبِذَلِكَ يَقَعُ الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ التَّرْجُمَةِ وَالْحَدِيثِ.

(فَمَاتَ) أو فماتت، (فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ) أي: عَنْ حَالِهِ أَوْ عَنْهَا، (فَقَالُوا: مَاتَ) أو ماتت وأفاد البيهقي في روايته أَنَّ الَّذِي أَجَابَهُ ﷺ عَنْ سُؤَالِهِ عَنْهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ) ﷺ وفي رواية فَقَالَ أَذْنُتُمْ: (أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنُتُمُونِي) بالمد أي أعلمتموني (بِهِ) أي: بِمَوْتِهِ أَوْ بِهَا حَتَّى أَصْلِيَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا زَادَ وَالْمُؤَلَّفُ فِي الْجَنَائِزِ قَالَ فَحَقَرُوا شَأْنَهُ وَزَادَ ابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ قَالُوا مَاتَ فِي اللَّيْلِ فَكْرَهُنَّ أَنْ نَوْقُظَكَ وَكَذَا فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ.

(دُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ - أَوْ قَالَ قَبْرِهَا -) عَلَى الشك، (فَأَتَى) ﷺ قَبْرَهَا أَوْ (قَبْرَهُ)، (فَصَلَّى) عَلَيْهِمَا أَوْ (عَلَيْهِ) وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهَا فِي الْجَنَّةِ بِلِقَاطِ الْقَذَى مِنَ الْمَسْجِدِ، وَإِنَّمَا فَعَلَ ﷺ ذَلِكَ لِأَنَّ صَلَاتَهُ ﷺ نَوْرٌ وَرَحْمَةٌ فِي قَبْرِهِمْ عَلَى مَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ أَنَّ امْرَأَةً أَوْ شَابًّا

(1) طرفاه 460، 1337 - تحفة 14650. أخرجه مسلم في الجنائز باب الصلاة على القبر رقم (956).

الحديث وزاد في آخره أنّ هذه القبور مملوءة ظلّمة على أهلها وأنّ الله تعالى ينورها عليهم بصلاتي عليهم. قيل وإنما يخرج المؤلف هذه الزيادة لأنها مدرجة في هذا الإسناد وهي من مراسيل ثابت بين ذلك غير واحد في أصحاب حمّاد بن زيد وقال البيهقي الذي يغلب على الظن أنّ هذه الزيادة في غير رواية أبي رافع عن أبي هريرة فإنما أن يكون في مراسيل ثابت كما قال أحمد بن عبدة ومن تابعه أو من رواية ثابت عن أنس كما رواه ابن مندة ووقع في مسند أبي داود الطيالسي عن حمّاد بن زيد وأبي عامر والخزاز كل هما عن ثابت بهذه الزيادة وزاد بعدها فقال رجل من الأنصار إنّ أبي أو أخي مات أو دفن فصلّ عليه قال فانطلق معه رسول الله ﷺ.

وروى ابن حبان من حديث خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ فلما ورد البقيع إذا هو بقبر جديد فسأل عنه فقليل فلانة فعرفها وقال ألا أذنتموني بها قالوا كنت قائل أي نائما من القيلولة صائما فكرهنا أن نؤذيك قال: فلا تفعلوا ما مات فيكم ميت ما كنت بين أظهركم إلّا أذنتموني به فإنّ صلاتي عليه رحمة له ثم أتى القبر فصففنا خلفه فكبر عليه أربعاً كذا ذكره في صحيحه وقال أصحاب التلويح وهو يحتاج إلى تأمل ونظر وذلك أنّ يزيد قتل الإمامة سنة ثنتي عشرة وخارجة توفي سنة مائة أو أقل من ذلك وسنه سبعون فلا يتجه سماعه منه بحال ووجه مطابقة الحديث للترجمة من حيث الكنس ظاهره وأما من حيث الالتقاط فمن جهة القياس على الكنس والجامع بينهما التنظيف. وقيل أشار البخاري بذلك كله إلى ما ورد في بعض طرقه صريحا وكانت تلتقط الخرق والعيدان من المسجد رواه ابن خزيمة. وفي حديث بريدة عن أبيه كانت مولعة بلقط القذى من المسجد.

ومن فوائد الحديث: فضل تنظيف المسجد وقال ابن بطال فيه الحض على كنس المساجد وتنظيفها لأته ﷺ إنما خصه بالصلاة عليه بعد دفنه من أجل ذلك وقد روي عنه ﷺ أنّه كنس المسجد. ومنها خدمة الصالحين.

ومنها: السؤال عن الخادم والصديق إذا غاب وافتقاده.

ومنها: المكافأة بالدعاء والترحم على من وقف نفسه على نفع المسلمين ومصالحهم.

73 - بَابُ تَحْرِيمِ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ

459 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَ الْآيَاتُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرَّبَّاءِ،

ومنها: الترغيب في شهود جناز أهل الخير ومنها جواز الصلاة على القبر وهي مسألة خلافية جوزه طائفة منهم عليّ وأبو موسى وابن عمرو وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم وهو قول الأوزاعيّ والشافعيّ وأحمد وإسحاق ومنعه النخعيّ والحسن البصري والثوري وهو قول أبي حنيفة والليث ومالك.

ومنها من قَالَ: إنما يجوز إذا لم يصلّ الوليّ أو الوالي. ثم اختلف من قَالَ بالجواز إلى كم يجوز فقبل إلى شهر، وقيل ما لم يبل جسده وقيل أبداً وسيأتي مزيد الكلام في الجناز إن شاء الله تعالى. ومنها استحباب الإعلام بالموت.

73 - بَابُ تَحْرِيمِ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ

(بَابُ تَحْرِيمِ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ) أي: باب ذكر تحريمها في المسجد وليس المراد أنّ تحريمها مختص بالمسجد لأنّها حرام في المسجد وخارج المسجد فقله في المسجد يتعلق بالتحريم لا بالتجارة.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة هو عبد الله بن عثمان المروزي وعبدان لقبه قَالَ البخاري مات سنة إحدى وعشرين ومائتين وأصله في البصرة، (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ) بالمهملة والزاي مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونِ السَّكْرِيِّ وقد مر في باب نفض اليدين في الغسل، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سلمان بن مهران، (عَنْ مُسْلِمٍ) هو ابن صبيح بفتح المهملة وفتح الموحدة أبو الضحى الكوفي، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع الكوفي، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رضي الله عنها ورجال هذا الإسناد ما بين مروزي وكوفي وفيه ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض. وقد أخرج منته المؤلف في البيوع والتفسير وأخرجه مسلم وأبو داود فيه وأخرجه النسائي فيه وفي التفسير وابن ماجه في الاشارة.

(قَالَتْ: لَمَّا) أُنْزِلَتْ وفي رواية: (أُنْزِلَ)، وفي أخرى: نزلت (الآيَاتُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ) وفي رواية من آخر سورة البقرة (فِي الرَّبَّاءِ) وهو مقصور وفيه ربا يربو إذا زاد والأصل أن يكتب بالألف وأجاز الكوفيون كتابته بالياء بسبب الكسرة في أوله، وقد كتب في المصحف بالواو والألف وَقَالَ الفراء: إنما كتبوه بالواو لأنّ

«خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ حَرَّمَ تِجَارَةَ الْخَمْرِ»⁽¹⁾.

74 - باب الْخَدَمِ لِلْمَسْجِدِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:

أهل الحجاز تعلّموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم الرّبو فعلموهم صورة الخط على لغتهم وزيدت الألف بعدها تشبيهاً بواو الجمع. والمراد قوله تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: 275] إلى قوله تعالى: ﴿لَا تَقْلُمُونَ وَلَا تَظْلُمُونَ﴾ [البقرة: 279].

«خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ حَرَّمَ تِجَارَةَ الْخَمْرِ»
وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أنه قَالَ أكل الرّبا يبعث يوم القيمة مجنوناً يخنق. وروى ابن جرير عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: يقال يوم القيمة لأكل الرّبا خذ سلاحك للحرب وقراً: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ قَالَ وذلك حين يقوم من قبره، فإن قيل: كان تحريم الخمر قبل نزول آيات الرّبا بمدة طويلة كما صرّحوا به فلما حرمت الخمر حرّمت التجارة فيها أيضاً قطعاً فما الفائدة في ذكر تحريمها أيضاً.

فالجواب: أنه يحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها قد تأخّر عن وقت تحريم عينها، ويحتمل أن يكون ذكره ههنا تأكيداً ومبالغة في إشاعة ذلك، أو يكون قد حضر المجلس من لم يبلغه تحريم التجارة فيها قبل ذلك فأعاد ﷺ ذكر ذلك للإعلام لهم، والله أعلم.

74 - باب الْخَدَمِ لِلْمَسْجِدِ

(باب الْخَدَمِ) جمع خادم أي باب جواز كون الخدم في المسجد وفضله. وفي رواية: (لِلْمَسْجِدِ) وقيل وكان الأولى ذكر هذا الباب عقيب باب كنس المسجد على ما لا يخفى.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما في تفسير قوله تَعَالَى حكاية عن حنة بفتح المهملة وتشديد النون بنت ماقوذا جدّة عيسى عليه السلام وكانت امرأة عمران

(1) أطرافه 2084، 2226، 4540، 4541، 4542، 4543 - تحفة 17636.

أخرجه مسلم في المساقاة باب تحريم بيع الخمر رقم (1580).

﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: 35] لِلْمَسْجِدِ يَخْدُمُهَا».

460 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ وَاقِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ امْرَأَةً - أَوْ رَجُلًا - كَانَتْ تَقُومُ الْمَسْجِدَ

وكانت عاقراً عجوزاً فيينا هي في ظل شجرة إذ رأت طائراً يطعم فرخه فحنت إلى الولد وتمنته فقالت اللهم إن لك عليّ نذراً إن رزقتني ولداً أن أتصدق به على بيت المقدس فيكون من خدمه فحملت بمريم وهلك عمران ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي﴾ [آل عمران: 36] ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ تعني أي: حنة أم مريم مُحَرَّرًا (لِلْمَسْجِدِ) معتقاً لخدمته (يَخْدُمُهَا) لا أشغله بشيء غيره وفي رواية تخدمها أي: المساجد أو الصخرة أو الأرض المقدسة وكان النذر مشروعاً عندهم في الغلمان فلعلها بنت الأمر على التقدير أو طلبت ذكراً فلما وضعتها قالت ربّ إني وضعتها أنثى قالته تحسراً وتحزناً إلى ربّها لأنها كانت ترجو أن تلد ذكراً فتحرّره للمسجد فتقبلها ربّها فرضي بها في النذر مكان الذكر بقبول حسن بوجه حسن يقبل به النذائر وهو إقامتها مقام الذكر أو تسلّمها عقيب ولادتها قبل أن تكبر وتصلح للسدانة وروي أنّ حنة لَمَّا ولدتها لفتها في خرقه وحملتها إلى المسجد ووضعتها عند الأحبار وقالت دونكم هذه النذيرة أي: خذوها فتنافسوا فيها لأنها كانت بنت إمامهم وصاحب قربانهم فإن بني ماثان أن كانت رؤوس بني إسرائيل وملوكهم فَقَالَ زَكَرِيَّا أَنَا أَحَقُّ بِهَا عِنْدِي خَالَتُهَا فَأَبَوْا إِلَّا الْقِرْعَةَ وَكَانُوا سَبْعَةً وَعَشْرِينَ فَانْطَلَقُوا إِلَى نَهْرِ فَأَلْقَوْا فِيهِ أَقْلَامَهُمْ فَطُفَا قَلَمَ زَكَرِيَّا وَرَسَتْ أَقْلَامُهُمْ فَتَكَفَّلَهَا وَأَشَارَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا التَّعْلِيقِ إِلَى أَنَّ تَعْظِيمَ الْمَسْجِدِ بِالْخِدْمَةِ كَانَ مَشْرُوعاً أَيْضاً فِي الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ حَكَمَ عَنْ حَنَةِ أَنَّهَا لَمَّا حَبَلَتْ نَذَرَتْ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ مَا فِي بَطْنِهَا مُحَرَّرًا عَتِيقًا يَخْدُمُ الْمَسْجِدَ الْأَقْصَى وَلَا يَكُونَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ سَبِيلٌ وَلَوْلَا أَنَّ خِدْمَةَ الْمَسَاجِدِ مِمَّا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَمَا نَذَرَتْ بِهِ وَهَذَا أَيْضًا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ وَاقِدٍ) بِالْقَافِ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ وَاقِدِ الْحَرَّانِيِّ أَبُو يَحْيَى مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَمِائَتِينَ بِبَغْدَادَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) وَفِي رِوَايَةٍ: حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، (عَنْ ثَابِتٍ) الْبَنَانِيِّ، (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) نَفِيعٍ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ امْرَأَةً - أَوْ رَجُلًا - كَانَتْ تَقُومُ الْمَسْجِدَ) النَّبَوِيَّ أَوْ كَانَ يَقُمُ

- وَلَا أَرَاهُ إِلَّا امْرَأَةً - فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ» (1).

75 - باب الْأَسِيرِ أَوْ الْغَرِيمِ يُرْبَطُ فِي الْمَسْجِدِ

461 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

المسجد فحذف أو كان كما حذف فيما سبق أو كانت فحذف من الأول خبر المؤنث ومن الثاني خبر المذكر قَالَ أَبُو رَافِعٍ: (وَلَا أَرَاهُ) بضم الهمزة أي: لا أظنه (إِلَّا امْرَأَةً - فَذَكَرَ) أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه (حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ) السابق. («أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ») وفي رواية على قبرها وفي أخرى على قبر بدون الضمير.

75 - باب الْأَسِيرِ أَوْ الْغَرِيمِ يُرْبَطُ فِي الْمَسْجِدِ

(باب الْأَسِيرِ) فَعِيلٌ بِمعنى مَفْعُولٌ قال الجوهري: أَسْرَهُ أَي: شَدَّهُ بِالْإِسَارِ وهو الْقُدُّ ومنه سُمِّيَ الْأَسِيرُ وكانوا يَشْدُون بِالْقَدِّ ثُمَّ سُمِّيَ كُلُّ أَحْيَدٍ أَسِيرًا وَإِنْ لَمْ يَشْدَبْهُ.

(أَوْ الْغَرِيمِ) هو الذي عليه الدين ويطلق على الذي له الدين أَيْضًا لَكِنْ المراد هنا هو الأول وكلمة أو للتنويع وفي رواية باب الْأَسِيرِ وَالْغَرِيمِ بواو العطف. (يُرْبَطُ فِي الْمَسْجِدِ) جملة وقعت حالا في كُلِّ واحدٍ من الْأَسِيرِ وَالْغَرِيمِ. (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن راهويه، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) في رواية حَدَّثَنَا (رَوْحٌ) بفتح الراء هو ابن عبادَة بضم المهملة وتخفيف الموحدة.

(وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) المشهور بغندر كلاهما، (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجاج، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ) بكسر الزاي والتخفيف التحتية القرشي الجمحي مولى آل عمر بن مطعون، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه ورجال هذا الإسناد ما بين مروزي وبصري، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة والتفسير وأحاديث الأنبياء وصفة الميِّين وأخرجه مسلم في الصلاة والنسائي في التفسير.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجِنِّ تَفَلَّتْ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا -

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ عَفْرِيَّتًا) بكسر العين المهملة على وزن فعليت وَقَالَ الزجاج العفريت النافذ في الأمر المبالغ فيه مع خبت ودهاء وفي المحكم رجل عفريت وعفرية وعفارية وعفريت بين العفارة خبيث منكر.

(مِنَ الْجِنِّ) بيان له والجنّ خلاف الإنس وَقَالَ ابن سيدة: الجن نوع في العالم والجمع جنان وهم الجنة والجني منسوب إلى الجنّ أو الجنة وأرض مجانية أي: كثير الجن والجان أبو الجن والمادة منبئة عن الستر يقال جنه الليل وأجنّه وجن عليه غطاءه وستره وكل شيء استتر عنك فقد جن عنك ومنه سميت الجن لاستجنانهم واستتارهم عن العيون.

ومنه أيضًا: سمي الجنين جنيًا واعلم أن الموجود والممكن الذي ليس متحيزًا ولا صفة لمتحيز هم الأرواح وهي إما سفلية أو علوية فالسلفية إما خيرة وهم صالحو الجن أو شريرة وهم مردة الشياطين والعلوية إما متعلقة بالأجسام وهي الأرواح الفلكية على ما قالوا أو غير متعلقة بالأجسام وهي الأرواح المطهرة المقدسة والمعنى أن جنيًا منكرًا متمرّدًا (تَفَلَّتْ) بفتح الفاء وتشديد اللام (عَلَيَّ) أي: تعرض لي فلتة أي: بغتة وفي المحكم أفلت الشيء أخذه بغته في سرعة وكان ذلك فلتة أي: فجاءة والجمع فلتات والفلتة أيضًا الأمر يقع من غير إحكام وفي المنتهى تفلت إلينا وعلينا وفي الصحاح أفلت الشيء يفلت وانفلت بمعنى وأفلته غيره.

(الْبَارِحَةَ) في أقرب ليلة مضت وفي المنتهى كلّ زائل بارح ومنه سميت البارحة أو في ليلة زالت عنك تقول لقيته البارحة والبارحة الأولى ومنذ ثلاث ليالٍ وفي المحكم البارحة هي الليلة الخالية وَقَالَ قاسم في كتاب الدلائل يقال بارحة الأولى باضافة الاسم إلى الصفة كما يقال مسجد الجامع ومنه الحديث كانت لي شاة فعدا عليها الذئب بارحة الأولى وانتصابها على الظرفية.

(أَوْ) قَالَ ﷺ: (كَلِمَةً نَحْوَهَا) أي: نحو كلمة تفلت على البارحة مثل قوله في رواية أخرى للبخاري عرض لي فشدّ عليّ ووقع في رواية عبد الرزاق عرض لي في صورة هِرّ وفي رواية مسلم من حديث أبي الدرداء جاء بشهاب من نار لي يجعله في وجهي.

لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلَاةَ، فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى تُضْبِحُوا وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [ص: 35]، قَالَ رَوْحُ: «فَرَدَّهُ خَاسِئًا»⁽¹⁾.

(لِيَقْطَعَ) بتفله (عَلَيَّ الصَّلَاةَ، فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ) فأخذته فصرعته فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدي كما في رواية النسائي.

(فَأَرَدْتُ) بالفاء وفي رواية واردة بالواو (أَنْ أَرْبِطَهُ) بكسر الموحدة (إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ) أي: أسطوانة من أساطينه (حَتَّى تُضْبِحُوا) أي: تدخلوا في الصباح (وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ) بالرفع على أنه تأكيد للضمير المرفوع وهل كانت إرادته لربطه بعد تمام الصلاة أو فيها لكونه يسير احتمالاً لأن ذكرهما ابن الملحن.

(فَذَكَرْتُ) ومن الذكر يضم الذال المعجمة (قَوْلَ أَخِي) في النبوة (سُلَيْمَانَ) ابن داود عليهما السلام: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ (من البشر مثله فتركه ﷺ مع القدرة عليه حرصاً على إجابة الله دعوة سليمان عليه الصلاة والسلام وفي رواية ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا﴾ وفي أخرى: (رب هب لي) قَالَ الكرمانى ولعله على قصد الاقتباس لا على قصد أنه قرآن انتهى وزيد في نسخته ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾.

(قَالَ رَوْحُ) بن عبادة في روايته: (فَرَدَّهُ) أي فرد النبي ﷺ العفريت حال كونه (خَاسِئًا) مطروداً مبتعداً في المحكم الخاسئ من الكلاب والخنازير والشياطين البعيد الذي لا يترك أن يدنو من الناس وفي الصحاح خسأت الكلب طردته وخسأ الكلب نفسه يتعدى ولا يتعدى ويكون الخاسئ بمنع الصاغر الدليل ثم إن قوله هذا الجب الظاهر يدل على أن هذه الزيادة في رواية روح دون رفيقه مُحَمَّدُ بن جعفر ولكن المؤلف رحمه الله روى في أحاديث عَنْ محمد بن بشار عَنْ مُحَمَّدُ بن جعفر وحده فزاد في آخره أيضاً فردته خاسئاً وفي رواية مسلم فرده الله خاسئاً ثم إن الظاهر أن قوله قَالَ روح داخل تحت الإسناد السابق.

(1) أطرافه 1210، 3284، 3423، 4808 - تحفة 14384 - 1/125.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة رقم (541).

ومن فوائد الحديث : ما قاله الخطابي أنّ فيه دليلاً على أنّ رؤية البشر الجن غير مستحيلة والجن أجسام لطيفة والجسم وإن لطف فدركه غير ممتنع أصلاً أما قوله تَعَالَى : ﴿إِنَّهُ يَرَبُّكُمْ هُوَ وَقِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف : 27] فإن ذلك حكم الأعم الأغلب من أحوال بني آدم امتحنهم الله تَعَالَى بذلك وابتلاهم ليفزعوا إليه ويستعينوا به من شرهم ويطلبوا الأمان من غائلتهم ولا ينكر أن يكون حكم الخاص والناذر في المصطفين من عباده بخلاف ذلك، وَقَالَ الكرمانى لا حاجة إلى هذا التأويل إذ ليس في الآية ما ينفي رؤيتنا إياهم مطلقاً إذ المفاد منها أن رؤيتهم إيانا مقيدة بهذه الحثية فلا نراهم في زمان رؤيتهم لنا قط ويجوز رؤيتنا إياهم في غير ذلك الوقت ومنها أن الجن ليسوا باقين على عنصرهم الناري وقد قَالَ ﷺ : «إن عدو الله إبليس جاء بشهاب من نار ليحمله في وجهي» وَقَالَ ﷺ : «رأيت ليلة أُسري بي عفريتاً من الجن يطلبني بشعلة من نار كلما التفت رأيت» ولو كانوا باقين على عنصرهم الناري وأنهم نار محرقة لما احتاجوا أن يأتي الشيطان أو العفريت منهم بشعلة من نار ولكانت يد الشيطان والعفريت أو شيء من أعضائه إذا مسّ ابن آدم أحرقه كما يحرق الآدمي النار الحقيقية بمجرد اللمس فدلّ أنّ تلك النارية قد انغمرت في سائر العناصر حتى صار البرد ويؤيد ذلك قوله ﷺ : «وجدت برد لسانه على يدي» وفي رواية : «برد لعابه».

وَقَالَ ابن بَطَّال : رؤيته ﷺ للعفريت ممّا خصّ به كما خصّ برؤية الملائكة فقد أخبر أنّ جبريل عَلَيْهِ السَّلَام له ستمائة جناح ورأى النبي ﷺ الشيطان في هذه الليلة وأقדרه الله عليه لتجسّمه لأنّ الأجسام هي الممكن القدرة عليها ولكنه ألقى في روعه ما وهب لسليمان عَلَيْهِ السَّلَام فلم ينفذ ما قوي عليه من حبسه رغبة عما أراد سليمان عَلَيْهِ السَّلَام الانفراد به وحرصاً على إجابة الله دعوته وفيه الدليل على أنّ أصحاب سليمان عليه الصلاة والسلام كانوا يرون الجنّ وهو من دلائل نبوّته ولولا مشاهدتهم إياهم لم يكن تقوم الحجة له لمكانته عليهم هذا وأمّا غير النبي ﷺ فلا يمكّن منه ولا يرى أحد الشيطان على صورته غيره ﷺ لقوله تَعَالَى : ﴿إِنَّهُ يَرَبُّكُمْ﴾ الآية لكنّه يراه سائر الناس إذا تشكل في غير شكله كما تشكل الذي طعنه الأنصاري حين وجده في بيته في صورة حيّة فقتله فمات الرجل به وبين النبي ﷺ ذلك بقوله إنّ بالمدينة جناً قد أسلموا فإذا رأيتم من هذه

76 - باب الاغتسال إِذَا أَسْلَمَ، وَرَبَطَ الْأَسِيرَ أَيْضًا فِي الْمَسْجِدِ

وَكَانَ شُرَيْحٌ:

الهوام شَيْئًا فَأَذَنُوهُ ثَلَاثًا فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ فَاقْتُلُوهُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْجَنَّ يَتَصَوَّرُونَ بِصُورِ شَيْءٍ وَيَتَشَكَّلُونَ فِي صُورَةِ الْإِنْسِ وَالْجَنِّ وَالْحَيَّاتِ وَالْعَقَارِبِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَسَائِرِ الْبَهَائِمِ وَفِي صُورَةِ الطَّيْرِ أَيْضًا وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى لَا قُدْرَةَ لِلشَّيَاطِينِ عَلَى تَغْيِيرِ خَلْقَتِهِمْ وَالْإِنْتِقَالَ فِي الصُّورِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَهُمُ اللَّهُ كَلِمَاتٍ وَضَرْبًا مِنْ ضُرُوبِ الْأَفْعَالِ إِذَا فَعَلَهُ وَتَكَلَّمَ بِهِ نَقَلَهُ اللَّهُ مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ أُخْرَى وَأَمَّا أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ بِنَفْسِهِ فَذَلِكَ مُحَالٌ لِأَنَّ إِنْتِقَالَهَا مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ إِنَّمَا يَكُونُ نَقِيضُ الْبَنِيَّةِ وَتَفْرِيقُ الْأَجْزَاءِ وَإِذَا انْتَقَضَتْ بَطَلَتْ الْحَيَاةُ وَالْقَوْلُ فِي تَشَكُّلِ الْمَلَائِكَةِ كَذَلِكَ .

وَمِنَ الْفَوَائِدِ أَيْضًا: جَوَّازُ رِبْطِ الْأَسِيرِ فِي الْمَسْجِدِ وَعَلَى هَذَا بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ الْبَابَ وَمِنْ هَذَا قَالَ الْمُهَلَّبُ: إِنَّ فِي الْحَدِيثِ جَوَّازَ رِبْطٍ مِنْ خَشْيِ هَرُوبِهِ بِحَقِّ عَلَيْهِ أَوْ دِينٍ وَالتَّوَثُّقُ مِنْهُ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ.

76 - باب الاغتسال إِذَا أَسْلَمَ، وَرَبَطَ الْأَسِيرَ أَيْضًا فِي الْمَسْجِدِ

(بَابُ) حَكْمِ (الْاِغْتِسَالِ) أَي: اغْتِسَالِ الْكَافِرِ (إِذَا أَسْلَمَ وَ) بَيَانُ (رَبَطِ الْأَسِيرِ أَيْضًا فِي الْمَسْجِدِ) هَكَذَا فِي أَكْثَرِ الرَّوَايَاتِ. وَسَقَطَ فِي رَوَايَةِ الْأَصِيلِ وَكَرِيمَةِ قَوْلِهِ وَرَبَطَ الْأَسِيرَ أَيْضًا فِي الْمَسْجِدِ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْبَعْضِ لَفْظُ بَابِ بَلَا تَرْجُمَةً وَقَالَ مُحَمَّدٌ الْعَيْنِيُّ وَالصَّوَابُ هَذَا لِأَنَّ حَدِيثَ هَذَا الْبَابِ مِنْ جِنْسِ حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ وَلَمَّا كَانَتْ بَيْنَهُمَا مَغَايِرَةٌ مَا حَيْثُ هُمَا هُنَاكَ رِبْطُ الْعَفْرِيتِ وَامْتِنَاعُ لِأَمْرِ سَلِيمَانَ ابْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَهَهُنَا أَمْرُ بِرِبْطِ ثَمَامَةَ بْنِ أَيْتَالٍ كَمَا سَيَأْتِي فَصَلَّ بَيْنَهُمَا بِلَفْظِ بَابٍ مُفْرَدًا. هَذَا وَالْاِغْتِسَالُ إِذَا أَسْلَمَ لَا تَعَلُّقُ لَهُ بِأَحْكَامِ الْمَسْجِدِ إِلَّا عَلَى بَعْدِ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ الْكَافِرُ جَنْبٌ وَغَالِبًا الْجَنْبُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحُضُورِهِ فَلَمَّا أَسْلَمَ لَمْ يَبْقَ ضَرُورَةُ اللَّبَثَةِ جَنْبًا فِي الْمَسْجِدِ فَاغْتَسَلَ لِتَسْوِغٍ لَهُ الْإِقَامَةَ فِيهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيَّضَ لِلتَّرْجُمَةِ فَسَدَ بَعْضُهُمُ الْبَيَاضُ بِمَا ظَهَرَ لَهُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ تَرْجَمَ بِقَوْلِهِ بَابَ دُخُولِ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدِ.

(وَكَانَ شُرَيْحٌ) بَضْمُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحُ الرَّاءِ وَفِي آخِرِهِ جَاءَ مُهْمَلَةٌ هُوَ ابْنُ

«يَأْمُرُ الْغَرِيمَ أَنْ يُحْبَسَ إِلَى سَارِيَةِ الْمَسْجِدِ».

462 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ

أَبِي سَعِيدٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا

الحارث الكندي كان من أولاد الفرس الذين كانوا باليمن وكان في زمن النبي ﷺ ولم يلقه وكان قاضياً بالكوفة من قبل عمر رضي الله عنه ومن بعده ستين سنة مات سنة ثمانين.

«يَأْمُرُ الْغَرِيمَ أَنْ يُحْبَسَ إِلَى سَارِيَةِ الْمَسْجِدِ» قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: فِي إِعْرَابِهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ بِالْغَرِيمِ وَأَنْ يُحْبَسَ بَدَلِ اشْتِمَالٍ ثُمَّ حُذِفَ الْبَاءُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، أَيِ: بِالْخَيْرِ وَالثَّانِي أَنْ يَرَادَ كَانَ يَأْمُرُهُ أَنْ يُنْحَسَ فَجَعَلَ الْمَطَاوِعَ مَوْضِعَ الْمَطَاوِعِ لَا سَلْتَرَامَهُ إِيَّاهُ انْتَهَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: وَهَذَا تَكَلَّفٌ وَحُذِفَ الْبَاءُ فِي الشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ هُنَا وَهَذَا التَّرْكِيبُ ظَاهِرٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْإِعْرَابِ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ الْمَأْمُورَ هُوَ الْغَرِيمُ أَمْرٌ أَنْ يُحْبَسَ نَفْسُهُ فِي الْمَسْجِدِ انْتَهَى وَفِيهِ تَأَمَّلْ.

وهذا التعليق وصله معمر عن أيوب عن ابن سيرين قَالَ: كَانَ شَرِيحٌ إِذَا قَضَى عَلَى رَجُلٍ بِحَقِّ أَمْرٍ بِحَبْسِهِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَى أَنْ يَقُومَ بِمَا عَلَيْهِ فَإِنْ أُعْطِيَ الْحَقَّ وَإِلَّا أَمَرَ بِهِ فِي السَّجْنِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَأْمُرُ أَوَّلًا بِالْحَبْسِ فِي الْمَسْجِدِ وَعِنْدَ الْمَطْلِ يَأْمُرُ بِالْحَبْسِ فِي السَّجْنِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنْسِي، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بَنِ سَعْدِ الْمَصْرِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ حَدَّثَنِي (سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ) الْمَقْبَرِيُّ أَنَّهُ (سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي رِوَايَةٍ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرِجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ مَصْرِيٍّ وَمَدَنِيٍّ وَقَدْ أَخْرَجَ مُتَنَّهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الصَّلَاةِ وَالْمَغَازِي وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَغَازِي وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْجِهَادِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْضُهُ وَبَعْضُهُ فِي الصَّلَاةِ.

(قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا) أَيِ: فَرَسَانَا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْكَ وَرَجُلِكَ﴾ [الإِسْرَاءُ: 64] أَيِ: بِفَرَسَانِكَ وَرَجَالَتِكَ. وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ السَّرِيَّةَ الَّتِي أَخَذَتْ ثَمَامَةَ كَانَ أَمِيرَهَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ أَرْسَلَهُ ﷺ فِي ثَلَاثِينَ رَاكِبًا

قِيلَ نَجِدُ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ»،

إلى القرطا من أبي بكر بن كلاب بناحية ضريبة بالبكرات لعشر ليال خلون من المحرم سنة ستّ وعند ابن سعد على رأس تسعة وخمسين شهرا من الهجرة وكانت غيبته بها تسع عشرة ليلة وقدم الليلة بقيت من المحرم. والقرطا بضم القاف وفتح الراء والطاء المهملة نفر من أبي بكر بن كلاب وكانوا ينزلون البكرات بناحية ضريبة. وضريبة بفتح الضاد المعجمة وكسر الراء وتشديد الياء وهي أرض كثيرة العشب وإليها ينسب الحمى بينها وبين المدينة سبع ليال وضريبة في الأصل بنت ربيعة بن نزار بن سعد بن عدنان وسمي الموضع المذكور باسمها، والبكرات بفتح الموحدة في الأصل جمع بكرة: وهي ماء بناحية ضريبة.

(قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: جهة (نَجِدُ) بفتح النون وسكون الجيم هو من جزيرة العرب قَالَ المدائني جزيرة العرب خمسة أقسام تهامة، ونجد وحجاز، وعروض، ويمن إِمَّا تهامة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز وإِمَّا نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق وإِمَّا الحجاز فهو جبل لقبل من اليمن حتّى يتصل بالشام وفيه المدينة وعمّان وإِمَّا العروض فهي اليمامة إلى البحرين وَقَالَ والواقدي الحجاز من المدينة إلى تبوك ومن المدينة إلى طريق الكوفة ومن وراء ذلك إلى أن يشارف أرض البصرة فهو نجد وما بين العراق وبين وجرة وعمرة الطائف. وما كان من وراء وجرة الجر فهو يمامة وما كان بين تهامة ونجد فهو حجاز سمّي به لأنّه يحجز بينهما.

(فَجَاءَتْ) تلك الخيل (بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ) بفتح الحاء المهملة (يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ) ثمامة بضم المثناة وتخفيف الميمين وبينهما ألف وأثال بضمّ الهمزة وتخفيف المثناة وباللام بعد الألف.

(فَرَبَطُوهُ) بأمر النبي ﷺ على ما صرح به ابن إسحاق في مغازيه (بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ») مَنْ عَلَيْهِ أَوْ تَأْلَفَا أو لما علم من إيمان قلبه وأنه سيظهره أو أنه مرّ عليه فأسلم كما رواه ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقد أخرج البخاري رحمه الله هذا الحديث في أواخر المغازي من هذا الوجه بعينه مطولا وفيه أنه ﷺ مرّ على

فَانْطَلَقَ إِلَى نَحْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ⁽¹⁾.

ثمامة ثلاث مرّات وهو مربوط في المسجد وإنما أمر بإطلاقه في اليوم الثالث. وكذا أخرجه مسلم وغيره.

(فَانْطَلَقَ) وفي رواية: فذهب أي: فأطلقوه فانطلق أو فذهب (إِلَى نَحْلِ) بالخاء المعجمة كذا في أكثر الروايات وكذا في رواية مسلم وفي النسخة المقروءة على أبي الوقت إلى نجل بالجيم وهو الماء النابع من الأرض وقال ابن دريد هو الماء الجاري وَقَالَ الجوهرى استنجل الموضع أي كثر به النجل وهو الماء يظهر من الأرض.

(قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ) النبوي. ويؤيد الرواية الأولى ما رواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن ثمامة أسر فكان النبي ﷺ يغدو إليه فيقول: ما عندك يا ثمامة فيقول: إن تقتل تقتل ذا دم وإن تمن تمن على شاعر وإن ترد المال نعطك منه ما شئت وكان أصحاب النبي ﷺ يحبّون الغداء ويقولون ما نصنع بقتل هذا فمرّ عليه النبي ﷺ يوما فأسلم فحلّه وبعث به إلى حائط أبي طلحة فأمره أن يغتسل فاغتسل وصلى ركعتين فَقَالَ النبي ﷺ لقد حسن إسلام أخيكم وبهذا اللفظ أخرجه ابن حبان في صحيحه وأخرجه البزار أيضًا بهذه الطريق وفيه فأمره النبي أن يغتسل بماء وسدر.

(فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) ومن فوائد الحديث جواز دخول الكافر المسجد قال ابن التين وعن مجاهد وابن محيريز جواز دخول أهل الكتاب فيه وَقَالَ عمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك والمزني لا يجوز وَقَالَ أبو حنيفة يجوز للكتابي دون غيره واحتج بما رواه أحمد في مسنده بسند جيّد عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ مَسْجِدَنَا هَذَا بَعْدَ عَامِنَا هَذَا مُشْرِكٌ إِلَّا أَهْلُ الْعَهْدِ وَخُدَامُهُمْ» واحتج مالك بقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [التوبة: 28] وبقوله تَعَالَى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [النور: 36] ودخول

الكافر فيها مناقض لرفعها وبقوله ﷺ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ وَالْقَذَرِ وَالْكَافِرُ لَا يَخْلُو عَنْ ذَلِكَ وبقوله ﷺ: لَا أَحْلَ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جَنْبٍ وَالْكَافِرُ جَنْبٌ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ بِإِذْنِ الْمُسْلِمِ سِوَاهُ كَانَ كِتَابِيًّا أَوْ غَيْرَهُ وَاسْتَشْنَى الشَّافِعِيُّ مِنْ ذَلِكَ مَسْجِدَ مَكَّةَ حَرَّمَهُ وَحُجَّتُهُ حَدِيثُ ثَمَامَةَ وَبِأَنَّ ذَاتَ الْمُشْرِكِ لَيْسَتْ بِنَجْسَةٍ وَمِنْهَا أَسْرُ الْكَافِرِ وَجَوَازُ إِطْلَاقِهِ وَلِلْإِمَامِ فِي حَقِّ الْأَسِيرِ الْعَاقِلِ الْقَتْلَ أَوْ الْأَسْتِرْقَاقَ أَوْ الْإِطْلَاقَ مَتَى عَلَيْهِ أَوْ الْغَدَاءُ وَمِنْهَا جَوَازُ رِبْطِ الْأَسِيرِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ رِبْطَهُ بِالْمَسْجِدِ لِيَنْظُرَ حَسَنَ صَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَاجْتِمَاعَهُمْ عَلَيْهَا فَيَأْنَسُ لِذَلِكَ.

ويوضح هذا ما رواه ابن خزيمة في صحيحه عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ أَنَّ وَفَدَ ثَقِيفَ لَمَّا قَدَمُوا أَنْزَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْجِدَ لِيَكُونَ أَرْقَ لِقُلُوبِهِمْ، وَقَالَ جَبْرِ بْنُ مَطْعَمٍ فِيمَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي الْمَغْرِبَ فَقَرَأَ بِالطُّورِ فَكَأَنَّمَا صَدَعَ قَلْبِي حِينَ سَمِعْتُ الْقُرْآنَ وَقِيلَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ رِبْطُهُ فِي الْمَسْجِدِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَوْضِعٌ يَرْبِطُ فِيهِ إِلَّا الْمَسْجِدُ: وَمِنْهَا اغْتِسَالُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى وَجُوبِهِ عَلَى الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ فِي الشَّرْكِ سِوَاهُ اغْتِسَالٍ فِي الشَّرْكِ مِنْهَا أَوْ لَا.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِنْ كَانَ اغْتَسَلَ مِنْهَا أَجْزَاءَهُ وَإِلَّا وَجِبَ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ لَا غَسْلَ عَلَيْهِ وَيَسْقُطُ حُكْمُ الْجَنَابَةِ بِالْإِسْلَامِ كَمَا تَسْقُطُ الذُّنُوبُ وَضَعُفُوا هَذَا بِالْوُضُوءِ وَإِنَّهُ يُلْزَمُ بِالْإِجْمَاعِ هَذَا إِذَا كَانَ أَجَنْبٍ فِي الْكُفْرِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَجْتَنِبْ أَصْلًا ثُمَّ أَسْلَمَ فَالْغَسْلُ مُسْتَحَبٌّ، وَكَذَا قَالَ مَالِكٌ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْكَافِرِ كَانَ مَشْرُوعًا عِنْدَهُمْ مَعْرُوفًا وَهَذَا ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ وَقَالَ أَيْضًا وَالْمَشْهُورُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّهُ إِنَّمَا يَغْتَسِلُ لِكَوْنِهِ جَنْبًا قَالَ وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ إِنَّهُ يَغْتَسِلُ لِلنِّظَافَةِ وَاسْتَحْبَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَلِمَالِكٍ قَوْلُ إِنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْغَسْلَ رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ أَوْجِبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْغَسْلَ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَنْبًا أَجْزَأَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا أَسْلَمَ النَّصْرَانِيُّ فَعَلَيْهِ الْغَسْلُ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَطَهَّرُونَ مِنَ النَّجَاسَةِ فِي أَبْدَانِهِمْ وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ التَّطَهُّرُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَإِنْ نَوَّهُوا

77 - بَابُ الْحَيْمَةِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى وَغَيْرِهِمْ

463 - حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدٌ

لعدم الشرع، وَقَالَ وليس في الحديث أَنَّ النبي ﷺ أمره بالاغتسال ولذلك قَالَ مالك: لم يبلغنا أَنَّ النبي ﷺ أمر أحدًا أسلم بالغسل.

وفيه: أَنَّهُ مرَّ في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه الذي أَخْرَجَهُ ابن خزيمة وابن حَبَّانَ والبزار أَنَّهُ أمره أَنْ يَغْتَسَلَ وفي تاريخ نيسابور للحاكم من حديث عبد الله بن مُحَمَّد بن عَقِيل عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: لَمَّا أَسْلَمْتُ أَمَرَنِي النبي ﷺ بالاغتسال، وفي الحلية لأبي نعيم عَنْ واثلة قال: لَمَّا أَسْلَمْتُ قَالَ لي النبي ﷺ اغتسل بماء وسدر واحلق عنك شعر الكفر وفي كتاب القرطبي روى عبد الرحيم ابن عبيد الله بن عمرو عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أمر رجلاً أسلم أَنْ يَغْتَسَلَ. وروى سلم بن سالم عَنْ أَبِي الْمَغِيرَةِ عَنْ البراء بن عازب أَنَّ النبي ﷺ أمر رجلاً أسلم أَنْ يَغْتَسَلَ بماء وسدر.

ومنها: ما قاله ابن المنذر من جواز دخول الجنب المسلم المسجد وأَنَّهُ أَوْلَى مِنَ الْمُشْرِكِ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ بخلاف المشرك.

77 - بَابُ الْحَيْمَةِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى وَغَيْرِهِمْ

(بَاب) جَوَازُ نَصَبِ (الْحَيْمَةِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى) جَمْعُ مَرِيضٍ (وَوَغَيْرِهِمْ).

(حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى) بن عمرو أَبُو السَّكِينِ الطَّائِي الكوفي البلخي اللؤلؤي الحافظ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ) بضم النون وفتح الميم وفي آخره راء، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن عروة، (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رضي الله عنها ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ومديني وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة والمغازي والهجرة وأبو داود في الجنائز والنسائي في الصلاة.

(قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدٌ) هو سعد بن معاذ أبو عمرو سيّد الأوس بدرّي كبير، قَالَ أَبُو نَعِيمٍ: مات في شَوَّال سنة خمس وكذا قَالَ ابن إسحاق ونزل في جنازته سبعون ألف ملك ما وطؤوا الأرض واهتزَّ له عرش الرحمن. واختلفوا في وجه

يَوْمَ الْخَنْدَقِ فِي الْأَكْحَلِ، «فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ،

اهتزازه له فليل وجه الاستبشار لقدم روحه وقيل : إن المراد اهتزاز حملة العرش ومن عنده من الملائكة. وقيل المراد بالعرش الذي عليه وسيأتي عند البخاري أَنَّ رجلاً قَالَ لجابر رضي الله عنه أَنَّ البراء بن عازب يقول اهتزَّ السرير فَقَالَ إِنَّه كان بين هذين الحيين ضغائن.

قَالَ ابن الجوزي وغيره يعني بالحيين الأوس والخزرج وكان سعد من الأوس والبراء في الخزرج وكلّ منهم لا يقرّ بفضل صاحبه عليه. قَالَ صاحب التلويح : وفيه نظر من حيث إنّ سعدًا والبراء كلّ منهما أوسيّ وإنما أشكل عليهم فيما أرى أَنَّهُ رأى في نسب البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن جشم بن مجدعة بن حارثة بن الحارث بن الخزرج، وسعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد ابن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث الأوسي فظنَّ أَنَّ الخزرج الأول هو أبو الخزرجيّين وإنما هو الخزرج أبو الحارثين المذكورين في نسبهما وهو ابن عمرو ابن مالك بن الأوس بن حارثة كذا ذكر نسبهما ابن سعد وابن إسحاق.

(يَوْمَ الْخَنْدَقِ) وهو يوم الأحزاب ذكره ابن سعد في ذي القعدة وموسى بن عقبة في شوال سنة أربع وَقَالَ ابن إسحاق في شوال سنة خمس وزعم أبو عمر وغيره أَنَّ سعدًا مات بعد الخندق بشهر وبعد قريظة بليال.

(فِي الْأَكْحَلِ) هو عرق في اليد ويقال له النسا في الفخذ والظهر الأبعد قاله في المخصّص والمجمل، وقيل : هو عرق في وسط الذراع، وقيل : الأكحل هو عرق الحياة ويدعى مهر البدن وفي كل عضو منه شعبة : لها اسم على حدة : فإذا قطع في اليد لم يرقأ الدم وفي الصحاح هو عرق في اليد يفصد ولا يقال عرق الأكحل.

(فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ) لسعد (خَيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ) لفظ ضرب يستعمل لمعان كثيرة وأصل التركيب يدلّ على الإيقاع وههنا المعنى نصب خيمة وأقامها على أوتاد مضروبة في الأرض والخيمة بيت تبنيه في عيدان الشجر والجمع خيمات وخيم مثل بدرة وبدر وخيام مثل فرخ وفراخ وعند أبي نعيم الاصبهاني ضرب له النبي ﷺ خباء في المسجد والخباء واحد الأخبية في وبر أو صوف ولا يكون في شعر وهو على عمودين أو ثلاثة وما وفق ذلك فهو بيت.

لِيَعُوذَهُ مِنْ قَرِيبٍ فَلَمْ يَرُعْهُمْ» وَفِي الْمَسْجِدِ خَيْمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، إِلَّا الدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخَيْمَةِ، مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قَبْلِكُمْ؟ فَإِذَا سَعْدٌ يَغْدُو جُرْحُهُ دَمًا، فَمَاتَ فِيهَا⁽¹⁾.

(لِيَعُوذَهُ مِنْ قَرِيبٍ فَلَمْ يَرُعْهُمْ) بضم الراء وسكون العين المهملة في الروع وهو الفزع يقال رعت فلانا وروعته فارتاع أي: أفزعته ففزع وقال الخطابي الروع إعظامك الشيء وإكباره فترتاع قال وقد يكون من خوف. وفي المحكم الروع والرواع الفزع راعني الأمر روعا ورووعا عن ابن الأعرابي كذلك حكاه بغير همز وإن شئت همزت وارتاع من وله ورّوعه فترّوع ورجل روع ورائع ومتروع كلاهما على النسب والمعنى ههنا فلم يفزعهم.

(وَفِي الْمَسْجِدِ خَيْمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ) بكسر الغين المعجمة وتخفيف الفاء وفي آخره راء وبنو غفار من كنانة رهط أبي ذر الغفاري رضي الله عنه وهذه الخيمة كانت لرقية الأنصارية وقيل الأسلمية وكانت تداوي الجرحى وتحسب بخدمتها من كانت به ضيقة في المسلمين.

(إِلَّا الدَّمُ) بالرفع على أنه فاعل فلم يرعهم وما بينهما جملة معترضة.

(يَسِيلُ إِلَيْهِمْ) وَقَالَ الْخَطَابِيُّ وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ بَيْنَا هُمْ فِي حَالِ طَمَأْنِينَةٍ وَسُكُونٍ حَتَّى أَفْزَعَهُمْ رُؤْيَا الدَّمِ فَارْتَاعُوا، (فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخَيْمَةِ، مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قَبْلِكُمْ؟) بكسر القاف أي: من جهتكم.

(فَإِذَا سَعْدٌ يَغْدُو) بالغين والذال المعجمتين أي: يسيل وهو من غذا العرق نفسه يغذو غذوا وغذوانا إذا سال وكلّ ما سال فقد غذا والغذوان المشرع. (جُرْحُهُ دَمًا) نصب على التمييز.

(فَمَاتَ) سعد رضي الله عنه (مِنْهَا) أي: من الجراح وفي رواية فيها أي: في الخيمة أو في تلك الجرحه وكان قد رماه رجل من قريش يقال له حبان بن العرقه وهو حبان بن أبي قيس من بني معيص بن عامر بن لؤي والعرقه هي أم عبد مناف واسمها فلانة بنت سعيد بن سعد بن سهم بن عمرو بن هصيص سمّيت العرقه لطيب ريحها فيما ذكره الكلبي، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدِ بْنِ سَلَامٍ الْعَرَقَةُ، أي: أم حبان

(1) أطرافه 2813، 3901، 4117، 4122 - تحفة 16978.

78 - باب إِذْخَالَ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلَّةِ⁽¹⁾

ويكنى أم فاطمة قَال السهيلي وهي جدة خديجة أم أمها هالة وقد استدل مالك وأحمد بهذا الحديث على أَنَّ النجاسات ليست إزالتها بفرض ولو كانت لفرضا لما أجاز النبي ﷺ للجريح أن يسكن المسجد وبه قَالَ الشافعي في القديم والقاتل أن يقول يجوز أن مسكن سعد في المسجد بعد ما اندمل جرحه والجرح إذا أزيل زال ما يخشى من نجاسته.

ومن فوائد الحديث أَيضًا أَنَّ السَّلْطَان أو الْعَالَم إذا شقَّ عليه النهوض إلى عيادة مريض يزوره ممن يهمه أمره ينتقل المريض إلى موضع يخفَّ عليه فيه زيارته ويقرب منه وللحديث فوائد أخرى تأتي عند ذكر المؤلف تامة إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

78 - باب إِذْخَالَ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلَّةِ

(باب) جواز (إِذْخَالَ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلَّةِ) أي : للحاجة وهي أعم من أن يكون للضعف أو غيره وقيل : المراد بالعلة الضعف، واعترض عليه بأن هذا ظاهر في حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(1) قال ابن بطال: فيه جواز دخول الدواب التي يؤكل لحمها ولا ينجنس بولها في المسجد إذا احتيج إلى ذلك، وأما دخول سائر الدواب فلا يجوز وهو قول مالك اهـ. كذا في «الكرمانى». وقال الحافظ: وتعقب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة، بل ذلك دائر على التلوين وعدمه، فحيث يخشى التلوين يمتنع الدخول، وقد قيل: إن ناقتة ﷺ كانت متوقفة أي مدربة معلمة فيؤمن منها ما يحذر من التلوين وهي سائرة فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك اهـ. وهذا هو الذي اختاره الشيخ. والاختلاف بين ابن بطال والحافظ مبني على اختلاف مسلكيهما، فإن ابن بطال مالكي وبول مأكول اللحم طاهر عندهم، فحمل الحديث عليه، والحافظ شافعي والأبوال كلها نجسة عندهم، فحمل على التعميم والاحتياج والأمن عن التلوين، وهو كذلك عند الحنفية، وما حكى ابن بطال ليس أيضًا على عمومهم عندهم، قال الدردير: كره دخول كخيل فيه مما فضلتها نجسة لنقل التراب ونحوه بخلاف إبل فيجوز لذلك لا لغيره، قال الدسوقي: أي فيجوز لنقل لا لغيره فيمنع، وأما طوافه ﷺ على بعير فهو لأجل أن يرتفع للناس فكان من الأمور الحاجية اهـ. فعلم منه أنه كان مخصوصا عندهم لا يجوز مطلقًا. أشار الشيخ بذلك إلى باب بلا ترجمة بعد الباب المذكور، وأراد بيان غرض الباب المذكور ولم يتفق له لعارض، فترك البياض في الأصل بعد قوله: والجواب أن اهـ. وأفاد والدي المرحوم عند الدرس أن رأس عصا كل واحد منهما كان شبيها برأس البعير، =

وأجيب بأنّ أبا داود روي عنه أنّ النبي ﷺ قدم مكة وهو يشتكي فطاف على

فلذلك ألحقه الإمام البخاري بـ (باب إدخال البعير) وهذا توجيه لطيف، لكنني لم أر بعد في شيء من الكتب أنهما شبيهان برأس البعير، فلو ثبت فلا ريب في دقة المناسبة.

وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي: قد خلق بقدره الله تعالى في رأس عصا أحدهما نور مثل المصباح يمشيان بضوئه، فلما افترقا خلق في رأس عصا الآخر أيضًا مصباح، فصار مع كل مصباح، فإطلاق المصباحين قبل الافتراق مجازًا، لأنه قبل الافتراق كان مصباحًا واحدًا، وثبت منه جواز إخراج المصباح من المسجد للظلمة كإدخال البعير فيه اهـ.

وفي تقريره الآخر: وجه المناسبة أن الطواف في المسجد عبادة ومرور في المسجد، فأعطى ببركته البعير لعذر المرض ليسهل له المرور في المسجد، كذلك الخروج من المسجد من عند النبي ﷺ بعد انتظار الصلاة، والتأخر عنده عليه الصلاة والسلام عبادة ومرور في المسجد، فأعطى ببركته النور لعذر الظلمة ليسهل لهما المرور في المسجد اهـ.

وقال ابن بطال: إنما ذكر البخاري هذا الحديث في باب أحكام المساجد لأن الرجلين - يعني عباد بن بشر وأسيد بن حضير - كانا مع النبي ﷺ في المسجد، وهو موضع جلوسه مع أصحابه، وأكرمهما الله تعالى بالنور في الدنيا ببركة النبي ﷺ وفضل مسجده وملازمته، وذلك آية للنبي ﷺ وكرامة له، وأنه ﷺ خص في الآيات بما لم يخص به من كان قبله، كما أكرم أصحابه بمثل هذا النور عند حاجتهم.

وكان البخاري يصلح له أن يترجم لهذا الباب والحديث بآب قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ﴾ [النور: 40] يشير إلى أن الآية عامة في معناها لا سيما وقد ذكر الله تعالى النور في المشكاة ﴿فِي بُيُوتٍ أَذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ الآية، ويستدل أن الله تعالى يجعل لمن يسبح الله تعالى في تلك المساجد نورًا في قلوبهم وفي جميع أعضائهم ومن بين أيديهم وخلفهم في الدنيا والآخرة، فهما مما جعل لهما من النور بين أيديهما يستضيئان به في ممشاهما مع قوله ﷺ: «بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة» فجعل لهما منه في الدنيا ليزداد إيمانًا بالنبي ﷺ، ويوقنا أن ذلك ما وعدهم الله به من النور الذي يسعى بين أيديهم يوم القيامة برهانًا له ﷺ على صدق ما وعد به أهل الإيمان الملازمين للبيوت التي أذن الله أن ترفع اهـ. كذا في «الكرمانى».

وقال الحافظ: كذا هو في الأصل بلا ترجمة، وكأنه بيض له فاستمر كذلك، وأما قول ابن رشيد: إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان كالفصل من الباب، فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب قبله مناسبة بخلاف مثل هذا الموضع، وأما وجه تعلقه بأبواب المساجد فمن جهة أن الرجلين تأخرا مع النبي ﷺ في المسجد في تلك الليلة المظلمة لانتظار صلاة العشاء معه، فعلى هذا كان يليق أن يترجم له فضل المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة، ويلمح بحديث: «بشر المشائين في الظلم إلى المساجد» الحديث، أخرجه أبو داود وغيره من حديث بريدة، وظهر شاهده من حديث الباب لإكرام الله تعالى هذين الصحابين بهذا النور الظاهر، وأذخر لهما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك اهـ.

راحلته، فأشار البخاري رحمه الله بهذا التعليق إلى هذا ومع هذا تقييد العلة

وقال العيني: جرت عادة البخاري أنه إذا ذكر لفظ باب مجردا عن الترجمة يدل ذلك على أن الحديث الذي يذكر بعده يكون له مناسبة بأحاديث الباب الذي قبله، وههنا لا مناسبة بينهما أصلاً بحسب الظاهر على ما لا يخفى، لكن تكلف في ذلك فقليل: تعلقه بأبواب المساجد من جهة أن الرجلين تأخرا مع النبي ﷺ في المسجد لانتظار الصلاة معه، وقال بعضهم: فعلى هذا كان يليق أن يترجم له فضل المشي إلى المسجد، قلت: كل واحد من الكلامين غير موجه، لأن حديث الباب في الرجلين اللذين خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة، ثم ذكر قول ابن بطال مختصراً وقال: هذا أيضاً فيه بعد.

ثم قال: والوجه فيه أن يقال: إنهما لما كانا في المسجد مع النبي ﷺ وهما ينتظران صلاة العشاء أكرما بهذه الكرامة، وللمسجد في حصول هذه الكرامة دخل، فناسب ذكره ههنا بهذه الحثية اهـ.

ولم أحصل الفرق بينه وبين القول الأول الذي ذكره العلامة - قدس سره - بقوله: لكن تكلف في ذلك إلخ، وحكم عليه بالبعد، وفي «تراجم شيخ المشايخ»: مناسبتة بالأبواب السابقة باعتبار أن خروج الرجلين من الصحابة كان بعد تحدثهما عن النبي ﷺ ليلا في المسجد، فيستنبط منه جواز التكلم والتحدث في المسجد اهـ.

وعلم منه هذا كله كما يظهر من أقوالهم أنهم اختلفوا في وجه المناسبة على عشرة أقوال: وهذا إجمال ما قالوا: الأول: أن رأس عصا كل واحد منهما كان على رأس البعير، فلو ثبت هذا كان وجيها مغنيا عن الأقوال الباقية كلها.

الثاني: الاستدلال على جواز إخراج المصباح من المسجد للضرورة كإدخال البعير فيه للحاجة. الثالث: الاشتراك في إعطاء اليسر من الله عز اسمه لبركة العبادة، فكما أعطى في الأول لبركة العبادة البعير أعطى في الثاني النور.

الرابع: أن لا مناسبة بالباب السابق بل بأبواب المساجد مطلقاً، وكأنه أشار إلى قوله عز اسمه: ﴿وَمَنْ لَّا يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا﴾ [النور: 40] الآية.

الخامس: إشارة إلى من يسبح لله تعالى في المسجد جعل الله له نورا من بين أيديهم، وأراهما الله تعالى ذلك كرامة لهما.

السادس: أشار إلى حديث أبي داود وغيره: «بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة» وهذا هو مختار الحافظ.

السابع: إشارة إلى قوله عز اسمه: ﴿سَقَىٰ نُورَهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَإِذَا مَشَوْا فِي النُّورِ﴾ [الحديد: 12] الآية في سورة التحريم.

الثامن: بيان لفظة الانتظار لصلاة العشاء.

التاسع: .. يياض في الأصل، كأن البخاري أراد وضع ترجمة لكن لم يتفق له.

العاشر: بيان فضيلة لمجرد القعود في المسجد.

الحادي عشر: جواز التحدث في المسجد.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ».

464 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ : شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي قَالَ : «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ» فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ

بالضَّعْفِ غير وجهه لأنها أعم كما ذكر على أنه جاء عن جابر أنه إنما طاف على بعيره ليراه الناس ويسألوه فإن الناس غشوه.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما : (طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى) بَعِيرِهِ وفي رواية : على (بَعِيرٍ) بدون الضمير وقد ذكره المؤلف مسنداً في باب من أشار إلى الركن في كتاب الحج.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي ، (قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام ، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن الأسود (ابنِ نَوْفَلٍ) بفتح النون والفاء يعرف بيتيم عروة بن الزبير وقد تقدم ذكره في باب الجنب يتوضأ ثم ينام.

(عَنْ عُرْوَةَ) وفي رواية : عروة (ابن الزبير ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ) عبد الله ابن عبد الأسد المخزومي وكان اسمها برة فسمّاها رسول الله ﷺ زينب.

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) هند بنت أبي أمية أم المؤمنين رضي الله عنها ورواة هذا الإسناد مدنيون إلا شيخ البخاري وفيه رواية تابعي عن تابعة عن صحابية وقد أخرجه المؤلف في الحج أيضاً وأخرجه مسلم أيضاً فيه.

(قَالَتْ : شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي) بفتح الهمزة (أَشْتَكِي) هو في محل نصب لأنه مفعول شكوت يقال اشتكى عضواً من أعضائه إذا توجّع منه وشكوت فلاناً إذا أخبرت عنه بسوء فعله بك.

(قَالَ) ﷺ : (طُوفِي) بالكعبة (مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ فَطُفْتُ) أي : راكبة على البعير (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ) الحرام لأن البيت علم للكعبة شرفنا الله تعالى برويتها أي : أنه كان يصلي منها إلى جنب قريباً من البيت لا بعيداً منه وَقَالَ أبو عمر وصلاته إلى جنب البيت من أجل أنَّ المقام كان حينئذ ملصقاً بالبيت قبل أن ينقله عمر رضي الله عنه من ذلك المكان إلى صحن المسجد انتهى.

يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ⁽¹⁾.

والوجه في ذلك أَنَّ البيت كُلَّهُ قبلة فحيث صَلَّى المصلِّي منه إذا جعله أمامه كان حسنا جائزا.

(يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ) أي: بسورة الطور لأنه صار علما عليها ولهذا حذفت واو القسم، ومن فوائد الحديث على ما قَالَ ابن بطال:

جواز دخول الدواب التي تُوكل لحمها ولا ينجس بولها المسجد إذ احتيج إلى ذلك وأما دخول سائر الدواب فلا تجوز وهو قول مالك واعترض عليه بأنه ليس في الحديث دلالة على الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر مع التلوين وعدمه فحيث يخشى التلوين يمتنع الدخول وفيه نظر لأنَّ قوله ﷺ طوفي وأنت راكبة لا يدلُّ على أَنَّ الجواز وعدمه دائر مع التلوين وعدمه بل ظاهره يدلُّ على الجواز مطلقاً عند الضرورة.

وقيل: إن ناقتة ﷺ كانت منوَّقة أي مدرَّبة معلَّمة فيؤمن منها ما يحذر من التلوين وهي سائرة فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كذلك.

ومنها: أَنَّ النساء ينبغي لهنَّ أن يطفن من وراء الرجال لأنَّ للطواف شبهها بالصلاة وفي سنة النساء فيها أن يكنَّ خلف الرجال فكذلك في الطواف.

ومنها: أَنَّ راكب الدابة ينبغي له أن يتجنب ممرَّ الناس ما استطاع لا يخالط الرجال.

ومنها: جواز الطواف راكبا للمعذور ولا كراهة فيه وإن كان غير معذور يعتبر عندنا ولا يجوز عند الشافعي لقوله ﷺ: الطواف بالبيت صلاة ولنا إطلاق قوله تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [الحج: 29] والحديث للتشبيه فلا عموم له وبقولنا قَالَ ابن المنذر وجماعة وَقَالَ القرطبي الجمهور على كراهة ذلك.

قلنا: نحن أيضًا نقول بالكراهة حتى أن يعيده ما دام بمكة وسيجيء مزيد الكلام فيه في باب الحج إن شاء الله تَعَالَى.

(1) أطرافه 1619، 1626، 1633، 4853 - تحفة 18262.

أخرجه مسلم في الحج باب جواز الطواف على بعير وغيره رقم (1276).

79 - باب

465 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ «أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.....

79 - باب

(باب) بالتونين في غير ترجمة وفي عادة البخاري أنه إذا ذكر لفظ باب بلا ترجمة يدلّ ذلك على أنّ الحديث الذي يذكر بعده له مناسبة بأحاديث الباب الذي قبله وتكلف لذلك في هذا المقام فقليل تعلّق بأبواب المساجد من جهة أن الرجلين تأخرا مع النبي ﷺ في المسجد في تلك الليلة المظلمة لانتظار صلاة العشاء معه.

وَقَالَ ابن بطلال: إنما ذكر البخاري هذا الحديث في باب أحكام المساجد والله أعلم لاتصال الرجلين كانا مع النبي ﷺ في المسجد وهو موضع جلوسه مع أصحابه وأكرمهما الله تعالى بالنور في الدنيا ببركته ﷺ وفضل مسجده وملازمته وذلك آية للنبي ﷺ وكرامة له.

وَقَالَ محمود العيني: والوجه فيه أن يقال إنهما لمّا كانا في المسجد مع النبي ﷺ وهما ينتظران صلاة العشاء معه أكرما بهذه الكرامة وللمسجد في حصول مثل هذه الكرامة دخل فناسب ذكر حديث الباب ههنا بهذه الحيثية.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بلفظ المفعول من التثنية وقد مرّ في باب حلاوة الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ) بضم الميم (ابْنُ هِشَامٍ) وقد تقدم في باب من خصّ بالعلم قوماً، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) هِشَامُ بن أَبِي عبد الله الدستوائي البصري، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة السدوسي الأعمى البصري (قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ) أي: أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ كما في رواية رضي الله عنه ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون، وقد أخرج متنه المؤلف في علامات النبوة ومنقبة السيد بن حضر وعباد ابن بشر في مناقب الأنصار.

(أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) قال السفاقي: هما عباد بن بشر وعويم ابن ساعدة أو أسيد بن حضير وعباد بفتح العين وتشديد الموحدة وبشر بكسر

خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ يُضِيَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ، مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ⁽¹⁾.

الموحدة وسكون الشين المجمة وأسيد بضم الهمزة مصغراً أسد وحضير بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المجمة وسكون الياء وفي آخره راء مهملة وعويم بضم العين مصغر عوم.

(خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ) أي : بعد ما كان معه في المسجد (فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ) بكسر اللام يقال أظلم الليل وَقَالَ الْفَرَاءُ ظَلَمَ اللَّيْلُ بِالْكَسْرِ وَأُظْلِمَ بِمَعْنَى.

(وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ يُضِيَانِ) يقال ضاءت النار وأضاءت بمعنى وأضاءته النار يتعدى ولا يتعدى قال الزمخشري : أضاء إما متعد بمعنى نور وإما غير متعد بمعنى لمع وأظلم أيضاً يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر وأن يكون متعداً (بَيْنَ أَيْدِيهِمَا) أي : قدامهما وهو مفعول فيه إن كان فعل الإضاءة لازماً ومفعول به إن كان متعداً.

(فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ، مِنْهُمَا وَاحِدٌ) من المصباحين يضيء له (حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ) إكراما لهما ببركة بينهما آية له ﷺ وإظهار السر قوله ﷺ : «بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة» فجعل لهما في الدنيا ممّا اذخر في الآخرة وفي الحديث دلالة ظاهرة لكرامة الأولياء وردّ على من ينكر ذلك وقد وقع مثل هذا قديماً وحديثاً، أمّا قديماً فمن ذلك ما ذكره ابن عساكر وغيره عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِيَدِهِ عَرَجُونَ فَأُضَاءَ الْعَرَجُونَ وَفِي دَلَائِلِ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَبَسَ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ أَبَا عَبَسَ كَانَ يَصَلِّيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى بَنِي حَارِثَةَ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ مَطِيرَةٍ فَنُورَتْ لَهُ عَصَاهُ حَتَّى دَخَلَ دَارَ بَنِي حَارِثَةَ.

ومن حديث كثير بن زيد، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَفَرْنَا فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فَأُضَاءَتْ أَصَابِعِي حَتَّى جَمَعُوا عَلَيْهَا وَمَا هَلَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَإِنَّ أَصَابِعِي لَتُنِيرُ وَفِي لَفْظِ نَفَرْتُ دَوَابْنَا وَنَحْنُ فِي مَشَقَّةِ الْحَدِيثِ وَإِمَّا حَدِيثًا فَمِنْ ذَلِكَ مَا ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ الثَّقَاتِ أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ الشَّيْخِ الْأَمَامِ الْعَلَّامَةِ حَسَامِ الدِّينِ الرَّهَائِيِّ مُصَنِّفِ الْبَحَارِ وَغَيْرِهِ

80 - باب الخَوْخَةِ وَالْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ⁽¹⁾

466 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ،

في وليمة بمدينة عینتاب وكانت في ليلة مظلمة شاتئة فلما تفرّقوا أراد جماعة أن ينوروا على الشيخ إلى باب داره لشدة الظلمة فما رضي بذلك فردّهم فرجعوا وتبعه جماعة من بعد فقالوا وهم يحلفون أنّهم شاهدوا نورين عظيمين مثل: الفوانيس: أحدهما: عن يمين الشيخ.

والآخر: عن شماله فلم يزل معه إلى أن وصل إلى باب داره فلما فتح الباب ودخل الشيخ ارتفع التّوران ولقد أخبروا عنه بكرامات أخرى غير ذلك وهو أحد مشايخي الذين أخذت عنهم العلم وانتفعت منهم.

80 - باب الخَوْخَةِ وَالْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ

(باب الخَوْخَةِ) بفتح الخاء المعجمة باب صغير قد يكون بمصرع وقد لا يكون وإنما أصلها فتح في حائط قاله ابن قرقول.

(وَالْمَمَرِّ) بفتح الميمين وتشديد الراء موضع المرور (فِي الْمَسْجِدِ) أي: الكائنين فيه والظاهر أنّ مراد المؤلف رحمه الله في وضع هذه الترجمة هو الإشارة إلى جواز اتخاذ الخوخة والممرّ لأنّ حديث الباب يدلّ على ذلك. (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر السين المهملة ثم نونين بينهما ألف.

(1) قال محمد بن زكريا الكاندهلوي: الظاهر عندي أن الممر اسم ظرف عطف تفسير للخوخة، فإنها قد تكون صغيرة جدا تكفي للضوء فقط، وقد تكون كبيرة يمر الناس منها، قال الكرمانى: الخوخة - بفتح المعجمة - الباب الصغير، وقال الجوهرى: هي كوة في الجدار تؤدي إلى الضوء اهـ.

وعلى هذا فكأن الإمام البخاري أشار عندي بلفظ: الممر، إلى أن المراد بالخوخة الباب الصغير، وعلى هذا فلا يشكل على الإمام تكرار الترجمة، فإنه تقدم قريباً (باب المرور في المسجد) فلو جعل الممر مصدراً ميميا بمعنى المصدر - كما عليه عامة الشراح وعليه بنى الشيخ - قدس سره - تقريره يلزم تكرار الترجمة، وإذا أثبت المصنف جواز المرور فيما مضى، فأى فاقة له لإنباته مرة أخرى، فالظاهر عندي ههنا جواز فتح الباب في المسجد دفعا لما يتوهم من نسخه بظاهر الحديث كما أفاده الشيخ قدس سره، ويؤيد الشيخ - قدس سره - ما قال الكرمانى، فإن قلت: لفظ هذا المسجد، هل دل على اختصاص حكم سد الأبواب بمسجده ﷺ أو هو متناول جميع المساجد؟ قلت: اللفظ لا يتناول إلا ذلك المسجد الشريف اهـ.

وهذا أيضاً يؤيد عدم النسخ بل الظاهر منه أن الأمر بسد الخواجات لإظهار فضيلة أبي بكر.

قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَأَخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ»، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: مَا يُبْكِي هَذَا الشَّيْخَ؟ إِنْ يَكُنِ اللَّهُ خَيْرَ عَبْدًا

(قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) فضم الفاء وفتح اللام وفي آخره حاء مهملة هو ابن سلمان وكان اسمه عبد الملك وفليح لقبه فغلب على اسمه واشتهر به.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة سالم بن أبي أمية، (عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ) بالتصغير فيهما أبي عبد الله المدني مات بالمدينة سنة خمس ومائة.

(عَنْ بُسْرِ) بضم الموحدة وسكون السين المهملة وفي آخره راء (ابن سَعِيدٍ) وسقط في رواية ذكر بسر بن سعيد وفي رواية وبسر بن سعيد فعلى هذا يكون أبو النظر سمعه من شيخين حدّثه كل منهما به عن أبي سعيد فحذف العاطف خطأ من محمد بن سنان أو من فليح وهو من تابعي المدينة كان من العباد المنقطعين وأهل الزهد في الدنيا مات بها سنة مائة.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) سعد بن مالك رضي الله عنه وقد أخرج هذا الحديث المؤلف في فضل أبي بكر رضي الله عنه وأخرجه مسلم أيضًا في الفضائل.

(قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ) في مرض موته الذي مات فيه كما سيجيء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما (فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ») أي: عند الله في الآخرة، (فَأَخْتَارَ) العبد (مَا عِنْدَ اللَّهِ) وسقط في رواية فاختار ما عند الله، (فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ) وفي رواية أبو بكر الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه.

(فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: مَا) أي: أي شيء (يُبْكِي) من البكاء (هَذَا الشَّيْخَ؟) نصب على أنه مفعول يبكي.

(إِنْ يَكُنِ اللَّهُ) بكسر همزة إن الشرطية وجزم يكن على أنه فعل الشرط.
(خَيْرَ) على البناء للفاعل من التمييز (عَبْدًا) وفي رواية إن يكن لله عبد

بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْعَبْدَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا، قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَبْكُ، إِنَّ أَمَنَ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ،

خير على البناء للمفعول وإن حرف شرط ويكون فعل شرط على حالهما وعلى التقديرين الجزاء محذوف لدلالة السياق عليه. وفي رواية أخرى أن يكن بفتح الهمزة أي لأجل كون الله تعالى خير عبد أو لأجل كون الله عبد خير فيشكل في الجزم في يكن ويوجه بأنه سكن مع الناصب للوقوف فأشبهه المجزوم فحذفت الواو كما تحذف في المجزوم وفي رواية أخرى إن يكن عبدًا خير (بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ) تَعَالَى، (فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ) وسقط في رواية الأصيلي وابن عامر قوله فاختار ما عند الله، (فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْعَبْدَ) المخير الذي اختار ما عند الله.

(وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه (أَعْلَمَنَا) حيث فهم أنه ﷺ يفارق الدنيا فبكى حزنا على فراقه وإنما قَالَ عبدا على سبيل الإيهام ليظهر فيهم أهل المعرفة ونباهة أصحاب العرفان في تفسير هذا المبهم فلم يفهم المقصود غير صاحبه الخصيص به فَقَالَ فدينك بابائنا وأمهاتنا كما جاء في رواية أخرى.

فَقَالَ وفي رواية: (قَالَ) ﷺ: (يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَبْكُ) واختصه بالخصوصية العظمى فَقَالَ: (إِنَّ أَمَنَ) بفتح الهمزة والميم وتشديد النون (النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه قال الخطابي: أي أكثرهم جودًا وسماحة بنفسه وماله وليه هو من المَن الذي هو الاعتداد بالصنعة لأنه مبطل للثواب ولا مَنَّة لأحد عليه ﷺ بل المنة لله ولرسوله في قبول ذلك وعلى جميع الخلق قال والمَن في كلام العرب الإحسان قال الله تعالى: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ﴾ [ص: 39] وقال تعالى ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْكَرُ﴾ [المدثر: 6] أي: لا تعط لتأخذ أكثر مما أعطيت وَقَالَ القرطبي هو من الامتنان ومعناه أَنَّ أبا بكر رضي الله عنه له من الحقوق ما لو كان لغيره لأَمَنَ بها وذلك لأنه بادر بالتصديق ونفقة المال وبالملازمة والمصاحبة إلى غير ذلك بانشرح صدر ورسوخ علم بأنَّ الله ورسوله لهما المنة في ذلك والفضل لكن رسوله الله ﷺ بجميل أخلاقه وكرم أعراقه اعترف بذلك عملاً بشكر المنعم وفي جامع الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ما لأحد عندنا يد إلا كافأناه ما خلا أبا بكر فإنَّ له عندنا يدًا يكافئه الله بها يوم القيامة.

وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ،

(وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا) أي: مخاللا يخاللني ويوافقني في خلالي ويسايرني في طريقي من الخل وهو الطريق في الرمل. أو الخليل هو الذي يسد خللك كما تسد خلله أو يداخلك خلال منازلك وحجبك وقيل أصله الخلعة الانقطاع فخليل الله المنقطع اليه.

وَقَالَ ابن فورك تخلّه صفاء المودة بتخلّل الأسرار وقيل الخليل من لا يتسع قلبه لغير خليله. وَقَالَ القاضي عياض أصل الخلعة الافتقار والانقطاع فخليل الله هو المنقطع إليه الذي قصر حاجته عليه وقيل الخلعة الاختصاص بأصل الاصطفاء وسمي إبراهيم عليه الصلاة والسلام خليل الله لأنه والى فيه وعادى فيه وقيل سمي به لأنه تخلّل بخلال حسنة وأخلاق كريمة وخلّ الله جعله إماماً لمن بعده.

(مِنْ أُمَّتِي) وفي رواية لو كنت من أمتي خليلًا وزعم السفاسقي أنه كان اتخذ خليلًا في الملائكة ولذلك قَالَ لو كنت متخذًا خليلًا من أمتي ويردّه قوله ﷺ في رواية أخرى ولكن صاحبكم خليل الرحمن وفي رواية أخرى لو كنت متخذًا خليلًا غير ربي (لَاتَّخَذْتُ) منهم (أَبَا بَكْرٍ) رضي الله عنه يعني خليلًا كما في رواية ومعنى الحديث أن أبا بكر رضي الله عنه يستأهل أن اتخذه خليلًا لولا المانع وهو إن امتلأ قلبه ﷺ بما تخلّله في معرفة الله ومحبه وموافقته ومراقبته حتى كأنها خرجت أجزاء قلبه بذلك فلم يتسع قلبه لخلعة غير الله وعلى هذا فلا يكون الخليل إلا واحدًا وفي لم ينته إلى ذلك ممن تعلق به فهو حبيب لا خليل ولذلك اثبت ﷺ لأبي بكر وعائشة رضي الله عنهما أنهما أحبّ الناس إليه ونقى عنهما الخلعة التي هي فوق المحبة وقد اختلف أرباب القلوب في ذلك فذهب الجمهور إلى أن الخلعة أعلى تمسكا بهذا الحديث وذهب ابن فورك إلى أن المحبة أعلى لأنها صفة نبينا ﷺ وهو افضل من الخليل وقيل هما سواء فلا يكون الخليل إلا حبيبًا ولا الحبيب إلا خليلًا، وقيل: معنى الحديث لو كنت اخصّ احدا بشيء من العلم دون الناس لخصصت به أبا بكر لأن الخليل في تفرّد بخله من الفضل لا يشركه فيها احد، وقيل: معنى الحديث لو كنت منقطعًا إلى غير الله لانقطعت إلى أبي بكر رضي الله عنه لكن هذا ممتنع لامتناع ذلك فإن قيل قَالَ بعض الصحابة سمعت خليلي ﷺ فالجواب أن الانقطاع إلى النبي ﷺ انقطاع إلى الله تعالى وفي حكم ذلك.

وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ، لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ بَاب

(وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الْإِسْلَامِ) كذا في رواية الاكثرين وفي رواية الأصيلي خوّة الإسلام بلا همزة قَالَ الكرمانى وتوجيهه أن يقال نقلت حركة الهمزة إلى نون لكن وحذف الهمزة فعرض بعد ذلك استئصال ضمة بين كسرة وضمة فسكن النون تخفيفا فصار ولكن خوّة الإسلام ثم نقل عَنْ ابن مالك أن فيه ثلاثة أوجه سكون النون وثبوت الهمزة بعدها مضمومة وضم النون وحذف الهمزة وسكونه وحذف الهمزة فالأول أصل والثاني فرع والثالث فرع فرع انتهى .

وَقَالَ محمود العيني : كلّ هذا تكلف خارج عَنِ القاعدة ولكن الوجه أن يقال إنّ لكن على حالها ساكنة النون وحذفت الهمزة من آخره اعتبارا ولهذا قَالَ ابن التين رويناه بغير همزة ولا أصل لهذا ولكن الهمزة سقطت هنا وهي ثابتة في باقي المواضع ثم إن قوله أخوة الإسلام كلام اضافي مبتدأ خبره محذوف، أي : ولكن أخوة الإسلام أفضل يدلّ عليه قوله في الحديث الآتي ولكن خلة الإسلام أفضل فإن قيل فما المفضل عليه إذ ليس المراد تفضيل الأخوة والمودة على الخلة فالجواب أن المراد به الزيادة المطلقة فافهم .

(وَمَوَدَّتُهُ) أي : مودة الإسلام عطف على أخوة الإسلام والفرق بين الخلة والمودة مع أنهما بمعنى واحد بدليل قوله الآتي ولكن خلة الإسلام باعتبار المتعلق فالمثبتة كانت بحسب الإسلام والدين والمنفعة ما كانت بجهة أخرى وقد قيل إنّ الخلة أخصّ وأعلى مرتبة من المودة فنفي الخاص وأثبت العام فإن قيل المراد من السياق افضلية أبي بكر رضي الله عنه والصحابة كلهم رضي الله عنهم داخلون تحت أخوة الإسلام فمن أين لزم افضليته؟ فالجواب انها تعلم مما قبله ومما بعده على أنّ المودة اسلامية متفاوتة بحسب التفاوت في اعلاء كلمة الله وتحصيل الثواب ولا ريب أن الصديق رضي الله عنه كان أفضل الصحابة من هذه الحيثية.

(لَا يَبْقَيْنَ) بالبناء للفاعل من البقاء والنون مشددة للتأكيد.

(فِي الْمَسْجِدِ بَاب) بالرفع على أنه فاعل لا يبقين والنهي راجع إلى المكلفين لا إلى الباب فكفى بعدم البقاء عَن عدم الإبقاء لأنه لازم له كأنه قَالَ لا يبقيه أحد حتّى لا يبقى وذلك كما يقال لا أرينك ههنا أي : لا تقعد عندي حتّى لا أراك

إِلَّا سُدَّ، إِلَّا بَاب أَبِي بَكْرٍ⁽¹⁾.

وفي بعض النسخ لا يبقين على البناء للمفعول من الابقاء والنون على حالة مشددة وباب ناب عَنْ الفاعل.

(إِلَّا سُدَّ) استثناء مفرغ تقديره لا يبقين باب بوجه في الوجوه إِلَّا بوجه السدّ أو يكون التقدير إِلَّا بَابًا سد حتى لا يقع الفعل مستثنى ومستثنى منه فافهم.

(إِلَّا بَاب أَبِي بَكْرٍ) رضي الله عنه بالنصب على الاستثناء أو بالرفع على البدل ومن فوائد هذا الحديث: ما قاله الخطابي من أن أمره ﷺ بسد الأبواب الشارعة إلى المسجد غير باب أبي بكر يدل على اختصاص شديد له رضي الله عنه وإكرام لأنهما كانا لا يفترقان وقد أفرد به بأمر لا يشارك فيه أحد فأولى ما يصرف اليد التأويل فيه الخلافة وقد أكد الدلالة عليها بأمره آياه بالامامة في الصلاة التي بنى لها المسجد ولأجلها يدخل من أبوابه قَالَ ولا أعلم في إثبات القياس أقوى من إجماع الصحابة على استخلاف أبي بكر مستدلين في ذلك باستخلافه ﷺ إياه في أعظم أمور الدين وهو الصلاة فقاموا عليها سائر الأمور وكأنه ﷺ كان يخرج عَنْ باب بيته وهو في المسجد للصلاة فلمّا غلق الأبواب إِلَّا باب أبي بكر رضي الله عنه دلّ على أنّه يخرج منه إليه للصلاة فكأنه ﷺ امر بذلك دلالة على أنّه يفعل من بعده هكذا فإن قيل روي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أنّه ﷺ قَالَ: «سَدُّوا الأبواب إِلَّا باب عليّ» رضي الله عنه.

فالجواب: أنّه قَالَ الترمذي هو غريب وَقَالَ البخاري حديث إِلَّا باب أبي بكر أصحّ وَقَالَ الحاكم تفرّد به مسكين بن بكر الحراني عَنْ شعبة وَقَالَ ابن عامر وهو وهم قَالَ صاحب التوضيح وتابعه إبراهيم بن المختار.

ومنها: التعريف بالعلم للناس وإن قل فهماءهم خشية أن يدخل عليهم مساءة أو حزن.

ومنها: أنّه لا يستحق أحد العلم حقيقة إِلَّا من فهم والحافظ لا يبلغ درجة الفهم وإنما يقال للحافظ عالم بالنص لا بالمعنى.

ومنها: أن أبا بكر رضي الله عنه أعلم الصحابة رضي الله عنهم.

467 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، عَاصِبٌ رَأْسُهُ بِخِرْقَةٍ، فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَّنَ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ

ومنها: الحض على اختيار ما عند الله تعالى والزهد في الدنيا والاعلام بمن اختار ذلك في الصالحين.

ومنها: أن على السلطان شكر من أحسن صحبته ومعاونته بنفسه وماله اختصاص بالفضيلة التي لم يشاركه فيها غيره كما خصه ﷺ بما لم يجعله لغيره حيث جعل باباه في المسجد يخلفه ونحوها إلا من في الإمامة فيخرج من بيته إلى المسجد كما كان ﷺ يخرج ومنع الناس كلهم من ذلك دليل على خلافته بعده ﷺ ومنها ائتلاف النفوس بقوله: «ولكن أخوة الإسلام أفضل». ومنها أن المساجد تصان عن تطرق الناس إليها في خوات ونحوها إلا من أبوابها إلا عن حاجة مهمة ومنها أن الخليل فوق الصديق والأخ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ) بفتح الجيم وسكون العين المهملة وبالفاء المسندي، (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ) بفتح الجيم، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) جرير بن حازم بالحاء المهملة وبالزاي العتكي بفتح المهملة والفوقانية البصري من ثقات المسلمين ولما اختلط حجه أولاده.

(قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى) بفتح التحتانية واللام وإسكان المهملة بينهما (ابْنُ حَكِيمٍ) بفتح المهملة وبالكاف المكي الثقفي سكن البصرة ومات بالشام.

(عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس رضي الله عنهم، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، (قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية خرج النبي ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ) حال كونه (عَاصِبٌ رَأْسُهُ بِخِرْقَةٍ) وفي رواية عاصب رأسه بالإضافة قَالَ ابْنُ التَّيْنِ عَصَبَ رَأْسَهُ تَعْصِيْبًا وذلك صاحب دستور اللغة عصب بالتخفيف أَيضًا فَقَالَ عَصَبُ أَي: شَذَّ ذَكَرَهُ فِي بَابِ فَعَلٍ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل.

(فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ) تَعَالَى عَلَى اتِّصَافِهِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، (وَأَثْنَى عَلَيْهِ) عَلَى تَنْزِهِ عَنْ صِفَاتِ النِّقْصَانِ، (ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ) أَي: الشَّأْنُ (لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَّنَ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ) أَي: أَبْذَلَ لِنَفْسِهِ وَأَعْطَى لِمَالِهِ.

مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خُلَّةُ الْإِسْلَامِ⁽¹⁾ أَفْضَلُ،

(مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ) بفتح القاف وتخفيف الحاء المهملة وبعد الالف فاء واسمه عثمان بن عامر التميمي رضي الله عنهما اسلم يوم الفتح وعاش إلى خلافة عمر رضي الله عنه مات وله سبع وتسعون سنة وليس في الصحابة من في نسله ثلاثة بطون صحابييون إلا هو ثم إن في حديث أبي سعيد السابق إن أمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر والفرق بين العبارتين أن العبارة الأولى ابلغ من العبارة الثانية لأنها يحتمل أن يكون له من يساويه في السنة إذ المنفي الافضلية لا المساواة.

(وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ مِنْهُمْ) خَلِيلًا، وَلَكِنْ خُلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ) أي: فاضله إذ المقصود أن الخلّة بالمعنى الأول أعلى مرتبة وافضل من كلّ خلّة.

(1) هذه الخلّة لما كانت مبنية على الإسلام ومعلوم أن إسلام أبي بكر في أعلى مراتبه، فلا أن تكون الخلّة المبنية على هذا في أعلى مراتب الخلّة، ولا يرد عليه حينئذ أن خلّة الإسلام حاصلة لجميع المسلمين إذ تفاوتها باعتبار تفاوت مراتب الإسلام، ولا شك أن أبا بكر أفضل المسلمين من أمته ﷺ، وفي «الكرمانى»: قال الزمخشري: الخليل: المخال، وهو الذي يخالك أي يوافقك في خلالك، أو يسايرك في طريقك، من الخل وهو الطريق في الرمل، أو يسد خلك أو يداخلك خلال منازلك، وقيل: أصل الخلّة الانقطاع، فخليل الله: المنقطع إليه. وقال عياض: أصل الخلّة الافتقار والانقطاع، فخليل الله أي المنقطع إليه لقصر حاجته عليه، وقيل: الخلّة: الاختصاص بأصل الاصطفاء، وقال ابن فورك: الخلّة صفاء المودة بتخلل الأسرار، وقيل: الخليل من لا يتسع قلبه لغير الخليل، ومعنى الحديث: لو كنت منقطعاً إلى غير الله لانقطعت إلى أبي بكر، لكن هذا ممتنع، أو لو اتسع قلبي لغير الله لاتسع له، ونحو ذلك. فإن قلت: قال بعض الصحابة: سمعت خليلي ﷺ، قلت: لا بأس بالانقطاع إلى النبي ﷺ، لأن انقطاع إلى الله تعالى، أو في حكم ذلك، انتهى بزيادة من «العيني». وزاد أيضاً: فمعنى الحديث أن أبا بكر متأهل لأن يتخذه ﷺ خليلاً لولا المانع المذكور وهو أنه امتلأ قلبه بما تخلله من معرفة الله ومحبته ومراقبته، حتى كأنها مزجت أجزاء قلبه بذلك، فلم يتسع قلبه لخليل آخر فعلى هذا لا يكون الخليل إلا واحداً ومن لم ينته إلى ذلك من تعلق القلب به فهو حبيب ولذلك أثبت لأبي بكر وعائشة أنهما أحب الناس إليه ونفى عنهما الخلّة التي هي فوق المحبة. وقد اختلف أرباب القلوب في ذلك فذهب الجمهور إلى أن الخلّة أعلى تمسكاً بهذا الحديث، وذهب ابن فورك إلى أن المحبة أعلى، لأنها صفة نبينا محمد ﷺ وهو أفضل من الخليل، وقيل: هما سواء فلا يكون الخليل إلا حبيباً ولا الحبيب إلا خليلاً اهـ.

سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، غَيْرَ خَوْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ⁽¹⁾.

81 - باب الأَبْوَابِ وَالْغَلَقِ لِلْكَعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ⁽²⁾

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ:

(سُدُّوا) بضم السين والdal المهملتين (عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، غَيْرَ خَوْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ) وفي رواية إلا خوخة أبي بكر بدل غير والظاهر أن المراد بهذا المسجد هو المسجد النبوي المدني لا غير قَالَ الكرمانى وفي الحديث جواز الخطبة قاعدًا وَقَالَ محمود: المعنى هذه الخطبة لم تكن واجبة وباب التطوع واسع.

81 - باب الأَبْوَابِ وَالْغَلَقِ لِلْكَعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ

(باب) اتخاذ (الأَبْوَابِ وَالْغَلَقِ) بتحريك اللام الغلاق وهو ما يغلق به الباب (لِلْكَعْبَةِ وَ) غيرها من (الْمَسَاجِدِ) لأجل صونها عما لا يصلح فيها ولأجل حفظ ما فيها.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي: البُخَارِيُّ رحمه الله وسقط هذا عن ابن عامر والأصيلي، (وَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو الجعفي المسندي الذي مضى ذكره.

(1) أطرافه 3656، 3657، 6738 - تحفة 6277.

(2) بالمعجمة واللام المفتوحتين المغلاق وهو ما به الباب، وفسره شيخ الإسلام بالقفل، وفي «فيض الباري»: الغلق ترجمته: روك يعني قفل، يا بلائي، يا جنخني. قال العيني: أي هذا باب في بيان اتخاذ الأبواب للكعبة ولغيرها من المساجد لأجل صونها عما لا يصلح فيها، ولأجل حفظ ما فيها من الأيدي العادية، ولهذا قال ابن بطلال: اتخاذ الأبواب للمساجد واجب، وعلى الوجوب بما ذكرنا اهـ.

قلت: ولا يبعد عندي أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى أن ذلك لا يدخل في قوله عز اسمه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة: 114] الآية.

وقال الحافظ في حديث الباب: قال ابن بطلال: الحكمة في غلق الباب حيثئذ لثلا يظن الناس أن الصلاة فيه سنة فيلتزمون ذلك، كذا قال، ولا يخفى ما فيه، وقال غيره: يحتمل أن يكون ذلك لثلا يزدحموا عليه لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله ليأخذوها عنه، أو يكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه، وإنما أدخل معه عثمان لثلا يظن أنه عزل عن ولاية الكعبة، وبلا لا وأسامة لملازمتها خدمته، وقيل: فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها، لأن الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لا يصح اهـ.

قلت: وهذه المصالح التي ذكرها الحافظ في الحديث يمكن إجراؤها في الترجمة أيضًا.

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: «يَا عَبْدَ الْمَلِكِ، لَوْ رَأَيْتَ مَسَاجِدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبْوَابَهَا»⁽¹⁾.

468 - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ، وَقُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ فَدَعَا عُثْمَانَ بْنَ طَلْحَةَ

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) بالجيمين على صيغة التصغير هو عبد الملك بن جريج وقد تقدم في باب غسل الحائض.

(قَالَ) أي: أنه (قَالَ لِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم وفتح اللام هو عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبي مليكة واسم أبي مليكة زهير بن عبد الله التيمي الأحول المكي القاضي، وقد مر في باب خوف المؤمن أن يحبط عمله ولفظ قَالَ لِي: أخط درجة من حدثني وأخبرني لأنه قد يكون على سبيل المحاورة والمذاكرة لا على النقل والتحميل.

(يَا عَبْدَ الْمَلِكِ، لَوْ رَأَيْتَ مَسَاجِدَ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (وَأَبْوَابَهَا) لرأيت عجباً وحسناً لإتقانها أو نظافتها فحذف الجواب ويحتمل أن يكون لو للتمني فلا يحتاج إلى الجواب وهذا يدل على أن هذه المساجد كانت لها أبواب وأغلاق بأحسن ما يكون ولكن كانت في الوقت الذي قَالَ ابن أبي مليكة ذلك لابن جريج خربت واندرست.

(حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ) بضم النون مُحَمَّد بن الفضل السدوسي البصري. (وَقُتَيْبَةُ) وفي رواية: وقُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، (قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ) وفي رواية حَمَّاد بن زيد، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما ورواة هذا الإسناد ما بين بصري ومدني، وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي والحج والجهاد أيضاً وأخرجه مسلم في الحج وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ) عام الفتح (فَدَعَا عُثْمَانَ بْنَ طَلْحَةَ) ابن أبي طلحة عبد الله بن عبد العزى العبدي الحنفي قتل أبوه وعمه يوم أحد كافرين في جماعة في بني عَمَّها وهاجر هذا مع خالد بن الوليد وعمرو ودفع النَّبِيُّ ﷺ إليه

فَفَتَحَ الْبَابَ فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، ثُمَّ أُغْلِقَ الْبَابَ، فَلَبِثَ فِيهِ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَجُوا قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَبَدَرْتُ فَسَأَلْتُ بِلَالًا فَقَالَ: صَلَّى فِيهِ، فَقُلْتُ: فِي أَيِّ؟ قَالَ: بَيْنَ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ،

وإلى ابن عمّه شيبه بن عثمان مفتاح الكعبة.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ أَسْلَمَ فِي هَدَنَةِ الْحَدِيدِيَّةِ وَجَاءَ يَوْمَ الْفَتْحِ بِمِفْتَاحِ الْكَعْبَةِ وَفَتَحَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَذُوهَا يَعْنِي الْمِفْتَاحَ يَا آلَ أَبِي طَلْحَةَ خَالِدَةُ تَالِدَةٌ لَا يَنْزَعُهَا مِنْكُمْ إِلَّا ظَالِمٌ، ثُمَّ نَزَلَ الْمَدِينَةَ فَأَقَامَ بِهَا إِلَى وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى مَكَّةَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ.

(فَفَتَحَ الْبَابَ) أَيِ: بَابِ الْكَعْبَةِ، (فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَ) دَخَلَ مَعَهُ (بِلَالٌ) لَكُونَهُ مُؤَذِّنُهُ وَخَادِمُ أَمْرِ صَلَاتِهِ وَقَدْ مَرَّ ذَكَرُهُ فِي بَابِ عِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ.

(وَ) دَخَلَ مَعَهُ أَيْضًا (أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ) لِأَنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى خِدْمَتَهُ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ.

(وَ) دَخَلَ مَعَهُ أَيْضًا (عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ) لِثَلَا يَتَوَهَّمُ النَّاسُ أَنَّهُ ﷺ عَزَلَهُ عَنِ سِدَانَةِ الْبَيْتِ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُومُ بِفَتْحِ الْبَابِ وَإِغْلَاقِهِ.

(ثُمَّ أُغْلِقَ الْبَابَ) لِثَلَا يَزِدُّهُمْ النَّاسُ عَلَيْهِ لِتَوَفُّرِ دَاعِيِهِمْ عَلَى مِرَاعَاةِ أَفْعَالِهِ لِأَخْذِهَا عَنْهُ وَلِيَكُونَ ذَلِكَ: أَسْكَنَ لِقَلْبِهِ وَأَجْمَعَ لَخُشُوعِهِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَابْنُ بَطَالٍ: إِنْ إِغْلَاقُ بَابِ الْكَعْبَةِ كَانَ لِثَلَا يَكْرَهُ النَّاسُ عَلَيْهِ فَيَصِلُوا بِصَلَاتِهِ ﷺ وَيَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فِي الْمَنَاسِكِ كَمَا فَعَلَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ حَيْثُ لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ خَشْيَةً أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْهِمْ وَقِيلَ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِیَتِمَكَّنَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي جَمِيعِ جِهَاتِهَا لِأَنَّ الصَّلَاةَ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ وَهُوَ مَفْتُوحٌ لَا تَصَحُّ وَفِيهِ تَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ أَغْلَقَ رُوِّثِي مَجْهُولًا وَالْبَابُ مَرْفُوعًا وَمَعْلُومًا وَالْبَابُ مَنْصُوبًا.

(فَلَبِثَ) ﷺ (فِيهِ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَجُوا قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَبَدَرْتُ) أَيِ: أَسْرَعْتُ، (فَسَأَلْتُ بِلَالًا) عَمَّا فَعَلَ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ.

(فَقَالَ: صَلَّى فِيهِ، فَقُلْتُ: فِي أَيِّ؟) بِالتَّنْوِينِ أَيِ: فِي أَيِّ نَوَاحِيهِ، (قَالَ: بَيْنَ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ عَلَى وَزْنِ أَفْعَوَالَةٍ وَقِيلَ فَعْلَوَانَةٌ وَقِيلَ أَفْعَلَانَةٌ.

قَالَ: ابْنُ عُمَرَ: فَذَهَبَ عَلَيَّ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى ⁽¹⁾.

82 - باب دُخُولِ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدِ

469 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ،

(قَالَ: ابْنُ عُمَرَ: فَذَهَبَ عَلَيَّ) أي: فات مني (أَنْ أَسْأَلَهُ) بفتح أن المصدرية (كَمْ صَلَّى) ومن فوائد الحديث ما قاله ابن بطال في وجوب اتخاذ الأبواب للمساجد ومنها أَنَّ المستحبَّ لمن يدخل أن يصلي بين الأسطوانتين كما فعل النبي ﷺ وسيجيء في كتاب الحج عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سأل بلالا هل صلى رسول الله ﷺ فيه؟ قَالَ نعم بين العمودين اليمانيين وفي لفظ آخر جعل عمودين عن يساره وعمودًا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى وفي لفظ فمكث في البيت نهارًا طويلاً ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقتهم فوجدت بلالا قائماً وراء البيت فقلت له أين صلى؟ فَقَالَ: بين ذينك العمودين المقدمين قَالَ: ونسيت أن أسأله كم صلى؟ وعند المكان الذي صلى فيه مرمرة حمراء وروي من حديث عثمان بن طلحة بسند صالح أَنَّ النبي ﷺ دخل البيت فصلى ركعتين بين الساريتين وفي فوائد سَمَوِيه أَنَّ عبد الرحمن بن الوضاح قَالَ: قلت لشيبة زعموا أَنَّ النبي ﷺ دخل الكعبة فلم يصل فيها قَالَ: كذبوا وأبى فقد صلى بين العمودين ثم الصق بها بطنه وظهره.

82 - باب دُخُولِ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدِ

(باب دُخُولِ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) المقبري (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا) فرسانًا (قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: جهة (نَجْدٍ) وهو ما ارتفع من تهامة إلى العراق، (فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ) بضم أولهما وتخفيف ثانيهما،

(1) أطرافه 397، 504، 505، 506، 1167، 1598، 1599، 2988، 4289، 4400 - تحفة

فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ⁽¹⁾.

83 - بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسَاجِدِ

470 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ،

(فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ) لينظر حسن صلاة المسلمين واجتماعهم عليها فيرق قلبه والحديث بعينه قد تقدم في باب الاغتسال إذا أسلم وكذا رجال إسناده غير أن هناك عن عبد الله بن يوسف عن الليث بن سعد وههنا عن قتيبة بن سعيد عنه واختصره هنا مقتصرًا على مراد الترجمة وهو دخول المشرك المسجد وفيه مذاهب وقد تقدم التفصيل في ذلك.

83 - بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسَاجِدِ

(بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسَاجِدِ) وفي رواية في المسجد هل يجوز أو لا؟ كرهه مالك مطلقًا سواء كان في العلم أو في غيره وفرق غيره بين ما يتعلق بغرض ديني أو نفع دنيوي وبين ما لا فائدة فيه وساق المؤلف رحمه الله في الباب حديث عمر الدال على المنع وحديث كعب الدال على عدم المنع إشارة منه إلى المنع فيما لا منفعة فيه وعدمه فيما تلجئ الضرورة إليه وقد تقدم البحث فيه في باب التقاضي والملازمة في المسجد.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني وفي رواية علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع المدني، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُعَيْدُ) بضم الجيم وفتح المهملة مصغراً وربما له الجعد مكبرا وهو اسمه الأصلي وكذا وقع في رواية الإسماعيلي.

(ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن أوس وهو ثقة روى له مسلم حديثا واحداً عن السائب، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ) بفتح الخاء المعجمة وفتح الصاد والمهملة وبالفاء على صيغة التصغير الكوفي المدني ابن أخي السائب

عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ فَحَصَبَنِي رَجُلٌ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَأَتِنِي بِهِذَيْنِ، فَجِئْتُهُ بِهِمَا، قَالَ: مَنْ أَنْتُمْ؟ - أَوْ مِنْ أَيْنَ أَنْتُمْ؟ - قَالَا: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ، قَالَ: «لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمَا، تَرَفَعَانِ

المذكور فيه وخصيفة جدّه وأبوه عبد الله بن خصيفة وقد نسب إلى جده.

(عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ) بالسّين المهملة هو ابن أخت النمر الكندي الصحابي رضي الله عنه وقد مرّ في باب فضل استعمال وضوء الناس وروى الجعيد عن السائب بدون الواسطة وهنا روي عنه بواسطة يزيد وصح سماع الجعيد عن السائب كما تقدم في الطهارة فلا يكون هذا الاختلاف قادحاً.

وروى عبد الرزاق من طريق أخرى عن نافع قَالَ كَانَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَا تَكْثُرُوا اللَّغَطَ فَدْخَلَ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ قَدْ ارْتَفَعَتِ اصْوَاتُهُمَا فَقَالَ: إِنَّ مَسْجِدَنَا هَذَا لَا يَرْفَعُ فِيهِ الصَّوْتُ لِحَدِيثٍ فِيهِ انْقِطَاعٌ لِأَنَّ نَافِعًا لَمْ يَدْرِكْ بِهَذَا الزَّمَانَ.

(قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا) بالقاف وفي نسخة: نائماً بالنون ويؤيده ما رواه الاسماعيلي عن أبي يعلى نا محمد بن عباد، نا حاتم بن إسماعيل، عن الجعيد عن السائب قال كنت مضطجعاً (فِي الْمَسْجِدِ فَحَصَبَنِي) من حصبت الرجل أحصبه بالكسر، أي: رميته بالحصباء.

(رَجُلٌ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رضي الله عنه ويروى فإذا عمر بن الخطاب فعمر مبتدأ خبره محذوف إلى حاضر أو واقف.

(فَقَالَ) أي: عمر رضي الله عنه لي: (اذهب) يا سائب (فأتني بهذين) أي: بهذين الشخصين وكانا ثقفين كذا في رواية عبد الرزاق.

(فَجِئْتُهُ بِهِمَا قَالَ) وفي رواية فَقَالَ: (مَنْ) وفي رواية ممن (أَنْتُمْ؟ - أَوْ مِنْ أَيْنَ أَنْتُمْ؟ - قَالَا: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ) أي: من بلاد ثقيف.

(قَالَ) عمر رضي الله عنهما: (لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ) أي: المدينة (لَأَوْجَعْتُكُمَا) وزاد الإسماعيلي: جلداً.

(تَرَفَعَانِ) خطاب لهما كأنهما قالا: لِمَ توجعنا وما ذنبنا؟ فَقَالَ: لأنكما

أَصَوَاتُكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»⁽¹⁾.

471 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ،

ترفعان (أَصَوَاتُكُمَا) من قبيل قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: 4] وإنما عبر بلفظ الجمع في المضاف لأن المضاف المثنى معنى إذا كان جزءاً ما أضيف إليه فالأصح أن يذكر بلفظ الجمع كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ ويجوز إفراده نحو اكلت رأس شاتين والتثنية مع أصالتها قليلة الاستعمال وإن لم يكن جزءه فالأكثر مجيئه بلفظ التثنية نحو سلَّ الزيدان سيفيهما فإن أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع كما في قوله عليه السلام: يعذبان في قبورهما.

(فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية في مسجد النبي ﷺ) وإنما أنكر عمر رضي الله عنه منهما ما نكر لأنهما رفعاً أصواتهما فيما لا يحتاجان إليه وهو من اللفظ الذي لا يجوز في المسجد وإنما سألهما من أين أنتما ليعلم أنهما إن كانا من أهل البلد وعلمنا أن رفع الصوت في المسجد باللفظ فيه غير جائز زجرهما وأدبهما فلما أخبراه أنهما من غير البلد عذرهما بالجهل وفيه ما يدل على جواز قبول اعتذار أهل الجهل بالحلم إذا كان في شيء يخفى مثله وفيه جواز تأديب الامام من يرفع صوته في المسجد باللفظ ونحو ذلك وأما أن هذا من عمر رضي الله عنه باجتهاده ورأيه أو بالسمع من رسول الله ﷺ فلا دلالة للحديث عليه.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) غير منسوب قَالَ الغساني قَالَ البخاري في كتاب الصلاة في موضعين حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ فَقَالَ ابْنُ السَّكَنِ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمَصْرِيُّ وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي الْمَدْخَلِ إِنَّهُ هُوَ وَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْفَرَبْرِيِّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَقِيلَ إِنَّهُ أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى التَّسْتَرِيُّ وَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا مِنْهُمَا وَقَالَ الْكَلَابَاذِيُّ قَالَ لِي ابْنُ مِنْدَةَ الْأَصْفَهَانِيُّ كُلُّ مَا قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمَصْرِيُّ.

قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا ⁽¹⁾ حَتَّى سَمِعَهَا

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أخبرنا (ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله بن وهب المصري.
(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ) الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمد ابن مسلم الزهري، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ أَبَاهُ (كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ) الأنصاري السلمى المدني الشاعر (أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى) أي: طالب (ابْنُ أَبِي حَذَرٍ) عبد الله بن سلامة (دَيْنًا) أي: بدين (لَهُ عَلَيْهِ) وفي رواية كان له عليه (فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا) أي: أصواتهما.

(1) الحديث مضى في (باب التقاضي في المسجد) هكذا بلفظ: فخرج إليهما رسول الله ﷺ، وسيأتي في (باب الملازمة) من رواية الأعرج: فمر بهما النبي ﷺ، قال الحافظ: فظاهر الروايتين التخالف، وجمع بعضهم بينهما باحتمال أن يكون مر بهما أولاً، ثم إن كعباً شخص خصمه للمحاكمة، فسمعهما النبي ﷺ أيضاً وهو في بيته، وفيه بعد، لأن في الطريقتين أنه ﷺ أشار إلى كعب بالوضيعة، وأمر غريمه بالقضاء فلو كان أمره ﷺ بذلك تقدم لهما لما احتاج إلى الإعادة.

والأولى فيما يظهر أن يحمل المرور على أمر معنوي لا حسي اهـ. ويمكن عندي أن يجاب عن إشكال الحافظ بأن في حديث المرور اختصاراً فإنه ذكر فيه الإشارة بالوضيعة باعتبار المال، فإنه ﷺ مر عليهما ولم يلتفت إليه الهون الأمر، ثم لما طالت الخصومة أشار بالوضيعة، فاختصر الأعرج القصة، فذكر المقصود وهو الإشارة بالوضيعة، وجمع بينهما القسطلاني بأنه ﷺ خرج لأجلهما ومر بهما، قال: وبهذا التوفيق ينفي التعارض اهـ.

قلت: والأوجه عندي الأول، يعني كان المرور متقدماً لأن الإشارة بالشرط كان عند كشف الستارة، وتعبق العيني على كلام الحافظ فقال بعد نقل كلامه: والذي استبعد هذا فقد أبعد لأن إعادته بذلك قد تكون للتأكيد، لأن الوضيعة أمر مندوب والتأكيد بها مطلوب، وما قال هذا القائل: والأولى أن يحمل المرور على أمر معنوي لا حسي، إن أراد بالمعنوي الخروج، ففيه إخراج اللفظ عن معناه الأصلي بلا ضرورة، والأولى أن يكون اللفظ على معناه الحقيقي، ويكون المعنى أنه ﷺ لما سمع صوتهما خرج من البيت لأجلهما ومر بهما اهـ.

وهذا هو الذي اختاره القسطلاني كما تقدم، ولي فيه إشكال ذكرته، فالأوجه عندي أن في حديث المرور اختصاراً.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، وَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ: «يَا كَعْبُ» قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ، قَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُمْ فَأَقْضِهِ»⁽¹⁾.

وفي رواية الأصيلي: حتى سمعهما أي كعبا وابن أبي حدر. (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ) بكسر السين المهملة وسكون الجيم وبالفاء أي: ستر بيته المنيف.

(وَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ) وفي رواية ونادى كعب بن مالك قَالَ («يَا كَعْبُ») وفي رواية فَقَالَ: يَا كَعْبُ (قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ أَيُّ كَعْبٍ: (لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ) الكريمة (أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ، قَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ) ذلك (يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مخاطبا لابن أبي حدر وأمرأ له: («قُمْ فَأَقْضِهِ») أي: دينه وقد تقدم بعض ما يتعلق بهذا الحديث في الفوائد ولا علينا أن نذكر غير ما ذكر هناك تفصيلاً وهو أن ارتفاع صوت كعب وابن أبي حدر كان في طلب حق واجب فلم يتكلم النبي ﷺ ذلك عليهما وذهب مالك إلى أنه لا يرفع الصوت في المسجد في العلم ولا في غيره، وأجازه أبو حنيفة رحمه الله.

قَالَ ابن عينة: مررت بأبي حنيفة وهو مع أصحابه في المسجد وقد ارتفعت اصواتهم فقلت: يا أبا حنيفة الصوت الصوت لا ينبغي أن يرفع فيه، فَقَالَ: دعهم فإنهم لا يفقهون إلا بهذا.

وَقَالَ الخطابي: وفيه أن ما يدور بين المتخاصمين في كلام غليظ وتشاجر في طلب الحق فإنه متجاوز عنه وأن للحاكم أن يوارد الخصمين على المصالحة كما أن له أن يحكم فيفصل الحكم بينهما والله أعلم.

(1) أطرافه 457، 2418، 2424، 2706، 2710 - تحفة 11130.

84 - باب الحَلَقِ وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ⁽¹⁾

472 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ،

84 - باب الحَلَقِ وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ

(باب) جواز (الحَلَقِ) بكسر الحاء المهملة وفتح اللام على ما قاله الخطابي في إصلاح الغلط، وَقَالَ ابن التين: الحَلَقُ بفتح الحاء واللام جمع حَلَقَةٍ، مثل تَمْرَةٍ وَتَمَرٍ.

وفي المحكم: الحَلَقَةُ كل شيء استدار كحلقة الحديد والفضة والذهب، وكذا هو في الناس، والجمع حِلَاق على الغالب، وحَلَقَ على النادر كهضبية وهَضَبٍ، والحَلَقُ عند سيبويه اسم للجمع وليس بجمع لأنَّ فعله ليس ممَّا يكسر على فعل ونظير هذا ما حكاه من قولهم فلانة وفلك، وقد حكى سيبويه في الحلقة فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره وَقَالَ الليثاني في حلقة الباب: وحلقتها بإسكان اللام وفتحها. وفي المجرد: حَلَقَةٌ بفتح الحاء وإسكان اللام وحَلَقَةٌ بكسر الحاء وإسكان اللام، وحَلَقَةٌ بفتح الحاء واللام، والجمع حَلَقَ بفتح الحاء واللام وحَلَقَ بكسر الحاء وفتح اللام وحِلَاق.

(و) جواز (الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ) يعني أنه يجوز ذلك خصوصًا إذا كان لعلم أو ذكر أو قراءة قرآن.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرُ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة (ابْنُ الْمُفَضَّلِ) على صيغة المفعول من التفضيل وقد مر في باب قول النبي ﷺ: «رَبِّ مَبْلَغٍ أَوْعَى».

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير هو ابن عمر العمري وقد مر في باب الصلاة في مواضع الإبل (عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما ورواه هذا الإسناد ما بين

(1) قال الحافظ: بفتح المهملة ويجوز كسرهما واللام مفتوحة على كل حال جمع حلقة بإسكان اللام على غير قياس، وحكى فتحها أيضًا اهـ. وقال العيني: هي بكسر الحاء المهملة وفتح اللام، كذا قاله الخطابي في «إصلاح الغلط»، وقال ابن التين: بفتح الحاء واللام جمع حلقة مثل تمرة وتمر، والحلق عند سيبويه اسم جمع وليس بجمع وبسط كلام أهل اللغة فيه.

قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ، قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى» وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ⁽¹⁾.

بصري ومديني وقد أخرج متنه البخاري في هذا الكتاب من ثلاثة طرق وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (سَأَلَ رَجُلٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ (النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، مَا تَرَى) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي الرَّأْيِ أَي: مَا رَأَيْكَ وَأَنْ يَكُونَ فِي الرَّؤْيَةِ الَّتِي بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَالْمِرَادُ لَازِمُهُ أَي: مَا حَكَمَكَ إِذَ الْعَالَمِ يَحْكُمُ بِمَا عِلْمٌ شَرْعًا.

(فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ، قَالَ) ﷺ: (مَثْنَى مَثْنَى) أَي: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى فَالْمَبْتَدَأُ مَحْذُوفٌ أَي: اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِلْعَدْلِ وَالْوَصْفِ.

(فَإِذَا خَشِيَ) أَي: أَحَدَكُمْ كَمَا فِي رِوَايَةِ أَوْ الْمَصْلِيِّ (الصُّبْحَ صَلَّى) رَكْعَةً (وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ) أَي: تِلْكَ الْوَاحِدَةُ (لَهُ) أَي: لِلْمَصْلِيِّ (مَا صَلَّى وَإِنَّهُ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ لِأَنَّهُمَا جَمْلُهُ اسْتِثْنَائِيَّةٌ أَي وَأَنْ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (كَانَ يَقُولُ: اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا) وَفِي رِوَايَةِ آخِرِ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا.

(فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ) أَي: بِالْجَعْلِ أَوْ بِالْوَتْرِ. وَمُطَابَقَةُ هَذَا الْحَدِيثِ وَالْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ لِلْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ التَّرْجُمَةِ ظَاهِرٌ لِأَنَّ كَوْنَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ جَمَاعَةِ مُسْلِمِينَ جَالِسِينَ فِي الْمَسْجِدِ وَمِنْهُمْ الرَّجُلُ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ. وَأَمَّا لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ شَبِهَ جُلُوسَ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ حَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ يَخْطُبُ بِالتَّحْلُقِ وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلْمِ هَذَا وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: جَوَازُ الْحُلُقِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلْمِ وَالذِّكْرِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَقَدْ عَقِدَ الْبَابَ لِهَذَا، فَإِنْ قِيلَ: رَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ وَهُمْ حُلُقٌ فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَزِينَ فِهَذَا يِعَارِضُ ذَلِكَ.

(1) أطرافه 473، 990، 993، 995، 1137 - تحفة 7814. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة رقم (749 - 753).

فالجواب : أن تحلقهم هذا كان لغير فائدة ولا منفعة بخلاف تحلقهم في ذلك لأنه كان لسماع العلم والتعلم ، فلا معارضة ، ومنها أن الخطيب إذا سُئِلَ عن أمر الدين له أن يجاب من سأل ، ولا يضر ذلك خطبته ، ومنها أن صلاة الليل ركعتان ، وقد اختلف العلماء في النوافل فَقَالَ مالك والشافعي وأحمد : السنة أن تكون مثنى مثنى ليلاً ونهاراً .

وَقَالَ أبو حنيفة رحمه الله : الأفضل الأربع ليلاً ونهاراً .

وَقَالَ أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : الأفضل بالليل ركعتان وبالنهار أربع واحتج أبو حنيفة رحمه الله في صلاة الليل بما رواه أبو داود في سننه من حديث عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن صلاة رسول الله ﷺ في جوف الليل فقالت : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي صلاة العشاء في جماعة ثم يرجع إلى أهله فيركع أربع ركعات ثم يأوي إلى فراشه الحديث بطوله وفي آخره حتى قبض على ذلك واحتج في صلاة النهار بما رواه مسلم من حديث معاذة أنها سألت عائشة رضي الله عنها كم كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي الضحى قالت : أربع ركعات يزيد ما شاء ورواه أبو يعلى في مسنده وفيه لا يفصل بينهما بسلام فإن قيل روى الاربع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قَالَ صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فالجواب أنه لما رواه الترمذي سكت عنه .

وَقَالَ اختلف أصحاب شعبة فيه فرفعه بعضهم ووفق بعضهم ورواه الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه صلاة النهار .

وَقَالَ النسائي هذا الحديث عندي خطأ وَقَالَ في سننه الكبرى إسناده جيد إلا أن جماعة من أصحاب ابن عمر خالفوا الأزدي فيه فلم يذكروا فيه النهار منهم سالم ونافع وطاووس والحديث في الصحيحين من حديث جماعة عن ابن عمر وليس فيه ذكر النهار وروى الطحاوي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يَصَلِّي بالليل ركعتين وبالنهار اربعا ثم قَالَ فمحال أن يروي ابن عمر عن رسول الله ﷺ شيئاً ثم يخالف ذلك فعلم بذلك أنه كان ما روي عنه عن رسول الله ﷺ ضعيفاً أو كان موقوفاً غير مرفوع فإن قيل روى الحافظ أبو نعيم في تاريخ أصفهان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «صلاة الليل والنهار مثنى

مثنى» وروى إبراهيم الحربي في غريب الحديث عنه ﷺ قَالَ: «صلاة الليل والنهار مثنى» فالجواب أن الذي رواه البخاري ومسلم أصح منهما وأقوى وأثبت وعلى تقدير التسليم نقول معناه شفعاً لا وتراً بسبيل اطلاق الملزوم على اللازم مجازاً جمعاً بين الأدلة ومنهما أن قوله فإذا خشي الصبح صلى واحدة احتج به من يقول إن الوتر ركعة واحدة واحتجوا أيضاً بما رواه مسلم في حديث ابن مجلز قَالَ سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يحدث عن النبي ﷺ قَالَ: «الوتر ركعة في آخر الليل» وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب ومالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق وداود وهم جعلوا هذا الحديث أصلاً في الإيتار بركعه إلا أن مالك قَالَ ولا بد وأن يكون قبلها شفع ليسلم في الحضر والسفر وعنه لا بأس أن يوتر المسافر بواحدة وكذا فعله سُحنون في مرضه .

وَقَالَ ابن العربي : الركعة الواحدة لم تشرع إلا في الوتر وفعله أبو بكر وعمر وروى عن عثمان وسعد بن أبي وقاص وابن عباس ومعاوية وأبي موسى وابن الزبير وعائشة رضي الله عنهم وَقَالَ عمر بن عبد العزيز والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد في رواية والحسن بن حي وابن المبارك الوتر ثلاث ركعات لا يسلم إلا في آخرهن كصلاة المغرب وَقَالَ أبو عمر يروى ذلك عن عمر ابن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبي كعب وزيد بن ثابت وأنس بن مالك وأبي أمامة وحذيفة رضي الله عنهم والفقهاء السبعة وأجابوا عمّا احتجّت به أهل المقالة الأولى في الحديث المذكور ونحوه في هذا الباب بأن قوله ﷺ: «الوتر ركعة واحدة من آخر الليل» يحتمل ما ذهبوا إليه ويحتمل أن يكون ركعة من شفع تقدمها وذلك كله وتر فتكون تلك الركعة توتر الشفع المتقدم وقد بين ذلك آخر الحديث الباب الذي احتج به هؤلاء وهو قوله فأوترت له ما صلى وكذلك قوله ﷺ في الحديث الثاني في هذا الباب فأوتر بواحدة توتر بك ما صليت وآخر حديثهم حجة عليهم .

وروى الترمذي في جامعه عن علي رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : كان يوتر بثلاث الحديث وروى الحاكم في مستدركه عن عائشة رضي الله عنها قالت كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن وروى النسائي والبيهقي

من رواية سعد بن أبي عروبة عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَسْلُمُ فِي رَكَعَتَيِ الْوُتْرِ وَقَالَ الْحَاكِمُ لَا يَسْلُمُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْوُتْرِ وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ وَرَوَى الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوْتِرُ بِثَلَاثِ الْحَدِيثِ وَرَوَى مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَقِدَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ وَرَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ الْجَزَارِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَيُوْتِرُ بِثَلَاثٍ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوْتِرُ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ.

وروى ابن ماجه من رواية الشعبي قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ثَلَاثُ عَشْرَةٍ مِنْهُمَا ثَمَانٌ بِاللَّيْلِ وَيُوْتِرُ بِثَلَاثٍ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَرِ اللَّيْلُ كَوْتَرِ النَّهَارِ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوْتِرُ بِثَلَاثٍ وَرَوَى أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوْتِرُ بِثَلَاثٍ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ حَدَّثَنَا حَفْصٌ عَنْ عَمْرٍو وَعَنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْوُتْرَ ثَلَاثٌ لَا يَسْلُمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ فَإِنْ قِيلَ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تُوْتِرُوا بِثَلَاثٍ وَأُوْتِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ بِسَبْعٍ وَلَا تُشَبِّهُوا بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ.

فالجواب: إنه روي هذا موقوفًا على أبي هريرة كما روي مرفوعًا ومع هذا هو معارض بحديث عائشة وعليّ ومن ذكر معهما من الصحابة رضي الله عنهم وأيضًا إن قوله لا توتروا بثلاث يحتمل كراهة الوتر من غير تطوع قبله من الشفع ويكون المعنى لا توتروا بثلاث ركعات وحدها من غير أن يتقدمها شيء من التطوع الشفع بل أوتروا هذه الثلاث مع شفع قبلها ليكون خمسًا وإليه أشار بقوله

473 - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَأَوْزِرْ بِوَاحِدَةٍ تُؤْتِرُ لَكَ مَا قَدْ صَلَّيْتَ». قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَجُلًا نَادَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ.

أوتروا بخمس أو أوتروا هذه الثلاث مع شفعين قبلها ليكون سبعا وإليه أشار بقوله أو بسبع أي أوتروا بسبع ركعات أربع تطوع وثلاث وتر ولا تفردوا هذه الثلاثة بصلاة المغرب ليس قبلها شيء وأشار إليه بقوله ولا تشبهوا بصلاة المغرب ومعناه لا تشبهوه بالمغرب في كونها منفردة عن تطوع قبلها وليس معناه ولا تشبهوا بصلاة المغرب في كونها ثلاث ركعات والنهي ليس بوارد على تشبيه الذات بالذات وإنما هو وارد على تشبيه الصفة بالصفة ومع هذا فيما ذكره نفى أن تكون الركعة الواحدة وترًا إلا أنه أمر بالإيتار بخمس أو بسبع ليس إلا ثم إن قوله اجعلوا آخر صلواتكم لم يقتضي الوجوب لظاهر الأمر به ولكن مستحب في حق من لا يغلبه النوم فإن كان يغلبه وهو لا يثق بالانتباه أوتر قبله.

(حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ)، وفي رواية: حَمَّادٌ مِنْ غَيْرِ نَسَبِهِ، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ) عَلَى الْمَنْبَرِ، (فَقَالَ: كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ) وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَأَوْزِرْ بِوَاحِدَةٍ تُؤْتِرُ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِسْتِنَافِ أَوْ بِالْجَزْمِ عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ وَفِي رَوَايَةٍ تَوْتَرُ (لَكَ) بَزِيَادِهِ لَكَ (مَا قَدْ صَلَّيْتَ) وَإِسْنَادُ الْإِيتَارِ إِلَى الصَّلَاةِ مُجَازٌ.

(قَالَ) وَفِي رَوَايَةٍ وَقَالَ: (الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ) بِالثَّاءِ الْمَثْلُثَةِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ الْمَدَنِيُّ سَكَنَ الْكُوفَةَ وَكَانَ ثِقَةً عَالِمًا بِالمَغَازِي مَاتَ بِهَا سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِائَةً، (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عُبَيْدُ اللَّهِ) بِصِبْغَةِ التَّصْغِيرِ (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْعُمَرِيُّ (أَنَّ) أَبَاهُ (ابْنَ عُمَرَ) ابْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (حَدَّثَهُمْ) قَالَ بِاللَّفْظِ حَدَّثَهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ مُفْرَدًا عِنْدَ التَّحْدِيثِ بِهِ.

(أَنَّ رَجُلًا نَادَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ) أَيُّ: النَّبِيِّ ﷺ أَوِ الرَّجُلِ أَوِ النِّدَاءِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَنَادَى (فِي الْمَسْجِدِ) وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ

474 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَأَقْبَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا، فَرَأَى فُرْجَةً، فَجَلَسَ وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ: فَأَوَى إِلَى اللَّهِ، فَأَوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، »

الوليد وهو بمعنى الحديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما وأراد المؤلف رحمه الله بذكره بيان أن ذلك كان في المسجد مطابقة الحديث للترجمة بهذا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (مَالِكٌ) إمام دار الهجرة، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ) بضم الميم يزيد (مَوْلَى عَقِيلِ) بفتح العين (ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ) بالقاف والdal المهملة الحارث بن عوف (اللَّيْثِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية النبي (ﷺ) جالس (في الْمَسْجِدِ) وزاد في كتاب العلم والناس معه، (فَأَقْبَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ) من الطريق ودخلوا المسجد مارين فيه وفي رواية فأقبل نفر ثلاثة.

(فَأَقْبَلَ اثْنَانِ) من الثلاثة الذين أقبلوا من الطريق (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا، فَرَأَى فُرْجَةً) وفي رواية الأصلي زيادة وهي فِي الْحَلْفَةِ بِإِسْكَانِ اللَّام.

(فَجَلَسَ وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ) وأمَّا الآخر فأدبر ذاهبا وهذا الثالث سقط في اليونانية.

(فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مما كان مشغلا به من الخطبة أو تعليم العلم أو غير ذلك، (قَالَ: أَلَا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام (أُخْبِرُكُمْ عَنِ الثَّلَاثَةِ؟) وفي رواية عن نفر الثلاثة.

(أَمَّا أَحَدُهُمْ: فَأَوَى) بالقصر أي: لجأ (إِلَى اللَّهِ، فَأَوَاهُ اللَّهُ) بالمد أي: ضمه إلى رحمته، (وَأَمَّا الْآخَرُ: فَاسْتَحْيَا) وترك المزاحمة (فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ) أي: جازاه بمثل فعله بأن رحمه ولم يعاقبه.

وَأَمَّا الْآخَرُ: فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾.

85 - باب الاستلقاء في المسجد⁽²⁾ وَمَدُّ الرَّجُلِ

475 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ

..... تَمِيمٌ ، عَنْ عَمِّهِ ،

(وَأَمَّا الْآخَرُ) الذاهب، (فَأَعْرَضَ) عَنْ مجلس النبي ﷺ، (فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ) أي: جازاه بأن غضب عليه فهو من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم لأن نسبة الإيواء والاستحياء والإعراض في حقه تَعَالَى محال فالمراد لازم ذلك وهو إرادة إيصال الخير وترك العقاب. وفي الحديث دلالة على فضل حلق الذكر وسد الفرج في حَلَقِ العلم كما في الصلة وصف القتال وأنّ الأدب أن يجلس المرء حيث انتهى به المجلس ولا يقيم أحدا وفيه ابتداء العالم جلساءه بالعلم قبل أن يسأل عنه وفيه مدح الحياء والثناء على صاحبه وفيه ذم من زهد في العلم ثم هذا الحديث بهذا الإسناد وبعبينه قد سبق ذكره في كتاب العلم في باب من قعد حيث ينتهي به المجلس ومن رأى فرجة في الحلقة فجلس إليها.

85 - باب الاشتلقاء في المسجد ومَدَّ الرجل

(باب) جواز (الاستلقاء) أي: النوم على القفا (في المسجد ومد الرجل) بكسر الراء وسقط عند في نسخ قوله ومد الرجل.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ، (عَنْ مَالِكٍ) إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزَّهْرِيُّ، (عَنْ عَبَّادٍ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ (ابْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَوَاهُ هَذَا الْحَدِيثَ مَدِينُونَ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي اللَّبَاسِ وَالِاسْتِئْذَانِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي اللَّبَاسِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْأَدَبِ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْاسْتِئْذَانِ وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ.

(1) طر فه 66 - تحفة 15514.

(2) كما في «مسلم» و«أبي داود» وغيرهما، ولفظ «مسلم»: عن جابر أن رسول الله ﷺ نهى أن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى وهو مستلق على ظهره، وفي أخرى له عنه: «ولا تضع إحدى رجلك على الأخرى إذا استلقيت».

أَنَّهُ «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ، وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى» وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: «كَانَ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ يَقْعَلَانِ ذَلِكَ»⁽¹⁾.

(أَنَّهُ رَأَى) أي: أبصر (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا) على ظهره (فِي الْمَسْجِدِ، وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى) قَالَ الخطابي: فيه بيان جواز هذا الفعل والنهي الوارد عَنْ ذلك منسوخ بهذا الحديث انتهى.

والنهي هو ما روى جابر بن عبد الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى وهو مستلقٍ أخرجه مسلم وأجيب عنه لجواب آخر أَيْضًا وهو أَنَّ النهي مقيد بما إذا ظهرت عورته فَإِنَّ الإِزار ربما ضاق فإذا شال لابسهُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ فوق الأُخْرَى بقيت هناك فرجة يظهر منها عورته ويحتمل أَنْ يكون الشارع فعل ذلك لضرورة أو كان ذلك بغير محضر جمعه فجلوسه ﷺ في المسجد كان على خلاف ذلك من التربع والاحتباء وجلسات الوقار والتواضع وفيه جواز الاتكاء في المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة غير الانبطاح وهو الوقوع على الوجه فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد نَهَى عنه وَقَالَ: إِنَّهَا ضُجْعَةٌ يَبْغُضُهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ الدَّاوودي: وفيه: أَنَّ الأجر الوارد للابث في المسجد لا يختص بالمجالس بل يحصل للمستلقي أَيْضًا.

(وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ) بالواو وعطفًا على الإسناد السابق وصرّح به الداوودي في روايته عَنْ الْقَعْنَبِيِّ وهو كذلك في الموطأ وغفل عن ذلك الكرمانى وقال يحتمل أَنْ يكون هذا تعليقًا، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بفتح المثناة التحتية وكسرهما القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات المتفق على أَنْ مراسيله أصح المراسيل وَقَالَ ابن المدني: لا اعلم من التابعين أوسع علمًا منه وتوفي بعد التسعين وقد ناهز الثمانين، (قَالَ: كَانَ عُمَرُ) ابن الخطاب رضي الله عنه، (وَعُثْمَانُ) ابن عفان رضي الله عنه (يَقْعَلَانِ ذَلِكَ) أي: الاستلقاء المذكور وزاد الحميدي في الجمع بين الصحيحين أبا بكر الصديق رضي الله عنه فَقَالَ إن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا يفعلون ذلك وقد أخرج البرقاني هذا

(1) طرفاه 5969، 6287 - تحفة 5298، 10446، 9804.

أخرجه مسلم في اللباس والزينة باب في إباحة الاستلقاء ووضع إحدى الرجلين على الأُخْرَى رقم (2100).

86 - بَابُ الْمَسْجِدِ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِالنَّاسِ⁽¹⁾

الفصل من حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري متصلاً بالحديث الأول ولم يذكر سعيد بن المسيب وسعيد لم يصح سماعه من عمر رضي الله عنه وأدرك عثمان ولا يحفظ عنه رواية عن رسول الله ﷺ والغرض من ذكر هذا الأثر دفع توهم أن استلقاءه ﷺ قد يدعى قصره عليه فلا يؤخذ منه الجواز يعني أنه لما صحَّ أن عمر وعثمان رضي الله عنهما كانا يفعلان ذلك دلَّ على أنه ليس خاصاً به ﷺ بل هو جائز مطلقاً ومع هذا قد اختلف جماعة من الصحابة والتابعين وغيرهم في هذا الباب فذهب مُحَمَّد بن سيرين ومجاهد وطاووس وإبراهيم النخعي إلى أنه يكره وضع إحدى الرجلين على الأخرى وروي ذلك عن ابنِ عَبَّاسٍ وكعب بن عجرة وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا لا بأس بذلك وهم الحسن البصري والشعبي وسعيد بن المسيب وأبو مجلز ومحمد بن الحنفية ويروى ذلك عن أسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وأبيه عمر بن الخطاب وعثمان وعبد الله بن مسعود وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

86 - بَابُ الْمَسْجِدِ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِالنَّاسِ

(باب) جواز بناء (الْمَسْجِدِ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ) أي: في طريق الناس (مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِالنَّاسِ) أي: يشترط أن لا يكون فيه ضرر لهم ولما كان بناء المسجد على أنواع نوع يجوز بالإجماع وهو أن يبنيه في ملكه ونوع لا يجوز بالإجماع وهو أن يبنيه في غير ملكه ونوع يجوز وهو أن يبنيه في المباحات لكن بشرط أن لا يضر بأحد وقد شدَّ بعضهم منهم ربيعة في منع ذلك لأن مباحات الطرق موضوعة

(1) قال المازري: بناء المسجد في ملك المراء جائز بالإجماع وفي غير ملكه ممتنع بالإجماع، وفي «المباحات»: حيث لا يضر بأحد جائز أيضاً، لكن شدَّ بعضهم فمنعه، لأن مباحات الطريق موضوعة لانتفاع الناس، فإذا بني بها مسجد منع انتفاع بعضهم، فأراد البخاري الرد على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر لكون النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره، قال الحافظ: والمنع المذكور مروي عن ربيعة، نقله عبد الرزاق عن علي وابن عمر لكن بإسنادين ضعيفين كذا في «الفتح» و«العيني» وزاد: ذكره عبد الرزاق بإسناد ضعيف، والصحيح ما نقل عن أبي بكر، وقوله: وبه قال الحسن إنَّه، فإن قلت: الجمهور على جواز ذلك فما الفائدة في تصريح هؤلاء الثلاثة وتخصيصهم؟ قلت: لما ورد عنهم هذا الحكم صريحاً صرح بذكرهم اهـ. وهكذا في «الفتح».

وَبِهِ⁽¹⁾ قَالَ: الْحَسَنُ، وَأَيُّوبُ، وَمَالِكٌ.

476 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: «لَمْ أَغْقِلْ أَبُويَّ إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ،»

لا انتفاع الناس فإذا بني بها مسجد منع انتفاع الناس بها فأراد البخاري بهذا الرد على هؤلاء واحتج على ذلك بقصة أبي بكر رضي الله عنه لكون النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره ولم ينكره ثم المنع المذكور نقله عبد الرزاق عن عليّ وابن عمر رضي الله عنهما لكن بإسناد ضعيف والصحيح ما ذكر عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(وَبِهِ) أي: بجواز بناء مسجد في الطريق بحيث لا يحصل منه ضرر للناس.
(قَالَ: الْحَسَنُ) هو البصري (وَأَيُّوبُ) أي: السخثياني (وَمَالِكٌ) إمام دار الهجرة، أي: صرحوا بهذا الحكم تصريحاً وإلا فالجمهور أيضاً على جواز ذلك.
(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بصيغة التصغير أبو زكريا المخزومي البصري، (قَالَ:) أَخْبَرَنَا وفي رواية: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد المصري، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين هو ابن خالد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزهري أنه (قَالَ:) أَخْبَرَنِي) وفي نسخة: أخبرني بالفاء فوجه الفاء أن يكون للعطف على مقدّر كان ابن شهاب قَالَ أخبرني عروة بكذا وكذا فأخبرني عقيب تلك الإخبارات بهذا (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: لَمْ أَغْقِلْ) أي: لم أعرف (أَبُويَّ) أرادت أبا بكر وأم رومان رضي الله عنهما والثنية من باب التغليب وفي بعض النسخ ابوأي بالالف وذلك على لغة بني الحارث بن كعب جعلوا الاسم المثنى نحو الاسماء التي آخرها الف كعصا فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب.

(إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ) أي: يتدينان بدين الإسلام وانتصاب الدين بنزع الخافض يقال دَانَ بكذا ديانة وتدين به تدینا ويحتمل أن يكون مفعولا به ويدين بمعنى يطيع ولكن فيه تجوز من حيث جعل الدين كالشخص المطاع وفيه دلالة

(1) «به» أي بجواز بناء المسجد في الطريق غير المملوك وبالشرط المذكور قال الحسن البصري وأيوب السخثياني ومالك بن أنس رحمهم الله تعالى والجمهور على جواز ذلك.

وَلَمْ يَمَرَّ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، طَرَفِي النَّهَارِ: بُكْرَةً وَعَشِيَّةً، ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَأَبْتَنَى مَسْجِدًا بِفِنَاءِ دَارِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقِفُ عَلَيْهِ نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ، يَعْجَبُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَكَّاءً، لَا يَمْلِكُ عَيْنِيهِ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأَفْرَعَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ⁽¹⁾.

على تقدم إسلام أم رومان.

(وَلَمْ يَمَرَّ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، طَرَفِي النَّهَارِ: بُكْرَةً وَعَشِيَّةً) منصوبتان على الظرفية وقد ذكر المؤلف رحمه الله في كتاب الهجرة مطولاً بهذا الإسناد وبعد قوله وعشية قوله ثم بدا لأبي بكر قصة طويلة في خروج أبي بكر من مكة ورجوعه في جوار ابن الدغنة واشترائه عليه أن لا يستعلن بعبادته فعند فراغ القصة قال: (ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ) أي: ظهر له من بدا الأمر بدوا مثل قعد قعوداً، أي: ظهر قال الجوهري: بدا له في هذا أي: الأمر أي: نشأ له فيه رأي، (فَأَبْتَنَى مَسْجِدًا بِفِنَاءِ) بكسر الفاء ممدودا وهو ما امتد من جوانب الدار.

(دَارِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقِفُ عَلَيْهِ نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ، يَعْجَبُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه (رَجُلًا بَكَّاءً) على وزن فعَّال مبالغة بالك.

(لَا يَمْلِكُ عَيْنِيهِ) أي: لا يطيق إمساكهما ومنعهما رجلاً من البكاء وفي بعض النسخ لا يملك عينه وهو وإن كان مفردا لكنه جنس يطلق على الواحد والاثنين.

(إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ) إذا ظرفية والعامل فيه لا يملك أو شرطية والجزاء مقدر يدل عليه قوله لا يملك.

(فَأَفْرَعَ) من الإفزع وهو الإخافة (ذَلِكَ) أي: الوقوف واستماع القرآن ومشاهدة البكاء (أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) لخوفهم من ميل الأبناء والنساء إلى دين الإسلام ففي الحديث جواز بناء المسجد في الطريق إذا لم يكن فيه ضرر وفيه من فضل أبي بكر رضي الله عنه ما لا يشاركه فيه أحد لأنه قصد تبليغ

(1) أطرافه 2138، 2263، 2264، 2297، 3905، 4093، 5807، 6079 - تحفة 16552 -

87 - باب الصَّلَاة فِي مَسْجِدِ الشُّوقِ⁽¹⁾

كتاب الله وإظهاره مع الخوف على نفسه ولم يبلغ أحد بهذه المنزلة بعد رسول الله ﷺ غيره وفيه فضائل أخرى لأبي بكر رضي الله عنه من قدم إسلامه تردد رسول الله ﷺ طرفي النهار وكثرة بكائه ورقة قلبه.

87 - باب الصَّلَاة فِي مَسْجِدِ الشُّوقِ

(باب) جواز (الصَّلَاة فِي مَسْجِدِ الشُّوقِ) ويروى في مساجد السوق وهي رواية الأكثرين قَالَ الكرمانى المراد بالمساجد مواضع إيقاع الصلاة لا الأبنية

(1) اختلفوا في غرض المصنف بالترجمة، قال الكرمانى: لعل غرض البخاري منه الرد على الحنفية حيث قالوا بامتناع المساجد في الدار المحجوب عن الناس اهـ. وتعقب عليه الحافظ بأن الذي كتب الحنفية الكراهة لا التحريم اهـ. قلت: ما قال الكرمانى في غرض الترجمة بعيد جدا لأنه لو أراد البخاري هذا فيكون المراد بمسجد السوق المسجد الاصطلاحي، فكيف يطابقه الحديث؟ فإنه ورد فيه: «صلاة الجميع تزيد على صلاته في سوقه» فهل يقال: إن الثواب في مسجد المحلة يزيد على الصلاة في المسجد الشرعي الذي في السوق ولم يقل به أحد، بل رده الكرمانى بنفسه أيضًا إذ قال: فإن قلت: هذا الحديث لا يطابق ظاهر الترجمة؟ قلت: المراد بالمساجد مواضع إيقاع الصلاة لا الأبنية الموضوعة للصلاة من المساجد، فكأنه قال: باب الصلاة في مواضع الأسواق. وقال ابن بطال: روي أن الأسواق شر البقاع فخشى البخاري أن يتوهم من رأى ذلك الحديث أنه لا تجوز الصلاة في الأسواق استدلالا به، فجاء بحديث أبي هريرة إذ فيه إجازة الصلاة في السوق، واستدل البخاري أنه إذا جازت الصلاة في الأسواق فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجد للجماعة اهـ.

وفي «الفتح»: ظهر بحديث أبي هريرة أن الصلاة في السوق مشروعة، وإذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجد للجماعة، أشار إليه ابن بطال اهـ. وعلى هذا فالمراد بالمسجد في الترجمة عند ابن بطال المسجد الاصطلاحي. وقال الحافظ: موقع الترجمة الإشارة إلى أن الحديث الوارد في أن الأسواق شر البقاع وأن المساجد خير البقاع كما أخرجه البزار وغيره لا يصح إنساده، ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق، لأن بقعة المسجد حينئذ تكون بقعة خير، وقيل: المراد بالمساجد في الترجمة مواضع إيقاع الصلاة لا الأبنية الموضوعة لذلك، فكأنه قال: باب الصلاة في مواضع الأسواق، ولا يخفى بعده اهـ.

وتعقب العيني على هذه الثلاثة فقال: كل منهم تكلف، أما الكرمانى فإنه ارتكب المجاز من غير ضرورة، أي في قوله: المراد بالمساجد مواضع إيقاع الصلاة، وأما ابن بطال فإنه من أين =

الموضوعة للصلاة من المساجد فكأنه قَالَ باب الصلاة في مواضع الأسواق وَقَالَ ابن بَطَّال روي أن الأسواق شَرَّ البقاع والمساجد خير البقاع أخرجه البزار وغيره فخشى البخاري أن يتوهم من رأى ذلك الحديث أنه لا يجوز الصلاة في الأسواق استدلالاً به فجاء بحديث أبي هريرة رضي الله عنه إذا فيه إجازة الصلاة في السوق وإذا جازت الصلاة في السوق فرادى فلأن يتخذ فيه مسجد للجماعة أولى وَقَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ موقع الترجمة الإشارة إلى أن الحديث الوارد في

تحقق خشية البخاري مما ذكره؟ وأما القائل الثالث أي الحافظ، فإنه أبعد جداً لأنه من أين علم أن البخاري أشار به إلى ما ذكره؟ والأوجه أن يقال: إن البخاري لما أراد أن يورد حديث أبي هريرة الذي فيه الإشارة إلى أن صلاة المصلي لا تخلو إما أن تكون في المسجد الذي بُني لها، أو في بيته الذي هو منزله، أو السوق وضع باباً فيه جواز الصلاة في المسجد الذي في السوق، وإنما خص هذا بالذكر من بين الصلاة لأن السوق موضع اللغظ، واشتغال الناس بالبيع والشراء، والأيمان الكثيرة فيه بالحق والباطل، وربما كان يتوهم عدم جواز الصلاة فيه من هذه الجهات خصه بالذكر اهـ.

وقال السندي: قوله: صلاته في سوقه، يدل على جواز الصلاة في السوق، وإلا لما كان لها فضل، فلا يصح تفضيل صلاة الجميع عليه، فإذا جازت الصلاة في السوق فجواز الصلاة في مسجد السوق بالأولى، وقد يقال: صلاة الجميع هي الصلاة في المسجد مع الإمام أعم من أن تكون في مسجد السوق أو في غيره من المساجد، فشمّل بعمومه الصلاة في مسجد السوق، فمحل الاستدلال هو أن الإطلاق دليل على جواز الصلاة في مسجد السوق أيضاً اهـ.

قلت: الشق الأول من كلام السندي هو الذي تقدم عن ابن بطال.

وعلم من هذا كله أنهم اختلفوا في ذلك على سبعة أقوال: الأول: أن المراد بالمسجد في الترجمة الموضع المعد للصلاة لا المسجد الاصطلاحي، وهو الذي اختاره الشيخ، واختاره الكرمانى آخرًا في المطابقة بين الحديث والترجمة، وأجاد الشيخ في الاستدلال على هذا المراد، ويؤيده أيضاً أثر ابن عون. الثاني: الرد على الحنفية، ذكره الكرمانى أولاً في غرض الترجمة. الثالث: مختار ابن بطال أن المراد بالمسجد في الترجمة المسجد الاصطلاحي، والاستدلال عليه بالحديث بالأولوية. الرابع: مختار الحافظ الإشارة إلى رد حديث: شر البقاع، أو أن الحديث المذكور لا يمنع بناء المسجد الاصطلاحي فيه، فالمراد في الترجمة بالمسجد الاصطلاحي وهو الخامس. والسادس مختار العيني أن الأسواق لما كانت موضع اللغظ كان يتوهم منه أن لا يجوز فيه بناء المسجد، فدفعه بالترجمة، والمراد بالمسجد عنده في الترجمة الاصطلاحي لرده على الكرمانى. السابع: ما ذكره السندي من أن المراد بالمسجد في الترجمة الاصطلاحي والاستدلال عليه بعموم اللفظ، وسيأتي شيء من الكلام على حديث الباب في (باب فضل صلاة الجماعة).

وَصَلَّى ابْنُ عَوْنٍ: «فِي مَسْجِدٍ فِي دَارٍ يُغْلَقُ عَلَيْهِمُ الْبَابُ».

477 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.....

أن الأسواق شرّ البقاع وأن المساجد خير البقاع لا يصح إسناده ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لأن بقعة المسجد حينئذ تكون بقعة خير وَقَالَ محمود العيني: كل واحد منهم قد تكلف أمّا الكرمانى فإنه ارتكب المجاز من غير ضرورة وأمّا ابن بطلال فإنه من أين تحقق خشية البخاري مما ذكره حتى وضع هذا الباب وأمّا القائل الثالث فإنه ابعـد جداً فإنه من أين علم أن البخاري أشار به إلى ما ذكره والأوجه أن يقال إن البخاري لما أراد أن يورد حديث أبي هريرة الذي فيه الإشارة إلى أن صلاة المصلي لا تخلو إما أن تكون في المسجد الذي بني لها أو في بيته الذي هو منزله أو السوق وضع باباً فيه جواز الصلاة في المسجد الذي في السوق وإنما خص هذا بالذكر من بين الثلاثة لأنه لما كان السوق موضع اللغـط واشتغال الناس بالبيع والشراء والأيمان الكثيرة بالحـق والباطل ربّما كان يتوهم عدم جواز الصلاة فيه من هذه الجهات فخصه بالذكر.

(وَصَلَّى ابْنُ عَوْنٍ) بفتح المهملة وسكون الواو وبالنون هو عبد الله بن عون وقد تقدم في باب قول النبي ﷺ: رَبِّ مَبْلَغٍ قَالَ صاحب التلويح كذا في نسخة سماعنا يقع أنه ابن عون وَقَالَ ابن المنير ابن عمر وقالوا إنه تصحيف والصحيح أنه ابن عون وكذا وقع في الأصول.

(«فِي مَسْجِدٍ فِي دَارٍ يُغْلَقُ عَلَيْهِمُ الْبَابُ»)
الترجمة ما يطابقه هذا الأثر وَقَالَ الكرمانى ولعلّ غرض البخاري منه الرد على الحنفية حيث قالوا بامتناع اتخاذ المساجد في الدار المحجوبة عن الناس ونقله بعضهم في شرحه معجبا به وقد جازف الكرمانى في هذا لأن الحنفية لم يقولوا هكذا بل المذهب فيه أن من اتخذ مسجداً في داره وأفرز طريقاً يجوز ذلك ويصير مسجداً فإذا أغلق بابـه وصلى فيه يجوز مع الكراهة وكذا الحكم في سائر المساجد.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّد بن خازم الضرير، (عَنِ الْأَعْمَشِ) هو سليمان بن مهران، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) هو زكوان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي ومدني

قَالَ : « صَلَاةُ الْجَمِيعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ ، وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ ، خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ ، وَأَتَى الْمَسْجِدَ ، لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً ، وَحَظَّ عَنْهُ »

وفيه رواية التابعي عَن التابعي وقد أخرج متنه المؤلف في باب فضل الجماعة أيضًا وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الصلاة.

(قَالَ : صَلَاةُ الْجَمِيعِ) أي : صلاة الجماعة والجميع في اللغة ضد المتفرق والجيش أيضًا والحي المجتمع ويؤكد به يقال جاؤوا جميعًا أي كلهم.

(تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ) أي : على صلاة المنفرد يدل عليه قوله : (فِي بَيْتِهِ) إذ الغالب أن الرجل يصلي في بيته منفردًا.

(وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ) أي : دكانه (خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً) نصب على أنه مفعول لقوله تزيد نحو قولك زدت عليه عشرة ونحوها قَالَ ابن بطال فيه أَنَّ الصلاة للمنفرد فيها درجة من خمس وعشرين درجة وَقَالَ الكرمانى : لم يقل تساوي صلاته منفردا خمسًا وعشرين حتى يكون له درجة منها بل قَالَ تزيد فليس للمنفرد من الخمس والعشرين شيء وَقَالَ محمود العيني : قَالَ ذلك بالنظر إلى الرواية المذكورة في الباب ولو كان وقف على الروايات التي تذكر لما قَالَ ذلك كذلك.

(فَإِنْ أَحَدَكُمْ) كذا في رواية الأكثرين بالفاء وفي رواية الكشميهني بَأَنْ أَحَدَكُمْ بالباء ووجهها أن تكون الباء للمصاحبة وكأنه قال تزيد على صلاته بخمس وعشرين درجة مع فضائل أخرى وهو رفع الدرجات وصلاة الملائكة ونحوهما ويجوز أن يكون للسببية (إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ) وضوءه وإحسان الوضوء إسباغه برعاية السنن والآداب.

(وَأَتَى الْمَسْجِدَ ، لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ) جملة حالية والمضارع المنفي إذا وقع حالًا يجوز فيه الواو وتركه.

(لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً) قَالَ السفاقسي رويناه بفتح الخاء وهي المرة الواحدة وَقَالَ القرطبي الرواية بضم الخاء وهي واحدة الخطى وهما بين القدمين والتي بالفتح مصدر.

(إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً) ، أَوْ حَظَّ وَيُرْوَى (وَحَظَّ) بالواو وهذا أشمل (عَنْهُ)

خَطِيئَةً، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْسِبُهُ، وَتُصَلِّي - يَعْنِي عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ - مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُحْدَثْ فِيهِ»⁽¹⁾.

بها (خَطِيئَةً، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ تَحْسِبُهُ) أي: ما كان المسجد يحسبه أي: مدة دوام حبس المسجد إياه.

(وَتُصَلِّي - يَعْنِي - عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ) أي: تدعوه (مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ) قائلين: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ) يؤذ بضم الياء وبالذال المعجمة من الايذاء ومفعوله محذوف أي: ما لم يؤذ المصلي الملائكة بالحدث في المسجد وهو معنى قوله: بِحَدَثٍ فِيهِ بضم الياء من الإحداث وهو مجزوم وفي رواية الأكثرين على أنه بدل في يؤذ ويجوز رفعه على طريق الاستئناف وفي رواية الكشميهني ما لم يؤذ بحدث فيه بلفظ الجار والمجرور متعلقا بقوله يؤذ وفي بعض النسخ ما لم يحدث بطرح لفظ يؤذ من باب الأفعال أي: ما لم ينقض الوضوء أو من باب التفعيل أي ما لم يتكلم بكلام الدنيا وفي رواية أبي داود ما لم يؤذ فيه أو (يُحْدَثُ فِيهِ) والمعنى ما لم يؤذ في مجلسه الذي صلى فيه أحد بقوله أو فعله أو يحدث من الإحداث ومن فوائد الحديث: الدلالة على فضيلة الجماعة.

ومنها: جواز اتخاذ المساجد في البيوت واستدل به بعض المالكية على أن صلاة الجماعة لا يفضل بعضها على بعض بكثرة الجماعة وهو مردود كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى وإلى مطلوبة الكثرة ذهب الشافعي وابن حبيب المالكي.

تتمة:

اعلم أنه قد وقع في رواية البخاري أيضًا من حديث أبي سعيد رضي الله عنه صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته خمسا وعشرين درجة وعند ابن ماجه بضعًا وعشرين درجة وفي لفظ تعدل خمس وعشرين صلاة من صلاة الفذ وفي لفظ تزيد على صلاة الفذ خمسا وعشرين وفي لفظ بضعه وعشرين جزءًا وفي لفظ خير من صلاة الفذ وفي لفظ تزيد على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة وفي

(1) أطرافه 176، 445، 647، 648، 659، 2119، 3229، 4717 - تحفة 12502.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها. وباب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة رقم (649).

لفظ صلاة مع الامام أفضل من خمس وعشرين يصليها وحده وفي كتاب ابن حزم صلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد سبعا وعشرين درجة وفي سنن الكشي صلاة الجميع تفضل على صلاة الفذ وعند ابن حبان فإن صلاها بأرض قيئ فأتى وضوءها وركوعها وسجودها تكتب صلاته بخمسين درجة وعند أبي داود بلغت خمسين صلاة وقال عبد الواحد بن زياد في هذا الحديث صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة وعند البخاري من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما صلاة الرجل في جماعة تفضل على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة قال الترمذي كذا رواه نافع وعامة من روى عن النبي ﷺ إنما قال خمسا وعشرين وعند ابن حبان من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أربعاً وعشرين أو خمساً وعشرين درجة وصلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وصلاته مع الثلاثة أزكى من صلاته مع الرجلين وما كثر فهو أحب إلى الله عزَّ وجلَّ.

وعند أبي نعيم عن العمري عن نافع بلفظ: سبع أو خمس وعشرين وعند أحمد بسند جيد عن ابن مسعود رضي الله عنه صلاة الجميع تفضل على صلاة الرجل وحده خمساً وعشرين درجة ضعفاً كلها مثل صلاته وفي لفظ تزيد خمساً وعشرين وفي تاريخ البخاري من حديث الإفريقي قباث بن أشيم صلاة رجلين يوم أحدهما صاحبه أزكى عند الله من أربعة تترى وصلاة أربعة يؤمهم أحدهم أزكى عند الله من صلاة ثمانية تترى وصلاة ثمانية يؤمهم أحدهم أزكى عند الله من صلاة مائة تترى وعند السراج من حديث أنس موقوف بسند صحيح تفضل صلاة الجميع على صلاة الرجل بضعا وعشرين صلاة.

وعند الكشي من حديث أبان عنه مرفوعاً تفضل صلاة الجميع على صلاة الرجل وحده بأربع وعشرين صلاة وعند السراج بسند صحيح عن عائشة رضي الله عنها تفضل على صلاته وحده خمسة وعشرين وكذا رواه معاذ عند الطبراني.

وعند ابن أبي شيبه عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما فضل صلاة الجماعة على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة قال فإن كانوا أكثر فعلى عدد من في المسجد فقال رجل وإن كانوا عشرة آلاف قال نعم وعن ابن زنجويه من حديث ابن الخطاب الدمشقي عن زريق بن عبد الله الألهاني: عن صلاة الرجل

في بيته بصلاة وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين صلاة وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه بخمسة صلاة وفي فضائل القدس لأبي بكر مُحَمَّد بن أحمد الواسطي من حديث ابن الخطاب وصلاة في مسجد القبائل بست وعشرين صلاة في المسجد الأقصى بخمسين صلاة وصلاة في مسجدي بخمسين ألف صلاة وصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ومن حديث عمار بن الحسن عَنْ أَنَس مرفوعاً وصلاة بسواك بأربعمئة هذا وقد اختلفوا في وجه الجمع بين سبع وعشرين درجة وخمس وعشرين درجة فقيل السبع متأخرة عَنْ الخمس فكان أنه أخبره بخمس ثم زاد ورد هذا بتعذر التاريخ ورد هذا الرد بأن الفضائل لا تنسخ فتعين أنه متأخر وقيل إن صلاة الجماعة في المسجد أفضل من صلاة الفذ في المسجد بسبع وعشرين درجة ومن صلته في بيته وفي سوقه بخمس وعشرين وقيل إن الصلاة التي لم يكن فيها فضيلة الخطى إلى الصلاة ولا فضيلة انتظارها تفضل بخمس والتي فيها ذلك تفضل بسبع وقيل إن ذلك يختلف باختلاف المصلين والصلاة فمن أكملها وحافظ عليها فوق من أدخل بشيء من ذلك وقيل إنّ الزيادة لصلاتي العشاء والصّبح لاجتماع ملائكتي الليل والنهار فيها ويؤيده حديث أبي هريرة رضي الله عنه تفضل صلاة الجماعة صلاة أحكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً ويجتمع ملائكة الليل والنهار في صلاة الفجر فذكر اجتماع الملائكة بواو واصلة واستأنف الكلام وقطعة من الجملة المتقدمة وقيل لا منافاة بين الحديثين لأن ذكر القليل لا ينفي الكثير ومفهوم العدد باطل عند جماعة من الأصوليين .

وَقَالَ ابن الأثير إنما قَالَ درجة ولم يقل جزءاً ولا نصيباً ولا حظاً ولا شيئاً من امثال ذلك لأنه أراد الثواب من جهة العلو والارتفاع وأن تلك فوق هذه بكذا وكذا درجة لأن الدرجات إلى جهة فوق وَقَالَ محمود العيني قد جاء فيه لفظ الجزء والضعف وقد تقدّمَا عَنْ قريب فكأنه لم يطلع عليهما هذا وقيل إنّ الدّرجة أصغر من الجزء فكانت الخمس والعشرين إذا جزيت درجات كانت سبعا وعشرين درجة .

وَقَالَ محمود: المعنى هذا ليس بصحيح لأنه جاء في الصحيحين سبعا وعشرين درجة وخمسا وعشرين درجة فاختلف القدر مع اتحاد لفظ الدرجة وقيل

يحتمل أن تكون الدرجة في الآخرة والجزء في الدنيا فإن قيل قد علم مما ذكر من الوجوه وجه الجمع بين هذين العديدين ولكن ما الحكمة : في التنصيص عليهما فالجواب أنه نقل الطيبي عن التوربشتي وأما وجه قصر أبواب الفضيلة على خمس وعشرين تارة وعلى سبع وعشرين أخرى فالمرجع في حقيقة ذلك إلى علوم النبوة التي قصرت علوم الألباء عن إدراك جملها وتفصيلها ولعل الفائدة فيما كشف به حضرة النبوة هي اجتماع المسلمين مصطفىين كصفوف الملائكة المقربين واقتداء بالامام وإظهار شعائر الإسلام وغيرها انتهى .

وَقَالَ محمود العيني هذا لا يشفي الغليل ولا يجدي العليل والذي ظهر لي في هذا المقام في الأنوار الإلهية والأسرار الربانية والعنايات المحمدية أن كل حسنة بعشر أمثالها بالنص وأنه لو صلى في بيته كان يحصل له ثواب عشر صلوات وكذا لو صلى في سوقه كان لكل صلاة عشر ثم إنه إذا صلى بالجماعة يضاعف له مثله فيصير ثواب عشرين صلاة، وأما زيادة الخمسة فلا تآدى فرضاً من الفروض الخمسة فأنعم الله عليه ثواب خمس صلوات أخرى نظير هذه الفروض الخمسة زيادة على عشرين إنعاماً وفضلاً منه عليه فتصير الجملة خمساً وعشرين .

وجواب آخر وهو أن مراتب الأعداد آحاد وعشرات ومئات وألوف والمائة من الأوساط وخير الأمور أوسطها والخمس والعشرون ربع المائة وللربع حكم الكل وأنت خبير بأنه أيضاً لا يشفي الغليل . وأما زيادة السبع فقال الكرمانى : يحتمل أن يكون ذلك لمناسبة أعداد ركعات اليوم والليلة إذ الفرائض سبع عشرة والرواتب عشر، انتهى .

وَقَالَ محمود العيني : الرواتب المؤكدة اثنتا عشرة لحديث المثابة فتصير تسعاً وعشرين فلا يطابق الواقع فنقول يمكن أن يقال إن أيام الدنيا سبعة فإذا صلى بالجماعة يزداد له على العشرين ثواب سبع صلوات كل صلاة في صلوات كل يوم وليلة في الأيام السبعة وأما الوتر فلعله شرع بعد ذلك . ثم العلماء قد اختلفوا هل هذا الفضل لأجل الجماعة فقط حيث كانت أو إنما يكون ذلك للجماعة التي تكون في المسجد لما يلزم ذلك في أفعال تختص بالمساجد قَالَ القرطبي والظاهر هو الأول لأن الجماعة هو الوصف الذي علّق عليه الحكم والله أعلم .

88 - باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره⁽¹⁾

88 - باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره

(باب) جواز تشبيك الأصابع في المسجد وغيره والموجود في غالب

(1) قال الحافظ: أورد فيه حديث أبي موسى وهو دال على جواز التشبيك مطلقاً، وحديث أبي هريرة وهو دال على جوازه في المسجد، وإذا جاز في المسجد ففي غيره أولى، ووقع في بعض الروايات قبل هذين حديث ولبس هو في أكثر الروايات؛ وقال العيني: الموجود في غالب النسخ في هذا الباب حديثان: حديث أبي موسى وحديث أبي هريرة، وفي بعض النسخ حديث آخر عن ابن عمر، ولم يستخرجه الحافظان الإسماعيلي وأبو نعيم، ولا ذكره ابن بطلال، وإنما حكى أبو مسعود الدمشقي في «كتاب الأطراف»: أنه رآه «في كتاب أبي رميح» عن الفربري وحماد بن شاذان عن البخاري اهـ.

قال ابن بطلال: وجه إدخال هذه الترجمة في الفقه معارضة ما ورد في النهي عن التشبيك في المسجد، وقد ورد فيه مراسيل مسندة من طريق غير ثابتة، وكأنه يشير بالمسند إلى حديث كعب بن عجرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا توضأ أحدكم ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبك يديه، فإنه في صلاة» أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي إسناده اختلاف ضعفه بعضهم بسببه، وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر بلفظ: «إذا صلى أحدكم فلا يشبك بين أصابعه، فإن التشبيك من الشيطان، وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه» وفي إسناده ضعيف ومجهول.

وقال ابن المنير: التحقيق أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارض إذ المنهي عنه فعله على وجه العبث، والذي في الحديث، إنما هو لمقصود التمثيل وتصوير المعنى في النفس بصورة الحسن، قال الحافظ: هو في حديث أبي موسى وابن عمر كما قال بخلاف حديث أبي هريرة، وجمع الإسماعيلي بأن النهي مقيد بما إذا كان في الصلاة أو قاصداً لها، إذ منتظر الصلاة في حكم المصلي، وأحاديث الباب الدالة على الجواز خالية عن ذلك، أما الأولان فظاهر، وأما حديث أبي هريرة فلان تشبيكه إنما وقع بعد انقضاء الصلاة في ظنه، فهو في حكم المنصرف من الصلاة، والرواية التي فيها النهي عن ذلك ما دام في المسجد ضعيفة كما قدمنا، فهي غير معارضة لحديث أبي هريرة كما قال ابن بطلال.

واختلف في حكمة النهي عن التشبيك فقليل: لكونه من الشيطان كما تقدم في رواية ابن أبي شيبة، وقيل: لأن التشبيك يجلب النوم وهو مظان الحدث، وقيل: لأن صورة التشبيك تشبه صورة الاختلاف كما نبه عليه في حديث ابن عمر، فكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في النهي عنه، وهو قوله ﷺ: «ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم» اهـ.

وفي الكرماني: قال شارح التراجم: لعل مراد البخاري جواز التشبيك مطلقاً لأنه إذا جاز فعله في المسجد ففي غيره أولى بالجواز، وقد يجاب: بأنه كان لحكمة تمثيل تعاضد المؤمنين وتناصرهم، فمثل المعنى بالصورة لزيادة التبيين؛ فإن قيل: جاء في الحديث الآخر =

النسخ في هذا الباب حديثان أحدهما حديث أبي موسى الأشعري وهو دال على

أنه يشعر بجوازه في غير تمثيل، قلنا: لعله كان لإراحة الأصابع كما هو المعتاد لاعلى وجه العتب، فيفيد أنه إذا كان التشبيك لغرض صحيح جاز بخلاف العتب.

قال ابن بطلال: روي آثار مرسلة في النهي عن تشبيك الأصابع، وقال مالك: إنهم ينكرون التشبيك في المسجد وما به بأس وإنما يكره في الصلاة اهـ.

وقال العيني: اختلف العلماء في تشبيك الأصابع في المسجد وفي الصلاة، وكره إبراهيم ذلك في الصلاة وهو قول مالك، ورخص في ذلك ابن عمر وابنه سالم، فكانا يشبكان بين أصابعهما في الصلاة ذكره ابن أبي شيبه اهـ.

وفي حاشيتي على «البدل»: عن ابن رسلان: أن ذلك على مراتب:

الأول: في الصلاة وهو أشد كراهة لأنه منافي الصلاة.

والثاني: منتظر الصلاة وهو أخف من الأولى لكنه يكره لحديث الباب أي حديث أبي داود عن كعب بن عجرة المذكور قريباً.

الثالث: في المسجد بعد الصلاة وهو مباح لحديث ذي اليدين أي لحديث الباب في «البخاري».

والرابع: في غير المسجد وهو أولى بالإباحة، وما ورد من مطلق المنع عن التشبيك في المساجد محمول على قبل الصلاة جمعاً بين الروايات اهـ.

وفي «الدر المختار» في مكروهات الصلاة: فرقة الأصابع وتشبيكها ولو منتظر لصلاة أو ماشياً إليها للنهي، ولا يكره خارجها لحاجة، قال ابن عابدين: نقل في «المعراج» الإجماع على كراهة الفرقة والتشبيك في الصلاة، وينبغي أن تكون تحريمية للنهي المذكور؛ والمراد بخارجها ما ليس من توابعها لأن السعي إليها والجلوس في المسجد لأجلها في حكمها لحديث الصحيحين: «لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه» وأراد بالحاجة نحو إراحة الأصابع، فلو لدون حاجة بل على سبيل العتب كره تنزيهاً، والكراهة في الفرقة خارجها منصوص عليها.

وأما التشبيك فقال في «الحلية»: لم أقف لمشايخنا فيه على شيء، والظاهر أنه لو لغير عتب بل لغرض صحيح ولو لإراحة الأصابع لا يكره، فقد صح عنه ﷺ أنه قال: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» وشبك أصابعه، فإنه لإفادة تمثيل المعنى وهو التعاضد والتناصر اهـ.

ثم لا يذهب عليك: أن ما في حديث أبي هريرة من صورة التشبيك من وضع اليد اليمنى على اليسرى وضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى يشكل ظاهره، ولذا أوله بعض المشايخ بالحالتين فوضع أولاً يده اليمنى على اليسرى ثم قلبه فصارت اليسرى أعلى.

وأشار إليه الكرمانى وتبعه غيره بقوله: يحتمل أن يكون هذا الوضع حال التشبيك وأن يكون بعد زواله اهـ.

وزاد العيني: وعند الكشميهني: وضع خده الأيمن بدل يده اليمنى اهـ.

وزاد القسطلاني: والرواية الأولى أولى لثلاث يلزم التكرار اهـ.

478، 479 - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ بِشْرِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، حَدَّثَنَا وَاقِدٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَوْ ابْنِ عُمَرٍ: شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ⁽¹⁾.
480 - وَقَالَ عَاصِمٌ بْنُ عَلِيٍّ،

جواز التشبيك مطلقاً والآخر حديث أبي هريرة وهو دالٌّ على جوازه في المسجد وإذا جاز في المسجد فهو في غيره أجوز ووقع في بعض النسخ قبل هذين الحديثين حديث آخر عن ابن عمر رضي الله عنهما ووجد ذلك بخط البرزالي ولم يستخرجه الحافظان الإسماعيلي وأبو نعيم ولا ذكره ابن بطلال أيضًا وإنما حكى ابن مسعود الدمشقي في كتاب الأطراف أنه رآه في كتاب ابن رميح عن الفريري وحماد بن شاكر عن البخاري وهو هذا.

(حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ) البكرائي في ذرية أبي بكرة الثقفي نزيل نيسابور وقاضي كرمان روي عند مسلم أيضًا مات بنيسابور أول سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

(عَنْ بِشْرِ) وفي رواية حَدَّثَنَا بشر بن المفضل بكسر الباء الموحدة في الاسم الأول وبصيغة اسم المفعول في الاسم الثاني الرقاشي الحجة كان يصوم يوما ويفطر يوما ويصلي كل يوم أربعمئة ركعة مات سنة سبع وثمانين ومائة.

(حَدَّثَنَا عَاصِمٌ) هو ابن مُحَمَّد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما العمري المدني وثقه أحمد وغيره.

(حَدَّثَنَا وَاقِدٌ) بالقف هو أخو عاصم المذكور وثقه أبو زرعة وغيره.
(عَنْ أَبِيهِ) مُحَمَّد بن زيد بن عبد الله، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَوْ ابْنِ عُمَرٍ) بن العاص والظاهر أن الشك من واقد. وفي رواية قَالَ: (شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هو البخاري نفسه: (وَقَالَ عَاصِمٌ بْنُ عَلِيٍّ) ابن عاصم بن صهيب الواسطي شيخ البخاري والدارمي وفي تذهيب التهذيب كان في ثقات

ولا مانع من الجمع بينهما عندي، فإن صورة التشبيك في الحديث ليس على ما هو المعروف من التصاق الكفين بل جعل بطن كفه اليمنى على ظهر الكف اليسرى وشبك بينهما، ثم أمال كف اليمنى قليلاً بقاء التشبيك ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى، فاجتمعت حينئذ الألفاظ الثلاثة، ثم رأيت شيخ الإسلام أيضًا فسره بذلك فله الحمد على موافقته.

حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ، سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي، فَلَمْ أَحْفَظْهُ، فَقَوَّمَهُ لِي وَاقِدٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدُ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَيْفَ بِكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ بِهَذَا»⁽¹⁾.

481 - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ

الشيخ وأعيانهم. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ضَعِيفٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَفِي رِوَايَةٍ لَيْسَ بِثَقَّةٍ. وَفِي رِوَايَةٍ كَذَّابٌ. مَاتَ فِي مِنتَصَفِ رَجَبِ سَنَةِ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ. (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ) هُوَ (ابْنُ مُحَمَّدٍ) ابْنُ زَيْدِ الْمَذْكُورِ قَالَ: (سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي) مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ، (فَلَمْ أَحْفَظْهُ، فَقَوَّمَهُ لِي) أَخِي (وَاقِدٌ، عَنْ أَبِيهِ) مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) ابْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدُ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو) بَفَتْحِ الْعَيْنِ (كَيْفَ بِكَ) أَيِ: كَيْفَ يَكُونُ الْحَالُ بِكَ (إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ) بَضْمِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْمَثَلَةِ. قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ: هُوَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الطَّعَامِ مِمَّا لَا خَيْرَ فِيهِ وَخَصَّهُ اللَّحْيَانِي بِالْحِنْطَةِ.

وقيل: الحثالة والحثل الرديء في كل شيء، وقيل: هو القشرة في التمر والشعير وما أشبههما.

(مِنْ النَّاسِ بِهَذَا) أَيِ: بِمَا سَبَقَ وَسَاقَهُ الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحِينَ نَقَلَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَزَادَ قَدْ مَرَجَتْ عَهْدَهُمْ⁽²⁾ وَأَمَانَتَهُمْ فَصَارُوا هَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَزَادَ الْحَمِيدِيُّ فِي مَسْنَدِ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ أَيُّ ابْنِ عَمْرٍو: فَكَيْفَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: تَأْخُذُ مَا تَعْرِفُ وَتَدَعُ مَا تَنْكَرُ وَتَقْبَلُ عَلَى خَاصَّتِكَ وَتَدَعُهُمْ وَعَامَّتَهُمْ.

(حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى) ابْنُ صَفْوَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ السَّلْمِيُّ الْكُوفِيُّ سَكَنَ مَكَّةَ وَمَاتَ بِهَا قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِ عَشْرَةِ وَمِائَتَيْنِ.

(قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) وَفِي رِوَايَةٍ بَرِيدٌ وَهُوَ اسْمُ

(1) تحفة 7428.

(2) قوله قد مرجت عهدهم أي: فسدت واختلطت.

ابن عبد الله بن أبي بردة، عن جدّه، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «إنَّ المؤمنَ للمؤمنِ كالبُنيانِ يشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ⁽¹⁾.

482 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ

أبي بردة (ابن عبد الله بن أبي بردة) ابن أبي موسى الأشعري، (عن جدّه) أبي بردة الكوفي الفقيه قاضي الكوفة اسمه الحارث وقيل عامر.

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه، (عن النبي ﷺ) قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ» وفي رواية المؤمن بدون أن (لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنيانِ) بضم الموحدة أي كالحائط وهو بمعنى المصدر أيضًا من بنى يبنى.

(يَشُدُّ) على صيغة المضارع أي: يقوي وفي رواية شدّ على صيغة الماضي.

(بَعْضُهُ بَعْضًا) فاعل ومفعول.

(وَشَبَّكَ) أي: النبي ﷺ (أَصَابِعَهُ) وفي رواية بين أصابعه وإنما شَبَّكَ ﷺ أصابعه ليمثل لهم هيئة اختلاطهم ومن باب تصوير المعقول بصورة المحسوس. ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون، وفيه رواية الابن عن جدّه، ورواية جدّه عن أبيه، وقد أخرج متنه المؤلف في الأدب والمظالم أيضًا والترمذي في البر والنسائي في الزكاة.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن منصور بن بهرام وقد تقدم في باب فضل من علم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شُمَيْلٍ) بضم المعجمة على صيغة التصغير وهو النَّضْرُ بن شميل كما وقع في رواية ابن عساكر، قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (ابْنُ عَوْنٍ) بفتح العين وسكون الواو هو عبد الله بن عون وقد مرّ في باب قول النبي ﷺ رَبِّ مَبْلَغ.

(عَنِ ابْنِ سِيرِينَ) مُحَمَّدٌ وقد تكرر ذكره، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه ورجال هذا الإسناد ما بين مروزي وبصري وأخرج متنه المؤلف في السهو أيضًا وكذا أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

(قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ) بفتح المهملة وكسر

- قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا - قَالَ: فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ.....

المعجمة وتشديد الياء وهو من أول الزوال إلى الغروب هكذا في رواية الأكثرين وفي رواية المستملي والحموي صلاتي العشاء والظاهر أنه وهم فقد صح أنها الظهر أو العصر في رواية أخرى للبخاري وكذا في رواية مسلم وأبي داود.

(قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا) أهي الظهر أم العصر قَالَ وأكبر ظني أَنَّ أبا هريرة ذكر صلاة الظهر نقله عنه الطحاوي وكذا ذكره البخاري كتاب الأدب.

(قَالَ) أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ) على ظنِّ أنها أربع، (فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ) أي: موضوعة بالعرض أو مطروحة (في) ناحية (الْمَسْجِدِ، فَاتَّكَأَ) ﷺ (عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى) وفي رواية على يده اليسرى، (وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى) يحتمل أن يكون هذا الوضع حال التشبيك وأن يكون بعد زواله ثم في رواية ووضع يده اليمنى بدل خدّه الأيمن والرواية الأولى أولى لثلا يلزم التكرار.

(وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ) بفتح السين والراء، وَقَالَ الجوهرى: سرعان الناس بالتحريك أوائلهم ويقال أخفاؤهم والمستعجلون منهم ويلزم الإعراب نونه في كل وجه وهو الصواب الذي قَالَ الجمهور من أهل الحديث واللغة وكذا ضبطه المتقنون، وَقَالَ ابن الأثير: السَّرْعَان بفتح السين والراء أوائل الناس الذين يتسارعون إلى الشيء ويقبلون عليه بسرعة ويجوز تسكين الراء وكذا نقل القاضي عَنْ بعضهم قَالَ: وضبطه الأصيلي في البخاري بضم السين وإسكان الراء ووجهه أَنَّهُ جمع سريع كقفيز وقفزان وكثيب وكثبان ومن قَالَ سرعان بكسر السين فقد أخطأ وقيل يقال أَيْضًا سرعان بكسر السين وسكون الراء وهو جمع سريع كرعيل ورعلان وأما قولهم سرعان ما فعلت ففيه ثلاث لغات الضم والكسر والفتح مع إسكان الراء والنون مفتوحة أبداً.

مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالُوا: قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَا، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طُولٌ، يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ،

(مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالُوا: قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟) بضم القاف وكسر الصاد ويروى فتح القاف وضم الصاد.

(وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ) رضي الله عنهما، (فَهَابَا) بدون الضمير وفي رواية فهاباه من الهيبة وهو الخوف والإجلال أي خاف أبو بكر وعمر رضي الله عنهما النبي ﷺ (أَنْ يُكَلِّمَا) في ذلك إجلالاً له.

(وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ) هو الخرباق بكسر المعجمة وإسكان الراء وبالموحدة وفي آخره قاف.

(فِي يَدَيْهِ طُولٌ، يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ) فيه روايات ففي رواية الطحاوي فقام رجل طويل اليدين كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَمَاءَ ذَا الْيَدَيْنِ وفي رواية فقام ذو اليدين وفي أخرى رجل من بني سليم وفي أخرى رجل يقال له الخرباق بن عمرو وكان في يديه طول وفي رواية كان رجل بسيط اليدين وفي رواية الطحاوي في حديث عمران بن الحصين أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ سَلَّمَ وَانصَرَفَ فَقَالَ لَهُ الْخَرْبَاقُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ صَلَّيْتَ ثَلَاثًا قَالَ فَجَاءَ فَصَلَّى رَكَعَةً ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ لِلْسَّهْوِ ثُمَّ سَلَّمَ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَيْضًا فِي مَسْنَدِهِ وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ وَذُو الشِّمَالَيْنِ أَيْضًا وَكِلَاهُمَا لِقَبِّ عَلَيْهِ. وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ فِي الْأَنْسَابِ ذُو الْيَدَيْنِ وَيُقَالُ لَهُ ذُو الشِّمَالَيْنِ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ ذُو الْيَدَيْنِ وَيُقَالُ لَهُ ذُو الشِّمَالَيْنِ أَيْضًا هُوَ ابْنُ عَبْدِ عَمْرِو بْنِ نُضْلَةَ الْخَزَاعِيِّ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَنِيُّ فِي مَسْنَدِهِ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَزَاعِيُّ ذُو الْيَدَيْنِ أَحَدُ أَجْدَادِنَا وَهُوَ ذُو الشِّمَالَيْنِ ابْنُ عَبْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ ثَوْرٍ ابْنِ مَلِكَانَ بْنِ قَصِي بْنِ حَارِثَةَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ حَصِينٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّاسِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ انصَرَفَ فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْقَوْمِ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: لَمْ تَصِلْ إِلَّا ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ فَقَالَ: أَكْذَلِكَ يَا ذَا الْيَدَيْنِ وَكَانَ يُسَمَّى ذَا الشِّمَالَيْنِ قَالَ نَعَمْ فَصَلَّى رَكَعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ذُو الْيَدَيْنِ اسْمُهُ الْخَرْبَاقُ مِنْ بَنِي سَلِيمٍ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي خَشْبٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ وَلَيْسَ هُوَ ذَا

الشمالين لأنه خزاعيّ حليف لبني زهرة قتل يوم بدر وأنّ قصة ذي الشمالين كانت قبل بدر ثم أحكمت الأمور بعد ذلك وقد جاء في حديث عبيد بن عمير مفسّراً فَقَالَ فيه ذو اليدين أخو بني سليم وفي رواية الزهريّ ذو الشمالين رجل من بني زهرة وبسبب هذه الكلمة ذهب الحنفيّون إلى أنّ حديث ذي اليدين منسوخ بحديث ابن مسعود رضي الله عنه قالوا لأنّ ذا الشمالين قتل يوم بدر فيما ذكره أهل السير وهو من بني سليم فهو ذو اليدين المذكور في الحديث.

وهذا لا يصح لهم وإن كان قتل ذو الشمالين يوم بدر فليس هو بالخرباق بل هو رجل آخر حليف لبني زهرة اسمه عمير بن عبد عمرو من خزاعة بدليل رواية أبي هريرة حديث ذي اليدين ومشاهدته خبره ولقوله صَلَّى بنا رسول الله ﷺ وذكر الحديث وإسلام أبي هريرة بخبير بعد يوم بدر بسنتين فهو غير ذو الشمالين المستشهد ببدر وقد عدّوا قول الزهريّ فيه هذا من وهمه وقد عدها بعضهم حديثين في نازلتين وهو الصحيح لا اختلاف صفتهم لأنّ في حديث الخرباق ذي الشمالين أنّه سلّم من ثلاث وفي حديث ذي اليدين من اثنتين وفي حديث الخرباق أنّها العصر وفي حديث ذي اليدين أنّها الظهر بغير شك عند بعضهم وقد ذكر مسلم ذلك كله انتهى.

وَقَالَ أبو عمر: ذو اليدين غير ذي الشمالين المقتول ببدر بدليل ما في حديث أبي هريرة وأما قول الزهريّ في هذا الحديث أنّه ذو الشمالين فلم يتابع عليه وَقَالَ محمود العيني: إنّ وقع في كتاب النسائيّ أنّ ذا اليدين وذا الشمالين واحد كلاهما لقب على الخرباق واستدلّ عليه بروايات كلها تدلّ على أنّهما واحد. ثم استشكل بروايات تدلّ على أنّهما شخصان وأجاب بأنّها روايات ضعيفة لا تقاوم الروايات التي تدلّ على أنّهما واحد ثم قَالَ: فإن قيل إنّ ذا اليدين وذا الشمالين إذا كانا لقباً لشخص واحد على ما زعمتم كيف يستقيم حضور أبي هريرة رضي الله عنه تلك الصلاة مع أنّ ذا اليدين الذي هو ذو الشمالين قتل ببدر وأبو هريرة أسلم عام خيبر وهو متأخّر بزمان كثير ومع هذا فأبو هريرة يقول صَلَّى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشيّ إمّا الظهر وأمّا العصر الحديث وفيه فقام ذو اليدين فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أخرجته مسلم وغيره وفي رواية صَلَّى لنا رسول الله ﷺ

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصَرْ»

فسلم في ركعتين فقام ذو اليمين الحديث؟

فالجواب: أَنَّهُ قَالَ الطحاوي: معناه صَلَّى بالمسلمين وهذا جائز في اللغة كما روي عَنِ النَّزَالِ بْنِ سَبْرَةَ قَالَ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَإِيَّاكُمْ كُنَّا نَدْعِي بَنِي عَبْدِ مَنْفٍ الْحَدِيثَ النَّزَالِ لَمْ يَرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمِنَا وَرَوَى عَنْ طَاوُوسٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ فَلَمْ يَأْخُذْ فِي الْخَضِرَوَاتِ شَيْئًا وَأَرَادَ قَدِمَ بَلَدِنَا لِأَنَّ مَعَاذًا قَدِمَ الْيَمَنَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُولِدَ طَاوُوسٌ وَمِثْلُهُ مَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي بَابِ بَيَانِ أَنَّ النَّهْيَ مَخْصُوصٌ بِبَعْضِ الْأَمَكَةِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ جَاءَنَا أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى آخِرِهِ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: مُجَاهِدٌ لَا يَثْبِتُ لِسْمَاعٍ مِنْ أَبِي ذَرٍّ وَقَوْلُهُ جَاءَنَا أَيُّ جَاءَ بَلَدِنَا انْتَهَى.

وأنت خبير بأنه بقي الاختلاف في صفة الحديث هل صَلَّى رسول الله ﷺ ركعتين فسلم أو ثلاثا فسلم؟ وهذا يقتضي تعدد القصة، فافهم.

(قَالَ) وفي رواية فَقَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَيْتَ) بفتح النون وتخفيف السين (أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟) على صيغة البناء للمفعول أو للفاعل (قَالَ) ﷺ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصَرْ» أي: الصلاة. وفي رواية مسلم كل ذلك لم يكن. وفي رواية أبي داود كل ذلك لم أفعَل. قَالَ النَّوَوِيُّ فِيهِ تَأْوِيلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ مَعْنَاهُ لَمْ يَكُنِ الْمَجْمُوعُ لَا نَفِي وَجُودَ أَحَدُهُمَا وَالثَّانِي وَهُوَ الصَّوَابُ أَنَّ مَعْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَا ذَاكَ وَلَا هَذَا فِي ظَنِّي بَلْ ظَنِّي أَنِّي اكْمَلْتُ الصَّلَاةَ أَرْبَعًا وَبَدَلْتُ عَلَى صَحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ أَنَّهُ جَاءَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَمْ تَقْصُرْ وَلَمْ أَنْسَ. وَيُقَالُ قَوْلُهُ لَمْ أَنْسَ يَرْجِعُ إِلَى السَّلَامِ أَي: لَمْ أَسْهَ فِيهِ وَإِنَّمَا سَلِمْتُ قَصْدًا وَلَمْ أَسْهَ فِي نَفْسِ السَّلَامِ وَإِنَّمَا سَهَوْتُ عَنْ الْعَدَدِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ جَوَابًا عَمَّا سُئِلَ عَنْهُ. وَيُقَالُ بَيْنَ النِّسْيَانِ وَالسَّهْوِ فَرْقٌ قَلِيلٌ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْهَوُ وَلَا يَنْسَى فَلِذَلِكَ نَفَى عَنْ نَفْسِهِ النِّسْيَانَ لِأَنَّ فِيهِ غَفْلَةً وَلَمْ يَغْفَلْ قَالَهُ الْقَاضِي.

وَقَالَ الْقَشِيرِيُّ هَذَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي اسْتِعْمَالِ اللُّغَةِ وَكَأَنَّهُ يَلُوحُ فِي اللَّفْظِ عَلَى أَنَّ النِّسْيَانَ عَدَمَ الذِّكْرِ لِأَمْرٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ وَالسَّهْوِ عَدَمُ الذِّكْرِ لِأَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِهَا أَوْ يَكُونُ النِّسْيَانُ الْإِعْرَاضَ عَنْ تَفْقُدِ أُمُورِهَا حَتَّى يَحْصُلَ عَدَمُ الذِّكْرِ لِأَجْلِ

الاعراض والسهو عدم الذكر لا لأجل الاعراض.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ لَا نَسْلَمُ الْفَرْقَ وَلَئِنْ سَلَّمْ فَقَدْ أَضَافَ النِّسْيَانَ ﷺ إِلَى نَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَقَوْلِهِ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسَى كَمَا تَنْسُونَ فَإِذَا نَسِيتَ فَذَكِّرُونِي.

وَقَالَ الْقَاضِي: إِنَّمَا أَنْكَرَ ﷺ نَسِيتَ الْمَضَافَ إِلَى نَفْسِهِ وَهُوَ قَدْ نَهَى عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ بِنَسْمَا لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيتَ كَذَا وَلَكِنَّهُ نَسِيَ بِالْتَّشْدِيدِ.

وَقَدْ قَالَ أَيْضًا لَا أُنْسَى عَلَى النَّفْيِ وَلَكِنْ أُنْسَى مِنَ الْإِفْعَالِ وَقَدْ شَكَّ بَعْضُ الرُّوَاةِ فِي رَوَايَتِهِ فَقَالَ: لَمْ أُنْسَ أَوْ أُنْسَى وَأَنْ أَوْ لِلشَّكِّ أَوْ لِلتَّقْسِيمِ وَأَنَّ هَذَا يَكُونُ مَرَّةً مِنْ قَبْلِ شَغْلِهِ وَمَرَّةً يَغْلِبُ وَيَحْبُو عَلَيْهِ فَلَمَّا سَأَلَهُ السَّائِلُ بِذَلِكَ أَنْكَرَهُ وَقَالَ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ وَفِي الْآخَرِ لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تَقْصُرَ أَمَّا الْقَصْرُ فَبَيَّنَّ وَكَذَلِكَ لَمْ أُنْسَ حَقِيقَةً مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ وَلَكِنَّ اللَّهَ أُنْسَاهُ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَمَّا قَالَ الْقَاضِي إِنَّ النَّهْيَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ إِضَافَةِ نَسِيتَ إِلَى نَفْسِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ لِأَنَّهُ يَقْبَحُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُضِيفَ إِلَى نَفْسِهِ نِسْيَانَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يِلْزَمُ فِي هَذَا النَّهْيِ الْخَاصُّ النَّهْيَ الْعَامَ فِي ذَلِكَ فَافْهَمْ. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْعَصْمَةَ ثَابِتَةً فِي الْأَخْبَارِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا أَخْبَارُهُ فِي الْأُمُورِ الْوُجُودِيَةِ فَيَجُوزُ فِيهَا النِّسْيَانُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: تَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ قَوْلَهُ لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تَقْصُرِ الصَّلَاةُ مِثْلُ قَوْلِهِ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ وَالْمَعْنَى كُلُّ مَنْ الْقَصْرُ وَالنِّسْيَانُ لَمْ يَكُنْ فَيَكُونُ فِي مَعْنَى لَا شَيْءَ مِنْهُمَا بِكَائِنٍ عَلَى شَمُولِ النَّفْيِ وَعُمُومِهِ لَوْجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ السُّؤَالَ عَنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ بَأَنْ يَكُونَ لَطَلَبُ التَّعْيِينِ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ لَا عَلَى التَّعْيِينِ غَيْرِ أَنَّهُ إِمَّا بِالتَّعْيِينِ أَوْ بِنَفْيِهِمَا جَمِيعًا تَخْطِئَةُ الْمُسْتَفْهَمِ لَا بِنَفْيِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَكُونَ لِنَفْيِ الْعُمُومِ لِأَنَّهُ عَارِفٌ بَأَنَّ الْكَائِنَ أَحَدُهُمَا وَالثَّانِي أَنَّهُ لَمَّا قَالَ ﷺ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثُّبُوتَ لِلْبَعْضِ إِنَّمَا يَنَافِي النَّفْيَ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ لَا النَّفْيَ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَقَوْلُهُ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ مُوجِبَةً جَزْئِيَّةً وَنَقِيضَهَا السَّالِبَةَ الْكُلِّيَّةَ وَلَوْلَا أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ فَهَمَّ السَّلْبَ الْكُلِّيَّ لَمَّا ذَكَرَ فِي مُقَابَلَةِ الْإِجَابِ الْجَزْئِيِّ.

وهنا قاعدة أخرى وهي أن لفظة كل إذا وقعت في حيز النفي كان النفي متوجهاً إلى المجموع وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد كقولك ما جاء

فَقَالَ: «أَكْمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ» فَقَالُوا: نَعَمْ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ: ثُمَّ سَلَّمَ؟ فَيَقُولُ: نُبِّئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ⁽¹⁾.

كلّ القوم ولم آخذ كل الدراهم: ما كلّ ما يتمنى المرء يدركه، وإن وقع النفي في حيّزها اقتضى السلب عن كلّ فرد كقوله ﷺ كلّ ذلك لم يكن.

(فَقَالَ) ﷺ للحاضرين: (أَكْمَا) أي: الأمر كما (يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ قَالُوا: نَعَمْ) وفي رواية فقالوا نعم وفي أخرى فَقَالَ الناس نعم وفي رواية أبي داود فأومؤوا أي: نعم والاكثر قالوا نعم ويمكن أن يجمع بينهما بأن بعضهم أومؤوا وبعضهم تكلموا. (فَتَقَدَّمَ) ﷺ (فَصَلَّى مَا تَرَكَ) أي: الركعتين، (ثُمَّ سَلَّمَ)، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، فَرُبَّمَا) كلمة ربّ أصلها للتقليل وكثر استعمالها في التكثير ويلحقها كلمة ما فتدخل على الجمل كما هنا.

(سَأَلُوهُ) أي: سألوا ابن سيرين هل في الحديث.

(ثُمَّ سَلَّمَ؟) بمعنى سألوا ابن سيرين أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بعد هذا السجود سلّم مرة أخرى أو اكتفى بالسلام الأول.

(فَيَقُولُ) وفي رواية يقول أي: ابن سيرين: (نُبِّئْتُ) بضم النون وتشديد الموحدة على البناء للمفعول أي أخبرت (أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ)

(1) أطرافه 714، 715، 1227، 1228، 1229، 6051، 7250 - تحفة 14469، 10891 أ -

130. أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له رقم (573). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث جواز العمل القليل في الصلاة والكلام القليل لا يمنع من إتمامها إذا كان ذلك على وجه النسيان أو عامداً مع من نسي إذا كان ممن صلاته مرتبطة بصلاته كإمام مع مأوم، والكلام عليه من وجوه: الوجه الأول: فيه دليل لمن يقول إن السلام ساهيا لا يخرج من الصلاة يؤخذ ذلك من قوله: (فرجع وأتم ما بقي) ولم يذكر أنه كبر.

الوجه الثاني: فيه دليل على أن الإمام يرجع لكلام الجماعة ولا يرجع لكلام الواحد يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (أَكْمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ) ولما أخبره أبو بكر وعمر رجع إلى قولهما =

وهذا يدلّ على أنّه لم يسمع من عمران وقد بينّ أبو داود في روايته عن ابن سيرين

وإنما قلنا أن الإخبار كان من أبي بكر وعمر ولفظ الحديث على العموم من جهة ما تعطيه قوة الكلام لأن راوي الحديث اعتذر أولاً عن سكوتها لهيتهما لرسول الله ﷺ ولو كان غيرهما الذي كان منه لذكره واعتذر عنهما ثانية فهذا يظهر ما خصصنا أن الإخبار كان منهما.

الوجه الثالث: فيه دليل على التسليم لأهل الفضل فيما فعلوه لمن لم يعلم أهم على الصواب في ذلك الأمر أم ليس، يؤخذ ذلك من خروج السرعة وهم يقولون قصرت الصلاة ولم يعتب عليهم النبي ﷺ لأن النسخ في حياته عليه الصلاة والسلام ممكن أما الغير فمستحيل فلا يسلم له إلا فيما لم يكون خرقاً للإجماع وأما مهما أمكن له تأويل سلم له على أحد المحتملات وإن كان غير مقطوع به.

الوجه الرابع: يؤخذ منه مراجعة المفضل الفاضل إذا رأى منه ما لا يعرف إلا أنه يكون بأدب يؤخذ ذلك من مراجعة ذي اليمين النبي ﷺ بذلك الأدب.

الوجه الخامس: يؤخذ منه إكبار ذي الفضل وإن رأى منه ما لا يعرفه ألا أن الرائي يلزمه ملازمته حتى يتبين له ما صدر منه على أي وجه يحمله يؤخذ ذلك من فعل أبي بكر وعمر لأنهما علما ما علمه ذو اليمين إلا أنهما حملتهما الهيبة له على أن لا يكلماه وحملهما ما ترايد من الأمر على أن لا يفارقه حتى يعرفا الحكم ويدل على جواز ذلك كله تسليمه ﷺ للكل في صلاته ولو كان أحد الأحوال غير جائز لقال في ذلك شيئاً لأنه المشرع ولا يجوز له تأخير البيان عن وقت الحاجة.

الوجه السادس: فيه دليل على أنه إذا سأل الفاضل المفضل هل وقع منه شيء فيه خلل أن يخبره بما وقع كما وقع يؤخذ ذلك من سؤال رسول الله ﷺ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فأخبراه بما وقع.

الوجه السابع: فيه دليل على أن القدرة تفعل مع إبقاء الحكمة يؤخذ ذلك من نسيان سيدنا ﷺ في هذا الموضع وقد كان من شيمه المباركة أنه عند النوم تنام عينه ولا ينام قلبه وهنا وقت الحضور نسي بعد الصلاة لكن نسيانه ﷺ هنا لوجهين عظيمين أحدهما: قد نص هو ﷺ عليه وهو قوله عليه السلام: إنما أنسى أو أنسى لأسن. فلما كان هو عليه السلام المشرع والمقتدى به وله الأجر في كل الأعمال التي يقتدى به فيها إلى يوم القيامة جاء النسيان هنا أرفع من الحضور فهي في حقه تكرمة وهذا النسيان يحتاج فيه إلى بحث وهو ما معنى الحكمة فيه إن كان على معنى قوله عليه السلام أنسى وما معنى الحكمة فيه إن كان على معنى أو أنسى والجواب إن كان على معنى قوله عليه السلام أنسى فظاهر الحكمة في ذلك أن تظهر عليه السلام أوصاف البشرية وبظهور أوصاف البشرية عليه يثبت أن تلك الأمور الزائدة على ذلك دالة على خصوصيته عليه السلام ورفع منزلته وإن كان على معنى قوله عليه السلام أو أنسى فظاهر الحكمة في ذلك أن القدرة تجري الخيرات والأحكام على يديه عليه السلام بالأقوال والأفعال باختياره وبغير اختياره ليظهر لذلك قدر العناية به وتصديقاً لما قاله وتحدي به وادعاه ولذلك لم يقع منه عليه السلام النسيان إلا في ثلاثة مواضع في الأفعال قدر ما احتاج إليه وهو =

الواسطة بينه وبين عمران فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَارَسٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

هذا الحديث وقام من اثنتين وقام إلى خامسة وفي الأقوال مرة قدر ما احتاج الحكم إليه في الأقوال وهو أنه أسقط آية من سورة الملك ولم يقع منه نسيان غير ما ذكر والوجه الآخر وهو بالتقدير من حالة استغراقه عليه السلام في الحضور والأدب حتى ذهل عن العدد.

الوجه الثامن: فيه دليل على أن تبين الحكم بالفعل أرفع منه بالقول ولولا ذلك لكان ﷺ حكماً في السهو بالقول كما قال عليه السلام: من نسي شيئاً في صلاته فليبن على اليقين.

الوجه التاسع: فيه دليل على لطف الله بعبده ورفقه بهم يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام جعل تعليمه حكم السهو لأمته بالفعل ولو علمهم بالقول لكان كافياً لكن لما كان الذي يسهو من أصحابه رضي الله عنهم والمباركين من أمته يجدون لذلك حزناً في أنفسهم لكونهم وقع منهم في أجل العبادات ما لم يقع من نبيهم فجاء فعله عليه السلام لهم بالتعليم من باب إذهاب الحزن عنهم وهو عين الرفق والرحمة.

الوجه العاشر: فيه دليل على فضل الصحابة رضي الله عنهم وتحريمهم في النقل يؤخذ ذلك من قوله: (إحدى صلاتي العشي) وتبرئة صاحبه من النسيان وإضافته إلى نفسه كما وقع.

الوجه الحادي عشر: يؤخذ منه جواز القيام إثر الصلاة يؤخذ ذلك من قوله: (سلم فقام) فساقه بالفاء التي تعطي التعقيب والتسيب.

الوجه الثاني عشر: فيه جواز جعل الشيء التنظيف في المسجد يؤخذ ذلك من إخباره أن الخشبة كانت معترضة في المسجد.

الوجه الثالث عشر: فيه دليل على جواز الاتكاء في المسجد على ما يجوز الاتكاء عليه يؤخذ ذلك من إخباره بأنه ﷺ اتكأ على الخشبة.

الوجه الرابع عشر: يؤخذ منه جواز التشبيك بين الأصابع يؤخذ ذلك من قوله: (شبك بين أصابعه).

الوجه الخامس عشر: فيه دليل على جواز وضع اليدين بعضها على بعض يؤخذ ذلك من الإخبار عنه عليه السلام أنه جعل يديه على بعضها على بعض.

الوجه السادس عشر: يؤخذ منه كثرة اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بجميع أحوال النبي ﷺ وحبهم فيه يؤخذ ذلك من قوله: (كأنه غضبان) فلولا كثرة اشتغالهم به لما كانوا ينظرون إلى مثل هذا أو غيره.

الوجه السابع عشر: يؤخذ منه عدم الحكم بالمحتمل يؤخذ ذلك من قوله: (كأنه غضبان) لأنه رأى صفة تشبه صفة الغضب وقد لا يكون هو عليه السلام في ذلك الحال غضبان بل يكون مشغولاً فكره في شيء آخر فلم يقطع بشيء محتمل.

الوجه الثامن عشر: يؤخذ منه جواز وضع الخدود على الأيدي يؤخذ ذلك من إخباره ﷺ جعل خده على ظهر كفه وقوله: «وخرجت السرعان» الذين سارعوا إلى الخروج.

الوجه التاسع عشر: فيه دليل على جواز التسمية للشخص بما قد غلب عليه المعرفة به يؤخذ ذلك من قوله ﷺ: «أكما يقول ذو الدين» ولو كان من باب اللقب لما أخبر هو ﷺ به.

عبد الله المثنى قَالَ حَدَّثَنِي أَشْعَثُ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ قَالَ حَدَّثَنِي خَالِدُ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ عَمِّهِ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَسَهَا ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ تَشَهَّدَ ثُمَّ سَلَّمَ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا قَلَابَةَ يَحْدُثُ عَنْ عَمِّهِ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ الظُّهْرَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ سَلَّمَ وَانصَرَفَ فَقَالَ لَهُ الْخِرْبَاقُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ صَلَّيْتَ ثَلَاثًا قَالَ فَجَاءَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ لِلسَّهْوِ ثُمَّ سَلَّمَ. فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تَكَلَّمَ ذُو الْيَدَيْنِ وَالْقَوْمُ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ بَعْدُ؟

فالجواب: أنهم لم يكونوا على اليقين من البقاء في الصلاة لأنهم كانوا مجوزين النسخ في الصلاة من أربع إلى ركعتين وَقَالَ النُّووي إِنَّ هَذَا كَانَ خَطَأً بِالنَّبِيِّ ﷺ وَجَوَاباً وَذَلِكَ لَا يَطُلُ عِنْدَنَا وَلَا عِنْدَ غَيْرِنَا وَفِي رَوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ الْجَمَاعَةَ أَوْمَأُوا أَي: أَشَارُوا نَعَمْ فَصَلَّى هَذِهِ الرُّوَايَةَ لَمْ يَتَكَلَّمُوا. ثُمَّ إِنَّ فِيهِ إِشْكَالًا عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ رَجُوعُ الْمُصَلِّي فِي قَدْرِ صَلَاتِهِ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا عَلَى يَقِينٍ نَفْسِهِ. وَأَجَابَ النُّووي عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ ﷺ سَأَلَ لِيَتَذَكَّرَ فَلَمَّا ذَكَرُوهُ تَذَكَّرَ فَعَلِمَ السَّهْوَ فَبَنَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُ رَجَعَ إِلَى مُجَرَّدِ قَوْلِهِمْ وَلَوْ جَازَ تَرَكَ يَقِينَ نَفْسِهِ وَالرَّجُوعَ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ لَرَجَعَ ذُو الْيَدَيْنِ حِينَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرَ.

وتعقبه محمود العيني: بأن هذا ليس بجواب مخلص لأنه يخلو من الرجوع سواء كان رجوعه للتذكُّر أو لغيره وعدم رجوع ذي اليدين كان لأجل كلام رسول الله ﷺ لا لأجل يقين نفسه.

الوجه العشرون: فيه دليل على طلب البيئة فيما لا يعرف وإن كان القائل صادقاً يؤخذ ذلك من سؤال سيدنا ﷺ للعميرين في تصديق ما قال ذو اليدين وهو الذي سماه سيدنا ﷺ ذا الشهادتين لأنه كان عنده من أصدق الصوفية وكلهم صادقون فلما أخبره بما لا يعلم طلب منه البيئة على قوله.

الوجه الحادي والعشرون: يؤخذ منه أنه لا يجوز لمن نسي من صلاته شيئاً أن يؤخر فعله يؤخذ ذلك من فعله عليه السلام لأنه لما أخبره العمران لم يتأخر وعاد إلى صلاته لأنه قال: (فتقدم وصلى) فأتى بالفاء التي تعطي التعقيب.

وَقَالَ ابْنُ الْقَضَائِ أَخْتَلَفَتِ الرَّوَاةُ فِي هَذَا عَنْ مَالِكٍ فَمَرَّةٌ قَالَتْ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّهُ قَالَ يُبْنِي عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ وَقَالَ مَرَّةٌ أُخْرَى يَعْمَلُ عَلَى يَقِينِهِ وَلَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِمْ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ فَإِنْ قِيلَ فِي حَدِيثِ عُمَرَانَ بْنِ حَصِينٍ أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ مَنْزِلَهُ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ الْيَوْمَ أَنْ يَنْصَرِفَ عَنِ الْقِبْلَةِ وَيَمْشِي وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ. فَالْجَوَابُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَرَى أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ هَكَذَا قِيلَ وَفِيهِ أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى هَذَا لَوْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ أَوْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى وَهُوَ لَا يَرَى أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ لَا يَخْرُجُهُ ذَلِكَ مِنْهَا.

والجواب الصحيح: أَنَّهُ مَنْسُوخٌ فَلَا يَعْمَلُ بِهِ الْيَوْمَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ أَحَادِيثِ الْبَابِ: مَا تَرَجَّمَ عَلَيْهِ فِي جَوَازِ تَشْيِيكِ الْأَصَابِعِ وَالْعُلَمَاءُ اخْتَلَفُوا فِي تَشْيِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَفِي الصَّلَاةِ فَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ.

وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنَهُ سَالِمٌ فَكَانَا يَشْبِكَانِ بَيْنَ أَصَابِعِهِمَا فِي الصَّلَاةِ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَشْبِكُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَالَ مَالِكٌ إِنَّهُمْ لَيَنْكُرُونَ تَشْيِيكَ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَمَا بِهِ بَأْسٌ وَإِنَّمَا يَكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثٍ مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا كَعْبُ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَحْسَنْتِ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجْتَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا تَشْبِكْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ فَإِنَّكَ فِي صَلَاةٍ». وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ فَلَا يَقِلُّ هَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَقَالَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مَوْلَى لِأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ فَرَأَى رَجُلًا جَالِسًا وَسَطَ النَّاسِ وَقَدْ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ يَحْدِثُ نَفْسَهُ فَأَوْمَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَفْطَنْ لَهُ فَالْتَفَتَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَقَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَشْبِكُنْ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فَإِنَّ التَّشْيِيكَ مِنَ الشَّيْطَانِ لَكِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ غَيْرُ مُقَاوِمَةٍ لِأَحَادِيثِ الْبَابِ فِي الصَّحَّةِ وَلَا مُسَاوِيَةٍ لَهَا وَقِيلَ لَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مُعَارَضَةٌ لِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا وَرَدَ عَنْ فَعَلٍ ذَلِكَ فِي

الصلاة أو في المضي إلى الصلاة وفعله ﷺ ليس في صلاة ولا في المضي إليها فلا معارضة إذا بقي كلُّ حديث على حاله. فإن قيل في حديث أبي هريرة الذي في الباب وقع تشبيكه ﷺ وهو في الصلاة.

فالجواب: أنه إنما وقع بعد انقضاء الصلاة في ظنه فهو في حكم المنصرف من الصلاة والرواية التي فيها النهي عن ذلك ما دام في المسجد ضعيفة لأن فيها ضعيفا ومجهولا وقد رواها ابن أبي شيبه ولفظه إذا صلى أحدكم فلا يشبكن بين أصابعه لأن التشبيك من الشيطان وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه، وَقَالَ ابن المنير التحقيق أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارض إذا المنهي عنه فعله على وجه العبث والذي في الحديث إنما هو المقصود التمثيل وتصوير المعنى في اللفظ ثم إن في حكمة النهي عن التشبيك وجوها أحدها كونه من الشيطان كما ذكر.

والثاني: أنه يجلب النوم وهو في مظان الحديث.

والثالث: أن صورة التشبيك تشبه صورة الاختلاف كما نبّه عليه في حديث ابن عمر رضي الله عنهما فكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهي عنه وهو قوله ﷺ للمصلّين: «لا تختلفوا فتختلف قلوبكم»، والله أعلم.

ثم في فوائد الحديث الأخير: أن سجود السهو سجدتان وفيه: دليل للحنفية أن سجدتي السهو بعد السلام فهو حجة على الشافعي ومن تبعه في أنهما قبل السلام ومنها أن الذي عليه السهو إذا ذهب من مقامه ثم عاد وقضى ما عليه بل يصحّ قال فيه في رواية عمران بن حصين فجاء فصلّى ركعة وفي رواية غيره في الجماعة فتقدّم وصلى وهو رواية البخاري ههنا وفي رواية فرجع رسول الله ﷺ إلى مقامه ولكن الفقهاء اختلفوا في هذه المسألة فعند الشافعي فيها وجهان:

أصحّها: أنه يصحّ لأنه ثبت في صحيح مسلم أنه ﷺ مضى إلى الجزع وخرجت السّرعان وفي رواية دخل منزله وفي رواية دخل الحجرة ثم خرج ورجع الناس وبني على صلاته.

والوجه الثاني: وهو المشهور عندهم أن الصلاة تبطل بذلك وَقَالَ النووي وهذا مشكل وتأويل الحديث صعب على من أبطلها وقيل عن مالك إنه ما لم

ينقض وضوءه يجوز له ذلك وإن طال الزمن وكذا روي عن ربيعة مستدلين بحديث عمران. ومذهب أبي حنيفة رحمه الله في هذه المسألة إذا سلّم ساهيا على الركعتين وهو في مكانه لم يصرف وجهه عن القبلة ولم يتكلم عاد إلى القضاء لما عليه ولو اقتدى به رجل يصح اقتداؤه أمّا إذا صرف وجهه عن القبلة فإن كان في المسجد ولم يتكلم فكذلك لأن المسجد كله في حكم مكان واحد لأنه مكان الصلاة وإن كان قد خرج من المسجد ثم تذكّر لا يعود وتفسد صلاته وأما إذا كان في الصحراء فإن تذكر قبل أن يجاوز الصفوف من خلفه ومن قبل اليمين واليسار عاد إلى قضاء ما عليه وإلا فلا وإن مشى أمامه لم يذكره في الكتاب وقيل إن مشى قبل الصفوف الذي خلفه تفسد وإلا فلا وهو مروي عن أبي يوسف اعتباراً لأحد الجانبين بالآخر وقيل إذا جاوز موضع سجوده لا يعود وهو الأصح وهذا إذا لم يكن بين يديه سترة فإن كان يعود ما لم يجاوزها لأن داخل السترة في حكم المسجد، والله أعلم.

وأجابوا عن الحديث بأنه منسوخ وذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمل بعد رسول الله ﷺ بخلاف ما قد كان ﷺ عمله يوم ذي اليمين والحال أنه كان فيمن حضر يوم ذي اليمين فلو لا ثبت عنده انتساح ذلك لما عمل بخلاف ما عمل به النبي ﷺ. ومنها أنه استدللّ به قوم على أن الكلام من الصلاة في المأمومين لإمامهم إذا كان على وجه إصلاح الصلاة لا يقطع الصلاة وأن الكلام من الإمام والمأمومين فيها على السهو لا يقطع الصلاة، وهو مذهب مالك وربيعة والشافعي وأحمد وإسحاق وقال أبو عمر بن عبد البرّ.

وزهد الشافعي وأصحابه: إلى أن الكلام والسلام ساهيا في الصلاة لا يبطلها كقول مالك وأصحابه سواء وإنما الخلاف بينهم أن مالكا يقول لا يفسد الصلاة تعمّد الكلام فيها إذا كان في شأنها وإصلاحها وهو قول ربيعة وابن القاسم إلا ما روي عنه في المنفرد وهو قول أحمد بن حنبل ذكره الأثرم عنه أنه قال ما تكلم به الإنسان في صلاته لإصلاحها لم يفسد عليه صلاته فإن تكلم لغير ذلك فسدت وذكر الحرثي عنه أن مذهبه فيمن تكلم عامداً أو ساهياً بطلان صلاته إلا الامام خاصة فإنه إذا تكلم لمصلحة صلاته لم تبطل صلاته.

وقال الشافعي وأصحابه ومن تابعهم من أصحاب مالك وغيرهم أن من تعمّد

89 - بَابُ الْمَسَاجِدِ الَّتِي عَلَى

طُرُقِ الْمَدِينَةِ، وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ (1)

الكلام وهو يعلم أنه لم يتم الصلاة وأنه فيها أفسد صلاته فإن تكلم ناسياً أو تكلم وهو يظن أنه ليس في الصلاة لا يبطلها قَالَ النووي : وبهذا قَالَ جمهور العلماء من السلف والخلف وهو قول ابن عباس وعبد الله بن الزبير وأخيه عروة وعطاء والحسن والشعبي وقتادة والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وجميع المحدثين.

وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ فِي أَصْحَاحِ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ يَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِالكَلَامِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَنْتَهَى. وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ طَرَأَ أَنَّ الْكَلَامَ عَامِدًا فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ الْمُصَلِّي يَعْلَمُ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِإِصْلَاحِ صَلَاتِهِ أَنَّهُ يَفْسُدُ الصَّلَاةُ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ لِأَحْيَاءِ نَفْسٍ أَوْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأُمُورِ الْجَسَامِ لَمْ تَفْسُدْ بِذَلِكَ صَلَاتُهُ وَهُوَ قَوْلُ ضَعِيفٍ فِي النَّظَرِ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ الْأَخْذُ بِحَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ وَرَوَى عَنْهُ تَرْكُ الْإِخْذِ بِهِ وَأَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَعِيدَ وَلَا يَبْنِي قَالَ وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِأَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ الصَّلَاةَ قَصُرَتْ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَحَدِنَا الْيَوْمَ وَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ أَصْحَابُ مَالِكٍ كُلُّهُمْ قَالُوا : كَانَ هَذَا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ وَأَمَّا الْآنَ فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهَا أَعَادَهَا. وَمِنْهَا أَنَّ مَنْ قَالَ نَاسِيًا لَمْ أَفْعَلْ وَكَانَ قَدْ فَعَلَهُ لَمْ يَكُنْ كَاذِبًا وَمِنْهَا جَوَازُ التَّقْلِيدِ الَّذِي سَبِيلُهُ التَّعْرِيفُ دُونَ التَّهْجِينِ، وَمِنْهَا الْإِجْزَاءُ بِسَجْدَتَيْنِ عَنْ السَّهَوَاتِ لِأَنَّهُ ﷺ سَلَّمَ عِنْدَ الرُّكْعَتَيْنِ وَتَكَلَّمَ نَاسِيًا وَاقْتَصَرَ عَلَى السَّجْدَتَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

89 - بَابُ الْمَسَاجِدِ الَّتِي عَلَى

طُرُقِ الْمَدِينَةِ، وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ

(بَابُ) بَيَانُ (الْمَسَاجِدِ الَّتِي عَلَى طُرُقِ الْمَدِينَةِ) أَي : الَّتِي بَيْنَ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ وَمَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ (وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ) وَلَمْ تَجْعَلْ مَسَاجِدَ.

(1) قَالَ مُحَمَّدُ زَكَرِيَا الْكَانْدَهْلَوِيُّ : الْأَوْجَهُ عِنْدِي فِي غَرَضِ الْمُصَنِّفِ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ جَوَازُ الْإِسْتِبْرَاقِ بِمُشَاهِدَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ دَفْعًا لِمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ الْآتِي فِي كَلَامِ الْحَافِظِ عَدَمُ جَوَازِ ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الشَّيْخُ - قُدْسَ سِرُّهُ - بِقَوْلِهِ : لِيَتَبَرَّكَ بِالصَّلَاةِ وَالِدَعَاءِ فِيهَا، قَالَ الْحَافِظُ : قَوْلُهُ : بَابُ الْمَسَاجِدِ أَي فِي الطَّرِيقِ الَّتِي بَيْنَ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ وَمَكَّةَ، وَقَوْلُهُ : =

483 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ،

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) بن علي بن عطاء بن مقدّم على صيغة اسم المفعول (المُقَدِّمِيُّ) نسبة إلى أحد أجداده البصري توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ) بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة على صيغة التصغير (ابْنُ سُلَيْمَانَ) النميري بضم النون، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم

والمواضع أي: الأماكن التي لم تجعل مساجد، ومحصل ذلك: أن ابن عمر كان يتبرك بتلك الأماكن، وتشدده في الاتباع مشهور، ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس في سفر يتبادرون إلى مكان، فسأل عن ذلك فقالوا: قد صلى فيه النبي ﷺ، فقال: من عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض فإنما هلك أهل الكتاب لأنهم تتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعا، لأن ذلك من عمر محمول على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة، أو خشي أن يشكل ذلك على من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنه واجبا وكلا الأمرين مأمون من ابن عمر، وقد تقدم حديث عتبان وسؤاله النبي ﷺ أن يصلي في بيته ليتخذة مصلى، وإجابة النبي ﷺ إلى ذلك، فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين اهـ.

قال العيني: وروى غير واحد أن رسول الله ﷺ قال، وقد وصل المسجد الذي يبطن الروحاء عند عرق الظبية: «هذا واد من أودية الجنة»، وصلى في هذا الوادي قبلي سبعون نبيا عليهم السلام الحديث اهـ.

وقال القسطلاني: حفظ اختلاف عمر وابنه عظيم في الدين ففي اقتفاء آثاره ﷺ تبرك به وتعظيم له، وفي نهى عمر السلامة في الاتباع من الابتداع، ألا ترى أن عمر نبه على أنه هذه المساجد التي صلى فيها عليه الصلاة والسلام ليست من المشاعر ولا لاحقة بالمساجد الثلاثة في التعظيم اهـ. وقال القاضي في «الشفاء»: ومن إعظامه وإكباره ﷺ إعظام جميع أسبابه وإكرام مشاهدته وأمكنته من مكة والمدينة ومعاهده وما لمس عليه الصلاة والسلام أو عرف به، وروي عن صفية بنت نجدة قالت: كان لأبي محذورة قصة في مقدم رأسه فقيل له: ألا تحلقها؟ قال: لم أكن بالذي يحلقها وقد مسحها رسول الله ﷺ بيده، ورثي ابن عمر واضعاً يده على مقعد النبي ﷺ من المنبر ثم وضعها على وجهه، إلى آخر ما بسطه القاضي.

وقد أخرج أبو داود عن يزيد بن شيبان قال: أتانا ابن مربع الأنصاري ونحن بعرفة فقال: إني رسول رسول الله ﷺ إليكم يقول لكم: «قفوا على مشاعركم فإنكم على إرث من إرث إبراهيم»، وما تنخم رسول الله ﷺ نخامة إلا وقعت في كف رجل فدلك بها وجهه وجلده، وكادوا يقتلون على وضوئه، كما سيأتي في «البخاري» في قصة الحديبية.

وقد قسم النبي ﷺ شعره في حجة الوداع كما هو معروف في الروايات، وتقدم في «البخاري» عن ابن سيرين: قلت لعبيدة: عندنا من شعر النبي ﷺ أصبناه من أنس فقال: لأن تكون عندي شعرة منه أحب إلي من الدنيا وما فيها، وكان عند أم سلمة شعر النبي ﷺ إذا أصاب إنسانا عين =

قَالَ: رَأَيْتُ سَالِمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَتَحَرَّى أَمَاكِينَ مِنَ الطَّرِيقِ فَيُصَلِّي فِيهَا، وَيُحَدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِيهَا «وَأَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأُمْكِنَةِ». وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأُمْكِنَةِ، وَسَأَلْتُ سَالِمًا، فَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا وَافَقَ نَافِعًا فِي الْأُمْكِنَةِ كُلِّهَا إِلَّا أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي مَسْجِدِ بَشْرِفِ الرُّوحَاءِ⁽¹⁾.

العين المهملة وسكون القاف، (قَالَ: رَأَيْتُ سَالِمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، (يَتَحَرَّى) على صيغة المضارع من التحري، أي: يقصد ويختار ويجتهد.

(أَمَاكِينَ مِنَ الطَّرِيقِ فَيُصَلِّي فِيهَا، وَيُحَدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (كَانَ يُصَلِّي فِيهَا وَأَنَّهُ) أي: وأن أباه عبد الله (رَأَى النَّبِيَّ ﷺ) حال كونه (يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأُمْكِنَةِ) وسقط في رواية الأصيلي قوله يصلي وهذا مرسل من سالم إذا اتصل سنده قَالَ موسى بن عقبة، (وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ) مولى ابن عمر رضي الله عنهما وهو عطف على قوله: رَأَيْتُ.

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما: (أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأُمْكِنَةِ) قَالَ موسى ابن عقبة أَيْضًا، (وَسَأَلْتُ سَالِمًا) أي: ابن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم عَنْ ذَلِكَ، (فَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا وَافَقَ نَافِعًا فِي الْأُمْكِنَةِ كُلِّهَا إِلَّا أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي مَسْجِدِ بَشْرِفِ الرُّوحَاءِ) بفتح الشين المعجمة والراء وبالفاء والروحاء بفتح الراء وسكون الواو ممدودًا وهو اسم موضع مرتفع من الروحاء قَالَ أبو عبيد البكري هي قرية جامعة لمزينة على ليلتين من المدينة بينهما أحد وأربعون ميلًا وَقَالَ كثير عزة سميت الروحاء لكثرة أرواحها وبالروحاء بناء يزعمون أنه قبر مضر بن نزار وَقَالَ أبو عبيد والنسبة إليها روحاني على غير قياس وقد قيل روحاوي على القياس وفي كتاب الحبال للزمخشري بين المدينة والروحاء أربعة برد إلا ثلاثة أميال وفي صحيح مسلم في باب الأذان ستة وثلاثون ميلًا وفي كتاب ابن أبي شيبة على ثلاثين ميلًا وَقَالَ ابن قرقول هي من عمل الفرع على نحو من أربعين ميلًا في

⁼ أو شيء بعث إليها ماء فخصخصته له فشرب، كما سيأتي في «البخاري» في (باب الشيب) ورواية المصافحة مشهورة، والروايات في استبراء الصحابة ومن بعدهم أكثر من أن تحصر.

(1) أطرافه 1535، 2336، 7345 - تحفة 7031، 8475.

484 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ،

المدينة وَقَالَ أَبُو عبيد روى نافع عن مولاہ أن هذا الموضع المسجد الصغير دون الموضع الذي بالشرف قَالَ وروى أصحاب الزهري عنه عن حنظلة بن علي عن أبي هريرة رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول والذي نفسي بيده ليهلن ابن مريم صلى الله عليهما وسلم بفتح الروحاء حاجاً أو معتمراً وفي رواية الا عرج عن أبي هريرة مثله وروى غير واحد أن رسول الله ﷺ قَالَ وقد وصل المسجد الذي ببطن الروحاء عند عرق الظبية هذا واد من أودية الجنة وصلى في هذا الوادي قبلي سبعون نبياً عليهم الصلاة والسلام وقد مر به موسى بن عمران عَلَيْهِ السَّلَام حاجاً أو معتمراً في سبعين ألفاً من بني إسرائيل فإن قيل قد جاء عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه خلاف ما فعل ابنه روى المعرور بن سويد كان عمر رضي الله عنه في سفر فصلّى الغداة ثم أتى على مكان فجعل الناس يأتونه ويقولون صلى فيه النبي ﷺ فَقَالَ عمر رضي الله عنه: أنما أهلك أهل الكتاب أنهم اتبعوا آثار انبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعا فمن عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض.

فالجواب: أن عمر رضي الله عنه إنما خشي أن يلتزم الناس الصلاة في تلك المواضع حتى يشكل على من يأتي بعدهم فيرى ذلك واجبا أو هو محمول على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صورة وكذا ينبغي للإمام إذا رأى الناس يلتزمون النوافل التزاماً شديداً أن يترخص فيها في بعض المرات ويتركها ليعلم بفعله ذلك أنها غير واجبة كما فعل ابن عباس رضي الله عنهما في ترك الأضحية وعبد الله ابن عمر كان مأموناً في ذلك وكان يتبرك بتلك الأماكن وتشدده في الاتباع مشهور وقد تقدم حديث عتبان وسؤاله النبي ﷺ أن يصلي في بيته ليتخذه مصلى وإجابة النبي ﷺ إلى ذلك فهو حجة إلى التبرك بآثار الصالحين.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) بكسر الذال المعجمة بن عبد الله المدني الخزاعي بكسر المهملة وبالنزاي نسبة إلى أحد أجداده توفي سنة ست وثلاثين ومائتين وقد تقدم في أول كتاب العلم، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) بكسر المهملة المدني المتوفى سنة ثمانين ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ) وقد تقدم كلاهما في هذا الباب.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ، أَخْبَرَهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ يَغْتَمِرُ، وَفِي حَجَّتِهِ حِينَ حَجَّ تَحْتَ سُمْرَةٍ فِي مَوْضِعِ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وَكَانَ إِذَا رَجَعَ مِنْ غَزْوٍ كَانَ فِي تِلْكَ الطَّرِيقِ أَوْ حَجَّ أَوْ عُمَرَةَ هَبَطَ مِنْ بَطْنٍ وَادٍ، فَإِذَا ظَهَرَ مِنْ بَطْنٍ وَادٍ أَنَاخَ بِالْبُطْحَاءِ

(أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) وفي رواية عبد الله ابنُ عُمَرَ وفي أخرى يعني ابن عمر رضي الله عنهما (أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ) بضم المهملة وفتح اللام هو الميقات المشهور لأهل المدينة وهو من المدينة على أربعة أميال ومن مكّة على مائتي ميل غير ميلين وَقَالَ الكرمانى في مناسكه بينها وبين المدينة ميلاً أو ميلان والميل ثلاثة فراسخ وهو أربعة آلاف ذراع ومنها إلى مكّة عشر مراحل وَقَالَ ابن التين هي أبعد المواقيت من مكّة تعظيماً لأجر النبي ﷺ.

(حِينَ يَغْتَمِرُ، وَفِي حَجَّتِهِ حِينَ حَجَّ) حجة الوداع إنما قَالَ في العمدة بلفظ المضارع وفي الحج بلفظ الماضي ؛ لأنه ﷺ لم يحجّ إلا مرة وتكررت منه العمرة. (تَحْتَ سُمْرَةٍ) بضم الميم وهو شجر الطلح وهو العظام من الأشجار التي لها شوك وهي في السن الناس يعرف بأُمّ غيلان.

(فِي مَوْضِعِ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ) وفي نسخة الذي كان بذى الحليفة. (وَكَانَ) ﷺ (إِذَا رَجَعَ مِنْ غَزْوٍ كَانَ) صفة لغزو وفي نسخة وكان بالواو على أنها جملة حالية بتقدير قد وفي أخرى غزوة كان بالتذكير في كان باعتبار تأويل الغزوة بالسفر وفي أخرى غزوة وكان (فِي تِلْكَ الطَّرِيقِ) أي : طريق ذى الحليفة. (أَوْ) كان في (حَجَّ أَوْ عُمَرَةَ) وإنما لم يؤخر قوله في تلك الطريق عَنِ الْحَجِّ والعمرة لأنهما لا يكونان إلا في تلك الطريق.

(هَبَطَ) ﷺ (مِنْ بَطْنٍ وَادٍ) وهو وادي العقيق وفي رواية سقط حرف الجر وفي أخرى من ظهر واد بدل بطن واد، (فَإِذَا ظَهَرَ مِنْ بَطْنٍ وَادٍ أَنَاخَ) راحلته (بِالْبُطْحَاءِ) قال في المحكم : بطحاء الوادي تراب لين مما جرته السيول والجمع بطحاوات وبطاح فإن اتسع وعرض فهو الأبطح والجمع الأباطح.

وَقَالَ أبو حنيفة الدينوري صاحب اللغة : الأبطح لا ينبت شيئاً إنما هو بطن السيل، وفي الجامع للقرظ : الأبطح والبطحاء والبطاح الرمل المنبسط على وجه الأرض، وفي الوادي البطحاء حصى ورمل ينقل من مسيل الماء .

الَّتِي عَلَى شَفِيرِ الْوَادِي الشَّرْقِيَّةِ، فَعَرَّسَ ثُمَّ حَتَّى يُضْبِحَ لَيْسَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِحِجَارَةٍ وَلَا عَلَى الْأَكْمَةِ

وَقَالَ النضر بن شميل : بطحاء الوادي وأبطحه حصاه اللين .

وَقَالَ أبو سليمان : هي حجارة ورمل .

وَقَالَ الداوودي : كل أرض ممددة وفي الكفاية منعطف الوادي .

وفي المنتهى : الأبطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والجمع الأباطح وكذلك البطحاء .

وفي الصحاح : البطاح على غير قياس والبطيحة مثل الأبطح .

(الَّتِي عَلَى شَفِيرِ الْوَادِي) بفتح الشين المعجمة أي : طرفه وَقَالَ ابن سيدة : شفير الوادي وشفره ناحيته من اعلاه (الشَّرْقِيَّة) صفة البطحاء، (فَعَرَّسَ) بمهملات مع تشديد الراء أي : نزل آخر الليل للاستراحة قَالَ الأصمعي عرس المسافرون تعريساً إذا نزلوا نزلة في وجه السحر وأناخوا إبلهم فروحوها ساعة حتى ترجع إليها أنفسها وعن أبي زيد عرس القوم في المنزل تعريساً نزلوا بأي حين كان في ليل أو نهار .

وفي المحكم المعرس الذي يسير نهاره ويعرس أي : ينزل أول الليل وفي الصحاح أعرسوا لغة فيه قليلة والموضع معرس ومعرس وفي الغريبين التعريس نومة المسافرين بعد إدلاج الليل وفي المغيث عرّس أي : نزل للنوم والاستراحة والتعريس النزول لغير إقامة .

(ثُمَّ) بفتح المثناة وتشديد الميم أي : ههناك، (حَتَّى يُضْبِحَ) بضم أوله، أي : يدخل في الصباح وهي تامة لا تحتاج إلى خبر .

(لَيْسَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِحِجَارَةٍ وَلَا عَلَى الْأَكْمَةِ) بفتح الهمة والكاف قَالَ ابن سيدة : هي التل من القف من حجر واحد، وقيل : هو دون الجبال، وقيل : هو الموضع الذي تلّ واشتد ارتفاعه مما حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً، والجمع أكم بفتحيتين وأكم بضميتين وإكام بكسر الهمة وآكام بمد الهمة وآكم كأفلس، الأخيرة عن ابن جنيّ، وفي الواعي لأبي مُحَمَّد : الأكام دون الضراب، وفي الصحاح : والجمع أكمات، وجمع الأكم : آكام مثل عنق وأعناق وقال الكرمانى في الأكمة بفتح الهمة والكاف التل ويجمع على أكم

الَّتِي عَلَيْهَا الْمَسْجِدُ»، كَانَ ثُمَّ خَلِيجٌ يُصَلِّي عَبْدُ اللَّهِ عِنْدَهُ فِي بَطْنِهِ كُثْبٌ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يُصَلِّي، فَدَحَا السَّيْلُ فِيهِ بِالْبَطْحَاءِ، حَتَّى دَفَنَ ذَلِكَ الْمَكَانَ، الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي فِيهِ⁽¹⁾.

وهو على آكام مثل جبل وجبال وهو على أكم مثل كتاب وكتب وهو على آكام مثل عنق وأعناق وهو من الظرائب.

(الَّتِي عَلَيْهَا الْمَسْجِدُ، كَانَ ثُمَّ) بفتح المثلثة وتشديد الميم أي هنالك (خَلِيجٌ) بفتح المعجمة وكسر اللام آخره جيم قَالَ فِي الْمُنْتَهَى هو شرم في البحر اختلج منه والخليج النهر العظيم والجمع خلجان وربما قيل للنهر الصغير يخلج من النهر الكبير خليج وفي المحكم الخليج ما انقطع من معظم الماء وقيل الخليج شعبة تنشعب في الوادي وفي كتاب ابن التين يخلج واد عميق ينشق من آخر اعظم منه وفي كتاب الأماكن للزمخشري جبل خليج أحد جبال مكة شرفها الله تَعَالَى.

(يُصَلِّي عَبْدُ اللَّهِ) بن عمر رضي الله عنهما (عِنْدَهُ فِي بَطْنِهِ كُثْبٌ) بضم الكاف والثاء المثلثة جمع كثيب قَالَ أَبُو الْمَعَاذِ هو رمل اجتمع وكل ما اجتمع في شيء وانهار فقد انكثب فيه ومنه اشتق الكثيب من الرمل في معنى مكتوب لأنه انصب في مكان واجتمع فيه والجمع كثبان وهي تلال من رمل وفي المحكم الكثيب من الرمل القطعة تبقى محدودة وقيل هو ما اجتمع واحدودب والجمع أكثبة وكثب. وفي الجامع للقرطبي إنما سمي كثيباً لأن ترابه دقاق كأنه مكتوب أي منشور بعضه على بعض لرخاوته.

(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ) أي: هنالك (يُصَلِّي) قَالَ الْبِرْمَاوِيُّ وَالْكَرْمَانِيُّ هو مرسل من نافع.

(فَدَحَا) من الدحو بالحاء المهملة وهو البسط يقال دحا يدحو ويدحي دحوا قاله ابن سيدة وفي الغريبين كل شيء بسطته ووسعته فقد دحوته ويروى فدخل من الدخول ويروى قد جاء بكلمة قد وجاء في المعجىء.

(السَّيْلُ فِيهِ بِالْبَطْحَاءِ، حَتَّى دَفَنَ) السيل (ذَلِكَ الْمَكَانَ، الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن عمر رضي الله عنهما (يُصَلِّي فِيهِ).

(1) أطرافه 1532، 1533، 1799 - تحفة 8475 - 1/131.

أخرجه مسلم في الحج باب استحباب الميت بذي طوى. رقم (1259، 1260).

485 - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حَيْثُ الْمَسْجِدَ الصَّغِيرُ الَّذِي دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِشَرْفِ الرَّوْحَاءِ، وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْلَمُ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، يَقُولُ: ثُمَّ عَنْ يَمِينِكَ، حِينَ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ تُصَلِّي، وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ الْيُمْنَى وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

486 - وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ: كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرَّوْحَاءِ،

(وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) رضي الله عنهما (حَدَّثَهُ) أي: نافعا بالإسناد المذكور: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حَيْثُ) أي: في مكان هو (الْمَسْجِدَ الصَّغِيرُ) وفي بعض الأصول صلى جنب المسجد بالجيم والنون والموحدة فالمسجد حينئذ مجرور بالاضافة.

(الَّذِي دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِشَرْفِ الرَّوْحَاءِ) هي قرية جامعة على ليلتين في المدينة وقد تقدم وهي آخر السيادة للمتوجه إلى مكة والمسجد الأوسط هو في الوادي المعروف الآن بوادي بني سالم.

(وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن عمر رضي الله عنهما (يَعْلَمُ) على صيغة المضارع المعلوم من العلم وفي رواية: يُعْلَمُ من العلامة (الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ صَلَّى) وفي رواية الذي صَلَّى (فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، يَقُولُ) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما المكان الموصوف.

(ثُمَّ) أي: هناك (عَنْ يَمِينِكَ، حِينَ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ تُصَلِّي) كان (ذَلِكَ الْمَسْجِدُ عَلَى حَافَةِ) بتخفيف الفاء أي: على جانب (الطَّرِيقِ الْيُمْنَى وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ).

(وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ) رضي الله عنهما (كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ) بكسر العين وسكون الراء والقاف الجبيل الصغير أو عرق الظبية وهو الوادي المعروف وَقَالَ الْخَلِيلُ الْعِرْقُ الْجَبَلُ الرَّقِيقُ مِنَ الرَّمْلِ الْمُسْتَطِيلِ مَعَ الْأَرْضِ وَقَالَ الدَّوَوْدِيُّ هُوَ الْمَكَانُ الْمَرْتَفِعُ وَيُقَالُ أَيْضًا الْأَرْضُ الَّتِي لَا تَتَبَت.

(الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرَّوْحَاءِ) بفتح الراء فيهما أي: عند آخرها.

وَذَلِكَ الْعِرْقُ انْتِهَاءُ طَرَفِهِ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْصَرَفِ، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ وَقَدْ ابْتَنَيْتَ ثُمَّ مَسْجِدٌ، فَلَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ، كَانَ يَتْرُكُهُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ، وَيُصَلِّي أَمَامَهُ إِلَى الْعِرْقِ نَفْسِهِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الرُّوحَاءِ فَلَا يُصَلِّي الظُّهْرَ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَكَانَ، فَيُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ، وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ، فَإِنْ مَرَّ بِهِ قَبْلَ الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحْرِ عَرَّسَ حَتَّى يُصَلِّي بِهَا الصُّبْحَ (1).

487 - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ تَحْتَ سَرَحَةٍ ضَخْمَةٍ.....

(وَذَلِكَ الْعِرْقُ انْتِهَاءُ طَرَفِهِ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ) وفي رواية انتهى طرفه.
(دُونَ) أي: قريب أو تحت (الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْصَرَفِ، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ وَقَدْ ابْتَنَيْتَ) على البناء للمفعول من الابتاء.
(ثُمَّ) أي: هناك (مَسْجِدٌ، فَلَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ) وفي رواية عبد الله بن عمر (يُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ، كَانَ) وفي رواية وكان بالواو (يَتْرُكُهُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ) بالجر عطفًا على يساره وبالنصب بتقدير في ظرف.
(وَيُصَلِّي أَمَامَهُ) أي: قدام المسجد (إِلَى الْعِرْقِ نَفْسِهِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن عمر رضي الله عنهما (يَرُوحُ مِنَ الرُّوحَاءِ فَلَا يُصَلِّي الظُّهْرَ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَكَانَ، فَيُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ، وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ، فَإِنْ مَرَّ بِهِ قَبْلَ الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحْرِ) وهو عبارة عما بين الصبح الكاذب والصادق والفرق بين العبارتين أعني قوله قبل الصبح بساعة وقوله آخر السحر هو أنه أراد بآخر السحر أقل من ساعة أو أراد الإيهام ليتناول قدر الساعة وأقل وأكثر منها.
(عَرَّسَ حَتَّى يُصَلِّي بِهَا الصُّبْحَ).

(وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) ابن عمر رضي الله عنهما (حَدَّثَهُ) بالسند السابق (أَنَّ النَّبِيَّ) وفي رواية أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ تَحْتَ سَرَحَةٍ بَفَتْحِ السِّينِ وَالْحَاءِ المهملتين بينهما راء ساكنة أراد بها شجرة (ضَخْمَةٍ) أي: عظيمة. وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ الدِّينَوْرِيُّ إِنَّ أَبَا زَيْدٍ قَالَ السَّرْحُ مِنَ الْعِضَاءِ وَاحِدَتُهُ سَرَحَةٌ وَالسَّرْحُ طَوَالٌ فِي

دُونَ الرُّوَيْثَةِ، عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ، وَوَجَاةِ الطَّرِيقِ فِي مَكَانٍ بَطَحٍ سَهْلٍ، حَتَّى يُفْضِيَ

السَّيْفُ وَقَدْ يَكُونُ السَّرْحَةُ دُوْحَةً مُحَلَّلًا وَاسِعَةً يَحُلُّ تَحْتَهَا النَّاسُ فِي الصَّيْفِ وَيَبْنُونَ تَحْتَهَا الْبُيُوتَ وَقَدْ تَكُونُ مِنْهَا الْعَشْبَةُ الْقَلِيلَةُ الْفُرُوعُ وَالْوُرُقُ وَلِلْسَرْحِ عُنْبٌ يُسَمَّى آءٌ آءٌ وَاحِدَتُهُ آآةٌ يَأْكُلُهُ النَّاسُ أَيْضُ وَوَرَقَتُهُ صَغِيرَةٌ عَرِيضَةٌ تَأْكُلُهُ الْمَاشِيَةُ لَوْ تَقْدَرُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ لَا تَقْدَرُ لَطَوْلُهُ وَلَا صَمَغٌ لَهُ وَلَا مَنْفَعَةٌ فِيهِ أَكْثَرُ مِمَّا أَخْبَرْتُكَ إِلَّا أَنْ ظَلَّهَا صَالِحٌ فَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ وَكُنِيَ عَنْهَا بِامْرَأَةٍ:

فِيهَا سَرْحَةُ الرِّكْبَانِ ظِلُّكَ بَارِدٌ وَمَاؤُكَ عَذْبٌ لَا يَحُلُّ لَشَارِبٍ
وَلَيْسَ لِلْسَرْحِ شَوْكٌ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: السَّرْحُ يَشْبُهُ الزَّيْتُونُ وَرَوَى الْفَرَاءُ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ أَنَّ كُلَّ شَجَرَةٍ لَا شَوْكَ فِيهَا فَهِيَ سَرْحَةٌ وَأَخْبَرَنِي أَعْرَابِي قَالَ فِي السَّرْحَةِ غُبْرَةٌ وَهِيَ دُونَ الْأَثَلِ فِي الطَّوْلِ وَوَرَقُهَا صَغَارٌ وَهِيَ سَبْطَةُ الْأَفْنَانِ قَالَ وَهِيَ مَائِلَةٌ أَبَدًا وَمِيلُهَا مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الشَّجَرِ مِنْ شِقِّ الْيَمِينِ وَلَمْ أَهْلُ عَلَى هَذَا الْأَعْرَابِي كَذِبًا. وَزَعَمَ بَعْضُ الرِّوَاةِ أَنَّ السَّرْحَ مِنْ نَبَاتِ الْقَفِّ وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ نَبَاتِ السَّهْلِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ وَفِي الْمُنْتَهَى السَّرْحُ شَجَرٌ عِظَامٌ طَوَالٌ. وَفِي الْجَامِعِ كُلُّ شَجَرَةٍ طَالَتْ فَهِيَ سَرْحَةٌ وَفِي الْمَطَالَعِ قِيلَ هِيَ الدَّفْلَى. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ هُوَ نَبْتُ وَقِيلَ لَهَا هَدَبٌ وَلَيْسَ لَهَا وَرَقٌ وَهُوَ يَشْبُهُ الصَّوْفَ.

(دُونَ الرُّوَيْثَةِ) أَي: تَحْتَهَا أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا الرُّوَيْثَةُ بَضْمِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْيَاءِ وَفَتْحِ الْمَثَلَةِ عَلَى صِيغَةِ التَّصْغِيرِ. قَالَ الْبَكْرِيُّ هِيَ قَرْيَةٌ جَامِعَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سَبْعَةٌ عَشَرَ فَرَسًا مِنَ الرُّوَيْثَةِ إِلَى السَّقِيَا عَشْرَةٌ فَرَسًا وَعَقِبَةُ الْبُوحِ عَلَى أَحَدِ عَشَرَ مِيلًا مِنَ الرُّوَيْثَةِ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَرَجِ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ وَهِيَ غَيْرُ الرُّوَيْثَةِ مَاءٌ لَبَنِي عَجَلٍ وَبَيْنَ طَرِيقِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ ذِكْرُهُ يَاقُوتٌ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الرُّقْشَةُ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْقَافِ وَإِعْجَامِ الشَّيْنِ. قَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ لَمْ يَذْكُرِ الْبَكْرِيُّ إِلَّا الرُّقَاشَ وَقَالَ هُوَ بَلَدٌ.

(عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ، وَوَجَاةِ الطَّرِيقِ) بَضْمِ الْوَاوِ وَكُسْرُهَا بِمَعْنَى الْمَقَابِلِ وَهُوَ عَطَفٌ عَلَى الْيَمِينِ وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

(فِي مَكَانٍ بَطَحٍ) بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ أَوْ كُسْرُهَا أَي: وَاسِعٌ.
(سَهْلٌ، حَتَّى) وَفِي رِوَايَةٍ حِينَ (يُفْضِي) مِنَ الْإِفْضَاءِ بِمَعْنَى الْخُرُوجِ يُقَالُ أَفْضَيْتُ إِذَا خَرَجْتُ إِلَى الْفَضَاءِ أَوْ بِمَعْنَى الدَّفْعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ

مِنْ أَكْمَةٍ دُوَيْنَ بَرِيدِ الرُّوَيْثَةِ بِمَيْلَيْنِ، وَقَدْ انْكَسَرَ أَغْلَاهَا، فَأَنْشَنَى فِي جَوْفِهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى سَاقٍ، وَفِي سَاقِهَا كُثْبٌ كَثِيرَةٌ⁽¹⁾.

488 - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، حَدَّثَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي طَرْفِ تَلْعَةٍ مِنْ

وَرَاءِ الْعَرَجِ،

مِنْ عَرَفَتِ ﴿[البقرة: 198] أَوْ بِمَعْنَى الْوَصُولِ أَي: يَخْرُجُ ﷺ وَقَالَ الْكِرْمَانِي وَفِي بَعْضِ النُّسخ بِلَفْظِ الْخَطَابِ.

(مِنْ أَكْمَةٍ) مَوْضِعٌ مُرْتَفِعٌ (دُوَيْنَ) مُصْغَرٌ دُونَ وَهُوَ نَقِيضُ الْفَوْقِ وَيُقَالُ هُوَ دُونَ ذَلِكَ أَي: قَرِيبًا مِنْهُ (بَرِيدِ الرُّوَيْثَةِ بِمَيْلَيْنِ) وَالْبَرِيدُ هُوَ الْمَرْتَبُ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ وَالْمُرَادُ بِهِ مَوْضِعُ الْبَرِيدِ وَالْمَعْنَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَكَانِ الَّذِي يَنْزِلُ فِيهِ الْبَرِيدُ بِالرُّوَيْثَةِ مِيلَانٌ وَيُقَالُ الْمُرَادُ بِالْبَرِيدِ سَكَّةُ الطَّرِيقِ.

(وَقَدْ انْكَسَرَ أَغْلَاهَا) أَي: أَعْلَى الْأَكْمَةِ (فَأَنْشَنَى) أَي: انْعَطَفَ (فِي جَوْفِهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى سَاقٍ) كَالْبَنِيَانِ لَيْسَتْ مَتْسَعَةً مِنْ أَسْفَلِ.
(وَفِي سَاقِهَا كُثْبٌ) بِكَافٍ وَمِثْلُهُ مَضْمُومَتَيْنِ جَمَعَ كَثِيبٌ أَي: تَلَالُ رَمْلٍ (كَثِيرَةٌ).

(وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (حَدَّثَهُ) بِالإِسْنَادِ السَّابِقِ أَيْضًا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي طَرْفِ تَلْعَةٍ) بَفَتْحِ الْمِثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَبِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ هِيَ أَرْضٌ مُرْتَفَعَةٌ عَرِيضَةٌ يَتَرَدَّدُ فِيهَا السَّيْلُ وَالتَّلْعَةُ مَجْرَى الْمَاءِ مِنْ أَعْلَى الْوَادِي وَالتَّلْعَةُ مَا انْهَبَطَ فِي الْأَرْضِ وَقِيلَ التَّلْعَةُ مِثْلُ الرَّحْبَةِ وَالْجَمْعُ فِي كُلِّ ذَلِكَ تَلَعٌ وَتَلَاعٌ وَعَنْ صَاحِبِ الْعَيْنِ التَّلْعَةُ أَرْضٌ مُرْتَفَعَةٌ غَلِيظَةٌ وَرَبَّمَا كَانَتْ عَلَى غُلْظِهَا عَرِيضَةٌ وَفِي الْجَامِعِ التَّلْعَةُ فِي الْوَادِي مَا اتَّسَعَ مِنْ فَوْهَتِهِ وَقِيلَ هِيَ سَيْلُ الْمَاءِ مِنَ الْأَرْضِ الْمُرْتَفَعَةِ إِلَى بَطْنِ الْوَادِي فَإِنْ صَغُرَ عَنْ ذَلِكَ فَهِيَ شُعْبَةٌ فَإِذَا عَظُمَ فَكَانَ نِصْفَ الْوَادِي فَهِيَ الْمِثَا وَعَنْ الرَّمَانِيِّ فِي الْأَصْلِ فِي التَّلْعَةِ الِارْتِفَاعُ وَقِيلَ هِيَ فَوْقَ الْكَثِيبِ فِي الِارْتِفَاعِ دُونَ الْجَبَلِ.

(مِنْ وَرَاءِ الْعَرَجِ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَفِي آخِرِهِ جَيْمٌ قَرْيَةٌ جَامِعَةٌ

(1) تحفة 8475.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ بَابِ اسْتِحْبَابِ الْمَبِيتِ بِذِي طَوًى. رَقْمُ (1259، 1260).

وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى هَضْبَةٍ عِنْدَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ، عَلَى الْقُبُورِ رَضَمٌ مِنْ حِجَارَةٍ، عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ عِنْدَ سَلَمَاتِ الطَّرِيقِ بَيْنَ أُولَئِكَ السَّلَمَاتِ».

على طريق مكة بينها وبين الروثة أربعة عشر ميلاً قَالَ البكري المسجد النبوي على خمسة أميال في العرج قال كثير إنما سمي العرج لتعريجه وبين العرج والسقيا سبعة عشر ميلاً، وقال ياقوت: العرج قرية جامعة من نواحي الطائف، والعرج: عقبة بين مكة والمدينة على جادة الطريق يذكر مع السقيا وسوق العرج بلد بين المحالب والمهجم، وقال الزمخشري: العرج وادٍ بالطائف والعرج أيضاً منزل بين المدينة ومكة وجاء أفتح الرء أيضاً.

(وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى هَضْبَةٍ) بفتح الهاء وسكون الضاد المعجمة وفتح الموحدة هي الجبل المنبسط على وجه الارض، وَقَالَ أبو زيد: الهضبة من الجبال ما طال واتسع وانفرد من الجبال والجمع الهضبات والهضاب وعن سيبويه وقد قالوا هضبة وهضب، وَقَالَ صاحب العين: الهضبة كل جبل خلق من صخرة واحدة وكل صخرة ضخمة صلبة راسية تسمى هضبة وفي الجامع هي القطعة المرتفعة من أعلى الجبل وفي المعجم هي أكمة ملساء وقليلة النبات وفي المطالع هي فوق الكثيب في الارتفاع ودون الجبل.

(عِنْدَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ، عَلَى الْقُبُورِ رَضَمٌ) الرضم بفتح الرء وسكون الضاد المعجمة الحجارة البيض والرضمة، والرضمة: الصخرة العظيمة مثل: الجزور وليست بثابتة والجمع رضم ورضام ورضم الحجارة جعل بعضها على بعض وكل بناء بُني بخصر رضم وفي الجامع ويقال مرضوم أيضاً.

(مِنْ حِجَارَةٍ) وفي رواية الأصيلي رضم حجارة بتحريك الضاد وحذف كلمة من.

(عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ عِنْدَ سَلَمَاتِ الطَّرِيقِ) بفتح السين المهملة وكسر اللام في رواية أبي ذر والاصيلي، وفي رواية الباقرين بفتح اللام قيل هي بالكسر صخرات وبالفصحى شجرات يدبغ بورقها الأديم.

(بَيْنَ أُولَئِكَ السَّلَمَاتِ) وفي بعض النسخ من أولئك السلمات وهي في النسخة الأولى ظاهر التعلق بما قبله وفي الثانية بما بعده.

كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الْعَرَجِ، بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ بِالْهَاجِرَةِ، فَيُصَلِّي الظُّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ⁽¹⁾.

489 - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، حَدَّثَهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عِنْدَ سَرَاحٍ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ فِي مَسِيلٍ دُونَ هَرَشَى، ذَلِكَ الْمَسِيلُ لاصِقٌ بِكُرَاعِ هَرَشَى، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غُلُوَّةٍ».

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ «يُصَلِّي إِلَى سَرَحَةٍ».....

(كَانَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن عمر رضي الله عنهما (يَرُوحُ مِنَ الْعَرَجِ، بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ بِالْهَاجِرَةِ) وهي نصف النهار عند اشتداد الحر (فَيُصَلِّي الظُّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ).

(وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، حَدَّثَهُ) بالإسناد السابق (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عِنْدَ سَرَاحٍ) بالتحريك جمع سرحة وهي الشجرة الضخمة كما تقدم.

(عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ فِي مَسِيلٍ) بفتح الميم وهو المكان المنحدر.

(دُونَ هَرَشَى) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح الشين المعجمة مقصورا على وزن فعلى. قَالَ أَبُو عبيد هو جبل من بلاد تهامة وهو على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الجحفة يرى منه البحر قيل سَمِيَ هَرَشَى لَهَا رَشَّةٌ كَانَتْ بَيْنَهُمُ وَالتَّهْرِيشُ الْإِفْسَادُ بَيْنَ الْقَوْمِ.

(ذَلِكَ الْمَسِيلُ لاصِقٌ بِكُرَاعِ) بضم الكاف أي بطرف.

(هَرَشَى، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غُلُوَّةٍ) بفتح المعجمة قَالَ الجوهري الغلوة غاية مقدار رمية بالسهم وَقَالَ ابن سيدة غلا بالسهم علوا وغلوا أو غالى به غلاء رفع به يده يريد أقصى الغاية وهو من الغلُو بمعنى التجاوز ورجل غلاء بعيد الغلو بالسهم وغلا السهم نفسه ارتفع في ذبابة وجاوز المدى وكذلك الحجر وكل مرماة غلوة والجمع غلوات وغلاء وقد يستعمل الغلوة في سباق الخيل أَيْضًا وقالت الفقهاء الغلوة اربعمائة ذراع.

(وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن عمر رضي الله عنهما (يُصَلِّي إِلَى سَرَحَةٍ) بفتح السين

(1) تحفة 8475.

أخرجه مسلم في الحج باب استحباب المبيت بذي طوى. رقم (1259، 1260).

هِيَ أَقْرَبُ السَّرْحَاتِ إِلَى الطَّرِيقِ، وَهِيَ أَطْوَلُهُنَّ»⁽¹⁾.

490 - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، حَدَّثَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ الَّذِي فِي أَدْنَى مَرِّ الظُّهْرَانِ، قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ يَهْبِطُ مِنَ الصَّفَرَاوَاتِ يَنْزِلُ فِي بَطْنِ ذَلِكَ الْمَسِيلِ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، لَيْسَ بَيْنَ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ»⁽²⁾.

وسكون الرءاء، (هِيَ أَقْرَبُ السَّرْحَاتِ) بفتح الرءاء أي: إلى شجرة هي أقرب الشجرات (إِلَى الطَّرِيقِ، وَهِيَ أَطْوَلُهُنَّ).

(وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) رضي الله عنهما (حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ) أي: المكان المنحدر (الَّذِي فِي أَدْنَى مَرِّ الظُّهْرَانِ) بفتح الميم وتشديد الرءاء مضافا إلى الظهران بظاء معجمة مفتوحة وباء ساكنة بينه وبين البيت ستة عشر ميلا وهو الوادي الذي يسميه العامة ببطن مرو بسكون الرءاء بعدها واو. وَقَالَ كَثِيرٌ عَزَّةَ سَمِيَّ وَالْمَرَارَةَ مَائِهَا وَقَالَ أَبُو غَسَّانٍ سَمِيَّ بِذَلِكَ لِأَنَّ فِي بَطْنِ الْوَادِي كِتَابَةً بَعْرَقَ فِي الْأَرْضِ أَيْضُ هَجَاءِ م راء الرءاء منفصلة عن الميم وببطن مرو تخزعت خزاعة عَنْ أَخَوَاتِهَا فَبَقِيَتْ بِمَكَّةَ شَرْفَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَسَارَتْ أَخَوَاتُهَا إِلَى الشَّامِ أَيَّامَ سَيْلِ الْعَرَمِ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ مَرَّ الظُّهْرَانِ بِتَهَامَةٍ قَرِيبٍ مِنْ عَرَفَةَ وَقَالَ الْفَرَاءُ لَمْ أَسْمَعْ إِلَّا بِثَنِيَّةٍ فَلَمْ يَجْمَعْ وَلَمْ يُوَحِّدْ.

(قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: مقابل (الْمَدِينَةِ) ولجهتها.

(حِينَ يَهْبِطُ مِنَ الصَّفَرَاوَاتِ) بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء جمع صفراء وهي الأودية والجبال التي بعد مَرِّ الظُّهْرَانِ.

(يَنْزِلُ) بالمشاة التحتية (فِي بَطْنِ ذَلِكَ الْمَسِيلِ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ) يروى تنزل بلفظ الخطاب ليوافق قوله: (وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، لَيْسَ بَيْنَ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ).

(1) تحفة 8475 - 1/132.

أخرجه مسلم في الحج باب استحباب المبيت بذي طوى. رقم (1259، 1260).

(2) تحفة 8475.

أخرجه مسلم في الحج باب استحباب المبيت بذي طوى. رقم (1259، 1260).

491 - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، حَدَّثَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى، وَيَبِيتُ حَتَّى يُضْهِجَ، يُصَلِّي الصُّبْحَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِظَةٍ، لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ، وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِظَةٍ»⁽¹⁾.

492 - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ، حَدَّثَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ فَرَضَتِي الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ، نَحَوَ الْكَعْبَةِ، فَجَعَلَ الْمَسْجِدَ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ

(وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، حَدَّثَهُ) بالسند السابق: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى) بضم الطاء في رواية الاكثرين وفي رواية الحموي والمستملي بذى الطوى بزيادة اللام وقيده الأصلي بالكسر وحكى عياض وغيره الفتح أيضًا وَقَالَ النووي ذو طوى بالفتح على الأفصح ويجوز ضمها وكسرها وبفتح الواو المخففة وفيه لغتان الصرف وعدمه موضع عند باب مكة بأسفلها وَقَالَ الجوهري ذو طوى بالضم موضع بمكة وأما طوى فهو اسم موضع بالشام يكسر طاؤه ويضم.
(وَيَبِيتُ حَتَّى يُضْهِجَ، يُصَلِّي الصُّبْحَ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِظَةٍ) وفي رواية عظيمة.

(لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ، وَلَكِنْ أَسْفَلَ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف وبالنصب أي: في أسفل (مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِظَةٍ).

(وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) وزاد الأصلي: ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما (حَدَّثَهُ) بالإسناد السابق: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ فَرَضَتِي الْجَبَلِ) بضم الفاء وسكون الراء وفتح الضاد المعجمة ثنية فرضة وهي مدخل الطريق إلى الجبل، وقيل: الشق المرتفع كالشرافة ويقال أيضًا لمدخل النهر وفرضة النهر ثلمته التي يستقى منها، وفي المحكم: فرضة النهر مشرب الماء منه والجمع فرض وفراض.

(الَّذِي بَيْنَهُ) وفي رواية كان بينه (وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ، نَحَوَ الْكَعْبَةِ) أي: ناحيتها وهو متعلق بالطويل أو ظرف للجبل أو بدل من الفرضة قَالَ نافع.

(فَجَعَلَ) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (الْمَسْجِدَ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ) بفتح

(1) طرفاه 1767، 1769 - تحفة 8475، 8460.

أخرجه مسلم في الحج باب استحباب المبيت بذى طوى. رقم (1259، 1260).

يَسَارَ الْمَسْجِدِ، بِطَرَفِ الْأَكْمَةِ، وَمُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السَّوْدَاءِ، تَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا، ثُمَّ تُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرْصَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ⁽¹⁾.

المثلثة أي : هناك (يَسَارَ الْمَسْجِدِ) مفعول ثان لقوله جعل وقوله : (بِطَرَفِ الْأَكْمَةِ) صفة للمسجد الثاني.

(وَمُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ أَسْفَلَ مِنْهُ) بالنصب على الظرفية.

(عَلَى الْأَكْمَةِ السَّوْدَاءِ، تَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ) بالذال المعجمة.

(أَوْ نَحْوَهَا، ثُمَّ تُصَلِّي) حال كونه (مُسْتَقْبِلَ الْفُرْصَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ) اعلم أنه قد اشتمل هذا السياق على تسعة أحاديث أخرجها الحسن ابن سفيان في مسنده مفرقة من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أنس بن عياض يعيد الإسناد في كل حديث إلا أنه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم منها الحديثين الآخرين في كتاب الحج.

ثم إن هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة والمساجد التي بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية وقد وقع في رواية الزبير بن بكار في أخبار المدينة له من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما في هذا الحديث زيادة بسط في تلك المساجد.

ثم إن المؤلف رحمه الله ذكر المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه وأخرج أبو داود في كتاب المراسيل من حديث أبي لهيعة عن بكير بن عبد الله الأشج قال كان بالمدينة تسعة مساجد مع مسجد النبي ﷺ يسمع أهلها تأذين بلال رضي الله عنه فيصلون في مساجدهم أقربها مسجد بني عمرو بن مبدول ومسجد بني ساعدة ومسجد بني عبيد ومسجد بني سلمة ومسجد بني رامح بن عبد الأشهل ومسجد بني زريق ومسجد غفار ومسجد أسلم ومسجد جهينة وشك في التاسع.

وفي كتاب أخبار المدينة لأبي زيد عمر بن شبة النميري النحوي الاخباري

(1) تحفة 8462، 8475 أبواب سترة المصلي.

أخرجه مسلم في الحج باب استحباب المبيت بذي طوى. رقم (1259، 1260).

بسند له في ذكر المساجد التي بالمدينة عَنْ رافع بن خديج صلى النبي ﷺ في المسجد الصغير بأحد في شعب الجرّار على يمينك الازق بالجبل وعن اسيد بن أبي اسيد عَنْ أشياخه أن النبي ﷺ وصعد على الجبل الذي عليه مسجد الفتح وصلى في المسجد الصغير الذي بأصل الجبل حين تصعد الجبل وعن عمارة بن أبي السر صلى النبي ﷺ في المسجد الأسفل وعن جابر دعا النبي ﷺ في المسجد المرتفع ورفع يديه قائناً ، وعن عمر بن شرحبيل أن النبي ﷺ صلى في مسجد بني خدارة وعن عمر بن قتادة أن النبي ﷺ صلى لهم في مسجد بني أمية من الأنصار وكان في موضع الخريتين اللتين عند مال نهيك وعن الاعرج أن النبي ﷺ صلى على ذباب بضم الذال المعجمة وبالباءين الموحدين هو جبل بالمدينة وفي لفظ كان ضرب قتيبة يوم الخندق عليه وعن جابر بن أسامة قَالَ : خط النبي ﷺ مسجد جهينة ليلاً وفي لفظ وصلى فيه وعن سعد بن إسحاق أن النبي ﷺ صلى في مسجد بني ساعدة الخارج من بيوت المدينة وفي مسجد بني بياضة ومسجد بني الحبلوى ومسجد بني عصابة وعن العباس بن سهل أن النبي ﷺ صلى في مسجد بني ساعدة وعن يحيى بن سعد كان النبي ﷺ يختلف إلى مسجد أبي فيصلي فيه غير مرة ولا مرتين وَقَالَ لولا أن تميل الناس إليه لأكثر الصلاة فيه وعن يحيى بن النضر أن النبي ﷺ صلى في مسجد أبي بن كعب في بني جديلة ومسجد بني عمرو بن مبدول ومسجد بني دينار ومسجد النابغة ومسجد بني عدي وجلس في كهف سلع وعن هشام بن عروة أن النبي ﷺ صلى في مسجد بلحارث بن الخزرج ومسجد السنع بالنون والحاء المهملة ومسجد حطمة ومسجد الفضيح وفي صدقة الزبير وفي بني محمم وفي بيت صرمة في بني عدي وعن الحارث بن سعيد أن النبي ﷺ صلى في مسجد بني حارثة وبني طفر وبني عبد الاشهل وعن اسماعيل بن أبي حبيبة أن النبي ﷺ صلى في مسجد راقم وعن ابن عمر أن النبي ﷺ صلى في مسجد بني معاوية وعن كعب بن عجرة أن النبي ﷺ صلى في مسجد عاتكة في بني سالم وعن جابر أن النبي ﷺ صلى في مسجد الخربة ومسجد القبلتين ومسجد بني حرام الذي بالقاع وعن مُحَمَّد بن عتبة بن أبي مالك أن النبي ﷺ صلى في صدقته وعن يحيى بن إبراهيم أن النبي ﷺ صلى في

مسجد رابع وعن زيد بن سعد أن النبي ﷺ صلى في حائط أبي الهيثم وعن جابر أن النبي ﷺ صلى الظهر يوم الأحد على عيينين وعن علي ابن رافع أن النبي ﷺ صلى في بيت امرأة من الحضر فأدخل ذلك البيت في مسجد بني قريظة .

وعن سلمة الخطمي أن النبي ﷺ صلى في بيت المقعدة عند مسجد بني وائل في مسجد العجوز وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ عرض المسلمين بالسقيا التي بالحرّة متوجّها إلى بدر وصلى بها وعن المطلب أن النبي ﷺ صلى في بني ساعدة وصلى في المسجد الذي عند السخين وبات فيه وهو الذي عند البدائع .

وعن هشام أن النبي ﷺ صلى في مسجد الشجرة بالمعرس وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى في بيت إلى مسجد بني حذرة قَالَ أبو غسان قَالَ له غير واحد في أهل العلم إن كل مسجد من مساجد المدينة ونواحيها مبني بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي ﷺ وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد النبي ﷺ سأل والناس يومئذ متوافرون عن المساجد التي صلى فيها النبي ﷺ ثم بناها بالحجارة المطابقة وعن ابن أبي خيثمة أن النبي ﷺ صلى في دار الشفاء على يمين من دخل الدار وصلى في دار بسرة بنت صفوان وفي دار عمرو بن أمية الضمري .

وَقَالَ الحافظ العسقلاني قد اندثر أكثر هذه المساجد وبقي من المشهورة الآن مسجد قباء ومسجد الفضيح وهو شرقي مسجد قباء ومسجد بني قريظة ومشربة أم إبراهيم وهي شمالي مسجد قريظة ومسجد بني طفر شرقي البقيع ويعرف بمسجد البغلة ومسجد بني معاوية ويعرف بمسجد الاجابة ومسجد الفتح قريب من جبل سلع ومسجد القبلتين في بني سلمة قَالَ هكذا اثبتّه بعض شيوخنا .

وفائدة ذلك ما قَالَ البغوي من الشافعية أن المساجد التي ثبت أن النبي ﷺ صلى فيها لو نذر أحد الصلاة في شيء منها يتعين كما يتعين في المساجد الثلاثة هذا وروى أشهب عن مالك أنه سئل عن الصلاة في المواضع التي صلى فيها الشارع، فَقَالَ ما يعجبني ذلك إلا في مسجد قباء لأنه ﷺ كان يأتيه راكبًا وماشيًا ولم يفعل ذلك في تلك الأماكن، والله أعلم.

أَبْوَابُ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي

90 - باب: سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مِّنْ خَلْفِهِ

493 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْاِخْتِلَامَ، «وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمِنَى

أَبْوَابُ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي

90 - باب: سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مِّنْ خَلْفِهِ

(أَبْوَابُ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي) وجه المناسبة بين هذه الأبواب والأبواب التي قبلها أن الأبواب السابقة في أحكام المساجد بوجوهها وهذه الأبواب في بيان أحكام المصلين في غير المساجد وهي خمسة أبواب متناسقة وقد سقط في ذلك في بعض النسخ.

(باب) بالتنوين (سُتْرَةُ الْإِمَامِ) الذي يصلي وليس بين يديه جدار نحوه (سُتْرَةٌ مِّنْ) كان (خَلْفَهُ) في المصلين وفي رواية سترة من خلفه والسترة بضم السين ما يستتر به والمراد ههنا عكازة أو عصا أو عنزة أو نحو ذلك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الأول وتكبير الثاني (ابْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما وفي رواية عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِحَذْفِ عَبْدِ اللَّهِ (أَنَّهُ قَالَ) وفي رواية أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: (أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ) بفتح الهمزة والمثناة الفوقية.

(وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ) أي: قاربت (الْاِخْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمِنَى) كذا قَالَ مَالِكٌ وأكثر أصحاب الزهري ووقع عند مسلم من رواية ابن عيينة بعرفة قَالَ النّووي يحمل ذلك على أنهما قضيتان وتعقبان الأصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث قَالَ الحافظ العسقلاني: والحق أن قول ابن عيينة بعرفة شاذ ووقع عند مسلم أيضًا من رواية معمر عن الزهري وذلك في حجة الوداع أو الفتح وهذا الشك من معمر لا يعول عليه والحق أن ذلك كان في حجة الوداع.

إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيِ بَعْضِ الصَّفِّ فَنَزَلْتُ، وَأَرْسَلْتُ الْاِثْنَانِ تَرْتَعُ،
وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ⁽¹⁾.

(إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ) أي: إلى شيء غير جدار من عصا أو عنزة أو نحو ذلك
(فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيِ بَعْضِ الصَّفِّ) وزاد المؤلف في الحج في رواية ابن أخي ابن
شهاب عَنْ عمه حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول، (فَنَزَلْتُ، وَأَرْسَلْتُ)
وفي رواية فأرسلت (الْاِثْنَانِ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ)
قَالَ ابن دقيق العيد استدل ابن عباس رضي الله عنهما بترك الإنكار على الجواز
ولم يستدل بترك إعادتهم الصلاة لأن ترك الإنكار أكثر فائدة قَالَ الحافظ
العسقلاني: وتوجيهه أن ترك الإعادة يدلّ على صحتها فقط لا على جواز المرور
وترك الإنكار يدلّ على جواز المرور وصحة الصلاة معا ويستفاد منه أن ترك
الإنكار حجة على الجواز بشرطه وهو انتفاء الموانع من الإنكار وثبوت العلم
بالإطلاع على الفعل لا يقال لا يلزم مما ذكر اطلاع النبي ﷺ على ذلك لاحتمال
أن يكون الصف حائل دون رؤية النبي ﷺ له لأنه يقال قد تقدم أنه ﷺ كان يرى
في الصلاة كما يرى من إمامه وتقدم أيضًا أن في رواية المؤلف في الحج أنه مر
بين يدي بعض الصف الأول فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ولو لم يرد شيء من
ذلك لكان توفر دواعيهم على سؤاله ﷺ عما يحدث لهم كافيًا في الدلالة على
اطلاعه على ذلك والله أعلم.

ثم هذا الحديث بهذا الإسناد بعينه ومباحثه بحلائلها ودقائقها قد تقدم في
كتاب العلم في باب متى يصح سماع الصغير غير أن هناك شيخه إسماعيل عَنْ
مالك وهنا عبد الله بن يوسف عنه وهناك فلم ينكر على صيغة المجهول مع طي
ذكر الفاعل وهنا على صيغة المعلوم مع ذكر الفاعل وهو قوله أحد.

وأما مطابقته للترجمة فتستنبط من قوله إلى غير جدار لأن هذا اللفظ مشعر
بأن ثمة سترة لأن لفظة غير تقع دائمًا صفة إلى شيء غير جدار كما تقدم وأما ما
قاله الحافظ العسقلاني في أن في الاستدلال بهذا الحديث نظرًا لأنه ليس فيه
أنه ﷺ صلى إلى سترة وقد بوب عليه البيهقي باب في صلى إلى غير سترة ففيه أن

494 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحَرْبَةِ،

دليله لا يساعد نظره لأنه لم يقف على دقة الكلام والبيهقي أيضًا لم يقف على هذه النكتة والبخاري رحمه الله دقق نظره فأورد هذا الحديث في الباب للوجه الذي ذكر كذا قَالَ محمود العيني وأقول هذا كلام من يميل إلى الغدر فإن الحافظ المذكور قد وقف على ما وقف عليه ووجه إيراد البخاري هذا الحديث في هذا الباب بتوجيه أدق من توجيه هذا القائل حيث قَالَ: وَقَالَ بعض المتأخرين قوله إلى غير جدار لا ينفع غير الجدار إلا أن أخبار ابن عباس عَنْ دوره بذلك وعدم انكارهم لذلك مشعر بحدوث امر لم يعهده فلو فرض هناك سترة أخرى غير الجدار لم يكن لهذا الاخبار فائدة إذ مروره حينئذ لا ينكره أحد اصلا، وكان البخاري رحمه الله حمل الأمر في ذلك على المؤلف المعروف من عاداته ﷺ أنه كان لا يصلي في الفضاء إلا والعنزة امامه ثم آيد ذلك بحديثي ابن عمر وأبي حنيفة وفي حديث ابن عمر ما يدل على المداومة وهو قوله بعد ذكر الحربة وكان يفعل ذلك في السفر وقد تبعه النووي فَقَالَ في شرح مسلم في كلامه على فوائد هذا الحديث: فيه أن سترة الامام سترة لمن خلفه انتهى.

نعم قال الشافعي رحمه الله: أن المراد بقول ابن عباس إلى غير جدار رأى إلى غير سترة ولكن قوله في ذلك ليس حجة والله أعلم.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَيَانِيُّ لَمْ أَجِدْ إِسْحَاقَ هَذَا مَنْسُوبًا لِأَحَدٍ مِنَ الرِّوَاةِ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَفِي بَعْضِ النُّسخِ إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ وَكَذَا جَزَمَ بِهِ أَبُو نَعِيمٍ وَخَلَفَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ) بَضَمَ النُّونَ وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) ابْنُ عُمَرَ ابْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو عَثْمَانَ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ تُوْفِيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً، (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ كُوفِيِّينَ وَمَدَنِيِّينَ وَقَدْ أَخْرَجَ مُتَنَّهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحَرْبَةِ) أَي: أَمَرَ خَادِمَهُ بِأَخْذِ الْحَرْبَةِ وَهِيَ الرَّمْحُ الْعَرِضُ الْمَنْصَلُ وَلِلْبَخَارِيِّ فِي الْعِيدَيْنِ مِنْ طَرِيقِ

فَتَوَضَّعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَاءُ⁽¹⁾.

الأوزاعي عَنْ نافع كان يغدو إلى المصلى والعنزة تحمل وتنصب بين يديه فيصلي إليها وزاد ابن ماجه وابن خزيمة والإسماعيلي وذلك أن المصلى كان فضاء ليس فيه شيء يستره.

(فَتَوَضَّعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ) بالرفع عطفا على فاعل يصلى من غير تأكيد بالمنفصل لمكان الفعل (وَرَاءَهُ) بالنصب على الظرفية.

(وَكَانَ) ﷺ (بِفَعْلُ ذَلِكَ) أي: الأمر بالحربة والوضع بين يديه والصلاة إليها (فِي السَّفَرِ) فلم يكن مختصا بيوم العيد قَالَ نافع: (فَمِنْ ثَمَّ) بفتح المثلثة أي فمن أجل ذلك (اتَّخَذَهَا) أي: الحربة.

(الْأَمْرَاءُ) يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه وهذه الجملة الأخيرة فصلها علي بن مسهر من حديث بن عمر رضي الله عنهما فجعلها من كلام نافع كما أخرجه ابن ماجه قَالَ نا مُحَمَّد بن الصباح أنا عبد الله بن رجاء المكي عَنْ عبيد الله عَنْ نافع عَنْ ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ كان النبي ﷺ يخرج له حربة في السفر فنصبها فيصلي إليها وقد روى عمر بن شبة في أخبار المدينة من حديث سعد القرظ النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ حربة فأمسكها لنفسه فهي التي يمشى بها يوم العيد ومن طريق الليث أنه بلغه أن العنزة التي كانت بين يدي النبي ﷺ كانت لرجل من المشركين فقتله الزبير بن العوام يوم أحد فأخذها منه النبي ﷺ فكان ينصبها بين يديه إذا صلى ويمكن الجمع بأن عنزة الزبير كانت أولا قبل حربة النجاشي.

ومطابقة الحديث للترجمة من وجوه الأول أنه لم ينقل وجود سترة لأحد من المأمومين ولو كان انتقل لتوفر الدواعي إلى نقل الاحكام الشرعية فدل على أن سترته ﷺ كانت سترة لمن كان خلفه الثاني أن قوله فيصلي إليها والناس وراءه يدل على دخول الناس في السترة لأنهم تابعون للامام في جميع ما يفعله الثالث أن قوله وراءه يدل على أنهم كانوا وراء السترة أيضًا إذ لو كانت لهم سترة لم يكونوا وراءه بل كانوا وراءها وقد نقل القاضي عياض الاتفاق على أن

(1) أطرافه 498، 972، 973 - تحفة 7940 - 1/133.

أخرجه مسلم في الصلاة باب سترة المصلي رقم (501).

المأمومين يصلون إلى سترة يعني به سترة الامام قَالَ ولكن اختلفوا هل سترتهم سترة الامام أو سترتهم الامام نفسه؟ وَقَالَ الحافظ العسقلاني : فيه نظر لما رواه عبد الرزاق عَنْ الحكم بن عمرو الغفاري الصحابي رضي الله عنه أنه صلى بأصحابه في سفر وبين يديه سترة فمر حمير بين أيدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة وفي رواية أنه قَالَ لهم إنها لم تقطع صلاتي ولكن قطعت صلاتكم فهذا يعكر على ما نقل من الاتفاق ثم قَالَ ويظهر أثر الخلاف الذي نقله عياض فيما لو مر بين يدي الامام اخذ فعلى قول من يقول إن سترة الامام سترة لمن خلفه يضر صلاته وصلاتهم وعلى قول من يقول إن الامام نفسه سترة من خلفه يضر صلاته ولا يضر صلاتهم، وَقَالَ محمود العيني : سترة الإمام سترة مطلقاً بالحديث المذكور فإذا وجدت سترة لا تضر صلاة الإمام ولا صلاة المأموم.

ومن فوائد الحديث : الاحتياط وأخذ آلة دفع الاعداء سيما في السفر .
ومنها : جواز الاستخدام وأمر الخادم .

ومنها : أن سترة الإمام سترة لمن خلفه قَالَ ابن بطال السترة عند العلماء سنة مندوب إليها، وَقَالَ الأبهري : سترة المأموم سترة لامامه لا يضر المرور بين يديه لأن المأموم تعلقت صلاته بصلاة امامه قَالَ ولا خلاف أن السترة مشروعة إذا كان في موضع لا يأمن المرور بين يديه وفي الامن قولان عند مالك وعند الشافعي مشروعة مطلقاً لعموم الأحاديث ولأنها لا تصون البصر فإن كان في الفضاء فهل يصلي إلى غير سترة؟ أجازاه ابن القاسم لحديث ابن عباس المذكور وَقَالَ مطرف وابن الماجشون لا بد من سترة وذكر عَنْ عُروَةَ وعطاء وسالم والقاسم والشعبي والحسن أنهم كانوا يصلون في الفضاء إلى غير سترة وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمه الله : يستحب لمن يصلي في الصحراء أن يكون بين يديه شيء مثل عصا ونحوها فإن لم يجد يتستر بشجرة ونحوها فإن قيل الحربة المذكورة هل لها حد في الطول وما المعتبر في طول السترة؟

فالجواب : أنه قَالَ أصحابنا مقدارها ذراع فصاعداً وأخذ ذلك بحديث طلحة ابن عبيد الله قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إذا جعلت بين يديك مثل مؤخرة الرجل فلا يضرك من يمر بين يديك» رواه مسلم وذكر شيخ الإسلام في مبسوطه من حديث

495 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ بِالْبَطْحَاءِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَرَةً، الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ،»

أبي جحيفة الآتي ذكره أن مقدار العنزة طول ذراع في غلظ أصبع ويؤيد ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه يجري في السترة السهم وفي الذخيرة طول السهم ذراع وعرضه قدر أصبع واختلف مشايخنا فيما إذا كانت السترة أقل من ذراع. وَقَالَ شيخ الإسلام: لو وضع قناة أو جعبة بين يديه وارتفع قدر ذراع كان سترة بلا خلاف وإن كان دونه ففيه خلاف وفي غريب الرواية النهر الكبير ليس بستره كالطريق وكذا الحوض الكبير.

وقالت المالكية: يجوز القلنسوة العالية والوسادة وجوز في العتبية التستر بالحيوان الطاهر بخلاف الخيل والبغال والحمير وجوز بظهر الرجل ومنع بوجهه وتردد في جنبه ومنع بالمرأة واختلفوا في المحارم ولا يتستر بنائم ولا مجنون ولا مأبون في دبره ولا كافر انتهى كلامهم.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج (عَنْ عَوْنٍ) بفتح العين المهملة وسكون الواو وبالنون (ابن أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ) أبا جحيفة بضم الجيم وفتح المهملة واسمه وهب بن عبد الله السوائي بضم السين المهملة وقد مر في كتابه العلم ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة في مواضع وفي باب استعمال وضوء الناس وفي ستر العروة ذكر الأذان وفي صفة النبي ﷺ في موضعين وفي اللباس في موضعين وفي باب السترة بمكة وغيرها وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الصلاة.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ بِالْبَطْحَاءِ) يعنى بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الأبطح، (وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَرَةً) بفتح العين المهملة والنون والزاي مثل نصف الرمح لكن سنانها في أسفلها بخلاف سنان الرمح فإنه في أعلاه وهذه الجملة حالية.

(الظُّهْرَ) بالنصب مفعول صلى (رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ) وقوله ركعتين في موضعين حال أو بدل في المفعول وزاد في رواية آدم عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَوْنٍ أَنَّ ذَلِكَ

تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ»⁽¹⁾.

كان بالهاجرة قَالَ النووي فيستفاد منه أَنَّهُ ﷺ جمع حينئذ بين الصلاتين في وقت الأولى منهما ويحتمل أن يكون قوله والعصر ركعتين معناه بعد دخول وقتها.
(تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ) أي: بين يدي عنزته والقبلة لا بينه وبين العنزة كما يدل عليه رواية عمر بن أبي زائدة في باب الصلاة في الثوب الاحمر ورأيت الناس والدواب يمرون بين يدي العنزة.

(الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ) ثم في رواية شعبة من طريق الثوري عَنْ عُونَ ما يشعر بأن ذلك كان بعد خروجه من مكة لقوله ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة.

ومن فوائد الحديث: جعل السترة بين يديه إذا كان في الصحراء.

ومنها: أن مرور المرأة والحمار لا يقطع الصلاة وهو قول عامة العلماء وروى عَنْ أَنَسٍ ومكحول وأبي الاحوص والحسن وعكرمة يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة وعن ابن عباس يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض وعن عكرمة يقطع الصلاة الكلب والمرأة واليهودي والنصراني والمجوسي وعن عطاء لا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود والمرأة الحائض وعن أحمد في المشهور عنه يقطع الصلاة مرور الكلب الأسود البهيم وفي رواية: يقطعها أيضًا الحمار والمرأة والبهيم الذي لا يخالط لونه لون آخر وفي جامع شمس الأئمة تفسد الصلاة بمرور المرأة بين يديه وفي الكافي عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ تفسد بمرور الكلب والمرأة والحمار والخنزير والحديث المذكور حجة على من يقول يقطع الصلاة مرور المرأة والحمار والحجة على من يرى قطع الصلاة بالاشياء المذكورة من هؤلاء المذكورين ما رواه أبو داود في سننه عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قال رسول الله ﷺ: لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استعظم فإنما هو شيطان وفي الباب عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَأَبِي إِمَامَةَ وَأَنَسٍ وجابر رضي الله عنهم فحديث ابن عمر عند الدارقطني في سننه وحديث أبي امامة وَأَنَسٍ أيضًا عنده وحديث جابر عند الطبراني في الاوسط وقال محمود العيني حديث

(1) أطرافه 187، 376، 499، 501، 633، 634، 3553، 3566، 5786، 5859 - تحفة

الخدري فيه مقال وأما حديث ابن عمر وأبي أمامة وأنس قَالَ ابن الجوزي لا يصح شيء منها وأما حديث جابر ففيه عيسى بن مignon قَالَ ابن حبان لا يحل الاحتجاج به ومستند المذكورين ما رواه مسلم عَنْ عبد الله بن الصامت عَنْ أَبِي ذر رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يقطع صلاة الرجل إذا لم يكن بين يديه كآخره الرجل المرأة والحصار والكلب الأسود قلت ما بال الأسود من الأحمر قَالَ: يَا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فَقَالَ: الكلب الأسود شيطان وحجة العامة ما رواه البخاري ومسلم عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يصلي وأنا معترضة بين يديه كاعتراض الجنائز وقد روي هذا بوجوه مختلفة .

ووجه الاستدلال به أن اعتراض المرأة خصوصاً الحائض بين المصلي وبين القبلة لا يقطع الصلاة فالمارة بطرق الأولى وبوب أبو داود في سننه باب من قَالَ الحمار لا يقطع الصلاة وبوب أيضًا باب من قَالَ الكلب لا يقطع الصلاة ثم روي عَنْ الفضل بن عباس رضي الله عنه قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ونحن في بادية ومعه ابن عباس فصلى في الصحراء ليس بين يديه سترة وحصارة لنا وكلبة تعبان بين يديه فما بال ذلك وأخرجه النسائي أيضًا وَقَالَ النووي وتأول الجمهور القطع المذكور في الأحاديث المذكورة على قطع الخشوع جمعًا بين الأحاديث وَقَالَ محمود العيني: هذا جيد فيما إذا كانت الأحاديث التي رويت في هذا الباب مستوية الأقدام وأما إذا قلنا أحاديث الجمهور أقوى وأصح من أحاديث من خالفهم فالأخذ بالاقوى أولى وأقوى فإن قيل قَالَ ابن القصار من قَالَ إن الحمار يقطع الصلاة قال: إن مرور حمار عبد الله كان خلف الإمام بين يدي بعض الصف والإمام سترة لمن خلفه .

فالجواب: أنه مرور وبما رواه البزار أن المرور كان بين يديه ﷺ فإن قيل روى أبو داود من حديث سعيد بن غزوان، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ نَزَلَ بَتْبُوكَ وَهُوَ حَاجٌ فَإِذَا بِرَجُلٍ مَقْعَدٍ فَسَأَلَهُ عَنْ أَمْرِهِ فَقَالَ سَأَحْدَثُكَ بِحَدِيثٍ فَلَا تَحْدَثُ بِهِ مَا سَمِعْتَ أَنِّي حَيٌّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ بَتْبُوكَ إِلَى نَخْلَةٍ فَقَالَ: هَذِهِ قَبْلَتُنَا ثُمَّ صَلَّى إِلَيْهَا قَالَ فَأَقْبَلْتُ وَأَنَا غَلَامٌ أَسْعَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فَقَالَ قَطَعَ صَلَاتُنَا قَطَعَ اللَّهُ أَثَرَهُ فَمَا قَمْتُ عَلَيْهَا إِلَى يَوْمِي هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهَا أَي عَلَى رَجُلِي وَلَيْسَ بِإِضْمَارٍ قَبْلَ الذِّكْرِ لَوْجُودِ الْقَرِينَةِ .

91 - بَابُ قَدْرَ كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ وَالسُّتْرَةِ؟

496 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: «كَانَ بَيْنَ مُصَلِّيٍّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرُ الشَّاةِ»⁽¹⁾.

فالجواب: أن أبا داود سكت عنه وَقَالَ غيرُه هذا الحديث واه ولئن سلمنا صحته فهو منسوخ بحديث ابن عباس رضي الله عنهما لأن ذلك كان بتبوك وحديثه كان في حجة الوداع بعدها والله أعلم.

ومنها: جواز قصر الصلاة الرباعية بل هو أفضل من الإتمام وهل هو رخصة أو عزيمة فيه خلاف بيننا وبين الشافعي على ما يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

91 - بَابُ قَدْرَ كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ وَالسُّتْرَةِ؟

(باب) بيان (قَدْرَ كَمْ) ذراع (يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ) بكسر اللام ويحتمل أن يكون بفتح اللام أي: المكان الذي يصلّي فيه ومعناها بالنسبة إلى المقصود واحد كما لا يخفى.

(وَالسُّتْرَةُ) ولفظة كم سواء كانت استفهامية أو خبرية لها صدر الكلام إلا أنه قدم لفظ القدر عليها ههنا لأن المضاف والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة ومميزها محذوف كما قدرنا.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو) بفتح المهملة (ابْنُ زُرَّارَةَ) بضم الزاي وبالراء المكررة بينهما ألف أبو مُحَمَّد النيسابوري مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة وبالزاي اسمه سلمة بن دينار وقد تقدم في باب غسل المرأة أبأها.

(عَنْ أَبِيهِ) ولأبي داود أخبرني أبي، (عَنْ سَهْلٍ) هو ابن سَعْدٍ الساعدي رضي الله عنه وفي رواية عَنْ سَهْلٍ بن سعد وقد أخرج هذا الحديث مسلم وأبو داود في الصلاة أَيْضًا.

(قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُصَلِّيٍّ) بفتح اللام أي: مكان صلاة (رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية الأصيلي النبي ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ) أي: جدار المسجد مما يلي القبلة وقد صرح بذلك من طريق أبي غسان عَنْ أَبِي حَازِمٍ فِي الاعتصام (مَمَرُ الشَّاةِ) وهو موضع

(1) طرفه 7334 - تحفة 4707.

أخرجه مسلم في الصلاة باب دنو المصلي من السترة رقم (508).

497 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ، قَالَ: «كَانَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ مَا كَادَتْ الشَّاةُ تَجُوزُهَا»⁽¹⁾.

مرورها وهو منصوب على أنه خبر كان والاسم مقدر أي قدر المسافة أو الممر لدلالة السياق عليه أو مرفوع على أن كان تامة لا تحتاج إلى الخبر أو ناقصة وخبرها الظرف المقدم وفي رواية أبي داود قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ وَالنَّفِيلِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ هُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ سَهْلٍ قَالَ كَانَ بَيْنَ مَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مَمَرٌ الْعِزَّةُ ثُمَّ الْمَرَادُ بِالصَّلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَوْضِعَ الْقَدَمِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَ السَّجُودِ أَيْضًا.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إِنْ بَعْضُ الْمَشَائِخِ حَمَلَ حَدِيثَ مَمَرِ الشَّاةِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ قَائِمًا وَحَدِيثَ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ عَلَى مَا إِذَا رَجَعَ أَوْ سَجَدَ وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ قَدَرُوا مَمَرِ الشَّاةِ بِثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ قَالَ وَلَمْ يَحْدِثْ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ حَدًّا إِلَّا أَنْ ذَلِكَ بِقَدَرِ مَا يَرْكَعُ فِيهِ وَيَسْجُدُ وَيَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِ مَنْ يَمُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَقِيْدِهِ بَعْضُ النَّاسِ بِالشَّبْرِ وَآخَرُونَ بِثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَآخَرُونَ بِسِتَةِ أَذْرَعٍ وَذَكَرَ السَّفَاقْسِيُّ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ يَصْلِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ سِتَةَ أَذْرَعٍ وَفِي نَسْخَةٍ ثَلَاثَةَ أَذْرَعٍ وَفِي مُصْنَفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنْدٍ صَحِيحٍ نَحْوَهُ.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ) ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَلْخِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْأَسْلَمِيُّ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ الْمَتَوَفَى سَنَةَ بَضْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً، (عَنْ سَلَمَةَ) بِفَتْحِ اللَّامِ هُوَ ابْنُ الْأَكْوَعِ الصَّحَابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا الْإِسْنَادُ بَعَيْنُهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ إِثْمٍ مِنْ كَذْبِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ ثَانِي ثَلَاثِيَّاتِ الْبُخَارِيِّ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا.

(قَالَ: كَانَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ) أَي: مَسْجِدُ النَّبِيِّ ﷺ (عِنْدَ الْمِنْبَرِ) أَي: الَّذِي عِنْدَ الْمِنْبَرِ فَهُوَ مِنْ تِمَّةِ اسْمِ كَانَ وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ: (مَا كَادَتْ الشَّاةُ تَجُوزُهَا) وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ هُوَ قَوْلُهُ عِنْدَ الْمِنْبَرِ وَقَوْلُهُ مَا كَادَتْ الشَّمْسُ تَجُوزُهَا اسْتِثْنَاءً قَدْ تَقْدِيرُهُ إِذَا كَانَ الْجِدَارُ عِنْدَ الْمِنْبَرِ فَمَا مَقْدَارُ الْمَسَافَةِ بَيْنَهُمَا؟ فَأَجَابَ: مَا كَادَتْ

الشاة تجوزها بالجيم أي مقدار ما كادت الشاة تجوزها من المسافة التي بين الجدار والنبي ﷺ أو من المسافة بين الجدار والمنبر وكان ﷺ يقوم بجانب المنبر ولم يكن لمسجده محراب فيكون مسافة ما بينه وبين الجدار نظير ما بين المنبر والجدار فكأنه قال الذي ينبغي أن يكون بين المصلي وسترته قدر ما كان بين منبره ﷺ وجدار القبلة فكلمة ما عبارة عن المسافة والضمير راجع إليها.

هذا الحديث رواه الاسماعيلي من طريق أبي عاصم عن يزيد بلفظ كان المنبر على عهد رسول الله ﷺ ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قدر ما يمر العنزة وتبين بهذا السياق أن الحديث مرفوع وفي رواية الكشميهني ما كادت الشاة أن تجوزها بزيادة أن واقتران خبر كاد بأن قليل كحذفها من خبر عسى إذ هما اخوان يتعاضدان ووجه مطابقة الحديث للترجمة ما ذكر في تفسير قوله ما كادت الشاة تجوزها وذكر ابن رشيد أن البخاري رحمه الله أشار بهذه الترجمة إلى حديث سهل بن سعد الذي تقدم في باب الصلاة على المنبر والخشب فإن فيه أنه ﷺ قام على المنبر حين عمل وصلى عليه فاقتضى ذلك أن ذكر المنبر يؤخذ منه موضع قيام المصلي فإن قيل إن في ذلك الحديث أنه لم يسجد على المنبر وإنما نزل فسجد في أصله وبين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من ممر الشاة.

فالجواب: أن أكثر اجزاء الصلاة قد حصل في أعلى المنبر ويحصل به المقصود وإنما نزل عن المنبر لأن الدرجة لم تتسع لقدر سجوده وأيضا فإنه لما سجد في أصل المنبر صارت الدرجة التي فوقه سترة له وهو قدر ما تقدم. قال البغوي: استحب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود وكذلك بين الصفوف وقد ورد الأمر بالدنو منها مع بيان الحكمة في ذلك وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي خثيمة مرفوعا إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته.

وقال ابن القاسم عن مالك: ليس من الصواب أن يصلي بينه وبين السترة صفان، وروى ابن المنذر عن مالك أنه تباعد عن سترة وأن شخصا قال له: أيها المصلي ألا تدن من سترة فمشى الإمام إليها وهو يقول: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: 113].

92 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْحَرْبَةِ

498 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَكِّزُ لَهُ الْحَرْبَةَ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا»⁽¹⁾.

93 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْعَنْزَةِ

499 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْثُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ،»

92 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْحَرْبَةِ

(باب الصَّلَاةِ إِلَى) جهة (الْحَرْبَةِ) المذكورة بينه وبين القبلة وقد تقدم أن الحربة هي الرمح العريض النصل، وَقَالَ أَهْلُ السَّيْرِ: كانت للنبي ﷺ حربة دون الرمح ويقال لها العنزة أَيْضًا فكانها بالغلبة صارت علما لها .
(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بصيغة التصغير عَنْ عمر بن حفص عَنْ عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (نَافِعٌ عَنْ) مولاه (عَبْدِ اللَّهِ) وفي رواية أبي ذر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَكِّزُ) على البناء للمفعول وفي تذكيره وثانيته روايتان أي: يغرز في الأرض.
(لَهُ الْحَرْبَةُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا) أي: إلى جهتها.

93 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْعَنْزَةِ

(باب الصَّلَاةِ إِلَى) جهة (الْعَنْزَةِ) المذكورة بينه وبين القبلة وقد مر تفسير العنزة بأنها مثل نصف الرمح ولكن سنانها في أسفلها وهي غير الحربة إذ العنزة أقصر من الحربة.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج الواسطي البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْثُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ) قد تقدم ضبطهما، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) أبا جحيفة وهب بن عبد الله (قَالَ) وفي رواية: يقول: (خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية: النبي ﷺ بِالْهَاجِرَةِ) وقت اشتداد الحر

فَأَتَيْ بِوُضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ، فَصَلَّى بِنَا الظُّهَرَ وَالْعَصَرَ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ وَالْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ يَمُرُّونَ مِنْ وَرَائِهَا»⁽¹⁾.

500 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ بَزِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَاذَانُ،

عند الظهيرة (فَأَتَيْ) على البناء للمفعول وفي نسخة وأتى بالواو (بِوُضُوءٍ) بفتح الواو أي بماء يتوضأ به.

(فَتَوَضَّأَ، فَصَلَّى) وفي رواية وصلّى (بِنَا الظُّهَرَ وَالْعَصَرَ) جمعا بينهما في وقت الأولى منهما.

(وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ) جملة حالية.

(وَالْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ) أي: وغيرهما ليصح قوله: (يَمُرُّونَ) بالجمع إذ القياس أن يقال يمران بصيغة التثنية.

وَقَالَ الحافظ العسقلاني: وكأنه أراد الجنس ويؤيده رواية: (والناس والدواب يمرون) كما تقدم وتعبه محمود العيني بأنه إذا اراد بهما جنس المرأة وجنس الحمار يكون تثنية أيضًا فلا يطابق الكلام.

وَقَالَ ابن مالك: أراد والمرأة والحمار وراكبه فحذف الراكب لدلالة الحمار عليه ثم غلب تذكير الراكب المفهوم على تأنيث المرأة وذا العقل على الحمار فَقَالَ يمرون وقد وقع الاخبار عن مذكور ومفهوم في قولهم ركب البعير طليحان أي البعير وراكبه طليحان وفيه تعسف وبعد.

وَقَالَ ابن التين هو في اطلاق اسم الجمع على التثنية وهذا كما قاله محمود العيني أوجه من غيره لأن مثل هذا وقع في الكلام الفصيح وأما ما ادعاه الحافظ العسقلاني من أن الظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة فليس بظاهر لأن فيه نسبتهم إلى ذكر ما يخالف القواعد.

(مِنْ وَرَائِهَا) أي: من وراء العنزة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ بَزِيعٍ) بفتح الموحد وكسر الزاي وفي آخره عين مهملة أبو سعيد مات ببغداد سنة تسع وأربعين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَاذَانُ)

(1) أطرافه 187، 376، 495، 501، 633، 634، 3553، 3566، 5786، 5859 - تحفة

عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ وَمَعَنَا عُكَّازَةٌ أَوْ عَصَا أَوْ عَنَزَةٌ، وَمَعَنَا إِدَاوَةٌ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ نَاوَلْنَاهُ الْإِدَاوَةَ»⁽¹⁾.

بالشين والذال المعجمتين هو ابن عامر البغدادي وقد تقدم في باب حمل العنزة في الاستنجاء، (عَنْ شُعْبَةَ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ) البصري التابعي، (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رضي الله عنه (قَالَ) وفي رواية يقول: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ) أي: للتخلي. (تَبِعْتُهُ أَنَا) أتى بضمير الفعل ليصح عطف قوله: (وَعُلَامٌ) على الضمير المتصل المرفوع.

(وَمَعَنَا عُكَّازَةٌ) بضم العين وتشديد الكاف وبالزاي عصى ذات رح. (أَوْ) قَالَ (عَصَا أَوْ عَنَزَةٌ) وفي رواية المستملي والحموي أو غيره بالغين المعجمة والمثناة التحتية والراء أي: أو غير كل واحد في العكازة والعصا وصوب الأولى عياض وحمل الحافظ العسقلاني الثانية على التصحيف. وَقَالَ محمود العيني: كيف يكون تصحيفاً وهي رواية المستملي والحموي فكأن هذا القائل يريد الحافظ العسقلاني بأنه ارتكب هذا لئلا يقال إن الحديث حينئذ لا يطابق الترجمة.

(وَمَعَنَا إِدَاوَةٌ) بكسر الهمزة أي: مطهرة.

(فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ نَاوَلْنَاهُ الْإِدَاوَةَ) أي: ليستنجي أو ليتوضأ بماء الإداوة بعد الاستنجاء بالحجر ونحوه إذ يبعد مناولته الإداوة بعد الفراغ من حاجته قبل الاستنجاء بالحجر ونحوه ما العكازة أو نحوها فلينبش بها الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة خوف الرشاش وليصلي إليها وهذا الحديث قد مر في كتاب الوضوء في باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء.

ومن فوائد الحديث: الاستنجاء بالماء بعد الاستنجاء بالحجر.

ومنها: خدمة الكبير كالسلطان والعالم.

94 - بَابُ السُّتْرَةِ بِمَكَّةَ⁽¹⁾ وَغَيْرِهَا

94 - بَابُ السُّتْرَةِ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا

(بَاب) استحباب (السُّتْرَةِ) لدفع المار (بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا) قَالَ ابن المنير: إنما

(1) اختلف العلماء في محمل ذلك على أقوال سيأتي ذكرها منها: ما قال بعضهم: إنه لا حاجة إلى السترة بمكة، قال الحافظ: قال ابن المنير: إنما خص - أي البخاري - مكة بالذكر دفعا لتوهم من يتوهم أن السترة قبله، ولا ينبغي أن يكون لمكة قبله إلا الكعبة، فلا يحتاج فيها إلى السترة اهـ. قال الحافظ: والذي أظنه أنه أراد أن ينكت على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال: (باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء) ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير عن أبيه عن جده قال: رأيت النبي ﷺ يصلي في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم - أي الناس - سترة، وأخرجه من هذا الوجه أيضًا أصحاب السنن ورجاله موثقون إلا أنه معلول، فقد رواه أبو داود عن أحمد عن ابن عيينة قال: كان ابن جريج أخبرنا به هكذا، فلقيت كثيرًا فقال: ليس من أبي سمعته ولكن من بعض أهلي عن جده، فأراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث، وأن لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعية السترة، واستدل على ذلك بحديث أبي جحيفة وهذا هو المعروف عند الشافعية، وأن لا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها، واغتفر بعض الفقهاء ذلك للطائفتين دون غيرهم للضرورة، وعن بعض الحنابلة جواز ذلك في جميع مكة اهـ.

قلت: هو المرجح عندهم بل جميع الحرم كذلك، قال الموفق: لا بأس أن يصلي بمكة إلى غير سترة روي ذلك عن ابن الزبير وغيره، قال الأثرم: قيل لأحمد: الرجل يصلي بمكة ولا يستتر بشيء؟ فقال: قد روي عن النبي ﷺ أنه صلى ثم ليس بينه وبين الطواف سترة، قال أحمد: لأن مكة ليست كغيرها كان مكة مخصوصة وذلك لما روى كثير بن كثير عن أبيه عن جده المطلب قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي حيال الحجر والناس يمرون بين يديه، رواه الخلال بإسناده. وروى الأثرم بإسناده عن المطلب قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا فرغ من سبعة جاء حتى يحاذي الركن بينه وبين السقيفة، فصلى ركعتيه في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطواف أحد، وقال المعتمر: قلت لطاؤوس: الرجل يصلي بمكة فيمر بين يديه الرجل والمرأة؟ فقال: أو لا يرى الناس بعضهم بعضا، وإذا هو يرى أن لهذا البلد حالا ليس لغيره من البلدان، وذلك لأن الناس يكثرون بمكة لأجل قضاء نسكهم ويزدحمون فيها ولذا سميت بمكة، فلو منع المصلي من يجتاز بين يديه لضاق على الناس، وحكم الحرم كله حكم مكة في هذا بدليل ما روى ابن عباس قال: أقبلت راكبا على حمار أتان والنبي ﷺ يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار، متفق عليه، ولأن الحرم كله محل المشاعر والمناسك، فجرى مجرى مكة فيما ذكرنا اهـ.

وحملت الحنفية حديث المطلب على المسجد الكبير كما بسطه الشيخ في «البذل»، وفي «الرد المختار»: قال العلامة قطب الدين في «منسكه»: رأيت بخط بعض تلامذة الكمال ابن الهمام في حاشية «الفتح»: إذا صلى في المسجد الحرام ينبغي أن لا يمنع المار لهذا الحديث، وهو محمول على الطائفتين لأن الطواف صلاة فصار كمن يديه صفوف من المصلين، وحكى =

خص مَكَّة بالذكر دفعًا لتوهم من يتوهم أن السترة قبله ولا ينبغي أن يكون بمكة قبله إلا الكعبة فلا يحتاج فيها إلى سترة انتهى.

وَقَالَ الحافظ العسقلاني: والذي أظنه أنه أراد أن ينكت على ما ترجم عليه عبد الرزاق فإنه قَالَ باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء ثم أخرج عَنْ ابن جريج عَنْ

عز الدين عن (مشكلات الآثار) للطحاوي: أن المرور بين يدي المصلي بحضرة الكعبة يجوز، قال ابن عابدين: هذا فرع غريب فليحفظ اهـ.

قلت: ذكر الطحاوي في مشكلاته حديث المطلب هذا ثم بسط في روايات المنع عن المرور أمام المصلي ثم قال: فقال قائل: هذا ضد ما رويتموه عن المطلب، فكان جوابنا بتوفيق الله عز وجل وعونه: أن هذا مما لا تضاد فيه لأن ما روينا عن المطلب ما ذكر على حكم الصلاة في الكعبة مع المعانة، والآثار الأخرى على الصلاة بتحري الكعبة وبالغية عنها، وقد وجدنا الصلاة إلى الكعبة بالمعانة لها يصلي الناس من جوانبها، فيستقبل بعضهم وجوه بعض ويكون ذلك مطلقاً لهم غير مكروه، ورأينا الصلاة بخلاف ذلك المكان مما لا معانة فيه بخلاف ذلك في كراهة استقبال وجوه الرجال بعضهم بعضاً، وفي الزجر عن ذلك والمنع منه، فعلقنا بذلك أن الكعبة مخصوصة بهذا الحكم في الصلاة إليها، وفي الإطلاق للناس استقبال وجوه المصلين إليها بخدودهم في صلاتهم إليها اتسع لهم بذلك مرورهم بين أيديهم في صلاتهم إليها واستقبالهم إياهم في ذلك بوجوههم وخدودهم، وعقلنا أن الصلاة في الغيبة عنها بخلاف ذلك، وأنه لما كان استقبال الناس بعضهم بعضاً بوجوههم وخدودهم ممنوعاً عنه ضاق عليهم مرورهم بينهم فيها وضاق على المصلين إطلاق ذلك لهم فيها اهـ.

ومما يجب التنبيه عليه: أن في حديث المطلب اختلافين: أحدهما: في محل صلاته ﷺ هل كان مما يلي باب بني سهم وهو المسمى في زماننا بباب العمرة؟ أو كان ما يلي الركن؟ كما بسط في تلخيص «البذل»، والثاني وهو أشدهما: أن هاتين الركعتين هل كانتا تحية الطواف؟ كما هو عند عامة المحدثين فقد ترجم عليه النسائي (باب أين يصلي ركعتي الطواف) وفي رواية له طاف بالبيت سبعا ثم صلى ركعتين، ولغز أحمد: حين فرغ من أسبوعه، أو كانتا تحية السعي؟ فقد ورد في بعض الروايات حين فرغ من سعيه كما في نسخة للنسائي وحكاها صاحب «عون المعبود» عن «مسند أبي يعلى» وبه استدلل ابن الهمام في استحباب الركعتين بعد السعي وتبعه ابن نجيم وابن عابدين وشارح «اللباب» وغيرهم.

وتعقب عليهم ابن حجر المكي في «شرح مناسك النووي» وقول بعض الحنفية أنها سنة لما رواه أحمد وابن ماجة وابن حبان عن المطلب عن أبي وداعة قال: رأيت رسول الله ﷺ لما فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصلى، الحديث، مردود منشؤه أنه تصحف عليه سبعة بسعيه، لأن المحب الطبري رواه عن ذكر من ابن حبان وغيره بلفظ: سبعة بالموحدة اهـ.

وقد رأيت أن الحنفية لم تنفرد بذلك بل هو وارد في بعض روايات الحديث، وحكى النووي في «مناسكه» عن الشافعي في السعي صلاة.

501 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ، فَصَلَّى بِالْبَطْحَاءِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَنَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةً وَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَمَسَّحُونَ بِوُضُوئِهِ⁽¹⁾.

كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده قال: رأيت النبي ﷺ يصلي في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم أي: الناس سترة وأخرجه من هذا الوجه أيضاً أصحاب السنن ورجاله موثقون إلا أنه معلول فقد رواه أبو داود عن أحمد عن ابن عيينة قال: كان ابن جريج أخبرنا به هكذا فلقيت كثيراً فقال ليس من أبي سمعته ولكن من بعض أهلي عن جدي فأراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعيتها السترة.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح المهملة وسكون الراء وفي آخره موحدة، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (عَنِ الْحَكَمِ) بفتح المهملة والكاف هو ابن عتيبة بضم المهملة وفتح الفوقية مصغر العتبة الكوفي، (عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ) وهب بن عبد الله.

(قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ، فَصَلَّى بِالْبَطْحَاءِ) أي: بطحاء مكة (الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ) كل واحدة منهما (رَكَعَتَيْنِ) وقد جمع بينهما أو صلى العصر بعد ما دخل وقتها.

(وَنَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةً وَتَوَضَّأَ) فإن قيل نصب العنزة والتوضؤ قبل الصلاة فكيف عكس هنا؟ فالجواب أن الواو لا تدل على الترتيب بل هي لمطلق الجمع على أنها يجوز أن تكون حالية فلا إشكال حينئذ.

(فَجَعَلَ النَّاسُ) أي: طفقوا أو صاروا (يَتَمَسَّحُونَ بِوُضُوئِهِ) بفتح الواو والمعنى أنهم صاروا يتمسحون بفضل الماء الذي توضأ به ﷺ أو بالماء الذي تقاطر من أعضائه حال الوضوء فيستفاد منه التبرك بما يلبس أجساد الصالحين ثم إن كل من يصلي في مكان واسع فالمستحب أن يصلي إلى سترة بمكة كان أو غيرها إلا أن يصلي بمسجد بمكة بقرب القبلة حيث لا يمكن لأحد المرور بينه

(1) أطرافه 187، 376، 495، 499، 633، 634، 3553، 3566، 5786، 5859 - تحفة

95 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْأَسْطُوَانَةِ⁽¹⁾

وبينها فلا يحتاج إلى سترة إذ قبله مَكَّة سترة له فإن صلى في مؤخر المسجد حيث يمكن المرور بين يديه أو في سائر بقاع مَكَّة إلى غير جدار أو شجرة أو ما شبههما فينبغي أن يجعل أمامه ما يستره من المرور بين يديه كما فعل الشارع ﷺ حين صلى بالبطحاء إلى عنزة والبطحاء خارج مَكَّة وهذا يطابق الحديث الترجمة.

95 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْأَسْطُوَانَةِ

(باب) استحباب (الصَّلَاةِ إِلَى) خيمة (الْأَسْطُوَانَةِ) إذا كان في موضع فيه

(1) قال ابن بطال في غرض الترجمة: لما تقدم أنه ﷺ كان يصلي إلى الحربة كانت الصلاة إلى الأسطوانة أولى لأنها أشد سترة، قال الحافظ: لكن أفاد ذكر ذلك التخصيص على وقوعه والنص أعلى من الفحوى، وحكى الحافظ عن الراعي: أشار البخاري بذلك إلى أن الأولى للمنفرد أن يصلي إلى السارية اهـ.

وهو الأوجه عندي، فالظاهر عندي: أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى استحباب الستة في المساجد والبيوت أيضاً خلافا لما يتوهم من كلام عامة الفقهاء تخصيص ذلك بالصحراء. ويسط ابن نجيم في «البحر» الكلام على فروع السترة وذكر فيها سبعة عشر بحثاً: منها: ما قال: الرابع: أنه ينبغي لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ أمامه سترة، ثم بسط الكلام على ذلك رواية ودراية، ثم قال: قال الحلبي في «شرح المنية»: إنما قيد - أي الماتن - بقوله: في الصحراء، لأنه الموقع الذي يقع فيه المرور غالباً وإلا فالظاهر كراهة ترك السترة فيما يخاف فيه المرور في أي موضع كان اهـ.

وفي «الدر المختار»: ويغزى ندبا الإمام وكذا المنفرد في الصحراء ونحوها سترة، قال ابن عابدين: قوله: ونحوها، أي في كل موضع يخاف فيه المرور اهـ.

وقال الموفق: يستحب للمصلي أن يصلي إلى سترة، فإن كان في مسجد أو بيت صلى إلى الحائط أو سارية، وإن كان في فضاء صلى إلى شيء شاخص بين يديه، وسئل أحمد: يصلي الرجل إلى سترة في الحضر والسفر؟ قال: نعم ولا نعلم في ذلك خلافاً اهـ.

فالأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار بالترجمة الأولى إلى عدم تخصيص السترة بالصحراء. قال الحافظ: قوله: رأى ابن عمر إلخ، أراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى سترة، وأراد البخاري بإيراد هذا الأثر أن المراد بقول سلمة: يتحرى الصلاة عندها، أي إليها، وكذا قول أنس: يتدرون السواري أي يصلون إليها اهـ.

ومعنى قوله: أراد عمر إلخ، أن هذا الأثر رجح الحافظ كونه عن عمر لا عن ابنه عمر، وبسط في اختلاف نسخ «البخاري» في ذلك، وتعبه العيني باحتمال تعدد القصتين لابن عمر وأبيه عمر رضي الله عنهما.

وَقَالَ عُمَرُ: «الْمُصَلُّونَ أَحَقُّ بِالسَّوَارِي مِنَ الْمُتَحَدِّثِينَ إِلَيْهَا» وَرَأَى عُمَرُ:

أُسْطُوَانَةٌ وهي بضم الهمزة وسكون السين المهملة وضم الطاء المهملة على وزن أُفْعُوَالَةٍ على المشهور مثل أُفْعُوَانَةٍ، يقال: أَسَاطِينُ مُسَطَّنَةٍ، وقيل: على وزن فُعْلُوَانَةٍ، وهذا يدل على زيادة الواو والألف والنون، وهو قول الاخفش.

وَقَالَ قوم: وزنها أفعْلَانَةٌ، وهذا ليس بشيء؛ لأنه لو كان كذلك لما جمع على أساطين، لأنه ليس في الكلام أفاعين.

وَقَالَ الحافظ العسقلاني: في الغالب أن الأُسْطُوَانَةَ تكون في بناء بخلاف العمود؛ فإنه من حجر واحد.

وفيه نظر؛ لأنه ربما يكون أكثر من واحد ويكون من خشب أيضًا، كذا قاله محمود العيني.

(وَقَالَ عُمَرُ) ابن الخطاب رضي الله عنه (الْمُصَلُّونَ أَحَقُّ بِالسَّوَارِي) جمع سارية وهي الأُسْطُوَانَةُ قاله ابن الأثير وذكره الجوهري في باب سرا ثم ذكر في المادة الواوية والمادة الليائية والظاهر أن السارية من ذوات الياء.

(مِنَ الْمُتَحَدِّثِينَ) أي: المتكلمين المسندين (إِلَيْهَا) ووجه الأحقية أنهما وإن كانا مشتركين في الحاجة إلى السارية لكن المصلين لجعلها سترة والمتحدثين للإسناد ولا شك أن المصلين في عبادة فكانوا أحق بها وهذا التعليق وصله أبو بكر بن أبي شيبة والحميدي من طريق همدان - بفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة، وكان يريد عمر، أي: رسوله إلى أهل اليمن - عَنْ عمر رضي الله عنه به.

(وَرَأَى عُمَرُ) رضي الله عنه، وفي رواية: ابن عمر.

قَالَ الحافظ العسقلاني: والأول أشبه بالصواب فقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق معاوية بن قرة بن إياس المزني عَنْ أبيه وله صحة. قال: رأى عمر وأنا أصلي فذكر مثله سواء ولكن زاد فأخذ بقفاي قَالَ وعرف بذلك تسمية المبهم المذكور في التعليق.

وَقَالَ محمود العيني: يحتمل أن يكون قضيتان: إحداهم: عَنْ عمر، والأخرى: عَنْ ابن عمر رضي الله عنهما.

«رَجُلًا يُصَلِّي بَيْنَ أُسْطُوَانَتَيْنِ، فَأَذْنَاهُ إِلَى سَارِيَةٍ، فَقَالَ: صَلِّ إِلَيْهَا».

502 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ: كُنْتُ آتِي مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ فَيُصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ، أَرَأَكَ تَتَحَرَّى

(رَجُلًا يُصَلِّي بَيْنَ أُسْطُوَانَتَيْنِ) بقطع الهمزة (فَأَذْنَاهُ) من الإذناء أي: قربه (إِلَى سَارِيَةٍ، فَقَالَ: صَلِّ إِلَيْهَا) وأراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى سترة وادعى ابن التين أن عمر رضي الله عنه إنما كره ذلك لانقطاع الصفوف وأراد البخاري بإيراد أثر عمر رضي الله عنه هذا أن المراد بقول سلمة يتحرى الصلاة عندها، أي: إليها وهكذا قول أنس يبتدرون السواري أي: يصلون إليها.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ) أي: (ابن إبراهيم) كما في رواية وهو البلخي، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ) بضم المهملة وفتح الموحدة مولى سلمة بن الأكوع. (قَالَ: كُنْتُ آتِي) بصيغة المتكلم (مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ) رضي الله عنه، (فَيُصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ) هذا يدل على أنه كان في مسجد رسول الله ﷺ موضع خاص للمصحف الذي ثمة في عهد عثمان رضي الله عنه. ووقع عند مسلم بلفظ يصلي وراء الصندوق وكأنه كان للمصحف صندوق يوضع فيه والأسطوانة المذكورة هي المتوسطة في الروضة المكرمة وأنها تعرف بأسطوانة المهاجرين.

نقله الحافظ العسقلاني عَنْ بعض مشايخه قَالَ: وروى عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أنها كانت تقول: لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهام، وإنها أسرتها لابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها.

قَالَ الحافظ العسقلاني: ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار، وزاد: إن المهاجرين من قريش كان يجتمعون عندها. وذكره قبله مُحَمَّدُ بن الحسن في أخبار المدينة.

(فَقُلْتُ) أي: قَالَ يَزِيدُ بن أَبِي عبيد فقلت لسلمة بن الأكوع رضي الله عنه: (يَا أَبَا مُسْلِمٍ) أصله يا أبا حذف الهمزة للتخفيف وهو كنية سلمة بن الأكوع. (أَرَأَكَ) بفتح الهمزة أي: أبصرك (تَتَحَرَّى) أي: تجتهد وتختار وتقصد

الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ، قَالَ: فَإِنِّي «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا»⁽¹⁾.

503 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ كِبَارَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْتَدِرُونَ السَّوَارِيَ عِنْدَ الْمَغْرِبِ»، وَزَادَ شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَنَسٍ، حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ⁽²⁾.

(الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ، قَالَ: فَإِنِّي رَأَيْتُ) رَسُولَ اللَّهِ فِي رَوَايَةِ رَأَيْتُ (النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا) أَي: عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الْمَذْكُورَةِ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَتِرُ بِالْعِزَّةِ فِي الصَّحَرَاءِ كَانَتِ الْأُسْطُوَانَةُ أَوْلَى بِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَشَدُّ سِتْرَةً مِنْهَا وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْأُسْطُوَانَةُ أَمَامَهُ وَلَا يَكُونُ إِلَى جَنْبِهِ لِثَلَا يَتَخَلَّلُ الصَّفُوفُ شَيْءٌ وَلَا يَكُونُ لَهُ سِتْرَةٌ ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ ثَلَاثُ ثَلَاثِيَّاتٍ الْبُخَارِيُّ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهٍ فِي الصَّلَاةِ.

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ ابْنُ عَقْبَةَ الْكُوفِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْكُوفِيِّ الْأَنْصَارِيِّ.

(عَنْ أَنَسٍ) وَفِي رَوَايَةٍ: عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ كُوفِيُونَ غَيْرَ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ النَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا. (قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ) وَفِي رَوَايَةِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ لَقَدْ أَدْرَكْتُ (كِبَارَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْتَدِرُونَ) بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ (السَّوَارِيَ) أَي: يَتَسَارِعُونَ إِلَيْهَا (عِنْدَ الْمَغْرِبِ) أَي: عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ وَقَدْ صَرَحَ بِذَلِكَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَهْدِي عَنْ سُفْيَانَ وَلِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهِيْبٍ عَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ. (وَزَادَ شُعْبَةُ) فِيمَا هُوَ مُوَصَّلٌ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ.

(عَنْ عَمْرِو) هُوَ ابْنُ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيُّ الْمَذْكُورُ. (عَنْ أَنَسٍ حَتَّى) وَفِي رَوَايَةٍ حِينَ (يَخْرُجُ النَّبِيُّ ﷺ) وَزَادَ فِيهِ أَيْضًا يَصْلُونَ

(1) تحفة 4541.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ بَابِ دُنُوِّ الْمُصَلِّي مِنَ السَّيْرِ رَقْمَ (509).

(2) طرفه 625 - تحفة 1112.

96 - باب الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ⁽¹⁾

الركعتين قبل المغرب وسيأتي الكلام في حكم الصلاة قبل المغرب بعد الغروب في موضعه إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

96 - باب الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي) أي: الأساطين والأعمدة (فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ) أي: إذا كان منفردًا لا بأس بالصلاة بين الساريتين وإنما قيد بغير جماعة لأن ذلك يقطع الصفوف وتسوية الصفوف في الجماعة مطلوبة.

وَقَالَ الرَّافِعِيُّ فِي شَرْحِ الْمُسْنَدِ: احتج البخاري بهذا الحديث أي: حديث ابن عمر عَنْ بِلَالٍ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي جَمَاعَةٍ

(1) قال الكاندهلوي: ولا يبعد عندي في غرض الترجمة: أن أثر ابن عمر المتقدم لما كان يومهم عدم جواز الصلاة بين الأسطوانتين حتى أدناه إلى سارية دفعه بذلك وقيد بغير جماعة إشارة إلى الاختلاف في ذلك. قال الحافظ: إنما قيدها بغير الجماعة لأن ذلك يقطع الصفوف وتسوية الصفوف في الجماعة مطلوب اهـ.

قال الشيخ في «البدل»: اختلف في الصف بين السواري، قال الترمذي: قد كره قوم من أهل العلم أن يصف بين السواري وبه قال أحمد وإسحاق، وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك. قال ابن سيد الناس: رخص فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي قياساً على الإمام والمنفرد. وقال ابن العربي: لا خلاف في جوازه عند الضيق، وأما عند السعة فهو مكروه للجماعة، وأما الواحد فلا بأس به، وقد صلى النبي ﷺ في الكعبة بين سواريهما، وقال شمس الأئمة السرخسي في «المبسوط»: الاصطفاف بين الأسطوانتين غير مكروه لأنه صف في حق كل فريق وإن لم يكن طويلاً، وتخلل الأسطوانة بين الصف كتخلل متاع موضوع أو كفرجة بين الرجلين، انتهى مختصراً.

وقال الموفق: لا يكره للإمام أن يقف بين السواري ويكره للمأمومين لأنها تقطع صفوفهم، ورخص في ذلك ابن سيرين ومالك وأصحاب الرأي وابن المنذر، لأنه لا دليل على المنع، ولنا ما رواه معاوية بن قرة عن أبيه أخرجه ابن ماجة، ولأنها تقطع الصف فإن كان الصف صغيراً قدر ما بين الساريتين لم يكره لأنه لا ينقطع بها اهـ.

وأجمل الكلام على ذلك الشيخ في «الكوكب الدرّي» إذ قال: وقيل: وجه الكراهة أن النبي ﷺ كان جعل للجن القيام بين السواري، فلا معنى للكراهة في حقنا لعدم الاستيقان بحضورهم، ولعلمهم في صور الأناسي. والأوجه: أن سبب ذلك عدم استواء الصفوف مع ما يلزم من انقطاعها أيضاً، فإن سواري مسجد النبي ﷺ لم تك متقابلة كما تشاهد في زماننا هذا، وعلى هذا فلا كراهة في غير مسجد النبي ﷺ اهـ.

504 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَبِلَالٌ فَأَطَالَ، ثُمَّ خَرَجَ وَكُنْتُ أَوَّلَ النَّاسِ دَخَلَ عَلَى أَثَرِهِ، فَسَأَلْتُ بِلَالًا: أَيْنَ صَلَّى؟

وأشار إلى أن الأولى للمنفرد أن يصلي إلى السارية ومع هذه الأولوية فلا كراهة في الوقوف بينهما وأما في الجماعة فالوقوف بين الساريتين كالصلاة إلى السارية انتهى كلامه.

وَقَالَ الحافظ العسقلاني: وفيه نظر؛ لورود النهي الخاص بين السواري كما رواه الحاكم من حديث أنس رضي الله عنه بإسناد صحيح وهو في السنن الثلاث وحسنه الترمذي.

قَالَ المحب الطبري: كره قوم الصف بين السواري للنهي الوارد عَنْ ذَلِكَ ومحل الكراهة عند عدم الضيق والحكمة فيه أما انقطاع الصف أو أنه موضع النعال انتهى.

وَقَالَ القرطبي: روى في سبب كراهة ذلك أنه صلى الجن المؤمنين. (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري التبوذكي، (قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ) بالجيم على صيغة التصغير هو ابن أسماء الضبعي البصري وهو من الأعلام المشتركة بين الرجال والنساء.

(عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما وقد تقدم هذا الإسناد بعينه في باب الجنب يتوضأ ثم ينام وقد تقدم أيضًا من أخرج هذا الحديث في باب الأبواب والغلق للكعبة والمساجد.

(قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ) وفي رواية رسول الله ﷺ (الْبَيْتَ) الحرام، (و) دخل (أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ) خادمه، (و) دخل (عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ) الحجبي صاحب مفتاح البيت، (وَبِلَالٌ) مؤذنه.

(فَأَطَالَ) أي: المكث فيها، (ثُمَّ خَرَجَ) قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: (وَكُنْتُ) وفي رواية وكنت بالواو (أَوَّلَ النَّاسِ دَخَلَ) جملة حالية بتقدير قد أي: قد دخل (عَلَى أَثَرِهِ) بفتح الهمزة والياء المثناة ويروى بكسر الهمزة وسكون المثناة.

(فَسَأَلْتُ بِلَالًا) رضي الله عنه (أَيْنَ صَلَّى؟) رسول الله ﷺ.

قَالَ: بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ⁽¹⁾.

505 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيُّ فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ، وَمَكَثَ فِيهَا، فَسَأَلْتُ بِلَالًا حِينَ خَرَجَ: مَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ، وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى،»

(قَالَ) أي: بلال رضي الله عنه وفي رواية فَقَالَ: صلى (بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ) وفي رواية الكشميهني المتقدمين.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ) البيت الحرام، (وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ) بالنصب عطفًا على رسول الله ﷺ ويجوز رفعه عطفًا على فاعل دخل.

(وَبِلَالٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيُّ) بفتح المهملة وسكون الجيم وبالموحدة نسبة إلى حجابة الكعبة.

(فَأَغْلَقَهَا) أي: الحجبي أغلق باب الكعبة (عَلَيْهِ) ﷺ (وَمَكَثَ فِيهَا) بفتح الكاف وضمها كما في التنزيل قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما.

(فَسَأَلْتُ بِلَالًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حِينَ خَرَجَ) النَّبِيُّ ﷺ من الكعبة (مَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ) في الكعبة، (قَالَ) بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (جَعَلَ) ﷺ (عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ، وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى) فإن قيل في هذه الرواية إشكال لأنه قَالَ جعل عمودًا عن يساره وعمودًا عن يمينه وهذا اثنان ثم قَالَ وثلاثة أعمدة ورائه فيكون الجملة خمسة ثم قَالَ وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة، فالجواب أن لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثنين فهو مجمل بيّنه مالك في رواية إسماعيل بن أبي أويس عنه،

(1) أطرافه 397، 468، 505، 506، 1167، 1598، 1599، 2988، 4289، 4400- تحفة

وَقَالَ لَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، وَقَالَ: «عُمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ»⁽¹⁾.

وهي قوله: (وَقَالَ لَنَا إِسْمَاعِيلُ) وهو أحط درجة من حديثنا وقائل ذلك هو البخاري رحمه الله وفي رواية وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بدون قوله لنا وفي رواية أخرى إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُوَيْسٍ.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام (وَقَالَ) في رواية فَقَالَ بالفاء: («عُمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ») وقد وافق إِسْمَاعِيلُ في قوله عمودين عَنْ يَمِينِهِ ابْنُ الْقَاسِمِ والقَعْنَبِيُّ وأبو مصعب ومحمَّد بن الحسن وأبو حذافة والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما، ورواه مسلم عمودين عَنْ يساره وعمودا عَنْ يَمِينِهِ عكس رواية إِسْمَاعِيلُ فحينئذ يكون الأعمدة ستّة، وأجاب عنه بعض المتأخرين باحتمال تعدّد الواقعة وروى عثمان بن عمر عَنْ مَالِكٍ جعل عمودين عَنْ يَمِينِهِ وعمودين عَنْ يساره فعلى هذا يكون الأعمدة سبعة، ويردّها قوله وكان البيت يومئذ على ستّة أعمدة بعد قوله وثلاثة أعمدة وراءه، وعن هذا قَالَ الدارقطني لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك، والكرماني جوابا بأن آخرين في هذا الباب:

أحدهما: أن الأعمدة الثلاثة المقدمة ما كانت على سمت واحد بل عمودان مسامتان والثالث على غير سمتهما ولفظ المقدّمين في الحديث السابق يشعر به فتعرّض للعمودين وسكت عَنْ ثالثهما.

الثاني: أن يكون الثلاثة على سمت واحد بأن تكون مصطفة وقام رسول الله ﷺ عند الوسطاني فَمَنْ قَالَ جعل عمودًا عَنْ يَمِينِهِ وعمودًا عَنْ يساره لم يعتبر الذي صَلَّى عنده وإلى جنبه ومن قَالَ عمودين اعتبره، ويمكن أن يقال أيضًا في الجمع بين الروايتين أنه حيث ثنى أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النَّبِيِّ ﷺ وحيث أفرد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ويرشد إلى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لأنّه فيه إشعار بأنّه تغيّر عَنْ هيئته الأولى.

(1) أطرافه 397، 468، 504، 506، 1167، 1598، 1599، 2988، 4289، 4400-تحفة 8331، 2037.

أخرجه مسلم في الحج باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره رقم (1329).

97 - باب

506 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ، كَانَ «إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَشَى قِبَلَ وَجْهِهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَجَعَلَ الْبَابَ قِبَلَ ظَهْرِهِ، فَمَشَى حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، صَلَّى يَتَوَخَّى الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِهِ بِلَالٌ،»

97 - باب

(باب) كذا للأكثر من غير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله وكأته فصله عنه لأنه ليس فيه تصريح بكون الصلاة وقعت بين السواري لكن فيه بيان مقدار ما كان بينه وبين الجدار من المسافة، وسقط لفظ باب من رواية الأصيلي. (حَدَّثَنَا) بالجمع وفي رواية حَدَّثَنِي بالافراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) أبو إسحاق الحزامي المدني.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وبالراء واسمه أنس بن عياض وقد مرّ في باب التبرّز في البيوت.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) وفي رواية أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بن عمر رضي الله عنهما (كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ) البيت الحرام (مَشَى قِبَلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي مقابل (وَجْهِهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَجَعَلَ الْبَابَ قِبَلَ) أي: مقابل (ظَهْرِهِ، فَمَشَى حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ) أي: مقابل (وَجْهِهِ قَرِيبًا) بالنصب على أَنَّ اسم يكون محذوف والتقدير يكون المقدار أو المكان بينه وبين الجدار قريبًا، ويروى قريب على أَنَّهُ اسم يكون وخبره الظرف المقدّم، ويمكن أن يقال إِنَّ تامة استغنت عَنْ منصوبها.

(مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ) وفي رواية من ثلاث أذرع وكلاهما صحيحان؛ إذ الذراع يذكر ويؤنث، وَقَالَ محمود العيني: ليس ذلك على إطلاقه بل الذراع الذي يذرع به يذكر وذراع اليد يذكر ويؤنث وههنا شبه بذرّاع اليد.

(صَلَّى) جملة استثنائية حال كونه (يَتَوَخَّى) بالخاء المعجمة أي: يتحرى ويقصد يقال توخيت مرضاتك أي: تحرّيت وقصدت (الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِهِ بِلَالٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِيهِ»، قَالَ: وَلَيْسَ عَلَى أَحَدِنَا بِأَسُّ إِنْ صَلَّى فِي أَيِّ نَوَاجِي الْبَيْتِ شَاءَ⁽¹⁾.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِيهِ، قَالَ) أَي: ابن عمر رضي الله عنهما: (وَلَيْسَ عَلَى أَحَدِنَا) وفي رواية على أحد (بِأَسُّ إِنْ صَلَّى) بكسر الهمزة وبلفظ الماضي ويروى بفتح الهمزة أَيْضًا أَي في أن صَلَّى، وفي رواية الكشميهني أَنَّ يَصَلِّي بفتح الهمزة ولفظ المضارع.

(فِي أَيِّ) بتشديد الياء (نَوَاجِي الْبَيْتِ شَاءَ) ومطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث إِنَّ الموضع المذكور من كونه مقابلًا للباب قريبًا من الجدار يستلزم كون صلاته بين السَّاريتين.

ومن فوائد هذا الحديث جواز الصلاة في نفس البيت.

ومنها: الدنو من السترة، ومنها أَنَّ بين المصلّي وبين السترة قريبًا من ثلاثة أذرع، وادعى ابن بطال أَنَّ الذي واظب عليه الشارع في مقدار ذلك هو ممرّ الشاة كما جاء في الآثار.

ومنها: أَنَّ لا يشترط في صحّة الصلاة في البيت موافقة المكان الذي صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ كما أشار إليه ابن عمر رضي الله عنهما ولكن الموافقة أولى وإن كان يحصل الغرض بغيره.

وقد اختلف السَّلَف في الصَّلَاة بين السواري، فكرهه أنس بن مالك لورود النهي عن ذلك رواه الحاكم وصححه وقال ابن مسعود رضي الله عنه لا تصلوا بين الأساطين وأتموا الصفوف وأجازه الحسن وابن سيرين، وكان سعيد بن جبير وإبراهيم التيمي وسويد بن غفلة يؤمّون قومهم بين الأساطين وهو قول الكوفيين. وَقَالَ مَالِك فِي الْمَدُونَةِ: لَا بِأَسْ بِالصَّلَاةِ بَيْنَهُمَا لِضِيقِ الْمَسْجِدِ.

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: لَيْسَ النَّهْيُ عَنْ تَقْطِيعِ الصَّفُوفِ إِذَا ضَاقَ الْمَسْجِدُ وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُ إِذَا كَانَ وَاسِعًا.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَسَبَبُ الْكَرَاهَةِ مَا رَوَى أَنَّهُ مَصَلَّى الْجَنِّ الْمُؤْمِنِينَ.

(1) أطرافه 397، 468، 504، 505، 1167، 1598، 1599، 2988، 4289، 4400-تحفة

98 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ، وَالْبَعِيرِ وَالشَّجَرِ وَالرَّحْلِ

98 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ، وَالْبَعِيرِ وَالشَّجَرِ وَالرَّحْلِ

(باب الصَّلَاةِ إِلَى) جهة (الرَّاحِلَةِ) وهي الناقة التي يختارها الرجل لمركبه ورحله على النجابة وتمام الخلق وحسن المنظر فإذا كانت في الإبل عرفت وقال الأزهري: الراحلة المركب النجيب ذكراً كان أم أنثى والهاء فيه للمبالغة كما يقال داهية وراوية وقيل إنما سميت راحلة لأنها ترحل كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فِي عِشَةِ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: 21] أي: مرضية.

(و) إلى جهة (البَعِيرِ) وهي من الإبل بمنزلة الإنسان من الناس يقال للجمل بعير وللناقة بعير فهو من عطف العام على الخاص على قول من يقول: إن الراحلة لا تقع إلا على الأنثى وكذا على قول من يقول تقع على الذكر أيضاً فافهم، وبنو تميم يقولون بعير شعير بكسر الباء والشين والفتح هو الأفصح، وإنما يقال له بعير إذا أجده أي: إذا دخل في السنة الخامسة والجمع أبعرة وأباعر وأباعير وبُعران وهذه عن الفراء.

(و) إلى جهة (الشَّجَرِ) وفي حديث عليّ رضي الله عنه: لقد رأيتنا يوم بدر وما فينا إنسان إلا نائم إلا رسول الله ﷺ فإنه كان يصلّي إلى شجرة يدعو حتى أصبح رواه النسائي بإسناد حسن.

(و) إلى جهة (الرَّحْلِ) بفتح الراء وسكون الحاء المهملة وهو للبعير أصغر من القتب وهو الذي يركب عليه وهو الكور بضم الكاف، فإن قيل: حديث الباب لا يدلّ على الصلاة إلى البعير والشجر، فالجواب: أن يقال كأنه وضع الترجمة على أنه يأتي لكلّ جزء منها بحديث فلم يجد على شرطه إلا حديث الباب وهو يدلّ على الصلاة إلى الرَّاحِلَةِ وَالرَّحْلِ واكتفى عن بقية ذلك بالقياس على الراحلة والرحل، وقد روى غيره الصلاة إلى البعير والشجر، أمّا البعير فرواه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة ووهب بن بقية وعبد الله بن سعيد قال عثمان أنا أبو خالد الأحمر قال نا عبید الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النَّبِيَّ ﷺ: كان يصلّي إلى بعيره، وأمّا الصلاة إلى الشجر فقد رواه النسائي وقد مرّ عن قريب.

507 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «كَانَ يُعَرِّضُ رَاحِلَتَهُ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا»، قُلْتُ: أَفَرَأَيْتَ إِذَا هَبَّتِ الرِّكَابُ؟ قَالَ: «كَانَ يَأْخُذُ هَذَا الرَّحْلَ فَيُعَدِّلُهُ، فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ) بضم الميم وفتح القاف والذال المشددة البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) هو ابن سليمان وقد مرَّ في باب من خصَّ بالعلم قوماً.

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بصيغة التصغير وفي رواية عَنْ عبيد الله بن عمر، (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ كَانَ يُعَرِّضُ بتشديد الراء من التعريض وفي رواية يعرض بسكون العين وضم الراء (راحلتها) أي: يجعلها عرضاً، (فَيُصَلِّي إِلَيْهَا) إلى جهتها.

(قُلْتُ) ظاهره أَنَّهُ من كلام نافع والمسؤول ابن عمر لكن بين الإسماعيلي من طريق عبيدة بن حميد عَنْ عبيد الله بن عمر أَنَّهُ كَلَامُ عبيدِ اللَّهِ والمسؤول نافع فعلى هذا هو مرسل لأنَّ فاعل يأخذ هو النَّبِيُّ ﷺ ولم يدركه نافع.

(أَفَرَأَيْتَ) أي: أحضرت في تلك الحالة فرأيت في الحالة الأخرى وفي رواية الأصيلي أَرَأَيْتَ بدون الفاء، والمعنى أَخْبَرَنِي عَنْ الحال.

(إِذَا هَبَّتِ الرِّكَابُ؟) بكسر الراء وتخفيف الكاف الإبل التي يسار عليها، والواحدة الراحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع الركب مثل الكتاب والكتب ويقال هَبَّ الفحل إذا هاج وزال عَنْ مواضعها وتحرك وهَبَّ البعير في السير إذا نشط ويقال هَبَّ النائم من نومه إذا قام وفيه الأصيلي بضم الهاء والفتح أصوب، والمعنى إذا هاجت الإبل وتحركت وشوشت على المصلي لعدم استقرارها.

(قَالَ) أي: نافع: (كَانَ) ﷺ (يَأْخُذُ الرَّحْلَ) وفي رواية يأخذ هذا الرَّحْلَ، (فَيُعَدِّلُهُ) من التعديل وهو تقويم الشيء يقال عدَّله فاعتدل أي: قومه فاستقام وضبطه الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ بفتح أوله وسكون ثانيه، والمعنى يقيمه تلقاء وجهه.

(فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ) بفتح الهمزة والمعجمة والراء من غير مدٍّ ويجوز المدُّ في الهمزة ولكن بكسر الخاء وهي الخشبة التي يستند إليها الراكب.

- أَوْ قَالَ مُؤَخَّرِهِ - «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَفْعَلُهُ»⁽¹⁾.

(أَوْ قَالَ مُؤَخَّرِهِ) في ضبطه وجوه، الأول ضم الميم وكسر الخاء وهمزته ساكنة قاله النووي، والثاني فتح الهمزة وفتح الخاء المشددة، والثالث إسكان الهمزة وتخفيف الخاء وَقَالَ أَبُو عبيد يجوز كسر الخاء وفتحها، وأنكر ابن قتيبة الفتح، وَقَالَ ابن مكي: لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا في العين خاصة وأما في غيرها فلا يقال إلا بالفتح، وَقَالَ الجوهري: مؤخرة الرجل لغة قليلة في آخرته، وَقَالَ ابن التين رويناه بفتح الهمزة وتشديد الخاء وفتحها، وَقَالَ القرطبي: مؤخرة الرجل هو العور الذي يكون في آخر الرجل بضم الميم وكسر الخاء.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ - رضي الله عنه - يَفْعَلُهُ) أي: يفعل ما ذكر من التعريض والتعديل اللذين يدلّ عليهما قوله يعرض وقوله فيعدله وهو من منقول نافع، وقال الخطابي: في الحديث دليل على جواز السترة بما يثبت من الحيوان، وَقَالَ ابن بقال: وكذلك يجوز الصلاة إلى كل شيء طاهر.

وَقَالَ القرطبي: في هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر من الحيوان ولا يعارضه النهي عن الصلاة في معاطن الإبل لأنّ المعاطن مواضع إقامتها عند الماء وكراهة الصلاة حينئذ عندها إمّا لشدة نتنها وإما لأنّهم كانوا يتخلون بينا مستترين بها انتهى.

وقيل: علة النهي في ذلك كون الإبل خلقت من الشياطين وقد تقدّم ذلك فيحمل ما وقع في السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة ونظيره صلاته إلى السرير الذي عليه المرأة لكون البيت ضيقاً، وعلى هذا فقول الشافعي في البويطي لا يستتر بامرأة ولا دابة أي: في حال الاختيار، وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أنّ ابن عمر رضي الله عنهما كان يكره أن يصلي إلى بعير إلا وعليه رحل، وكأنّ الحكمة في ذلك أنّها في حال شدّ الرحل عليها أقرب إلى السكون من حال تحريرها.

تكميل:

قد اعتبر الفقهاء مؤخرة الرجل في مقدار أقلّ السترة واختلفوا في تقديرها

(1) طرفه 430 - تحفة 8119. أخرجه مسلم في الصلاة باب سترة المصلي رقم (502).

99 - بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى السَّرِيرِ

508 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَعَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ «لَقَدْ رَأَيْتُنِي

فَقِيلَ ذِرَاعٌ وَقِيلَ ثَلَاثُ ذِرَاعٍ وَهُوَ أَشْهَرُ لَكِنْ فِي مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ نَافِعٍ مُؤَخَّرَةٌ رَحَلَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَتْ قَدَرُ ذِرَاعٍ.

99 - بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى السَّرِيرِ

(بَابُ) حَكَمَ (الصَّلَاةِ إِلَى السَّرِيرِ) وَفِي نَسْخَةِ عَلِيِّ السَّرِيرِ وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِحَدِيثِ الْبَابِ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرُ فَيَصِلُ حُرُوفُ الْجَرِّ يَقَامُ بَعْضُهَا مَقَامَ بَعْضٍ، فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْإِسْتِثْنَانِ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ يَصَلِّيُ وَالسَّرِيرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّيُ إِلَى السَّرِيرِ، فَالْجَوَابُ: أَنَّ اخْتِلَافَ الْعِبَارَتَيْنِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِمَا فِي الْحَالَتَيْنِ فَافْتِهِم.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هُوَ عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ نَسَبُهُ إِلَى جَدِّهِ لَشَهْرَتِهِ بِهِ وَاسْمُ أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْعَبَّاسِيُّ الْكُوفِيُّ أَخُو أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ مَاتَ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بِثَلَاثِ سَنِينَ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بَفَتْحِ الْجِيمِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الرَّازِيِّ الْكُوفِيُّ الْأَصْلُ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ السَّلْمِيِّ الْكُوفِيُّ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ النَّخْعِيِّ الْكُوفِيُّ، (عَنِ الْأَسْوَدِ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ النَّخْعِيِّ الْكُوفِيُّ خَالَ إِبْرَاهِيمَ النَّخْعِيِّ، (عَنْ عَائِشَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَرَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ كُوفِيُونَ وَفِيهِ رَوَايَةٌ تَابِعِيٌّ عَنْ تَابِعِيٍّ عَنْ صَاحِبِيَّةٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ بَعْدَ خَمْسَةِ أَبْوَابٍ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

(قَالَتْ) أَي: أَنَّهَا قَالَتْ حَيْثُ قَالُوا بِحَضْرَتِهَا يَقْطَعُ الصَّلَاةُ الْكَلْبَ وَالْحِمَارَ وَالْمَرَأَةَ.

(أَعَدَلْتُمُونَا) بِهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ وَفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْمَهْمَلَةِ أَي: لَمْ سَوِّتُمُونَا (بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ) وَاللَّهُ (لَقَدْ) وَفِي رَوَايَةٍ وَلَقَدْ (رَأَيْتُنِي) بِضَمِّ

مُضْطَجَعَةً عَلَى السَّرِيرِ، فَيَجِيءُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ، فَيُصَلِّي، فَأَكْرَهُ أَنْ أُسْنَحَهُ، فَأَنْسَلُ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي السَّرِيرِ (1) حَتَّى

الفوقية أي: أبصرت نفسي حال كوني (مُضْطَجَعَةً عَلَى السَّرِيرِ، فَيَجِيءُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ) أي: يجعل نفسه الشريفة في وسط السَّرِيرِ، (فَيُصَلِّي) أي: عليه، (فَأَكْرَهُ أَنْ أُسْنَحَهُ) بضم الهمزة وفتح السين المهملة وكسر النون المشددة وفتح الحاء المهملة، وفي رواية بضم ثم سكون فكسرة ففتح وفي أخرى بفتح ثم سكون ففتحتين، قَالَ الخطابي: هو من قولهم سنح إلى الشيء إذا عرض ومنه سونح الظبا وهو ما يتعرض المسافرين فيجيء عن مياسرهم ويجوز إلى ميامنهم. وَقَالَ ابن الجوزي وغيره السَّانح عند العرب ما يمر بين يديك عن يمينك وكانوا يتيَمَّنون به ومنهم من قَالَ عَنْ يسارك إلى يمينك لأنه أمكن لرمي والبارح عكسه والعرب تنطير به.

وَقَالَ صاحب العين: أسنحه أي: أظهر له وكل ما عرض لك فقد سنح، والمعنى ههنا فأكره أن أستبقه ببديني في صلاته، (فَأَنْسَلُ) بصيغة المتكلم من المضارع من الإنسلا عطفًا على أكره أي: أخرج بخفية أو برفق (مِنْ قِبَلِ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: من جهة (رِجْلِي) بلفظ التثنية مضافًا إلى (السَّرِيرِ حَتَّى

(1) قال العيني: قوله: من قبل بكسر القاف، ورجلي بلفظ التثنية مضافًا إلى السرير اهـ.

وما أبدع الشيخ - قدس سره - من تفريق المتقدمين والمؤخرتين هو من دقة نظره، فإن انسلاها إن كان من جانب رجلها حتى يكون من جانب رجلي السرير المؤخرتين يلزم منه مرور بدنهما الأعلى بلا ضرورة، وإن كان من قبل رأسها حتى يكون من جانب رجلي السرير المتقدمتين فيكون إمرار الرجلين فقط لا إمرار جميع البدن، فتأمل وتشكر.

ثم المعروف على ألسنة المشايخ: أن السرير بمعنى تخت، وفي «فيض الباري»: ثبت السرير بمعنى جارباتي في السير، وكان نسجه من سعف النخل والحبال، ولذا حملت عليه وإن كان السرير تطلق على تخت عندهم أيضًا اهـ.

وكذا ترجمه صاحب «تيسير القاري» بلفظ: دراز كشیده أم برجهاربايه اهـ.

وقال شيخ الإسلام في ترجمة الباب: تمار بسوئي تخت وجارباتي، وقال في الحديث: ديدة أم خود را دراز كشیده برجهاربايه اهـ.

ثم لا يذهب عليك: أن الإمام البخاري ترجم على حديث الباب: الصلاة إلى السرير، قال الحافظ: أورد عليه الإسماعيلي بأن الحديث دال على الصلاة على السرير لا إلى السرير.

ثم أشار إلى أن رواية مسروق عن عائشة دالة على المراد، لأن لفظه: كان يصلي والسرير بينه =

أَنْسَلَ مِنْ لِحَافِي»⁽¹⁾.

أَنْسَلَ مِنْ لِحَافِي) بكسر اللام وفي الحديث جواز الصلاة على السرير وفيه أيضًا أن مرور المرأة بين يدي المصلي لا يقطع صلاته لأنَّ انسلاها من لحافها كالمرور بين يديه، والله أعلم.

= وبين القبلة كما سيأتي، فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب.

وأجاب الكرمانى عن أصل الاعتراض بأن حروف الجر تتناوب، فمعنى قوله في الترجمة: إلى السرير أي على السرير، وادعى قبل ذلك أنه وقع في بعض الروايات على السرير، قال الحافظ: ولا حاجة إلى الحمل المذكور، فإن قولها: فيتوسط السرير، يشمل ما إذا كان فوقه أو أسفل منه، وقد بان من رواية مسروق عنها أن المراد الثاني اهـ.

قلت: ويؤيد العيني والكرمانى ما سيأتي في كتاب الاستئذان في (باب السرير) من حديث أبي الضحى عن مسروق في هذا الحديث بلفظ: كان رسول الله ﷺ يصلي وسط السرير، الحديث، فإنه ظاهر في الصلاة على السرير، ومع ذلك فالوجه عندي هنا ما قال الحافظ، لأن الترجمة من أبواب السترة، فلو صارت الترجمة: الصلاة على السرير كما قاله لم تبق من أبواب السترة، ويؤيد الحافظ ما سيأتي قريباً في (باب استقبال الرجل الرجل) من رواية مسلم عن مسروق بلفظ: رأيت النبي ﷺ يصلي وإني لبينه وبين القبلة وأنا مضطجعة على السرير، الحديث؛ فإنه ظاهر في مختار الحافظ، والعجب من العلامة العيني إذ جعل لفظ كتاب الاستئذان مخالفاً لمختاره ثم أجاب عنه باحتمال كونهما في الحالتين.

وقال السندي: قوله: (باب الصلاة إلى السرير) وفي بعض النسخ: على السرير، وهو المناسب بحديث الباب، إذ الظاهر أن معنى قوله: توسط السرير أنه صار في وسطه، لكن إدخال هذا الباب في أبواب السترة يؤيد أن المعتمد إلى السرير وعلى هذا قالوا: إن معنى توسط السرير أنه جعله وسطاً بينه وبين القبلة، كما جاء به الحديث عن عائشة أيضًا إلا أن المناسب بذلك المعنى لفظ: وسط السرير لا لفظ: توسط، فإن التوسط لازم ويكون السرير منصوباً على أنه مفعول فيه، ووسط متعد ويكون السرير بالنظر إليه مفعولاً به، وما ذكروا من المعنى لا يتم إلا على المتعدى لا على اللازم، فالوجه في الترجمة جعل إلى بمعنى على، بقي أن إدراج هذا الباب حيث في أبواب السترة غير مناسب اهـ.

وقال شيخ الإسلام في شرحه: (باب الصلاة إلى السرير) وفي بعض النسخ: على السرير وهو محمول على الأول كما يقتضيه كونها في أبواب السترة، وحروف الجر ينوب بعضها بعضاً. ومعنى قوله في الحديث: فيتوسط السرير أي يقوم حذاء وسط السرير بدليل رواية مسروق بلفظ: كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة، ويؤيده أيضًا ما في بعض النسخ يعني في حديث الباب بلفظ: فيوسط السرير انتهى بزيادة من «التيسير».

(1) أطرافه 382، 383، 384، 511، 512، 513، 514، 515، 519، 997، 1209، 6276

- تحفة 15987.

أخرجه مسلم في الصلاة باب الاعتراض بين يدي المصلي رقم (512).

100 - باب: يَرُدُّ الْمُصَلِّي مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ

وَرَدَّ ابْنُ عُمَرَ: فِي الشَّهْدِ وَفِي الْكَعْبَةِ، وَقَالَ: «إِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ تُقَاتِلَهُ فَقَاتِلْهُ».

100 - باب: يَرُدُّ الْمُصَلِّي مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ

(باب) بالتنون (يَرُدُّ الْمُصَلِّي) ندبًا لا وجوبًا وسيجيء الكلام فيه.
(مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ) آدميًا كان أو غيره.

(وَرَدَّ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنهما المارّ بين يديه وهو عمرو بن دينار كما نبّه عليه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما.

(فِي الشَّهْدِ) أي: حال كونه في الشاهد في غير الكعبة.

(و) ردّ أيضًا المارّ بين يديه (فِي الْكَعْبَةِ)، ويتحمل أن يكون الردّ في حالة واحدة هي كونه في الشاهد وفي الكعبة فلا حاجة حينئذ إلى مقدّر، وَقَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ وقع في بعض الروايات وفي الركعة بدل الكعبة قَالَ وهو أشبه بالمعنى هذا، وَقَالَ صاحب التلويح والظاهر أنّه وفي الكعبة لما في كتاب الصلاة لأبي نعيم شيخ المؤلف ثنا عبد العزيز الماجشون عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَصَلِّي فِي الْكَعْبَةِ فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ يَبَادِرُهُ قَالَ إِنَّمَا يَرُدُّهُ، وفي رواية أخرى عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: مررت بابن عمر بعدما جلس في آخر الصلاة حتّى أنظر ما يصنع فارتفع من مكانه فدفع في صدري، وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ مَطَرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ قَالَ مررت بين يدي ابن عمرو وهو في الصلاة فارتفع من قعوده ثم دفع في صدري، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ورواية الجمهور في الكعبة وهي متجهة وتخصيص الكعبة بالذكر لئلا يتخيل أنه يغتفر فيها المرور لكونها محلّ المزاحمة وتعقبه محمود العيني بأنّ الواقع في نفس الأمر عَنْ ابْنِ عُمَرَ الرّدّ في غير الكعبة وفي الكعبة أيضًا فلا يقال فيه التخصيص والتعليل فيه بكون الكعبة محلّ المزاحمة غير موجه لأنّ في غير الكعبة أيضًا توجد مزاحمة سيّما في أيام الجمع في الجوامع ونحو ذلك.

(وَقَالَ) أي: ابن عمر رضي الله عنهما: (إِنْ أَبَى) أي: إن امتنع المارّ بكل وجه (إِلَّا أَنْ) أي: بأن (تُقَاتِلَهُ) بالمشثاة الفوقية المضومة خطابًا للمصلي.

(فَقَاتِلْهُ) بصيغة الأمر والضمير المنصوب فيهما للمارّ، وفي رواية قاتله

509 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَحَدَّثَنَا آدَمُ ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ،

بصيغة الأمر أيضًا لكن بدون الفاء، وفي رواية أخرى إلا أن يقاتله بصيغة الغيبة أي: يقاتل المصلّي المارّ بين يديه قاتله بصيغة الماضي، قَالَ الحافظ العسقلاني: وهذه رواية الأكثرين، ثم إن المرويّ عن ابن عمر ههنا ثلاثة أشياء: الأول: ردّه المارّ في التشهد وقد وصله أبو نعيم وابن أبي شيبة، والثاني: ردّه في الكعبة وقد وصله أبو نعيم أيضًا وفي حديث يزيد الفقير صليت إلى جانب ابن عمر بمكة فلم أر رجلا أكره أن يمرّ بين يديه منه، والثالث: أمره بالمقاتلة عند عدم امتناع المارّ من المرور بين يدي المصلي وقد وصله عبد الرزاق ولفظ عن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: لا تدع أحدا يمرّ بين يديك وأنت تصلي فإن أبي إلا أن تقاتله فقاتله، وثم إن الأمر بالمقاتلة ورد على سبيل المبالغة المراد أن يدفعه دفعا شديدا كدفع المقاتل.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين وسكون المهملة بينهما هو عبد الله بن عمرو ابن أبي الحجاج المقعد البصري مات بالبصرة سنة أربع وعشرين ومائتين وقد تقدم في باب قول النبي ﷺ اللهم علمه الكتاب.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد بن ذكوان العنبري البصري المتوفى سنة ثمانين ومائة وقد تقدم في هذا الباب أيضًا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ) هو ابن عبيد الله بالتصغير ابن دينار أبو عبد الله البصري المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة.

(عَنْ حُمَيْدِ) بصيغة التصغير (ابن هِلَالٍ) بكسر الهاء وتخفيف اللام العدويّ التابعي الجليل، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السّمان قد تكرر ذكره (أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ) سعد بن مالك الخدري رضي الله عنه.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ)، ح إشارة إلى التحويل من إسناد إلى إسناد آخر وقد سقط ذلك من اليونينية وهو المناسب لذكر الواو في قوله: (وَحَدَّثَنَا آدَمُ) وفي رواية: آدم (ابن أبي إِيَّاسٍ).

قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَدَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ يُصَلِّي إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ، فَنَظَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاغًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَعَادَ لِيَجْتَازَ، فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى، فَقَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ،

(قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ) العبسي البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَدَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ) ذكوان (السَّمَّانُ)، ورجال هذا الإسناد، كلهم بصريون إلا أبا صالح فإنه مدني وادم فإنه عسقلاني، وأن آدم من أفراد الْبُخَارِيِّ، وأن الْبُخَارِيَّ لم يخرج لسليمان بن المغيرة شيئاً موصولاً إلا هذا الحديث، ولفظ المتن الذي ساقه الْبُخَارِيُّ هنا هو لفظ: سليمان لا لفظ: يونس وأما لفظ: يونس فقد ساقه في كتاب بدء الخلق وقد أخرج متنه المؤلف في صفة إبليس أيضًا وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة أيضًا.

(قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ) حال كونه (يُصَلِّي إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ) بضم الميم وفتح المهملة وبالياء الساكنة آخره طاء مهملة، ووقع في كتاب الصلاة لأبي نعيم الفضل بن دكين قَالَ ثنا عبد الله بن عامر عن زيد بن أسلم قَالَ: بينا أبو سعيد قائم يصلي في المسجد فأقبل الوليد بن عقبة بن أبي معيط فأراد أن يمر بين يديه فدرأه فأبى إلا أن يمر فدفعه ولكمه فهذا يدل على أن هذا الشاب هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط وفيه كلام وقيل غيره على ما يأتي إن شاء الله تعالى، وأبو معيط في قريش واسمه أبان بن أبي عمر وذكوان بن أمية الأكبر وهو والد عقبة بن أبي معيط الذي قتله رسول الله ﷺ صبراً.

(أَنْ يَجْتَازَ) بالجيم والزاي من الجوز (بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ) الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي صَدْرِهِ، فَنَظَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاغًا) بفتح الميم وبالغين المعجمة أي: طريقاً يمكنه المرور منها يقال ساغ الشراب في الحلق إذا نزل من غير ضرر وساغ الشيء طاب.

(إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَعَادَ لِيَجْتَازَ، فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ) دفعةً (أَشَدَّ مِنَ) الدفعة (الأولى) فَقَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ) أي: أصاب من عرضه بالشم وهو من النيل وهو الإصابة.

ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ، فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَلَا بِنِ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ؟ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنْ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» (1).

(ثُمَّ دَخَلَ) ذلك الشاب (عَلَى مَرْوَانَ) وهو مروان بن الحكم بفتحيتين الأموي أبو عبد الملك يقال إنه رأى النَّبِيَّ ﷺ ولم يحفظ عنه شيئاً وتوفي النَّبِيُّ ﷺ وهو ابن ثماني سنين مات بدمشق لثلاث خلون من رمضان سنة خمس وستين وهو ابن ثلاث وستين سنة وقد تقدّم ذكره في باب البزاق والمخاط.

(فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ) مروان لأبي سعيد (مَا لَكَ) أي: أي شيء وقع لك (وَلَا بِنِ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ؟) أطلق الأخوة باعتبار أن المؤمنين إخوة وفيه تأييد لقول من قَالَ إِنَّ الْمَارَّ بَيْنَ يَدَيِ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي دَفَعَهُ غَيْرَ الْوَلِيدِ لِأَنَّ أَبَا عَقْبَةَ قَتَلَ كَافِرًا، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ وَلَاخِيكَ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ كَانَ شَابًا أَصْغَرَ مِنْهُ (قَالَ) أي: أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيَدْفَعْهُ) وفي رواية مسلم فليدفع في نحره، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ أي: بالإشارة ولطيف المنع.

(فَإِنْ أَبِي) إلّا المرور (فَلْيَقَاتِلْهُ) بكسر اللام الحازمة وبسكونها أي: فليدفعه دفعاً شديداً كدفع المقاتل.

(فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ) هذا من باب التشبيه حذف منه أداة التشبيه للمبالغة أي:

(1) طرفه 3274 - تحفة 4000 - 1/136.

أخرجه مسلم في الصلاة باب منع المار بين يدي المصلي رقم (505).

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث جواز مقاتلة الذي يمر بين المصلي وسترته. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: معرفة السرة المجزية وكيفية الصلاة إليها ومعرفة هذه المقاتلة ووقتها.

فأما السرة: فعلى وجهين متفق عليها ومختلف، فالمتفق عليها هي قدر مؤخرة الرجل وهي قدر عظم الذراع وغلظ الرمح لأنها صفة العزة التي كان بلال رضي الله عنه يضعها بين يدي النبي ﷺ في السفر إذا أراد الصلاة وما دون ذلك مختلف فيه وهو مذكور في كتب الفروع. =

إنما هو كشيطان لأنه يفعل فعل الشيطان لأنه أبى إلا التشويش على المصلي، أو

وأما كيفية الصلاة إليها فتكون إلى الجانب الأيمن ولا يصمد إليها لأن فيها شبهة بعبادة الأصنام وكل شيء فيه شبه في مكروه أو محرم كرهت الشريعة التشبه به.

وأما المقاتلة وكيفيةها فاختلف الناس فيها اختلافا كثيرا حتى إن من تغالى في ذلك من بعض العلماء قال إن قتله قدمه هدر والصحيح منها ما يدل عليه تقليل الشارع ﷺ في آخر الحديث وإن كان لم نسمعه ممن تقدم لأنه عليه السلام قال: «فإنما هو شيطان» فتكون المقاتلة لمن يقاتل الشيطان ومقاتلة الشيطان بالأفعال اليسيرة مثل الكتاب أو الرقية لأن العمل اليسير في الصلاة من أجل الضرورة جائز فإذا قاتله قتالا شديدا يخرجته عن حد الصلاة فقد رجع المصلي شيطانا ثانياً أشد منه ولذلك قال علماؤنا المحققون يدفعه دفعا لطيفا لا يخرجته من الصلاة فإن أبى أن يرجع تركه واشتغل بالصلاة. وهنا بحث هل المقاتلة من أجل خلل يقع للمصلي في صلاته أو هو من أجل المار؟ الظاهر والله أعلم أنه من أجل المار وإن كان ليس في الحديث من أين يؤخذ واحد منهما لكن هو مستقر من خارج وهو أنه عليه السلام قد قال في حق المار: لأن يقف أربعين خريفا خير له من أن يمر بين يدي المصلي. وقال عليه السلام في حق المصلي: إن الصلاة لا يقطعها شيء. فلم يجئ أنه إن مر أحد بين يديه أن صلاته غير مجزية لم يقل بذلك من له بال من العلماء فبان ما قلناه أنه في حق الغير لأن المؤمن مع المؤمن كالشيء الواحد ولذلك قال عليه السلام فيهما كالبنيان وقيل كالبناء يشد بعضه بعضا ومثل ذلك إجماع العلماء أنه لا يجوز للمصلي أن يرى نفسا تذهب وهو قادر على نجاتها ويتركها ويشغل بصلاته فإن فعل فهو آثم غير أنه إن كان الفعل في ذلك يسيرا لم يخرجته من صلاته وتمادى عليها وأجزأته وإن كان كثيرا ابتداء بصلاته ولا إثم عليه في قطعها.

الوجه الثاني: فيه دليل على أن السترة تكون بكل شيء يؤخذ ذلك من قوله: (إلى شيء) فأثى به نكرة ومن أجل ذلك وقع الخلاف بين العلماء فمن تعلق بعموم اللفظ ولم يجعل فعله ﷺ مخصصا في الأجزاء أجاز السترة بكل شيء وقال فعله ذلك يكون من باب الاستحباب ومن جعل فعله عليه السلام مبينا للأجزاء قال أقل من ذلك لا يجزي وهو الحق ومما يقوي هذا الوجه ما جاء عنه ﷺ حين سئل عن سترة المصلي قال قدر مؤخرة الرجل.

الوجه الثالث: فيه دليل على أن السترة لا تكون إلا حيث لا يؤمن المرور وأما حيث يؤمن المرور فلا يؤخذ ذلك من قوله: (يستره من الناس).

الوجه الرابع: فيه دليل على أن الظاهر يستدل به على الباطن حيث لا يمكن وصولنا إلى الباطن يؤخذ ذلك من قوله: (أراد) وإرادته لا تعلم إلا إذا رأيناه قريبا من السترة فدل حاله على ما في نيته ونحن الآن ممنوعون من الكلام فعملنا بمقتضى ما دل عليه حاله.

الوجه الخامس: فيه دليل على أن لا يقطع بالشيء في الحكم إلا بالدليل الذي لا يحتمل التأويل يؤخذ ذلك من أنه عليه السلام لم يسمه شيطانا إلا بعد الدفع ولم يرجع فإن رجع فليس بشيطان ووجه الفقه في ذلك أنه قد يكون مشغول الخاطر لم ير المصلي أو يكون لم يتبين له أنه يصلي أو غير ذلك من الأعذار فإذا دفعه ولم يرجع فلم يبق إذ ذاك عذر وحكما له =

يراد به شيطان الأنس وإطلاق الشيطان على المار ومن الإنس سائغ شائع وقد جاء في القرآن قوله تَعَالَى: ﴿شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ [سورة الأنعام: 112]، وَقَالَ ابن بَطَّال: في هذا الحديث جواز إطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين وأن الحكم للمعاني دون الأسماء لاستحالة أن يصير المارّ شيطاناً بمجرد مروره وهو مبنيّ على أنّ لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجنّيّ ومجازاً على الإنسيّ وفيه كلام، ويحتمل أن يكون المعنى كما قَالَ الخطابي والقرطبي فإنما الحامل له على ذلك الشيطان، وقد وقع في رواية الإسماعيليّ فإنّ معه الشيطان ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ فإنّ معه القرين، وفي رواية فإنّ معه العزى واستنبط ابن أبي جمرة من قوله فإنّما هو شيطان أنّ المراد بقوله فليقاتله المدافعة

بأنه شيطان على تحقيق ويقين ويترتب على هذا من الفقه وجه آخر وهو أن حكم المحتمل ليس كحكم المقطوع به ولا يضيع أيضاً حكم المحتمل لأنه إن ضيع ترتب عليه مفسد كثيرة يؤخذ ذلك من كونه ﷺ أمر أولاً بالدفع لاحتمال أن يكون ساهياً أو ناسياً فإن كان من أجل احتمالات فرجع حصل المقصود وإلا قاتلناه وحكمنا له أنه شيطان.

الوجه السادس: فيه دليل على أنه لا يحترم إلا من يحترم يؤخذ ذلك من أنه عليه السلام لم يجعل حرمة المرور ومنعه وأمر بقتال من فعله إلا للمصلي الذي جعل السترة ولم يجعل ذلك لغيره ممن ضيع الحكم في تركة السترة حين صلاته ومما يزيد ذلك بيانا قوله ﷺ: من خاف الله خوف الله منه كل شيء ومن لم يخف الله خوفه الله من كل شيء فحرمة لحرمة جزاء وفاقاً.

الوجه السابع: فيه دليل على أن السترة لا تكون إلا من غيرهم يؤخذ ذلك من قوله: (من الناس) وهذا مما يقوي ما ذكرناه أولاً أنه لو كان في حق المصلي لكان يؤمر بدفع كل من يمر بين يديه من الناس وغيرهم.

الوجه الثامن: فيه دليل صوفي وهو أن الحرمة عندهم خير من العمل يؤخذ ذلك من حكمه ﷺ لمن احترم صلاته بجعل السترة جعل له الإمرة على المار بين يديه ودفعه ومقاتلته بقوله عليه السلام: (فإن أبي فليقاتله) وفسق المتعدى عليه حتى جعله شيطاناً.

الوجه التاسع: فيه دليل على أن يحكم للشخص بمقتضى فعله في الوقت ولا ينظر لما تقدم يؤخذ ذلك من قوله فإنّما هو شيطان على الإطلاق ولم يفرق بين ما كان قبل ذلك على تقوى أو غيرها.

الوجه العاشر: فيه دليل لأهل الصوفية الذين يجعلون الحكم للحال لا لغيره حتى قالوا لا تكن في كل أنفاسك إلا على ما تحب أن تموت عليه كراهة أن يأتيك الموت في ذلك النفس ومن أدخل حسن حاله في حيز كان فكأنه ما كان كلنا نعرف الحق والصواب لكن لما آثرنا شهوات النفوس تعذر علينا اتخاذه حالاً جعلنا الله ممن سهل عليه الوصول بتحصيل الأصول والفروع. =

اللطيفة لا حقيقة القتال قَالَ لَأَنَّ مَقَاتِلَةَ الشَّيْطَانِ إِنَّمَا هِيَ بِالْإِسْتِعَاذَةِ وَالتَّسْتَرِّ عَنْهُ بِالتَّسْمِيَةِ وَنَحْوِهَا وَإِنَّمَا جَازَ الْفِعْلَ الْيَسِيرَ فِي الصَّلَاةِ لِلزُّرُورَةِ فَلَوْ قَاتَلَهُ حَقِيقَةُ الْمَقَاتِلَةِ لَكَانَ أَشَدَّ عَلَى صَلَاتِهِ مِنَ الْمَارِّ، نَعَمْ أَطْلُقُ جَمَاعَةً مِنَ الشَّافِعِيَةِ أَنَّ لَهُ أَنْ يِقَاتِلَهُ حَقِيقَةً، وَاسْتَبْعَدَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَقَالَ الْمُرَادُ بِالْمَقَاتِلَةِ الْمَدَافِعَةُ، وَأَغْرَبَ الْبَاجِي فَقَالَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمَقَاتِلَةِ اللَّعْنُ أَوْ التَّعْنِيفُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَقِيلَ الْحَرْزُ صَوْنٌ﴾ [الذاريات: 10] أي: لعنوا.

وتعقب: بأنه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل بخلاف الفعل اليسير، ويمكن أن يكون أراد أنه يلغنه داعياً لا مخاطباً لكن فعل الصحابي يخالفه وهو أدري بالمراد، وقد رواه الإسماعيلي بلفظ فإن أبي فليجعل يده في صدره وليدفعه وهو صريح في الدفع باليد، ونقل البيهقي عن الشافعي: أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول، وما تقدم عن ابن عمر تقتضي أن المقاتلة إنما تشرع إذا تعينت في دفعه، وبنحو صرح أصحاب الشافعي فقالوا يردّه بأسهل الوجوه فإن أبي فبأشد ولو أدى إلى قتله فلو قتل فلا شيء عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته والمقاتلة المباحة لا ضمان فيها.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُلْزِمُهُ مَقَاتِلَتُهُ بِالسَّلَاحِ وَلَا بِمَا يُوَدِّي إِلَى هَلَاقِهِ فَإِنْ دَفَعَهُ بِمَا يَجُوزُ فَهَلْكَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا قُودَ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَهَلْ يَجِبُ الدِّيةُ أَمْ يَكُونُ هَدْرًا؟ فِيهِ مَذْهَبَانِ لِلْعُلَمَاءِ وَهَمَا قَوْلَانِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ قَالَ ابْنُ شُعْبَانَ عَلَيْهِ الدِّيةُ فِي مَالِهِ كَامِلَةٌ وَقِيلَ هِيَ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَقِيلَ هَدْرٌ ذَكَرَهُ ابْنُ التِّينِ، وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ لَا يَنْتَهِي دَفْعُ الْمَارِّ إِلَى مَنْعِ مُحَقِّقٍ بَلْ يَوْمِي وَيُشِيرُ بِرَفْقٍ فِي صَدْرِهِ مِنْ يَمْرُوبِهِ وَقِيلَ يَدْفَعُهُ دَفْعًا شَدِيدًا وَلَا يَنْتَهِي إِلَى مَا يَفْسِدُ صَلَاتَهُ وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَقَالَ أَشْهَبُ فِي الْمَجْمُوعَةِ إِنْ قَرَّبَ مِنْهُ دِرَاهِمًا وَلَا يَنَازَعُهُ فَإِنْ مَشَى لَهُ وَنَازَعَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَإِنْ تَجَاوَزَهُ لَا يَرُدُّهُ لِأَنَّهُ مُرُورٌ ثَانٍ وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَسَالِمٌ: يَرُدُّهُ مِنْ حَيْثُ شَاءَ وَنَقَلَ ابْنُ بَطَالٍ وَغَيْرُهُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَشْيُ إِلَيْهِ مِنْ مَكَانِهِ لِيَرُدَّهُ وَإِنَّمَا يَدْفَعُهُ وَيَرُدُّهُ مِنْ مَوْضِعِهِ وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَدَافِعَةُ بِالْعَمَلِ الْكَثِيرِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَشَدُّ فِي الصَّلَاةِ مِنْ

المرور، وإنما أبيح له قدر ما يناله من موقفه وإنما يردّه إذا كان بعيداً منه بالإشارة والتسبيح ولا يجمع بينهما، وإذا مرّ بين يديه ممّا لا تؤثر فيه الإشارة كالهرة قالت المالكية دفعه برجله أو ألصقه إلى السترة، وقيل معنى قوله فليقاتل يؤاخذة على ذلك بعد إتمام الصلاة ويؤنّب، وقيل يدفعه دفعا أشدّ من الردّ منكراً عليه، ومذهب الجمهور أنّ معناه الدفع بالقهر لا جواز القتل والمقصود المبالغة في كراهة المرور وفي التمهيد للعمل القليل في الصلاة جائز نحو قتل البرغوث وحكّ الجسد وقتل العقرب بما خفّ من الضرب ما لم يكن المتابعة والطول والمشي وهذا كلّ إذا لم يكثر فإن كثر أفسد، ثم إنّ دفع المارّ بين يدي المصلّي هل هو واجب أو مندوب؟ قال النووي لا أعلم أحداً من الفقهاء أوجبه وإنما هو ندب متأكد انتهى.

وقد صرّح بوجوبه أهل الظاهر فكأنّ الشيخ ما اطلع على هذا أو ما اعتدّ بخلافهم، وقال ابن بطال اتفقوا على دفع المارّ إذا صلى إلى سترة فأما إذا صلى بغير سترة فليس له ذلك لأن التصرّف والمشي في ذلك الموضع الذي يصلي فيه مباح لغيره فلم يستحقّ أن يمنعه ثم إن الدفع هل لخلل يقع في صلاة المصلّي من المرور أو لدفع الإثم عن المارّ؟ الظاهر هو الثاني قاله الحافظ العسقلاني وقال غيره بل الأظهر هو الأول لأن إقبال المصلّي على صلاته أولى له من اشتغاله بدفع الإثم عن غيره وقد روى أبو نعيم عن عمر لو يعلم المصلّي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شيء ليستره من الناس وهذا الأثر وإن كان موقوفاً لفظاً فحكمه حكم الرفع لأن مثله لا يقال بالرأي.

ومن فوائد الحديث: أنّ المارّ كالشيطان في أنّه شغل قلبه عن مناجاة ربّه، وإنّه يجوز أن يقال للرجل إذا فتن في الدين أنّه شيطان، وأنّ دفع الأمور إنما هو بالأسهل فالأسهل، وإنّ في المنازعات لابدّ من الرفع إلى الحاكم ولا ينتقم الخصم بنفسه، وأنّ رواية العدل مقبولة وإن كان الراوي منتفعاً به.

فائدة:

قال ابن العربي: اختلف العلماء في وضع السترة على ثلاثة أقوال:
الأوّل: أنّه واجب فإن لم يجد وضع خطاً وبه قال أحمد كأنّه اعتمد حديث

ابن عمر رضي الله عنهما الذي صحّحه الحاكم : لا تصلّ إلا إلى سترة ولا تدع أحدا يمرّ بين يديك ، وعند أبي نعيم في كتاب الصلاة نا سليمان أظنه عن حميد ابن هلال قالَ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : لو يعلم المصلّي ما ينقص من صلاته ما صلّى إلا إلى شيء يستره من الناس ، وعند ابن أبي شيبة عن ابن مسعود إنه ليقطع نصف صلاة المرء المروّر بين يديه .

الثاني : أنّه مستحبّ ذهب إليه أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله .

والثالث : جواز تركها روي ذلك عن مالك .

وَقَالَ أصحابنا الحنفية الأصل في السترة أنّها مستحبّة ، وَقَالَ إبراهيم النخعي كانوا يستحبون إذا صلّوا في الفضاء أن يكون بين أيديهم ما يستترهم ، وَقَالَ عطاء لا بأس بترك السترة ، وعلّى القاسم ومالك في الصحراء إلى غير سترة ذكر ذلك ابن أبي شيبة في مصنفه .

واعلم أن الكلام في هذا على عشرة أنواع :

الأول : أن السترة واجبة أولا وقد مرّ الكلام فيه عن قريب .

والثاني : مقدار موضع يكره المرور فيه فقليل موضع سجوده وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام وقاضي خان وقيل مقدار صفيين أو ثلاثة ، وقيل ثلاثة أذرع وقيل خمسة أذرع ، وقيل أربعون ذراعا وقدّر الشافعي وأحمد بثلاثة أذرع ، ولم يحدّ مالك في ذلك حدّا إلا أنّ ذلك بقدر ما يركع فيه ويسجد ويتمكّن من دفع من يمرّ بين يديه .

والثالث : أنّه يستحب لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ أمامه سترة وروي أبو داود من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فإن لم يجد فلينبص عصا فإن لم يكن معه عصا فليخطّ خطّا ولا يضرّه ما مرّ أمامه » وخرّجه ابن حبان في صحيحه وذكر عبد الحق أنّ ابن المديني وأحمد بن حنبل صحّاه .

وَقَالَ القاضي عياض هذا الحديث ضعيف وإن كان قد أخذ به أخذ ، وَقَالَ سُفْيَان بن عيينة : لم نجد شيئا يشدّ به هذا الحديث ، وكان إسماعيل بن أمية إذا حدّث بهذا الحديث يقول عندكم شيء يشدون به وأشار الشافعي إلى ضعفه ،

وَقَالَ النُّووي: فيه ضعف واضطراب وَقَالَ البيهقي لا بأس به في مثل هذا الحكم.

والرابع: مقدار السترة وقد ذكر الكلام فيه مستوفى.

والخامس: ينبغي أن يكون في غلظ الأصبع لأن ما دونه لا يبدو للناظر من بعيد.

والسادس: يقرب من السترة وقد مرّ الكلام فيه أيضًا.

والسابع: أن يجلس السترة على حاجبه الأيمن أو الأيسر وأخرج أبو داود من حديث المقداد بن الأسود قَالَ: ما رأيت رسول الله ﷺ يصلّي إلى عود ولا عمود ولا شجرة إلّا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصمّد له صمدا لا يقصده قصدا بالمواجهة.

والثامن: أن سترة الإمام سترة للقوم وقد مرّ الكلام فيه أيضًا.

والناسع: أنه ذكر أصحابنا أن المعتبر هو الغرز دون الإلقاء والخط لأنّ المقصود هو الدّرع فلا يحصل بالإلقاء ولا بالخط، وفي مبسوط شيخ الإسلام إنّما يغرز إذا كانت الأرض رخوة فأما إذا كانت صلبة لا يمكنه الغرز فيضع وضعا لأنّ الوضع قد روي كما روي الغرز لكن يضع طولًا لا عرضًا، وروي أبو عصمة عن مُحَمَّدٍ إذا لم يجد سترة قَالَ لا يخطّ بين يديه فإنّ الخطّ وتركه سواء لأنّه لا يبدو للناظر من بعيد، وَقَالَ الشافعي بالعراق: إن لم يجد ما يغرز يخطّ خطا طولًا وبه أخذ بعض المتأخرين، وفي المحيط الخط ليس بشيء، وهو الذخيرة الخط باطل وهو قول الجمهور وجوّزه أشهب في العتبية وهو قول سعيد بن جبير والأوزاعي والشافعي بالعراق ثم قَالَ بمصر لا يخطّ، والمانعون أجابوا عن حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ضعيف وَقَالَ عبد الحق ضعّفه جماعة.

وَقَالَ ابن حزم في المحلى لم يصحّ في الخطّ شيء ولا يجوز القول به.

والعاشر: أن السترة إذا كانت مغصوبة فهي معتبرة عندنا، وعند أحمد تبطل صلاته ومثله الصلاة في الثوب المغصوب عنده.

تكميل:

وفي تعيين المارّ الذي وقع في الصحيح أنه الوليد بن عقبة نظر؛ لأنّ فيه أنّه دخل على مروان وزاد الإسماعيلي ومروان يومئذ على المدينة انتهى .

ومروان إنّما كان أميراً على المدينة في خلافة معاوية ولم يكن الوليد حينئذ بالمدينة لأنّه لما قتل عثمان رَضِيَ الله عَنْهُ تحوّل إلى الجزيرة فسكنها حتّى مات في خلافة معاوية ولم يحضر شيئاً من الحروب التي كانت بين عليّ ومن خالفه، وأيضاً فلم يكن الوليد يومئذ شاباً بل كان في عشر خمسين .

وروى عبد الرزاق حديث الباب عَنْ داود بن قيس عَنْ زيد بن أسلم عَنْ عبد الرحمن بن أبي سعيد عَنْ أَبِيهِ فَقَالَ فِيهِ : إِذْ جَاءَ شَابٌّ وَلَمْ يَسْمَهُ أَيْضًا ، وَعَنْ معمر عَنْ زيد بن أسلم فَقَالَ فِيهِ فَذَهَبَ ذُو قُرَابَةِ لِمُرْوَانَ ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَلَانِيَةِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فَقَالَ مَرَّ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ بَنِي مُرْوَانَ ، وَلِلنِّسَائِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ فَمَرَّ ابْنُ لِمُرْوَانَ ، وَسَمَّاهُ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى دَاوُدَ بْنَ مُرْوَانَ وَلَفْظُهُ : أَرَادَ دَاوُدُ بْنُ مُرْوَانَ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي سَعِيدٍ وَمُرْوَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرٌ بِالْمَدِينَةِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَبِهِ جُزْمُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي تَسْمِيَةِ الْمُبْهَمِ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ بَنِي مُعِيْطٍ وَلَيْسَ مُرْوَانُ مِنْ بَنِيهِ بَلْ أَبُو مُعِيْطٍ ابْنُ عَمِّ وَالِدِ مُرْوَانَ لِأَنَّهُ أَبُو مُعِيْطٍ بْنُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ أُمِيَّةَ وَوَالِدُ مُرْوَانَ هُوَ الْحَكَمُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ ابْنِ أُمِيَّةَ وَلَيْسَتْ أُمُّ دَاوُدَ وَلَا أُمُّ مُرْوَانَ وَلَا أُمُّ الْحَكَمِ مِنْ وَلَدِ أَبِي مُعِيْطٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَاوُدُ نَسَبٌ إِلَى أَبِي مُعِيْطٍ مِنْ جِهَةِ الرِّضَاعَةِ أَوْ لِكَوْنِ جَدِّهِ لِأُمِّهِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ أَخَا الْوَلِيدِ بْنِ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعِيْطٍ لِأُمِّهِ فَنَسَبَ إِلَيْهِ دَاوُدُ مَجَازًا وَفِيهِ بَعْدُ ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَقَالَ بِتَعَدُّدِ الْوَاقِعَةِ لِأَبِي سَعِيدٍ مَعَ غَيْرِ وَاحِدٍ فَفِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَائِمًا يَصْلِي فِي الْمَسْجِدِ فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ هِشَامٍ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَمَنْعَهُ فَأَبَى إِلَّا أَنْ يَجِيءَ فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ فطرحه فقبل له تصنع هذا بعبد الرحمن فَقَالَ : وَاللَّهِ لَوْ أَبَى إِلَّا أَنْ أَخَذَ بِشَعْرِهِ لِأَخَذَتْ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ مَخْزُومِي مَالَهُ مِنْ أَبِي مُعِيْطٍ نَسَبَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

101 - بَابُ إِثْمِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ

510 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ، أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهِيمٍ يَسْأَلُهُ: مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ؟ فَقَالَ أَبُو جُهِيمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ مَاذَا عَلَيْهِ،

101 - بَابُ إِثْمِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ

(بَابُ إِثْمِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ).

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ أَبِي النَّضْرِ) بَفَتْحِ النَّونِ وَسُكُونِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ سَالِمُ بْنُ أَبِي أُمِيَّةٍ (مَوْلَى عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بَضْمُ الْعَيْنِ فِيهِمَا.

(عَنْ بُسْرِ) بَضْمُ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ (ابْنِ سَعِيدٍ) الْحَضْرَمِيُّ الْمَدَنِيُّ الزَّاهِدُ مَاتَ سَنَةَ مِائَةٍ وَلَمْ يَخْلَفْ كَفْنَا.

(أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ) الْجُهَنِيَّ الْأَنْصَارِيَّ الصَّحَابِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَرْسَلَهُ) أَي: بَسْرًا (إِلَى أَبِي جُهِيمٍ) بَضْمُ الْجِيمِ وَفَتْحُ الْهَاءِ وَهُوَ غَيْرُ أَبِي جَهْمٍ مَكْبَرًا الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ الْخَمِيصَةِ وَالْأَنْبِجَانِيَةِ لِأَنَّ اسْمَهُ عَامِرٌ وَهُوَ عَدُوٌّ وَأَمَّا أَبُو جُهِيمٍ هَذَا فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيُّ الصَّحَابِيُّ الَّذِي تَقَدَّمَ حَدِيثُهُ فِي بَابِ التَّيْمِمِ فِي الْحَضَرِ.

(يَسْأَلُهُ: مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي) حَقِّ (الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ؟) أَي: أَمَامَهُ بِالْقَرَبِ مِنْهُ مَقْدَارُ سَجُودِهِ أَوْ مَقْدَارُ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ أَوْ مَقْدَارُ رَمِيَةِ بِحَجَرٍ وَعَبَّرَ بِالْيَدَيْنِ لِكَوْنِ أَكْثَرِ الشَّغْلِ يَقَعُ بِهِمَا.

(فَقَالَ أَبُو جُهِيمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ مَاذَا عَلَيْهِ») أَي: مَا الَّذِي عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ وَالْخَطِيئَةِ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ غَيْرُهُ وَالْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ بِدُونِهَا وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَى مَالِكٍ فِي ذَلِكَ وَكَذَا مَا رَوَاهُ بَاقِي السَّيِّئَةِ وَأَصْحَابُ الْمَسَانِيدِ وَالْمُسْتَخْرَجَاتِ بِدُونِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مَاذَا عَلَيْهِ يَعْنِي مِنَ الْإِثْمِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَتْ فِي الْأَصْلِ الْبُخَارِيُّ حَاشِيَةً

لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَذْرِي، أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً⁽¹⁾.

فظنها الكشميهني أصلاً لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ وقد عزاها المحب الطبري في الأحكام للبخاري وأطلق فعيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها في الصحيحين ثم إنه يجري في قوله ماذا عليه ما⁽²⁾ يجري في قولهم ما صنعت، وهو في محل النصب على أنه سد مسد المفعولين لقوله لو يعلم وعلق عمله بالاستفهام.

(لَكَانَ أَنْ يَقِفَ) يعني أنّ المارّ لو علم مقدار الإثم الذي يلحقه من مروره بين يدي المصلّي لكان وقوفه وهو جواب لو وقال الكرمانى جواب لو ليس هو المذكور بل التقدير لو يعلم ماذا عليه لو وقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيراً له. (أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ) روي بالنصب وبالرفع، أمّا النصب فعلى أنّه خبر لكان وأمّا الرفع فعلى أنه اسم كان وخبره قوله أن يقف ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها.

(مِنْ أَنْ يَمُرَّ) أي: من مروره (بَيْنَ يَدَيْهِ) أي: المصلّي لأنّ عذاب الدنيا وإنّ عظم يسير بالنسبة إلى عذاب الآخرة.

(قَالَ أَبُو النَّضْرِ) سالم بن أبي أمية وهو كلام مالك وليس من تعليق البخاري بل هو مسند بالإسناد السابق لأنه ثابت في الموطأ من جميع الطرق وكذا ثبت في رواية الثوري وابن عينة.

(لَا أَذْرِي، أَقَالَ) بهمزة الاستفهام وفي رواية قَالَ بدونها أي قَالَ بسر بن سعيد (أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً) وفي رواية ابن ماجه: أربعين سنة أو شهراً أو صباحاً أو ساعة، وفي رواية البزار: أربعين خريفاً، وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُكُمْ مَا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْ أَخِيهِ مُعْتَرِضًا فِي الصَّلَاةِ كَانَ لَأَنْ يَقِيمَ مِائَةَ عَامٍ خَيْرَ لَهُ مِنَ الْخَطْوَةِ الَّتِي خَطَاها»، وفي الأوسط للطبراني عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا: أَنَّ الَّذِي يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمَصْلِيِّ

(1) تحفة 11884، أخرجه مسلم في الصلاة باب منع المار بين يدي المصلّي رقم (507).

(2) وهو أن تكون كلمة ما استفهامية ومحل الرفع على الابتداء وكلمة ذا إشارة خبره وأن يكون ذا موصولاً بدليل افتقاره إلى شيء بعده.

عامدا يتمنى يوم القيامة أنه شجرة يابسة، وفي المصنف عن عبد الحميد عامل عمر بن عبد العزيز قَالَ ﷺ: لو يعلم المارّ بين يدي المصلّي ما عليه لأحبّ أن تنكسر فخذته ولا يمرّ بين يديه، وَقَالَ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: المارّ بين يدي المصلّي أنقص من الممر عليه وكان إذا مرّ أحد بين يديه التزمه حتى يردّه، وَقَالَ ابن بطال قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لكان يقوم حولا خيرا له من مروره، وَقَالَ كعب الأحبار: لكان أن يخسف به خير له من أن يمرّ بين يديه وهذا كله يقتضي كثرة ما فيه من الإثم وعظمه، فإن قيل ما الحكمة في إبهام أربعين في رواية الصحيح؟

فالجواب: هي الدلالة على الفخامة وأنه مما لا يقادر قدره ولا يدخل تحت العبارة كذا قَالَ الكرمانى، والظاهر أنّ الإبهام هنا من الراوي وأمّا في نفس الأمر فالعدد معيّن لا يرى كيف تعين فيما رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة وكذا في رواية البرّار، وقد أبدى الكرمانى التخصيص لأربعين بالذكر حكمتين:

إحداهما: كون الأربعة أصل جميع الأعداد لأنّ أجزاءه هي عشرة ومن العشرات المئات ومن المئات الألوف فلمّا أريد التكثير ضوعف كلّ عشرة إلى أمثاله.

والثانية: أن كمال كلّ طور بأربعين كالنطفة والمعلقة والمضغة وكمال عقل الإنسان في أربعين سنة، والظاهر أنّ أسرار أمثالها لا يعلمها إلّا الشارع، وأمّا ذكر المائة بعد التقيد بالأربعين كما في رواية أبي هريرة رضي الله عنه فزيادة التعظيم الأمر على المارّ لأنّ المقام مقام زجر وتخويف وتشديد كما جنح إليه الطحاوي، وأمّا الحكمة في تعيين المائة فهي أنّها وسط بالنسبة إلى العشرات والألوف وخير الأمور أوسطها والله أعلم.

ومن فوائد الحديث: أنّ المرور بين يدي المصلّي مذموم وفاعله مرتكب الإثم، وَقَالَ النووي: فيه دليل على تحريم المرور فإنّ في الحديث النهي الأكيد والوعد الشديد، فعلى ما ذكره ينبغي أن يكون المرور بين يدي المصلّي من الكبائر كما قاله الحافظ العسقلانيّ ومحمود العيني.

ومنها: طلب العلم والإرسال لأجله، ومنها أخذ العلماء بعضهم عن بعض ما فاته أو استثباته فيما سمع معه.

ومنها : عموم نهى المرور لكل مصلٍّ وتخصيص بعضهم بالإمام والمنفرد لا دليل عليه وأما تعليلهم في ذلك بأن المأموم لا يضره من مرّ بين يديه لأن سترة أمامه سترة له أو أمامه سترة له فلا يطابق مدعاهم لأن السترة تفيد دفع الحرج عن المصلي لا عن المار فاستوى في ذلك الإمام والمأموم والمنفرد ، فافهم .

ومنها : الاقتصار على النزول مع القدرة على العلوّ لإرسال زيد بن خالد بسر ابن سعيد إلى أبي جهيم ولو طلب العلوّ لسعي هو بنفسه إلى أبي جهيم .
ومنها : قبول خبر الواحد .

تذييل:

ثم إنه قد استنبط ابن بطال من قوله لو يعلم أنّ الإثم يختص بمن يعلم بالنهي وارتكبه قبل وفيه بعد ، ويستنبط من ظاهر الحديث أن الوعيد المذكور يختص بمن مرّ لا بمن وقف عامداً مثلاً بين يدي المصلي أو قعد أو رقد لكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار بين يديه ، وذكر ابن دقيق العيد أن بعض الفقهاء يعني المالكية قسم أحوال المصلي والمار في الإثم وعدمه إلى أقسام أربعة ، ثم المار دون المصلي ، وعكسه ، ويأثمان جميعاً ولا يأثمان جميعاً .

فالصورة الأولى : أن يصلي إلى سترة في غير مشروع وللمار مندوحة فيأثم المار دون المصلي .

والثانية : أن يصلي في مشروع مسلوك بغير سترة أو متبعداً عن السترة ولا يجد المار مندوحة فيأثم المصلي دون المار .

والثالثة : مثل الثانية لكن يجد المار مندوحة فيأثمان جميعاً .

والرابعة : مثل الأولى لكن لا يجد المار مندوحة فلا يأثمان جميعاً انتهى .

وظاهر الحديث يدلّ على منع المرور مطلقاً ولو لم يجد مسلماً يقف حتى يفرغ المصلي من صلاته ، وتؤيده قصة أبي سعيد السابقة فإنّ فيها نظر الشاب فلم يجد مساعاً ، وبه جزم الرافعي وقال إمام الحرمين إنّ الدفع لا يشرع فيما

إذا لم يجد مسلماً وتبعه الغزالي، وأجاب عَنْ قصة أَبِي سعيد من طرفهما ابن الرفعة بما حاصله أن الشاب إنما استوجب من أَبِي سعيد لكونه قَصُرَ في التَّأخُّرِ عَنْ الحضور إلى الصلاة حتى وقع الزحام، انتهى.

وتعقبه الحافظ العسقلانيّ بأن ما قاله ابن الرفعة محتمل لكن لا يدفع الاستدلال لأنَّ أبا سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لم يعتذر بذلك ولأنه يتوقف على أَنَّ ذلك وقع قبل صلاة الجمعة أو فيها مع أَنَّهُ يحتمل أن يكون ذلك وقع بعدها فلا يتجه ما قاله من التقصير بعدم التكبير بل كثرة الزحام حينئذ أوجد، والله أعلم.

ثم إنَّه قد وقع في رواية أَبِي العباس السَّراج من طريق الضَّحَّاك بن عثمان عَنْ أَبِي النضر لو يعلم المارّ بين يدي المصلّي والمصلّي فحملة بعضهم على ما إذا قَصُرَ المصلي في دفع المارّ أو بأنَّ صَلَّى في الشارع ويحتمل أن يكون قوله والمصلّي بفتح اللام أي بين يدي المصلّي من داخل سترته وهذا أظهر، والله أعلم.

مؤخر أخرج هذا الحديث ابن ماجه وَقَالَ حَدَّثَنَا هشام بن عمار قَالَ حَدَّثَنَا ابن عيينة عَنْ أَبِي النضر بن بسر قَالَ أرسلوني إلى زيد بن خالد أسأله عَنْ المرور بين يدي المصلّي الحديث، وهذا كما ترى مقلوب فإنَّ المرسل إليه فيه هو زيد بن خالد.

وأما في رواية مالك عَنْ أَبِي النضر فالمرسل هو زيد والمرسل إليه هو أبو جهيم قَالَ ابن أبي خيثمة سئل عنه يحيى بن معين فَقَالَ هو خطأ إنما هو أرسلني زيد إلى أبي جهيم كما قَالَ مالك، وتعقب ذلك ابن القطان فَقَالَ: ليس خطأ ابن عيينة فيه بمتعين لا حتمال أن يكون أبو جهيم بعث بُسرًا إلى زيد وبعثه زيد إلى أبي جهيم يستثبت كل واحد منهما ما عند الآخر.

اعلم أنَّ تعليل أئمة الحديث الأحاديث مبني على غلبة الظنِّ فإذا قالوا أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في النفس الأمر بل هو راجح الاحتمال فيُعتمد ولولا ذلك لما شرطوا انتفاء الشاذ وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حدِّ الصحيح كذا ذكره الحافظ العسقلانيّ.

102 - باب اسْتِقْبَالَ الرَّجُلِ صَاحِبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ يُصَلِّي

وَكَرِهَ عُثْمَانُ: «أَنْ يُسْتَقْبَلَ الرَّجُلُ وَهُوَ يُصَلِّي» وَإِنَّمَا هَذَا إِذَا اشْتَغَلَ بِهِ

102 - باب اسْتِقْبَالَ الرَّجُلِ صَاحِبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ يُصَلِّي

(باب اسْتِقْبَالَ الرَّجُلِ) بالجر على الإضافة الرَّجُلَ بالنصب على أنه مفعول الاستقبال وَهُوَ يُصَلِّي جملة حالية ولفظ هو يحتمل عوده إلى الرجل الثاني فيكون الرجلان متواجهين وإلى الأول فلا يلزم التواجه وفي نسخة الصنعاني استقبال الرجل (صَاحِبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فِي صَلَاتِهِ)، وفي نسخة استقبال الرجل (وَهُوَ يُصَلِّي) من غير تكرير الرجل يعني أن هذا الباب في بيان أن استقبال الرجل الرجل وهو يصلي هل يكره أو لا.

(وَكَرِهَ عُثْمَانُ) هو ابن عفان أحد الخلفاء الأربعة الراشدين رضي الله عنهم (أَنْ يُسْتَقْبَلَ الرَّجُلُ) على البناء للمفعول ورفع الرجل ويجوز على البناء للفاعل مع نصب الرجل.

(وَهُوَ يُصَلِّي) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر هذا الأثر عن عثمان رضي الله عنه إلى الآن وإنما رأيته في مصنف عبد الرزاق وابن شعبة وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمر رضي الله عنه أنه زجر عن ذلك وفيهما أيضاً عن عثمان رضي الله عنه ما يدل على عدم كراهته ذلك، فليتأمل الاحتمال أن يكون فيما وقع في الأصل تصحيف من عمر إلى عثمان.

وتعقبه محمود العيني بأنه لا يلزم من عدم رؤيته هذا الأثر عن عثمان رضي الله عنه أن لا يكون منقولاً عنه فليس بسديد زعم التصحيف بالاحتمال الناشئ عن غير دليل، فإن قيل: رواية عبد الرزاق وابن أبي شعبة عن عثمان بخلاف ما ذكره البخاري عنه دليل الاحتمال.

فالجواب: لا نسلم ذلك لاحتمال أن يكون المنقول عنه آخر بخلاف ما نقل عنه أولاً لقيام الدليل عنه على ذلك، ثم إن المؤلف رحمه الله أراد أن يشير إلى أن مذهبه ههنا التفصيل فقال: (وَإِنَّمَا هَذَا) الذي كرهه عثمان رضي الله عنه وفي رواية وهذا بدون إنمّا.

(إِذَا اشْتَغَلَ) المصلي (به) أي: بالمستقبل إذ علة الكراهة هي كَفَّ المصلي

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَغْلِ فَقَدْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: «مَا بَالَيْتُ إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ».

511 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ،

عَنِ الْخُشُوعِ وَحُضُورِ الْقَلْبِ.

(فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَغْلِ) بِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

(فَقَدْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) الْأَنْصَارِيُّ النَّجَارِيُّ الْفَرَضِيُّ كَاتِبُ الْوَحْيِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَى لَهُ اثْنَانِ وَتِسْعُونَ حَدِيثًا لِلْبُخَارِيِّ مِنْهَا تِسْعَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ إِقْبَالِ الْمُحِيضِ.

(مَا بَالَيْتُ) أَيِ: بِالِاسْتِفْهَامِ الْمَذْكُورِ يُقَالُ لَهَا أَبَالِيهِ أَيِ لَا كَثُرَتْ لَهُ.

(إِنَّ الرَّجُلَ) بِكَسْرِ إِنْ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ لِتَعْلِيلِ عَدَمِ الْمَبَالَاةِ.

(لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ) وَقَدْ لَفَّقَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ فِي ذَلِكَ هُوَ التَّفْصِيلُ بِهَذَا الْكَلَامِ بَيْنَ كَلَامِي عَثْمَانَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَافْهَمْ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ رَوَى أَبُو نَعِيمٍ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ثَنَا مُسْعَرٌ قَالَ: أَرَانِي أَوَّلَ مَنْ سَمِعَهُ مِنَ الْقَاسِمِ قَالَ ضَرَبَ عَمْرَ رَجُلَيْنِ أَحَدَهُمَا مُسْتَقْبِلَ وَالْآخَرَ يَصَلِّي، وَثَنَا سُفْيَانُ ثَنَا رَجُلٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْهِ مَخْنَثٌ مُحَدَّثٌ، وَثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ ابْنِ جَبْرِ قَالَ إِذَا كَانُوا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى فَلَا بَأْسَ. وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالثُّورِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ الصَّلَاةَ خَلْفَ الْمُتَحَدِّثِينَ، وَكَرِهَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَسْتَقْبِلُ مَنْ يَتَكَلَّمُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَعَنْ مَالِكٍ لَا بَأْسَ أَنْ يَصَلِّيَ إِلَى ظَهْرِ الرَّجُلِ وَأَمَّا إِلَى جَنْبِهِ فَلَا، وَرَوَى عَنْهُ التَّخْفِيفُ فِي ذَلِكَ قَالَ لَا يَصَلِّي إِلَى الْمُتَحَلِّقِينَ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَسْتَقْبِلُهُ قَالَ وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ وَاسِعًا، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ يَسْتُرُ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى، وَقَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ جَالِسًا وَعَنِ الْحَسَنِ وَلَمْ يَشْتَرَطِ الْجُلُوسَ وَلَا تَوَلِيَّتَهُ الظَّهَرَ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى كِرَاهَةِ اسْتِقْبَالِهِ بِوَجْهِهِ، وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا لَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى سَارِيَةِ الْمَسْجِدِ قَالَ: وَلَّ ظَهْرَكَ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَكُونُ الرَّجُلُ سِتْرَةً لِلْمُصَلِّي.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ) بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ بِاللَّامِينَ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ يَعْنِي ابْنَ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، فَقَالُوا: يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرَأَةُ، قَالَتْ: لَقَدْ جَعَلْتُمُونَا كِلَابًا، «لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، وَإِنِّي لَبَيْنْتُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ، فَتَكُونُ لِي الْحَاجَّةُ، فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْتَقْبِلَهُ، فَأَنْسَلُ أَنْسِلًا» وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ⁽¹⁾.

خليل معرقًا باللام هو عبد الله الخزاز الكوفي المتوفى سنة خمس وعشرين ومائتين.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أخبرنا (عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء القرشي الكوفي قاضي الموصل.

(عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ مُسْلِمٍ) بكسر اللام الخفيفة هو البطين ظاهر أو قيل: إنه مسلم بن صبيح بضم الصاد المهملة وفتح الموحدة أبو الضحى ويؤيده ما في رواية من زيادة قوله: (يَعْنِي ابْنَ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، فَقَالُوا) وفي رواية وقالوا بالواو: (يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرَأَةُ، قَالَتْ) وفي رواية فقالت: (لَقَدْ جَعَلْتُمُونَا كِلَابًا) أي: كالكلاب في قطع الصلاة.

(لَقَدْ رَأَيْتُ) أي: أبصرت (النَّبِيَّ) وفي رواية الأصيل رسول الله ﷺ (يُصَلِّي، وَإِنِّي) أي: والحال إني (لَبَيْنْتُ) ﷺ (وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ) والحال (وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ، فَتَكُونُ لِي الْحَاجَّةُ، فَأَكْرَهُ) بالفاء وفي رواية الأكثرين وأكره بالواو. (أَنْ أَسْتَقْبِلَهُ، فَأَنْسَلُ أَنْسِلًا) بهمزة القطع على صيغة المضارع المتكلم أي أخرج خفية.

(وَعَنِ الْأَعْمَشِ) أي: وروى علي بن مسهر عَنْ الْأَعْمَشِ بالسند السابق. (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ) ابن يزيد النخعي، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (نَحْوَهُ) بالنصب على أنه مفعول روى المقدّر أي: روى علي بن مسهر

(1) أطرافه 382، 383، 384، 508، 512، 513، 514، 515، 519، 997، 1209، 6276

- تحفة 15973، 15952، 17605، 17642.

103 - بَابُ الصَّلَاةِ خَلْفَ النَّائِمِ

512 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي

أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي.....

هذا الحديث بإسنادين إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أحدهما عَنْ مسلم عَنْ مسروق عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا باللفظ المذكور والآخر عَنْ إبراهيم عَنْ الأسود عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالمعنى وأشار إليه بقوله نحوه إذ هو لا يقتضي المماثلة من كل وجه بل يقتضي المشاركة في أصل المعنى المقصود فقط بخلاف مثله، ومطابقة الحديث للترجمة من وجوه:

الأول: ما قاله الكرمانى من أَنَّ حكم الرجال والنساء واحد في الأحكام الشرعية إِلَّا ما خصَّصه الدليل وهو قاصر كما لا يخفى.

والثاني: ما ذكره ابن المنير أَنَّهُ يدلُّ على المقصود بطريق الأولى لكن ليس فيه تصريح بأنها كانت مستقبله فلعلها كانت منحرفة أو مستدبرة فهو أيضًا قاصر كالأول.

والثالث: ما ذكره ابن رشيد من أَنَّ قصد البخاريَّ أَنَّ شغل المصليِّ بالمرأة إذا كانت في قبلته على أي حالة كانت أشد من شغل الرجل ومع ذلك لم يضر صلاته ﷺ لَأَنَّهُ مشغول بها فكذلك لا يضر صلاة من لم يشتغل بها وبالرجل من باب الأولى، وهذا هو حجة من ذهب إلى عدم كراهة استقبال الرجل الرجل وهو يصلي، وأما من ذهب إلى كراهته فهو يقول إِنَّ المصليَّ يخشى اشتغاله بالنظر إليه عَنْ صلاته ولا يقدر ما كان يقدر عليه رسول الله ﷺ من حفظ النظر والخاطر.

103 - بَابُ الصَّلَاةِ خَلْفَ النَّائِمِ

(بَابُ الصَّلَاةِ خَلْفَ النَّائِمِ) بالهمز يعني أَنَّهُ يجوز ولا يكره على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو القَطَّان، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَام) هو ابن عروة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبِي) عروة (عَنْ عَائِشَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي) قالوا مثل هذا التركيب يفيد التكرار.

وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَيقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ»⁽¹⁾.

(وَأَنَا رَاقِدَةٌ) جملة حالية.

(مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ) أي: يصلي بالوتر.

(أَيَقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ) معه بناء المتكلم، فإذا جاز الصلاة خلف النائمة فخلف النائم أولى أو أراد بالنائم الشخص ذكراً كان أو أنثى فطابق الحديث الترجمة، قَالَ ابن بطل خلف النائم جائزة إلا أَنَّ طائفة كرهتها خوف ما يحدث من النائم فيشتغل به المصلي أو يضحكه فتفسد صلاته وتنزهاً للصلاة عما يخرج من النائم وهو في قبلته.

وَقَالَ مالك: لا يصلي إلى نائم إلا أن يكون دونه سترة وهو قول طاووس، وَقَالَ مجاهد أصلي وراء قاعد أحب إلي من أن أصلي وراء نائم.

وَقَالَ ابن بطل والقول قول من أجاز ذلك، وأما ما رواه أو داود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث»، وأخرجه ابن ماجه أيضاً ما رواه البزار أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نهيت أن أصلي إلى النيام والمتحدثين» وقد روى ابن عدي عن ابن عمر نحوه وروى الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة نحوه أيضاً، فقد قَالَ أبو داود: طرق حديث ابن عباس كلها واهية، وَقَالَ الخطابي: هذا الحديث يعني حديث ابن عباس لا يصح عن النَّبِيِّ ﷺ لضعف سنده.

وَقَالَ محمود العيني: وفي سند أبي داود رجل مجهول وفيه عبد الله بن يعقوب لم يسم من حدّثه وفي سند ابن ماجه أبو المقدم هشام بن زياد المصري ولا يحتج بحديثه وحديث ابن عمر وأبي هريرة واهيان أيضاً وكذا الكلام في حديث البزار.

وقال الحافظ العسقلاني: وظاهر تصرف المصنف أن عدم الكراهة حيث يحصل الأمن ممّا لا ينبغي، ومن فوائد الحديث استحباب إيقاظ النائم للطاعة، ومنها أَنَّ الوتر قد يكون بعد النوم.

(1) أطرافه 382، 383، 384، 508، 511، 513، 514، 515، 519، 997، 1209، 6276 - تحفة 17312.

أخرجه مسلم في الصلاة باب الاعتراض بين يدي المصلي رقم (512).

104 - بَابُ التَّطَوُّعِ خَلْفَ الْمَرْأَةِ⁽¹⁾

513 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَنَا مَعَ بَيْنِ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَجُلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي، فَفَبَضْتُ رِجْلِي، فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا»، قَالَتْ: وَالْبَيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ⁽²⁾.

104 - بَابُ التَّطَوُّعِ خَلْفَ الْمَرْأَةِ

(بَابُ التَّطَوُّعِ خَلْفَ الْمَرْأَةِ) يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِي.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ أَبِي النَّضْرِ) بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ (مَوْلَى عُمَرَ) ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ (بِالتَّصْغِيرِ)، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) عَبْدِ اللَّهِ (ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابْنِ عَوْفٍ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَنَا مَعَ بَيْنِ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَجُلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي) بِيَدِهِ، (فَفَبَضْتُ رِجْلِي) بَفَتْحِ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ أَيْ: لِيَسْجُدَ مَكَانَهُمَا، (فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا) ثُمَّ اعْتَذَرْتُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَيْثُ (قَالَتْ: وَالْبَيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ) إِذْ لَوْ كَانَتْ لَضَمَّتُهُمَا

(1) في الترجمة احتمالان: الأول: جواز كون المرأة أمام المصلي بغير اشتراكهما في الصلاة، والثاني: أنه أراد مسألة المحاذاة المعروفة المختلفة بين العلماء، وأشار إليها الشيخ بقوله: ويمكن أن يكون غرضه إلخ، والأوجه عندي الأول لانصاله بـ(باب الصلاة خلف النائم) ولكونه داخلا في أبواب السترة، ولعله ترجم بذلك لما فيه شيء من الاختلاف، قال الموفق: ويكره أن يصلي وأمامه امرأة تصلي لقوله ﷺ: «أخروهن من حيث أخرهن الله تعالى» وأما في غير الصلاة فلا يكره لخبر عائشة، وإن كانت عن يمينه أو يساره لم يكره وإن كانت في صلاة اهـ.

ويمكن أيضًا أن الإمام البخاري ترجم بذلك دفاعا لما يتوهم من روايات القطع بمروورها أن استقرارها في سائر الصلاة أمام المصلي أولى بالقطع؛ وفي «الأوجز»: ذهب أهل الظاهر إلى القطع بكون المرأة بين يدي المصلي مارة أو غير مارة صغيرة أو كبيرة إلا أن تكون مضطجعة معترضة اهـ.

فهذه الوجوه ترجم الإمام البخاري بذلك عندي، وأما مسألة المحاذاة المعروفة فلا تعارض لها في الترجمة ولا فيما أورده في الترجمة.

(2) أطرافه 382، 383، 384، 508، 511، 512، 514، 515، 519، 997، 1209،

6276 - تحفة 17712 - 1/137.

أخرجه مسلم في الصلاة باب الاعتراض بين يدي المصلي رقم (512).

105 - بَاب مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ

514 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ،

عند سجوده ولم تحوجه إلى غمزها بيده ويمكن أن يكون هذا الكلام إشارة إلى عدم الاشتغال بها ولا يعكر على ذلك كونه يغمزها عند السجود لأن الشغل بها مأمون في حقه ﷺ فمن أمن ذلك لم يكره في حقه، ودلالة الحديث على التطوع من حيث إنه قد علم من عاداته ﷺ أنه كان يصلي الفرائض بالجماعة في المسجد، فإن قيل لفظ الترجمة يقتضي أن يكون ظهر المرأة إليه بلفظ الحديث لا تخصيص فيه بالظهر فالجواب أن السنة للنائم أن يتوجه إلى القبلة والغالب من حال عائشة رضي الله عنها ذلك قاله الكرمانى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَا يَخْفَى تَكْلِفُهُ وَسَنَّةُ ذَلِكَ لِلنَّائِمِ فِي ابْتِدَاءِ النَّوْمِ لَا فِي دَوَامِهِ لِأَنَّهُ يَتَقَلَّبُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَعْنَى خَلْفَ الْمَرْأَةِ وَرَاءَهَا فَتَكُونُ نَفْسُهَا أَمَامَ الْمُصَلِّي لَا خُصُوصَ ظَهَرِهَا وَلَوْ أَرَادَهُ لَقَالَ خَلْفَ ظَهَرِ الْمَرْأَةِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْحَالُ غَيْرُ الْحَالَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي صَلَاتِهِ ﷺ إِلَى جِهَةِ السَّرِيرِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى أَنْ يَسْجُدَ مَكَانَ رَجُلَيْهَا نَعَمْ يُمْكِنُ أَنْ يُوَحَّدَ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ بِأَنْ يُقَالَ كَانَتْ صَلَاتُهُ فَوْقَ السَّرِيرِ لَا أَسْفَلَ مِنْهُ كَمَا مَرَّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ بَعِينُهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الْفَرَاشِ غَيْرَ أَنَّ هُنَاكَ أَخْرَجَهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مَالِكٍ وَهَهُنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ عَنْ مَالِكٍ.

105 - بَاب مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ

(بَاب مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ) معناه من فعل غير المصلي.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ) بدون الواو (ابْنُ حَفْصٍ) بإهمال الحاء والصاد وفي رواية زيادة ابن غياث، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) حفص وقد تقدم ذكرهما في باب المضمضة والاستنشاق، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) النخعي وفي رواية عن إبراهيم، (عَنِ الْأَسْوَدِ) ابن يزيد النخعي، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رضي الله عنها.

قَالَ: الْأَعْمَشُ، وَحَدَّثَنِي مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، ذُكِرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ، فَقَالَتْ: شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمْرِ وَالْكِلابِ؟، وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مُضْطَجِعَةً، فَتَبَدُّو لِي الْحَاجَّةُ، فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ، فَأَوْذَى النَّبِيُّ ﷺ،

(قَالَ الْأَعْمَشُ) أَي: قَالَ حَفْص: قَالَ الْأَعْمَشُ وَلَيْسَ بِتَعْلِيقٍ كَمَا قَالَ الْكِرْمَانِي.

(وَحَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مُسْلِمٌ) هُوَ ابْنُ صُبَيْحٍ أَي: كَمَا حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ حَدَّثَنِي مُسْلِمٌ أَيْضًا، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هُوَ ابْنُ الْأَجْدَعِ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ (ذُكِرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ) أَي: الَّذِي يَقْطَعُ الصَّلَاةَ (الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ) فَالْمَوْصُولُ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ الْكَلْبُ خَبَرُهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُولُ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ لِقَوْلِهِ ذَكَرَ وَقَوْلُهُ الْكَلْبُ بَدَلًا مِنْهُ أَوْ التَّقْدِيرُ فَقَالُوا يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ كَمَا فِي رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ مَسْهَرٍ.

(فَقَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمْرِ وَالْكِلابِ) وَأَرَادَتْ بِخُطَابِهَا ذَلِكَ ابْنَ أُخْتِهَا عُرْوَةَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رَوَايَةِ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ قَالَ قُلْتُ: الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ الْحَدِيثُ.

وَعِنْدَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ رَوَايَةِ الْقَاسِمِ قَالَ: بَلَغَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْطَعُ الصَّلَاةَ، فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ أَنْكَرْتَ عَلَى مَنْ ذَكَرَ الْمَرْأَةَ مَعَ الْحِمَارِ وَالْكَلْبِ فِيمَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَهِيَ قَدْ رَوَتْ الْحَدِيثَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ إِلَّا الْحِمَارُ وَالْكَافِرُ وَالْكَلْبُ وَالْمَرْأَةُ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ تَنْكَرْ وَرُودَ الْحَدِيثِ وَلَمْ تَكُنْ تَكْذِّبُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَغَيْرَهُ وَإِنَّمَا أَنْكَرْتَ كَوْنَ الْحُكْمِ بَاقِيًا فَلَعَلَّهَا كَانَتْ تَرَى نَسْخَهُ وَلِذَا قَالَتْ: (وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ) وَفِي رَوَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (يُصَلِّي وَإِنِّي) وَفِي رَوَايَةِ وَأَنَا (عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مُضْطَجِعَةً) بِالرَّفْعِ خَبَرٌ أَنَّ أَوْ بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِيَةِ.

(فَتَبَدُّو) أَي: تَظْهَرُ (لِي الْحَاجَّةُ) وَفِي مَسْنَدِ السَّرَاجِ فَتَكُونُ لِي حَاجَةً (فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ) أَي: مُسْتَقْبَلَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، (فَأَوْذَى) مِنَ الْإِيْذَاءِ (النَّبِيِّ ﷺ) وَفِي

فَأَنْسَلَ مِنْ عِنْدِ رَجُلَيْهِ»^(١).

رواية النسائي فأكره أن أقوم فأمر بين يديه، (فَأَنْسَلَ) بالرفع عطفا على قوله فأكره أي فأمضي بتأن وتدرج (مِنْ عِنْدِ رَجُلَيْهِ) وفي رواية الطحاوي فأنسل أنسلأ وكذا في رواية البُخَارِيِّ السابقة.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنها إذا كانت المرأة لا تقطع الصلوة مع أن النفوس جبلت على الاشتغال بها فغيرها من الكلب والحمار وغيرهما كذلك، بل أولى، وقد أخرج مسلم وأبو داود عن القعني عن مالك عن زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصَلِّي فَلَا يَدْعَنَّ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِيدْرَاهُ مَا اسْتَطَاع فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»، وهو بعمومه يتناول بني آدم وغيرهم.

ثم إذا كان اضطجاع عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على السرير بينه ﷺ وبين القبلة لا يقطع صلاته ﷺ فالمرور أولى، على أن في الانسلال معنى المرور بين يديه، واختلف العلماء في ذلك فرأى القطع بالثلاثة قوم لحديث أبي ذر عند مسلم: يقطع الصلوة المرأة والحمار والكلب الأسود، وكذا حديث أبي داود ابن ماجه وفيه تقييد المرأة بالحائض، وَقَالَ أَحْمَدُ: يقطعها الكلب الأسود لنص الحديث وعدم المعارض وفي قلبي من المرأة والحمار شيء لوجود المعارض وهو صلاته ﷺ إلى أزواجه، ومن رأى القطع بها علل بأن الجميع في معنى الشيطان، أما الكلب فنص الحديث، وأما المرأة فمن جهة أنها تقبل في صورة شيطان وتدبر كذلك وإنها من حباله، وأما الحمار فلما جاء من اختصاص الشيطان في قصة نوح في السفينة، والأكثر على أنه لا يقطع الصلاة شيء.

واستدلوا بأحاديث: منها: ما أخرجه الطحاوي، عن سعيد بن المسيب بإسناد صحيح: أَنَّ عَلِيًّا وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ وَادْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ

(١) أطرافه 382، 383، 384، 508، 511، 512، 513، 515، 519، 997، 1209، 6276

- تحفة 15952، 15973، 17642، 17605.

فادرؤوهم عنكم ما استطعتم .

ومنها : ما أخرجه الطحاوي أيضًا ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أيضًا .
ومنها : ما أخرجه الطبراني من حديث عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا : لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ إِلَّا الْحَدَثُ .

ومنها : حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّذِي فِي الصَّحِيحِ فِي هَذَا الْبَابِ .

ومنها : ما أخرجه الطحاوي من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ يَفْرَشُ لِي حِيَالِ مِصْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَصَلِّي وَإِنِّي حَيَالَهُ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ نَحْوَهُ غَيْرَ أَنَّ لَفْظَهُ حِيَالِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَي : تَلْقَاءُ وَجْهِهِ .

ومنها : ما أخرجه الطحاوي أيضًا من حديث ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ فَرَّاشِي حِيَالِ مِصْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَبَّمَا وَقَعَ ثُوبُهُ عَلَيَّ وَهُوَ يَصَلِّي ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَلَفْظُهُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ وَأَنَا حَائِضٌ وَرَبَّمَا أَصَابَنِي ثُوبُهُ إِذَا سَجَدَ وَكَانَ يَصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ⁽¹⁾ ، وَحَمَلُوا الْقِطْعَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَغَيْرِهِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي خَوْفِ الْإِفْتِنَانِ بِالشَّغْلِ بِهَا ، وَمَالَ الطَّحَاوِي وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّ حَدِيثَ أَبِي ذَرٍّ وَمَنْ وَافَقَهُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ وَغَيْرِهَا .
وَتَعَقَّبَ : بِأَنَّ النِّسْخَ لَا يَصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا عَلِمَ التَّارِيخُ وَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ وَالتَّارِيخُ هَهُنَا لَمْ يَتَحَقَّقْ وَلَمْ يَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ .

وأجيب : بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَعْدَمَا رَوَى أَنَّ الْمُرُورَ يَقْطَعُ قَالَ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ فَلَوْ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ نَسْخُ ذَلِكَ لَمْ يَقْلُ بِمَا قَالَ مِنْ عَدَمِ الْقِطْعِ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ أَحَدُ رَوَاةِ الْقِطْعِ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ رَوَى سَمَّاكَ عَنْ عِكْرَمَةَ قِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْقِطْعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ وَالْحِمَارُ؟ فَقَالَ : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر : 10] فما يقطع هذا ولكن يكره .

(1) الخمرة بضم الخاء المعجمة حصير صغير يعمل من سعف النخل وينسج بالسيور والخيوط وهو على قدر ما يوضع عليه الوجه والأنف فإذا كبرت الخمرة عن ذلك تسمى حصيرًا .

515 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ سَأَلَ عَمَّهُ عَنِ الصَّلَاةِ، يَقْطَعُهَا شَيْءٌ فَقَالَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: «لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ فَيُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، وَإِنِّي لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشِ أَهْلِهِ»⁽¹⁾.

وَقَالَ الشافعي وغيره: إِنَّ المراد بالقطع هو قطع الخشوع ومواطأة القلب للسان في التلاوة لا قطع أصل الصلاة ويؤيد ذلك أن الصحابي راوي الحديث سأل عن الحكمة في التقييد بالأسود فأجيب بأنه شيطان وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم يفسد صلاته.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه الحنظلي وفي رواية حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَزَعَمَ أَبُو نَعِيمٍ أَنَّهُ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ الْكُوسِجِ وَقَالَ ابْنُ السَّكَنِ كُلُّ مَا فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ إِسْحَاقٍ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فَهُوَ ابْنُ رَاهُويَةَ وَقَالَ الْكَلَابَادِيُّ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ كِلَاهُمَا يَرْوِيَانِ عَنْ يَعْقُوبَ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن سعد بسكون العين، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية حَدَّثَنَا وفي أخرى أخبرنا (ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، وقد تقدم في باب: إِذَا لَمْ يَكُنْ الْإِسْلَامَ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

(أَنَّهُ سَأَلَ عَمَّهُ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابْنُ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ (عَنِ الصَّلَاةِ، يَقْطَعُهَا) أي: أَيْقَطْعُهَا (شَيْءٌ فَقَالَ) أي: ابن شِهَابٍ وفي رواية قَالَ فَقَالَ: (لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ) وهذا عام مخصوص بالأمر الثلاثة التي وقع النزاع فيها لأن القواطع في الصَّلَاةِ كثيرة مثل القول والفعل الكثير وغيرهما وما من عام إلا وقد خصص واللَّه بـكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ وَنَحْوُهُ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ مُسْتَدَلًّا عَلَى مَا قَالَهُ.

(أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ) واللَّه: (لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ فَيُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ) أي: فِي بَعْضِ اللَّيْلِ، (وَإِنِّي لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشِ أَهْلِهِ) متعلق بقوله:

(1) أطرافه 382، 383، 384، 508، 511، 512، 513، 514، 519، 997، 1209، 6276

106 - باب: إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ فِي الصَّلَاةِ

516 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً.....

فِيصَلِّي فَيَكُونُ صَلَاتُهُ ﷺ عَلَى الْفِرَاشِ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ فِرَاشِ أَهْلِهِ فَتَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ يَقُومُ وَلَا يَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ عَلَى الْفِرَاشِ، اسْتَدَلَّتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهَذَا وَكَذَا الْعُلَمَاءُ بَعْدَهَا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ، وَفِيهِ جَوَازُ صَلَاةِ الرَّجُلِ إِلَيْهَا وَكَرِهَهُ الْبَعْضُ لِغَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ لِخَوْفِ الْفِتْنَةِ بِهَا وَاشْتَغَالِ الْقَلْبِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مَنْزَهُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ فِي اللَّيْلِ وَالْبُيُوتِ يَوْمُئِذٍ لَيْسَتْ فِيهَا مَصَابِيحٌ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَفِيهِ جَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ.

106 - باب: إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ فِي الصَّلَاةِ

(باب) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا حَمَلَ) الْمُصَلِّي (جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ) لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَزَيْدٌ فِي رَوَايَةٍ (فِي الصَّلَاةِ) وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْبَايِنِ أَنَّ حَمْلَ الْمُصَلِّي الْجَارِيَةِ عَلَى الْعُنُقِ إِذَا كَانَ لَا يَضُرُّ صَلَاتَهُ فَلَا أَنْ لَا يَضُرُّ مَرُورَهَا أُولَى لِأَنَّ حَمْلَهَا أَشَدُّ مِنْ مَرُورِهَا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رَوَايَةٍ حَدَّثَنَا (مَالِكٌ) إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ، (عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ) بْنِ الْعَوَامِ، (عَنْ عَمْرِو ابْنِ سُلَيْمٍ) بَضْمُ السَّيْنِ (الزُّرْقِيِّ) بَضْمُ الزَّاي وَفَتْحُ الرَّاءِ وَبِالْقَافِ نِسْبَةٌ إِلَى زُرَيْقِ بْنِ عَامِرِ بْنِ زُرَيْقِ بْنِ عَبْدِ حَارِثَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَصَبِ بْنِ خَشْمِ بْنِ الْخَزْرَجِ الْأَنْصَارِيِّ، (عَنْ أَبِي قَتَادَةَ) الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعِ السَّلْمِيِّ (الْأَنْصَارِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ وَابْنُ إِسْحَاقَ اسْمُهُ النُّعْمَانُ قَالَ الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِي أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى عَلَيْهِ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ، وَرَجُلَانِ هَذَا الْإِسْنَادُ كُلُّهُمَا مَدَنِيَّوْنَ مَا خَلَا شَيْخَ الْبُخَارِيِّ، وَفِيهِ رَوَايَةُ التَّابِعِيِّ عَنْ التَّابِعِيِّ عَنْ الصَّحَابِيِّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مُتَنَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْأَدَبِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً) جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ وَلَفْظُ: حَامِلٌ

بُنْتُ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَأَبِي الْعَاصِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ

بالتنوين وأمامة بالنصب وهو المشهور ويروى بالإضافة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: 3] بالوجهين في القراءة فإن قيل قالت النحاة إذا كان اسم الفاعل للماضي وجبت بالإضافة فما وجه عمله؟ فالجواب أنه أريد به حكاية الحال الماضية كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطْرِ ذَرَأَيْهِ﴾ [الكهف: 18] فافهم، وأمامة بضم الهمزة وتخفيف الميم (بُنْتُ زَيْنَبُ) بالنصب أو بالجر على الاعتبارين في قوله حامل أمامة (بُنْتُ) وفي رواية: ابنة (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وهي أي: أمامة.

(وَأَبِي الْعَاصِ) اختلف في اسمه فقيل: مقسم بكسر الميم وفتح السن، وقيل: لقيط، وقيل: القاسم، وقيل: مهشم، وقيل: هشيم، وقيل: ياسر، وَقَالَ أبو عمر: الأكثر على أنه لقيط ويعرف بجرو البطحاء.

(ابْنُ رَبِيعَةَ) كذا رواه الجمهور عَنْ مالك منهم ابن نافع وعبد الله بن يوسف والقعنبي في رواية إسحاق عنه وابن وهب وابن بكير وابن القاسم وأيوب بن صالح، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مثل قول معن وأبي مصعب هو ابن الربيع بدون هاء التأنيث، وفي التمهيد رواه يحيى بهاء التأنيث، وتابعه الشافعي ومطرف وابن نافع والصواب ابن الربيع وكذا أصلحه ابن وضاح في رواية يحيى.

(ابْنُ عَبْدِ شَمْسٍ) وادّعى الأصيلي أنه ابن الربيع بن ربيعة فنسبه مالك إلى جدّه وردّه القاضي عياض والقرطبي وغيرهما لإطباق النسّابين على خلافه نعم قد نسبته مالك إلى جدّه في قوله ابن عبد شمس وإنما هو ابن عبد العزى بن عبد شمس أطبق على ذلك النسّابون أيضًا، ثم إن أبا العاص هو ابن أخت أم المؤمنين خديجة بنت خويلد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لأبيها وأُمّها هالة بنت خويلد وكان من رجال مكة المعدودين مالا وأمانة وتجارة زوّجه رسول الله ﷺ أكبر بناته زينب وهي بنت خالته خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سألته أن يزوجه بابنتها زينب وكان لا يخالفها وذلك قبل الوحي والإسلام فرق بينهما وقال ابن الأثير: إنما حرّم الله المسلمين على المشركين عام الحديبية سنة ست من الهجرة فولدت منه عليّا وكان رديفًا للمصطفى ﷺ يوم الفتح ومات قبل الاحتلام وأمامة التي حملها في الصلاة لشدة محبته لها وأهديت إليه قلادة من جذع فَقَالَ: لأدفعنها إلى أحبّ الناس إليّ فعلقها في عنقها وتزوجها عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بعد وفاة

فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا»⁽¹⁾.

فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بوصية منها فولدت منه مُحَمَّدًا ولما ضرب علي بالسيف أمر المغيرة بن نوفل أن يتزوجها ففعل وذلك أَنَّ معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان كتب إلى مروان أن يخطبها له وبذل له مائة ألف دينار فزوجها الحسن للمغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وماتت تحته، وقد كان أبو العاص مصافيا للمصطفى ﷺ وهو على شركه وألحت عليه قريش أن يطلق زينب فامتنع فشكر له ذلك ﷺ وأثنى عليه في مصاهرته فَقَالَ فِيهِ: «حَدَّثَنِي فَصَدَقَ لِي وَوَعَدَنِي فَوَفَانِي» وكان في غزوة بدر مع المشركين ووقع في الأسر، وَقَالَ ابن هشام: وكان الذي أسره خراشي بن الصمة أحد بنى حرام.

وَقَالَ ابن إسحاق عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لما بعث أهل مكة في فداء أسرائهم بعثت زينب بنت رسول الله ﷺ في فداء أبي العاص بمال وبقيت فيه قلادة كانت خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أدخلتها بها على أبي العاص حين بنى عليها، قالت: فلَمَّا رَأَاهَا رسول الله ﷺ رَقَّ لَهَا رَقَّةٌ شديدة وَقَالَ: «إِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تَطْلُقُوا لَهَا أَسِيرَهَا وَتَرُدُّوْا عَلَيْهَا الَّذِي لَهَا فافْعَلُوا» قالوا: نعم يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَطْلُقُوهُ وَرَدُّوا عَلَيْهَا الَّذِي لَهَا، وَقَالَ ابن إسحاق: وقد كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قد أخذ عليه وشرط أن يخلِّي زينب ويرسلها إليه فوفى أبو العاص بذلك ولحقت بأبيها أقام أبو العاص بمكة على كفره واستمرت زينب عند أبيها بالمدينة ثم آخر الأمر أسلم وخرج حتى قدم على رسول الله ﷺ، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَدَّ عَلَيْهِ رسول الله ﷺ بنته زينب على النكاح الأول لم يحدث شَيْئًا، قيل: وذلك كان بعد عامين، وقيل: بعد عام واحد، وقيل: بل بنكاح جديد سنة سبع ذكره المناوي في الفتوحات السَّجَانِيَّة، وسيجيء تحقيق الكلام في ذلك في موضعه إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا) أي: على عنقه وبهذا يطابق الحديث الترجمة فإن قيل من أين خصَّص الحمل بكونه على العنق ولفظ الحديث أعم من ذلك، فالجواب: أَنَّ الأحاديث يفسَّر بعضها بعضها وهذا الحديث له طرق أخرى، منها لمسلم من طريق بكير بن الأشج عَنْ عمرو بن سليم وصرَّح فيه على

(1) طرفه 5996 - تحفة 12124.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب جواز حمل الصبيان في الصلاة رقم (543).

عنقه، وكذا في رواية أبي داود وفي رواية له فصلّى رسول الله ﷺ وهي على عاتقه، وفي رواية لأحمد من طريق ابن جريج على رقبتة، ثم في رواية مسلم من طريق عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان والنسائي من طريق الزبيدي وأحمد من طريق ابن جريج وابن حبان من طريق أبي العُميس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك فقالوا إذا ركع وضعها، وفي رواية أبي داود من طريق المقبري عن عمرو بن سليم حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردّها في مكانها، وقد تكلم الناس في حكم هذا الحديث، فقال النووي: هذا يدلّ لمذهب الشافعيّ ومن وافقه أنّه يجوز حمل الصبيّ والصبية وغيرهما من الحيوانات في صلاة الفرض وصلاة النفل ويجوز للإمام والمنفرد والمأموم، انتهى.

وأما مذهب أبي حنيفة في هذا فما ذكره صاحب البدائع في بيان العمل الكثير الذي يفسد الصّلاة والقليل الذي لا يفسدها والكثير ما يحتاج فيه إلى استعمال اليدين والقليل ما لا يحتاج فيه إلى ذلك وذكر لهما صورا حتى قال: إذا أخذ قوساً ورمى فسدت صلاته وكذا لو حملت امرأة صبيها فأرضعته لوجود العمل الكثير وأما حمل الصبي بدون الإرضاع فلا يوجب الفساد ثم روى الحديث المذكور ثم قال وهذا الصنيع لم يكره منه ﷺ لأنّه كان محتاجا إلى ذلك لعدم من يحفظها ولبيانة الشرع بالفعل وهذا غير موجب فساد الصّلاة مثل هذا أيضاً في زماننا لا يكره لواحد منا لو فعل ذلك عند الحاجة أمّا بدون الحاجة فمكروه، انتهى.

وذكر أشهب عن مالك أنّ ذلك كان من رسول الله ﷺ في الصّلاة النافلة وإن مثل هذا الفعل غير جائز في الفريضة، وقال أبو عمر حسبك بتفسير مالك ومن الدليل على صحة ما قاله في ذلك أنّي لا أعلم خلافا أنّ مثل هذا العمل في الصّلاة مكروه، انتهى.

وقال القرطبي وهو تأويل بعيد فإن ظاهر الأحاديث أنّه كان في فريضة وسبقه إلى استبعاد ذلك المازري والقاضي عياض، وقال النووي هذا التأويل فاسد لأنّ قوله يؤم الناس صريح أو كالصريح في أنّه كان في الفريضة يريد به ما رواه سُفيان ابن عيينة بسنده إلى أبي قتادة الأنصاريّ رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ يؤم

الناس وأمامة بنت العاص وهي زينب ابنة رسول الله ﷺ على عاتقه، وقد وقع في رواية أبي داود عن أبي قتادة قَالَ بَيْنَا نَحْنُ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِلصَّلَاةِ فِي الظَّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ وَقَدْ دَعَاهُ بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلصَّلَاةِ إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا وَأَمَامَهُ عَلَى عَاتِقِهِ فَقَامَ فِي مَصَلَّاهُ وَقَمْنَا خَلْفَهُ فَكَبَّرَ فَكَبَّرْنَا وَهِيَ فِي مَكَانِهَا وَفِي كِتَابِ النِّسْبِ لِلزَّبِيرِ ابْنِ بَكَارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلِيمٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَتَبِعَهُ السَّهْلِيُّ وَوَهُمُ مِنْ عِزَاهُ لِلصَّحِيحِينَ، وَمَا أَجِيبُ بِهِ عَنْ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ كَانَ فِي النَّافِلَةِ الَّتِي قَبْلَ الْفَرَضِ فَمُدْفُوعٌ بِأَنَّ إِمَامَتَهُ بِالنَّاسِ فِي النَّافِلَةِ لَيْسَتْ بِمَعْهُودَةٍ، وبأنه ﷺ لم يكن ينتفل في المسجد بل في بيته قبل أن يخرج وإنما يخرج عند الإقامة، وَقَالَ النُّوْي: وَادَّعَى بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو وَلَعَلَّ هَذَا نَسْخٌ بِتَحْرِيمِ الْعَمَلِ وَالِاسْتِغْثَالِ فِي الصَّلَاةِ، وَرَدَّ هَذَا بِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا كَانَ قَدْ بَدَرَ عِنْدَ قُدُومِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْحَبْشَةِ وَأَنَّ قُدُومَ زَيْنَبٍ وَابْتِنَاهَا إِلَى الْمَدِينَةِ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ.

وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك كان للضرورة حي لم يجد من يكفيه أمرها، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ لِأَنَّهُ ﷺ لو تركت لبكت وشغلت سرّه في صلاته أكثر من شغله، وَقَالَ الْفَاكِهَانِيُّ كَانَ السَّرُّ فِي حَمَلِهِ أَمَامَةً فِي الصَّلَاةِ دَفْعًا لِمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَأْلَفُهُ مِنْ كِرَاهِيَةِ الْبَنَاتِ وَحَمَلِهِنَّ وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ حَتَّى فِي الصَّلَاةِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي رَدِّعِهِمُ وَالْبَيَانِ بِالْفِعْلِ قَدْ يَكُونُ أَقْوَى مِنَ الْقَوْلِ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ عَنْ الْقَاضِي عِيَاضٍ أَنَّهُ كَانَ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ لَكُونُهُ كَانَ مَعْصُومًا مِنْ أَنْ تَبُولَ وَهُوَ حَامِلُهَا، وَرَدَّ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَحَمَلَ أَكْثَرَ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ مَتَوَالٍ لَوْجُودِ الطَّمَأْنِينَةِ فِي أَرْكَانِ صَلَاتِهِ، وَقَالَ النُّوْيِ ادَّعَى بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَبَعْضُهُمْ أَنَّهُ مِنَ الْخِصَائِصِ وَبَعْضُهُمْ أَنَّهُ كَانَ لِضَرُورَةٍ وَكُلُّ ذَلِكَ دَعَاوَى بِاطْلَةِ مَرْدُودَةٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا وَلَا ضَرُورَةَ إِلَيْهَا بَلِ الْحَدِيثُ صَحِيحٌ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ ذَلِكَ وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَخَالِفُ قَوَاعِدَ الشَّرْعِ لِأَنَّ الْأَدْمِي طَاهِرٌ وَمَا فِي جَوْفِهِ مَعْفُوفٌ عَنْهُ لَكُونُهُ فِي مَعْدَنِهِ وَثِيَابُ الْأَطْفَالِ وَأَجْسَادُهُمْ مَحْمُولَةٌ عَلَى الطَّهَارَةِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ النِّجَاسَةُ وَدَلَائِلُ الشَّرْعِ مَتَظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي الصَّلَاةِ لَا تَبْطُلُهَا إِذَا قُلْتُ أَوْ تَفَرَّقَتْ وَإِنَّمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، انْتَهَى.

وقد قَالَ بعض أهل العلم : إنّ فاعلاً لو فعل مثل هذا لم أر عليه إعادة الصلاة من أجل هذا الحديث وإن كنت لا أحبّ لأحد فعله ، وقد كان أحمد بن حنبل يجيز هذا ، قَالَ الأثرم سئل أحمد يأخذ الرجل ولده وهو يصلي قَالَ نعم واحتجّ بحديث أبي قتادة ، وَقَالَ الخطابي يشبه أن يكون هذا الصنيع من رسول الله ﷺ لا عَنْ قصد وتعمد له في الصلاة وإنما الصبغة لطول ما ألفته وأنست بقربه واعتادت بملاسته في غير الصلاة وكان النَّبِيُّ ﷺ أرحم الناس بالذرية إذا كانت تتعلق به ﷺ لا يدفعها عَنْ نفسه ولا يبعدها فإذا أراد أن يسجد وهي على عاتقه وضعها بأن يحفظها أو يرسلها إلى الأرض حتى يفرغ من سجوده فإذا أراد القيام وقد عادت الصبغة إلى مثل الحالة الأولى لم يدفعها ولم يمنعها حتى إذا قام بقيت محمولة معه قَالَ هذا عندي وجه الحديث ولا يكاد يتوهم عليه ﷺ أنه كان يتعمد لحملها ووضعها وإمسакها في الصلاة تارة بعد أخرى لأنّ العمل في ذلك قد يكثر فيتكرر والمصلي يشغل بذلك عَنْ صلاته وإذا كان علم الخميصة يشغله عَنْ صلاته حتى استبدل بها الأنبجانية فكيف لا يشغل عنها بما هذا صفتة من الأمر.

وَقَالَ النووي بعدما نقل ملخص كلام الخطابي : هذا باطل ودعوى مجردة مما يردّ عليه قوله في صحيح مسلم فإذا قام حملها وقوله فإذا رفع من السجود أعادها وقوله في غير رواية مسلم خرج علينا حاملاً أمامة فصلّى وذكر الحديث ، وأمّا قضية الخميصة فلأنها تشغل القلب بلا فائدة وحمل أمامة لا نسلم أنّه يشغل القلب وأن شغله يترتب عليه فوائد وبيان قواعد مما ذكر وغيره فاحتمل ذلك الشغل بهذه الفوائد بخلاف الخميصة ، فالصواب الذي لا معدل عنه أنّ الحديث كان لبيان الجواز والتنبيه على هذه الفوائد فهو جائز لنا وشرع مستمر للمسلمين إلى يوم الدين انتهى ، ولردّ كلام الخطابي وجه آخر أصرح مما ذكره النووي وهو قوله في رواية أبي داود ثم أخذها فردّها في مكانها وفي رواية أحمد من طريق ابن جريج وإذا قام حملها فوضعها على رقبتة.

ومن فوائد الحديث أيضاً : جواز إدخال الصبيان المساجد ، ومنها أنّ لمس الصغار الصبايا لا ينقض الوضوء ، ويحتمل أن يفرق بين ذوات المحارم وغيرهن وهذا على قاعدة الشافعية ومنها صحة صلاة من حمل آدمياً وكذا من حمل حيواناً طاهراً ، وللشافعية تفصيل بين المستحجر وغيره ، وقد يجاب عَنْ هذه القصة :

107 - باب: إِذَا صَلَّى إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ

- 517 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، قَالَتْ: «كَانَ فِرَاشِي حِيَالِ مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ، فَرُبَّمَا وَقَعَ ثَوْبُهُ عَلَيَّ وَأَنَا عَلَى فِرَاشِي»⁽¹⁾.
- 518 - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سُلَيْمَانُ،

بأنها واقعة حال فيحتمل أن تكون أمانة حينئذ قد غسلت كما يحتمل أنه ﷺ يمسحها بحائل، ومنها تواضعه ﷺ وشفقته على الأطفال وإكرامه لهم جبراً لهم ولوالديهم، والله أعلم.

107 - باب: إِذَا صَلَّى إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ

- (باب) بالتونين (إِذَا صَلَّى) الرَّجُلُ (إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ) صَحَّت صَلَاتُهُ وَهَلْ تَكَرَّرَ أَوْ لَا وَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ.
- (حَدَّثَنَا عَمْرُو) بِالْوَاوِ (ابْنُ زُرَّارَةَ) بضم الزاي ثم بالراء المكرونة وقد تقدم في باب: قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلِّي والسترة، (قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ) بضم الهاء مصغراً هو ابن بسر بضم الموحدة وسكون المهملة الواسطي مات ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومائة، (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) بفتح الشين المعجمة أبي إسحاق سليمان بن أبي سليمان فيروز الكوفي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ) بتشديد الدال (ابْنِ الْهَادِ) أسامة الكوفي، (قَالَ: أَخْبَرْتَنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ) إحدى زوجات النَّبِيِّ ﷺ (قَالَتْ: كَانَ فِرَاشِي) الذي أنام عليه (حِيَالِ) بكسر المهملة وفتح المثناة التحتية الخفيفة أي: بجانب (مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ)، فَرُبَّمَا وَقَعَ ثَوْبُهُ عَلَيَّ إِذَا صَلَّى (وَأَنَا عَلَى فِرَاشِي) أي: وأنا حائض كما وقع في رواية أبي ذرٍّ وبهذا يطابق الحديث الترجمة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) بضم النون مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زِيَادٍ) العبدى مولا هم البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) أَبُو إِسْحَاق (سُلَيْمَانُ)

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ، تَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ نَائِمَةً، فَإِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي ثَوْبُهُ وَأَنَا حَائِضٌ» وَزَادَ مُسَدَّدٌ، عَنْ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، وَأَنَا حَائِضٌ⁽¹⁾.

108 - باب: هَلْ يَغْمِرُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عِنْدَ السُّجُودِ لِكَيْ يَسْجُدَ؟

519 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ:

ابن فيروز التابعي وسقط سليمان عند الأصيلي وابن عساكر، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ شَدَّادٍ) بن أسامة بن الهاد، (قَالَ: سَمِعْتُ) خالتي (مَيْمُونَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (تَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ نَائِمَةً، فَإِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي ثَوْبُهُ» وفي رواية: أصابني ثيابه، وفي أخرى: أصابني ثيابه (وَأَنَا حَائِضٌ) وفي رواية سقط قوله: وأنا حائض كما في رواية كريمة بعد قوله: أصابني ثوبه زاد مسدد عن خالد عن الشيباني وأنا حائض.

وعن الفراء: يقال حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً فهي حائض وحائضة، وفي اللغة لم يفرق بينهما غير أن الأصل فيه التأنيث ولكن لخصوصية النساء به وعدم الالتباس تركت التاء، وهذا الإسناد بعينه قد مرّ في باب: مباشرة الحائض في أوائل كتاب الحيض.

108 - باب: هَلْ يَغْمِرُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عِنْدَ السُّجُودِ لِكَيْ يَسْجُدَ؟

(باب) بالتنوين (هَلْ يَغْمِرُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عِنْدَ السُّجُودِ لِكَيْ يَسْجُدَ؟) يعني نعم إذا غمزها فلا شيء يترتب عليها من فساد الصلاة.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين فيهما هو الفلاس الباهلي وقد تقدم في باب الرجل يوضي صاحبه (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) القطان، (قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير العمري، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ) هو ابن مُحَمَّد بن أَبِي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ) في جواب من قَالَ: يقطع الصلاة المرأة والحصار والكلب.

بِسْمَا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ «لَقَدْ رَأَيْتَنِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ عَمَزَ رِجْلِي، فَقَبَضْتُهُمَا»⁽¹⁾.

109 - باب: الْمَرْأَةُ تَطْرُحُ عَنِ الْمُصَلِّي شَيْئًا مِنَ الْأَذَى

520 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ السُّورِمَارِيُّ،

(بِسْمَا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ) وكلمة ما نكرة مميزة لفاعل بئس والجملة بعده صفة له والمخصوص بالذم محذوف تقديره عدلكم أي: تسويتكم بما ذكر.

(لَقَدْ) أي: والله لقد (رَأَيْتَنِي) أي: أبصرت نفسي (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ عَمَزَ رِجْلِي) بيده قَالَ الجوهري غمرت الشيء بيدي وغمرته بعيني قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَرَأُوا بِهِمْ يَتَغَمَّزُونَ﴾ [المطففين: 30] والمراد ههنا الغمز باليد، (فَقَبَضْتُهُمَا) وفي رواية للبخاري فإذا سجد غمزني فقبضت برجلي وإذا قام بسطتها وفي رواية للطحاوي فإذا سجد غمزني فرفعتها فقبضتهما فإذا قام مددتهما، وفي رواية: غمزها برجله فَقَالَ تنحي، وفي رواية لأبي داود فإذا أراد أن يسجد ضرب برجلي فقبضتهما فسجد، وفي رواية له فإذا أراد أن يسجد غمز برجلي فضممتهما إلي ثم سجد ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وَبَيْنَ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ صَحَّةُ الصَّلَاةِ وَلَوْ أَصَابَهَا بَعْضُ جَسَدِ الْمَرْأَةِ، وَبَيْنَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ صَحَّتْهَا وَلَوْ أَصَابَهَا بَعْضُ ثِيَابِهَا.

109 - باب: الْمَرْأَةُ تَطْرُحُ عَنِ الْمُصَلِّي شَيْئًا مِنَ الْأَذَى

(باب) بالتنوين (الْمَرْأَةُ تَطْرُحُ عَنِ الْمُصَلِّي شَيْئًا مِنَ الْأَذَى) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: هذه الترجمة قريبة من التراجم التي قبلها وذلك أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا تَنَاوَلَتْ مَا عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي فَإِنَّهَا تَقْصِدُ إِلَى أَخْذِهِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ أَمَكْنَهَا تَنَاوَلَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَعْنَى أَشَدَّ مِنْ مَرُورِهَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَيْسَ دُونَهُ.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ السُّورِمَارِيُّ) بكسر السين المهملة وفتحها وسكون الراء الأولى نسبة إلى سرمار قرية، من قرى بخارى، وهو الذي يضرب بشجاعته المثل قتل ألفاً من الترك ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين وهو من صغار شيوخ

(1) أطرافه 382، 383، 384، 508، 511، 512، 513، 514، 515، 997، 1209، 6276

قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي عِنْدَ الْكَعْبَةِ وَجَمْعُ قُرَيْشٍ فِي مَجَالِسِهِمْ، إِذْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَلَا تَنْظُرُونَ إِلَى هَذَا الْمُرَائِي أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى جَزُورِ آلِ فُلَانٍ، فَيَعْبُدُ إِلَى فَرْثِهَا وَدَمِهَا وَسَلَاهَا، فَيَجِيءُ بِهِ، ثُمَّ يُمِهُلُهُ حَتَّى إِذَا سَجَدَ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، فَانْبَعَثَ أَشْقَاهُمْ،

البخاري وقد شاركه في الرواية عن شيخه عبيد الله بن موسى، وفي رواية: السورماري بضم السين المهملة وسكون الواو وفتح الراء ثم ميم وراء بينهما ألف، وفي رواية أخرى سقطت النسبة.

(قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى) بن باذام الكوفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) بن يونس أبي إسحاق السبيعي، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمر بن عبد الله وهذا الحديث لا يروى إلا بإسناده.

(عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ) الكوفي الأزدي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود رضي الله عنه (قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي عِنْدَ الْكَعْبَةِ وَجَمْعُ قُرَيْشٍ) وفي رواية وجمع قريش بالإضافة.

(فِي مَجَالِسِهِمْ) أي: جالسون فيها (إِذْ قَالَ) جواب بينما ياذ.

(قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَلَا تَنْظُرُونَ إِلَى هَذَا الْمُرَائِي) من الرياء أي: يتعبد في الملاء دون الخلوة.

(أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى جَزُورِ) وهو من الإبل يقع على الذكر والأنثى لكن لفظه مؤنث ومعناه المنحور.

(آلِ فُلَانٍ) قال الحافظ العسقلاني لم أقف على تعيينهم لكن يشبه أن يكونوا آل أبي معيط لمبادرة عقبة بن أبي معيط إلى إحضار ما طلبوه منه (فَيَعْبُدُ) بكسر الميم ورفع الدال عطفا على قوله يقوم وفي بعض النسخ بالنصب جواب بالاستفهام أي: يقصد (إِلَى فَرْثِهَا وَدَمِهَا وَسَلَاهَا) بفتح السين المهملة والقصر وعاء الجنين.

(فَيَجِيءُ بِهِ، ثُمَّ يُمِهُلُهُ حَتَّى إِذَا سَجَدَ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، فَانْبَعَثَ) أي: انتهض (أَشْقَاهُمْ) أي: أشقى القوم وهو عقبة بن أبي معيط فجاء به.

فَلَمَّا سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ؟ وَثَبَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، فَضَحِكُوا حَتَّى مَالَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ مِنَ الضَّحِكِ، فَاَنْطَلَقَ مُنْطَلِقٌ إِلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ - وَهِيَ جُوزِيرَةٌ -، فَأَقْبَلَتْ تَسْعَى وَثَبَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا حَتَّى أَلْقَتْهُ عَنْهُ، وَأَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَسْبُحُهُمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ»، ثُمَّ سَمَى: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِعَمْرُو بْنِ هِشَامٍ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ، وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ وَعُمَارَةَ ابْنَ الْوَلِيدِ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَعى يَوْمَ بَدْرٍ، ثُمَّ سُجُّوا

(فَلَمَّا سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ؟ وَثَبَتَ النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه (سَاجِدًا، فَضَحِكُوا حَتَّى مَالَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ) وفي رواية على بعض، (فَاَنْطَلَقَ مُنْطَلِقٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (إِلَى فَاطِمَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(وَهِيَ) يَوْمُئِذٍ (جُوزِيرَةٌ) أَي: صَغِيرَةٌ السِّنِّ تَصْغِيرٌ جَارِيَةٌ.

(فَأَقْبَلَتْ تَسْعَى وَثَبَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا حَتَّى أَلْقَتْهُ) أَي: الَّذِي وَضَعُوهُ (عَنْهُ، وَأَقْبَلَتْ) فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (عَلَيْهِمْ تَسْبُحُهُمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية الْأَصِيلِيُّ النَّبِيَّ (ﷺ) الصَّلَاةَ قَالَ: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ) قَالَهَا ثَلَاثًا أَي: أَهْلَكَ كَقَارِهِمْ وَأَهْلَكَ قُرَيْشًا الْكَفَّارَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَوْ عَلَى حَذْفِ الصِّفَةِ.

(ثُمَّ سَمَى) ﷺ فَقَالَ: (اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِعَمْرُو بْنِ هِشَامٍ) وهو أَبُو جَهْلٍ فِرْعَوْنِ زَمَانِهِ، (وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ) وَأَخِيهِ (وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ، وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ وَعُمَارَةَ بْنَ الْوَلِيدِ).

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَعى يَوْمَ بَدْرٍ) أَي: إِلَّا عُمَارَةَ بْنَ الْوَلِيدِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقْتُلْ بِبَدْرٍ بَلْ ذَكَرَ أَصْحَابُ الْمَغَازِي كَابْنَ إِسْحَاقَ وَغَيْرَهُ أَنَّهُ مَاتَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ وَلَهُ قِصَّةٌ مَعَ النِّجَاشِيِّ إِذْ تَعَرَّضَ لَامْرَأَتِهِ فَأَمَرَ النِّجَاشِي سَاحِرًا فَنَفَخَ فِي إِحْلِيلِهِ مِنْ سِحْرِهِ عَقُوبَةً لَهُ فَتَوَحَّشَ وَصَارَ مَعَ الْحَيَوَانَاتِ وَالْبَهَائِمِ إِلَى أَنْ مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَرْضِ الْحَبَشَةِ.

(ثُمَّ سُجُّوا) على البناء للمفعول أَي: جَرُّوا مَا عَدَا عُمَارَةَ.

إِلَى الْقَلِيبِ، قَلِيبٍ بَذْرٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأُتْبِعَ أَصْحَابُ الْقَلِيبِ لَعْنَةً»⁽¹⁾.

(إِلَى الْقَلِيبِ) وهي البئر التي لم تُطو.

(قَلِيبٍ بَذْرٍ) بالجرّ بدل من القليب.

(ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية الأصيلي النَّبِيُّ ﷺ: (وَأُتْبِعَ) بضم الهمزة على البناء للمفعول.

(أَصْحَابُ الْقَلِيبِ لَعْنَةً) برفع الأصحاب على أنه نائب عن الفاعل ونصب لغته على أنه مفعوله الثاني وهذا إخبار من الرسول ﷺ بأنّ الله أتبعهم اللعنة أي كما أنهم في الدنيا مقتولون مطرودون عن رحمة الله في الآخرة، وفي رواية: وأتبع بلفظ الأمر عطفًا على قوله: عليك بقريش فيكون حينئذ أصحاب منصوبًا، أي: اللهم أهلكهم في الدنيا واجعلهم مطرودين في الآخرة، ويستفاد منه الدعاء على الكافرين إذا آذوا المؤمنين وكان هؤلاء ممن لا يرجى دخولهم في الإسلام ولذلك دعا عليهم رسول الله ﷺ وأجاب الله دعوته فيهم ونزل فيهم قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: 95]، وأما الذي رجا منهم رجوعهم عن الكفر فإنما دعا لهم بالهدى والتوبة والرحمة والدخول في الإسلام، وسائر مباحث الحديث مع تصحيح المقتولين والقاتلين فقد تقدم في باب إذا ألقى على ظهر المصلي قذر في كتاب الطهارة قبل الغسل بقليل، فإن قيل: إن الراوي لم يحفظ اسم السابغ ثمة يعني عمارة فكيف ذكره هنا.

فالجواب: أنه تذكر عند روايته الحديث في معرض هذه الترجمة ثم نسي أو نسي ثم تذكر، والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

9 - كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ⁽¹⁾

1 - باب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا

9 - كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

(كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ) لَمَّا فَرَّغَ عَنِ بَيَانِ الطَّهَارَةِ بِأَنْوَاعِهَا الَّتِي هِيَ شَرْطُ الصَّلَاةِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الصَّلَاةِ بِأَنْوَاعِهَا الَّتِي هِيَ الْمَشْرُوتَةُ وَالشَّرْطُ مَقْدَمٌ عَلَى الْمَشْرُوتِ وَقَدَّمَهَا عَلَى الصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرِهِمَا لَمَّا أَنَّهَا تَالِيَةُ الْإِيمَانِ وَثَانِيَتُهُ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَلَشِدَّةِ الْاِحْتِجَاجِ إِلَى تَعَلُّمِهَا لِكثْرَةِ وَقُوعِهَا وَدَوْرَانِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَالصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ تَحْرِيكُ الصُّلُوبِ وَهِيَ الْعِظْمَانُ النَّاتِئَانِ عِنْدَ الْعَجِيزَةِ وَقِيلَ هِيَ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَوَّلِ تَكُونُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَغْيِرَةِ شَرَعًا الْمَقْرَرَةِ لُغَةً وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الثَّانِي تَكُونُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَنْقُولَةِ وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَرْكَانِ الْمَعْلُومَةِ وَالْأَفْعَالِ الْمَخْصُوصَةِ، وَالْمَوَاقِيتُ جَمْعُ مِيقَاتٍ، وَأَصْلُهُ عَلَى وَزْنِ مِفْعَالٍ مِنْ وَقَّتَ الشَّيْءُ يَقْتَهُ إِذَا بَيَّنَّ حَدَّهُ، وَكَذَا وَقَّتَهُ بَوَقَّتَهُ ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ، فَأُطْلِقَ عَلَى الْمَكَانِ فِي الْحَجِّ أَيْضًا وَالتَّوْقِيتُ أَنْ يُجْعَلَ لِلشَّيْءِ وَقْتُ يَخْتَصُّ بِهِ وَهُوَ بَيَانُ مِقْدَارِ الْمَدَّةِ وَكَذَلِكَ التَّأْقِيتُ وَقَالَ السِّفَاكْسِيُّ: الْمِيقَاتُ هُوَ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ لِلْفِعْلِ وَالْمَوْضِعِ. وَفِي الْمُنْتَهَى: كُلُّ مَا جُعِلَ لَهُ حِينٌ وَغَايَةٌ فَهُوَ مُوقْتُ، وَوَقَّتَهُ لِيَوْمٍ كَذَا أَيْ: أَجَلُهُ وَفِي الْمَحْكَمِ وَقْتُ مَوْقُوتٍ وَمَوْقْتُ أَيْ: مُحَدَّدٌ.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ ذِكْرِ الْبِسْمَلَةِ بَعْدَ ذِكْرِ اسْمِ السُّورَةِ فِي التَّنْزِيلِ الْجَلِيلِ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِأَبْوابِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا وَفِي بَعْضِهَا مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ بَابٍ.

1 - باب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا

(بَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا) قَدْ جَرَى رِسْمُهُمْ أَنْ يَذْكُرُوا الْأَبْوَابَ

(1) اختلفت نسخ البخاري في ذكر عنوان الكتاب والباب كما يظهر من نسخ الحاشية، والأوجه =

والفصول بعد لفظ الكتاب فإنه يشملها.

عندي: كتاب مواقيت الصلاة وفضلها باب مواقيت الصلاة والضمير في فضلها راجع إلى الصلاة، فالكتاب مشتمل على بيان مواقيت الصلاة وعلى فضائل الصلاة، وعلى هذا فلا يحتاج إلى توجيه في بيان المناسبة بين الأبواب والكتاب، ثم قوله: باب مواقيت الصلاة بعد ذكر كتاب المواقيت لا تكرر فيه فإن المقصود بالباب عندي بيان مبدأ المواقيت كما هو دأب المصنف فإنه يشير في أوائل أكثر الكتب إلى مبدأ هذا الحكم نصاً أو إشارة كما لا يخفى على من أمعن النظر في تراجم البخاري، وعلى هذا يكون باب المواقيت متضمناً لأمرين: منه بيان الفضل فقط، فيكون قوله وفضلها عطفًا تفسيريًا، وبيان الفضل ظاهر من الحديث، فإن جبرائيل عليه السلام نزل لتعليمهما عشر مرات في اليومين، وهذا لغاية الاهتمام بذلك، وقال شيخ المشايخ في التراجم إنما عقبه باب مواقيت الصلاة لأن المراد بكتاب المواقيت كتابها مطلقاً، وبيابها المواقيت من حيث إنها شرعت بالوحي أم بالاجتهاد؟ وأدرج المصنف في كتاب مواقيت الصلاة أبواباً دالة على فضائل الصلاة اهـ. فأشار شيخ المشايخ إلى أنها ذكرت استطراداً وتبعاً. ثم يشكل على تقسيم أوقات الصلاة عدم التوازن والتناسب فيها، فإن الوقت فارغ من الصباح إلى الظهر ثم تتوالى الصلوات إلى ثلث الليل ثم لا صلاة إلى الصباح طول الليل، وتكلموا على الحكم في ذلك بوجوه كثيرة، ولا ريب في أن حكم الله تبارك وتعالى في أحكامه وتنويعها كثيرة لا تدرکہا القوة البشرية وإنما تكلموا عليها حسبما بلغت إليها فراستهم وارتقت إليها قوتهم الفكرية، وتكلم على حكم قسمة المواقيت مشايخ عديدة، منهم الرازي في التفسير الكبير، وشارح المنهاج والشيخ التهانوي قدس سره في المصالح العقلية، والأوجه عند ذلك المبتهلى بالسيئات المعترف بالتقصيرات: إن الله عز وجل لم يخلقنا إلا للعبادة فقط، كما حصره في قوله عز اسمه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: 56] وكان حق ذلك صرف الأوقات كلها في العبادات، وأهمها الصلاة كالملائكة فإن منهم القائمين والراكمين والساجدين إلى يوم القيامة لا سيما إذ كان الأجر منه عز اسمه يصل إلينا في كل ساعة ونفس، في صورة النفس والصحة والسمع والرؤية وقوة البطش والمشى وغير ذلك من الأيادي المتوالية في كل ساعة.

فقد صدق عز اسمه: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [النحل: 18] ولا مرأى في أن عد منافع نعمة واحدة أيضاً من نعمه تعالى خارج عن الطاقة البشرية فكان حق ذلك أن نقوم في الطاعة في كل ساعة من ليل ونهار لكن أرحم الراحمين لما رأى عجزنا واحتياجنا إلى المنام والمعاش وغير ذلك من الحوائج من علينا بتقسيم الملوك فجعل من كل واحد منهما نصفاً لحق العبادة: ونصفاً لنا لحوائجنا، فإن الحوائج تختلف فإن بعضها يختص بالليل، وبعضها يختص بالنهار ولذا لم يوجب في النصف من كل منهما صلاة وأوجب في النصف الآخر من كل منهما صلوات، وكان حق ذلك أن يصرف هذا النصف بتمامه في الصلوات، ولذا قال أهل الأصول: إن العزيمة في كل صلاة أن تؤدي في تمام الوقت، فكان ينبغي أن تؤدي كل صلاة من أول وقتها إلى آخر وقتها لكن أرحم الراحمين من علينا مرة أخرى إذ قبل من جميع الأوقات عدة ركعات =

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103] وَقَتُّهُ عَلَيْهِمْ».

(وَقَوْلِهِ) بالجرّ عطفًا على مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، وفي رواية وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (أي: وَقَتُّهُ عَلَيْهِمْ) بتشديد

تؤدى في وقت يسير إلا أن الطباع لما كانت على أحوال مختلفة فبعضها متقاصرة متكاسلة في أداء ما يطلب منها وبعضها مستعدة مجتهدة يعدون صرف جميع أوقاتها في أداء ما أَرْضَى مالِكهم غاية سعادتهم ومنتهى مَأْمُولهم، فرض الله عز اسمه ركعات عديدة رعاية للأولين ومَنَّا عليهم وشرع للآخرين النوافل المخصوصة في أوقاتهم الخاصة تكميلًا لما انتقص من أوقاته عز اسمه، فشرع بمقابلة الظهر الضحى، وبمقابلة العصر الإشراق، كما يومئ إليه حديث علي رضي الله عنه في الشمائل إذ قال: إذا كانت الشمس من ههنا كهيئتها من ههنا عند العصر صلى ركعتين، وإذا كانت الشمس من ههنا كهيئتها من ههنا عند الظهر صلى أربعًا، الحديث، وبمقابل العشاءين التهجد في آخر الليل، ومن رحمته الواسعة أن الصحيفة إذا كانت في طرفيها عبادة يكفر بفضلها ما بينهما كما دلت عليه النصوص الكثيرة من الآيات والأحاديث قال عز اسمه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَى النِّهَارِ وَرُكْعًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّكَ لَمُسْتَبَدِّقٌ بِذِهِنَّ الْبُيُوتَاتِ﴾ [هود: 114] وفي الدر برواية أحمد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ فيما يذكر عن ربه تبارك وتعالى: اذكرني بعد العصر وبعد الفجر ساعة أكفك فيما بينهما. «فضائل الذكر» حتى ورد عن ابن عباس مرفوعًا: «افتحوا على صبيانكم أول كلمة بلا إله إلا الله ثم عاش ألف سنة لم يسأل عن ذنب واحد» وذكر ابن الجوزي إياه في الموضوعات متعقب كما في فضائل الذكر اللآلي وغيره، قال ابن عابدين في بيان كراهة السمر بعد العشاء: والمعنى فيه أن يكون اختتام الصحيفة بالعبادة كما جعل ابتدائها بها ليمحى ما بينهما من الزلات، ولذا كره الكلام قبل صلاة الفجر، وتمامه في الإمداد انتهى.

ولذلك ندب عندي التعجل في الظهر والتأخير في العصر ليكونا في طرفي الوقت الذي هو حقه تعالى، وأيضًا منتظر الصلاة يكون في حكم الصلاة فلا تنظار الصلاة الأخرى يعد مصليًا في سائر وقته عز اسمه ولأجل ذلك ندب عندي تعجيل المغرب وتأخير العشاء ولولا ضعف الضعيف وسقمه لأخره إلى شطر الليل ليحصى جميع وقته تعالى، ومن ههنا يظهر معنى قوله ﷺ: «اعتموا بهذه الصلاة فإنكم فضلتم بها على سائر الأمم» فإن ظاهر كونها صلاة لنا أن نبادر بها تنويها بشأنها ونأتي بها في أول أوقاتها اهتمامًا بها لكن النبي ﷺ جعل كونها صلاة لنا علة لتأخيرها، فهذا لا يستقيم إلا بالنظر الدقيق على ما قلنا من أن الأصل فيه كان أدائها في آخر وقتها لتقع في آخر النصف من حقه عز اسمه، فمقتضى الاهتمام بها أن تؤدى في أصل وقتها وهو آخر الوقت المباح، ولهذه الوجوه العديدة قلت: أولًا إن هذه الحكمة أولى عندي من الأقوال الأخر التي ذكرت في ذلك لأنه يظهر من ذلك معنة الروايات الأخر وتطابقه الأصول، ويظهر منه وجه تعجيل الظهر والمغرب وتأخير العصر والعشاء وغير ذلك من المعاني اللطيفة التي تظهر عند التأمل في الروايات.

521 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ ابْنَ شُعْبَةَ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا وَهُوَ بِالْعِرَاقِ،

القاف، واستشكله السفاقي بأن المعروف في اللغة التخفيف، وأجيب بأنهما جاء في اللغة كما في المحكم وكأنه لم يطلع عليه وفي رواية مؤقتًا وقته عليهم بزيادة لفظ مؤقتًا أي: فرضًا محدودًا بأوقات لا يجوز إخراجها عن أوقاتها.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميمين واللام القعني.

(قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ) ابن مروان أمير المؤمنين أحد الخلفاء الراشدين (أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا) وفي رواية المؤلف في بدء الخلق آخر العصر شيئًا، وفي تنكير يومًا دلالة على أنه فعل ذلك يومًا ما لا أن ذلك عادة له وسجية كما كانت ملوك بني أمية تفعل لا سيما العصر فقد كان الوليد بن عتبة يؤخرها في زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ينكر عليه.

وَقَالَ عطاء آخر الوليد مرة الجمعة حتى أمسى وكذا كان الحجاج يفعل، وأما عمر بن عبد العزيز فإنه أخرها عن الوقت المستحب المرغوب فيه لا عن الوقت ولا يعتقد ذلك فيه لجلالته، وأما إنكار عروة عليه فإنما هو لتركة الوقت الفاضل الذي صلى فيه جبريل عَلَيْهِ السَّلَام، وَقَالَ ابن عبد البر: المراد أنه أخرها حتى خرج الوقت المستحب لا أنه أخرها حتى غربت الشمس، وما رواه الطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فَبِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: دعا المؤذن لصلاة العصر فأمسى عمر بن عبد العزيز قبل أن يصلّيها فحملوه على أنه قارب المساء لا أنه دخل فيه، وقد جَوَّز جمهور العلماء التأخير ما لم يخرج الوقت.

(فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) ابن العوام، (فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ) الصحابي (أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا وَهُوَ بِالْعِرَاقِ) جملة اسمية وقعت حالا عن المغيرة وأراد بالعراق عراق العرب وهو من عبّادان إلى الموصل طولاً ومن القادسية إلى حلوان عرضاً، وفي الموطأ من رواية أبي خليفة عن القعني وغيره وهو بالكوفة وكذا فوجه الإسماعيلي والكوفة من جملة عراق العرب، وكان المغيرة بن شعبة

فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

إِذَا ذَاكَ أَمِيرَ عَلَى الْكُوفَةِ مِنْ قَبْلِ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ.

(فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ) عَقِبَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ ثَعْلَبَةَ الْخَزْرَجِيُّ الْبَدْرِيُّ (الْأَنْصَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ: مَا هَذَا) أَيِ: التَّأخِيرُ (يَا مُغِيرَةُ أَلَيْسَ) وَقَعَتِ الرَّوَايَةُ بِكَذَا وَكَانَ مُقْتَضَى ظَاهِرِ الْكَلَامِ أَلَسْتُ بِالْمَخَاطَبِ لَكِنْ أُرِيدُ إِدْخَالَ كَلِمَةٍ لَيْسَ عَلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ مَخْبَرًا عَنْهُ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي أَسْنَدَ فَعَلَهَا إِلَى الْمَخَاطَبِ. وَقَالَ الْقَشِيرِيُّ قَالَ بَعْضُ فَضَلَاءِ الْأَدَبِ كَذَا الرَّوَايَةُ وَهِيَ جَائِزَةٌ إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ أَلَسْتُ أَنْتَهُمْ ذَلِكَ جَوَّازُ اسْتِعْمَالِ هَذَا التَّرْكِيبِ مَعَ إِرَادَةِ أَنْ يَكُونَ اسْمُ لَيْسَ ضَمِيرَ الْمَخَاطَبِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُمَا تَرْكِيبَانِ مُخْتَلِفَانِ لِكُلِّ مَنَّهُمَا مَقَامٌ خَاصٌّ وَإِذَا أُرِيدَ إِدْخَالُ كَلِمَةٍ لَيْسَ عَلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ تَعَيَّنَ أَلَسْتُ وَإِذَا أُرِيدَ إِدْخَالُهَا عَلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ مَخْبَرًا عَنْهُ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ تَعَيَّنَ أَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَفْصَحَ مِنَ الْآخَرِ فَتَدَبَّرْ.

(قَدْ عَلِمْتَ) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشُ يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى عِلْمِ الْمَغِيرَةِ بِذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الظَّنِّ مِنْ أَبِي مَسْعُودٍ لَعَلَّمَهُ بِصَحْبَتِهِ الْمَغِيرَةَ، وَيَشْعُرُ بِهِ أَنَّهُ ذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْإِسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِهِ أَلَيْسَ، لَكِنْ يُؤَيِّدُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ رَوَايَةُ شُعَيْبٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ أَيْضًا فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ بِلَفْظِ فَقَالَ: لَقَدْ عَلِمْتَ بَغْيَ أَدَاةِ اسْتِفْهَامٍ وَنَحْوِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَابْنِ جَرِيرٍ جَمِيعًا.

(أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَزَلَ) قَدْ بَيَّنَّ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمَغَازِيِّ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ صَبِيحَةَ اللَّيْلَةِ الَّتِي فَرَضَتْ فِيهَا الصَّلَاةُ وَهِيَ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ فَصَلَّى وَفِي رَوَايَةٍ: فَصَلَّى بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيِ: بِالنَّاسِ عَلَى مَا رَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي عَتَبَةُ بْنُ مَسْلَمٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ قَالَ نَافِعُ بْنُ جَبْرِ وَغَيْرُهُ لَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي أُسْرِيَ بِهِ لَمْ يَرِعْهُ إِلَّا جَبْرِيلَ نَزَلَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ وَلِذَلِكَ سَمَّيْتُ الْأُولَى أَيِ: صَلَاةَ الظُّهْرِ فَأَمَرَ فَصَبَّحَ بِأَصْحَابِهِ الصَّلَاةَ جَامِعَةً فَاجْتَمَعُوا فَصَلَّى بِهِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّاسِ وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَى الصَّلَاةِ بِقَوْلِهِ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ لِأَنَّ الْأَذَانَ لَمْ يَكُنْ شُرْعًا حِينَئِذٍ.

ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «بِهَذَا أُمِرْتُ»،

(ثُمَّ صَلَّى) جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَام (فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بتكرير صلاتهما خمس مرّات وعبر بالفاء في صلاة الرسول ﷺ وبثم في صلاة جبريل عليه السلام؛ لأنها كانت متعقبة لصلاة جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَام أي: كانت بعد فراغه عنها بخلاف صلاة جبريل عَلَيْهِ السَّلَام فإنها كانت متراخية عن سابقها بزمان.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: ظاهره أنّ صلاته كانت بعد فراغ صلاة جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَام لكن المنصوص في غيره أنّ جبرائيل أمّ النَّبِيِّ ﷺ فعند المؤلف في رواية الليث نزل جبريل فأمني فصليت الحديث، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر: نزل فصلى، فصلى رسول الله ﷺ فصلى الناس معه، وقد تقدمت رواية نافع بن جُبَيْر، فيحمل قوله: صَلَّى فَصَلَّى عَلَى أَنَّ جبرائيل كان كلّما فعل جزءاً من الصلاة تابعه النَّبِيُّ ﷺ ففعله؛ لأنّ ذلك حقيقة الائتمام، وبهذا جزم النووي حيث قَالَ: معناه أنه كلما فعل جزءاً من الصلاة فعله النَّبِيُّ ﷺ حتى تكاملت صلاتهما هذا، وقيل: الفاء بمعنى الواو لأنّه ﷺ ائتم بجبريل يجب أن يكون مصلياً معدلاً بعده وإذا حملت الفاء على حقيقتها وجب أن لا يكون مصلياً معه، واعترض عليه بأنّ الفاء إذا كان بمعنى يحتمل أن يكون النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى قَبْلَ جبريل عَلَيْهِ السَّلَام لأنّ الواو لمطلق الجمع والفاء لا يحتمل ذلك.

وأجيب: بأن مجيء الفاء بمعنى الواو ولا ينكر كما في قوله بين الدخول فحومل والاحتمال الذي ذكره المعترض مرفوعاً بأن جبريل عَلَيْهِ السَّلَام بصدد تبين هيئة الصلاة للنبي ﷺ فلا يتصور أن يكون صلاته بعد صلاة النبي ﷺ فلا يتصور أن تكون صلاته بعد صلاة النبي ﷺ، ويمكن أن تكون الفاء للسببية كما في قوله تعالى: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: 15].

(ثُمَّ قَالَ) جبريل عَلَيْهِ السَّلَام للنبي ﷺ: (بِهَذَا) أي: بأداء الصلاة في هذه الأوقات وعلى الوجهين على البناء للمفعول.

(أُمِرْتُ) روى بضم التاء وفتحها والمشهور في الرواية هو الثاني، والمعنى

فَقَالَ عُمَرُ لِعُرْوَةَ: اَعْلَمْ مَا تُحَدِّثُ، أَوْ أَنَّ جَبْرِيلَ⁽¹⁾ هُوَ أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقْتُ الصَّلَاةِ؟

هذا الذي أُمِرْتُ به أن تصليّه كلّ يوم وليلة وبعبارة أخرى أنّ الذي أُمِرْتُ به ليلة الإسراء مجملاً هذا تفسيره اليوم مفصّلاً، وأمّا المعنى على الضم فهو أنّ جبريل عَلَيْهِ السَّلَام أخبر عَنْ نفسه بأنّ هذا الذي أُمِرْتُ بتبليغه لك، فإن قيل: ليس فيه بيان أوقات هذه الصلاة، فالجواب: أنّه إحالة على ما يعرفه المخاطب.

(فَقَالَ عُمَرُ) أي: ابن عبد العزيز (لِعُرْوَةَ) ابن الزبير: (اَعْلَمْ) بصيغة الأمر (مَا) أي: الذي (تُحَدِّثُ) به أي: تأمل ما تقول فلعله بلغك من غير تثبت تنبيه من عمر بن عبد العزيز لعروة على إنكاره إيّاه وَقَالَ القرطبي ظاهره الإنكار لأنّه لم يكن عنده خبر من إمامة جبريل عَلَيْهِ السَّلَام أمّا لأنّه لم يبلغه أو بلغه فنسيه والأولى عندي أنّ حجة عروة عليه إنما هي فيما رواه عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وذكر له حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَام موطّئاً له ومعلّماً له بأنّ الأوقات إنما علم أصلها بإيقاف جبريل للنبي ﷺ عليها، انتهى. حدث.

(أَوْ) علمت (أَنَّ جَبْرِيلَ) عَلَيْهِ السَّلَام، وَقَالَ السفاقسي الهمزة حرف الاستفهام دخلت على الواو فكان ذلك تقريراً، وَقَالَ النووي الواو مفتوحة وأنّ ههنا تفتح وتكسر، وَقَالَ صاحب الاقتضاب كسر الهمزة أظهر لأنّه استفهام مستأنف إلّا أنّه ورد بالواو.

(هُوَ أَقَامَ) وفي رواية الأصيلي: هو الذي أقام (لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) ولالأصيلي صلى الله عليهما وسلم.

(وَقْتُ الصَّلَاةِ؟) بإفراد الوقت في رواية الأكثرين وفي رواية المستملي:

(1) قال الحافظ: بفتح الهمزة، وهي للاستفهام، والواو هي العاطفة، والعطف على شيء مقدر، وبكسر همزة إن. ويجوز الفتح، انتهى.

قال القسطلاني: بكسر همزة إن على الأشهر، وبفتحها على تقدير أو علمت أن جبرائيل صلوات الله وسلامه عليه انتهى.

ثم ما أفاده الشيخ من وجه الاستبعاد أوجه مما قالته الشراح، قال القسطلاني: ظاهر الإنكار عليه أنه لم يكن عنده علم أن جبرائيل عليه السلام هو المبين له ذلك بالفعل فلذلك استثنيت فيه انتهى.

فإن مجرد عدم العلم لا يوجب الإنكار بل ينبغي له نوع من الاستبعاد، وفي تقرير مولانا حسين علي البنجابي وجه إنكاره مع بيان عروة بسند الحديث ظناً منه أن نسي، انتهى.

قَالَ عُرْوَةُ: كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ⁽¹⁾.

522 - قَالَ عُرْوَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ»⁽²⁾.

وقوة الصلاة بلفظ الجمع، وفي رواية ابن عساكر مواقيت الصلاة، فلما أنكر عمر بن عبد العزيز ما حدّثه عروة به من إمامة جبريل للنبي ﷺ في هذه الأوقات استثبت عروة فيه حيث (قَالَ عُرْوَةُ) أو في مقول ابن شهاب علي ما سيأتي في باب وقت العصر إن شاء الله تعالى لا تعليق في البخاري رحمه الله (كَذَلِكَ) وفي رواية أبي ذرّ وكذلك بالواو (كَانَ بَشِيرٌ) بفتح الموحدة (ابْنُ أَبِي مَسْعُودٍ) التابعي الجليل الأنصاري المدني له رؤية وَقَالَ العجلي تابعي ثقة.

(يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ) أي: مسعود عقبة بن عمرو ثم قَالَ ابْنُ شِهَابٍ.
(قَالَ عُرْوَةُ) استثباتاً لما حدّثه به أيضاً: (وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا) أي: في بيتها قَالَ ابن سيدة الحجرة من البيوت معروفة وقد سميت بذلك لمنعها الداخل من الوصول إليها يقال: استحجر القوم واحتجروا اتخذوا حجرة، وفي المنتهى والصحاح الحجرة حظيرة للإبل ومنه حجرة الدار تقول احتجرت أي: اتخذتها والجمع حجر مثل غرفة و غرف وحجرات بضم الجيم.

(قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ) أي: تعلقو، وَقَالَ الخطابي أي: قبل أن تصعد الشمس إلى أعالي الحيطان ذكر في الموعب يقال ظهر فلان السطح إذا علاه، وعن الزجاج في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَطْلَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: 97] أي: ما قدروا أن يعلوا عليه لارتفاعه وانملاسه، وفي المنتهى ظهرت البيت علوته وأظهرت بفلان أعليت به، في كتاب ابن التين وغيره ظهر الرجل فوق السطح إذا علا فوقه قيل وإنما قيل له ذلك لأنه إذا علا فوقه فقد ظهر شخص لمن تأمله، وقيل معناه أن يخرج الظلّ من قاعة حجرتها فيذهب وكل شيء خرج فقد ظهر، والتفسير الأوّل أظهر وأليق بظاهر الحديث لأنّ الضمير في قوله تظهر إنما هو راجع إلى الشمس

(1) طرفاه 3221، 4007 - تحفة 9977 - 1/139.

(2) أطرافه 544، 545، 546، 3103 - تحفة 16596.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب أوقات الصلوات الخمس رقم (610، 611).

ولم يتقدّم للظل ذكر في الحديث، ثم المراد من الشمس هو الفيء لأنّ الشمس ظاهرة على كل حال من أوّل طلوعها إلى غروبها وذلك كما سُمّي المطر سماء؛ لأنه من السماء ينزل وكذا الفيء من الشمس، وقد جاء في رواية: لم يظهر الفيء من حجرتها، وفي لفظ: والشمس طالعة في حجرتي.

ومن فوائد الحديث: أنّ وقت الصّلاة من فرائضها وأنّها لا تجزئ قبل وقتها وهذا لا خلاف فيه بين العلماء إلّا شيء روي عن أبي موسى الأشعري، وعن بعض التابعين أجمع العلماء على خلافه ولا وجه لذكره ههنا لأنّه لا يصحّ عنهم وصحّ عن أبي موسى خلافه ممّا وافق الجماعة فصار اتفاقاً صحيحاً.

ومنها: المبادرة بالصّلاة في أوّل وقتها وهذا هو الأصل؛ وإن روي الإبراد بالظهر والإسفار بالفجر بالأحاديث الصحيحة.

ومنها: جواز دخول العلماء على الأمراء وإنكارهم عليهم ما يخالف السّنة ومنها استثبات العالم فيما يستغربه السّامع والرجوع عند التنازع إلى السّنة.

ومنها: أن الحجة في الحدث المسند دون المنقطع ولذلك لم يقنع عمر به فلمّا أسند إلى بشير بن أبي مسعود قنع به فإن قيل: ما وجه ذكر حديث عائشة رضي الله عنها بعد ذكر حديث أبي مسعود رضي الله عنه.

فالجواب: أنّ عروة احتج بحديث عائشة رضي الله عنها في كونه ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها وهي الصّلاة التي وقع الإنكار بسببها؛ لأنّه يعين أن النبي ﷺ كان يصلي العصر في أوّل وقتها، وأمّا حديث أبي مسعود فإنما يشعر بأن أصل بيان الأوقات كان بتعليم جبرائيل عليه السلام.

ومنها: فضيلة عمر بن عبد العزيز رحمه الله.

ومنها: ما استدل به قوم منهم ابن العربي من جواز صلاة المفترض خلف المتنقّل من جهة أنّ الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به البشير، وفيه: أن هذا الاستدلال غير صحيح؛ لأنّ جبرائيل عليه السّلام كان مكلفاً بتبليغ تلك الصلوات ولم يكن متنقلاً فتكون صلاة مفترض خلف مفترض، وقال القاضي عياض: يحتمل أن لا تكون تلك الصلوات واجبة على النّبي ﷺ حينئذ وردّ بأنها كانت صبيحة ليلة فرض الصّلاة واعترض عليه باحتمال أنّ الوجوب عليه كان

معلقًا بالبيان فلم يتحقق الوجوب إلا بعد تلك الصلاة.

ومنها: جواز البيان ولكن ينبغي الاقتصار ألا ترى أن جدار الحجرة كان قصيرًا قَالَ الحسن كنت أدخل بيوت النَّبِيِّ ﷺ وأنا محتلم وأن أسقفها بيدي.

ومنها: ما استدل عليه به من يرى بجواز الايتمام بمن يأتّم بغيره وفيه أيضًا أن النَّبِيَّ ﷺ كان مبلّغًا فقط كما في قصة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صلاته خلف النَّبِيَّ ﷺ وصلاة الناس خلفه.

ومنها: ما قَالَ ابن بطال من أن فيه دليلًا على ضعف الحديث الوارد في أن جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَام أمَّ النَّبِيَّ ﷺ في يومين لوقتتين مختلفين لكل صلاة، قَالَ: لأنه لو كان صحيحًا لم ينكر عروة على عمر صلاته في آخر الوقت محتجًا بصلاة جبرائيل مع أن جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَام قد صَلَّى في اليوم الثاني في آخر الوقت، وَقَالَ: الوقت ما بين هذين.

وأجيب: باحتمال أن تكون صلاة عمر كانت خرجت عن وقت الاختيار، وهو مصير ظلّ الشيء مثليه لا عن وقت الجواز وهو مغيب الشمس فحينئذ يتجه إنكار عروة ولا يلزم منه ضعف الحديث، أو يكون إنكار عروة لأجل مخالفة عمر ما واطب عليه النَّبِيُّ ﷺ وهو الصلاة في أول الوقت ورأى أن الصلاة بعد ذلك إنما هي لبيان الجواز فلا يلزم منه ضعف الحديث، لكن في مواظبة النَّبِيِّ ﷺ على الصلاة في أول الوقت نظر لا يخفى فتأمل.

فائدة:

قال ابن عبد البر هذا السياق منقطع عند جماعة من العلماء لأن ابن شهاب لم يقل حضرت مراجعة عروة لعمر وعروة لم يقل حَدَّثَنِي بشير لكن الاعتبار عند الجمهور بثبوت اللقاء والمجالسة لا بالصيغ انتهى، وَقَالَ الكرمانى اعلم أن الحديث بهذا الطريق ليس بمتصل الإسناد إذ لم يقل أبو مسعود وشاهدت رسول الله ﷺ ولا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إن جبرائيل نزل الحديث، وَقَالَ الحافظ العسقلانيّ مثل هذا لا يسمى منقطعًا وإنما هو مرسل صحابي لأنه لم يدرك القصة فاحتمل أن يكون سمع ذلك من النَّبِيِّ ﷺ أو بلغه عنه بتبليغ من شاهده أو سمعه من صحابي آخر على أن رواية الليث عند المصنف تزيل الإشكال كله ولفظه فَقَالَ

عروة سمعت بشير بن أبي مسعود يقول سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكر الحديث ، وكذا سياق ابن شهاب وإن كان ليس فيه تصريح له بسماعه له من عروة وابن شهاب قد جرب عليه التدليس لكن وقع في رواية عبد الرزاق عَنْ معمر عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : كُنَّا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَذَكَرَهُ ، وَفِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ : سَمِعْتُ عُرْوَةَ يَحْدُثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ انْتَهَى .

وأما ما قاله العيني : أَنَّ قول هذا القائل يريد به الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ رواية الليث عند المصنّف تزيل الإشكال كله غير مسلم في الرواية التي ههنا ؛ لأنها غير متصلة الإسناد بالنظر إلى الظاهر وإن كانت في نفس الأمر متصلة الإسناد . وكلام الكرمانى بحسب الظاهر فغير متوجه عليه كما لا يخفى ، وَقَالَ : القرطبي قول عروة أَنَّ جبرائيل نزل ليس فيه حجة واضحة على عمر بن عبد العزيز إذ لم يعين له الأوقات .

قَالَ : وغاية ما يتوهم عليه أَنَّهُ نَبَّهَهُ وَذَكَرَهُ بما كان يعرفه من تفاصيل الأوقات ، وَقَالَ وفيه بعد لإنكار عمر على عروة حيث قَالَ له : اعلم ما تحدّث يا عروة ، وَقَالَ : وظاهر هذا الإنكار أَنَّهُ لم يكن عنده علم بإمامة جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَام هذا ، وَقَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ لا يلزم من كونه لم يكن عنده علم منها أَن لا يكون عنده علم بتفاصيل الأوقات المذكورة من جهة العمل المستمر لكن لم يكن يعرف أَن أصله بتبيين جبريل بالفعل فلهذا استثبت وفيه وكأنه كان يرى أَن لا مفاضلة بين أجزاء الوقت الواحد ، وكذا الكلام في المغيرة وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ، قَالَ ولم أقف في شيء من الروايات على جواب المغيرة لأبي مسعود والظاهر أَنَّهُ رجع إليه ، والله أعلم .

وأما ما زاد عبد الرزاق في مصنفه عَنْ معمر عَنْ الزُّهْرِيِّ في هذه القصة قَالَ فلم يزل عمر يعلم الصلاة بعلامة حتى فارق الدنيا ، ورواه أبو الشيخ في كتاب المواقيت له من طريق الوليد عَنْ الأوزاعي عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ مازال عمر بن عبد العزيز يتعلّم مواقيت الصلاة حتى مات .

ومن طريق إسماعيل بن حكيم أَنَّ عمر بن عبد العزيز جعل ساعات ينقضين مع غروب الشمس ، وزاد من طريق ابن إسحاق عَنْ الزُّهْرِيِّ فما آخرها حتى مات

2 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿مُتَّبِعِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم: 31] (1)

فكله يدلّ على أنّ عمر لم يكن يحتاط في الأوقات كثيراً احتياط إلا بعد أن حدّثه عروة بالحديث المذكور، والله أعلم.

وقد ورد في هذه القصة من وجه آخر عن الزُّهريّ بيان أبي مسعود للأوقات وفي ذلك ما يرفع الإشكال ويوضح توجيه احتجاج عروة به فروى أبو داود وغيره وصحّحه ابن خزيمة وغيره من طريق ابن وهب والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب كلاهما عن أسامة بن زيد عن الزُّهريّ هذا الحديث بإسناده وزاد في آخره قَالَ أَبُو مسعود فرأيت رسول الله ﷺ يصلي الظهر حين نزول الشمس فذكر الحديث، وذكر أبو داود أنّ أسامة بن زيد تفرد بتفسير الأوقات فيه، وأنّ أصحاب الزُّهريّ لم يذكروا ذلك، قَالَ وكذا رواه هشام بن عروة وحبيب بن أبي مرزوق عن عُرْوَةَ لم يذكر تفسيراً، انتهى.

ورواية هشام أخرجه سعيد بن منصور في سننه ورواية حبيب أخرجه الحرث بن أسامة في مسنده.

قَالَ الحافظ العسقلانيّ: وقد وجدت ما يعضد رواية أسامة ويزيد عليها أنّ البيان من فعل جبريل عَلَيْهِ السَّلَام وذلك فيما رواه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز والبيهقي في السنن الكبير من طريق يحيى بن سعيد الأنصاريّ عن أبي بكر بن حزم أنه بلغه عن أبي مسعود فذكره منقطعاً، لكن رواه الطبراني من وجه آخر عن أبي بكر عن عُرْوَةَ فرجع الحديث إلى عروة ووضح أنّ له أصلاً وأنّ في رواية مالك ومن تابعه اختصاراً وبذلك جزم ابن عبد البرّ وليس في رواية مالك ومن تابعه ما ينفي الزيادة المذكورة فلا يوصف والحال هذه بالشذوذ، والله أعلم.

2 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿مُتَّبِعِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

(باب) روي منوناً وغير منون (قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى): ﴿فَأَمَّا وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ

(1) في هذه الترجمة عدة أبحاث: الأول: في غرض الترجمة والأوجه عندي أن الإمام البخاري =

أَكْثَرَ النَّكَاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم: 30، 31] فقومه له غير ملتفت أو ملتفت عنه وهو تمثيل للإقبال والاستقبال عليه والاهتمام به قَالَ تَعَالَى: ﴿فِطَرَتَ اللَّهِ﴾ خلقته نصب على الإغراء والمصدر لما دلّ عليه ما بعدها قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَيْ فِطَرَتُ النَّاسِ عَلَيْهَا﴾ خلقهم عليها وهي قبولهم للحق وتمكّنهم من إدراكه أو ملة الإسلام فإنهم لو خلّوا وما خلّقوا عليه أوى بهم إليها وقيل العهد المأخوذ من آدم عَلَيْهِ السَّلَام وذريته قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ لا تبديل لخلق الله لا يقدر أحد أن يغيّره أو ما ينبغي أن يغيّر ذلك إشارة إلى الدين المأمور بإقامة الوجه له أو الفطرة إن فسّرت بالملة قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ أَلْقَيْتُ﴾ [التوبة: 36] المستوي الذي لا عوج له قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّكَاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: 30] استقامته لعدم تدبّرهم.

(﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾) راجعين إليه من أناب إذا رجع مرّة بعد أخرى وقيل منقطعين إليه وهو حالّ من الضمير في الناصب المقدر لفطرة الله أو في (أقم) لأن الآية خطاب للرسول ﷺ والأمة لقوله: (﴿وَاتَّقُوهُ﴾) أي: خافوه وراقبوه، (﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾) التي هي الطاعة العظمى (﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾) بل كونوا من الموحّدين المخلصين له العبادة ولا يريدون سواه وإنما صدرت الآية بخطاب الرسول ﷺ تعظيما له، ثم هذه الآية مما استدل به من يرى إكفار

رضي الله عنه أشار بذلك إلى روايات وردت في كفر تارك الصلاة كما في مسلم وغيره: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة» وفي الترمذي وغيره عن بريدة مرفوعا: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر» وغير ذلك من الروايات التي ذكرت في رسالتي «فضائل الصلاة» وهذا هو الأصل الحادي والأربعون من أصول التراجع وهو أصل مطرد كثير الوقوع في البخاري، قال الحافظ: وهذه الآية مما استدل به من يرى تكفير تارك الصلاة لما يقتضيه مفهومها انتهى.

الثاني: مناسبة هذا الباب بالكتاب فإن كان الكتاب كتاب مواقيت الصلاة وفضلها كما اخترته، فالمناسبة الجزء الثاني من الترجمة واضحة، وإن كان الكتاب كتاب المواقيت فقط، فتوجيه المناسبة أن الوارد في الباب: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾.

وقال قتادة: إقامة الصلاة المحافظة على مواقيتها ووضوئها وركوعها وسجودها كما في الدر، وأما على توجيه شيخ المشايخ فذكر هذا الباب وأمثاله استطراد.

والثالث: مناسبة الحديث بالترجمة وفيها كلام الشيخ قدس سره أوضح وأجود.

523 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ - هُوَ ابْنُ عَبَّادٍ -، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ وَفَدُ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: إِنَّا مِنْ هَذَا الْحَيِّ مِنْ رِبِيعَةٍ وَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذَهُ عَنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءَنَا، فَقَالَ: «أَمُرْكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ:

تارك الصلاة لما يقتضيه مفهومها، وقد أجيب عنه بأن المراد أن ترك الصلاة من أفعال المشركين فورد النهي عن التشبه بهم لا أن من وافقهم في الترك صار مشركاً وهي من أعظم ما ورد في فضل الصلاة.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) وسقط لفظ ابن سعيد في رواية الأصيلي، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هُوَ وفي رواية (هُوَ ابْنُ عَبَّادٍ) ابن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلب البصري مات سنة ثمانين ومائة، وقد وافق اسمه اسم أبيه، (عَنْ أَبِي جَمْرَةَ) بالجيم والراء واسمه نصر بن عمران البصري وقد تقدّم ذكره في باب أداء الخمس من الإيمان.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما أنه (قَالَ: قَدِمَ) بكسر الدال (وَفَدُ عَبْدُ الْقَيْسِ) ابن أقصى بفتح الهمزة وسكون الفاء وبالضاد المهملة ابن دعي بالضم ابن جذيلة بن أسد بن ربيعة بن نزار والوفد قوم مجتمعون يردون البلاد وَقَالَ القاضي هم القوم يأتون الملك ركاباً وهو اسم الجمع وقيل: جمع وافد.

(عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) عام الفتح بمكة، (فَقَالُوا: إِنَّا مِنْ هَذَا الْحَيِّ) بالنصب على الاختصاص، وفي رواية: إِنَّا مِنْ هَذَا الْحَيِّ (مِنْ رِبِيعَةٍ) خبر لأن ربيعة هو ابن نزار بن معد بن عدنان وعبد القيس من أولاده كما تقدّم.

(وَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ) المراد به الجنس فيتناول الأشهر الحرم الأربعة رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم.

(فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ) بالرفع على الاستئناف وليس مجزوماً جواباً للأمر بقرينة قوله: (وَنَدْعُو إِلَيْهِ) حيث عطف عليه مرفوعاً (مَنْ وَرَاءَنَا) أي: الذي خلفناهم في بلادنا وهو مفعول ندعو.

(فَقَالَ ﷺ: «أَمُرْكُمْ بِأَرْبَعٍ) من الخصال، (وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ) من الخصال: (الْإِيمَانِ بِاللَّهِ) بالجر بدل من أربع أو بالرفع بتقدير هي، (ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ) أَنْتَ

شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَيَّ خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ، وَأَنْهَى عَنْ: الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُقَيَّرِ وَالنَّقِيرِ⁽¹⁾.

الضمير نظرًا إلى أَنَّ المراد من الإيمان الشهادة أو إلى أَنَّهُ خصلة.
(شَهَادَةُ) بالرفع بتقدير هي (أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ) المكتوبة وقرنها بنفي الإشراف بِاللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَعْظَمَ دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ التَّوْحِيدِ وَأَقْرَبَ الْوَسَائِلِ إِلَيْهِ تَعَالَى.

(وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ) المفروضة، (وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَيَّ خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ) أي: الذي غنمتموه ولم يذكر الصوم ههنا مع أَنَّهُ ذَكَرَ فِي بَابِ أَدَاءِ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ حَيْثُ قَالَ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَصِيَامَ رَمَضَانَ وَالحَالُ أَنَّ الصَّوْمَ كَانَ وَاجِبًا حِينَئِذٍ لِأَنَّ وَفَادَتَهُمْ كَانَتْ عَامَ الْفَتْحِ وَإِيجَابُ الصَّوْمِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، فَقِيلَ هُوَ إِغْفَالٌ مِنَ الرَّاوي وَلَيْسَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ الصَّادِرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَلْ مِنْ اِخْتِلَافِ الرِّوَاةِ الصَّادِرِ عَنْ تَفَاوُثِهِمْ فِي الْحِفْظِ وَالضَّبْطِ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ.

(وَأَنْهَى) بفتح الهمزة الهاء وفي رواية وأنهاكم (عَنْ) الانتباز في (الدُّبَاءِ) بضم الدال وتشديد الموحدة وبالمد وقد يقصر وقد يكسر الدال هو اليقطين اليابس وهو جمع والواحدة دُبَاءَةٌ.

(و) عَنْ الْاِنتِبَازِ فِي (الْحَنْتَمِ) بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح المثناة الفوقية؛ وهي الجرار الخضر تضرب إلى الحمرة.

(و) فِي (الْمُقَيَّرِ) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الياء وهو المطلي بالقار وهو الزفت وفي باب أَدَاءِ الْخُمْسِ وَالْمَزَقَةِ وَرَبَّمَا قَالَ الْمُقَيَّرِ.

(و) فِي (النَّقِيرِ) بفتح النون وكسر القاف هو جذع ينقر وسطه وينبذ فيه، وَإِنَّمَا أَمْرُهُمْ ﷺ بِأَدَاءِ الْخُمْسِ بِمُقَارَنَةِ أَمْرِهِ بِالْإِيمَانِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ وَنَهَايَهُمْ عَنْ الظُّرُوفِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْوَفْدَ كَانُوا يَكْثُرُونَ الْاِنتِبَازَ فِي الظُّرُوفِ الْمَذْكُورَةِ فَعَرَفَهُمْ مَا يَهْمُّهُمْ وَيَخْشَى مِنْهُمْ مَوَاقِعَتَهُ وَكَذَلِكَ كَانَ يَخَافُ مِنْهُمْ الْغُلُولُ فِي الْفِيءِ فَلِذَلِكَ نَصَّ عَلَيْهِ.

(1) أطرافه 53، 87، 1398، 3095، 3510، 4368، 4369، 6176، 7266، 7556 - تحفة

3 - باب البيعة عَلَى إِقَامَةِ الصَّلَاةِ

524 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»⁽¹⁾.

ومن شأنه ﷺ أن يُعلم كل قوم ما لهم الحاجة إليه وما عليهم الخوف من قبله أشد، والله أعلم.

ثم مطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث إن في الآية الكريمة اقتران نفي الشرك بإقامة الصلاة وفي الحديث اقتران التوحيد بإقامتها.

3 - باب البيعة عَلَى إِقَامَةِ الصَّلَاةِ

(باب البيعة) وهي المبايعة على الإسلام، وَقَالَ ابن الأثير: البيعة عبارة عن المعاهدة على الإسلام والمعاهدة كأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه وطاعته ودخيلة أمره.

(عَلَى إِقَامَةِ) وفي رواية: أقام بدون التاء (الصَّلَاةِ).

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بفتح النون المشددة وقد تقدم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو القطان، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي خالد، (قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ) هو ابن أبي حازم بالمهملة والزاي البجلي الكوفي التابعي، (عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بفتح الجيم البجلي المتوفى سنة إحدى وخمسين.

(قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية الأصيلي النَّبِيِّ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ المكتوبة، (وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ) المفروضة، (وَالنُّصْحِ) أي: إرادة الخير (لِكُلِّ مُسْلِمٍ) وكان النَّبِيُّ ﷺ أول ما يشترط بعد التوحيد إقامة الصلاة لأنها رأس العبادات البدنية. ثم أداء الزكاة لأنها رأس العبادات المالية ثم يعلم كل قوم ما حاجتهم إليه أمس.

فبايع جريراً وكان سيّد بجيلة وقائدهم وكان قد وفد من اليمن من عند قومه على النصيحة ليرشده إلى تعليمهم بأمر النصيحة لهم وكانوا أهل غدر، وبايع وفد

4 - بَابُ الصَّلَاةِ كَفَّارَةً

525 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ،

عبد القيس على أداء الخمس لكونهم كانوا أهل محاربة مع من يليهم من كفار مضر والانتهاه عن الانتباز في الظروف المذكورة ولم يذكر لهم النصح إذ علم أنهم في الأغلب لا يخاف منهم من ترك النصح ما يخاف من قوم جرير، فذكر لكل قوم المهم الأهم مما كانوا يحتاجون إليه ويخاف عليهم من جهته، وكان هذا من شأنه ﷺ.

وقد تقدم هذا الحديث بعينه مع هذا الإسناد غير مُحَمَّد بن المثنى في باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «الدين النصيحة لله ولرسوله» وفي آخر كتاب الإيمان والكلام عليه أيضًا مستوفى مستقصى.

4 - بَابُ الصَّلَاةِ كَفَّارَةً

(باب) بالتنوين ويجوز عدم التنوين (الصَّلَاةُ كَفَّارَةٌ) أي: فعلة أو خصلة من شأنها أن تكفر الخطيئة أي: تسترّها وتمحوها وهي على وزن فَعَّالَةٌ بالتشديد للمبالغة كَقَتَّالَةٍ وَضَرَّابَةٍ وهي من الصفات الغالبة في الاسمية واشتقاقها من الكفر بالفتح وهو تغطية الشيء بالاستهلاك، وفي رواية باب تكفير الصَّلَاةِ بالإضافة قطعاً.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) القطان، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (شَقِيقٌ) هو ابن سلمة أبو وائل الأسدي الكوفي، (قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ) ابن اليمان وفي رواية حَدَّثَنِي حُذَيْفَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا) أي: جالسين (عِنْدَ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية: قول النَّبِيِّ ﷺ: (فِي الْفِتْنَةِ) أي: في الفتنة المخصوصة كما ستقف عليه وهي في الأصل الاختبار والامتحان يقال: فِتْنَهُ يَفْتِنُهُ فِتْنًا وَفُتُونًا وَأَفْتِنَهُ وَأَبَاهَا الْأَصْمَعِيُّ.

وقال سيويه: فتنه، جعل فيه فتنة أوصل الفتنة إليه.

قُلْتُ أَنَا كَمَا قَالَ: قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا لَجَرِيءٌ، قُلْتُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ

وحكى أبو زيد: أفتن الرجل بصيغة ما لم يسم فاعله أي: فُتِنَ والفتنة الضلال والإثم وفتن الرجل أماله عما كان عليه قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوْحِيََا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: 73]، والفتنة: الكفر قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَنَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: 193]، والفتنة الفضيحة والفتنة العذاب والفتنة ما يقع بين الناس من القتال ذكره ابن سيدة والفتنة البلية وأصل ذلك كله من الاختبار، وأنه من فتنت الذهب بالنار اختبرته.

وفي الغريبين: الفتنة الغلو في التأويل البعيد، وَقَالَ ابن طريف: فتنته وأفتنته، وَفُتِنَ فتونًا تحوّل من حسن إلى قبيح، وفتن إلى النساء وفتن فيهنّ أراد الفجور بهنّ.

وفي الصحاح قَالَ الفراء: أهل الحجاز يقولون: ما أنتم عليه بفاتنين، وأهل نجد يقولون: مفتنين من أفتنت، وَقَالَ القاضي عياض: إنها الابتلاء والامتحان قَالَ وقد صار في عرف الكلام لكلّ أمر يكشفه الاختبار عن سوء ويكون في الخير والشر قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: 35]، وَقَالَ حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قُلْتُ أَنَا كَمَا قَالَ) أي: أنا أحفظ الذي قاله رسول الله ﷺ وعلى هذا يكون الكاف زائدة والموصول مفعول أحفظ المقدر.

ويجوز أن يكون للتعليل واحفظ المقدر أفعّل التفضيل أي: أنا أحفظ وأضبط لأجل حفظ كلامه ﷺ، ويحتمل أن يكون للاستعلاء أي: أنا أقوله على ما قاله، ويحتمل أن يراد بها المثلية أي: أنا أقوله مثل ما قاله وهو قريب بالمعنى الذي يليه. (قَالَ) أي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لحذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّكَ عَلَيْهِ) أي: على رسول الله ﷺ، (أَوْ عَلَيْهَا) أي: أو على مقالته والشك من حذيفة أو ممّن دونه.

(لَجَرِيءٌ) على وزن فاعيل من الجراءة وهو الإقدام على الشيء أي: جسور مقدم قاله على جهة الإنكار، قَالَ حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قُلْتُ: فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ) بأن يأتي من أجلهن بما لا يحلّ له من القول والفعل ما لم يبلغ كبيرة قاله ابن بطلان وَقَالَ المهلب: معناه ما يعرض له معهم من شرّ أو حزن وشبهه.

(وَ) فتنة في (مَالِهِ) بأن يأخذه من غير مأخذه ويصرفه في غير مصرفه وبأن

وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ، تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ»⁽¹⁾.

يفرط بما يلزمه من حقوق المال فيكثر عليه المحاسبة.

(و) فتنه في (وَلَدِهِ) وهي فرط محبته لهم وشغله بهم عن كثير من الخير أو التوغل في الاكتساب لأجلهم من غير اكتراث من أن يكون من حلال أو حرام، أو تفریطه فيما يلزم من القيام بحقوقهم وتأويبهم فإنه راعٍ ومسؤولٌ عن رعيته وذلك المعنى يتصور في الأهل أيضًا.

(و) فتنه في (جَارِهِ) وهي أن يتمنى أن يكون حاله مثل حاله إن كان متسعًا مع الزوال عنه، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً﴾ [الفرقان: 20] فهذه كلّها فتن تقتضي المحاسبة ومنها ذنوب يرجى تكفيرها بالحسنات ولهذا قَالَ: (تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ) أي: الأمر بالمعروف

(1) قال ابن جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن هذه الفتنه الخاصة وهي المذكورة في الحديث تكفرها الأربعة المذكورة الصوم والصلاة والصدقة والأمر والنهي. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: ما هذه الفتنه وما حدها وهل هذه خاصة بالرجال دون النساء أو هي من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى وهل هذه المذكورة من العبادات هي المفروضات أو غيرها وهل لا يقع التكفير إلا بمجموعها أو يكون بواحد إن وقع منها.

فالجواب عن الأول وهو ما هذه الفتنه فالفتنه في اللغة هي الاختبار فقد تكون بالخير وقد تكون بضده كما قال جل جلاله: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: 35] فتكون النعماء هنا بمعنى البلاء والعرب تبدل الحروف بعضها ببعض فيكون معناه فتنه الرجل بأهله والاختبار بأهله على وجوه منها هل يوفى لهم وهم جميع المذكورين الحق الذي يجب لهم عليه أم لا لأنه راع عليهم ومسؤول عن رعايتهم فإن لم يأت بالواجب منها فليس هذا مما يكفره فعل الطاعات بدليل قوله ﷺ للذي سأل إذا قتل في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر يكفر الله عني خطاياي قال نعم إلا الدين. وهذا من جميع الديون وقال عليه السلام: «من كانت له مظلمة لأخيه عن عرضه أو شيء فليتحلله من اليوم».

وهذا بإجماع أن الحقوق إذا وجبت لا يسقطها إلا الأداء أو التحلل فإن كان ما تركه من حقوقهم من طريق المندوبات فليس من ترك مندوباً يكون عليه أنما فيحتاج الى تكفير ويبقى وجه آخر وهو تعلق القلب بهم وهو على قسمين إما تعلق مفرط حتى يشغله عن حق من الحقوق فهذا ليس مما يدخل تحت ما تكفره الطاعات بل يدخل تحت وعيده عز وجل في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَآوَمُلٌ أَفْتَرَسْتُمْهَا وَتَجَدَرُ تَخَشُونَ كِسَادَهَا وَمَسْكَنُ رِضْوَانِهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ [التوبة: 24] وإن كان مما لا يشغله عن توفية حق من حقوق الله تعالى =

والنهي عن المنكر كما صرح به البُخَارِيُّ في الزكاة وقد قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ

فهذا النوع والله أعلم هو الذي تكفره أفعال الطاعات لأنه لما اجتمع له في قلبه رعية هواه فيما ذكر وحق الله عز وجل وقدم حق الله فتلك المراجعة التي وفق لها كانت كفارة لشغله بغير مولاه يشهد لذلك قوله ﷺ: «أنتم في زمان كثير فقهاؤه قليل قراؤه تحفظ فيه حدود القرآن وتضع حروفه قليل من يسأل كثير من يعطي يطيلون فيه الصلاة ويقصرون الخطبة يبدؤون أعمالهم قبل أهوائهم» وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه كثير قراؤه تحفظ فيه حروف القرآن وتضع حدوده كثير من يسأل قليل من يعطي يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلاة يبدؤون أهواءهم قبل أعمالهم. وكان ﷺ حين يقسم بين عياله يعدل بينهم ولم يكن ذلك فرضاً وذلك من خصائصه عليه السلام الخاصة به إلا أنه لم يحف قط على واحدة منهم ﷺ وعليهن أجمعين وما زال عليه السلام يعدل بينهم ثم يقول بعد ذلك: هذا جهدي فيما أملك فلا تواخذني فيما لا أملك. وهو معنى ميل القلب إلى البعض دون البعض في وجه ما وقوله ﷺ هذا على وجه التأديب لنا لأنه ﷺ لا يميل الميل الذي نميله نحن بدليل قوله عليه السلام لما عاتبه أهله في إثرة عائشة رضي الله عنها فظن الجاهل بحاله عليه السلام الجليلة على ما يقرر أن ذلك كان لشبابها وحسنها فقال عليه السلام مجاوباً لهن: لم يوح إلي في فراش إحداكن إلا في فراشها. فبين ﷺ أن إثرتها عليهن هي لما خصها الله به من المكانة عنده والرفعة.

وأما قولنا: هل هذا خاص بهذه الأربعة أو هو من باب التنبيه بالأغلب على الأقل احتمال لكن الظاهر أنه من باب التنبيه بالأغلب على الأقل كما قدمنا في غير ما حديث وهو أن العلة التي نيط بها الحكم إذا وجدت لزم الحكم وهو إجماع من أهل السنة فكل ما يشغل كما قسمنا أولاً عن حق من حقوق الله تعالى فهو وبال على صاحبه وكل ما كان للنفس به تعلق ولم يشغل عن حق من حقوق الله تعالى فتوفية الحقوق الأمور بها كفارة لها بمقتضى ما بينا من الكتاب والسنة والآي والأحاديث في ذلك كثيرة وفيما ذكرنا كفاية لمن فهم.

وأما قولنا هل هذا خاص بالرجال دون النساء فقد قال ﷺ هن شقائق الرجال معناه في لزوم الأحكام وإنما هذا كما قدمنا من باب التنبيه بالأغلب يؤيد ذلك قوله ﷺ: «ما تركت بعدي فتنة هي أضر على الرجال من النساء». ولم يقل ذلك في المرأة لأن الرجال في هذا المعنى أشد. وأما الولد فقد تكون المرأة في ذلك أشد من الرجل لكن لما لم يكن لها الحكم عليه مثل الأب فذكر الأعلى. وأما المال وغير ذلك فالرجال والنساء في ذلك سواء إلا أنه هو الأغلب في الرجال لأنهم يحكمون ولا يحكم عليهم والنساء في الغالب محكوم عليهن فذلك والله أعلم ذكر الرجال دون النساء.

وأما قولنا: هل الواحدة من ذلك تكفر أو المجموع فالجواب عن هذا كالجواب عن الوجوه المتقدمة لأن هذا من التنبيه بالأعلى على الغير لأنه عليه السلام ذكر من أفعال الأبدان أعلاها وهو الصوم والصلاة وقد قال جل جلاله في حقها: ﴿وَلَهَا لَكِبْرٌ إِلَّا عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: 45] ومن حقوق الأموال أعلاها وهي الصدقة ومن الأقوال أعلاها وهو الأمر والنهي فمن فعل هذه لم يمكنه أن يترك الباقي ولا يقدر وقد قال عمر رضي الله عنه إذا رأيت الحسنه =

أَلْحَسَنَتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ» [هود: 114] يعني: الصلوات الخمس إذا اجتنبت الكبائر على قول أكثر المفسرين وقد روي عن النبي ﷺ أَنَّ الصَّلَاةَ إِلَى الصَّلَاةِ لَكِفَارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا الْكِبَائِرُ مَا اجْتَنَبْتَ الْكِبَائِرَ فَإِنْ قِيلَ مَا قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: 31] فإذا كانت الصغائر مكفرة باجتناب الكبائر، فما الذي تكفره الصلوات الخمس؟ فالجواب أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفضل الصلوات الخمس. فإن لم يفعلها لم يكن مجتنباً عن الكبائر، وَقَالَ مجاهد هي قول العبد: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وَقَالَ ابن عبد البر: قَالَ بعض المنتسبين إلى العلم من أهل العصر: إِنَّ الْكِبَائِرَ وَالصَّغَائِرَ تَكْفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالطَّهَارَةُ وَاسْتَدَلَّ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَبِحَدِيثِ الصَّنَابِحِيِّ: إِذَا تَوَضَّأْتَ خَرَجْتَ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ، الْحَدِيثُ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: هَذَا جَهْلٌ وَمُوَافَقَةٌ لِلْمَرْجُئَةِ وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَحْمِلَ هَذِهِ الْأَثَارَ عَلَى عَمُومِهَا وَهُوَ يَسْمَعُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا اللَّذِيذُ﴾ أَمْثُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً

فَاعْلَمْ أَنَّ لَهَا أَخْيَاتٍ وَكَذَلِكَ السَّيِّئَةُ.

وَأَمَّا هَلِ الْوَاحِدَةُ تَكْفِرُ أَوِ الْمَجْمُوعُ بَلِ الْمَجْمُوعُ مَعَ مَا بَقِيَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالِدَوَامِ عَلَى ذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: مَنْ لَمْ تَنْتَهَ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَمْ يَزِدْ مِنَ اللَّهِ إِلَّا بَعْدًا. وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْوَاجِبَاتِ فَقَدْ أَتَى فَاحِشَةً وَمُنْكَرًا وَمَنْ أَتَاهُمَا فَقَدْ بَعْدَ مِنَ اللَّهِ وَمَنْ بَعْدَ كَيْفَ يَكْفِرُ عَنْهُ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ الَّذِي هُوَ فِيهِ أَعْظَمُ مِمَّا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ.

الوجه الثاني: فيه دليل على فصاحة سيدنا محمد ﷺ كيف جمع هذه الفوائد بهذه العبارة الرائقة.

الوجه الثالث: فيه دليل لأهل الصوفية الذين يؤثرون عمل القلوب على عمل الأبدان لأنه عليه السلام قد جعل شغل القلب مما ذكر مما يحتاج إلى تكفير ولا يكفر إلا ما لا يرضى.

الوجه الرابع: فيه دليل لهم على ترك الشهوات ومجاهدة النفس عليها لأن سبب الوقوع في هذه وما هو أكبر منها إنما هو غلبة الشهوات.

الوجه الخامس: يؤخذ من مفهوم الحديث إشارة لطيفة بأنه عليه السلام يحذر عن هذه فإن الهروب منها فيه السلامة ولا يعدل السلامة شيء فمن قدر عليها مع توفية ما عليه من الحقوق وإبقاء مقامه الخاص مع مولاه فهذا عند أهل الحقيقة والشرعية أَوْحَدُ زَمَانِهِ وَإِلَّا الضعيف عند أهل الحقيقة هو الهارب عن المخالطة والضعيف عند أهل الفقه هو الذي لا يقدر أن يخرج عن المخالطة أعني ما لم يكن من أهل المقام الأول الذي أجمعوا عليه إذا عرفت الرشد وطرقه وصغيت إلى حظ النفس توعدت عليك عند السلوك الطريق.

قَالَ: لَيْسَ هَذَا أَرِيدُ، وَلَكِنْ الْفِتْنَةُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا ⁽¹⁾ بَابًا مُغْلَقًا،

نَصُومًا ﴿[التحريم: 8] وأمثاله في أي كثيرة فلو كانت الطهارة والصلوات وأعمال البر مكفرة لما احتيج إلى التوبة هذا، وإنما خص هذه الأشياء الخمسة بالذكر لأن الحقوق لما كانت في الأبدان والأموال والأقوال ذكر من أفعال الأبدان أعلاها وهي الصلاة والصوم وقد قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: 45] وذكر من حقوق حقول الأموال أعلاها وهي الصدقة ومن الأقوال أعلاها وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(قَالَ) أي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَيْسَ هَذَا) الذي ذكرته.

(أَرِيدُ، وَلَكِنْ) أريد (الْفِتْنَةُ) أو لكن الذي أريده هي الفتنة الكبيرة الكاملة (الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ) أي: تضطرب ويدفع بعضها بعضاً لشدة عظمها وكثرة شيوعها كموج البحر واضطرابه.

(قَالَ) أي: حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ) أي: شدة (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا) وفي رواية لباباً بلام التأكيد.

(مُغْلَقًا) صفة لسابقه، قَالَ ثعلب في الفصيح أغلقت الباب فهو مغلق، وَقَالَ ابن درستويه: والعامّة تقول غلقت بغير ألف وهو خطأ ذكر أبو علي الدينوري في

(1) قال الكرمانى وتبعه العيني: إذ قلت قال أولاً إن بينك وبينها باباً فالباب يكون بين عمر رضي الله عنه وبين الفتنة، وههنا يقول الباب هو عمر رضي الله عنه فكيف يكون عمر نفس الباب وقد قال: إن الباب بينه وبين الفتنة، فبين الكلامين مغايرة: قلت: لا مغايرة بينهما لأن المراد بقوله بينك: بين زمانك، أو المراد بين نفسك وبين الفتنة بذلك إذ البدن غير الروح، أو بين الإسلام والفتنة فيه وخاطب عمر رضي الله عنه لأنه كان أمير المؤمنين وإمام المسلمين، انتهى كلامهما معاً. ثم لا يذهب عليك أنهم اختلفوا في مسمى الرجل الوارد في حديث ابن مسعود: «أن رجلاً أصاب من امرأة قبله» الحديث، قال الحافظ: هو أبو اليسر بفتح التحتانية والمهملة، الأنصاري رواه الترمذي، وقيل غيره ولم أقف على اسم المرأة المذكورة انتهى.

وقال العيني: كون الرجل المذكور أبا اليسر هو أصح الأقوال الستة، والثاني أنه عمرو بن غزية، والثالث أنه ابن معتب: رجل من الأنصار، الرابع أنه أبو مقبل عامر بن قيس الأنصاري، الخامس هو نبهان التمار، السادس أنه عباد، وذكر العلامة العيني الأقوال والروايات الواردة فيهم.

قَالَ: أَيُكْسَرُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: يُكْسَرُ، قَالَ: إِذَا لَا يُغْلَقُ أَبَدًا، قُلْنَا: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ
الْبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونَ الْعَدِ اللَّيْلَةَ،

باب ما يحذف منه العامة الألف وَقَالَ الجوهرى فى الصّحاح أغلقت الباب فهو
مغلق وغلقت الباب غلقًا لفة ردية متروكة.

قَالَ أبو الأسود الدئلي ولا أقول لقدام القوم قد غليت، ولا أقول الباب
الدار مغلق، وغلقت الأبواب شدد للكثرة وفي المحكم غلق الباب وأغلقه
وغلقه الأولى من ابن دريد عزاها إلى أبي زيد وهي نادرة، والمقصود من هذا
الكلام أن تلك الفتن لا يخرج منها شيء فى حياتك.

(قَالَ) أَي: عمر رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ: (أَيُكْسَرُ) هذا الباب (أَمْ يُفْتَحُ؟) على البناء
للمفعول فيهما.

(قَالَ) أَي: حذيفة رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ: (يُكْسَرُ، قَالَ) أَي: عمر رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ:
(إِذَا) هو جواب وجزاء.

(لَا يُغْلَقُ أَبَدًا) قالوا لأنّ المكسور لا يعاد بخلاف المفتوح والكسر لا يكون
غالبًا إلّا عَنْ إكراه وغلبة وخلاف عادة.

وَقَالَ ابن بطال لأنّ الإغلاق إنّما يكون فى الصحيح وأمّا الكسر فهو هتك لا
يجبر ولذلك انخرق عليهم بقتل عثمان رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ بعده من الفتن ما لا يغلق
إلى يوم القيامة، ولفظ لا يغلق يروى مرفوعًا ومنصوبًا، ووجه الرفع أنّه خبر مبتدأ
محذوف والتقدير الباب إذن لا يغلق.

ووجه النصب: أن لا يقدر ذلك فلا يكون ما بعده معتمدا على ما قبله وذلك
لأنه فعل مستقبل، وإذا تعمل النصب فى الفعل المستقبل إذا انعدم فيه ثلاثة أشياء
وهي: أن يعتمد ما بعدها على ما قبلها؛ وأن يكون الفعل فعل حال؛ وأن لا
يكون منها واو العطف.

(قُلْنَا) أَي: قَالَ شقيق قلنا لحذيفة رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ: (أَكَانَ عُمَرُ) رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ
(يَعْلَمُ الْبَابَ؟) قَالَ حذيفة رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ: (نَعَمْ) يعلمه (كَمَا) يعلم (أَنَّ دُونَ الْعَدِ
الْلَّيْلَةَ) أَي: كما يعلم أنّ الغد أبعد من الليلة يقال هو دون ذاك أَي: أقرب منه قيل
وإنما كان يعلمه عمر رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ لأنّه ﷺ كان على حراء هو وأبو بكر وعمر
وعثمان رضى الله عنهم فَقَالَ: إنما عليك نبي وصديق وشهيدان.

إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالْأَعْلَاطِ فَهَيِّنَا أَنْ نَسْأَلَ حُذَيْفَةَ، فَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: الباب عُمَرُ⁽¹⁾.

قَالَ حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنِّي حَدَّثْتُهُ) أَي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالْأَعْلَاطِ) جمع أغلوطة بضم الهمزة وهي التي يغالط بها قَالَ النووي معناه حَدَّثْتُهُ حديثًا صدقًا محققًا من أحاديث رسول الله ﷺ لا من اجتهاد رأي ونحوه وغرضه أَنَّ ذلك الباب رجل يقتل أو يموت كما جاء في بعض الروايات.

قَالَ ويحتمل أن يكون حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علم أَنَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقتل ولكنه كره أن يخاطب عمر بالقتل وَأَنَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يعلم أَنَّهُ هو الباب فَاتَى بعبارة يحصل منها الغرض ولا يكون إخبارًا صريحًا بقتله، قَالَ والحاصل أَنَّ الحائل بين الفتنة والإسلام عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو الباب فما دام عمر حيًّا لا تدخل الفتنة فيه فإذا مات دخلت وكذا كان والله أعلم، قَالَ شقيق.

(فَهَيِّنَا) أَي: خفنا (أَنْ نَسْأَلَ حُذَيْفَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الباب.

(فَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا) هو ابن الأجدع أن يسأله.

(فَسَأَلَهُ، فَقَالَ) حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الباب) هو (عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا تغاير بين قوله سابقًا أَنَّ بينك وبينها بابًا مغلقًا وبين قوله هنا أَنَّهُ هو الباب لِأَنَّ المراد بقوله بينك وبينها وبين زمانك وبين زمان الفتنة وجود حياتك، وَقَالَ الكرمانى: والمراد بين نفسك وبين الفتنة بدنك إذ الروح غير البدن أو بين الإسلام والفتنة، وَقَالَ أَيضًا: فإن قيل من أين علم حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الباب هو عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهل علم من هذا السياق أَنَّهُ مسند إلى رسول الله ﷺ بل كل ما ذكر هنا لم يسند منه شيء إلى رسول الله ﷺ.

فالجواب: أَنَّ لِكُلِّ ظاهرا مسندا إلى رسول الله ﷺ بقرينة السؤال والجواب ولأنَّهُ قَالَ حَدَّثْتُهُ بحديث ولفظ الحديث المطلق لا يستعمل إِلَّا في حديثه ﷺ، فإن قيل كيف سأل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الفتنة التي تأتي بعده خوفاً أَن يدركها مع علمه بَأَنَّهُ هو الباب.

(1) أطرافه 1435، 1895، 3586، 7096 - تحفة 3337.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان أن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا. وفي الفتنة وأشراف الساعة باب الفتنة التي تموج كموج البحر رقم (144).

526 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَجُلًا

فالجواب: أَنَّهُ من شِدَّةِ خوفه خشي أن يكون نسي فسأل من يذكره. ثم رَوَا هذا الحديث ما بين بصريّ وكوفي وقد أخرجه المؤلف في الصلاة وعلامات النبوة والفتن والصوم وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه في الفتن.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزيادة (ابْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح الراء وسكون الياء وفي آخره عين مهملة.

(عَنْ سُلَيْمَانَ) ابن طرفان أبو المعتمر (التَّيْمِيُّ) البصري وقد مرّ في باب من خصّ بالعلم قومًا.

(عَنْ أَبِي عُمَانَ) عبد الرحمن بن مل بكسر الميم وضمّها وتشديد اللام وقيل الميم مثلثة (النَّهْدِيُّ) بفتح النون وسكون الهاء وبالذال المهملة نسبة إلى نهد بن زيد بن ليث بن أسلم بضم اللام بن الحاف بن قضاة؛ أسلم على عهد رسول الله ﷺ ولم يلقه ولكنه أدّى إليه الصدقات عاش نحو مائة وثلاثين سنة ومات سنة خمس وتسعين وأَنَّهُ كان ليصليّ حتى يغشى عليه.

(عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلّهم بصريّون ما خلا قتيبة وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي، وقد أخرج متنه المؤلف في التفسير أيضًا وأخرجه مسلم في التوبة والترمذي والنسائي في التفسير وابن ماجه في الصلاة.

(أَنَّ رَجُلًا) هو أبو اليسر بفتح المثناة التحتية والسين المهملة كعب بن عمر السلمي البصريّ الأَنْصَارِيُّ وقد صرّح به الترمذي في روايته قَالَ حَدَّثَنَا عبد الله بن عبد الرحمن قَالَ: أنا يزيد بن هرون قَالَ أنا قيس بن الربيع عَنْ عُمَانَ بن عبد الله ابن موهب عَنْ موسى بن طلحة عَنْ أَبِي الْيَسْرِ قَالَ أَتَنِي امْرَأَةٌ تَبْتَاعُ تَمْرًا فَقُلْتُ إِنَّ فِي الْبَيْتِ تَمْرًا أَطِيبَ مِنْهُ فَدَخَلْتُ مَعِيَ فِي الْبَيْتِ فَأَهْوَيْتُ إِلَيْهَا فَقَبَلْتُهَا فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: اسْتِرْ عَلَى نَفْسِكَ وَتَبْ فَأَتَيْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: اسْتِرْ عَلَى نَفْسِكَ وَتَبْ وَلَا تَخْبِرْ أَحَدًا فَلَمْ أَصْبِرْ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ أَخْلَفْتَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي أَهْلِهِ بِمِثْلِ هَذَا حَتَّى تَمْنَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ إِلَّا تِلْكَ السَّاعَةَ حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ

أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ

النَّارِ قَالَ فَأَطْرَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَوِيلًا حَتَّى أَوْحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ ذَلِكَ ذَكَرْتِ لِلذَّكْرِكِ ﴿١١٤﴾﴾ [هود: 114] قَالَ أَبُو الْيَسَرِ: فَأَتَيْتُهُ فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ فَقَالَ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْهَذَا خَاصَّةٌ أَمْ لِلنَّاسِ عَامَةٌ قَالَ: بَلْ لِلنَّاسِ عَامَةٌ ثُمَّ قَالَ: هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٍ، وَقِيسُ بْنُ الرَّبِيعِ ضَعَّفَهُ وَكَيْعٌ وَغَيْرُهُ.

وفي تفسير ابن مردويه عن أبي أمامة أَنَّ رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أقم في حدِّ الله مرة أو مرتين، فأعرض عنه ثم أُقيمت الصلاة، فأنزل الله تعالى الآية، وروى أبو علي الطوسي في كتاب الأحكام من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ رضي الله عنه قال: ولم يسمع منه أتى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله؛ أَرَأَيْتَ رجلاً لقي امرأة وليس بينهما معرفة، فليس يأتي الرجل شيئاً إلى امرأته إِلَّا قد أتاه إليها إِلَّا أنه لم يكن يجامعها، فأنزل الله الآية. فأمره أَنْ يتوضأ ويصلي. قال معاذ: فقلت يا رسول الله أهي له خاصة أَمْ للمؤمنين عامة؟ وروى مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه يا رسول الله: إني عالجت امرأة في أقصى المدينة، وإني أَصَبْتُ منها دون أن أَمْسُهَا فَأَنَا هَذَا فَاقْضِ فِيَّ بِمَا شِئْتَ، فقال عمر رضي الله عنه لقد سترك الله لو سترت على نفسك، ولم يرد النبي ﷺ شيئاً. فانطلق الرجل فاتبعه رجلٌ فتلا عليه الآية.

(أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا وَلَكِنْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا مِنَ الْأَنْصَارِ.

(قُبْلَةً) بضم القاف أي: فقط من غير مجامعة.

(فَأَتَى) ذَلِكَ الرَّجُلُ (النَّبِيَّ ﷺ) بَعْدَ أَنْ نَدِمَ عَلَى فِعْلِهِ وَعَزَمَ عَلَى تَلَا فِي حَالِهِ. (فَأَخْبَرَهُ) بِمَا أَصَابَهُ، (فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ (وَقَالَ الثَّعْلَبِيُّ): (طَرَفِي النَّهَارِ) الْغَدَاةُ وَالْعَشِي. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَعْنِي صَلَاةَ الصُّبْحِ وَصَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَقَالَ مُجَاهِدٌ صَلَاةُ الْفَجْرِ وَصَلَاةُ الْعِشَاءِ وَقَالَ الضَّحَّاكُ الْفَجْرُ وَالْعَصْرُ وَقَالَ مُقَاتِلٌ صَلَاةُ الْفَجْرِ وَالظُّهْرُ طَرَفٌ وَصَلَاةُ الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبُ طَرَفٌ، وَانْتِصَابُ طَرَفِي النَّهَارِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لِأَنَّهُمَا

وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴿﴾ [هود: 114] فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْ هَذَا؟ قَالَ: «لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ»⁽¹⁾.

مضافان إلى الوقت كقولك أقمت عنده جميع النهار، وهذا على إعطاء المضاف حكم المضاف إليه.

(﴿وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾) أي: وساعات منه قريبة من النهار فإنه من أزلفه إذا قرّبه قيل المراد: صلاة العتمة.

وقال الحسن: المغرب والعشاء.

وقال: الأخفش صلاة الليل.

وقال الزجاج: معناه الصلاة القريبة من أول الليل وقال قطب الدين: وتبعه علاء الدين: المراد المغرب والعشاء والوتر كقولنا الزلف جمعاً، وهي جمع زلفة.

وقراءة الجمهور بضم الزاي وفتح اللام وقرأ أبو جعفر بضمّهما وقرأ ابن محيصن بضم الزاي وجزم اللام، وقرأ مجاهد زلفى مثل قرى وفي المحكم زلف الليل ساعات من أوله وقيل هي ساعات الليل الأخيرة القريبة من النهار وساعات النهار الأخيرة القريبة من الليل وفي جامع القزاز الزلفة القرية من الخير والشر، وانتصاب زلفاً على أنه عطف على الصلّاة أي: أقم الصلاة طرفي النهار وأقم زلفاً من الليل... أو على طرفي النهار أي: في زلف من الليل.

(﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ﴾) أي: يكفّرُن (﴿السَّيِّئَاتِ﴾) أي: الصغائر قَالَ القرطبي لم يختلف أحد من أهل التأويل أنّ الحسنات في هذه الآية يراد بها الفرائض.

(فَقَالَ) هذا (الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْ) بهمزة الاستفهام ولي خبر مقدم وقوله: (هَذَا؟) مبتدأ مؤخر قدم الخير ليفيد الاختصاص.

(قَالَ) ﷺ: هو «لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ» وقوله كُلِّهِمْ للمبالغة في التأكيد وهو ساقط في رواية المستملي على ما قاله الحافظ الْعَسْكَلَانِيُّ والعيني، ثم إن كُن

نزول هذه الآية في أبي اليسر هو المشهور وهو أصح الأقوال أيضًا، وقيل نزل في عمر بن غزيرة بن عمرو الأنصاري أبو حبة بالموحدة المشددة التمار رواه أبو صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت امرأة إلى عمرو بن غزيرة تبتاع تمرًا فقال إن في بيتي تمرًا فانطلقني أبيعك منه فلما دخلت البيت بطش بها فصنع بها كل شيء إلا أنه لم يقع عليها فلما ذهب عنه الشيطان ندم على ما صنع؛ وأتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله تناولت امرأة فصنعت بها كل شيء يصنع الرجل بامرأته إلا أنني لم أقع عليها فقال النبي ﷺ: ما أدري؟ ولم يرد عليه شيئًا فبينما كذلك إذ حضرت الصلاة فصلوا، فنزلت: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ الآية.

وقيل: إنه ابن معتب رجل من الأنصار ذكره ابن أبي خيثمة في تاريخه من حديث إبراهيم النخعي قال النبي ﷺ: رجل من الأنصار يقال له ابن معتب فذاك الحديث.

وقيل: إنه أبو مقبل عامر بن قيس الأنصاري ذكره مقاتل في نوادر التفسير. وقال: هو الذي نزل فيه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ وقيل هو نبهان التمار وزعم الشعبي أن نبهان لم ينزل فيه إلا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ وَلَا يُلْهِ أَفْئِدَةً عَنْ اللَّهِ فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 135] الآية.

وقد وقع في رواية أن أبا اليسر المذكور أولاً كان يبيع التمر فأتته امرأة فأعجبهت فقال لها إن في البيت أجود من هذا التمر فذهب بها إلى بيته فضمها إلى نفسه وقبلها فقالت له: اتق الله فتركها وندم فأتى رسول الله ﷺ فأخبره بما فعل فقال: انتظر أمر ربّي. فلما صلى صلاة العصر نزلت فقال ﷺ: «أذهب فإنها كفارة لما عملت»، وروي: أن عمر رضي الله عنه قال: ألهدا خاصته أم للناس عامة؟ فقال: بل للناس عامة.

ومن فوائد الحديث: عدم وجوب الحد في القبلة وشبهها من اللمس ونحوه من الصغائر وهو من اللمس المعفو عنه باجتناّب الكبائر بنص القرآن، وقال صاحب التوضيح: وقد يستدل به على أنه لا حد ولا أدب على الرجل والمرأة وإن وجدا في ثوب واحد وهو اختيار ابن المنذر انتهى.

وَقَالَ محمود العيني: سَلَّمْنَا فِي نَفْيِ الْحَدِّ وَلَا نَسَلِّمُ فِي نَفْيِ الْأَدَبِ سِيَمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ .

ومنها: أَنَّ إِقَامَةَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ تَجْرِي مَجْرَى التَّوْبَةِ فِي الصِّغَاثِرِ .

ومنها: أَنَّ بَابَ التَّوْبَةِ مَفْتُوحٌ وَالتَّوْبَةُ مَقْبُولَةٌ، قِيلَ وَفِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ دَلِيلٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ التَّنْوِيرَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ أَفْضَلُ وَأَنَّ تَأْخِيرَ الْعَصْرِ أَفْضَلُ وَذَلِكَ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ فِي طَرَفِي النَّهَارِ وَطَرَفَا النَّهَارِ وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَوَقْتُ غُرُوبِهَا .

وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ غَيْرِ مُشْرُوعٍ. فَقَدْ تَعَذَّرَ الْعَمَلُ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ وَوَجِبَ حَمْلُهَا عَلَى الْمَجَازِ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَقْرُبُ مِنْ طَرَفِي النَّهَارِ لِأَنَّ مَا يَقْرُبُ مِنَ الشَّيْءِ يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمُهُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكُلُّ وَقْتٍ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَإِلَى غُرُوبِهَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى ظَاهِرِ النِّظْمِ؛ وَإِقَامَةُ صَلَاةِ الْفَجْرِ عِنْدَ التَّنْوِيرِ أَقْرَبَ إِلَى وَقْتِ الطُّلُوعِ مِنْ إِقَامَتِهَا قَبْلَهُ. وَكَذَلِكَ إِقَامَةُ صَلَاةِ الْعَصْرِ عِنْدَ مَا يَصِيرُ ظِلٌّ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلِهِ أَقْرَبَ إِلَى وَقْتِ الْغُرُوبِ، مِنْ إِقَامَتِهَا عِنْدَ مَا صَارَ ظِلٌّ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلِهِ وَالْمَجَازُ كُلَّمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِيقَةِ؛ كَانَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَيْهِ أَوْلَى .

ومنها: الدَّلَالَةُ عَلَى وَجوبِ الْوَتْرِ لِأَنَّهُ قَوْلُهُ: ﴿وَزُلْفَا﴾ يَقْتَضِي الْأَمْرَ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ فِي زُلْفٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ [هود: 114] أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: طَرَفِي النَّهَارِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ، وَأَقِمِ الصَّلَاةَ فِي زُلْفٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَالزُّلْفُ جَمْعٌ، وَأَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ فَالْوَاجِبُ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ، فَالْوَقْتَانِ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالْوَقْتُ الثَّلَاثُ لِلْوَتْرِ فَيَجِبُ الْحُكْمُ بِوُجُوبِهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ: ذَكَرَ هَذَا شَيْخُنَا قُطْبُ الدِّينِ وَتَبِعَهُ عِلَاءُ الدِّينِ وَهِيَ نَزْعَةٌ وَلَا نَسَلِّمُ لَهَا ذَلِكَ.

وَقَالَ محمود العيني: لَا نَسَلِّمُ لَهُ لِأَنَّ عَدَمَ التَّسْلِيمِ بَعْدَ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ مَكَابِرَةٌ، وَأَنَا أَقُولُ: إِنَّ عَدَمَ التَّسْلِيمِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ لَشَبْهَةِ فِيهِ، فَتَأَمَّلْ.

5 - باب فَضْل الصَّلَاةِ لَوَقْتِهَا

527 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ الْعِزَّارِ: أَخْبَرَنِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا صَاحِبٌ - هَذِهِ الدَّارِ

5 - باب فَضْل الصَّلَاةِ لَوَقْتِهَا

(باب فَضْل الصَّلَاةِ لَوَقْتِهَا) وكان الأصل أن يقال في وقتها لأنَّ الوقت ظرف لها فإما أن يكون اللام بمعنى في كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: 47] وقوله تَعَالَى: ﴿لَا يُجْلِبُهَا لُوقَهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: 187]، وإما أن تكون مثل اللام في قوله تَعَالَى: ﴿فَطَلَفُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: 1] أي: مستقبلات لعدتهن ومثل قولهم: لقيته لثلاث بقين من الشهر ويسمى بلام التأقيت والتاريخ، وإما أن تكون بمعنى على كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَيَخْرِجُونَ لِالدَّاقَانِ﴾ [الإسراء: 109] وقوله تَعَالَى: ﴿دَعَاكَ لِجَنِيهِ﴾ [يونس: 12] وقوله تَعَالَى: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: 103] وعلى الأصل جاء في الحديث، وقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما بلفظ في أول وقتها وأخرجه البُخَارِيُّ في التوحيد بلفظ الترجمة وأخرجه مسلم بالوجهين.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ) الطيالسي البصري وسقط في رواية الأصيلي لفظ هشام بن عبد الملك.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج.

(قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ الْعِزَّارِ) وبفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتانية وبالزاي قبل الألف وبالراء بعدها ابن حريث بضم المهملة وبالمثناة الكوفي.

(أَخْبَرَنِي) بالافراد وهو خبر لقوله الوليد إذ هو مبتدأ.

(قَالَ) أي: الوليد: (سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو) وهو سعد بن إياس بسكون العين وكسر الهمزة وتخفيف الباء (الشَّيْبَانِيَّ) المخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وعاش مائة وعشرين سنة قَالَ أَذْكَرَ أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَرَعَى إِبْلًا لِأَهْلِي بِكَاطِمَةِ بِالْظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ؛ وَتَكَامَلُ شَبَابِي يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ فَكَنتُ يَوْمَئِذٍ ابْنَ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(يَقُولُ: حَدَّثَنَا صَاحِبٌ - هَذِهِ الدَّارِ) هو عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَأَشَارَ إِلَى دَارٍ - عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَفْتِهَا»، قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟

كذا رواه شعبة مبهمًا، ورواه مالك بن مغول عند المؤلف في الجهاد وأبو إسحاق الشيباني في التوحيد عن الوليد فصرّحاً باسم عبد الله وكذا رواه النسائي من طريق أبي معاوية النخعي عن أبي عمرو الشيباني وأحمد من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، ومع هذا في قوله: (وَأَشَارَ) أي: أبو عمرو الشيباني بيده (إِلَى دَارٍ - عَبْدُ اللَّهِ) الغني عن التصريح.

(قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟) وفي رواية مالك بن مغول أيّ العمل أفضل؟ وكذا لأكثر الرواة (قَالَ) ﷺ: «(الصَّلَاةُ عَلَى وَفْتِهَا)» أي: مستعلية على وقتها وتمامًا من أدائها في أي: جزء من أجزائها واتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور وهو قوله على وقتها وخالفهم علي بن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم فَقَالَ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَالْدارقطني والبيهقي، وَقَالَ النووي في شرح المهذب: إِنَّ رِوَايَةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ضَعِيفَةٌ انْتَهَى.

وذلك لأنه قَالَ الدارقطني: ما أحسب أنه حفظه لأنه كبر وتغيّر حفظه، وكأنّ من روى كذلك ظنّ أنّ المعنى واحد؛ ويمكن أن يكون أخذه من لفظه على لأنها تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت فيتعين أوله، ثم إنّ فائدة قوله على وقتها تحقق دخول الوقت ليقع الأداء فيه وسيجيء الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(قَالَ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قلت لرسول الله ﷺ: (ثُمَّ أَيُّ؟) بالتشديد والتنوين، وَقَالَ الْفَاكْهَانِيُّ فِي شرح العمدة: إنه غير منون لأنه غير موقوف عليه في الكلام؛ والسائل ينتظر الجواب منه ﷺ والتنوين لا يوقف عليه فتوينه ووصله بما بعده خطأ فيوقف عليه وقفة لطيفة ثم يؤتى بما بعده، وَقَالَ ابن الجوزي: في هذا الحديث أي: مشدّد منون كذلك سمعت من ابن الخشاب وَقَالَ: لا يجوز إلا تنوينه لأنه معرب غير مضاف، وَقَالَ الزركشي في تعليق العمدة: إنه مضاف تقديرًا والمضاف إليه محذوف، والتقدير ثم أي: العمل أحب فيوقف عليه بلا تنوين أي: بإسكان الياء.

وتعقّب: بأنه فهم أنّ ابن الخشاب نفى كونه مضافًا مطلقًا حتى أورد عليه أنه مضاف تقديرًا وليس هذا مراده قطعًا إذ هو بصدد تقليله إيجاب التنوين فيه، وهو

قَالَ: «ثُمَّ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ» قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ،

يثبتُ بكونه غير مضاف لفظًا وتقدير الإضافة لا يوجب عدم ثبوته. بل ولا يجوزُه، فافهم.

وقَالَ محمود العيني: قالت النحاة: إنَّ آيَا الموصولة والشرطية والاستفهامية معربة دائمًا، نعم قد نصَّ سيبويه على أنَّها تعرب ولكنها تبنى إذا أضيفت وأنكر عليه الزجاج فَقَالَ ما تبين لي أن سيبويه غلط إلَّا في موضعين هذا أحدهما فإنَّه يسلم أنَّها تعرب إذا فردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت.

(قَالَ) ﷺ: «(ثُمَّ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ)» بالإحسان إليهما والقيام بخدمتهما وترك العقوق والإساءة إليهما من بَرٍّ فهو بار وجمعه بررة، والبرّ بكسر الباء الإحسان. وفي رواية ثمَّ برَّ الوالدين وقال بعضهم هذا الحديث موافق لقوله تعالى: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان: 14] وكأنه أخذه من تفسير ابن عيينة حيث قال: من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله. ومن دعا لوالديه فقد شكر لهما.

(قَالَ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ثُمَّ أَيُّ؟) بالتشديد والتنوين أيضًا.

(قَالَ) ﷺ: «(الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)» وهو المحاربة مع الكفار لإعلاء كلمة الله تَعَالَى وإظهار شعائر الإسلام بالنفس والمال، والحكمة في تخصيص هذه الأشياء الثلاثة بالذكر أنَّها أفضل الأعمال بعد الإيمان، فمن ضَيَّع الصَّلَاة التي هي عماد الدين مع العلم بفضيلتها كان لغيرها من أمر الدين أشدَّ تضييعًا وأشدَّ تهاونًا واستخفافًا، وكذا من ترك برَّ الوالدين فهو لغير ذلك من حقوق الله أشدَّ تركًا وكذا الجهاد من تركه مع قدرته عليه عند تعيَّنه فهو لغير ذلك من الأعمال التي يتقرب بها إلى الله أشدَّ تركًا فالمحافظ على هذه الثلاثة محافظ على ما سواها والمضيع لها كان لما سواها أضيع.

وقال ابن برزة: الذي يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جميع أعمال البدن لأنَّ فيه بذل النفس إلا أنَّ الصبر على الصلوات وأدائها في أوقاتها والمحافظة على برِّ الوالدين أمر لازم متكرَّر لا يصبر على مراقبة أمر الله فيه إلا الصديقون.

(قَالَ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (حَدَّثَنِي بِهِنَّ) أي: بهذه الأشياء الثلاثة رسول الله ﷺ وهو تأكيد وتقرير لما تقدم إذ لا ريب أنَّ اللفظ صريح في ذلك وهو أرفع درجات التحمل.

وَلَوْ اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَنِي⁽¹⁾.

(وَلَوْ اسْتَزَدْتُهُ) أي: طلبت منه الزيادة بالسؤال (لَزَادَنِي) رسول الله ﷺ في الجواب ثم طلب الزيادة يحتمل أن يكون أرادها من هذا النوع وهي مراتب أفضل الأعمال ويحتمل أن يكون أرادها من مطلق المسائل المحتاج إليها.

وفي رواية الترمذي من طريق المسعودي عن الوليد فسكت عني رسول الله ﷺ ولو استزدته لزادني فكأنه فهم منه السّاعة واستشعر منه المشقة ويؤيّده ما في رواية مسلم فما تركت أستزيده إلا إرعاءً عليه أي شفقة لئلا يسأم.

ومن فوائد الحديث: أنّ أعمال البر يفضل بعضها على بعض عند الله، فإن قيل ورد أنّ إطعام الطعام خير أعمال الإسلام وورد أيضًا أنّ أحبّ الأعمال إلى الله أدومه، وغير ذلك فما وجه التوفيق، فالجواب: أنّه ﷺ أجاب كل قوم بما يحتاجون إليه أو بما لهم فيه رغبة أو بما هو لائق بهم، أو كان ذلك الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون هذا العمل أفضل في ذلك الوقت منه في غيره فقد كان الجهاد في ابتداء الإسلام أفضل الأعمال لأنّه الوسيلة إلى القيام بها، والتمكن من أدائها وقد تظاهرت النصوص على أنّ الصلاة أفضل من الصدقة، ومع ذلك في وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل، ويمكن أن يقال إنّ أفضل ليس على بابها، بل المراد بها الزيادة المطلقة المرادة من أفضل الأعمال فحذفت (من) وهي مرادة.

وقال ابن دقيق العيد الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنّه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بينه وبين حديث أبي هريرة رضي الله عنه أفضل الأعمال إيمان بالله الحديث.

وقال غيره: المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عين، لأنّه يتوقف على إذن الوالدين فيكون برّهما مقدّمًا عليه.

ومنها: ما قال ابن بطلال: إنّ البدار إلى الصلاة في أوّل أوقاتها أفضل من التراخي فيها، لأنّه إنما شرط فيها أن يكون أحبّ الأعمال إذا أقيمت لوقتها المستحب، وقال الحافظ العسقلانيّ وتبعه في ذلك محمود العيني وإن ادّعى أنّه

(1) أطرافه 2782، 5970، 7534 - تحفة 9232.

أخرجه مسلم في الإيمان باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال رقم (85).

قاله استقلالاً لا تبعاً له أن لفظ الحديث لا يدلّ على ما ذكره ابن بطال .

وَقَالَ ابن دقيق العيد ليس في هذا اللفظ أي : في لفظ الحديث ما يقتضي أولاً ولا آخرًا وكان المقصود به الاحتراز عمّا إذا وقعت قضاء، وتعقّب بأن إخراجها عن وقتها محرّم.

ولفظ أحبّ يقتضي المشاركة في الاستحباب فيكون المراد الاحتراز عن إيقاعها آخر الوقت، وأجيب بأنّ المشاركة إنّما هي بالنسبة إلى الصلاة وغيرها من الأعمال، فإذا وقعت الصلاة في وقتها كانت أحبّ إلى الله من غيرها من الأعمال فيكون الاحتراز عمّا إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالنائم والناسي فإنّ إخراجهما لها عن وقتها لا يوصف بالتحريم ولا يوصف بكونه أفضل الأعمال مع كونه محبوبًا لكن إيقاعها في الوقت أحبّ، فإن قيل روى الترمذي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الوقت الأوّل من الصّلاة رضوان الله والوقت الآخر عفو الله، والعفو لا يكون إلّا عند التقصير، فالجواب أنّه قَالَ ابن حبان : لَمَّا رواه في كتاب الضعفاء تفردّ به يعقوب بن الوليد وكان يضع الحديث.

وَقَالَ أبو حاتم الرازي : هو موضوع، وَقَالَ الميموني : سمعت أبا عبد الله يقول لا أعرف شيئًا يثبت في أوقات الصلاة أولها كذا وأوسطها كذا يعني مغفرة ورضوانًا.

ومنها : تعظيم الوالدين، وبيان فضله، ووجوب الإحسان إليهما، ولو كان كافرين، ومنها السؤال عن مسائل شتّى في وقت واحد، وجواز تكرير السؤال، والرفق بالعالم، والتوقّف عن الإكثار عليه خشية ملاله، وما كان عليه الصحابة من تعظيم النَّبِيِّ ﷺ والشفقة عليه، وما كان هو عليه من إرشاد المسترشدين ولو شقّ عليه .

ومنها : أنّ الإشارة تنزل منزلة التصريح إذا كانت معيّنة للمشار إليه مميّزة له عن غيره، ولهذا إذا طلق الأخرس امرأته بالإشارة المفهمة يقع طلاقه بحسب الإشارة، وكذا سائر تصرفاته، ثم رجال إسناد هذا الحديث ما بين بصري وكوفي، وقد أخرج متنه المؤلف في الجهاد والأدب والتوحيد أيضًا، وأخرجه مسلم في الإيمان والترمذي في الصلاة وفي البرّ والصلة والنسائي في الصّلاة.

6 - بَابُ: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ كَفَّارَةٌ

528 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

6 - بَابُ: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ كَفَّارَةٌ لِلْخَطَايَا

(بَاب) بالتنوين (الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ كَفَّارَةٌ لِلْخَطَايَا) كذا وقع في أكثر الروايات، وفي بعضها سقطت الترجمة وعليه مشى ابن بطال ومن تبعه، وفي رواية الكشميهني: باب: الصلاة كفارات للخطايا إذا صلاهن لوقتهن في الجماعة وغيرها، وهذه الترجمة أخص من الترجمة السابقة على التي قبلها كما لا يخفى.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ) بالحاء المهملة والزاي ابن محمد بن حمزة الزبيري المدني وقد مرّ في كتاب الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رواية حَدَّثَنَا (ابْنُ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي واسمه عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار المدني مات فجأة يوم الجمعة في مسجد رسول الله ﷺ وهو ساجد.

(و) عبد العزيز بن مُحَمَّد بن عبيد (الدَّرَاوَرْدِيُّ) نسبة الى دراورد بفتح الدال والراء المهملتين ثم ألف ثم واو مفتوحة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة قرية بخراسان، وَقَالَ أكثرهم منسوب إلى دار بحر ومدينة بفارس وهي من شواذ النسب.

(عَنْ يَزِيدَ) من الزيادة وفي رواية ابن عبد الله وفي أخرى يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ الْهَادِي أَي: ابن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي الأعرج التابعي الصغير مات سنة تسع وثلاثين ومائة، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) التيمي التابعي راوي حديث: «إنما الأعمال بالنيات» مات سنة عشرين ومائة، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام (ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون وفيه ثلاثة من التابعين، وفيه اثنان كل منهما عبد العزيز، وقد أخرج متنه مسلم في الصلاة وكذا النسائي وأخرجه الترمذي في الأمثال.

أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُ: ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ»

(أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَرَأَيْتُمْ) بهمزة الاستفهام التقريرية ومعناه أخبروني ويروي أرايتكم وكم حرف من خطاب أكد به الضمير ولا محل له من الإعراب لأنك تقول أرايتك زيد ما شأنه فلو جعل مفعولاً كما قاله الكوفيون لعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل فكانهم قالوا عن أي: شيء تسأل يا رسول الله فقال: (لَوْ) ثبت (أَنَّ نَهْرًا) بفتح الهاء وسكونها ما بين جنبي الوادي سمي به لسعته كما سمي نهارًا لسعة ضوئه.

(بِبَابِ أَحَدِكُمْ) ظرف مستقر خبر لأن (يَغْتَسِلُ) أي: حال كونه يغتسل (فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا) أي: خمس مرّات.
(مَا تَقُولُ) أي: أيها السامع وفي رواية مسلم تقولون أي: أي شيء تظنّ أيها السامع.

(ذَلِكَ) أي: الاغتسال فالقول بمعنى الظنّ، وكلمة الاستفهام مفعوله الأوّل قدم عليه لأنّ لها صدر الكلام وذلك مفعوله الثاني.

وَقَالَ ابن مالك فيه شاهد على إجراء القول مجرى الظنّ؛ والشرط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً مسنداً إلى المخاطب متصلاً باستفهام كما في هذا الحديث. ولغة سليم إجراء فعل القول مجرى الظنّ بلا شرط فيجوز على لغتهم أن يقال: قلت زيداً منطلقاً، ونحوه وَقَالَ الطيبي: كلمة لو تقتضي أن تدخل على الفعل وأن يجاب لكنّه وضع الاستفهام موضعه تأكيداً وتقريراً. والتقدير لو ثبت نهر صفته كذا لما بقي كذا كما يدلّ عليه قوله: (يُبْقِي) بضمّ أوله وكسر ثالثه من الإبقاء بالموحدة وحكى القاضي عياض عن بعض شيوخه من الانقاء بالنون والأول أوجه من دونه بفتح الدال المهملة والراء وهو الوسخ وقد يطلق الدرن على الحبّ الصغار التي تحصل في بعض الأجساد، وزاد مسلم لفظ شيئاً على أنّه مفعول يبقى، وهو على معنى الاستفهام أَيْضًا أي: أيبقى ذلك الاغتسال (مِنْ دَرَنِهِ) فيكون تقريراً لما قبله وتوضيحاً، ويجوز أن تكون كلمة ما الاستفهامية منصوبة بكلمة يبقى.

وقوله: يبقى مفعول تقول الثاني لكنه بعيد لفظاً ومعنى، فافهم.

قَالُوا: لَا يُبْقِي مِنْ دَرْنِهِ شَيْئًا، قَالَ: «فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا»⁽¹⁾.

(قَالُوا: لَا يُبْقِي) أي: لا يبقى ذلك الفعل أو الاغتسال (مِنْ دَرْنِهِ) أي: وسخه (شَيْئًا) نصب على أنه مفعول لا يبقى لكونه من الإبقاء وفي رواية مسلم لا يبقى من درنه شيء بالرفع على أنه فاعل لا يبقى بفتح الياء والقاف (قَالَ) ﷺ: (فَذَلِكَ) جواب شرط محذوف أي: إذا تقرر ذلك عندهم فهو (مِثْلُ) بفتح الميم والمثلثة أو بكسر الميم وسكون المثلثة.

(الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِ) أي: بأداء الصلوات وذلك التأويل ذكر الضمير وفي رواية بها بالتأنيث أي: بالصلوات.

(الْخَطَايَا) وفائدة التمثيل التأكيد وجعل المعقول كالمحسوس، قَالَ الطيبي في هذا الحديث مبالغة في نفي الذنوب لأنهم لم يقتصروا في الجواب على لا بل أعادوا اللفظ تأكيدًا، وَقَالَ ابن العربي: وجه التمثيل أَنَّ المرء ما يتدنَّس بالأقذار المحسوسة في بدنه وثيابه ويطهره الماء الكثير؛ فكذلك الصلوات تطهر العبد عَنِ أَقْذَارِ الذُّنُوبِ حَتَّى لَا تَبْقَى لَهُ ذَنْبًا إِلَّا أَسْقَطَتْهُ أَنْتَهَى.

وظاهره أَنَّ المراد بالخطايا هو أعمّ من الصغائر والكبائر لكن قَالَ ابن بطلال: يؤخذ من الحديث أَنَّ المراد الصغائر خاصة لِأَنَّهُ شَبَّهَ الْخَطَايَا بِالْدَرَنِ؛ والدرن صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والجراحات انتهى.

وهو مبنيّ على أَنَّ المراد بالدرن في الحديث هو الحبّ، والظاهر أَنَّ المراد به الوسخ لِأَنَّهُ هو الذي يناسبه التنظيف والتطهر، وقد جاء من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التصريح بذلك وهو فيما أخرجه البزار والطبراني بإسناد لا بأس به من طريق عطاء بن يسار أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يَحْدُثُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ مَعْتَمَلٌ وَبَيْنَ مَنْزِلِهِ وَمَعْتَمَلِهِ خَمْسَةُ أَنْهَارٍ فَإِذَا انْطَلَقَ إِلَى مَعْتَمَلِهِ عَمِلَ مَا شَاءَ اللَّهُ فَأَصَابَهُ وَسْخٌ أَوْ عَرِقٌ فَكَلَّمَا مَرَّ بِنَهْرٍ اغْتَسَلَ مِنْهُ الْحَدِيثَ، وَلِهَذَا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ تَسْتَقِلُّ بِتَكْفِيرِ جَمِيعِ الذُّنُوبِ وَهُوَ مُشْكِلٌ لَكِنْ رَوَى مُسْلِمٌ قَبْلَهُ حَدِيثَ الْعَلَاءِ، عَنِ

(1) تحفة 14998 - 1/141. أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب المشي إلى الصلاة تمحي به الخطايا رقم (667).

أبيه مرفوعاً الصلوات الخمس كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر.

فعلى هذا المقيّد يحمل ما أطلق في غيره، وَقَالَ ابن فرفرة، في شرح الأحكام يتوجّه على حديث العلاء إشكال يصعب التخلّص منه وذلك أنّ الصغائر بنص القرآن مكفرة باجتناب الكبائر، وإذا كان كذلك فما الذي تكفّره الصلوات الخمس انتهى، وقد أجاب عنه الإمام البلقيني بأنّ السؤال غير وارد لأنّ مراد الله تعالى وهو أعلم بمراده أن تجتنبوا في جميع العمر ومعناه الموافاة على هذه الحالة من وقت الإيمان أو التكليف إلى الموت.

والذي في الحديث أنّ الصلوات الخمس تكفّر ما بينها أي: في يومها إذا اجتنبت الكبائر في ذلك اليوم. فعلى هذا لا تعارض بين الآية والحديث، انتهى. وعلى تقدير ورود السؤال فالتخلّص منه تحمد الله سهل وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس فمن تركها لم يعدّ مجتنباً من الكبائر فتوقف التكفير على فعلها والله أعلم.

وقد فصل الإمام البلقيني أحوال الإنسان بالنسبة إلى ما يصدر منه من صغيرة وكبيرة فَقَالَ: ينحصر في خمسة:

أحدها: أن لا يصدر منه شيء فهذا يعارض برفع الدرجات.

ثانيها: أن يأتي بصغائر بلا إصرار فهذا يكفّر عنه جزماً.

ثالثها: مثله لكن مع الإصرار فلا يكفّر إذا قلنا إنّ الإصرار على الصغائر كبيرة.

رابعها: أن يأتي بكبيرة واحدة وصغائر.

خامسها: أن يأتي بكبائر وصغائر وهذا فيه نظر يحتمل إذا لم يجتنب الكبائر أن لا تكفّر الكبائر، بل تكفّر الصغائر، ويحتمل أن لا تكفّر شيئاً أصلاً والثاني أرجح لأنّ مفهوم المخالفة إذا لم يتعيّن جهته لا يعمل به فهنا لا يكفّر شيء أما اختلاط الكبائر والصغائر أو لتمحض الكبائر أو تكفّر الصغائر فلم يتعيّن جهة مفهوم المخالفة لدورانه بين الفصلين فلا يعمل به، ويؤيّده أنّ مقتضى تجنب الكبائر أنّ هناك كباراً ومقتضى ما اجتنبت الكبائر أن لا كبائر فيصان الحديث عنه.

7 - بَابُ تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا

529 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ، عَنْ غِيلَانَ، عَنْ أَنَسٍ،

تذييل:

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَمْ أَرَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرَفِهِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ السَّتَةِ وَأَحْمَدَ بَلْفُظَ مَا تَقُولُ إِلَّا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَلَيْسَ هُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ أَصْلًا وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ لَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بَابَ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ هَلْ كَانَ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ؟

وَعَلَى لَفْظِهِ اقْتَصَرَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحِينَ وَكَذَا الْحَمِيدِيُّ وَوَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِ الْمَتَأَخِّرِينَ بَعْدَ أَنْ سَاقَهُ بَلْفُظَ مَا تَقُولُونَ إِنَّهُ فِي الصَّحِيحِينَ وَالسَّنَنِ الْأَرْبَعِ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَصْلَ الْحَدِيثِ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَأَصْلًا وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَتَأَخِّرَةِ مِنَ الْبُخَارِيِّ بِأَلْيَاءِ التَّحْتَانِيَةِ فَزَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ أَنَّهُ غَلَطَ وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ بَلْ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ، وَالتَّقْدِيرُ مَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

7 - بَابُ تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا

(بَابُ تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ) وَفِي رِوَايَةِ بَابٍ فِي تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ (عَنْ وَقْتِهَا) أَيُ: بِتَأْخِيرِهَا إِلَى أَنْ يَخْرُجَ وَقْتُهَا، وَقِيلَ بِتَأْخِيرِهَا عَنْ وَقْتِهَا الْمُسْتَحَبِّ وَالْأَوَّلِ أَظْهَرَ لِأَنَّ التَضْيِيعَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِيهِ وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ إِنَّمَا ثَبَتَتْ فِي رِوَايَةِ الْحَمَوِيِّ وَالْكَشْمِينِيِّ وَلَيْسَتْ بِثَابِتَةٍ فِي رِوَايَةِ الْبَاقِينَ.

حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) الْمَنْقَرِيُّ التَّبُودَكِيُّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ) هُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ أَبُو يَحْيَى مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً، (عَنْ غِيلَانَ) بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ هُوَ ابْنُ جَرِيرٍ الْمَعُولِيُّ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَنِسْبَةُ إِلَى الْمَعَاوِلِ بَطْنٌ مِنَ الْأَزْدِ، (عَنْ أَنَسٍ) هُوَ ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ بَصَرِيُّونَ وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ.

قَالَ: «مَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، قِيلَ: الصَّلَاةُ؟ قَالَ: أَلَيْسَ ضَيِّعْتُمْ مَا ضَيَّعْتُمْ فِيهَا»⁽¹⁾.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (مَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ) وزاد ابن سعد في الطبقات إلّا شهادة أن لا إله إلا الله.

(قِيلَ) أَي: قَالَ لَهُ أَبُو رَافِعٍ بَيْنَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رَوَايَةٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ رُوحٍ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَ نَحْوَهُ فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ يَا أَبَا حَمْزَةَ وَلَا الصَّلَاةَ فَقَالَ لَهُ أَنَسٌ: قَدْ عَلِمْتُمْ مَا صَنَعَ الْحَجَّاجُ فِي الصَّلَاةِ.

(الصَّلَاةُ؟) أَي: هِيَ شَيْءٌ مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ بَاقِيَةٌ فَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا السَّلْبُ الْعَامُ فَأَجَابَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ (قَالَ: أَلَيْسَ) اسْمُهُ ضَمِيرُ الشَّانِ.

(ضَيَّعْتُمْ مَا ضَيَّعْتُمْ فِيهَا) وَهُوَ إِخْرَاجُهَا عَنْ وَقْتِهَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَفَّ مِنْ بَإِذِنِ اللَّهِ خَلْفًا﴾ [مريم: 59] أَي: فَعَقِبَهُمْ وَجَاءَ بَعْدَهُمْ عَقِبُ سَوْءٍ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾ أَي: تَرَكُوهَا وَأَخْرَجُوهَا عَنْ وَقْتِهَا قَالَهُ الْبَيْضَاوِيُّ وَالثَّانِي وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ الْمُهَلَّبُ الْمُرَادُ بِتَضْيِيعِهَا تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا الْمُسْتَحَبُّ لَا أَنَّهُمْ أَخْرَجُوهَا عَنْ الْوَقْتِ، وَتَبِعَهُ عَلَى هَذَا جَمَاعَةٌ، وَالْأَصَحُّ هُوَ الْأَوَّلُ: لِأَنَّ أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ حِينَ عَلِمَ أَنَّ الْحَجَّاجَ وَالْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ وَغَيْرَهُمَا كَانُوا يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، وَالْآثَارُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورَةٌ، مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ أَخَّرَ الْوَلِيدُ الْجُمُعَةَ حَتَّى أَمْسَى فَجَنَّتْ فَصَلَّيْتُ الظُّهْرَ قَبْلَ أَنْ أَجْلِسَ ثُمَّ صَلَّيْتُ الْعَصْرَ وَأَنَا جَالِسٌ إِيْمَاءً وَهُوَ يَخْطُبُ وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ عَطَاءٌ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ، وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَتَبَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي جَحِيْفَةَ فَمَسَى الْحَجَّاجُ بِالصَّلَاةِ فَقَامَ أَبُو جَحِيْفَةَ فَصَلَّى، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّيُ مَعَ الْحَجَّاجِ فَلَمَّا أَخَّرَ الصَّلَاةَ تَرَكَ أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ، وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ كُنْتُ بِمَنَى وَصُحُفٌ تَقْرَأُ لِلْوَلِيدِ أَخْرَوْا الصَّلَاةَ فَنَظَرْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ يَوْمَئِذٍ إِيْمَاءً وَهُمَا قَاعِدَانِ، هَذَا وَفِي رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ صَنَعْتُمْ مَا صَنَعْتُمْ فِيهَا بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَالتَّوْنِ فِيهِمَا، وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى وَهِيَ رَوَايَةُ النَّسْفِيِّ أَوْضَحُ فِي مِطَابَقَةِ التَّرْجُمَةِ لَكِنْ

530 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ وَاصِلٍ أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، أَخِي عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِدِمَشْقَ.....

يؤيد رواية الأكثرين رواية عثمان بن سعد وقد تقدّمت، يؤيدها أيضًا ما رواه الترمذيّ من طريق أبي عمران الجوبي عن أنسٍ فذكر نحو هذا الحديث وَقَالَ فِي آخِرِهِ أَوْلَمْ تَصْنَعُوا فِي الصَّلَاةِ مَا قَدْ عَلِمْتُمْ؟، وروى ابن سعد في الطبقات سبب قول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا القول فأخرج في ترجمة أنس من طريق عبد الرحمن بن الحريّاني الحارثي سمعتُ ثابتًا البناني قَالَ: كُنَّا مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَ الْحِجَاجَ الصَّلَاةَ فَقَامَ أَنَسٌ يَرِيدُ أَنْ يَكْلِمَهُ فَنَهَاهُ إِخْوَانُهُ شَفَقَةً عَلَيْهِ مِنْهُ فَخَرَجَ فَرَكِبَ دَابَّتَهُ فَقَالَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ: وَاللَّهِ مَا أَعْرَفَ شَيْئًا مِمَّا كُنَّا عَلَيْهِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَالَ رَجُلٌ فَالصَّلَاةُ يَا أَبَا حَمْزَةَ قَالَ: قَدْ جَعَلْتُمُ الظَّهْرَ عِنْدَ الْمَغْرَبِ أَفَتَلْكَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ) بفتح العين وبالواو في الأوّل وبضم الزاي وتكرار الراء في الثاني وقد مرّ في باب قدر كم ينبغي أن يكون المصلي.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ وَاصِلٍ أَبُو عُبَيْدَةَ) بضم العين وفي آخِرِهِ تاء التانيث (الْحَدَّادُ) بالحاء المهملة والدالين المهملتين أولاهما مشددة السدوسيّ البصري مات سنة تسع ومائة.

(عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ) بفتح الراء وتشديد الواو واسمه ميمون الخراساني نزيل البصرة.

(أَخِي عَبْدِ الْعَزِيزِ) وفي رواية الأصيلي زيادة قوله ابن أبي رَوَّادٍ وفي رواية أخرى أخو عبد العزيز أي: هو أخو عبد العزيز.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِدِمَشْقَ) بكسر الدال المهملة وفتح الميم بعدها شين معجمة ساكنة، وزعم الكلبي في كتاب أسماء البلدان تأليفه إنّما سمّيت بذلك لأنّه بناها دماشق بن مافي بن مالك بن أرفحشد بن سام بن نوح عَلَيْهِ السَّلَام، وَقَالَ أَهْلُ الْأَثَرِ سَمّيت بدماشق بن نمرود بن كنعان وهو الذي بناها وكان مع إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام كان دفعه نمرود إليه بعد أن نجاه الله من النار، وعن إسحاق بن أيوب

وَهُوَ يَبْكِي، فَقُلْتُ: مَا يُبْكِيكَ؟ فَقَالَ: «لَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا أَذْرَكْتُ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ وَهَذِهِ الصَّلَاةُ قَدْ ضَيَّعْتُ» وَقَالَ بَكَرٌ:

الشیطان الذي بناه كان اسمه جیرون وكان من بناء سليمان عَلَيْهِ السَّلَام، وَقَالَ ابن عساکر قیل: إِنَّ نوحًا عَلَيْهِ السَّلَام اختطها، وقیل بناها العازر واسمه دمشق غلام إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام وكان حبشیًا وهبه له نمرود، وقیل الذي بناها بَبُورَاسْتُ، وعن البکري عَنِ الحسن بن أحمد الهمداني نزل جیرون بن سعد بن عاد دمشق وهي مدينتها فسميت باسمه جیرون قَالَ وهي إرم ذات العماد ويقال: إِنَّ بها أربعمئة ألف عمود من حجارة، وَقَالَ أهل اللغة اشتقاق دمشق من قوله ناقة دَمَشْقُ اللَّحْم إذا كانت خفيفة اللحم والدمشقة: الخفة.

(لَمَّا قَدِمَهَا) أي: قدم أنس دمشق وكان قدومه في إمارة الحجاج على العراق قدمها شاكياً من الحجاج للخليفة والخليفة إذ ذاك الوليد بن عبد الملك بن مروان. (وَهُوَ) أي: أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَبْكِي) والجملة الاسمية وقعت حالاً والعامل فيها دخلت، (فَقُلْتُ) له: أي: قَالَ الزُّهْرِيُّ فقلت لأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا يُبْكِيكَ؟ فَقَالَ) أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْكِينِي أَنِّي (لَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا أَذْرَكْتُ) يعني على عهد رسول الله ﷺ من الطاعات معمول به على وجهه أي: بالنسبة إلى ما شاهده من أمر الشام والبصرة خاصة وإلا فسيأتي في هذا الكتاب أنه قدم المدينة فقال ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف والسبب فيه أنه قدم المدينة وعمر بن عبد العزيز أميرها حينئذٍ وكان على طريقة أهل بيته حتى أخبره عروة عن بشر بن أبي مسعود وعن أبيه بالنص على الأوقات فكان يحافظ بعد ذلك على عدم إخراج الصلاة عن وقتها كما تقدم بيانه، ومع ذلك فكان يراعي الأمر معهم فيؤخر الظهر إلى آخر وقتها. وقد أنكر ذلك أنس رضي الله عنه أيضاً كما في حديث أبي أمامة بن سهل عنه.

(إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةُ) بالنصب سواء جعلت استثناء أو بدلاً.

(وَهَذِهِ الصَّلَاةُ قَدْ ضَيَّعْتُ) على البناء للمفعول من التضييع والجملة حالية، والمراد بتضييعها إخراجها عن وقتها لا تأخيرها عن وقتها المستحب كما مرّ.

(وَقَالَ بَكَرٌ) بالموحدة المفتوحة والكاف الساكنة؛ وفي رواية: بَكَرُ بْنُ خَلْفٍ بالخاء المعجمة واللام المفتوحين البصري نزيل مكة قَالَ الغساني بكر بن خلف

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ، أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ نَحْوَهُ⁽¹⁾.

8 - باب: الْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

531 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ،

الْبُرْسَانِي أَبُو بَشَرٍ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُسْتَشْهِدًا بِهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ بَعْدَ حَدِيثِ ذِكْرِهِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّادِ وَهُوَ خَتَنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمَقْرِي مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ) بَضَمَ الْمُوَحَّدَةَ وَسَكُونِ الرَّاءِ وَبِالْسِينِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالنُّونِ مَنْسُوبٌ إِلَى بَرْسَانَ بَطْنٍ مِنْ أَزْدٍ وَهُوَ بَصْرِيٌّ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ) الْمَذْكُورُ فِيمَا قَبْلَ (نَحْوَهُ) أَي: نَحْوُ سِيَاقِ عَمْرِو بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فَقَالَ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ نَا أَبُو بَشَرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو نَعِيمٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ خَلَّادٍ نَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَزَّازِ نَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ خَتَنَ الْمَقْرِي نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ فَذَكَرَهُ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مُوَافِقٌ لِلَّذِي قَبْلَهُ وَفِيهِ زِيَادَةٌ وَهُوَ وَحْدَهُ وَقَالَ فِيهِ لَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا كُنَّا عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْبَاقِي سِوَاءٍ.

8 - باب: الْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

(بَاب) بِالتَّنْوِينِ (الْمُصَلِّي يُنَاجِي) أَي: يَحْدُثُ وَيَخَاطِبُ (رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ) وَمُنَاسِبَةٌ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لِمَا قَبْلَهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَحَادِيثَ السَّابِقَةَ دَلَّتْ عَلَى مَدْحٍ مِنْ أَوْقَعِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا وَذَمٍّ مِنْ أَخْرِجِهَا عَنْ وَقْتِهَا وَفِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بَيَانُ أَنَّ أَوْقَاتَ أَدَاءِ الصَّلَاةِ أَوْقَاتُ مَنَاجَاةِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَنَاجَاةَ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ أَرْفَعُ دَرَجَاتِ الْعَبْدِ فَأَشَارَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِذِكْرِ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ إِلَى التَّرْغِيبِ فِي الْمَحَافِظَةِ عَلَى الْفَرَائِضِ فِي وَقْتِهَا لِتَحْصِيلِ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ السَّنِيَّةِ الَّتِي يَخْشَى فَوَاتَهَا عَلَى مَنْ قَصُرَ فِي ذَلِكَ.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الْبَصْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الدِّسْتَوَائِيِّ، (عَنْ قَتَادَةَ) ابْنِ دَعَامَةَ، (عَنْ أَنَسٍ) وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَتَفَلَّنَ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى» وَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ قَتَادَةَ، «لَا يَتَفَلُّ قَدَامَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ» وَقَالَ شُعْبَةُ: «لَا يَبْزُقُ»

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا الْإِسْنَادُ بَعِينُهُ قَدْ مَرَّ فِي بَابٍ: زِيَادَةُ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانُهُ.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ النَّبِيُّ) وَفِي رَوَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يُنَاجِي رَبَّهُ» وَزَادَ الْأَصِيلِيُّ عَزَّ وَجَلَّ قِيلَ: لَا تَتَحَقَّقُ الْمُنَاجَاةُ إِلَّا إِذَا كَانَ اللِّسَانُ مُعَبَّرًا عَمَّا فِي الْقَلْبِ وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَالْأَذْكَارِ مُنَاجَاةُ تَعَالَى فَإِذَا كَانَ الْقَلْبُ مُحْجُوبًا بِأَحْجَابِ الْغَفْلَةِ غَافِلًا عَنْ جَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَكِبَرِيَّائِهِ وَكَانَ اللِّسَانُ يَتَحَرَّكُ بِحُكْمِ الْعَادَةِ فَمَا أَبْعَدَ ذَلِكَ عَنْ الْقَبُولِ وَعَنْ بَشَرِ الْحَافِي فِيمَا نَقَلَهُ الْغَزَالِيُّ عَنْهُ مَنْ لَمْ يَخْشَعْ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَعَنْ الْحَسَنِ كُلِّ صَلَاةٍ لَا يَحْضُرُ فِيهَا الْقَلْبُ فَهِيَ إِلَى الْعُقُوبَةِ أَسْرَعَ سَلْمُنَا أَنَّ الْفُقَهَاءَ صَحَّحُوهَا فَهَلَّا يُوْخَذُ بِالْأَحْتِيَاظِ لِيَذُقَ لَذَّةَ الْمُنَاجَاةِ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِمَا يَرْضَاهُ.

(فَلَا يَتَفَلَّنَ) بِكَسْرِ الْفَاءِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا وَإِنْ أَنْكَرَ ابْنُ مَالِكٍ الضَّمَّ عَلَى مَا قَالَهُ الْبِرْمَاوِيُّ وَهُوَ مِنَ التَّفَلُّ بِالْمِثْنَةِ أَقْلَ مِنَ الْبِزْقِ عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ يَتَفَلُّ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ مَضَى فِي بَابِ حَكِّ الْبِزَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ بِأَطْوَلِ مِنْهُ وَفِي بَابِ لَا يَبْصُقُ (عَنْ يَمِينِهِ) فِي الصَّلَاةِ.

(و) بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ (قَالَ سَعِيدٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي عُرُوبَةَ، (عَنْ قَتَادَةَ) وَطَرِيقُهُ مُوَصُولَةٌ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَابْنِ حَبَّانَ.

(لَا يَتَفَلُّ) عَلَى صِيغَةِ النَّهْيِ (قَدَامَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ) شَكٌّ مِنَ الرَّاوِي وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ.

(وَلَكِنْ) يَتَفَلُّ (عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ) وَفِي رَوَايَةِ قَدَمِهِ بِالْإِفْرَادِ.

(و) بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ (قَالَ شُعْبَةُ) ابْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ قَتَادَةَ أَيْضًا وَقَدْ وَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِيمَا تَقْدُمُ عَنْ آدَمَ عَنْهُ.

(لَا يَبْزُقُ) بِالْجَزْمِ وَيُرْوَى بِالرَّفْعِ.

بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ» وَقَالَ حُمَيْدٌ: عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَبْزُقُ فِي الْقِبْلَةِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ»⁽¹⁾.

532 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اغْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطُ.....

(بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ) يَبْزُقُ (عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ) وفي رواية وتحت (قَدَمِهِ).

(و) بالإسناد المذكور أَيْضًا (قَالَ حُمَيْدٌ) بضم المهملة مصغراً هو الطويل، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): لَا يَبْزُقُ أَحَدُكُمْ (فِي الْقِبْلَةِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ) يَبْزُقُ (عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ) وفي رواية وتحت (قَدَمِهِ) بالافراد وفي رواية قدميه بالتثنية، وَقَالَ الْكِرْمَانِي: هذه التعليقات لكنها ليست موقوفة على شعبة ولا على قتادة يعني بل هي مرفوعة الى النبي ﷺ ويحتمل الدخول تحت الإسناد السابق هذا، وقد عرفت أنها كلها موصولة على الوجه الذي ذكر فلا وجه لذكر الاحتمال.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين بن الحارث الأزدي النمري الحوضي.
(قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) التستري بضم المثناة وسكون المهملة ثم فتح المثناة وبالراء نزيل البصرة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) ابن دعامة السدوسي البصري عَنْ أَنَسٍ وفي رواية: (عَنْ أَنَسٍ) ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ) وفي رواية أَنَّهُ قَالَ: (اغْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ) بوضع الكفَّين على الأرض ويرفع المرفقين عنها وعن الجنيين ويرفع البطن عَنْ الفخذين إذ هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة من الأرض وأبعد من هيئات الكسالى فَإِنَّ المنبسط يشبه الكلب ويشعر حاله بالتهاون بالصَّلَاةِ وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها كما قَالَ ﷺ.

(وَلَا يَبْسُطُ) بالجزم على النهي أي: ولا يبسط المصلي وفي رواية ولا يبسط أَحَدُكُمْ بإظهار فاعله.

(1) أطرافه 241، 405، 412، 413، 417، 532، 822، 1214 تحفة 1373، 1205، 819، 1261.

ذِرَاعِيهِ كَالْكَلْبِ، وَإِذَا بَرَقَ فَلَا يَبْرُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ»⁽¹⁾.

9 - باب الإبراد بالظُّهرِ في شِدَّةِ الحرِّ⁽²⁾

(ذِرَاعِيهِ كَالْكَلْبِ) والذراع الساعد، (وَإِذَا بَرَقَ) أي: أحدكم، (فَلَا يَبْرُقَنَّ) بنون التأكيد الثقيلة وفي رواية: فلا يبرق (بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنَّهُ) وفي رواية: فَإِنَّمَا (يُنَاجِي رَبَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ الكرمانى ما حاصله تقدّم أنّ علة النهي عن البصاق عن اليمين أنّ عن يمينه ملكاً وهنا قد علّل بالمناجاة ولا تنافي بينهما لأنّ الحكم الواحد يجوز أن يكون له علتان فصاعداً لأنّ العلل الشرعية معارف وجاز تعدّد المعارف لا يقال إنّ المناجى لا يكون إلّا قد أمّ من يناجيه لأنّ المناجى الشريف تارة يكون قد أمّ من يناجيه وهو الأكثر، وتارة يكون عن يمينه، والله أعلم.

9 - باب الإبراد بالظُّهرِ في شِدَّةِ الحرِّ

(باب) فضل (الإبراد بالظُّهرِ) أي: بصلواتها وسيجيء تفسير الإبراد في الحديث.

(في شِدَّةِ الحرِّ) وإِنَّمَا قدم باب الإبراد بالظهر على باب وقت الظهر

(1) أطرافه 241، 405، 412، 413، 417، 531، 822، 1214 - تحفة 1443 - 142/1.
(2) في الترجمة بحثان: الأول: في غرض المصنف بذلك وما أفاده الشيخ قدس سره في ذلك واضح، وسيأتي البسط في ذلك قريباً، ولا ريب عندي أن الإمام البخاري مع الإشارة إلى ما أفاده الشيخ أشار أيضاً إلى رد قيد بعض العلماء أحاديث الإبراد إذ لم يقيد الإمام البخاري ترجمته بشيء من تلك القيود، فقد قال القسطلاني، قوله أبردوا بالصلاة أي: أخروا صلاة الظهر عند شدة الحر، وعند إرادة صلاتها بمسجد الجماعة حيث لا ظل لمنهاجه في بلد حار لا في بلد معتدل، ولا لمن يصلي في بيته منفرداً، ولا لجماعة مسجد لا يأتيهم غيرهم، ولا لمن كانت منازلهم قريبة من المسجد، ولا لمن يمشون إليه من بعد في ظل، انتهى.
فإطلاق ترجمة الإمام البخاري يرد على هذه القيود كلها.

البحث الثاني: في تقديم الإمام البخاري تلك على أول وقت الظهر، قال العيني: إنما قدمه على باب وقت الظهر للاهتمام به، انتهى. وقال الحافظ: قدمه لأن لفظ الإبراد يستلزم أن يكون بعد الزوال لا قبله، فكأنه أشار إلى أول وقت الظهر، أو أشار إلى حديث جابر بن سمرة: قال كان بلال يؤذن الظهر إذا دحضت الشمس أي: مالت، انتهى.
وأنت خبير بأن هذا أبعد من الذي قاله العيني لأن الإمام البخاري يترجم بأول وقت الظهر =

533، 534 - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، حَدَّثَنَا الْأَعْرَجُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَنَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُمَا

للاهتمام به، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَأَن لَفْظَ الْإِبْرَادِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الزَّوَالِ لَا قَبْلَهُ إِذْ وَقْتُ الْإِبْرَادِ هُوَ مَا إِذَا انْحَضَتْ قُوَّةُ الْوُجْهِ مِنْ حَرِّ الظَّهِيرَةِ فَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ الظَّهْرِ أَوْ أَشَارَ إِلَى حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ كَانَ بِلَالٌ يُوَدِّنُ الظَّهْرَ إِذَا دَحَضَتِ الشَّمْسُ أَيِ مَالَتْ.

(حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بن بلال المدني وفي رواية سليمان بن بلال بذكر ابن بلال أيضًا مات سنة أربع وعشرين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ) هو عبد الحميد بن أبي أويس الأصبحي أخو إسماعيل توفي سنة اثنتين ومائة، (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن بلال والد أيوب المذكور روى أيوب عنه تارة بواسطة وتارة بلا واسطة.

(قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ) بفتح الكاف (حَدَّثَنَا الْأَعْرَجُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) ابن هرمز، (وَغَيْرُهُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ هُوَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِيمَا أَظُنُّ وَرَوَى أَبُو نَعِيمٍ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ وَغَيْرِهِ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَنَافِعٍ) عَطَفَا عَلَى الْأَعْرَجِ (مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّهُمَا) أَيِ:

قريبًا نصًّا، فأَيُّ فاقَة تبقى إلى الإشارات والأوجه عندي أن تقديمه للإشارة إلى الباب السابق فإن المصلي إذا كان يناجي ربه فالأولى أن لا يناجيه في شدة الحر لأن المناجاة في شدة الحر لا تورث لذة وخشوعًا يناسب المقام، ولذا ترى أن الملوك كلهم يوقتون للحفلات وقت ربع النهار من آخر اليوم مع أن شدة الحر من فيح جهنم وهو أثر العذاب، وتقدم قريبًا «باب الصلاة في موضع العذاب» فكما لا ينبغي الصلاة في موضع العذاب أجدر أن لا ينبغي في وقت يظهر أثر العذاب، واندفع بذلك أيضًا ما يرد أن الصلاة سبب للرحمة فكان حقها أن يوازي وقت نزول العذاب لأن العذاب ثمرة الغضب وفي وقت الغضب لا ينبغي الطلب بل التعوذ من العذاب، ألا ترى أن الأنبياء قاطبة يعتذرون عن الشفاعة في المحشر قائلين إن ربي غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله، وقد ورد أن كلامهم اليوم يا رب سلم سلم، ولا تكون الشفاعة إلا لمن أذن له وهو النبي المختار سيد ولد آدم عليه صلوات الله كما يحب ربنا ويرضى.

حَدَّثَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»⁽¹⁾.

أبا هريرة وابن عمر رضي الله عنهما (حَدَّثَاهُ) أي: حَدَّثَا من حَدَّثَ صالح بن كيسان ويحتمل أن يعود ضمير أنهما إلى الأعرج ونافع أي: أن الأعرج ونافعاً حَدَّثَا صالح بن كيسان عَنْ شَيْخِهِمَا بِذَلِكَ، وفي رواية الإسماعيلي حَدَّثَا بغير ضمير فلا يحتاج إلى التأويل المذكور، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون وفيهم صحابيان وثلاثة من التابعين وهم صالح بن كيسان فإنه رأى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قاله الواقدي والأعرج ونافع وإن أبا بكر من أقران أيوب.

(عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا) بفتح الهمزة أمر من الإبراد قَالَ الزمخشري في الفائق حقيقة الإبراد الدخول في البرد والباء في قوله: (عَنِ الصَّلَاةِ) للتعدية أي: أدخلوا الصلاة صلاة الظهر في البرد، ويقال: معناه افعلوها في وقت البرد وهو الزمان الذي يتبين فيه انكسار شدة الحر لأن شدة الحر تذهب الخشوع.

وَقَالَ السفاقي: أبردوا أي: ادخلوا في وقت البرد مثل أظلم دخل في الظلام وأمسى دخل في المساء وأظهر دخل في الظهيرة ومثله في المكان أنجد إذا دخل نجداً وأتهم إذا دخل تهامة.

وَقَالَ الخطابي: الإبراد انكسار شدة حرّ الظهيرة وذلك أن فتور حرّها بالإضافة إلى وهج الهاجرة برد وليس ذلك بأن تؤخر إلى آخر بردي النهار وهو برد العشي إذ فيه الخروج عَنْ قول الأئمة، وقيل الباء في قوله بالصلاة زائدة على سبيل التضمين أي: أخروها مبردين، وأما ما في الرواية آتية من قوله عَنْ الصلاة: فمحمول على التضمين أيضاً أي: تأخروا عنهما مبردين وقيل هما بمعنى واحد. لأنَّ عَنْ يَأْتِي بمعنى الباء كما يقال: رميت السهم عَنْ القوس أي: بالقوس.

(فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ) بفتح الفاء وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره حاء مهملة وهو سطوع الحر وفورانه، والمراد شدة استعارها وتنفسها وسطوع حرّها، وأصله السعة والانتشار، ومنه مكان أفيح أي: متسع ويقال

بالواو وفوح وفاحت القدر تفوح إذا أغلت، وَقَالَ ابن سيّدة فاح الحرّ يفيح فيحًا سطع وهاج، وظاهره أنّ مثار وهج الحرّ في الأرض من فيح جهنم حقيقة، وقيل هو خارج مخرج التشبيه والتمثيل أي: كأنه نار جهنم في حرّها، والأول أولى ويؤيده الحديث الآتي اشتكت النار إلى ربها فأذن لها بنفسين، الحديث، وأما لفظ: جهنّم فقد قال قطرب: زعم يونس أنّه اسم أعجمي؛ وفي الزاهر لابن الأنباري قال أكثر النحويين هي أعجمية لا تنصرف، للتعريف والعجمة وقيل: إنه عربي ولم ينصرف للتعريف والتأنيث، وفي المغيث هي تعريب كهنام بالبرانية، وفي المحكم سمّيت جهنم لبعدها ولم يقولوا فيها جهنّم ويقال: بئر جهنم بعيدة القعر.

وَقَالَ أبو عمر: جهنم اسم وهو الغليظ البعيد القعر، ثم إنه قد استفيد من قوله ﷺ: «فإن شدة الحرّ من فيح جهنم» أنّ علّة الأمر بالإبراد هي شدة الحر. واختلف في حكمة هذا التأخير فقليل: دفع المشقة لكون شدة الحرّ ممّا يذهب الخشوع، وقيل: هو وقت يسجّر فيه جهنّم.

كما روى مسلم من حديث عمرو بن عبسة حيث قال له ﷺ: «أقصر عن الصّلاة عند استواء الشمس، فإنها ساعة تسجّر فيها جهنّم فهذه الساعة يتشر فيها العذاب»، واستشكل بأنّ فعل الصّلاة مظنة وجود الرحمة بإقامته مظنة دفع العذاب فكيف أمر بتركها في هذه الحالة؟

وأجيب: بأنّ التعليل إذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله، وإن لم يفهم معناه قاله اليعمرى، واستنبط له الزين ابن المنير معنى يناسبه فقال: إنّ هذا الوقت وقت ظهور أثر الغضب، فلا ينجع فيه الطلب إلّا ممّن أذن له فيه والصّلاة لا تنفك عن كونها طلبًا ودعاءً فناسب الاقتصار عنها حينئذ، واستدلّ بحديث الشفاعة حيث اعتذر الأنبياء كلّهم للأُمم بأنّ الله تعالى غضب غضبًا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله سوى نبيّنا ﷺ فلم يعتذر بل طلب لكونه أذن له في ذلك.

ومن فوائد الحديث:

الإبراد في صلاة الظهر، واختلفوا في كيفيته فحكى القاضي عياض وغيره

أنّ بعضهم ذهب إلى أن الأمر فيه للوجوب ، والجمهور على أنّه للاستحباب ، فإن قيل : ظاهر الكلام يقتضي الوجوب فما القرينة الصّارفة عنه ؟ فالجواب أنّ العلة فيه لمّا كانت دفع المشقة عن المصلّي لشدة الحر وكان ذلك للشفقة عليه فصار من باب النفع له فلو كان للوجوب يصير عليه ، ويعود الأمر على موضوعه بالنقض ، وفي التوضيح : اختلف الفقهاء في الإبراد بالصلاة .

فمنهم من لم يره وتأوّل الحديث على إيقاعها في برد الوقت وهو أوّله .

والجمهور من الصحابة والتابعين وغيرهم على القول به ، ثم اختلفوا فقيل : إنّه عزيمة ، وقيل : واجب تعويلاً على صيغة الأمر ، وقيل : رخصة ونصّ عليه في البويطي وصحيح الشيخ أبو عليّ من الشافعية وأغرب النووي فوصفه بالشذوذ لكنّه لم يحكه قولاً وبنوا على ذلك أنّ من صلّى في بيته أو مشى في كنّ إلى مسجد هل يسنّ له الإبراد؟ إن قلنا رخصة لم يسنّ له إذ لا مشقة عليه في التعجيل وإن قلنا عزيمة أبرد وهو الأقرب لورود الأثر به مع ما اقترن من العلة من أنّ شدة الحر من فيح جهنّم .

وقال صاحب الهداية من أصحابنا يستحبّ الإبراد بالظهر في أيّام الصّيف ؛ ويستحبّ تقديمه في أيّام الشتاء ، فإن قيل يعارض حديث الإبراد حديث إمامة جبرائيل عليه السّلام ؛ لأنّ إمامته في العصر في اليوم الأوّل فيما إذا صار ظلّ كلّ شيء مثله : فدلّ ذلك على خروج وقت الظهر : وحديث الإبراد يدلّ على عدم خروجه لأنّ اشتداد الحرّ في ديارهم في ذلك الوقت .

فالجواب : أنّ الآثار إذا تعارضت لا ينقضي الوقت الثابت بيقين بالشك ، فإن قيل هل في الإبراد تحديد؟

فالجواب : أنّه روى أبو داود والنسائي والحاكم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنّه كان قدر صلاة رسول الله ﷺ الظهر في الصّيف ثلاث أقدام إلى خمسة أقدام وفي الشتاء خمس أقدام إلى سبع أقدام فهذا يدلّ على التحديد ، لكن هذا الأمر يخالف في الأقاليم والبلدان ولا يستوي في جميع المدن والأمصاّر وذلك لأنّ العلة في طول الظل وقصره هي زيادة ارتفاع الشمس في السماء وانحطاطها ، فكلّما كانت أعلى وإلى محاذاة الرؤوس في مجراها أقرب

كان الظلّ أقصر؛ وكلّما كانت أخفض ومن محاذاة الرؤوس أبعد كان الظل أطول ولذلك ظلال الشتاء نراها أبداً أطول من ظلال الصيف، في كلّ مكان وكانت صلاة رسول الله ﷺ بمكة والمدينة وهما من الإقليم الثاني؛ ويذكرون أنّ الظلّ فيهما في أوّل الصيف في شهر آذار ثلاث أقدام، وشيء ويشبه أن تكون صلاته إذا اشتدّ الحرّ متأخرة عن الوقت المعهود قبله فيكون الظلّ عند ذلك خمس أقدام وأمّا الظلّ في الشتاء فإنهم يذكرون أنّه في تشرين الأوّل خمس أقدام أو خمس شيء في الكانون سبع أقدام أو سبع شيء فقول ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَنْزَلٌ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فِي ذَلِكَ الْإِقْلِيمِ دُونَ سَائِرِ الْأَقَالِيمِ وَالْبُلْدَانِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْإِقْلِيمِ الثَّانِي، وَفِي التَّوْضِيحِ اخْتَلَفَ فِي مَقْدَارِ وَقْتِهِ فَقِيلَ: يُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ مَقْدَارَ مَا يَظْهَرُ لِلْحَيْطَانِ ظِلًّا؛ وَظَاهِرُ النَّصِّ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ أَنْ يَنْصَرَفَ مِنْهَا قَبْلَ آخِرِ الْوَقْتِ؛ وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَتَّى رَأَيْنَا فِي التَّلَوُّلِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ يُؤَخَّرُ الظَّهْرُ إِلَى أَنْ يَصِيرَ الْفَيءُ ذِرَاعًا وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ، وَقَالَ أَشْهَبُ فِي مَدَوْنَتِهِ: لَا يُؤَخَّرُ الظَّهْرُ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا، وَقَالَ ابْنُ بَزِيزَةَ ذَكَرَ أَهْلَ النُّقْلِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَصَلِّيَ الظَّهْرَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَكَانَ يَقُولُ: هِيَ صَلَاةُ الْخَوَارِجِ وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ، وَأَجَازُ ابْنُ الْحَكَمِ التَّأْخِيرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، وَحَكَى أَبُو الْفَرَجِ عَنْ مَالِكٍ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَفْضَلُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ إِلَّا الظَّهْرَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ هَذَا.

وقال الحافظ العسقلاني: وقد اختلف العلماء في غاية الإبرار، فقليل حتى يصير الظلّ ذراعًا بعد ظل الزوال وقيل: ربع قامة، وقيل: ثلثها، وقيل: نصفها، وقيل غير ذلك، ونزلها المازري على اختلاف الأوقات، والجاري على قواعده أنه مختلف باختلاف الأحوال، لكن يشترط أن لا يمتدّ إلى آخر الوقت، وأمّا ما وقع عند المؤلف رحمه الله في الأذان عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظه حتى ساوى الظلّ التلّول، فظاهره يقتضي أنه أخرها إلى أن صار ظل كل شيء مثله ويحتمل أنه يُراد بهذه المساواة ظهور الظل بجانب الليل بعد أن لم يكن ظاهرًا فسأواه من الظهور لا في المقدار، أو قال قد كان ذلك في السفر فلعله أخر الظهر حتى يجتمعها مع العصر انتهى.

535 - حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْمُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ، سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: أَدْنُ مُؤَدَّنُ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ،

وقد استدل بعضهم بقوله: فأبردوا بالصلاة على أن الإبراد يشرع في الجمعة أيضًا لأن لفظ الصلاة يطلق على الظهر والجمعة، والتعليل مستقيم فيهما، وفي التوضيح اختلف في الإبراد بالجمعة على وجهين لأصحابنا أصحهما عند جمهورهم لا يشرع، وهو مشهور مذهب مالك أيضًا فإن التبكير فيها سنة انتهى.

وهو مذهب الحنفية أيضًا لما ثبت في الصحيح أنهم كانوا يرجعون من صلاة الجمعة وليس للحيطان ظلّ يستظلّون به من شدة التبكير بها أول الوقت فدلّ على عدم الإبراد وقد عرفت أن المراد بالصلاة في الحديث الظهر، فعلى هذا لا يبرد بالعصر إذا اشتدّ الحرّ فيه، وقال ابن بزيمة: إذا اشتدّ الحر في العصر هل يبرد بها؟ المشهور: نفي الإبراد بها، وتفرد أشهب بإبرادها.

وقال أيضًا: والظاهر أن الإبراد مخصوص بالجماعة، وهل يبرد في زمن الشتاء فيه قولان: والظاهر نفيه، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ (ابْنُ بَشَّارٍ) وفي رواية: محمد ابن بشار وهو الملقّب ببندار وقد تكرر ذكره، (قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) واسمه مُحَمَّد بن جعفر هو ابن امرأة شعبة، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (عَنِ الْمُهَاجِرِ) بلفظ اسم الفاعل وهو اسم له وليس بوصف واللام فيه للمح الصفة كما في العباس.

(أَبِي الْحَسَنِ) أنه (سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ) هو أبو سليمان الهمداني الجهني قال رحلت إلى رسول الله ﷺ فقبض وأنا في الطريق. مات زمن الحجاج، (عَنْ أَبِي ذَرٍّ) جندب بن جنادة الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه (قَالَ: أَدْنُ مُؤَدَّنُ) هو بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (النَّبِيِّ ﷺ) وقد جاء في بعض طرقه أَدْنُ بلال أخرجه أبو عوانة، وفي أخرى له فأراد أن يؤدّن فقال مَدّ يا بلال.

(الظُّهْرَ) بالنصب أي: وقت الظهر فحذف المضاف الذي هو الوقت وأقيم المضاف إليه وهو الظهر مقامه فلا يرد ما ذكره الزركشي من أن الصواب بالظهر وللظهر.

فَقَالَ: «أَبْرِدْ أَبْرِدْ» أَوْ قَالَ: «انْتَظِرْ انْتَظِرْ» وَقَالَ: «شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ» حَتَّى رَأَيْنَا

(فَقَالَ ﷺ): «(أَبْرِدْ أَبْرِدْ) مَرَّتَيْنِ، (أَوْ قَالَ ﷺ): «(انْتَظِرْ انْتَظِرْ) مَرَّتَيْنِ كَذَلِكَ.

وفي لفظ أبي داود فأراد المؤذن أن يؤذن الظهر فَقَالَ: أبرد ثم أبرد ثم أراد أن يؤذن فَقَالَ: أبرد مَرَّتَيْنِ أو ثلاثاً؛ وفي لفظ آخر للبخاري فأراد أن يؤذن للظهر فظاهر هذا أن الأمر بالإبراد وقع قبل الأذان. وظاهر حديث الباب أن الأمر بالإبراد وقع بعد الأذان.

فَقَالَ الحافظ العسقلاني: يجمع بينهما على أنه شرع في الأذان فقبل له: أبرد فترك فمعنى أذن شرع في الأذان ومعنى أراد أن يؤذن أي: يتم الأذان. وَقَالَ محمود العيني: هذا غير سديد لأنه لا يؤمر بتركه بعد الشروع ولكن معناه أراد أن يشرع في الأذان فقبل له أبرد فترك الشروع.

والدليل على لفظ أبي عوانة فأراد أن يؤذن فَقَالَ: مَهْ يا بلال ومعناه اسكت لا تشرع في الأذان، والأقرب في هذا أن يحمل اللفظان على حالتين فلا يحتاج إلى ذكر الجمع بينهما، وأما ما يقال إن الإبراد للصلاة فكيف والمؤذن به للأذان فمدفوع بأنه يتبنى على أن الأذان هل هو للوقت؟ أو للصلاة.

وفيه خلاف مشهور، وظاهر هذا يقوي القول بأنه للصلاة هذه الغاية متعلقة بقوله: أبرد أبرد أي: كان يقول له في الزمان الذي قبل الرؤية أبرد أو متعلقة بأبرد أي: أبرد إلى أن يرى أو متعلقة بمقدر أي: فقال له: أبرد أبرد فأبرد إلى أن رأينا أن المراد بالأذان الإقامة ويؤيده حديث الترمذي بلفظ فأراد بلال أن يقيم لكن رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق حفص بن عمر عن شعبة بلفظ: فأراد بلال أن يؤذن وفيه ثم أمره فأذن وأقام ويجمع بينهما بأن إقامته كانت لا تتخلف عن الأذان لمحافظة ﷺ على الصلاة في أول الوقت فرواية: فأراد بلال أن يقيم أي: يؤذن ثم يقيم ورواية فأراد أن يؤذن أي: ثم يقيم والله أعلم.

(وَقَالَ ﷺ): «(شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ)» أي: فتأخروا عنها مبردين.

(حَتَّى رَأَيْنَا) وقال الكرمانى أن عاداتهم جرث بأنهم لا يتخلفون عند سماع

فِيءِ التَّلَوْلِ⁽¹⁾.

536 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ

الرُّهْرِيِّ،

الأذان عن الحضور إلى الجماعة فالإبراد في الأذان: الغرض منه الإبراد في الصلاة ويقال: (فِيءِ التَّلَوْلِ) بضم المثناة الفوقية وتخفيف اللام جمع تلّ بفتح المثناة وتشديد اللام كلّ ما له اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحوهما، وفي الجامع للقزاز هو يكون مكدوساً وليس بخلقة، والفِيء فيما ذكره ثعلب في الفصيح يكون بالعشي كما أنّ الظلّ يكون بالغداة وأنشد:

فلا الظلّ من برد الضحى نستطيعه ولا الفِيء من برد العشي نذوق
وقال أبو عبيدة: كلّ ما كانت عليه الشمس فزالت فهو فيء وظلّ، وما لم يكن عليه الشمس فهو ظلّ، وعن ابن الأعرابي الظلّ: ما نسخته الشمس والفِيء ما نسخ الشمس.

وَقَالَ الْقَزَاز: الفِيء رجوع الظلّ من جانب المشرق إلى جانب المغرب، وفي المخصّص والجمع أفياء وفيء وقد فاء الفِيء فياً تحوّل ويرى فيه فيء بتشديد الياء، والتلّول لكونها منبطرة منبسطة غير شاخصة لا يظهر لها ظلّ إلّا إذا ذهب أكثر وقت الظهر نعم لا بد من حصول الفِيء في تحقق وقت الظهر فقبل رؤية الفِيء ما يدخل وقت الظهر. وقال محيي السّنة الشمس في مثل مكة ونواحيها إذا استوت فوق الكعبة في أطول يوم من السنة لم يرَ لشيء من جوانبها ظلّ فإذا زالت ظهر الفِيء قدر الشراك من الجانب الشرقي وهو أطول وقت الظهر، والله أعلم.

ثم إنّ رجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي، وقد أخرج متنه المؤلّف في صفة الصلاة أيضاً وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الصلاة.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني كما في رواية، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنَ الرُّهْرِيِّ) مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب وفي رواية الإسماعيلي، عَنْ جَعْفَرِ الْفَرِيَابِيِّ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ الْمَدِينِيِّ شيخ المؤلّف بلفظ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِتْحِ جَهَنَّمَ»⁽¹⁾.

537 - «وَاشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا،

حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) كَذَا رَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ سَفْيَانَ عَنْهُ وَرَوَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ السَّرَّاجُ عَنْ أَبِي قَدَامَةَ عَنْ سَفْيَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا. وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَحْدَهُ وَالطَّرِيقَانِ مُحْفُوظَانِ فَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عِنْدَ مُسْلِمٍ. وَمَعْمَرُ وَابْنُ جَرِيرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ عِنْدَ السَّرَّاجِ سَيِّئُهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ كِلَاهُمَا (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ) أَي: صَلَاةَ الظَّهْرِ لِأَنَّهَا الصَّلَاةُ الَّتِي يَشْتَدُّ الْحَرُّ غَالِبًا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا.

(فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِتْحِ جَهَنَّمَ) وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا.

(وَاشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا) وَهُوَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِطَرِيقِ

الْحَقِيقَةِ بِلِسَانِ الْمَقَالِ بِحَيَاةٍ يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عِيَاضُ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لَا إِحَالَةَ فِي حَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ الْمَخْبِرَ الصَّادِقَ إِذَا أَخْبَرَ بِأَمْرٍ جَائِزٍ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَأْوِيلِهِ فَحَمَلَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ أَوَّلَى وَقَالَ النَّوَوِيُّ نَحْوَ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ حَمَلَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ هُوَ الصَّوَابُ، وَقَالَ نَحْوَ ذَلِكَ الشَّيْخُ فَضْلُ اللَّهِ التُّورِبَشْتِيُّ هَذَا وَلَا غُرُوفٍ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ فَيَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ فِيهَا آلَةَ الْكَلَامِ كَمَا خَلَقَ لِهَدَّهِ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا خَلَقَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِدْرَاكِ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ، وَحَكَى عَنِ النَّارِ تَقُولُ: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: 30]، وَرَوَى أَنَّ الْجَنَّةَ إِذَا سَأَلَهَا عَبْدٌ أَمِنْتَ عَلَى دَعَائِهِ وَكَذَا النَّارُ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ حَمَلَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمَخْتَارُ لِصِلَاحِيَةِ الْقُدْرَةِ لَذَلِكَ وَلِأَنَّ اسْتِعَارَةَ الْكَلَامِ لِلْحَالِ وَإِنْ عَهْدَتْ وَاسْمَعَتْ لَكِنِ الشُّكُوى وَتَفْسِيرُهَا وَالتَّعْلِيلُ لَهُ وَالْإِذْنُ وَالْقَبُولُ وَالتَّنَفُّسُ وَقَصْرُهُ عَلَى اثْنَيْنِ فَقَطْ بَعِيدٌ مِنَ الْمَجَازِ خَارِجٌ عَمَّا أَلْفٌ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ.

وَقَالَ الدَّاوُودِيُّ: وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّارَ تَفْهَمُ وَتَعْقِلُ وَقَدْ جَاءَ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ

فَقَالَتْ: يَا رَبِّ أَكَلَّ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ، نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهِرِيرِ⁽¹⁾.

أسمع من الجنة والنار. وقد ورد أن النار تخاطب سيدنا رسول الله ﷺ وتخاطب المؤمن بقولها جُزْ يا مؤمن فقد أطفأ نورك لهبي.

والوجه الثاني: أن يكون بلسان الحال على طريقة المجاز، ورجح البيضاوي حمله على المجاز فَقَالَ شكواها مجاز عن كثرتها وغلوانها وأكلها بعضها بعضًا مجاز عن ازدحام أجزائها بحيث يضيق عليها مكانها فيسعى كل جزء في إفناء الجزء الآخر والاستيلاء على مكانه وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها وتلهبها، وَقَالَ ابن عبد البر: لكلا القولين وجه ونظائر والأول أرجح.

(فَقَالَتْ) وفي رواية فقالت: (يَا رَبِّ أَكَلَّ بَعْضِي بَعْضًا فَأَذِنَ) بفتح الهمزة وكسر الذال المعجمة أي: أذن ربها تعالى (لَهَا بِنَفْسَيْنِ) تشية نفس بفتح الفاء وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه الهواء.

(نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ) بجرّ نفس في الموضعين على البدل أو البيان ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: إحداهما: نفس في الشتاء، والآخر: نفس في الصيف.

(فَهُوَ أَشَدُّ) بالجرّ على أنه بدل من نفس أو بيان ويروى بالرفع.

وَقَالَ البيضاوي: هو خبر مبتدأ محذوف تقديره فذلك أشدّ، وَقَالَ الطيبي: جعل أشدّ مبتدأ محذوف الخبر أولى والتقدير أشدّ (مَا تَجِدُونَ) أي: الذي تجدونه (مِنَ الْحَرِّ) من ذلك النفس، ويؤيد الوجه الأول رواية الإسماعيلي من هذا الوجه فهو أشدّ، ويؤيد الوجه الثاني رواية النسائي من وجه آخر بلفظ فأشدّ ما تجدون من الحرّ من حرّ جهنّم.

(وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهِرِيرِ) أي: شدة البرد، وفي سياق المؤلف لفت ونشر على غير الترتيب وقد وقع على الترتيب في رواية النسائي، ثم إنه لا مانع من حصول الزمهيرير فيها لأنّ المراد من النار محلّها وهو جهنّم، وفيها طبقة

(1) طرفه 3260 - تحفة 13142.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر رقم (615، 617).

زمهريريّة، وقد ورد أنّ في بعض زواياها نارًا وفي أخرى زمهريرًا، والذي خلق الملك من ثلج ونار قادر على جمع الضدين في محلّ واحد، وأيضًا فالنار من أمور الآخرة والآخرة لا تقاس على الدنيا، وفي التوضيح قال ابن عباس رضي الله عنهما خلق الله النار على أربعة أصناف: فنار تأكل وتشرب ونار لا تأكل ولا تشرب ونار تشرب ولا تأكل وعكسه.

فالأولى: التي خلقت منها الملائكة.

والثانية: التي في الحجارة وقيل التي ظهرت لموسى عليه الصلاة والسلام ليلة المناجاة.

والثالثة: التي في البحر وقيل التي خلقت منها الشمس.

والرابعة: نار الدنيا، ونار جهنّم تأكل لحومهم وعظامهم ولا تشرب دموعهم ولا دماءهم بل يسيل ذلك إلى غير الخبال.

وأخبر الشارع: أنّ عصارة أهل النار شراب من مات مصرًّا على شرب الخمر، والذي في الصحيح أنّ نار الدنيا خلقت من نار جهنّم، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: ضربت بالماء سبعين مرّة ولولا ذلك ما انتفع بها الخلائق وإنما خلقها الله تعالى لأنها من تمام الأمور الدنيويّة وفيها تذكرة لنار الآخرة وتخويف من عذابها.

وقد قيل: إنّ أمور هذا العالم عكس أمور ذلك العالم، وآثارها فكما جعل مستطابات الدنيا أشباه نعيم الجنان ليكونوا أميل إليها كذلك جعل الشدائد المؤلمة نموذجًا لأحوال الجحيم ليزيد خوفهم فما وجد من السموم المهلكة فمن حرها وما يوجد من الصراصر المجمدة فمن بردها، والله أعلم.

وفي الحديث: استحباب الإبراد بالظهر عند اشتداد الحرّ في الصيف فإن قيل النفس المذكور ينشأ عند اشتداد الحر في الصيف فلم يقتصر في الأمر بالإبراد على أشده.

فالجواب: لأنه لوجود المشقة عند الشدة أيضًا فالأشدية تحصل عند التنفس لكنّ الشدة مستمرة لبعد ذلك فيستمر الأمر بالإبراد إلى أن تذهب الشدة. فإن قيل قد يتوهم قضية لتقليل مشروعية تأخير الصلاة في وقت شدة البرد، ولم

538 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالظَّهْرِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فُتُوحِ جَهَنَّمَ» تَابَعَهُ سُفْيَانُ، وَيَحْيَى، وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ⁽¹⁾.

يقول به أحد فالجواب: أنها تكون غالباً في وقت الصبح فلا تزول إلا بطلوع الشمس فلو أخرت لخرج الوقت والله أعلم. وفيه أن الجنة والنار مخلوقتان الآن، خلافاً لمن يقول من المعتزلة: أنهما تخلقان يوم القيامة، وفيه أن الشكوى تتصور من جماد ومن حيوان أيضاً كما جاء في معجزات النَّبِيِّ ﷺ شكوى الجذع وشكوى الجمل على ما عرف في موضعه.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) ابْنُ غِيَاثٍ وقد سقط في رواية ابن غياث، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) جعفر بن غياث بن طلق بفتح المهملة وسكون اللام، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران وفي رواية الأصيلي عن الأعمش، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ) ذكوان، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالظَّهْرِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فُتُوحِ جَهَنَّمَ»).

(تَابَعَهُ) وفي رواية: وتابعه بالواو أي: تابع حفص بن غياث (سُفْيَانُ) هو الثوري وقد وصله المؤلف في صفة النار من بدء الخلق، (و) كذا تابعه (يَحْيَى) ابن سعيد القطان وقد وصله أحمد في مسنده عنه، (و) كذا تابعه (أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح بن عبد الله قال الحافظ العسقلاني لم أقف على مَنْ وصله عنه أي: تابعوه في روايتهم، (عَنِ الْأَعْمَشِ) في لفظ أبردوا بالظهر، ثم إنه قد اختلف العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث المذكورة وبين حديث خباب شكونا إلى رسول الله ﷺ حرَّ الرَّمْضاء فلم يشكنا أي: لم يزل شكوانا رواه مسلم.

قَالَ زهير قلت لأبي إسحاق أفي الظهر؟ قَالَ: نعم قلت: أفي تعجيلها قَالَ: نعم فقيل: الإبراد رخصة والتقديم أفضل، وقيل: حديث خباب منسوخ بحديث الإبراد وإلى هذا مال أبو بكر الأثرم في كتابه الناسخ والمنسوخ وأبو جعفر الطحاوي وَقَالَ وَجَدْنَا ذَلِكَ فِي حَدِيثَيْنِ: أَحَدُهُمَا: حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ كُنَّا نَصَلِّي الْهَاجِرَةَ فَقَالَ لَنَا ﷺ: «أَبْرِدُوا» فَبَيَّنَ هَذَا أَنَّ الْإِبْرَادَ كَانَ بَعْدَ التَّهَجِيرِ، وَالْآخَرُ:

10 - بَابُ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي السَّفَرِ

539 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُهَاجِرٌ أَبُو الْحَسَنِ مَوْلَى لِبْنِي تَيْمِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ،

حديثُ أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا كان البرد بكَرٍ وإذا كان الحرُّ أبرد، وحمل بعضهم حديثَ خَبَّابٍ على أنهم طلبوا تأخيرًا زائدًا على قدر الإبراد، وَقَالَ أَبُو عَمْرِو فِي قولِ خَبَّابٍ فلم يشكنا أي: فلم يحوجنا إلى الشكوى، ويقال حديثُ خَبَّابٍ كان بمكة وحديثُ الإبراد بالمدينة، فَإِنَّ فِيهِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ الْخَلَّالُ فِي عِلَلِهِ عَنْ أَحْمَدَ: آخرُ الأمرين من رسولِ اللَّهِ ﷺ الإبراد.

فائدة:

رتب المؤلف رحمه الله أحاديث هذا الباب ترتيبًا حسنًا فبدأ بالحديث المطلق وثنى بالحديث الذي فيه الإرشاد إلى غاية الوقت التي ينتهي إليها الإبراد وهو ظهور في التلول وثلث بالحديث الذي فيه بيان العلة في كون ذلك المطلق محمولًا على المقيد وربّع بالحديث المفصّح بالتقييد والله الموفق.

10 - بَابُ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي السَّفَرِ

(بَابُ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي السَّفَرِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أراد بهذه الترجمة أَنَّ الْإِبْرَادَ لَا يَخْتَصُّ بِالْحَضَرِّ لَكِنْ مُحَلٌّ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ الْمَسَافِرُ نَازِلًا أَمَّا إِذَا كَانَ سَائِرًا أَوْ عَلَى سِيرٍ فَفِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ الْمَاضِي مَقِيدًا بِالسَّفَرِ مُشِيرًا بِهِ إِلَى أَنَّ تِلْكَ الرِّوَايَةَ الْمَطْلُوقَةُ مُحْمُولَةٌ عَلَى هَذِهِ الْمَقِيدَةِ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَشْرَعَ الْإِبْرَادُ فِي الْحَضَرِّ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْإِبْرَادِ التَّسْهِيلُ وَدَفْعُ الْمَشَقَّةِ وَلَا تَفَاوَتْ أَيُّ: ذَلِكَ بَيْنَ السَّفَرِ وَالْحَضَرِّ.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) وَفِي رِوَايَةِ آدَمَ (ابْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَيُّ: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُهَاجِرٌ) هُوَ مِنَ الْأَعْلَامِ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ بِلَامَ التَّعْرِيفِ وَبِدُونِهِ، (أَبُو الْحَسَنِ مَوْلَى لِبْنِي تَيْمِ اللَّهِ) وَفِي رِوَايَةٍ: مَوْلَى بَنِي تَيْمِ اللَّهِ بِالْإِضَافَةِ الْكُوفِي (قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ) الْجَهْنِي الْكُوفِي الْمَخْضَرَمُ.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ الْمُؤَدِّنُ أَنْ يُؤَدِّنَ لِلظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْرِدْ» ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ» حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلَوْلِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ»

(عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ الْمُؤَدِّنُ) وقد وقع التصريح بأنه بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رواية أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبِي عَوَانَةَ وَالجَوْزُقِيُّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ شُعْبَةَ أَيْضًا.

(أَنْ يُؤَدِّنَ لِلظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْرِدْ» ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ») وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ عَنْ شُعْبَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِرَاهِيمَ فِي بَابِ الْأَذَانِ لِلْمَسَافِرِينَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَأَرَادَ الْمُؤَدِّنُ أَنْ يُؤَدِّنَ فَقَالَ لَهُ أَبْرِدْ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ فَقَالَ لَهُ أَبْرِدْ ثَلَاثًا (حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلَوْلِ) وَفِي صَحِيحِ أَبِي عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعْدَ قَوْلِهِ فِيءَ التَّلَوْلِ ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَدَّنَ وَأَقَامَ، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) عَقِبَ مَقَالَتِهِ السَّابِقَةِ.

(إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا) بَفَتْحِ هَمْزَةِ الْقَطْعِ (بِالصَّلَاةِ) الَّتِي يَشْتَدُّ الْحَرُّ غَالِبًا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا وَهِيَ الظُّهْرُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ: قَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ تَأْخِيرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا الْإِبْرَادُ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ لِمَنْ يَنْتَابُ، أَي: يَأْتِي مِنَ الْبَعِيدِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَمَّا الْمَصْلِيُّ وَحْدَهُ وَالَّذِي يَصَلِّي فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ فَالَّذِي أَحَبَّ لَهُ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ: وَقَوْلٌ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ هُوَ أَوْلَى وَأَشْبَهُ بِالِاتِّبَاعِ، وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ مِنَ الرِّخْصَةِ لِمَنْ يَنْتَابُ مِنَ الْبَعْدِ فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَدَّنَ بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا بِلَالُ أَبْرِدْ ثُمَّ أَبْرِدْ فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَعْنَى لَا جَمَاعَتَهُمْ فِي السَّفَرِ فَكَانُوا لَا يَحْتَاجُونَ أَنْ يَنْتَابُوا مِنَ الْبَعْدِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «تَفْقِيًّا»⁽¹⁾

وَقَالَ الْكِرْمَانِي: أَقُولُ لَا نَسْلَمُ اجْتِمَاعَهُمْ لِأَنَّ الْعَادَةَ فِي الْقَوَافِلِ سَيِّمًا فِي الْعَسَاكِرِ الْكَثِيرَةِ أَنْ يَتَفَرَّقُوا فِي أَطْرَافِ الْمَنْزِلِ لِمَصَالِحٍ مَعَ التَّخْفِيفِ عَلَى الْأَصْحَابِ وَطَلَبِ الْمَرْعَى وَغَيْرِهِ خُصُوصًا إِذَا كَانَ فِيهِ سُلْطَانٌ جَلِيلٌ الْقَدْرِ فَإِنَّهُمْ يَتَبَاعَدُونَ عَنْهُ احْتِرَامًا لَهُ وَتَعْظِيمًا، وَتَعَقِبُهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ كَلَامَ التِّرْمِذِيِّ بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ وَالْغَالِبُ فِي الْمَسَافِرِينَ اجْتِمَاعُهُمْ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ السَّفَرَ مِظَنَّةُ الْخَوْفِ سَيِّمًا إِذَا كَانَ عَسْكَرٌ خَرَجُوا لِأَجْلِ الْحَرْبِ مَعَ الْأَعْدَاءِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَقِيبُ كَلَامِ الْكِرْمَانِيِّ وَأَيْضًا فَلَمْ تَجْرِ عَادَتُهُمْ بِاتِّخَاذِ مَخْبَأٍ كَبِيرٍ يَجْمَعُهُمْ بَلْ كَانُوا يَتَفَرَّقُونَ فِي الْخِيَامِ وَظِلَالِ الشَّجَرِ وَلَيْسَ هُنَاكَ رُكْنٌ يَمْشُونَ فِيهِ وَلَيْسَ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ مَا يَخَالِفُ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ اسْتَنْبَطَ مِنَ الْعَامِ مَعْنَى لَخْصِيصِهِ أَنْتَهَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: هَذَا أَكْثَرُ بَعْدًا مِنْ كَلَامِ الْكِرْمَانِيِّ لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ الْعَمَلِ بَعْمُومِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ بِالْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ بِأَشْيَاءٍ مُلْفَقَةٍ مِنَ الْخَارِجِ، وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ مَا يَخَالِفُ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ غَيْرُ وَاقِعٍ لِأَنَّ الْخِلَافَ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ صَرِيحٌ لَا يَخْفَى لِأَنَّ ظَاهِرَهُ عَامٌ وَالتَّقْيِيدُ بِالْمَسْجِدِ الَّذِي يَنْتَابُ أَهْلُهُ مِنَ الْبَعْدِ خِلَافَ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَاسْتِنْبَاطُ مَعْنَى مِنَ الْعَامِ يَخْصِّصُهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَلَوْ جَازَ فَلَا بَدَّ مِنْ دَلِيلٍ لِلتَّخْصِيسِ وَلَا دَلِيلٍ لَذَلِكَ هَهُنَا.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ مُحَمَّدٌ أَيُّ: الْبُخَارِيُّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (تَفْقِيًّا) أَيُّ: قَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَنْفَقُوا﴾

(1) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِسْنَادُ الْاِشْتِكَاءِ إِلَى النَّارِ وَالْأَكْلِ وَالنَّفْسِ هَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ؟ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَجَعَلَ اللَّهُ فِيهَا إِدْرَاكًا وَتَمْيِيزًا بِحِثِّ تَكَلُّمَتِ بِهِ، وَهُوَ لِلصَّوَابِ، إِذْ لَا مَنَعَ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى حَقِيقَتِهِ فُوجِبَ الْحُكْمُ بِهِ، وَقِيلَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ بَلْ هُوَ عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ، أَنْتَهَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ: اخْتَلَفَ فِي هَذِهِ الشُّكُوفِ هَلْ هِيَ بِلِسَانِ الْقَالَ أَوْ بِلِسَانِ الْحَالِ، وَاخْتَارَ كَلًّا طَائِفَةً، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لِكُلِّ الْقَوْلَيْنِ وَجْهٌ وَنَظَائِرٌ، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ، وَقَالَ عِيَاضٌ: إِنَّهُ الْأَظْهَرُ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لَا إِحَالَةَ فِي حَمَلِ اللَّفْظِ عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَإِذَا أَخْبَرَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقَ بِأَمْرِ جَائِزٍ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَأْوِيلِهِ فَحَمَلَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ أَوَّلَى، وَقَالَ النَّوَوِيُّ نَحْوَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: حَمَلَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ هُوَ الصَّوَابُ، وَقَالَ نَحْوَ ذَلِكَ التُّورِبَشْتِيُّ، وَرَجَعَ الْبِيضَاوِيُّ حَمَلَهُ عَلَى =

تَمَيَّلُ⁽¹⁾.11 - باب وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ⁽²⁾

تَمَيَّلُ) أي: معناه يتميّل كأنه أراد أنّ الفيء سَمِيَ به لأنّه ظلّ مال إلى جهة غير الجهة الأولى.

وَقَالَ الجوهري: تَفَيَّاتُ الظلال أي: تَقَلَّبَتْ، وفي رواية: تَتَفَيَّأُ بالمشناة الفوقية وقد قرئ بهما، وفي رواية: تَفَيَّأُ بحذف إحدى التاءين ومناسبة ذكر هذا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ من جهة قوله في حديث الباب حتى رأينا فيء التلّول، وهذا التعليق وقع في رواية المستملي وكريمة دون رواية غيرهما وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره.

11 - باب وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ

(باب) بالتنوين ويجوز بالإضافة إلى قوله: (وَقْتُ الظُّهْرِ) أي: ابتداءه (عِنْدَ الزَّوَالِ) أي: زوال الشمس عَنْ كبد السماء وميلها إلى جهة المغرب.

المجاز، فقال: شكواها مجاز عن غليانها، وأكلها بعضها بعضا مجاز عن ازدحام أجزائها، وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها إلى آخر ما قاله الحافظ، وهكذا رجحه العيني، وذكر أيضًا من قال بذلك غير ما تقدم في كلام الحافظ، وفي الكرماني قال القاضي البيضاوي: اشتكاء النار مجاز عن كثرتها وغليانها، وأكلها ازدحام أجزائها بحيث يضيق عنها مكانها فيسعى كل جزء في إفناء الجزء الآخر والاستيلاء على مكانه، انتهى.

وقال القسطلاني: شكاية حقيقة بلسان المقال فيما قاله عياض، وتعبه الآتي بأنه لا بد من خلق إدراك مع الحياة إلى آخر ما ذكر من الأقوال المختلفة، وفي الأوجز عن الباجي قوله أكل بعضها بعضًا يريد به كثرة حرصها وأنها تضيق مما فيها ولا تجد ما تأكله وتحرقه حتى يعود بعضها على بعض.

(1) أطرافه 535، 629، 3258 - تحفة 11914 - 1/143.

(2) قال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت، ونقل ابن بطلان أن الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل عن الكرخي عن أبي حنيفة أن الصلاة في أول الوقت تقع نقلا، قال الحافظ: والمعروف عن الحنفية تضعيف هذا القول، انتهى.

وقال العيني: ذكر أصحابنا أن هذا قول ضعيف نقل عن بعض أصحابنا وليس منقولاً عن أبي حنيفة أن الصلاة في أول الوقت تقع نقلاً، والصحيح عندنا أن الصلاة تجب بأول الوقت =

وَقَالَ جَابِرٌ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالْهَاجِرَةِ».

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَأَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجِبُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ كَمَا سَيَأْتِي.
وَنَقَلَ ابْنُ بَطَالٍ: أَنَّ الْفُقَهَاءَ بِأَسْرَهُمْ عَلَى خِلَافِ مَا نَقَلَ عَنِ الْكَرْخِيِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ تَقَعُ نَفْلًا أَنْتَهَى.
وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ تَضْعِيفُ هَذَا الْقَوْلِ، وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَوَّلَ الظَّهْرِ إِذَا صَارَ الْفِيءُ حَذْوَ الشَّرَاكِ.

(وَقَالَ جَابِرٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي) أَيِ: الظَّهْرِ (بِالْهَاجِرَةِ) وَهِيَ وَقْتُ اشْتِدَادِ الْحَرِّ فِي نِصْفِ النَّهَارِ وَقِيلَ سَمَّيْتَ بِذَلِكَ مِنَ الْهَجَرِ وَهُوَ التَّرُكُ لِأَنَّ النَّاسَ يَتْرَكُونَ التَّصَرُّفَ حِينَئِذٍ لَشِدَّةِ الْحَرِّ،

وَجَوِّبًا مُوسَعًا، أَنْتَهَى. وَلَا يَبْعُدُ عِنْدِي أَنَّهُ وَقَعَ الْإِشْتِبَاهُ هُنَا بِمَسْأَلَةِ أُخْرَى جَزْئِيَّةٍ أَصُولِيَّةٍ، وَهِيَ أَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ أَيِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ بَسْطُ ذَلِكَ أَصْحَابِ أَصُولِ الْفَقْهِ، وَقَالَ صَاحِبُ الدَّرِّ الْمَخْتَارِ: ثُمَّ الْوَقْتُ أَيِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْهُ إِنْ اتَّصَلَ بِهِ الْأَدَاءُ وَإِلَّا فَمَا يَتَّصِلُ بِهِ الْأَدَاءُ، وَإِلَّا فَالْجُزْءُ الْأَخِيرُ وَرَدَ نَاقِضًا حَتَّى يَجِبَ عَلَى مَجْنُونٍ فَأَفَاقٌ وَصَبِي بَلِغٌ، وَمُرْتَدٌ أَسْلَمَ، وَإِنْ صَلَّيَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، أَنْتَهَى مُخْتَصِرًا.

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: يَعْنِي أَنَّ صَلَاتَهُمَا فِي أَوَّلِهِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُمُ الْطَلْبُ، أَمَّا فِي الصَّبِيِّ فَلِكُونُهَا نَفْلًا، وَأَمَّا فِي الْمُرْتَدِّ فَلِحَبُوطِهَا بِالْإِرْتِدَادِ، أَنْتَهَى، فَلَا يَبْعُدُ عِنْدِي أَنَّ مَنْ نَقَلَ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ تَقَعُ نَفْلًا تَوْهَمَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْأَصُولِي.

ثُمَّ لَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّ مَا قَالَ الْحَافِظُ إِنْ تَرْجُمَةُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ إِشَارَةٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، بَعِيدًا جَدًّا، وَلَا أُدْرِي كَيْفَ كَتَبَ ذَلِكَ الْحَافِظُ مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ وَلَا تَعْلُقُ لِلتَّرْجُمَةِ وَلَا لَشَيْءٍ مِمَّا أوردَ فِي التَّرْجُمَةِ بَتَلِكِ الْمَسْأَلَةِ إِشَارَةً وَلَا دَلَالَةً، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ بِالتَّرْجُمَةِ إِلَى رَدِّ الطَّائِفَتَيْنِ الْآخَرَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: مَنْ جُوزَ صَلَاةُ الظَّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ، قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ: زَاغَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِلَفْظٍ زَالَتْ، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ زَوَالَ الشَّمْسِ أَوَّلُ وَقْتِ الظَّهْرِ إِذْ لَمْ يَنْقَلِ أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَهُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ، وَكَانَ فِيهِ خِلَافٌ قَدِيمٌ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ جُوزَ صَلَاةُ الظَّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَعَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ مِثْلَهُ فِي الْجُمُعَةِ، أَنْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظَّهْرِ الَّذِي لَا تَجُوزُ قَبْلَهُ هُوَ الزَّوَالُ إِلَّا خِلَافًا شَادًّا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِلَّا مَا رَوَى عَنِ الْخِلَافِ فِي الْجُمُعَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي، أَنْتَهَى.

وَالطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ: مَنْ قَالَ إِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظَّهْرِ بَعْدَ الزَّوَالِ بِقَدْرِ الشَّرَاكِ، لِرَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي إِمَامَةِ جَبْرَائِيلَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فَصَلَّى بِي الظَّهْرِ. وَكَانَتْ قَدَرُ الشَّرَاكِ، الْحَدِيثُ، قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ: قَيْدُهُ جَمَاعَةٌ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى الزَّوَالِ، قَالَ الْحَافِظُ: نَقَلَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَوَّلَ الظَّهْرِ إِذَا صَارَ الْفِيءُ قَدَرُ الشَّرَاكِ، أَنْتَهَى. وَهَكَذَا حَكَى الْعَيْنِي وَغَيْرُهُ!

540 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ،

ويقولون وهذا التعليق طرف من حديث جابر ذكره المؤلف رحمه الله موصولاً في باب وقت المغرب رواه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ وفيه فسألنا جابر بن عبد الله فَقَالَ كان النبي ﷺ يَصَلِّي الظهر بالهاجرة، ولا يعارض هذا حديث الإبراد لأنه ثبت بالفعل وحديث الإبراد بالفعل والقول فيرجح على ذلك وقيل إنه منسوخ بحديث الإبراد لأنه متأخر عنه.

وَقَالَ الْبَيْضاوي الإبراد تأخير الظهر أدنى تأخير بحيث يقع الظل ولا يخرج بذلك عَنْ حَدِّ التَّهْجِيرِ فَإِنَّ الْهَاجِرَةَ تَطْلُقُ عَلَى الْوَقْتِ إِلَى أَنْ يَقْرُبَ الْعَصْرُ.

وَقَالَ محمود العيني: لا يحصل الإبراد بأدنى التأخير ولم يقل أحد إن الهاجرة تمتد إلى قرب العصر، وقيل التعجيل: هو الأصل والإبراد رخصة عند خوف المشقة عند عدم لحوقها التعجيل أولى.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة بالمهملة والزاي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ) أي: من الحجرة الطيبة (حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ) وفي رواية الترمذي بلفظ زالت أي: مالت عَنْ أَعْلَى درجَات ارتفاعها، قَالَ أَبُو طَالِبٍ فِي الْقَوَاتِ وَالزَّوَالِ ثَلَاثَةٌ: زَوَالٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَزَوَالٌ يَعْلَمُهُ الْمَلَائِكَةُ الْمُقْرَبُونَ، وَزَوَالٌ يَعْرِفُهُ النَّاسُ.

قَالَ وجاء في الحديث أَنَّهُ ﷺ قَالَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ زَالَتِ الشَّمْسُ قَالَ: لَا نَعَمْ قَالَ: مَا مَعْنَى لَا نَعَمْ؟ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَطَعْتَ الشَّمْسَ. مِنْ فَلَكَهَا بَيْنَ قَوْلِي لَا نَعَمْ مَسِيرَةِ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ أَقُولُ وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ بَلْ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ عَلَى الْقَارِي فِي مَوْضُوعَاتِهِ، ثُمَّ إِنَّ الزَّوَالَ الَّذِي يَعْرِفُهُ النَّاسُ يَعْرِفُ بِمَعْرِفَةِ أَقْلِ الظِّلِّ بِأَن تَنْصَبُ قَائِمًا مُعْتَدِلًا فِي الْأَرْضِ مُعْتَدِلَةً وَتَنْظُرُ إِلَى ظِلِّهِ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ وَظِلُّهُ فِيهَا أَطْوَلُ مَا يَكُونُ غَدْوَةً وَتَعْرِفُ مِنْهَا ثُمَّ كَلَّمَا ارْتَفَعَتْ انْتَقَصَ الظِّلُّ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى أَعْلَى درجَات ارتفاعها فحينئذ تقف وقفة ويقف الظل لا يزيد ولا ينقص وذلك وقت نصف النهار ووقت الاستواء ثم تميل إلى أَوَّلِ درجَات انحطاطها فِي الْغُرُوبِ فَذَلِكَ هُوَ الزَّوَالُ وَأَوَّلُ وقت الظهر.

فَصَلَّى الظُّهْرَ، فَقَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَذَكَرَ السَّاعَةَ، فَذَكَرَ أَنَّ فِيهَا أُمُورًا عِظَامًا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ، فَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ، مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا»

(فَصَلَّى الظُّهْرَ) أي: في أوّل وقتها، وهذا يقتضي أنّ زوال الشمس أوّل وقت الظهر ولم ينقل أنّه ﷺ صَلَّى قبله وهذا هو الذي استقر عليه الإجماع وكان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه جوّز صلاة الظهر قبيل الزوال وعن أحمد وإسحاق مثله في الجمعة، وَقَالَ ابن المنذر أجمع العلماء على أنّ وقت الظهر زوال الشمس، وأمّا ما ذكره ابن بطال عن الكرخي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمه الله أنّ الصَّلَاةَ فِي أوّل الوقت تقع نفلاً والفقهاء بأسرهم على خلاف ذلك فهو قول ضعيف نقل عَنْ بعض أصحابنا وليس منقولاً عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ والصحيح عندنا أن الصلاة تجب بأوّل الوقت وجوباً موسّعاً على ما ذكره محمود العيني وذكر القاضي عبد الوهاب في الكتاب المتأخر فيما ذكره ابن بطال وغيره عَنْ بعض الناس أنه يجوز أن يفتتح الظهر قبل الزوال، وَقَالَ شمس الأئمة في المبسوط لا خلاف أنّ أوّل وقت الظهر يدخل بزوال الشمس إلّا شيء نقل عَنْ بعض الناس أنّه يدخل إذا صار الفياء بقدر الشراك وصلاة النَّبِيِّ ﷺ حين زاغت الشمس دليل على أن ذلك من وقتها.

(فَقَامَ) النَّبِيُّ ﷺ بعد فراغه من الصلاة (عَلَى الْمِنْبَرِ) وذلك لما بلغه أن قوماً من المنافقين يسألونه ويعجزونه عَنْ بعض ما يسألونه فتغيظ عليهم فخطب ﷺ على المنبر، (فَذَكَرَ السَّاعَةَ، فَذَكَرَ أَنَّ فِيهَا أُمُورًا عِظَامًا) وأهوالاً عظيمة تدهش الناس وتحيرهم.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ) أي: فليسألني عنه.

(فَلَا) وفي رواية: لا (تَسْأَلُونِي) بلفظ النفي وحذف نون الوقاية.

(عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ) أي: ألا أخبركم به فاستعمل الماضي موضع المستقبل إشارة إلى تحقّقه وأنه كالواقع.

(مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا) أي: مدّة دوامي على المنبر أو مدّة دوامي على تلك الحالة السنيّة وهي مقام الكشف ورفع الحجب عنه واسم الإشارة ساقط عند الأكثر.

فَأَكْثَرَ النَّاسُ فِي الْبُكَاءِ، وَأَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي»، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُذَافَةَ السَّهْمِيُّ، فَقَالَ: مَنْ أَبِي⁽¹⁾؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ»

(فَأَكْثَرَ النَّاسُ فِي الْبُكَاءِ) وهو يمدّ ويقصر وإذا مددت أردت الصوت الذي يكون في تلك الحالة وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها وكان بكاءؤهم خوفاً من نزول العذاب لغضبه ﷺ من مقالة المنافقين كما كان ينزل على الأمم السابقة عند ردهم على أنبيائهم عليهم السلام ولذلك قال عمر رضي الله عنه رضينا بالله رباً، أو لما سمعوه من أهوال يوم القيامة والأمور العظام التي فيها.

(وَأَكْثَرَ) ﷺ: (أَنْ يَقُولَ: سَلُونِي، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُذَافَةَ) بضم المهملة وفتح المعجمة وبالفاء.

(السَّهْمِيُّ) بفتح المهملة وسكون الهاء المهاجري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد تقدم في باب من برك على ركبته في كتاب العلم.

(فَقَالَ) يَا رَسُولَ اللَّهِ (مَنْ أَبِي؟ قَالَ) ﷺ: («أَبُوكَ حُذَافَةُ») قَالَ الْوَاقِدِيُّ إِنَّ

(1) قال الواقدي: إن عبد الله بن حذافة كان يطعن في نسبه فأراد أن يبين له ذلك، قاله للعيني، وأخرج البخاري في «كتاب الاعتصام» من حديث أبي موسى قال سئل رسول الله ﷺ عن أشياء كرهها، فلما أكثروا عليه المسألة غضب، وقال: سلوني، فقام رجل فقال: يا رسول الله من أبي؟ قال أبوك حذافة، الحديث.

قال الحافظ: بين في حديث أنس من رواية الزهري اسمه، وفي رواية قتادة سبب سؤاله، قال فقام رجل كان إذا لاحى - أي خاصم - دعي إلى غير أبيه، ونقل ابن عبد البر من رواية مسلم أن النبي ﷺ قال في خطبته: «لا يسألني أحد عن شيء إلا أخبرته ولو سألني عن أبيه»، فقام عبد الله بن حذافة، وذكر عتاب أمه له وجوابه، انتهى.

قلت: أخرجه مسلم في «باب توقيره» ﷺ وترك إكثار سؤاله من حديث أنس مثل حديث البخاري، ثم قال: قال ابن شهاب: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: قالت أم عبد الله بن حذافة لعبد الله بن حذافة: ما سمعت بآبَنٍ قط أعق منك، أأمنت أن تكون أمك قد قارفت بعض ما تقارف نساء أهل الجاهلية، فتفضحها على أعين الناس، قال عبد الله بن حذافة والله لو ألحقني بعد أسود للحقته، انتهى. وتقدم الحديث مختصراً في كتاب العلم في «باب من برك على ركبته» وسيأتي في كتاب «الاعتصام» وترجم عليه الإمام البخاري «باب ما يكره من كثرة السؤال ومن تكلف ما لا يعنيه، وقول الله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّئَكُمْ سَأَلُكُمْ﴾ [المائدة: 101] وبسط الحافظ في الأقوال في الأسئلة المكروهة التي تقتضيها الآية، وقال العيني قوله: «إلا أخبركم» أي: إلا أخبركم، فاستعمل الماضي موضع المستقبل إشارة إلى تحققه، وأنه كالواقع، وقال المهلب: إنما خطب النبي ﷺ بعد الصلاة =

ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي» فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ أَيْفًا فِي عُرْضِ هَذَا الْحَائِطِ، فَلَمْ أَرَ كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ»⁽¹⁾.

541 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ،

عبد الله بن حذافة كان يطعن في نسبه فأراد أن يبين له ذلك فقالت له أمه: أما خشيت أن تكون قارفت بعض ما كان يصنع في الجاهلية أكنت فاضحي عند رسول الله ﷺ فَقَالَ وَاللَّهِ لَوْ أَلْحَقَنِي بَعْدُ لِلْحَقِّ بِهِ.

(ثُمَّ أَكْثَرَ) ﷺ: (أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي» فَبَرَكَ عُمَرُ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَلَى رُكْبَتَيْهِ) بالثنية، (فَقَالَ) وفي رواية قَالَ: (رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ (نَبِيًّا، فَسَكَتَ) ﷺ فسكت، (ثُمَّ قَالَ: «عُرِضَتْ» على البناء للمفعول (عَلَيَّ) بتشديد الياء (الْجَنَّةُ وَالنَّارُ أَيْفًا) بمد الهزمة ويجوز قصرها أي: في أول وقت يقرب مني وهو الآن وانتصابه على الظرفية لتضمينه معنى الظرف.

(فِي عُرْضِ هَذَا الْحَائِطِ) بضم العين المهملة أي: ناحيته وجانبه يقال عرض الشيء أي: ناحيته من أي وجه جنته، وعرضهما عليه ﷺ إمَّا بأن تكونا رفعتا إليه أو زوي له ما بينهما أو مثلتا له ﷺ.

(فَلَمْ أَرَ) أي: لم أبصر (كَالْخَيْرِ) أي: مثل الخير الذي في الجنة أو هو الجنة، (وَالشَّرِّ) الذي في النار أو هو النار أو ما أبصرت شيئًا مثل الطاعة والمعصية في سبب دخول الجنة والنار ومباحث هذا الحديث قد تقدّمت في باب من برك على ركبتيه في كتاب العلم.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) ابن الحارث الحوضي وقد تكرر ذكره، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ) وفي رواية حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ وهو بكسر الميم وسكون النون واسمه سيّار بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتية ابن

⁼ وقال: «سَلُونِي» لأنه بلغه أن قومًا من المنافقين يسألون عنه، ويعجزون عن بعض ما يسألونه، فتغيظ، وقال: لا تسألوني عن شيء إلا أخبركم، وكان سبب بكائهم خوفًا لنزول العذاب لغضبه ﷺ كما كان ينزل على الأمم السابقة عند ردهم على أنبيائهم، انتهى؟! (1) أطرافه 93، 749، 4621، 6362، 6468، 6486، 7089، 7090، 7091، 7294،

عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ وَأَحَدُنَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ فِيهَا مَا بَيْنَ السَّتِّينَ إِلَى الْمِائَةِ، وَيُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ وَأَحَدُنَا يَذْهَبُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ، ثُمَّ يَرْجِعُ.....

سلامة الرياحي بكسر الراء وتخفيف المثناة التحتية وبالحاء المهملة البصري.

(عَنْ أَبِي بَرْزَةَ) بفتح الموحدة وسكون الراء ثم بالزاي الأسلمي واسمه نضلة بفتح النون وسكون الضاد المعجمة ابن عبيد مصغراً أسلم قديماً وشهد فتح مكة ولم يزل يغزو مع رسول الله ﷺ حَتَّى قُبِضَ فَتَحَوَّلَ وَنَزَلَ الْبَصْرَةَ ثُمَّ غَزَا خِرَاسَانَ وَمَاتَ بِمَرُوءٍ أَوْ بِالْبَصْرَةِ أَوْ بِمَفَازَةِ سَجِسْتَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ، رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَوَاسِطِيِّ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ كُلُّهُمْ بَصْرِيُّونَ؛ لِأَنَّ شُعْبَةَ وَإِنْ كَانَ مِنْ وَاسِطٍ فَقَدْ سَكَنَ الْبَصْرَةَ وَنَسَبَ إِلَيْهَا، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ أَيْضًا.

(كَانَ) وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: كَانَ (النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ وَأَحَدُنَا) أَي: وَالْحَالُ أَنَّ أَحَدَنَا (يَعْرِفُ جَلِيسَهُ) أَي: مُجَالِسَهُ وَأَرَادَ بِهِ الَّذِي بَجَنِبِهِ، وَفِي رِوَايَةِ الْجَوْزُقِيِّ مِنْ طَرِيقِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ شُعْبَةَ: فَيَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى جَلِيسِهِ إِلَى جَنْبِهِ فَيَعْرِفُ وَجْهَهُ، وَلَأَحْمَدُ فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَعْرِفُ وَجْهَ جَلِيسِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ فَيَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ جَلِيسِهِ الَّذِي يَعْرِفُ فَيَعْرِفُهُ وَلَهُ فِي أُخْرَى وَنَنْصَرِفُ حِينَ يَعْرِفُ بَعْضُنَا وَجْهَ بَعْضٍ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْأَسْفَارِ، (وَيَقْرَأُ ﷺ فِيهَا) أَي: فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ (مَا بَيْنَ السَّتِّينَ) مِنْ آيِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ (إِلَى الْمِائَةِ) وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ وَالْمِائَةُ بِدُونِ حَرْفِ الْإِنْتِهَاءِ لِأَنَّهُ لَفْظٌ بَيْنُ: يَقْتَدِي التَّعَدُّدَ لَكِنْ تَقْدِيرُهُ مَا بَيْنَ السَّتِّينَ وَفَوْقَهَا إِلَى الْمِائَةِ وَحُذِفَ لَفْظُ وَفَوْقَهَا لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ.

(وَ) كَانَ (يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ) أَي: مَالَتْ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرَبِ.

(وَ) يُصَلِّي (الْعَصْرَ وَأَحَدُنَا) أَي: وَالْحَالُ أَنَّ أَحَدَنَا (يَذْهَبُ) مِنَ الْمَسْجِدِ (إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ) أَي: إِلَى مَنْزِلِهِ فِي آخِرِ الْمَدِينَةِ.

(ثُمَّ يَرْجِعُ) رَجَعَ: كَذَا وَقَعَ بِلَفْظِ الْمَاضِي بِدُونِ الْوَاوِ؛ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصْبَلِيِّ وَأَمَّا فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِمَا فَالْوَاقِعُ وَيَرْجِعُ بِوَاوِ الْعُطْفِ وَصِيغَةُ الْمُضَارَعِ

وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ - وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ - وَلَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ قَالَ: إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ»

أي: ويرجع إلى المسجد كما هو الظاهر من السوق لكن رواية عوف الآتية آية عنه كما ستقف عليه فالصواب أن يكون في مقام التفسير لقوله يذهب. وعلى الرواية الأولى فهو في محلّ النصب على الحال بتقدير قد كما في قوله تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90] أي: حال كونه راجعاً من المسجد إلى منزله أو راجعاً من المنزل إلى المسجد لكن على هذا يكون حالاً مقدّرة أي: حال كونه مقدّراً الرجوع إلى المسجد لكنّ الصواب أن يكون الرجوع من المسجد لا إلى المسجد لما في رواية عوف الآتية ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة فليس فيه إلّا الذهاب إلى المنزل فقط دون الرجوع لأنّ المراد بالرجوع هو الذهاب إلى المنزل وإنما سمّي رجوعاً لأنّ ابتداء المجيء كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعاً، ويحتمل أن يكون قوله رجع في محلّ الرّفْع على أنّه خبر للمبتدأ أعني قوله وأحدنا وقول يذهب في محلّ النصب على الحال، أي: وأحدنا رجع حال كونه ذاهباً إلى منزله في آخر المدينة.

(وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ) بيضاء ولم يتغيّر لونها ولا حرّها وإنما يدخلها التغيّر بدنوّ المغيب فكانّه جعل مغيبها موتاً لها قَالَ أَبُو الْمُنْهَالِ: (وَنَسِيتُ مَا قَالَ) أَبُو بَرَزَةَ (فِي الْمَغْرِبِ وَ) كَانَ ﷺ (لَا يُبَالِي) من المبالاة وهو الاكتراث بالشيء.

(بِتَأْخِيرِ) صلاة (الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ قَالَ) أَبُو الْمُنْهَالِ: (إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ) أي: نصفه، لا يقال الذي يفهم منه أنّ وقت العشاء لا يتجاوز النصف، لأنّ الأحاديث الأخر تدلّ على بقاء وقتها إلى طلوع الفجر وإنّما المراد بالنصف أو الثلث ههنا هو الوقت المستحبّ المختار وقد اختلف فيه والأصحّ أنّه هو الثلث الأوّل.

قالوا: إنّ للعشاء أربعة أوقات وقت فضيلة هو أوّل الوقت ووقت اختيار هو إلى ثلث الليل؛ ووقت جواز هو إلى طلوع الفجر ووقت عذر هو وقت المغرب لمن يجمع، والله أعلم.

(وكان) ﷺ (يكره التّوم قبلها) أي: قبل العشاء (والحديث بعدها) ولم يوجد هذا في أكثر النسخ.

وَقَالَ مُعَاذٌ: قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيْتُهُ مَرَّةً، فَقَالَ: «أَوْ ثُلُثَ اللَّيْلِ»⁽¹⁾.

(وَقَالَ مُعَاذٌ) هو ابن معاذ بن نصر بن حسان العنبري التميمي البصري قاضي البصرة سمع شعبة وغيره ومات سنة ست وتسعين ومائة، وفي رواية ابن عساكر قَالَ مُحَمَّدُ أَيُّ: الْبُخَارِيُّ وَقَالَ مُعَاذٌ: (قَالَ شُعْبَةُ) هو ابن الْحَجَّاجِ: (ثُمَّ لَقِيْتُهُ) أَيُّ: أبا المنهال (مَرَّةً) أخرى بعد ذلك.

(فَقَالَ: «أَوْ ثُلُثَ اللَّيْلِ» أَيُّ: ردّد بين الشطر والثلث، ووقع عند مسلم من طريق حمّاد بن سلمة عن أبي سلمة الجزم بقوله إلى ثلث الليل وكذا لأحمد عن حجاج عن شعبة، قَالَ الكرمانى هذا تعليق قطعاً لأنّ الْبُخَارِيَّ لم يدركه وَقَالَ محمود العيني: هو مسند في صحيح مسلم قَالَ حَدَّثَنَا عُيَيْنُ اللَّهِ بن معاذ عن أَبِيهِ عن شعبة فذكره.

ومن فوائد الحديث: ما ذهب إليه الحنفية من استحباب الإسفار بصلاة الصبح فإنّ قوله واحدنا يعرف جليسه يدلّ عليه الإسفار ولفظ النسائي والطحاوي فيه كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ينصرف من الصّبح فينظر الرجل إلى المجلس الذي يعرفه ولكن قوله فيقرأ فيها ما بين السّتين إلى المائة يدلّ على أنّه كان يشرع في الغلس ويمدّها بالقراءة إلى وقت الإسفار؛ وإليه ذهب الطحاوي.

ومنها: أنّ وقت الظهر من زوال الشمس عن كبد السّماء.

ومنها: أنّ الوقت المستحبّ للعصر أن يصلّي ما دامت الشمس حيّة وهذا يدلّ على أنّ المستحبّ تعجيلها كما ذهب إليه مالك والشافعي وأحمد، وفي رواية أبي داود كان يصلّي العصر والشمس بيضاء مرتفعة حيّة ويذهب الذاهب إلى العوالي والشمس مرتفعة، والعوالي أماكن بأعلى أراضي المدينة قَالَ ابن الأثير وأدناها من المدينة على أربعة أميال وأبعدها من جهة نجد ثمانية، ولكن في رواية الزُّهْرِيِّ أدناها من المدينة على ميلين كما ذكره أبو داود، وَقَالَ النووي: وأراد بهذا الحديث المبادرة بصلاة العصر أوّل وقتها لأنّه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين وثلاثة والشمس بعد لم تتغيّر إلّا إذا صليت أوّل وقتها، ثم قَالَ وفيه دليل لمالك والشافعي وأحمد والجمهور: أنّ وقت العصر

(1) أطرافه 547، 568، 599، 771 - تحفة 11605.

أخرجه مسلم في الصلاة باب القراءة في الصبح والمغرب رقم (461).

542 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ مُقَاتِلٍ - ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ،

مدخل إذا صار ظلّ كلّ شيء مثله ، وَقَالَ أَبُو حنيفة رحمه الله : لا يدخل حتى يصير ظل كل شيء مثيله وهذا حجة للجماعة عليه ، والجواب من جهة أبي حنيفة أنه ﷺ أمر بإبراد الظهر يعني صلّوها إذا سكنت شدة الحرّ واشتداد الحرّ في ديارهم يكون في وقت صيرورة ظلّ كلّ شيء مثله ولا يضرّ الحرّ إلّا بعد المثلين فإذا تعارضت الآثار يبقى ما كان على ما كان ووقت الظهر ثابت بيقين فلا يزول بالشك ووقت العصر ما كان ثابتاً فلا يدخل بالشك .

ومنها : أنّ الوقت المستحبّ للعشاء تأخيرهُ إلى ثلث الليل أو إلى شطره وهو حجة على من فضّل التقديم ، وَقَالَ الطحاوي : تأخير العشاء إلى ثلث الليل مستحبّ ، وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم قاله الترمذي وإلى النصف مباح وما بعده مكروه ، وحكى ابن المنذر أنّ المنقول عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما تأخيرها إلى ثلث الليل ، وهو مذهب إسحاق والليث أيضاً وبه قال الشافعي في كتبه الجديدة ، وفي الإملاء والقديم تقديمها وَقَالَ النووي : وهو الأصح .

ومنها : كراهة النوم قبل العشاء لأنّه تعرّض لفواتها باستغراق النوم .

ومنها : كراهة الحديث بعدها ، وذلك لأنّ السهر في الليل سبب للكسل من النوم عمّا يتوجّه من حقوق النوم والطاعات ومصالح الدين ، قالوا المكروه ما كان من الأمور التي لا مصلحة فيها أمّا ما فيه مصلحة وخير فلا كراهة فيه وذلك كمدارس العلم وحكايات الصّالحين ومحادثة الضيف والعروس للتأنيس ومحادثة الرجل أهله وأولاده للملاطفة والحاجة ومحادثة المسافرين لحفظ متاعهم أو أنفسهم والحديث في الإصلاح بين الناس والشفاعة إليهم في خير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإرشاد إلى مصلحة ونحو ذلك وكلّ ذلك لا كراهة فيه .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ مُقَاتِلٍ -) بضم الميم أبو الحسن المروزيّ وسقط في رواية لفظ يعني وسقط في أخرى ابن مقاتل أيضاً ولا بن عساكر مُحَمَّدٌ يعني ابن معاذ لكن لا يعرف للمؤلف شيخ اسمه مُحَمَّد بن معاذ كذا قال القسطلاني ، (قَالَ : أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك الحنظلي المروزي .

قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْظَهَائِرِ، فَسَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا اتِّقَاءَ الْحَرِّ»⁽¹⁾.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) كذا وقع هنا مهملاً وهو السُّلَمِيُّ واسم جدّه بكير وثبت الأمر أنّ في مستخرج الإسماعيلي وليس له عند البُخَارِيِّ غير هذا الحديث الواحد، وفي طبقته خالد بن عبد الرحمن الخراساني نزيل دمشق وخالد بن عبد الرحمن الكوفي العبديّ ولم يخرج لهما البُخَارِيُّ شيئاً.

قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالافراد (غَالِبٌ) بالغين المعجمة وهو ابن خالد بن الخطّاب المشهور بابن أبي غيلان بفتح المعجمة وسكون التحتية.

(الْقَطَّانُ) وقد تقدّم في باب السجود على الثوب.

(عَنْ بَكْرِ) بفتح الموحدة وسكون الكاف (ابن عبد الله المُزَنِيِّ) وقد سبق ذكره في باب عرق الجنب.

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين مروزي وبصري، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة أيضاً، وكذا أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

(قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْظَهَائِرِ) جمع ظهيرة وهي الهاجرة وأراد بها الظهر وجمعها بالنظر إلى تعدّد الأيام.

(فَسَجَدْنَا) بالفاء وفي رواية سجدنا بدون الفاء وهو ظاهر وأما على رواية الفاء فهو معطوف على مقدّر أي: فرشنا ثيابنا فسجدنا (عَلَى ثِيَابِنَا) أي: الغير المتصلة كالسجادة أو المتصلة الغير المتحركة بحركتنا أو المتحركة بحركتنا على اختلاف المذاهب وقد تقدم في باب السجود على الثوب في شدة الحر.

(اتِّقَاءَ الْحَرِّ) أي: لأجل اتقاء الحرّ أي: وقاية لأنفسنا من الحرّ احترازاً منه، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنّ صلاتهم خلف النبي ﷺ بالظواهر تدلّ على أنهم كانوا يصلّون الظهر في أوّل وقتها، وهو وقت اشتداد الحرّ عند

12 - بَابُ تَأْخِيرِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ

543 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:

زوال الشمس كما مرّ في أوّل الباب عن جابر رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يصلي بالهاجرة. ولا يعارض هذا حديث الأمر بالإبراد لأنّ هذا البيان الجواز وحديث الأمر بالإبراد لبيان الفضل والله أعلم.

12 - بَابُ تَأْخِيرِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ

(باب تأخير) صلاة (الظهر إلى) أوّل وقت (العصر) يعني أنّه لما خرج وقت الظهر دخل وقت العصر من غير فاصلة بينهما كما سيأتي عن أبي الشعثاء وليس المراد هو الجمع بينهما في وقت واحد.

وقال الزين ابن المنير: أشار البُخَارِيُّ إلى إثبات القول باشتراك الوقتين لكن لم يصرح بذلك على عادته في الأمور المحتملة لأنّ لفظ الحديث يحتمل ذلك ويحتمل غيره انتهى وفيه منع فإن من تأخير الظهر الى العصر لا يفهم ذلك، قال: والترجمة مشعرة بانتفاء الفاصلة بين الوقتين، وقد نقل ابن بطال عن الشافعي بين وقت الظهر وبين وقت العصر فاصلة لا تكون وقتاً للظهر ولا للعصر انتهى، ولا يعرف ذلك في كتب المذهب عن الشافعي، وإنّما المنقول عنه أنه كان يذهب إلى أنّ آخر وقت الظهر ينفصل من أوّل وقت العصر، ومراده نفى القول بالإشتراك؛ ويدلّ عليه أنّه احتجّ بقول ابن عباس رضي الله عنهما وقت الظهر إلى العصر والعصر إلى المغرب فكما أنّه لا اشتراك بين العصر والمغرب فكذلك لا اشتراك بين الظهر والعصر.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ) وفي رواية: هو ابن زيد، (عَنْ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ) بفتح العين (ابن دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ) هو أبو الشعثاء وقد تقدّم في باب: الغسل بالصّاع.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، ورجال هذا الإسناد كلّهم بصريون ما خلا عمرو بن دينار فإنّه مكّي، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة أيضاً، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا: الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ»، فَقَالَ أَيُّوبُ: لَعَلَّهُ فِي لَيْلَةِ مَطِيرَةٍ، قَالَ: عَسَى (1).

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا) أي: سبع ركعات ثلاثًا للمغرب وأربعًا للعشاء من غير فاصلة بينهما، (وَتَمَانِيًا) أي: ثماني ركعات أربعًا للظهر وأربعًا للعصر من غير فاصلة أيضًا، وقوله: (الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ) وما يليه منصوب على أنه بدل أو بيان أو على الاختصاص أو على نزع الخافض أي: للظهر والعصر. (وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ) وفيه لفّ ونشر على غير الترتيب.

(فَقَالَ) وفي رواية قَالَ: (أَيُّوبُ) هو السخثياني لجابر بن زيد أبي الشعثاء: (لَعَلَّهُ) أي: لعلّ هذا التأخير كان (فِي لَيْلَةٍ) أي: مع يومها بقرينة الظهر والعصر. (مَطِيرَةٍ) بفتح الميم أي: كثيرة المطر وكذا يومها مطير.

(قَالَ) أي: جابر بن زيد (عَسَى) أي: عسى ذلك كان في الليلة المطيرة فاسم عسى وخبره محذوفان.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه أّخر المغرب إلى آخر وقته فحين فرغ منه دخل وقت العشاء وكذلك أّخر الظهر إلى آخر وقته فلمّا صلاها دخل وقت العصر فهذا الجمع الذي قَالَ أصحابنا أنّه جمع فعلاً لا وقتاً، وقد تكلمت العلماء في هذا الحديث فأوّله بعضهم على أنّه جمع بعذر المطر، ويؤيد هذا ما رواه أبو داود نا القعنبي عَنْ مَالِك عَنْ أَبِي الزبَيْرِ الْمَكِّي عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ، قَالَ مَالِكُ أَرَى ذَلِكَ كَانَ فِي مَطَرٍ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَلَيْسَ فِيهِ كَلَامُ مَالِكِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِلْمَطَرِ فِي الْحَضَرِ فَأَجَازَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَفَعَلَهُ عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبُو سَلَمَةَ وَعَامَّةُ فَهَاءِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ غَيْرُ أَنَّ الشَّافِعِي اشْتَرَطَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمَطَرُ قَائِمًا فِي وَقْتِ افْتِتَاحِ الصَّلَاتَيْنِ مَعًا.

وكذلك قَالَ أبو ثور ولم يشترط ذلك غيرهما، وكان مالك يرى أن يجمع الممطر في الطين وفي حال الظلمة وهو قول عمر بن عبد العزيز، وَقَالَ الأوزاعي: وأصحاب الرأي يصلّي الممطر كل صلاة في وقتها.

وَقَالَ محمود العيني: هذا التأويل تردّه الرواية الأخرى من غير خوف ولا مطر، وأوّل البعض على أنّه كان في غيم فصلّى الظهر ثم انكشف وبان أنّ أول وقت العصر قد دخل فصلّاها، وهذا باطل لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء، وأوّل آخرون على أنّه كان بعذر المرض أو نحوه ممّا هو في معناه من الأعذار.

وَقَالَ النووي وهو قول أحمد والقاضي حسين من أصحابنا واختاره الخطّابي والمتولي والرويانى من أصحابنا وهو المختار لتأويله لظاهر الحديث ولأنّ المشقة فيه أشدّ من المطر وقال الحافظ العسقلاني وفيه نظر لأنه لو كان جمعة ﷺ بين الصلاتين لعارض المرض لما صلى معه إلّا مَنْ له نحو ذلك العذر والظاهر أنّه ﷺ جمع بأصحابه وقد صرّح بذلك ابن عباس رضي الله عنهما في روايته.

وتعقّبه محمود العيني أيضًا بأنه مخالف لظاهر الحديث وتقبيده به ترجيح بلا مرجح وتخصيص بلا مخصص، وأحسن التأويلات وأقربها إلى القبول أنّه على تأخير الأولى إلى آخر وقتها فصلّاها فيه فلمّا فرغ منها دخلت الثانية فصلّاها، ويؤيد هذا التأويل ويبطل غيره ما رواه البُخَارِيُّ ومسلم من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ما رأيت النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صلاة لغير وقتها إلّا بجمع فإنّه جمع بين المغرب والعشاء بجمع؛ وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها وهذا الحديث يبطل العمل بكلّ حديث فيه جواز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء سواء كان في حضر أو سفر أو غيرهما، فإن قيل في حديث ابن عمر رضي الله عنهما إذا جدّ به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق رواه أبو داود وغيره وهذا صريح في الجمع في وقت إحدى الصلاتين.

وَقَالَ النووي: وفيه إبطال تأويل الحنفية في قولهم: إنّ المراد بالجمع تأخير الأولى إلى آخر وقتها وتقديم الثانية إلى أوّل وقتها، ومثله في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل

مجمع بينهما وهو صريح في الجمع بين الصلاتين في وقت الثانية، والرواية الأخرى أوضح دلالة وهي قوله إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر؛ ثم يجمع بينهما، وفي الرواية الأخرى ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق، فالجواب عن الأولى أن الشفق نوعان أحمر وأبيض كما اختلف العلماء من الصحابة وغيرهم رضي الله عنهم فيه؛ ويحتمل أنه جمع بينهما بعد غياب الأحمر فيكون المغرب وقتها على قول من يقول الشفق هو الأبيض وكذلك العشاء يكون وقتها على قول من يقول الشفق هو الأحمر ويطلق عليه أنه جمع بينهما بعد غياب الشفق والحال أنه صلى كل واحدة منهما في وقتها على اختلاف القولين في تفسير الشفق وفيه إبطال لقول من ادعى بطلان تأويل الحنفية في الحديث المذكور.

والجواب عن الثاني: أن معنى قوله أخر الظهر إلى وقت العصر أخره إلى آخر وقته الذي يتصل به وقت العصر فيصلّي الظهر في آخر وقته ثم يصلّي العصر متصلاً به في أول وقت العصر فيطلق عليه أنه جمع بينهما لكنه فعلاً لا وقتاً، والجواب عن الثالث أن أول وقت العصر مختلف فيه كما عرف وهو إما بصيرورة ظل كل شيء مثله أو مثليه فيحتمل أنه أخر الظهر إلى أن صار ظل كل شيء مثله ثم صلاها وصلّى عقيبها العصر فيكون قد صلى الظهر في وقتها على قول من يرى أن وقت العصر بصيرورة ظل كل شيء مثليه؛ ويكون قد صلى العصر في وقتها على قول من يرى أن وقتها بصيرورة ظل كل شيء مثله ويصدق على من فعل هذا أنه جمع بينهما في أول وقت العصر والحال أنه صلى كل واحدة منهما في وقتها على اختلاف القولين في أول وقت العصر، ومثل هذا لو فعل المقيم يجوز فضلاً عن المسافر الذي يحتاج إلى التخفيف، فإن قيل قد ذكر البيهقي في باب الجمع بين الصلاتين في السفر عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سار حتى غاب الشفق فنزل فجمع بينهما رواه أبو داود وغيره.

وفيه: أخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى من الليل ثم نزل فصلّى المغرب والعشاء، فالجواب أنه لم يذكر سنده حتى ينظر فيه.

وروى النسائي بخلاف هذا وفيه كان ﷺ إذا جده أمر أو جده السير جمع

بين المغرب والعشاء، فإن قيل قد قال البيهقي رواه يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع فذكر أنه سافر قريباً من ربع الليل ثم نزل فصلّى، فالجواب أنه أسنده في الخلافيات من حديث يزيد بن هارون بسنده المذكور ولفظه فسرنا أمياً لا ثم نزل فصلّى قال يحيى فحدثني نافع بهذا الحديث مرة أخرى فقال سرنا حتى إذا كان قريباً من ربع الليل نزل فصلّى فلفظه مضطرب كما ترى قد روي من وجهين فاقتصر البيهقي في السنن على ما يوافق مقصوده.

واستدل جماعة من الأئمة بظاهر هذا الحديث على جواز الجمع في الحضر للحاجة لكن بشرط أن لا يتخذة عادة، وممن قال به ابن سيرين وربيعه وأشهب وابن المنذر والقفال الكبير وحكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث واستدل لهم بما وقع عند مسلم في هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال فقلت لابن عباس رضي الله عنهما لم فعل ذلك قال أراد أن لا يخرج أحداً من أمته، وللنسائي من طريق عمرو بن هريرة عن أبي الشعثاء أن ابن عباس رضي الله عنهما صلى بالبصرة الأولى والعصر ليس بينهما شيء والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء فعل ذلك من شغل، وروى مسلم من طريق عبد الله بن شقيق أن شغل عبد الله بن عباس المذكور كان بالخطبة وأنه خطب بعد صلاة العصر إلى أن بدت النجوم ثم جمع بين المغرب والعشاء، والذي ذكره ابن عباس رضي الله عنهما من التعليل بنفي الحرج جاء مثله عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً أخرجه الطبراني ولفظه جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقل له في ذلك فقال صنعت هذا لئلا يخرج أمّتي، وقال الخطابي في الحديث الذي رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما هذا حديث لا يقول به أكثر الفقهاء.

وقال الترمذي: ليس في كتابي حديث أجمعت الأمم على ترك العمل به إلا حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة وأما الذي أخرجه الطبراني فيرده ما رواه البخاري ومسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ما رأيت النبي ﷺ صلى صلاةً لغير وقتها الحديث، والله أعلم.

13 - باب وَقْتُ الْعَصْرِ

544 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ حُجْرَتِهَا» وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ،

13 - باب وَقْتُ الْعَصْرِ

(باب وَقْتُ) صلاة (العَصْرِ) والمناسبة بين هذه الأبواب خصوصًا بين هذا الباب والذي قبله ظاهرة هو:

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) ابن عبد الله الأسدي الخزاعي بالزاي.
(قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) أبو ضمرة الليثي المدني وقد تقدّم في باب التبرّز في البيوت.

(عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة، (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ) أي: والحال أن الشمس (لَمْ تَخْرُجْ مِنْ حُجْرَتِهَا) أي: من بيت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وكان القياس أن يقال في حجرتي لكنها جرّدت من نفسها شخصًا وأثبتت لها حجرة وأخبرت بما أخبرت به.

وفيه: مجاز أيضًا فإن المراد من الشمس ضوءها لأن عين الشمس لا تدخل حتى تخرج، وَقَالَ الحافظ العسقلانيّ فيه نوع التفات.

وتعقّبه محمود العيني: بأنه لا التفات هنا ولا يصدق عليه حدّ الالتفات، وفيه أنّ في الالتفات خلafًا بين السكاكي والخطيب فالذي لا يصدق عليه أحد القولين فهو من قبيل:

تطاول ليلك بالإثم

وإسناد هذا الحديث كلّهم مدنيون، وقد مضى هذا الحديث في باب مواقيت الصلاة في آخر حديث المغيرة بن شعبة معلقًا حيث قَالَ قال عروة ولقد حدّثني عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ وقد ذكر تحقيقه هناك.

(وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ) بضم الهمزة وقد مرّ في باب فضل من علم.

عَنْ هِشَامٍ : «مِنْ قَعْرِ حُجْرَتِهَا»⁽¹⁾.

545 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا لَمْ يَظْهَرَ الْفَيْءُ مِنْ حُجْرَتِهَا»⁽²⁾.

(عَنْ هِشَامٍ) حماد بن أسامة الليثي هو ابن عروة عن أبيه عن عَائِشَةَ : («مِنْ قَعْرِ حُجْرَتِهَا») وفي رواية في بدل من ثم هذا التعليق وقع في رواية أبي ذرٍّ والأصيلي وكريمة على رأس الحديث الذي عقيب الباب والصواب وقوعه هنا ، ثم إنه قد أسنده الإسماعيلي عن ابن ناحية وغيره عن أبي عبد الرحمن قَالَ ثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي العصر والشمس في قعر حجرتي .
(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد .

(قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي : ابن سعد إمام المصريين ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ ، (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورواة هذا الإسناد ما بين بلخي ومصري ومدني .

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا) أي : باقية .

(لَمْ يَظْهَرَ الْفَيْءُ) أي : الظلّ في الموضع الذي كانت الشمس فيه (مِنْ حُجْرَتِهَا) وقد تقدّم في أوّل المواقيت من طريق مالك عن الزُّهْرِيِّ بلفظ والشمس في حجرتها قبل أن تظهر أي : تصعد وترتفع يقال ظهرت على الشيء إذا علوته فهذا الظهور غير ذاك الظهور ومحصله أنّ المراد بظهور الشمس خروجها من الحجرة وبظهور الفَيْء انبساطه في الحجرة وليس بين الروایتين اختلاف لأنّ انبساط الفَيْء لا يكون إلّا بعد خروج الشمس ، واستدلّ به الشافعي ومن تبعه على تعجيل صلاة العصر في أوّل وقتها ، وَقَالَ الطحاوي لا دلالة فيه على التعجيل لا حتمال أنّ الحجرة كانت قصيرة الجدر فلم يكن الشمس تحتجب عنها إلّا بقرب غروبها فيدلّ على التأخير لا على التعجيل .

(1) أطرافه 522، 545، 546، 3103 - تحفة 16765، 16833 أ.

(2) أطرافه 522، 544، 546، 3103 - تحفة 16585.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَتَعَقَّبَ بَأَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنَ الْإِحْتِمَالِ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ مَعَ اتِّسَاعِ الْحَجَرَةِ وَقَدْ عُرِفَ بِالْإِسْتِفَاضَةِ وَالْمَشَاهِدَةِ أَنَّ حُجَرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ تَكُنْ مَتَّسَعَةً وَلَا يَكُونُ ضَوْءُ الشَّمْسِ بَاقِيًا فِي قَعْرِ الْحَجَرَةِ الصَّغِيرَةِ إِلَّا وَالشَّمْسُ قَائِمَةٌ مَرْتَفِعَةٌ وَإِلَّا مَتَى مَالَتْ جَدًّا ارْتَفَعَ ضَوْوُهَا عَنْ قَاعِ الْحَجَرَةِ وَلَوْ كَانَتْ الْجَدْرُ قَصِيرَةً، وَدَفَعَ مَحْمُودُ الْعَيْنِيُّ ذَلِكَ التَّعَقُّبَ بَأَنَّ الشَّمْسَ لَا تَحْتَجِبُ عَنِ الْحَجَرَةِ الْقَصِيرَةِ الْجَدْرِ إِلَّا بِقَرَبِ غُرُوبِهَا، قَالَ: وَهَذَا يَعْلَمُ بِالْمَشَاهِدَةِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمَكَابِرَةِ وَلَا دَخَلَ هُنَا لَاتِّسَاعِ الْحَجَرَةِ وَلَا لَضَيْقِهَا وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي قَصْرِ جَدْرِهَا وَبِالنَّظَرِ إِلَى هَذَا فَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ يَرَى تَعْجِيلَ الْعَصْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَأَنْتَ خَيْرٌ بِمَا فِي هَذَا الدَّفْعِ، وَقَالَ النُّووي: كَانَتْ الْحَجَرَةُ ضَيْقَةً الْعُرْصَةِ قَصِيرَةً الْجَدْرِ بِحَيْثُ كَانَ طُولُ جِدَارِهَا أَقْلَ مِنْ مَسَافَةِ الْعُرْصَةِ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ فَإِذَا صَارَ ظِلُّ الْجِدَارِ مِثْلَهُ كَانَتْ الشَّمْسُ بَعْدَ فِي أَوَاخِرِ الْعُرْصَةِ انْتَهَى.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ عَقَدَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَابًا لَوْ قَدْ ذَكَرَ فِيهِ أَحَادِيثُ لَا يَدُلُّ وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِهِ بِمَاذَا يَكُونُ بِصِيرُورَةِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ أَوْ مِثْلَهُ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ كَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ حَدِيثٌ عَلَى شَرْطِ لِهْ فِي تَعْيِينِ أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ فَذَكَرَ الْأَحَادِيثَ الدَّالَّةَ عَلَى ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْإِسْتِنْبَاطِ، نَعَمْ قَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عِدَّةَ أَحَادِيثَ مُصَرَّحَةً بِالْمَقْصُودِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ وَابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ وَرَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ» الْحَدِيثُ.

وَفِيهِ: «صَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ» هَذَا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى وَقَالَ فِي الثَّانِيَةِ: «وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلِيهِ» وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِكَلَامٍ لَا وَجْهَ لَهُ وَرَوَاتِهِ كُلُّهُمْ مَشْهُورُونَ بِالْعِلْمِ، وَقَالَ مَحْمُودُ الْعَيْنِيُّ: وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الْعَمْدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَوْلُهُ: حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلِيهِ بِالثَّنِيَّةِ وَهُوَ آخِرُ وَقْتِ الظَّهْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ سَوَى فِيءِ الزَّوَالِ يَخْرُجُ وَقْتُ الظَّهْرِ وَيَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ.

546 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «يُصَلِّي صَلَاةَ الْعَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي حُجْرَتِي لَمْ يَظْهَرِ الْفَيْءُ بَعْدُ»،

وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله إذا صار ظلّ كلّ شيء مثله يخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر وهو رواية الحسن بن زياد عنه، وبه قال مالك: والشافعي وأحمد والثوري وإسحاق، ولكن قال الشافعي رحمه الله آخر وقت العصر إذا صار ظلّ كلّ شيء مثليه لمن ليس له عذر، وأمّا أصحاب الأعدار والضرورات فأخر وقتها لهم غروب الشمس، وأمّا في أوّل وقتها فهو معهم قال الحافظ العسقلاني ولم ينقل عن أحد من أهل العلم مخالفة في ذلك إلّا عن أبي حنيفة رحمه الله فالمشهور عنه أنّه قال أوّل وقتها مصير ظلّ كلّ شيء مثليه بالثنية، وقال القرطبي: خالف الناس كلّهم أبا حنيفة رحمه الله في ذلك حتّى أصحابه يعني الآخذين عنه وإلّا فقد انتصر له جماعة ممّن جاء بعدهم فقالوا ثبت الأمر بالإبراد ولا يحصل إلّا بعد ذهاب اشتداد الحرّ ولا يذهب في تلك البلاد إلّا بعد أن يصير ظلّ الشيء مثله فيكون أوّل وقت العصر عند مصير الظل مثليه هذا.

وقال محمود العيني: إذا كان استدلال أبي حنيفة رحمه الله بالحديث فما يضرّه مخالفة الناس له ويؤيّده ما قاله أبو حنيفة رحمه الله حديث عليّ بن شيبان قال قدمنا على رسول الله ﷺ المدينة وكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نفية رواه أبو داود وابن ماجه وهذا يدلّ على أنه كان يصلي العصر عند صيرورة ظلّ كلّ شيء مثليه وهو حجة على خصمه، وكذا حديث جابر رضي الله عنه صلى بنا رسول الله ﷺ العصر حين صار ظلّ كلّ شيء مثليه قدر ما يسير الراكب إلى ذي الحليفة العنق رواه ابن أبي شيبة بسند لا بأس به.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (ابْنُ عُيَيْنَةَ) هو سُفْيَان، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) وفي مسند الحميدي عن ابن عيينة حدثنا الزهري وفي رواية محمد بن منصور عند الإسماعيلي عن سفیان سمعته أذناي ووعاه قلبي من الزهري، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رضي الله عنها (قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ الْعَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ) أي: ظاهرة (فِي حُجْرَتِي لَمْ يَظْهَرِ الْفَيْءُ بَعْدُ) مبني على الضمّ لأنّه من الغايات

وَقَالَ مَالِكٌ، وَيَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَشُعَيْبٌ، وَابْنُ أَبِي حَفْصَةَ: «وَالشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ»⁽¹⁾.

547 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ،

المقطوع عنها الإضافة المنويّة ولو لم تنو الإضافة لما بني على الضمّ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ وَهُوَ سَاقِطٌ فِي رِوَايَةٍ.

(وَقَالَ مَالِكٌ) وفي رواية: قَالَ مَالِكٌ بَدُونِ الْوَاوِ وَفِيهَا وَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ الْمَوَاقِيتِ أَوَّلَهُ.

(وَيَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ فِيمَا وَصَلَهُ الذَّهَلِيُّ فِي الزَّهْرِيَّاتِ.

(وَشُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةٍ بِالْمَهْمَلَةِ وَبِالزَّايِ فِيمَا وَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ.

(وَابْنُ أَبِي حَفْصَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْبَصْرِيُّ فِيمَا فِي نَسْخَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَدِيٍّ.

(«وَالشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ»)، وَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةَ الْمَذْكُورِينَ رَوَوْا الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَعِنْدَهُمُ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ فَالظُّهُورُ فِي رِوَايَتِهِمْ لِلشَّمْسِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ: الظُّهُورُ لِلْفِيءِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهِ ذَلِكَ وَطَرِيقَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَالْمُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: تَعْجِيلُ صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا وَهَذَا هُوَ الَّذِي فَهَمَّتْهُ عَائِشَةُ وَكَذَا الرَّوَايَةُ عَنْهَا عُرُوَّةٌ، وَاحْتِجَّ بِهِ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي تَأْخِيرِهِ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) ابْنُ حَسَنِ الْمَرْوُزِيِّ نَزِيلُ بَغْدَادٍ ثُمَّ مَكَّةَ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ) بِالْفَاءِ هُوَ الْأَعْرَابِيُّ، (عَنْ سَيَّارٍ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ هُوَ أَبُو الْمُنْهَالِ الْمَذْكُورُ سَابِقًا (ابْنُ سَلَامَةَ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ، (قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي) سَلَامَةُ (عَلَى أَبِي بَرَزَةَ) نَضْلَةُ بْنُ عَبِيدٍ (الْأَسْلَمِيِّ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَانَ دَخُولُهُمَا عَلَيْهِ زَمَنَ

فَقَالَ لَهُ أَبِي: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟ فَقَالَ: «كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ، الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى، حِينَ تَذَحُضُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ، وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ -

أخرج ابن زياد من البصرة قاله الإسماعيلي، وكان ذلك في سنة أربع وستين، وَقَالَ الإسماعيلي: لَمَّا كَانَ زَمَنُ أَخْرَجِ ابْنَ زِيَادٍ وَوُثِبَ مَرْوَانَ بِالشَّامِ، قَالَ أَبُو الْمُنْهَالِ: انْطَلِقْ بِي أَبِي إِلَى أَبِي بَرزَةَ وَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فَإِذَا هُوَ قَاعِدٌ فِي ظِلِّ عُلُولِهِ مِنْ قَصَبٍ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(فَقَالَ لَهُ أَبِي) سلامة: (كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟) أَيِ: الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ الَّتِي كَتَبَهَا اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْوُتْرَ لَيْسَ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ لَكُونَ أَبِي بَرزَةَ لَمْ يَذْكُرْهُ وَفِيهِ بَحْثٌ أَنْتَهَى، يَرِيدُ بِهِ أَنَّ عَدَمَ ذِكْرِهِ إِيَّاهُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ لَا يَكُونُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَذَا قِيلَ وَفِيهِ تَأْمُلٌ.

(فَقَالَ) أَبُو بَرزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَانَ) ﷺ (يُصَلِّي الْهَجِيرَ) وَهُوَ الْهَاجِرَةُ أَيِ: صَلَاةِ الْهَجِيرِ وَهُوَ وَقْتُ شِدَّةِ الْحَرِّ وَسَمِّيَ الظَّهْرُ بِذَلِكَ لِأَنَّ وَقْتُهَا يَدْخُلُ حِينَئِذٍ.

(الَّتِي تَدْعُونَهَا) مِنَ الدَّعْوَةِ أَيِ: تَسْمُونَهَا (الْأُولَى) وَتَأْنِيثُ الضَّمِيرِ إِمَّا بِاعْتِبَارِ الْهَاجِرَةِ وَإِمَّا بِاعْتِبَارِ الصَّلَاةِ وَيُرْوَى يُصَلِّي الْهَجِيرَةَ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهَا الْأُولَى لِأَنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ صَلَّيْتُ عِنْدَ إِمَامَةِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَالَ الْبَيْضاوِيُّ: لِأَنَّهُ أَوَّلُ صَلَاةِ النَّهَارِ، وَفِيهِ: أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الصَّبْحَ نَهَارِيَّةٌ فِيهِ الْأُولَى، فَافْهَمْ.

(حِينَ تَذَحُضُ الشَّمْسُ) أَيِ: تَزُولُ عَنْ وَسْطِ السَّمَاءِ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ مِنَ الدَّحْضِ وَهُوَ الزَّلْقُ، وَمَقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي الظَّهْرَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَلَا يَعَارِضُ حَدِيثَ الْأَمْرِ بِالْإِبْرَادِ لَمَّا تَقَدَّمَ مُسْتَقْصَى.

(وَيُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ مَسْكَنُ الرَّجُلِ وَمَا يَسْتَصْحِبُهُ مِنَ الْأَثَاثِ وَقِيلَ هِيَ الْمَحَلَّةُ (فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ) صِفَةُ لِلرَّجُلِ وَلَيْسَ بِظَرْفٍ لِلْفِعْلِ.

(وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ) أَيِ: بَيضَاءُ نَقِيَّةٌ وَالْوَاوُ لِلْحَالِ، وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ خَيْثَمَةَ التَّابِعِيِّ قَالَ: حَيَاتُهَا أَنْ تَجِدَ حَرَّهَا، وَقَالَ الزَّيْنُ ابْنُ الْمُثَنَّى:

وَنَسِيْتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ - وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ، الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةُ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ بِالسَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ⁽¹⁾.

المراد بحياتها قوة أثرها حرارة ولوناً وشعاعاً وإنارة وذلك لا يكون بعد مصير ظلّ الشيء مثليه، قَالَ سَيَّار: (وَنَسِيْتُ مَا قَالَ) أبو برزة (فِي الْمَغْرِبِ) بَيْنَ كَوْنِ قَائِلِهِ سَيَّاراً أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ شُعْبَةَ.

(وَكَانَ) ﷺ وفي رواية: فَكَانَ بِالْفَاءِ بَدَلَ الْوَائِ (يَسْتَحِبُّ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ (أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ) أَي: صَلَاةُ الْعِشَاءِ فِي رَوَايَةٍ مِنَ الْعِشَاءِ أَي: مِنْ وَقْتِ الْعِشَاءِ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّأْخِيرِ قَلِيلاً لِأَنَّ التَّبْعِيضَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ بَعْضُ مَطْلُوقٍ لَا دَلَالَه فِيهِ عَلَى قَلَّةٍ وَلَا كَثْرَةٍ وَسَيَأْتِي فِي بَابِ وَقْتِ الْعِشَاءِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ التَّأْخِيرَ إِنَّمَا هُوَ لَا نَتَظَارُ مِنْ يَجِيءُ شُهُودَ بِجَمَاعَةٍ.

(الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةُ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالتَّاءِ الْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَالْعَتَمَةُ مِنَ اللَّيْلِ بَعْدَ غَيْبُوبَةِ الشَّفَقِ؛ وَقَدْ عَتَمَ اللَّيْلُ أَي: أَظْلَمَ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَرْكِ تَسْمِيَتِهَا بِذَلِكَ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ مَفْرَدٍ، وَقَالَ الطَّبِيُّ: لَعَلَّ تَقْيِيدَهُ الظَّهْرَ بِالْعِشَاءِ دُونَ غَيْرِهِمَا لِلَاَهْتِمَامِ بِأَمْرِهِمَا فَتَسْمِيَتُهُ الظَّهْرَ بِالْأُولَى تَشْعُرُ بِتَقْدِيمِهَا وَتَسْمِيَةُ الْعِشَاءِ بِالْعَتَمَةِ تَشْعُرُ بِتَأْخِيرِهَا.

(وَكَانَ) ﷺ (يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا) خَوْفَ فَوَاتِهَا، (وَالْحَدِيثَ) أَي: التَّحَدَّثَ الدِّنْيَوِيَّ لَا الدِّينِيَّ (بَعْدَهَا، وَكَانَ) ﷺ (يَنْفَتِلُ) أَي: يَنْصَرِفُ مِنَ الصَّلَاةِ أَوْ يَلْتَفِتُ إِلَى الْمَأْمُومِينَ (مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ) أَي: الصَّبْحِ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي تَسْمِيَةِ الصَّبْحِ بِذَلِكَ.

(حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ) فِي صَلَاةِ الصَّبْحِ (بِالسَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ) أَي: مِنْ الْآيِ وَقَدَّرَهَا الطَّبْرَانِيُّ بِسُورَةِ الْحَاقَّةِ وَنَحْوِهَا وَاسْتَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى التَّعْجِيلِ بِصَلَاةِ الصَّبْحِ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ مَعْرِفَةِ الْإِنْسَانِ وَجْهَ جَلِيسِهِ يَكُونُ فِي أَوَاخِرِ الْغُلَسِ وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ فَرَاغِ الصَّلَاةِ وَمِنْ الْمَعْلُومِ مِنْ عَادَتِهِ ﷺ تَرْتِيلَ الْقِرَاءَةِ

(1) أطرافه 541، 568، 599، 771 - تحفة 11605.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها. رقم (647).

548 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ،

وتعديل الأركان فمقتضى ذلك أنه كان يدخل فيها مغسلاً، وادّعى الزين المنير أنه مخالف لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الآتي حيث قالت فيه: لا يعرفن من الغلس، وتعقب بأن الفرق بينهما ظاهر وهو أن حديث أبي برزة متعلق بمعرفة من هو مسفر جالس إلى جنب المصلّي فهو ممكن وحديث عائشة رضي الله عنهما متعلق بمن هو متلقّف مع أنه على بعد فهو بعيد، وَقَالَ النُّووي: هذا الحديث حجة على الحنفية حيث قالوا: لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظلّ الشيء مثليه.

وتعقبه محمود العيني: بأن الحنفية لم يقولوا بذلك وإنما هو رواية أسد بن عمرو عَنْ أَبِي حَنيفة وحده، وروى الحسن عنه أَنَّ أَوَّلَ وقت العصر إذا صار ظلّ كل شيء مثله وهو قول: أَبِي يوسُف ومحمد وزفر واختاره الطحاوي، وروى المعلى عَنْ أَبِي يوسُف عَنْ أَبِي حَنيفة إذا صار الظلّ أَقْلَ من قامتين يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير قامتين وصَحَّحه الكرخي، وفي رواية الحسن أَيْضًا إذا صار ظلّ كل شيء قامة خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير قامتين، وبينهما وقت مهمل وهو الذي يسمّيه الناس بين الصلاتين، وحكى ابن قدامة في المعنى عَنْ ربيعة: أَنَّ وقت الظهر والعصر إذا زالت الشمس، وعن عطاء وطاووس إذا صار ظلّ كل شيء مثله دخل وقت الظهر وما بعده وقت لهما على سبيل الاشتراك حتّى تغرب الشمس، وَقَالَ ابن راهويه وأبو ثور والمزني والطبري: إذا صار ظلّ كل شيء مثله دخل وقت العصر ويبقى وقت الظهر قدر ما يصلى أربع ركعات ثم يتمخّض الوقت للعصر وبه قَالَ مالك.

ومطابقة هذا الحديث للترجمة في قوله: ويصلى العصر ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية، وأخرج المؤلف هذا الحديث أَيْضًا في باب وقت الظهر عند الزوال وقد ذكر هناك ما فيه الكفاية.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) زيد بن سهل الأنصاري المدني ابن أخي أنس ابن مالك، يكنى أبا يحيى، مات سنة أربع وثلاثين ومائة. قال الواقدي: كان مالك لا يقدم عليه أحدًا في الحديث.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّيُ الْعَصْرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَتَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ»⁽¹⁾.

549 - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنُ حَنِيفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ،

(عَنْ) عَمِّهِ (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كُنَّا نُصَلِّيُ الْعَصْرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ) بفتح العين وسكون الواو وبالفاء وكانت منازلهم على ميلين من المدينة بقاء.

(فَيَجِدُهُمْ) بالتحية وفي رواية: بالنون (يُصَلُّونَ الْعَصْرَ) أي: عصر ذلك اليوم، وإنما كانوا يؤخرون عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ لاشتغالهم في زروعهم وحوادثهم ثم بعد فراغهم يتأهبون للصلاة بالطهارة وغيرها فتتأخر صلاتهم إلى وسط الوقت، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْفَلَانِيُّ: فدلَّ هذا الحديث على تعجيل النَّبِيِّ ﷺ بصلاة العصر في أَوَّلِ وَقْتِهَا انتهى.

وإخراج المؤلف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أَنَّ قول الصحابي: كُنَّا نفعل كذا مسند ولو لم يصرح بإضافته إلى زمن النَّبِيِّ ﷺ وهو اختيار الحاكم، وَقَالَ الدارقطني والخطيب وغيرهما هو: موقوف والحق أنه موقوف لغطا مرفوع حكما لأنَّ الصحابيَّ أوردته في مقام الاحتجاج فيحمل على أنه أراد كونه في زمن النَّبِيِّ ﷺ، وقد روى ابن المبارك هذا الحديث عَنْ مَالِكٍ فَقَالَ فِيهِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يصلي العصر الحديث أخرجه النسائي.

ومطابقة هذا الحديث وما بعده من حيث دلالتها على تعجيل العصر وتعجيله لا يكون إلا في أَوَّلِ وَقْتِهِ وهو عند صيرورة ظلِّ كلِّ شيء مثله أو مثليه على الخلاف.

(حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ) هو مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ الْمَرْزُوقِيُّ الْمَجَاوِرِيُّ بِمَكَّةَ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك (قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنُ حَنِيفٍ) بضم المهملة وفتح النون وسكون المثناة التحتية وبالفاء سهل الْأَنْصَارِيُّ الْأَوْسِيُّ، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ) بضم الهمزة أسعد بن سهل

يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الظُّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ، فَقُلْتُ: يَا عَمُّ مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ؟ قَالَ: «الْعَصْرُ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ»⁽¹⁾.

ابن حنيف وهو عمّ الراوي عنه وقد ولد في عهد النَّبِيِّ ﷺ وهو صحابي على الأصح لكنه لم يسمع من النبي ﷺ مات سنة مائة.

(يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الظُّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) في داره بجانب المسجد النبوي، (فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ، فَقُلْتُ) له: (يَا عَمُّ) بكسر الميم وأصله يا عمي فحذفت الياء وهذا من باب التوفير والإكرام لأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَأَنَّهُ لَيْسَ عَنْهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

(مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ؟) في هذا الوقت أهي الظهر أم العصر؟ والإشارة فيه بحسب نوع تلك الصلاة لا بحسب شخصها.

(قَالَ) أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هي «الْعَصْرُ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ» وَقَالَ النُّووي هذا الحديث صريح في التبكير بصلاة العصر في أوّل وقتها فإنّ وقتها يدخل بمصير ظلّ كلّ شيء مثله وإنما أخر عمر بن عبد العزيز الظهر إلى آخر وقتها حتى كانت صلاة أنس العصر عقبها على عادة الأمراء قبله قبل أن يبلغه السنّة في تقديمها ويحتمل أنه أخرها لعذر عرض له وهذا كان حين وَلِيَ المدينة نيابة لا في خلافته لأنّ أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تُوْفِيَ قبل خلافته بنحو تسع سنين، انتهى.

وتعقبه محمود العيني: بأن ليس فيه تصريح بالتبكير بصلاة العصر ومثل عمر ابن عبد العزيز كان يتبع الأمراء ويترك السنّة انتهى.

أي: إلى أن أنكر عليه عروة فرجع إليه كما تقدم، وإنما أنكر عليه عروة في العصر دون الظهر؛ لأنّ وقت الظهر لا كراهة فيه بخلاف وقت العصر، والله أعلم.

ورواة هذا الحديث ما بين مروزي ومدني، وفيه رواية صحابي عن صحابي، وقد أخرج منته مسلم والنسائي في الصلاة أيضًا.

(1) أطرافه 550، 551، 7329 - تحفة 225 - 1/145.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب التبكير بالعصر رقم (623).

13م - باب وَقْتُ الْعَصْرِ

550 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةٌ حَيَّةٌ، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةٌ وَبَعْضُ الْعَوَالِي⁽¹⁾ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهِ⁽²⁾».

13م - باب وَقْتُ الْعَصْرِ

(باب وَقْتُ الْعَصْرِ) كذا وقع في رواية المستملي دون غيره وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع الحمصي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الحديث ما بين حمصي ومدني وقد أخرج مثنى مسلم وأبو داود والنسائي ابن ماجه أيضًا.

(قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية الأصيلي: النَّبِيِّ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةٌ حَيَّةٌ) فيه إشارة إلى بقاء حرها وضوئها كما تقدم.

(فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي) جمع عالية وهي القرى التي حول المدينة من جهة نجد وأما من جهة تهامة فيقال لها السَّافِلَة.

(فَيَأْتِيهِمْ) أي: أهل العوالي (وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةٌ) وإن كان ارتفاعها وقتئذ دون ذلك الارتفاع يعني لم تصل إلى الحد الذي يوصف بأنها منخفضة.

(وَبَعْضُ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهِ) وفي رواية ونحوه

(1) بالموحدة المفتوحة والضاد المعجمة، قال الحافظ: كذا وقع ههنا، أي بين بعض العوالي والمدينة المسافة المذكورة، وروى البيهقي حديث الباب من طريق الصغاني عن أبي اليمان شيخ البخاري، وقال في آخره: وبعد العوالي بضم الموحدة وبالبدال المهملة، وكذلك أخرجه المصنف في الاعتصام تعليقاً، انتهى.

قلت: أخرجه في باب ما ذكر النبي ﷺ. وحض على اتفاق أهل العلم إلخ وما أفاده الشيخ واضح، لأن العوالي متفاوتة المساحة، وأقربها ميلان، فأى مانع من الحمل على ذلك؟

(2) أطرافه 548، 551، 7329 - تحفة 1495.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب التكبير بالعصر رقم (621).

أي: بين بعض العوالي والمدينة المسافة المذكورة وفي رواية البيهقي من طريق أبي بكر الصغاني عن أبي اليمان شيخ البخاري كما في رواية المؤلف في الاعتصام تعليقاً وبعد العوالي بضم الموحدة والذال المهملة، ووصله البيهقي من طريق الليث عن يونس عن الزُّهريّ لكن قال أربعة أميال أو ثلاثة، وروى هذا الحديث أبو عَوَانَةَ في صحيحه وأبو العباس السراج جميعاً عن أحمد بن الفرّج أبي عتبة عن مُحَمَّد بن جَمير عن إبراهيم بن أبي عبلة عن الزُّهريّ ولفظه والعوالي من المدينة على ثلاثة أميال، وأخرجه الدارقطني عن المحاملي عن أبي عتبة المذكور بسنده المذكور فوق عنده على ستة أميال، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزُّهريّ فقال فيه على ميلين أو ثلاثة، فتحصّل من ذلك أن أقرب العوالي من المدينة على ميلين وأبعدها مسافة ستة أميال إن كانت رواية المحامليّ محفوظة، ووقع في المدوّنة عن مالك أبعاد العوالي مسافة ثلاثة أميال وقال عياض: كأنه أراد معظم عمارتها وإلا فأبعدها ثمانية أميال انتهى.

وبذلك جزم ابن عبد البر وغير واحد آخرهم صاحب النهاية، ويحتمل أن يكون أراد أنه بعض الأمكنة التي كان يذهب إليها الذهاب في هذه الواقعة، ثم الميل ثلث فرسخ أربعة آلاف ذراع بذراع مُحَمَّد بن فرج الشاشي طولها أربعة وعشرون إصبغاً بعدد حروف لا إله إلا الله مُحَمَّد رسول الله. وعرض الأصبع ست حَبّات شعير ملصقة ظهر البطن، وزن الحبة من الشعير سبعون حبة خردل.

وفسر ابن شجاع الميل بثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة ذراع إلى أربعة آلاف ذراع وفي الينابيع الميل ثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة كلّ خطوة ذراع ونصف بذراع العامة وهو أربعة وعشرون إصبغاً، ثم قوله وبعض العوالي مدرج من كلام الزُّهريّ في حديث أنس كما بيّنه عبد الرزاق عن معمر عن الزُّهريّ في هذا الحديث فقال فيه بعد قوله والشمس حيّة قال الزُّهريّ: والعوالي من المدينة على ميلين أو ثلاثة قاله الحافظ العسقلاني وقال: ولم يقف الكرمانى على هذا فقال هو إمّا كلام البُخاريّ أو أنس أو الزُّهريّ كما هو عادته في الإدراجات، وفي الحديث دليل على تعجيله ﷺ بصلاة العصر لوصف الشمس بالارتفاع بعد أن يمضي مسافة أربعة أميال، وروى النسائي والطحاوي واللفظ له من طريق

551 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الدَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قُبَاءٍ،

أبي الأبيض عن أنس قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي بِنَا الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضاءَ مُحَلَّقَةً ثُمَّ أَرْجَعَ إِلَى قَوْمِي فِي نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ فَأَقُولُ لَهُمْ: قَوْمُوا فَصَلُّوا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ صَلَّى، قَالَ الطَّحَاوِيُّ: نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ أَوْلَئِكَ يَعْنِي قَوْمَ أَنَسٍ لَمْ يَكُونُوا يَصَلُّونَهَا إِلَّا قَبْلَ اصْفَرَارِ الشَّمْسِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَعَجِّلُهَا. (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ) أي: مع رسول الله ﷺ كما رواه خالد بن مخلد عن مالك أخرجه الدارقطني في غرائب.

(ثُمَّ يَذْهَبُ الدَّاهِبُ مِنَّا) كأنه يريد نفسه كما يشعر بذلك رواية أبي الأبيض المتقدمة ثم أرجع إلى قومي في ناحية المدينة (إِلَى) أهل (قُبَاءٍ) بالمد والقصر والصرف وعدمه والتذكير والتأنيث والأفصح فيه المد والتذكير موضع على ثلاثة أميال من المدينة وأصله اسم بئر وقد تقدّم الكلام فيه مفصلاً، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَى مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى قُبَاءٍ وَلَمْ يَتَابِعْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ بَلْ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ إِلَى الْعَوَالِي وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَالُوا: قول مالك إلى قباء وهم لا شك فيه، وتعقب بأنه روى عن ابن أبي ذئب عن الزُّهْرِيِّ إلى قباء كما قَالَ مَالِكٌ نَقَلَهُ الْبَاجِي عَنْ الدَّارِقُطْنِيِّ فَنَسَبْتَهُ الْوَهْمَ إِلَى مَالِكِ الْإِمَامِ، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ وَهْمٌ وَلَكِنْ لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ مِنْ مَالِكٍ قَطْعًا كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الزُّهْرِيِّ حِينَ حَدَّثَ بِهِ مَالِكًا، وَقَدْ رَوَاهُ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ مَالِكٍ فَقَالَ: فِيهِ إِلَى الْعَوَالِي كَمَا قَالَهُ الْجَمَاعَةُ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ فَيَكُونُ الْوَهْمُ فِيهِ مِمَّنْ دُونَ مَالِكٍ.

مطلب جمع الروایتين:

وأما قوله: الصواب عند أهل الحديث العوالي فصحيح من حيث اللفظ ومع ذلك فالمعنى متقارب لكن رواية مالك أخص؛ لأنَّ قباء من العوالي وليست العوالي كلَّ قباء ولعلَّ مالكا رأى في رواية الزُّهْرِيِّ إجمالاً حملها على الرواية المفسرة وهي روايته المتقدمة عن إسحاق حيث قَالَ فيها ثم يخرج الإنسان إلى

فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ⁽¹⁾.

14 - بَابُ إِثْمِ مَنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ

552 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ،

بني عمرو بن عوف وقد تقدّم أنهم أهل قباء فبنى مالك على أن القصة واحدة لأنهما جميعاً حدثاه عن أنس رضي الله عنه والمعنى متقارب، فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكاً وهم فيه.

وأما استدلال ابن بطال على أن الوهم فيه ممن دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزُّهريّ ففيه نظر لأن مالك أثبتته في الموطأ باللفظ الذي رواه عنه كافة أصحابه، فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وهم، بل إن سلمنا أنه وهم فهو من مالك كما جزم به البزار والدارقطني ومن تبعهما أو من الزُّهريّ حين حدثه به، ومع هذا كله فقباء من العوالي فالأولى سلوك طريق الجمع كما تقدّم فعلى هذا الاحتجاج إلى نسبته الوهم إلى أحد قال ابن رشيد: قضى البُخاريّ رحمه الله بالصواب لمالك بأحسن إشارة وأوجز عبارة حيث قدّم أولاً المجلّم ثم أتبعه بحديث مالك المفسّر.

(فَيَأْتِيهِمْ) أي: أهل قباء على حد قوله تعالى: ﴿وَسَكَلَ الْفَرِيَّةَ﴾ [يوسف: 82]، (وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ) لم تنخفض ولم تتغير بعد.

14 - بَابُ إِثْمِ مَنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ

(بَابُ إِثْمِ مَنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيّ: أشار المؤلف بذكر الإثم إلى أن المراد بالفوات تأخيرها عن وقت الجواز بغير عذر لأن الإثم إنّما يترتب على ذلك وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التينسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما وفي رواية عن

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ،»

ابن عمر رضي الله عنهما ورجال هذا الإسناد قد مرّت غير مرّة، وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والنسائي أيضًا من طريق مالك.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الَّذِي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ) وفي رواية الذي يفوته العصر، واختلفوا في المراد بفوات العصر، فَقَالَ ابن وهب وغيره: هو إن إخراجها عن وقتها المختار، وَقَالَ الأصيلي وسحنون: هو أن تفوته بغروب الشمس، وقيل أن يفوتها إلى أن تصفرّ الشمس وقد ورد مفسّرًا من رواية الأوزاعي في هذا الحديث قَالَ وفواتها أن تدخل الشمس صفرة، قَالَ في شرح التقريب كذا ذكر عياض وتبعه النووي وظاهر إيراد أبي داود في سننه أنه من كلام الأوزاعي لا أنه من الحديث لأنّه روي بإسناد منفرد عن الحديث عن الأوزاعي أنه قَالَ وذلك أن يرى ما على الأرض من الشمس صفرًا.

وفي العلل لابن أبي حاتم سألت أبي عن حديث رواه الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا من فاتته صلاة العصر وفواتها أنه يدخل الشمس اصفرار فكأنما وتر أهله وماله قَالَ أبي التفسير قول نافع انتهى.

وروى سالم عن أبيه أنه قَالَ هذا فيمن فاتته ناسيًا، وَقَالَ الداودودي هو في العائد وكأنّه أظهر لما في الْبُخَارِيِّ من ترك صلاة العصر حبط عمله وهذا ظاهر في العمد، وَقَالَ المهلب: هو فواتها في الجماعة لما يفوته من شهود الملائكة الليلية والنهارية ولو كان فواتها بغيوبة أو اصفرار لبطل الاختصاص لأنّ ذهاب الوقت موجود في كلّ صلاة واعترض عليه بعين ما ادعاه لأنّ فوات الجماعة موجودة في كلّ صلاة، واعترض عليه ابن المنير أيضًا بأنّ الفجر أيضًا شهود الملائكة الليلية والنهار فلا يختص العصر بذلك، وَقَالَ ابن عبد البر: يحتمل أن يكون هذا الحديث خرج جوابًا لسائل سأل عن صلاة العصر فأجيب بذلك فلا يمنع ذلك إلحاق غيرها من الصلوات بها فعلى هذا يكون حكم من فاتته الصبح بطلوع الشمس والعشاء بطلوع الفجر كذلك، وتعبه النووي بأنّه إنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها قَالَ: والعلة في هذا الحكم لم تتحقق فلا يلحق غير العصر بها انتهى.

وهذا لا يدفع الاحتمال وقد احتج ابن عبد البر بما رواه ابن أبي شيبة وغيره

كَأَنَّمَا

من طريق أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الدرداء مرفوعًا من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته الحديث، وردَّ بأنَّ في إسناده انقطاعًا لأنَّ أبا قلابَةَ لم يسمع من أَبِي الدرداء، وقد رواه أحمد من حديث أَبِي الدرداء بلفظ من ترك العصر فرجع حديث أَبِي الدرداء إلى تعيين العصر، وروى ابن حَبَّان وغيره من حديث نوفل بن معاوية مرفوعًا من فاتته الصَّلَاة فكأنَّما وتر أهله وماله وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عَنْ نوفل بلفظ: «لأنَّ يوتر أحدكم أهله وماله خير له من أن يفوته وقت صلاة» وهذا يشمل جميع الصلوات المكتوبة، ولكن المحفوظ من حديث نوفل بلفظ من الصلوات صلاة من فاتته فكأنَّما وتر أهله وماله أخرجه المؤلف في علامات النبوة ومسلم أيضًا والطبراني وغيرهم، وروى الطبراني من وجه آخر وزاد فيه عَنْ الزُّهْرِيِّ قُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهُوَ الَّذِي حَدَّثَهُ بِهِ مَا هَذِهِ الصَّلَاة قَالَ: العصر ورواه ابن أَبِي خَيْثَمَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فَصَرَّحَ بِكُونِهَا الْعَصْرَ فِي نَفْسِ الْخَبَرِ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّ كُونَهَا الْعَصْرَ مِنْ تَفْسِيرِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَرَوَاهُ الطُّحَاوِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَفِيهِ أَنَّ التَّفْسِيرَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَالظَّاهِرُ اخْتِصَاصُ الْعَصْرِ بِذَلِكَ وَقِيلَ خَصَّتْ بِذَلِكَ تَأْكِيدًا وَحُضًّا عَلَى الْمَثَابَةِ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا تَأْتِي فِي وَقْتِ اشْتِغَالِ النَّاسِ وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا خَصَّتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا عَلَى الصَّحِيحِ هِيَ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى، وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: وَالْحَقُّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْتَصُّ مَا شَاءَ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِمَا شَاءَ مِنَ الْفَضِيلَةِ انْتَهَى.

وبَوَّبَ الترمذي على حديث الباب ما جاء في السَّهْوِ عَنْ وَقْتِ الْعَصْرِ فَحَمَلَهُ عَلَى السَّاهِي، وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ أَنَّهُ يَلْحَقُهُ مِنَ الْأَسْفِ عِنْدَ مَعَايِنَتِهِ الثَّوَابَ لِمَنْ صَلَّى مَا يَلْحَقُ مِنْ ذَهَبٍ مِنْهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ، وَقَدْ رَوَى مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ أَسْفَ الْعَامِدِ أَشَدُّ لِاجْتِمَاعِ فَقْدِ الثَّوَابِ وَحَصُولِ الْإِثْمِ، قَالَه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَقَدْ طَوَى عَلَى غَرِّهِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: لَا تَطَابُقَ بَيْنَ تَرْجُمَتِهِ وَبَيْنِ الْحَدِيثِ فَإِنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ الَّذِي يَفُوتُهُ وَهُوَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَاهِيًّا أَوْ عَامِدًا وَتَخْصِيصُهُ بِالسَّاهِي لَا وَجْهَ لَهُ بَلْ الْقَرِينَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا هُوَ الْوَعِيدُ فِي الْعَامِدِ دُونَ السَّاهِي.

(كَأَنَّمَا) كَذَا فِي رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَفِي رَوَايَةِ الْكُشْمَهِينِيِّ فَكَأَنَّمَا بِالْفَاءِ وَإِذَا

وَيَرِ أَهْلَهُ وَمَالَهُ»⁽¹⁾.

تضمّن المبتدأ معنى الشرط جاز في خبره الفاء وتركها.

(وَيَرِ) على البناء للمفعول أي نقص أو سلب الذي تفوته العصر.

(أَهْلَهُ وَمَالَهُ) بالنصب على أنه مفعول ثان لقوله وتر وقيل على نزع الخافض أي: وتر في أهله وماله، والمعنى ترك فردا منهما ليس له أهل ولا مال، ويروى برفع اللامين وهي رواية المستملي ورجحه أنه لا يضم شيء في وتر بل يقول الأهل مقام الفاعل نيابة أي: انتزع منه أهله وماله، وقيل إنه: بدل اشتمال أو بدل بعض، وَقَالَ ابن الأثير: من ردّ النقص إلى الرجل نصبهما ومن رده إلى الأهل والمال رفعهما، وَقَالَ القرطبي: يروى بالنصب على أن وتر بمعنى سلب وهو يتعدى إلى مفعولين، وبالرفع على أنه بمعنى أخذ هذا والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور كما قاله النووي.

وَقَالَ القاضي عياض: هو الذي ضبطه عن جماعة شيوخنا، وقد تكلم العلماء في معنى هذا الحديث، فَقَالَ الخطابي: معناه نقص هو أهله وماله وسُلْبُهُمْ فبقي بلا أهل ولا مال فليحذر من تفويتها كحذره من ذهاب أهله وماله، وَقَالَ ابن عبد البر: أنه كالذي يصاب بالأهل والمال إصابة يطلب بها وترا بفتح الواو أي: جناية يطلب ثأرها فيجتمع عليه غمّان غمّ المصيبة وغمّ طلب الثأر إذ يجتمع عليه غمّ الإثم وغمّ فقد الثواب، وَقَالَ الداوودي: يتوجّه عليه من الاسترجاع ما يتوجّه على من فقد أهله وماله فيتوجّه عليه الندم والأسف لتفويته، وقد تقدم له معنى آخر وهو أن يلحقه من الأسف على ما فاتته من الأسف مثل ما يلحق من ذهب أهله وماله وظاهر الحديث التغليظ على من يفوته العصر وأن ذلك مختص بها وقد تقدم تحقيقه، ووقع في رواية المستملي هنا زيادة وهي قَالَ أبو عبد الله يريد المؤلف نفسه ممّا يدل على النصب المشهور في أهله وماله قوله تعالى: ﴿يَرْكُزْ أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: 35] بنصب أعمالكم على أنه مفعول ثان والأول كاف الخطاب فافهم ثم أشار إلى أنه قد يتعدى إلى مفعول واحد بقوله في روايته أيضًا: «وَتَرْتُ الرَّجُلَ إِذَا قَتَلْتُ لَهُ قَتِيلًا أَوْ أَخَذْتُ لَهُ مَالًا» وفي رواية أو

(1) تحفة 8345.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب التغليظ في تفويت العصر رقم (626).

15 - بَابُ مَنْ تَرَكَ الْعَصْرَ

553 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ.....

أخذت ماله وهو يؤيد رواية الرفع وحقيقة الوتر كما قَالَ الخليل: هو الظلم في الدم فعلى هذا فاستعماله في المال مجاز لكن قَالَ الجوهرى: الموتور هو الذي قُتِلَ له قَتِيل فلم يدرك بدمه تقول منه: وتر وتقول أَيضًا: وتره حَقُّه، أي: نقصه، وقيل: الموتور من أخذ أهله وماله وهو ينظر وذلك أَشدَّ لَغَمَهُ، وقيل معنى وتر: أخذ أهله وماله فصار وترًا، أي: فردًا ويؤيد الذي قبله رواية أَبِي مسلم الكجى من طريق حمّاد بن سلمة، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ فذكر نحو هذا الحديث، وزاد في آخره وهو قاعد.

تنبيه:

قَالَ ابن عبد البر: في هذا الحديث إشارة إلى تحقير الدنيا وإنَّ قليل العمل خير من كثيرها.

15 - بَابُ مَنْ تَرَكَ الْعَصْرَ

(بَابُ) إِثْمِ (مَنْ تَرَكَ الْعَصْرَ) قِيلَ: لَا فَائِدَةٌ فِي هَذَا التَّبْوِيبِ لِأَنَّ الْبَابَ السَّابِقَ يَغْنِي عَنْهُ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ حَدِيثٌ مَعَ هَذَا الْبَابِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ التَّرْكَ أَصْرَحُ بِإِرَادَةِ التَّعَمُّدِ مِنَ الْفَوَاتِ.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الْأَزْدِيُّ الْفَرَاهِيدِيُّ بِالْفَاءِ الْبَصْرِيُّ الْقَصَابُ يَكْنَى أَبَا عَمْرٍو وَسَقَطَ عِنْدَ الْأَصِيلِيِّ لَفْظُ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ أَخْبَرَنَا (هِشَامٌ) ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الدُّسْتَوَائِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ أَخْبَرَنَا (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بِالْمَثَلَةِ الطَّائِي الْيَمَامِيُّ، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بِكسر القاف عبد الله بن زيد الجَرْمِيُّ وَعِنْدَ ابْنِ خَزِيمَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ هِشَامٍ عَنْ يَحْيَى أَنَّ أَبَا قِلَابَةَ حَدَّثَهُ، (عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكسر اللام وبالحاء المهملة عامر بن أسامة الهذلي مات سنة ثمان وتسعين.

(قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ) بضم الموحدة وفتح الراء وسكون المثناة التحتية

فِي غَزْوَةٍ فِي يَوْمِ ذِي عَيْمٍ، فَقَالَ: بَكَّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ»⁽¹⁾.

وبالذال المهملة هو ابن الحصيب بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة وفي آخره باء موحدّة المشهور بأبي عبد الله الأسلمي روي له عن رسول الله صلى مائة حديث وأربعة وستون حديثاً للبخاري منها ثلاثة. مات غازياً بمرو وهو آخر من مات من الصحابة بخراسان سنة اثنتين وستين.

(فِي غَزْوَةٍ فِي يَوْمِ ذِي عَيْمٍ) صفة يوم والمجروران في محلّ النصب على الحالية قيل خصّ يوم الغيم بذلك لأنه مظنة التأخير إمّا المتنطع يحتاط لدخول الوقت فيبالغ في التأخير حتى يخرج الوقت أو لمتشاغل بأمر آخر فيظنّ بقاء الوقت فيسترسل في شغله إلى أن يخرج الوقت.

(فَقَالَ) بريدة بعد معرفته بدخول الوقت بظهور الشمس من خلال الغيم أو بالاجتهاد إذ لا يشترط اليقين إذ احتجبت الشمس (بَكَّرُوا) أي: أسرعوا وعجلوا وبادروا وكلّ من بادر إلى الشيء فقد بكّر في أيّ وقت كان وأصله المبادرة بالشيء أوّل النهار.

(بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ) أي: متعمداً كما زاده معمر في روايته؛ وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَقَدْ حَبِطَ) بكسر الموحدة من باب علم أي: بطل يقال حبط عمله وأحبطه غيره وهو من قولهم حبطت الدابة حَبْطًا بالتحريك إذا أصابت مرعى طيباً فأفرطت في الأكل حتّى تتنفخ فتموت.

(عَمَلُهُ) وفي رواية معمر أحبط الله عمله أي: ثواب عمله، واحتج بهذا الحديث أصحابنا على أنّ المستحبّ تعجيل العصر يوم الغيم، وقد استدلّ به الخوارج على تكفير أهل المعاصي قالوا: وهو نظير قوله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيْمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: 5]، وردّ عليهم أبو عمر بن عبد البر بأنّ مفهوم الآية أنّ من لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله فيتعارض مفهوم الآية ومنطوق الحديث فإذا كان كذلك يتعيّن تأويل الحديث؛ لأنّ الجمع إذا كان ممكناً كان

أولى من الترجيح؛ ويذكر عن قريب وجه الجمع إن شاء الله تعالى، وتمسك بظاهر الحديث أيضًا بعض الحنابلة ومن قال بقولهم: إن تارك الصلاة يكفر، ورد بأن ظاهره متروك والمراد به التغليظ والتهديد والكفر ضد الإيمان وتارك الصلاة لا ينفي عنه الإيمان وأيضًا لو كان الأمر كما قالوا لما اختصت العصر بذلك وأما اختصاص العصر بذلك فلأنه وقت ارتفاع الأعمال ووقت اشتغال الناس بالبيع والشراء في هذا الوقت بأكثر من وقت غيره ووقت نزول ملائكة الليل.

وأما وجه الجمع فهو أن الجمهور تأولوا الحديث فافترقوا في تأويله فرقا: فمنهم: من أول الترك فقالوا: المراد من تركها جاحدا لوجوبها أو معترفا لكن مستخفاً مستهزئاً بمن أقامها، وفيه نظر لأن الذي فهمه الصحابي الراوي إنما هو التفريط ولهذا أمر بالمبادرة إليها؛ وفهمه أولى من فهم غيره. ومنهم: من قال المراد من تركها تكاسلاً لكن خرج الوعيد مخرج الزجر الشديد، وظاهره غير المراد كقوله ﷺ: «لا يزني الزاني وهو مؤمن». ومنهم: من أول الحبط فقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى فقد أشبه من حبط عمله، وقيل معناه كاد أن يحبط.

وقيل: المراد من الحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي يرفع فيه الأعمال إلى الله تعالى وكأن المراد بالعمل الصلاة خاصة أي: لا يحصل على أجر من صلى العصر ولا يرتفع له عملها حينئذ، وقيل: المراد بالحبط الإبطال أي: يبطل انتفاعه بعمله في وقت ينتفع به غيره في ذلك الوقت وأن ينتفع به بعد ذلك كمن رجحت سيئاته على حسناته فإنه موقوف في المشيئة فإن غفر له فمجرد الوقوف إبطال لنفع الحسنه إذ ذاك وإن عذب ثم غفر له فكذلك على ما قاله القاضي أبو بكر بن العربي وقد تقدم مبسوطاً في كتاب الإيمان في باب: خوف المؤمن من أن يحبط عمله، ومحصل ما قال إن المراد بالحبط في الآية غير المراد بالحبط في الحديث.

وفي شرح الترمذي الحبط على قسمين: حبط إسقاط وهو إحباط الكفر للإيمان وجميع الحسنات؛ وحبط موازنة وهو إحباط المعاصي للانتفاع بالحسنات عند رجحانها عليها إلى أن تحصل النجاة فيرجع إليه جزاء حسناته،

16 - باب فَضْل صَلَاةِ الْعَصْرِ

554 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا

إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ،
 وقيل المراد بالعمل في الحديث العمل الدنيوي الذي كان سبباً لترك الصلاة بمعنى أنه لا ينتفع به ولا يتمتع، وأقرب هذه التأويلات قول من قال: إن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد والله أعلم.

ورواة هذا الحديث بصريون، وفيهم ثلاثة من التابعين على الولاء، وقد أخرجه النسائي وابن ماجه أيضاً.

16 - باب فَضْل صَلَاةِ الْعَصْرِ

(باب فَضْل صَلَاةِ الْعَصْرِ) أي: على سائر الصلوات قَالَ الحافظ العسقلاني: إِلَّا الصبح لأنّ حديثي الباب لا يظهر منهما رجحان العصر عليها، ويحتمل أن المراد أن العصر ذات فضيلة في نفسها انتهى.

ويجوز أن يكون من قبيل الاكتفاء كقوله تعالى: ﴿سَرَّيْلَ تَفِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: 81] أي: والبرد، وفي تأخير هذا الباب عما قبله تنبيه على أن ما يترتب على ترك العصر من الوعيد كاف في التوقي عن تركه فكيف إذا كانت له فضيلة ومزية على غيرها من الصلوات والله أعلم.

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء المهملة عبد الله بن الزبير وقد مرّ في أول الجامع الصحيح.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ) ابن الحارث الفزاري مات بدمشق سنة ثلاث وتسعين ومائة قبل التروية بيوم فجاءه.

(قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي خالد بالخاء المعجمة، (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازم بالخاء المهملة والزاي البلخي الكوفي المخضرم ويقال له: رؤية وأنه روى عن العشرة؛ توفّي بعد التسعين أو أربع وثمانين وقد جاوز المائة والتسعين.

(عَنْ جَرِيرٍ) هو ابن عبد الله البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية عن جرير بن عبد الله ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ومكي وقد تقدّموا في آخر كتاب

قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً - يَعْنِي الْبَدْرَ - فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيِيهِ،

الإيمان، وفيه رواية تابعي عَنْ تابعي وفي رواية ابن مردويه من طريق شعبة عن اسماعيل التصريح بسماع اسماعيل من قيس وسماع قيس من جرير، وقد أخرج متنه المؤلف في التفسير والصلاة والتوحيد، وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه أيضًا.

(قَالَ: كُنَّا عِنْدَ) وفي رواية: مع (النَّبِيِّ ﷺ فَنَظَرَ) النَّبِيِّ ﷺ (إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً) أي: في ليلة من الليالي وزاد مسلم في روايته ليلة البدر وكذا عند المؤلف من وجه آخر، وقد زيد في رواية هنا قوله: (يَعْنِي الْبَدْرَ).

(فَقَالَ: إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ) أي: رؤية محققة لا شك فيها ولا مشقة والإخفاء كما ترون القمر كذلك فهو تشبيه للرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي. وفي لفظ للمؤلف رحمه الله إذا نظر إلى القمر ليلة البدر فَقَالَ: أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا، وفي كتاب التوحيد أنكم سترون ربكم عيانًا؛ وفي التفسير فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، وعند اللالكائي عَنْ الْبُخَارِيِّ أَنَّكُمْ ستعرضون على ربكم وترونه كما ترون هذا القمر.

(لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيِيهِ) روى بعض المثناة الفوقية وتخفيف الميم من الضيم وهو التعب أي: لا ينالكم تعب في رؤيته أو الظلم أي: لا يظلم أحد منكم بأن يراه بعضهم دون بعض بل تشركون في الرؤية، ويروى بتشديد الميم من الضم، وبتشديد الميم مع فتح المثناة الفوقية بحذف إحدى التاءين أي: لا ينضم بعضكم إلى بعض كما يفعل الناس في طلب الشيء الخفي الذي لا يسهل دركه فيتزاحمون عنده، قَالَ التيمي: يعني أنكم لا تختلفون فيه حتّى تجتمعوا للنظر وينضم بعضكم إلى بعض فيقول واحد وذاك ويقول الآخر ليس كذلك كما يفعله الناس عند النظر إلى الهلال أول الشهر، وفي رواية لا تضامون أو لا تضاهون بالهاء بدل الميم على الشك أي: لا يشته عليكم فترتابون فيعارض بعضكم بعضًا في رؤيته، وقيل لا تشبهونه في رؤيته بغيره من المراتب، ويروى تضارون بالراء المشددة والتاء مفتوحة أو مضمومة قال: الزجاج معناه لا يضار بعضكم بعضًا بالمخالفة، وعن ابن الأنباري هو من الضرار أي: لا تتنازعون وتختلفون،

فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا» ثُمَّ قَرَأَ :

ويروى تضارون بضم التاء وتخفيف الراء لا يقع للمرء في رؤيته ضير ما بالمخالفة أو المنازعة أو الخفاء، وروي لا تمارون براء مخففة أي : لا تجادلون يعني لا يدخلكم شك وجدال في رؤيته تَعَالَى.

(فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلِبُوا) على البناء للمفعول من الغلبة وفيه إشارة إلى قطع أسباب الغلبة المنافية للاستطاعة كالنوم والاشتغال بشيء من الأشياء المانعة عَنِ الصَّلَاةِ ومداومة ذلك بالاستعداد له.

(عَلَى صَلَاةٍ) كائنة (قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا) يعني الفجر والعصر كما زاد مسلم هذا التفسير ولابن مردويه من وجه آخر عَنْ إسماعيل قبل طلوع الشمس صلاة الصبح وقبل غروبها صلاة العصر، وَقَالَ ابن بَطَال قَالَ المهلب أي : في جماعة قَالَ وَخَصَّ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ لاجتماع الملائكة فيها، ورفعهم أعمال العباد انتهى، وعرف بهذا مناسبة إيراد حديث يتعاقبون عقب هذا الحديث، وَقَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ لم يظهر لي وجه تقييده بكونه في جماعة من سياق الحديث وإن كان فضل الجماعة معلوماً من أحاديث آخر بل ظاهر الحديث يتناول من صلاهما ولو منفرداً إذ مقتضاه التحريض على فعلهما أعم من كونه في جماعة أولاً ، والله أعلم.

(فَافْعَلُوا) أي : الصَّلَاةُ في هذين الوقتين أو فافعلوا عدم المغلوبة التي لازمها الصَّلَاةُ أي : فاتوا بها في هذين الوقتين قَالَ الخطابي : قوله فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ يدل على أَنَّ الرُّؤْيَا قد يرجى نيلها بالمحافظة على هاتين الصَّلَاتَيْنِ ، وقد يستشهد لذلك بما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رفعه قَالَ : إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ منزلة فذكر الحديث وفيه وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجه غدوة وعشية وفي سنده ضعف.

(ثُمَّ قَرَأَ) هكذا في جميع روايات الجامع الصحيح وأكثر الروايات في غيره بإبهام فاعل قرأ ، وظاهره أَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ وحمله عليه جماعة من الشراح ووقع عند مسلم عَنْ زهير بن حَرْب عَنْ مروان بن معاوية بإسناد حديث الباب ثم قرأ جرير أي : الصحابي وكذا أخرجه أَبُو عَوَّانَةَ في صحيحه من طريق يعلی بن عُبيد عَنْ إسماعيل بن أبي خالد فظهر من هذا أنه وما بعده مدرج.

﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: 39]، قَالَ إِسْمَاعِيلُ: «افْعَلُوا لَا تَقُوتَنَّكُمْ»⁽¹⁾.

﴿وَسَبِّحْ﴾) وفي رواية فسَبِّحْ لكنَّ التلاوة بالواو دون الفاء.
 ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾) أي: نَزَّهَ عَنِ الْعُجْزِ عَمَّا يُمْكِنُ وَالْوَصْفُ بِمَا يُوْجِبُ التَّشْبِيهَ حَامِدًا لَهُ عَلَى مَا أَنْعَمَ عَلَيْكَ.
 ﴿قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾) يعني الفجر والعصر، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَجْهٌ مُنَاسِبَةٌ ذِكْرُ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ عِنْدَ ذِكْرِ الرُّؤْيَا أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلَ الطَّاعَاتِ، وَقَدْ ثَبَتَ لَهُاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ مِنَ الْفَضْلِ عَلَى غَيْرِهِمَا هُمَا اجْتِمَاعُ الْمَلَائِكَةِ فِيهِمَا وَرَفْعُ الْأَعْمَالِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَهُمَا أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ فَنَاسِبٌ أَنْ تَجَازِيَ الْمَحَافِظَةَ عَلَيْهِمَا بِأَفْضَلِ الْعَطَايَا وَهُوَ النَّظَرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا النَّظَرَ إِلَى وَجْهِكَ الْكَرِيمِ، وَقِيلَ: لَمَّا تَحَقَّقَ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى بِرُؤْيَا الْقَمَرِ وَالشَّمْسِ وَهُمَا آيَتَانِ عَظِيمَتَانِ شَرَعْتَ لَخُسُوفِهِمَا الصَّلَاةَ وَالذِّكْرَ نَاسِبٌ مِنْ يَحِبُّ رُؤْيَا اللَّهِ أَنْ يَحَافِظَ عَلَى الصَّلَاةِ عِنْدَ غُرُوبِهِمَا انْتَهَى، وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ وَتَكَلَّفَهُ.
 (قَالَ إِسْمَاعِيلُ) أي: ابْنُ أَبِي خَالِدٍ: (افْعَلُوا) أي: هَذِهِ الصَّلَاةُ.

(لَا تَقُوتَنَّكُمْ) بَنُونَ التَّأَكِيدِ أي: هَذِهِ الصَّلَاةُ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ سَيَأْتِي عِنْدَ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ هَلْ تَضَارُونَ فِي رُؤْيَا لَشَّمْسٍ فِي الظَّهْرِ لَيْسَتْ فِي سَحَابَةٍ قَالُوا: لَا. قَالَ هَلْ تَضَارُونَ فِي رُؤْيَا الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ فِي سَحَابَةٍ قَالُوا لَا قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَضَارُونَ فِي رُؤْيَا إِيَّاهُ إِلَّا كَمَا تَضَارُونَ فِي رُؤْيَا أَحَدِهِمَا، وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عِنْدَهُ بَنُوهُ، وَعَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعَقِيلِيِّ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكُلْنَا يَرَى رَبَّهُ مَخْلِيًّا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: وَمَا آيَةُ ذَلِكَ فِي خَلْقِهِ؟ قَالَ: يَا أَبَا رَزِينٍ كُلَّكُمْ يَرَى الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ مَخْلِيًّا بِهِ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَاللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلْ؛ وَذَلِكَ آيَتُهُ فِي خَلْقِهِ.

وعند ابن ماجه عَنْ جَابِرِ بْنِ أَبِي جَابِرٍ أَهْلَ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إِذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ فَرَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ فَإِذَا الرَّبُّ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ فَيَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَعَنْ صَهْبٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ فَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَاللَّهِ مَا أَعْطَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا أَحَبَّ

(1) أطرافه 573، 4851، 7434، 7435، 7436 - تحفة 3223.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاتي الصبح والعصر رقم (633).

555 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ

إِبِهِمٍ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ، وَفِي سَنَنِ اللَّالِكَاثِيِّ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي بَن كَعْبٍ وَكَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الزِّيَادَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ: النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهِ فَاسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَبِالْقُرْآنِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَمِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى إِثْبَاتِ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ.

وقد روى أحاديث الرؤية أكثر من عشرين صحابياً، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ: رَوَى رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقِيَامَةِ أَبُو بَكْرٍ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو مُوسَى وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَبُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ وَعِبَادَةُ ابْنُ أَبِي أُمَيَّةَ وَحَذِيفَةُ وَأَبُو أَمَامَةَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَجَابِرٌ وَأَنَسٌ وَعُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَفَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَرَجُلٌ لَهُ صَحْبَةٌ، ثُمَّ ذَكَرَ أَحَادِيثَهُمْ بِأَسَانِيدٍ جَيِّدَةٍ.

وذكر أبو نعيم الحافظ في كتاب تثبيت النظر: أبا سعيد الخدري، وعمارة ابن ربيعة، وأبا رزين العقيلي، وأبا برزة.

وزاد الآجري في كتاب الشريعة وأبو مُحَمَّدٍ المعروف بأبي الشيخ في كتاب السُّنَّةِ الْوَاضِحَةِ تَأْلِيفَهُمَا: عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ الطَّائِيَّ بِسُنْدٍ جَيِّدٍ، ثُمَّ الرُّؤْيَا مُخْتَصَّةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ مَمْنُوعَةٌ عَنِ الْكُفَّارِ وَقِيلَ: يَرَاهُ مَنْ أَفْقَهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَالْكُفَّارِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ.

وعن ابن عمر وحذيفة رضي الله عنهما من أهل الجنة من ينظر إلى وجهه تَعَالَى غَدَاةً وَعَشِيَّةً، وَمَنْعَ ذَلِكَ الْمَعْتَزِلَةَ وَالْخَوَارِجَ وَبَعْضَ الْمَرْجُئَةِ وَحُجْجَهُمْ فِي ذَلِكَ وَحُجْجُنَا عَلَيْهِمْ مَبْسُوطَةٌ فِي الْكُتُبِ الْكَلَامِيَّةِ فَلْتَطْلُبْ ثَمَّةَ.

وفي الحديث زيادة شرف الصلاتين وذلك لتعاقب الملائكة فيهما كما مرَّ وسيجيء في الحديث الآتي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا نَ وَاقْتُ الصُّبْحِ وَاقْتُ لَذَّةِ النَّوْمِ كَمَا قِيلَ، فَإِنَّ الْكُرَى عِنْدَ الصُّبْحِ يَطِيبُ، وَالْقِيَامُ فِيهِ أَشَقُّ عَلَى النَّفْسِ مِنَ الْقِيَامِ فِي غَيْرِهِ وَصَلَاةُ الْعَصْرِ وَاقْتُ الْفَرَاغِ عَنِ الصَّنَاعَاتِ وَإِقَامُ الْوُضَائِفِ وَالْمُسْلِمُ إِذَا حَافِظٌ عَلَيْهِمَا مَعَ مَا فِيهِمَا مِنَ التَّشَاوُلِ وَالتَّشَاغُلِ فَلَا نَ يَحَافِظُ عَلَى غَيْرِهِمَا أَوْلَى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ) إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، (عَنْ

الأعرج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ.....»

الأعرج) عبد الله بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم قد تقدموا وكلهم مدنيون إلا شيخ المؤلف، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة والتوحيد، وأخرجه مسلم والنسائي في الصلاة.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ) أيها المصلّون قيل أو المراد مطلق المؤمنين وفيه أنه يأبى عنه قوله ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، أي: تأتي طائفة عقب طائفة ثم تعود الأولى عقب الثانية، قَالَ ابن عبد البر: وإنما يكون التعاقب بين طائفتين أو رجلين بأن يأتي هذا مرّة ويعقبه ذاك أخرى؛ ومنه تعقيب الجيوش وهو أن يجهز الأمير بعثًا إلى مدّة ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهّز غيرهم إلى مدّة ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهّز الأولين قَالَ القرطبي الواو في قوله يتعاقبون علامة الفاعل المذكّر المجموع على لغة بني الحارث؛ وهم القائلون: أكلوني البراغيث، ومنه قول الشاعر: بحوران يعصّران السليط أقاربه السليط الزيت عند عامة العرب وعند أهل اليمن دهن السمسم، وهي لغة فاشية وعليها حمل الأخفش قوله تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ قَالَ وقد تعسّف بعض النحاة منهم سيبويه في تأويلها ورده إلى البدل وهو تكلف مستغنى عنه فإنّ تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح وَقَالَ غيره في تأويل الآية قوله: ﴿وَأَسْرُوا﴾ عائد إلى الناس المذكورين أولاً والذين ظلموا بدل من الضمير وقيل: التقدير أنّه لما قيل: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ [الأنبياء: 3] قيل من هم قَالَ: الذين ظلموا حكاه الشيخ محيي الدين والأوّل أقرب إذا الأصل عدم التقدير.

وتوارد جماعة من الشراح على أن هذا الحديث من هذا القبيل ووافقهم ابن مالك، وناقشه أبو حيان وَقَالَ إنّ هذه الطريق اختصرها الراوي واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يتعاقبون فيكم» الحديث، وقد شوحح في العزو إلى مسند البزار مع أنّ هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين فالعزو إليهما أولى، وذلك أنّ هذا الحديث رواه عَنْ أَبِي الزناد مالك في الموطأ ولم يختلف عليه باللفظ المذكور وهو قوله: «يتعاقبون فيكم»، وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد عَنْ أَبِيهِ أخرج سعيّد بن منصور عنه، وقد أخرج البُخَارِيُّ في: بدء الخلق من طريق شعيب بن

مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ،

أبي حمزة عَنْ أَبِي الزناد بلفظ الملائكة يتعاقبون، وأخرجه النسائي أيضًا من طريق موسى بن عقبة عَنْ أَبِي الزناد بلفظ: «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَتَعَاقَبُونَ» فيكم فاختلف فيه على أبي الزناد فالظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا وتارة هكذا، وهذا يقوي قول أبي حيان ويؤيد ذلك أَنَّ غير الأعرج من أصحاب أبي هريرة قد رَوَاهُ تَامًا، فأخرجه أحمد ومسلم من طريق همام بن منبه عَنْ أَبِي هريرة مثل رواية موسى بن عقبة لكن بحذف أَنَّ من أوله، وأخرجه ابن خزيمة والسراج من طريق أبي صالح، عَنْ أَبِي هريرة بلفظ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ» وهذه هي الطريق التي أخرجها البزار، وأخرجه أبو نعيم في الحلية بإسناد صحيح من طريق أبي يونس عَنْ أَبِي هريرة بلفظ: إِنَّ «الْمَلَائِكَةَ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ».

(مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) وتنكير الملائكة في الموضعين لإفادة أَنَّ الثانية غير الأولى كما قيل في قوله تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۚ﴾ [الشرح: 5، 6] وكما في قوله تعالى: ﴿عَذُوبَهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: 12]، وأما المراد بالملائكة فعند أكثر العلماء هم الحفظة نقله القاضي عياض وغيره عَنْ الجمهور فسؤاله تَعَالَى لَهُمْ إِنَّمَا هُوَ سَوَالُ عَمَّا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ حِفْظِهِمْ لِأَعْمَالِهِمْ وَكُتِبَتْهُمْ إِيَّاهَا عَلَيْهِمْ، وقيل هم غير الحفظة فسؤاله لَهُمْ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ التَّوْبِيخِ لِمَنْ قَالَ: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: 30] وأنه أظهر لَهُمْ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 30].

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وهذه حكمة اجتماعهم في هاتين الصلاتين، ويحتمل أَنْ يَكُونَ سَوَالُهُ لَهُمْ اسْتِدْعَاءُ لَشَهَادَتِهِمْ لَهُمْ وَلِذَلِكَ قَالُوا: «أَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ وَتَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ» وهذا من خفي لطفه وجميل ستره إِذْ لَمْ يَطْلُعْهُمْ إِلَّا عَلَى حَالِ عِبَادَتِهِمْ، وَلَمْ يَطْلُعْهُمْ عَلَى حَالَةِ شَهَوَاتِهِمْ وَمَا يَشَبِّهُهَا انْتَهَى، وهذا يفيد أَنَّهُمْ غَيْرُ الْحِفْظَةِ لِأَنَّ الْحِفْظَةَ يَطْلَعُونَ عَلَى أَحْوَالِهِمْ كُلَّهَا وَلَمْ يَنْقُلْ أَيْضًا أَنَّ الْحِفْظَةَ يَفَارِقُونَ الْعَبْدَ وَلَا أَنَّ حِفْظَةَ اللَّيْلِ غَيْرُ حِفْظَةِ النَّهَارِ، وَأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا هُمُ الْحِفْظَةُ لَمْ يَقَعْ الْإِكْتِفَاءُ فِي السُّؤَالِ مِنْهُمْ عَنْ حَالَةِ التَّرْكِ دُونَ غَيْرِهَا فِي قَوْلِهِ: «كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي»، اللَّهُمَّ أَنْ يَكُونَ الْحِفْظَةُ غَيْرَ الْكَاتِبِينَ فَيَتَجَهَّ مَا قِيلَ: إِنَّهُمْ

وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ،

هم الحفظة، والظاهر أنهم غيرهما لأنه جاء في بعض الأحاديث «إذا مات العبد جلس كاتبه على قبره يستغفران له ويصليان عليه إلى يوم القيامة».

(وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ) فإن قيل التعاقب يغير الاجتماع فيكون بين قوله يتعاقبون وقوله يجتمعون منافاة.

فالجواب: أن تعاقب الصنفين لا يمنع اجتماعهما لأن التعاقب أعم من أن يكون معه اجتماع هكذا أو لا يكون معه اجتماع كتعاقب الضدين.

وقال ابن عبد البر: الأظهر أنهم يشهدون معهم الصلاة في الجماعة واللفظ يحتمل الجماعة وغيرها.

(ثُمَّ يَعْرُجُ) أي: يصعد من عرج يعرج من باب نصر ينصر لا من عرج بالتشديد تعريجاً إذا قام من العروج بمعنى الصعود لا من عرج يعرج عرجاً إذا غمز من شيء أصابه ولا من عرج يعرج عرجاً إذا صار أعرج أو كان خلقه فيه ولا (الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ) من الملائكة أيها المصلون، اختلف في سبب الاختصار على الذين باتوا بدون ذكر الذي ظلوا، ف قيل هو من باب الاكتفاء بذكر أحد المثليين عن الآخر كقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: 9] أي: وإن لم ينفع وقوله تعالى: ﴿سَرِيلٌ نَفِيكُمْ أَحَرَّ﴾ [النحل: 81] أي: والبرد وإلى هذا أشار ابن التين وغيره، وقيل الحكمة في الاختصار على ذلك أن حكم طرفي النهار يعلم من حكم طرفي الليل فلو ذكره لكان تكراراً، ثم قيل الحكمة في الاختصار على هذا الشق دون الآخر أن الليل مظنة المعصية فلما لم يقع منهم عصيان مع إمكان دواعي الفعل من إمكان الإخفاء ونحوه واشتغلوا بالطاعات كان النهار أولى بذلك فكان السؤال عن الليل أبلغ من السؤال عن النهار لكون النهار محللاً لاشتهار.

وقيل: الحكمة في ذلك أن ملائكة الليل إذا صلّوا الفجر عرجوا في الحال وملائكة النهار إذا صلّوا العصر لبثوا إلى آخر النهار لضبط بقية عمل النهار، وقال الحافظ العسقلاني: وهذا ضعيف لأنه يقتضي أن ملائكة النهار لا يسألون عن وقت العصر وهو خلاف ظاهر الحديث ثم هو مبني على أنه الحفظة وفيه أن لبث ملائكة النهار لضبط بقية عمل النهار لا يستلزم عدم السؤال كما لا يخفى، وقيل: الحكمة في ذلك بناء على أن الملائكة هم الحفظة أنهم لا يبرحون عن

ملازمة بني آدم وملائكة الليل هم الذين يعرجون ويتعاقبون، ويؤيده ما رواه أبو نعيم في كتاب الصلاة له من طريق الأسود بن يزيد النخعي قَالَ يَلْتَقِي الْحَارِسَانُ أَي: ملائكة الليل وملائكة النهار عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض فتصعد ملائكة الليل وتلبث ملائكة النهار، وقيل: يحتمل أن يكون العروج إنما يقع عند صلاة الفجر خاصة، وأمّا النزول فيقع في الصلاتين معاً وفيه التعاقب وصورته أن ينزل طائفة عند العصر وتبيت، ثم تنزل طائفة ثانية عند الفجر فتجتمع الطائفتان في صلاة الفجر ثم يعرج الذين باتوا فقط ويستمر الذين نزلوا وقت الفجر إلى العصر فتنزل الطائفة الأخرى فيحصل اجتماعهم عند العصر أيضاً ولا يصعد منهم أحد بل تبيت الطائفتان أيضاً ثم تعرج إحدى الطائفتين ويستمر ذلك فتصح صورة التعاقب مع اختصاص النزول بالعصر والعروج بالفجر فهذا أخصّ السؤال بالذين باتوا.

وقيل: إنّ قوله في هذا الحديث: ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر وهم لأنّه ثبت في طرق كثيرة أنّ الاجتماع في صلاة الفجر من غير ذكر صلاة العصر كما في الصحيحين من طريق سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رضي الله عنه في أثناء حديث قال فيه: وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر قال أبو هريرة وأقروا إن شئتم: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: 78] وفي الترمذي والنسائي من وجه آخر بإسناد صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه في قوله: تَعَالَى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ قال: يشهده ملائكة الليل وملائكة النهار.

وروى ابن مردويه في تفسيره من حديث أبي الدرداء مرفوعاً نحوه، وقال ابن عبد البر: ليس في هذا دفع للرواية التي ذكر فيها العصر إذ لا يلزم من عدم ذكر العصر في الآية والحديث عدم اجتماعهم في العصر لأنّ المسكوت عنه قد يكون في حكم المذكور بدليل آخر، قال: ويحتمل أن يكون الاقتصار وقع في الفجر لكونها جهرية، وبحته الأول متجه لأنّه لا سبيل إلى ادّعاء توهم الراوي الثقة مع إمكان التوفيق بين الروايات ولا سيّما أنّ الزيادة من العدل الضابط الثقة مقبولة، ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون تقصير من بعض الرواة في تركهم سؤال

فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟

الذين أقاموا في النهار، ولم لا يجوز أن يحتمل قوله الذين باتوا على ما هو أعمّ من المبيت بالليل ومن الإقامة بالنهار فلا يختصّ ذلك حينئذ ليل دون نهار ولا عكسه بل كلّ طائفة منهم إذا صعدت سئلت، وغاية ما فيه أنّه استعمل لفظ بات في معنى أقام مجازاً أو يكون معنى قوله الآتي فيسألهم أي: كلّاً من الطائفتين في الوقت الذي تصعد فيه، ويدلّ على هذا الحمل رواية موسى بن عقبة عن أبي الزناد عند النسائي ولفظه: «ثم يعرج الذين كانوا فيكم» فعلى هذا لم يقع في المتن؟ اختصار ولا اقتصار.

وَقَالَ الحَافِظُ العَسْكَلَانِيُّ: وهذا أقرب الأجوبة وقد وقع لنا من هذا الحديث طريق أخرى واضحة فيها التصريح بسؤال كلّ من الطائفتين وذلك فيما رواه ابن خزيمة في صحيحه وأبو العباس السراج في مسنده جميعاً عن يوسف بن موسى عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ فَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَتَصْعَدُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَتَبِيتُ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ فَتَصْعَدُ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ وَتَبِيتُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ» الحديث وهذه الرواية تزيل الإشكال وتغني عن كثير من الاحتمالات المتقدمة فهي المعتمدة ويحتمل ما نقص منها على تقصير بعض الرواة، والله أعلم.

(فَيَسْأَلُهُمْ) ربهم (وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ) أي: بالمصلّين منهم أي: من الملائكة فحذف منهم وفي رواية: (فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ)، وقيل: الحكمة في السؤال استدعاء شهادتهم لبني آدم بالخير واستنطاقهم بما يقتضي التعطف عليهم، وقيل: كان ذلك لإظهار الحكمة في خلق نوع الإنسان في مقابلة من قَالَ من الملائكة: ﴿أَجْمَعُلْ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ الآية [البقرة: 30] والمعنى: أنه قد وجد فيهم من يسبّح ويقدّس مثلكم بنصّ شهادتكم، وَقَالَ القاضي عياض: هذا السؤال على سبيل التعبد للملائكة كما أمروا أن يكتبوا أعمال بني آدم وهو سبحانه وتعالى أعلم من الجميع بالجميع.

(كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟) قَالَ ابن أبي حمزة: وقع السؤال عن آخر الأعمال لأنّ الأعمال بخواتيمها، قَالَ: والعباد المسؤول عنهم هم المذكورون في قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: 42].

فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ»⁽¹⁾.

(فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ) لم يراعوا الترتيب

(1) أطرافه 3223، 7429، 7486 - تحفة 13809 - 1/146.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاتي الصبح والعصر رقم (632). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على تعاقب الملائكة فينا بالليل والنهار واجتماعهم في صلاة الصبح والعصر وسؤال مولانا جلّ جلاله عن عبيده. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: أن يقال لم سأل مولانا جلّ جلاله عن آخر الأعمال لا غير. وأن يقال لم جاوبت الملائكة بأكثر مما سئلوا. وأن يقال من هؤلاء العبيد المسؤول عنهم. وأن يقال لم خصت هذه الأوقات بالسؤال دون غيرها.

وأن يقال: ما الفائدة لنا بالإخبار بهذا وما يترتب عليه من الفقه؟

فالجواب عن الأول أنه قد أخبر ﷺ: أن الأعمال بخواتيمها. فالحكم هنا كالحكم هناك. وأما كون الملائكة أجابوا بأكثر مما سئلوا فلأنهم علموا أنه سؤال موجب للرحمة والإفضال فزادوا بموجب ذلك بأن قالوا وجدناهم وهم يصلون ويترتب على هذا من الفقه وجهان أحدهما أن أعلى العبادات الصلاة لأنه عليها وقع السؤال والجواب والوجه الآخر أن الملائكة تفرح بعمل العبد الصالح وأنهم يحبون له رحمة المولى على ذلك وحسن جزائه ولولا ذلك لما زادوا من عند أنفسهم ما لم يسألوا عنه. وأما من هم هؤلاء العبيد المشار إليهم بهذا التخصيص العظيم وهو كونه جلّ جلاله أضافهم إلى نفسه وذكره لهم رحمة لأنه قد أخبر في كتابه أن ذكره لعبده هو رحمة له في سورة مريم عليها السلام بقوله عز وجل: ﴿ذَكَرْ رَحْمَتِي رَبِّكَ عَبْدُكَ﴾ [مريم: 2] فهم الذين وصفهم الله عز وجل في كتابه بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: 42].

وأما قولنا لم خصت هذه الأوقات بالسؤال فيها عن غيرها فمن باب التشريف لأن الله جلّ جلاله يشرف من يشاء من عباده حيواناً كان أو جماداً أو ما شاء.

ويترتب عليه من الفقه وجهان:

منها: أن هذين الوقتين أشرف الأوقات وقد دلت عليه آثار كثيرة منها قوله ﷺ كناية عن مولانا جلّ جلاله: «أذكرني ساعة بعد الصبح وساعة بعد العصر أكفك ما بينهما».

ومنها أن الرزق يقسم من بعد صلاة الصبح فمن كان في ذلك الوقت في طاعة زيد في رزقه ولهذا ترى أرزاق أهل التعبد مباركة والبركة أكبر الزيادات وقد جاء فيمن حلف بعد العصر حائثاً عليه وعيد شديد ومنها قوله ﷺ: «استعينوا بالغدوة والروحة» فلولا فضلها لما دل عليها، والوجه الثاني أن الصلاة التي توقع فيهما تكون أفضل الصلوات لأن الوقت المسؤول عنه مرفوع على غيره والصلاة مسؤول عنها من بين غيرها من الصلوات فتكون بهذا التأويل هي الصلاة الوسطى التي أمرنا بالمحافظة عليها فتكون صلاة وسطى في زمان الليل وصلاة وسطى في زمان النهار لأن الصلاة الوسطى اختلف العلماء فيها على أحد عشر وجهاً ما من وجه إلا وقد قال الخصم فيه مطعنًا واعتراض عليه وأرجو لما قررناه أن هذا أقلها اعتراضاً وزيادة في ذلك ما تقدم منها =

الوجودي لأنهم بدؤوا بالترك لأنهم طابقوا السؤال ولأن المخبر صلاة العباد

البحث في هذا الحديث وافق عليها بعض الطلبة فالأكثر منهم سلموا واستحسنوا إلا شخصاً واحداً اعترض على قولنا إنها الصلاة الوسطى اعتراضاً ليس بالحسن فعز ذلك على من له تعلق بالمتكلم بتلك البحوث فلما كان في الليل رأى رسول الله ﷺ في النوم والمتكلم بين يديه وهو يقول له يا رسول الله ظهر لي في هذا الحديث وذكر له تلك البحوث واعترض شخص علي في الصلاة وما ذكرت فيها من أنها الوسطى فجأبه الرسول عليه السلام بأن قال له حسن ما قلت وما ظهر لك حق فلما أصبح أخبر الراي المتكلم بمقالة رسول الله ﷺ فقال إذا أجازها سيدنا ﷺ فلا أبالي بمن ردها.

وقولنا: ما الفائدة وما يترتب على ذلك من الفقه؟
فالفوائد كثيرة وما يترتب على ذلك من الفقه كذلك فمما فيه من الفوائد الإخبار لنا بما نحن فيه من الضبط وكيفيته.

ويترتب على هذا من الفقه أن نتنبه إلى أنفسنا ونحفظ أوامرها ونواهيها هذا وظيفة العوام وأما الخواص فالفرح والسرور بهذه الأوقات لقدوم رسل الملك إليهم وسؤاله عنهم فهذه أعلى المسرات عندهم ولذلك ذكر عن بعضهم أنه إذا كان آخر صلاة الليل ويفرغ منها يلبس أحسن ثيابه ويجلس على أحسن فراشه ويقول مرحبا برسل ربي الكرام بسم الله اكتبنا فيبقى في ذكر وتلاوة حتى يجيئه أوقات الصلوات فيصلّي حتى يعود إلى آخر صلاة النهار ويفعل مثل ذلك بالليل ذلك كان حاله.

الوجه الثاني: فيه من الفوائد أيضاً العلم بحب الملائكة لنا.
ويترتب عليه من الفقه الأنس بهم والحب لهم وهو مما يقرب إلى الله عز وجل وفيه الإخبار بالغيوب وهو من أكبر الفوائد ويترتب عليه من الفقه زيادة الإيمان فيتحصل عليه المدحة الكبرى والمنحة العظمى التي مدح بها أهل الإيمان لقوله جل جلاله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: 3] ويترتب عليه من الفوائد الإخبار بحرمة هاتين الصلاتين لما كان يجتمع فيهما أربعة من الملائكة وفي غيرهما اثنان اثنان.

ويترتب عليه من الفقه المحافظة عليهما والاهتمام بهما بزيادة ترفيع سيدنا ﷺ لأنه لما زاد اطلاعه عليه السلام على أمور الغيب والعلم بها والإخبار عنها زاد ترفيعه عليه السلام ويترتب عليه من الفقه زيادة ترفيعاً له عليه السلام وما زدنا له ترفيعاً زدنا إلى مولانا قرباً.

الوجه الثالث: فيه من الفائدة معرفة ترفيع هذه الأمة على غيرها لأنه لم يخبر بهذه إلا عناية بها، ويترتب عليه من الفقه شكر هذه النعمة التي خصصنا بها والشكر يقتضي المزيد بالوعد الجميل قال تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 7] فإن قال قائل ما معنى فيكم أهى إلى جنس المؤمنين منكم أو من غيركم أو هي لكم فإن كانت للجميع فكذلك كان من كان قبلكم فالجواب عنه كالجواب قبل لأن هذه نعمة أعم من الأولى.

الوجه الرابع: فيه من الفوائد العلم باهتمام الله عز وجل بعبيده.
ويترتب عليه من الفقه إذا علمنا ذلك قوة اليقين وهو أعلى الدرجات.

والأعمال بخواتيمها فناسب أن يخبروا عن آخر أعمالهم وهي الحكمة في

الوجه الخامس: فيه من الفائدة أنه عند سماع ذلك تعرف قدر إيمانك من ضعفه وقوته. ويرتب عليه من الفقه أنك إذا رأيته قويًا وزادك ذلك حثًا على العمل حصل لك بشارة أن فيك من القوم نسبة وإن لم تر ذلك يزيد عندك شيء إلا كان سمعك له كسمعك أخبار الناس عرفت أنك من المساكين الذين يخاف عليهم فتدرك نفسك بالمعالجة وهذا وجه كبير من الفقه. الوجه السادس: فيه فائدة كبرى فإنه يدل على جملة من صفات الحق عز وجل وهي الدلالة على أنه عز وجل متكلم وأن كلامه لا يشبه كلام المخلوقين وأنه عز وجل موجود حقًا وأنه ليس في مكان وأنه تعالى مدرك لجميع الأشياء فأما الدليل من الحديث على كلامه عز وجل فمن قوله: «كيف تركتم عبادي؟» فهذا نص.

وأما الدليل على أن كلامه ليس ككلام المخلوقين فمن قوة الكلام في الحديث لأنه عليه السلام أخبر أن الملائكة تأتي في الزمان الفرد من جميع أقطار الأرض بأعمال جميع العباد وفيهم البر والفاجر والمؤمن والكافر وهذا عدد لا يحصىه العقل ولا يضبطه في هذا القدر من الزمان لا بالوهم ولا بالكتب فيسأل من هذا الجمع العظيم الحفظة الذين أتوا من عند الخصوص من عباده دون غيرهم فدل ذلك على أنه جل جلاله يخاطب حفظة كل شخص منفردين فيحصل الخطاب للجمع الكثير في الزمان الفرد على الانفراد مزدوجين مزدوجين على حد واحد لا يشبه هذا كلام المخلوقين ولا يتوهمه عقل ولا يكيف ومما يقوي ما قلناه قوله ﷺ: «إذا صعد الحافظان عليهما السلام بعمل العبد وأول صحيفة مبيض بالحسنات وآخرها كذلك قال الله أشهدكم يا ملائكتي أنني غفرت ما بينهما من السيئات فتبقى الصحيفة بيضاء نقية وإن كان أحد طرفيها مختلطًا بالحسنات والسيئات أقرت على ما هي عليه وأما الدليل على وجود نفس الربوبية فهو الكلام لأن الكلام لا يكون إلا من موجود قطعًا وأما الدليل على أنه عز وجل ليس في جهة فلا أنه ﷺ ذكر الصعود والخطاب ولم يتعرض إلى الجهة فدل أنه لا يتحيز وأما الدليل على إدراكه سبحانه جميع المدركات فلكونه عز وجل يخصص حفظة أهل الخصوص من بين غيرهم بهذا الخطاب.

ويترتب على هذا من الفقه معرفة الحق عز وجل وزيادة اليقين بوجوده وقوة في الإيمان وترتب عليه الثواب الجزيل فإن أكبر الوصول إليه عز وجل المعرفة به وبتنزيهه جعلنا ممن من عليه به وحفظه عليه بمنه.

الوجه السابع: هنا بحث متى يكون عروجهم لأنه عليه السلام قال: «ثم يعرج الذين باتوا فيكم» ورواية أخرى كانوا فيكم فأما في صلاة الصبح فبعد الشروع فيها والانتظار لها بدليل قوله: «تركناهم وهم يصلون».

وأما قولنا: (وهم ينتظرونها) أعني ينتظرونها أي: ينتظرون في إيقاعها لقوله عليه السلام: «لا يزال العبد في صلاة ما دام ينتظر الصلاة».

وأما الذين يعرجون آخر النهار احتمال أن يكون مثل الصبح واحتمل أن يكون عند العشاء الآخرة على رواية باتوا فيكم لأن المشهور من اللغة أنهم يسمون من الزوال إلى المغرب مساءً ومن =

تخصيص السؤال بالترك وقوله تركناهم وهم يصلون ظاهرة أنهم فارقوهم عند شروعه في العصر سواء تمت أو منع مانع من إتمامها وسواء شرع الجميع فيها أو لا ؛ لأن المنتظر في حكم المصلي ويحتمل أن يكون المراد بقولهم يصلون ينتظرون صلاة المغرب ، وَقَالَ ابن التين : الواو في قوله وهو يصلون للحال ؛ ومقتضى ذلك أنهم فارقوهم قبل انقضاء الصلاة فلم يشهدوها معهم والخبر ناطق بأنهم يشهدونها ، فهو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول وقتها وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في أسباب ذلك ، وَقَالَ ابن أبي حمزة : أجابت الملائكة بأكثر مما سئلوا عنه لأنهم علموا أنه سؤال يستدعي

المغرب الى الصبح مبيتاً فإذا صعدوا بعد العشاء فقد أخذوا جزءاً من المبيت وهو المغرب يطلق اسم الكل على البعض كما يقولون جاء زيد يوم الخميس وما وقع مجيئه إلا في جزء منه وأما على رواية كانوا فيكم فيحتمل مثل الصبح وقد يحتمل مثل ذلك على رواية باتوا فيكم لأن العرب تسمي الشيء بما يقرب منه وإن كان قد جاءت رواية ضعيفة أن العرب تسمي الزمان من الزوال إلى الصبح مبيتاً وقد يبقى ما قلناه من احتمال تأخيرهم بالصعود الى العشاء الآخرة لأنه من أحد احتمالاتها وهو الذي نبه عليه أهل الصنعة النحوية في بابها عند كلامهم عليها وعلى أخواتها من حروف العطف وهي للمهلة فهذه المهلة احتملت أن تكون مقارنة للأوقات التي حدثت للصلاة فإنها مؤيدة أو إلى أزيد من ذلك فأما في الصبح فلا تحتمل أزيد منه فإنه ليس لنا ما يطرق له ذلك وما طرقنا الاحتمال في الطرف الآخر إلا على رواية باتوا فيكم لاتساع الزمان في ذلك ولذلك تجب المحافظة في الجميع كما قاله أهل المعرفة من العلماء ليصلي الوسطى بالقطع.

وقولهم : (وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ) الوجه فيه كالوجه في الذي قبله من أنهم أتوهم وهم في نفس الصلاة أو هم ينتظرونها لكن الأظهر والله أعلم أنهم في الوقت الذي يكون نزولهم صعود الآخرين وتكون ثم للانتقال من حال الى حال ليس بينهما شيء آخر وهو من أحد وجوهها المستعملة فيها ومما يقوي هذا من خارج ما ورد أن ملك اليمين موكل على ملك الشمال ولو بقيا هذا المقدار من الزمان وهو من العصر فإن نزولهم فيه محقق الى العشاء الآخرة لأنه قدر ثلث يوم فكيف يصبح أن تجيء الأخبار بصيغة الانفراد عن ملك اليمين والشمال مطلقاً ولقولنا مما استشهدنا به قبل لقوله ﷺ : إذا صعد الحافظان ولم يذكر في الصعود بالصحيفة إلا اثنين ومن طريق آخر لو قعدا يكتبان الاثنان منفردان والاثنان منفردان في هذا الزمان لكان يؤول الأمر الى تكرار العمل على العبد وهذا على صفة العدل محال ولو كانا أيضاً يقعدان في هذا الزمان الخاص ولا يكتبان فهذا على مقتضى الحكمة محال ثان لأن الحكمة لا عمل فيها لغير فائدة ودليل آخر وكان كذلك أعني بقاءهم إلى العشاء الآخرة لكان ﷺ بين لنا هذا لأنه تترتب عليه فوائد وأحكام وأقل من هذا لم يغفل وأخبرنا به لما طبع عليه من الشفقة والنصح.

التعطف فزادوا في سؤال ذلك إظهاراً لفضيلتهم وحرصاً على ما يوجب مغفرتهم كما هو وظيفتهم كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [غافر: 7] وأقول فلذا ورد من صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه في آخر هذا الحديث فأغفر لهم يوم الدين.

ومن فوائد هذا الحديث: أنَّ الصلاة أعلى العبادات لأنها عليها وقع السؤال والجواب.

ومنها: التنبيه على أنَّ الفجر والعصر من أعظم الصلوات لكونهما يجتمع فيهما الطائفتان وفي غيرهما طائفة واحدة.

ومنها: الإشارة إلى شرف هذين الوقتين وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح؛ وأن الأعمال ترفع آخر النهار فمن كان حينئذ في طاعة بورك في رزقه وعمله ويترتب عليه حكمة الأمر بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما.

ومنها: الإشارة إلى تشريف هذه الأمة على غيرها ويلزم من ذلك تشريف نبينا على غيره من الأنبياء عليهم السلام.

ومنها: الإخبار بالغيب ويترتب عليه زيادة الإيمان، ومنها بيان ضبط أحوالنا حتى نتيقظ ونتحفظ في الأوامر والنواهي، ونفرح في هذه الأوقات بقدوم رسل ربنا وسؤال ربنا عنا.

ومنها: الإيذان بأنَّ الملائكة تحب هذه الأمة لنزداد فيهم حباً ونتقرب إلى الله تعالى بذلك ومنها الدلالة على أنَّ الله تعالى يتكلم مع ملائكته، وقال الحافظ العسقلاني استدلل بعض الحنفية بقوله ثم يعرج الذين باتوا فيكم على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة عقب الفراغ منها آخر النهار، ثم قال وتعقب بأن ذلك غير لازم إذ ليس في الحديث ما يقتضي أنهم لا يصعدون إلا ساعة الفراغ من الصلاة بل جائز أن يُفرغ من الصلاة ويتأخروا بعد ذلك إلى آخر النهار ولا مانع أيضاً من أن تصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق وتقيم ملائكة الليل ولا يرد على ذلك وصفهم بالمبيت بقوله باتوا فيكم؛ لأن اسم المبيت صادق عليهم ولو تقدمت إقامتهم بالليل لإقامتهم قطعة من النهار، انتهى.

17 - بَابُ مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ

556 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَذْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً.....»

وتعقبه محمود العيني: بأن هذا القائل ذكر في هذا الموضع ناقلاً عن البعض أنّ ملائكة الليل إذا صلّوا الفجر عرجوا في الحال وملائكة النهار إذا صلّوا العصر لبثوا إلى آخر النهار لضبط بقية عمل النهار، ثم قال وهذا ضعيف لأنه يقتضي أنّ ملائكة النهار لا يسألون وهو خلاف ظاهر الحديث، والعجب أنّه ناقض كلامه الذي ذكره في التعقب على ما لا يخفى وبمثل هذا التصرف لا يتوجّه الردّ على المستدلّين بقوله: ثم يعرج الذين باتوا فيكم على استحباب تأخير صلاة العصر انتهى فليتأمل.

17 - بَابُ مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ

(باب) حكم (مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنْ) صلاة (الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ) وفي رواية قبل المغرب، وكلمة (من) إما موصولة فلا تحتاج إلى الجواب كما أشرنا إليه، وإما شرطية حذف جوابها وتقديره فليتمّ صلاته بيّنه جواب الشرط الذي في متن الحديث ثم في متن الحديث إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر فكأنه أراد تفسير الحديث بالترجمة.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أخبرنا (شَيْبَانُ) هو ابن عبد الرحمن التيمي، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير وفي نسخته عَنْ يَحْيَى ابن أبي كثير، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، ورجال هذا الإسناد بهذا الترتيب قد تقدّموا في باب كتابة العلم وهم ما بين كوفي وبصري ومدني، وقد أخرج متنه مسلم والنسائي وابن ماجة أيضًا.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَذْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً) أي: ركعة إذ الركعة إنما يكون تمامها بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة على ما قاله الخطابي، وتدلّ عليه الرواية الأخرى للبخاري من أدرك من الصبح ركعة، وكذلك فسرها في رواية مسلم حيث قال والسجدة إنّما هي الركعة، لكن المراد

مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ، قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ، وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ»⁽¹⁾.

منها بعض الصلوة وإدراك شيء منها كالركعة والسجدة والتحريمة وهي أداها بالإتمام الركعة والتقيد في الحديث بركعة خارج عن الغالب فإن غالب ما يمكن معرفة الإدراك به ركعة ونحوها وأما التكبيرة وما يقرب منها فلا تكاد تحس وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

(مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ، قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ) وفي رواية قبل أن تغيب (الشَّمْسُ، فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ) على أن يكون كلُّها أداء كما هو الصحيح، وَقَالَ بعض الشافعية كلُّها قضاء، وَقَالَ بعضهم تلك الركعة أداء وما بعدها قضاء، وتظهر فائدة الخلاف في مسافر نوى العصر وصلى ركعة في الوقت فإن قلنا الجميع أداء فله قصرها وإن قلنا كلُّها قضاء أو بعضها وجب إتمامها أربعاً إن قلنا فائتة السفر إذا قضاها في السفر يجب إتمامها، وهذا كله إذا أدرك ركعة في الوقت فأما إذا أدرك ما دون ركعة فَقَالَ الجمهور كلُّها قضاء، والفرق أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالتركيز لها فجعل ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف ما دونها، وعلى القول بالقضاء يأثم المصلي بالتأخير إلى ذلك الوقت وكذا على القول بالأداء نظراً إلى التحقيق لا نظراً إلى الظاهر المستند إلى الحديث والله أعلم.

(وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ) ففي الحديث دليل صريح على أن من صلى ركعة من العصر ثم خرج الوقت قبل السلام لا تبطل صلاته بل يتمها وهذا بالإجماع، وأما في الصبح فكذلك عند الشافعي ومالك وأحمد، وعند أبي حنيفة تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس فيها وقالوا: الحديث حجة عليه، وَقَالَ النووي: قَالَ أبو حنيفة رحمه الله: تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس فيها لأنه دخل وقت النهي عَنِ الصَّلَاةِ بخلاف الغروب والحديث حجة عليه.

وَقَالَ محمود العيني: من وقف على ما أسس عليه مذهبه أبو حنيفة رحمه الله وعثر على ما حمل هذا الحديث عليه عرف أن الحديث ليس بحجة عليه

(1) طرفاه 579، 580 - تحفة 15375. أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك رقم (608).

وعرف أنّ غير هذا الحديث من الأحاديث حجة عليه فنقول : لا شك أنّ الوقت سبب للصلاة وظرف لها ولكن لا يمكن أن يكون كلّ الوقت سبباً لأنه لو كان كذلك يلزم تأخير الأداء عن الوقت فتعيّن أن يجعل بعض الوقت سبباً وهو الجزء الأوّل لسلامته عن المزاحم فإن اتصل به الأداء تقررت السببية وإلاّ تنتقل إلى الجزء الثاني والثالث والرابع وما بعده إلى أن يتمكّن فيه من عقد التحريم إلى آخر جزء من أجزاء الوقت ، ثم هذا الجزء إن كان صحيحاً بحيث لم ينسب إلى الشيطان ولم يوصف بالكراهة كما في الفجر وجب عليه كاملاً حتى لو اعترض الفساد في الوقت بطلوع الشمس في خلال الصلاة فسدت خلافاً لهم لأنّ ما وجب كاملاً لا يتأدّى ناقصاً كالصوم المندور المطلق أو صوم القضاء لا يتأدّى في أيام النحر والتشريق ، وإن كان هذا الجزء ناقصاً منسوباً إلى الشيطان كالعصر وقت الاحمرار وجب ناقصاً لأنّ نقصان السبب مؤثر في نقصان المسبّب فيتأدّى بصفة النقصان ؛ لأنه أدّى كما لزم كما إذا نذر صوم النحر وأداه فيه فإذا غربت الشمس في أثناء الصلاة لم تفسد العصر لأنّ ما بعد الغروب كامل فيتأدّى فيه لأنّ ما وجب ناقصاً يتأدّى كاملاً بالطريق الأولى ، فإن قلت يلزم أن يفسد العصر إذا شرع فيه في الجزء الصحيح ومدها إلى أن غربت .

فالجواب : أنّه لما كان الوقت متسعاً جاز له شغل كل الوقت فيعفى الفساد الذي يتصل فيه بالبناء ؛ لأنّ الاحتراز عنه مع الإقبال على الصلاة متعذر ، وأمّا الجواب عن حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه صريح في ذكر البناء بعد طلوع الشمس فبأن يقال قد تواترت الآثار عن النَّبِيِّ ﷺ بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ما لم يتواتر بإباحة الصلاة عند ذلك فدلّ ذلك على أنّ ما كان فيه الإباحة منسوخ بما كان فيه التواتر بالنهي ، وتحقيق أنّه اجتمع في ذلك الباب محرّم ومباح وقد تواترت الأخبار والآثار في باب المحرّم ما لم يتواتر في باب المباح وقد عرف من القاعدة أنّ المحرّم والمباح إذا اجتمعا يكون العمل للمحرّم ويكون المباح منسوخاً وذلك لأنّ الناسخ هو المتأخّر ولا شك أنّ الحرمة متأخرة عن الإباحة لأنّ الأصل في الأشياء الإباحة .

والتحريم عارض ولا يجوز العكس لأنه يلزم النسخ مرّتين ، وما قيل إنّ

النهي المذكور عَنِ الصلاة في ذلك الوقت إِمَّا ورد في التطَوُّع دون قضاء الفرائض فمردود بحديث عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي أخرجه الْبُخَارِيُّ ومسلم وغيرهما قَالَ: سَرِينَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ أَوْ قَالَ فِي سَرِيَةٍ فَلَمَّا كَانَ آخِرُ السَّحَرِ عَرَّسْنَا فَمَا اسْتَيْقَظْنَا حَتَّى أَيقَظَنَا حَرُّ الشَّمْسِ الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: أَنَّهُ ﷺ أَخَّرَ صَلَاةَ الصُّبْحِ حَتَّى حِينَ فَاتَتْ عَنْهُمْ إِلَى أَنْ ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَلَمْ يَصَلِّهَا قَبْلَ الارتفاع؛ فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ النِّهْيَ عَامٌ يَشْمَلُ الْفَرَايِضَ وَالنَّوَافِلَ وَالتَّخْصِيسَ بِالتَّطَوُّعِ تَرْجِيحٌ بِلَا مَرَجِّحٍ.

ومن فوائد هذا الحديث: ما استدل عليه إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمه الله ومن تبعه أَنَّ آخر وقت العصر هو غروب الشمس لأنَّ من أدرك من العصر ركعة فقد أدرك فإذا كان مدرِّكًا يكون ذلك الوقت من وقت العصر لأنَّ معنى قوله فقد أدرك وجوبها حتَّى إذا أدرك الصُّبْحِ قَبْلَ غروبِ الشمس أو أسلم الكافر أو أفاق المجنون أو طهرت الحائض يجب عليه صلاة العصر ولو كان الوقت الذي أدركه جزءً يسيرًا لا يسع فيه الأداء وكذلك الحكم قبل طلوع الشمس وَقَالَ زُفَرٌ رحمه الله: لا يجب ما لم يجد وقتًا يسع الأداء فيه حقيقة وعن الشافعي فيما إذا أدرك ما دون ركعة كتكبيرة مثلاً قولان:

أحدهما: لا يلزمه والآخر يلزمه وهو أصحُّهما، ثم إنهم اختلفوا في معنى الإدراك هل هو للحكم أو للفضل أو للوقت في أقل من ركعة فذهب مالك والجمهور وهو أحد قولي الشافعي إلى أنه لا يدرك شيئًا من ذلك بأقل من ركعة متمسكين بلفظ الركعة، وبما في صحيح ابن حبان عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا جِئْتَ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سَجُودٌ فَاسْجُدْهَا وَلَا تَعُدَّهَا شَيْئًا؛ وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ.

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي في قول إلى أنه يكون مدرِّكًا لحكم الصلاة، وأما قيد الركعة في الحديث فخارج مخرج الغالب كما تقدّم، حتَّى قَالَ بعض الشافعية إنما أراد رسول الله ﷺ بذكر الركعة البعض من الصلاة لأنَّه روي عنه من أدرك ركعة من العصر ومن أدرك ركعتين من العصر ومن أدرك سجدة من العصر فأشار إلى بعض الصلاة مرّةً بركعة ومرّةً بركعتين ومرّةً بسجدة والتكبير في

حكم الركعة لأنها بعض الصلاة فمن أدركها فكأنه أدرك ركعة، وَقَالَ القرطبي: واتفق هؤلاء يعني أبا حنيفة وأبا يوسف والشافعي في قول: على إدراكهم العصر بتكبيرة قبل الغروب، واختلفوا في الظهر فعند الشافعي في قول هو: مدرك بالتكبير لها لا اشتراكهما في الوقت؛ وعنه أنه بتمام القيام للظهر لأنه يكون قاضياً لها بعد، اختلفوا في الجمعة فذهب مالك والثوري والأوزاعي والليث وزفر ومحمد والشافعي وأحمد إلى أن من أدرك منها ركعة أضاف إليها أخرى.

وَقَالَ أبو حنيفة وأبو يوسف: إذا أحرم في الجمعة قبل تمام الإمام صَلَّى ركعتين وهو قول النخعي والحكم وحماد، وأغرب عطاء ومكحول وطاووس ومجاهد فقالوا: إن من فاتته الخطبة يوم الجمعة يصلي أربعاً لأن الجمعة إنما قصرت لأجل الخطبة، وحمل أصحاب مالك قوله من أدرك ركعة من العصر على أصحاب الأعذار كالحائض والمغمي عليه وشبههما، ثم هذه الركعة التي يدرك بها الوقت هي بقدر ما يكبر فيها للإحرام ويقرأ أم القرآن قراءة معتدلة ويركع ويسجد سجدين يفصل بينهما ويطمئن في كل ذلك على قول من أوجب الطمأنينة، وأما على قول من لا يوجب قراءة أم القرآن في كل ركعة فيكفيه تكبيرة الإحرام والوقوف لها.

وأشهب لا يراعي إدراك السجدة بعد الركعة وسبب الخلاف هو أن المفهوم من اسم الركعة هل هي الشرعية أو اللغوية، وأما التي يدرك بها فضيلة الجماعة فحكمها بأن يكبر لإحرامها ثم يركع ويمكّن يديه من ركبتيه قبل رفع الإمام رأسه وهذا مذهب الجمهور، وروي عن أبي هريرة أنه لا يعتد بالركعة ما لم يدرك الإمام قائماً قبل أن يركع، وروي معناه عن أشهب، وروي عن جماعة من السلف أنه متى أحرم والإمام راكم أجزأه وإن لم يدرك الركوع وركع بعد الإمام، قائماً قبل أن يركع، وقيل: يجزئه إن رفع الإمام رأسه ما لم يرفع الناس ونقله ابن بزيمة عن الشَّعْبِيِّ قَالَ: وإذا انتهى إلى الصف الآخر ولم يرفعوا رؤوسهم أو بقي واحد منهم لم يرفع رأسه وقد رفع الإمام رأسه فإنه يركع وقد أدرك الصلاة.

وَقَالَ ابن أبي ليلي وزفر والثوري إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك

557 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ،

وإن رفع الإمام قبل أن يضع يديه على ركبتيه لا يعتد بها.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِذَا أَدْرَكَ تَكْبِيرَةً يَدْخُلُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ وَتَكْبِيرَةً لِلرُّكُوعِ فَقَدْ أَدْرَكَ تِلْكَ الرُّكْعَةَ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَقِيلَ يَجْزِيهِ إِنْ أَحْرَمَ قَبْلَ سَجُودِ الْإِمَامِ.

وَقَالَ ابْنُ بَزِيزَةَ: قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ إِذَا جَاءَ وَهُمْ سَجُودٌ يَسْجُدُ مَعَهُمْ فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ فَرَكَعَ رُكْعَةً وَلَا يَسْجُدُ وَيَعْتَدُّ بِتِلْكَ الرُّكْعَةَ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا جَاءَ وَالْقَوْمُ سَجُودٌ سَجَدَ مَعَهُمْ فَإِذَا رَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ سَجَدَ أُخْرَى وَلَا يَعْتَدُّ بِهَا.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا رَكَعَ ثُمَّ مَشَى فَدَخَلَ فِي الصَّفِّ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعُوا رُؤُوسَهُمْ اعْتَدَّ بِهَا وَإِنْ رَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ فَلَا يَعْتَدُّ بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وَزَيْدٌ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ قَوْلُهُ: الْأَوْسِيُّ، بَضَمُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحُ الْوَاوِ وَنَسَبَتْهُ إِلَى أَوْسٍ أَحَدِ أَجْدَادِهِ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْحَرَصِ عَلَى الْحَدِيثِ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ وَفِي رِوَايَةِ حَدَّثَنَا (إِبْرَاهِيمُ) وَفِي رِوَايَةِ: إِبْرَاهِيمُ ابْنُ سَعْدٍ بِسُكُونِ الْعَيْنِ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَبُو إِسْحَاقَ الزُّهْرِيُّ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بْنِ عُمَرَ، (عَنْ أَبِيهِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ») ظَاهِرُهُ أَنَّ بَقَاءَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَقَعَ فِي زَمَانِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَرَادٍ قِطْعًا وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّ نَسَبَتَهُ مَدَّةَ هَذِهِ الْأُمَمِ إِلَى مَدَّةٍ مِنْ تَقْدِيمِ الْأُمَمِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ: فِي بَمَعْنَى إِلَى وَأَنَّ فِيهِ تَقْدِيرًا مُضَافٌ وَهُوَ لَفْظُ نَسَبَتِهِ.

(كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ) أَي: مِثْلُ نَسَبَتِهِ وَقْتُ الْعَصْرِ إِلَى بَقِيَةِ النَّهَارِ الْمَاضِيَةِ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ يُقَالُ وَغُرُوبُ الشَّمْسِ بِالْوَاوِ لِأَنَّ بَيْنَ يَقْتَضِي التَّعَدُّدَ وَلَكِنْ الْمُرَادُ مِنَ الصَّلَاةِ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَلَهُ أَجْزَاءُ فَكَأَنَّهُ قَالَ بَيْنَ أَجْزَاءِ وَقْتُ الْعَصْرِ.

أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ عَجَزُوا، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَ الْقُرْآنَ، فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأُعْطِينَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَقَالَ: أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ:

(أُوتِيَ) على صيغة البناء للمفعول أي: أعطى (أَهْلُ التَّوْرَةِ) وهم اليهود قوم موسى عليه السلام (التَّوْرَةَ) بالنصب على أنه مفعول ثانٍ لقوله أُوتِيَ وأما مفعوله الأول فهو قوله أهل التوراة وقد أقيم مقام الفاعل.

(فَعَمِلُوا) وزيد في رواية بها أي: بالتوراة (حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا) أي: عن استيفاء عمل النهار كله قَالَ الدَّوَوْدِي: قاله أيضًا في النصارى فإن كان المراد منهم من مات مسلمًا فلا يقال: عجز لأنه عمل بما أمر به وإن كان قاله فيمن آمن ثم كفر فكيف يعطى القيراط من حبط عمله.

وأجيب: بأن المراد من مات منهم مسلمًا قبل التغيير والتبديل وعبر بالعجز لكونهم لم يستوفوا عمل النهار كله وإن كانوا قد استوفوا بما قدر لهم فقوله: عجزوا أي: عَن إحراز الأجر الباقي دون الأول لكن من أدرك منهم النَّبِيَّ ﷺ وآمن به أُعْطِيَ الأجر مرتين كما ينطق به الحديث الآخر.

(فَأَعْطُوا) أي: أعطى كل واحد منهم (قِيرَاطًا قِيرَاطًا) فالأول مفعول ثانٍ للإعطاء والثاني تأكيد أو المعنى أعطوا أجرهم حال كونه قيراطًا قيراطًا فهو حال وإنما كرر لفظ القيراط ليدل على تقسيم القراريط على جميعهم كما هو عادة بكلامهم حيث أرادوا تقسيم الشيء على متعدد والمعنى أعطوا الأجر متساوين، وهو نصف دائق والمراد منه النصيب والحصة، وقد مرّ الكلام فيه مستوفى في باب اتباع الجنائز من الإيمان.

(ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا) بها من نصف النهار (إِلَى) وقت صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ عَجَزُوا) وانقطعوا عَنِ العمل أيضًا.

(فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا) كذلك، (ثُمَّ أُوتِيَ الْقُرْآنَ، فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأُعْطِينَا) على البناء للمفعول (قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَقَالَ: أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ) اليهود والنصارى وفي رواية ابن عساكر أهل الكتاب على إرادة الجنس.

أَيَّ رَبَّنَا، أَعْطَيْتَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، وَأَعْطَيْتَنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا؟

(أي) حرف نداء نحو يا (رَبَّنَا) بالنصب (أَعْطَيْتَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، وَأَعْطَيْتَنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا؟) لَأَنَّ الْوَقْتَ مِنَ الصَّبْحِ إِلَى الظَّهِيرِ أَكْثَرَ مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ لَكِنْ قَوْلُ: النَّصَارَى إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ وَقْتَ الْعَصْرِ بِصِيرُورَةِ الظِّلِّ مِثْلِيهِ وَهَذَا مِنْ جُمْلَةٍ أَدْلَتْهُ عَلَى⁽¹⁾ مَذْهَبِهِ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ صَاحِبِيهِ وَالشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ بِصِيرُورَةِ الظِّلِّ مِثْلُهُ فَمَشْكَلٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ بِأَنَّ عَمَلَ الْمَجْمُوعِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ أَكْثَرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمَلُ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَيْضًا لَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِمْ أَكْثَرَ عَمَلًا كَوْنُهُمْ أَكْثَرَ زَمَانًا لَا حَتَمًا كَوْنُ الْعَمَلِ أَكْثَرَ فِي الزَّمَانِ الْأَقْلَ لَكُونَ الْعَمَلُ فِي زَمَنِهِمْ أَشَقُّ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ، عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [البقرة: 286] وَمِمَّا يُؤَيِّدُ كَوْنَ الْمُرَادِ كَثْرَةَ الْعَمَلِ وَقَلَّتَهُ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى طُولِ الزَّمَانِ وَقَصْرِهِ كَوْنَ أَهْلِ الْأَخْبَارِ مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّ الْمَدَّةَ الَّتِي بَيْنَ عِيسَى وَنَبِيِّنَا عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دُونَ الْمَدَّةِ الَّتِي بَيْنَ نَبِيِّنَا ﷺ وَقِيَامِ السَّاعَةِ لِأَنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْأَخْبَارِ قَالُوا: إِنَّ مَدَّةَ الْفَتْرِ بَيْنَ عِيسَى وَنَبِيِّنَا عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سِتْمِائَةُ سَنَةٍ وَثَبَتَ ذَلِكَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ وَقِيلَ إِنَّهَا دُونَ ذَلِكَ حَتَّى جَاءَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا مِائَةٌ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً، وَهَذِهِ مَدَّةُ الْمُسْلِمِينَ بِالشَّاهِدَةِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلَوْ تَمَسَّكْنَا بِأَنَّ الْمُرَادَ التَّمَثِيلَ بِطُولِ الزَّمَانَيْنِ وَقَصْرِهِمَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ وَقْتُ الْعَصْرِ أَطْوَلَ مِنْ وَقْتِ الظَّهِيرِ وَلَا قَائِلَ بِهِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كَثْرَةَ الْعَمَلِ وَقَلَّتَهُ وَأَقُولُ أَوْ الْمُرَادُ كَوْنُ زَمَانٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَقْصَرَ مِنْ زَمَانٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأُمَّةِ. لَا كَوْنُ مَدَّةِ شَرِيعَتِهِمْ أَقْصَرَ مِنْ مَدَّةِ شَرِيعَةِ تِلْكَ الْأُمَّةِ وَلَعَلَّهُ أَقْرَبُ الْإِحْتِمَالَاتِ، وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَوْلُ الْيَهُودِ خَاصَّةً فَيَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضُ مِنْ أَصْلِهِ، وَيَكُونُ

(1) وهذا من جملة أدلته على مذهبه تمسك به بعض الحنفية منهم أبو زيد الدبوسي في كتاب الأسرار قال ما حاصله أنه لو كان وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله لكان مساويًا لوقت الظهر. وقد قالوا كنا أكثر عملًا فدلَّ على أنه دون وقت الظهر، وأجيب بمنع المساواة. وأمَّا ما نقله بعض الحنابلة من الإجماع على أنَّ وقت العصر ربع النهار فمحمول على التقريب وعلى التنزل لا يلزم من التمثيل والتشبيه والتسوية من كل وجه على أنَّ الخبر إذا ورد في معنى مقصود لا يؤخذ منه المعارضة لما ورد في ذلك المعنى بعينه مقصودًا في أمر آخر والله أعلم.

قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَهُوَ فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءُ⁽¹⁾.

نسبة ذلك إلى الجميع في الظاهر غير مرادة بل هو من قبيل التغليب، والله أعلم.
(قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ) أي: هل نقصتكم؟ إذ الظلم قد يكون بزيادة الشيء وقد يكون بنقصانه وفي بعض النسخ أظلمتكم بهمزة الاستفهام.
(مِنْ أَجْرِكُمْ) الذي شرطته ووعده لكم.
(مِنْ شَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا) أي: ما نقصتنا من أجرنا شيئاً.

(قَالَ: فَهُوَ) أي: ما أعطيه من الثوب (فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءُ) ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: إلى غروب الشمس فإنه يدل على أن وقت العصر إلى غروب الشمس وأن من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب فقد أدرك وقتها فليتم ما بقي، وهذا المقدار بطريق الاستئناس الإقناعي لا بطريق الأمر البرهاني.
وفي الحديث: تفضيل هذه الأمة وتوفير أجرها مع قلة العمل وإنما فضلت لقوة يقينها ومراعاة أصل دينها فإن زلت فأكثر زلها في الفروع بخلاف من كان قبلهم كقولهم: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: 138] وكامتناعهم من أخذ الكتاب حتى نتق الجبل فوقهم وقولهم: ﴿فَأَذْهَبَ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلَا﴾ [المائدة: 24].

وفيه: ما سنتبذه بعضهم إن مدة المسلمين من حين ولد سيدنا رسول الله ﷺ إلى قيام الساعة ألف سنة وذلك لأنه جعل النهار نصفين الأول لليهود فكانت مدتهم ألف سنة وستمائة سنة وزيادة في قول ابن عباس في رواية أبي صالح عنه ومدة النصارى ستمائة سنة لأنه كان بين عيسى ونبينا عليهما الصلاة والسلام ستمائة سنة فبقي للمسلمين ألف سنة وزيادة.

وفيه: نظر من حيث الاختلاف في مدة الفترة فذكر الحاكم في الإكليل: أنها مائة وخمسة وعشرون سنة وذكر أنها أربعمائة سنة وقيل خمسماية وأربعون سنة وعن الضحاك أربعمائة وبضع وثلاثون سنة، على أنه في قول ابن إسحاق بين موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام ألف سنة وتسعمائة وتسع عشرة سنة وإن

(1) أطرافه 2268، 2269، 3459، 5021، 7467، 7533 - تحفة 6799.

558 - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ

أَبِي مُوسَى،

كان القول الأول في المدين أصح الأقوال.

نعم ذكر السهيلي أنّ جعفر بن عبد الواحد الهاشمي حدّث بحديث مرفوع إن أحسنت أمّتي فبقاؤها يوم من أيام الآخرة وذلك ألف سنة وإن أساءت فنصف يوم، وفي حديث رملة الخزاعي قَالَ: رأيتك يَا رَسُولَ اللَّهِ على منبر له سبع درجات وإلى جنبك ناقة عجفاء كأنك تبعتها ففسّر له النَّبِيُّ ﷺ الناقة بقيام الساعة التي أنذر بها ودرجات المنبر عدّة الدنيا سبعة آلاف سنة بعث في آخرها ألفاً؛ قَالَ السهيلي: والحديث وإن كان ضعيف الإسناد فقد روي موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما من طرق صحاح أنّه قَالَ: الدنيا سبعة أيام كلّ يوم ألف سنة؛ وصحّحه الطبري وعضده بآثار.

وفيه: ما استدل به بعض أصحابنا الحنفية على أنّ آخر وقت الظهر ممتدّ إلى أن يصير ظلّ كلّ شيء مثليه وذلك أنّه جعل لنا من الزمان في الدنيا في مقابلة من كان قبلنا من الأمم بقدر ما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس وهو يدلّ على أنّ بينهما أقلّ من ربع النّهار لأنّه لم يبق من الدنيا ربع الزمان لقوله ﷺ: «بعثت أنا والساعة كهاتين» وأشار بالسبابة والوسطى فشبه ما بقي من الدنيا إلى قيام الساعة عندما انقضى بقدر ما بين السبابة والوسطى من التفاوت وهو نصف الأنملة؛ وهو أقلّ من الربع وهذا كله على سبيل الحزر والتخمين، والعلم عند الله الملك الحقّ المبين.

ثمّ رجال هذا الحديث مديّون وفيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرجه المؤلف في الإجارة إلى نصف النهار، وباب فضل القرآن، والتوحيد، وباب ذكر بني إسرائيل، وأخرجه مسلم والترمذي أيضاً.

(حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ) بضم الكاف مُحَمَّد بن العلاء، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمّاد بن أسامة بضمّ الهمزة فيهما، (عَنْ بُرَيْدٍ) بضم الموحدة وفي آخره دال مهملة هو ابن عبد الله بن أَبِي بُرْدَةَ ابن أَبِي مُوسَى الأشعري الكوفي يكنى أبا بردة، (عَنْ) جدّه (أَبِي بُرْدَةَ) عامر، (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) ليس الأشعري رضيّ الله عنه، ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي وبصريّ وفيه ثلاثة بالكنى وقد سبق

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا، يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى اللَّيْلِ، فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ فَقَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ، فَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ، فَقَالَ: أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَلَكُمْ الَّذِي شَرَطْتُ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ جِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، قَالُوا: لَكَ مَا عَمَلْنَا، فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا،

ذكرهم في باب: فضل من علم وقد أخرج متنه المؤلف في الإجارة أيضًا.
(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: (مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ) المثل بفتح الميم والمثلثة في الأصل بمعنى المثل بكسر الميم وهو النظير يقال مثل ومثل ومثيل كشيء وشبهه وشبيه ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده مثل ولم يضربوا مثلاً إلا لما فيه غرابة وفائدته التوضيح والتقرير والمعنى هنا مثل المسلمين مع نبيهم.

(و) مثل (الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى) مع أنبيائهم (كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا) وهذا تشبيه المركب بالمركب فالمشبه والمشبه به هما المجموعان الحاصلان في الطرفين وإلا كان القياس أن يقال كمثل أقوام استأجرهم رجل فالممثل الأمم مع الأنبياء والممثل به الأجراء مع من استأجرهم.

(يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى اللَّيْلِ، فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ فَقَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ) الخطاب للمستأجر والمراد منه لازم هذا القول وهو ترك العمل.
(فَاسْتَأْجَرَ) قَوْمًا (آخَرِينَ) بفتح الخاء المعجمة.

(فَقَالَ) لَهُمُ الْمَسْتَأْجَرُ: (أَكْمِلُوا) بهمزة قطع من أي: الإكمال وللكشميهني اعملوا من العمل (بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَلَكُمْ) خبر مقدم مبتدؤه قوله: (الَّذِي شَرَطْتُ) لهؤلاء من الأجر، (فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ جِينَ) بنصب حين على أنه خبر كان أي كان الزمان زمان (صَلَاةِ الْعَصْرِ) أو برفعه على أن كان تامة.

(قَالُوا: لَكَ مَا عَمَلْنَا) أي: ليكن لك ما عملنا لا حاجة لنا في أجرتك التي شرطت لنا فَقَالَ لَهُمُ: لا تفعلوا أكملوا بقية يومكم فإنه ما بقي من النهار إلا شيء يسير وخذوا أجرتكم كاملة وافية فأبوا عليه وتركوا ذلك كله.

وفي باب الإجارة إلى نصف النهار فعصت اليهود والنصارى أي: الكفار منهم.

(فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا) آخَرِينَ فَقَالَ لَهُمُ اعْمَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ.

فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ⁽¹⁾ .

(فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ) الأولين كلهم فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدي الله وما جاء به رسول الله ﷺ ومثل اليهود والنصارى الذي تركوا ما أمرهم الله عَزَّ وَجَلَّ وحرّفوا وكفروا بالنبي الذي بعث بعد نبيهم بخلاف الفريقين السابقين في الحديث السابق حيث أعطوا قيراطًا قيراطًا لأنهم ماتوا قبل النسخ، وبهذا يندفع ما يتوهم من المخالفة بين الحديثين حيث دلّ حديث أبي موسى على أنّ الفريقين: لم يأخذا شيئًا؛ وحديث ابن عمر رضي الله عنهما ذكر مثالا لأهل الأعدار لقوله فعجزوا فأشار إلى أنّ من عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع في ذلك يحصل له الأجر تامًا فضلا من الله تعالى وذكر حديث أبي موسى مثالا لمن أخر من غير عذر وإلى ذلك الإشارة بقوله عنهم لا حاجة لنا إلى أجرك فأشار بذلك إلى أنّ من أخر عامدا لا يحصل له ما حصل لأهل الأعدار.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: دلّ حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنّ مبلغ أجرة اليهود لعمل النهار كلّ قيراطان؛ وأجرة النصارى للنصف الباقي من النهار إلى الليل قيراطان؛ ولو تَمَمُوا العمل إلى آخر النَّهار لاستحقّقوا تمام الأجرة وأخذوا قيراطين إلّا أنّهم انخزلوا ولم يفوا بما ضمنوه فلم يصيبوه إلّا ما خصّ كل فريق منهم من الأجرة وهو قيراط؛ ثم إنّ المسلمين لما استوفوا أجرة الفريقين معًا حاسدوهم وقالوا: ولو لم يكن صورة الأمر على هذا لم يصحّ هذا الكلام وفي طريق أبي موسى زيادة بيان له وقوله: لا حاجة لنا إشارة إلى تحريفهم الكتب وتبديلهم الشرائع وانقطاع الطريق بهم عن بلوغ الغاية فحرموا تمام الأجرة بجنائيتهم على أنفسهم حين امتنعوا من إتمام العمل الذي ضمنوه.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعِينِيُّ: المقصود من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضرب المثل للناس الذين شرع لهم دين موسى عَلَيْهِ السَّلَام ليعملوا الدهر كلّ بما يأمرهم به وينهاهم عنه إلى أن بعث الله عيسى عَلَيْهِ السَّلَام فأمرهم باتباعه فأبوا

وتبرؤوا ممّا جاء به عيسى عَلَيْهِ السَّلَام وعمل آخرون بما جاء به فأمرهم أن يعملوا بما يؤمرون به باقي الدهر فعملوا حتى بعث سيّدنا رسول الله ﷺ فدعاهم إلى العمل بما جاء به فأبوا وعصوا فجاء الله بالمسلمين فعملوا بما جاء به وأكملوا إلى قيام الساعة فلهم أجر من عمل الدهر كلّه بعبادة الله تَعَالَى كإتمام النهار الذي استؤجر عليه كلّهُ ، وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهم قدّر لهم مدّة أعمال اليهود ولهم أجرهم قيراطًا إلى أن نسخ الله شريعتهم بعيسى عَلَيْهِ السَّلَام .

وَقَالَ عند مبعث عيسى عَلَيْهِ السَّلَام : من يعمل إلى مدّة هذا الشرع فله أجرة فعملت النصارى إلى أن نسخ الله ذلك بمحمّد ﷺ ثم قَالَ متفضلاً على المسلمين من يعمل بقيّة النهار إلى الليل فله قيراطان فَقَالَ المسلمون : نحن نعمل إلى انقطاع الدهر فمن عمل من اليهود إلى أن آمن بعيسى عَلَيْهِ السَّلَام وعمل بشريعته أيضًا فله أجره مرتين وكذلك النصارى إذا آمنوا بمحمّد ﷺ كما جاء في الحديث ورجل آمن بنبيّه وآمن بي فيؤتي أجره مرّتين ، تكميل قَالَ المهلب ما معناه أورد البخاريّ حديث ابن عمر وحديث أبي موسى رضي الله عنهم في هذه الترجمة ليدلّ على أنّه قد يستحق بعمل البعض أجر الكلّ مثل الذي أعطى من العصر إلى الليل أجر النّهار كلّهُ فهو نظير من يُعطى أجر الصلاة كلّها ولو لم يدرك إلّا ركعة وبهذا يظهر مطابقة الحديثين للترجمة.

وَقَالَ الحافظ العسقلانيّ : وتكملة ذلك أن يقال إنّ فضل الله الذي أقام به عمل ربع النّهار مقام عمل النّهار كلّهُ هو الذي اقتضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصّلاة الرباعية التي هي العصر مقام إدراك الأربع في الوقت فاشتركا في كون كلّ منهما ربع العمل وحصل بهذا التقرير جواب عمّا استشكل وقوع الجميع أداء مع أنّ الأكثر إنّما وقع خارج الوقت فيقال في هذا : ما أجيب به أهل الكتابين ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

وَقَالَ صاحب التلويح : في كلام المهلب بعد فإنّه لو قال أنّ هذه الأمة أعطيت ثلاث قراريط لكان أشبه ولكنّها ما أعطيت إلّا بعض أجر جميع النّهار ، نعم عملت هذه الأمة قليلاً وأخذت أجرًا كثيرًا ؛ ثم هو أيضًا منكف عن محلّ الاستدلال لأنّ الأمة عملت آخر النّهار فكان أفضل من عمل المتقدّمين قبلها ؛

18 - باب وَقْتُ الْمَغْرِبِ

وَقَالَ عَطَاءٌ: «يَجْمَعُ الْمَرِيضُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ».

ولا خلاف أن تقديم صلاة العصر أفضل من تأخيرها ثم هو من الخصوصيات التي لا يقاس عليها لأن صيام آخر النهار لا يجزئ عن جملته؛ وكذلك سائر العبادات انتهى.

وفيه: أنه ليس في كلام المهلب ما يقتضي أن إيقاع العبادة في آخر وقتها أفضل من إيقاعها في أوله وأما أجزاء عمل البعض عن الكل فمن قبيل الفضل فهو كالخصوصية سواء، على أن قوله ولا خلاف من أن تقديم صلاة العصر غير وجيه لأن الخلاف موجود في تقديم صلاة العصر وتأخيرها، وقياسه على الصوم كذلك لأن وقت الصوم لا يتجزأ بخلاف الصلاة هذا.

وَقَالَ ابن المنير: هذا الحديث بتكليف مثال لمنازل الأمم عند الله تعالى وأن هذه الأمة أقصرها عمراً وأقلها عملاً وأعظمها ثواباً ويستنبط من الحديث بتكليف أن وقت العصر يمتد إلى غروب الشمس وأقرب الأعمال المشهور بهذا الوقت صلاة العصر وهو من قبيل الأخذ بالإشارة لا من صريح العبادة فإن الحديث مثال وليس المراد به العمل الخاص بهذا الوقت؛ بل هو شامل لسائر الأعمال من الطاعات في مدة بقاء الأمة إلى قيام الساعة، وقد قال إمام الحرمين: إن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التي تأتي لضرب الأمثال فإنه موضع تجوز انتهى.

وَقَالَ الحافظ العسقلاني: وما أبداه مناسب لإدخال هذا الحديث في أبواب أوقات العصر لا لخصوص الترجمة وهي من أدرك من العصر قبل الغروب بخلاف ما أبداه المهلب وأكملناه، انتهى.

18 - باب وَقْتُ الْمَغْرِبِ

(باب) بيان (وقت) صلاة (المغرب).

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح (يَجْمَعُ الْمَرِيضُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) وهذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عنه واختلف العلماء في المريض هل يجوز له أن يجمع بين الصلاتين كالمسافر لما فيه من الرفق به أو لا

فجوّزه أحمد وإسحاق مطلقًا ؛ واختاره بعض الشافعية وجوّزه مالك بشرط والمشهور عن الشافعي وأصحابه المنع.

قَالَ فِي الرُّوضَةِ : المعروف في المذهب أنّه لا يجوز الجمع بالمرض والوجل ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ : يجوز بالمرض والوجل ، وممّن قاله : الخطابي والقاضي حسين واستحسنه الروياني .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : القول بجواز الجمع في المرض ظاهر مختار فقد ثبت في صحيح مسلم أنّه ﷺ جمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر ، انتهى .

قَالَ فِي الْمَهْمَاتِ وَظَاهِرٌ يَمِيلُ إِلَى الْجَوَازِ بِالْمَرَضِ وَقَدْ ظَفَرْتُ بِنَقْلِهِ عَنْ الشَّافِعِيِّ فِي مُخْتَصَرِ الْمَزْنِيِّ وَهُوَ مُخْتَصَرٌ لَطِيفٌ سَمَّاهُ نِهَاجَةَ الْإِخْتِصَارِ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ قَالَ : والجمع بين الصلاتين في السفر والمطر والمرض جائز ، انتهى .

وَأَمَّا عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ : فالثابت هو المنع فيما عدا عرفة والمزدلفة وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ : الجمع بين الصلوات يكون تارة سنة وتارة رخصة فالسنة الجمع بين عرفة والمزدلفة .

وَأَمَّا الرُّخْصَةُ فَالْجَمْعُ فِي الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ وَالْمَطَرِ فَمَنْ تَمَسَّكَ بِحَدِيثِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ جَبْرِيلَ وَقَدَّمَهُ لَمْ يَرَ الْجَمْعَ فِي ذَلِكَ ؛ وَمَنْ خَصَّه أَثْبَتَ جَوَازَ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِيهِ وَقَاسَ الْمَرَضَ عَلَيْهِ فَيَقُولُ : إِذَا أُبِيحَ لِلْمَسَافِرِ الْجَمْعُ بِمَشَقَّةِ السَّفَرِ فَأَحْرَى أَنْ يُبَاحَ لِلْمَرِيضِ ، وَقَدْ قَرَنَ اللَّهُ الْمَرِيضَ بِالْمَسَافِرِ فِي التَّرْخِيصِ فِي الْفَطْرِ وَالتَّيَمُّمِ .

وَأَمَّا الْجَمْعُ فِي الْمَطَرِ الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ إِثْبَاتُهُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، وَعَنْهُ قَوْلُهُ شَاذٌّ أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ إِلَّا فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ ، ثُمَّ إِنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَشَارَ بِهَذَا الْأَثَرِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ يَمْتَدُّ إِلَى الْوَقْتِ الْعِشَاءِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُضَيِّقًا لَانْفَصَلَ عَنْ وَقْتِ الْعِشَاءِ وَلَوْ كَانَ مُنْفَصِلًا لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا كَمَا فِي الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ وَلِهَذَا النُّكْتَةُ خَتَمَ الْبَابَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الدَّالُّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ جَوَازِ الْجَمْعِ أَوِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا فَلَمَّا صَلَّىهَا وَانصَرَفَ دَخَلَ وَقْتَ الْعَصْرِ

559 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّجَاشِيِّ صُهَيْبُ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، يَقُولُ: «كُنَّا نَصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ»⁽¹⁾.

فصلاهما من غير فصل بينهما؛ وكذا المغرب والعشاء على قول من منع الجمع في وقت إحداهما؛ وأما الأحاديث التي أوردها في الباب فليس فيها ما يدل على أن الوقت مضيق؛ لأنه ليس فيها إلا مجرد المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها وكانت تلك عاداته ﷺ في جميع الصلوات إلا فيما ثبت خلاف ذلك كالإبراد وكأخير العشاء إذا بطؤوا كما في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ) بكسر الميم الجمال بالجيم الحافظ الرازي أبو جعفر مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) ابن مسلم بكسر اللام الخفيفة أبو العباس الأموي عالم أهل الشام مات سنة خمس وتسعين ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمر وقد مر في باب الخروج في طلب العلم، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي بالافراد (أَبُو النَّجَاشِيِّ) بفتح النون وتخفيف الجيم وإعجام الشين (صُهَيْبُ مَوْلَى رَافِعٍ) هو (ابْنُ خَدِيجٍ) هو أي: أبو النَّجَاشِيِّ عطاء بن صُهَيْب بضم الصاد المهملة مصغراً.

(قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ) بالفاء في رافع بالخاء المعجمة وكسر المهملة وبالجيم في خديج الْأَنْصَارِيِّ الأوسي المدني أصابه سهم يوم أحد فنزعه وبقي نصله فيه إلى أن مات سنة أربع وسبعين روى له ثمانية وسبعون حديثاً للبخاري منها خمسة، ورجال هذا الإسناد ما بين رازي وشامي ومدني؛ وقد أخرج منه مسلم وابن ماجه أيضاً في الصلاة.

(يَقُولُ: كُنَّا نَصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) في أول وقتها، (فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا) من المسجد (وَإِنَّهُ) أي: والحال أنه (لَيُبْصِرُ) بضم المثناة التحتية من الإبصار واللام فيه للتأكيد (مَوَاقِعَ نَبْلِهِ) أي: مواضع وقوع نبله، والنبل بفتح النون وسكون الموحدة السهام العربية وهي مؤنثة وَقَالَ ابن سيدة: لا واحد لها من

(1) تحفة 3572. أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب بيان أول وقت المغرب عند غروب الشمس رقم (637).

لفظها، وقيل: واحدها نبلة مثل تمر وتمرّة وفي المغيـث لأبي موسى هو: سهم عربيّ لطيف غير طويل لا كسهام النشّاب والحشيان أصغر من النبل يرمى بها على القسي الكبار في مجاري الخشب، ومعنى الحديث أنّه ﷺ يبكر بالمغرب في أوّل وقتها عند غروب الشمس حتى كان ينصرف أحدنا ويرمى النبل عن قوسه ويبصر موقعه لبقاء الضوء خوفاً أن يتأخّر إلى اشتباك النجوم؛ وقد روى ابن خزيمة والحاكم من حديث العباس بن المطلب: «لا تزال أمّتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى النجوم»، وهو مذهب الجمهور، وذهب طاووس وعطاء ووهب بن منبه إلى أنّ أوّل وقت المغرب حين طلوع النجم، واحتجوا في ذلك بحديث أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ المغرب بالمحمض فقال: إنّ هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيّعوها فمن حافظ عليها كان له أجره مرتين ولا صلاة بعدها حتى يرى الشاهد رواية حتى يطلع الشاهد والشاهد النجم أخرجه مسلم والنسائي والطحاوي.

وأجاب الطحاوي رحمه الله عنه: بأن قوله ولا صلاة بعدها حتى يرى الشاهد رواية يطلع الشاهد يحتمل أن يكون هو آخر قول النبي ﷺ كما ذكره اللّيث، والذي رواه غيره من قوله والشاهد النجم فقال ذلك برأيه لا عن النبي ﷺ على أنّ الآثار قد تواترت عن النبي ﷺ أنّه كان يصلّي المغرب إذا توارت الشمس بالحجاب، وأبو بصرة بفتح الموحدة وسكون المهملة اسمه: حُميل بضم الحاء المهملة وفتح الميم مصغراً وقيل: جميل بفتح الجيم والأوّل أصحّ، والمحمض بفتح الميمين وسكون الحاء المهملة وفي آخره ضاد معجمة هو الموضع الذي ترعى فيه الإبل الحمض وهو ما حُمض وملح وأمّر من النبات كالرمث والأثل والطرفاء ونحوها والخلة من النبات ما كان حلواً تقول العرب الخلة خبز الإبل والحمض فاكهتها.

فائدة:

روى أبو داود من حديث أنس رضي الله عنه كُنّا نصلّي المغرب ثم نرمي فيرى أحدنا موضع نبلة، وعن كعب بن مالك كان النبي ﷺ «يصلّي المغرب ثم يرجع الناس إلى أهليهم بني سلمة وهم يبصرون مواضع النبل حين يرمى بها»،

وعن أبي طريف كنت مع النَّبِيِّ ﷺ حين حاصر الطائف فكان يصلي بنا صلاة البصر حتى لو أن رجلاً رمى بسهم لرأى موضع نبلة قال أحمد بن حنبل: صلاة البصر المغرب وعند أحمد من حديث جابر رضي الله عنه ولفظه تأتي بني سلمة ونحن نبصر مواقع النبل، وروى أحمد في مسنده من طريق بلال بن علي عن ناس من الأنصار قالوا: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ المغرب ثم نرجع فنترأى حتى تأتي ديارنا فما يخفى علينا مواقع سهامنا إسناده حسن، وعند الشافعي من حديث جابر رضي الله عنه ثم نخرج تتناضل حتى ندخل بيوت بني سلمة فننظر مواقع النبل من الأسفار، وعند النسائي بسند صحيح عن رجل من أسلم أنهم كانوا يصلون مع النَّبِيِّ ﷺ المغرب ثم يرجعون إلى أهلهم إلى أقصى المدينة ثم يرمون فيبصرون مواقع نبلهم، وعند الطبراني في المعجم الكبير من حديث زيد ابن خالد: كنا نصلي مع النَّبِيِّ ﷺ المغرب ثم ننصرف حتى تأتي السوق وأنا لنرى مواقع النبل، وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان نحوه ذكره أبو الطوسي في الأحكام، وهذه الأحاديث كلها تدل على تعجيل صلاة المغرب بحيث إن الفراغ منها يقع والضوء باق، وأما الأحاديث الواردة الدالة على تأخيره إلى قرب ذهاب الشفق فهي لبيان جواز التأخير، ثم إن العلماء اختلفوا في خروج وقت المغرب، فقال الثوري وابن أبي ليلى وطاووس ومكحول والحسن بن حي والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود إذا غاب الشفق وهو الحمرة خرج وقتها وممن قال ذلك: أبو يوسف ومحمد.

وقال: عمر بن عبد العزيز وعبد الله بن المبارك والأوزاعي في رواية ومالك في رواية وزفر بن الهذيل وأبو ثور والمبرّد والفراء لا يخرج حتى يغيب الشفق الأبيض، وروى ذلك عن أبي بكر الصديق وعائشة وأبي هريرة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم وإليه ذهب أبو حنيفة رحمه الله.

وقال ابن المنذر: كان مالك والشافعي والأوزاعي يقولون لا وقت لها إلا وقتاً واحداً إذا غابت الشمس، وقد روي عن طاووس أنه قال: لا يفوت المغرب والعشاء حتى الفجر، وروينا عن عطاء أنه قال لا يفوت المغرب والعشاء حتى النهار، والله أعلم.

560 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: قَدِمَ الْحَجَّاجُ فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ،

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد المعجمة، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو غندر، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، (عَنْ سَعْدٍ) بسكون العين وفي رواية عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَي: ابن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ) ابن أبي طالب رضي الله عنهم، وعمرو بالواو، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومديني وكوفي وفيه تابعيان وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة أيضًا.

(قَالَ: قَدِمَ الْحَجَّاجُ) أي: المدينة وهو بفتح المهملة وتشديد الجيم هو ابن يوسف الثقفي المشهور والي العراق، وَقَالَ الْكِرْمَانِي: وَالْحَجَّاجُ بضم الحاء جمع الحاج وفي بعضها بفتحها وهو ابن يوسف الثقفي وهذا أصح.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: مَا حَاصِلُهُ أَنَّ ضَمَّ الْحَاءِ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ هُوَ تَحْرِيفٌ بَلَا خِلَافَ فَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي النَّضْرِ عَنْ شُعْبَةَ سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِي زَمَنِ الْحَجَّاجِ وَكَانَ يُوَخِّرُ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةَ كَانَ الْحَجَّاجُ يُوَخِّرُ الصَّلَوَاتِ، وَكَانَ قُدُومُ الْحَجَّاجِ الْمَدِينَةَ وَالْيَا عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَذَلِكَ عَقِبَ قَتْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَمَرَهُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَلَى الْحَرَمَيْنِ وَمَا مَعَهَا ثُمَّ نَقَلَهُ بَعْدَ هَذَا إِلَى الْعِرَاقِ.

(فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَقَدْ فَسَّرَهُ فِي حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي النَّضْرِ عَنْ شُعْبَةَ وَقَدْ مَرَّ أَنْفًا. (فَقَالَ) جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ) أَي: فِي وَقْتِ اشْتِدَادِ الْحَرِّ الَّذِي كَانَ النَّاسُ يَتْرَكُونَ التَّصَرُّفَ حِينَئِذٍ لَشِدَّةِ الْحَرِّ وَيَقِيلُونَ، وَلَا تَعَارِضَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ الْإِبْرَادِ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ الْهَاجِرَةَ عَلَى الْوَقْتِ بَعْدَ الزَّوَالِ مُطْلَقًا وَالْإِبْرَادَ مُقَيَّدَ شِدَّةِ الْحَرِّ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ وَجَدْتَ شُرُوطَ الْإِبْرَادِ أَبْرَدَ وَإِلَّا عَجَّلْ فَمَعْنَى الْحَدِيثِ كَانَ

وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا، إِذَا رَأَهُمْ
اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ،

يصلّي الظهر بالهاجرة إلّا أن يحتاج إلى الإبراد لشدة الحرّ كذا قيل، وفيه: نظر
لأنه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل في العشاء، فالأولى أن يقال هذه حكاية
فعل والإبراد مروية فعلاً وقولاً وهو راجح وحكمة الحكم تراعي في النوع لا في
الشخص، والله أعلم.

(و) يصلي (العَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً) بفتح النون وبالقاف أي: خالصة صافية
لم يدخلها بعد صفرة ولا تغير، (و) يصلي (الْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ) أي: إذا غابت
الشمس وأصل الوجوب السقوط والمراد سقوط قرص الشمس، وفي رواية أبي
داود عن مسلم بن إبراهيم والمغرب إذا غربت الشمس، وعند أبي عوانة من
طريق أبي النضر عن شعبة والمغرب حين تجب الشمس، وفيه دليل على أنّ
سقوط قرص الشمس يدخل به وقت المغرب ولا يخفى أنّ محله ما إذا كان لا
يحول بين رؤيتها غاربة وبين الرائي حائل، (و) يصلي (العِشَاءَ أَحْيَانًا) يؤخّرها
(وَأَحْيَانًا) يعجلها ويبين هذا التقدير قوله: (إِذَا رَأَهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا) العشاء لأنّ
في تأخيرها تنفيرهم.

(وَأِذَا رَأَهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ) أي: أخرها لإحراز فضيلة كثرة الجماعة ولمسلم
أحياناً يؤخّرها وأحياناً يعجل كان إذا رآهم قد اجتمعوا، وللمؤلف في باب وقت
العشاء عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة إذا كثر الناس عجل وإذا أقلوا أخر ونحوه
لأبي عوانة في رواية، والأحيان جمع حين وهو اسم مبهم يقع على القليل
والكثير من الزمان على المشهور، وقيل: الحين ستة أشهر، وقيل: أربعون سنة
وحديث الباب يقوي المشهور.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِذَا تَعَارَضَ فِي شَخْصٍ أَمْرٌ أَنْ أَحَدَهُمَا أَنْ يَقْدَّمَ
الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ مِنْفَرِدًا وَالثَّانِي أَنْ يُؤَخَّرَهَا فِي الْجَمَاعَةِ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؛
الْأَقْرَبُ عِنْدِي أَنَّ التَّأْخِيرَ لَصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ وَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ
وَإِذَا رَأَهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ هَذَا، وَرَوَاةُ مُسْلِمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الَّتِي تَقَدَّمَتْ تَدُلُّ عَلَى
أَخْصَ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ انْتِظَارَ مَنْ يَكْثُرُ بِهِمُ الْجَمَاعَةُ أَوْلَى مِنَ التَّقْدِيمِ، وَلَا يَخْفَى
أَنَّ مُحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَخْشِ التَّأْخِيرَ وَلَمْ يَشُقَّ عَلَى الْحَاضِرِينَ.

وَالصُّبْحَ كَانُوا - أَوْ كَانَ - النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيْهَا بِغَلَسٍ⁽¹⁾.

(وَالصُّبْحَ) بالنصب على إضمار فعله على شريطة التفسير أي: وكان يصلي الصبح أو كانوا يصلون الصبح.

(كَانُوا) أي: الصحابة يصلونها معه ﷺ (- أَوْ كَانَ - النَّبِيُّ ﷺ) بأصحابه (يُصَلِّيْهَا بِغَلَسٍ) هو بفتح اللام ظلمة آخر الليل وهو متعلق بقوله يصلونها أو يصلونها، فعلى هذا يكون: أو للشك من الراوي عن جابر ومعناها متلازمان لأن أيهما كان يدخل فيه الآخر فإن أراد النبي ﷺ فالصحابه في ذلك كانوا معه وإن أراد الصحابة فالنبي ﷺ كان أمامهم ولا يلزم من قوله كانوا يصلونها أن النبي ﷺ لم يكن معهم ولا من قوله كان النبي ﷺ يصلونها أنه كان وحده وخبر كانوا محذوف يدل عليه يصلونها أي: كانوا يصلون كما قدرنا، هكذا حققه العلامة الكرمانى وحكم بحقيقته الحافظ العسقلاني وبأوجهيته محمود العيني.

وَقَالَ ابن بَطَّال: ما حاصله أن الصبح كان يصلونها بغلس اجتمعوا أو لم يجتمعوا ولا يفعل فيها كما يفعل في العشاء ففيه حذفان حذف خبر كانوا أي: كانوا مجتمعين وهو جائز كحذف خبر المبتدأ في قوله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: 4] واللائي لم يحضن أي: فعَدَّتْهُنَّ مثل ذلك ثلاثة أشهر، والحذف الثاني حذف جملة التي بعد كلمة أو تقديره أو لم يكونوا مجتمعين هذا، ويمكن أن يكون التقدير الثاني أو كان النبي ﷺ منفرداً، وَقَالَ ابن التين: ويصح أن يكون كان تامة غير ناقصة بمعنى الحضور والوقوع فيكون المحذوف بعد أو خاصة هذا، وأقول: بل لا حاجة في تقدير بعد أو هذا إذ المعنى حضروا أو حضر النبي ﷺ وحده فحينئذ يكون قوله يصلونها بدلاً من يصلي المقدّر في قوله والصبح أو حالاً أو بياناً، وكل ذلك لا يخلو عن تعسف كما لا يخفى على المتأمل.

وفي الحديث: بيان معرفة أوقات الصلوات الخمس، وفيه المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها إلا ما ورد فيه الإبراد والإسفار.

وفيه: تأخير العشاء عند تأخر الجماعة.

(1) طرفه 565 - تحفة 2644.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها رقم (646).

561 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ، قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ»⁽¹⁾.

562 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ،

وفيه: السؤال عن أهل العلم.

وفيه: تعيين الجواب على المسؤول عنه إذا علم بالمسؤول.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن بشير بن فرقد البلخي، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ) بضم المهملة وفتح الموحدة مولى سلمة هذا، (عَنْ سَلَمَةَ) ابن الأكواع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا من ثلاثيات البُخَارِيِّ، وشيخ البُخَارِيِّ فيه على صورة المنسوب وربما يتوهم أنه شخص منسوب إلى مكة وليس كذلك وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه أيضًا.

(قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ) أي: صلاة المغرب (إِذَا تَوَارَتْ) أي: الشمس (بِالْحِجَابِ) قَالَ الخطابي: لم يذكر الشمس اعتماداً على إفهام السامعين وهو كقوله في القرآن: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: 32]، انتهى.

وقد رواه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ بلفظ: إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وتوارت بالحجاب فدلَّ على أَنَّ الاختصار في المتن من شيخ البُخَارِيِّ، وقد صرَّح بذلك الإسماعيلي، ورواه عبد بن حميد عَنْ صفوان بن عيسى وأبو عوانة والإسماعيلي من طريق صفوان أيضًا عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ بلفظ: كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ سَاعَةَ تَغْرِبِ الشَّمْسِ حين يغيب حاجبها، وحاجب الشمس طرفها الأعلى من قرصها وقيل: سَمِيَ بذلك لَأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يَبْدُو مِنْهَا كحاجب الإنسان فعلى هذا لا يَسْمَى جميع نواحيها حواجب، والرواية التي فيها توارت أصرح في المراد، وفيه تشبيه غروبها بتواري المحيطة بحجابها.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) أي: ابن إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) بفتح العين المكي الجمحي مولاهم، (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ زَيْدٍ) الأزدي الجوفي بفتح الجيم وسكون الواو بعدها فاء بالشعثناء البصري،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ سَبْعًا جَمِيعًا وَثَمَانِيًا جَمِيعًا»⁽¹⁾.

19 - بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ: الْعِشَاءُ

563 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) وفي رواية عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ سَبْعًا) أي: سبع ركعات، (جَمِيعًا) أي: جمع بين المغرب والعشاء (وَتَمَانِيًا) أي: ثماني ركعات، (جَمِيعًا) وهي الظهر والعصر، ثم لفظ الحديث محتمل للتقديم والتأخير لكن حملة على الثاني أولى ليطابق الترجمة وقد سبق الكلام في الحديث في باب تأخيرها الظهر إلى العصر مستوفى.

19 - بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ: الْعِشَاءُ

(بَابُ) قول (مَنْ كَرِهَ) ولم يرض (أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ: الْعِشَاءُ) قَالَ الزين ابن المنير: عدل المصنف عَنْ الْجَزْمِ كَانَ يَقُولُ: بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ يُقَالَ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ لَا يَقْتَضِي نَهْيًا مُطْلَقًا لِأَنَّ النَّهْيَ فِيهِ عَنْ غَلْبَةِ الْأَعْرَابِ عَلَى ذَلِكَ فَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ لَا يَقْتَضِي الْمَنْعَ مِنْ إِطْلَاقِ الْعِشَاءِ عَلَيْهَا أحيانًا بل يجوز أَنْ يُطْلَقَ عَلَى وَجْهِ لَا يَتْرَكَ التَّسْمِيَةَ الْأُخْرَى كَمَا تَرَكَ الْأَعْرَابُ وَقَوْفًا مَعَ عَادَتِهِمْ، قَالَ: وَإِنَّمَا شَرَعَ لَهَا التَّسْمِيَةَ بِالْمَغْرِبِ لِأَنَّهُ اسْمٌ يَشْعُرُ بِمَسْمَاها وَبَابَتْدَاءِ وَقْتِهَا وَكَرِهَ إِطْلَاقَ الْعِشَاءِ عَلَيْهَا لِثَلَا يَقَعُ الْإِلْتِبَاسُ بِالصَّلَاةِ الْأُخْرَى فَعَلَى هَذَا لَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ الْعِشَاءُ الْأُولَى وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمُ الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ؛ وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَقْلُ لِلْمَغْرِبِ الْعِشَاءُ الْأُولَى وَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ وَأَمَّا فِي حَدِيثِ الْبَابِ فَلَا حُجَّةَ لَهُ وَقَالَ الْمَلْهَبُ إِنَّمَا كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ الْعِشَاءُ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ [البقرة: 31].

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين (هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو) بفتح العين فيهما ابن أبي الحجاج المنقري المقعد البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) ابن سعيد بن ذكوان العنبري مولا هم الثوري بفتح المثناة الفوقية وتشديد النون البصري، (عَنْ

الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمُزْنِي، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ»

الْحُسَيْنِ) ابن ذكوان المعلم العوزي بفتح المهملة وسكون الواو بعدها معجمة البصري.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ) بضم الموحدة وفتح الراء قاضي مرو ومات بها سنة خمس عشرة ومائة.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ اللَّهِ) ابن مغفل بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الفاء.

(الْمُزْنِي) بالميم المضمومة والزاي المفتوحة وبالنون من أصحاب الشجرة قَالَ كُنت أَرْفَعُ أَغْصَانَهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَى لَهُ ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعُونَ حَدِيثًا لِلْبُخَارِيِّ مِنْهَا خَمْسَةٌ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ دَخَلَ تَسْتَرُ يَوْمِ الْفَتْحِ مَاتَ سَنَةَ سِتِّينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ بَصَرِيُّونَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ إِفْرَادِ الْبُخَارِيِّ قَالَ: (أَنَّ النَّبِيَّ) وفي رواية أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَغْلِبَنَّكُمْ) بالمشناة الفوقية وفي رواية بالتحتيّة (الْأَعْرَابُ) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ الْأَعْرَابُ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَرَبِيًّا وَالْعَرَبِيُّ مَنْ يَنْسَبُ إِلَى الْعَرَبِ وَلَوْ لَمْ يَسْكُنِ الْبَادِيَةَ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْأَعْرَابُ سَاكِنُو الْبَادِيَةِ مِنَ الْعَرَبِ الَّذِينَ لَا يَقِيمُونَ فِي الْأَمْصَارِ وَلَا يَدْخُلُونَهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ وَالْعَرَبُ اسْمٌ لِهَذَا الْجِيلِ مِنَ النَّاسِ وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَسَوَاءُ أَقَامَ بِالْبَادِيَةِ أَوْ الْمُدُنِ وَالنَّسَبُ إِلَيْهِمَا أَعْرَابِيٌّ وَعَرَبِيٌّ.

(عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ) كلمة على متعلّق بقوله لَا يَغْلِبَنَّكُمْ وَالْمَغْرِبُ بِالْجَرِّ صِفَةُ الصَّلَاةِ وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ بِالرَّفْعِ عَلَى الْحَذْفِ قَالَ الزُّهْرِيُّ مَعْنَاهُ لَا يَغْرَنُكُمْ فَعَلُهُمْ هَذَا أَيُّ: تَسْمِيَتُهُمُ الْمَغْرِبَ بِالْعِشَاءِ عَنْ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبَ فَتَوَخَّرُوها وَلَكِنْ صَلَّوْهَا إِذَا كَانَ وَقْتُهَا وَالْعِشَاءُ أَوَّلُ ظِلَامِ اللَّيْلِ وَذَلِكَ مِنْ حِينَ يَكُونُ غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ فَلَوْ قِيلَ: لِلْمَغْرِبِ الْعِشَاءُ لَأَدَّى إِلَى اللَّبَسِ بِالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لِلْمَغْرِبِ الْعِشَاءُ لِلزَّمَانِ أَنَّهُ يَحْدِلُ بِهَا عَمَّا سَمَّاهَا اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ إِرْشَادٌ إِلَى مَا هُوَ الْأَوَّلَى لَا عَلَى التَّحْرِيمِ، وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: يُقَالُ غَلَبَهُ عَلَى كَذَا غَضَبَهُ مِنْهُ أَوْ أَخَذَهُ مِنْهُ قَهْرًا وَالْمَعْنَى لَا تَتَعَرَّضُوا لِمَا هُوَ مِنْ عَادَتِهِمْ مِنْ تَسْمِيَتِهِ الْمَغْرِبَ بِالْعِشَاءِ وَالْعِشَاءُ بِالْعَتَمَةِ فَيَغْضَبُ مِنْكُمْ

قَالَ الْأَعْرَابُ: وَتَقُولُ: هِيَ الْعِشَاءُ⁽¹⁾.

الأعراب اسم العشاء التي سماها الله بها قال فالنهي على الظاهر للأعراب وعلى الحقيقة لهم، وَقَالَ غيره معنى الغلبة إنكم تسمونها اسمًا وهم يسمونها اسمًا فإن سَمَّيْتُمُوهَا بالاسم الذي يسمونها به وافقتموهم وإذا وافق الخصم خصمه صار كأنه انقطع له حتى غلبه ولا يحتاج إلى تقدير غضب ولا أخذ أي: في انضاح المعنى كما احتاج الطيب إلى اعتباره فيه، وَقَالَ التوربشتي: شارح المصابيح المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو متداول بينهم فيغلب مصطلحهم على الاسم الذي شرعته لكم، ثم التعبير بالاسم في قوله على اسم صلاتكم يبعد قول الأزهري من أن المراد بالنهي عن ذلك أن لا تؤخر صلاتها عن وقت الغروب، وكذا قول ابن المنير السر في النهي سد الذريعة لئلا تسمى عشاء فيظن امتداد وقتها عن غروب الشمس أخذًا من لفظ العشاء وكأنه أراد تقوية مذهبه في أن وقت المغرب مضيق وفيه نظر إذ لا يلزم من تسميتها المغرب أن يكون وقتها مضيقًا فإن الظهر سُمِّيَتْ بذلك لأن ابتداء وقتها عند الظهيرة وليس وقتها مضيقًا بلا خلاف، نعم يمكن أن يكون الكراهة في ذلك الاسم لأجل أن يتوهم أنها تصلّى بعد غيبوبة الشفق أيضًا ولا يخرج وقتها بها.

(قَالَ الْأَعْرَابُ) قَالَ الكرمانى أي: قَالَ عبد الله المزني، ويحتاج إلى نقل خاص لذلك وإلا فظاهر إيراد الإسماعيلي أنه من تنمة الحديث فإنه أورده بلفظ فإن الأعراب تسميها له والأصل في مثل هذا أن يكون كلاما واحدا حتى يقوم دليل على إدراجه.

(وَتَقُولُ) بالمشناة الفوقية وفي رواية بالتحتيّة (هِيَ) أي: المغرب (العِشَاءُ) بكسر العين والمدّ وهو من المغرب إلى العتمة وقيل من الزوال إلى طلوع الفجر، ثم إنه لا يتناول النهي تسمية المغرب عشاء على سبيل التغليب كان قَالَ مثلاً صليت العشاءين إذا قلنا إن حكمة النهي عن تسميتها عشاء خوف اللبس في الصيغة المذكورة وكذا التقييد بالعشاء الأولى كما مرّ، واعلم أنه قد اختلف في لفظ المتن المذكور فرواه أحمد في مسنده وأبو نعيم في مستخرجه وابن خزيمة في صحيحه كرواية البُخَارِيِّ هذه، ورواه أبو مسعود الرازي عن عبد الصمد لا

20 - باب ذِكْرِ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةِ، وَمَنْ رَأَاهُ وَاسِعًا⁽¹⁾

يُغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ فَإِنَّ الْأَعْرَابَ تَسْمِيهَا عَتَمَةً وَكَذَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ كَذَلِكَ، وَجَنَحَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ رَوَايَةِ أَبِي مَسْعُودٍ لِمُوَافَقَتِهِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَعْنِي الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَلَفْظًا: لَا يُغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ فَإِنَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعِشَاءُ وَإِنَّهُمْ يُعْتَمُونَ بِخِلَابِ الْإِبِلِ وَلَا بِنَ مَا جِهَ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَلَأَبِي يَعْلَى وَابِيهَقِي مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كَذَلِكَ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَالَّذِي يَتَبَيَّنُ لِي أَنَّهُمَا حَدِيثَانِ أَحَدُهُمَا فِي الْمَغْرِبِ وَالْآخَرُ فِي الْعِشَاءِ كَانَا جَمِيعًا عِنْدَ عَبْدِ الْوَارِثِ بِسَنَدٍ وَاحِدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

20 - باب ذِكْرِ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةِ، وَمَنْ رَأَاهُ وَاسِعًا

(باب ذِكْرِ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةِ) بَفَتْحَاتٍ وَالْعَيْنِ مَهْمَلَةً وَهِيَ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْأَخِيرَةِ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: هِيَ اسْمٌ لثَلَاثِ اللَّيْلِ بَعْدَ غَيْبُوبَةِ الشَّفَقِ، وَأَعْتَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْعَتَمَةِ وَالْعَتَمُ الْإِبْطَاءُ، يُقَالُ: أَعْتَمَ الشَّيْءُ وَعَتَمَهُ إِذَا أَخْرَاهُ، وَعَتَمَتِ الْحَاجَةُ وَاعْتَمَّتْ إِذَا تَأَخَّرَتْ، وَإِنَّمَا غَايَرُ الْمُصَنِّفِ بَيْنَ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ وَالَّتِي قَبْلُهَا مَعَ أَنَّ سِيَاقَ الْحَدِيثَيْنِ الْوَارِدَيْنِ فِيهِمَا وَاحِدٌ وَهُوَ النِّهْيُ عَنْ غَلْبَةِ الْأَعْرَابِ عَنِ التَّسْمِيَتَيْنِ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِطْلَاقُ اسْمِ الْعِشَاءِ عَلَى الْمَغْرِبِ وَثَبَتَ عَنْهُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْعَتَمَةِ مُقَدِّمٌ عَلَى الْعِشَاءِ فَتَصَرَّفَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّرْجُمَتَيْنِ بِحَسَبِ ذَلِكَ تَقَدُّمَ (وَمَنْ رَأَاهُ) أَي: رَأَى إِطْلَاقَ اسْمِ الْعَتَمَةِ عَلَى الْعِشَاءِ.

(وَاسِعًا) أَي: جَائِزًا إِلَى هُنَا، وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَهُ

(1) قَالَ الْحَافِظُ: غَايَرُ الْمُصَنِّفِ بَيْنَ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ وَالَّتِي قَبْلُهَا، مَعَ أَنَّ سِيَاقَ الْحَدِيثَيْنِ الْوَارِدَيْنِ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ النِّهْيُ عَنْ غَلْبَةِ الْأَعْرَابِ عَلَى التَّسْمِيَتَيْنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِطْلَاقُ اسْمِ الْعِشَاءِ عَلَى الْمَغْرِبِ، وَثَبَتَ عَنْهُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْعَتَمَةِ عَلَى الْعِشَاءِ، فَتَصَرَّفَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّرْجُمَتَيْنِ بِحَسَبِ ذَلِكَ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَأَيْضًا فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الْعِشَاءِ عَلَى الْمَغْرِبِ مُحْظُورٌ شَرْعِيٌّ قَوِيٌّ، وَهُوَ التَّبَاسُّ الْأَحْكَامُ، فَإِنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي النُّصُوصِ لِلْعِشَاءِ يَوْمَهُمُ إِطْلَاقُهَا عَلَى الْمَغْرِبِ =

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ:

كأبن عمر رضي الله عنهما وقد مرّ حديثه قبيل هذه الترجمة وزاد الشافعي في روايته فيه وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا سمعهم يقولون العتمة صاح وغضب، ومنهم من أطلق جوازه نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وغيره، ومنهم من جعله خلاف الأولى وهو الراجح وسيأتي للمصنف، وكذا نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره ونقل القرطبي عن غيره إنما نهى عن ذلك تنزيهاً لهذه العبادة الشرعية الدينية عن أن يطلق عليها ما هو اسم لفعله دنيوية وهي الحلبة التي كانوا يحلبونها ذلك الوقت ويسمونها العتمة، وذكر بعضهم أن تلك الحلبة إنما كانوا يعتملونها في زمان الجذب خوفاً من السؤال والصعاليك فعلى هذا هي فعلة دنيوية مكروهة لا تطلق على فعلة دينية محبوبة وَقَالَ الطبري العتمة بقية اللبن تغبق بها الناقة بعد هوي من الليل فسميت الصلاة بذلك لأنهم كانوا يصلونها في تلك الساعة، وروى ابن أبي شيبة من طريق ميمون ابن مهران قَالَ قلت لابن عمر رضي الله عنهما من أول من سمى صلاة العشاء العتمة؟ قَالَ: الشيطان.

(قَالَ) وفي رواية وَقَالَ (أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا شروع في إيراد أطراف أحاديث محذوفة الأسانيد كلها صحيحة مخرجة في أمكنة أخرى

للاتباس في الاسم، بخلاف إطلاق العتمة على العشاء إذ ليس لفظ العتمة اسم لصلاة أخرى غير العشاء، ثم قال الحافظ: والحديث الذي ورد في العشاء أخرجه مسلم عن ابن عمر بلفظ: «لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم فإنها في كتاب الله العشاء وإنهم يعتمون بحلاب الإبل» ولابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة وإسناده حسن، ولأبي يعلى والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف، وزاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا سمعهم يقولون العتمة صاح وغضب، وأخرج عبد الرزاق هذا الموقوف عن ابن عمر رضي الله عنهما من وجه آخر، واختلف السلف في ذلك، فمنهم من كرهه كأبن عمر ومنهم من أطلق جوازه، نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وغيره، ومنهم من جعله خلاف الأولى وهو الراجح، وسيأتي للمصنف، وكذلك نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي، ونقل القرطبي عن غيره: إنما نهى عن ذلك تنزيهاً لهذه العبادة الشرعية الدينية عن أن يطلق عليها ما هو اسم لفعله دنيوية، وهي الحلبة التي كانوا يحلبونها في ذلك الوقت ويسمونها العتمة، انتهى. وقال الموفق: لا يستحب تسميتها العتمة، لما روى من النهي في ذلك وإن سماها العتمة جاز، انتهى.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُتَأَنِّفِينَ الْعِشَاءُ وَالْفَجْرُ» وَقَالَ: «لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالْفَجْرِ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «وَالْاِخْتِيَارُ: أَنْ يَقُولَ الْعِشَاءُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: 58] وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: «كُنَّا نَتَنَآوَبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَأَعْتَمَ بِهَا،

حاصلها ثبوت تسمية هذه الصلاة تارة عتمة وتارة عشاء وأما الأحاديث التي لا تسمية فيها إطلاق الفعل كقوله أعتم النبي ﷺ ففائدة إيرادها الإشارة إلى أن النهي عن ذلك إنما هو لإطلاق الاسم لا لمنع تأخير الصلاة عن أول الوقت.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُتَأَنِّفِينَ الْعِشَاءُ وَالْفَجْرُ») لَأنَّه وقت راحة البدن، وقد وصله المؤلف في باب فضل العشاء جماعة.

(وَقَالَ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالْفَجْرِ) أَي: لِأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوَا فَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ هذه الصلاة تارة عشاء وتارة عتمة، وقد وصله المؤلف في باب الأذان والشهادات.

(وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ: (وَالْاِخْتِيَارُ: أَنْ يَقُولَ الْعِشَاءُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى) وَفِي رَوَايَةٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: 58] وَكَأَنَّهُ اقْتَبَسَ مِمَّا ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: لَا يَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْعِشَاءَ فَإِنَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعِشَاءُ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: هَذَا لَا يَتَنَاولُهُ لَفْظُ التَّرْجُمَةِ فَإِنَّ لَفْظَ التَّرْجُمَةِ يَفْهَمُ مِنْهُ التَّسْوِيَةُ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي التَّرْجِيحِ، وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا تَنَافٍ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْأَوَّلِيَّةِ فَالْشَّيْئَانِ إِذَا كَانَا جَائِزِي الْفِعْلِ قَدْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ وَإِنَّمَا صَارَ عَنْدَهُ أَوَّلَى لِمُوَافَقَتِهِ لَفْظَ الْقُرْآنِ، وَيَتَرَجَّحُ أَيْضًا بِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِأَنَّ تَسْمِيَتَهَا عِشَاءً يَشْعُرُ بِأَوَّلِ وَقْتِهَا بِخِلَافِ تَسْمِيَتِهَا عَتَمَةً فَإِنَّهُ يَشْعُرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّا لَا نَرَى أَنَّ لَفْظَ التَّرْجُمَةِ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ التَّسْوِيَةُ غَايَةً مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ يَفْهَمُ مِنْهُ الْخِلَافُ وَمَنْ نَقَلَ الْخِلَافَ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَارَ.

(وَيُذَكِّرُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (عَنْ أَبِي مُوسَى) الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: كُنَّا نَتَنَآوَبُ النَّبِيَّ ﷺ) أَي: نَأْتِي نُوبَةً بَعْدَ نُوبَةٍ (عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَأَعْتَمَ بِهَا) أَي: أَخْرَجَهَا حَتَّى اشْتَدَّتْ ظِلْمَةُ اللَّيْلِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةُ: «أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ» وَقَالَ بَعْضُهُمْ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَمَةِ»

وهذا التعليق وصله المؤلف في باب فضل العشاء ولفظه فيه فكان يتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء مطولاً كل ليلة نفر منهم فوافقنا النبي ﷺ أنا وأصحابي وله بعض الشغل في أمره فأعتم بالصلاة الحديث، وكأنه لم يجزم به لأنه اختصر لفظه نبه على ذلك الشيخ الحافظ أبو الفضل، وأجاب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين الصيغتين وقال إن تعليقات البخاري التي تذكره بصيغة التعريض لا تكون صحيحة عنده. وحاصل الجواب أن صيغة الجزم تدل على القوة وصيغة التعريض لا تدل⁽¹⁾.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، (وَعَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ) بالعتمة أي: أحر صلاة العتمة أو أبطأ بها، وقوله: (بِالْعِشَاءِ) بدل من قوله بالعتمة.

أما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فوصله المؤلف في باب النوم قبل العشاء، ولفظه فيه قلت لعطاء فقال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول: أعتم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء حتى رقد الناس الحديث.

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فوصله المؤلف في باب: فضل العشاء. ولفظه عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله ﷺ أعتم ليلة بالعشاء، وكذلك وصله في باب النوم قبل العشاء عن عروة أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: أعتم رسول الله ﷺ بالعشاء الحديث.

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ) يروى: (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ((أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَمَةِ)) أي: دخل في وقت العتمة، وقد وصله المؤلف في باب خروج النساء

(1) قوله صيغة التعريض لا تدل: وإنما قال لا تدل ولم يقل يدل على الضعيف لأنها قد تدل على معنى غير التضعيف عند البخاري كما ههنا، ثم بين مناسبة العدول في حديث أبي موسى عن الجزم مع صحته إلى التعريض بأن البخاري رحمه الله قد يفعل ذلك بمعنى غير التضعيف وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى وكذا الاقتصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وإن كان المؤلف يرى الجواز.

وَقَالَ جَابِرٌ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعِشَاءَ» وَقَالَ أَبُو بَرَزَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ» وَقَالَ أَنَسٌ: «أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ» وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو أَيُّوبَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ».

إلى المساجد بالليل من طريق شعيب عن الزُّهري عن عُرْوَةَ فيها، وأخرجه النسائي أيضًا بهذا الطريق، ولما ذكر المؤلف رحمه الله ثلاثة تعليقات عن ثلاثة من الصحابة وهم أبو موسى الأشعري وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم، وفيها: ذكر العتمة وأتم شرع يذكر عن خمسة من الصحابة رضي الله عنهم تعليقات أخرى فيها ذكر العشاء فقال:

(وَقَالَ جَابِرٌ) أي: ابن عبد الله الأنصاري: ((كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعِشَاءَ)) أي: أحيانًا وأحيانًا وهذا طرف من حديث وصله المؤلف في باب وقت المغرب وفي باب وقت العشاء مطوّلًا.

(وَقَالَ أَبُو بَرَزَةَ) الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ)) وهذا طرف من حديث وصله المؤلف في باب وقت العصر الذي مضى قبل هذا الباب بستة أبواب من حديث سيار بن سلامة.

(وَقَالَ أَنَسٌ) أي: ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ)) وهذا طرف من حديث وصله المؤلف مطوّلًا في باب وقت العشاء إلى نصف الليل.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب: رضي الله عنهما، (وَ) قَالَ (أَبُو أَيُّوبَ) الْأَنْصَارِيُّ خالد بن زيد الخزرجي رضي لله عنه، (وَ) قَالَ (ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: ((صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ)) أما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فوصله المؤلف في الحج بلفظ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْمَغْرِبَ بِالْعِشَاءَ بالمزدلفة جمعًا.

وأما حديث أبي أيوب فوصله أيضًا بلفظ جمع النبي ﷺ في حجة الوداع بين المغرب والعشاء.

564 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: سَالِمٌ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَهِيَ الَّتِي يَدْعُو النَّاسُ الْعَتَمَةَ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا،»

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فوصله في باب تأخير الظهر إلى العصر كما تقدّم وكذا أسنده أبو داود وابن ماجه.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة وهو لقب عبد الله بن عثمان المروزي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، (قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ) أي: ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أنه قال: (قَالَ سَالِمٌ) ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، (أَخْبَرَنِي) بالتوحيد أبي (عَبْدُ اللَّهِ) ابن عمر رضي الله عنهما ورجال هذا الإسناد ما بين مروزي وأيلي ومدني، وفيه رواية التابعي عَنِ التَّابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابَةِ، وفيه رواية الابن عَنِ أَبِيهِ بذكر اسمه، وقد أخرج متنه مسلم في الفضائل أيضًا.

(قَالَ: صَلَّى لَنَا) ويروى صَلَّى بنا ومعنى اللام صَلَّى إمامًا لنا وإلا فالصلاة بهم لا لهم (رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية الهروي النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ) من الليالي (صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَهِيَ الَّتِي يَدْعُو النَّاسُ الْعَتَمَةَ).

وقد مرّ نظيره في حديث أبي ברزة في قوله وكانا يستحبّ أن يؤخّر العشاء التي تدعونها العتمة، وهذا يدلّ على غلبة استعمالهم لها هذا الاسم ممّن لم يبلغهم النهي.

وأما من عرف النهي عَن ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ لِقَصْدِ التَّعْرِيفِ وَلِئَلَّا يَتَوَهَّمَنَّ أَنَّهَا الْمَغْرَبُ.

وَقَالَ النُّووي وغيره يجمع بين النهي عَن تسميتها عتمة وبين ما جاء من تسميتها عتمة بأنّه استعمل ذلك لبيان الجواز وأنّ النهي للتنزيه لا للتحريم.

(ثُمَّ انْصَرَفَ) وفرغ من الصلوة، (فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا) بوجهه الكريم، (فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ) وفي رواية: أَرَأَيْتَكُمْ (لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ) مبتدأه (مِنْهَا) أي: من ليلتكم هذه.

لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ⁽¹⁾.

(لَا يَبْقَى) خبر إن أي: لا يعيش عنده أو فيه (مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ) قَالَ النووي المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعدها أكثر من مائة سنة سواء قلَّ عمره بعد ذلك أو لا وليس فيه نفي عيش أحد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة.

وَقَالَ ابن بطلال إنما أراد النَّبِيُّ ﷺ أن هذه المدة تخترم الجيل الذي هم فيه فوعظهم بقصر أعمارهم وأعمالهم إن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة، وقيل أراد النَّبِيُّ ﷺ بالأرض البلدة التي هو فيها قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً﴾ [النساء: 97] يريد المدينة.

وقد احتج المؤلف ومن قَالَ بقوله بهذا الحديث على موت الخضر والجمهور على خلافه.

وَقَالَ السهلي عَنْ أبي عمر بن عبد البر تواترت الأخبار وباجتماع الخضر بسيدنا رسول الله ﷺ وهذا يرد قول من قَالَ: لو كان حياً لا اجتماع بنينا ﷺ وأيضاً عدم إتيانه الى النبي ﷺ ليس مؤثراً في الحياة ولا في غيرها لأننا عهدنا جماعة آمنوا به ولم يروه مع الإمكان.

وزعم ابن عباس رضي الله عنهما ووهب أن الخضر كان نبياً مرسلًا ومِمَّنْ قَالَ بنبوتة مقاتل وإسماعيل بن أبي زياد الشامي وقيل كان ولياً.

وَقَالَ أبو الفرج: والصحيح أنه نبي، وفيه نظر، ولا يعترض على الحديث بعيسى عَلَيْهِ السَّلَام لأنه ليس على وجه الأرض ولا بالخضر فإنه في البحر ولا بهاروت وماروت لأنهما ليسا ببشر وكذا الجواب في إبليس.

ويقال: معنى الحديث لا يبقى مِمَّنْ ترونه وتعرفونه فالحديث عام أريد به الخصوص.

والأوجه في هذا أن يقال إن المراد مِمَّنْ هو على ظهر الأرض أمته وكل من هو على ظهر الأرض أمته المسلمون أمّة إجابة والكفار أمّة دعوة وعيسى والخضر ليسا بداخلين في الأمّة والشيطان ليس من بني آدم.

21 - بَابُ وَقْتِ الْعِشَاءِ إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا

565 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ،

21 - بَابُ وَقْتِ الْعِشَاءِ إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا

(بَابُ وَقْتِ) صلاة (الْعِشَاءِ إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا) فوقتها عند الاجتماع أوّل الوقت، وأمّا عند التأخر فتؤخر ففي حديث عمرو بن العاص وقتها إلى نصف الليل الأوسط، وفي رواية بريدة: أَنَّهُ صَلَّى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي بَعْدَمَا ذَهَبَ ثَلَاثَ اللَّيْلِ، وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَمَا ذَهَبَ ثَلَاثَ اللَّيْلِ، وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى حِينَ كَانَ ثَلَاثَ اللَّيْلِ، وَفِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ ثَلَاثِهِ، وَقَالَ مَرَّةً إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ وَمَرَّةً إِلَى ثَلَاثِهِ، وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ شَطْرَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ حِينَ ذَهَبَ ثَلَاثُهُ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ: إِلَى شَطْرِهِ وَعَنهُ إِلَى ثَلَاثِهِ، وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ حِينَ ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ.

واختلف العلماء بحسب هذا الاختلاف، قَالَ عِيَاضُ: وَبِالْثَلَاثِ قَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ: وَبِالنِّصْفِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِ وَابْنِ حَبِيبٍ مِنْ أَصْحَابِنَا أَيُّ: الْمَالِكِيَّةِ، وَعَنْ النُّعْمَانِ الرَّبِيعِ وَقِيلَ: وَقْتُهَا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَهُوَ قَوْلُ دَاوُدَ وَهَذَا عِنْدَ مَالِكٍ وَقْتُ الْضَّرُورَةِ هَذَا، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ التَّأْخِيرَ أَفْضَلُ إِلَّا فِي لَيَالِي الصَّيْفِ، وَفِي شُرُوحِ الْهَدَايَةِ تَأْخِيرُهَا إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ مَبَاحٌ، وَقِيلَ تَأْخِيرُهَا بَعْدَ الثَّلَاثِ مَكْرُوهٌ، وَفِي الْقُنْيَةِ تَأْخِيرُهَا إِلَى النِّصْفِ مَكْرُوهٌ كِرَاهَةٌ تَحْرِيمٌ، وَقَالَ: الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَسْمَى الْعِشَاءَ إِذَا عَجَّلَتْ وَالْعَتَمَةَ إِذَا أَخَّرَتْ.

وَتَعَقُّبُهُ مَحْمُودُ الْعَيْنِيِّ: بِأَنَّ التَّرْجُمَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَصْلًا وَإِنَّمَا أَشَارَ بِهَذَا إِلَى اخْتِيَارِهِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ التَّقْدِيمَ عِنْدَ الْجَمْعِ وَالتَّأْخِيرَ عِنْدَ التَّأَخُّرِ وَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا فِي الْأَمِّ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعُوا عَجَّلْ وَإِذَا أَبْطَأُوا أَخَّرْ.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ) الْفَرَاهِيدِيُّ الْبَصْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ) ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ قَاضِي الْمَدِينَةِ.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو هُوَ ابْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ حَيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ، وَالْعِشَاءَ إِذَا كَثُرَ النَّاسُ عَجَلًا، وَإِذَا قَلُّوا آخَرَ، وَالصُّبْحَ بِلَيْسٍ»⁽¹⁾.

22 - باب فَضْلُ الْعِشَاءِ

566 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ،

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو) بالواو (هُوَ) وفي رواية: وهو (ابْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ) ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسقط ابن علي عند ابن عساكر.
(قَالَ: سَأَلْنَا) وفي رواية سألت (جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ) فَقَالَ: (كَانَ) النَّبِيُّ ﷺ (يُصَلِّي) وفي رواية الأصيلي كان يصلي (الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ) وقت شدة الحرِّ، (وَ) يصلي (العَصْرَ وَالشَّمْسُ حَيَّةً) نقيّة بيضاء، (وَ) يصلي (الْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ) أي: غابت الشمس، (وَ) يصلي (العِشَاءَ إِذَا كَثُرَ النَّاسُ عَجَلًا) بصلاتها عقب غيبوبة الشفق الأحمر كما عند الشافعي وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله والأبيض عند أبي حنيفة رحمه الله والأول رواية عنه أيضًا وعليه الفتوى عند الحنفية وعليه إطباق أهل اللسان.

(وَإِذَا قَلُّوا آخَرَ) صلاتها إلى ثلث الليل أو نصف الليل على ما تقدّم.
(وَ) يصلي (الصُّبْحَ بِلَيْسٍ) بفتح اللام ظلمة آخر الليل، وفي الحديث ندب انتظار حضور الناس للجماعة، وكراهة طول انتظارهم إذا اجتمعوا وكان بالمؤمنين رحيمًا، وقد تقدّم هذا الحديث في باب وقت المغرب ومرو الكلام فيه هناك مستقصى.

22 - باب فَضْلُ الْعِشَاءِ

(باب فَضْلُ) صلاة (العِشَاءِ) وفضل انتظارها.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضمّ الموحدة وفتح الكاف نسبة إلى جدّه لشهرته به وإلا فأبوه عبد الله المخزومي، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعد المصري،

عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُو الْإِسْلَامُ، فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى قَالَ عُمَرُ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانَ، فَخَرَجَ، فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرَكُمْ» (1).

(عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين المهملة هو ابن خالد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام وعند مسلم في رواية يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة (أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ) أي: آخر صلاتها وفيه إشعار بأنه لم يكن يواظب على ذلك.

(و) كان (ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُو الْإِسْلَامُ) أي: يظهر في غير المدينة وإنما فشا الإسلام في غيرها بعد فتح مكة، (فَلَمْ يَخْرُجْ) ﷺ (حَتَّى قَالَ عُمَرُ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وزاد البُخَارِيُّ في رواية صالح ابن شهاب في باب النوم قبل العشاء حتى ناداه عمر الصلاة بالنصب بفعل مضمر تقديره صل الصلاة ونحوه وساغ مثل هذا الحذف لدلالة السياق عنه.

(نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانَ) أراد بهم الحاضرين في المسجد لا النائمين في بيوتهم وإنما خص هؤلاء بالذكر لأنهم مظنة قلة الصبر عن النوم ومحل الشفقة والرحمة بخلاف الرجال، وسيأتي قريباً في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في هذه القصة حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ونحوه في حديث ابن عباس رضي الله عنهما وهو محمول على أن الذي رقد بعضهم لا كلهم، وكذا ما عند مسلم أعتَمَ ﷺ حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد، ونسب الرقاد والنوم إلى الجميع مجازاً.

(فَخَرَجَ) ﷺ (فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ: مَا يَنْتَظِرُهَا) أي: الصلاة في هذه الساعة (أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرَكُمْ) بالرفع صفة لأحد ويجوز أن يكون بدلاً ويجوز أن ينتصب على الاستثناء، وذلك أمّا لأنه كان لا يصلي حينئذ إلا بالمدينة وإما لأن سائر الأقوام ليس في أديانهم صلاة.

(1) أطرافه 569، 862، 864 - تحفة 16544.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب وقت العشاء وتأخيرها رقم (638).

567 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي الَّذِينَ قَدِمُوا مَعِيَ فِي السَّفِينَةِ نَزُولًا فِي بَقِيعِ بَطْحَانَ،

ومن فوائد الحديث: أنَّ غالب أحوال النَّبِيِّ ﷺ في صلاة العشاء كان تقديمها لقولها ليلة.

ومنها: جواز النوم قبل العشاء وهو الذي يوجب عليه البُخَارِيُّ باب النوم قبل العشاء لمن غلب.

ومنها: جواز الإعلام للإمام بأن يخرج للصلاة إذا كان في بيته.

ومنها: لطف النَّبِيِّ ﷺ وتواضعه حيث لم يقل شيئاً عند مناداة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومنها: فضيلة العشاء إذ سياق الحديث يدل عليها وذلك لأنَّ فضيلة الانتظار للشيء يدل على فضيلة ذلك الشيء وبهذا يطابق الحديث الترجمة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) هو أبو كريب، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (عَنْ بُرَيْدٍ) بضم الموحدة وفتح الراء هو ابن عبد الله بن أبي بردة الكوفي، (عَنْ) جدّه (أَبِي بُرْدَةَ) عامر، (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا الإسناد بعينه قد مضى في باب: من أدرك من العصر ركعة غير أنَّ هناك ذكر مُحَمَّد بن العلاء بكنيته وههنا باسمه، وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه أيضاً.

(قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي الَّذِينَ قَدِمُوا مَعِيَ فِي السَّفِينَةِ نَزُولًا) جمع: نازل كشهود وشاهد (فِي بَقِيعِ بَطْحَانَ) البقيع بفتح الموحدة وكسر القاف وسكون الياء وبالعين المهملة وهو من الأرض المكان المتسع ولا يسمّى بقيعاً إلا وفيه شجر وأصولها، وبُطْحَان بضم الموحدة وسكون الطاء المهملة وبالحاء المهملة غير منصرف واد بالمدينة، وَقَالَ ابن قرقول: بُطْحَان بضم الباء يرويه المحدثون أجمعون وحكى أهل اللغة فيه بطحان بفتح الموحدة وكسر الطاء المهملة، وكذلك قيده أبو المعالي الجويني وأبو حاتم، وَقَالَ البكري بفتح أوله وكسر ثانيه على وزن فعلان لا يجوز غيره.

وَالنَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَتَنَاقَبُ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَفَرٌ مِنْهُمْ، فَوَافَقْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَصْحَابِي، وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، فَأَعْتَمَ بِالصَّلَاةِ حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ: «عَلَى رِسْلِكُمْ،

(وَالنَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَتَنَاقَبُ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَفَرٌ مِنْهُمْ) أي: عدّة رجال من ثلاثة إلى عشرة وقوله نفر مرفوع على أنه فاعل يتناوب. (فَوَافَقْنَا) بلفظ المتكلم (النَّبِيُّ ﷺ أَنَا وَأَصْحَابِي) تأكيد بضمير المتكلم.

(وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ) جملة حالية (فِي بَعْضِ أَمْرِهِ) وجاء تفسير بعض في معجم الطبراني من وجه صحيح عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ كَانَ فِي تَجْهِيْزِ جَيْشٍ.

(فَأَعْتَمَ) ﷺ (بِالصَّلَاةِ) أي: أخرها عَنِ أَوَّلِ وَقْتِهَا (حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلِ) بهزمة الوصل وسكون الموحدة وتشديد الراء على وزن احمارّ ومعناه انتصف من بُهرة الشيء بالضم وهو وسطه قاله: الْأَصْمَعِيُّ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ حَتَّى إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي، وَسَيَأْتِي فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَعَنْ سَيَّبِيهِ كَثْرَةُ ظِلْمَتِهِ وَابْهَارُ الْقَمَرِ كَثْرَ ضَوْؤِهِ، وَفِي الْمَحْكَمِ ابْهَارُ اللَّيْلِ إِذَا تَرَاكَمَتْ ظِلْمَتُهُ وَقِيلَ: إِذَا ذَهَبَتْ عَامَّتُهُ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الضَّرِيرُ ابْهَارُ اللَّيْلِ أَي: طُلَعَتْ نَجُومُهُ وَاشْتَبَكَتِ وَالباهر: الممتلئ نورًا، وَفِي الصَّحاحِ ابْهَارُ اللَّيْلِ ابْهِيَارًا: إِذَا ذَهَبَ مَعْظَمُهُ وَأَكْثَرُهُ وَابْهَارَ عَلَيْنَا اللَّيْلِ أَي: طَالَ.

وعند مسلم في رواية أم كلثوم عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَتَّى ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ وَقَالَ الدَّاوُودِيُّ ابْهَارُ اللَّيْلِ بِالنُّونِ مَوْضِعُ الْبَاءِ أَي: انْهَضَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى تَقْوَى مِنْ رَبِّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: 109] وفيه نظر ولم يقل به أحد.

(ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ: عَلَى رِسْلِكُمْ) بكسر الراء ويجوز فتحها أي: على هينتكم يقال أفعل كذا على رسلِك، أي: إِيْتَدَ فِيهِ وَأَعْمَلَهُ بِتَأْنٍ.

أَبَشِّرُوا، إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ غَيْرُكُمْ» أَوْ قَالَ: «مَا صَلَّيْ هَذِهِ السَّاعَةَ أَحَدٌ غَيْرُكُمْ» لَا يَذْرِي أَيَّ الْكَلِمَتَيْنِ قَالَ، قَالَ أَبُو مُوسَى فَرَجَعْنَا، فَفَرَحْنَا بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ⁽¹⁾.

(أَبَشِّرُوا) أمر من أبشر إشاراً يقال بشرت الرجل وأبشرت وبشرت ثلاث لغات بمعنى ويقال بشرت بمولود فأبشر إشاراً، أي: سُرَّ.

(إِنَّ) بكسر الهمزة على الاستئناف أو بفتحها بتقدير الباء أي: بأن لكن قال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: ووهم من ضبطها بالفتح وفي رواية فَإِنَّ (مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، أَنَّهُ) بفتح الهمزة لأنه خبر أن لا غير، وسها الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ حيث قَالَ: إِنَّه بالفتح للتعليل.

(لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ غَيْرُكُمْ) والمعنى أن من نعمة الله عليكم انفرادكم بهذه العبادة، (أَوْ قَالَ) ﷺ: «(مَا صَلَّيْ هَذِهِ السَّاعَةَ أَحَدٌ غَيْرُكُمْ) لَا يَذْرِي) بالمشناة التحتية أي: لا يدرى أبو موسى الأشعري الراوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية لا أدري (أَيَّ الْكَلِمَتَيْنِ) بنصب أي: على أنه مفعول.

(قَالَ) ﷺ (قَالَ أَبُو مُوسَى) الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَرَجَعْنَا) حال كوننا فَرَحَ بفتح الفاء وسكون الراء جمع فريح أو فرحان ويروى بضم الفاء على أنه مؤنث أفرح على حد قولهم: الرجال فعلت، ويروى فرحاً بفتح الفاء والراء على أنه مصدر بمعنى الفرحين، وفي رواية وفرحنا، وفي أخرى: (فَفَرَحْنَا) وفي أخرى فرحنا بدون الواو والفاء.

(بِمَا سَمِعْنَا) أي: بالذي سمعناه (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) من اختصاصهم بهذه العبادة التي هي نعمة مستلزمة للمثوبة الحسنی مع ما انضم إلى ذلك أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مع كونه مشغولاً بأمر الجيش خرج إليهم وصلى بهم فحصل لهم الفرح بذلك وازدادوا فرحاً ببشارة تلك النعمة العظيمة.

وفي الحديث: فضل تأخير صلاة العشاء ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل لكن قَالَ ابن بَطَّال: ولا يصلح ذلك الآن

للأئمة لأنه ﷺ أمر بالتخفيف وَقَالَ : إِنَّ فِيهِم الضعيف والسقيم وذا الحاجة فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى انتهى ، وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «صَلِّينَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَتَمَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى مَضَى نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ فَقَالَ : «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَأَخَذُوا مُضَاجِعَهُمْ وَأَنْكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ وَلَوْ لَا ضَعْفُ الضَّعِيفِ وَسَقَمُ السَّقِيمِ وَحَاجَةُ ذَا الْحَاجَةِ لِأَخْرَجْتَ الصَّلَاةَ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ» ، وسيأتي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قريباً «لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلّوها هكذا» .

وروى ابن ماجه عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى بِهِمْ وَقَالَ : «لَوْ لَا الضَّعِيفُ وَالسَّقِيمُ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أُؤَخِّرَ هَذِهِ الصَّلَاةَ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ» .

وروى الترمذي وصحّحه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لأمرتهم أَنْ يُؤَخِّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ» .

وروى أبو داود من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : بَقَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعَتَمَةِ فَتَأَخَّرَ حَتَّى ظَنَّ ظَانَ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ وَالْقَائِلُ مِنَا يَقُولُ : صَلَّى وَأَنْ كَذَلِكَ حَتَّى خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ : كَمَا قَالُوا فَقَالَ : «أَعْتَمُوا بِهَذِهِ الصَّلَاةِ فَإِنَّكُمْ قَدْ فَضَلْتُمْ بِهَا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ وَلَمْ يَصَلِّهَا أُمَّةٌ قَبْلَكُمْ» وقوله : بَقَيْنَا بَفَتْحِ الْقَافِ ، أَي : أَنْتَظَرْنَا يُقَالُ بَقِيتَ الرَّجُلُ أَبْقِيَهُ إِذَا أَنْتَظَرْتَهُ ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَكْنَا ذَاتَ لَيْلَةٍ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ فَخَرَجَ إِلَيْنَا حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا نَدْرِي أَشَيْءٌ شَغَلَهُ أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ فَقَالَ حِينَ خَرَجَ : «أَنْتَظَرُونَ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَوْ لَا أَنْ يَثْقُلَ عَلَى أُمَّتِي لِصَلَّيْتُ بِهِمْ هَذِهِ السَّاعَةَ» ثُمَّ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ أَيْضًا ، فَعَلَى هَذَا مِنْ وَجْدِهِ قُوَّةٌ عَلَى تَأْخِيرِهَا وَلَمْ يَغْلِبْهُ النَّوْمُ وَلَمْ يَشَقَّ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمَأْمُومِينَ فَالتَّأْخِيرُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ ، وَكَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا وَقَدْ قَرَّرَ النَّوَوِيُّ ذَلِكَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَهُوَ اخْتِيَارُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنِ اللَّيْثِ وَإِسْحَاقَ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى قَبْلِ الثَّلَاثِ ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ : يَسْتَحَبُّ إِلَى الثَّلَاثِ وَلَهُ قَالَ : مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَكْثَرُ

23 - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ

568 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا»⁽¹⁾.

أصحابه والتابعين وهو قول الشافعي في الجديد وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ: التَّعْجِيلُ أَفْضَلُ، وَكَذَا قَالَ فِي الْإِمْلَاءِ وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ وَجَمَاعَةٌ وَقَالُوا: إِنَّهُ مِمَّا يَفْتَى بِهِ فِي الْقَدِيمِ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي الْإِمْلَاءِ وَهُوَ مِنْ كُتُبِهِ الْجَدِيدَةِ وَالْمَخْتَارَةِ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ أَفْضَلِيَّتُهُ التَّأْخِيرُ وَمِنْ حَيْثُ النَّظَرُ التَّفْصِيلُ، وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: يَسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا لِلْمَنْفَرْدِ وَلِجَمَاعَةٍ يَرْضُونَ بِذَلِكَ وَإِنَّمَا نَقَلَ التَّأْخِيرَ عَنْهُ ﷺ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ لَشُغْلٍ حَصَلَ لَهُ.

وفي الحديث أيضًا: أَنَّ الثَّانِي فِي الْأُمُورِ مَطْلُوبٌ، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ التَّبَشِيرَ لِأَحَدٍ بِمَا يَسِرُّهُ مَحْبُوبٌ لِأَنَّ فِيهِ إِدْخَالَ السَّرُورِ فِي قَلْبِ الْمُؤْمِنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

23 - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ

(باب مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ) صلاة (العشاء).

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) كذا وقع في رواية أبي ذرٍّ ووافقه ابن السَّكَنِ وفي أكثر الروايات حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ غَيْرُ مَنْسُوبٍ، وَقَالَ أَبُو نَصْرٍ: أَنَّ الْبُخَارِيَّ يَرُوي فِي الْجَامِعِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمَثْنَى عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَسَلَامٍ هَذَا بِتَخْفِيفِ اللَّامِ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد بن الصَّلْبِ (الثَّقَفِيُّ) البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو إن مهراَن ابن المبارك بفتح الميم وكسر الراء البصري (الْحَدَّاءُ) بفتح المهملة وتشديد المعجمة، (عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ) بكسر الميم سيار بن سلامة الرياحي بالمشثاة التحتية، (عَنْ أَبِي بَرَزَةَ) بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الزاي نضلة بن عبيد الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ) كراهة تنزيه (قَبْلَ) صلاة (العشاء وَ) كان ﷺ يكره أيضًا (الْحَدِيثُ) أي: المحادثة (بَعْدَهَا) وهذا محمول على

المحادثة التي لا مصلحة فيها وأمّا ما فيه مصلحة، وخير فلا كراهية فيها كمدراسة العلم وحكايات الصالحين ومحادثة الضيف والعروس للتأنيس والأمر بالمعروف ونحوه، وبهذا يندفع ما ورد أنّه ﷺ كان يحدث بعد العشاء.

وأما سبب كراهة النوم قبلها فإنّ فيه تعرّضاً لفوات وقتها باستغراق النوم وقد يتساهل الناس في ذلك فيناموا عن صلاتها جماعة.

وأما كراهة الحديث بعدها فلا أنّه يؤدّي إلى السهر ويخاف منه غلبة النوم عن قيام الليل والذكر فيه أو عن صلاة الصبح ولأنّ السهر سبب للكسل في النهار عمّا يتوجه عليه من حقوق الدين ومصالح الدنيا.

وقال الترمذي كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء، ورخص فيه بعضهم، ورخص بعضهم في رمضان خاص، وحمل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء والكراهة على ما بعد دخوله، وفي التوضيح واختلف السلف رحمهم الله في ذلك فكان ابن عمر يسبّ الذي ينام قبلها فيما حكاه ابن بطلال، ولكن روى عنه أنّه كان يرقد قبلها وذكر عنه أنّه كان ينام ويوكل من يوقظه.

روى معمر بن أيوب عن نافع عنه أنّه كان ينام عن العشاء الآخرة ويأمر أن يوقظوه، وعن أنس رضي الله عنه أنّا نجتنب الفرش قبل العشاء وكره ذلك أبو هريرة وابن عباس وعطاء وإبراهيم ومجاهد وطاووس ومالك والكوفيون.

وروي عن علي رضي الله عنه أنّه ربّما أغفى قبل العشاء، وعن أبي موسى وعبيدة ينام ويوكل من يوقظه.

وعن عروة وابن سيرين والحكم أنهم كانوا ينامون نومة قبل الصلاة، وكان أصحاب عبد الله يفعلون ذلك.

وبه قال بعض الكوفيين، واحتج لهم بأنّه إنّما كره ذلك لمن خشي الفوات في الوقت أو الجماعة أمّا من وكل به من يوقظه لوقتها فمباح له فدلّ على أنّ النهي ليس للتحريم لفعل الصحابة لكنّ الأخذ بظاهر الحديث أحوط، والله أعلم.

24 - باب النَّوْمُ قَبْلَ الْعِشَاءِ لِمَنْ غَلِبَ⁽¹⁾

569 - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ صَالِحُ ابْنِ كَيْسَانَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعِشَاءِ

24 - باب النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ لِمَنْ غَلِبَ

(باب) عدم كراهية (النَّوْمُ قَبْلَ) صلاة (العِشَاءِ لِمَنْ غَلِبَ) على صيغة المجهول أي: لمن غلب عليه النوم فخرج به من تعاطى ذلك مختارًا.

(حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ) ابن بلال مولى عبد الله بن أبي عتيق مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مات سنة أربع وعشرين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو بَكْرٍ) هو عبد الحميد بن أبي أويس أخو إسماعيل شيخ الْبُخَارِيِّ ويعرف بالأعشى، (عَنْ سُلَيْمَانَ) هو ابن بلال كما في رواية هو أبو أيوب ويقال: أبو محمد القرشي المدني التيمي، قَالَ: حَدَّثَنَا بَنُ كَيْسَانَ بفتح الكاف أبو مُحَمَّد ويقال أبو الحارث الغفاري مولاهم، وفي رواية: (قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ) بدون قوله حَدَّثَنَا قَالَ وفي رواية سقط لفظ قَالَ (أَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير، (أَنَّ) أم المؤمنين (عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعِشَاءِ) أي: أحر

(1) قال الحافظ: في الترجمة إشارة إلى أن الكراهة مختصة بمن تعاطى ذلك مختارًا، وقيل ذلك مستفاد من ترك إنكاره ﷺ على من رقد من الذين كانوا ينتظرون خروجه ﷺ لصلاة العشاء، ولو قيل بالفرق بين من غلبه النوم في مثل هذه الحالة وبين من غلبه وهو في منزله مثلاً لكان متجهًا انتهى.

والأوجه عندي أن الإمام البخاري رضي الله عنه أشار بالترجمتين إلى الجمع بين مختلف ما روي في النوم قبل العشاء والنهي، وجمع بينهما بوجه منها ما أشار إليه الإمام البخاري، وقال الحافظ: قال الترمذي كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء، ورخص فيه بعضهم في رمضان خاصة، قال الحافظ: ومن نقلت عنه الرخصة قيدت عنه في أكثر الروايات بما إذا كان من يوقظه أو عرف من عادته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم، وهذا جيد حيث قلنا إن علة النهي خشية خروج الوقت، وحمل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء، والكراهة على ما بعد دخوله، انتهى.

وفي رد المختار: قال الطحاوي: إنما كره النوم قبلها لمن خشي عليه فوت وقتها، أو فوت الجماعة فيها، وأما من وكل نفسه إلى من يوقظه فيباح له النوم، انتهى.

حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: الصَّلَاةُ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ⁽¹⁾، فَخَرَجَ، فَقَالَ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ»، قَالَ: وَلَا يُصَلِّي يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ

صلاتها ليلة (حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ) ابن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الصَّلَاةُ) بالنصب على الإغراء.

(نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ) الذي بالمسجد وهو من تتمة كلام عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (فَخَرَجَ) ﷺ إلى المسجد، (فَقَالَ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ»)، قَالَ: أي: الراوي ولم يقل قالت نظرًا إلى الراوي سواء كان القائل به عائشة أو غيرها.

(وَلَا يُصَلِّي) بضم المثناة الفوقية وفي رواية بالمثناة التحتية أي: ولا تصلي العشاء بالهيئة المخصوصة بالجماعة.

(إِلَّا بِالْمَدِينَةِ) وبه صرّح الداوودي لأنّ من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلّون إلّا سترًا وأمّا غير مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الإسلام دخلها بعد.

(وَكَانُوا) وفي رواية: قَالَ وَكَانُوا أي: النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه (يُصَلُّونَ) العشاء

(1) يدل عليه أن الإمام البخاري ذكر الحديث في باب وضوء الصبيان وحضورهم الجماعة إلخ، وترجم عليه أيضًا «باب خروج النساء إلى المساجد»، وقال العيني في الحديث الذي أخرجه في باب وضوء الصبيان مطابقتها للترجمة فيما قاله الكرمانى في لفظ الصبيان؛ لأن المراد منهم إما الحاضرون منهم في المسجد لصلاة الجماعة، وإما الغائبون، وعلى التقدير فالمقصود حاصل، انتهى.

وقال ابن رشيد: ليس الحديث صريحًا في ذلك، يعني في كونهم حاضرين في المسجد، إذ يحتمل أنهم ناموا في البيوت، انتهى.

ثم تعقب عليهما العيني بأن الترجمة لا تثبت على تقدير كونهم غائبين، وهو كذلك في الباب المذكور، أما ترجمة هذا الباب (أي النوم قبل العشاء) فتأبته على كلا الاحتمالين كما أفاده الشيخ قدس سره، وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي: يعني نام النساء والصبيان في بيوتهم، أو معناه نام في المسجد النساء اللاتي أتبن إلى المسجد للصلاة، وترجمة البخاري ناظرة إلى المعنى الثاني، وأمّا الصبيان فكان النساء إذا جئن إلى المسجد يحملن معهن أولادهن الصغار.

وزاد فيه أيضًا قوله غيركم في هذا الحديث خطاب إلى أهل مسجده ﷺ بخلاف الحديث السابق، فإن فيه احتمالين، انتهى.

فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ⁽¹⁾.

570 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ:

(فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ) وفي رواية فيما بين مغيب الشفق وهو البياض دون الحمرة عند أبي حنيفة رحمه الله .

وأما عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فهو الحمرة ولا بد من تقدير أجزاء للمغيب حتى يصح دخول بين عليه.

(إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ) بجرّ الأول صفة الثلث، وفي رواية مسلم بن يونس عَنْ ابْنِ شِهَابٍ زِيَادَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَهِيَ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْزُرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِلصَّلَاةِ وَذَلِكَ حِينَ صَاحَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: تنزروا بفتح المثناة الفوقية وسكون النون وضم الزاي بعدها راء أي: تلحوا عليه، وروي بضم أوله وسكون باء موحدّة ثم راء مكسورة ثم زاي أي: تخرجوا.

وفي رواية الحديث تذكير للإمام، وفيه أنّه إذا تأخر عن أصحابه أو جرى منه ما يظنّ أن يشقّ عليهم يعتذر إليهم ويقول لهم لكم فيه مصلحة من جهة كذا أو كان لي عذراً ونحوه والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن غيلان بفتح الغين المعجمة وسكون المثناة التحتيّة الحافظ المروزي مات سنة تسع وثلاثين ومائتين وفي رواية يعني ابن غيلان، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني مولاهم، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد وفي رواية أَخْبَرَنَا (ابْنُ جُرَيْجٍ) بالجيمن هو عبد الملك، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) رضي الله عنهما، ورجال هذا الإسناد ما بين مروزيّ ويمانيّ ومكيّ ومدنيّ.

وقد أخرج متنه مسلم في الصلاة وأبو داود في الطهارة.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شُغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً، فَأَخَّرَهَا حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ رَقَدْنَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ: «لَا يُبَالِي أَقْدَمَهَا أَمْ أَخَّرَهَا، إِذَا كَانَ لَا يَخْشَى أَنْ يَغْلِبَهُ النَّوْمُ عَنْ وَفَّيْهَا، وَكَانَ يَرْقُدُ قَبْلَهَا»⁽¹⁾،

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شُغِلَ) بلفظ المجهول قَالَ الجوهرى يقال شغلت عنك بكذا على ما لم يسم فاعله.

(عَنْهَا) أي: عَنْ صلاة العشاء (لَيْلَةً) مِنَ اللَّيَالِي، (فَأَخَّرَهَا) عَنْ وقتها الذي كان يصلُّها فيه غالبًا كما يشعر به السياق.

(حَتَّى رَقَدْنَا) بفتح القاف (فِي الْمَسْجِدِ) أي: نمنا فيه قاعدين ممكنين مقاعدنا على الأرض أو مضطجعين لكن غير مستغرقين في النوم أو مستغرقين فيه لكنهم توضعوا، وإنما لم ينقل اكتفاء بما عرف من عاداتهم أنهم لا يصلون على غير وضوء.

(ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ رَقَدْنَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا) والاستيقاظ لا يستلزم الاستغراق في النوم لأنَّ العرب تقول استيقظ من سنته وغفلته كما تقول استيقظ من نومه بعد الاستغراق وعدم الشعور.

(ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ) مِنَ الْحَجَرَةِ الطَّيِّبَةِ، (ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (لَا يُبَالِي) أي: لَا يَكْتَرُ (أَقْدَمَهَا) صلاة العشاء (أَمْ أَخَّرَهَا، إِذَا كَانَ لَا يَخْشَى أَنْ يَغْلِبَهُ النَّوْمُ عَنْ وَفَّيْهَا) أي: متجاوز عنه.

(وَكَانَ) وفي رواية: وقد كان أي: ابن عمر رضي الله عنهما (يَرْقُدُ قَبْلَهَا) أي: قبل صلاة العشاء وقد حملوه على ما إذا لم يخش عليه النوم عَنْ وقتها كما صرح به قبل ذلك وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع أَنَّ ابن عمر كان ربما رقد عن العشاء الآخرة ويأمر أن يوقظه والمنصف حمل ذلك في الترجمة على ما إذا غلبه النوم، وهو اللائق بحال ابن عمر رضي الله عنهما.

وفيه: أن كراهة النوم قبلها للتنزيه لا للتحريم.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ:

571 - وَقَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ، حَتَّى رَقَدَ النَّاسُ وَاسْتَيْقَظُوا، وَرَقَدُوا وَاسْتَيْقَظُوا، فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: الصَّلَاةُ - قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ -: فَخَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ، يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً، وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوها هَكَذَا»

(قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) أَي: قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ بِالإِسْنَادِ الَّذِي قَبْلَهُ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَلَيْسَ هُوَ بِتَعْلِيْقٍ وَقَدْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ بِالإِسْنَادَيْنِ وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقَةِ الطَّبْرَانِيِّ وَعَنْهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ.

(قُلْتُ لِعَطَاءٍ) هُوَ ابْنُ رِبَاحٍ وَتَرَدَّدَ فِيهِ الْكِرْمَانِيُّ بَيْنَ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ، وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا يَرَوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَوَهُمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ ابْنُ يَسَارٍ وَالْمَعْنَى: سَأَلْتُ عَطَاءَ عَمَّا أَخْبَرَنِي بِهِ نَافِعٌ.

فَقَالَ وَفِي رِوَايَةٍ: (وَقَالَ) بِالْوَاوِ أَيِ عَطَاءٍ: (سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَقُولُ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ) أَي: أَخْرَجَهَا (حَتَّى رَقَدَ النَّاسُ) الْحَاضِرُونَ فِي الْمَسْجِدِ.

(وَاسْتَيْقَظُوا، وَرَقَدُوا وَاسْتَيْقَظُوا، فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ: الصَّلَاةُ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِغْرَاءِ وَزَادَ الْمُؤَلِّفُ فِي رِوَايَةِ رَقَدِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(قَالَ) وَفِي رِوَايَةٍ فَقَالَ (عَطَاءٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (فَخَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ) وَفِي رِوَايَةِ النَّبِيِّ وَفِي أُخْرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ) حَالُ كَوْنِهِ (يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً) أَي: يَقْطُرُ مَاءُ رَأْسِهِ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ فِي حُكْمِ الْفَاعِلِ (وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ) حَالًا بَعْدَ حَالٍ وَكَانَ قَدْ اغْتَسَلَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ عَلَى رَأْسِي، وَهُوَ وَهُمْ لَمَّا سَيَّأَتِي بَعْدَ (فَقَالَ) ﷺ: «لَوْلَا أَنِ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوها هَكَذَا» وَفِي

فَاسْتَنْبَتْ عَطَاءٌ كَيْفَ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ يَدَهُ، كَمَا أَنْبَأَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَبَدَّدَ لِي عَطَاءٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئًا مِنْ تَبْدِيدٍ، ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ، ثُمَّ ضَمَّهَا⁽¹⁾ يُمِرُّهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ، حَتَّى مَسَّتْ إِنْهَامُهُ ظَرْفَ الْأُذُنِ،

رواية كذا أي: في هذا الوقت.

(فَاسْتَنْبَتْ) أي: قَالَ ابن جريج فاستنبت بلفظ المتكلم من الاستنابات بمعنى طلب الثبوت وهو التأكيد في سؤاله.

(عَطَاءٌ) منصوب بقوله فاستنبت (كَيفَ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ يَدَهُ، كَمَا أَنْبَأَهُ) أي: أَخْبَرَهُ (ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (فَبَدَّدَ) بالموحدة والبدال المكررة والأولى منهما مشددة أي: فَرَّقَ.

(لِي عَطَاءٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئًا مِنْ تَبْدِيدٍ، ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ) يسكون الراء أي: جانب (الرَّأْسِ، ثُمَّ ضَمَّهَا) أي: ضَمَّ أصابعه بالضاد المعجمة بالميم.

وفي رواية مسلم وصَبَّهَا بالمهملة وبالموحدة وَقَالَ القاضي عياض وهو الصَّوَابُ لَأَنَّهُ يَصِفُ عَصْرَ الْمَاءِ مِنَ الشَّعْرِ بِالْيَدِ، وَرَوَاةُ الْبُخَارِيِّ أَيْضًا مَوْجَّهَةٌ لِأَنَّ ضَمَّ الْيَدِ صِفَةُ الْعَاصِرِ.

(يُمِرُّهَا) مِنَ الْإِمْرَارِ أي: يَمُرُّ الْأَصَابِعَ (كَذَلِكَ) أي: مضمومة (عَلَى الرَّأْسِ، حَتَّى مَسَّتْ إِنْهَامُهُ ظَرْفَ الْأُذُنِ) برفع الإبهام على الفاعلية ونصب

(1) قال الحافظ: قوله «ثم ضمها» كذا له بالضاد المعجمة والميم، أي ضم أصابعه ولمسلم «وصبها» بالصاد المهملة والموحدة، قال عياض: هو الصواب، لأنه يصف عصر الماء من الشعر باليد، قال الحافظ: ورواية البخاري موجهة لأن ضم اليد صفة للمعاصر، وقوله مست إبهامه مرفوع بالفاعلية، وطرف الأذن منصوب على المفعولية، وفي رواية إبهاميه بالتثنية والنصب فهو منصوب على المفعولية، وطرف الأذن مرفوع على الفاعلية؛ وقوله لا يقصر بتشديد الصاد المهملة المكسورة، أي: لا يبطئ، وفي رواية لا يعصر بالعين المهملة الساكنة مع فتح أوله وكسر ثالثه، قال ابن حجر: والأول هو أصوب، وقوله لا يبطش بضم الطاء أي: لا يستعجل، كذا في العيني والقسطلاني وغيرهما من الشروح، والأوجه عندي في معنى الحديث: أنه لا يعصر أي: لا يكبس الشعور ولا يبطئها، أي: لا يأخذها بالشدّة إلا ذلك الذي ذكر من وضع أطراف الأصابع على الشعور وضم الأصابع، فتأمل، وفيه أن هذا المعنى ظاهر من ألفاظ الحديث لكن الأكابر لما لم يقولوا بهذا المعنى مع ظهوره فيه ما فيه.

مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ عَلَى الصُّدْغِ، وَنَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ، لَا يُقْصَرُ وَلَا يَبْطِشُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوا هَكَذَا»⁽¹⁾.

الطرف على المفعولية كذا في رواية الكشميهني، وأمّا في رواية غيره حتى مسّت إبهاميه طرف الأذن فيكون الطرف مرفوعاً على الفاعلية وأنّ الفعل بناء على أنّ المضاف اكتسب التانيث من المضاف إليه لشدة الاتصال بينهما، وفي رواية النسائي عن حجاج عن ابن جريج حتى مسّت إبهاماه طرف الأذن فافهم.

(مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ عَلَى الصُّدْغِ) بضم الصاد المهملة وهو ما بين العين والأذن. (وَنَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ، لَا يُقْصَرُ) بالقاف من التقصير لا يبطئ، وفي رواية الكشميهني والأصلي لا يعصر بالعين المهملة الساكنة من العصر، قَالَ الحافظ الْعَسْكَلَانِيُّ: وَالْأَوَّلُ أَصَوَّبُ.

(وَلَا يَبْطِشُ) بضم الطاء في الرواية ويجوز كسرهما أي: لا يستعجل. (إِلَّا كَذَلِكَ وَقَالَ ﷺ: (لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوا) وفي رواية أن يصلوها أي: العشاء.

(هَكَذَا) أي: في هذا الوقت بيّن ذلك في رواية أخرى بقوله: إنّه للوقت أي: انتفى الأمر بذلك لوجود المشقة وقد وقع عند الطبراني من طريق طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذا الحديث بمعناه قال وذهب الناس إلّا عثمان بن مظعون رضي الله عنه في ستة عشر رجلاً فخرج النبي ﷺ فقال: ما صلى هذه الصلاة أمة قبلكم.

ومن فوائد الحديث: إباحة النوم قبل العشاء لمن يغلب عليه النوم ولمن تعرض له ضرورة لازمة.

ومنها: الدلالة على فضيلة صلاة العشاء في هذا الوقت.

ومنها: تذكير الإمام والإعلام بالصلاة.

ومنها: استحباب حضور النساء والصبيان الصلاة بالجماعة لكن هذا إذا أمن الفتنة.

(1) طرفه 7239 - تحفة 5915 - 1/150.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب وقت العشاء وتأخيرها رقم (639، 642).

ومنها : أنَّ النوم من القاعد لا ينقض الوضوء إذا كان مقعده ممكناً وهذا هو محمل الحديث ، وهو مذهب الأكثرين ، والصحيح من مذهب الشافعي ، والدليل عليه أنه لم يذكر أحد من الرواة أنه توضأ وأمن ذلك النوم ولا يدلّ لفظ ثم استيقظنا على النوم المستغرق الذي يزيل العقل لأنّ العرب تقول استيقظ من سِنْتِه وغفلته ، وفيه : ردّ على المزني حيث يقول قليل النوم وكثيره حدث ينقض الوضوء لأنه محال أن يذهب على أصحابه أنَّ النوم حدث فيصلّون به .

ثم اعلم أنَّ العلماء اختلفوا في النوم ، فمذهب البعض أنَّ النوم لا ينقض الوضوء على أي حال كان وهذا يحكى عن أبي موسى الأشعري وسعيد بن المسيّب وأبي مجلز وحيد الأعرج والشيعة ، ومذهب البعض أنه ينقض بكلّ حال وهو مذهب البصري والمزني وأبو عبيد القاسم بن سلام وإسحاق بن راهوية وهو قول غريب للشافعي .

وَقَالَ ابن المنذر : وبه أقول قَالَ : وقد روي معناه عن ابن عَبَّاسٍ وأبي هريرة رضي الله عنهما ، ومذهب البعض أنَّ كثيره ينقض بكلّ حال ، وقليله لا ينقض بكلّ حال ، وهو مذهب الزُّهْرِيّ وربيعه والأوزاعي ومالك وأحمد في رواية ، ومذهب البعض أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلّين كالراكع والسّاجد والقائم والقاعد لا ينتقض وضوؤه سواء كان في الصلاة أو لم يكن وإن نام مضطجعا أو مستلقيا على قفاه انتقض وهو مذهب أبي حنيفة وداود وهو قول غريب للشافعي .

ومذهب البعض أنه لا ينقض إلّا نوم الراكع والسّاجد وروي هذا عن أحمد ، ومذهب البعض أنه لا ينقض إلّا نوم الساجد وروي هذا عن أحمد أيضًا ، ومذهب البعض أنه لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة وهو قول ضعيف للشافعي .

ومذهب البعض أنه إذا نام جالسًا ممكناً مقعده من الأرض لم ينقض وإلّا انتقض سواء قلّ أو كثر وسواء كان في الصلاة أو خارجها وهو مذهب الشافعيّ .

25 - باب وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ⁽¹⁾

25 - باب وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ

(باب وَقْتُ) صلاة (العِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ) هذه الترجمة تدلّ على أنّ

(1) قال الكرمانى: إن قلت كيف دل الحديث على الترجمة ولا يلزم من تأخيرها إلى النصف أن لا يكون بعد النصف وقتها؟ قلت: المراد من الترجمة الوقت المختار، فإن قلت: ما الدليل على أن وقت جواز العشاء إلى الصبح وقال الإصطخري من الشافعية: وقت الجواز إلى نصف الليل، وبعده قضاء لا أداء، وظاهر الترجمة يشعر بأن مذهب البخاري أيضًا أن وقتها إلى نصف الليل، ولذا لم يذكر حديثاً يدل على امتدادها إلى الصبح؟ قلت: ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة أنه رضي الله عنه قال: «ليس في النوم تفريط إنما التفريط في من لم يصل الصلاة حتى جاء وقت الصلاة الأخرى»، قال النووي: حديث أبي قتادة مستمر على عمومه في الصلوات كلها إلا الصبح، فإنه لا يمتد إلى الظهر بل يخرج وقتها بطلوع الشمس، لمفهوم حديث من أدرك ركعة من الصبح، الحديث، وأما المغرب فالأصح امتداد وقتها إلى وقت العشاء، انتهى. وقال الحافظ: في هذه الترجمة حديث صريح أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في بيان أول الأوقات وآخرها، وفيه فإذا صليتم العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل، وقال النووي: معناه وقت لأدائها اختياراً، ووقت الجواز يمتد إلى طلوع الفجر، لحديث أبي قتادة عند مسلم المذكور قريباً، وتعقب العيني على قول الكرمانى ظاهر الترجمة مشعر، الخ. فقال: مراده من هذا وقت الاختيار لا وقت الجواز، وهو صرح بذلك قبل كلامه هذا بأن المراد من الترجمة الوقت المختار، انتهى.

قلت: والأوجه عندي أن مسلك الإمام البخاري في ذلك هو مسلك الإصطخري وهو قول للشافعي ومالك كما في الأوجز، ويدل عليه ظاهر الترجمة كما جزم به الكرمانى إذ قال: إن ظاهرها مشعر لذلك ولذا لم يأت بشيء من الأثر، والحديث يدل على الامتداد إلى طلوع الفجر، كيف وهو نص حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم المذكور قريباً، وقد قال الحافظ: لم أر في امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر حديثاً صريحاً يثبت، انتهى. وعلى هذا فلا حاجة عندي لتوجيه الترجمة بوقت الاختيار لا سيما إذ لم ينفرد الإمام البخاري بذلك بل هو مذهب غيره أيضًا كما تقدم، ولو سلم صرفها إلى مذهب الجمهور فيمكن توجيهها بما يستنبط من السندي وهو أن الغاية في الترجمة داخلة في المغيا وكأنه أثبت بالترجمة جوازها إلى ما بعد النصف، وثبت ذلك بالحديث الذي أورده في الباب بلفظ آخر العشاء إلى نصف الليل ثم صلى، فلفظ «ثم» صريح في الأداء بعد النصف، وإذا ثبت الأداء بعد النصف امتد إلى طلوع الفجر إذ لا قائل بالفصل فإن المذاهب في آخر وقت العشاء ثلاثة: إلا الثلث، وإلى النصف، وإلى طلوع الفجر، كما في الأوجز، فإذا ثبت الأداء بعد النصف لم يبق إلا القول الثالث، وهو قول الجمهور، وترجم بلفظ «إلى نصف الليل» رعاية للفظ الحديث الوارد فيه، فتأمل فإنه لطيف، واستدل صاحب الهداية للجمهور بحديث آخر وقت العشاء حين يطلع =

وَقَالَ أَبُو بَرَزَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرَهَا».

اختياره في آخر وقت العشاء إلى نصف الليل لا أن وقت الجواز عنده ينتهي عند نصف الليل كما يشعر به ظاهر الترجمة لحديث الباب فإنه لا يدل على أن لا يبقى بعد نصف وقت لأدائها بل إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء كما قَالَ الإصطخري من الشافعية وذلك لأنه لا يلزم من تأخيرها إلى نصف الليل أن يخرج وقتها إذا ذهب نصف الليل.

ثم في هذه الترجمة حديث صريح أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بيان أوّل الأوقات وآخرها وفيه فإذا صَلَّيْتَ العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل.

قَالَ النووي: معناه وقت لأدائها اختياريًا وأما وقت الجواز فيمتدّ إلى طلوع الفجر لحديث أبي قتادة عند مسلم «ليس في النوم تفريط إنّما التفريط على من لم يصلّ الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى».

وعموم هذا الحديث مخصوص بالإجماع في الصّبح، ثم إنه لا منافاة بين أن يكون الوقت المختار إلى نصف الليل وأن يكون إلى ثلث الليل الأول كما تقدم لأنّ الثلث داخل في النصف، أو المراد أنّ الثلث أوّل وقته المختار والنصف آخره، فافهم.

وَقَالَ التيمي: قَالَ مالك والشافعي وقتها إلى ثلث الليل وأبو حنيفة إلى نصف الليل والنخعي إلى ربع الليل، واللّه أعلم.

(وَقَالَ أَبُو بَرَزَةَ) الأُسْلَمِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرَهَا»

هذا طرف من حديث أبي برزة الذي تقدّم في باب وقت العصر وهو الذي رواه عن

⁼ الفجر، قال الحافظ في الدراية: لم أجده، لكن قال الطحاوي: يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر، وذلك لأنّ في حديث ابن عباس وغيره أنه أخرها إلى ثلث الليل، وفي حديث عائشة رضي الله عنها أنه أعتم بها حتى ذهب عامة الليل، فثبت أن الليل كله وقت لها ويؤيده كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى: وصل العشاء أي: الليل شئت، وحديث أبي قتادة: ليس في النوم تفريط، الحديث، انتهى.

وبسط ذلك الطحاوي في شرح معاني الآثار وأخرج عن عبيد بن جريح أنه قال لأبي هريرة: ما إفراط صلاة العشاء؟ قال: طلوع الفجر.

572 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ الْمُحَارِبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ صَلَّى النَّاسُ وَنَامُوا، أَمَا إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمُوهَا»، وَزَادَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، سَمِعَ أَنَسًا،

مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ وَفِيهِ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُوَخِّرَ الْعِشَاءَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةُ وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِقَيْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ لَكِنْ أَحَادِيثُ التَّأخيرِ وَالتَّوَقُّيتِ لَمَّا جَاءَتْ مَرَّةً مَقِيدَةً بِالثَّلَاثِ وَأُخْرَى بِالنِّصْفِ كَانَ النِّصْفُ غَايَةَ التَّأخيرِ وَبِهَذَا يَطَابِقُ التَّرْجُمَةُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ) ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ (الْمُحَارِبِيُّ) بضم الميم وبإهمال الحاء وبالموحدة نسبته إلى محارب بن عمرو الكوفي يكنى أبا زياد وهو من قدماء شيوخ البخاري وليس للبخاري في الصحيح عنه غير هذا الحديث الواحد. مات سنة إحدى عشرة ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) فاعلة من الزيادة هو ابن قدامة بضم القاف وقد مرّ في باب غسل المذي.

(عَنْ حُمَيْدٍ) بضم المهملة (الطَّوِيلِ) بن أبي حميد البصري المتوفى وهو قائم يصلّي سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين ومائة، (عَنْ أَنَسٍ) ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية: بزيادة ابن مالك: (قَالَ: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ) زاد مسلم وفيه إشعار بأنه ﷺ لم يكن يواظب على ذلك.

(إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى) الْعِشَاءَ، (ثُمَّ قَالَ: قَدْ صَلَّى النَّاسُ) أي: الْمُعْهَدُونَ مِمَّنْ صَلَّى مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذْ ذَاكَ (وَنَامُوا).

(أَمَّا) بِالتَّخْفِيفِ (إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمُوهَا) أي: مَدَّةَ انْتِظَارِكُمْ وَالْمَعْنَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا انْتَبَهَ الصَّلَاةَ فَكَأَنَّهُ فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ وَزَادَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ يَعْنِي سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ.

(وَزَادَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) الْجَمْحِي بِالْوَلَاءِ الْمِضْرِيِّ فَقَالَ: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ) الْغَافِقِيُّ بِمَعْجَمَةٍ ثُمَّ فَاءٌ فَقَافٌ، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (حُمَيْدٌ) الطَّوِيلِ أَنَّهُ (سَمِعَ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ سَمِعَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ:

«كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتَمِهِ لَيْلَتَيْدٍ»⁽¹⁾.

26 - باب فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ⁽²⁾

«كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتَمِهِ» بفتح الواو وكسر الموحدة وبالصاد المهملة البريق واللمعان وفي الخاتم أربع لغات كسر التاء وفتحها وخاتام وخيتام.

(لَيْلَتَيْدٍ) أي: ليلة إذ آخر الصلاة والتنوين عوض عن المضاف إليه، ونَبَّه المؤلف رحمه الله بهذا التعليق على أَنَّ حميدًا الطويل سمع أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكر هذا التعليق أيضًا في اللباس بلفظ وَقَالَ يحيى بن أيوب: عَنْ حميد فذكره، وأخرجه مسلم أيضًا، ووصله البغوي قَالَ حَدَّثَنَا أحمد بن منصور قَالَ: حَدَّثَنَا ابن أبي مريم وأول الحديث سئل أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هل اتخذ النبي ﷺ خاتمًا قَالَ: نعم آخر العشاء فذكره وفي آخره كأني أنظر إلى وبيص خاتمه، والله أعلم.

26 - باب فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ

(باب فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ) وفي رواية أبي ذرّ باب فضل صلاة الفجر

(1) أطرافه 600، 661، 847، 5869 - تحفة 657، 791.

(2) هذه الترجمة من التراجم المشككة وهي عديدة في البخاري نقدم بعضها، منها «باب من بدأ بالحلاب والطيب» ويأتي البعض الآخر، وفي هذا الباب يشكل لفظ الحديث، ولا يظهر له وجه وجيه، وليس هذا اللفظ في نسخة الكرمانى، فقال وفي بعضها باب صلاة الفجر والحديث، ولم تظهر مناسبة لفظ الحديث في هذا الموضع، وقد يقال الغرض منه باب كذا وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر، انتهى.

وقال الحافظ باب فضل صلاة الفجر وقع في رواية أبي ذر بعد هذا «والحديث» ولم يظهر لقوله، «والحديث» توجيه في هذا الموضع، ووجهه الكرمانى بأن الغرض باب كذا وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر، قال الحافظ: ولا يخفى بعده، ولم أر هذه الزيادة في شيء من المستخرجات، ولا عرج عليها أحد من الشراح، فالظاهر أنها وهم، ويدل لذلك أنه ترجم لحديث جرير أيضًا باب فضل صلاة العصر بغير زيادة، ويحتمل أنه كان فيه باب فضل صلاة الفجر والعصر فتحررت الكلمة الأخيرة، انتهى.

وقال العيني: لفظ الحديث وقع في رواية أبي ذر ولم يقع في رواية غيره، ثم قال متعقبًا على كلام الحافظ: وقال بعضهم لم يظهر لي توجيه واستبعد توجيه الكرمانى واستبعاده بعيد لأنه لا يبعد أن يقال تقدير كلامه باب في بيان فضل الفجر، وفي بيان الحديث الوارد فيه، وهذا أوجه من ادعاء الوهم، ولا يلزم من قوله لفظ الحديث في باب صلاة الفجر أن تكون هذه =

والحديث وَقَالَ الكرماني: ولم تظهر مناسبة لفظ الحديث في هذا الموضع وقد يقال الغرض منه باب كذا وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر، انتهى.

وَقَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِي: ولم يظهر لقوله والحديث توجيه في هذا الموضع واستبعد توجيه الكرماني ثم قَالَ: ولم أر هذه الزيادة في شيء من المستخرجات ولا عرج عليها أحد من الشراح فالظاهر أَنَّها وَهْمٌ ويدلّ لذلك أَنَّهُ ترجم لحديث جرير أيضًا: باب فضل صلاة العصر من غير زيادة ويحتمل أَنَّهُ كان فيه باب فضل

اللفظة ها هنا وهما والاحتمال الذي ذكره بعيد لأن تحرّف العصر بالحديث بعيد جدا، فإن قلت: ما وجه خصوصية هذا الباب بهذه اللفظة دون سائر الأبواب الذي يذكر فيها فضائل الأعمال، قلت: يحتمل أن يكون وجه لك أن صلاة الفجر إنما هي عقيب النوم والنوم أخو الموت، ألا ترى كيف ورد أن يقال عند الاستيقاظ من النوم: الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور، فإذا كان كذلك ينبغي أن يجتهد المستيقظ على أداء صلاة الفجر شكرًا لله على حياته، ويعلم أن لإقامتها فضلًا عظيمًا لورود الأحاديث فيه، فنبه على ذلك بقوله: والحديث، وخص هذا الباب بهذه الزيادة، انتهى.

وفي الحاشية عن الخبر الجاري: أقرب الوجوه أن يقال: أراد البخاري بيان أن فضل صلاة الفجر معلوم من حديث مشهور «ولو عند البعض» ذكره لمزيد الاهتمام بشأنه، انتهى.

وأنت خبير بأن ما أفاده الشيخ قدس سره أي بيان فضل هذا الحديث الوارد في الباب لما فيه من بشارة الرؤية يوم القيامة أقرب الوجوه المذكورة، وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي: قوله والحديث أي وفضل الحديث الآتي لما فيه من ذكر الرؤية وغيرها، قال قدس سره: الأقرب عندي أن الحديث عطف على الفضل، والمراد به كلام الناس، يعني باب الحديث أي الكلام في هذا الوقت، أي بعد الفجر هل يكره أم لا؟ فثبت «فسبح بحمد ربك» أنه يكره لأن ذلك الوقت وقت تسبيح، وقد ورد بالكرهة الأحاديث، انتهى.

وفي فتح الباري: هذا من عادات المصنف أن الحديث إذا اشتمل على فائدة ويريد أن ينبه عليها فإنه يذكرها في الترجمة وإن لم يناسب سلسلة التراجم وأسميه إنجاءً، فقوله والحديث، أي: الحديث بعد العشاء وإن لم يناسب ذكره ههنا، لأنه عقد الترجمة لفضل صلاة الفجر ولا مناسبة بينه وبين الحديث بعد العشاء، إلا أنه لما كان مذكورًا في الحديث ذكره إنجاءً، وقد اضطرب في توجيهه الشارحون ولم يأتوا بشيء، انتهى.

وقد سنح في خاطري هذا التوجيه منذ زمان وقد تتبعت لذلك طرق أحاديث جرير في سالف الزمان ولم أجد فيها تصريحًا بكون هذا الكلام بعد العشاء، فلو ثبت فهذا أقرب التوجيهات، وإلا فيمكن أن يقال: إن من دأب البخاري أيضًا الاستدلال بكل المحتمل على أن كونه بعد العشاء أقرب لشدة ضوء البدر إذ ذاك وهو كان ملحوظًا في التشبيه، ولا يوجد هذا اللفظ في نسخة السندي، ولا التيسير، ولا في شرح شيخ الإسلام، ولم يتعرضوا لذلك في شروحه.

573 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ، قَالَ لِي جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا، لَا تَضَامُونَ - أَوْ لَا تُضَاهُونَ - فِي رُؤْيَيْهِ فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ.....

صلاة الفجر والعصر فتحرّفت الكلمة الأخيرة انتهى.

وتعقبه محمود العيني: بأن توجيه الكرمانى ليس بأبعد من ادّعاء الوهم ولا يلزم من تركه لفظ الحديث في باب: فضل صلاة العصر أن يكون هذه اللفظة ههنا وهما والاحتمال الذي ذكره بعيد لأنّ تحرّف العصر بالحديث بعيد جدًّا.

وأما وجه اختصاص هذا الباب بهذه اللفظة دون سائر الأبواب التي يذكر فيها فضائل الأعمال فيحتمل أن يكون أنّ صلاة الفجر إنما هي عقيب النوم والنوم أخو الموت ألا ترى كيف ورد أن يقال عند الاستيقاظ من النوم الحمد لله الذي أحيانًا بعدما أمتنا وإليه النشور فإذا كان كذلك ينبغي أن يجتهد المستيقظ على أداء صلاة الفجر شكرًا لله على حياته وإعادة روحه إليه ويعلم أنّ لإقامتها فضلًا عظيمًا لورود الأحاديث فيه فنّبه على ذلك بقوله: والحديث وخصّ هذا الباب بهذه الزيادة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان، (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) ابن أبي خالد أنه قَالَ: (حَدَّثَنَا قَيْسٌ) هو ابن أبي حازم، (قَالَ لِي جَرِيرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وفي رواية قَالَ قال جرير وفي أخرى قَالَ لِي جرير ابن عبد الله: (كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَقَالَ: أَمَّا) بالتخفيف (إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا) أي: القمر.

(لَا تَضَامُونَ) بضم أوله وتخفيف الميم أو بتشديدها أي: لا ينالكم ضيم وتعّب في ذلك أو لا ينضمّ بعضكم بعضًا فيزاحمه.

(أَوْ) شك من الراوي وفي رواية أو قَالَ: (لَا تُضَاهُونَ) بالهاء بدل الميم من المضاهاة قَالَ النووي معناه لا يشتهه عليكم ولا ترتابون (فِي رُؤْيَيْهِ) عَزَّ وَجَلَّ. (فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا) على البناء للمفعول (عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ

الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا، فَافْعَلُوا» ثُمَّ قَالَ: فَسَبِّحْ ﴿يَحْمَدُ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: 130]⁽¹⁾.

574 - حَدَّثَنَا هُذَيْفَةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ،

الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا، فَافْعَلُوا) ترك المغلوبة الذي لازمه الإتيان بالصلاة كَأَنَّهُ قِيلَ صَلُّوا فَيَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الرُّوْيَةَ تَرْجَى بِالمَحَافِظَةِ عَلَى هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ.

(ثُمَّ قَالَ: فَسَبِّحْ) بِالفَاءِ لَكِنَّ التَّلَاوَةَ بِالْوَاوِ.
(﴿يَحْمَدُ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾) وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ مَعَ مَا فِيهِ فِي بَابِ فَضْلِ صَلَاةِ الْعَصْرِ.

(حَدَّثَنَا هُذَيْفَةُ) بَضْمُ الْهَاءِ وَسُكُونُ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ (ابْنُ خَالِدٍ) الْقِيسِيُّ الْبَصْرِيُّ الْحَافِظُ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هُوَ ابْنُ يَحْيَى وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ فِي بَابِ تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ بَوْلِهِ، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ وَفِي رِوَايَةِ حَدَّثَنَا (أَبُو جَمْرَةَ) بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ نَصَرُ بْنُ عِمْرَانَ الضَّبَّعِيُّ الْبَصْرِيُّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ أَدَاءِ الْخَمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ.

(عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى) وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ لَفْظِ بْنِ أَبِي مُوسَى، (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَبِي بَكْرٍ الْمَذْكُورِ فِي الْإِسْنَادِ فَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِمَارَةَ ابْنُ رُوَيْبَةَ الثَّقَفِيُّ وَهَذَا الْحَدِيثُ مُحْفُوظٌ عَنْهُ وَقَالَ الْبَزَارُ لَا نَعْلَمُهُ يَرْوَى عَنْ أَبِي مُوسَى إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِنَّمَا يَعْرِفُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عِمَارَةَ بْنُ رُوَيْبَةَ عَنْ أَبِيهِ وَلَكِنْ هَكَذَا قَالَ هَمَّامٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا حَدِيثَانِ:

أَحَدُهُمَا: عَنْ أَبِي مُوسَى وَقَدْ أَخْرَجَ فِي هَذَا الصَّحِيحِ.
وَالْآخَرُ: عَنْ عِمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظِ قَالَ عِمَارَةُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يَلْجَأَ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا يَعْنِي الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ».

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ السَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عِمَارَةَ بْنِ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ»⁽¹⁾

رؤية: «لن يدخل النار من مات لا يشرك بالله شيئاً وكان يبادر بصلاته قبل طلوع الشمس وقبل غروبها».

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ) تشية برد بفتح الموحدة وسكون الراء والمراد بهما صلاة الفجر والعصر ويدل على ذلك قوله في حديث جرير صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها وقد زاد مسلم في رواية يعني العصر والفجر، وَقَالَ القرطبي: قَالَ: كثير من العلماء البردان الفجر والعصر وسميًا بذلك لأنهما يفعلان في وقت البرد.

وَقَالَ الخطابي: لأنهما يصلّيان في بردي النهار أي: طرفيه حين يطيب الهواء وتذهب سورة الحر، ونقل السفاقي عن أبي عبيد: المراد الصبح والعصر والمغرب، وفيه: أنه يأبى عن ذلك لفظ التشية مع أنه لم يتبعه على ذلك أحد.

(1) قال الخطابي: يريد صلاة الفجر والعصر لأنهما يصلّيان في بردي النهار وهما طرفاه حين يطيب الهواء وتذهب سورة الحر، كذا في الكرمان وغيره، وزاد العيني: وقال القرطبي: قال كثير من العلماء: البردان: الفجر والعصر، سميا بذلك لأنهما يفعلان في وقت البرد، وقال السفاقي عن أبي عبيدة: المراد الصبح والعصر والمغرب، وفيه نظر لأنه تشية ومع هذا لم يتبعه على هذا أحد، وزعم القزاز أنه اجتهد في تمييز هذين الوقتين لعظم فائدتهما فقال: إن الله أدخل الجنة كل من صلى هذين ممن آمن به في أول دعوته، وبشر بهذا الخبر أن من صلاهما معه في أول فرضه إلى أن نسخ ليلة الإسراء أدخلهم الله الجنة، وتعقبه العيني بأن كلامه هذا يؤدي إلى أنه مخصوص لأناس معينين ولا عموم فيه وأنه منسوخ، وليس كذلك من وجوه: الأول: أن راويه أبو موسى سمعه في أواخر الإسلام وأنه فهم العموم، وكذا غيره فهم ذلك لأنه خبر فضل لمحمد ﷺ ولأئمة، والثاني: أن الفضائل لا تنسخ، والثالث: أن كلمة من شرطية وقوله دخل الجنة جواب الشرط، وكل من أتى بالشرط استحق المشروط لعموم كلمة الشرط، انتهى.

وقال الحافظ: قال البزار في توجيه اختصاص هاتين الصلاتين بدخول الجنة دون غيرهما من الصلوات ما محصله: إن من موصولة لا شرطية، والمراد الذين صلوهما أول ما فرضت ثم ماتوا قبل فرض الصلوات الخمس لأنها فرضت أولاً ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي فهو خبر عن ناس مخصوصين، وتعقبه الحافظ بأنه لا يخفى ما فيه من التكلف، والأوجه أن من شرطية وعدل عن الأصل وهو فعل المضارع كأن يقول يدخل الجنة إرادة للتأكيد في وقوعه بجعل ما سيقع كالواقع، انتهى.

وأخرج أبو داود من حديث عمارة مرفوعاً: لا يلج النار رجل صلى قبل طلوع الشمس وقبل أن تغرب، قال الشيخ في البذل: خصهما لأن وقت العصر وقت الاشتغال، ووقت الفجر وقت النوم، فمن حافظ عليهما كان لغيرهما من الصلوات أحفظ، انتهى.

دَخَلَ الْجَنَّةَ⁽¹⁾.

(دَخَلَ الْجَنَّةَ) قد خرج هذا الحديث مخرج الغالب لأنَّ غالب من صلاهما وراعاهما انتهى عمّا ينافيهما من فحشاء ومنكر، لأنَّ الصلاة تنهى عنهما، ومن جملة المنكر ترك الصلوات الباقية وأما تخصيصهما بذلك فلزيادة شرفهما وترغيباً في المحافظة عليهما لشهود الملائكة منهما كما تقدم.

وقد روى أبو القاسم الجوري من حديث ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً ينادي منادٍ عند صلاة الصبح يا بني آدم قوموا فأطفئوا ما أوقدتم على أنفسكم، وينادي عند العصر كذلك فيكون المراد أنه دخل الجنة ابتداء من غير أن يدخل النار، والمراد أنه يكون آخر أمره دخول الجنة، وإن كان بعد ما عذب فإنَّ مذهب أهل السنة أنَّ الفاسق لا يدخل في النار، وأمّا مفهومه وهو أنَّ من لم يصلّها لم يدخل الجنة فليس بحجة لما أنَّ المفهوم ليس بمعتبر عندنا.

وأما عند الشافعية فيؤوّل بأنَّ المراد من صلاهما مراعيّاً لهما دخل الجنة فيكون مفهومه من لم يصلهما منها ونابهما لم يدخلها وذلك ظاهر لأنَّ من شأنه ذلك فهو كافر لا يدخلها، أو المراد من صلاهما دخل الجنة ابتداء من غير أن يدخل النار فيكون مفهومه من لم يصلهما لم يدخلها ابتداء من غير أن يدخل النار فيكون مفهومه من لم يصلّها لم يدخلها ابتداء وإن دخلها بعدما عذب في النار، وعلى كلّ مذهب لا يلزم خلاف المذهب من أنَّ الفاسق: لا يدخل في النار والله أعلم، وإنما عدل عن الأصل وهو الفعل المضارع بأن يقول يدخل الجنة إرادة للتأكيد في وقوعه يجعل ما سيقع كالواقع هذا.

وقال الفراز في توجيه إختصاص هاتين الصلاتين بدخول الجنة دون غيرهما من الصلوات ما محضله أنَّ المراد: هم الذين صلّوهما أول ما فرضت الصلاة ثم ماتوا قبل فرض الصلوات الخمس لأنها فرضت أولاً ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي ثم فرضت الصلوات الخمس انتهى.

وفيه: أنه حينئذ يكون مخصوصاً لأناس معيّنين ولا عموم فيه وإنه منسوخ وليس كذلك من وجوه:

(1) تحفة 9138.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاتي الصبح والعصر رقم (635).

وَقَالَ ابْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا⁽¹⁾.

574 م - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ حَبَّانٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ⁽²⁾.

الأول: أن رواية أبي موسى سمعه في أواخر الإسلام وأنه فهم العموم وكذا غيره فهم ذلك.

والثاني: أنه خبر فضل لمحمد نبينا ﷺ ولأمته الفضائل لا تنسخ.

الثالث: أن الظاهر أن كلمة من شرطية ودخل جواب الشرط ومقتضاه العموم، والله أعلم.

(وَقَالَ ابْنُ رَجَاءٍ) هو عبد الله بن رجاء بفتح الراء وبالجميم ممدود البصري العَدَنَانِي وهو أحد شيوخ البُخَارِيِّ وقد تقدّم في باب وجوب الصلاة في الثياب.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أخبرنا (هَمَّامٌ) هو ابن يحيى، (عَنْ أَبِي جَمْرَةَ) بالجميم والراء هو المذكور في الإسناد السابق كهَمَّام، (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ) الأشعري (أَخْبَرَهُ بِهَذَا) الحديث، والمراد بذكر هذا التعليق وكذا بما يليه أن أبي بكر السابق في السند السابق هو ابن أبي موسى الأشعري ردًا على من زعم أنه ابن عمار بن ربيعة وقد مرّ تحقيقه، ثم إن هذا المعلق مرسل لأنه لم يقل عن أبيه إلا أن يقال المراد بالمشار إليه الحديث وبقيّة الإسناد كلاهما.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن منصور الكوسج التميمي المروزي وهو الأصح لا إسحاق بن راهوية وإن قال ابن السكن كل ما في كتاب البخاري عن إسحاق غير منسوب فهو ابن راهويه، وذلك لأنه روي عن الفربري في باب: البيعان بالخيار حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ نا حبان بن هلال وكذا روى مسلم عن إسحاق بن منصور عن حبان بن هلال حديثًا غير هذا.

(عَنْ حَبَّانٍ) وفي رواية قَالَ حَدَّثَنَا حَبَّانٌ بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال الباهلي مات سنة ست عشرة ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ)، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ) بالجميم، (عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن قيس أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ) أي: مثل الحديث

27 - باب وَقْتُ الْفَجْرِ

575 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، حَدَّثَهُ: «أَنَّهُمْ تَسَحَّرُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟

المذكور وفي رواية بمثله بزيادة الموحدة فاجتمعت الروايات عن همام بأن شيخ أبي جمرة هو أبو بكر بن عبد الله لا أبو بكر بن عمارة بن رؤية.

27 - باب وَقْتُ الْفَجْرِ

(باب وَقْتُ) صلاة (الفجر).

(حَدَّثَنَا عَمْرُو) بفتح العين (ابْنُ عَاصِمٍ) الحافظ البصري مات سنة ثلاث عشرة ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ) الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَدَّثَهُ) وفي رواية حَدَّثَهُمْ أَي: حَدَّثَ أَنَسًا وَأَصْحَابَهُ (أَنَّهُمْ) أَي: زَيْدًا وَأَصْحَابَهُ (تَسَحَّرُوا) أَي: أَكَلُوا السَّحُورَ وَهُمْ بَفَتْحِ السَّيْنِ اسْمُ مَا يَتَسَحَّرُ بِهِ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَبِالضَّمِّ الْمَصْدَرُ وَالْفِعْلُ نَفْسَهُ وَأَكْثَرُ مَا يَرُودُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً» بِالْفَتْحِ وَقِيلَ: إِنَّ الصَّوَابَ بِالضَّمِّ لِأَنَّهُ بِالْفَتْحِ الطَّعَامُ وَالْبَرَكَةُ وَالْأَجْرُ وَالثَّوَابُ فِي الْفِعْلِ لَا فِي الطَّعَامِ.

(مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ) أَي: صلاة الفجر، قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قُلْتُ) أَي: لزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. لما في رواية عفان عن همام قلنا لزيد ولما في رواية خالد بن الحارث قال خالد: أَنَسُ الْقَائِلُ كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا؟ وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ رِوَايَةِ رُوحٍ عَنْ سَعِيدٍ قُلْتُ لِأَنَسٍ فَهُوَ مَقُولُ قَتَادَةَ قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: وَالرِّوَايَتَانِ صَحِيحَتَانِ بِأَنَّ يَكُونُ أَنَسٌ سَأَلَ زَيْدًا؛ وَقَتَادَةُ سَأَلَ أَنَسًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(كَمْ بَيْنَهُمَا؟) وفي رواية كم كان بينهما بزيادة كان، والضمير في بينهما يرجع إلى التسحر والقيام إلى الصلاة من قبيل قوله تَعَالَى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8].

قَالَ: قَدَرُ خَمْسِينَ⁽¹⁾ أَوْ سِتِّينَ، يَغْنِي آيَةً⁽²⁾.

(قَالَ) أَي: زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَدَرُ) زمان قراءة (خَمْسِينَ أَوْ سِتِّينَ، يَغْنِي آيَةً) أشار بذلك إلى أَنَّ المميّز محذوف وقَدَرُ ذلك القدر بثلاث خُمس ساعة ورجال إسناده هذا الحديث بصريّون وفيه رواية الصحابة عَن

(1) الحافظ: استدل به المصنف على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر، لأنه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب، والمدة التي هي بين الفراغ من السحور والدخول في الصلاة، وهي قراءة خمسين آية أو نحوها قدر ثلاث خمس ساعة، ولعلها مقدار ما يتوضأ فأشعر ذلك أن أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر، وفيه أنه ﷺ كان يدخل فيها بغلس، انتهى. وقال العيني: المطابقة من حيث إنهم قاموا إلى الصلاة بعدما تسحروا بمقدار قراءة خمسين آية أو نحوها، وذلك أول ما يطلع الفجر، فاستدل البخاري بهذا أن أول وقت الصبح هو طلوع الفجر، انتهى.

ثم لا يذهب عليك ما قال الحافظ: إن المصنف ذكر في الباب حديث تسحر زيد معه ﷺ من وجهين عن أنس، فأما رواية همام عن قتادة فجعله من مسند زيد بن ثابت، ووافقه هشام عن قتادة، كما سيأتي في الصيام، وأما رواية سعيد بن أبي عروبة فهي عن أنس أن النبي ﷺ وزيدًا تسحرا، وفي رواية السرخسي والمستملي: تسحروا، فجعله من مسند أنس، وقوله تسحروا بصيغة الجمع فشاذ، وترجح عند مسلم رواية همام فإنه أخرجهما وأعرض عن رواية سعيد ويدل على رجحانها أيضًا أن الإسماعيلي أخرج رواية سعيد من طريق خالد بن الحارث عنه فقال عن أنس عن زيد، والذي يظهر لي في الجمع بين الروایتين: أن أنسًا حضر ذلك، لكنه يتسحر معهما، ولأجل هذا سأل زيدًا عن مقدار وقت السحور، كما سيأتي بعد، ثم وجدت ذلك صريحًا في رواية النسائي وابن حبان، ولفظهما عن أنس قال لي رسول الله ﷺ: يا أنس إني أريد الصيام: أطعمني شيئًا فجئته بتمر وإناء فيه ماء وذلك بعد ما أذن بلال، قال يا أنس: انظر رجلًا يأكل معي فدعوت زيد بن ثابت فتسحر معه، ثم قام فصلى ركعتين، ثم خرج إلى الصلاة فعلى هذا فالمراد بقوله، كم كان بين الأذان والسحور؟ أي: أذان ابن أم مكتوم لأن بلالًا كان يؤذن قبل الفجر، والآخر يؤذن إذا طلع، انتهى.

وتعقب عليه العيني برواية الطحاوي عن هشام عن قتادة عن أنس وزيد بن ثابت قالا: تسحرنا الحديث، قال فكيف يقول هذا القائل إن أنسًا حضر ذلك لكنه لم يتسحر معهما؟ انتهى.

قلت: والظاهر مع العيني إذ يبعد من دأبه ﷺ، أن أنسًا يكون حاضرًا ولا يشترك معه ﷺ في الطعام، وهو يتأيد برواية البخاري بلفظ «أنهم تسحروا» فيؤول رواية الثانية أن أنسًا لم يعد نفسه فيهم تواضعًا، وهذا معروف، وقد عرفت فيما سبق من كلام الحافظ أن رواية السرخسي والمستملي فيه أيضًا برواية الجمع، فالظاهر شركة أنس في الطعام ورواية النسائي وابن حبان لا تناهيه.

(2) طرفه 1921 - تحفة 3696.

أخرجه مسلم في الصيام باب فضل السحور وتأكيده استحبابه رقم (1097).

576 - ح حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ، سَمِعَ رَوْحًا، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ

أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ :

الصحابي وقد أخرج متنه المؤلف في الصوم أيضًا وكذا مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، وأما مطابقة الحديث للترجمة فمن حيث إنهم قاموا إلى الصلاة بعد أن تسحروا بمقدار قراءة خمسين آية أو نحوها، وذلك أول ما يطلع الفجر وهو أول وقت الصبح ومن فوائد الحديث : استحباب التسحر وتأخيره إلى قريب طلوع الفجر.

حَدَّثَنَا وفي فرع اليونينية (ح) للتحويل (حَدَّثَنَا حَسَنُ) وفي رواية : الحسن بلام التعريف (ابن صَبَّاح) بتشديد الموحدة البزار بالزاي ثم الرء أحد الأعلام وقد تقدّم في باب زيادة الإيمان ونقصانه.

(سَمِعَ) أي : حال كونه سمع (رَوْحًا) بفتح الرء وفي رواية : روح بن عبادة بضم العين وتخفيف الموحدة وقد مرّ في باب : إتباع الجنائز من الإيمان.

(حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هو ابن أبي عروبة بفتح المهملة وقد مرّ في باب الجنب يخرج ويمشي في السوق، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسقط في رواية لفظ ابن مالك، والفرق بين سند هذا الحديث وبين سند الحديث السابق أنّ هذا الحديث من مسانيد أنس وذاك من مسانيد زيد بن ثابت، ورجّح مسلم رواية همام فإنه أخرجهما وأعرض عن رواية سعيد، ويدلّ على رجحانها أيضًا أنّ الإسماعيلي أخرج رواية سعيد من طريق خالد بن الحارث عن سعيد فَقَالَ عَنْ أَنَسِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : والذي يظهر لي في الجمع بين الروایتين أنّ أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حضر ذلك لكنه لم يتسحر معهما ولأجل هذا سأل زيدًا عن مقدار وقت السحور ثم وجدت ذلك صريحًا في رواية النسائي وابن حبان ولفظهما عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ لي رسول الله ﷺ : «يا أنس إني أريد الصيام أطعمني شيئًا» فجئته بتمر وإناء فيه ماء وذلك بعد ما أذن بلال قَالَ : «يا أنس انظر رجلًا يأكل معي» فدعوت زيد بن ثابت فجاء فتسحر معه ثم قام فصلّى ركعتين ثم خرج إلى الصلاة، فعلى هذا المراد بقوله : كم كان بينهما؟ كم كان بين الأذان والسحور؟ أي : أذان ابن أم مكتوم؛ لأنّ بلالًا كان يؤذّن قبل الفجر والآخر يؤذّن إذا طلع، انتهى.

أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ: «تَسَحَّرَا فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ سَحُورِهِمَا، قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى»، قُلْنَا لِأَنْسٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاعِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «قَدَرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً»⁽¹⁾.

577 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ،

وَقَالَ محمود العيني خرج الطحاوي من حديث هشام الدستوائي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنْسٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَا: تَسَحَّرْنَا الْحَدِيثَ فَكَيْفَ يَقُولُ هَذَا الْقَائِلُ إِنَّ أَنْسًا حَضَرَ ذَلِكَ لَكِنَّهُ لَمْ يَتَسَحَّرْ مَعَهُمَا هَذَا وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ نَعْمَ قَوْلُهُ: فَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَحَلُّ نَظَرٍ فَتَأَمَّلْ.

(أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (تَسَحَّرَا) بِالثَّنِيَةِ وَفِي رِوَايَةٍ تَسَحَّرُوا بِالْجَمْعِ أَيِ: النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ.

(فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ سَحُورِهِمَا) بَفَتْحِ السَّيْنِ أَيِ: مَنْ أَكَلَ سَحُورَهُمَا (قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى) بِأَصْحَابِهِ وَفِي رِوَايَةٍ فَصَلَّى بِالثَّنِيَةِ، وَفِي أُخْرَى فَصَلَّيْنَا قِيلَ وَهِيَ رِوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ.

قُلْتُ الْقَائِلُ هُوَ قَتَادَةُ وَيُرْوَى (قُلْنَا لِأَنْسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاعِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟) أَيِ: صَلَاةِ الصَّبْحِ. قَالَ: «قَدَرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً» مِنَ الْقُرْآنِ.

ومن فوائد الحديث: أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الصَّبْحِ طُلُوعُ الْفَجْرِ لِأَنَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي يَحْرُمُ فِيهِ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ لِلصَّائِمِ وَالْمُدَّةُ الَّتِي بَيْنَ الْفَرَاغِ مِنَ السَّحُورِ وَالْدُخُولِ فِي الصَّلَاةِ هِيَ قِرَاءَةُ خَمْسِينَ آيَةً وَهِيَ قَدْرُ ثَلَاثِ خَمْسِ سَاعَةٍ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَعَلَّهَا مَقْدَارُ مَا يَتَوَضَّأُ فَأَشْعُرُ ذَلِكَ بِأَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الصَّبْحِ أَوَّلُ مَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَاخْتَلَفُوا فِي آخِرِ وَقْتِ الْفَجْرِ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ آخِرَهُ طُلُوعُ أَوَّلِ جَرَمِ الشَّمْسِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ أَنَّ آخِرَ وَقْتِهَا الْأَسْفَارُ الْأَعْلَى، وَعَنِ الْإِسْطَخْرِيِّ مِنْ صَلَّاهَا بَعْدَ الْأَسْفَارِ الشَّدِيدِ يَكُونُ قَاضِيًا لَا مُؤَدِّيًا وَإِنْ لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ) عَبْدُ اللَّهِ أَوْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَصْبَحِيُّ الْمَدَنِيُّ

عَنْ أَخِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، يَقُولُ: «كُنْتُ أَتَسَحَّرُ فِي أَهْلِي، ثُمَّ يَكُونُ سُرْعَةُ بِي، أَنْ أَدْرِكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»⁽¹⁾.

578 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: «كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ»

ابن أخت مالك بن أنس، (عَنْ أَخِيهِ) أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، (عَنْ سُلَيْمَانَ) ابْنِ بِلَالٍ أَبِي أَيُّوبَ، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار الأعرج من عبّاد أهل المدينة.

(أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ) بسكون الهاء والعين ابن مالك الأَنْصَارِيِّ السَّاعِدِي الصَّحَابِي ابن الصحابي رضي الله عنهما (يَقُولُ: كُنْتُ أَتَسَحَّرُ فِي أَهْلِي، ثُمَّ يَكُونُ) بالتحية وفي رواية تكون بالفوقية (سُرْعَةُ بِي، أَنْ أَدْرِكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) ويجوز في سرعة الرفع والنصب أمّا الرفع فعلى أن كلاهما يكون تامّة بمعنى يوجد سرعة ولفظة بي تتعلّق بها، وأمّا النصب فعلى أنّهما ناقصة واسمها مضمر فيه وسرعة خبره والتقدير يكون السرعة سرعة حاصلة بي، قَالَ محمود العيني: هكذا قرّره الكرمانى، وفيه تعسّف والأوجه أن يقال إنّها ناقصة وسرعة بالرفع اسمها وقوله بي في محلّ الرفع على أنّها صفة سرعة، وقوله أن أدرك خبرها والتقدير ويكون سرعة حاصلة بي لأن أدرك صلاة الفجر مع النَّبِيِّ ﷺ، ويستفاد من الحديث بطريق الإشارة: أنّ أوّل وقت صلاة الفجر أوّل ما يطلع الفجر وبهذا يطابق الترجمة وفيه الإشارة إلى مبادرة النَّبِيِّ ﷺ بصلاة الصبح؛ والبحث فيه طويل وقد مرّ فيما تقدّم، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة نسبة إلى جدّه وأمّا اسم أبيه فعبد الله المخزومي البصري، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (اللَّيْثُ) هو ابن سعد المصري الإمام، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم المهملة وفتح القاف هو ابن خالد الأيلى، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد، (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) ابن العوام (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: كُنَّ وفي رواية كُنّا على صيغة المتكلم مع الغير (نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ) أي: نساء الأنفس المؤمنات لثلا يلزم إضافة الشيء إلى

يَشْهَدُنَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ مُتَلَفَّعَاتٍ بِمِرْوَطِهِنَّ، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلَاةَ، لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغَلَسِ»⁽¹⁾.

نفسه ويحتمل أن يكون النساء هنا بمعنى الفاضلات أي: فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أي: فضلاؤهم ومقدّموهم، والأصل أن يقال كانت نساء المؤمنات لكنّه من قبيل أكلوني البراغيث في أنّه بدل أو بيان أو غيرهما.

(يَشْهَدُنَّ) أي: يحضرن (مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ) بالنصب أمّا على أنّه مفعول به أو مفعول فيه وكلاهما جائزان لأنّ صلاة الفجر مشهودة ومشهود فيها.

(مُتَلَفَّعَاتٍ) أي: حال كونهنّ متلحفات من التلحف وهو شدّ اللّفاغ وهو ما يغطّي الوجه ويتلحف به.

(بِمِرْوَطِهِنَّ) جمع مِرْط بكسر الميم وهو كساء من صوف أو خز يؤتزر به وقيل أو معلم وقيل ولا تلبسه إلا النساء، (ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ) أي: يرجعن (إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلَاةَ) مِنَ الْغَلَسِ، أي: لظلمة آخر الليل. وكلمة من: يجوز أن تكون ابتدائية أو تقييلية أي: يؤدّينها حال كونهنّ (لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ) قَالَ الداوودي: معناه لا يعرفن أنساء أم رجال؟ أي: لا يظهر للرأيي إلّا الأشباح خاصّة، وقيل معناه لا يعرف أعيانهنّ فلا يفرق بين فاطمة وعائشة مثلاً وضعّفه النووي بأنّ المتلفعة لا يعرف عينها بالنهار أيضاً فلا يبقى في الكلام فائدة، وتعقّب بأنّ المعرفة إنّما تتعلّق بالأعيان فلو كان المراد الأوّل لعبر بنفي العلم وما ذكره من أنّ المتلفعة لا يعرف عينها بالنهار أيضاً ففيه أنّ لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى في الغالب ولو كان بدنها مغطّى.

وَقَالَ محمود العيني: هذا غير موجه لأنّ الرأيي من أين يعرف هيئة كل امرأة حين كنّ مغطيات، والرجل لا يعرف هيئة امرأته إذا كانت بين المغطيات إلّا بدليل من الخارج، وَقَالَ الباجي: قوله (مِنَ الْغَلَسِ) يدلّ على أنهن كنّ سفارات إذ لو كنّ منتقبات لمنع تغطية الوجه لا الغلس.

وتعقّبه الحافظ العسقلاني: بأنّه مبني على الاشتباه الذي أشار إليه النووي وأمّا إذا قلنا: إنّ لكل واحدة منهن هيئة غير هيئة الأخرى غالباً فلا يلزم ما ذكره

28 - باب مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً

579 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنِ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُونَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ،

هذا، وفيه ما فيه، ثم إنه لا مخالفة بين هذا الحديث وبين حديث أبي برزة الذي مضى أنه كان ينصرف حين يعرف الرجل جليسه لأنه إخبار عن رؤية جليسه وهذا إخبار عن رؤية المتلفعة من بعد.

وأما مطابقة الحديث للترجمة فبطريق الإشارة أيضًا.

ويؤخذ من الحديث المبادرة بصلاة الصبح لكنه معارض بما رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد من حديث رافع بن خديج قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر»، وحمل الشافعي وغيره على أن المراد بذلك تحقق طلوع الفجر بعيد، وكذا حمل الطحاوي على أن المراد الأمر بتطويل القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة مسفرًا، وأما حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي أخرجه المصنّف وغيره أنه قَالَ ما رأيت رسول الله ﷺ صلى بها في غير وقتها غير ذاك اليوم يعني الفجر يوم المزدلفة فمحمول على أنه دخل فيه مع طلوع الفجر من غير تأخير مع أَنَّ في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير لا أنه ﷺ صلاها قبل أن يطلع الفجر، والله أعلم.

28 - باب مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً

(باب مَنْ أَدْرَكَ مِنْ) صلاة (الفجر ركعة) وقد تقدّم تفصيله في باب من أدرك ركعة من العصر فليراجع إليه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالسين المهملة المخففة الهلالي المدني مولى ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ) بضم الموحدة وسكون المهملة المدني العابد، (وَعَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز (يُحَدِّثُونَهُ) أي: يحدث هؤلاء الثلاثة زيد بن أسلم، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال الإسناد كلهم مدنيون (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ) أي: من وقت الصبح (رَكْعَةً) أي: قدر ركعة (قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ) أي: أداء على

وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ⁽¹⁾.

29 - بَابُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً

580 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ

ما ذهب إليه الشافعي وأحمد، وأما أبو حنيفة فقد قَالَ بِالْبَطْلَانِ لدخول وقت النهي وقد مرّ تفصيله فيما سبق، ويحتمل أن يكون المراد من أدرك من وقت الصبح قدر ركعة فقد وجب عليه أدؤها فلو أسلم الكافر بلغ الصبي وطهرت الحائض وأفاق المجنون والمغمى عليه وبقي قدر ركعة وجبت الصلاة وقد مرّ الكلام فيه أيضًا في باب من أدرك ركعة من العصر.

(وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ) أداء عند الجمهور أو قضاء عند البعض أو أداء وقضاء عند البعض الآخر وأما البطلان فلم يقل به أحد في العصر.

29 - بَابُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً

(بَابُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الفرق بين الباين أن الأول فيمن أدرك من الوقت قدر ركعة وهذا فيمن أدرك من نفس الصلاة ركعة، وَقَالَ محمود العيني: ذاك الباب أخص وهذا الباب أعم لأن قوله من الصلاة يشمل الصلوات الخمس.

وأورد البُخَارِيُّ في الباب السابق عَنْ عطاء ومن معه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وأورد في هذا الباب عَنْ أَبِي سلمة عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وكذا في باب من أدرك من العصر عَنْ أَبِي سلمة عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ والأحاديث الثلاثة عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ولَمَّا كَانَ ذكر العصر مقدّمًا على الصبح في حديث باب من أدرك من العصر قَالَ في الترجمة باب من أدرك من العصر وفي الباب السابق لَمَّا كَانَ الصُّبْحُ مقدّمًا في حديثه قَالَ في الترجمة: باب من أدرك من الفجر فراعى المناسبة في التقديم والتأخير وكذلك في هذا الباب لَمَّا كَانَ ذكر الصَّلَاةِ غير مقيّدة بشيء ذكر الترجمة بقوله: باب من أدرك من الصلاة وذلك يدل على إمعان نظر في التصرفات، واللّٰهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنِ

ابن شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»⁽¹⁾.

30 - باب الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ

581 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرْضِيُونَ وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ،

ابن شَهَابٍ (الزُّهْرِيُّ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ) المكتوبة، (فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ) وقد مرَّ الكلام فيه مستقصى في باب من أدرك من العصر ركعة.

30 - باب الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ

(باب) حكم (الصَّلَاةِ بَعْدَ) صلاة (الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ) وإنما اقتصر على الفجر مع أَنَّ الحديث مشتمل على الفجر والعصر لأنَّ الصبح هو المذكور أولاً في سائر أحاديث الباب ولأنَّ العصر صلى بعدها النَّبِيُّ ﷺ بخلاف الفجر.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الْحَوْضِيُّ وقد مرَّ في باب التَّيَمُّنِ في الوضوء.

(قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّسْتَوَائِيُّ وقد مرَّ في باب زيادة الإيمان.

(عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة، (عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ) الرياحي بالتحسانية واسمه رفيع بصيغة التصغير ووقع مصرحاً به عند الإسماعيلي من رواية غندر عَنْ شُعْبَةَ، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، وفي هذا الإسناد رواية تابعي عَنْ تَابِعِيِّ عَنْ صَحَابِيٍّ قد أخرج متنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (شَهِدَ عِنْدِي) المراد من الشهادة لازمها وهو الإعلام وليس المراد بالشهادة عند الحاكم أي: أعلمني (رِجَالٌ) عدول (مَرْضِيُونَ) لا شك في صدقهم ودينهم (وَأَرْضَاهُمْ) أفعال التفضيل للمفعول (عِنْدِي عُمَرُ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية الإسماعيلي من طريق بريد بن زريق عن همام

(1) طرفاه 556، 579 - تحفة 15243.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب من أدرك ركعة من الصلاة. رقم (607).

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ»⁽¹⁾.

شهد عندي رجال مرضيئون فيهم عمر وله من رواية شعبة حدثني رجال أحبهم إليَّ عمر رضي الله عنه وقال الحافظ العسقلاني لم يقع لنا تسمية الرجال المرضييين الذين حدَّثوا عن ابن عباس رضي الله عنهما بهذا الحديث وبلغني أن بعض من تكلم على العمرة تجاسر وزعم أنهم المذكورون فيها عند قول مصنفها ، وفي الباب عن فلان وفلان وأخطأ هذا المتجاسر خطأً بيناً فلا حول ولا قوة إلا بالله.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى) النهي التحريم (عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ) صلاة (الصُّبْحِ) لأنه لا يجوز أن يكون الحكم فيه معلقاً بالوقت إذ لا بد من أداء الصبح (حَتَّى تَشْرُقَ) الشمس بضم المثناة الفوقية وكسر الراء أي: تضيء (الشَّمْسُ) وترتفع قدر رمح أو رمحين يقال أشرقت الشمس ارتفعت وأضاءت، ويروى بفتح الفوقية وضم ثالثة بوزن تغرب يقال شرقت الشمس أي: طلعت وفي المحكم أشرقت الشمس أضاءت وانبسطت وقيل شرقت وأشرقت بمعنى أضاءت وشرقت بالكسر دنت للغروب وكذا حكاه ابن القطاع في أفعاله وزعم أنه قول الأصمعي، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ الْمَرَادِ مِنَ الطَّلُوعِ ارْتِفَاعُهَا وَإِشْرَاقُهَا وَإِضَاءَتُهَا لَا مَجْرَدَ طُلُوعِ قَرَصِهَا.

(وَبَعْدَ) صلاة (الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ) الشمس، وقد احتجَّ بهذا الحديث إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمه الله على أنه يكره أن ينتفل بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب، وبه قَالَ الحسن البصري وسعيد بن المسيَّب وسعيد بن زياد وحמיד بن عبد الرحمن، وَقَالَ النُّخَعِيُّ: كَانُوا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ تَوَاتَرَتِ الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ، وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَضْرِبُ عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ فَدَلَّ أَنَّ صَلَاتِهِ ﷺ مَخْصُوصَةٌ دُونَ أُمَّتِهِ، وَكَرِهَ ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَسَمُرَةُ بْنُ جَنْدَبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَسَلْمَةُ بْنُ عَمْرٍو وَكَعْبُ بْنُ مَرَّةٍ وَأَبُو أَمَامَةَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْسَةَ، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَكَذَا الصَّنَابِحِيُّ وَاسْمُهُ

(1) تحفة 10492 - 1/152.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها رقم (826).

عبد الرحمن بن عقيلة و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي العالية قَالَ لا تصلح الصلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس قَالَ وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يضرب على ذلك ، وعن الأشتر قَالَ كان خالد بن الوليد يضرب الناس على الصلاة بعد العصر ، وكرهها سالم ومحمد بن سيرين ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ صَلَّيْتُ مع رسول الله ﷺ ومع أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهما فلا صلاة بعدة الغداة حتى تطلع الشمس ، وَقَالَ أبو سعيد تمرتان بزبد أحب إلي من صلاة بعد العصر ، وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا نَنْهَى عَنْ الصلاة عند طلوع الشمس حَتَّى تَرْتَفِعَ وعند غروبها حتى تغيب ، وحكاها ابن حزم عن أبي بكرة .

وفي فوائد أبي الشيخ : رأى حذيفة رجلاً يصلي بعد العصر فنهاه فَقَالَ : أَوْيَعَذَّبُنِي اللَّهُ عليها؟ قَالَ يَعَذِّبُكَ على مخالفة السنة ، فإن قيل قد أخرج البخاري ومسلم عن الأسود عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت لم يكن رسول الله ﷺ يدعهما سرًّا ولا علانية ركعتان قبل الصبح ركعتان بعد العصر ، وفي لفظ لهما ما كان النَّبِيُّ ﷺ يأتيني في يوم بعد العصر إِلَّا صَلَّيْتُ ركعتين ، وروى أبو داود من حديث قيس بن عمرو قَالَ رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فَقَالَ ﷺ : «الصبح ركعتان» فَقَالَ الرجل إِنِّي لم أكن صَلَّيْتُ الركعتين اللتين قبلها فصلَّيتها الآن فسكت رسول الله ﷺ هكذا رواه أبو داود وَقَالَ قيس ابن عمرو وفي رواية قيس بن قهد بالقاف .

فالجواب : أَنَّهُ استقرت القاعدة أَنَّ المبيح والحاضر إذا تعارضا جعل الحاضر متأخراً وقد ورد نهى كثير في أحاديث كثيرة وأما حديث الأسود عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَإِنَّ صَلَاتَهُ ﷺ فيه مخصوصة به ، والدليل عليه ما ذكر أَنَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يضرب على الركعتين بعد العصر بمحضر من الصحابة من غير نكير ، وذكر الماوردي من الشافعية وغيره أَيضاً أَنَّ ذلك من خصوصياته ﷺ وَقَالَ الخطابي أَيضاً كان النَّبِيُّ ﷺ مخصوصاً بهذا دون الخلق ، وَقَالَ ابن عقيل لا وجه له إِلَّا هذا الوجه ، وَقَالَ الطبري : فعل ذلك تنبيهاً لأُمَّته أَنَّ نهيه كان على وجه الكراهة لا التحريم .

وَقَالَ الطحاوي: الذي يدلّ على الخصوصية أنّ أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هي التي روت صلاته إِيَّاهما قيل لها أفنقضيهما إذا فاتتا بعد العصر قالت لا، وأمّا حديث قيس بن عمرو فَقَالَ في الإمام إسناده غير متصل ومحمد بن إبراهيم لم يسمع من قيس، وَقَالَ ابن حَبَّان لا يحل الاحتجاج به، وقد أكّد النهي حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أبو حفص حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن نوح، نا شعيب ابن أيوب، نا أسباط بن مُحَمَّد وأبو نعيم، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، عَنْ عاصم بن ضمرة، عَنْ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لا يصلي صلاة مكتوبة إلّا صَلَّى بعدها ركعتين إلّا الفجر والعصر.

وزعم ابن العربي: أنّ الصلاة في هذين الوقتين يؤدّي الفريضة دون النافلة عند مالك.

وعند الشافعي: يؤدّي فيهما الفريضة والنافلة التي لها سبب كتحية المسجد وصلاة الكسوف مثلاً وعنه أنّه لا يصلي فيهما بحال لا فريضة ولا نافلة وعنه أنّه يجوز بمكة دون غيرها والمشهور عنه هو الأوّل مع استثناء مكة قَالَ أي: الشافعي في كتاب اختلاف الحديث بعد ما ذكر الصلاة التي لها سبب وعددها وهذه الصلوات وأشباهاها تصلي في هذه الأوقات بالدلالة عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حيث قَالَ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها» وصلى ركعتين كان يصليهما بعد الظهر شغل عنهما بعد العصر وأمر أن لا يمنع أحد طاف بالبيت أي ساعة شاء واستدلّ أيضًا بالاستثناء الوارد في حديث عقبة إلّا بمكة وسنذكره إن شاء الله تعالى.

والجواب من طرف الحنفية: في منعهم مطلقاً إلّا عصر يومه أمّا عَنْ حديث من نسي فبأنّه مخصوص بحديث عقبة، وأمّا وعن قوله صلى ركعتين كان يصليهما أنّه من خواصّه ﷺ كما ذكر وأمّا قوله إلّا بمكة فغريب لم يرد في المشاهير أو كان قبل النهي، فإن قيل روي عَنْ أَنَسٍ كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب رسول الله ﷺ يبتدرون السّواري حتّى يخرج النّبي ﷺ وهم كذلك يصلّون ركعتين قبل المغرب، فالجواب أنّه محمول على أوّل الأمر قبل النهي.

وَقَالَ ابن العربي: اختلفت الصحابة فيها ولم يفعله بعدهم أحد.

وَقَالَ النخعي: بدعة.

تنبيه:

قال البيضاوي: اختلفوا في جواز الصلاة بعد الصبح والعصر وعند الطلوع والغروب وعند الاستواء، فذهب داود إلى الجواز مطلقاً وكأنه حمل النهي على التنزيه.

وَقَالَ الشافعي: يجوز الفرائض وما له سبب من النوافل.

وَقَالَ أبو حنيفة رحمه الله: يحرم الجميع سوى عصر يومه وتحرم المنذورة أَيضاً.

وَقَالَ مالك: تحرم النوافل دون الفرائض ووافقه أحمد لكن استثنى ركعتي الطواف انتهى.

وفيه: أن مالكاً رحمه الله قال: لا بأس بالصلاة عند الاستواء نعم ذهب الأئمة الثلاثة إلى كراهة الصلاة عند الاستواء كما عند الطلوع والغروب كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فائدة:

وفي الباب عن عليّ، وابن مسعود، وأبي سعيد، وعقبة بن عامر، وأبي هريرة، وابن عمر، وسمرة بن جندب، وسلمة بن الأكوع، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمرو، ومعاذ بن عفراء، والصنابحي، ولم يسمع من النبي ﷺ، وعائشة، وكعب بن مرة، وأبي أمامة، وعمرو بن عنبسة، ويعلى بن أمية، ومعاوية، وسعد ابن أبي وقاص، وأبي ذر الغفاري، وأبي قتادة، وأبي الدرداء، وحفصة رضي الله عنهم، فلنذكر حديث بعضهم مع من أخرجه، أما حديث عليّ رضي الله عنه فأخرجه إسحاق بن راهوية في مسنده ثم البيهقي من جهة عنه كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ دَبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ إِلَّا الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُويَةَ أَيضاً بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثَ.

وفيه: إذا صَلَّيْتَ الْمَغْرِبَ فَالْصَّلَاةُ مَقْبُولَةٌ مَشْهُودَةٌ حَتَّى تَصَلِّيَ الْفَجْرَ ثُمَّ اجْتَنِبْتَ الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وَتَبْيُضَ فَإِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيِ الشَّيْطَانِ،

وفيه فإذا زالت الشمس فالصلاة مقبولة مشهودة حتى تصفر الشمس فإن الشمس تغرب بين قرني شيطان، وأما حديث أبي سعيد رضي الله عنه فأخرجه البخاري ومسلم عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس».

وأما حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه فأخرجه مسلم عنه يقول ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن وأن نقبر موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف للغروب حتى تغرب.

وأما حديث أبي هريرة فأخرجه البخاري على ما يأتي عن قريب إن شاء الله تعالى، وأما حديث ابن عمر فأخرجه البخاري عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا تتحرّوا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها» الحديث.

وأما حديث سمرة بن جندب فأخرجه عنه أحمد في مسنده عن النبي ﷺ: «لا تصلّوا عند طلوع الشمس فإنها تطلع بين قرني شيطان ولا حين تغيب فإنها تغيب بين قرني شيطان».

وأما حديث سلمة بن الأكوع فقد أخرجه عنه إسحاق بن راهويه في مسنده قال كنت أسافر مع رسول الله ﷺ فما رأيته صلى بعد العصر ولا بعد الصبح، وأما حديث زيد بن ثابت فأخرجه عنه أبو يعلى الموصلي أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة إذا طلع قرن الشمس أو غاب قرنهما فإنها تطلع بين قرني شيطان.

وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرج عنه ابن أبي شيبه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة بعد الفجر إلا ركعتين».

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فأخرجه عنها أبو يعلى الموصلي قال كان رسول الله ﷺ ينهى عن الصلاة حين تطلع الشمس حتى ترتفع فإنها تطلع بين قرني شيطان وينهى عن الصلاة تقارف الغروب حتى تغيب.

وأما حديث أبي أمامة رضي الله عنه فأخرجه الحارث بن محمد بن أبي أسامة عن النبي ﷺ قال: «لا تصلّوا عند طلوع الشمس فإنها تطلع بين قرني الشيطان فيسجد لها كل كافر» الحديث.

582 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَاسٌ بِهَذَا⁽¹⁾.

583 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا»⁽²⁾.

وأما حديث عمرو بن عبسة فأخرجه عنه عبد بن حميد في حديث طويل وفيه: «إِذَا صَلَّيْتَ الْفَجْرَ فَأَمْسِكْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنِي الشَّيْطَانِ فَإِنَّ الْكُفَّارَ يَصَلُّونَ لَهَا» الحديث، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجاج، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة أنه قال: (سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةَ) الرِّبَاحِي، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (نَاسٌ بِهَذَا) أي: بهذا الحديث بمعناه وذكر هذه الطريقة ليبين أن قتادة سمع هذا الحديث من أبي العالوية ولمتابعة شعبة هشامًا وقدّم الطريق الأول لعلوه وإن كان في الثاني تصريح بسماع قتادة من أبي العالوية.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان، (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) وفي رواية حَدَّثَنِي بالافراد فيهما (أَبِي) عروة بن الزبير، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنهما، وفي هذا الإسناد رواية الابن عن الأب وقد أخرج متنه المؤلف في صفة إبليس أيضًا وأخرجه مسلم والنسائي كلاهما مقطّعا في الصلاة.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَحَرَّوْا) أصله: لا تتحرّوا فحذف إحدى التاءين تخفيفًا، أي: لا تقصدوا، قَالَ الجوهرى: فلان يتحرى الأمر، أي: يتوخاه ويقصده وتحري فلان بالمكان مكث.

(بِصَلَاتِكُمْ) بالموحدة وفي رواية الأصيلي: لصلاتكم باللام.
(طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا) قَالَ التيمي: قَالَ قوم أراد به لا تقصدوا ولا

(1) تحفة 10492.

(2) أطرافه 585، 589، 1192، 1629، 3273 - تحفة 7322.

وَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ

تبتدروا بها ذلك الوقت وأما من انتبه من نومه أو ذكر ما نسيه فليس بقاصد لها ولا متحرّ وإِنَّمَا المتحرّ القاصد إليها، وقيل: إِنَّ قَوْمًا كَانُوا يَتَحَرَّونَ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَغُرُوبَهَا فَيَسْجُدُونَ لَهَا عِبَادَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ كِرَاهَةً أَنْ يَتَشَبَّهُوا بِهِمْ.

وَقَالَ محمود العيني: وهو قول أكثر العلماء وهو المعتمد أَنَّ قوله لا تحرّوا نهى مستقل في كراهة الصلاة في الوقتين المذكورين سواء قصد بها أو لم يقصد، ومنهم من جعل هذا تفسيرًا للحديث السابق ومبينًا للمراد به فَقَالَ لا تكره الصلاة بعد الصبح ولا بعد العصر إِلَّا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها، وإليه ذهب الظاهرية ومال إليه ابن المنذر، واحتجوا في ذلك بما رواه مسلم من طريق طاووس عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ وَهُمْ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَحَرَّى طُلُوعَ الشَّمْسِ وَغُرُوبَهَا.

ومنهم: من قَوَّى ذلك بحديث: «من أدرك ركعة من الصُّبْحِ قبل أن يطلع الشمس فليضف إليها أخرى» فأمر بالصلاة حينئذ فدلّ على أَنَّ الكراهة مختصة بمن قصد الصلاة في ذلك الوقت لا عامة لمن وقع له اتفاقًا.

وَقَالَ البيهقي: إِنَّمَا قَالَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِأَنَّهَا رَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَمَلَتْ نَهْيَهُ عَلَى مَنْ قَصَدَ ذَلِكَ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَأَجِيبُ: عَنْ هَذَا بِأَنَّ صَلَاتَهُ ﷺ تِلْكَ كَانَتْ قِضَاءً، وَقِيلَ كَانَتْ خُصُوصِيَّةً لَهُ ﷺ، وَأَمَّا النَّهْيُ مُطْلَقًا فَقَدْ ثَبِتَ بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(وَقَالَ) أَي: عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ (حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَدْ حَافِظُ الْبُخَارِيِّ عَلَى اللَّفْظِ حَيْثُ قَالَ: فِي الْأَوَّلَى أَخْبَرَنِي وَفِي الثَّانِيَةِ حَدَّثَنِي رِعَايَةَ لِلْفَرْقِ الَّذِي بَيْنَهُمَا عِنْدَهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرْنَا وَسَمِعْتُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَجَعَلَ الْخُطِيبُ سَمِعْتُ أَرْفَعَهَا وَابْنَ الصَّلَاحِ أَدُونَهَا.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ) قِيلَ هُوَ طَرَفُ قُرْصِ الشَّمْسِ الَّذِي يَبْدُو عِنْدَ الطُّلُوعِ سَمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يَبْدُو مِنْهَا يُصِيرُ كَحَاجِبِ الْإِنْسَانِ، وَقِيلَ: الْبَيَازُكُ الَّتِي تَبْدُو إِذَا حَانَ طُلُوعُهَا، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: حَوَاجِبُ

فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ»
تَابَعُهُ عَبْدُهُ⁽¹⁾.

584 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

الشمس نواحيها وفي رواية الأصيلي حاجباً الشمس، (فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ) مطلقاً
كما هو مذهب أبي حنيفة أو الصلاة التي لا سبب لها كما هو مذهب الشافعي.
(حَتَّى) أي: إلى أن (تَرْتَفِعَ) الشمس، (وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوا
الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ) وزاد المؤلف في بدء الخلق من طريق عبدة فإنها تطلع بين
قرني شيطان وسيأتي الكلام على المراد بقوله بين قرني الشيطان في أوائل بدء
الخلق إن شاء الله تعالى وعند مسلم من حديث عمرو بن عبسة وحينئذ يسجد لها
الكفار، فالنهي حينئذ لترك مشابهة الكفار، وفيه ردّ على أبي مُحَمَّد البغوي حيث
قَالَ: إِنَّ النّهي عَنْ ذَلِكَ لَا يَدْرِكُ وَجْهَهُ وَجَعَلَهُ مِنَ الْأُمُورِ التَّعْبُدِيَّةِ الَّتِي يَجِبُ
الْإِيمَانُ بِهَا.

(تَابَعَهُ) وفي رواية ابن عساكر: قَالَ: مُحَمَّدٌ يَعْنِي الْبُخَارِيَّ تَابَعَهُ أَي: تابع
يحيى ابن سعيد القطان على رواية هذا الحديث عَنْ هِشَام.

(عَبْدُهُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة ابن سليمان وقد مرّ ذكره في باب
قول النَّبِيِّ ﷺ أَنَا أَعْلَمُكُمْ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، ثم رواية عبدة هذه موصولة عند
المؤلف في بدء الخلق.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضم المهملة على صيغة التصغير (ابْنُ إِسْمَاعِيلَ) القرشي
الهباري بفتح الباء والموحدة المشددة وقد تقدم في باب: نفخ المرأة شعرها،
(عَنْ أَبِي أُسَامَةَ) بضم الهمزة حمادة بن أسامة، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين وفتح
الموحدة هو ابن عمر بن حفص العمري، (عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَفْصِ بْنِ عَمْرِو بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أبي الحارث الأنصاري الخزرجي، (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ)
ابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَدُّ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَذْكُورِ آنفًا، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)

(1) طرفه 3272 - تحفة 10544، 7322. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب
الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها رقم (828)، (829).

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ، وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ صَلَاتَيْنِ: نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ، وَعَنِ الْاِحْتِيَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، يُفْضِي بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَعَنِ الْمُتَابَذَةِ، وَالْمُلَامَسَةِ»⁽¹⁾.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رجال هذا الإسناد ما بين كوفي وهو عبدة ومدني وهي البقية وفيه رواية الرجل عن عمّه وهو عبدة الله فإنه ابن أخي خبيب وقد أخرج منته المؤلف في البيوع واللباس وأخرجه مسلم والنسائي في البيوع وأخرجه ابن ماجه مقطّعا في الصلاة والتجارات.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ) تشية بيعة بفتح الموحدة وكسرهما والفرق بينهما أَنَّ الفتح للمرة والكسر للهيئة وأراد بهما اللباس والنباذ بكسر اللام والنون وقد مرّ تفسيرهما في باب ما يستر من العورة في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مفصّلاً وهما الملامسة والمناذة اللتان يأتي ذكرهما عن قريب.

(وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ) بكسر اللام لأنّ المراد الهيئة لا المرأة قَالَ ابن الأثير وروي بالضمة على المصدر والأوّل هو الوجه، (و) نَهَى (عَنْ صَلَاتَيْنِ) وقوله: (نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ) صلاة (الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَعْدَ) صلاة (الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ) بيان للصّلاتين على طريقة النشر على غير ترتيب اللف، وقوله: (وَعَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ) بالصّاد المهملة، (وَعَنِ الْاِحْتِيَاءِ) بالحاء المهملة بيان لقوله: لبستين (فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ) قَالَ ابن الأثير: اشتمال الصَّمَاءِ هو التخلّل بالثوب وإرساله من غير أن يرفع جانبه وفي تفسيره اختلاف وقد ذكر في باب ما يستر من العورة، وأمّا الاحتباء في ثوب واحد، فَقَالَ الخطابي: هو أن يحتبي الرجل بالثوب ورجلاه متجاфيان عَنْ بطنه فيبقى هناك إذا لم يكن الثوب واسعاً قد أسبل شيئاً منه على فرجه تبدو عورته منها.

(يُفْضِي) من الإفضاء (بِفَرْجِهِ) بالباء ويروى فرجه بدون الباء (إِلَى السَّمَاءِ) ثم بيّن البيعتين بقوله: (وَعَنِ الْمُتَابَذَةِ) بالذال المعجمة مفاعلة من نابذ ينابذ وصورتها أن يطرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه.

(و) عَنْ (الْمُلَامَسَةِ) هي أَيْضاً مفاعلة من لامس وصورتها أن يلمس الثوب

31 - باب: لَا يَتَحَرَّى الصَّلَاةُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ

585 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ، فَيُصَلِّيَ.....»

بلا نظر إليه، قَالَ أصحابنا الملامسة والمنازمة وإلقاء الحجر كانت بيوعاً في الجاهلية وكان الرجلان يتساومان المبيع فإذا ألقى المشتري عليه حصاة أو نبذه البائع إلى المشتري أو لمسه المشتري لزم البيع وقد نهى الشارع عَنْ ذلك كله.

وقال محمود العيني: أَسْتَفِيدُ مِنْهُ مِنْ مَنَعَ الشَّخْصَ مِنْ فَعَلَ عَشْرَةَ أَشْيَاءَ وَهِيَ: الْبَيْعَتَانِ وَاللِّبْسَتَانِ وَالصَّلَاتَانِ فِي الْوَقْتَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَاشْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالْإِحْتِبَاءِ عَلَى الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ وَالْمُنَازِمَةِ وَالْمَلَامَسَةِ أَنْتَهَى.

وهذا كما ترى سهو منه بَيِّن، فسبحان الذي لا يسهو.

31 - باب: لَا يَتَحَرَّى الصَّلَاةُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ

(باب) بالتونين (لَا يَتَحَرَّى) وفي نسخة: لَا تُتَحَرَّى بمثنتين فوقيتين على البناء للمفعول (الصلاة) بالرفع على أَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ (قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ).

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنهما ورجال هذا الإسناد قد ذكروا غير مرة (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَتَحَرَّى) كذا وقع بلفظ الخبر قَالَ السهيلي يجوز الخبر عَنْ مُسْتَقَرٍّ أَمْرَ الشَّرْعِ أَي: لَا يَكُونُ إِلَّا هَذَا فَعَلَى هَذَا يَكُونُ نَفِيًا بِمَعْنَى النِّهْيِ، وَقِيلَ: ثَبَتَ الْأَلْفُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالْمَوْطَأِ وَالْوَجْهَ حَذْفُهَا لِيَكُونَ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ لَكِنِ الْإِثْبَاتُ اتَّسَاعَ فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقْ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: 90] أَنَّ فِيْمَنْ قَرَأَ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَالتَّحَرَّى هُوَ الْقَصْدُ، أَي: لَا يَقْصِدُ (أَحَدُكُمْ).

(فَيُصَلِّيَ) بالنصب على نحو ما تأتينا فتحدثنا في أن يراد به نفي التحري والصلاة كليهما وأن يراد نفي الصلاة فقط، ويجوز الرفع من جهة النحو أي: لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ الصلاة في وقت كذا فهو يصلِّي فيه.

وَقَالَ الطَّبِيبِي: لَا يَتَحَرَّى نَفِيًا بِمَعْنَى النِّهْيِ وَيُصَلِّيُ مَنْصُوبٌ بِأَنَّهُ جَوَابُهُ وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ الْمَنْهِيِّ أَيْضًا بِالْفِعْلِ الْمَنْهِيِّ مُعَلَّلٌ فِي الْأَوَّلِ وَالْفِعْلُ

عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا»⁽¹⁾.

586 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْجُنْدَعِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ.....»

المعلّل منه في الثاني والمعنى على الثاني لا يتحرّى أحدكم فعلاً يكون سبباً لوقوع الصلاة في زمان الكراهة وعلى الأول كأنه قيل: لا يتحرّى ففيل لم تنهانا عنه، فأجيب: خيفة أن تصلّوا أو أن الكراهة، وَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ يجوز في فيصلّي ثلاثة أوجه الجزم على العطف أي: لا يتحرّوا ولا يصلّ والرفع على القطع أي: لا يتحرّف فهو يصلّي والنصب على جواب النهي والمعنى لا يتحرّى مصلّيّاً.

(عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا) فإن قيل الترجمة قبل الغروب والحديث عند الغروب فلا تطابق بينهما، فالجواب: أن المراد منهما واحد، وفي الحديث: النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وغروبها واقتصر فيه على حالتي الطلوع والغروب، وفي غيره: أن النهي يستمر بعد الطلوع، حتى ترتفع وأن النهي يتوجّه قبل الغروب من حين اصفرار الشمس وتغيّرها.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن يحيى بن عمر القرشي الأوسي المدني، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهْرِيّ القرشي، (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان الغفاري مؤدّب ولد عمر بن عبد العزيز.

(عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيّ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) وفي رواية حَدَّثَنِي بالافراد فيهما وفي أخرى حَدَّثَنَا بالجمع، (عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ) من الزيادة أبو يزيد الليثي، (الْجُنْدَعِيُّ) بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة وقد تضم وبعدها عين مهملة نسبة إلى جندع بن ليث وقد مرّ في باب لا يستقبل القبلة بغائط.

(أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْخُدْرِيّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حال كونه (يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا صَلَاةَ) أي: لا صلاة حاصلة أو صحيحة (بَعْدَ) صلاة (الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ) صلاة (الْعَصْرِ

حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ»⁽¹⁾.

587 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ،

حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ) يقال هذا نفي بمعنى النهي أي: لا تصلّوا ثم قيل: إنّ النهي للتحريم والأصح أنه للكرهية وبالنظر إلى صورة نفي الجنس قَالَ أبو طلحة المراد بذلك كلّ صلاة ولا يثبت ذلك عنه وَقَالَ أصحابنا ولا بأس أن يصلّي في هذين الوقتين الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلّي على الجنابة، ومطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث إنّ قوله لا صلاة معناه لا صحّة للصلاة فلزم منه أن لا يتحرّاه المكلف إذ العاقل لا يشتغل بما لا يستتبع الغاية ولا يتضمّن الفائدة.

فائدة:

قال ابن دقيق العيد: صيغة النفي في ألفاظ الشارع إذا دخلت على فعل كان الأولى حملها على نفي الفعل الشرعي لا الحسي لأنّ لو حملناه على نفي الحسيّ لاحتجنا في تصحيحه إلى إضمار والأصل عدمه وإذا حملناه على الشرعيّ لم نحتج إلى إضمار وعلى هذا فيكون نفيًا بمعنى النهي، ثم رجال هذا الإسناد مدنيون وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي، وقد أخرج متنه مسلم في الصلاة وكذا النسائي.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة البلخي أبو بكر مستملي وكيع المعروف بحمدويه مات سنة أربع وأربعين ومائتين، وقيل هو مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ الواسطي لا المذكور، ولكلّ من القولين مرجح وكلاهما ثقة، (قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) هو مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وقد تكرر ذكره، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ) بالمشناة الفوقية وتشديد التحتية آخره مهملة واسمه يزيد بن حميد الضبعي البصري، (قَالَ) أي: أنّه قَالَ: (سَمِعْتُ حُمْرَانَ) بضم الحاء المهملة وسكون الميم (ابن أَبَانَ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة وقد مرّ في باب: الوضوء ثلاثاً.

(1) أطرافه 1188، 1197، 1864، 1992، 1995 - تحفة 4155. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها رقم (827).

يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتُصَلُّونَ صَلَاةً لَقَدْ صَحَّبَنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَا رَأَيْنَاهُ يُصَلِّيْهَا، وَلَقَدْ نَهَى عَنْهُمَا»، يَعْنِي: الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ⁽¹⁾.

(يُحَدِّثُ) أَي: حَالُ كَوْنِهِ يَحَدِّثُ (عَنْ مُعَاوِيَةَ) ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرِجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بُلْخِي وَوَأَسْطِي وَبَصْرِيٍّ وَمَدَنِيٍّ، وَفِيهِ أَنَّ شَيْخَ الْبُخَارِيِّ مِنْ أَفْرَادِهِ وَفِيهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ مُعَاذٍ وَغَيْرِهِ عَنْ شُعْبَةَ خَطْبْنَا مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَخَالَفَهُمْ عِثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فَقَالَا عَنْ أَبِي التَّيَّاجِ عَنْ مَعْبُدِ الْجَهَنِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَطَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَرْجَحُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِأَبِي التَّيَّاجِ شَيْخَانِ أَحَدُهُمَا حِمْرَانُ وَالْآخَرُ مَعْبُدُ الْجَهَنِيِّ.

(قَالَ: إِنَّكُمْ لَتُصَلُّونَ) بِفَتْحِ اللَّامِ الْمُؤَكَّدَةِ (صَلَاةً لَقَدْ صَحَّبْنَا) عَلَى صِيغَةِ الْمُتَكَلَّمِ (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَا رَأَيْنَاهُ يُصَلِّيْهَا)، أَي: يَصَلِّي تِلْكَ الصَّلَاةَ، وَفِي رِوَايَةٍ: يَصَلِّيْهُمَا بِالتَّنْبِيَةِ أَي: الرَّكَعَتَيْنِ.

(وَلَقَدْ نَهَى) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (عَنْهُمَا) وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا، أَي: عَنِ الصَّلَاةِ أَيْضًا بِالتَّنْبِيَةِ، (يَعْنِي: الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ) صَلَاةِ (الْعَصْرِ) كَلَامُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُشْعِرٌ بِأَنَّ مِنْ خَاطِبِهِمْ كَانُوا يَصَلُّونَ بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَيْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّطَوُّعِ الرَّائِبِ لَهَا كَمَا يَصَلِّي بَعْدَ الظُّهْرِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَمَا نَفَاهُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ رُؤْيَا صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُمَا فَقَدْ أَثْبَتَهُ غَيْرُهُ وَالْمُثَبَّتُ مُقَدِّمٌ عَلَى النَّافِي.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: نَفَى مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ لَا إِلَى ذَاتِهَا لِأَنَّهُ كَانَ ﷺ يَصَلِّيْهُمَا عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِيَّةِ لَهُ لَا عَلَى أَنَّهَا تَطَوُّعٌ رَائِبٌ لَهَا كَمَا بَعْدَ الظُّهْرِ وَهَؤُلَاءِ كَانُوا يَصَلُّونَ عَلَى وَجْهِ التَّطَوُّعِ الرَّائِبِ لَهَا فَأَنْكَرَ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمْ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ وَرُودُ النَّهْيِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ كَمَا وَرَدَ عَنْ غَيْرِهِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَمَّا مَا قَالَهُ هَذَا الْقَائِلُ لَكِنْ لَيْسَ فِي رِوَايَةِ الْإِثْبَاتِ مُعَارَضَةٌ لِلْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي النَّهْيِ لِأَنَّ رِوَايَةَ الْإِثْبَاتِ لَهَا سَبَبٌ وَالنَّهْيُ مُحْمُولٌ عَلَى مَا لَا سَبَبَ لَهُ فَفِيهِ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي النَّهْيِ عَامَةٌ فَلَا يَتْرَكُ الْعَمَلُ بِعُمُومِهَا لِلْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ الَّتِي لَا تَقَاوِمُهَا عَلَى أَنَّا نَقُولُ إِنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ مُتَأَخِّرَةٌ فَالْعَمَلُ لِلْمُتَأَخَّرِ.

588 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ خُبَيْبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاتَيْنِ: بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ»⁽¹⁾.

32 - بَاب مَنْ لَمْ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ⁽²⁾

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) بتشديد اللام وقيل بتخفيف اللام قيل وهو الراجح السلمي البيكندي بكسر الموحدة وفتح الكاف وسكون النون، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ) هو ابن سليمان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) أي: ابن عمر بن حفص، (عَنْ خُبَيْبٍ) بضم الخاء المعجمة هو ابن عبد الرحمن، (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) ابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاتَيْنِ: بَعْدَ) صلاة (الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) جعل الطلوع غاية النهي والمراد هو الارتفاع للأحاديث الأخر الدالة على اعتباره في الغاية.

(وَبَعْدَ) صلاة (الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ) وقد سقط ذكر الشمس عند الأصيلي وهذا الحديث قد تقدّم في الباب الذي قبله بآتم من هذا، والله أعلم.

32 - بَاب مَنْ لَمْ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ

(بَاب مَنْ لَمْ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ) صلاة (الْعَصْرِ وَ) صلاة (الْفَجْرِ) وسقط ذكر

(1) أطرافه 368، 584، 1993، 2145، 2146، 5819، 5821 - تحفة 12265.

(2) قال العيني: هذا باب في بيان رواية من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر، وبعد الصبح، ثم بين هؤلاء الذين لم يكرهوا الصلاة إلا في الوقتين المذكورين، بقوله رواه عمر رضي الله عنه إلخ، أي: روى عدم كراهة الصلاة إلا في هذين الوقتين المذكورين عمر رضي الله عنه والذين بعده، وأحاديثهم في ذلك تقدمت في البابين الذين قبل هذا الباب، قال الكرمانى: فيه دليل لمالك حيث قال لا بأس بالصلاة عند استواء الشمس وبقوله قال الليث والأوزاعي، قال مالك: ما أدركت أهل الفضل والعبادة إلا وهم يتحرون الصلاة نصف النهار، وعن الحسن وطاوس مثله، والذين منعوا الصلاة عند الاستواء عمر رضي الله عنه وابن مسعود والحكم، وقال الكوفيون: لا يصلى فيه فرض ولا نفل، واستثنى الشافعي وأبو يوسف الجمعة خاصة لأن جهنم لا تسجر فيه، واستثنى منه مكحول المسافر، وكانت الصحابة يتنفلون يوم الجمعة في المسجد حتى يخرج عمر رضي الله عنه وكان لا يخرج حتى تزول الشمس، وروى ابن =

رَوَاهُ عُمَرُ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو سَعِيدٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ.

الفجر عند الأصيلي أثر البخاري رحمه الله في الترجمة ذكر من ذهب إلى كراهة الصلاة بعد العصر والفجر على ذكر الحكم للبراءة من عهدة بت القول في موضع كثير فيه الاختلاف ثم بين هؤلاء الذين لم يكرهوا الصلاة إلا في الوقتين بقوله.

(رَوَاهُ) أي: عدم الكراهة (عُمَرُ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَابْنُ عُمَرَ) ولده رضي الله عنهما، (وَأَبُو سَعِيدٍ) الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَأَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأحاديثهم في ذلك تقدّمت في البابين اللذين قبل هذا الباب وليس في

أبي شيبه عن مسروق أنه كان يصلي نصف النهار، فقيل له إن الصلاة في هذه الساعة تكره، فقال: ولم؟ قالوا إن أبواب جهنم تفتح أبوابها مختصراً.

وقال الحافظ: أثر الإمام البخاري الترجمة بذكر المذاهب على ذكر الحكم للبراءة من عهدة بت القول في موضع كثير الاختلاف فيه، ومحصل ما ورد من الأخبار في تعيين الأوقات المكروهة خمسة: عند الطلوع، والغروب، وبعد صلاة الصبح، والعصر، وعند الاستواء، ثم قال: وأما الاستواء فكانه لم يصح عند المصنف على شرطه، فترجم على نفيه، وفيه أربعة أحاديث: حديث عقبة بن عامر عند مسلم بلفظ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى ترتفع، وحديث عمرو بن عنبسة عنده أيضاً بلفظ: حتى يستقل الظل بالرمح، فإذا أقبل الفيء فصل، وحديث أبي هريرة عند ابن ماجه والبيهقي بلفظ: حتى تستوي الشمس على رأسك كالرمح فإذا زالت فصل، وحديث الصنابحي في الموطأ بلفظ: ثم إذا استوت قارنها، فإذا زالت فارقتها، الحديث، وهو حديث مرسل مع قوة رجاله، وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة وبقضية هذه الزيادة، قال عمر رضي الله عنه فنهى عن الصلاة نصف النهار، وعن ابن مسعود قال إنا نهى عن ذلك، وعن أبي سعيد المقبري قال: أدركت الناس وهم يتقون ذلك وهو مذهب الأئمة الثلاثة والجمهور، وخالف مالك فقال ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار، قال ابن عبد البر: وقد روى مالك حديث الصنابحي فيما لم يصح عنده وإما أنه رده بالعمل الذي ذكره وقد استثنى الشافعي ومن وافقه يوم الجمعة، انتهى مختصراً.

وما ذكر الحافظ في حديث الموطأ أنه مرسل مبنّي على كون الصنابحي تابعياً وقد حقق في الأوجز أنه صحابي، والعجب أن الحافظ حكم عليه ههنا بالإرسال، وذكر الصنابحي في القسم الأول من الإصابة، فقيه جزم بكونه صحابياً عنده وذكر فيه قول الترمذي عن البخاري، أن مالكا وهم فيه، ثم قال وظاهره أن عبد الله الصنابحي لا وجود له، وفيه نظر، ثم ذكر الروايات التي رويت عنه، والأوجه عندي كما حققته في الأوجز أن الإمام مالكا رضي الله عنه لم يقل بذلك مع تخريجه رواية الصنابحي في الموطأ لما أنه رأى عمل أهل المدينة على خلاف ذلك، وفي المبسوط عن ابن وهب سئل مالك عن الصلاة نصف النهار، وجاء في بعض الأحاديث نهى عن ذلك، فأنا لا أنهي عنه للذي أدركت الناس عليه، ولا أحبه للنهي عنه، كذا في الأوجز.

589 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: « أَصَلِّيَ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يُصَلُّونَ: لَا أَنْهَى أَحَدًا يُصَلِّيَ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا مَا شَاءَ، غَيْرَ أَنْ لَا تَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا »⁽¹⁾.

ذلك تعرّض للاستواء.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِي، قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أَي: ابْنِ دُرْهَمٍ الْأَزْدِيُّ الْجَهْضَمِيُّ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ حَمَّادٌ غَيْرُ مَنْسُوبٍ، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي، (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَوَاهُ الثَّلَاثَةُ بِصَرِيحٍ وَنَافِعٌ مَدَنِي وَفِيهِ رَوَايَةُ الْوَلِيِّ عَنْ سَيِّدِهِ. (قَالَ: أَصَلِّي) وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي أَوَّلِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ كَانَ لَا يُصَلِّي مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَيَقُولُ أَصَلِّي (كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يُصَلُّونَ) أَي: وَأَقْرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، أَوِ الْمَعْنَى إِيْجْمَاعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ إِذِ الْإِجْمَاعُ لَا يَتَصَوَّرُ حُجَّتُهُ فِي حَيَاتِهِ ﷺ لِأَنَّ قَوْلَهُ هِيَ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ. (لَا أَنْهَى) بِفَتْحِ الْهَاءِ (أَحَدًا يُصَلِّي لَيْلًا وَلَا نَهَارًا) وَيُرْوَى لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ، وَيُرْوَى لَيْلٍ وَنَهَارٍ بِالْوَاوِ فَقَطْ.

(مَا شَاءَ) أَنْ يُصَلِّي (غَيْرَ أَنْ لَا تَحَرَّوْا) أَصْلُهُ لَا تَتَحَرَّوْا فَحُذِفَتْ إِحْدَى التَّاءَيْنِ أَي: غَيْرَ أَنْ لَا تَقْصِدُوا (طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا) وَزَادَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ نَافِعٍ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ إِنَّهُ يَطْلُعُ قَرْنَ الشَّيْطَانِ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَالِكٍ حَيْثُ قَالَ لَا بِأَسْ بِالصَّلَاةِ عِنْدَ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي نِصْفَ النَّهَارِ فَقِيلَ لَهُ إِنَّ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ تَكْرَهُ فَقَالَ وَلَمْ يَقِيلَ لَهُ إِنَّ أَبْوَابَ جَهَنَّمَ تَفْتَحُ نِصْفَ النَّهَارِ فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَحَقُّ مَا أَسْتَعِذُّ بِهِ مِنْ جَهَنَّمَ حِينَ تَفْتَحُ أَبْوَابُهَا، وَبِقَوْلِ مَالِكٍ قَالَ اللَّيْثُ وَالْأَوْزَاعِيُّ.

وَقَالَ مَالِكٌ: مَا أَدْرَكَتْ أَهْلَ الْفَضْلِ وَالْعِبَادَةِ إِلَّا وَهُمْ يَتَحَرَّوْنَ الصَّلَاةَ نِصْفَ النَّهَارِ وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ حَدِيثَ الصَّنَانِبِجِيِّ فِي الْمَوْطَأِ وَفِيهِ نَهْيُ الرَّسُولِ ﷺ عَنْ

(1) أطرافه 582، 585، 1192، 1629، 3273 - تحفة 7532.

الصلاة في تلك الساعات ومن جعلتها ساعة الاستواء ولعله رده بالعمل الذي ذكره وأما ما قيل من أنه لم يصحّ عنده ففيه أنه لو لم يصحّ عنده لما أخرجه في الموطأ فافهم، وعن الحسن وطاووس مثله، والذين منعوا الصلاة عند الاستواء عمر وابن مسعود والحكم رضي الله عنهم وَقَالَ الكوفيون لا يصلى فيه فرض ولا نفل لحديث عقبة بن عامر عند مسلم وحين يقوم قائم الظهيرة وحديث عمرو بن عنبسة وهو عند مسلم أيضًا ولفظه حتى يستقل الظل بالرمح فإذا أقبل الفياء فصل، في لفظ لأبي داود حتى يعدل الرمح ظله.

وحديث أبي هريرة وهو عند ابن ماجه والبيهقي ولفظه: حتى يستوي ظل الشمس على رأسك الرمح فإذا زال فصل واستثنى الشافعي أبو يوسف يوم الجمعة خاصة لأنّ جهنم لا تسجّر فيه روى أبو داود أنّ جهنم تسجّر فيه إلّا يوم الجمعة وفيه إنقطاع.

وفي حديث أبي قتادة: أنّه ﷺ كره الصّلاة نصف النهار إلّا يوم الجمعة وفي سنده انقطاع أيضًا، ولأنه ﷺ ندب الناس إلى التبكير يوم الجمعة ورغب الناس في الصلاة إلى خروج الإمام وهو لا يخرج إلّا بعد الزوال، وكانت الصحابة رضي الله عنهم يتنقلون يوم الجمعة في المسجد حتى يخرج عمر رضي الله عنه وكان لا يخرج حتّى تزول الشمس فليتأمل.

فائدة:

ومحصّل ما ورد من الأخبار في تعيين الأوقات التي يكره فيها الصلاة أنّها خمسة عند طلوع الشمس وعند غروبها وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر وعند الاستواء وترجع بالتحقيق إلى ثلاثة من بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس فيدخل فيه الصلاة عند طلوع الشمس ومن بعد صلاة العصر إلى أن تغرب فيدخل فيه الصلاة عند غروبها، وقد فرق بعضهم بين حكم النهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح والعصر وعن الصّلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فقال يكره في الحالتين الأوليين ويحرم في الحالتين الأخريين، وممن قال بذلك مُحَمَّد بن سيرين ومُحَمَّد بن جرير الطبري واحتجّ بما ثبت أنّه ﷺ صلّى بعد العصر فدلّ على أنّه لا يحرم وكأنّه يحمل فعله على بيان الجواز، وروي عن ابن

33 - بَاب مَا يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْفَوَائِتِ وَنَحْوَهَا

وَقَالَ كُرَيْبٌ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ

عمر تحريم الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وإباحتها بعد العصر حتى تصفر وبه قال ابن حزم واحتج بحديث علي رضي الله عنه أنه ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة رواه أبو داود بإسناد صحيح قوي والمشهود إطلاق الكراهة في الجميع فقليل هي كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه، والله أعلم.

ثم إن المراد بحصر الكراهة في الأوقات الخمسة إنما هو بالنسبة إلى الأوقات الأصلية وإلا فقد ذكروا أنه يكره التنفل وقت إقامة الصلاة ووقت صعود الإمام لخطبة الجمعة وفي حالة الصلاة المكتوبة جماعة لمن لم يصلها وعند المالكية كراهة التنفل بعد الجمعة حتى ينصرف الناس وعند الحنفية كراهة التنفل قبل صلاة المغرب.

33 - بَاب مَا يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْفَوَائِتِ وَنَحْوَهَا

(بَاب مَا يُصَلِّي) على صيغة المجهول (بَعْدَ) صلاة (الْعَصْرِ مِنَ الْفَوَائِتِ وَنَحْوَهَا) وفي بعض النسخ وغيرها، قَالَ الزين ابن المنير: السر في قوله ونحوها أن يدخل فيه رواتب النوافل وغيرها وَقَالَ أَيضًا ظاهر الترجمة إخراج النافلة المحضة التي لا سبب لها انتهى.

وَقَالَ محمود العيني: لا نسلم أن قوله ونحوها ليدخل رواتب النوافل بل المراد من ذلك دخول مثل صلاة الجنازة إذا حضرت في ذلك الوقت وسجدة التلاوة والنهي الوارد في هذا الباب عام يتناول النوافل التي لها سبب والتي ليس لها سبب وقد ذكر أن حديث عقبة بن عامر يمنع الكل.

(وَقَالَ كُرَيْبٌ) وفي رواية: قال أبو عبد الله يعني البخاري وقال كريب بضم الكاف هو مولي ابن عباس رضي الله عنهما وقد مر في باب التخفيف في الوضوء، (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) أم المؤمنين رضي الله عنها واسمها هند بنت أبي أمية ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشية المخزومية ماتت في شوال سنة تسع وخمسين في آخر ولاية معاوية رضي الله عنه وولاية الوليد بن عقبة على المدينة وصلى عليها أبو هريرة رضي الله عنه.

(صَلَّى النَّبِيُّ) وفي رواية: قَالَ، وفي أخرى قالت: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ

العَصْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: «شَغَلَنِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ»⁽¹⁾.
 590 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ، سَمِعَ عَائِشَةَ، قَالَتْ: وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ، مَا تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ، وَمَا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى ثَقُلَ عَنِ الصَّلَاةِ، وَكَانَ يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا - تَغْنِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ - «وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا، وَلَا يُصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ، مَخَافَةَ أَنْ يُثْقَلَ»

صلاة (العَصْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: شَغَلَنِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ) المندوبتين (بَعْدَ) صلاة (الظُّهْرِ) أي: فهما هاتان وهذا التعليق طرف من حديث أورده المؤلف موصولاً مطوَّلاً في باب: إذا كَلِمَ وهو يصلي فأشار بيده قبيل كتاب الجنائز وَقَالَ في آخره: أتانني ناس من عبد القيس فشغلوني عَنِ الرَكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بعد الظهر فهما هاتان استدل به الشافعية على عدم كراهية ما له سبب ولا يصلح أن يكون دليلاً لَأَنَّ صَلَاتَهُ ﷺ هذه كانت خصائصه كما ذكر.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو (ابْنُ أَيْمَنَ) بفتح الهمزة المخزومي المكي وقد تقدّم في باب الاستعانة بالنجار، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) أيمن الحبشي مولى ابن أبي عمرو المخزومي القرشي المكي (أَنَّهُ، سَمِعَ عَائِشَةَ) أُمَ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ وَ): اللَّهُ (الَّذِي ذَهَبَ بِهِ) أي: برسول الله ﷺ وفي رواية الإسماعيلي والبيهقي والذي ذهب بنفسه، أي: توفاه حلفت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالله على أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (مَا تَرَكَهُمَا) أي: ما ترك الرَكْعَتَيْنِ بعد العصر من الوقت الذي شغل فيه عنهما بعد الظهر (حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ) عَزَّ وَجَلَّ (وَمَا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى ثَقُلَ) بضم القاف (عَنِ الصَّلَاةِ، وَكَانَ) ﷺ (يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ) حال كونه (قَاعِدًا - تَغْنِي) أي: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بقوله ما تركهما (الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ) صلاة (العَصْرِ) قالت: (وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا، وَلَا يُصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ، مَخَافَةَ أَنْ يُثْقَلَ) بضم المثناة التحتيّة وفتح المثناة وكسر القاف المشددة أي: لأجل مخافة الثقل وفي رواية تثقل بفتح المثناة الفوقية وضم القاف.

عَلَى أُمَّتِهِ، وَكَانَ يُحِبُّ مَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ»⁽¹⁾.

(عَلَى أُمَّتِهِ، وَكَانَ) ﷺ (يُحِبُّ مَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ) يروى مبنياً للفاعل ومبنياً للمفعول ويروى ما خَفَّفَ بصيغة الماضي أَيْضًا، احتج بهذا الحديث من أجاز التنفل بعد العصر مطلقاً ما لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس وأورد البُخَارِيُّ في قضاء الفائتة بعد العصر ولهذا ترجم عليه به ونحن نقول كما قلنا غير مرة إِنَّ هذا كان من خصائصه ﷺ، ومن الدليل عليه ما رواه أبو داود من حديث ذكوان مولى عائشة أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ وَيَنْهَى عَنْهَا وَيُواصل وينهى عَنِ الْوَصَالِ.

وفيه: أَنَّهُ معارض لحديث عائشة رضي الله عنها المذكور في هذا الباب فيحمل النفي على علم الراوي فإنه لم يطلع على ذلك والمثبت مقدم على النافي وكذا ما رواه النسائي من طريق أبي سلمة عن أم سلمة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي بَيْتِهَا بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً، الْحَدِيثُ فِي رِوَايَةٍ لَهُ: لَمْ أَرَهُ يَصَلِّيهِمَا قَبْلَ وَلَا بَعْدَ فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَصَلِّيهِمَا إِلَّا فِي بَيْتِهِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَيُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكَانَ لَا يَصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ مَخَافَةَ أَنْ تَثْقُلَ عَلَى أُمَّتِهِ.

وروى الترمذي من طريق جرير عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّمَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ لِأَنَّهُ أَتَاهُ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ عَنِ الرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ثُمَّ لَمْ يَعُدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ قَالَ: وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ وَهَذَا خِلَافُ مَا رَوَى أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَصَحُّ وَقَالَ ثُمَّ لَمْ يَعُدْ هَذَا وَعِنْدَ مُسْلِمٍ كَانَ يَصَلِّيهِمَا قَبْلَ الْعَصْرِ ثُمَّ إِنَّهُ اشْتَغَلَ عَنْهُمَا أَوْ نَسِيَهُمَا فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ثُمَّ أَثْبَتَهُمَا، وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَثْبَتَهَا.

وعند الدارقطني لا يدع ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد العصر، وفي لفظ دخل عليهما بعد العصر فصلّى ركعتين فقلت يا رسول الله أحدث بالناس شيء؟

591 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَتْ عَائِشَةُ: ابْنُ أُخْتِي «مَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ»⁽¹⁾.

592 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «رَكْعَتَانِ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً: رَكْعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةٍ.....»

قال: لا إنَّ بلاً عجل الإقامة فلم أصل الركعتين قبل العصر. فأنا أقضيهما الآن. قلت: يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتا؟ قال لا.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ ﷺ هُوَ الْمَدَاوِمَةُ عَلَى ذَلِكَ لَا أَصْلَ الْقَضَاءِ. (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا (ابْنَ أُخْتِي) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أُخْتِي بِحَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ وَهُوَ عُرْوَةُ لِأَنَّ أُمَّ عُرْوَةَ بِنْتَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. (مَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ) وَفِي رِوَايَةِ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (السَّجْدَتَيْنِ) أَي: الرُّكْعَتَيْنِ إِبْطَاقًا لِاسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ. (بَعْدَ) صَلَاةِ (الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ).

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) الْمَنْقَرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) ابْنُ زِيَادٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) أَبُو إِسْحَاقَ سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمَانَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ) الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيِّ الْمَخْضَرَمِ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: رَكْعَتَانِ) أَي: صَلَاتَانِ وَهُوَ مِنْ بَابِ إِبْطَاقِ الْجُزْءِ وَإِرَادَةِ الْكُلِّ. أَوْ هُوَ مِنْ بَابِ الْإِضْمَارِ أَي: وَكَذَا رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَصْرِ، أَوْ الْمَرَادُ بِالرُّكْعَتَيْنِ جِنْسُ الرُّكْعَتَيْنِ الشَّامِلِ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَإِنَّمَا فُسِّرَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِيمَا بَعْدَ أَرْبَعِ رُكْعَاتٍ لَا رَكْعَتَانِ.

(لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً) وَفِي رِوَايَةٍ قَدْ سَقَطَ قَوْلُهُ: سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ لَمْ يَكُنْ يَدْعُهُمَا فِي بَيْتِي (رَكْعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةٍ

(1) أطرافه 590، 592، 593، 1631 - تحفة 17311.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما. رقم (835).

الصُّبْح، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعَصْرِ»⁽¹⁾.

593 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: رَأَيْتُ الْأَسْوَدَ، وَمَسْرُوقًا، شَهِدَا عَلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِينِي فِي يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ»⁽²⁾.

الصُّبْح، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ صَلَاةِ (العَصْرِ) لم ترد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ مِنْ أَوَّلِ فَرَضِهَا بَلْ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي شَغَلَ فِيهِ عَنْهُمَا إِذْ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُمَا قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي ذَكَرْتَ أَنَّهُ قَضَاهُمَا فِيهِ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ) بِالْمَهْمَلَتَيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَيْنَهُمَا، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابْنُ الْحِجَّاجِ، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بالواو السبيعي الهمداني (قَالَ: رَأَيْتُ الْأَسْوَدَ) أَي: ابْنُ يَزِيدَ النَّخْعِيِّ (وَمَسْرُوقًا) هُوَ ابْنُ الْأَجْدَعِ أَبُو عَائِشَةَ الْوَادِعِيِّ (شَهِدَا عَلَى عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا (قَالَتْ: مَا) وَفِي رَوَايَةٍ وَمَا (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِينِي فِي يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ)، وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَبَيْنَ حَدِيثِ الْأَنْهِي عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْحَنْفِيَةِ وَأَيْضًا أَنْ النَّهْيَ عَامٌ وَتَخْصِيصُهُ بِالصَّلَاةِ إِلَى الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا تَخْصِيصٌ بَلْ مُخْصَصٌ، فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ. وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيَةِ فَبِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا لَا سَبَبَ لَهُ وَكَانَ صَلَاتُهُ ﷺ بِسَبَبِ قَضَاءِ رَاتِبَتِهِ مَا بَعْدَ الظُّهْرِ، وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ: هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ قَدْ قَامَتْ دَلَالُ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَأَفْعَالِ الصَّحَابَةِ فِي أَنَّ هَذَا الَّذِي صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ كَانَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ وَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي: فَبِهِ أَنَّ الْفَوَاتِ كَانَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَهُوَ يَوْمُ اشْتِغَالِهِ بَعْدَ الْقَيْسِ وَصَلَاتِهِ بَعْدَ الْعَصْرِ كَانَتْ مُسْتَمِرَّةً دَائِمًا، وَأَمَّا مَا قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ وَوُجُوبُ مُتَابَعَتِهِ ﷺ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾، فَبِهِ أَنَّ هَذَا إِذَا لَمْ تَعْمَ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ وَأَمَّا إِذَا قَامَ فَلَا يَنْكَرُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ خَصَائِصِهِ لِأَمْرِ بِقَضَائِهَا إِذَا فَاتَتْ وَلَمْ يَأْمُرْ بِذَلِكَ أَلَا يَرَى إِلَى حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَدْ ذَكَرَ فِيمَا مَضَى قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَنَقْضِيهَا إِذَا فَاتَتْ؟ قَالَ لَا فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ حُكْمَ غَيْرِهِ فِيهِمَا

(1) أطرافه 590، 591، 593، 1631 - تحفة 16009 - 1/154.

(2) أطرافه 590، 591، 592، 1631 - تحفة 16028، 17656.

34 - بَابُ التَّبَكُّيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ

594 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ،

إذا فاتته خلاف حكمه فليس لأحد أن يصليهما بعد العصر، وههنا شيء آخر يلزم من يدعي عدم الاختصاص وهو أنه ﷺ كان يداوم عليها وهم لا يقولون به في الأصح الأشهر فإن عورضوا يقولون هذا من خصائص رسول الله ﷺ ثم في الاستدلال بالحديث يقولون إن الأصل عدم الاختصاص وهذا كما يقال فلان مثل الظليم يستحمل عند الاستطارة ويستطير عند الاستحمال، وقيل في الجمع بينهما أيضًا إن النهي هو فيما يتحرى فيها وفعله كان بدون التحري، وفيه أن رسول الله ﷺ كان يداوم عليها ويقصد أداءها كل يوم وهو معنى التحري، وقيل فيه أيضًا إن النهي كان للكرهية فأراد ﷺ بيان ذلك ودفع وهم التحريم، وفيه أن بيان الجواز يحصل بمرة واحدة ولا يحتاج في دفع وهم الحرمة إلى المداومة عليها، وقيل فهي أيضًا أن العلة في النهي هو التشبه بعبدة الشمس والرسول ﷺ منزّه عن التشبه بهم، وفيه أن التشبه بهم حكمة كراهة الصلاة عند غروب الشمس فقط لا بعد فرض العصر.

وقيل فيه أيضًا: أنه ﷺ لما قضى فائتة ذلك اليوم وكان في فواته نوع تقصير واطب عليها مدة عمره جبراً لما وقع منه، وفيه أنا لا نسلم أنه كان تقصيراً لأنه كان مشتغلاً في ذلك الوقت بما هو أهم وهو إرشادهم إلى الحق على أن الفوات كان بالنسيان ثم إن الجبر يحصل بقضائها مرة واحدة على ما هو حكم أبواب القضاء في جميع العبادات فليتأمل، ثم إن الجواب الذي اختاره الكرمانى حيث قال: بل الجواب الصحيح أن النهي قول وصلاته فعل والقول والفعل إذا تعارضا يقدم القول ويعمل به، ففيه أنه ليس على إطلاقه فإن أحدهما إذا كان حازراً والآخر مبيحاً يقدم الحاضر على المبيح سواء كان قولاً أو فعلاً كذا ذكره محمود العيني.

34 - بَابُ التَّبَكُّيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ

(باب التَّبَكُّيرِ بِالصَّلَاةِ) أي: المبادرة والإسراع إلى الصلاة (في يوم غيم) وفي رواية في يوم الغيم أي: خوفاً من فوات وقتها، وأصل التبكير فعل الشيء بكرة والبكرة أول النهار ثم استعمل في فعل الشيء في أول وقته. (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء الزهراني البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ)

عَنْ يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، أَنَّ أَبَا الْمَلِيحِ حَدَّثَهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ، فَقَالَ: بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ»⁽¹⁾.

الدستوائي، (عَنْ يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة الطائي اليمامي، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله بن زيد الجرمي.

(أَنَّ أَبَا الْمَلِيحِ) عامر بن أسامة الهذلي وفي رواية أَنَّ أَبِي مَلِيحٍ (حَدَّثَهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ) بضم الموحدة ابن الحصيب بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين الأسلمي (فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ) فِي أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ، (فَقَالَ: بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ) أي: بادروا إليها أَوَّلَ وَقْتِهَا، (فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ»)) وفي رواية: فقد حبط عمله بكسر الموحدة أي: بطل ثواب عمله الذي يحصل له لو لم يتركها، أو المراد بتركها هو تركها مستحلاً له ومستهزئاً لمن أقامها.

والأحسن أن يقال إنه على سبيل التغليظ والتهديد، فإن قيل الترجمة في التبكير بالصلاة المطلقة في يوم الغيم والحديث لا يطابقها من وجهين:

أحدهما: أَنَّ المطابقة لقول بريدة لا للحديث.

والثاني: أَنَّ المذكور في الحديث صلاة العصر وفي الترجمة مطلقاً الصلاة.

فالجواب أَنَّهُ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ قَوْلَ بُرَيْدَةَ بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ كَانَ فِي وَقْتِ دُخُولِ الْعَصْرِ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فَأَمَرَ بِالتَّبْكَيرِ حَتَّى لَا تَفُوتَهُمْ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ بِتَقْصِيرِهِمْ بِتَرْكِ التَّبْكَيرِ وَهَذَا الْفِعْلُ كَتَرَكُهُمْ إِيَّاهَا فِي اسْتِحْقَاقِ الْوَعِيدِ وَيَفْهَمُ بِإِشَارَتِهِ أَنَّ بَقِيَّةَ الصَّلَوَاتِ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا مُسْتَوِيَةٌ الْأَقْدَامِ فِي الْفَرْضِيَّةِ فَحَيْثُودَ يَحْصُلُ التَّطَابُقُ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالتَّرْجُمَةِ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ لَا بِالتَّصْرِيحِ.

وقد روى الأوزاعي من طريق أخرى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ فَإِنَّهُ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

35 - بَابُ الْأَذَانِ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ⁽¹⁾

595 - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ،

35 - بَابُ الْأَذَانِ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ

(بَابُ الْأَذَانِ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ) وسقط في رواية لفظ ذهاب.

(حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضَدَّ الميمنة هو أبو الحسن البصري الآدمي وقد تقدّم في باب رفع العلم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ) بضمّ الفاء على صيغة التصغير ابن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي الكوفي وقد تقدّم في باب صوم رمضان إيماناً.

(1) قال الحافظ: قال ابن المنير: إنما صرح المؤلف بالحكم على خلاف عادته في المختلف فيه لقوة الاستدلال من الخبر على الحكم المذكور، وقال أيضاً في الترجمة الآتية، إنما قال البخاري «بعد ذهاب الوقت» ولم يقل مثلاً «المن صلى فائتة» للإشعار بأن إيقاعها كان قرب خروج وقتها لا كالفوائت التي جهل يومها أو شهرها، انتهى. وهذا وإن قاله في الترجمة الآتية لكنه يتمشى في هذه الترجمة أيضاً، قال الحافظ: وفي الحديث ما ترجم له وهو الأذان للفائتة، وبه قال الشافعي في القديم وأحمد وأبو ثور وابن المنذر، وقال الأوزاعي ومالك والشافعي في الحديث: لا يؤذن لها، والمختار عند كثير من أصحابه أن يؤذن لصحة الحديث، انتهى. وقال الموفق: من فاتته صلاة استحب له أن يؤذن للأولى ثم يقيم لكل صلاة إقامة، وإن لم يؤذن فلا بأس، قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل يقضي صلاة كيف يصنع في الأذان؟ فذكر حديث أبي عبيدة عن أبيه بطريق هشيم في قضائه صَلَاةً: أربع صلوات في غزوة الخندق، وفيه الأذان في الأولى والإقامة لكل منها، قال أبو عبد الله وهشام الدستوائي: لم يقل كما قال هشيم جعلها إقامة إقامة، قلت: كأنك تختار حديث هشيم؟ قال: نعم، هو زيادة أي شيء يضره، وهذا في الجماعة، فإن كان يقضي وحده كان استحباب ذلك أوفى في حقه لأن الأذان والإقامة للإعلام ولا حاجة إلى الإعلام ههنا، وروي عن أحمد في رجل فاتته صلوات يؤذن ويقيم مرة واحدة يصلّيها كلها، وقال الشافعي: نحو ذلك، وله قولان آخران: أحدهما: أنه يقيم ولا يؤذن، وهو قول مالك، لما روى أبو سعيد في صلاة الخندق وفيه الإقامة للظهر والعصر بدون ذكر الأذان ولأن الأذان للإعلام بالوقت وقد فات، والقول الثاني: إن رجي اجتماع الناس أذن وإلا لا، وقال كسائر المسنونات، انتهى ملخصاً.

وفي الدر المختار: ويسن أن يؤذن ويقيم لفائتة رافعاً صوته لو الجماعة أو صحراء، لا بيته منفرداً، وكذا يسن لأولى الفوائت ويخير فيه للباقي لو في مجلس وفعله أولى ويقيم للكل، قال ابن عابدين: قوله: وفعله أولى لأنه اختلفت الروايات في قضائه صَلَاةً ما فاته يوم الخندق ففي بعضها أنه أمر بلاأفاذن وأقام للكل، وفي بعضها أنه اقتصر على الإقامة فيما بعد الأولى، فالأخذ بالزيادة أولى خصوصاً في باب العبادات، وتماه في الإمداد، انتهى.

قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سِرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَوْ عَرَّسَتْ بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنْ الصَّلَاةِ» قَالَ بِلَالٌ: أَنَا أَوْقِظُكُمْ،

(قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين وبالنون على صيغة التصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي السلمي الكوفي مات سنة ست وثلاثين ومائة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ) وقد تقدّم في باب الاستنجاء باليمين، (عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة الحارث بن ربعي بن بلدمة الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ومدني.

وفيه: رواية الابن عن الأب.

وفيه: أَنَّ شَيْخَ الْبُخَارِيِّ مِنْ أَفْرَادِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِي التَّوْحِيدِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ.

(قَالَ: سِرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية مع رسول الله ﷺ (لَيْلَةً) قَالَ بَعْضُ الشَّرَاحِ كَانَ ذَلِكَ فِي رَجُوعِهِ مِنْ خَيْبَرَ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ فِي بَابِ الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ وَضُوءِ الْمُسْلِمِ مُسْتَوْفَى وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ أَيْضًا أَنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةُ فِي أَيِّ سَفَرَةٍ كَانَتْ.

(فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ) قيل هو عمر وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَمْ أَفْهَمْ عَلَى تَسْمِيَةِ هَذَا الْقَائِلِ.

(لَوْ عَرَّسَتْ) بتشديد الراء من التعريس وهو نزول المسافر آخر الليل للاستراحة وقد يستعمل في مطلق النزول لغير إقامة بنا يا رَسُولَ اللَّهِ أو لو نزلت (بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ) حتى نستريح وجواب لو محذوف تقديره لكان أسهل علينا ويجوز أن تكون للتمني فيستغنى عن الجواب.

(قَالَ) ﷺ: «أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ» حتى يخرج وقتها.

(قَالَ) وفي رواية فَقَالَ (بِلَالٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظَنَّ مِنْهُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى عَادَتِهِ فِي الْإِسْتِيقَاطِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْوَقْتِ لِأَجْلِ الْأَذَانِ.

(أَنَا أَوْقِظُكُمْ) وفي رواية مسلم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه فمن يوقظنا قَالَ: بلال أنا.

فَاضْطَجِعُوا، وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَدْ طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَالَ: «يَا بِلَالُ، أَيْنَ مَا قُلْتَ؟» قَالَ: مَا أُلْقَيْتُ عَلَيَّ نَوْمَةٌ مِثْلُهَا قَطُّ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ.....»

(فَاضْطَجِعُوا) على صيغة الماضي، (وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ) أي: مركبه الذي كان يركبه (فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ) أي: عينا بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية فغلبت بغير ضمير.

(فَنَامَ) بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ)، وَقَدْ طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ) أي: حرفها وحواجب الشمس نواحيها وفي رواية مسلم فكان أول من استيقظ النَّبِيُّ ﷺ والشمس في ظهره، (فَقَالَ) ﷺ: «يَا بِلَالُ، أَيْنَ مَا قُلْتَ؟» أي: أين الوفاء بقولك أنا أوقظكم قاله ﷺ لبلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للتنبيه على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها لا سيما في مظان الغلبة وسلب الاختيار. (قَالَ) بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا أُلْقَيْتُ) بضم الهمزة على البناء للمفعول.

(عَلَيَّ) بتشديد الياء (نَوْمَةٌ) بالرفع على أنه نائب عن الفاعل (مِثْلُهَا) أي: مثل هذه النومة في هذا الوقت ومثل لا يتعرف بالإضافة ولهذا وقع صفة للنكرة.

(قَطُّ قَالَ) ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ) عَزَّ وَجَلَّ (قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ) أي: عن أبدانكم بأن قطع تعلّقها عنها ظاهراً لا باطناً فلا يلزم من قبض الروح الموت لأن الموت انقطاع تعلّق الروح بالبدن ظاهراً وباطناً والنوم انقطاعه عن ظاهر البدن فقط، وهذا كقوله تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: 42].

وَقَالَ محمود العيني: الرّوح جوهر لطيف نوراني يكدره الغداء الأشياء الرديّة الدنية مدرك للجزئيات والكليات حاصل في البدن متصرف فيه غني عن الاغتداء بريء عن التحلّل والتّما ولهذا يبقى بعد فناء البدن إذ ليست له حاجة إلى البدن ومثل هذا الجوهر لا يكون من عالم العنصر بل من عالم الملكوت فيمن شأنه أن لا يضرّه خلل البدن ويلتذّ بما يلائمه ويتألّم بما ينافيه والدليل على ذلك قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ﴾ [آل عمران: 169] الآية وقوله ﷺ: «إِذَا وَضِعَ الْمَيِّتُ عَلَى نَعْشِهِ رَفَرَتْ رُوحُهُ فَوْقَ نَعْشِهِ وَيَقُولُ يَا أَهْلِي وَيَا وَلَدِي»، فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَصِحُّ تَفْسِيرُ الرُّوحِ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿الرُّوحُ مِنْ

حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ، يَا بِلَالُ، ثُمَّ فَأَذَّنَ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ» فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَاضَتْ، قَامَ فَصَلَّى⁽¹⁾.

أَمْرٍ رَبِّي ﴿[الإسراء: 85].

فالجواب: أن معناه من الإبداعات الكائنة بكن من غير مادة وتولد من أصل على أن السؤال كان من قدمه وحدوثه وليس فيه ما ينافي جواز تفسيره.

(حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ) وقوله حين شاء في الموضوعين ليس لوقت واحد فإن نوم القوم لا يتفق غالباً في وقت واحد بل يتتابعون فيكون حين الأولى خبراً عن أحيان متعددة.

(يَا بِلَالُ، ثُمَّ فَأَذَّنَ) بتشديد الذال المعجمة من التأذين (بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ) بالموحدة فيهما، وفي رواية فأذن الناس بمدّ الهمزة وحذف الموحدة من الناس أي: أعلمهم، وفي أخرى فأذن بالمد للناس بلام بدل الموحدة، وفي أخرى فأذن بالتشديد الناس بإسقاط الموحدة، (فَتَوَضَّأَ) ﷺ وزاد أبو نعيم في المستخرج: فتوضأ الناس، (فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَاضَتْ) بتشديد الضاد المعجمة بعد الألف على وزن احمارّت أي: صَفَتْ صفاء كاملاً، (قَامَ) ﷺ (فَصَلَّى) وزاد أبو داود في روايته بالناس أي: صلاة الصبح فإن قيل قد ثبت أن رسول الله ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه فكيف فات عنه الوقت؟

فالجواب: أن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والألم ونحوهما ولا يدرك طلوع الفجر مما يدرك بالعين أو أن عدم نوم القلب كان هو في أحواله. قال القمي كان في النادر ينام كنوم الأدميين.

ومن فوائد الحديث: خروج الإمام بنفسه في الغزوات.

ومنها: جواز الالتماس من السادات فيما يتعلق بمصالحهم الدينية والدنيوية مما فيه خير.

ومنها: أن على الإمام أن يراعي المصلحة الدينية.

ومنها: الاحتراز عما يحتمل فوات العبادة عن وقتها.

ومنها: جواز التزام خادم بمراقبة ذلك.

ومنها : الأذان للفائتة ولأجله ترجم البخاريّ الباب ، واختلف العلماء فيه فَقَالَ أصحابنا يؤذن للفائتة ويقيم ، واحتجوا في ذلك بحديث عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أبو داود وغيره وفيه ثم أمر مؤذّنًا فأذن فصلّى ركعتين قبل الفجر ثم أقام ثم صلّى الفجر ، وبه قَالَ الشافعي في القديم وأحمد وأبو ثور وابن المنذر وإن فاتته صلوات أذن للأولى وأقام وهو مخير في الباقي إن شاء أذن وأقام لكل صلاة من الفوائت وإن شاء اقتصر على الإقامة لما روى الترمذي عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فاتته يوم الخندق أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر بلالاً فأذن ثم أقام فصلّى الظهر ثم أقام فصلّى العصر ثم أقام فصلّى المغرب ثم أقام فصلّى العشاء ، فإن قيل على هذا التقدير فمن أين التخيير ، فالجواب أنّه جاء في رواية قضاهاً ﷺ بأذان وإقامة وفي رواية بأذان وإقامة للأولى وإقامة لكلّ واحدة من البواقي ولهذا الاختلاف خبرنا في ذلك ، وفي التحفة وروي في غير رواية الأصول عن مُحَمَّد بن الحسن إذا فاتته صلوات يقضي الأولى بأذان وإقامة والباقي بالإقامة دون الأذان ، وَقَالَ الشافعي في القديم يقيم لهّن ولا يؤذن وعنه أيضًا يؤذن للأولى ويقيم ويقتصر في البواقي على الإقامة ، وَقَالَ النووي في شرح المهذب : يقيم لكلّ واحدة بلا خلاف ولا يؤذن لغير الأولى منهّن وفي الأولى ثلاثة أقوال في الأذان أصحّها أنّه يؤذن ولا يعتبر بتصحيح الراعي منع الأذان والأذان للأولى مذهب مالك والشافعيّ وأحمد وأبو ثور ، وَقَالَ ابن بطال لم يذكر الأذان في الأولى عن مالك والشافعيّ ، وَقَالَ الثوريّ والأوزاعي والحسن لا يؤذن لفائتة .

ومنها : أنّ قضاء الفوائت بعذر ليس على الفور وهو الصحيح ولكن يستحبّ قضاؤها على الفور ، وحكى البغويّ وجهًا عن الشافعيّ أنّه على الفور ، وأمّا الفائتة بلا عذر فالأصحّ قضاؤها على الفور وقيل له التأخير كما في الأوّل .

ومنها : أنّ الفوائت لا تقضى في الأوقات المنهيّ عن الصلاة فيها ، واختلف أصحابنا في قدر الوقت الذي يباح فيه الصلاة بعد الطلوع قَالَ في الأصل حتى ترتفع الشمس قدر رمح أو رمحين .

وَقَالَ أبو بكر مُحَمَّد بن الفضل ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص

36 - بَاب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ

596 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

الشمس لا يباح فيه الصلاة فإذا عجز عن النظر يباح .

ومنها : جواز قضاء الفائتة بالجماعة .

ومنها : ما احتج به المهلب على أن الصلاة الوسطى هي صلاة الصبح قَالَ لأنه ﷺ لم يأمر أحدًا بمراقبة صلاة غيرها فيه نظر لا يخفى .

ومنها : قبول خبر الواحد واستدل به قوم على ذلك، وَقَالَ ابن زهره : وليس هو بقاطع فيه لاحتمال أنه ﷺ لا يرجع إلى قول بلال بل ينظر إلى الفجر لو استيقظ مثلاً .

ومنها : ما استدل عليه مالك من عدم قضاء سنة الفجر .

وَقَالَ أشهب : سئل مالك هل ركع ﷺ ركعتي الفجر حين نام عن صلاة الصبح وقام حين طلعت الشمس قَالَ ما بلغني وَقَالَ أشهب بلغني أنه ﷺ ركع، وَقَالَ علي بن زياد وقاله غير مالك وأحب إلي أن يركع وهو قول الكوفيين والثوري والشافعي وقد قَالَ مالك إن أحب أن يركعهما من فاتته بعد طلوع الشمس فعل، وهو مذهب مُحَمَّد بن الحسن إذا فاتته ركعتا الفجر يقضيهما إذا ارتفع النهار إلى وقت الزوال، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يقضيهما وهذا إذا فاتت وحدها وإذا فاتت مع الفرض يقضي اتفاقاً .

ومنها : عدم جواز الصلاة عند طلوع الشمس لأنه ﷺ ترك الصلاة حتى ابيضت الشمس، والله أعلم.

36 - بَاب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ

(بَاب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً) أي : مجتمعين (بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ) وخروجه .
(حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بضم الميم في الأول وفتح الفاء في الثاني الزهراني ويقال القرشي مولا هم البصري، (قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي، (عَنْ يَحْيَى) أي : ابن كثير، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن وقد تقدّم ذكرهم غير مرة، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كِدْتُ أَصَلِّي الْعَصْرَ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ،

هذا الإسناد ما بين بصريّ ومدينيّ، وقد أخرج متنه المؤلف في صلاة الخوف والمغازي أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا الترمذيّ والنسائيّ.

(أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ) أي: يوم حفر الخندق وهو أعجمي تكلمت به العرب وكان ذلك في السنة الرابعة من الهجرة ويسمى بغزوة الأحزاب.

(بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ) وفي رواية شيبان عن يحيى عند المؤلف وذلك بعدما أفطر الصائم والمعنى واحد.

(فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ) لأنهم كانوا هم السبب لاشتغال المسلمين بحفر الخندق الذي هو سبب لفوات صلاتهم.

(قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كِدْتُ) بكسر الكاف وقد تَضَمَّ (أَصَلِّي الْعَصْرَ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ) اعلم أن كاد إذا دخل عليه النفي فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها كالأفعال إذا تجرّدت من النفي كان معناها إثباتًا وإن دخل عليها نفي كان معناها نفياً لأنّ قولك كاد زيد يقوم معناه إثبات قرب القيام لا إثبات نفس القيام فإذا قلت ما كاد زيد يفعل فمعناه نفي قرب الفعل.

الثاني: أنه إذا دخل عليها النفي كانت للإثبات كما قَالَ فِيهَا الْمَعْرَى لَغَرًا، إذا نفيت واللّه أعلم أثبتت، وإن أثبتت قامت مقام جحود.

الثالث: أنه إذا دخل عليها النفي ينظر هل دخل على الماضي أو على المستقبل فإن دخل على الماضي فهو للإثبات وإن دخل على المستقبل فهو كسائر الأفعال والأصحّ هو المذهب الأول نصّ عليه ابن الحاجب، إذا تقرّر هذا فكاد ههنا دخل عليها النفي فصار معناه نفياً يعني نفي قرب الصلاة كما في قولك ما كاد زيد يفعل نفي قرب الفعل فإذا نفى قرب الصلاة فنفي الصلاة بالطريق الأولى وقوله حتّى كادت الشمس تغرب خالٍ من النفي فهي كسائر الأفعال، فمعنى قوله ما كدّت أصلي العصر ما صلّيت حتى غربت الشمس كما يقتضيه العرف على ما قاله الكرمانى، ويحتمل أن يكون معناه مع قطع النظر عن العرف أنه صلى العصر

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهُ مَا صَلَّيْتُهَا» فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ⁽¹⁾.

قريب غروب الشمس كما قاله اليعمرى، فعلى هذا يتوجه أن يقال إن الظاهر أنه كان مع النَّبِيِّ ﷺ فكيف اختص بأن أدرك صلاة العصر قبيل غروب الشمس دون النَّبِيِّ ﷺ وبقية الصحابة رضي الله عنهم، إلا أن يقال يحتمل أن يكون الشغل وقع بالمشركين إلى قرب غروب الشمس وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينئذ متوضئاً فبادر فأوقع الصَّلَاةَ ثم جاء إلى النَّبِيِّ ﷺ فأعلمه بذلك في الحال التي كان النَّبِيُّ ﷺ فقام هو وأصحابه إلى الوضوء، بقي أن يقال أن قوله تَعَالَى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: 71] يساعد المذهب الثالث لأن كاد ههنا دخل عليها النفي وهو ماض فاقضى الإثبات لأن فعل الذبح واقع بلا شك.

فالجواب: أنه ليس فعل الذبح مستفاداً من كاد بل من قوله فذبحوها، والمعنى ذبحوها مُجْبَرِينَ وما قاربوا فعل الذبح مختارين، أو المعنى فذبحوها بعد التراخي وما كادوا يفعلون على الفور بدليل أنهم سألوا سؤالاً بعد سؤال ولم يبادروا إلى الذبح من حين أمروا به.

(قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهُ مَا صَلَّيْتُهَا» فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ) بضم الموحدة وسكون المهملة وقيل بفتح أوله وكسر ثانيه وهو واد بالمدينة.

(فَتَوَضَّأَ) ﷺ (لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ) أي: صلاة العصر مع جماعة وقد ورد في رواية الإسماعيلي فصلَّى بنا العصر فاختصر الراوي في هذا الحديث وبهذا يطابق الحديث الترجمة ويمكن أن يستفاد كونها بجماعة من قوله: (ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ) إذ لا شك أن المغرب كان بجماعة كما هو معلوم من عادة رسول الله ﷺ من أداء الصلاة الحاضرة بجماعة على أن مقصود الترجمة استفاد من قوله فقمنا وتوضأنا لما استفاد منه أن عمر رضي الله عنه كان قد فاتته صلاة العصر أيضاً.

وقد اختلف في سبب تأخير النَّبِيِّ ﷺ الصلاة ذلك اليوم: فقيل: كان ذلك

(1) أطرافه 598، 641، 945، 4112 - تحفة 3150.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى. العصر رقم (631).

نسياناً ، واستبعد أن يقع ذلك من الجميع ، وإن استدللّ له بما رواه أحمد من حديث أبي جمعة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ : «هل علم رجل منكم أنني صليت العصر» قالوا : لا يَا رَسُولَ اللَّهِ فصلّى العصر ثم صليّ المغرب .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وفي صحّة هذا الحديث نظر لأنه مخالف لما في الصحيحين من قوله ﷺ لعمر الله ما صليتها ويمكن الجمع بينهما بتكلف .

وقيل : كان عمداً لأنهم شغلوه فلم يمكنوه من ذلك وهو أقرب لا سيما وقد وقع عند أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد رضي الله عنه أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ : ﴿فَرِحَا لَا أَوْ زَكَبَانَا﴾ [البقرة : 239] هذا يعني وأما اليوم فلا يجوز تأخير الصلاة بسبب الاشتغال بالعدو والقتال بل يصلي صلاة الخوف هذا .

واعلم أنّه وقع في الموطأ من طريق أخرى أنّه فاتهم الظهر والعصر ، وفي حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الظهر والعصر والمغرب وأنهم صلّوا بعد هويّ من الليل ، وفي حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الترمذي والنسائي أَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ الْحَدِيثَ ، وفي قوله أربع تجوز لأنّ العشاء لم تكن فاتته .

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعِينِيُّ : إِنَّ الْعِشَاءَ فَاتَتْ عَنْ وَقْتِهَا الَّذِي كَانَ يَصَلِّيُهَا فِيهِ غَالِبًا وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهَا فَاتَتْ عَنْ وَقْتِهَا الْمَعْهُودِ .

قَالَ الْيَعْمَرِيُّ : من الناس من رجّح ما في الصحيحين وصرّح بذلك ابن العربي وَقَالَ الصَّحِيحُ أَنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي شَغَلَ عَنْهَا وَهِيَ الْعَصْرُ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَغَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ .

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : ومنهم من جمع بأنّ الخندق كانت وقعته أياماً وكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام قَالَ وهذا أولى ، ويقرب أن يؤيّده أيضاً أَنَّ رَوَايَتِي أَبِي سَعِيدٍ وَابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَيْسَ فِيهِمَا تَعَرُّضٌ لِقِصَّةِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْ فِيهِمَا أَنَّ قِضَاءَهُ لِلصَّلَاةِ وَقَعَ بَعْدَ خُرُوجِ الْمَغْرِبِ ، وَأَمَّا رَوَايَةُ

حديث الباب ففيها أن ذلك كان عقب غروب الشمس ، والله أعلم .

ومن فوائد الحديث :

جواز سبّ المشركين ولكن المراد ما ليس بفاحش إذ هو اللائق بمنصب عمر رضي الله عنه .

ومنها : جواز الحلف من غير استحلاف إذا كان لمصلحة دينية ، وقال النووي هو مستحب إذا كان فيه مصلحة من تأكيد الأمر أو زيادة طمأنينة أو نفي توهم نسيان أو غير ذلك من المقاصد الصالحة وإنما حلف النبي ﷺ تطيباً لقلب عمر رضي الله عنه لما شق عليه تأخيرها .

ومنها : أن الظاهر أنه صلاًها بجماعة فيكون فيه دلالة على مشروعية الجماعة في الفاتنة وهذا بالإجماع وشذّ الليث فمنع من ذلك وأجاز صلاة الجمعة جماعة إذا فاتت ويرد عليه هذا الحديث وحديث الوادي .

ومنها : الدلالة على امتداد وقت المغرب إلى مغيب الشفق لأنه قدم العصر عليها ولو كان ضيقاً لبدأ بالمغرب لئلا يفوت وقتها أيضاً وهو حجة على الشافعي في قوله الجديد في وقت المغرب أنه مضيق .

ومنها : عدم كراهية أن يقال ما صليت ، وروى البخاري عن ابن سيرين أنه كره أن يقال فاتتنا وليقل لم ندرك ، وقال البخاري وقول النبي ﷺ أصح .

ومنها : ما كان عليه النبي ﷺ من مكارم الأخلاق وحسن التأتي مع أصحابه وتألفهم وما ينبغي الاقتداء به في ذلك .

ومنها : وجوب الترتيب بين الوقتية والفاتنة وهو قول النخعي والزهري وربيعه ويحيى الأنصاري والليث وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأحمد وإسحاق وهو قول عبد الله بن عمر .

وقال طاووس : الترتيب غير واجب وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن القاسم وسحنون وهو مذهب الظاهرية ، ومذهب مالك وجوب الترتيب كما قلنا ولكن لا يسقط بالنسيان ولا بضيق الوقت ولا بكثرة الفوائد كذا في شرح الإرشاد وفي شرح المجمع ، والصحيح المعتمد عليه من مذهب مالك سقوط الترتيب بالنسيان

كما نطقت به كتب مذهبه، وعند أحمد لو تذكّر الفائتة في الوقتية يتمّها ثم يصليّ الفائتة ثم يعيد الوقتية وذكر بعض أصحابه أنّها تكون نافلة وهذا يفيد وجوب الترتيب عنده.

واختلفوا فيما إذا تذكر فائتة في وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالفائتة؟ وإن خرج وقت الحاضرة أو يبدأ بالحاضرة أو يتحيز فقال: بالأولى مالك. وقال بالثاني: الجمهور.

وقال بالثالث: أشهب وقال القاضي عياض: محل الخلاف إذا لم يكثّر الفوات فأما إذا كثرت فلا خلاف، أنه يبدأ بالحاضرة.

واختلفوا في حد القليل، فقليل صلاة يوم وليلة. فإذا خرج وقت السادسة بطل الترتيب وقيل: أربع صلوات: فإذا خرج وقت الخامسة سقط الترتيب، وعند زفر من ترك صلاة شهر يعيد المتروكة ولا يجوز الحاضرة.

وَقَالَ ابن أبي ليلى: من ترك صلاة لا يجوز صلاة سنة بعدها، واستدل صاحب الهداية وغيره على مذهبنا بما رواه الدارقطنيّ ثم البيهقي في سننهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من نسي صلاة فلم يذكرها إلّا وهو مع الإمام فليتمّ صلاته فإذا فرغ من صلاته فليعد التي نسي ثم ليعد التي صلاها مع الإمام»،

قَالَ الدارقطنيّ: الصحيح أنّه من قول ابن عمر كذا رواه مالك عن ابن عمر من قوله.

وَقَالَ عبد الحق: قد وقفه سعيد بن عبد الرحمن، ووثقه يحيى بن معين، وأخرجه أبو حفص بن شاهين مرفوعاً واستدل أيضاً من يرى بوجوب الترتيب بقوله ﷺ: «لا صلاة لمن عليه صلاة».

قَالَ أبو بكر: هو باطل وتأوله جماعة على معنى لا نافلة لمن عليه فريضة.

وَقَالَ ابن الجوزي: هذا نسمعه على ألسنة الناس وما عرفنا له أصلاً.

وَقَالَ إبراهيم الحربي: قيل لأحمد بن حنبل: ما معنى قوله ﷺ: «لا صلاة لمن عليه صلاة» قَالَ: لا أعرف هذا البتّة.

37 - بَاب مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً عَشْرِينَ سَنَةً،

فائدة:

ينبغي أن يبدأ صاحب الترتيب بالفائتة ثم يصلي الحاضرة وهذا مجمع عليه. لكنه عند الشافعي على الاستحباب. وعند أبي حنيفة والأكثرين على الإيجاب حتى لو قدم الحاضرة لم يصح إذا كان الوقت متسعاً.

ومنها: ما استدلل به عليه من يرى بعدم مشرعية الأذان للفائتة، وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة لم يذكر الراوي الأذان لها اعتماداً على أن من عادته ﷺ الأذان للحاضرة فالترك من الراوي لا أنه لم يقع في نفس الأمر، واعتراض باحتمال وقوع المغرب بعد خروج الوقت لعدم تهيوئ إيقاعها فيه.

وأجيب: بأنه على مذهب من يرى تضيق وقت المغرب، ومع هذا يندفع بتقديمه ﷺ العصر عليها وهو حجة على من يرى تضيق وقت المغرب وهو الشافعي رحمه الله في قوله الجديد كما مر.

37 - بَاب مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ

(بَاب مَنْ نَسِيَ صَلَاةً) حتى خرج وقتها (فَلْيُصَلِّ) قال ابن المنير صرح البخاري بإثبات هذا الحكم مع كونه مما اختلف فيه لقوة دليله ولكونه على وفق القياس إذ الواجب خمس صلوات لا أكثر ممن قضى الفائتة كمل عدد المأمور به ولكونه مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع فليصلها ولم يذكر زيادة وقال أيضاً: لا كفارة لها إلا ذلك فاستفيد من هذا الحصر أن لا يجب غير إعادتها إذا ذكر وفي رواية: (إِذَا ذَكَرَهَا وَلَا يُعِيدُ) وفي رواية ولا يعد على النهي كما أن الأول على النهي بمعنى النهي أي: لا يقض (إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ) الواحدة خلافاً لمالك فإنه ذهب إلى أن من ذكر بعد أن صلى صلاة أنه لم يصل التي قبلها فإنه يصلي التي ذكر ثم يصلي التي كان صلاتها مراعاة للترتيب.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) أي: النخعي وقد وصله الثوري في جامعه عن منصور وغيره عنه: (مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً) نسيها (عَشْرِينَ سَنَةً) مثلاً.

لَمْ يُعِدْ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ.

597 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ»

(لَمْ يُعِدْ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ) ومطابقة هذا الأثر للترجمة من حيث إن قوله : من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها أعم من أن يكون ذكرها بعد النسيان بعد يوم أو شهر أو سنة أو أكثر من ذلك وقّده بعشرين سنةً للمبالغة والمقصود أنّه لا يجب عليه إلا إعادة صلاة نسيها خاصةً في أي وقت ذكرها ، ثم إن مراد المؤلف رحمه الله بذكر هذا الأثر تقوية قوله ولا يعيد إلا تلك الصلاة ، ويحتمل أن يكون أشار بقوله ولا يعيد إلا تلك الصلاة إلى تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم في قضية النوم عن الصلاة حيث قال فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها فإن بعضهم زعم أن ظاهره إعادة المقضية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الآتي ولكن اللفظ المذكور ليس نصّاً في ذلك لأنّه يحتمل أن يريد بقوله فليصلها عند وقتها أي : الصلاة التي تحضر لا أنّه يريد أن يعيد التي صلاها بعد خروج وقتها ، فإن قيل : روى أبو داود من حديث عمران بن الحصين في هذه القصة من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحاً فليقض معها مثلها ، فالجواب أنّه قال الخطابي لا أعلم أحد قال بظاهره وجوباً قال ويشبه أن يكون الأمر فيه للاستحباب ليحرز فضيلة الوقت في القضاء انتهى ولم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك بل عدّوا الحديث غلطاً من رواه وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البُخَارِيِّ، ويؤيد ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضاً أنّهم قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَقْضِيهَا لَوْ قَتَلْنَا مِنَ الْغَدِ فَقَالَ ﷺ : « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الرَّبَا وَيَأْخُذُ مِنْكُمْ ».

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين ، (وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريّ التبوذكي (قَالَا : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى ، (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة ، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ورجال هذا الإسناد بصريّون إلا شيخ المؤلف فكوّفي ، وقد أخرج مثنه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ : مَنْ نَسِيَ صَلَاةً) مكتوبة أو نافلة مؤقّته (فَلْيُصَلِّ) وجوباً في المكتوبة وندباً في النافلة المؤقّته.

إِذَا ذَكَرَهَا»، لا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه : 14] ،

(إِذَا ذَكَرَهَا) وفي رواية إذا ذكرها بإسقاط المفعول، ثم إنه وقع في جميع الروايات فليصل بحذف الضمير، ورواه مسلم عن هذاب بن خالد بلفظ فليصلها، وزاد أيضًا من رواية سعيد عن قتادة أو نام عنها، ولمسلم أيضًا من رواية أخرى إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه : 14]، وعند النسائي أو يغفل عنها فإن كفارتها أن يصلها إذا ذكرها، وعند ابن ماجه سئل عن الرجل يغفل عن الصلاة أو يرقد عنها قَالَ يصلها إذا ذكرها، فإن قيل هذا يقتضي أن يلزم القضاء في الحال إذا ذكر مع أن القضاء من جملة الواجبات الموسعة، فالجواب أنه لو تذكرها ودام ذلك التذكر مدة وصلّى في أثناء تلك المدة صدق أنه صلى حين التذكر وليس بلازم أن يكون في أول حال التذكر، وجواب آخر أن إذا للشرط فكأنه قَالَ فليصل إن ذكر يعني لو لم يذكره لا يلزم عليه القضاء أو جزاءه مقدّر يدل عليه المذكور أي: إذا ذكر فليصلها وعلى كل تقدير فالجزاء لا يلزم أن يترتب على الشرط في الحال بل يلزم أن يترتب عليه في الجملة، ثم إن لفظ الحديث شامل للنوافل المؤقتة دون الغير مؤقتة إذ لا يتصور فيها النسيان إلى أن يخرج وقتها، فإن قيل فهو متناول أيضًا لنحو صلاة الخسوف ولا قضاء لها، فالجواب أن شرعيتها متعلقة بسبب وبزوال السبب يزول المسبب.

(لا كَفَّارَةَ لَهَا) أي: لتلك الصلاة المنسية (إِلَّا ذَلِكَ) إشارة إلى القضاء الذي يدل عليه قوله فليصلها إذا ذكرها لأن الصلاة عند الذكر هي القضاء والكفارة عبارة عن الخصلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة أي: تسترها، وهي من الصفات الغالبة في الاسمية وَقَالَ الخطابِي هذا يحتمل وجهين أحدهما أنه لا يكفرها غير قضائها والآخر أنه لا يلزمه في نسيانها غرامة ولا صدقة ولا زيادة تضعيف لها إنما يصلّى ما ترك هذا وعلى الأول يكون قصر قلب وعلى الثاني قصر أفراد.

(﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾) وفي رواية: أقم الصلاة بدون الواو (﴿لِذِكْرِي﴾) بكسر الراء واللام واحدة كما في التلاوة المشهورة، وفي رواية للذكرى بلامين وفتح الراء على وزن فعلى مصدر من ذكر يذكر وفي رواية مسلم من طريق يونس أن الزُّهْرِي كان يقرؤها كذلك، وعلى القراءتين اختلفوا في المراد بهذا، فقيل:

المعنى لتذكرني فيها، وقيل : لأذكرك بالمدح والثناء، وقيل : للأوقات الذكر وهي مواقيت الصَّلَاة، وقيل : لذكري لأتني ذكرتها في الكتب وأمرت بها، وقيل : لذكري خاصية لا ترائي بها ولا تشوبها بذكر غيري، وقيل شكر الذكري، وقيل لذكر أمري، وقيل إذا ذكرت الصلاة فقد ذكرتني فإن الصلاة عبادة الله فمتى ذكرها ذكر المعبود فكأنه أراد لذكر الصلاة، وَقَالَ فضل الله التوريشي هذه الآية تحتمل وجوها كثيرة من التأويل لكن الواجب أن يصار إلى وجه يوافق الحديث فالمعنى أقم الصلاة لذكرها فإنه إذا ذكرها فقد ذكر الله أو يقدر المضاف أي : لذكر صلاتي أو وقع الضمير موقع ضمير الصلاة لشرفها وخصوصيتها، ومن فوائد الحديث وجوب قضاء الناسي من غير إثم وكذلك النائم سواء كثرت الصلاة أو قلت وهذا مذهب العلماء كافة وشدَّ بعضهم فيمن زاد على خمس صلوات أنه لا يلزمه القضاء حكاه القرطبي ولا يعتد به، فإن تركها عامداً فالجمهور على وجوب القضاء أيضاً، وحكي عَنْ داود وجمع يسير عدَّهم ابن حزم منهم خمسة من الصَّحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وسلمان رضي الله عنهم والقاسم بن مُحَمَّد وبديل بن ميسرة ومحمد بن سيرين ومطرف ابن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وسالم ابن أبي الجعد وأبو عبد الرحمن الأشعري عدم وجوب القضاء على العامد لأنَّ انتفاء الشرط يستلزم المشروط فيلزم منه أنَّ من لم ينس لا (يصلِّي) إذا ذكر .

والجواب عنه : أنَّ القيد بالنسيان لخروجه مخرج الغالب فإنَّ الغالب أنَّ المؤمن لا يترك الصلاة عمداً بل إنَّما يقع نسياناً، أو لأنه ورد على السبب الخاص مثل أن يكون ثمة سائل عَنْ حكم قضاء الصلاة المنسية، أو لأنه إذا وجب القضاء على المعذور فغيره أولى بالوجوب وهو من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، وشرط اعتبار مفهوم المخالف عدم الخروج مخرج الغالب وعدم وروده على السبب الخاص وعدم مفهوم الموافق، وادَّعى ناس أن وجوب القضاء على العامد يؤخذ من قوله نسي لأنَّ النسيان يطلق على الترك سواء كان عَنْ ذَهول أو لا، ومنه قوله تَعَالَى : ﴿سُئِلَ اللَّهُ فَتَسْبِيحُهُمْ﴾ [التوبة : 67] نسوا الله فنسيهم أي : تركوا أمره فتركهم في العذاب قالوا ويقوي ذلك قوله لا كفارة لها والنائم والناسي لا إثم عليه وضعفه الحافظ العسقلاني بأنَّ الخبر بذكر النائم

قَالَ مُوسَى: قَالَ هَمَامٌ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: بَعْدُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾،

ثابت وقد قَالَ فِيهِ لَا كَفَّارَةَ لَهَا وَالْكَفَّارَةُ قَدْ تَكُونُ عَنْ الْخَطَأِ كَمَا تَكُونُ عَنْ الْعَمَدِ
يَعْنِي كَمَا فِي قَتْلِ الْخَطَأِ فَإِنَّ فِيهِ الْكَفَّارَةَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَيْضًا إِنَّهُمْ لَمَّا تَوَهَّمُوهُ
أَنَّ فِي هَذَا الْفِعْلِ كَفَّارَةٌ بَيْنَ لَهُمْ أَنْ لَا كَفَّارَةَ فِيهَا وَإِنَّمَا يَجِبُ الْقَضَاءُ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ
شَيْءٍ آخَرَ هَذَا، ثُمَّ الْقَائِلُ بِأَنَّ الْعَامِدَ لَا يَقْضِي لَمْ يَرُدُّ أَنَّهُ أَخْفَتْ حَالًا مِنَ النَّاسِي
بَلْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَوْ شَرَعَ لَهُ الْقَضَاءُ لَكَانَ هُوَ وَالنَّاسِي سَوَاءً وَالنَّاسِي غَيْرَ أَثَمٍ بِخِلَافِ
الْعَامِدِ فَالْعَامِدُ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ النَّاسِي فَكَيْفَ يَسْتَوِيَانِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُمُ الْعَامِدُ
بِإِخْرَاجِهِ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا بَاقٍ عَلَيْهِ وَلَوْ قَضَاهَا خِلَافَ النَّاسِي فَإِنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ
مُطْلَقًا سَوَاءً لَمْ يَذْكُرْهَا أَوْ تَذَكَّرَ فَقَضَاهَا، ثُمَّ وَجِبَ الْقَضَاءُ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ هُوَ
قَوْلُهُ ﷺ: «فَلْيَصِلْ إِذَا ذَكَرَهَا» أَوْ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ.

نَعَمْ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَجِبَ الْقَضَاءُ عَلَى الْعَامِدِ بِالْخُطَابِ الْأَوَّلِ
لَأَنَّهُ قَدْ خُوِطِبَ بِالصَّلَاةِ وَتَرْتَّبَتْ فِي ذِمَّتِهِ فَصَارَ دَيْنًا عَلَيْهِ وَالْدِّينَ لَا يَسْقُطُ إِلَّا
بِأَدَائِهِ فَيَأْتِمُ بِإِخْرَاجِهِ لَهَا مِنَ الْوَقْتِ الْمَحْدَدِ لَهَا كَمَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ عَامِدًا فَإِنَّهُ
يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَهُ مَعَ بَقَاءِ إِثْمِ الْإِفْطَارِ عَلَيْهِ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا: أَنَّ أَحَدًا لَا يَصَلِّي عَنْ أَحَدٍ كَمَا يَحْجُجُ عَنْهُ وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى
الشَّافِعِيِّ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجْبِرُ بِالْمَالِ كَمَا يَجْبِرُ الصَّوْمُ وَغَيْرُهُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ
صَلَوَاتُ فَائِتَةٍ فَحَضَرَهُ الْمَوْتُ فَأَوْصَى بِالْفَدْيَةِ عَنْهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَمَا بَيَّنَّ فِي الْفُرُوعِ،
وَأَمَّا مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى جَوَازِ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ فِي الْوَقْتِ الْمَنْهِيِّ عَنْ
الصَّلَاةِ فِيهِ لِقَوْلِهِ فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَ، فَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَصَلِّيَ فِي أَوَّلِ حَالِ الذِّكْرِ
غَايَةً مَا فِي الْبَابِ أَنَّ ذِكْرَهُ سَبَبٌ لَوْجُوبِ الْقَضَاءِ فَإِذَا ذَكَرَهَا فِي الْوَقْتِ الْمَنْهِيِّ
عَنْهَا فِيهِ وَأَخْرَجَهَا إِلَى أَنْ يَخْرُجَ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَصَلَّى يَكُونُ عَامِلًا بِالْحَدِيثَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: هَذَا، وَالْآخَرُ: حَدِيثُ النَّهْيِ فِي الْوَقْتِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا فِيهِ.

(قَالَ مُوسَى) هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ وَهُوَ أَحَدُ شَيْخَيْهِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ
أَي: انْفَرَدَ بِهَذَا الْقَوْلِ عَنْ أَبِي نَعِيمٍ.

(قَالَ هَمَامٌ) الْمَذْكُورُ (سَمِعْتُهُ) أَي: قَتَادَةُ (يَقُولُ: بَعْدُ) بَضْمُ الدَّالِ أَي: بَعْدَ
زَمَانٍ رَوَايَةُ الْحَدِيثِ (وَأَقِمِ) وَفِي رَوَايَةٍ أَقِمِ بَدُونَ الْوَاوِ (وَالصَّلَاةَ لِذِكْرِي) (وَأَقِمِ)

وَقَالَ حَبَّانٌ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ⁽¹⁾.

وفي رواية للذكرى كما تقدّم يعني أنّ هَمَّامًا سمع قتادة يقرأ هذه الآية ففيه تصريح بسماع همام عن قتادة، وَقَالَ الكرمانيّ يعني لم يكن نقل الحديث وتلاوة الآية معًا، وقد اختلف في ذكر الآية هل هي من كلام قتادة أو من قول النَّبِيِّ ﷺ، وفي رواية مسلم عَنْ هَذَابٍ قَالَ قَتَادَةُ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لذكرى، وفي روايته من طريق المثنى عَنْ قَتَادَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَقِدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ وهذا ظاهره أنّ الجميع من كلام النَّبِيِّ ﷺ، واستدلّ به على أنّ شرع من قبلنا شرع لنا إذا قصّ الله ورسوله من غير تكبر لأنّ المخاطب بالآية المذكورة هو موسى عليه الصلاة والسلام.

(وَقَالَ حَبَّانٌ) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال وقد مرّ في باب فضل صلاة الفجر وفي رواية قَالَ أَبُو عبد الله أي: البُخَارِيُّ وَقَالَ حَبَّانٌ. (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ)، قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (قَتَادَةُ)، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ) أشار بهذا التعليق إلى بيان سماع قتادة من أنس لتصريحه فيه

(1) تحفة 1399.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها رقم (684).

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث إيقاع الصلاة المنسية عند ذكرها. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: هل الصلاة يعني بها واحدة ليس إلا أو صلاة من حيث الجملة وإن كثرت. وهل تقدم على الوقتية وإن خرج وقت الوقتية أم لا. وهل يجوز تأخيرها يسيرًا كما يجوز تأخير الوقتية أم لا. والكفارة هنا هل هي عن ذنب مأخوذ به أم ليس: فالجواب عن الأول احتمال الوجهين معاً فأما الواحدة وهو أن تكون واحدة فيلزم منه إن كانت أكثر فلا يصلي ولا قائل بذلك فبطل هذا الاحتمال وبقي أنها صلاة من حيث الجملة كانت واحدة أو أكثر فإنها تصلى. وأما هل تقدم على الوقتية أم لا فإن نظرنا إلى ظاهر اللفظ قلنا بذلك لأنه عليه السلام قال يصليها فذلك وقت لها على ما جاء في رواية أخرى فقد عينه عليه السلام بالإشارة إليه وإن نظرنا إلى أن الأمر إذا احتمل معنيين أحدهما يوجب حكماً وليس فيه خلل بالحكم الآخر والثاني يوجب حكماً ويلحق في الحكم الآخر خلل فيأخذ الذي يوجب الحكم ولا يقع في الحكم الآخر الذي به خلل من طريق الترجيح مثل ما قلنا آنفاً إذا نظرنا بتعين الوقت بالإشارة إليه أوجبنا فعلها وإن خرج وقت الوقتية فلحق الخلل في الوقتية بخروجها عن وقتها وقد جاء =

بالتحديث لأن قتادة من المدلسين وقد وصله أبو عَوَانَةَ في صحيحه عن عَمَّار بن

في رواية أخرى فذلك وقت لها أي جائز فعلها وإن كان وقتها المفروض لها قد خرج فصاحبها معذور في ذلك بعلّة النسيان وكان قد دخل وقت جواز فعلها ودخل على الأخرى التي تعين وقتها بتعيين الشارع عليه السلام وهو الأصل فكانت الأولى بالتقديم ولا يلحقها نقص وتبقى صاحبة العذر متأخرة عنها والشارع عليه السلام قد جبر بذلك الخلل بقوله ﷺ: رفع عن أمتي الخطأ والنسيان، فمن أجل هذه التقديرات اختلف العلماء في تقديم المنسبة على الوقتية فمذهب الشافعي رحمه الله ومن تبعه على تقديم الوقتية على المنسبة ومذهب مالك ومن تبعه على تقديم المنسبة على الوقتية إلا أنه يشترط أن تكون يسيرة فإن كانت كثيرة فالوقتية مقدمة وادعوا الإجماع في ذلك وكذلك ادعوا الإجماع في تخصيص الحديث لأن اللفظ يفتضي العموم فإن أبقوه على ذلك لآل الأمر إلى أن تخرج الوقتية عن وقتها ويعود حكمها حكم المنسيات وهذا خلل كبير فانتسخ هذا بالإجماع والإجماع لا يعترض عليه وبقي الخلاف في حد القليل من الكثير فأقل من صلاة يوم عندهم في حكم القليل وأكثر من صلاة يوم في حكم الكثير وصلاة يوم مختلف فيه وأما هل يجوز تأخيرها عند الذكر بغير عذر شرعي أو حضور أداء الوقتية على الخلاف المتقدم فلا أعرف فيه خلافاً أنه لا يجوز لأنه مشار إليه غير محدود كما فعل عليه السلام في الوقتيات حين قال ما بين هذين الوقتين وقت فدل بترك التحديد لهذه أن الأمر فيها بخلاف المحدود وقتها.

وأما هل هذه هي الكفارة لذنب وقع فليس هنا ذنب واقع لما قدمناه أولاً من قوله أو نسيها فيكون معنى قوله عليه السلام: (لا كفارة لها إلا ذلك) أن لو كان هناك ذنب يؤخذ به كقوله عز وجل في كتابه: ﴿فَجَزَاءُ ۖ جَهَنَّمَ حَبْلًا فِيهَا﴾ [النساء: 93] قال العلماء في معنى فجزاؤه: إن جزاءه واحتمل أن يكون أراد بالذكر أن الذنب فيها ذنب من كونه ذنباً لغةً لكونه أخرج ما أمر به عن وقته وإن كان صاحبه لا يؤاخذ به وإن جبره يسمى كفارة وإن لم يكن هناك ذنب لأن هذا تغطية لذلك الخلل واحتمل أن يريد أن ذلك الخلل الذي وقع أنه لا ينجر بفعل من أفعال الخير وإن كبر إلا بأدائها في هذا الوقت المشار إليه فيكون فيه على هذا التأويل وجهان من الفقه:

الواحد: منع البدل بغيرها من القرب.

والآخر: أن لا تؤخر عن ذلك الوقت وبهذا المعنى يرجح مذهب مالك ومن تبعه على غيره.

الوجه الثاني: فيه دليل لقول من يقول إن شرع من تقدم شرع لنا يؤخذ ذلك من قوله: ﴿وَأَقْبِرَ أَسَلَكَةَ لِصَكْرَةٍ﴾ وهذا الخطاب كان لمن تقدم من الأمم.

الوجه الثالث: فيه دليل لمن يقول إن شرع من تقدم ليس بشرع لنا إلا إذا وافق شرعنا يؤخذ ذلك من أنه ﷺ لم يحتج بالأي إلا حين قرر الحكم فكانه ذكره لما يساوي ما أمر به لما أمر به من قبلنا ويترتب على هذا الوجه أن معرفة الشرائع المتقدمة من المحمود شرعاً وإن لم يكن فيها حكم لنا ولولا ذلك ما ذكره ﷺ.

الوجه الرابع: هنا إشارة صوفية لأنهم يقولون أعلى الأعمال الأذكار لأن ذكر اللسان يوجب =

38 - بَابُ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ، الْأُولَى فَلَاوَلَى

598 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ

أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: « جَعَلَ »

رجاء عَنْ حَبَّانِ بْنِ هَلَالٍ وَفِيهِ أَنَّ هَمَامًا سَمِعَهُ مِنْ قَتَادَةَ مَرَّتَيْنِ كَمَا فِي رِوَايَةِ مُوسَى.

38 - بَابُ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ، الْأُولَى فَلَاوَلَى

(بَابُ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ) الْفَائِتَةُ فِي رِوَايَةِ الصَّلَاةِ بِالْأَفْرَادِ حَالُ كَوْنِهَا (الْأُولَى فَلَاوَلَى) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ فِيهِمَا وَأَرَادَ بِهِ أَنَّهُ يَقْدَمُ الْأُولَى ثُمَّ الثَّانِيَةُ الَّتِي هِيَ الْأُولَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الثَّالِثَةِ وَهَكَذَا وَقَدْ عَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بِقَوْلِهِ بَابُ تَرْتِيبِ الْفَوَائِتِ وَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْلُ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) فِي رِوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانِ، (عَنْ هِشَامٍ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَنَبَرٍ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ عَلَى وَزْنِ جَعْفَرٍ وَهُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ فِي رِوَايَةِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) فِي رِوَايَةِ حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بِالْمِثْلَةِ الطَّائِي صَالِحُ بْنُ الْمُتَوَكَّلِ، وَإِنَّمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ بِلَفْظِ هُوَ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ هِشَامٍ بَلْ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ ذَكَرَهُ تَعْرِيفًا لَهُ وَهُوَ غَايَةُ الْإِحْتِيَاظِ فِي رِعَايَةِ أَلْفَاظِ الشُّيُوخِ، وَوَقَعَ لِلْعَيْنِيِّ إِسْقَاطُ يَحْيَى الْأَوَّلِ مِنْ سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ وَغَلَطَ الْكِرْمَانِيُّ وَالْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي تَفْسِيرِهِمَا لَهُ بِالْقَطَّانِ ظَانًّا أَنَّهُ الثَّانِي الَّذِي فَسَّرَهُ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ.

(عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ جَابِرٍ) فِي رِوَايَةِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(جَعَلَ) هُوَ مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارَبَةِ الَّتِي وَضَعَتْ لِلشُّرُوعِ فِي الشَّيْءِ وَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلًا كَانَ إِلَّا أَنَّ خَبْرَهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً.

ذَكَرَ الْأَحْكَامَ وَهُوَ أَجَلُ الْأَذْكَارِ كَمَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَ اللَّهُ عِنْدَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ خَيْرٌ مِنْ ذَكَرَهُ بِاللِّسَانِ وَالْغَفْلَةُ سَبَبُهَا النِّسْيَانُ فَمَا حَرَّمَ مِنْ حَرَمٍ إِلَّا مِنَ الْغَفْلَةِ وَلَا سَعْدٌ مِنْ سَعْدٍ إِلَّا بِالذِّكْرِ وَالْحُضُورِ وَقَدْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: 45].

عُمَرُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ يَسُبُّ كُفَّارَهُمْ، وَقَالَ: مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى غَرَبْتُ، قَالَ: فَتَزَلْنَا بُطْحَانَ، فَصَلَّى بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ⁽¹⁾.

39 - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ السَّمَرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

(عُمَرُ) هو ابن الخطاب وزاد أبو ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا بن عساكر رضوان الله عليه.

(يَوْمَ الْخَنْدَقِ يَسُبُّ كُفَّارَهُمْ) أي: كفار قريش ولكونه معلوماً جاز عود الضمير إليه من غير سبق ذكره وفي رواية معاذ بن فضالة فجعل يسب كفار قريش. (وَقَالَ) وفي رواية: فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ (مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى غَرَبْتُ) الشمس هذه الرواية صريحة في فوات العصر عنه وفي رواية حتى غربت بدون ذكر الشمس.

(قَالَ: فَتَزَلْنَا بُطْحَانَ، فَصَلَّى) (بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ) أي: بأصحابه وهذا الحديث تقدم قريباً وأورده هنا مختصراً وقد مر الكلام فيه مستوفى.

39 - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ السَّمَرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

(بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ السَّمَرِ) بفتح الميم قَالَ القاضي عياض: هكذا روينا، وَقَالَ مروان بن سراج: الصَّوَابُ سكونها وهو الحديث بالليل وأصله لون ضوء القمر لأنهم كانوا يتحدثون فيه (بَعْدَ) صلاة (العِشَاءِ) والمراد من السمر في الترجمة ما يكون في أمر مباح وأمّا المحرّم فلا اختصاص لكرهته بما بعد العشاء بل هو حرام في الأوقات كلّها.

ووقع في رواية أبي ذرّ هنا: السَّامِرُ مِنَ السَّمَرِ والجمع السُّمَارِ والسَّامِرُ ههنا في موضع الجمع، استشكل ذكر هذا في هذا الموضع لأنّه لم يتقدّم للسَّامِر ذكر في الترجمة حتى يبيّن لكتّه لما ذكر لفظ: السَّامِر الذي هو إما اسم أو مصدر كما تقدّم الإشارة إليه أراد أن يشير إلى أنّ لفظ السامر في قوله تَعَالَى: ﴿سَمِرًا

599 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ، قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: حَدَّثْنَا كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟ قَالَ: «كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ - وَهِيَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى - حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى أَهْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ - وَنَسِيتُ مَا قَالَ لِي فِي الْمَغْرِبِ - قَالَ: وَكَانَ يَسْتَجِبُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ،

تَهْجُرُونَ» [المؤمنون: 67] مشتق من السَّمر ثم إلى أن لفظ: السَّامر تارة يكون مفردًا ويكون جمعه سُمَّار بضم السين المهملة وتشديد الميم كطالب وطُّلاب وكاتب وكُتَّاب وتارة يكون جمعًا حيث قَالَ: والسَّامر ههنا أي: في الآية في موضع الجمع كالباقر والجامل للبقر والجمال، وقد أكثر البخاري رحمه الله من هذه الطريقة إذا وقع في الحديث لفظة توافق لفظة في القرآن فيستغنى بتفسير تلك اللفظة من القرآن، وقد استقرئ للبخاري أنه إذا مرَّ له لفظ من القرآن يتكلم على غريبه، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ) الأعرابي، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ) سيار بن سلامة (قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرزَةَ) بفتح الموحدة نضلة بن عبيد (الْأَسْلَمِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ لَهُ أَبِي: حَدَّثْنَا) بكسر الدال على أنه خطاب أبي برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ؟ قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ: أي: أبو برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَانَ) (يُصَلِّي الْهَجِيرَ) أي: صلاة الظهر، (وَهِيَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ) بفتح الحاء المهملة أي: حين نزول عن وسط السماء إلى جهة المغرب كأنها دحضت أي: زلقت.

(وَ) كان (يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى أَهْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ) لم تتغير لا حرًا ولا ضوءًا قَالَ أبو المنهال.

(وَنَسِيتُ مَا قَالَ لِي) أبو برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي الْمَغْرِبِ) وفي رواية ابن عساكر مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ.

(قَالَ) أبو برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَكَانَ) (يَسْتَجِبُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ) أي:

قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ، حِينَ يَعْرِفُ أَحَدُنَا جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ مِنَ السُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ⁽¹⁾.

40 - باب السَّمر فِي الفقه وَالخَيْرِ بَعْدَ العِشاءِ

600 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ

صلاة العشاء، (قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا) خوفاً من إخراجها عن وقتها مطلقاً أو عن المختار.

(و) يكره (الحديث) أي: المحادثة (بَعْدَهَا) لأنه قد يؤدي إلى النوم عن الصبح أو عن وقتها المختار عند الشافعي أو عن قيام الليل وكان عمر رضي الله عنه يضرب الناس على ذلك ويقول أسمرًا أول الليل ونومًا آخره وإذا تقرّر أن علّة النهي ذلك فقد يفرق فارق بين الليالي الطوال والقصار ويمكن أن يحمل الكراهة على الإطلاق حسماً للمادة لأن الشيء إذا شرع لكونه مظنة قد يستمر فيصير مثنة.

(وَكَانَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (يَنْفَتِلُ) أي: ينصرف ويفرغ (مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ، حِينَ يَعْرِفُ أَحَدُنَا جَلِيسَهُ) أي: مُجالسه، (وَيَقْرَأُ مِنَ السُّتَيْنِ) آية (إِلَى الْمِائَةِ) وقد مرّ الكلام في هذا الحديث مستوفى.

40 - باب السَّمر فِي الفقه وَالخَيْرِ بَعْدَ العِشاءِ

(باب) حكم (السَّمر في) مباحة (الفقه والخير) وإنما خصّ الفقه بالذكر وإن كان داخلاً في الخير تنويهاً بذكره وتنبيهاً على قدره (بَعْدَ) صلاة (العِشاءِ) وقد روى الترمذي من حديث عمر رضي الله عنه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يسمر هو وأبو بكر في أمر من أمور المسلمين وَقَالَ حديث حسن.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ) بالصّاد المهملة وتشديد الموحدة وفي آخره حاء مهملة ويروى الصَّبَّاح باللام للمح الوصفية وهو العطار البصري مات سنة تسع وخمسين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ) عبيد الله بن عبد المجيد (الحَنْفِيُّ) بالمهملة والنون المفتوحتين وبالفاء مات سنة تسعين ومائة، قَالَ: (حَدَّثَنَا قُرَّةٌ)

ابْنُ خَالِدٍ، قَالَ: انْتَضَرْنَا الْحَسَنَ وَرَأَتْ عَلَيْنَا حَتَّى قُرْبُنَا مِنْ وَقْتِ قِيَامِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: دَعَانَا جِيرَانُنَا هَؤُلَاءِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَنَسُ: نَظَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، حَتَّى كَانَ شَطْرُ اللَّيْلِ يَبْلُغُهُ، فَجَاءَ فَصَلَّى لَنَا، ثُمَّ خَطَبَنَا، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا ثُمَّ رَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَضَرْتُمُ الصَّلَاةَ - قَالَ الْحَسَنُ - وَإِنَّ الْقَوْمَ لَا يَزَالُونَ بِخَيْرٍ مَا انْتَضَرُوا الْخَيْرَ»

بضم القاف وتشديد الراء (ابْنُ خَالِدٍ) السَّدُوسِي مات سنة أربع وخمسين ومائة.
(قَالَ: انْتَضَرْنَا الْحَسَنَ) أي: البصري رحمه الله (وَرَأَتْ) بالمثلثة أي: أبطأ يقال راث يريث ريثا (عَلَيْنَا) والجملة حالية (حَتَّى قُرْبُنَا) أي: حتى كان الزمان أو ريثه قريبًا، وفي رواية: حتى قربنا (مِنْ وَقْتِ قِيَامِهِ) أي: قيام الحسن من المسجد لأجل النوم أو من النوم لأجل التهجد.

(فَجَاءَ فَقَالَ) معتذرًا عَن تَخَلُّفِهِ عَنِ الْقُعُودِ مَعَهُمْ عَلَى عَادَتِهِ فِي الْمَسْجِدِ لَأَخْذِ الْعِلْمِ عَنْهُ وَفِي رَوَايَةٍ وَقَالَ: بِالْوَاوِ (دَعَانَا جِيرَانُنَا) بكسر الجيم جمع جار.
(هَؤُلَاءِ، ثُمَّ قَالَ) أي: الحسن تبشيرًا لأصحابه بما يترتب على انتظارهم من الأجر.

(قَالَ: أَنَسُ) وفي رواية الأصيلي: أنس بن مالك (نَظَرْنَا) وفي رواية: انتظرنا وكلاهما بمعنى إذ النظر يجيء بمعنى الانتظار (النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ) أي: في ليلة وليلة ذات مقحمة.

(حَتَّى كَانَ شَطْرُ اللَّيْلِ) بالرفع على أن كان تامة ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها قوله: (يَبْلُغُهُ) أي: كان شطر الليل يصل الانتظار أو الليل إليه، أي: إلى الشطر أو يشارفه يقال بلغت المكان بلوغًا إذا وصلت إليه أو شارفته وقاربته ويروى شطر الليل بالنصب أي: كان الوقت شطر الليل ويكون يبلغه استئنافًا أو جملة مؤكدة.

(فَجَاءَ) ﷺ (فَصَلَّى لَنَا) أي: إماما لنا، (ثُمَّ خَطَبَنَا، فَقَالَ) في الخطبة (أَلَا) بتخفيف اللام (إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا ثُمَّ رَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ) بالميم وفي رواية لن بالنون (تَزَالُوا فِي) ثواب (صَلَاةٍ مَا انْتَضَرْتُمُ الصَّلَاةَ) أي: مدة انتظاركم الصَّلَاةَ، (وَإِنَّ الْقَوْمَ) وفي رواية: (قَالَ الْحَسَنُ وَإِنَّ الْقَوْمَ لَا يَزَالُونَ بِخَيْرٍ) ويروى في خير (مَا انْتَضَرُوا الْخَيْرَ) عمم الحسن الحكم في كل الخير وذكر ذلك لأصحابه مؤنسًا

قَالَ قُرَّةٌ: هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

601 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ،

لهم ومعرفاً أنهم وإن كان فاتهم الأجر على ما يتعلمون منه في تلك الليلة على ظنهم فلم يفتهم الأجر مطلقاً لأنَّ منتظر الخير في خير فيحصل له الأجر بذلك وبهذا يجاب عما استشكل في قوله إنهم في صلاة مع أنه يجوز لهم الأكل والكلام وغير ذلك فما معنى كونهم في الصَّلَاة وحاصل الجواب أنهم يحصل لهم الأجر في الجملة لا من جميع الجهات.

(قَالَ قُرَّةٌ) ابن خالد: (هُوَ) أي: قول الحسن وإن القوم لا يزالون (مِنْ) حَدِيثِ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أراد قرّة بهذا الكلام أن الحسن رحمه الله وإن لم يصرح برفعه ولا بوصله لكنّه موصول مرفوع إلى النَّبِيِّ ﷺ في نفس الأمر لا لآته من كلام الحسن وقاس كلَّ الخير على الصلاة فعلم قرّة بذلك لمن رواه عنه هذا، وقد أغرب محمود العيني حيث قَالَ ههنا أي: قول الحسن وإن القوم لا يزالون من حديث أنس لا من حديث النَّبِيِّ ﷺ لأنَّ الحسن لم يصرح برفعه ولا بوصله بخلاف الكلام الأول فإنّه ظاهر أنّه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هذا، ورواة هذا الحديث بصريّون وقد أخرج متنه مسلم أيضاً.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصي، (عَنْ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما، (وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة وهو ينسب إلى جدّه وأبو سليمان بن أبي حثمة وقد تقدّموا في باب السمر بالعلم من كتاب العلم.

(أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما.

(قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ) من الصلاة

قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةٍ، لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» فَوَهَلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ» يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا.....

(قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَكُمْ) استفهام تعجيب والكاف حرف خطاب أكد به الضمير لا محل له من الإعراب (لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ) حافظوها واحفظوا تاريخها.

(فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةٍ) وفي رواية مائة سنة (لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ) أي: مِمَّنْ ترونه أو تعرفونه أو اللآم للعهد والمراد أرضه التي نشأ بها وهي المدينة وقد تقدم الحديث إلى هنا في باب السمر بالعلم مع مباحثه وزاد ههنا من قوله: (فَوَهَلَ) أي: قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما فوهل بفتح الهاء وكسرهما (النَّاسُ) أي: غلطوا وذهب وهمهم إلى خلاف الصواب.

قَالَ الجوهري: وهل من الشيء وعن الشيء إذا غلط فيه وسها ووهلت إليه بالفتح أهل وهلا إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره مثل وهمه.

وَقَالَ الخطابي: أي: توهّموا أو غلطوا.

وَقَالَ النووي: يقال وهل بالفتح يهل وهلا كضرب يضرب ضرباً أي: غلط وذهب وهمه إلى خلاف الصواب، ووهل بالكسر يؤهل وهلا كحذر يحذر حذر أي: فرع.

(فِي) تأويل (مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية من مقالة رسول الله ﷺ وفي أخرى في مقالة النَّبِيِّ ﷺ (إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ) في هَذِهِ وفي رواية: (مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ) أي: التأويلات التي كانت مشهورة بينهم مشاراً إليها عندهم في المعنى المراد عن مائة سنة مثل أَنَّ المراد بها انقراض العالم بالكلية وَإِنَّ السَّاعَةَ تقوم عند انقضاء مائة سنة كما في حديث أبي مسعود البدرى وقد ردّ عليه ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه ونحو من محامل حلّها أو هام ذلك فأراد أن يبين ابن عمر رضي الله عنهما في هذا الحديث مراد رسول الله ﷺ بذلك فَقَالَ: (وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ» يُرِيدُ بِذَلِكَ) أي: بقوله هذا (أَنَّهَا) أي: مائة سنة أي: مضيتها.

تَحْرِمُ ذَلِكَ الْقَرْنَ⁽¹⁾.

41 - باب السَّمَرِ مَعَ الضَّيْفِ⁽²⁾

(تَحْرِمُ) من الإخرام بالخاء المعجمة (ذَلِكَ الْقَرْنَ) الذي هو فيه، والقرن بفتح القاف كلّ طبقة مقترنين في وقت ومنه قيل لأهل كلّ مدة أو طبقة بعث فيها نبيّ قرن قُلْتُ السُّنُونُ أو كثر، والحاصل: إنّ أراد بذلك انخرام القرن الذي هو فيه عند انقضاء مائة سنة بأن ينقضي أهله ولا يبقى منهم أحد بعد مائة سنة من مقالته ﷺ وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره ممّن كان موجوداً حينئذ أبو الطفيل عامر بن واثلة وقد أجمع أهل الحديث على أنّه كان آخر الصحابة موتاً وغاية ما قيل فيه أنّه بقي إلى سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقالة النَّبِيِّ ﷺ، وهذا إعلام من النَّبِيِّ ﷺ بأنّ أعمار أمّته ليست تطول كأعمار من تقدّم من الأمم السابقة ليجتهدوا في العمل ويغتنموا الفرصة، وممّا يستفاد من هذا الحديث والذي قبله أنّ السمر المنهيّ عنه بعد العشاء إنّما هو فيما لا ينبغي وكان ابن سيرين والقاسم وأصحابه يتحدّثون بعد العشاء يعني في الخير وَقَالَ مجاهد يكره السمر بعد العشاء إلّا لمصلّ أو مسافر أو دارس علم واللّه أعلم.

41 - باب السَّمَرِ مَعَ الضَّيْفِ

(باب السَّمَرِ مَعَ) الأهل من الزوجة والأولاد والعيال و(الضَّيْفِ) وفي

(1) طوافه 116، 564 - تحفة 6840، 8578.

(2) قال الكاندهلوي: اعلم أنّ الإمام البخاري ترجم بباب ما يكره من السمر، وذكر فيه حديث النهي عن الحديث بعد العشاء فكأنه أشار بالترجمة إلى أنّ المنهيّ عنه السمر لا مطلق الكلام، فكانت الترجمة شارحة للفظ الحديث في الرواية، ثم استثنى منه التكلم في الخير وهو المراد في كلام الشيخ بالوعظ والذكر، فترجم بباب السمر في الفقه والخير، قال ابن المنير: الفقه يدخل في عموم الخير لكنه خصه بالذكر تنويهاً بذكره وتنبيهاً على قدره، وقد روى الترمذي من حديث عمر رضي الله عنه محسناً أنّ النبي ﷺ كان يسمر هو وأبو بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معهما، كذا في «الفتح»، ولا تكرار بما تقدم من باب السمر بالعلم لأنه كان تحريضاً وتنويهاً بشأنه وههنا للاستثناء عن النهي فلا تكرار، ثم استثنى ثانياً باب السمر مع الأهل والضيف، قال ابن المنير: ما محصله اقتطع البخاري هذا الباب من باب السمر في الفقه والخير لانحطاط رتبته عن مسمى الخير لأن الخير متمحض للطاعة لا =

602 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ،

رواية: مع الضيف والأهل، قَالَ الزين علي ابن المنير ما محصله: اقتطع البُخَارِيُّ هذا الباب من باب السَّمر في الفقه والخير لانحطاط رتبته عَنْ مَسْمَى الخير لأنَّ الخير متمحِّض للطاعة لا يقع على غيرها وهذا النوع من السَّمر خارج عَنْ أصل الضيافة والصَّلَة المأمور بهما فقد يكون مستغنى عنه في حقها فيلتحق بالسَّمر الجائز أو المتردّد بين الإباحة والندب.

ووجه الاستدلال من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما المذكور في الباب اشتغال أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد صلاة العشاء بمجيئه إلى بيته ومراجعته لخبر الأضياف واشتغاله بما دار بينهم وذلك كَلَّه في معنى السَّمر لأنَّه سمر مشتمل على مخاطبة وملاطفة ومعاتبه، انتهى.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِي، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ) التِّيمِي، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ) عبد الرحمن الهندي مات سنة خمس وتسعين وهو ابن ثلاثين ومائة سنة وكان قد أدرك الجاهلية وقد تقدم في باب الصَّلَة كَفَّارَة.

(عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنهما وهو الصحابي ابن الصحابي ابن الصحابي ولَمَّا أْبَى البيعة بيزيد بن معاوية بعث إليه بمائة ألف درهم يستعطفه فردّها وَقَالَ لَا أْبِيع ديني بدنياي ومناقبه كثيرة، وقد تقدّم في باب: نوم الرجل في المسجد، وقد أخرج متن هذا الإسناد المؤلّف في علامات النبوة والأدب أيضًا وأخرجه مسلم في الأُطعمة وأبو داود في الإيمان والندور.

(أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ) قَالَ النووي هم زهّاد من الصحابة فقراء غرباء كانوا يأوون إلى مسجد رسول الله ﷺ وكانت لهم في آخره صَفَة وهي مكان مقطوع من المسجد مظلل عليه يبيتون فيه وكانوا يقلّون ويكثرّون ففي وقت كانوا سبعين وفي وقت غير ذلك فيزيدون بمن يقدم عليهم وينقصون بمن يموت أو يسافر أو

يقع على غيرها وهذا النوع من السمر خارج عن أصل الضيافة والصلة المأمور بهما فقد يكون مستغنى عنه في حقهما فيلحق بالسمر الجائز أو المتردد بين الإباحة والندب.

كَانُوا أَنَاسًا فُقَرَاءَ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُذْهِبْ بِثَالِثٍ، وَإِنْ أَرْبَعٍ فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ» وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ، فَانْطَلَقَ

يتزوج، وفي التلويح الصفة موضع مظلل في المسجد كان للمساكين والغرباء وهم الأوقاص أي: الفرق والأخلاق من الناس يأوون إليه وعدّ منهم أبو النعيم في الحلية مائة وثيقاً.

(كَانُوا أَنَاسًا) وفي رواية الكشميهني: ناساً بدون ألف (فُقَرَاءَ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُذْهِبْ بِثَالِثٍ) أي: من أصحاب الصفة وهذا هو الصواب وهو الأصح من رواية مسلم فليذهب بثلاثة لأنّ ظاهرها صيرورتهم خمسة وحيث لا يمسك رفق أحد بخلاف الواحد مع الاثنين، وَقَالَ القرطبي: لو حمل رواية مسلم على ظاهرها فسد المعنى وذلك أنّ الذي عنده طعام اثنين إذا أكله في خمسة لم يَكْفِ أحداً منهم ولا يمسك رفق بخلاف الواحد، قَالَ النووي: والذي في مسلم أيضاً له وجه تقديره فليذهب بمن يتم ثلاثة أو بتمام ثلاثة كما قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: 10] أي: في تمام أربعة أيام، وَقَالَ ابن العربي: لم يقل ﷺ إنّ طعام الاثنين يشبع الثلاثة إنما قَالَ يكفي وهو غير الشبع وكانت الموساة إذ ذاك واجبة لشدة الحال.

(وَإِنْ) كان عنده طعام (أَرْبَعٍ) أي: أربع أنفس (فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ) أي: فليذهب بخامس منهم أو سادس مع الخامس هذا وجه الجرّ في خامس أو سادس ويروى برفعهما فوجهه كذلك لكن بإعطاء المضاف إليه وهو أربع إعراب المضاف وهو طعام وبإضمار مبتدأ اللفظ خامس، وفي رواية مسلم من كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس بسادس، فإن قيل كيف يتصوّر السادس إذا كان عنده طعام أربعة فالجواب أنّ معناه كما مرّ فليذهب بخامس أو بسادس مع الخامس والعقل يدلّ عليه إذ السادس يستلزم خامساً فكأنه قَالَ فليذهب بواحد أو باثنين والحاصل أنّ كلمة أولاً تدلّ على منع الجمع بينهما، ويحتمل أن يكون معنى سادس وإن كان عنده طعام خمس فليذهب بسادس فيكون من باب عطف الجملة على الجملة.

(وَأَنَّ) بفتح الهمزة وفي رواية وإنّ بكسرهما (أَبَا بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (جَاءَ بِثَلَاثَةٍ) من أهل الصفة، (فَانْطَلَقَ) وفي رواية وانطلق قَالَ هنا انطلق

النَّبِيِّ ﷺ بِعَشْرَةٍ، قَالَ: فَهُوَ أَنَا⁽¹⁾

وَتَمَّةٌ قَالَ جَاءَ لَأَنَّ الْمَجِيءَ هُوَ الْمَشِي الْمَقْرَّبَ إِلَى الْمَتَكَلِّمِ وَالْإِنْطِلَاقَ هُوَ الْمَشِي الْمُبْعَدَ عَنْهُ كَذَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(النَّبِيُّ ﷺ بِعَشْرَةٍ) مِنْهُمْ، (قَالَ) أَي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فَهُوَ) أَي: الشَّأْنُ (أَنَا) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مُحذُوفٌ أَي: فِي الدَّارِ.

(1) أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ مَعَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيُذْهِبْ بِثَلَاثٍ وَإِنْ أَرْبَعٌ فَخَامِسٌ أَوْ سَادِسٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ، وَفِي تَقْرِيرِ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ حَسَنِ الْمَكِّي لَمَّا كَانَ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فَلْيُذْهِبْ بِثَلَاثٍ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ اثْنَيْنِ حَتَّى يَجِبَ عَلَى طَعَامِ الْأَرْبَعَةِ خَامِسٌ وَسَادِسٌ كِلَاهُمَا، خَفَفَ الْأَمْرَ فِيهِ وَقَالَ لَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ بَلْ فِيهِ تَخِيرٌ إِنْ شَاءَ فَلْيُذْهِبْ بِخَامِسٍ فَقَطْ، وَإِنْ شَاءَ فَلْيُذْهِبْ بِخَامِسٍ وَسَادِسٍ كِلَاهُمَا، انْتَهَى.

وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: قَوْلُهُ أَوْ سَادِسٌ أَي: فَلْيُذْهِبْ مَعَهُ بِوَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ، أَوِ الْمُرَادُ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ خَمْسَةٍ فَلْيُذْهِبْ بِسَادِسٍ فَهُوَ مِنْ عَطْفٍ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، انْتَهَى.

وَبَسَطَ الْحَافِظُ وَغَيْرُهُ فِي إِعْرَابِ خَامِسٍ وَسَادِسٍ فِي أَنَّهُمَا مُجْرُورَانِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَوْ مَرْفُوعَانِ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ أَي: الْمَذْهُوبِ بِهِ خَامِسٌ أَوْ سَادِسٌ، وَقَالَ أَيُّ فَلْيُذْهِبْ مَعَهُ بِخَامِسٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يَقْتَضِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلْيُذْهِبْ بِسَادِسٍ مَعَ الْخَامِسِ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَالْحِكْمَةُ فِي كَوْنِهِ يَزِيدُ كُلَّ أَحَدٍ وَاحِدًا فَقَطْ أَنْ عَيْشَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ يَكُنْ مُتَسَعًّا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِثْلًا ثَلَاثَةً أَنْفُسٍ لَا يَضِيقُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْعَمَ الرَّابِعَ مِنْ قُوَّتِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْأَرْبَعَةَ وَمَا فَوْقَهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ زِيدَتْ الْأَضْيَافُ بِعَدَدِ الْعِيَالِ فَإِنَّمَا ذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ الْإِكْتِفَاءُ فِيهِ عِنْدَ اتِّسَاعِ الْحَالِ، أَوْ فِيهِ لِلتَّنَوُّعِ أَوْ لِلتَّخْيِيرِ، انْتَهَى. وَلَمَّا بَنَى النَّبِيُّ ﷺ الْأَضْيَافَ عَلَى عَدَدِ الْعِيَالِ بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عِدَّتَهُمْ يَقُولُهُ فَهُوَ أَنَا وَأَبِي الْخ، لَكُنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَلَا أَدْرِي الْخ، قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ فَهُوَ أَنَا الْخ، الْقَائِلُ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَقَوْلُهُ فَهُوَ الضَّمِيرُ لِلشَّأْنِ، وَقَوْلُهُ أَنَا مُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ مُحذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، وَتَقْدِيرُهُ فِي الدَّارِ، وَقَائِلُ هَلْ قَالَ أَبُو عَثْمَانَ الرَّائِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَأَنَّهُ شَكَّ فِي ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ بَيْنَ بَيْتَيْنِ أَي: خِدْمَتُهُمَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ بَيْتِنَا وَبَيْتِ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ ظَرْفٌ لِلْخَادِمِ وَالْخَادِمُ لَمْ أَعْرِفْ اسْمَهَا، انْتَهَى. قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قَوْلُهُ وَخَادِمٌ يَحْتَمِلُ الْعَطْفَ عَلَى أُمِّي وَعَلَى أَمْرَاتِي وَالثَّانِي أَقْرَبُ لَفْظًا انْتَهَى، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْخَادِمُ أَيْضًا دَاخِلًا فِي الشُّكِّ وَهُوَ مُخْتَارُ مَوْلَانَا الشَّيْخِ أَنْوَرَ نُورِ اللَّهِ مَرْقَدَهُ، إِذْ قَالَ فِي «الْفَيْضِ»: لَا أَدْرِي مَنْ قَوْلُ الرَّائِي إِنْ لَمْ يَحْفَظْ هَلْ ذَكَرَ الْخَادِمَ وَالزَّوْجَةَ أَمْ لَا، انْتَهَى.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: قَوْلُهُ خَادِمٌ بِالرَّفْعِ عَطْفٌ عَلَى أَمْرَاتِي عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ أَمْرَاتِي مُوجُودًا فِيهِ وَإِلَّا فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى أُمِّي، انْتَهَى. وَعَلَى هَذَا فَهُوَ لَيْسَ بِمَشْكُوكٍ فِيهِ، وَهُوَ مُخْتَارُ الشَّيْخِ قُدْسِ سِرِّهِ إِذْ قَالَ فِي تَقْرِيرِ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ حَسَنِ الْمَكِّي وَخَادِمٌ عَطْفٌ عَلَى أُمِّي لِأَنَّ الشُّكَّ فِي مُجَرَّدِ قَوْلِهِ وَأَمْرَاتِي لَا غَيْرَ، انْتَهَى.

وهذا هو الأوجه عندي، وسكت عن ذلك الحافظ، وأخرجه أحمد بعدة طرق بهذا السياق =

وَأَبِي وَأُمِّي فَلَا أَذْرِي قَالَ: وَامْرَأَتِي وَخَادِمٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ لَبِثُ حَيْثُ صُلِّيتِ الْعِشَاءُ، ثُمَّ رَجَعُ، فَلَبِثُ حَتَّى تَعَشَّى النَّبِيُّ ﷺ،

(وَأَبِي وَأُمِّي) وفي رواية: أنا وأبي من غير ذكر اللام، وفي أخ: أنا وأمي من غير ذكر الأب، قَالَ عثمان النهدي.

(فَلَا أَذْرِي قَالَ) وفي رواية: ولا أدري هل قَالَ، أي: عبد الرحمن (وَامْرَأَتِي) وهي أميمة بنت عدي بن قيس السهمي، (وَخَادِمٌ) عطف على امرأتي على تقدير أن يكون لفظ وامرأتي موجودًا وإلا فهو عطف على أبي.

(بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ) وفي رواية: بين بيتنا وبيت أبي بكر، وفي أخرى: بين بيتنا وبين بيت أبي بكر والمراد به شركته بينهما في الخدمة.

(وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (تَعَشَّى) أي: أكل العشاء وهو طعام آخر النهار (عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ) ثُمَّ لَبِثُ (أي: في داره (حَيْثُ) وفي رواية: حَتَّى. وفي أخرى: حِينَ (صُلِّيتِ) على البناء للمفعول (الْعِشَاءُ) أي: صلاة العشاء.

(ثُمَّ رَجَعُ) أي: أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى رسول الله ﷺ وفي صحيح الإسماعيلي ثم ركع بالكاف أي: صَلَّى النافلة بعد العشاء فدلَّ هذا على أَنَّ قول الْبُخَارِيِّ ثم رجع ليس مما اتفق عليه الرواة.

(فَلَبِثُ) عند رسول الله ﷺ (حَتَّى تَعَشَّى النَّبِيُّ ﷺ) هذا يشعر بأنَّ التعشَّى عند النَّبِيِّ ﷺ كان بعد الرجوع إليه وما تقدَّم يشعر بأنَّه كان قبله ويمكن أن يقال الأول بيان حال الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورضي عنا به، وفي عدم احتياجه إلى طعام عند أهله والثاني هو سوق القضية على الترتيب الواقع أو الأول كان

= وعلى هذا فكان أهل البيت أربعة على اليقين فكان حقه أن يذهب بخامس أو سادس لكنه ذهب بسابع أيضًا، ويؤيده ما قال القسطلاني إنَّ أبا بكر رضي الله عنه جاء معه بثلاثة من أهل الصفة لأنه كان عنده طعام أربعة ولعله أحسبه زائدًا على ما ذكره ﷺ من قوله: من كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس لإرادة أن يوثر بنصيبه إذ ظهر أنه لم يأكل أولًا معهم، انتهى ويؤيده أيضًا ما قال العيني: إنَّ أبا بكر رضي الله عنه كان من المكثرين ممن عنده طعام الأربعة كان متيقنًا، فلو كان الخادم أيضًا مشكوكًا فيه كان المحقق طعام الثلاثة فقط.

فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: وَمَا حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَافِكَ - أَوْ قَالَتْ: ضَيْفِكَ - قَالَ: أَوْ مَا عَشَيْتِيهِمْ؟ قَالَتْ: أَبَوَا حَتَّى تَجِيءَ، قَدْ عَرِضُوا فَأَبَوَا، قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنَا فَاخْتَبَأْتُ، فَقَالَ يَا عُثْرُ

تعسَى أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والثاني تعسَى رسول الله ﷺ، وعند مسلم حتى نعس النبي ﷺ بالنون فلا إشكال.

(فَجَاءَ) أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَتْ لَهُ) أي: لأبي بكر رضي الله عنه (امْرَأَتُهُ) وهي أم رومان بضم الراء وفتحها وَقَالَ السهيلي اسمها دَعْدُ وَقَالَ غيره زينب بنت وهمان بضم المهملة أحد أبناء فراس ابن غنم بن مالك بن كنانة.

(وَمَا) وفي رواية ما (حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَافِكَ، أَوْ قَالَتْ: ضَيْفِكَ؟) بالافراد مع كونهم ثلاثة لإرادة الجنس.

(قَالَ) أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لزوجته (أَوْ مَا عَشَيْتِيهِمْ؟) بهم الاستفهام وواو العطف على مقدّر بعد الهمزة وبالياء المتولدة من إشباع كسرة تاء الخطاب من التّعشية وفي نسخة تلك الياء.

(قَالَتْ: أَبَوَا) أي: امتنعوا من الأكل (حَتَّى تَجِيءَ) وكان امتناعهم من الأكل رفقا به لظنهم أنه لا يجد عشاء فصبروا حتى يأكل معهم.

(قَدْ عَرِضُوا) على البناء للمفعول أي: عرض الطعام على الأضياف فهو من باب القلب نحو عرضت الناقة على الحوض، وفي رواية على البناء للفاعل أي: عرض الأهل من الولد والمرأة والخادم على الأضياف (فَأَبَوَا) أن يأكلوا.

(قَالَ) أي: عبد الرحمن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَذَهَبْتُ أَنَا فَاخْتَبَأْتُ) أي: اختفيت خوفاً من خصام أبيه لأنه لم يكن في المنزل غيره من الرجال أو لأنه أوصاه بهم.

(فَقَالَ) أي: أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يَا عُثْرُ) بضم الغين المعجمة وسكون النون وفتح المثناة وضمّها أَيْضًا قَالَ ابن قرقول معناه يا لثيم يا دني، وقيل الثقيل الوخم، وقيل الجاهل من الغثارة وهي الجهل والنون زائدة وقيل مأخوذ من الغثر وهو السقوط، وَقَالَ القاضي عياض وعن بعض الشيوخ يا عنتر بفتح المهملة

فَجَدَّعَ وَسَبَّ، وَقَالَ: كُلُّوْا لَا هَنِيئًا، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا، وَأَيُّمُ اللَّهِ، مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبًّا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرُ مِنْهَا، قَالَ: يَعْني حَتَّى شَبِعُوا، وَصَارَتْ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا، فَقَالَ لَا مَرَأِيَه:

وسكون النون وفتح المثناة الفوقية وهو الذباب الأزرق شبَّه به تحقيرًا له والأوّل هو الرواية المشهورة قاله النووي.

(فَجَدَّعَ) بفتح الجيم وتشديد الدال المهملة وفي آخره عين مهملة أي: دعا على ولده بالجدع وهو قطع الأنف أو الأذن أو الشفة وهو بالأنف أخَصَّ وقيل معناه السبّ قَالَ القرطبي فيه بعد لقوله: (وَسَبَّ) وَقَالَ القرطبي وكلّ ذلك من أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ابنه ظنًّا منه أَنَّهُ فرط في حق الأضياف فلمّا تبين له أَنّ ذلك كان من الأضياف أدبهم.

(وَقَالَ: كُلُّوْا لَا هَنِيئًا) لَأَتَهُمْ تحكّموا على ربّ المنزل بالحضور معهم ولم يكتفوا بولده مع إذنه لهم وقيل: إِنَّه ليس بدعاء عليهم إنّما هو خبر أي: أنكم لم تنتهوا بالطعام في وقته بل قَالَ البرماوي وهذا ينبغي الحمل عليه وَقَالَ السفاقي إنّما خاطب بذلك أهله لا أضيافه وهو بعيد ثم حلف أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن لا يطعمه، (فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا، وَأَيُّمُ اللَّهِ) مبتدأ خبره محذوف أي: أيم الله قسمي وهمزته همزة وصل لا يجوز فيها القطع عند الأكثرين والأصل فيه يمين الله ثم رجع اليمين على أيمن ولما كثر استعماله في كلامهم خففوه بحذف النون فقالوا: أيم الله (مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا) قد (رَبًّا) أي: زاد (مِنْ أَسْفَلِهَا) أي: من أسفل اللقمة (أَكْثَرُ مِنْهَا) برفع الأكثر على أَنه فاعل ربا ويجوز التسبب على الحالية أي: ربا الطعام من أسفل اللقمة حال كونه أكثر من تلك اللقمة.

(قَالَ) عبد الرحمن وَشَبِعُوا وفي رواية فشبعوا، وفي أخرى (يَعْني حَتَّى شَبِعُوا، وَصَارَتْ) أي: الأطعمة (أَكْثَرُ) بالمثلثة وفي رواية بالموحدة (مِمَّا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَإِذَا هِيَ) أي: الأطعمة (كَمَا هِيَ) على حالها الأوّل لم تنقص شيئًا.

(أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا) وفي رواية وأكثر بالواو وبدون منها.

(فَقَالَ) أي: أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَا مَرَأِيَه) أمّ رومان أمّ عبد الرحمن

يَا أُخْتَ بَنِي فِرَاسٍ مَا هَذَا؟ قَالَتْ: لَا وَقُرَّةٌ عَيْنِي، لَهْيَ الْآنَ أَكْثَرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ
بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ،

(يَا أُخْتَ بَنِي فِرَاسٍ) بكسر الفاء وتخفيف الراء وفي آخره سين مهملة إنما
خاطبها بذلك لكونها من بني فراس كما تقدم، وَقَالَ النُّوَيْيُّ معناه يا من هي
من بني فراس: (مَا هَذَا؟) وفي رواية ما هذه استفهام عَنْ حال الأُطْعَمَةِ.

(قَالَتْ) أُمُّ رُومَانَ: (لَا) قِيلَ لَا زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ كما في قولهم لَا وَاللَّهِ وَيَحْتَمِلُ
أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً وَثَمَّةٌ مَحْذُوفٌ أَيْ: لَا شَيْءٌ غَيْرُ مَا أَقُولُ.

(وَقُرَّةٌ عَيْنِي) الواو فيه للقسم وقُرَّةُ الْعَيْنِ بَضْمٌ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ يَعْبَّرُ بِهَا
عَنِ الْمَسْرَةِ وَرُؤْيَا مَا يَحِبُّ الْإِنْسَانُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ عَيْنَهُ تَقَرَّرَ لِبَلُوغِهِ أَمْنِيَّتَهُ وَلَا
يَسْتَشْرِفُ لَشَيْءٍ فَيَكُونُ مُشْتَقًّا مِنَ الْقَرَارِ، وَقِيلَ مَا خُوِذَ مِنَ الْقَرِّ بِالضَّمِّ وَهُوَ
الْبَرَادِيُّ أَيْ: أَنَّ عَيْنَهُ بَارِدَةٌ لِسُرُورِهَا وَعَدَمُ تَقْلُقِهَا، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَقَرَّ اللَّهُ عَيْنَهُ
أَيْ: أَبْرَدَ دَمْعَهُ لِأَنَّ دَمْعَةَ الْفَرْحِ بَارِدَةٌ وَدَمْعَةُ الْحُزَنِ حَارَّةٌ، وَقَالَ الدَّوَوْدِيُّ أَرَادَتْ
بِقُرَّةِ عَيْنِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَقْسَمَتْ بِهِ، وَالْمَعْنَى وَخَالِقُ قُرَّةِ عَيْنِي فَلَا يُلْزَمُ الْحَلْفُ
بِالْمَخْلُوقِ، وَقَالَ ثَعْلَبٌ تَقُولُ قَرَرْتُ بِهِ عَيْنًا أَقَرَّ، وَفِي الْغَرِيبِ وَالْإِصْلَاحِ قَرَّرَ
وَقَرَّرْتُ قُرَّةً وَقُرُورًا، وَفِي كِتَابِ الْمُتَنِيِّ لِابْنِ عُدَيْسٍ وَقُرَّةٌ وَحَكَاهَا ابْنُ سَيِّدَةٍ،
وَفِي الصَّحَاحِ تَقَرَّرَ وَتَقَرَّرَ وَأَقَرَّ اللَّهُ عَيْنَهُ أَعْطَاهُ حَتَّى تَقَرَّرَ فَلَا تَطْمَحُ إِلَى مِنْ فَوْقِهِ،
وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ أَيْ: صَحَلْتُ فَخَرَجَ مِنْ عَيْنِي مَاءٌ قَرُورٌ وَهُوَ الْبَارِدُ وَهُوَ ضِدُّ
أَسْخَنِ اللَّهُ عَيْنَهُ، قَالَ الْقُرَازِيُّ وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ لَيْسَ كَمَا ذَكَرَ الْأَصْمَعِيُّ مِنْ أَنَّ
دَمْعَةَ الْفَرْحِ بَارِدَةٌ وَدَمْعَةُ الْحُزَنِ حَارَّةٌ قَالَ بَكَ كُلَّ دَمْعٍ حَارٌّ قَالَ وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ هُوَ
قُرَّةُ عَيْنِي إِنَّمَا يَرِيدُونَ هُوَ رَضِيَ نَفْسَهُ، قِيلَ وَقُرَّةُ الْعَيْنِ نَاقَةٌ تَوْخِذُ مِنَ الْغُفْمِ قَبْلَ أَنْ
تَقْسَمَ فَيُطْبَخَ لِحْمُهَا وَيَصْنَعُ فَيَجْتَمِعُ أَهْلُ الْعَسْكَرِ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ مِنْهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ،
فَإِنْ كَانَ مِنْ هَذَا فَكَأَنَّهُ دَعَا لَهُ بِالْفَرْحِ وَالْقِسْمَةِ، وَفِي الْكِتَابِ الْفَاخِرِ قَالَ أَبُو عَمْرٍ
وَمَعْنَاهُ أَنَامَ اللَّهُ عَيْنَكَ وَالْمَعْنَى صَادَفَتْ سُرُورًا أَذْهَبَ سَهْرَكَ فَنَمْتُ، وَحَكَى
الْقَالِي فِي الْأَمَالِيِّ: أَقَرَّ اللَّهُ عَيْنَكَ وَأَقَرَّ نَفْسَكَ.

(لَهْيَ) بَفَتْحِ اللَّامِ أَيْ: الْأُطْعَمَةُ (الْآنَ أَكْثَرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ) وَفِي
رِوَايَةِ ثَلَاثِ مَرَارٍ وَهَذَا النَّمُوُّ كَرَامَةٌ مِنْ كَرَامَاتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
آيَةٌ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ ظَهَرَتْ عَلَى يَدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ يَعْنِي يَمِينَهُ ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَضْبَحَتْ عِنْدَهُ، وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِ عَقْدٍ، فَمَضَى الْأَجَلَ، فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْاسٌ، اللَّهُ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ، فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ، أَوْ كَمَا قَالَ⁽¹⁾.

(فَأَكَلَ مِنْهَا) أي: من تلك الأطعمة (أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ) بكسر الكاف أو فتحها خطابًا لامراته أو لابنه.

(مِنَ الشَّيْطَانِ يَعْنِي يَمِينَهُ) وهي قوله واللَّه لا أطعمه أبدًا فأخزاه بالحدث الذي هو خير منه للحديث الذي ورد فيه أو كان مراده لا أطعمه معكم أو في هذه الساعة أو عند الغضب، وهذا مبني على أنه يقبل التقييد إذا كان اللفظ عامًّا وعلى أن الاعتبار بخصوص السبب لا بعموم اللفظ وفيه مقال بين في موضعه، والأولى هو الأول.

(ثُمَّ أَكَلَ) أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مِنْهَا لُقْمَةً) أخرى لتطيب قلوب أضيافه وتأکید الدفع الوحشة أو تبرُّكا بعد تبرُّك.

(ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَضْبَحَتْ) أي: الأطعمة (عِنْدَهُ) ﷺ، (وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِ عَقْدٍ) أي: عهد مهادنة وفي رواية وكانت والتأنيث باعتبار المهادنة.

(فَمَضَى الْأَجَلَ) فجاؤوا إلى المدينة، (فَفَرَّقْنَا) من التفريق أي: ميّزنا منهم (اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا) رؤساء، وفي رواية اثنا عشر بالالف على لغة من يجعل المثنى بالالف في الأحوال الثلاثة أو هو مبتدأ خبره قوله مع كل رجل منهم أناس والجملة استئنافية وفي رواية فعرّفنا بالعين المهملة وتشديد الراء أي: جعلناهم عرفاء نقباء على قومهم، وفي بعض الروايات فقرينا من القرى بمعنى الضيافة.

(مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْاسٌ) أي: جماعة (اللَّهُ أَعْلَمُ كَمْ) رجل (مَعَ كُلِّ رَجُلٍ) من اثني عشر رجلا وفي رواية زاد منهم، وجملة الله أعلم معترضة.

(فَأَكَلُوا مِنْهَا) من الأطعمة (أَجْمَعُونَ، أَوْ كَمَا قَالَ) عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما شك من أبي عثمان.

(1) أطرافه 3581، 6140، 6141 - تحفة 9688 - 1/157.

أخرجه مسلم في الأشربة باب إكرام الضيف وفضل إيثاره رقم (2057).

ومن فوائد الحديث :

أنَّ للسلطان إذا رأى مسبغة أن يفرقهم على السعة بقدر ما لا يجحف بهم
قاله التيمي .

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِنَّ فِي الْمَالِ حَقَّقًا سِوَى الزَّكَاةِ وَإِنَّمَا جَعَلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْاِثْنَيْنِ وَاحِدًا وَعَلَى الْأَرْبَعَةِ وَاحِدًا وَعَلَى الْخَمْسَةِ
وَاحِدًا وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَى الْأَرْبَعَةِ وَالْخَمْسَةِ إِزَاءَ مَا يَجِبُ لِلْاِثْنَيْنِ مَعَ الثَّالِثِ
لَأَنَّ صَاحِبَ الْعِيَالِ أَوْلَى أَنْ يَرْفُقَ بِهِ .

والحاصل : أَنَّهُ ﷺ زَادَ وَاحِدًا وَاحِدًا رَفَقًا بِصَاحِبِ الْعِيَالِ وَضِيقَ مَعِيشَةِ
الوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ أَرْفَقَ بِهِمْ مِنْ ضِيقِ مَعِيشَةِ الْجَمَاعَاتِ .

ومنها : فضيلة الإيثار والمواساة وأنه إذا حضر أضياف كثيرة ينبغي للجماعة
أن يتوزعوهم ويأخذ كل واحد منهم من يحتمله وأنه ينبغي لكبير القوم أن يأمر
أصحابه بذلك ، وقد تَأَوَّلَ سُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ فِي الْمَوَاسَاةِ فِي الْمَسْبُغَةِ قَوْلَهُ تَعَالَى :
﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ ﴾ [التوبة : 111]
حيث قَالَ معناه أن المؤمنين يلزمهم القربة في أموالهم لله تَعَالَى عند توجّه الحاجة
إليهم ولهذا قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ وَرَدَّ فِي التِّرْمِذِيِّ
مَرْفُوعًا .

ومنها : بيان ما كان عليه الشارع من الأخذ بأفضل الأمور والسبق إلى
السخاء والجود فإنَّ عِيَالَهُ ﷺ كَانُوا قَرِيبًا مِنْ عِدَدِ ضَيْفَانِهِ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فَآتَى بِنِصْفِ
طَعَامِهِ أَوْ نَحْوِهِ وَوَاسَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِثُلْثِ طَعَامِهِ أَوْ أَكْثَرَ وَوَاسَى الْبَاقُونَ
بِدُونِ ذَلِكَ .

ومنها : الأكل عند الرئيس وإن كان عنده ضيف إذا كان في داره من يقوم
بخدمتهم .

قال الحافظ : ووجه الاستدلال من الحديث اشتغال أبي بكر رضي الله عنه بعد صلاة العشاء
بمجيئه إلى بيته ومراجعته لخبر الأضياف واشتغاله بما دار بينهم ، وذلك كله في معنى السمر ،
لأنه سمر مشتمل على مخاطبة وملاطفة ومعاتبه ، انتهى . وما أفاده الشيخ رضي الله عنه أوضح .

- ومنها : أن الولد والأهل يلزمهم من خدمة الضيف ما يلزم صاحب المنزل .
- ومنها : أن الأضياف ينبغي لهم أن يتأدّبوا وينتظروا صاحب الدار ولا يتهافتوا على الطعام دونه .
- ومنها : الأكل من طعام ظهرت فيه البركة .
- ومنها : إهداء ما ترجى بركته لأهل الفضل .
- ومنها : أن آيات النبي ﷺ قد تظهر على يد غيره .
- ومنها : الكرامة الظاهرة للصديق رضي الله عنه ورضي عنا به .
- ومنها : إثبات كرامات الأولياء كما هو مذهب أهل السنة .
- ومنها : جواز تعريف العرفاء والنقباء للعساكر ونحوها .
- ومنها : جواز الاختفاء عن الوالد إذا خاف منه على تقصير واقع منه .
- ومنها : جواز الدعاء بالجدع والسب على الولد عند التقصير .
- ومنها : ترك الجماعة لعذر .
- ومنها : جواز الخطاب للزوجة بغير اسمها .
- ومنها : حمل المضيف المشقة على نفسه في إكرام الضيفان والاجتهاد في دفع الوحشة وتطيب قلوبهم .
- ومنها : جواز ادّخار الطعام للغد .
- ومنها : مخالفة اليمين إذا رأى غيرها خيراً منها .
- ومنها : أن الراوي إذا شك يجب أن ينبه عليه كما قال : لا أدري هل قالَ وامرأتي ومثله لفظة أو كما قالَ ونحوها .
- ومنها : أن الحاضر يرى ما لا يراه الغائب فإن امرأة أبي بكر رضي الله عنهما لما رأت أن الضيفان تأخروا عن الأكل تألّمت لذلك فبادرت حين قدم تسأله عن سبب تأخره .
- ومنها : إباحة الأكل للضيف في غيبة صاحب المنزل وأن لا يمتنعوا إذا كان الإذن في ذلك لإنكار الصديق رضي الله عنه فيه .

خاتمة:

اشتمل كتاب المواقيت على مائة حديث وسبعة عشر حديثاً، والمعلق من ذلك ستة وثلاثون حديثاً، والباقي موصول، الخالص منها ثمانية وأربعون حديثاً، والمكرر منها فيه ومما تقدم تسعة وستون حديثاً، وافقه مسلم على جميعها سوى ثلاثة عشر حديثاً.

وهي: حديث أنس في السجود على الظهر وقد أخرج معناه، وحديث ما أعرف شيئاً، وحديثه في المعنى: هذه الصلاة قد ضيعت، وحديث ابن عمر: أبردوا، وكذا حديث أبي سعيد، وحديث ابن عمر: إنما بقاؤكم فيما سلف، وحديث أبي موسى: مثل المسلمين واليهود، وحديث أنس: كنا نصلي العصر، وقد اتفقا على أصله، وحديث عبد الله بن مغفل: لا يغلبنكم الأعراب، وحديث ابن عباس: لولا أن أشق، وحديث سهل بن سعد: كنت أتسحر، وحديث معاوية في الركعتين بعد العصر، وحديث أبي قتادة في النوم عن الصبح، على أن مسلماً أخرج أصل الحديث من وجه آخر.

وفيه من الآثار الموقوفة ثلاثة، والله أعلم.

قد وقع الفراغ في هذه القطعة الثالثة من شرح صحيح الإمام البخاري رحمه الله على يد جامعها العبد الفقير، المعترف بالعجز والتقصير، الراجي عفو ربه القدير، عبد الله بن مُحَمَّد، الشهير بيوسف أفندي زادة، كتب الله لهم الحسنى وزيادة، وعاملهم الله تعالى بالطفاه الخفية، وشفع فيهم نبيه، عليه من الصلوات أزكاها، ومن التحيات أوفاهها، في اليوم التاسع عشر يوم الأربعاء من شهر الله الحرام المحرم المنسلك في سلك سنة ثمان وعشرين ومائة وألف من تاريخ هجرة من يأخذ العفو ويأمر بالعرف وكان قد بدأ في يوم الاثنين السادس من أيام شهر شوال من شهور سنة ست وعشرين ومائة ألف، أحمد الله على توفيقه في إتمام هذا الكتاب، ونسأله أن يوفقني لإتمام ما يتلوه من كتاب الأفراد إن شاء الله تعالى الملك الوهاب بحرمة من أنزل عليه الكتاب، صاحب الشفاعة يوم الحساب، وإلى الله المرجع والمآب، وهو الرؤوف التواب.

838

فهرس المحتويات

3	8 - كِتَابُ الصَّلَاةِ
6	1 - باب كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الْإِسْرَاءِ؟
43	2 - باب وَجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ وَمَنْ صَلَّى مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ
50	3 - باب عَقْدُ الْإِزَارِ عَلَى الْقَفَا فِي الصَّلَاةِ
55	4 - باب الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ مُلْتَحِفًا بِهِ
65	5 - باب: إِذَا صَلَّى فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقِهِ
68	6 - باب: إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا
72	7 - باب الصَّلَاةِ فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ
75	8 - باب كَرَاهِيَةِ التَّعَرِّي فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا
79	9 - باب الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتُّبَانِ وَالْقَبَاءِ
84	10 - باب مَا يُسْتَرُّ مِنَ الْعَوْرَةِ
91	11 - باب الصَّلَاةِ بِغَيْرِ رِدَاءٍ
93	12 - باب مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخْذِ
112	13 - باب: فِي كَمْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي الثِّيَابِ؟
122	14 - باب: إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ وَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا

- 15 - باب: إِنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ تَصَاوِيرَ، هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؟ وَمَا يُنْهَى
عَنْ ذَلِكَ؟ 127
- 16 - باب مَنْ صَلَّى فِي فُرُوجٍ حَرِيرٍ ثُمَّ نَزَعَهُ 132
- 17 - باب الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ 138
- 18 - باب الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ وَالْمَنَابِرِ وَالْخَشَبِ 142
- 19 - باب: إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ الْمُصَلِّي امْرَأَتَهُ إِذَا سَجَدَ 158
- 20 - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ 160
- 21 - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ 171
- 22 - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ 172
- 23 - باب السُّجُودِ عَلَى الثَّوْبِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ 179
- 24 - باب الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ 187
- 25 - باب الصَّلَاةِ فِي الْخِفَافِ 188
- 26 - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ 192
- 27 - باب: يُبْدِي ضَبْعَيْهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ 194
- 28 - باب فَضْلَ اسْتِغْفَالِ الْقِبْلَةِ 198
- 29 - باب قِبْلَةَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ الشَّامِ وَالْمَشْرِقِ 206
- 30 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِرِ بُرْهَتِكُمْ مَصَلًّى﴾ 210
- 31 - باب التَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ 218
- 32 - باب مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ، وَمَنْ لَمْ يَرَ الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا، فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ
الْقِبْلَةِ 236
- 33 - باب حَكِّ الْبُرَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ 248
- 34 - باب حَكِّ الْمُخَاطِ بِالْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ 260
- 35 - باب: لَا يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ 262

- 36 - باب: لِيَنْزُقَ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى 265
- 37 - باب كَفَّارَةُ الْبُرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ 266
- 38 - باب دَفْنِ الثَّخَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ 267
- 39 - باب: إِذَا بَدَرَهُ الْبُرَاقُ فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ 270
- 40 - باب عِظَةُ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ، وَذِكْرِ الْفِئْلَةِ 272
- 41 - باب: هَلْ يُقَالُ مَسْجِدُ بَنِي فُلَانٍ؟ 277
- 42 - باب الْقِسْمَةِ، وَتَغْلِيْقِ الْقِنْوِ فِي الْمَسْجِدِ 279
- 43 - باب مَنْ دَعَا لِطَعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ وَمَنْ أَجَابَ فِيهِ 285
- 44 - باب الْقَضَاءِ وَاللَّعَانِ فِي الْمَسْجِدِ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ 287
- 45 - باب: إِذَا دَخَلَ بَيْتًا يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ أَوْ حَيْثُ أَمَرَ وَلَا يَتَجَسَّسُ 291
- 46 - باب الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ 293
- 47 - باب التَّيْمُنِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ 304
- 48 - باب: هَلْ تُنْبَشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَتُتَّخَذُ مَكَانُهَا مَسَاجِدَ؟ 306
- 49 - باب الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ 323
- 50 - باب الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ 324
- 51 - باب مَنْ صَلَّى وَقُدَّامَهُ تَتُورٌ أَوْ نَارٌ، أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يُعْبَدُ، فَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ .. 331
- 52 - باب كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ 336
- 53 - باب الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْحَنْفِ وَالْعَذَابِ 341
- 54 - باب الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ 349
- 55 - باب 354
- 56 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» 357
- 57 - باب نَوْمِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ 358

- 58 - باب نَوْمِ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ 363
- 59 - باب الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ 370
- 60 - باب: إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ 373
- 61 - باب الْحَدَثِ فِي الْمَسْجِدِ 376
- 62 - باب بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ 380
- 63 - باب التَّعَاوُنِ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ 386
- 64 - باب الاسْتِعَانَةِ بِالتَّجَارِ وَالصَّنَاعِ فِي أَغْوَادِ الْمُنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ 393
- 65 - باب مَنْ بَنَى مَسْجِدًا 395
- 66 - باب يَأْخُذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ 401
- 67 - باب الْمُرُورِ فِي الْمَسْجِدِ 403
- 68 - باب الشُّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ 405
- 69 - باب أَصْحَابِ الْحَرَابِ فِي الْمَسْجِدِ 410
- 70 - باب ذِكْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ عَلَى الْمُنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ 413
- 71 - باب التَّقَاضِي وَالْمُلَازِمَةِ فِي الْمَسْجِدِ 425
- 72 - باب كُنُسِ الْمَسْجِدِ وَالتَّقَاطِ الْخَرَقِ وَالْقَدَى وَالْعِيدَانِ 428
- 73 - باب تَحْرِيمِ تِجَارَةِ الْحَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ 431
- 74 - باب الْخَدَمِ لِلْمَسْجِدِ 432
- 75 - باب الْأَسِيرِ أَوْ الْغَرِيمِ يُرْبِطُ فِي الْمَسْجِدِ 434
- 76 - باب الْاِغْتِسَالِ إِذَا أَسْلَمَ، وَرَبِطَ الْأَسِيرَ أَيْضًا فِي الْمَسْجِدِ 438
- 77 - باب الْحَيْمَةِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى وَغَيْرِهِمْ 443
- 78 - باب إِدْخَالَ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعَلَّةِ 446
- 79 - باب 451

- 80 - باب الْحَوْخَةِ وَالْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ 453
- 81 - باب الْأَبْوَابِ وَالْعَلَقِ لِلْكَعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ 461
- 82 - باب دُخُولِ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدَ 464
- 83 - باب رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسَاجِدِ 465
- 84 - باب الْحَلَقِ وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ 470
- 85 - باب الاسْتِئْذَانِ فِي الْمَسْجِدِ وَمَدَّ الرَّجْلِ 477
- 86 - باب الْمَسْجِدِ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِالنَّاسِ 479
- 87 - باب الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ الشُّوقِ 482
- 88 - باب تَشْيِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ 490
- 89 - باب الْمَسَاجِدِ الَّتِي عَلَى طُرُقِ الْمَدِينَةِ، وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا
النَّبِيُّ ﷺ 507
- أبواب سترة المصلي 525
- 90 - باب سُتْرَةِ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ 525
- 91 - باب قَدَرِ كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ وَالسُّتْرَةِ؟ 533
- 92 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْحَرْبَةِ 536
- 93 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْعَنْزَةِ 536
- 94 - باب السُّتْرَةِ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا 539
- 95 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْأَسْطُوَانَةِ 542
- 96 - باب الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ 546
- 97 - باب 550
- 98 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ، وَالْبَعِيرِ وَالشَّجَرِ وَالرَّحْلِ 552
- 99 - باب الصَّلَاةِ إِلَى السَّرِيرِ 555
- 100 - باب يَرُدُّ الْمُصَلِّيُّ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ 558

- 101 - باب إِنْهُمَ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي 569
- 102 - باب اسْتِغْبَالِ الرَّجُلِ صَاحِبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ يُصَلِّي 574
- 103 - باب الصَّلَاةِ خَلْفَ النَّائِمِ 577
- 104 - باب التَّطَوُّعِ خَلْفَ الْمَرْأَةِ 579
- 105 - باب مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ 580
- 106 - باب: إِذَا حَمَلَ جَارِيَةٌ صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ فِي الصَّلَاةِ 585
- 107 - باب: إِذَا صَلَّى إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ 591
- 108 - باب: هَلْ يَغْمِزُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عِنْدَ السُّجُودِ لِكَيْ يَسْجُدَ؟ 592
- 109 - باب: الْمَرْأَةُ تَطْرَحُ عَنِ الْمُصَلِّي شَيْئًا مِنَ الْأَذَى 593
- 9 - كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ 597
- 1 - باب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا 597
- 2 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ 608
- 3 - باب الْبَيْعَةِ عَلَى إِقَامَةِ الصَّلَاةِ 612
- 4 - باب الصَّلَاةِ كَفَّارَةً 613
- 5 - باب فَضْلِ الصَّلَاةِ لَوْفَتْهَا 626
- 6 - باب الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كَفَّارَةً لِلْخَطَايَا 631
- 7 - باب تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا 635
- 8 - باب: الْمُصَلِّي يُتَاجَى رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ 639
- 9 - باب الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ 642
- 10 - باب الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي السَّفَرِ 655
- 11 - باب وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ 658

- 12 - باب تأخير الظهر إلى أول وقت العصر 669
- 13 - باب وقت العصر 674
- 13م - باب وقت العصر 684
- 14 - باب إثم من فاتته العصر 687
- 15 - باب من ترك العصر 691
- 16 - باب فضل صلاة العصر 694
- 17 - باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب 709
- 18 - باب وقت المغرب 722
- 19 - باب من كره أن يقال للمغرب: العشاء 731
- 20 - باب ذكر العشاء والعتمة، ومن رآه واسعاً 734
- 21 - باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا 741
- 22 - باب فضل العشاء 742
- 23 - باب ما يكره من النوم قبل العشاء 748
- 24 - باب النوم قبل العشاء لمن غلب 750
- 25 - باب وقت العشاء إلى نصف الليل 758
- 26 - باب فضل صلاة الفجر 761
- 27 - باب وقت الفجر 768
- 28 - باب من أدرك من الفجر ركعة 774
- 29 - باب من أدرك من الصلاة ركعة 775
- 30 - باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس 776
- 31 - باب: لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس 786
- 32 - باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر 790

794	33 - باب: مَا يُصَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْفَوَائِتِ وَنَحْوِهَا
799	34 - باب التَّبَكُّيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ
801	35 - باب الْأَذَانِ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ
806	36 - باب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ
812	37 - باب مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ
819	38 - باب قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ، الْأُولَى فَالْأُولَى
820	39 - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ
822	40 - باب السَّمْرِ فِي الْفَقْهِ وَالْحَيْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ
826	41 - باب السَّمْرِ مَعَ الضَّيْفِ
839	فهرس المحتويات

